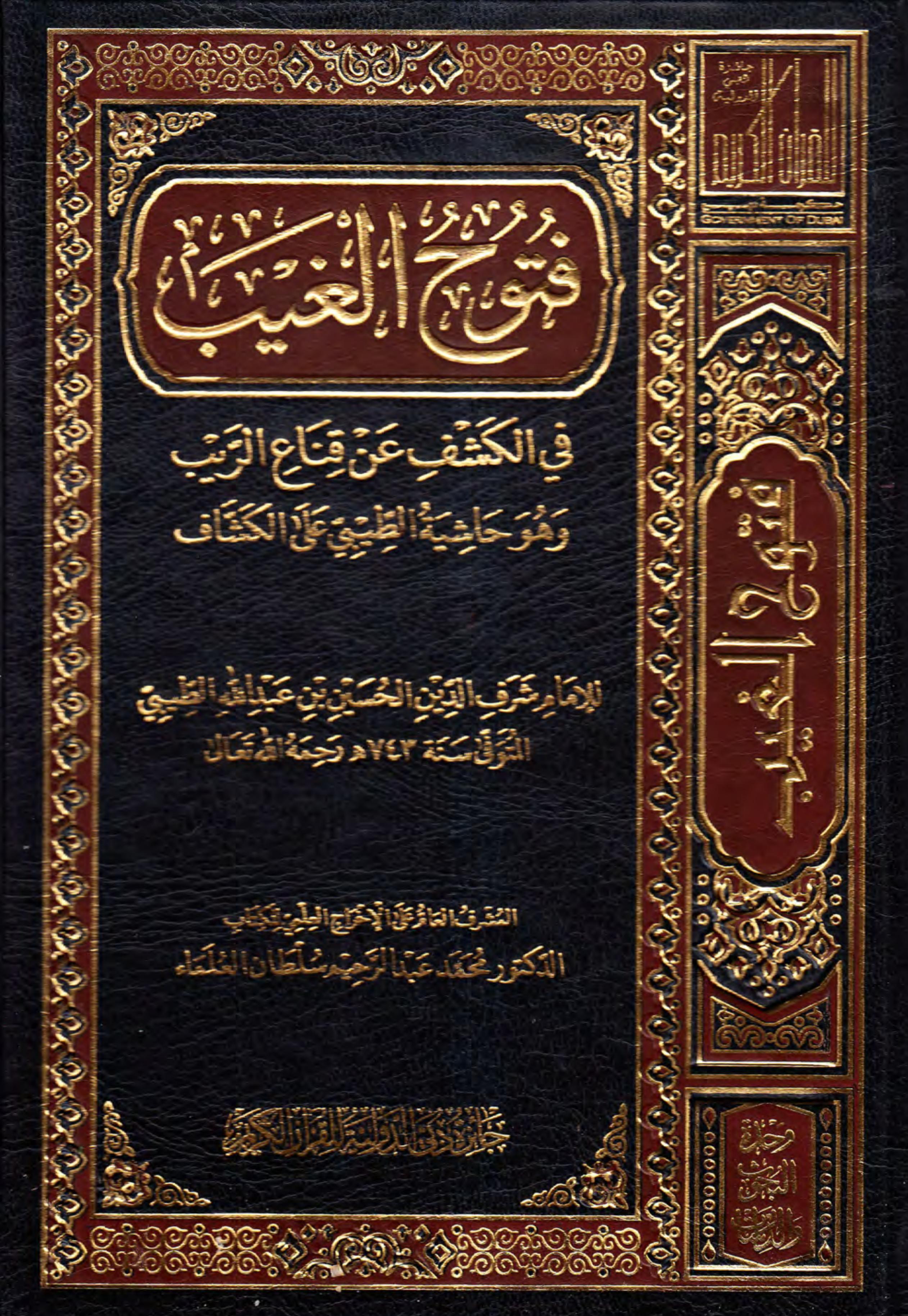
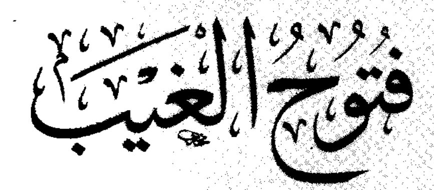

فتوح الغيب
في الكشف عن قناع الريب
وهو حاشية الطيبي على الكشاف
للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي
المتوفى سنة ٧٤٣هـ رحمه الله تعالى
المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب
الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء
جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم
GOVERNMENT OF DUBAI
فتوح الغيب


فتوح الغيب

فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

تأليف: الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن: (٢٠١٠/٧/٢٥٣٣)

الرقم المعياري الدولي: ٩٧٨٩٩٥٧٢٣١٨٠٤

ما ورد في حواشي هذا الكتاب يعبّر عن رأي محققيه ولا يعبّر بالضرورة عن رأي الجائزة



ص. ب.: ٤٢٠٤٢ دبي - الامارات العربية المتحدة
هاتف: ٩٧١٤٢٦١٠٦٦٦ +
فاكس: ٩٧١٤٢٦١٠٠٨٨ +
الموقع على الانترنت: www.quran.gov.ae
البريد الالكتروني: Rs@quran.gov.ae

أسهم في نشر هذا الكتاب





وهو حاشية الطيبي على الكشاف

للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي
المتوفى سنة ٧٤٣ هـ رحمه الله تعالى



تفسير سورة البقرة إلى الآية ٩٦ منها

حقق هذا الجزء
الدكتور عمر حسن القيام
الباحث بجامعة العلوم الإسلامية العالمية بالأردن

المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب
الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء



بسم الله الرحمن الرحيم

سورةُ البَقَرة

مدنيّـةٌ، وهيَ مئتانِ وسبعٌ وثمانونَ آيةً

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[﴿الٓمٓ﴾ ١]

اعلمْ أنَّ الألفاظَ التي يُتَهجّىٰ بها أسماءٌ، ....

سورةُ البقرة

مدنيّةٌ[١]، وهي مئتانِ وسَبعٌ وثمانون[٢] آيةً غيرَ آيةٍ نزلت يومَ عرفة بمنىٰ.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ[٣]

قولُه: (الألفاظ التي يُتهَجّىٰ بها)، الأساس: تعلَّم هجاءَ الحروفِ وتَهْجِيتَها وتهَجّيها[٤] وهو يَهجُوها ويَتهجَّاها: يُعدِّدها. وقيلَ لرجلٍ من قَيْس: أتقرأُ القرآنَ؟ فقالَ: واللّـهِ ما أهْجو منه حَرْفًا. ومنَ المجازِ: فلانٌ يَهْجو فلانًا هِجاءً: يَعُدُّ مَعايِبَه.

---

(١) في (ف): «مكية، وفي رواية: مدنية»، وكون سورة البقرة مكية غريب جداً، ولانفراد (ف) بذلك لم أثبته.

(٢) حسب عدد الآي البصري. انظر: «البيان في عدّ آي القرآن» للداني ص١٤٠.

(٣) من قوله: «سورة البقرة» إلىٰ هنا ساقط في (ط)، ولم يرد في (ح) إلا البسملة.

(٤) في (ح): «وتهجيتها وتهجّيها».

مسمياتُها الحروفُ المبسوطةُ التي منها رُكّبتِ الكَلِم؛ فقولُكَ: «ضاد» اسمٌ تُسمّي به «ضهْ» من ضَرَبَ إذا تهجيتَه، وكذلكَ «را»، «با» اسمان لقولك: «رهْ»، «بهْ»، وقد رُوعِيَتْ في هذه التسميةِ لطيفةٌ، وهيَ أنّ المسَمَّياتِ لـمّا كانتْ ألفاظًا كأساميها؛ وهيَ حروفٌ وُحْدانٌ، والأسامي عددُ حروفِها مُرْتقٍ إلى الثلاثةِ اتّجهَ لهم طريقٌ إلى أن يَدُلُّوا في التسميةِ علىٰ المسمّىٰ، ....

قولُه: (الحروفُ الـمَبْسوطةُ)، أي: حروفُ الـمَباني المنثورةُ الـمُفردةُ لا المُركّبة.

قولُه: (ضَهْ)، بغيرِ إفصاحِ الهاءِ وإنّما كُتِبت علىٰ لفْظِ الواقفِ. والضميرُ في «تَهجَّيْتَه» يعودُ إلىٰ «ضَه»، وقيل: إلىٰ «ضَرَب»، وهو أحسَن. و«تُسمِّي» مِن قَوْلِهم: سمَّيْتُ زيدًا: إذا ذكَرْتَه، لا منَ التّسميةِ بِمعنىٰ: وَضْعِ الاسمِ للمُسَمَّىٰ. وأمّا التسميةُ بمعنىٰ الوضع فهو المُرادُ من قولِه: «وقد رُوعيَتْ في هذه التسمِيَة».

قولُه: (وُحْدانٌ)، وهو جَمْعُ واحِدٍ كرُكبْانٍ جَمْعُ راكِب.

قولُه: (اتّجه لهم)، يقال: اتّجه لأمرِ كذا، أي: وَجَّه وَجْهَه إليه، الجوهريّ: اتَّجه له رأيٌ، أي: سَنَح.

قال الإمامُ قطبُ الدينِ الفاليُّ تغمَّدهُ اللهُ بغُفرانه[1]: اعلم أنّ تصديرَ الاسمِ بالحَرْفِ المُسمَّىٰ يتوقَّفُ علىٰ ثلاثةِ أمورٍ:

أحدُها: كَوْنُ المُسمَّىٰ لفظًا؛ إذ لو كان معنًى لا لَفظًا لم يُمْكِن تَصديرُ الاسم.

والثاني: كَوْنُ المُسمَّىٰ حَرْفًا واحدًا ليَقَع في الصَّدر.

والثالث: كَوْنُ الاسمِ ثُلاثيًّا؛ إذ لو كانَ الاسمُ حرفًا واحدًا كالمُسمَّىٰ اتَّحَدَ الاسمُ والمسمَّىٰ، ولو كانَ اثنَيْن لم يَسْتقِم أيضًا لوجهَيْن:

(١) سبق التعريفُ به، وأنه صاحبُ «تقريب التفسير» الذي يستمدُّ منه الإمام الطيبي.

فلم يُغفلوها، وجَعلوا المسمّىٰ صدرَ كلِّ اسمٍ منها؛ كما ترىٰ، إلا الألفَ فإنّهم **استعاروا الهمْزةَ مكانَ مُسمّاها**؛ لأنه لا يكونُ إلا ساكنًا.

ومـمّا يُضاهيها في إيـداعِ اللّفظِ دلالةً علىٰ المعنىٰ: التهليلُ، والحَوْقلةُ، والحَيْعَلةُ، والبسملةُ. وحُكْمُها ـ ما لم تَلِها العواملُ ـ أن تكونَ ساكنةَ الأعجازِ، موقوفة؛ كأسماءِ الأعداد، فيقالُ: ألفْ، لامْ، ميمْ، كمـا يقال: واحدْ اثنانْ ثلاثـه، فإذا وَلِيَتْها العواملُ أدركَها الإعْراب.

أما أوّلًا: فلأنّ الاسمَ المتمكّنَ لا يكونُ علىٰ حرفين.

وأما ثانيًا: فلأنّ الحرفَ الثاني إمَّا أن يكونَ صحيحًا، أو مُعتلًّا، فإن كانَ صحيحًا لم يستقِمْ لما مَرَّ، وإن كان مُعتلًّا فلا يَسْتقيمُ أيضًا لذلك، ولأنـه قابلٌ للتنوينِ، وعند التنوين يسقطُ حرفُ العِلّة، لاجتماعِ الساكنين. فإذا سقطَ حَرْفُ العِلّةِ عاد مَحذورًا اتحادُ الاسمِ والمُسمّىٰ، فتعيّنَ أن يكونَ ثُلاثيًّا؛ إذ لا احتياجَ إلىٰ الزيادةِ في هذا المعنىٰ.

قولُه: (**فلم يُغفِلوها**)، **الأساس**: فَلاةٌ غُفْلٌ: لا عَلَم فيها، ونَعَمٌ أغْفالٌ: لا سِمَةَ عليها.

المعنىٰ: لم يَجْعلوا الأسامي أغفالًا لا سِمَةَ عليها من المُسمّىٰ.

وقيل: لم يُغفِلوها: لم يتْركوها، مِن قولكَ: أغفَلْتُ الشيءَ، إذا تَركْتَه. والضميرُ راجعٌ إلىٰ الطريقِ أو إلىٰ اللطيفة أي: ما تركوا تلكَ الطريقَ غيرَ مسلوكةٍ، واللطيفةَ غير مَرْعِيّة.

قولُه: (**استعاروا الهمزةَ مكانَ مُسمّاها**)، أي: مُسَمّىٰ الهمزةِ مكانَ مُسمّىٰ الألفِ؛ لأنّ الألفَ اسمُ مَدّةٍ ساكنةٍ قَبْلَها فتحة.

ذكَر ابنُ جِنّي في «سِرّ الصناعة»: أنّ الألفَ في الأصلِ اسمُ الهمزة، واستعمالُهم إياها في غيرِها توسُّع. وذلك أنَّ الهمزةَ تصيرُ هذه الـمَدَّةَ إذا أتىٰ في آخرِ الاسمِ، ثمَّ لما غلبَ استعمالُ الألفِ في هذه المَدّةِ أُهْمِلَ ما وُضِعَ عليها[1].

---

(١) «سرّ صناعة الإعراب» (٢: ٦٦٥).

كقولك: هذه أَلِفٌ، وكَتبتُ أَلِفًا، ونظرتُ إلى أَلِفٍ، وهكذا كلُّ اسم عَمِدتَ **إلى تأديةِ ذاتِه فحسْب**، قبلَ أن يَحدث فيه بدخولِ العواملِ شيءٌ من تأثيراتها، فحقُّك أن تَلفِظ به موقوفًا، ألا ترىٰ أنك إذا أردتَ أن تُلقيَ علىٰ الحاسبِ أجناسًا مختلفةً **ليَرفَعَ** حُسبانها، كيفَ تَصنع؟ وكيفَ تلقيها أغفالًا من سِمة الإعراب؟ فتقول: دار، غلام، جارية، ثوب، بساط، ولو أَعْربتَ رَكِبْتَ شططًا.

فإنْ قلتَ: لِمَ قَضَيْتَ لهذه الألفاظِ بالاسميَّة؟ وهلّا زَعمتَ أنها حروفٌ **كما وَقعَ** في عباراتِ المتقدمِين؟ قلتُ: **قد استوضحتُ** بالبرهانِ النيِّرِ أنها أسماءٌ غيرُ حروف، فعلمتَ أنّ قولَهم خليقٌ بأن يُصرَفَ إلىٰ التسامح، وقد وجدناهُم متسامِحِينَ..............

قولُه: (**إلىٰ تأديةِ ذاتِه**[1] **فحَسْبُ**)، **الجوهري**: أحسَبَني الشيءُ: كَفاني. وحَسْبُك دِرْهمٌ، أي: كفاك. وذلك أنّ اللفظَ موضوعٌ للمعنىٰ، وحركاتُ اللفظِ الإعرابيةُ دالّةٌ علىٰ أحوالِ المعنىٰ، فإذا لم يُرَدْ باللفظِ إلّا مُجَرَّدُ معناه يُجاءُ به عَرِيًّا عمّا يدل علىٰ الأحوالِ الطارئةِ عليها عند الإعراب.

قولُه: (ليرفَع)، أي: ليَضْبِط، **الأساس**: ومنَ المجازِ: ارفَعْ هذا الشيء: خُذْه.

قولُه: (كما وقَع)، صفةُ مصدرٍ محذوف. وفاعلُ «وقع» ضَميرٌ يرجعُ إلىٰ أنّـها حروف، **الأساس**: زعم فلانٌ أنّ الأمرَ كَيْتَ وكَيْتَ زَعْمًا ومُزْعَمًا: إذا شَكَّ أنـّه حق أو باطل. **وفي قَوْلِه مَزاعِمُ**: إذا لم يُوْثَق به.

توجيهُ السؤال: لم قطَعْتَ الحُكْمَ باسمِيّتِها ولم لا تزعُمُ كزَعْمِهم؟

قولُه: (قد استوضَحْتُ)، **الأساس**: وضَّحْتُه وأوْضَحْتُه واستوضحته: وضَعْتُ يَدي علىٰ عيني أطلبُ أن يَضِحَ لي. واستوضَحَ عن هذا الشيء: بَحَثَ عنه[2].

---

(١) في (ح): «قوله (تأديةُ ذاته)».

(٢) هذه الفقرة تأخرت في (ح) و(ف) بعد الفقرة التالية، وقدَّمتها إلى هنا لمناسبة ترتيب «الكشاف».

في تسميةِ كثيرٍ من الأسماءِ التي لا يَقدحُ إشكالٌ في اسميّتها؛ **كالظروفِ** وغيرِها بالحروف، **ومستعمِلينَ الحرفَ في معنىٰ الكلمة؛ وذلكَ أنّ قولَك: «ألف»** دلالتُه علىٰ أوسط حروفِ «قال» و«قام» دلالةَ «فرس» علىٰ الحيوانِ المخصوص، لا فضلَ فيما يَرجعُ إلىٰ التسميةِ بين الدّلالتَين.

ألا ترىٰ أنّ الحرفَ ما دلَّ علىٰ معنًى في غيرِه، وهذا كما ترىٰ دالٌّ علىٰ معنًى في نفسِه، ولأنها متصرِّفٌ فيها بالإمالةِ، كقولك «با» و«تا»، وبالتفخيم، كقولك: «يا»، «ها»، وبالتعريف، والتنكير، والجمع، والتصغير، والوصف،.....................

قولُه: (**كالظروف**)، يَعني نَحْوَ قَبْلُ وبَعْدُ، ويَعدّون «إذا» و«متىٰ» من حروفِ الشّرط؛ لأنـّهم لَمّا رأَوْا أنّ بعْضَ الأسماءِ بمنزلِة الحروفِ في كونِها لا تتمُّ في الاستعمالِ إلّا بانضمامِ شيءٍ معها، استعاروا لها اسمَ الحَرْف.

قولُه: (**ومُستعملينَ الحَرْفَ في معنىٰ الكلمة**)، رَوَيْنا عن التِّرمذيِّ والدارميِّ عن ابنِ مسعودٍ: سمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَن قرأ حَرْفًا من كتابِ الله فله مئةُ حسنة، والحَسَنةُ بعَشْرِ أمثالِها. لا أقولُ: ﴿الٓمٓ﴾ حرف، ولكن أَلِفٌ حَرْفٌ، ولامٌ حَرْفٌ، ومِيمٌ حَرْف»[١].

قال القاضي: المرادُ به غيرُ المعنىٰ الذي اصطُلِحَ عليه ـ وهو المعنىٰ اللغويّ ـ فإنّ تخصيصَه به عُرْفٌ مُجدَّدٌ، ولعلَّه سماه باسمِ مدلولِه[٢].

قولُه: (**وذلك أن قولك أَلِف**)، هذا شروعٌ في البرهانِ الذي استوضَحَ منه اسميّةَ هذه الألفاظ. أتىٰ بحَدِّ الاسمِ وخواصِّه من التعريفِ والتنكيرِ والتصغير.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٦٠) من حديثِ ابن مسعود وقال: هذا حديثٌ حسن صحيح غريبٌ من هذا الوجه. وأخرجه الدارميُّ موقوفًا علىٰ ابن مسعود (٣٣٠٨) بإسنادٍ صحيح.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٨٥).

والإسناد، والإضافة، وجميع ما للأسماء المتصرِّفة، **ثم إنّي عثرتُ من جانبِ الخليلِ على نصٍّ في ذلك.**

قالَ سيبَوَيْه: قالَ الخليلُ يومًا، وسألَ أصحابَه: كيفَ تقولون إذا أردتم أنْ تَلفِظوا بالكافِ التي في «لك» والباءِ التي في «ضرب»؟ فقيلَ: نقولُ: باء، كاف، فقال: إنما جئتم بالاسم، ولم تَلْفِظوا بالحرْف، وقال: **أقول: «كَهْ»، «بَهْ». وذَكرَ أبو عليٍّ** في كتابِ «الحجة»، في «يس»، وإمالة «يا»: أنهم قالوا: يا زيد في النداء، فأمالوا، وإن كانَ حرفًا. قال: فإذا كانوا قد أمالوا ما لا يُمالُ من الحروفِ من أجلِ الياءِ فلَأَنْ يُميلوا الاسمَ الذي هو «يس» أَجْدر، ألا ترىٰ أنّ هذه الحروفَ أسماءٌ لِـمَا يُلفظُ بها؟ فإن قلتَ: **من أيِّ قبيلٍ هيَ من الأسماء: أمعربةٌ أم مَبنيّة؟**........................

قولُه: (من جانبِ الخليل)، كنايةٌ عن تعظيمِه كقولك: المجلسُ العالي. وحُقَّ له ذلك لِـما روىٰ الأنباري: أنّ الخليلَ بنَ أحمدَ البصريَّ كان سَيِّدَ أهلِ العربية قاطبةً في علمِه وزُهْدِه واستخراجِه مسائلَ النحو وتعليلِه. أخذَ من أبي عمرو بن العلاء وأخذ منه سيبويه[١].

قولُه: (أقولُ: كَهْ، بَهْ)، بإفصاحِ الهاءِ ههُنا للفَصْل.

قولُه: (وذكَر أبو علي)، قال الأنباريُّ: هو أبو علي الحسنُ بن أحمدَ بن عبدِ الغَفّارِ الفارسيّ، كان من أكابرِ أئمةِ النحو، وعَلَتْ منزلَتُه في النحوِ حتّىٰ قيلَ: ما كان بينَ سِيبوَيْهِ وأبي عليٍّ أفضَلُ منه. صَنَّفَ كُتبًا كثيرةً منها كتابُ «الحجَّةُ في عِلَلِ القراءاتِ السبع»[٢].

قولُه: (مِن أيِّ قَبيلٍ هي من الأسماءِ: أمعربةٌ أم مَبْنِيّة؟)، السؤالُ مَبنيٌّ علىٰ الخلاف في أنّ الأسماءَ قبلَ التركيبِ هل هي مُعْربةٌ أم مَبْنِيّة؟

---

(١) انظر: «نزهة الألباء» ص٤٤.

(٢) وهو من أجودِ كتب القراءات وأكثرِها تعليلًا وتفريعًا. وله «الإيضاح» في النحو، و«التكملة» في الصرف. وكلاهما دالٌّ علىٰ عُمْقِ غَوْرِه ودقّةِ مسالكِه في العربية والنحوِ. وانظر كلام الأنباري في «نزهة الألباب» ص٢٣٢. ولتمام الفائدة، انظر: «إنباه الرواة» (١: ٣٠٨).

قلتُ: بل هيَ أسماءٌ معربةٌ، وإنما سُكّنتْ سُكونَ زيد، وعمرو، وغيرِهما من الأسماء؛ حيثُ لا يمسُّها إعرابٌ؛ لفَقْدِ مُقتَضيه ومُوجبِه.............................

قال الزجَّاج: هذه الحروف [ليست][1] تجري مَجْرىٰ الأسماءِ المُتمكِّنة والأفعالِ المُضارعةِ التي يجبُ لها الإعرابُ، وإنّما هيَ تقطيعُ الاسمِ المُؤلَّفِ الذي لا يجِبُ له الإعرابُ إلّا مع كماله[2].

وقال: أجمَعَ النحويّون أنّ هذه الحروفَ مَبْنيةٌ علىٰ الوقْفِ، بمعنىٰ أنـّك تَقْدرُ أنْ تسكُتَ علىٰ كلِّ حَرْفٍ وتجمَعَ بين الساكنَيْن كما بُنيَ العَدَدُ علىٰ السكون[3].

وقال ابنُ الحاجب: المُعْرَبُ: المُركَّبُ الذي لم يُشْبِه مَبْنيَّ الأصْل[4].

وفي سؤالِه نوعُ إنكارٍ علىٰ جَعْلِ الألفاظِ[5] إمَّا موقوفةً أو مُعْربةً علىٰ ما بَنىٰ الكلامَ السابقَ عليه، وهو: «وحُكْمُها ما لم تَلِها العواملُ أن تكونَ موقوفةً، فإذا وَلِيَتْها العواملُ أدركَها الإعراب» أي: الألفاظُ الموقوفةُ من أيِّ قَبيلٍ هيَ من الأسماء؟ فإنّها لا تَـخْلو من هذيْن القبيلَيْن. وما هذا التقسيمُ وتصريحُه بذكْرِ الأسماءِ إلّا لمزيد الإنكار؛ فـ«أمْ» في قَوْلِه: «أمْ مَبْنِيّة» مُنْقَطِعة، والهمزةُ فيها للإنكارِ، كأنـّه قال: أمُعْرَبةٌ؟ ثم أضربَ عن هذا السؤالِ وأنكَر أن تكونَ مُعربةً فقال: هي مَبْنيةٌ لفَقْدِ مُقتضىٰ الإعراب، وهو التركيبُ كما عليه مذهبُ ابنِ الحاجبِ وغيره. ولذلك أجابَ بالإضرابِ عن السؤالِ في كَوْنِها مَبْنيةً، وقال: «بل هي أسماءٌ مُعْرَبة» كزيدٍ وعَمْرو، وأقحَمَ الأسماءَ أيضًا لمزيدِ الإنكارِ علىٰ كونِها مبنية، أي: هيَ أسماءٌ غيرُ

---

(١) زيادة من «معاني القرآن».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٦٠).

(٣) المصدر السابق (١: ٥٩).

(٤) انظر كلامَه في «الكافية» بشرح الرضي (١: ٥١).

(٥) في (ف): «حمل الألفاظ».

والدليل علىٰ أنّ سُكونَها وقفٌ وليس ببناء؛ أنها لو بُنيت لحُذي بها حَذْوَ:..............

مشابهةٍ للحروفِ كأينَ وكَيْفَ، بل هي أسماءٌ مُتَمَكِّنَةٌ كزيدٍ وعمرٍو. وهذا مُطابقٌ لحَدِّهِ المُعْرَبَ في «المُفصّل»[1]: «المُعْرَبُ: المركب[2] الذي يختلِفُ آخِرُه باختلافِ العوامِل، أي: مِن شأنِه أن يَخْتَلِف».

ويجوزُ أن تكون «أم» مُتَّصلةً و«بل» إضرابٌ عن التردُّد. أي: سؤالُك هذا يُشْعِرُ بأنك مُترَدِّدٌ في كَوْنِها مُعربةً، ولستَ بقاطعٍ فيه، فاقطَعْ بأنّـها مُعْرَبةٌ، فالمضربُ لازمُ التركيب.

وقيل: الأصلُ في الكلماتِ إذا كُنَّ قابلاتٍ للإعرابِ، الإعرابُ الذي هو مُسَبَّبُ التركيبِ؛ لأنَّ وَضْعَ الألفاظِ لمسيسِ الحاجةِ إلىٰ التعاونِ والتعارف، فوُضِعَتْ بإزاءِ المعاني الذهنية لِتُفيدَ النِّسَبَ دونَ المعاني المُفْرَدة، وإلَّا فتدور[3]، فقَطْعُها عن التركيبِ عارضٌ كعُروضِ الوقفِ، فاغتُفِرَ فيها التقاءُ الساكنَيْن عندَ عُروضِ عدمِ التركيبِ كما عند عُروضِ الوقفِ، ولا يُسَكَّنُ آخِرُ ما لا يَقبلُ[4] الإعراب إذا عُدِّدَ نحْوَ: أيْنَ، وكَيْفَ، وحَيْثُ، وحِينَ؛ لأنّ حركتَها لازمةٌ فلا تزولُ لعارض، وإنما زالت في الوقف للضرورة.

وقال المالكي: لم يبعُد من[5] الصوابِ رأيُ من جعلَه مُعْربًا حُكْمًا؛ إذ لو كان مَبْنيًّا لم يُسَكَّن وَصْلًا، إذا عَدَدْتَ نَحْوَ زيدٍ وعَمْرو؛ إذ لم يَرِدْ مَبْنيٌّ كذلك.

قولُه: (إنّ سكونَها وَقْف)، الوقْفُ: قَطْعُ الكلمةِ عمّا بَعْدَها، وهذه الفواتحُ وإن وُصِلَتْ بما بعْدَها لفظًا، لكنَّها موقوفةٌ نِيَّةً. يعني: أنّ سكونَها ليسَ للبناءِ، فإنّ الأسماءَ المبنية: إمَّا مَبْنيةٌ

(١) انظر «المفصل» ص٣٥.

(٢) قوله: «المركب» من (ط).

(٣) يعني يلحقُها الدَّور. وهو توقُّف الشيءِ علىٰ ما يتوَقَّفُ عليه.

(٤) من قوله: «للإعراب الإعراب» إلىٰ هنا ساقط في (ط).

(٥) في (ط): «عن».

«كيف»، و«أين»، و«هؤلاءِ»، ولم يقل: «ص»، «ق»، «ن» مجموعًا فيها بين الساكنَين، فإن قلتَ: فلِمَ لَفَظ المتهجِّي بما آخرُه ألفٌ منها مقصورًا، فلمّا أعْربَ مدَّ فقال: هذه باء، وياء، وهاء، وذلك يُـخيِّلُ أنّ وِزَانَها وزانُ قولِك: «لا» مقصورةً، فإذا جَعلتَها اسما مددتَ، فقلتَ: كتبتُ (لاء)، قلتُ: هذا التخييلُ يَضْمَحلُّ بما لَخصْتُه من الدّليل، والسبب في أنْ قُصِرتْ متهجّاةً ومُدّتْ حينَ مسَّها الإعرابُ أنّ حالَ التَهجِّي.........

علىٰ الحركةِ نَحْوَ كَيْفَ، وأَينَ، وهٰؤلاء، أو علىٰ السكونِ علىٰ وَجْهٍ لا يَلْزَمُ مِنْهُ التِقاءُ الساكنَيْنِ كـ:متىٰ، وحتَّىٰ. وهذه لَيْسَتْ كذلك؛ لأنـّها لو بُنِيَتْ لقِيلَ: صادَ وقافَ بالفتحِ كالمَبْنِيات، ولم يُقَلْ: صادٍ وقافٍ كزَيْدٍ وعَمْرٍو، جَمْعًا بين الساكنَيْن.

قولُه: (فلِمَ لَفظَ المتهجِّي[1])، يعني: كأنَّ القياسَ علىٰ ما ذَهَبْتَ في نَحْوِ «صادْ» و«قافْ»[2] أن يُقالَ: «باءْ» و«تاءْ» مهموزةً ساكنةً، وحينَ لَفَظَ الـمُتهجِّي، حالَ التهجّي مقصورةً، وممدودةً حالةَ التركيبِ، خَيَّل حَرْفِيّتَها مقصورةً، واسمِيّتَها ممدودةً، كقولِ حسانَ يمدَحُ النبيَّ ﷺ:

ما قـال لا قـطُّ إلّا في تَـشهُّدِه   لولا التشهُّدُ لم يُسْمَعْ له لاء[3]

ويُؤيّدُه ما رَوَيْنا عن الدّارميِّ عن جابرٍ قالَ: «وما سُئِلَ رسولُ الله ﷺ شيئًا قطُّ، فقال: لا»[4].

وأجاب: أنّ كَوْنَها مقصورةً ليس لكونِها حرفًا، بل لأمرٍ آخرَ وهو طلبُ الخِفَّةِ، فلم يُعْلَمْ من ذلك حَرْفيّتُها، فوجبَ الرجوعُ إلىٰ تلخيصِ الدليلِ وهو البُرهان النَّـيِّر.

---

(١) في (ف): «لفظ المنهج».

(٢) في (ح) و(ف): «في صاد وقاف».

(٣) البيت بهذه الرواية غير معروفٍ من شعر حسان. والصوابُ في روايته:

ما قـالَ لا قَـطُّ إلّا في تـشهُّده   لولا التشهُّد كانـت لاءَه نَعَـم

وهو من قصيدة للفرزدق في «ديوانه» (١ : ٨٩) يمدح بها زين العابدين علي بن الحسين رَضِيَ الله عنه.

(٤) «سنن الدارمي» (١ : ٤٧) برقم (٧٠) بإسنادٍ صحيح.

خليقةٌ بالأخفِّ الأَوْجَز، واستعمالُهَا فيه أكثرُ، فإن قلتَ: قد تَبيَّنَ أنها أسماءٌ لحروفِ المعجَمِ، وأنها من قَبيلِ المعْربةِ، وأن سكونَ أعجازِها عندَ الهِجاء لأجلِ الوقْف، فما وجهُ وقوعِها علىٰ هذه الصورةِ فواتحَ للسُّوَر؟ قلتُ: فيه أوجُهٌ؛ أَحدُها ـ وعليه إطباقُ الأكثر ـ: أَنها أسماءُ السُّوَر.

قولُه: (قد تَبيَّن أنـها أسماءٌ)، يعني أطنَبْتُ في تَقْريرِ كونِها أسماء، وتركْتُ المقصودَ الأوْلىٰ وهو وجْهُ وقوعِها علىٰ هذه الصورةِ[1] المخصوصةِ في أوائلِ السُّوَرِ مِن بيانِ فائدتِها، وكيفيةِ إعرابِها فيها، وتخصيصِ كُلٍّ مَن السُّوَرِ التي هي فاتحتُها بما اختُصَّت به، وتخصيصِ أعدادِها وغيرِ ذلك، فإن كُلَّ ذلك هو المطلوبُ في التفسير.

ودلَّ علىٰ هذا الإنكارِ الفاءُ في قَولِه: «فما وَجْهُ وقوعِها؟».

وأجابَ عن ذلك بوجوهٍ ثلاثة: وهي أنـها أسماءٌ للسُّوَر، أو هي كقَرْعِ العصا، أو أنـها تَقْدِمَةٌ لدلائلِ الإعجاز، وضَمَّنَ هذه الوجوهَ الثلاثةَ ما يَقتضيها من الفوائد، ومِن كَوْنِها مُعربةً أو مَحكِيَّةً. ومن اختصاصِ كلِّ سورةٍ بما اختُصَّتْ بها، ومن مجيئِها كذا غيْرَ مُتناسقة، ومن اختصاصِ أعدادِها وغيرِ ذلك كما سيَرِدُ، فعُلِمَ مِن هذا البيانِ أنّ الأبحاثَ السابقةَ كانَت كالمُقدِّمةِ للّاحقة.

قولُه: (لحرُوفِ المُعْجَم)، الجوهريُّ: العَجْمُ: النَّقْطُ بالسّواد.

ومنه حروفُ المُعْجَم وهي الحروفُ المُقطَّعةُ التي يَختصُّ أكثرُها بالنَّقْطِ. ومعناهُ حروفُ الخطِّ المُعْجَم، كما تقول: مَسجِدُ الجامِعِ، أي: مسجدُ اليومِ الجامع. وناسٌ يَجْعلونَ المُعْجمَ بمعنىٰ الإعجامِ مَصْدرًا مِثْلَ المُخْرَجِ والمُدْخَلِ، أي: مِن شأنِ هذه الحروفِ أن تُعْجَم.

قولُه: (وعليهِ إطباقُ الأكثر)، قال الإمامُ: هو قولُ أكثرِ المُتكلِّمين واختيارُ الخليلِ وسِيبويه[2].

---

(١) في (ط): «الصور».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٥٢). وهذه الفقرة ساقطة من (ط).

وقد ترجَمَ صاحبُ الكتابِ البابَ الذي كَسَرَه علىٰ ذكرها في حدِّ ما لا ينصرف بـ: بابِ أسماءِ السُّور، وهيَ في ذلكَ علىٰ ضربين؛ أحدهما: ما لا يَتأتّى فيه إعرابٌ نحو: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ و﴿الٓمٓرٓ﴾.

والثاني: ما يتأتّى فيه الإعرابُ، وهو إمّا أن يكونَ اسمًا فردًا؛ كصاد، وقاف، ونون؛ أو أسماءً عدّةً مجموعها علىٰ زِنَـةِ مفرد؛ كـ: حم، وطس، ويس؛ فإنها موازِنةٌ لقابيل وهابيل، وكذلكَ طسم يتأتّى فيها أنْ تُفتح نونُها، وتُصيَّرَ «ميم» مضمومةً إلى طس، فيجعلا اسمًا واحدًا كدارا بحرد؛ فالنوعُ الأوّلُ محكيٌّ ليس إلا؛ وأمّا النوع الثاني: فسائغٌ فيه الأمران: الإعرابُ والحكاية، قال قاتلُ مُحمّدِ بنِ طَلْحةَ السَّجّاد، وهو شريحُ بنُ أوْفى العبسي:

يُذكِّرُني حاميمَ والرُّمْحُ شـاجِرٌ فهلّا تلا حـاميمَ قبـلَ التقـدُّمِ

فأعربَ حاميمَ ومنعَها الصَّرْفَ، وهكذا كلُّ ما أُعرِبَ من أخواتِها لاجتماعِ سَببَيْ منعِ الصرْفِ فيها، وهما العَلَميَّة والتأْنيث.

قولُه: (كَسَرَه)، أي: جَمَعَه، **الأساس**: ومنَ المَجاز: كَسَرَ الطائرُ جناحَيْه كَسْرًا: ضَمَّهما للوقوعِ، وكَسَر الكتابَ علىٰ عدَّةِ أبوابٍ وفُصول.

قولُه: (وهيَ في ذلك)، أي: الفواتحُ في كوْنِها أسماءً للسُّوَر.

قولُه: (قاتلُ مُحمّدِ بنِ طَلْحةَ)، في «الاستيعاب»[1]: هو مُحمدُ بنُ طَلْحةَ بن عُبيد الله القُرَشيُّ، المعروفُ بالسجّادِ. قُتِلَ يوْمَ الجَمَل، وكانَ طَلحةُ أمَرهُ أن يتقدّمَ للقتالِ فنثَلَ دِرْعَه بين رِجْلَيْه وقامَ عليها، وكلّما حَمَلَ عليه رجلٌ قال: نَشَدْتُكَ بـ«حمٓ» حتّىٰ شَدَّ عليه العَبْسيُّ فقَتَله، وأنشأ يقول:

---

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البرّ (٣: ١٣٧١).

والحكايةُ: أن تجيءَ بالقولِ بعدَ نقلِه علىٰ استبقاءِ صورتِه الأُولىٰ كقولك: دعني من «تمرتان»، وبدأتُ بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وقرأت ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾، قال:

وَجـدْنا في كتـابِ بَنـي تمـيمٍ أَحقُّ الخيلِ بـالرّكضِ الـمُعارُ

وأشـعثَ قـوّامٍ بآيـاتِ رَبِّـه قليلِ الأذىٰ فيما تَرىٰ العَيْنُ مُسْلِمِ

خرقْتُ له بالرمحِ جَيْبَ قَميصهِ فخـرَّ صريعًـا لليـدينِ وللفَـمِ

علىٰ غيرِ شيءٍ غيْرَ أن ليسَ تابعًـا عَلِيًّا، ومـن لا يَتْبَـعِ الحـقَّ يَظْلِـمِ

يُذَكِّرني....، البيت.

فلما رآهُ عليٌّ رَضِيَ الله عنه بين القتلىٰ، استرجَعَ وقال: إن كان لشابًّا صالحًا، ثم قعَد كئيبًا.

سُمِّيَ السجّادَ لتعبُّدِه.

شجَرَ الرمْحُ: اختلف. والتشاجرُ: التخاصُم. وكلُّ شيءٍ دخل في بعضٍ فقد تشاجَر.

قيل: المرادُ بقولِه: «حمٓ» قولُه تعالىٰ: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾، وهو في «حمٓ» الشورىٰ [الآية: ٢٣].

قولُه: (دَعْني من تَمْرتانِ)، جوابٌ عن قول من قال: يكفيكَ تَمْرتانِ، أو هاتانِ تَمْرتان.

قولُه: (أحقُّ الخَيْلِ)، كأنـه من قولِ الشاعر(١):

أعيروا خَيْلَكم ثم اركُضوها أحقُّ الخيلِ بالرَّكْضِ الـمُعَارُ

يُقالُ: ركَضَ فلانٌ دابّتَه: إذا ضربَ جَنبَيْها برِجْلِه لتعدُوَ. المُعارُ: مِن عارَ الفرسُ، إذا انفَلَت، وذهبَ يمينًا وشِمالًا مِن مَرَحِه، وأعارَهُ صاحبُه، فهو مُعارٌ.

وفي «الصحـاح»(٢): البيتُ للطِّرِمّاح، وقال الصَّغاني: وهو خطأٌ، البيتُ لبشرِ بن أبي

---

(١) البيت في ديوان «بشر بن أبي خازم» ص١١٣، وقد اختُلِفَ قديمًا في نسبته فقيل: للطِّرِمّاح، وقيل: لبشر، وسيأتي في كلام الصغاني تخطئة نسبته إلى الطرماح.

(٢) «الصحاح» (٢: ٧٦٣).

وقالَ ذو الرُّمّة:

سَمعتُ «النّاسُ يَنتجِعون غَيْثًا» فقلتُ لِصَيْدحَ انتَجِعِي بِلالا

وقال آخر:

تنادَوْا بـ«الرّحِيلُ غدًا» وفي تَرْحالِهم نَفْسي

ورُويَ مَنصوباً ومَجروراً، ويقول أهلُ الحجازِ في استعلامِ من يقولُ: رأيتُ زيدًا: من زيدًا؟ وقال سيبوَيْه: سمعتُ من العرب:........................

خازِم[1]. وقال أبو عُبَيْدة: والناسُ يَعْتقدونَ أنّه من الإعارةِ بمعنىٰ العارِيّة، وهو خطأ، ومعناه علىٰ هذا: أنّ صاحبَه لم يُشْفِقْ عليه، فغَيْرُه أحقُّ أن لا يُشْفِق[2].

قولُه: (لصَيْدحَ)، صَيْدَحُ عَلَمُ ناقةِ ذي الرّمّة.

قولُه: (بلالًا)، قال في «الجامع»[3]: هو بلالُ بنُ أبي بُرْدةَ بنِ أبي موسىٰ الأشعريّ، كان علىٰ البصرةِ.

«الناسُ» مرفوعٌ علىٰ الحكايةِ، كأنّه سَمِعَ قائلًا يقولُ: الناسُ يَنْتجِعونَ غَيْثًا.

النُّجْعَةُ: طلبُ الكلأ والخير. وفي «انتَجِعي» مُشاكَلةٌ لقولِه: يَنتجِعون غيثًا.

قولُه: (**ورُويَ منصوبًا ومجرورًا**)، هذا العطْفُ دلَّ علىٰ كونِه مرفوعًا، فالرفْعُ علىٰ الابتداءِ، أي: الرحيلُ غدًا. أي: يُنادونَ بهذا القول. والنصبُ علىٰ ارحَلِ الرحيل. والجرُّ علىٰ اللفظ.

«وفي تَرْحالِهم نَفْسي» أي: هَلاكُ نَفْسي أو استقر في ترحالهم نفسي.

---

(١) في (ح): «والبيت لبشر بن حازم».

(٢) لكن رواية البيت في «الديوان» بالعَيْنِ المُهملة، وتفسيره غير بعيدٍ عمّا ذهب إليه أبو عُبَيْدة، فقالوا: المُعارُ من العارِيّة، والمعنىٰ: لا شفقةَ لك علىٰ العارية لأنّها ليست لك. وانظر: «مجمع الأمثال» (١: ٢٠٣).

(٣) «جامع الأصول» (١: ٢٢١).

لا من أينَ يا فتىٰ. فإن قلتَ: فما وجهُ قراءةِ من قرأ صادَ وقافَ ونونَ مفتوحاتٍ؟ قلتُ: الأوجَهُ أن يقالَ: ذاكَ نصبٌ وليسَ بفتح، وإنما لم يصْحبْهُ التنوينِ لامتناعِ الصَّرفِ علىٰ ما ذكرتُ، وانتصابُها بفعلٍ مُضْمَرٍ نحوُ: أذْكر. وقد أجازَ سيبوَيْه مثلَ ذلكَ في: حم، وطس، ويس، لو قُرِئَ به.

قولُه: (لا مِن أينَ يا فتىٰ)، يقولُ الرجلُ لآخرَ: من أينَ يا فتىٰ؟ فيقول: لا مِن أيْنَ يا فتىٰ، أي: لا تَسْألْني عن نَسَبي ومَقامي، وسَلْ عن حَسَبي[1] ومَناقبي.

قولُه: (فما وَجْهُ قِراءةِ مَن قرأ صاد؟)، قال الزجَّاج: قرأ عيسىٰ[2] صادَ وقافَ ونونَ بالفتحِ لالتقاءِ الساكنَيْن. وقرأ عبدُ الله بنُ أبي إسحاقَ بالكَسْر. والفاءُ في السؤالِ دَلَّت علىٰ الإنكار علىٰ الكلامِ السابِق، وهو قوله: «فسائغٌ فيه الأمرانِ: الإعرابُ، والحكايةُ» يعني: أينَ الإعرابُ أم أينَ الحكايةُ علىٰ هذه القراءةِ؟ فإنّها تدلُّ علىٰ كونِها مبنيةً لِما أسلَفْتُ أنـّها لو بُنِيَت لحُذِيَ بها حَذْوَ أيْنَ وكيفَ، أي: فُتِحَ آخرُها. فإذَن هذه الحركاتُ ليسَتْ بإعرابيةٍ لِفَقْدِ المُقتضي، ولا هيَ للوقْفِ؛ لأنّ المَحْكِيةَ إنّما يُوقَفُ عليها بالسكونِ كما سَبَق.

وأجاب: لا نُسَلِّمُ فَقْدَ المُقتضي؛ لأنّ التقديرَ «اذكُرْ».

ويجوزُ أن يُـحَرَّكَ علىٰ التقاء الساكنَـيْن في لغةِ مَن جَدَّ في الهَرَبِ عنه، كما في ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾.

قال الزجَّاج: فالفَتْحُ في صادَ ونَحْوِه لالتقاءِ الساكنَيْن؛ لأنّ الفَتْحةَ تُختارُ مع الألفِ في التقاءِ الساكنَيْن[3]، قال سِيبويهِ: إذا رخَّمْتَ «إسحارَّ» اسمَ رجلٍ مُشَدَّدَ الراءِ قُلتَ في تَرْخيمِه: يا إسحارَ أقْبِل، ففتَحْتَ لالتقاءِ الساكنين[4].

---

(١) في (ح): «وسل من حبسي».

(٢) هو عيسىٰ بن عمر الثقفي (ت ١٤٥هـ)، من أعلامِ النحوِ والقراءة، ومن تصانيفه «الإكمال» و«الجامع» في النحوِ، لم يصلا إلينا. له ترجمة في «طبقات النحويين واللغويين» للزبيديّ ص٤٠.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٦٤).

(٤) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢: ٢٦٤-٢٦٥).

وحكىٰ أبو سعيد السِّيرافيّ: أن بعضهم قرأ: ياسينَ، ويجوزُ أن يقالَ: حُرِّكتْ لالتقاء الساكنَين؛ كما قرأ مَن قرأ: ولا الضالِّين. فإنْ قلتَ: هلّا زعمْتَ أنها مُقسَمٌ بها، وأنها نُصِبت قولهم: نَعمَ اللـهَ لأفعلنّ وأيِ اللـهَ لأفعلنّ، علىٰ حذفِ حرفِ الجرِّ وإعمالِ فعلِ القسمِ، قال ذو الرُّمة:

ألا رُبَّ من قَلْبي لهُ اللـهَ ناصحٌ

قولُه: (وحكىٰ أبو سعيد السِّيرافيُّ)، قال الأنباري[1]: إنّه كانَ من أكابرِ الفُضلاءِ، زاهدًا لا نَظيرَ له في عِلْمِ العربيةِ، ولو لم يكُن له سِوىٰ «شَرْحِ كتابِ سيبوَيْه» لكفاه فضلًا[2].

قولُه: (ألا رُبَّ مَن قَلْبي له اللّـهَ ناصحٌ)، تمامُه:

ومَن قَلْبُه لي في الظباءِ السوانحِ[3]

أي: ألا رُبَّ مَن قَلبي له ناصِحٌ، أحلِفُ باللّـهِ. أضْمَرَ الفِعْلَ بعد أن أعْملَه فيه علىٰ حذفِ الجارِّ، تقولُ: أنا أُحِبُّه، فأنصَحُه بقَلْبي، وقلبُه نافرٌ عني نُفورَ الظِّباء. ويُمكنُ أن يكونَ المعنىٰ: قَلْبُه مُستقِرٌّ في الظباء.

والسانحُ: ما أتاكَ مِن يَمينكَ من طائرٍ وظبي، والعربُ تَتيمَّنُ به، والبارحُ: ما أتاكَ عن يَسارِكَ، والعَربُ تتشاءَمُ به[4].

---

(١) في «نزهة الألباء» ص٢٢٧.

(٢) وهذه نُغْبَةُ شاربٍ لا تكفي في الدلالةِ علىٰ فضل السيرافي أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، الإمام المنقطع النظير في جملةِ علوم الإسلام. وكتابه: «شرح كتاب سيبويه» ممّا تُشَدُّ عليه يدُ الضَّنانة، وقد أطنب التوحيدي في الثناءِ عليه، ورفع به رأسًا. له ترجمة ضافية في «معجم الأدباء» لياقوت (٢: ٨٧٦)، و«وفيات الأعيان» (٢: ٧٨)، و«سِيَر أعلام النبلاء» (١٦: ٢٤٧).

(٣) البيت من شواهدِ الكشّاف، وعزاه لذي الرّمةِ، ولم أجِده في «ديوانه».

(٤) وقد ثبتَ النهيُ عن التطيُّر والتشاؤم، صحَّ الحديثُ عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «لا عَدْوىٰ ولا طِيَرَةَ، وأُحِبُّ الفألَ الصالح» أخرجه مسلم (١٧٤٦)، وابن حبان (٥٨٢٦)، وغيرهما، من حديثِ أبي هريرة رَضِيَ الله عنه.

وقال آخر:

فذاكَ أمانةَ اللـهِ الثريدُ

فإن قلتَ: إنّ القرآنَ والقلَمَ بعدَ هذهِ الفواتحِ محلوفٌ بهما، فلو زعمتَ ذلكَ لجمعتَ بينَ قَسمَيْنِ علىٰ مُقسَمٍ عليه واحد، وقد استكرهوا ذلك.

قولُه: (**فذاكَ أمانةَ اللـهِ**)، صَدْرُه:

إذا ما الخُبْزُ تأدِمُه بلَحْمٍ[(١)]

أي: فذاك الثريد بأمانة الله[(٢)].

قولُه: (**إنّ القُرآنَ والقَلَمَ**[(٣)] **بعْدَ هذه الفواتحِ مَحْلوفٌ بِهما**)، حاصلُ الجَوابِ: أنـه لا يَجوزُ أن تكونَ هذه الفواتحُ مُقْسَمًا بها، ومنصوبًا كما ذكَرْتُم؛ لأنّ الواوَ حينئذٍ: إمّا للقَسَمِ، أو للعطفِ. ولا سبيلَ إلىٰ الأولِ؛ لاجتماعِ قَسَمَيْنِ علىٰ مُقْسَمٍ عليه واحدٍ وهو مُسْتَكْره، ولا إلىٰ الثاني؛ لمُخالفةِ الثاني الأوّلَ في الإعراب، فبقيَ أن يكونَ معمولًا لفِعْلٍ مُضْمَرٍ، فعلىٰ هذا قولُه: «قال الخليل» إلىٰ قوله: «هذا» اعتراضٌ علىٰ سبيلِ الاستطرادِ مُبيِّنٌ لقَوْلِه: «وقد استَكْرهوا ذلك».

بيانُه: أنّ الخليلَ جعلَ «الواوَ» في قولِه: «والليلِ» للقَسَم، و«الواوَ» في «والنهارِ» للعطفِ. فاشتَركا في معنىٰ القَسَميةِ، فيجوزُ تلقِّيهما بمُقْسَم عليهِ واحدٍ. ولو قُدِّرَ أن يكونَ الثاني أيضًا حَرْفَ قَسَمٍ؛ لزِمَ أن يكونا قسَمَيْن مُستقِلَّيْنِ. والأفْصحُ حينئذٍ أن يُتَلقّىٰ كلٌّ منهما بمُقْسَمٍ عليه، كقولك: باللّـهِ لأفعلَنَّ، تاللّـهِ لأخرُجنَّ. وإن جازَ أن يقالَ: وحَقِّكَ وَحَقِّ زيدٍ لأفعلَنَّ للتأكيد، لكن لم يحسُن ذلك الحُسْنَ؛ ولذلك استكرهوه.

---

(١) البيت من شواهد «كتاب سيبويه» (١ : ١٨٩)، وصَدَّره بقوله: ويُقال: وضَعَه النحويون.

(٢) قوله: «أي فذاك الثريد بأمانة الله» من (ط).

(٣) في (ح): «إن الله والقلم».

قال الخليلُ في قوله عزَّ وَجل: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾ [الليل: ١-٣]: الواوانِ الأخريانِ ليستا بمنزلةِ الأُوْلى، ولكنّهما الواوانِ اللّتانِ تضمّانِ الأسماءَ إلىٰ الأسماءِ في قولكَ: مررْتُ بزيدٍ وعمرو، والأولى بمنزلةِ الباءِ والتاءِ، قال سيبوَيْه: قلتُ للخليلِ: فلمَ لا تكونُ الأُخريانِ بمنزلةِ الأُوْلى، فقال: إنما أَقسَمَ بهذهِ الأشياءِ علىٰ شيء، ولو كانَ انقضى قَسَمُه بالأوّلِ علىٰ شيءٍ لجاز أن يَستعملَ كلامًا آخرَ، فيكونُ كقولكَ: باللـهِ لأفعلنّ بالله لأخرجنَّ اليوم، ولا يَقوىٰ أن تقولَ:...............

قال أبو علي: والذي يَمْنعُ هذا: أنّ القَسَمَ يبقىٰ مُتعلّقًا بغَيْرِ مُقْسَم عليه؛ ألا ترىٰ أنـّه إذا قال: قاف أو صاد، فنَصَبه بأنـّه مُقْسَمٌ به، لم يتلقَّهُ محلوفٌ عليه، يدل علىٰ ذلك استئنافُك باسمٍ آخرَ لا يجوزُ عَطْفُه علىٰ هذا الاسمِ الأولِ إذا قَدَّرْتَه مُقْسَمًا به لانجرارِه بالواو. فهذا التأويلُ الذي ذكرنا امتناعَه في هذه الفواتحِ لا يَخلو الاسمُ المُنجرُّ فيه مِن أحدِ أمرَيْن: إمّا أن يكونَ معطوفًا علىٰ ما قَبْلَه، وإمّا أن يكونَ مُستأنَفًا مُنْقطِعًا منه.

ولا يجوزُ أن يكونَ معطوفًا علىٰ ما قَبْلَه لانجرارِه وانتصابِ المعطوفِ عليه، فإذا لم يَـجُزْ ذلك؛ ثَبتَ أنـّه مُنْقطعٌ ممّا قَبْلَه، وأنّ الواوَ للقَسَم لا للعطفِ، وإذا كانَ كذلك، لم يكُن الأولُ قَسَمًا؛ ألا ترىٰ أنّ الخليلَ وسِيبوَيْه لم يُجيزا في قولِه تعالىٰ: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ الآية [الليل: ١] كَوْنَ الواوَيْن اللتَيْن بعْدَ الأُولىٰ قَسَمًا كالأولىٰ فقالا فيهما: إنّهما للعطفِ لِـما كانَ يَلزَمُ مِن إجازةِ ذلك بقاءُ القَسَمِ الأولِ غيْرَ مُتَعلّقٍ بمُقْسَمٍ عليه. تَمَّ كلامه.

واستدلَّ الخليلُ أيضًا علىٰ أنّ الواوَ الثاني للعطفِ بأنه لو وُضعَ موضعَها «ثُمَّ» و«الفاء» كما يُقال: وحَياتي ثمَّ حياتِك لأفعلَنَّ؛ لم يتغَيَّر المعنىٰ وهما حَرْفُ عطف.

واعتُرِضَ عليه بأنـّه لو جُعِلَ الواوُ في: ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ٢] للعطفِ؛ للزِمَ العطفُ علىٰ مَعمُولَي[1] عامِلَيْن مُتغايرَيْن، وهو غيرُ سائغ[2].

---

(١) قوله: «معمولي» ساقط في (ط).

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٦: ٥٢٩).

وحقِّكَ وحقِّ زيدٍ لأفعلنَّ، والواوُ الأخيرةُ واو قَسمٍ لا يجوزُ إلا مستكرَهًا، قال: وتقول: وحياتي ثُمَّ حياتِك لأفعلنّ. فثُمَّ هاهنا: بمنزلةِ الواو. هذا ولا سبيلَ فيما نحنُ بصدَدِه إلىٰ أن تجعلَ الواوَ للعطفِ لمخالفةِ الثاني الأوّلَ في الإعراب. فإن قلتَ: فقدِّرها مجرورةً بإضمارِ الباءِ القَسَميةِ لا بحذْفِها، فقد جاءَ عنهم: «اللـهِ لأفعلنّ» مجرورًا،..............

وأجابَ المُصنِّف بأنـّه لـمَّا تنزّلتِ الواوُ التي في «الليل[1]» منزلةَ الباءِ والفِعْلِ حتَّىٰ لم يَـجُزْ ذِكْرُ الفعلِ معها، صارَت كأنـّها هي العاملةُ نَصْبًا وخفضًا، فصارت كعاملٍ له عَمَلان كقولك: إن زيدًا قائمٌ وعَمْرًا قاعدٌ[2]؛ فعومِلَ معها مُعامَلَتها[3].

الانتصاف: في قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ صَفًّا * فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا * فَٱلتَّـٰلِيَـٰتِ ذِكْرًا﴾ [الصافات: ١-٣] دليلٌ علىٰ صِحَّة مذهبِ الخليلِ وسيبوَيْه، فوقوعُ الفاءِ هاهنا كوقوعِ الواوِ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ * وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ ولم يَفْتَرِقِ الحالُ إلَّا بما أعطَتْه الفاءُ من تفاوُتِ الترتيب[4].

قولُه: (هذا)، مِن فَصْلِ الخِطاب[5]، أي: مضىٰ هذا. ثمَّ شَرعَ في بيانِ ما هو المقصودُ من كلامِه، ونَحْوُه قولُه تعالىٰ: ﴿ هَـٰذَا[6] وَإِنَّ لِلطَّـٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴾ [ص: ٥٥] فإنّه تعالىٰ كلّما فرَغَ مِن نوعٍ منَ الكلامِ وأرادَ الشروعَ في نوعٍ آخرَ، فَصَلَ بقَوْله:«هذا». وقيل: هذا فَصْلٌ أحسَنُ مِن وَصْل.

قولُه: (فقَدِّرها مَجْرورةً)، مُسبَّبٌ عمّا قَبْلَه يعني لِـمَ لا يُقَدَّرُ صاد وقاف ونون مجرورةً بإضمارِ حَرْفِ الجرِّ لا بحَذْفها حتّىٰ يتمّ لك العطفُ؟ والفَرْقُ بين أن يكونَ مُضمرًا وبينَ أن

---

(١) في (ط): «التي للقسم».

(٢) قوله: «كقولك: إن زيدًا قائم وعمرًا قاعد» ساقط من (ط) و(ح).

(٣) في (ط): «معاملتها».

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٣: ٣٣).

(٥) في (ف): «فصل الخطابات».

(٦) قوله: «هذا» ساقط من «ف».

ونظيرُه قولُهم: لاهِ أبوك، غيرَ أنها فُتحتْ في مَوضِعِ الجرِّ؛ لكونِها غيرَ مصروفةٍ، واجعلِ الواوَ للعطفِ حتّىٰ يَستتبَّ لكَ المصيرُ إلىٰ نحوِ ما أشرتُ إليه.

يكونَ محذوفًا هو: أنّ المُضْمَرَ أثرُه باقٍ؛ كقولكَ: الأسدَ الأسدَ، والمحذوفَ لا أثرَ له؛ كقولِه تعالىٰ: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢]. ويجوزُ أن يكونَ من بابِ قوله[١]:

بدا ليَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مضىٰ ... ولا سابقٍ[٢] شيئًا إذا كان جائيا

قولُه: (لاهِ أبوكَ)، أصلُه: للّـهِ أبوكَ.

قال أبو علي: قال سِيبوَيْه: حذَفوا اللامَيْن منه: لامَ الإضافةِ واللامَ الأُخرىٰ[٣][٤]. وقيل: المحذوفُ لامُ الأصلِ والـمُبَقّىٰ الزائدُ، خلافًا لسيبوَيْه.

قال أبو علي: فلهُم أن يقولوا: إنّ الزائدَ جاءَ لمعنًى، وهو أولىٰ بأن يُتْرَكَ؛ لأنـّه إذا حُذِفَ زالت لحَذْفِه دِلالتُه التي جاءَ لها. وقد رأيناهُم يَحذِفونَ مِن نَفْسِ الكلمةِ في نَحْوِ: لم يكُ، ولا أدرِ، ولم أُبَلْ[٥]، إذا كانَ في الذي أبقىٰ دليلٌ علىٰ ما ألقىٰ[٦]. فعلىٰ هذا المحذوفُ مِن هذا الاسمِ ما هو مِن نَفْسِه والمُبَقّىٰ الزائدُ.

وقيل: معنىٰ التعجُّب في: «لاهِ أبوك» أنـّهم يُفيدونَ بذكْرِ اللامِ المفيدةِ للاختصاصِ: أنّ الله تعالىٰ لكَمالِ قُدرتِه مُختصٌّ بإيجادِ مثْلِ هذا الشيءِ العجيبِ الشأن.

قولُه: (يَسْتَتِبَّ)، **الأساس**: استتَبَّ الطريقُ: ذَلَّ وانقاد، كقولِهم: طريقٌ مُعبَّد. واستتَبَّ

---

(١) هو لزهير بن أبي سُلمى في «ديوانه» بشرح ثعلب ص٢٠٨، وقيل: إنّ القصيدة كلَّها منحولةٌ لزهير وأنّها لأنس بن صِرْمةَ الأنصاريِّ.

(٢) في الديوان: «ولا سابقي شيءٌ».

(٣) في (ح): «ولام الأخرىٰ».

(٤) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢: ١١٥).

(٥) في (ح): «ولم أبكِ».

(٦) في (ح): «علىٰ ما حذف».

قلتُ: هذا لا يَبعدُ عن الصّواب، ويَعضُدُه ما رَوَوْا **عن ابنِ عبّاسٍ** رضيَ اللـهُ عنهما أنه قال: **أَقسمَ اللـهُ بهذِهِ الحروفِ. فإن قلتَ: فما وجهُ قراءةِ بعضِهم: صادِ** وقافِ؛ بالكسر؟ قلتُ: وجهُها ما ذكرتُ من التّحريكِ لالتقاءِ السّاكنَين، والذي يَبْسُط من عذرِ الـمُحرِّك أنّ الوقفَ لـمّا استمرَّ بهذه الأسامي شاكلتْ لذلكَ ما اجتمع في آخِره ساكنان من المبنيّات، فعوملتْ تارةً معاملةَ «الآن»، والأخرى معاملةَ «هؤلاءِ». **فإن قلتَ هل تُسوِّغ لي في المحكيةِ** مثلَ ما سَوَّغتَ لي في الـمُعرَبةِ من إرادةِ مَعنىٰ القَسَم؟..

له الأمرُ: استقامَ. ويجوزُ أن يُقال للاستقامةِ والتمامِ: الاستتباب، أي: طَلَبُ التبابِ الذي هو الهلاك؛ لأنّ التبابَ يتبَعُ التمامَ. كما قِيلَ: إذا تمَّ أمْرٌ دنَا نَقْصُه.

قولُه: (**عن ابنِ عباسٍ: أقسَم الله بهذه الحروفِ**)، قال الإمام: أقسمَ الله بها لشرفِها؛ لأنـّها مَباني كُتُبه المُنزّلةِ وأسمائِه الحُسْنىٰ وصفاتِه العليا وأصولِ كلامِ الأمم[(١)].

قولُه: (**فما وَجْه قراءةِ بعضِهم: صادِ؟**)، سؤالٌ آخَرُ علىٰ تحريكِ هذه الحروفِ كما سبقَ في قَولِه: «فما وَجْهُ قِراءةِ مَن قرأ «صادَ» بالنصب؟».

وأجابَ: أنـّه علىٰ تقديرِ الحِكايةِ دونَ الإعراب؛ لكونِها غيرَ مَصْروفة.

والمرادُ بقولِه: «ما ذكرْتُ من التحريكِ لالتقاءِ الساكنَيْن» ما سبقَ في جوابِ السؤالِ السابقِ علىٰ فتحِ صاد.

قولُه: (**هل تُسَوِّغُ لي في المَحْكِية**)، والمحكيةُ كما مضىٰ نوعانِ: نوعٌ لا يتأتىٰ فيه الإعرابُ ألبتة نحو: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] و﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١]، ونوع سائغٌ فيه الإعرابُ أيضًا نحو: «حمٓ» و«قٓ».

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٥٤)، نقلًا عن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة.

قلتُ: **لا عليكَ** في ذلك وأن تُقدِّر حرْفَ القَسَمِ مُضمَرًا في نحوِ قولِه عزَّ وعلا: ﴿حمٓ * وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾ [الدخان: ٢]، كأنه قيلَ: أُقسمُ بهذه السورةِ وبالكتابِ المبينِ إنّا جَعلْناه.

وأمّا قولُه ﷺ: «**حم لا يُنصرون**» فيصلحُ أن يُقضىٰ له بالجرِّ والنصبِ جميعًا علىٰ حذفِ الجارِّ وإضمارِه. فإن قلتَ: فما معنىٰ تسميةِ السُّورِ بهذه الألفاظِ خاصّةً؟.........

قولُه: (**لا عليكَ**)، أي: لا بأسَ عليك في ذلك. ثم عطفَ عليه علىٰ سبيلِ البيانِ قولَه: «وأن تُقَدِّرَ» أي: لا بأسَ عليكَ أن تُقدِّرَ في المَحْكِيَّةِ حَرْفَ القسَمِ مُضمرًا عاملًا عَمَلَ الجَرِّ فيما يُشْبهُ ﴿حمٓ * وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾ [الدخان: ١-٢] يعني فيما بَعْدَه الواوُ، ولا يُقَدِّرهُ مَحذوفًا لئلّا يجتمعَ قَسَمانِ علىٰ مُقسَمٍ عليه واحد، أو يحصُلَ الاختلافُ في المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ في الإعرابِ كما سَبق.

وأما قولُه ﷺ: «حمَ لا يُنْصرون»(١) فعلىٰ تقديرِ سؤالٍ، يعني: فيما لم يأتِ بَعْدَه الواوُ في المَحْكيةِ ما تقولُ فيه؟ فقال: وفي مثلِه يجوزُ الجرُّ والنصبُ علىٰ حذفِ الجارِّ وإضمارِه لزوالِ المانعِ وهو الواو.

قولُه: (**حمَ لا ينصرون**)، روىٰ الترمذيُّ وأبو داودَ عن المُهلَّب(٢) عمَّن سَمِعَ النبيّ ﷺ يقول: «إن بَيَّتكُم العدُو فقولوا: (حمَ) لا يُنْصرون»(٣).

---

(١) انظر: «تخريج أحاديث الكشّاف» للزيلعي (١: ٣٤).

(٢) هو المهلّب بن أبي صُفْرة الأزدي (ت ٨٢هـ)، من كبار القادة. أخرج له أبو داود والترمذي. والصحابي الذي سمع منه هو البراء بن عازبٍ رَضِيَ الله عنه كما صَرَّح به الحاكم في «المستدرك». ولتمام الفائدة انظر: «تخريج أحاديث الكشّاف» للحافظ الزيلعي (١: ٣٤).

(٣) أخرجه الترمذي (١٦٨٢)، وأبو داود (٢٥٩٧)، والنسائي في «السنن الكبرىٰ» (٨٨٦١)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ١٠٧)، وابن الجارود في «المنتقىٰ» (١٠٦٣)، وغيرهم، وإسناده ضعيف لضعف شريك ابن عبد الله النخعي، وانظر تمامَ تخريجه وتنقيده في التعليق علىٰ «مسند أحمد» (١٦٦١٥).

قلتْ: **كأنّ المعنىٰ في ذلكَ الإشعارُ** بأنّ الفُرْقانَ ليسَ إلا كَلِمًا عَربيةً مَعْروفةَ التركيبِ من مُسمَّيات هذهِ الألفاظِ، كما قالَ عزَّ من قائل: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢].

فإن قلتَ: فما بالُها مكتوبةً في المصْحفِ علىٰ صُورِ الحروفِ أنفسِها، لا علىٰ صُورِ أساميها؟ قلتُ: لأنّ الكَلِمَ لـمّا كانتْ مركبةً من ذواتِ الحروفِ واستمرَّتِ العادةُ متىٰ تُهجِّيَتْ ومتىٰ قيلَ للكاتب: اكتبْ كَيْتَ وكَيْتَ أنْ يُلفظَ بالأسماءِ ويقعَ في الكتابةِ الحروفُ أنفسُها، عُمِلَ علىٰ تلكَ الشاكلةِ المألوفةِ في كتابةِ هذهِ الفَواتح.

وأيضاً فإنّ شُهْرَةَ أمرِها وإقامةَ السّنِّ الأَسودِ والأحمرِ لها،.........

قال في «الفائق»[١]: والذي يؤدّي إليهِ النظرُ في معنىٰ هذا الحديثِ: أنّ السُّوَرَ السبعَ التي في أوائِلها «حمَ» سُوَرٌ لها شأنٌ، فنبّه صَلواتُ اللّـهِ عليهِ أنّ ذكْرَها لشرفِ منزلتِها وفخامةِ شأنِها ممَّا يُسْتظهَرُ به علىٰ إنزالِ رَحْمةِ الله في نُصْرةِ المسلمين، وفَلِّ شَوْكةِ الكفار، وقولُه: «لا يُنْصَرون» كلامٌ مُستأنَفٌ؛ كأنـّه حين قال: «قولوا: (حمَ)»، قالَ له قائِل: ماذا يكونُ إذا قُلْتُ هذه الكلمةَ؟ فقال: «لا يُنْصَرون».

قولُه: (**كأنّ المعنىٰ في ذلك الإشعارُ**) إلىٰ آخرِه. فإن قُلتَ: أليسَ هذا المعنىٰ يُفيدُه الوجْهُ الثاني من الوجوهِ الثلاثةِ في الفواتحِ وهو قولُه: «أن يكونَ ورودُها علىٰ نمطِ التعديدِ كالإيقاظِ وقَرْعِ العصا»؟

قلتُ: لأنّ هذا المعنىٰ إنّما يُفيدُه هذا الوَجْهُ بحَسبِ التناسُب بينَ الاسمِ والمُسَمَّىٰ من غيرِ قَصْدٍ في التسميةِ إليه، وهُناك يُفيدُه قصدًا أوّليًّا، ومِن ثَمَّ قال: «كأنّ المعنىٰ» علىٰ التشبيهِ دونَ الجَزْم. وفيه إشارةٌ إلىٰ مَذْهَبِهِ علىٰ سبيل الإدماج[٢].

---

(١) «الفائق في غريب الحديث» (١: ٣١٤-٣١٥).

(٢) وهو أن يتضمَّن كلامٌ سبقَ لمعنىٰ ـ مَدْحًا كان أو غيرَه ـ معنًى آخَرَ. انظر: «التعريفات» للجرجاني ص١٤. ومرادُ الطيبي إشارة الزمخشريّ إلىٰ مذهب المعتزلة في إعجاز القرآن.

وأنّ اللّافظَ بها غَيْرَ مُتهجّاةٍ لا يَحْلىٰ بطائلٍ منها، وأنّ بعضَها مفردٌ لا يَخْطُر ببالِ غيرِ ما هُو عليهِ من مَوْرِدِه؛ **أَمِنْتَ وقوعَ اللَّبسَ** فيها، وقد اتفَقتْ في خطِّ المصْحفِ أشياءُ خارجةٌ عن القياساتِ التي بُنيَ علَيها **عِلْمُ الخَطِّ** والهِجاء،........................

وقولُه: **(وأنّ اللافظَ بها)** وقولُه: **(وأنّ بعْضَها مُفرد)**، معطوفانِ علىٰ شُهْرةِ أمرِها، يعني: لا يَخطُرُ ببالٍ أنّ المرادَ مِن «قٓ» و«نٓ» و«صٓ» الأوامرُ، أو فائدةٌ أُخرىٰ يُعبأُ بها حتّىٰ يُحتاجَ أن يُكْتَبَ قافٌ ونونٌ وصادٌ لئلّا تَلْتَبِسَ.

قولُه: **(غيرَ مُتهجّاة**[١]**)**، أي: أن يتلفَّظَ «قٓ» مُفْردةً[٢] من غيرِ أن يُقال: قاف.

قولُه: **(لا يَحْلىٰ بطائل)**، حَلِيتُ منه بطائل، أي: ظَفِرْتَ منه بفائدة، **الأساس**: ومن المجاز: حَلِيَ فلانٌ في صَدْري وفي عَيْني، وهو حُلْوُ اللقاءِ وحُلوُ الكلام.

وفيه[٣]: وله عليه طَوْلٌ: فَضْلٌ، وهو غيرُ طائلٍ: غيرُ فاضِل.

قولُه: **(وأنّ بَعْضَها)**، أيْ: بعْضَ أسامي حُروفِ التهجِّي، يعني: ورودُ بَعْضِ هذه الفواتحِ نَحْوَ قٓ، صٓ، نٓ، مفردًا لا يخطُرُ ببالِ مَن يَراهُ مكتوبًا كذا ـ غيرُ المعنىٰ المرادِ به وهو الاسمُ الملفوظُ به. وضَميرُ «مَوْرِدِه» عائدٌ إلىٰ البعض، أي: أنّ ذلك البعضَ المكتوبَ علىٰ حرفٍ واحدٍ واردٌ علىٰ ذلك الملفوظِ الذي هو الاسم.

قولُه: **(أَمِنْتَ وُقوعَ اللَّبْس)**، خبرُ «إنّ» في قَوْلِه: «فإنّ شُهْرةَ أمرِها».

قولُه: **(عِلْمُ الخطِّ)**، قال ابنُ الحاجب: الخطُّ تَصْويرُ اللفظِ بحرف هِجائه، أي: اللفظُ المقصودُ تَصْويرُه. فإذا قيل: اكتُب زيدًا، تكتُبْ مسمَّىٰ زاي وياءٍ ودال. والأصلُ في كلِّ كلمةٍ أن تُكْتبَ بصورةِ لَفْظِها بتقديرِ الابتداءِ بها والوقوفِ عليها[٤].

---

(١) في (ف): «مهجاة».

(٢) في (ط): «أن يتلفظه مفردة»، وفي (ف): «أن يتلفظ مفرده».

(٣) يعني في «أساس البلاغة».

(٤) في «الشافية في علم التصريف» ص١٣٨.

ثُمَّ ما عادَ ذلكَ بِضَيْرٍ ولا نُقصان؛ لاستقامةِ اللّفظِ وبقاءِ الحفْظ، وكان اتّباعُ خطِّ المُصْحفِ سنّةً لا تُخالَف.

قالَ **عبدُ اللـهِ بنُ دَرَسْتَـوَيْه** في كتابه المترجَم **بكتابِ الكتابِ** الـمُتممِ في الخطِّ والهجاء: خَطّانِ لا يُقاسانِ:..............................

قولُه: (**عبدُ الله بنُ دَرستَـوَيْه**)، قال الأنباري: كان أحدَ النحـاةِ المشهورين، والأدبـاءِ المذكورين. ألّفَ كُتبًا منها كتابُه في «الهجاءِ»، وهو مِن أحْسنِها[1].

ووجَدْتُ في كتابٍ صُنِّف في هذا الفَنّ: اعلَمْ أنّ كتابةَ المُصْحفِ مُثْبتةٌ بخَطٍّ واحدٍ علىٰ الأحرُفِ السبعةِ، وهي تنقسِمُ إلىٰ ما يُوافقُ القِياسَ، وإلىٰ ما لا يُوافِقه، بل يُتَلقّىٰ بالقَبولِ؛ لأنّها سُنَّة واجبةُ الاتّباع؛ لأنـّه رَسْمُ زيدِ بنِ ثابتٍ رَضِيَ الله عنه، أمينِ رسولِ اللّـهِ ﷺ وكاتبِ وَحْيِه، عَلِمَ من هذا العِلْمِ ما لم يَعلَمْ غيرُه، وما خَالَفهُ إنّما خالفَ لِحكْمةٍ بليغةٍ ومعرفةٍ خَفيّة؛ ألا ترىٰ إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ فإنّه كُتِبَ بلا ألفٍ، ولا يجوزُ إثباتُها؛ لأنّ إثباتَها يؤدِّي إلىٰ مخالفةِ مَن قرأ بغيرِ ألف، وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّ﴾ [يوسف: ١٥] كُتبت بالياءِ من غيرِ ألفٍ؛ إذ لو أُثْبتَت لبطلَتْ قِراءةُ مَن قرأ بالوَحْدة، ولو كُتِبَت بالهاءِ لبطلَتْ قِراءةُ مَن قرأ بالجمع[2].

قولُه: (**بكِتابِ الكِتابِ**)، أي: بكتابِ الكِتابة. وفي بعضِ النُّسخِ: «بكِتابِ الكُتَّابِ» بالتشديد.

---

(١) «نزهة الألباء» ص٢١٣.

(٢) يوضِّحه ما نقله الإمام أبو عمرو الداني في «المُقنِع في رَسْم مصاحِف الأمصار» ص٣ عن أشْهَبَ قال: سُئِلَ مالكٌ فقيل له: أرأيْتَ من استكتبَ مصحفًا اليومَ، أترىٰ أن يكتُبَ علىٰ ما أحدثَ الناسُ من الهجاء اليومَ؟ فقال: لا أرىٰ ذلك، ولكن يُكتَبُ علىٰ الكِتْبَةِ الأولىٰ. قال أبو عمرو: ولا مخالفَ له في ذلك من علماءِ الأُمَّة. انتهىٰ. وانظر: «المقنع» ص٤، ٢٥، ٢٦.

خطُّ المصحفِ؛ لأنه سنّة، **وخطُّ العَروضِ**، لأنه يَثبُتُ فيه ما أثبتَه اللّفظُ، ويَسقطُ عنه ما أسقطه.

الوجهُ الثاني أن يكونَ ورودُ هذه الأسماءِ **هكذا مسرودةً** علىٰ نمطِ التعديد، كالإيقاظ، **وقرع العصا** لمن تُحدِّي بالقرآن، وبغرابةِ نَظْمِه،..........................

قولُه: (**خطُّ المُصْحَفِ وخَطّ العَروض**)، مبتدأ، و«خَطّانِ لا يُقاسان» خَبَرُه. قُدِّمَ علىٰ المبتدأِ للتشويق، كقولِ الشاعر:

ثلاثــةٌ تُــشْرِقُ الــدنيا ببَهْجَتِهــا   شمسُ الضحىٰ وأبو إسحاقَ والقمرُ[1]

قولُه: (**هٰكذا**)، صفةُ مَصْدرٍ مَحْذوفٍ، و«كالإيقاظ» خَبرُ «يكونُ»، و«مسرودةً» حالٌ، وصاحِبُها «هذه الأسماءُ»، والعاملُ «الورودُ» أي: **الوجهُ الثاني**: أن يكونَ ورودُ هٰذه الأسماءِ متتابعةً علىٰ طريقةِ التَّعدادِ كالتنبيهِ لِمَن يَرِدُ عليه أمرٌ له شأنٌ وفيهِ فَخامةٌ ليتلقّاهُ بالقَبول.

قولُه: (**مَسْرودةً**)، **الأساس**: سَرَدَ الحديثَ والقراءةَ: جاءَ بها علىٰ وِلاء.

قولُه: (**وقَرْعِ العصا**)، أصلُه مِن قَوْلِهم: إنّ العَصا قُرِعَتْ لِذي الحِلْمِ[2]، يُضْربُ لِمَن إذا نُـبِّه انتَـبَه.

قال المَيْدانيُّ[3]: ذو الحِلْمِ: عامِرُ بن الظَّرِبِ، كانَ مِن حُكَماءِ العَربِ، لا يُعْدَلُ بفَهْمِه فَهْم، فلما طَعَنَ في السنِّ أنكر مِن عَقْلِه شيئًا، فقالَ لبَنيهِ: إنّه قد كَبِرَتْ سِنّي، وعَرَضَ لي

---

(١) ذكره الخطيب القزويني في «الإيضاح في علوم البلاغة» ص١٠١. وهو لمحمد بن وهيب في مدح الخليفة المعتصم، وأبو إسحاق كنيته، واسمه محمد. انظر: «معاهد التنصيص» ص٢١٥.

(٢) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ٣٧).

(٣) أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت ٥١٨هـ)، من أئمة الأدب: أخذ عن الواحدي وغيره. من مصنَّفاته: «مجمع الأمثال» وهو نفيس، و«السامي في الأسامي». له ترجمة في «وفيات الأعيان» (١: ١٤٨)، و«سِيَر أعلام النبلاء» (١٩: ٤٨٩).

وكالتحريكِ للنظرِ في أنّ هذا المتلوَّ عليهم **وقد عجزوا عنه عن آخرهم** كلامٌ منظومٌ من عَيْنِ ما يَنظمونَ منه كلامَهم؛ ليؤدِّيَهم النظرُ إلىٰ أن يستيقنوا أنْ لم تتساقطْ مقدرتُهم **دونَه**، ولم تظهرْ **مَعْجَزتُهم** عن أن يأتوا بمثلِه بعدَ المراجعاتِ المتطاولة، وهم أمراءُ الكلامِ، وزعماءُ **الحِوار**، وهمُ الحِراصُ **على التّساجُل** في اقتضابِ الخُطَب، والمتهالكونَ علىٰ الافتتانِ **في القصيدِ والرَّجَز**، ولم يبلغْ من الجزالةِ وحُسنِ النظْمِ..........

سَهْو، فإذا رأيتُموني خرَجْتُ مِن كلامي وأخَذْتُ في غيرِه، فاقرَعوا لي المِحْجَن[١] بالعصا.

قولُه: (**وقد عَجَزوا عَنه عن آخرِهم**)، أي: عَجْزًا صادِرًا عَن آخرِهم، فإذا صَدرَ العجْزُ عن آخرِهم؛ فيكونُ قد صَدرَ عن جميعِهم مُتجاوزًا عن آخرِهم.

قولُه: (**دونَه**)، أي: عندَ الوصولِ إليه. والضميرُ عائدٌ إلىٰ المتلوِّ عليهم[٢].

قولُه: (**مَعْجَزَتُهم**)، يُروىٰ بكَسْرِ الجيمِ وفَتْحِها، **الجوهريُّ**: عَجزْتُ عَن كذا أعجِزُ بالكَسرِ عَجْزًا ومَعْجزةً ومَعْجِزَةً ومَعْجِزًا، ومَعْجَزًا أيضًا بالفَتْحِ علىٰ القياس.

قولُه: (**الحوار**)، **الأساس**: كلَّمْتُه فما أحارَ جوابًا، أي: ما رجَع.

قولُه: (**علىٰ التساجُل**)، **الأساس**: ومنَ المجازِ: ساجَلَه: فاخَره. وله مِنَ المَجْدِ سَجْلٌ سَجيلٌ: ضَخْمٌ. واقتضَبَ الكلامَ: ارْتَجَله.

قولُه: (**في القَصيدِ**)، القَصيدُ والقَصيدةُ كالسَّفينِ والسَّفينة[٣].

قولُه: (**الرَّجز**)، الرَّجَزُ: ضَرْبٌ مِن الشِّعْر، **الجوهريُّ**: الرَّجَزُ داءٌ يُصيبُ الإبِلَ في أعجازِها، فإذا ثارَت الناقةُ ارتعشَتْ فَخِذاها ساعةً ثم تنبسطُ. ومنه سُمِّيَ الرَّجَزُ من الشعرِ لتقارُبِ أجزائِه وقلَّةِ حُروفه.

---

(١) في «مجمع الأمثال» (١: ٣٨): المِجَنّ. وهو الترسُ فيمكن قرعه بالعصا. ولعلّه الأشْبَه بالصواب، أما المحجن فهو العصا المعقوفة الرأس فلا يمكن قرعه. انظر: «لسان العرب» (حجن) و(مجن).

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ط) و(ف).

(٣) هذه الفقرة سقطت من (ط) و(ف).

الـمَبالِغَ التي برّت بلاغةَ كلِّ ناطق، **وشقَّت غبارَ كلِّ سابق**، ولم يتجاوزِ الحدَّ الخارجَ من قُوىٰ الفُصَحاء، ولم يقعْ وراءَ **مَطامحِ** أعينِ البُصَراء؛ **إلا لأنه ليسَ بكلامِ البشرِ**، وأنه كلامُ خالقِ القُوىٰ والقُدَر..

قولُه: (**وشَقَّتْ غبارَ كلِّ سابِق**)، وهو مِن قَوْلِ قَصيرٍ[1]: «فاركَب العَصا، فإنّه لا يُشَقُّ غُبارُه». قال الميْداني: وكانت العصا فرسًا لجَذيمة. يُضْرَبُ لـمَن لا يُجارىٰ[2].

فإن قُلْتَ: هَل مِن فَرْقٍ بينَ ما في الكتاب[3] وما في المَثَل؟ قلتُ: ما في المثَلِ هي للسبق، والمقامُ مَقامُ مَدْحِ السابق؛ فيَنْبغي أن يُكنىٰ به عن عَدمِ لُحوقِ اللاحق. وما في الكتاب إثباتٌ له، والمقامُ مقامُ مَدْحِ اللاحقِ؛ فالواجبُ أن يُعبَّرَ به عن السَّبْقِ علىٰ السابق.

قولُه: (**مطامحِ**)، **الأساس**: طَمَحْتُ ببَصري إليه، وطمَحَ المُتكبِّر بعَيْنِهِ: شخَصَ بها.

قولُه: (**إلّا لأنه ليسَ من كلام البَشر**[4])، استثناءٌ مِن قولِه: «إن لم تتساقَطْ»، ومِنَ المنفيّاتِ المَعْطوفةِ عليه.

الانتصاف[5]: هذا الفصلُ أتىٰ فيه ببلاغةٍ لكنَّه أفسدَها بالنفي، وطَوَّل فيه حتّىٰ انتهىٰ إلىٰ الإثبات، وهو مُنْتَقدٌ عليه كما انتُقِدَ على المتنبي[6] قولُه في الخيل[7]:

---

(١) هو قَصير بن سعد اللّخمي، صاحبُ القصّة المشهورة مع الزبّاء ملكة تدمر وجذيمة الأبرش الوضاح، وفيه قيل: لأمرٍ ما جَدَعَ قَصيرٌ أنفه. انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٢٣٣).

(٢) «مجمع الأمثال» (١: ٢٣٣).

(٣) يعني: «الكشّاف».

(٤) كذا في الأصول الخطية، ويوافقه نصُّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» والنسخ المطبوعة: «ليس بكلام البشر».

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٢٧) بتصرُّفٍ ملحوظ.

(٦) أبو الطيِّب، أحمد بن الحسين الجُعْفي (ت ٣٥٤هـ)، الشاعر البارع المشهور. له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٤: ١٠٢)، و«سِيَر النبلاء» (١٦: ١٩٩).

(٧) البيت في «ديوانه» بشرح اليازجي (٢: ٣٨) من قصيدةٍ يمدَح بها سيف الدولة الحمداني سنة ٣٣٧هـ.

وهذا القولُ من القُوّةِ **والخَلاقةِ** بالقَبول **بمنزلٍ**. ولناصرِه علىٰ الأوّل........................

فلا ركِبْتَ(١) بها إلَّا إلىٰ ظَفَـرٍ ولا حصَلْتَ بها إلَّا علىٰ أمل

وقلتُ: ليتَ شِعري كيف يُنْتقَدُ علىٰ مِثْلِه في بلاغتِه، أم كيفَ يُقاسُ هذا الكلامُ ببَيْتِ أبي الطيِّب؟ فإنّه أوْهمَ في البدايةِ دعاءَ السوءِ وما يدخلُ مِنه في وَهَلِ السامعِ ما لا يَنْجَبِرُ بما يُسْتدركُ بعْدَه، وإنّ المُصنِّفَ سلكَ مسلكَ التشويقِ إلىٰ ما يَرِد في الانتهاء؛ أتىٰ أوّلًا بقرينتَيْن مُشتملتَيْن علىٰ سَلْبِ مَقْدِرَةِ الخُصومِ وبيانِ عَجْزِهم وهما قولُه: «لم تتساقَطْ مَقدِرَتُهم دونَه، ولم تظهَرْ مَعْجِزَتُهم عن أن يأتوا بمثْلِهِ»، ثم عَقَّبَهما بقرائنَ ثلاثٍ مُضمَّناتٍ صفاتٍ بليغةً للقرآنِ لتؤدّيَ بالسامعِ إلىٰ مبلغٍ لا يتمالَكُ إلَّا طلبَ العثورِ علىٰ المطلوب. وكأنّ هذا الزاعم(٢) ـ بعد أن حُرِمَ الوقوفَ علىٰ الأساليبِ ـ ما تُلِيَ عليه قولُه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَـٰلِحٌ﴾ [التوبة: ١٢٠] والعجَبُ أنّ المنفياتِ الثلاثَ الأُولَىٰ مُؤْذِناتٌ بما هو عليهِم، والقَرينتَيْن الأُخريَيْن مُشْتمِلتان علىٰ ما هو لهم، ولا يَبعدُ أنّ المصنِّفَ قد اقتبَس كلامَه من أسلوبِ الآيةِ.

قولُه: (**والـخَلاقَة**)، **الأساس**: وهو خَليقٌ بكذا: كأنّما خُلِقَ له وطُبِعَ عليه. وقد خَلُقَ خَلاقةً.

قولُه: (**بمَنْزِل**)، أي: بمنزلٍ بَعيد، ومنه قولُ صاحِبِ «المفتاح»(٣): إنّ التركيبَ متىٰ وقعَ موقِعَه رفعَ شأْنَ الكلامِ في بابِ البلاغةِ إلىٰ حيثُ يُناطِحُ السِّماكَ(٤).

---

(١) رواية الديوان: «هجَمْتَ».

(٢) يعني ابنَ الـمُنَيِّر صاحب «الانتصاف» وما ركبَ كلامَه من الاعتسافِ في نَقْدِ كلامِ الزمخشري.

(٣) «مفتاح العلوم» ص٢٥٢.

(٤) وهو كوكبٌ نَـيِّر. وللعرب سِماكان: السِماكُ الأعزلُ وهو من منازلِ القمر، والسِّماكُ الرامحُ وليس من المنازل. انظر: «الصحاح» (٤: ١٥٩٢).

أن يقولَ: إنّ القرآنَ إنما نَزَلَ بلسانِ العربِ مصبوبًا في أساليبِهم واستعمالاتِهم، والعربُ لم تتجاوز ما سَمَّوْا به مجموعَ اسمَيْن، ولم يُسمِّ أحدٌ منهم بمجموعِ ثلاثةِ أسماءٍ وأربعةٍ وخمسة. والقولُ بأنها أسماءُ السورِ حقيقةً يخرجُ إلىٰ ما ليسَ في لغةِ العرَب، ويُؤدي أيضًا إلىٰ صَيْرورةِ الاسم والمسمّىٰ واحدًا، فإن اعترضتَ علَيه بأنه قولٌ مقولٌ علىٰ وجهِ الدّهر، وأنه لا سبيلَ إلىٰ ردّه أجابك: بأنّ له محملًا سِوىٰ ما يذهبُ إليه، وأنه نظيرُ قولِ الناس: فلانٌ يَرْوي: قِفا نَبْك، وعفَتِ الدّيار. ويقولُ الرجلُ لصاحبِه: ما قرأتَ، فيقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ و﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ [التوبة: ١]، ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، و﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥].

وليستْ هذهِ الجُمَلُ بأسامي هذهِ القصائد، وهذه السّورِ، والآي، وإنما تَعني رِوايةَ القصيدةِ التي ذاكَ استهلالُها، وتلاوةَ السورةِ أو الآيةِ التي تلك فاتحتُها، فلمّا جرىٰ الكلامُ علىٰ أسلوبِ..

قالَ القاضي: هذا الوجْهُ أقربُ إلىٰ التحقيقِ، وأوفَقُ للطائفِ التنزيلِ، وأسلَمُ مِن لُزومِ النقلِ ووقوعِ الاشتراكِ في الأعلامِ من واضعٍ واحدٍ؛ فإنّه يعودُ بالنقصِ علىٰ ما هو مقصودٌ من العَلَمِية[1].

وقال السَّجاوَنْديّ[2]: والمرويُّ عن الصدرِ الأوّلِ في التهجّي أنّها أسرارٌ بينَ اللّهِ وبين نَبيِّه صلواتُ الله عليه. وقد تُجرىٰ بينَ المُجرمَيْنِ[3] كلماتٌ مُعمّاةٌ تُشيرُ إلىٰ سِرٍّ بينهما، وتُفيدُ تَحريضَ الحاضرينَ إلىٰ استماعِ ما بعْدَ ذلك. وهذا معنىٰ قولِ السلفِ: حروفُ التهجّي ابتلاءٌ لتصديق المُؤمنِ وتكذيبِ الكافر.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٩٢).

(٢) الإمام محمد بن طيفور الغَزْنويّ (ت ٧٣٨هـ)، له تفسير حَسَنٌ هو «عين المعاني في تفسير السبع المثاني»، و«علل القراءات». انظر: «طبقات المفسرين» للسيوطي ص٨٧، و«طبقات المفسِّرين» للداودي (٢: ١٦٠).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي التعبير بمثله في هذا السياق غرابة!

مَن يَقصدُ التسميةَ، واستُفيدَ منها ما يُستفادُ من التسمية؛ قالوا: ذلكَ علىٰ سبيلِ المجازِ دونَ الحقيقة.

وللمجيبِ عن الاعتراضَيْن علىٰ الوجهِ الأوّل أن يقول: التسميةُ بثلاثةِ أسماءٍ فصاعدًا مُستنكَرةٌ لَعَمْري، وخروجٌ عن كلامِ العرَب، **ولكن إذا جُعلت** اسمًا واحدًا علىٰ طريقةِ «حضرَموتَ»؛ فأمّا **غيرَ مركَّبةٍ منثورةً** نثْرَ أسماءِ العَددِ فلا استنكارَ فيها؛ لأنها من بابِ التسميةِ بها حقُّه أن يُحكىٰ حكايةً، ....

هذا وهي أعلامٌ تُوقظُ مِن رَقْدةِ الغفلة بنصحِ التعليم، وتُنشِّطُ في إلقاءِ السمعِ علىٰ شهودِ القلبِ للتعظيم، كمَن أرادَ الإخبارَ بمُهِمٍّ حَرَّكَ الحاضرَ بيدَيْهِ، أو صاحَ به صَرّةً[١]، ليُقْبِلَ بكُلِّه عليه. ومصداقُ ذلك أنّ مُعْظمَها مُعقَّبةٌ بذكرِ الكتاب. وقد قلَّبْتُ الرأيَ ظهرًا لبَطْنٍ في تأويلِ معاني هذه الحروفِ سِنين، ونَيَّفتِ الأقاويلُ المُختارةُ علىٰ السِّتِّين، ولم أتحصّلْ علىٰ ثَلَجِ اليَقين، ولا ظفِرَ الجَهْدُ علىٰ المرادِ قادِرَ اليَمين[٢]، حتّىٰ استَرْوحْتُ إلىٰ هذا الوَجهِ من التحرِّي. ثم إنّي بعد التجاسُرِ والامتناعِ إذا بثعلبٍ[٣] سقىٰ الله عَهْدَهُ، وهو الإمامُ الموثوقُ برأيِه، يقولُ: حروفُ التهجِّي تنبيهٌ في مَعرِضِ ألا، وكفى بلُطْفِ الله في تجاذُبِ الآراءِ مَوْئِلًا.

قولُه: (**ولكن إذا جُعِلَتْ**)، استدراكٌ عن مُقَدَّر، أي: التسميةُ مُسْتنكرةٌ لا في جميعِ الصُّوَر، ولكن إذا جُعِلَتْ اسمًا واحدًا علىٰ طريقةِ «حَضْرَموت» في اعتبارِ الإعرابِ في آخرِه.

قولُه: (**غيرَ مُركَّبةٍ منثورةً**)، منصوبانِ بمُضْمر، أي: فأمّا إذا جُعِلَت غَيْرَ مُركَّبةٍ، منثورةً فلا استنكارَ في التسمية.

---

(١) وهي الصيحةُ وارتفاع الصوت، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ [الذاريات: ٢٩].

(٢) يعني متمكّنًا من الظفرِ بمعانيها، فهو منصوب علىٰ الحال.

(٣) إمام الكوفيين بعد الفرّاء، أبو العباس أحمد بن يحيىٰ المعروف بثعلب (ت ٢٩١هـ)، من مصنّفاته: «مجالس ثعلب» وهو بديعٌ، و«الفصيح». له ترجمة في «إنباه الرواة» (١: ١٧٣).

كما سَمَّوْا بـ«تأبطَ شرًّا»، و«بَرَقَ نَحْرُه»، و«شابَ قَرْناها»، وكما لو سَمّىٰ بـ«زيدٌ مُنطلق»، أو «بَيْتُ شعر».

وناهِيكَ بتسويةِ سيبوَيْه بينَ التسميةِ بالجملةِ والبيتِ من الشِّعر، وبينَ التسميةِ بطائفةٍ من أسماءِ حروفِ المعْجَمِ، دلالةً قاطعةً علىٰ صِحَّةِ ذلك.

وأما تسمية السّورةِ كلِّها بفاتحتِها فليستْ بتصْيِيرِ الاسم والمسمّىٰ واحدًا؛ لأنها تسميةُ مُؤلَّفٍ بمُفْرَد، والمؤلَّفُ غيرُ الـمُفْرَد.

ألا ترىٰ أنهم جعلوا اسْمَ الحرفِ مؤلَّفًا منهُ ومن حرفَيْنِ مضمومَيْنِ إليه؛ كقولِهم: «صاد»، فلم يكنْ مِن جَعْلِ الاسم والمسمّىٰ واحدًا؛ حيثُ كانَ الاسمُ مؤلَّفًا والمسمّىٰ مفردًا.

والوجهُ الثالثُ: أن تَرِدَ السورُ مصدَّرةً بذلكَ **ليكونَ أولَ ما يقرعُ الأسماعَ مُستَقِلًّا بوجهٍ من الإعرابِ**، وتَقْدمةً من دلائلِ الإعْجاز؛........

قولُه: (**وناهيكَ**)، أي: كافيكَ وحَسْبُكَ بتسويةِ سيبوَيْه.

ومنه قوله[1] في «بابِ الترخيم»: «ولو رَخَّمْتَ «تأبّط شرًّا» من الأسماءِ لرَخَّمْتَ رجُلًا يُسَمَّىٰ بقولِ عَنترة:

يا دارَ عَبْلَةَ بالجِواءِ تَكلَّمي[2]»

قولُه: (**ألا ترىٰ أنـهم جَعلوا اسمَ الحرفِ**)، أي: كما أنّ تسميةَ المُفردِ بالمُركَّبِ في الحروفِ لا تُصَيِّرُ الاسمَ والمُسَمَّىٰ واحدًا، كذلك عَكْسُه.

قولُه: (**ليكونَ أوّلَ ما يَقرَعُ الأسماعَ مُستقِلًّا بوَجْهٍ من الإعراب**)، والفرْقُ بين هذا الوجهِ والسابقِ ذِكْرُه: أنّ دِلالةَ هذا علىٰ الإعجازِ والغَرابةِ من نفسِه؛ لصُدرِوها عَمَّن لم يَجْرِ منه

---

(١) «الكتاب» لسيبويه (٢: ٢٦٩).

(٢) «ديوان عنترة»، ص١٨٧.

وذلك أنّ النُطقَ بالحروفِ أنفسِها كانت العربُ فيه مُستويةَ الأقدام؛ الأمّيّونَ منهم وأهلُ الكتاب، بخلافِ النّطقِ بأسامي الحروف؛ فإنه كانَ مُختصًّا بمن خَطَّ وقرأ وخالطَ أهلَ الكتاب، وتعلَّمَ منهم، وكانَ مستغرَبًا مستبعَدًا من الأمّيِّ التكلُّمُ بها استبعادَ الخطِّ والتلاوة، كما قالَ عزَّ وَجَلّ: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨].

فكانَ حُكمُ النطقِ بذلكَ مع اشتهارِ أنه لم يَكنْ ممنِ اقتبسَ شيئًا من أهلِهِ حُكمَ الأقاصِيصِ المذكورةِ في القرآنِ التي لم تكنْ قُريشٌ **ومن دانَ بدِينها** في شيءٍ من الإحاطةِ بها..

التعليم، ودِلالةَ ذاك عليهِ باعتبارِ التنبيهِ علىٰ غَرابةِ نَظْمِ القُرآن؛ فلو تَحدّىٰ به كاتِبٌ وقارئٌ لجازَ، بخلافِ الثاني. فالوَجْهانِ يدورانِ مع تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣] في أنّ الضميرَ في «مِثْله» إمَّا لرسولِ الله ﷺ، أو للقرآنِ كما سيجيء.

قال صاحبُ «التقريب»: وفيه ضَعف؛ لأنـه يُمكنُ تَعلُّمهُ ولو بسَماعٍ من صَبيٍّ في أقصَرِ زمان.

والجوابُ: أنّ صُدورَ مِثْلِ هذه الألفاظِ من مِثْلِهِ، وهو ممَّن لم يُمارسِ الخطَّ والقراءةَ، ولم يُشْتَهَرْ به، سواءٌ تعلّمَ أو لم يتعلّم بَديعٌ وغَريب، فكانَ حُكْمُه حُكْمَ العَرَبِ العَرْباءِ إذا تكلَّم بالزَّنجية مثلًا، فمُطْلَقُ التكلُّم به منه غريب. والمقصودُ من إثباتِ الغرابةِ في الفواتحِ ليسَ إلّا التنبيهُ علىٰ ما يرِدُ بعْدَها من الإعجاز.

قولُه: (**ومَن دان بدينِها**)، **النهاية**: «كانت قُريشٌ ومَن دانَ بدينِهم»[1] أي: اتَّبعهم في دينِهم ووافقَهُم عليه، واتّخذَ دينَهم له دِينًا وعبادة.

---

(١) هذا جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (٤٥٢٠)، ومسلم (١٢١٩)، وغيرهما، من حديثِ عائشة رَضِيَ الله عنها.

في أنّ ذلك حاصلٌ له من جهةِ الوَحْي، وشاهدٌ بصحةِ نُبوَّتِه، **وبمنزلةِ أن يتكلَّمَ بالرَّطانةِ** من غَير أن يَسمعها من أَحد.

واعْلمْ أَنك إذا تأمَّلتَ ما أوردَهُ اللـهُ عزَّ سلطانُه في الفواتحِ من هذه الأسماءِ وجدتَها نصفَ أسامي حروفِ المعْجم؛ **أربعةَ عشرَ سواءً**؛ وهيَ: الألِفُ، واللام، والميم، والصاد، والرّاء، والكاف، والهاء، والياء، والعَين، والطاء، والسين، والحاء، والقاف، والنون، في تِسعٍ وعشرين سورةً علىٰ عددِ حُروفِ المعجَم.

ثُمَّ إذا نظرتَ في هذه الأربعةَ عشرَ **وجدتَها مشتملةً علىٰ أنصافِ أجناسِ الحروف**؛ بيانُ ذلك:..

قولُه: (**في أنّ ذلك حاصِلٌ له من جهةِ الوَحْي**)، متعلِّقٌ بقَوْلِه: «وكان حُكْمُ النطقِ» وهو وَجْهُ التشبيه.

قولُه: (**وبمنزلةِ**)، عَطْفٌ علىٰ قولِه: «حُكْمَ الأقاصيص»[(١)].

قولُه: (**بالرَّطانة**[(٢)])، **الأساس**: كلَّمه بالرَّطانةِ، ورطَنَ له يَرْطُنُ: كَلَّمه بالعَجَمية.

قولُه: (**أربَعَةَ عَشَرَ سَواء**)، وقال بعْدَه: «في تسعٍ وعشرينَ سورةً علىٰ عدَدِ حروفِ المُعْجَم» لـمّا كانَ نصْفُه الحقيقيُّ علىٰ الكسرِ جَعلَه النصْفَ تقريبًا كما فعلَ في أجناسِ الحروف وقال: «ومَن المُسْتَعلِيةِ نِصفُها»، فأوردَ ثلاثةً مع أنـها سبعةٌ، وكذا في حروفِ القلقلة.

قيل: فيه نَظَرٌ لتأكيدِه بقولِه: «سواء».

وأُجيبَ: أنّ «سواء» صفةُ أربَعَةَ عَشَر، ولا يتعلَّقُ «بنصفِ أسامي حُروفِ المُعْجَم».

قولُه: (**وجَدْتَها مُشْتَمِلةً علىٰ أنصافِ أجناسِ الحروف**)، يُشْكِلُ بحروفِ الذّلاقة[(٣)] وهي:

---

(١) في (ح): تأخرت هذه الفقرة بعد قوله: «كلَّمه بالعَجمية».

(٢) في (ح): «الرَّطانة».

(٣) وهي التي يُنْطَقُ بها من ذَلَقِ اللسان وهو طرفُه. سمّاهُنَّ بذلك الخليل بن أحمد، وهي ستة أحرفٍ يجمعها قولك: (فر من لب). انظر: «التمهيد في علم التجويد» للطيبي ص٩٧.

أنّ فيها من **المهموسةِ** نصفَها: الصادُ، والكاف، والهاء، والسين، والحاء؛ **ومن المجهورةِ** نصفَها: الألفُ واللام، والميم، والراء، والعين، والطاء، والقاف، والياء، والنون؛ **ومن الشديدةِ** نصفَها: الألفُ والكاف، والطاء، والقاف؛ ومن الرِّخوةِ نصفَها: اللامُ، والميم، والراء، والصاد، والهاء، والعَين، والسين، والحاء، والياء، والنون؛ ومن الـمُطبَقة نصفَها: الصادُ، والطاء؛ ومن الـمُنفتحةِ نصفَها: الألفُ، واللام، والميم، والراء، والكاف، والهاء، والعين، والسين، والحاء، والقاف، والياء، والنون؛ ومن الـمُستَعْليةِ نصفَها:............

(مُر بنفل)، وهي سِتّة، وذكَر منها أربعةً وهي: (مر بل)، وبحروفِ المُصْمَتة[1] وهي ما عداها، وذكَر منها عَشرةً، فكأنـه أكْثَر مِنَ الذَّلاقةِ ونقصَ من المُصْمَتةِ لسُهولةِ الذَّلاقةِ وثِقَلِ المُصْمَتة.

قولُه: (منَ المَهْموسة)، وهي: «ستشحثك خصفه»[2].

قولُه: (ومن المَجهورةِ)، وهي ما ينحصرُ جَرْيُ النَّفَسِ مع تحرُّكه. وحروفُها: «ظل قو رَبَض إذ غزا جُنْد مُطيع»[3].

قولُه: (ومن الشديدةِ)، وهي ما ينحَصِرُ جَرْيُ الصوتِ عند إسكانِه في مَخْرَجِه فلا يَجْري، وحروفُها: «أجدك قطبت».

والرِّخْوَةُ: وهي ما عدا الشديدة.

والمُطْبَقةُ: وهي ما ينطبِقُ علىٰ مَخْرَجِه الحَنَكُ، وحُروفُها: «صضطظ».

والمُنفَتحةُ: هي ما يُخالفُ المُطبقة.

والمستعليةُ: هي ما يرتفعُ اللسانُ بها إلىٰ الحَنَك وحروفُها: «خَفَقَ» وحروفُ المُطْبِقةِ[4].

---

(١) وهي الحروف التي مُنِعَت أن تختصَّ ببناءِ كلمةٍ في لغةِ العرب إذا كثرت حروفُها لاعتياصِها علىٰ اللسان. «المصدر السابق» ص٩٧.

(٢) ويجمعها بعضُهم بقوله: «سكت فحثَّه شخص» وهو جَمْعٌ لطيف حرِيٌّ بالتقدِمة.

(٣) ويجمعها بعضُهم بقوله: «عظم وزن قارئ ذي غض جد طلب».

(٤) ويجمعها بعضُهم بقوله: «قظ خص ضغط».

القافُ، والصاد، والطاء؛ ومن الـمنخفِضةِ نصفَهـا: الألفُ، واللام، والميم، والراء، والكاف، والهاء، والياء، والعين، والسين، والحاء، والنون؛ ومن حروفِ القلقلةِ نصفَها: القافُ، والطاء. ثمّ إذا استقريْتَ الكَلِم وتراكيبَها رأيتَ الحروفَ التي ألغىٰ اللـهُ ذكرَها من هذه الأجناسِ المعدودةِ مكثورةً بالمذكورةِ منها، فسبحانَ الذي دقَّتْ في كلِّ شيءٍ حكمتُه.

وقد علمتَ أنّ مُعظمَ الشيءِ وجُلَّه يَنزلُ منزلةَ كلِّه، وهو المطابق لِلَطائف التنزيلِ واختصاراتِه، فكأنّ اللـهَ عزَّ اسمُه عدَّد علىٰ العربِ الألفاظَ التي منها تراكيبُ كلامهم إشارةً إلىٰ ما ذكرتُ من التبكيتِ لهم، وإلزام الحُجّةِ إيّاهم.

والمُنْخفِضة[1]: هي ما عدا المُسْتَعْلية.

والقلقلة: هي ما ينضَمُّ إلىٰ الشدةِ فيها ضَغْطٌ في الوقفِ، وحروفُها: «قدطبج».

قولُه: (مكثورةً بالمذكورة)، أي: مغلوبةً بالكَثْرة، أي: المذكورةُ غالبةٌ علىٰ غيرِ المذكورة، ومنه: كاثَرَه، أي: غالَبه بالكَثْرة.

قولُه: (فكأنّ الله)، قيل: إنّما ذكر بلَفْظِ كأنّ لأنـه ذكَر بَعْضَه، وأرادَ الكُلَّ[2].

قولُه: (من التَّبْكيت)، وهو إلزامُ الخَصْمِ بما يَعْتَقِدُه من الحُجَّة.

والذي ذكره: ما في الوجهَيْن الأخيرَيْن مِن معنىٰ التحدّي.

تقريرُه علىٰ الوجهِ الأول: أنّ هذا القرآنَ الذي عَجَزْتُم عنه مَنْظومٌ من جنْسِ ما تنظِمونَ منه كلامَكم، وأنتُم تعرفون أنـه كذلك، فإذا عَجَزْتُم عن الإتْيانِ بمثْلِه؛ فأذْعِنوا للحقِّ.

وعلىٰ الوَجْهِ الثاني: أنّ محمدًا صلواتُ الله عليه اشتُهِرَ عندكم أنه ممّن لم يُمارِس الخطَّ والكتابةَ، ولم يَقْتبس العِلْمَ مِن أحد؛ فقد أتىٰ بهذا البَحْرِ الزاخرِ، فاتركوا العِناد.

---

(١) ويقال لها: المستفلة.

(٢) في (ط): «وأراد كلَّه».

وممّا يَدلُّ علىٰ أنه تَغمَّدَ بالذِّكرِ من حروفِ المعجمِ أكثرَها وُقوعًا في تراكيبِ الكَلِم؛ أنّ الألِفَ واللامَ لـمّا تكاثرَ وقوعُهما فيها جاءتا في مُعظَمِ هذه الفواتحِ مكرَّرتين، وهيَ فواتحُ سورةِ البقرةِ، وآلِ عمرانَ، والرُّوم، والعنكبوتِ، ولقمانَ، والسجْدةِ، والأعرافِ، والرعْدِ، ويونُسَ، وإبراهيمَ، وهُودٍ، ويوسُفَ، والحِجْر. فإنْ قلتَ: فهلّا عُدِّدتْ بأجمعِها في أوّلِ القرآن؟ وما لها جاءتْ مفرَّقةً على السُّور؟ قلتُ: لأنَّ إعادةَ التنبيهِ على أنَّ المتحدَّىٰ به مؤلَّفٌ، منها لا غيرَ، وتجديدَه في غيرِ موضعٍ واحدٍ أوصَلُ إلى الغرضِ، وأقرُّ له في الأسماعِ والقلوب مِن أنْ يُفردَ ذِكْرُه مرةً، وكذٰلكَ مذهبُ **كلِّ تكريرٍ** جاءَ في القرآن، فمطلوبٌ به تمكينُ المكرَّرِ في النفوسِ، وتقريرُه. فإنْ قلتَ: **فهلّا جاءتْ على وَتيرةٍ واحدةٍ**؟ ولِمَ اختلفتْ أعدادُ حروفِها،..........................

قولُه: (**كلِّ تكرير**)، اعلَم أنّ التكريرَ: إما تكريرُ الألفاظِ بنفْسِها كقولِه تعالىٰ: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمٰن: ١٣]، وإما تكريرُ المعاني من غيرِ النظرِ إلىٰ الألفاظِ؛ فهو كتكْريرِ هذه الألفاظِ في السُّورِ، فالمكرَّرُ هو التنبيهُ نَفْسُه وإن اختلفَتِ الألفاظ[1].

قولُه: (**فهلّا جاءَتْ علىٰ وتيرةٍ واحِدة**)، الوَتيرةُ: الطريقة.

فإن قُلتَ: ما معنىٰ الفاءاتِ في الأسئلةِ وهي: «فهلّا عَدَدْتَ؟» و«فهلّا جاءَتْ؟» و«فما وَجْهُ اختصاصِ كلِّ سورة؟» قلتُ: **الأولىٰ** مُسبَّبةٌ من جَعْلِ الفواتحِ كقَرْعِ العصا، وجَعْلِها تَقْدِمَةً لدلائلِ الإعجاز. أي: هذان السببانِ يوجبانِ أن تُذْكَرَ مجموعةً في صَدْرِ الكلام؛ فلمَ فُرِّقَتْ؟

والثانية: مُسَبَّبةٌ عن قولِه: «لأنّ إعادةَ التنبيهِ علىٰ أنّ المُتحدّىٰ به مُؤلَّف» يَعني كانَ يحصُلُ التنبيهُ بمُجَرَّدِ الإيرادِ؛ فهلا أُجْرِيَتْ علىٰ نَسَقٍ واحِدٍ علىٰ أنّ التكريرَ يستدعيه[2]؟

---

(١) وقد غلِطَ من أنكر كوْنَه من أساليب الفصاحة ظنًّا أنّه لا فائدةَ له، وليس كذلك، بل هو من محاسنها ولا سيّما إذا تعلَّقَ بعضُه ببعض. لتمام الفائدة انظر: «البرهان في علوم القرآن» للزركشي (٣: ٩).

(٢) في (ح): «مستدعيه».

فوردتْ صٓ، وقٓ، ونٓ علىٰ حرفٍ، وطه، وطسٓ، ويسٓ، وحمٓ علىٰ حرفَيْن، والمٓ، والرٓ، وطسٓمٓ علىٰ ثلاثةِ أحرف، والٓمٓصٓ، والٓمٓرٓ علىٰ أربعةِ أحرف، وكٓهيعٓصٓ، وحمٓ عٓسٓقٓ علىٰ خمسةِ أحرف؟ قلتُ: هذا على عادةِ افتنانِهم في أساليبِ الكلام، وتصرُّفِهم فيه على طرقٍ شتّىٰ ومذاهبَ مُتنوِّعة.

وكما أنَّ أبنيةَ كلماتِهم على حرفٍ وحرفينِ إلى خمسةِ أحرفٍ لمْ تتجاوزْ ذلك؛ سُلِكَ بهذه الفواتحِ ذلكَ المسلكَ. فإنْ قلتَ: فما وجهُ اختصاصِ كلِّ سورةٍ بالفاتحةِ التي اختصَّتْ بها؟ قلتُ: إذا كان الغرضُ هو التنبيهَ، والمبادئُ كلُّها في تأديةِ هذا الغرضِ سواءٌ لا مفاضلةَ؛ كان تطلُّبُ وجهِ الاختصاصِ ساقطًا، كما إذا سمَّىٰ الرجلُ بعضَ أولادِه زيدًا والآخرَ عَمْرًا، لمْ يُقَلْ له: لمَ خصَّصتَ ولدَك هذا بزيدٍ وذاك بعمرٍو؟ لأنَّ الغرضَ هو التمييزُ، وهو حاصلٌ **أيةَ سَلَكَ**. وكذلك لا يُقال: لـمَ سمِّي هذا الجنسُ بالرَّجلِ، وذاك بالفَرَس؟ ولمَ قيلَ **للاعتمـادِ**: الضَّربُ، وللانتصابِ القيامُ، ولنقيضِه القعودُ؟ فإن قلتَ: ما بالُهم عَدُّوا بعضَ هذه الفواتحِ آيةً دونَ بعضٍ؟ قلتُ: هذا عِلْمٌ توقيفيٌّ لا مجالَ للقياس فيه، كمعرفةِ السُّور.

أمّا (المٓ) فآيةٌ حيثُ وقعتْ من السُّوَرِ المفتَتحةِ بها، وهي ستٌّ، وكذلك (الـمٓصٓ) آيةٌ، و(الـمٓرٓ) لمْ تُعَـدَّ آيةً، و(الـرٓ) ليستْ بآيةٍ في سورِها الـخمس، و(طسٓـمٓ) آيةٌ في سورتَيْها، و(طه) و(يسٓ) آيتان، و(طسٓ) ليستْ بآيةٍ،.............................

والثالثة: مُسَبَّبَةٌ عن الجوابَيْن يعني: هَبْ أنّ التكريرَ لإعادةِ التنبيه، وأنّ اختلافَها علىٰ عادةِ افتنانِهم؛ فما وَجْهُ اختصاصِ مواقِعها في كلِّ سورة؟

قولُه: (**أيَةَ سَلَك**)، أيَةٌ: ظَرْفُ «حاصلٌ» وهي موصولةٌ، والمضافُ إليه محذوفٌ لكونِها لازِمةَ الإضافةِ، والضميرُ في «سَلَكَ» راجعٌ إلىٰ الرجلِ، أيْ: أيَةَ طريقٍ سلكَها؟

قولُه: (**للاعتمادِ**)، وهو وقوعُ الشيءِ علىٰ الشيءِ، **الجوهريّ**: اعتمَدْتُ علىٰ الشيءِ: اتّكأْتُ عليه.

و(حمٓ) آيةٌ في سُورِها كلِّها، و(حمٓ عٓسٓقٓ) آيتان، و(كٓهيعٓصٓ) آيـةٌ واحدة، و(صٓ) و(قٓ) و(نٓ) ثلاثتُها لم تعدَّ آيةً.

هذا مذهبُ الكوفيِّين، ومَن عَدَاهم لم يعدُّوا شيئًا منها آيةً. فإنْ قلتَ: فكيف عُدَّ ما هو في حُكمِ كلمةٍ واحدةٍ آيةً؟ قلتُ: كما عُدَّ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [الرحمن: ١]، و﴿مُدۡهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] وحدَها آيتينِ على طريقِ التوقيفِ. فإنْ قلتَ: ما حُكْمُها في بابِ الوقفِ؟ قلت: يوقَفُ علىٰ جميعِها وَقْفَ التَّمام إذا حُملتْ على معنًى مستقلٍّ غيرِ محتاجٍ إلىٰ ما بعدَه، وذلكَ إذا لم تُجعَلْ أسماءً للسُّوَر، ونُعِقَ بها كما يُنعَقُ بالأصوات، **أو جُعِلتْ وحدَها أخبارَ ابتداءٍ** محذوفٍ؛ كقوله عزَّ قائلاً: ﴿الٓمٓ ۞ ٱللَّهُ﴾ أي: هذه (الٓمٓ)، ثُمَّ ابتدأَ فقال: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١-٢]. فإنْ قلتَ: **هلْ لهذه الفواتح محلٌّ منَ الإعراب؟** قلتُ: نعمْ لها محلٌّ فيمن جَعَلَها أسماءً للسُّور؛ لأنَّها عندَه كسائرِ الأسماءِ الأعلامِ. فإن قلتَ: ما محلُّها؟ قلتُ: يُحتملُ الأوجُهُ الثلاثة،..

قولُه: (هذا مَذْهبُ الكوفيِّين)، والذي يُعلمُ من كتابِ «المُرْشِد»: هو أنّ الفواتِحَ في السُّوَرِ كلِّها آياتٌ عند الكوفِيِّين من غيرِ تفرِقَةٍ بينها.

قولُه: (أو جُعِلَتْ وحْدَها أخبارَ ابتداءٍ)، عطفٌ علىٰ قوله: «لم تُجْعَلْ»، وقولُه: «ونُعِقَ بها» عَطْفٌ عليه علىٰ سبيلِ البيان؛ كأنـّه قيلَ: إذا نُعِقَ بالفواتحِ أو لم يُنْعَقْ، وجُعِلَت أسماءً للسُّوَر علىٰ حذفِ المُبتدأ، تكونُ علىٰ كِلتا الحالتَيْن مُسْتقِلّةً، فيوُقَفُ عليها.

قولُه: (هل لهذه الفواتح محَلٌّ من الإعراب؟)، قيلَ: هو مُسْتَدْرَكٌ؛ لأنـّه قد عُلِمَ غَيْرَ مرّةٍ أنـّها مُعْرَبة وعُلِمَ محلُّها.

قلتُ: التكريرُ إنّما يُصارُ إليه، لمعانٍ شتّىٰ منها: أن يُعادَ ليُعلَّقَ عليه معنًى آخر، وهاهنا لما قال: «أو جُعِلَتْ وحْدَها أخبارَ ابتداءٍ محذوفٍ» ليكونَ الوقفُ عليها تامًّا، سأل هذا السؤالَ ليُعَلِّقَ عليه المسألتَيْن في حالتي النصبِ والجرِّ علىٰ تقديرِ القَسَم، فعُلِمَ عَدَمُ جوازِ الوقْفِ عليها إن عنىٰ كونَها مُقْسَمًا بها، وإن عنىٰ بها منصوبةً بـ«اذكرْ» يجوزُ الوَقْف.

أمّا الرفعُ فعلىٰ الابتداءِ، وأمّا النصبُ والجرُّ فلِمَا مرَّ مِن صحّةِ القَسَم بها، وكونِها بمنزلةِ: اللـهَ، واللـهِ علىٰ اللُّغتينِ، ومَن لم يجعلْها أسماءً للسُّوَر لم يتصوَّرْ أن يكونَ لها محلٌّ في مذهبِه، كما لا محلَّ للجُمَلِ المبتدَأةِ، وللمفرداتِ المعدَّدة.

[﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ ٢]

فإنْ قلتَ: لِمَ صحَّتِ الإشارةُ بذلكَ إلى ما ليسَ ببعيدٍ؟ قلتُ: وقعتِ الإشارةُ إلى (الٓمٓ) بعدَ ما سَبَقَ التكلُّمُ به وتقضَّىٰ، والمنقضي في حُكمِ المتباعِدِ، وهذا في كلِّ كلام؛ يحدِّث الرَّجلُ بحديثٍ ثمَّ يقول: وذلكَ ما لا شكَّ فيه. ويَحسُبُ الحاسبُ ثم يقولُ: فذلكَ كذا وكذا. وقالَ اللـهُ تعالى: ﴿لَّا فَارِضٞ وَلَا بِكۡرٌ عَوَانُۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، وقال: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾ [يوسف: ٣٧]، ولأنه لـمّا وصلَ من المرسِلِ............

قولُه: (فعلىٰ الابتداء)، أراد بالابتداءِ أعمَّ مِن أن يكونَ مبتدأً أو خبرًا؛ فإنّ الابتدائيّةَ هو رافِعُها[1] كما هو مَذهبُ المُحقِّقين[2].

قولُه: (لِـما مَرَّ)، يعني في جَوابِ قولِه: «هل تُسوِّغُ في المَحْكيّةِ مثل[3] ما سوَّغْتَ لي في المُعْرَبة؟» وهو قولُه: «أن يقضيَ له بالجرِّ والنصبِ جميعًا».

قولُه: (ولأنـه لما وصَل)، معطوفٌ من حيثُ المعنىٰ علىٰ قوله: «وقعَتِ الإشارة» فإنّه لـمّا قال: «لِمَ صَحَّتِ الإشارةُ بـ«ذلك» إلىٰ ما ليسَ ببعيد» أجاب: إنّما صحَّتِ الإشارةُ لأنـه أشيرَ بها إلىٰ ﴿الٓمٓ﴾ بعد ما سبق، «ولأنـه لما وصَلَ من المُرْسِل» إلىٰ آخره.

---

(١) في (ط): «رافعهما».

(٢) في هذه المسألةِ خلافٌ طويلُ الذيل بين البصريين والكوفيين: «فذهبَ البصريون إلىٰ أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداءِ، وأما الخبرُ فاختلفوا فيه: فذهبَ قومٌ إلىٰ أنّه يرتفعُ بالابتداءِ وحْدَه، وذهبَ آخرونَ إلىٰ أنّه يرتفعُ بالابتداءِ والمبتدأ معًا. وذهبَ الكوفيون إلىٰ أنَّ المبتدأ يرفَعُ الخبرَ، والخبرُ يرفَعُ المبتدأ، فهما يترافعان» انتهىٰ بحروفه من «الإنصاف في مسائل الخلاف» للكمال الأنباري (١: ٤٤).

(٣) قوله: «مثل»: من (ط).

....

وقوله: «وقيل: معناه ذلك الكتابُ» جوابٌ آخَرُ مُستقلٌّ، يعني: ليسَ المشارُ إليه ﴿الٓمٓ﴾ ليلزمَ المَحذور؛ بل هو الكتابُ، وهو من حيث كونُه مَوْعودًا في حُكمِ البعيد، وإنما جازتِ الإشارةُ إلىٰ الآتي لتصوُّرِه أولًا في الذهن.

قال في قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]: قد تُصوِّرَ بينَهما حلولُ ميعادٍ، فأشارَ إليه وجَعَلَه مبتدأً وأخبرَ عنه[١]، وأما الوعدُ، فقد قال الواحديُّ والإمام: كانَ رسولُ الله ﷺ وُعِدَ بقوله: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمّل: ٥] فأشيرَ بذلك إلىٰ ذلك[٢].

وقال الزجّاج: القرآنُ ذلك الكتابُ الذي وُعدوا به علىٰ لسانِ موسىٰ وعيسىٰ عليهما السلام، ودليلُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٣] الآية [البقرة: ٨٩]. ويُؤيّدهُ ما روَيْنا عنِ الدارميِّ[٤] عن كعبٍ: «عليكمُ بالقرآنِ فإنّه فَهْمُ العقل، ونورُ الحكمة، وينابيعُ العلم. وأحدَثُ الكُتبِ بالرحمٰن عهدًا. وقال في التوراةِ: يا محمَّدُ، إني مُنْزِلٌ عليك تَوْراةً حديثةً، تفتَحُ بها أعيُنًا عُمْيًا، وآذانًا صُمًّا، وقلوبًا غُلْفًا».

ثم المشارُ إليه إن كانَ ما وُعِدَ بقولِهِ: «ثقيلًا» كما ذهبَ إليه الإمام؛ فالمناسبُ أن يكونَ ﴿الٓمٓ﴾ اسمًا للسورة؛ وهي المشارُ إليها، وإن كانَ كلَّ القرآنِ؛ فالمناسبُ أن يكونَ تَعْدادًا ليُؤْذِنَ أنّ ذلك الموعودَ مُركَّبٌ من هذه الحروف.

والأحسَنُ ما ذكره صاحب «المفتاح»[٥]: قال: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ ذهابًا إلىٰ بُعْدِه درَجةً.

---

(١) «الكشّاف» (٩: ٥٣٢) بتصرُّفٍ ملحوظ.

(٢) انظر كلامَ الواحدي في «الوسيط» (١: ٧٧)، وكلام الإمام الرازي في «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٥٩).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٦٧).

(٤) «سنن الدارمي» (٢: ٥٢٥) برقم (٣٣٢٧) بإسنادٍ حسن.

(٥) «مفتاح العلوم» ص١٨٤.

إلى المرسَلِ إليه وَقَعَ في حدِّ البُعد، كما تقولُ لصاحبِك وقد أعطيتَه شيئًا: **احتفظْ بذلكَ.**

وقيلَ: معناه: ذلكَ الكتابُ الذي وُعِدوا به. فإن قلتَ: لمَ ذُكِرَ اسمُ الإشارةِ، والمشارُ إليه مؤنَّثٌ، وهو السورةُ؟ قلت: لا أخلو مِن أن أجعلَ الكتابَ خبَرَه أو صفتَه، فإن جعلتُه خبرَه؛ **كانَ ذلكَ في معناه، ومسمَّاه مسمَّاه؛ فجازَ إجراءُ حُكمِه عليه في** التذكيرِ، كما أُجريَ عليه في التأنيثِ في قولهم: مَن كانت أمَّك؟ وإنْ جعلتُه صفتَه؛ فإنما أُشيرُ به إلى الكتابِ صريحًا؛ لأنَّ اسمَ الإشارةِ مُشارٌ به إلى الجنسِ الواقعِ صفةً له، تقولُ: هندٌ ذلكَ الإنسانُ، أو: ذلكَ الشخصُ فَعَلَ كذا.

وقالَ الإمام: إنّ الفواتحَ وإن كانت حاضرةً نظرًا إلىٰ صُورتِها؛ لكنّها غائبةٌ نظرًا إلىٰ أسرارِها وحقائقِها، أو لكونِها يعسُرُ علىٰ البشرِ الاطلاعُ عليها كأنّها غائبة[١].

قولُه: (**احتَفِظْ بذلك**)، **الأساس**: احتفظَ بالشيءِ، وتحفَّظَ به: عُنِيَ بحِفْظِه. واحتَفِظْ بما أعطَيْتُك؛ فإنّ له شأنًا.

قولُه: (**كان ذلك في معناهُ ومُسمّاهُ مُسَمّاهُ، فجازَ إجراءُ حُكْمِه عليه**)، قال ابن جنّي: حكىٰ الأصمعيُّ عن أبي عَمْرو قال: سمعتُ رجلًا من اليَمنِ يقول: فُلانٌ لعوب[٢]، جاءَتْهُ كتابي فاحتَقَرها. فقلتُ: أتقولُ: جاءَتْه كتابي؟ فقال: أليس بصَحيفة[٣]!

وفي «حواشي» المُصنِّف: هذا كقولِه في الشمسِ: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾[٤] لكونِ الخبرِ مُذكَّرًا؛ ذكَّر المُبتدأ، وهو قياسٌ مُطّردٌ في كلِّ ضميرٍ يقَعُ بين مُبتدإٍ وخَبَرٍ مُختلفَيْن في التذكيرِ والتأنيث.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٥٩).

(٢) وهو الضعيفُ الأحمق. وفي (ط): «كعوب».

(٣) «المحتسب» (١: ٢٣٧)، و«سرّ صناعة الإعراب» (١: ١٢)، وانظر تعليل هذا الكلام في «الخصائص» لابن جنّي (١: ٢٤٩).

(٤) يشير إلىٰ قولِ خليل الله إبراهيم في محاجّةِ قومه: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُ﴾ [الأنعام: ٧٨].

وقال الذُّبيانيُّ:

نُبِّئتُ نُعْمىٰ على الهِجْرانِ عاتبـةً ... سَقْيًا ورَعْيًا لذاكَ العاتبِ الزاري

فإن قلتَ: أخبـرْني عن تأليـفِ ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ معَ ﴿الٓمٓ﴾. قلتُ: إنْ جعلـتَ ﴿الٓمٓ﴾ اسمًا للسورة؛ ففي التأليفِ وجوهٌ: أن يكونَ ﴿الٓمٓ﴾ مبتدأً، و﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأً ثانيًا و﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ خبَرَه، **والجملةُ خبرُ المبتدأ الأول.**

ومعناه: **أنّ ذلكَ هو الكتابُ** الكامل، كأنَّ ما عَداه من الكُتب في مُقابلتِه ناقصٌ، وأنه...

قولُه: (نُبِّئتُ نُعْمىٰ) البيت[1]، الزاري: مِن زَرَيْتُ بالفتحِ زرايةً: إذا عِبْتَ عليه، نُعْمىٰ: اسمُ امرأةٍ، وحُكْمُها حُكْمُ هندٍ في الصرفِ وعَدَمِه، «عاتبةً»: ثالثُ مفاعيلِ نُبِّئتُ، «علىٰ الهجران» متعلّق بعاتبةٍ، ويجوزُ أن يكون حالًا من المفعولِ الأول.

قولُه: (والجُملةُ خبرُ المبتدأِ الأولِ)، وإنّما صحَّ وليس فيها العائدُ؛ لأنّ اسمَ الإشارةِ قائمٌ مَقامه.

قولُه: (ومعناه: أنّ ذلك هو الكتابُ)، الضميرُ فَصْل، أذِنَ بإدخالِه بين المبتدأ والخبرِ أنّ التركيبَ مُفيدٌ للحَصْر، وأذِنَ بقولِه: «الكامل» أنّ التعريفَ في الخبرِ للجنسِ، وأذِنَ بإقحامِ أداةِ التشبيهِ في قولِه: «كأنّ ما عَداهُ من الكُتبِ في مُقابلتِه ناقِص» أنّ الحَصْرَ علىٰ المُبالغةِ دونَ الحقيقة.

قال ابنُ جِنّي: إنّ مِن عادتِهم أن يُوقِعوا علىٰ الشيءِ الذي يَختَصّونه بالمدحِ اسمَ الجنسِ؛ ألا تَراهُم كيفَ سَمَّوْا الكعبةَ بـ«البيت»، وكتابَ سِيبَوَيْهِ بـ«الكتاب»[2]!

(١) البيتُ للنابغة الذبياني في «ديوانه» ص٢٠٢.

(٢) «المحتسب» (١: ٢٥٥) بتصرُّفٍ ملحوظ.

الذي يستأهلُ أن يسمَّىٰ كتابا، كما تقولُ: هو الرجلُ، أي: الكاملُ في الرُّجولية، الجامعُ لما يكونُ في الرِّجالِ من مَرْضيّاتِ الخِصال.

وكما قالَ:

هُمُ القومُ كلُّ القَوْمِ يا أمَّ خالدِ

وقال القاضي: إنّ اسمَ الجنسِ كما يُستعملُ لـمُسمَّاهُ مطلقًا، يُستعملُ لِـما يَسْتجمعُ المعانيَ المخصوصةَ به المقصودةَ منه، ولذلك يُسلَبُ عن غيره[1].

قولُه: (**يستأهِلُ**)، **الأساس**: فلانٌ أهلٌ لكذا، واستأهَلَ لذلك، وهو مُستأهِلٌ له. وقد سمِعتُ أهلَ الحجازِ يستعملونَه استعمالًا واسعًا.

وعَدَّ الحَريريّ[2] هذه الكلمةَ من جُملةِ أوهامِ الخواصّ[3]، وسيجيءُ بيانُه في تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

قولُه: (**هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالد**)، صَدْره:

وإنّ الذي حانَتْ بفَلْج دماؤهم[4].

حانت: هلكت. والموصولُ علىٰ نحوِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٧٣).

(٢) الإمام البليغ أبو محمد القاسم بن علي الحريري (توفي ٥١٦هـ)، صاحب «المقامات المشهورة»، و«درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ». له ترجمة في «إنباه الرواة» (٣: ٢٣)، و«سِيَر النبلاء» (١٩: ٤٦٠).

(٣) «درّة الغواص» للحريري ص١٧ . وعبارتُه ثمّة: «ويقولون: فلانٌ يستأهل الإكرام وهو مستأهلٌ للإنعام، ولم تُسْمَعْ هاتان اللفظتان عن العرب، ولا صَوَّبَهُما أحدٌ من أعلام الأدب». انتهىٰ.

(٤) البيت من شواهد «خزانة الأدب» (٨: ٢١٢)، وعزاه في «لسان العرب» (١٥: ٢٤٥) (لذا) إلىٰ الأشهب ابن رُمَيْلة.

وأن يكونَ الكتابُ صفةً، ومعناه: هو ذلكَ الكتابُ الموعودُ، وأن يكونَ ﴿الٓمٓ﴾ خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: هذه (الٓمٓ)، ويكونَ (ذلك) خبرًا ثانيًا،..........

فَلْج: اسمُ موضعٍ بالبصرة[1]. والمعنىٰ: إنّ الذينَ هُدِرتْ دِماؤهم وأُريقَتْ بهذا الموضعِ هم القوم، أي: هم المشهورونَ بالرجوليّةِ والبراعة، الموصوفونَ بكمالِ الشهامةِ والشجاعة.

قولُه: (**وأن يكونَ الكتابُ صفة**)، قال القاضي: وهو مَصدرٌ سُمِّيَ به المفعولُ للمبالغة، أو فِعالٌ بُنيَ للمفعولِ كاللِّباس، ثمّ أُطلقَ علىٰ المنظومِ عبارةً قبلَ أن يُكْتبَ؛ لأنـه مما يُكتب. وأصلُ الكَتْبِ الجَمْعُ، ومنه الكتيبة[2].

الراغب: الكَتْبُ: ضَمُّ أديمٍ إلىٰ أديمٍ بالخِياطةِ، وفي التعارف: ضَمُّ الحروفِ بعضِها إلىٰ بعضٍ في الخطِّ. وقد يُقال ذلك للمضمومِ بعضُها إلىٰ بعضٍ[3] في اللفظ؛ ولهذا سُمِّيَ كتابُ الله وإن لم يُكْتَبْ كتابًا كقوله تعالىٰ: ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١-٢] وقولِه: ﴿إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [مريم: ٣٠][4].

ويُعَبَّرُ عن الإثباتِ والتقديرِ والإيجابِ والعَرْضِ بالكتابة. ووَجْهُ ذلك: أنّ الشيءَ يُرادُ، ثم يُقالُ، ثم يُكتَب؛ فالإرادةُ مبدأٌ، والكتابةُ مُنتهًى، ثم يُعبَّرُ عن المرادِ الذي هو المَبْدَأُ إذا أُريدَ به توكيدُه بالكِتابة التي هي المنتهىٰ قال تعالىٰ: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢١] وقال تعالىٰ: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١]. ويُعَبَّرُ بالكتابةِ عن القضاءِ المُمضىٰ أو ما يَصيرُ في حُكمِ المُمْضىٰ، وقد حُمِلَ علىٰ هذا قولُه: ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠] وقولُه تعالىٰ: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

---

(١) انظر: «معجم البلدان» (٤: ٢٧٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٩٦).

(٣) من قوله: «في الخط» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٤) «مفردات القرآن» ص٦٩٩.

أو بدلاً، على أن الكتابَ صفةٌ، وأنْ يكونَ (هذه الم) جملةً، و**(ذلك الكتاب) جملةً أخرى**. وإنْ جُعلتْ (الم) **بمنزلةِ الصوتِ** كانَ ذلكَ مبتدأً، خبرُه (الكتاب)، أي: ذلكَ الكتابُ المنزَّل هو الكتابُ الكامل؛ أو الكتابُ صفةٌ والخبرُ ما بعدَه، أو قُدِّرَ مبتدأٌ محذوفٌ، أي: هو ـ **يعني المؤلَّفَ من هذه الحروفِ** ـ ذلكَ الكتابُ.

قولُه: (**أو بدلًا علىٰ أنّ الكتابَ صِفة**)، هذا القيدُ يُنبئُ أنّ علىٰ تقديرِ كونِه خبرًا لا يلزَمُ ذلك، فيجوزُ أن يكونَ صفةً لـ«ذلك». وأن يكونُ ﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأً، والكتابُ خَبرُه، والجملةُ خبرٌ ثان، ولو جُعِلَ ذلك بَدلًا تعيّنَ كوْنُ الكتابِ صفة؛ لأنّ البَدَلَ عن المُفردِ لا يكونُ جملةً، ونظيرُه قولُك: هذا زيدٌ أخوكَ الكريم، ولأنّك إذا قُلْتَ: ﴿ذَٰلِكَ﴾ وتسكتُ، ثم تبتدئُ ﴿ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] رَكِبْتَ مُتَعسِّفًا.

قولُه: (**وذلك الكتابُ جُملةٌ أُخرىٰ**)، وفَصلها لكونِها مُقرِّرةً لها. قال: نَبّه أوّلًا علىٰ أنّه الكلامُ المُتحدّىٰ به ثم أُشيرَ إليه بأنّه الكتابُ المنعوتُ بغايةِ الكمال.

قولُه: (**بمنزلةِ الصوت**)، شامِلٌ للوجهَيْنِ الأخيرَيْن: قَرْعِ العَصا، والتَّقْدِمَةِ للإعجاز؛ ولهذا قَيّدَ الكتابَ بالمُنْزلِ، يعني تَنبَّهوا أنّ هذا الكتابَ هو الكتابُ الكاملُ الذي عَجَزْتُم عن الإتيانِ بمِثْله، وهو مُنزلٌ بلِسانِكم. وإنَّما قَيَّدَ هذا الوجْهَ والوجْهَ السابقَ بقولِهِ: «الكامل» لأنَّ الكتابَ إذا وقَع خَبَرًا، كان التعريفُ للجنسِ، فيُفيدُ الحَصْرَ لمعنىٰ الكمالِ كما سبق، وإذا وقعَ صِفةً لذلك كان اللامُ للعهدِ، ويَعودُ المعنىٰ إلىٰ أنّه الكتابُ الموعود.

قولُه: (**يعني المؤلّفَ مِن هذه الحروف**)، وكان مِن حقِّ الظاهرِ أن يقولَ: هذه الحروفُ ذلك الكِتاب، لكنَّ هذه الحروفَ[1] لـمّا كانَتْ دالّةً علىٰ المُركّبِ المُؤلَّفِ فيما بعدَه قيل: «المؤلَّف[2] من هذه» تَسْميةً للدالِّ باسمِ مَدْلوله.

---

(١) قوله: «ذلك الكتاب، لكن هذه الحروف» ساقط من (ط).

(٢) قوله: «فيما بعده قيل: المؤلف» ساقط من (ط).

وقرأ عبدُ الله: (الٓمٓ * تنزيل الكتاب لا ريب فيه)، **وتأليفُ هذا ظاهرٌ**. والرَّيب: مصدرُ رابَني؛ إذا حصلَ فيكَ الرِّيبةُ. وحقيقةُ الريبة: قلقُ النفْسِ واضطرابُها، ومنه: ما روىٰ الحسنُ بنُ عليٍّ، قال: سمعتُ رسولَ اللـهِ ﷺ يقولُ: «**دعْ ما يَريبُكَ** إلى ما لا يَريبُك؛ فإنَّ الشكَّ رِيبةٌ، وإنَّ الصِّدقَ طُمأنينةٌ»، أي: فإنَّ كونَ الأمرِ مشكوكًا فيه ممّا تقلقُ له النفسُ ولا تستقرُّ، وكونَه صحيحًا صادقًا ممّا تطمئنُّ له.......................

قولُه: (وتأليفُ هذا ظاهر)، يعني ﴿الٓمٓ﴾ علىٰ أنها اسمٌ للسورة مبتدأٌ، خَبَرُه: «تنزيل الكتاب». و«تنزيلٌ» بمعنىٰ الـمُنَزَّلِ، ويجوزُ أن يكونَ ﴿الٓمٓ﴾ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ و«تنزيل الكتاب لا ريب فيه» مبتدأٌ وخَبَر. وعلىٰ أنـّها تَعديدُ الحروفِ ارتفَع «تنزيل الكتاب» علىٰ أنّه خَبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أو هو مبتدأٌ خَبرُه «لا ريب فيه».

قولُه: (دَعْ ما يَريبُك)، والحديثُ مِن روايةِ التِّرمذيِّ والنَّسائيِّ: «دَعْ ما يَريبُكَ إلىٰ ما لا يَريبُك، فإنّ الصِّدْقَ طُمَأْنينة، والكَذِبَ رِيبة»[1]. المعنىٰ: دَعْ ما اعتَرَضَ لك الشكُّ فيه مُنْقلِبًا إلىٰ ما لا شَكَّ فيه، يُقال: دَعْ ذلك إلىٰ ذلك، أي: استَبْدِلْه به، أو دَعْ ذلك ذاهبًا إلىٰ غيرِه، وقولُه: «إنّ الصدقَ طُمَأْنينةٌ والكَذِبَ رِيبة»[2]، جاء مُمهِّدًا لما تَقدَّمه.

المعنىٰ: إذا وجَدْتَ نفْسَك ترتابُ في الشيءِ فاترُكْه؛ فإنّ نَفْسَ المُؤمنِ تطمئنُّ إلىٰ الصِّدق، وتَرتابُ من الكَذِب. فارتيابُك في الشيءِ مَبْنيٌّ علىٰ كوْنِه باطِلًا؛ فاحذَرْهُ، واطمئنانُكَ إلىٰ الشيءِ مُشعِرٌ بكونِه حَقًّا، فاستَمْسِك به. وهذا مخصوصٌ بذوي النفوسِ الشريفةِ القدسيةِ الطاهرةِ من أوضارِ الذنوب، وأوساخِ الآثام. فظهَر أنّ قَوله: «إنّ الشكَّ رِيبة»[3] لا يستقيمُ روايةً ولا دِراية.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٥١٨)، والنسائي (٨: ٣٢٧)، والدارمي (٢: ٢٤٥)، والطيالسي (١١٧٨)، وصحَّحه ابن حبان (٧٢٢) من حديث الحسن بن علي رَضِيَ الله عنهما.

(٢) من قوله: «المعنى: دع ما اعترض» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) الذي ثبت عند ابن حبان «وإنّ الشرَّ ريبة».

وتسكنُ، ومنه: رَيْبُ الزَّمان؛ وهو ما يُقلِقُ النفوسَ، ويُشخِصُ بالقلوبِ من نوائبِه.

روَيْنا عن أحمدَ بنِ حَنبلٍ والدارميِّ، عن وابِصةَ بن مَعْبَد: أنّ رسولَ اللّـهِ ﷺ قال له: «جِئْتَ تسألُ عن البرِّ والإثم؟» قال: قلتُ: نعم، فجمَعَ أصابِعَه، فضربَ بها صَدْرَه[1] وقال: «استَفْتِ نفْسَك، استَفْتِ نَفْسَك يا وابصةُ ثلاثًا؛ البِرُّ ما اطمأنَّتْ إليهِ النفسُ، واطمأنَّ إليه القَلبُ، والإثْمُ ما حاكَ[2] في النفسِ، وتَردَّدَ في الصّدرِ، وإن أفتاكَ الناسُ وأفتَوْك»[3].

الراغبُ: الفَرْقُ بين الشكِّ والمِرْيَةِ والريبِ والإرابةِ والتخمينِ والحَدْسِ والوَهْمِ والخيالِ والحِسْبان والظنِّ ـ أنّ الشكَّ: هو وقوفُ النفسِ بين شيئَيْن مُتقابِلَيْن بحيثُ لا يترجَّحُ أحدُهما علىٰ الآخَر بأمارة. والمِرْيَةُ: هي التردُّدُ في المُتقابِلَيْن، وطَلَبُ الأمارة؛ مأخوذٌ مِن مَرىٰ الضَّرْعَ، أي: مَسَحَهُ للدَّرِّ، فكأنّـه يحصُلُ مع الشكِّ تردُّدٌ في طَلَبِ ما يَقْتضي غَلَبَةَ الظنّ.

والرَّيْبُ: أن يُتوهَّمَ في الشيءِ أمرٌ ما، ثم ينكشِفُ عمّا تُوهِّمَ فيه.

والإرابةُ: أن يتوهَّمه فينكشفَ خِلافَ ما تُوهِّم؛ ولذلك قيلَ: القرآنُ فيه إرابةٌ وليس فيه رَيْب.

والتَّخْمين: توهُّمٌ لا عَن أمارةٍ.

والحَدْسُ: إسراعُ الحُكمِ بما يأتي به الهاجِسُ من غيرِ توقُّفٍ فيه؛ مأخوذٌ مِن حَدَسَ في سَيْرِهِ، أي: أسرع.

والوَهْمُ: صورةٌ تَتَصَوَّرُها في نفسِكَ سواءٌ كان لها وجودٌ من خارجٍ كصورةِ إنسانٍ ما، أو لم يكُن لها وجودٌ كعَنقاءِ مُغْرِب.

والخيالُ: تَصوُّرُ ما أدرَكَتْهُ الحاسَّةُ في النفس.

---

(١) يعني صَدْرَ وابصة كما صرَّح به في الحديث في مظانِّه.

(٢) في (ط): «ما جاءك»!

(٣) أخرجه الإمام أحمد (١٨١٦٥)، والدارمي (٢: ٢٤٦)، وأبو يعلىٰ في «المسند» (١٨٥٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢: ٤٠٣).

ومنه: أنه مرَّ بظبي حاقِفٍ، فقال: «لا يُرِبْه أحدٌ بشيء». فإنْ قلتَ: كيف نَفىٰ الرَّيبَ علىٰ سبيلِ الاستغراقِ؟................................

والحِسْبان: اعتقادٌ[١] عن أمارةٍ اعتددت[٢] به، سواءٌ كانَ له وجودٌ في الحقيقةِ أو لم يكن؛ وهو مُشْتقٌّ من حَسَبْتُ الحِساب.

والظنُّ أعمُّ معنًى من ذلك كُلِّه؛ فإنه اعتقادٌ عن أمارةٍ ممَّا قد ثبَتَ، فمتىٰ كانت تلك الأمارةُ ضعيفةً جَرىٰ مَجْرىٰ خِلْتُ وحَسِبْتُ، ومتىٰ كانت قويةً جرىٰ مَجْرىٰ عَلِمْتُ[٣].

قولُه: (**أنَّه مرَّ بظَبْيٍ حاقِف**)، عن مالكٍ والنَّسائيِّ عن البَهْزيِّ: «أنّ رسولَ اللّـهِ ﷺ خرجَ يُريدُ مَكّةَ وهو مُحْرِمٌ حتّىٰ إذا كان بالأُثايَةِ بين الرُّويثةِ والعَرْجِ[٤] إذا ظَبْيٌ حاقِفٌ في ظِلٍّ وفيه سَهْمٌ، فزعمَ أنّ رسولَ اللّـهِ ﷺ أمرَ رجلًا يقِفُ عنده لا يَريبُهُ أحدٌ من الناس حتّىٰ يُجاوزوه»[٥].

وقال صاحبُ «الجامع»[٦]: الظَّبْيُ الحاقِفُ: الذي انحنىٰ وتَثنّىٰ في نَوْمِه. لا يَريبُه، أي: لا يُزْعِجُه ولا يتعَرَّضُ له.

الأُثاية بضَمِّ الهَمْزةِ وبالثاءِ المُثلَّثة وبالياءِ تَحْتَها نُقطتان: مَوْضعٌ معروفٌ بطريقِ الجُحْفَةِ إلىٰ مكّة، وبعضُهم يكسِرُ الهمزة، والرُّوَيْثَةُ بلفظِ التصغيرِ، والثاءِ المُثَلَّثة.

قولُه: (**كيفَ نَفىٰ الرَّيْبَ علىٰ سبيلِ الاستغراق**)، يعني: أنـّه تعالىٰ نفىٰ عنه الرَّيْبَ بالكُلّيةِ،

---

(١) في (ط): «اعتداد».

(٢) في (ط): «اعتدت».

(٣) «تفسير الراغب» (١: ١١٥-١١٦).

(٤) الرُّويثة: مَنْهلٌ من مناهلِ الحجّ بين مكّة والمدينة كما في «معجم البلدان» (٣: ١٠٥). والعَرْج - بفتحٍ فسكون - عَقَبةٌ بين مكّة والمدينة في طريقِ الحج. انظر: «معجم البلدان» (٤: ٩٩).

(٥) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ٢٨٤-٢٨٥)، والنسائي في «السنن» (٥: ١٨٣).

(٦) «جامع الأصول» (٣: ٦٦).

وكم مِن مُرتابٍ فيه! قلتُ: ما نَفىٰ أنَّ أحدًا لا يَرتابُ فيه،.........

فيَنْبغي أن لا يُتصَوَّرَ فيه الرَيْبُ، ولا ما يتعلَّقُ به من وجودِ المرتابِ وقد كثُر المُرتابون[1].

قولُه: (ما نَفىٰ أنّ أحدًا لا يَرتابُ فيه)، قيل: إنّ «نَفىٰ» مُسْنَدٌ إلىٰ ما بَعدَه و«لا» زائدة، أي: ما نفىٰ عَدَمَ ارتيابِ أحدٍ، وفيه ضَعْف.

وقيل: إنّ «نَفىٰ» مُسْنَدٌ إلىٰ ضميرِ الرَّيْب، واللامُ مُقَدَّرٌ في قولِه: «أنّ أحدًا» والتحقيقُ: أنـّه مُسنَدٌ إلىٰ ما بعْدَه و«لا» غيْرُ مَزيدةٍ، وأنّ «أحدًا» مِثْلُه في قولِه تعالىٰ: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢] يعني لم يقصِدْ بالنفيِ الاستغراقيِّ نَفْيَ كلِّ واحدٍ واحد لا يرتابُ فيه، وإنما قصَدَ نَفْيَ كلِّ فَرْدٍ منَ الريْبِ، ويدلُّ عليه قولُه: «وإنّما: المَنْفيُّ كَوْنُه مُتعلقًا للريب» وتعليلُه بقولِه: «لأنـّه مِن وضوحِ الدَّلالة» إلىٰ آخرِه، يعني: ما نَفىٰ الريْبَ بحيثُ يَنتفي به المُرتابون. وإنما نفىٰ بطريقٍ يُرشِدُ إلىٰ أنـّه لا يَنْبغي لمرتابٍ أن يرتابَ فيه؛ فإذَن الكلامُ مع المُرتابين، ويدلُّ عليه أيضًا تَصديرُ الكلامِ بأسامي حروفِ التهجِّي؛ لأنـّها كالتنبيهِ وقَرْعِ العصا لهم، كأنـّه قيل: أيُّها المُرتابون، تَنبَّهوا من رَقْدَةِ الجَهالة، واعلموا أنّ القرآنَ من وضوحِ الدَّلالةِ وسُطوعِ البرهانِ بحيثُ لا ينبغي لمُرتابٍ أن يقعَ فيه[2]، فينطبقُ علىٰ هذا استشهادُه بقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا﴾ [البقرة: ٢٣] وتفسيرُه: فيتحَقَّقوا عند عَجْزِهم أن ليسَ فيه مَجالٌ للشبهة. وكلامُ صاحبِ «المفتاح»[3]: ويَقْلبونَ هذه القضيةَ مع المُنْكِرِ إذا كانَ معه ما إذا تأمّلَه ارتدَع كقولِه تعالىٰ في حَقِّ القرآن: ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢].

---

(١) هذه الفقرة ـ من قوله: «قوله: كيف نفى» إلى هنا ـ ساقطة من (ط).

(٢) وهو حاصلُ عبارةِ القاضي البيضاوي في «أنوار التنزيل» (١: ٩٦) حيث قال: «معناه أنه لوضوحِه وسطوعِ برهانه بحيث لا يرتابُ العاقلُ بعد النظرِ الصحيح في كوْنِه وحيًا بالغًا حدَّ الإعجاز، لا أنّ أحدًا لا يرتابُ فيه، ألا ترىٰ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]؟! فإنّه ما أبْعدَ عنهم الرَّيْبَ، بل عرَّفهم الطريقَ المُزيحَ له...» إلىٰ آخر كلامِه رحِمَه الله.

(٣) «مفتاح العلوم» ص١٧٤.

وإنما المنفيُّ كونُه متعلَّقًا للرَّيب، ومَظِنَّةً له؛ لأنه مِن وضوحِ الدلالةِ وسُطوعِ البُرهان بحيثُ لا ينبغي لـمُرتابٍ أنْ يقعَ فيه. ألا ترىٰ إلى قولِه تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]! فما أبعدَ وجودَ الرَّيبِ منهم، وإنما عرَّفَهم الطريقَ إلى مُزيلِ الرَّيبِ؛ وهو أن يُحرِزوا أنفسَهم،..........

قولُه: (مَظِنَّةً له)، قال في «النهاية»: المَظِنَّةُ بالكَسْرِ[١]: مَفْعِلةٌ من الظنِّ، أي: الموضِعُ الذي يُظَنُّ به الشيء. ومنه حديثُ: «طلَبْتُ الدنيا مِن مَظانِّ حلالِها»[٢] أي: المواضعِ التي أعلمُ فيها الحَلال. ناسبَ هذا التفسيرُ معنىٰ الآيةِ من حيثُ إنّه تعالىٰ جعلَ القرآنَ كظَرْفٍ أُخْليَ عن الرَّيْب، يعني: ليسَ القرآنُ ظرفًا للرَّيْب، ولا الريْبُ ممَّا يصلُحُ أن يكونَ مظروفًا له ومُتعلَّقًا به.

قولُه: (أن يقَعَ فيه)، أي: يَطْعُن، الأساس: وقعَ الشيءُ علىٰ الأرض وقوعًا. ومنَ المجاز: وقَعَ فيه: اغتابَه.

وفاعلُ «يَقعُ» ضميرُ المُرتاب، والضميرُ في «فيه» للقرآنِ، أي: لا يَنْبغي لمرتابٍ أن يَطْعُنَ فيه.

قولُه: (فما أبعدَ وجودَ الرَّيْب عنهم[٣])، أي: خاطبَ المُصرِّينَ علىٰ الرَّيْبِ الجازمينَ فيه بما يدلُّ علىٰ خُلوِّهم عنه، ولم يقصِدْ به أنّهم غيرُ مُرتابين، وإنما قصدَ به إرشادَهُم وتعريفَهم الطريقَ إلىٰ مُزيلِ الريْبِ علىٰ سبيلِ الاستدارج، يعني: أنّ الارتيابَ من العاقلِ في مِثْلِ هذا المَقامِ واجبُ الانتِفاء، فلا يُفْرضُ إلّا كما تُفْرَضُ المُحالات، وأنتم عُقلاءُ ألِبّاءُ، تفكَّروا فيه، وجَرِّبوا نفوسَكم، وانظروا هل تجدونَ فيه مجالًا للريب.

قال في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كُنتُمْ﴾: «ما أبْعَد»، وفيما مرَّ «ما نفىٰ»؛ لأن «لا» صريحةٌ في النفي، و«إن» هُنا مُتضَمِّنَةٌ له.

---

(١) يعني بكسر الظاء كما في «النهاية».

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (٧: ١٣٦)، ومن طريقه أبو عبيد في «غريب الحديث» (٤: ٣٨٢)، كلاهما يرويه من كلام صِلَةَ بن أَشْيَمَ رحمه الله.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «منهم».

ويَرُوزُوا قُواهم في البلاغة: هلْ تتمُّ للمعارَضةِ أَمْ تتضاءلُ دونَها؟ فيتحقَّقوا عندَ عجزِهم أنْ ليسَ فيه مجالٌ للشُّبهة، ولا مدخلٌ للرِّيبة. فإن قلتَ: فهلّا قدَّمَ الظَّرْفَ على الرَّيبِ كما قدَّمَ على الغَوْلِ في قولِه تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]؟ قلتُ: لأنَّ القصدَ في إيلاءِ الرَّيبِ حرفَ النفيِ نفيُ الرَّيبِ عنه، وإثباتُ أنه حقٌّ وصدقٌ، لا باطلٌ وكذبٌ، كما كانَ المشركون يدَّعونه، ولو أَولى الظرفَ لقَصَدَ إلى ما يُبعِدُ عن المرادِ؛ وهو أنّ كتابًا آخرَ فيه الرَّيبُ لا فيه، كما قَصَدَ في قوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ تفضيلَ خَمْرِ الجنّة على خُمورِ الدُّنيا بأنها لا تَغْتالُ العقولَ كما تغتالُها هي، كأنه قيلَ: ليسَ فيها ما في غيرِها مِن هذا العيبِ والنقيصة...

قولُه: (يروزوا)، الجوهري: رُزْتُه أروزُه، أي: جَرَّبْتُه وخَبَرْتُه.

قولُه: (تتضاءلُ)، النهاية: وفي الحديثِ: «أنّ إسرافيلَ يتضاءَلُ مِن خَشْيةِ اللّـهِ»[1]، أي: يتصاغَرُ تواضعًا له. وتضاءَلَ الشيءُ: إذا انقبضَ وانضمَّ بعْضُه إلىٰ بعض، والضئيلُ: النحيف.

قولُه: (أن ليس فيه مجال)، مفعولُ «فيتحققوا»، الجوهري: حَقَّقْتُ الأمْرَ وأحْقَقْتُه أيضًا: إذا تحَقَّقْتَه وصِرْتَ مِنه علىٰ يَقين.

قولُه: (فهلّا قَدَّمَ الظرْفَ)، معنىٰ الفاءِ أنـّه حينَ حقَّقَ الجوابَ أنّ المنفيَّ كَوْنُه مُتعلِّقًا للريْبِ ومَظِنّةً له، فُهِمَ أنّ الكلامَ في كوْنِ القرآنِ ليسَ مَظِنّةً للريبِ، لا في الريب، وكان تقديمُ الظرْفِ أهمَّ.

فأجابَ أنّ الظاهرَ وإن اقتضىٰ ذلك، لكنَّه مَنَعه مانعٌ؛ وهو توهُّمُ إثباتِ الريْبِ في غيرِه من الكُتبِ السماوية، فسَلكَ به مسلكًا لا يؤدّي إلىٰ ذلك، وحصلَ المقصود.

قولُه: (كما تغتالُها هي)، الجوهريّ: أي: ليسَ فيها غائلةُ الصُّداع.

---

(١) لم أهتدِ إلىٰ تخريجه.

وقرأ أبو الشَّعْثاء: (لا ريبٌ فيه) بالرفع، والفرقُ بينها وبين المشهورةِ: أنّ المشهورةَ توجِبُ الاستغراقَ، وهذه تجوِّزُه. والوقفُ على ﴿فِيهِ﴾ هو المشهورُ.........

قال أبو عُبَيْدة: الغَوْلُ: أن تَغْتالَ عقولهم[1]، أي: تَذْهَبُ بها، أبرزَ الضميرَ للتأكيدِ، وإلّا فليسَ هنا موضعٌ للإبرازِ لعدَم اللَّبْس.

قولُه: (**قرأ أبو الشَّعْثاء**)، قال في «الجامع»: أبو الشَّعْثاءِ بفَتْحِ الشِّينِ وسكونِ العينِ: اسمه سُلَيم بنُ الأسودِ المُحاربيُّ، تابعيٌّ مشهور[2].

قولُه: (**وهذه تُجَوِّزُه**)، أي: الاستغراق.

قال الإمام: والذي يدلُّ علىٰ إيجابِ المشهورة[3] للاستغراقِ أنّ نَفْيَ الجِنسِ نَفْيُ الماهِيّة، وهو يَقْتضي نَفْيَ كلِّ فَرْدٍ من أفرادها، فلو ثَبَت فَرْدٌ من أفرادِها ثبتَت الماهِيّة، وأما قوْلُنا: «لا رَيْبٌ فيه» بالرفع؛ فهو، وإن كانت نكرةً في سياقِ النفي؛ لكنه نقيضُ قولنا: «ريبَ فيه»، وهو يحتملُ أن يكونَ إثباتًا لفَرْدٍ واحدٍ منها، ونَفْيُه يُفيدُ انتفاءَه[4].

وقال الزجّاج: إذا قُلْتَ: لا رَجُلٌ في الدارِ؛ جازَ أن يكونَ فيها رجُلان، وإذا قُلْتَ: لا رَجُلَ في الدارِ؛ فهو نَفْيٌ عامٌّ[5].

قولُه: (**والوَقْفُ علىٰ ﴿فيهِ﴾ هو المَشْهور**)، قال الإمام: الوَقْفُ علىٰ ﴿فيهِ﴾ أوْلىٰ[6]؛ لأنـه

---

(١) «مجاز القرآن» «٢: ١٦٩».

(٢) «جامع الأصول» (١: ٤٧١)، ولتمامِ الفائدة انظر ترجمته في «سِيَر النبلاء» (٤: ١٧٩).

(٣) يعني بنصب «رَيْبَ» منفيًا بـ«لا» النافية للجنس.

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٦٦).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» «١: ٦٩».

(٦) وهو وَقْفٌ تامٌّ إن رُفِع «هُدى» بالابتداء خبره محذوف، أو رُفِعَ بظرفٍ محذوفٍ غير المذكور. وكافٍ: إن جُعِلَ خبَرَ مبتدإٍ محذوف، أي: هو، وحَسَنٌ: إن انتصبَ مصدرًا بفعل محذوف. انتهىٰ من «منار الهدىٰ في بيان الوقفِ والابتداء» للأشموني ص٧٧ .

وعن نافعٍ وعاصمٍ: أنهما وَقَفا على ﴿لَا رَيْبَ﴾. **ولا بدَّ للواقفِ من أن ينويَ خبرًا**، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، وقولُ العربِ: لا بأسَ، وهيَ كثيرةٌ في لسانِ أهلِ الحجازِ، والتقديرُ: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾.

﴿فِيهِ هُدًى﴾: **الهدىٰ: مصدرٌ على فُعَلٍ، كالسُّرَىٰ والبُكىٰ**؛ ....

يكونُ الكتابُ نَفْسُه هُدًى، ولِـما تكرَّر في التنزيلِ أنّـه هُدًى وهو نُور، وعلىٰ ﴿لَا رَيْبَ﴾ لا يكونُ الكتابُ نَفْسُه هدًى؛ بل[1] يكونُ فيه هُدًى[2].

قولُه: (**ولا بدَّ للواقفِ مِن أن ينويَ خبَرًا**)؛ لأنّـه إذا لم يَنْوِه يلزَمُ الشروعُ في الكلامِ الثاني قبل تمامِ الأول.

قال في «المرشد»: إن جَعَلْتَ «لا رَيْب» بمعنىٰ حقًّا كأنك قُلت: «الٓمٓ ذلك الكتاب حقًّا»، فالوَقْفُ عليه تامّ[3]، وإليه ذهبَ الزجّاج، وقال: لأنّ «لا شكَّ» بمعنىٰ حقًّا[4].

قولُه: (**والهُدىٰ مَصْدرٌ كالسُّرىٰ**)، اضطربَ كلامُ سِيبوَيْه في الهُدىٰ؛ فمرةً يقولُ: هو عِوَضٌ منَ المصدر؛ لأنّ فُعْلًا لا يكونُ مَصْدرًا، وأُخرىٰ يقول: هو مصدر هدَى، وقالَ أيضًا: قلّما يكونُ ما ضُمَّ أوّلُه من المصادِرِ إلَّا منقوصًا؛ لأن فُعَلًا لا يكادُ يُرىٰ مَصْدرًا من غيرِ ثباتِ الياءِ والواوِ، فدلَّ علىٰ أنّـه مَصْدرٌ كالبُكاءِ والسُّرىٰ[5].

واعلمْ أنّ المُصنِّفَ استَدلَّ علىٰ مطلوبِه[6] وهو: أنّ الهُدىٰ هي الدَّلالةُ المُوْصِلَةُ إلىٰ البُغْيةِ بوجوهٍ ثلاثةٍ:

---

(١) قوله: «لا يكون الكتاب نفسه هدى بل» ساقط من (ط).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٦٦).

(٣) انظر: «تلخيص المرشد» للقاضي زكريا ص٧٤.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٧٠).

(٥) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٤: ٤٦).

(٦) في (ط): «استدلّ بمطلوبه».

وهو الدلالةُ الموصِلة إلى البُغيةِ، بدليلِ وقوعِ الضلالةِ في مقابلتِه، قالَ اللـهُ تعالىٰ:......

أحدُها: وقوعُ الهُدىٰ في الآيتَيْن في مقابلةِ الضلال. والضلالةُ هي الخيبة، وحيثُ وقعَتْ مُقابلةً لها، كان معناها مُقابِلًا لمعناها.

وثانيها: استعمالُ المَهْديِّ في موضعِ المَدْحِ كمُهْتَدٍ؛ يعني: أنّ المَهْديَّ اسمُ مفعولٍ مِن هدىٰ، والمُهْتدي اسمُ فاعلٍ من اهتدىٰ، وكما يُوصَفُ المرءُ بالمُهْتدي في مقام المَدْحِ لوصولِه إلىٰ البغية، يُوصَفُ بالمَهْديِّ أيضًا، ولولا اعتبارُ هذا القيدِ في مُسمّىٰ الهُدىٰ؛ لم يكُن الوَصْفُ بكَوْنِه مَهْديًّا مَدْحًا.

وثالثُها: أنّ «اهتدىٰ مُطاوِعُ هدىٰ» إلىٰ آخره. ومعناه: أنا إذا قُلنا: انكسَر الإناءُ؛ كانت الفائدةُ الإخبارَ بحُصولِ معنىٰ الانكسارِ مِن تَعلُّقِ فِعْلِ الكَسْرِ بما قامَ به الانكسارُ الذي هو أثَرُ الكسر، كذا قولُنا: اهتدىٰ، إعلامٌ بالوصولِ إلىٰ البُغْيةِ مِن تَعلُّقِ هَدىٰ بمَن قامَ به الاهتداء الذي هو أثَرُ الهُدىٰ، فلو لم يكُن في مُسمَّىٰ الهُدىٰ الإيصالُ إلىٰ البُغْيَة مُعْتبَرًا؛ يلزَمُ أن يكونَ المُطاوَعُ في خلافِ معنىٰ المُطاوِع الذي هو أثَرُه، فقولُه: «ولأنّ اهتدىٰ» معطوفٌ علىٰ قولِه: «بدليلِ وقوعِ الضّلالة» وقولُه: «يُقالُ» عَطْفٌ علىٰ «وقوعِ» أي: بدليلِ قولِهم: ويجوزُ أن يُعطَفَ علىٰ الدليل.

قال صاحبُ «التقريب»: وفي الوجوه الثلاثةِ[1] نَظَر؛ لأنّ:

الأوّلَ: مُعارَضٌ بقَوْلِه تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧].

والثاني: أنّ المَدْحَ حاصِلٌ بالتمكين من الاستدلالِ وإن لم يُوصِل إلىٰ البُغْية.

والثالثُ بقولِهم: أمَرْتُه فلم يأتمِـرْ.

لعلّه[2] اقتدىٰ بالإمام؛ حيث قالَ في «تفسيره»[3]: الهُدىٰ عبارةٌ عن الدّلالة.

(١) قوله: «الثلاثة» ساقط من (ط) و(ح).

(٢) يعني صاحبَ «تقريب التفسير».

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٦٦).

﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ ﴾ [البقرة: ١٦]، وقال تعالىٰ:...............

وقال صاحبُ «الكشّاف»: «هي الدِّلالةُ المُوصِلَةُ إلىٰ البُغْية»(١). والذي يدلُّ علىٰ صحَّةِ القولِ الأولِ، وفسادِ الثاني، أنه لو كان كَوْنُ الدِّلالةِ المُوصلةِ إلىٰ البُغْيةِ مُعْتبرةً في مُسمّىٰ الهُدىٰ لامتنع حصولُ الهُدىٰ عند عَدَمِ الاهتداء، لكنّ الله تعالىٰ أثبتَ الهُدىٰ مع عدمِ الاهتداءِ في قولِه: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ فَٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ ﴾ [فصلت: ١٧]. ثم أجابَ عن:

الوجهِ الأول: أنّ الفرْقَ بين الهُدىٰ والاهتداءِ معلومٌ بالضرورة؛ فمُقابِلُ الهُدىٰ هو الإضلال، ومُقابِلُ الاهتداءِ هو الضَّلال؛ فجَعْلُ الهُدىٰ في مُقابلةِ الضلالِ مُمتنع.

وعن **الثاني**: أنّ المُنْتَفِعَ بالهُدىٰ يُسمَّىٰ مَهْدِيًّا، وغَيْرُ المُنْتفعِ به لا يُسمَّىٰ مَهْدِيًّا؛ لأنّ الوسيلةَ إذا لم تُفْضِ إلىٰ المقصودِ كانت نازلةً منْزِلةَ المعدوم.

وعن **الثالث**: أنّ الائتمارَ مطاوِعُ الأمر، يقال: أمَرْتُه فائتمر، ولم يلزَمْ منه أن يكونَ مِن شَرْطِ كونِه آمرًا حصولُ الائتمارِ فكذا هذا(٢).

والجوابُ عن قولِه: «أثبتَ الهُدىٰ مع عدمِ الاهتداءِ» يعني في قولِه تعالىٰ: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ فَٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ ﴾ [فصلت: ١٧] أن يقال(٣): لا نُسلِّمُ حصولَ الهُدىٰ الحقيقيِّ؛ لأنّ المُرادَ بإثباتِ الهُدىٰ تمكينُهم عليه بسببِ إزاحةِ العِلَلِ من بعْثةِ الرسول، وبيانِ الطريقِ؛ ولذلك رتَّبَ عليه: ﴿ فَٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ ﴾(٤) [فصلت: ١٧] أي: بدَّلوا العَمىٰ بالهُدىٰ رغبةً عن الهُدىٰ، واستحبابًا للعمىٰ كما في قولِه تعالىٰ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ ﴾ [البقرة: ١٦].

وعن قولِه: «فجَعْلُ الهُدىٰ في مقابلةِ الضلالِ مُمتنع»: أنه لو كانَ مُمْتنعًا لم يقعْ في الآيتَيْن،

(١) «الكشاف» (١: ٧٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٦٧).

(٣) مُتعلّقٌ بقوله: والجوابُ عن.

(٤) من قوله: «أن يقال: لا نعلم حصول الهدى» إلى هنا ساقط من (ط).

﴿لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، ويقالُ: مَهْديٌّ، في موضعِ المدحِ،........

ولأنّ المرادَ بالمُقابلةِ في الصناعةِ: الجَمْعُ بين اللفظَيْن الدالَّيْن علىٰ المعنيَيْن المُتضادَّيْن حقيقةً أو تقديرًا، أي: سواءٌ كانا مُتعدّيَيْن أو لازمَيْن، أو أحدُهما مُتعدّيًا والآخَرُ لازمًا. وفي الآيتَيْن هذا المعنىٰ موجودٌ وسِيَّما في الثانية؛ فإنّه صريحٌ فيها، لتوسيطِ كلمةِ التقابل.

وعن قولِه: «أنّ المُنتفِعَ بالهُدىٰ يُسمَّىٰ مَهْدِيًّا» بمعنىٰ: أنّ المَهْديَّ إنّما دلَّ علىٰ المَدْحِ بالمجاز، والقرينةُ مقامُ المَدْحِ. فلا تثبتُ الحقيقةُ بقرينةِ المقام، أن يُقال: إنّ المرادَ بقولِه: يُقالُ: مَهْدِيٌّ في موضعِ المدحِ أنّ المَهْديَّ من الأوصافِ التي تُسْتعملُ في المدح مُطلقًا، لا أنّـه يعرضه ذلك، وعن قولِه: أمرْتُه فلم يأتمِرْ ما قالَه البَزْدَويّ[1] في «أصوله»[2]: ألا ترىٰ أنّ أَمَرَ فِعْلٌ مُتَعَدٍّ لازِمُه ائتمَر، ولا وجودَ للمتعدّي إلّا أن يثبُتَ لازمُه، كالكَسْرِ لا يتحقَّقُ إلّا بالانكسارِ، فقَضِيةُ الأمرِ لغةً أن لا يثبُتَ إلّا بالامتثالِ إلّا أنّ ذلك لو ثبتَ بالأمرِ نفسِه، لسقَط الاختيارُ من المأمورِ أصلًا، وللمأمورِ عندَنا ضَرْبٌ من الاختيار.

معنىٰ هذا الكلام: أنّ أصحابَ اللغةِ ما أثبتوا لكلِّ فعلٍ مُتَعدٍّ لازمًا إلّا إذا اتّفقا في الوجود.

قال ابنُ الحاجِب: معنىٰ المطاوعةِ حصولُ فِعْلٍ عن فِعْلٍ؛ فالثاني مُطاوِعٌ لأنّـه طاوَعَ الأوّلَ، والأول مُطاوَعٌ لأنّـه طاوَعه الثاني، فإذا وُجِدَ المطاوِعُ يجبُ أن لا يختلفَ عنه المُطاوَع[3].

فإذَن معنىٰ: أمرْتُه فائتمر، جعَلْتُه مُؤْتـمِرًا فائتمر، لكنَّ معنىٰ الائتمارِ معنىٰ سقوطِ الاختيارِ ولزومِ الجَبْر، فعَرَضَ له عارِضٌ فوجبَ العدولُ عن الحقيقة.

---

(١) أبو الحسن، علي بن محمد بن الحسين البزدوي (ت ٤٨٢هـ)، شيخ الحنفية، وصاحبُ «الأصول» المشهورة، والطريقة الدقيقة في المذهب. له ترجمة في «الـجواهر الـمضية» للقرشي (٢: ٥٩٥)، و«سير النبلاء» (١٨: ٦٠٢).

(٢) «أصول البزدوي» ص٢٢.

(٣) لم أهتدِ إلىٰ كلام ابن الحاجب. وعزاه بعضُ الباحثين إلىٰ «كشف الكشّاف» (ق/ ٥).

كمُهتدٍ؛ ولأنَّ «اهتدىٰ» مُطاوِعُ «هَدَىٰ»، ولنْ يكونَ المطاوعُ في خلافِ..............

هذا وإنّ الواجبَ توخِّي الجَمْعِ بين القولَيْن، ورَفْعُ الحاجزِ بين البحرَيْن[١] بتحقيقِ معنىٰ الهُدىٰ: أهيَ حقيقةٌ في الدَّلالةِ المُطْلَقةِ مجازٌ في الدَّلالةِ المَخْصوصة أو عَكْسُه؟ أم هي مُشْتَركَةٌ بينهما؟ أم موضوعةٌ للقَدْرِ المُشْتَرك وهو البيان.

روَيْنا في «صحيح الإمام مُحمّدِ بنِ اسماعيلَ البُخاري»[٢]: فهدَيْناهُم: دلَلْناهُم علىٰ الخيرِ والشرِّ، كقوله: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠] وكقولِهِ: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ﴾ [الإنسان: ٣]. والـهُدىٰ الذي للإرشادِ بمعنىٰ أصْعَدْناهُ؛ مِن ذلك قولُـه تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ﴾ [الأنعام: ٩٠].

وقال الزجّاجُ والواحديُّ: معناهُ البيان[٣].

وقال الجَوهريّ: الهُدىٰ: الرَّشادُ والدَّلالة.

وقالَ صاحبُ «المُطْلِع»: معنىٰ الهدايةِ في اللغةِ: الدَّلالةُ، يقالُ: هداهُ في الدين يَهْديهِ هدايةً، إذا دَلّه علىٰ الطَّريق.

والهُدىٰ يُذكرُ لحقيقةِ الإرشادِ أيضًا؛ ولهذا جازَ النَّفيُ والإثباتُ، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦]، وقال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورىٰ: ٥٢]. وفي كلامِ المُصنِّفِ إشعارٌ بأنّ الهدىٰ حقيقةٌ في الدّلالةِ المُوصِلَةِ إلىٰ البُغيةِ، مجازٌ في مُـجَرَّدِ الدَّلالـةِ وذلك قوله في «حـمٓ» السَّجـدة[٤]: «أليسَ معنىٰ «هدَيْتُـه»: حصَّلْتُ فيه الهدىٰ؟ والدَّليلُ عليهِ قولُكَ: هدَيْتُه فاهتدىٰ، بمعنىٰ تحصيل البُغْيةِ، فكيفَ ساغَ استعمالُه في الدَّلالةِ المُجرَّدة؟

---

(١) كأنّه يُشيرُ إلىٰ الزمخشريِّ والفخر الرازي.

(٢) «صحيح البخاري» قبل الحديث رقم (٤٨١٦) كتاب التفسير، باب حمٓ السجدة.

(٣) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١: ٧٠)، و«الوسيط» للواحدي (١: ٧٩).

(٤) «الكشّاف» (١٣: ٥٨٨).

معنىٰ أصلِه، ألا ترىٰ إلى نحوِ غمَّه فاغتمَّ، وكَسَرَه فانْكَسَر، وأشباهِ ذلك؟

ولهذا انتصبَ لإقامةِ الدَّليلِ علىٰ حقيقتِها في هذا المعنىٰ، وأنـّها حقيقٌ أن تُحمَلَ عليهِ في هذا المقامِ؛ لاقتضاءِ مَدْحِ الكتابِ وكونِه كاملًا في بابه.

والإمامُ لـمّا رأىٰ الدلائلَ منصوبةً في كَوْنها حقيقةً في مُطْلَقِ الدّلالةِ، انتصب لإبطالِ مَذْهَبه؛ هَربًا مِنَ الاشتراكِ إلىٰ المَجازِ، وكأنّ الزَّجاجَ والواحديَّ ذَهبا إلىٰ القولِ بالقَدْرِ المُشْتَرَكِ بين المفهومَيْنِ، ولكلٍّ وِجْهةٌ هو مُولِّيها، واللهُ أعلم.

والقولُ الجامعُ ما ذَكَرَه الرَّاغب، قال: «الهدايةُ دَلالةٌ بلُطفٍ، ومِنهُ الهَدِيَّةُ، وهَوادي الوحشِ: مُتقدّماتها لكَونِها هاديةً لسائرِها. وخُصَّ ما كانَ دَلالةً بـ«فَعَلْتُ» نَحْوَ: هدَيْتُه الطَّريقَ، وما كانَ مِنَ الإعطاءِ بـ«أفْعَلْتُ» نَحْوَ: أهْدَيتُ الهديةَ. وأمَّا نحْوُ قولِه تعالىٰ: ﴿فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣] فعلىٰ التَّهكُّم.

والهدايةُ: هي الإرشادُ إلىٰ الخيراتِ قَوْلًا وفِعْلًا، وهي مِن اللّـهِ تعالىٰ علىٰ مَنازلَ، بعْضُها يُرَتَّبُ علىٰ بَعْض، لا يصحُّ حُصولُ الثاني إلَّا بعدَ الأولِ، ولا الثّالث إلَّا بعدَ الثّاني.

فأوّلُها: إعطاؤه العبدَ القُوىٰ التي بها يَهتدي إلىٰ مَصالِحِه؛ إمَّا تَسخيرًا وإما طَوْعًا؛ كالحواسِّ الخَمسِ، والقوّةِ المُفكِّرةِ، وعلىٰ ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]، ﴿وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلىٰ: ٣].

وثانيها: الهدايةُ بالدُّعاءِ وبِعْثةِ الأنبياء، وإيّاها عنىٰ بقولِه: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [السجدة: ٢٤].

وثالثُها: هِدايةٌ يُوليها صالحِي عبادِه بما اكتَسبوهُ مِنَ الخيراتِ، وهي المعنيُّ بقَوْله: ﴿وَهُدُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ وَهُدُوٓا۟ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [الحج: ٢٣]، وقولِه: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

قال بعضُ المحقِّقينَ: الهدىٰ مِنَ اللّـهِ كثيرٌ، ولا يُبصِرُه إلَّا البصيرُ، ولا يعمَلُ به إلَّا اليسيرُ؛ ألا ترىٰ إلىٰ نجوم السماءِ ما أكثرها، ولا يَهتدي بها إلَّا العلماء!

فإن قلتَ: فلمَ قيلَ: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ والمتقونَ مُهتدون؟ قلتُ: هو كقولِك للعزيزِ المُكرَم: أعزَّكَ اللهُ وأكرمَك، تريدُ طلبَ الزيادةِ إلى ما هوَ ثابتٌ فيه واستدامتَه، كقولِه: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

ورابعُها: التَّمكينُ من مجاورته في دارِ الخُلْدِ، وإيَّاها عنىٰ بقولِه: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [الأعراف: ٤٣] فإذا ثبتَ ذلك، فمِنَ الهدايةِ ما لا يُنفىٰ عَن أحدٍ بوَجْه، ومنها ما يُنفىٰ عن بعض ويُثْبَتُ لبعض؛ ومِن هذا الوجهِ قال تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦] فإنَّه عنىٰ الهدايةَ التي هي التّوفيقُ وإدخالُ الجنّةِ، دونَ التي هي الدعاءُ كقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[1] [الشورىٰ: ٥٢].

قولُه[2]: (فلمَ قيلَ)، الفاءُ فيه تدلُّ علىٰ إنكارِ ما تقدّمَ؟ يعني لـمّا دلَّلْتَ علىٰ أنّ الهُدىٰ هي الدَّلالةُ المُوصِلةُ إلىٰ البُغيةِ لا مُطلقُ الدَّلالةِ؛ فحينئذٍ كيفَ يستقيمُ ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ والمُتّقونَ هم المُهتدون؟

وأجابَ بجوابَيْنِ:

أحدُهما باعتبار الثَّباتِ والزيادة.

وثانيهما: باعتبارِ ما يؤول، وكذا الفاءُ في السّؤالِ الآتي بعْدَه إنكار علىٰ جوابِه الثّاني، أيْ: إذا كانَ المُرادُ بالمُتّقينَ ما ذَكَرْتَ، فلمَ ارتكبَ المجازَ وتركَ الحقيقة؟

وأجابَ أيضًا بوجهين:

أحدُهما: إثباتُ الاختصارِ الذي هو حِلْيَةُ القرآن.

وثانيهما: رعايةُ بَراعةِ الاستهلال.

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٦٠-٦٢) باختصار.

(٢) من هنا إلى قوله بعد صفحتين: «قوله: بإجرائه على الطريقة التي ذكرنا» ساقط من (ط).

ووجهٌ آخرُ؛ وهو أنه سمّاهم **عندَ مُشارفتِهم لاكتساءِ لباسِ التقوىٰ** متَّقينَ، كقولِ رسولِ اللـهِ ﷺ: «**مَن قَتَلَ قتيلاً فَلَهُ سَلَبُه**».

قولُه: (**عند مشارفتِهم لاكتساءِ لباسِ التقوىٰ**)، مُقْتبسٌ من قولِه تعالىٰ: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] واحتذاءٌ علىٰ أسلوبِ ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ﴾ [النحل: ١١٢] فالاستعارة تحقيقية؛ لأنّ المشبَّهَ المتروكَ: إمَّا عَقْليٌّ وهو أن يُستعارَ اللِّباسُ لما يَغشىٰ الإنسانَ ويَتلبَّسُ به من انشراحِ الصدرِ، وقَذْفِ النورِ في القلبِ، والتخلُّصِ من مَضيقِ الضلالِ وظُلماتِ الكفر[(١)]، قال الله تعالىٰ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]. وإمَّا حِسّيٌّ بأن يُستعارَ اللِّباسُ لِما يَظهرُ في الإنسانِ من شعائرِ الإسلامِ ونوره وحُسْنِ الطَّلْعة، وبهاءِ المَنظرِ، قال الله تعالىٰ: ﴿سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩].

ثم قولُه: «الاكتساء» ترشيحٌ لهذه الاستعارة، وقولُه: «عندَ مُشارَفتهم» استعارةٌ أُخرىٰ واقعةٌ علىٰ الاستعارة، **الأساس**: شارفَ البلد، وساروا إليهم حتَّىٰ إذا شارفوها. فعَظَّم التقوىٰ التي هيَ من لوازمِ الإسلام، وجَعَلها دارَ السلام. المَعْنىٰ: سَمَّاهُم مُتَّقين عند مشارفتِهم مدينةَ السلام لدخولِ دارِ التقوىٰ؛ فراعىٰ في اللفظِ الترقيَ أيضًا، لتطابُقِ المعنىٰ وهو كَوْنُ هذا المجازِ باعتبارِ ما يؤولُ إليه.

قولُه: (**مَن قتلَ قتيلًا**)، الحديثُ من روايةِ البُخاريِّ ومُسلمٍ وغيرِهما «مَن قتلَ قتيلًا لهُ عليه بَيِّنَةٌ فلَه سَلَبُه»[(٢)].

---

(١) يُوَضِّحه قولُ الإمام القشيريِّ في «لطائف الإشارات» (١: ٥٢٨): للنفسِ لباسٌ من التقوىٰ وهو بَذْلُ الجهد والروح، وللقلبِ لباسٌ من التقوىٰ وهو صدْقُ القَصْد ونَفْيُ الطمع، وللروح لباسٌ من التقوىٰ وهو تَرْكُ العلائقِ وحَذْفُ العوائق، وللسرِّ لباسٌ من التقوىٰ وهو نَفْيُ المساكنات، والتصاونُ عن الملاحظات. انتهىٰ. وهو نَفيسٌ غايةً.

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٢٢) ومسلم (١٧٥١) وغيرهما، من حديثِ أبي قتادة الأنصاريِّ رَضِيَ الله عنه.

وعن ابنِ عبَّاسٍ: إذا أرادَ أحدُكمُ الحجَّ فليُعجِّلْ؛ فإنه يَمرضُ المريضُ، وتَضلُّ الضالَّة، وتكفُّ الحاجةُ. فسَمَّىٰ المُشارِف للقتلِ والمرض والضلالِ: قتيلًا ومريضًا وضالَّةً.

ومنه: **قولُه تعالىٰ**: ﴿وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧]، أي: صائرًا إلى الفجورِ والكُفرِ. فإن قلتَ: فهلّا قيلَ: هدًى للضالِّين؟ قلتُ: لأنَّ الضالِّين فريقانِ: فريقٌ عُلِمَ بقاؤُهم على الضلالةِ، وهُمُ المطبوعُ علىٰ قلوبهم؛ وفريقٌ عُلِمَ أنَّ مصيرَهم إلى الهدىٰ، فلا يكون هدًى للفريقِ الباقينَ علىٰ الضلالةِ، فبقيَ أنْ يكونَ هدًى لهؤلاءِ، فلو جيءَ بالعبارةِ المُفصحةِ عن ذلكَ لقيلَ: هدًى للصائرينَ إلىٰ الهدى بعدَ الضلالِ، فاختُصرَ الكلامُ **بإجرائه علىٰ الطريقةِ التي ذكرْنا**، فقيلَ: هدًى للمتَّقينَ.

قولُه: (**وعن ابنِ عبّاس**)، الحديثُ إن صَحَّ فهو موقوفٌ علىٰ ابنِ عباس، وهو من روايةِ أبي داود عن ابنِ عباسٍ قال: قالَ رسولُ اللّـهِ ﷺ: «ومَن أرادَ الحجَّ فليتعجَّل»[١] وليس فيه الزيادات.

قولُه: (**ومِنه قوله تعالىٰ**)، وإنّما فَصَله للفرقِ؛ لأنّ الأمثلةَ السابقةَ إنّما صِيرَ إليها لأنَّ الفاعل كان مُلابِسًا له مُجْتَهِدًا فيه، فنُـزِّلَ[٢] لذلك منزِلةَ الحاصل، ولا كذلك هاهنا لكن نُزِّل اجتهادُ الأبِ منزلةَ اجتِهادِ المولودِ المَعدومِ مبالغةً في عِنادِهم.

قولُه[٣]: (**بإجرائِه علىٰ الطريقةِ التي ذكرْنا**)، وهي المجازُ باعتبارِ المـآل.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ المختصر أبو داود (١٧٣٤)، وأخرجه بالزيادات المذكورة ابن ماجَهْ (٢٨٨٣). قال البوصيري في «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجَهْ» (٣: ١٧٩): هذا إسنادٌ فيه مقال، إسماعيل بن خليفة، قال فيه ابن عدي: عامّةُ ما يَرويه يخالفُ الثقات، وقال النسائي: ضعيف.

(٢) في (ح): «مجتهداً فنُـزِّل».

(٣) هنا ينتهي السقط من (ط)، وقد تقدمت الإشارة إليه في بدايته قبل صفحتين.

وأيضاً فقد جُعِلَ ذلكَ سُلَّمًا إلىٰ تصديرِ السورةِ التي هيَ أُولىٰ الزَّهراوَيْن،........

قولُه: (**وأيضًا فقد جعل ذلك**)، قيل: معطوفٌ علىٰ قولِه: «فاختُصِرَ» ويجوزُ أن يُعطفَ علىٰ «فقيل»، أي: فاختُصِرَ فقيل؛ فقد جعلَ ذلك الاختصارَ وذلك القولَ سُلّمًا إلىٰ تصديرِ السُّورَةِ.

والفاءاتُ كلُّها للتعقيب. وهٰذا كقولِه تعالىٰ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] وفيه معنىٰ الترقِّي، وقد روعيَ معنىٰ التناسبِ بين السُلَّمِ والترقّي والتصديرِ والزهراوَيْن والسنامِ. والمقصودُ من العدولِ رعايةُ حُسْنِ المَطْلَع، والاحترازُ عن لفْظٍ يُوحشُ السامعين.

والسنامُ مُقتبسٌ من قولِه صلواتُ الله عليه: «رأسُ الأمرِ الإسلام، وعَمودُه الصّلاة، وذِرْوَةُ سَنامِه الجهاد»[(١)].

و«أُولىٰ الزهْراوَيْن» مِن قولِه ﷺ: «اقرؤوا الزَهْراوَيْن: البقَرةَ وآلَ عِمْران؛ فإنّهما تأتيانِ يومَ القيامةِ كأنهما غَمامتانِ، أو غيايَتانِ، أو كأنـّهما فِرْقانِ من طيرٍ صَوافَّ، تُحاجّانِ عن صاحبِهما» أخرجَهُ مُسلمٌ عن أبي أمامة الباهلي[(٢)]. وقد روىٰ الدارميُّ عن بُرَيْدَةَ مِثْلَه[(٣)].

قال التُّورِبِشْتيّ[(٤)]: «الزهراوَيْن» أي: المُنيرتَيْن. والأزْهرُ: المُنير[(٥)]، ومنه قِيلَ للنيِّرَيْن: الأزَهران. وفيه تنبيهٌ علىٰ أنّ مكانَ السورتَيْنِ ممّا عَداهما مكانُ القمرَيْن من سائرِ النجومِ فيما يتشعَّبُ منهما لذوي الأبصار.

الغَيايةُ: كلُّ شيءٍ أظلَّ الإنسانَ فوْقَ رأسِه مِن السحابةِ وغيرِها.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢٢٠٦٩)، وابن ماجَهْ (٣٩٧٣)، وغيرهما، من حديث معاذ بن جبل رَضِيَ الله عنه، وهو صحيحٌ بطرقِهِ وشواهده.

(٢) أخرجه مسلم (٨٠٤).

(٣) «سنن الدارمي» (٢: ٥٤٣) (٣٣٩١) بإسنادٍ حسن، فيه بشير بن المهاجر، صدوقٌ ليِّن الحديث كما في «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر (٧٢٣).

(٤) الإمام الفقيه المحدِّث فضلُ الله بن حُسين التوربشتي (ت ٦٦٠هـ)، له «شرح مصابيح البغوي». له ترجمة في «طبقات السبكي» (٨: ٣٤٩).

(٥) سقط من (ح) قوله: «والأزهر: المنير».

....

فِرْقانِ مِنَ الطيرِ: طائفتان، وقيل: للقطيع من الغَنَم: فِرْقٌ.

تُحاجّانِ، أي: تَدفعانِ عن صاحِبِهما وتَذُبّانِ عنه. مَثَّلَ السورتَيْنِ مرّةً بغَمامتَيْن، وكَرّةً بغَيايتَيْن، وتارةً بِفِرْقَيْن؛ ليُنبِّهَ علىٰ أنّهما يُظِلّان صاحبَهما عن حَرِّ الموقفِ وكَرْبِ القِيامة. وإدخالُ «أو» في «غَيايتانِ أو فِرْقانِ» إنّما كانَ للتقسيم، لا من تردُّدِ الرُّواة.

وقلت: أوقعَ صلواتُ اللّهِ عليهِ القراءةَ أوّلًا علىٰ النيِّرَيْنِ ثم بَيَّنَهما بقولِه: «البقرةَ وآلَ عمران»، ولولاهُما كانَ استعارةً، فالتشبيهُ واقعٌ علىٰ حَدِّ التجريدِ كقولِه تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] هذا بالنظرِ إلىٰ البَيان.

وأمّا بالنظرِ إلىٰ المعاني؛ فالتركيبُ من بابِ قولِه: هل أدلُّكَ علىٰ الأكرم الأفضَل فلانٍ؟ كما مضىٰ في آخرِ «الفاتحة»، ثم أتىٰ بنوعٍ آخرَ من التشبيهِ هو قولُه: كأنّهما فِرْقانِ مِنَ الطَّيْرِ؛ بيانًا لترتيبِ طبقاتِ أهلِ الإيمانِ، ولتمييزِ دَرَجاتِهم، فآذَنَ بتشبيهِه[1] الأوّلِ بأنّ تَيْنِكَ المظَلَّتَيْن علىٰ غيرِ ما عليه المِظَلَّةُ المُتعارفةُ في الدنيا؛ فإنّها وإن كانت لدَفْعِ كَرْبِ الحَرِّ عن صاحبِها ولتكرِمَتِه، لكن لم تَخْلُ عن نوعِ كدورةٍ وشائبةِ نَصَبٍ، وتلك ـ رزقَنا الله تعالىٰ منها ـ مُبَرَّأةٌ عن ذلك، لكونِهما كالنيِّرَيْنِ في النورِ والإشراق، مَسْلوبتَي الحرارةِ والكَرْب. وآذَنَ بتشبيهِهِ الثاني بأنّهما مع كونِهما[2] مُشرِقتَيْن مُشبَّهتَيْنِ بمِظَلّةِ مَن خُصَّ بالمُلْكِ الذي لا ينبغي لأحدٍ مِن بَعْدِه، ثم بولِغَ فيه وزيدَ «تُحاجّانِ»؛ ليُنبِّه به علىٰ أنّ تلكَ الفِرْقتَيْن[3] من الطيرِ علىٰ غيرِ ما عليه طيْرُ نبيِّ الله سُليمانَ عليه السلام؛ من كونِهما حامِيتَيْن صاحبَهما، ذابّتَيْن عنه، وعلىٰ عكسِ ذلك حالُ الكفارِ في ظِلِّهم، قالَ الله تعالىٰ: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ * فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ * وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ * لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾ [الواقعة: ٤١-٤٤] قولُه: ﴿لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾ نَفْيٌ لصِفَتَي الظلِّ المطلوبتَيْن منه، وهما البرودةُ

---

(١) في (ط): «بتنبيهه».

(٢) قوله: «مع كونهما» ساقط في (ط).

(٣) في (ط) و(ح): «الفرقين».

وسَنامُ القرآنِ، وأوّلُ الـمَثاني بِذِكْرِ أولياءِ اللـهِ والمرتضَيْنَ مِن عبادِه.

والمتَّقي في اللغة: اسمُ فاعلٍ مِن قولِهم: وَقاهُ فاتَّقىٰ. والوقايةُ: فرطُ الصِّيانة، ومنه: فَرَسٌ واقٍ، وهذه الدابّةُ تَقِيْ مِن وَجاها إذا أصابَه ظَلْعٌ من غِلَظِ الأرض ورقَّةِ الحافر، فهو يقي حافرَه أن يصيبَه أدنىٰ شيءٍ يُؤلِـمُه، وهوَ في الشريعة: الذي يقي نفْسَه تعاطيَ ما يستحقُّ به العقوبةَ مِن فعلٍ أو تركٍ. واختُلفَ في الصغائرِ،.......................

والكَرَم، يريدُ أنـه ظِلٌّ لا كسائرِ الظلالِ، وفيه تهكُّم بأصحابه. و«أو» في الحديثِ للتنويع، والثانيةُ غيْرُ الأولىٰ؛ فإنّها للتنويعِ في التشبيه، والأولىٰ للتنويعِ في المُشَبَّهِ به في تشبيهٍ واحدٍ، ثم إنّهما وإن تفاوتا في الاعتبار؛ فإنّ الغَيايةَ أفضَلُ من الغَمامة، ولكن دونَ الفِرْقَيْنِ بمنازلَ كما قَرّرنا، ولذلك كَرّرَ أداةَ التشبيهِ والمُشَبَّه. انظرْ إلىٰ هذه الأسرارِ في الكلامِ النبويِّ، والله أعلم.

قولُه: (وسَنامُ القُرآن)، استعارةٌ تخييلية؛ شَبَّه السورةَ بالسَّنام لأنّ الفاتحة كالرأس للقرآن.

قولُه: (أوّلُ المثاني)، قيل: المثاني جَميعُ القرآن لقولِه تعالىٰ: ﴿ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ ﴾ [الزمر: ٢٣] والأَوْلىٰ أن يقال: إنّها السبْعُ الطُّوَلُ؛ لأنّ «البقرة» ليسَتْ بأوّلِ القُرآن.

قال المُصنِّفُ في قولِه تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي ﴾ [الحجر: ٨٧]: سَبْعُ آياتٍ وهي «الفاتحة»، أو سَبْعُ سُوَرٍ وهي الطُّوَل[١].

قولُه: (مِن وَجاها)، **الأساس**: وَجِيَ الماشي: إذا حَفِيَ؛ وهو أن يَرِقَّ القَدمُ أو حافِرُ الفرس، **الجوهريّ**: وَجِيَ الفَرَسُ بالكَسْر، وهو أن يجِدَ وَجعًا في حافرِه.

قولُه: (تعاطىٰ)، أي: تناوَل، **الأساس**: لا تَعْطوه الأيدي[٢]، وفُلانٌ يَتعاطىٰ ما لا يَنْبغي له.

---

(١) «الكشّاف» (٩: ٥٩).

(٢) ومنه قولُ عائشةَ رَضِيَ الله عنها وقد سمِعت أنّ أُناسًا ينالون من أَبيها الصديق رضوان الله عليه، فأرسلَتْ إليهم، فسدلَتْ أستارَها وعَذَلَتْ وقَرّعت ثمّ قالت: «أبي وما أَبِيَهْ! لا تعطوه الأيدي، هيهات والله، ذاك طودٌ منيفٌ، وظِلٌّ مَديد...» إلىٰ آخرِ كلامِها الآخذِ بأوفرِ الحظوظِ من البلاغةِ العالية والبيان الرفيع. أخرجه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨: ٣٤٦)، وعزاه للطبراني.

وقيلَ: الصحيحُ أنه لا يتناولُها؛ لأنها تقعُ مكفَّرةً عن مُجتنِبِ الكبائر.

وقيل: يُطلقُ علىٰ الرَّجلُ اسمُ المؤمنِ لظاهرِ الحال، والمتَّقي لا يُطلقُ إلا عن خبرةٍ، كما لا يجوزُ إطلاقُ العَدْلِ إلا علىٰ المختبَر. ومحلُّ ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ الرفعُ؛ لأنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أو خبرٌ مع ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ لذلكَ، أو مبتدأٌ إذا جُعِلَ الظرفُ المقدَّم خبرًا عنه.

قولُه: (أنـّه لا يتناولُها)، قيل: الضميرُ في «أنـه» راجعٌ إلىٰ «ما» في «ما يستحقُّ به العقوبةَ» أي: ما يستحِقُّ به العقوبةَ لا يتناولُ الصغائر، بل إلىٰ ما دلَّ عليه الـمُتَّقي وهو التقوىٰ، أي التقوىٰ لا يتناوَلُ اجتنابَ الصغائرِ.

يدلُّ عليه قولُ الإمام: اختلفوا في أنـّه هل يدخلُ اجتنابُ الصغائرِ في التقوىٰ! ولا نزاعَ في وجوبِ التوبةِ عن الكلِّ؛ وإنّما النِّزاعُ في أنـه إذا لم يتوقَّ الصغائرَ هل يستحقُّ هذا الاسم؟[1]

ويُمكنُ أن يُقالَ: إنّ الإصرارَ علىٰ الصغائرِ ممَّا يَسلُبُ العدالةَ؛ فكيفَ بالتقوىٰ؟ وأيضًا قولُه: «الوقايةُ فَرْطُ الصِّيانة» يوجِبُ أن يتناولَـها؛ ويُؤيِّدُه ما روَيْنا عن عطيّةَ السَّعْديِّ عن رسولِ الله ﷺ: «لا يبلغُ العبدُ أن يكونَ منَ المُتَّقين حتَّىٰ يدَعَ ما لا بأْسَ به حَذَرًا ممَّا به بأس» أخرجَه الترمذي، وابن ماجَهْ[2]. نَعمْ ذلك مِن أعلىٰ مناصبِ الصِّدِّيقين، بل يكادُ يختص بالنبيين.

الراغب: التقوىٰ: هو جَعْلُ النفسِ في وقايةٍ ممَّا يُخاف، هذا حَقيقتُه. ثم يُسَمَّىٰ تارةً الخوفُ تقوىٰ، والتقوىٰ خَوْفًا. وفي التعارفِ: حِفْظُ النفسِ عن كلِّ ما يُؤثِمُ، ولها منازل:

الأول: تَرْكُ المحظورِ، وذلك لا يتمُّ إلَّا بتَرْكِ المُباحِ كما جاء «مَن يَرْتَعْ حَوْلَ الحِمىٰ يوشك أن يقع فيه»[3]، وقيل: مَن لم يجعَلْ بيْنَه وبينَ محارِمِ الله سِتْرًا من حَلالٍ؛ فَحَقيقٌ أنْ يقعَ فيها.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٦٧).

(٢) «سنن ابن ماجه» (٤٣١٥)، و«سنن الترمذي» (٣٤٥١)، وقال: هذا حديثٌ حسن غريبٌ لا نعرفُه إلَّا من هذا الوجه، وصحَّحه الحاكم كما في «الترغيب والترهيب» للمنذري (٢: ٣٥٢).

(٣) هو جزء من حديثِ أخرجه البخاري (٥٢) ومسلم (١٥٩٩) من حديثِ النعمان بن بشير رَضِيَ الله عنه.

ويجوزُ أن يُنصَبَ علىٰ الحالِ، والعاملُ فيه معنىٰ الإشارةِ..........

والثاني: أن يتعاطىٰ الخيرَ مع تجنُّبِ الشرِّ، وإيّاهُ عنىٰ بقوله: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣].

والثالث: التبرِّي مِن كلِّ شيءٍ سوىٰ الله تعالىٰ، وهو الـمَعْنِيُّ بقوله: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢] وهذه المنازِلُ مُرَتَّبٌ بَعْضُها فوقَ بعض[١].

قولُه: (**ويـجوزُ أن يُنصَبَ علىٰ الحالِ، والعاملُ فيه معنىٰ الإشارة**)، روىٰ صاحبُ «الإقليد»[٢]: عن المُصنِّفِ قال: سُئِلتُ بمكّةَ ـ حرسَها الله تعالىٰ ـ عن ناصبِ الحالِ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]. فقلتُ: ما في حرْفِ التنبيهِ أو في اسم الإشارة من معنىٰ الفِعْل[٣]، فقيلَ: أما استقرَّ من أصولهم أنّ العاملَ في الحال وذِيها[٤] يجبُ أن يكونَ في العاملِ[٥] واحدًا، وقد اختلفَ العاملُ هنا حيثُ جَعلْتَهُ في الحالِ المعنىٰ الذي ذكرتَه، قَبْلَ ذيها معنىٰ الابتداء[٦]، فقلت: تحقيقُ الكلامِ أنّ التقديرَ: هذا بَعْلي أنبِّهُ عليه شيخًا، أو أُشيرُ إليه؛ فالضميرُ هو ذو الحالِ والعاملُ فيه وفي الحالِ واحدٌ كما ترىٰ.

وقالَ ابنُ الحاجب: إنّ اسمَ الإشارةِ إذا تَقيَّدَ بحالٍ لم يكُن الخبرُ مُقيّدًا؛ بدليلِ قولِهم: هذا زيدٌ قائمًا، فإنّ الخبرَ بـ«زَيْدٍ» غيرَ مُقَيَّدٍ بالقيام[٧]. وقال: لأنّ المعنىٰ المُشارَ إليه قائمًا زيد، فإن زعَمَ زاعمٌ أنـّه مُقيّدٌ بأنه إذا كانَ قائمًا فهو زيدٌ أيضًا؛ فإخبارُه بـ«زيدٍ» إنّما هو في حالِ القِيام لم يَسْتقِمْ؛ لأنـّه يؤدّي إلىٰ أن يكونَ غيرَ زيدٍ في غيرِ حالِ القيام.

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٧٧-٧٨).

(٢) لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي، شرح فيه «المُفصَّل» للزمخشري، كما في «كشف الظنون» (٢: ١٧٧٦).

(٣) وهو الذي جزم به أبو البقاءِ العكبري في «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٧٠٦).

(٤) يعني: صاحبَها.

(٥) قوله: «في العامل» ساقط من (ط).

(٦) قوله: «معنى الابتداء» ساقط من (ط) و(ح).

(٧) انظر: «الكافية» بشرح الرضيّ الإستراباذي (٢: ٣٥).

أو الظَّرف،.........................

وقال اليَمني: ولقائلٍ أن يقول: إنّ من الأفعالِ ما لا يقبلُ التقييدَ، فإنّ قوْلَك: عرفتُ زيدًا قائمًا، فإنّ المعرفةَ الحاصلةَ حالَ القيامِ ليسَتْ مُقيّدةً بحالِ القيامِ حتّىٰ إنّها تزولُ بزَوالِه، بل هي حاصلةٌ بعْدَ ذلك في جميعِ الأحوال؛ وإنّما ذُكِرَتْ ليُعْرفَ أنـّه كان كذلك عند المَعرفة، والمعرفةُ مُستمرةٌ، وكذلك جميعُ أفعالِ العِلْم.

فإن قيل: إن الخبرَ هو المبتدأُ في المعنىٰ، بمعنىٰ أنـّه يَصْدُقُ عليه؛ فيكونُ تقييدُ المبتدأ تقييدًا للخَبَرِ. تَمَّ كلامُه.

ويقرُبُ مِن هذا الكلامِ ما ذكَره الزجاج: أنّك إذا قلْتَ: هذا زيدٌ قائمًا، إن قصَدْتَ أن تُخْبِرَ به مَن لم يعرِفْ زيدًا لم يَـجُزْ؛ لأنـّه يكونُ زيدًا ما دام قائمًا، فإذا زالَ عن القيامِ فليسَ بزيدٍ، وإنما تقولُ: هذا زيدٌ قائمًا لمن يعرِفُ زيدًا، فيعملُ في الحالِ التنبيهُ، أي: انتبه لزيدٍ في حالِ قيامِه، أو أُشيرُ إلىٰ زيدٍ في حالِ قيامِهِ؛ لأنّ «هذا» إشارةٌ إلىٰ ما حضر، وقال: هذا مِن لطيفِ النحوِ وغامِضه[١].

وأبو عَليٍّ قرَّر هذا المعنىٰ حيثَ لم يتكلَّم عليه في «الإغفال» بشيءٍ، وصرَّحَ المُصنِّفُ وأبو البقاءِ في أوّل «لقمان» أنّ قولَه: ﴿ هُدًى ﴾ في قوله: ﴿الٓمٓ * تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ * هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ ﴾ [لقمان: ١-٣] حالٌ من ﴿ءَايَٰتُ﴾، والعاملُ اسمُ الإشارة[٢].

قولُه: (**أو الظَّرفُ**)، رُوِيَ بالرَّفْعِ والجَرِّ، والأوّلُ هو المشهور، أي: العاملُ في الحالِ «فيه» لكونِه قائمًا مقامَ استقرَّ، وذو الحالِ الضميرُ المجرورُ؛ لأنـّه مفعولٌ معنويٌّ باعتبارِ استقرارِ[٣] الرَّيْبِ فيه.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٦٣-٦٤) دون قوله: «هذا من لطيف النحوِ وغامِضه».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٣)، و«الكشّاف» (١٢: ٢٧٨-٢٧٩).

(٣) في (ط): «معنوي باستقرار».

والذي هو أرسخُ عِرْقًا في البلاغةِ أن يُضرَبَ عن هذه المحالِّ صَفْحًا، وأن يقالَ: إنّ قولَه: ﴿الٓمٓ﴾ جملةٌ برأسِها، أو طائفةٌ من حروفِ الـمُعجمِ **مُستقلَّةٌ بنَفْسِها**، و﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ جملةٌ ثانية، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ثالثةٌ، و﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ رابعةٌ.

وقد أُصيبَ بترتيبِها **مَفْصِلُ البلاغةِ**،........................

وقيل: لا يجوزُ أن يكونَ حالًا من الضميرِ المُسْتترِ في الظرفِ العائدِ إلىٰ الريْبِ لاستلزامِ نِسْبةِ الهُدىٰ إلىٰ الرَّيْب.

قولُه: (**والذي هو أرْسخُ عِرْقًا**)، فيه لطيفةٌ، فإنّه رمَزَ به تعريضًا أنّ الاعتبارَ اللفظيَّ الذي لا يُساعدُه المعنىٰ كشجرةٍ خبيثة[1] اجتُثَّتْ من فوقِ الأرضِ ما لَها من قَرار، والذي شُدَّ عَضُدُه بالمعنىٰ كشجرةٍ طيبةٍ أصلُها ثابتٌ وفَرْعُها في السّماء.

قولُه: (**أن يُضْرَبَ عن هذه الـمَحالِّ صَفْحًا**)، أي: عن البحثِ عن مَحلِّ هذه الجُمَلِ بالطريقِ المذكور؛ فإنّها لا طائلَ تحتَها، وأنّ اللائقَ ببلاغةِ القرآنِ أن يُسلَكَ به طريقُ المعاني والبيان، فإنّها هي الطِّلْبَـةُ وما عَداها ذرائعُ إليها، وهي المرامُ وما سِواها أسبابٌ للتسلُّقِ عليها.

قولُه: (**صَفْحًا**)، **المرزوقي**[2]: صفَحْتُ عنه: عفَوْتُ عن جُرْمِه. ويقال: أعرضْتُ عن هذا الأمرِ صَفْحًا: إذا تَركْتُه[3].

قولُه: (**مُستقِلّةٌ بنَفْسِها**)، أي: غيرُ مُفتقرةٍ إلىٰ انضمامِ شيءٍ معها، إمَّا لأنـّها كالإيقاظِ وقَرْعِ العَصا، أو كتَقْدِمَةِ الإعجاز.

قولُه: (**مَفْصِلُ البلاغة**)، **الجوهري**: يقال لمن أصابَ الحُجّة: إنّه طَبَّقَ المَفْصِل، **النهاية**: أصلُ التطبيقِ إصابةُ المَفْصِل وهو طَبَقُ العظمَيْن، أي: مُلتقاهُما فيَفْصِلُ بينهما.

---

(١) قوله: «خبيثة» ساقط من (ط).

(٢) أبو علي، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت ٤٢١هـ)، شارح «الحماسة»، وشرحُه من أجلِّ الشروح. له ترجمة في «إنباه الرواة» (١: ١٤١)، و«سِيَر النبلاء» (١٧: ٤٧٥).

(٣) «شرح ديوان الحماسة» (١: ٢٢).

وموجبُ حُسنِ النَّظم؛ حيث جيءَ بـها متناسِقـةً هكذا من غيرِ حرفِ نَسَق؛ وذلكَ لمجيئِها **متآخيةً** آخِذًا بعضُها بعُنق بعضٍ، فالثانيةُ متَّحدةٌ بالأُولىٰ مُعتنِقةٌ لها، **وهلمَّ جرًّا** إلىٰ الثالثةِ والرابعة.

بيانُ ذلكَ: أنه **نبَّه أوّلًا علىٰ أنه الكلامُ المتحدَّى به**، ثُمَّ أُشيرَ إليه بأنه الكتابُ المنعوتُ بغايةِ الكمالِ؛ فكانَ تقريرًا لجهةِ التحدِّي، وشدًّا من أعضادِه، ثُمَّ نفى عنه..............

قولُه: (وموجَبُ حُسْنِ النَّظْم)، بفَتْحِ الجيم، أي: موضعُ إيجابِ حُسْنِ النظمِ ومَكانُه ومُستَقرُّه.

قولُه: (متآخِيَة)، أي: مُتناسبة. يقال: آخاهُ مؤاخاةً وإخاءً، وتأخَّيْتُ أَخًا، أي: اتَّخذْتُ[١]. وفي قَوله: «آخِذًا [بعضُها] بعُنُقِ بَعْضٍ» تأكيدٌ للمُؤاخاةِ وترشيحٌ للاستعارة.

قولُه: (وهَلُمَّ جَرًّا)، جرًّا، منصوبٌ علىٰ الحالِ عند البَصْريّين، وعلىٰ المصدرِ عند الكوفيين. قالَ ابنُ جِنِّيّ: «جَرًّا» مَصدرٌ وقَعَ حالًا، أي: جارًّا، أو مُنْجَرًّا[٢].

الجوهريّ: وتقولُ: كانَ ذاكَ عامَ كذا، وهَلُمَّ جَرًّا إلىٰ اليوم. قيل: هَلُمَّ جرًّا، مَثَلٌ لأمثالٍ[٣]. قال المُفَضَّلُ[٤]: تعالَوْا علىٰ هِينَتِكم كما يَسهُلُ عليكم[٥].

قولُه: (نَبَه أوّلًا علىٰ أنـه الكلامُ المُتحدّىٰ به)، أمّا علىٰ تأويلِه علىٰ أنـها أسماءٌ للسُّوَرِ، فلقَوْلِه: «الإشعارُ بأنّ الفرقانَ ليسَ إلّا كلماتٍ عربيةً معروفةَ التركيبِ مِن مُسمّياتِ هذه الألفاظ»[٦]، وأمّا علىٰ أنـها طائفةٌ مِن حروفِ المُعْجَم؛ فلِما مرَّ مِرارًا.

---

(١) في (ط): «وتأخيت فلانًا، أي: اتخذت أخًا».

(٢) «المحتسب» (٢: ١٢٢).

(٣) في (ط): «مثل في الأمثال».

(٤) في الأصول الخطية: قال في «المفصل». وهو خطأ، والمفضل: هو ابن سلمة.

(٥) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (٢: ٤٠٢).

(٦) انظر: «الكشّاف» (٢: ٢٦).

أن يَتشبَّثَ به طَرفٌ من الرِّيبِ؛ فكان شهادةً **وتسجيلًا بكماله**؛ لأنه لا كمالَ أكملُ ممّا لِلحقِّ واليقين، ولا نَقْصَ أنقصُ مما للباطلِ والشُّبهةِ.

وقيلَ لبعضِ العلماءِ: فيمَ لَذَّتُك؟ فقال: في حُجَّةٍ تتبختـرُ اتِّضاحًا، وفي شُبهةٍ تتضاءلُ افتضاحًا. ثم أَخبرَ عنه بأنه هدىً للمتقينَ، **فقرَّرَ بذلكَ كونَه يقيناً لا يحومُ الشكُّ حولَه**، وحقّاً لا يأتيهِ الباطلُ مِن بينِ يدَيْهِ ولا مِن خَلْفِه. ثُمَّ لمْ تخلُ كلُّ واحدةٍ منَ الأربعِ بعدَ أن رُتِّبتْ هذا الترتيبَ **الأنيقَ**،......................................

وفي قولِـه «شَدًّا مِن أعضـادِه» اقتبـاسٌ مِن قولِـه تعـالىٰ: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥]، ومراعاةٌ لمعنىٰ المؤاخاةِ في قولِه: «متآخِية»، وترشيحٌ للاستعارة.

قولُه: (**وتسجيلًا بكمالِه**)، **الأساس**: سجَّل عليهم، وكتابٌ مُسَجَّل، وكَتَبَ عليه سِجلًّا يعني قَوْلُه: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] تأكيدٌ لمعنىٰ ذلك الكتاب، وهو كونُه كاملًا لا كمالَ أكْملُ منه، ولا يكونُ كاملًا كـذا إلَّا أن يكونَ حقًّا وصِـدْقًا، لا باطِلًا وكَـذِبًا؛ فلا يـحومُ الشكُّ حَوْلَه.

قولُه: (**فقرَّر بذلك كَوْنَه يقينًا لا يحومُ الشكُّ حَوْلَه**)، أي: كونه هاديًا تأكيدٌ لقَوْلِه: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾؛ لأنـّه لا يكونُ هاديًا إذا كان فيه مَجَالٌ للشُّبْهة، ففي قَوْلِه: «لا يحومُ الشكُّ حوْلَه» كنايةٌ كقولِه[1]:

فما جازَهُ جودٌ، ولا حَـلَّ دونَـه ولكن يَصيرُ الجودُ حيثُ يَصيرُ

وهذه المُبالغةُ مُستفادةٌ مِن إيقاعِ المَصْدرِ خَبرًا لـ«هو» كما أنّ المُبالغةَ في الجملةِ الثانيةِ حصَلتْ مِن تعريفِ الخبرِ، وفي الثالثةِ: من الاستغراق.

قولُه: (**الأنيق**)، أي: العَجيب، **الأساس**: هذا شيءٌ أنيقٌ، وآنِقٌ ومونِقٌ، وآنَقَني: أعجَبَني.

---

(١) لأبي نواس في «ديوانه» ص٤٨١ من قصيدةٍ مدَحَ بها الخصيبَ أمير مصر، وكان قد ذهبَ إليه متعرِّضًا لنوالِه.

ونُظمتْ هذا النظمَ **السَّرِيَّ**؛ مِن نُكتةٍ ذاتِ جَزالة، **ففي الأُولى الحذفُ والرمزُ إلىٰ الغَرَضِ** بألطفِ وجهٍ وأرشقِه، وفي الثانيةِ ما في التعريفِ مِنَ الفخامة، وفي الثالثةِ ما في تقديمِ الرَّيبِ علىٰ الظَّرف، وفي الرابعةِ الحذفُ ووَضْعُ المصدرِ.........................

قولُه: (**السَّرِيّ**)، أي: العَظيم، **الأساس**: يقالُ: فُلانٌ منَ السَّراةِ، ومن أهلِ السَّرْوِ؛ وهو السخاءُ في مُروءة. ومنَ المجازِ: سَرَواتُ الطريق: معاظِمُها وظهُورها.

الراغب: السَّرِيُّ منَ السَّرْوِ، أي: الرِّفْعَة. يقال: رجلٌ سَرِيٌّ[1].

قولُه: (**ففي الأُولىٰ الحَذْف**)، أي: حَذْفُ المُبتدأ، أي: هذه ﴿الٓمٓ﴾ إذا جُعِلَتْ اسمًا للسُّورة.

قولُه: (**والرمزُ إلىٰ الغرَض**) أي: التحدِّي: وأُريدَ بأَلْطَفِ وَجْهٍ، كَوْنُها مُشيرةً إلىٰ أنّ المُتحَدّىٰ به مِن جنْسِ ما تَنْظِمونَ منه كلامَكُم علىٰ سبيلِ الاستدراج.

و«في الثانية ما في التعريفِ من الفَخامة» وهي: الدَّلالةُ علىٰ كونِه كاملًا في بابه.

و«في الثالثة ما في تقديمِ الريْبِ علىٰ الظَّرْف» وهو الدَّلالةُ علىٰ نَفْيِ الريْبِ عنهُ بالكُلِّيةِ من غيرِ أن يتعرَّضَ لإبطالِ غيرِه.

و«في الرابعة الحذف» أي: هو هُدًى، ووَضْعَ المَصْدَر موضعَ اسمِ الفاعلِ علىٰ طريقةِ رجلٍ عَدْل، وإيرادُه مُنكّرًا، أي: هاديًا لا يُكْتَنَهُ كُنْهُه. والإيجازُ حيثُ لم يقُلْ: هُدًى للضالّين الصائرين إلىٰ التقوىٰ؛ رعايةً لحُسْنِ المطلع.

قال القاضي: وتستتبعُ السابقةُ منها اللاحقةَ استتباعَ الدليلِ للمدلولِ؛ فإنّه لـمّا نَبَّه أوّلًا علىٰ إعجازِ المُتحدّىٰ به ـ لزِمَ منه أنـّه الكتابُ البالغُ درجةَ الكمال، واستلزَمَ ذلك أن لا يتشبّثَ الريْبُ بأطرافِه؛ إذْ لا أنْقصَ ممَّا يعتريهِ الشكُّ، وما كان كذلك؛ كانَ لا مَحالَةَ هُدًى للمتقين[2].

---

(١) «مُفردات القرآن» ص٤٠٩.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٠٣).

الذي هوَ ﴿هُدًى﴾ موضعَ الوصفِ الذي هوَ هادٍ، وإيرادُه منكَّرًا، والإيجازُ في ذِكْرِ المتقينَ.

زادَنا اللـهُ اطّلاعًا على أسرارِ كلامِه، وتبيُّنًا لنُكَتِ تنزيله، وتوفيقًا للعملِ بما فيه!

[﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ ٣]

﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾: إمّا موصولٌ بـ(المتقين) علىٰ أنه صفةٌ مجرورة، **أو مدحٌ منصوبٌ، أو مرفوعٌ** بتقدير: أعني الذينَ يؤمنونَ، أو هم الذينَ يؤمنون؛ وإمّا مُقتطَعٌ عن المتقين، مرفوعٌ علىٰ الابتداء، مخبَرٌ عنه بـ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾.

قولُه: (أو مَدْحٌ منصوبٌ أو مَرْفوع)، فيه لَفّ.

قال أبو علي: إذا ذُكِرَت صِفاتٌ للمدِح أو الذمِّ وخُولفَ بعضُها في الإعرابِ فقد خُولِفَ للافتنان.

وقال المرزوقيُّ في قوله:

إنّا بَني نَهْشَلٍ لا نَدَّعي لأبٍ[1]

هو أنـهُ لو جَعَله خبرًا، كان قَصْدُه إلىٰ تعريفِ نفْسِه عند المخاطَبِ، وكانَ لا يخلو فِعْلُه لذلك من خُمولٍ فيهم، وَجهْلٍ من المُخاطَبِ بشأنِهم، فإذا جُعِلَ اختصاصًا فقد أمِنَ الأمرَيْن جميعًا، فقال مفتخرًا: إنا ـ أذْكُرُ مَن لا يَخفىٰ شأنُه ـ لا نَفْعَل[2].

---

(١) لبشامة بن جزء النهشلي، من شعراء الحماسة، وتمام البيت:

عنه ولا هو بالأبناءِ يشرينا

انظر: «شرح الحماسة» للمرزوقي (١: ١٠٠).

(٢) يُراجع كلام المرزوقي، فنَقْلُ الإمام الطيبي عنه يكاد يكونُ مُخِلًّا بكلامه.

فإذا كانَ موصولًا كانَ الوقفُ على (المتقينَ) **حسنًا غير تامٍّ**، وإذا كانَ مقتطعًا كانَ **وقفًا تامًّا**..

وقال شارحُ «الهادي»[١]: شَرْطُ هذا الأسلوبِ كوْنُ الممدوحِ مشهورًا، والصفةِ صالحةً للتمدُّحِ بها؛ ومِن ثَمَّ لم يَجُزْ: زيدٌ الكريمُ في الدارِ، وعندَ المخاطَبِ زيودٌ. ولا زَيْدٌ الاسكافُ فيها، وهو مَشْهور. نعم، لو أُريدَ الذمُّ لجاز، فعلىٰ هذا لو جُعِلَ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣] صفةً لأَوْهَمَ خُمولَ المتَّقين ولم يُعْلَمْ أنّ الصفاتِ مادحةٌ، فسلكَ به ذلك المسلكَ، ليكونَ نصًّا في المُراد.

قولُه: (حَسَنًا غَيْرَ تامّ)، قال السَّجاوَنْديّ: الوقوفُ علىٰ مراتبَ:

لازم: وهو الذي إذا وُصِلَ غَيَّرَ المَرامَ؛ كقولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ * يُخَٰدِعُونَ﴾ [البقرة: ٨-٩] فلو وَصَلَ «يُخادعونَ» صارَت صِفةً للمؤمنين[٢]، فيَنْتفي الخِداعُ عنهم، ويتقرَّر الإيمانُ خالصًا عن الخِداع، كما تقولُ: وما هو بمُؤمنٍ مُخادعٍ. والمرادُ نَفْيُ الإيمانِ وإثباتُ الخداع[٣].

ومُطلق: وهو ما يحسُنُ الابتداءُ بما بَعْده[٤]. هذا هو الذي عَناهُ المُصنِّفُ بقَوْله: «مُقْتطعٌ عن المُتّقين، مرفوعٌ بالابتداء».

وجائز: وهو ما يجوزُ الوصلُ فيه والفَصْلُ؛ لتجاذبِ المُوجبَيْن من الطرفَيْن[٥]. وحَمْلُ قولِه:

---

(١) «الهادي» مختصر في النحو من تصنيف أبي المعالي مسعود بن محمد النيسابوري (توفي ٥٧٨هـ)، وشَرْحُه لأبي القاسم هبة الله بن عبد الله القِفطي (توفي ٦٩٧هـ)، كما في «كشف الظنون» (٢: ٢٠٢٦).

(٢) قال السجاوندي في «علل الوقوف» (١: ١٠٨): فأول ذلك قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ صارت الجملة صفة لقوله: ﴿بِمُؤۡمِنِينَ﴾ فانتفى الخداع عنهم.

(٣) «علل الوقوف» (١: ١٠٨).

(٤) المصدر السابق (١: ١١٦).

(٥) المصدر السابق (١: ١٢٨).

فإنْ قلتَ: ما هذه الصفةُ؟ أواردةٌ **بيانًا وكشفًا للمتقينَ أَمْ مسرودةٌ مع المتقينَ تفيدُ** غيرَ فائدتِها، أم جاءتْ علىٰ سبيلِ الـمَدْحِ والثناء؛ **كصفاتِ اللـهِ الجاريةِ عليه تمجيدًا؟** قلتُ: يُحتملُ أنْ تَرِدَ علىٰ طريقِ البيانِ والكشف،........................

«حَسَنٌ غيرُ تامّ» علىٰ هذا القِسْم حَسَن؛ لأنّ اعتبارَ الصفةِ يَقْتضي الوصْلَ، واعتبارَ الفاصلةِ وأنها آخرُ آيةٍ يَقْتضي الفصل[1].

قولُه: (ما هذه الصفةُ)، كَرَّرَ الاستفهامَ وجعلَ الأوّلَ توطئةً للثاني تفخيمًا لها، يعني أرىٰ لهذه الصفةِ في هذا المَقامِ شأنًا وموقِعًا رَفيعًا، بَيِّنَ لي موقعًا[2].

قولُه: (بيانًا وكشفًا)، أي: مفهومُها مفهومُ المُتَّقين كما تجيءُ الصفةُ مُعَرِّفةً لموصوفِها نَحْوَ الجسم العريضِ، العميقِ، الطويلِ، يحتاجُ إلىٰ حَيِّزٍ يشغَلُه.

قولُه: (أم مسرودةٌ مع الـمُتَّقين)، أي: تابعةٌ للموصوفِ، ومُخَصِّصةٌ إياه، نَحْوَ: زيدٌ التاجرُ عندَنا؛ لأنّ مفهومَ التاجرِ غيرُ مفهومِ زيدٍ، وهو المرادُ بقَوْلِه: «تفيدُ غيرَ فائدتِها» أي: فائدة الصفةِ الواردةِ علىٰ البيانِ والكشفِ، وذلك أنّ فائدتَها مُتَّحدةٌ مُتساويةٌ مع الموصوفِ في المعنىٰ.

قولُه: (مَسْرودةٌ)، **الأساس**: ومن المجازِ: نُجومٌ سُرْدٌ: متتابعةٌ، وتَسَرَّدَ الدُّرُّ: تتابَعَ في النِّظام.

قولُه: (كصفاتِ اللـهِ الجاريةِ عليه تمْجيدًا)، كقولِه: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ... ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ﴾ [الحشر: ٢٣] أي: يكونُ مَدْحًا للمُتّقين كما يُمْدَحُ بصفاتِه؛ لأنه علىٰ جهةِ الإيضاح، ولا علىٰ سبيلِ التفْصِلةِ والإبانةِ والتفرقةِ؛ إذ ليسَ تعالىٰ بالمُشارَكِ في اسمِه المبارَك، وإنما هي تماجيدُ لذاتِه المُكوِّنةِ[3] لجميعِ الذوات.

---

(١) ومن أنواعِه أيضًا: الوقوفُ القبيح، وهو الذي لا يُفْهَمُ منه المراد نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ فلا يُوقَفُ عليه، ولا علىٰ الموصوفِ دون الصفة، ولا علىٰ البَدَل دون المُبْدَلِ منه، ولا علىٰ المعطوف دون المعطوف عليه. انظر: «البرهان» (١: ٣٥٢).

(٢) في (ط): «موقعها».

(٣) أي: الخالقة، من التكوين وهو الإيجاد.

لاشتمالها علىٰ ما أُسِّستْ عليه حالُ المتقينَ مِن فِعْلِ الحسناتِ وتَرْكِ السيِّئات.

أمّا الفعلُ فقدِ انطوىٰ تحتَ ذِكْرِ الإيمانِ الذي هو أساسُ الحسناتِ ومَنْصِبُها، وذكرِ الصلاةِ والصدقة؛ **لأنّ هاتينِ أُمّا العباداتِ البَدَنيةِ والمالية**، وهما العِيارُ على غيرِهما.

ألم تَـرَ كيفَ سمّىٰ رسولُ اللهِ ﷺ الصلاةَ عِمادَ الدِّين، وجعلَ الفاصلَ بين الإسلامِ والكفرِ تَرْكَ الصلاة، ....

قولُه: (**لأنّ هاتَيْنِ أُمّا العباداتِ: البَدَنيةِ والمالية**)، فإن قُلْتَ: هل في وَصْفِ الإيمانِ بالأساسي[1]، والصلاةِ والصَدقةِ بالأُمِّ من نُكْتة؟ قلتُ: أجَلْ، فيه نكت وأجلُّها: أنّ الأعمالَ: إمّا قَلْبيةٌ وأعظمُها اعتقادُ حقّيّةِ التوحيدِ والنبوّةِ والمعادِ؛ إذ لولاهُ لكانَ سائرُ الأعمالِ كسَرابٍ بقيعةٍ يحسَبُه الظمآنُ ماءً، أو بَدَنيةٌ وأصلُها الصلاة؛ لأنّـها الفارقةُ بين الكُفرِ والإسلام، وهي عمودُ الدِّين، وهي الأمُّ التي يتشعَّبُ منها سائرُ الخيراتِ والمَبَرّاتِ، أو ماليةٌ وهي الإنفاقُ لوجْهِ الله، وهي التي إذا وُجِدَتْ عُلِمَ الثباتُ في الإيمانِ كما قالَ: ﴿وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

قولُه: (**العِيار**)، **الأساس**: عايرَ المكاييلَ والموازينَ: قايسَها. أي: هما الشاهدانِ المُعَدِّلان، بمعنىٰ مَن كانَت فيه هاتانِ العبادتان كان ذلك دليلًا علىٰ أنه يُقيمُ سائرَ العباداتِ، ولم يقُل: العِياران؛ ملاحظةً لمعنىٰ المصدر.

قولُه: (**كيفَ سَمّىٰ رسولُ اللهِ ﷺ الصلاةَ عمادَ الدين؟**)، روَيْنا عن التِّرمذيِّ وابنِ ماجَهْ عن معاذٍ في حَديثٍ طويل: «رأسُ الأمرِ الإسلامُ، وعَمودُه الصلاة، وذِرْوَةُ سَنامه الجهاد»[2].

قولُه: (**وجعلَ الفاصِلَ بين الإسلامِ والكُفرِ تَرْكَ الصلاة**)، رَوْينا عن الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ عَن بُرَيْدةَ عن رسولِ الله ﷺ يقول: «العَهْدُ الذي بَيْنَنا وبينهم الصلاةُ، فمن تركَها فقد كفر»[3].

---

(١) في (ط): «بالأساس».

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٩٨٧)، والترمذي (٢٦٢١)، والنسائي في «السنن» (١: ٢٣١)، وابن ماجَهْ (١٠٧٩) وغيرهم، وصحّحه ابن حبان (١٤٥٤) وفيه تمامُ تخريجه.

وسمَّىٰ الزكاةَ قَنْطرةَ الإسلام، وقالَ اللـهُ تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ * ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت: ٦-٧]؟ فلمّا كانتا بهذه المثابةِ كانَ مِن شأنِهما استجرارُ سائرِ العباداتِ واستتباعُها، ومِن ثَمَّ اختُصِرَ الكلامُ اختصارًا بأن استُغْنيَ عن عَدِّ الطاعاتِ بذِكْرِ ما هوَ كالعُنْوانِ لها، والذي إذا وُجِدَ لم تتوقَّفْ أخواتُه أن يَقترِنَّ به مع ما في ذلكَ من الإفصاحِ عن فضلِ هاتَيْن العبادتين.

وأمّا التركُ فكذلكَ، ألا ترىٰ إلىٰ قولهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]! ويُحتملُ أنْ لا تكونَ بيانًا للمتقينَ، وتكونَ صفةً برأسِها دالَّةً على فعلِ الطاعات، ويرادُ بالمتقينَ الذينَ يجتنبونَ المعاصيَ.

ويُحتملُ أنْ تكونَ مدحاً للموصوفينَ بالتقوىٰ، وتخصيصاً للإيمانِ بالغيب،........

قولُه: (وسمّىٰ الزكاةَ قَنْطرةَ الإسلام)، هذا الحديثُ ضعفه الصَّغاني[1].

وقوله: «﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ * ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت: ٦-٧]» جعلَ مَنْعَ الزكاةِ هنا من أوصافِ المُشركين تعريضًا بالمؤمنين وحثًّا[2] علىٰ أدائِها، وتخويفًا شديدًا مِن مَنْعِها، وجَعلَ النفقةَ في سبيلِ الله دليلًا علىٰ الثباتِ علىٰ الإيمانِ في قوله: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

قولُه: (والذي إذا وُجِدَ)، عَطْفٌ علىٰ «ما هو» علىٰ سبيلِ البيانِ.

قولُه: (أن يَقترِنَّ به)، صَحَّ بإدغامِ النونِ التي هي لامُ الكَلِمةِ في النونِ التي هي ضَميرُ أخواته.

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠: ٢٧٣)، وفي «المعجم الأوسط» (٨٩٣٧)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣: ٨٩) وقال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط، ورجالُه مُوثَّقون إلّا أنّ بَقية ـ يعني ابن الوليد ـ مُدلِّس، وهو ثقة. نعم قد ضَعَّف الحافظ ابن حجر هذا الحديث من طريق الضحاك بن الحَمِق، أخرجه إسحاق ـ يعني ابن راهويه ـ في «مسنده» كما في «تخريج أحاديث الكشّاف» (١: ٣٨).

(٢) قوله: «وحثًّا» ساقط من (ط).

وإقامِ الصلاةِ، وإيتاءِ الزكاة بالذِّكْرِ إظهارًا **لإنافتِها** علىٰ سائرِ ما يَدخلُ تحتَ حقيقةِ هذا الاسمِ من الحسناتِ.

قولُه: (**لإنافتِها**)، أي: لشَرَفِها وعُلوِّ مَنْزلتِها، **الجوهريّ**: النَّوْفُ: السَّنام، وناف الشيء: طالَ وارتفعَ ذِكْرُه.

واعلَمْ أنّ للقاضي صاحبِ «الأنوار»[1] تغمَّدهُ الله بغُفرانِه كلامًا رفيعًا في هذا المَقام، فلا بدَّ من إيرادِه، قال: التقوىٰ علىٰ ثلاثِ مراتب:

الأولىٰ: التوقّي عن العذابِ المُخَلَّدِ بالتَّبـرُّؤِ عن الشِّرك، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [الفتح: ٢٦]، وقولُه تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱمْتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [الحجرات: ٣] وفي الشعراء: ﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ﴾ [الشعراء: ١١].

والثانية: التجنُّبُ عَن كلِّ ما يُؤثِّمُ من فِعلٍ أو تَرْكٍ، حتّىٰ الصغائرِ عند قومٍ، وهو المُتعارَفُ بالتقوىٰ في الشرع، والمعنيُّ بقولِه: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ﴾ [الأعراف: ٩٦].

والثالثة: أن يَتنزَّهَ عمّا يشغلُ سِرَّه عن الحقِّ، ويتبتّلَ بشَراشِرِه[2]، وهو التقوىٰ الحقيقيُّ المطلوبُ بقولِه: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، فعلىٰ هذا قولُه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ مُترتِّبة علىٰ المرتبةِ الأولىٰ ترَتُّبَ التحلِيةِ علىٰ التَّخلية، والتصويرِ علىٰ التصقيل. وقد فُسِّرَ المتّقون هاهنا علىٰ الأوجهِ الثلاثة.

وقلتُ: إذا جُعِلَ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ الآية [البقرة: ٣] كشفًا وبيانًا للمُتَّقين؛ كان من الوجهِ الثاني، وإذا جُعِلَ مَدْحًا؛ كانَ من الوجهِ الثالث، وإذا جُعِلَ صفةً مُخَصِّصةً؛ كان من الوجهِ الأول.

---

(١) يعني القاضي البيضاوي في «أنوار التنزيل» (١: ٩٩).

(٢) وهي أطرافُ القَلْبِ ونواحيه، كناية عن المحبّةِ والإخلاص.

....

ثمَّ في جَعْلِ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ صِفةً مخصِّصةً للمُتَّقين، وأن يُرادَ بالمُتَّقين الذين يَجْتنبونَ عن المعاصي، كما ذهبَ إليه المُصنِّفُ وتبعَه صاحبُ «المفتاح»(١) ـ نَظَرٌ؛ لأنَّ الصفةَ حينئذٍ علىٰ غيرِ ما عليه الكاشِفة، فيكونُ مفهومُها غيرَ مفهومِ الموصوفِ كما قال: «تفيدُ غيْرَ فائدتِها».

فإذا قيلَ: المرادُ بالمتَّقين المُجتنبون عن المعاصي! فُهِمَ منه أنـهم الذين يأتمِرون بأمْرِ الله تعالىٰ، وينتهُون عما نهىٰ الله عنه؛ لقولِه تعالىٰ: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ﴾ [التحريم: ٦] فكيفَ يُقال: الذينَ يؤمنونَ بالغيبِ غَيْرُ الذينَ يَجْتنبونَ عن المعاصي، أمّا لو أُريدَ بهم الذين يَجْتنبون عن الشركِ كما هو الوجْهُ الأولُ للقاضي ـ وذُكِرَ نحوُه في «الوسيط»(٢) ـ أفادتِ الصفةُ ما هو المطلوبُ مِن هذا الوجهِ، وهو التَّحْليةُ بعد التَّخْلية وجاءَتْ قارّةً في مكانِها. وفي اختيارِ المُصنِّف ذلك رَمْزٌ إلىٰ المَذْهَب كما صَرَّحَ به في قولِه: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

واعلمْ أنّ الصفةَ الفارقةَ تَسْتدعي الاشتراكَ في الموصوفِ فيما يقَعُ له الامتيازُ بالصفة، فإذا قُلْتَ: زيدٌ التاجرُ عندنا، وجبَ الاشتراكُ فيما يَقعُ له الامتيازُ بصفةِ التجارة، كذلك «المتقين» إنّما يُتَصَوَّرُ فيه الاشتراكُ باعتبارِ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ إلىٰ آخرِه، فيَنْبغي أن يُتَصَوَّرَ مَن هو مُتَحَلٍّ به، ومَن هو معزولٌ عنه؛ ليختَصَّ بالوصْفِ مَن قُصِدَ إيرادُه له، وذلك لا يصحُّ إلّا بالقولِ بأنّـهم الذين يجتنبونَ الشِّرْك. وأمّا إذا قُلْتَ: الذينَ يجتنبونَ المعاصي؛ فلا يستقيمُ لِـما ذكَرْنا مِن وجوبِ الاشتراكِ فيما يقَعُ له الامتيازُ بالوصف.

فإن قُلْتَ: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ القَصْدُ في إيرادِ الـمُتّـقين إرادةَ المُجتنبينَ عن المعاصي، فلمّا التبسَ عندَ السامعِ، أتىٰ بالوصفِ قرينةً دالّةً علىٰ المقصود؟

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١١٥.

(٢) «الوسيط» للواحدي (١: ٧٩).

....

قلتُ: لا يخلو أن يُرادَ بالوصفِ فِعْلُ الطاعاتِ لا غَيْرُ، كما عليهِ ظاهرِ كلامِ المُصَنِّف، أو مع الاجتنابِ عن المعاصي.

فالأوّلُ لا يصحُّ؛ لأنّ منطوقَ الوصفِ غيرُ مانعٍ للمَعْصية، علىٰ أنّ أغلبَ المُتّصفينَ به غيرُ معصومين.

والثاني كذلك؛ لأنّ مَفهومَ الوصفِ مفهومُ الموصوفِ كما في الصفةِ الكاشفة؛ فيكونُ القصْدُ في إيرادِ الوصْفِ تَمْييزَه عن الحقائقِ، والمُقَدَّرُ أنّ الوصْفَ مُفيدٌ غيْرَ فائدةِ الكشف.

فإن قُلْتَ: تُحْمَلُ المعاصي علىٰ المناهي وحْدَها؟

قلتُ: لا يَستقيم؛ لأنّ العاصي خلافُ المطيع. قال في «سورة الحجرات»: العِصيان: تَرْكُ الانقيادِ والمُضِيِّ لِـما أمرَ به الشارع[1]. وفي «الذاريات»: الكبيرةُ والصغيرةُ يجمعهما اسمُ العِصيان[2]. علىٰ أنّ مفهومَ ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ يوجِبُ أنّ المُجْتَنِبَ عن المعاصي قد لا يكونُ موصوفًا به، فيكون كافرًا، والكافرُ هو المارِقُ المارِدُ، فكيف يُقال له: إنّه المُتَّقي المُجتَنبُ عن المعاصي؟!

فإن قُلْتَ: ما الفَرْقُ بينَ قولِه أولًا: «منَ الإفصاحِ عن فضْلِ هاتَيْن العبادتَيْن»، وقولِه ثانيًا: «إظهارًا لإنافتِها علىٰ سائرِ ما يدخُلُ تحْتَ حقيقةِ الحسنات»؟

قلتُ: علىٰ الأولِ ذكَرَ الصلاةَ والزكاةَ من بابِ إطلاقِ البعْضِ علىٰ الكُلِّ، والشَّرْطُ في هذا النوعِ من المجازِ إيرادُ أشرفِ ما في ذلك الشيءِ كما قال. وقد علِمْتَ أنّ مُعْظَمَ الشيءِ وجُلَّه يُنَزَّلُ مَنْزِلةَ كُلِّه؛ فتضمَّنَ هذا المعنىٰ أفضلِيّةَ هاتَيْن العبادتَيْن؛ ولهذا قال: «مع ما في ذلك

---

(١) «الكشّاف» (١٤: ٤٧٦).

(٢) المصدر السابق (١٥: ٢٨).

والإيمانُ إفعالٌ من الأَمْنِ، يقال: أَمِنْته وآمَنَنِيْه غيري، **ثم يقال: آمَنه؛ إذا صدَّقَه،** وحقيقتُه: آمَنَه التكذيبَ والمخالفةَ...

من الإفصاح عن فَضْلِ هاتَيْن العِبادتَيْن» أي: لزِمَ مِن ذلك هذا علىٰ سبيلِ الإدماج، وأمّا علىٰ الثاني، فلم يذكُرِ المذكوراتِ لاستجلابِ الغيرِ؛ بل هي المرادةُ أوّلًا، وإنّما يُرَجَّحُ ذِكْرُها لفَضْلِها علىٰ غيرِها ابتداء.

قولُه: (**ثم يُقالُ: آمَنَه إذا صَدَّقه**)، أي: الإيمانُ إفعالٌ منَ الأمنِ لُغةً، ثم نُقِلَ إلىٰ المفهومِ الشرعيِّ وهو التصديقُ لعلاقةِ الأَمْنِ من التكذيبِ والمُخالفة.

قال الراغب: ولمّا كانَ مِن لوازِمِ الإيمانِ التصديقُ قالوا: الإيمانُ هو التصديق، وقال: ولا يكونُ التصديقُ إلّا عن عِلْمٍ؛ ولذلك قال تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦] فالإيمان: اسمٌ لثلاثةِ أشياء: عِلْمٌ بالشيءِ، وإقرارٌ به، وعَمَلٌ بمُقْتضاه إن كانَ لذلك المعلومِ عَملٌ كالصلاةِ والزكاة. هذا هو الأصلُ، ثمَّ قد يُسْتَعْمَلُ في كلِّ واحدٍ من هذه الثلاثةِ فيُقال: فلانٌ مُؤمن، أي: أنّه مُقِرٌّ بما يُحصِنُ دَمَه ومالَه؛ وبذلك حكَمَ رسولُ الله ﷺ علىٰ الجارية، فسألها ما سألها، ثم قال: «أعْتِقْها فإنّها مؤمنة»[(١)].

ويُقال: مُؤمنٌ، ويُرادُ به أنه يَعْرِفُ الأدلةَ الإقناعيةَ التي يحصُلُ معها سكونُ النفسِ، وإيّاه[(٢)] عنىٰ ﷺ: «مَن قال: لا إلٰه إلّا الله مُخْلِصًا دخلَ الجَنَّة»[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديثِ معاوية بن الحكم السُّلميّ رَضِيَ الله عنه.

(٢) في (ط): «وأنه عنى».

(٣) أخرجه بهذا اللفظ الطبراني في «المعجم الكبير» (٥: ١٣٠)، و«المعجم الأوسط» (٢: ٥٦) من حديثِ زيد ابن أرقم رَضِيَ الله عنه، وحَسَّن الحافظُ العراقيُّ إسناده في «تخريج أحاديث الإحياء» (٢: ٨٢).
وصحَّ الحديثُ بلفظ: «من شَهِدَ أن لا إلٰه إلّا الله مُخْلِصًا مِن قَلْبِه، دخل الجنّة» أخرجه الإمام أحمد (٢٢٠٦٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠: ٥٩)، وصحَّحه ابن حبّان (٢٠٠) وفيه تمامُ تخريجه، ولتمامِ الفائدة انظر: «كلمة الإخلاص وتحقيق معناها» للحافظ ابن رجب الحنبلي ص٢٥.

وأمّا تعديتُه بالباء فلتَضْمينِه معنىٰ أُقرُّ وأَعترفُ. وأمّا ما حكىٰ أبو زيدٍ عن العربِ: ما آمَنتُ أنْ أجدَ صحابةً، أي: ما وَثِقتُ؛ فحقيقتُه: صرتُ ذا أمْنٍ به، أي: ذا سكونٍ وطمأنينةٍ، وكلا الوجهَيْن حسنٌ في ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾، أي: يعترفونَ به، أو يَثِقون بأنه حقٌّ. ويجوزُ أنْ لا يكونَ ﴿بِٱلْغَيْبِ﴾ صلةً للإيمان، وأن يكونَ في موضعِ الحالِ؛.........

ويقال: مُؤمنٌ، ويُعْنىٰ به أنه يَسْكُنُ قلْبُه إلىٰ اللّـهِ تعالىٰ من غير أن يَلتفِتَ إلىٰ شيءٍ من العوارضِ الدُّنْيوية، وإيّاه عَنىٰ بقَوْلِه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾[1] الآية [الأنفال: ٢].

قولُه: (أمّا تَعْدِيتُه بالباءِ)، هذا علىٰ تقديرِ السؤالِ والجواب؛ يعني إذا كان حقيقةُ الإيمانِ منقولةً مِن «أمِنَ» فما بالُه عُدِّيَ بالباءِ ولم يُعَدَّ بنَفْسِه كما سَبَق؟ فأجابَ: إنّ تَعْدِيتَه بالباءِ من بابِ التضمين.

قال ابنُ جِنِّي: لو جُمِعَتْ تَضْميناتُ العربِ لاجتَمَعَتْ مُجلّدات.

قال المُصنِّفُ: مِن شأنِهم أنـهم يُضَمِّنونَ الفِعْلَ معنىٰ فعلٍ آخَرَ، فيُجْرونَه مُـجْراهُ، ويَسْتعمِلونَه استعمالَه.

وقلتُ: ولو زِيدَ مع إرادةِ معنىٰ المُضَمَّنِ كانَ أحسنَ، كما تقولُ: أحْمَدُ إليك فُلانًا، أي: أُنْهِي إليك حَمْدَ فُلانٍ. قال في «سورة الكَهْف»: الغَرضُ في التضمينِ إعطاءُ مجموعِ معنيَيْن، وذلك أقوىٰ من إعطاء معنىً[2].

قولُه: (وأمّا ما حَكىٰ أبو زيدٍ)، قال الأنباريّ: هو سعيد بن أوْسٍ الأنْصاريُّ البَصْريُّ، وكان سِيبوَيْهِ إذا قال: سَمِعْتُ الثّقةَ، أراد به أبا زيد[3].

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٧٩).

(٢) «الكشّاف» (٩: ٤٦٠).

(٣) «نزهة الألباء» ص١٠١. وقد سبق التعريف بأبي زيدٍ الأنصاري.

أي: يؤمنونَ غائبِينَ عن المؤمَن به، **وحقيقتُه: ملتبسِينَ بالغيب؛** كقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُم بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [فاطر: ١٨]، ﴿لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [يوسف: ٥٢]، **ويعضدُه ما رُوي:** أنَّ أصحابَ عبدِ الله ذكروا أصحابَ رسولِ الله ﷺ وإيمانَهم، فقال ابنُ مسعودٍ: إنَّ أمْرَ محمدٍ كان بيِّنًا لمن رآه، والذي لا إلهَ غيرُه ما آمنَ مؤمنٌ أفضلَ من إيمانٍ بغيبٍ. ثمَّ قرأ هذه الآيةَ..

هذا أيضًا جَوابٌ عن سؤالٍ آخرَ مُقَدَّر، يعني ليسَ في هذه الروايةِ ممَّا ذكَرْتَ شيءٌ فأجابَ: أنّ الهَمْزَةَ للصَّيْرورةِ، أي: صِرْتَ ذا سكونٍ به وطُمَأنينة. فإنَّ الذي أُوْمِنَ وجَدَ من نفسِه سكونًا وطُمَأْنينة، كما أنّ الخائفَ يجدُ قَلَقًا واضطرابًا.

الأساس: ما أومِنُ بشَيءٍ، أي: ما أُصَدِّقُ وما أثِق، وما أومِنُ أن أجِدَ صَحابةً ـ يقولُه ناوي السفرِ ـ أي: ما أثِقُ أن أظفَرَ بمَن أُرافِقه. فعلىٰ هذا رجَعَ هذا الوجْهُ إلىٰ المجازِ، لقولِه: «وحقيقته»، وهذا يُشيرُ إلىٰ أن لا بُدَّ مِن ذلك القيدِ في تعريفِ التضمينِ لئلّا يدخُلَ فيه هذا الوَجْهُ وجَميعُ الاستعاراتِ الواقعةِ في التبعيّة.

قولُه: (**وحَقيقتُه: مُلْتَبِسين بالغيب**)، أي: يرجِعُ معنىٰ الغيبِ إليهم، أي: يُصَدِّقونَ وهم غائبونَ عن نظرِ المُؤمَن به، وهو الرسولُ ﷺ؛ يدلُّك علىٰ هذا قولُه: «ويعضُدُه» حديثُ ابنِ مسعودٍ وفيه: «ما آمنَ مؤمنٌ إيمانًا أفضَلَ من إيمانٍ بغَيْب» أي: هو غائبٌ عن حَضْرَةِ الرسولِ ﷺ. ومعنىٰ الحديثِ مُخرَّجٌ في «سُنَنِ الدارِميِّ عن أبي عُبَيْدَة بنِ الجرّاح، أنّه قال: يا رسولَ الله، أحَدٌ خَيْرٌ مِنّا، أسلَمْنا وجاهَدْنا مَعَك؟ قال: «نعم، قومٌ يكونونَ مِن بعْدِكم، يؤمنونَ بي ولم يَرَوْني»[1].

---

(١) أخرجه الدارميُّ في «السنن» (٢: ٣٩٨)، والإمامُ أحمد في «المسند» (١٦٩٧٦)، وأبو يعلىٰ (١٥٥٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٥٣٧)، وصحَّحه الحاكم في «المستدرك» (٤: ٨٥)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠: ٤) وقال: رواه أحمدُ وأبو يعلىٰ والطبراني، وأحدُ أسانيدِ أحمدَ رجالُه ثقات.

فإن قلتَ: **فما المرادُ بالغيبِ** إنْ جعلتَه صلةً وإن جعلتَه حالًا؟

قلتُ: إن جعلتَه صلةً كانَ بمعنىٰ الغائبِ إمّا تسميةً بالمصدرِ مِن قولِك: غابَ الشيءُ غيبًا، كما سمّي الشاهدُ بالشهادة؛ قالَ اللـهُ تعالىٰ: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الزمر: ٤٦]، والعربُ تسمّي **المطمئنَّ** من الأرض غيبًا، وعن النَّضْرِ بنِ شُميلٍ: شَرِبَتِ الإبلُ حتىٰ وارتْ غُيوبَ كُلاها، يريدُ **بالغَيْبِ الخَمْصةَ** التي تكونُ في موضعِ الكُلْيةِ إذا بَطِنتِ الدابَّةُ انتفختْ، وإمّا أنْ يكونَ فَيْعلًا فخُفِّفَ، كما قيلَ: قَيْلٌ، وأصلُه قَيِّل. والمرادُ به الخفيُّ الذي لا يَنفُذُ فيه ابتداءً إلا عِلْمُ اللطيفِ الخبير، **وإنما نعلمُ منه نحنُ ما أَعْلَمَناه، أو نَصَبَ لنا دليلًا عليه**؛ ولهذا لا يجوزُ أن يُطلقَ فيقالَ: فلانٌ يَعلمُ الغَيْبَ، **وذلكَ نحوُ: الصانعِ**، وصفاتِه، والنبوَّاتِ، وما يتعلَّقُ بها، **والبعثِ، والنُّشورِ**،..........................

قولُه: (**فما المرادُ بالغَيْبِ؟**)، يعني: رَجَّحْتَ وَجْهَ الحالِ بالحديثِ، كأنّ معنىٰ الغيبِ يختلفُ باختلافِ الوجهَيْن فبيِّن ذلك.

قولُه: (**المُطمئِنّ**)، يُروىٰ بكَسْرِ الهَمْزة وبفَتْحِها. فبالكسرِ: الصِّفَة، وبالفَتْحِ: الاسم(١).

قولُه: (**الخَمْصَة**)، النُّقْرَةُ والحُفْرة، ويقالُ للجوعِ أيضًا، كقولِهم: ليسَ للبِطْنَةِ خَيْرٌ من خَمْصَةٍ تَتْبَعُها. والبِطْنَةُ: الامتلاءُ منَ الطعام.

قولُه: (**وإنّما نَعْلَمُ مِنه نحنُ ما أعْلَمَناهُ، أو نَصَبَ لنا دليلًا عليه**)، فيه تقسيمٌ لِـما جُمِعَ في حُكْمِ الغيب.

وقولُه: (**وذلك نَحْوُ الصانع**)، إلىٰ آخرِه: تفريقٌ، فإنّ قَوْلَه: «نَحْوُ الصانعِ وصفاتِه والنبواتِ وما يتعلَّقُ بها» يتعلّق بقَوْلِه: «أو نصَبَ لنا دليلًا».

وقولُه: (**والبعث والنشور**)، إلىٰ آخرِه يَتَعَلَّقُ بقَوْلِه: «ما أعلَمَناه» أي: بالنصِّ، وهذا مَبْنيٌّ علىٰ ما قالَ الإمام وهو: أنّ كلَّ مُقَدِّمةٍ لا يُمْكِنُ إثباتُ النقلِ إلّا بعْدَ ثبوتِها؛ فإنّه لا يُمكِنُ إثباتُها بالنقلِ، وكلّ ما كانَ إخبارًا عن وقوعِ ما جازَ وقوعُه، وجازَ عَدَمُه، لا يُمكِنُ مَعرفتُه إلّا

---

(١) في (ط): «وبالفتح: الموضع».

والحسابِ، والوعدِ، والوعيدِ، وغيرِ ذلك.

وإنْ جعلتَه حالاً كان بمعنىٰ الغَيْبةِ والخفاءِ. فإنْ قلتَ: ما الإيمانُ الصحيحُ؟ قلتُ: أن يَعتقدَ الحقَّ، ويُعرِبَ عنه بلسانه، ويصدِّقَه بعَمَلِه، فمَن أخلَّ بالاعتقادِ ـ وإنْ شَهِدَ وعملَ ـ فهو منافقٌ، **ومَن أخلَّ بالشهادةِ فهو كافرٌ**، ومَن أخلَّ بالعملِ فهو فاسقٌ.......

بالحسِّ أو بالنقلِ، ولا شُبْهَةَ أنّ إثباتَ الصانعِ والنبواتِ من قَبيلِ الأولِ، وإثباتَ الحَشْرِ والنشْرِ وما يتعلَّقُ بهما مِن قَبيل الثاني[1].

الراغِب: الغيبُ: ما لا يقعُ تحْتَ الحواسِّ، ولا تَقْتضيه بَدائهُ العقولِ؛ وإنما يُعلمُ إمَّا بواسطةِ علْمٍ ما، واستشهادٍ به عليه، وإمَّا بخَبرِ الصادق[2].

قولُه: (**كانَ بمعنىٰ الغَيْبَةِ والخَفاء**)، والفرقُ بين هذا الوجْهِ والأولِ هو أنّ علىٰ الأوّلِ «بالغيبِ» مَفْعولٌ به، والإيمانُ مُضَمَّنٌ معنىٰ الإقرارِ، أو مجازٌ من الوثوقِ؛ فلا يَصْدُقُ الغيْبُ علىٰ الرسولِ ﷺ بالنسبةِ إلىٰ الصحابةِ رضوانُ الله عليهم، وعلىٰ الثاني يكونُ الإيمانُ بمعنىٰ التصديقِ، ويكونُ مفعولُه محذوفًا علىٰ طريقةِ العمومِ أو المبالغةِ؛ ليقعَ علىٰ جميعِ ما يجبُ أن يُؤْمِنَ به، سواءٌ كان غائبًا أو حاضرًا، وهذا الوجْهُ يختَصُّ بغيْرِ الصحابةِ كما مضىٰ.

قولُه: (**أن يعتقِدَ الحقّ**)، التعريفُ فيه للعَهْد، أي: الحقُّ الذي تَحقَّقَ عند المسلمينَ أنّـه ما هو، وهو التصديقُ بما عُلِمَ بالضَّرورةِ أنّـه مِن دينِ محمّدٍ صلواتُ الله عليه، كالتوحيدِ والنبوّةِ والبعْثِ والجزاءِ وما يتّصِلُ بها.

قولُه: (**ويُعْرِبَ عنه**)، أيْ: عن المذكوراتِ بأن يُقرَّ بالشهادتَيْن؛ فإنّها جامعةٌ لتلكَ المعاني، ومُفْصِحَةٌ عنها، ويُصَدِّقَه بعَمَلِه؛ لأنّ مُقتضىٰ ذلك كلِّه العَمَلُ، وهو أمارةٌ علىٰ ما في ضميرِه.

قولُه: (**ومَن أخَلَّ بالشهادةِ فهو كافِر**)، فيه نَظَر.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١: ٣٩٠).

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٧٩).

ومعنىٰ إقامةِ الصلاة: تعديلُ أركانِها، وحفظُها مِن أنْ يقعَ زيغٌ في فرائضِها وسُنَنِها وآدابِها، مِن: أقامَ العُودَ؛ إذا قوَّمَه. **أو الدوامُ عليها**، والمحافظةُ؛..................

قال الإمام: مَن عرَفَ اللهَ بالدليل، ولم يجِدْ من الوقتِ ما يتلفَّظُ بكلمةِ الشهادةِ: هل يُحْكَمُ بإيمانِه؟ وكذا لو وجَدَ من الوقتِ ما أمْكَنَه التلفُّظ به؟ رُوِيَ عن الغزاليِّ: نَعم[١]. والامتناعُ من النطقِ يجري مَجْرىٰ المَعاصي التي تُؤْتىٰ مع الإيمان[٢]. ويعضُدُه ما رَوْينا عن البُخاريّ عن حُمَيْدٍ، عن أنسٍ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «إذا كانَ يومُ القيامةِ، شُفِّعْتُ، فقُلْتُ: يا رَبِّ، أَدْخِلِ الجَنَّةَ مَن كان في قَلْبِه خَرْدَلَةٌ؛ فيدخلون، ثم أقول: أدخِلِ الجنَّةَ مَن كان في قَلْبِه أدنىٰ شيء»[٣]. والذي يُعْتَذَرُ لَهُ أنّ المرادَ بالإخلالِ هو أن يَقْصِدَ به علىٰ سبيلِ الجحودِ والعِنادِ كما فعلَ أبو طالبٍ وصَرَّحَ بِهِ في قوله[٤]:

وعرَضْتَ دينًا لا مَحالةَ أنّــه ... مِن خَيْرِ أديـانِ البَرِيّـةِ دينـا
لولا المَلامةُ أو حِذاري سُبَّةً ... لوجَدْتَني سَمْحًا بذاكَ مُبينا

قولُه: (**ومعنىٰ إقامةِ الصلاةِ: تعديلُ أركانِها**)، أي: هو استعارةٌ تَبعِيَّةٌ؛ شَبَّه تعديلَ المُصَلِّي أركانَ الصلاةِ وحِفْظَها مِن أن يقَعَ فيها زَيْغٌ بتَقْويمِ الرجلِ العودَ المُعْوَجَّ، فقيل: يُقيمونَ، وأُريد: يُعدِّلون.

قولُه: (**أو الدوامُ عليها**)، فعلىٰ هذا هو كنايةٌ تَلْويحية[٥]؛ عَبَّر عن الدوامِ بالإقامة، فإنّ

(١) للإمام الغزالي بحثٌ عميق الغورِ في هذه المسائل ختمَ به كتابَه «فيصل التفرقة» (ص: ٢٠٥-٢٠٩) وكان ممّا قاله هناك: «بل ذو الإيمانِ بالله واليوم الآخرِ من أهلِ كلِّ مِلّةٍ ـ لا يُمكنُه أن يَفْتُرَ عن الطلبِ بعد ظهورِ المخايل بالأسبابِ الخارقةِ للعادة؛ فإن اشتغل بالنظرِ والطلب، ولم يُقَصِّر، فأدركه الموتُ قبل تمامِ التحقيق، فهو أيضًا مغفورٌ له، ثم له الرحمةُ الواسعة».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٢).

(٣) أخرجه البخاري (٧٥٠٩)، ومسلم (١٩٣).

(٤) ذكره البيهقي في «دلائل النبوة» (٢: ١٨٨)، وابن كثير في «السيرة النبوية» (١: ٤٦٤).

(٥) سبق التعريف بها، وأنّها الكناية التي كثُرت وسائطها نحو قولهم: جبان الكلب، وكثير الرماد.

كما قال عزَّ وعلا: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ﴾ [المعارج: ٢٣]، ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [المؤمنون: ٩]، مِن: قامتِ السُّوقُ؛ إذا نَفقتْ، وأقامَها، قال:

أقامتْ غزالةُ سُوقَ الضِّرابِ   **لأهلِ العِراقَيْنِ حَوْلًا قَمِيطا**

لأنها إذا حُوفظَ عليها كانت كالشيءِ النافِقِ الذي تتوجَّهُ إليه الرَّغَباتُ، ويتنافسُ فيه...

إقامةَ الصلاةِ بمعنىٰ تعديلِ أركانِها وحِفْظِها مِن أن يقعَ زَيْغٌ في فرائِضها مُشْعِرَةٌ بكَوْنِها مَرْغوبًا فيها، وإضاعَتُها وتَعْطيلُها يدلُّ علىٰ ابتذالِها؛ كالسوقِ إذا شوهِدتْ قائمةً دلّتْ علىٰ نَفاقِ سِلْعتِها، ونَفاقُها يدلُّ علىٰ توجُّهِ الرَّغَباتِ إليها، وتوجُّه الرغباتِ يستدعي الاستدامةَ، بخلافِها إذا لم تكُن قائمة، فعلىٰ هذا المرادُ مِن قولِه: «مِن قامَتِ السوق» أي: مِن بابِ: قامَتِ السوقُ، لا أنّـه مَنقولٌ من قامتِ السوق.

قولُه: (﴿عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾)، **الأساس**: هو مُحافِظ علىٰ سُبْحَةِ الضحىٰ: مُواظِبٌ عليها. ومنَ المَجازِ: قامَ علىٰ الأمر: دامَ وثَبَت، وأقامَه: أدامه. ومنه ما رَوىٰ مُسلمٌ عن جابر: «لو تركتيها مازالَ قائمًا» قالَه لأمِّ مالكٍ حين عَصَرتِ العُكَّةَ[1] التي كانت تُهْدي فيها للنبيِّ ﷺ. ذكرَهُ الصَّغانيُّ في «مشارق الأنوار»[2].

قولُه: (**أقامَتْ غَزالةُ) البيت**، غَزالةُ هي التي[3] خَرجَت علىٰ الحَجَّاج[4]، والضِّراب: المُضارَبةُ بالسُّيوف، والعراقَيْنِ: البَصْرَةُ والكوفة.

قميطًا: تامًّا.

قولُه: (**ويتنافسُ فيه**)، **الجوهريّ**: شيءٌ نَفيسٌ: يُنافَسُ فيه ويُرْغب. وهذا أنفَسُ مالِهِ: أحبُّه وأكْرَمُه عنْدَه.

---

(١) وهو الوعاءُ الذي يوضَعُ فيه السمن.

(٢) «مشارق الأنوار» ص٣١٩. والحديثُ أخرجه مسلم (٢٢٨٠).

(٣) في (ح): «أقامت غزالة هي التي...».

(٤) وهي امرأةُ شبيبٍ الخارجيِّ، وكانت من الشجاعة بمكان. انظرخبرَها في «الكامل» للمبرِّد (٣: ٢٩) فقد قَصَّ طرقًا صالحًا من أخبارِ الخوارج.

المحصِّلونَ، وإذا عُطِّلتْ وأُضيعتْ كانت كالشيءِ الكاسِدِ الذي لا يُرغَبُ فيه؛ **أو التجلُّدُ والتشمُّرُ** لأدائها، وأنْ لا يكونَ في مؤدِّيها فُتورٌ عنها ولا توانٍ، مِن قولِهِم: قامَ بالأمرِ، وقامتِ الحربُ علىٰ ساقِها، وفي ضدِّه: قَعَدَ عنِ الأمرِ، وتقاعَدَ عنه؛ إذا تقاعَسَ **وتثبَّطَ**؛ **أو أداؤُها**، فعبَّرَ عن الأداءِ بالإقامةِ؛ لأنَّ القيامَ بعضُ أركانِها، ....

قولُه: (**أو التجلُّد والتشمُّر**)، فعلىٰ الوجوه[1] «يُقيمونَ» مُسْنَدٌ إلىٰ المُصلِّي، وعلىٰ هذا الوجهِ مُسْنَدٌ إلىٰ الصلاةِ باعتبارِ أنّ المُصَلِّي إذا أقامَ الصلاةَ كانت هيَ قائمةً علىٰ نَحْوِ: نهارُه صائمٌ وليلُه قائم؛ ألا ترىٰ إلىٰ قولِه: «وأن لا يكونَ في مُؤدّيها فُتور» فإنّه لا يُقال: نَهارُه صائم إلَّا لِمَن صامَ الدهْرَ كلَّه، ولا ليلُه قائِم، إلَّا لِمَن لا ينامُ فيه، وكذا قولُه: «قامَتِ الحربُ علىٰ ساقِها» من الإسنادِ المَجَازيِّ؛ لأنـه نَحْوُ قولِه تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤].

قولُه: (**وتَثبّط**)، **الجَوْهريّ**: ثَبَّطه عن الأمرِ تَثْبيطًا: شَغَلَه عنه.

قولُه: (**أو أداؤها**)، أي: معنىٰ إقامةِ الصلاة: أداؤها. فعَبَّر عن الأداءِ بالإقامة؛ لأنّ القِيامَ بعضُ أركانِها، فإذَن المُرادُ بالإقامةِ إيجادُ فعْلِ القيامِ ليصحَّ تعليلُه بقَوْلِه: «لأنّ القيامَ بعْضُ أركانِها».

وتحريرُ هذا المقامِ، أنّ قَوْلَه: ﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ ليس علىٰ ظاهِره؛ فهو إمّا استعارةٌ تَبَعيةٌ[2]، أو كِنايةٌ عن الدوامِ من: قامتِ السوقُ، إذا راجَت ونَفَقَتْ؛ لأنّ نَفاقَها مُشعِرٌ بتوجُّهِ الرغَباتِ إليها، وهو يدلُّ علىٰ المحافظةِ وهي علىٰ الدوام، أو مَجازٌ في الإسناد، بمَعنىٰ يَجْعلونَ الصلاةَ قائمةً؛ فيُفيدُ التجلُّدَ والتشمُّرَ، وأنـها مُؤدّاةٌ علىٰ وُفورِ رَغْبةٍ ومَزيدِ نَشاطٍ كقولِهِم: قامَتِ الحربُ علىٰ ساقِها، أو بمعنىٰ: يوجِدونَ قيامَها، أي: يقومونَ فيها، فأسندَ القيامَ إليها علىٰ المجازِ[3]، فيُفيدُ أنـهم يؤدّونَها من بابِ إطلاقِ مُعْظَمِ الشيءِ علىٰ كُلِّه.

---

(١) يعني الوجوه المذكورة في معنىٰ إقامةِ الصلاة.

(٢) وهي ما كان اللفظُ فيها غيرَ اسمِ جنسٍ كالفعلِ والمشتقّات. انظر «الإتقان» للسيوطي (٣: ١٥٣).

(٣) قوله: «فأسند القيام إليها على المجاز» ساقط من (ط).

كما عبَّرَ عنه بالقنوتِ ـ والقنوتُ: القيامُ ـ وبالركوعِ، وبالسجودِ، ....

واختارَ القاضي الوجْهَ الأولَ وقال: تأويلُ «يُقيمونَ الصلاة: يُعدِّلونَ أرْكانَها، ويَحْفظونَها من الزيغِ أظْهَر؛ لأنّه أشهَرُ، وإلى الحقيقةِ أقْرَب وأفْيَدُ، لتضمُّنِه التنبيهَ على أنّ الحَقيقَ بالمَدْحِ مَن راعى حدودَها الظاهرةَ من الفرائضِ والسُّنَن، وحُقوقَها الباطنةَ كالخشوعِ والإقبالِ بقَلْبِه على الله تعالى، لا المُصلّونَ الذينَ هُم عن صلاتهم ساهونَ، ولذلك ذُكِرَ في سياق المَدْح: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢] وفي معرضِ الذمِّ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]»[1].

والإمامُ اختارَ الوَجْهَ الثاني وقال: الأَوْلى حَمْلُ الكلامِ على ما يحصلُ معه الثناءُ العَظيم؛ وذلك لا يحصُلُ إلّا إذا حمَلْنا الإقامةَ على إدامةِ فِعْلِها مِن غيرِ خَلَلٍ في أركانِها وشرائطِها[2].

قلتُ: هذا أَوْلى من قولِ القاضي لِما مرَّ لنا في تَقْرير الكِناية؛ فإنّها جامعةٌ لجميعِ المعاني المطلوبةِ فيها.

الراغب: إقامةُ الصَّلاة: تَوْفيةُ حُدودِها وإدامَتُها، وتَخْصيصُ الإقامةِ فيهِ تَنْبيهٌ على أنّه لم يُرِدْ إيقاعَها فقط؛ ولهذا لم يؤمَرْ بالصلاةِ، ولم يُمْدَحْ بها إلّا بلَفْظِ الإقامةِ نَحْو: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ ولم يقُل: المُصلِّين إلّا في المنافقين؛ حيث قال: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٤-٥] ومِن ثَمَّ قيل: إن المصلين كثيرٌ، والمقيمينَ لها قَليل، كما قال عمرُ رَضِيَ الله عنه: الحاجُّ قَليلٌ والراكبُ كثير[3]. وكثيرٌ من الأفعالِ التي حَثَّ اللهُ تعالى على تَوْفيةِ حَقِّه ذكَرهُ بلَفْظِ الإقامةِ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [المائدة: ٦٦] ونَحْو: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ﴾[4] [الرحمٰن: ٩].

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١١٥).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٧٤).

(٣) ذكره عبد الرزاق في «المصنَّف» (٥: ١٩) برقم (٨٨٣٧)، وعزاه لشرَيْح القاضي.

(٤) «تفسير الراغب» (١: ٨١).

وقالوا: **سبَّحَ؛ إذا صلَّىٰ**؛ لوجودِ التسبيحِ فيها؛ ﴿ فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴾ [الصافات: ١٤٣].

والصَّلاةُ فَعْلَةٌ مِن: صلَّىٰ، كالزَّكاةِ مِن: زكَّىٰ، **وكتابتُها بالواوِ علىٰ لفظِ المفخَّم**. وحقيقةُ صلَّىٰ: **حرَّك الصَّلَوَيْنِ؛** لأنَّ المصليَ يفعلُ ذلكَ في ركوعِه وسجودِه،..........

قولُه[١]: (**سَبَّح إذا صلَّىٰ**)، إنّما استشهَدَ لهذا المثالِ بقَوْلِ البُلغاءِ أوّلًا وبالقرآنِ ثانيًا؛ لأنّه أخْفىٰ من أخواتِه، وأقلُّ استعمالًا منها.

فإن قُلتَ: أليسَ مِن شَرْطِ هذا المَجازِ أن يكونَ هذا البَعْضُ أشْرفَ وأعْظمَ ممَّا في ذلك الشيءِ، وهذه الاختلافاتُ تُشعِرُ بتَعظيمِ الشيءِ علىٰ نفسه؟

قلتُ: خولفَ ليُؤْذِنَ بأنّ أركانَ الصلاةَ كلَّها بحيثُ إذا سُمِّيَ أيُّ واحدٍ منها وأُريدَ به الكلُّ كفىٰ به شَرفًا، علىٰ حدِّ قولها: هُم كالحَلَقةِ المُفْرَغةِ، لا يُدْرىٰ أين طرفاها[٢].

قولُه: (**وكتابتُها بالواوِ علىٰ لفْظِ المُفخَّم**)، قيل: التفخيمُ علىٰ ثلاثةِ أوْجُه: ترْكُ الإمالة، وإخراجُ اللامِ من أسفلِ اللِّسان كما في اسمِ الله، والإمالةُ إلىٰ الواوِ كما في اسمِ الصلاة.

قولُه: (**حَرَّك الصَّلَوَيْن**)، بيانٌ للعَلاقة، **الأساس**: ضربَ الفَرسُ صَلَوَيْه بذَنَبِه: ما عَن يَمينِه وشِماله، ومنه مُصَلِّي السابقِ.

الجوهريّ: الكاذَةُ: ما نَتأَ من اللحمِ في أعلىٰ الفَخِذِ.

---

(١) هذه الفقرة ـ إلى قوله «أين طرفاها» ـ وردت في (ط) هنا، ووردت في الأصول الأخرى فور نهاية فقرة «قوله: أو أداؤها».

(٢) قالته فاطمة بنت الخرشب الأنمارية حين سئلت عن أبنائها أيُّهم أفْضَلُ؟ ذكره الزمخشري في «ربيع الأبرار» (١ : ٣٥٣). ومعنىٰ كلامها: أنّهم لتناسُبِ أصولهم وفروعهم في الشرف يمتنع تعيينُ بعضِهم فاضلًا كما أنّ الحلقة المُفْرغة لتناسب أجزائِها يمتنع تعيين بعضِها طرفًا وبعضِها وسطًا. انتهىٰ من «الإيضاح» للخطيب القزويني (١ : ٢٣٥). هذا وقد اختلف في نسبة هذا القول، ولتمامِ الفائدة انظر: «أسرار البلاغة» لعبد القاهر الجرجاني ص٧٤.

ونظيره: كَفَّر اليهوديُّ؛ إذا طأطأَ رأسَه وانحنىٰ عندَ تعظيمِ صاحبِه؛ **لأنَّه يَثْني على الكاذَتَيْنِ**، وهما الكافِرَتانِ. **وقيلَ للداعي مُصَلٍّ**؛ تشبيهًا في تَخشُّعِه بالراكعِ والساجِدِ. وإسنـادُ الـرِّزقِ إلىٰ نفْسِه؛ للإعلامِ بأنـهم يُنفقونَ الـحلالَ **الطِّـلْقَ** الذي يستأهِلُ **أنْ يُضافَ إلىٰ اللـهِ، ويسمَّىٰ رزقًا** منه ....

ذكَر ابنُ جِنِّي في «المُحْتَسَب»: قالَ أبو عليّ رحمه الله: الصلاةُ من الصَّلَوَيْن؛ وذلك لأنَّ أوّلَ ما يُشاهَدُ من أحوالِ الصلاةِ إنّما هو تَحْريكُ الصَّلَوَيْن للركوعِ، فأما القِيامُ فلا يَختَصُّ بالصلاةِ دونَ غيرِها. قال ابنُ جِنّي: هو حسن[١].

قولُه: (**وقيلَ للدَّاعي**)، كأنـّه جَوابٌ عن سؤالِ سائلٍ أنّ الداعي يُسمَّىٰ مُصلِّيًا وهو لا يُحرِّكُ الصَّلَوَيْن.

قال الإمام: هذا الاشتقاقُ يُفضي إلىٰ الطعنِ في كَوْنِ القرآنِ حُجّةً؛ لأنّ الصلاةَ من أشْهَرِ الألفاظِ، واشتقاقُه مِن تَحْريكِ الصلَوَيْن[٢] من أبعدِ الأشياءِ مَعْرِفةً، ولو جَوَّزْنا ذلك ـ ثم إنّه خَفِيَ واندَرسَ بحيثُ لا يعرِفُه إلَّا الآحادُ ـ لجازَ مِثْلُه في سائرِ الألفاظِ، ولو جازَ لَما قطَعْنا بأنَّ مُرادَ اللـهِ من هذهِ الألفاظِ ما تَتَبادرُ أفهامُنا إليه، بل لعلَّ المرادَ تلكَ المعاني المُنْدرِسَة[٣].

وأجابَ القاضي: أنّ اشتهارَ اللفظِ في المعنىٰ الثاني مع عَدَمِ اشتهارِهِ في الأولِ لا يَقدَحُ في نَقْلِه[٤].

قولُه: (**الطِّلْقُ**)، **النهاية**: الطِّلْقُ بالكَسْر: الحَلال، يقالُ: أعطَيْته مِن طِلْقِ مالي، أي: مِن صَفْوتِه وطَيِّبِه.

قولُه: (**أن يُضافَ إلىٰ اللـهِ ويُسَمَّىٰ رِزْقًا**)، قال القاضي: الرِّزقُ في اللغة: الحَظُّ، قال تعالىٰ:

---

(١) «المحتسب» (١: ١٨٦) وذكر أنّ ذلك كان سنة ٣٤٧هـ.

(٢) من قوله: «وذلك لأن أول ما يشاهد» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٧٥).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ١١٨).

وأدخلَ (مِن) التبعيضةَ؛ صيانةً لهم وكفًّا عن الإسرافِ والتبذيرِ المنهيِّ عنه. وقدَّم مفعولَ الفعلِ؛ دلالةً علىٰ كونِه أهمَّ، كأنه قال: ويخصُّون بعضَ المالِ الحلالِ بالتصدُّقِ به.........

﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢] والعُرْفُ خَصَّصَهُ بتَخْصيصِ الشيءِ بالحَيَوانِ وتمكينِهِ من الانتفاعِ به.

والمُعتزلةُ لـمّا استحالوا منَ اللّـهِ أن يُمكِّنَ منَ الحرامِ؛ لأنـّه مَنَعَ منَ الانتفاعِ به، وأمَر بالزجْرِ عنه ـ قالوا: الرزْقُ لا يتناولُ الحرام[1]. ألا ترىٰ أنـّه أسندَ الرزقَ هاهنا إلىٰ نفْسِه إيذانًا بأنـّهم يُنْفقونَ الحلالَ الطِّلْق، فإنّ إنفاقَ الحَرامِ لا يُوجِبُ المَدْح، وأصحابُنا جعلوا الإسنادَ للتعظيمِ والتَّحْريضِ علىٰ الإنفاقِ، واختصاصَ «ممَّا رزَقْناهم» بالحلالِ للقرينةِ، وتَمسَّكوا بشُمولِ الرزقِ للحرامِ، وأنـّه لو لم يكُن رزقًا لم يكُن المُغْتَذِي به طولَ عُمُرِه مَرْزوقًا. وليس كذلك لقولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾[2] [هود: ٦].

قلت: قولُه: «جعلوا الإسنادَ للتعظيم» معناه: أنّ الرزقَ وإن كانَ كلُّه من الله، لكِن مِن شَرْطِ ما يُضافُ إليه مِن الأفعالِ أن يكونَ الأفضَلَ فالأفضلَ، كما قال إبراهيمُ عليه السلام: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠] وقولِـهِ تعالىٰ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

الانتصاف: المُعتزلةُ أثْبتوا خالقًا غيْرَ اللّـهِ ورازقًا غيْرَه، وقد قالَ الله تعالىٰ: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾[3] [فاطر: ٣].

---

(١) يُوضّحه قولُ الشريف الجرجاني في «التعريفات» ص١١٥: «الرزقُ: اسمٌ لِـما يسوقُه الله إلىٰ الحيوانِ فيأكله، فيكون متناولًا للحلالِ والحرام. وعند المعتزلة: عبارةٌ عن مملوكٍ يأكلُه المالك، فعلىٰ هذا لا يكون الحرامُ رزقًا».

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١١٩).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (١: ٤٠).

وجائزٌ أن يُرادَ به الزكاةُ المفروضةُ؛ لاقترانِه **بأُختِ الزكاةِ** وشقيقتِها، وهي الصلاةُ، وأن تُرادَ هيَ وغيرُها مِن النفقاتِ في سبيلِ الخيرِ؛ لمجيئه مطلقًا يصلحُ أن يتناولَ كلَّ مُنفقٍ. وأنفقَ الشيءَ وأنْفَدَه: أخوانِ، **وعن يعقوبَ**: نَفَقَ الشيءُ ونَفَدَ؛ واحدٌ،..............

الراغبُ: الرزقُ: لفظٌ مُشتَرَكٌ للحظِّ الجاري تارة، وللنصيب تارة، ولِـما يَصِلُ إلىٰ الجَوْفِ ويُتغذَّىٰ به[١].

﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] مَحْمولٌ علىٰ المُباح؛ لأنـّه حَثٌّ علىٰ الإنفاقِ ومَدْحٌ لفاعلِه، ولأنـّه مُضافٌ إلىٰ اللـهِ عزَّ وجَلَّ والإنفاقُ كما يكونُ من المالِ والنِّعَمِ الظاهرةِ يكونُ من النِّعَمِ الباطنةِ كالعِلْمِ والقُوةِ والجاه. والجودُ التام: بَذْلُ العِلْم، ومَتاعُ الدنيا عَرَضٌ زائل. وقال بَعْضُ المُحقِّقين في الآية: ومِمَّا خصَصْناهُم من أنوارِ المعرفةِ يُفيضون[٢].

قولُه: (**بأُخْتِ الزكاة**)، أي: بالصلاةِ، فوضَعَها موْضِعَها للإشعارِ بالعِلِّيَّة.

قولُه: (**وعن يَعقوبَ**)، هو ابنُ إسحاقَ السِّكِّيت[٣]. قال الأنباري: كانَ من أكابرِ أهلِ اللغة. قال المُبَرِّد: ما رأيتُ للبَغْداديّين كتابًا خَيْرًا منْ كتابِ ابنِ السكِّيت في اللغةِ وهو: «إصلاحُ المنطق»[٤]. وأما حِكايةُ قَولِ ابنِ السكِّيت في «الإصلاح»[٥] فهو: نفَقَ الزادُ يَنْفَقُ نَفَقًا: إذا نَفَد.

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٨١)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٣٥١.

(٢) ومن مشكاةِ النورِ هذه قال القشيري: «المريدون أنفقوا في سبيلِه ما يشغلهم عن ذكْرِ مولاهم، فلم يلتفتوا إلىٰ شيءٍ من دنياهم وعقباهم. والعارفون أنفقوا في سبيلِ الله ما هو سوىٰ مولاهم، فقرّبهم الحقُّ سبحانه وأجزاهم» انتهىٰ من «لطائف الإشارات» (١: ٥٧).

(٣) في (ط): «قوله: وعن يعقوب: ابن السكيت».

(٤) «نزهة الألباء» ص١٤٠. وقد سبق التعريف بابن السكِّيت، وكتابه: «إصلاح المنطق» وقد اعتنىٰ بنشرِهِ الأُستاذان الجليلان: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، وهو كتاب جدُّ نافعٍ، وممَّن هَذَّبَه من القدماءِ الخطيبُ التبريزي، وكتابه نافعٌ أيضًا، وهو مطبوع متداول.

(٥) «إصلاح المنطق» ص١٩٥.

وكلُّ ما جاءَ ممّا فاؤُه نونٌ، وعَيْنُه فاءٌ؛ فدالٌّ علىٰ معنى الخروجِ والذهابِ، ونحوِ ذلك إذا تأمَّلتَ.

[﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ﴾ ٤]

فإن قلت: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ ﴾ أهمْ غيرُ الأوَّلينَ أمْ هم الأوَّلونَ؟ وإنما وُسِّطَ العاطفُ كما يُوسَّطُ بين الصفاتِ في قولِك: هو الشجاعُ والجوادُ، وفي قولِه:

إلى الـمَلِكِ القَرْمِ وابنِ الـهُمامِ ... وليـثِ الكَتيبـةِ في الـمُزْدَحَمْ

وقولِه:

يا لَـهْفَ زَيَّابَةَ للحارثِ الـصْـ ... ـصَابِـحِ فالغـانمِ فالآيـبِ

قلتُ: يحتملُ أنْ يُرادَ ....

قولُه: (إلىٰ المَلِكِ القَرْمِ)، البيت[1]. القَرْمُ: الفَحْل المُكْرَم الذي لا يُحْملُ عليه، ثم سمي به السيِّد.

والـهُمامُ: مِن أسماءِ المُلوكِ؛ لعِظَم هِمَّتِهم، أو لأنـّهم إذا هَمُّوا بأمرٍ فَعلوه. والكتيبةُ: الجَيش. وازدحَمَ القومُ: إذا وقَعَ بعضُهم علىٰ بعضٍ، ومنه قيلَ للمعركةِ: مُزْدَحَم؛ لأنـّها موضِعُ المُزاحَمة.

قولُه: (يا لَـهْفَ زَيَّابَة)، البيت[2]. اللَّهْفُ: كَلِمَةُ استغاثةٍ يُتحَسَّرُ بها علىٰ ما فات. والزَّيَّابة: اسمُ أبي القائل[3]. والحارثُ: مَن غَزاهُم وصَبَّحهم وغَنِمَ منهم، وآبَ إلىٰ قومِه سالـمًا. والصابِح مِن: صَبَحْتُ القَوْمَ: إذا أتيْتُهُم صَباحًا.

(١) ذكره الفرّاء في «معاني القرآن» (١: ١٠٥)، والبغدادي في «خزانة الأدب» (١: ٤٢٩) من غير نسبةٍ لأحد.

(٢) البيت لابن زيّابة كما في «مغني اللبيب» ص٢١٦، قاله جوابًا للحارث بن هشامٍ في حادثةٍ وقعت بينهما. لتمام الفائدة انظر: «خزانة الأدب» (٥: ١٠٧).

(٣) كذا في (ح)، وفي (ط): «أبي القبائل»، والصواب أنّها أمّه، فهو سلمة بن ذهل، وزيّابه: اسم أمه، قال الزَّبيدي في «تاج العروس» (زيب): «قال الجلال، ووقع في حاشية الطيبي أن زيابة اسم أبي الشاعر، وهو وهم».

بهؤلاءِ مؤمنو أهلِ الكتابِ؛ **كعبدِ الله بنِ سَلَامٍ وأضرابِه**، مِنَ الذينَ آمنوا **فاشتملَ إيمانُهم** علىٰ كلِّ وحيٍ أُنزل مِن عندِ الله، وأيقَنوا بالآخرةِ إيقانًا زالَ معه ما كانوا عليهِ مِن أنه لا يدخلُ الجَنَّةَ إلا مَن كانَ هُودًا أو نصارى، وأن النارَ لن تمسَّهم إلا أيّامًا معدوداتٍ؛ ....

قولُه: (**كعبدِ الله بن سلام**)، قال في «الجامع»[(١)]: هو عبدُ الله بن سَلام بن الحارث، من بني قَيْنُقاعَ الإسرائيليّ. وكان اسمُه الحُصَيْنَ فسمّاهُ النبيُّ ﷺ عبْدَ الله، وسَلام: بتخفيفِ اللام. قَيْنُقاع: بفَتْح القافِ وضَمِّ النونِ وبالعَيْن المهملة.

قولُه: (**وأضرابِه**)، قال المُصنِّف[(٢)]: أكثرُ الناسِ علىٰ أنّ الأضْرابَ جَمْعُ ضَرْبٍ بفَتْحِ الضاد، وعندي بكَسْرِها فِعْلٌ بمعنىٰ مَفْعول ـ كالعَجْزِ ـ وهو الذي يُضْرَبُ به المَثَل. ولا بدَّ في المضروبِ به مَثَلًا والمضروبِ فيه من المُماثلة. وقال غيرُه: الضُّرَباءُ والأضْرابُ: الأمثال، سمِعْتُ غيْرَ واحدٍ من العَرَبِ يقولون: هذا ضِرْبُه، أي: مِثْلُه بكَسْرِ الضّاد. ويعضُدُه مِثْلٌ ومَثيل، وشِبْهٌ وشَبيه، وأنّهم جَمَعوهُ علىٰ أضْراب.

قولُه: (**فاشتملَ إيمانُهم**)، الفاءُ سَبَبية، تقديرُه: آمنوا بالقُرآنِ بعد أن كانوا مؤمنينَ بكتابِهم؛ فلزِمَ مِن إيمانِهم بهذا اشتمالُ الإيمانِ علىٰ كلِّ وَحْيٍ. ثم قَوْلُه: «وأيْقَنوا بالآخرةِ» مُشعِرٌ بأنّ في الكلامِ تغييرًا، وأنّ أصْلَ الكلام: الذين آمنوا بما أُنْزِلَ إليك، وما أُنْزِل مِن قبلك، وأيقنوا بالآخرةِ؛ فأتىٰ بالمُضارعِ، وقَدَّمَ الجارَّ والمجرورَ، وأبْرزَ الضميرَ، وبنىٰ عليه لإعطاءِ مَعنىٰ التخصيص مع التأكيد، علىٰ مِنوالِ قولِه: ﴿لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠] ليكونَ تعريضًا بمَن لم يُؤمِن منهم، وبأنّ إيمانَهم بالآخرةِ علىٰ خلافِ ما هيَ عليه مع التردُّدِ فيها، وأنّ إيمانَ المُؤمنين مُسْتَمِرُّ الوقوع.

---

(١) «جامع الأصول» (٢: ٥٧٤).

(٢) لم أهتدِ إلىٰ هذا النقل من الزمخشري فيما بين يديَّ من مصنّفاته. ولعله من إحدى حواشيه على «تفسيره»، فالمؤلف ينقل عنه منها في مواضع.

واجتماعُهم علىٰ الإقرارِ بالنشأةِ الأُخرىٰ، وإعادةِ الأرواحِ في الأجسادِ، ثُمَّ افتراقُهم فرقتَيْنِ: منهم مَن قالَ: تجري حالُهم في التلذُّذِ بالمطاعمِ والـمَشاربِ والـمَناكحِ علىٰ حسبِ مَجْراها في الدنيا. ودَفَعَه آخرونَ؛ فزعمُوا أنّ ذلكَ إنما احتيجَ إليه في هذه الدارِ مِن أجلِ نماءِ الأجسامِ، ولمكانِ التوالدِ والتناسلِ، وأهلُ الجنةِ مستغنُونَ عنه؛ فلا يتلذَّذونَ إلا بالنسيمِ، و**الأرواحِ العَبِقةِ**، والسّماعِ اللذيذِ، والفرحِ، والسرورِ؛ **واختلافُهم** في الدوامِ.....

قولُه: (**واجتماعُهم**)، رُوِيَ مَرْفوعًا ومَجْرورًا؛ فالرَّفْعُ عَطْفٌ علىٰ قولِه: «ما كانوا عليه»، والجرُّ علىٰ قولِه: «أنـّه لا يدخُلُ الجنَّة». المعنىٰ: زالَ مع هذا الإيقانِ زَعَماتُهم أنـّه لا يدخلُ الجنّةَ[1] إلَّا مَن كان هودًا أو نَصارىٰ، وزالَ أيضًا ما كانوا عليهِ مِن خَلْطِ الحقِّ مع الباطِلِ، وهو الإقرارُ بالنَّشأةِ الأخْرىٰ، ثم افتراقُهم فرقتَيْن: فرقةٌ مِنهما موافِقةٌ للمسلمين، وفِرْقةٌ مخالفةٌ لهم في قَوْلِهم بالتلذُّذِ الجِسْمانيِّ، وفي الدوامِ والانقطاع.

قولُه: (**الأرواحِ العَبِقة**)، **الجَوْهريّ**: الريحُ واحدةُ الرِّياحِ والأرْياح، وقد تُجمعُ علىٰ أرواح؛ لأنّ أصْلَها الواو، وإنما جاءَت بالياءِ لانكسارِ ما قَبْلَها، فإذا رَجعوا إلىٰ الفتحِ عادَت إلىٰ الواو، كقولك: أروحَ الماءُ، وتَروَّحتُ بالمِرْوَحة، **الأساس**: عَبِقَ به الطيب: لزِمَه، وامرأة عَبِقَة: تطيَّبَتْ بأدنىٰ طيبٍ، فلم تذهَبْ عنها ريحُه أيامًا. وقال أبو الطيِّب:

مِسْكِيَّةُ النَّفَحـاتِ إلَّا أنـّها وَحْشيةٌ بِسِواهُمُ لا تَعْبَقُ[2]

قولُه: (**واختلافُهم**)، عَطْفٌ علىٰ «افتراقُهم» لا علىٰ «اجتماعُهم»؛ ليكونَ في حُكْمِ «ثم» في التراخي. المعنىٰ: أنـّهم اجتَمعوا علىٰ الإقرارِ بإعادةِ الأرواحِ إلىٰ الأجساد، ثمَّ حصَلَتْ لهم التفرِقَةُ في كيفيةِ الأحوال، والاختلافُ في كمّيةِ الزمان[3].

---

(١) من قوله: «المعنى: زال» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) ديوان المتنبي (١: ٧٢).

(٣) في (ط): «الأزمان».

والانقطاعِ ـ فيكونَ المعطوفُ غيرَ المعطوفِ عليه. ويحتملُ أن يُرادَ وصفُ الأوَّلينَ، ووُسِّطَ العاطفُ علىٰ معنىٰ أنهم الجامعونَ بينَ تلكَ الصفاتِ وهذه. فإن قلتَ: فإنْ أُريدَ بهؤلاءِ غيرُ أولئكَ، فهلْ يَدخلونَ في جُملةِ المتقينَ أمْ لا؟ قلتُ: إنْ عطفتَهم علىٰ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ دخلوا، وكانت صفةُ التقوى مشتملةً علىٰ الزُّمرتَيْنِ من مؤمني أهلِ الكتابِ وغيرِهم، وإنْ عطفتَهم علىٰ ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾ لم يدخلوا، وكأنه قيلَ: هدًى للمتقينَ وهدًى للذينَ يؤمنونَ بما أُنزلَ إليكَ. فإن قلتَ: قولُه: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ إن عُنِيَ به القرآنُ بأسْرِه والشريعةُ عن آخرِها فلم يكنْ ذلكَ منزَّلًا وقتَ إيمانِهم، فكيفَ قيلَ: ﴿أُنزِلَ﴾ بلفظِ المضيِّ؟ وإنْ أُريدَ المقدارُ الذي سبقَ إنزالُه وقتَ إيمانِهم؛ فهوَ إيمانٌ ببعضِ المنزَّلِ، واشتمالُ الإيمانِ علىٰ الجميعِ سالفِه ومُتَرَقَّبِه واجبٌ. قلتُ: المرادُ: المنزَّلُ كلُّه، وإنما عبَّرَ عنه بلفظِ الـمُضِيِّ ـ وإنْ كانَ بعضُه مترقَّبًا ـ تغليبًا للموجودِ علىٰ ما لمْ يوجدْ، كما يُغلَّبُ المتكلِّمُ علىٰ المخاطَبِ، والمخاطَبُ علىٰ الغائبِ، فيقالُ: أنا وأنتَ فعلْنا، و: أنتَ وزيدٌ تفعلانِ؛ ولأنه إذا كانَ بعضُه نازلًا وبعضُه مُنتظَرَ النزولِ جُعلَ كأنَّ كلَّه قد نَزَلَ وانتهىٰ نزولُه، ويدلُّ عليهِ قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٠]، ولم يَسمعوا جميعَ الكتابِ، ولا كانَ كلُّه منزَّلًا، ولكنْ سبيلُه سبيلُ ما ذكرْنا، ونظيرُه قولُك: كلُّ ما خَطَبَ به فلانٌ فهو فصيحٌ، وما تكلَّمَ بشيءٍ إلا وهوَ نادرٌ، ولا تريدُ بهذا الماضيَ منه فحَسْبُ دونَ الآتي؛ لكونه معقودًا بعضُه ببعضٍ، ومربوطًا آتِيْهِ بماضِيْهِ، وقرأ يَزيدُ بنُ قُطَيْبٍ: (بما أَنْزَلَ إليكَ وما أَنزلَ من قَبْلك) علىٰ لفظِ ما سُمِّي فاعلُه. **وفي تقديمِ «بالآخرة» وبناءِ ﴿يُوقِنُونَ﴾ علىٰ ﴿هُمْ﴾ تعريضٌ بأهلِ الكتابِ وبما كانوا عليهِ مِن إثباتِ**........................

قولُه: (**وفي تَقديم «بالآخرةِ» وبناءِ ﴿يُوقِنُونَ﴾ علىٰ ﴿هُمْ﴾ تعريضٌ**) إلىٰ آخرِه، أي: قصدَ بهذَينِ الاعتبارَينِ تَيْنِكَ الخاصِّيَّتَيْنِ ـ أعني: التخصيص وتقوّي الحكم[1] ـ تعريضًا بهم،

---

(١) قوله: «أعني التخصيص وتقوي الحكم» ساقط من (ط).

أمْرِ الآخرةِ علىٰ خلافِ حقيقتِه، وأنّ قولَهم ليسَ بصادرٍ عن إيقانٍ، وأنّ اليقينَ ما عليهِ مَن آمنَ بما أُنزل إليكَ وما أُنزلَ مِن قَبْلك. **والإيقانُ: إتقانُ العِلْم بانتفاءِ الشكِّ والشُّبهةِ عنه.** و«الآخِرة» تأنيثُ الآخِرِ الذي هو نقيضُ الأوَّلِ، وهيَ صفةُ الدارِ، بدليلِ قولِه: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ﴾ [القصص: ٨٣]، وهيَ مِنَ الصفاتِ الغالبةِ، وكذلكَ «الدُّنيا». وعن نافعٍ: أنه خفَّفها بأنْ حَذَفَ الهمزةَ وألقىٰ حركتَها علىٰ اللامِ؛ كقوله: (دابَّةُالأرْضِ) [سبأ: ١٤].

فقولُه: «تعريضٌ بأهْلِ الكِتاب» تَوْطئة، وقولُه: «بما كانوا عَلَيه» وقولُه: «وأنَّ قولَهم» إلىٰ آخرِه، عَطْفٌ عليه علىٰ طريقةِ: أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه. وهذانِ المَعطوفانِ تَفسيرانِ لقولِه: «وفي تقديمِ «بالآخِرة»» وقولِه: «وبناءِ «يوقنون»» علىٰ سبيلِ النَّشْر، فدلّ التقديمُ علىٰ التخصيص، وأنّ إيمانَهم مقصورٌ علىٰ الآخرةِ الحقيقيةِ لا يتجاوَزُ إلىٰ ما أثْبتَهُ اليهود، وهو أنهُ لا يدخُلُ الجَنَّةَ إلّا مَنْ كان هودًا، وأنهُ لا تَـمسُّهم النارُ إلّا أيامًا مَعْدودات، وأنّ أهلَ الجَنّةِ يتلذّذونَ بالنسيمِ والأرواحِ العَبِقة، وهو المرادُ بقولِه: «مِن إثباتِ أمْرِ الآخرةِ علىٰ خلافِ حَقيقتِه» ودَلّ بناءُ «يوقنون» علىٰ «هم» علىٰ تحقيقِ إيقانِهم وثَباتِه، وهو المرادُ بقولِه: «وأنّ قوْلَهم ليسَ بصادرٍ عن إيقانٍ، وأنّ اليقينَ ما عليه مَنْ آمنَ بما أُنزِلَ إليك»، ثمّ بمجموعِها دلّ علىٰ أنّ اليهودَ علىٰ خلاف ذلك تعريضًا، فعلىٰ هذا قولُه: «وأنّ اليقينَ ما عليه» ليسَ معطوفًا علىٰ «تعريضٌ» كما ظُنَّ، وإنّما لم يُحْمَلْ قولَه: «وبناءِ «يوقنون» علىٰ «هم»» علىٰ التخصيص؛ لأنّ القوْلَ بتَقوِّي الحُكْمِ يُفيدُ التّحقيقَ ويستلزِمُ التخصيصَ بالتعريض، والقولُ بالتّقديم لا يُفيدُ إلّا التخصيصَ، فكانَ أوْلىٰ.

قولُه: (**والإيقانُ: إتقانُ العلْم بانتفاءِ الشكِّ والشُّبْهة عنه**). قال القاضي: اليَقينُ: إتقانُ العلْمِ بنَفْيِ الشُّبهةِ عنه نظرًا واستدلالًا، ولذلكَ لا يُوصَفُ به العِلمُ القَديم والعلومُ الضَّرورية[1].

وقالَ الإمام: لا يُقال: تَـيَـقنْتُ أنّ السماءَ فوقي، ويُقال: تيقَّنتُ ما أردْتَه بكلامِك[2].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٢٧).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٧٨).

وقرأَ أبو حَيَّةَ النُّميريُّ (يُؤْقِنونَ) بالهمزِ، جعلَ الضمّةَ في جارِ الواوِ كأنها فيهِ فقلَبَها قلْبَ واوِ «وجوهٍ» و«وقِّتَتْ»، ونحوُه:

لَـحُبُّ الـمُؤْقدانِ إليَّ مُؤْسىٰ ... وجَعْدةُ إذْ أضـاءَهما الوَقـودُ

[﴿أُولَـٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَـٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ٥]

﴿أُولَـٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾: الجملةُ في محلِّ الرفعِ إنْ كانَ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ مبتدأً، وإلا فلا محلَّ لها. ونظمُ الكلامِ علىٰ الوجهينِ ـ أنكَ إذا نويتَ........

وقالَ الرّاغب: اليقينُ مِن صفةِ العِلْمِ فوقَ المَعرفةِ والدِّرايةِ وأخواتِها، يقال: عِلْمُ يقينٍ، ولا يُقال: مَعرفةُ يَقينٍ، وهو سكونُ النفسِ مع ثَباتِ الحُكمِ، يقالُ: استَيْقنَ وأيْقَنَ[١].

قولُه: (لَـحُبُّ المؤقِدانِ) البيتُ لجرير[٢]. وموسىٰ وجَعْدة ابناهُ، وهما عَطْفا بيانٍ لقولِه: «المُؤقِدان» كانا يُوقِدانِ نارَ القِرىٰ، وقوله: «إذ أضاءهما» بدل اشتمال منهما، يحمد فعالهما ويشكر صنيعهما، المعنى: حبَّب اللـهُ إليَّ وقتَ إضاءة وقودهما إيّاهما، ونحوه في البدل قولُه تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦]، أي: اذكر وقتَ انتباذِهما[٣]، واللامُ في «لَـحُبُّ المؤقِدان»[٤] للقَسم، هكذا روىٰ سِيبَويْهِ بقلبِ الواوِ في «المُوقِدان»، وموسىٰ هَمَزه.

«لحُبُّ» يُروىٰ بضَمِّ الحاءِ وفَتْحِها.

الجوهريّ: يُقال: أحبَّهُ فهو مُحَبٌّ، وحبَّهُ يَـحِبُّه بالكَسرِ فهو محْبوبٌ، ولقد حبِبْتَ بالكَسْرِ، أي: صِرْتَ حَبيبًا.

قولُه: (وإلّا فلا محَلَّ لها) من الإعراب، قيل: فيه نظَر لأنهُ لو كانَ الموصولُ الثاني مبتدأً، فكذلك محَلُّها الرفْعُ، فالحقُّ أن يُقالَ: إن كانَ أحدُ الموصولَيْنِ مبتدأً، فهو في محلِّ الرَّفْع.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٩٢، وفيه: سكون الفهم بدل سكون النفس.

(٢) «ديوان جرير» ص١٣٦.

(٣) من قوله: «وقوله: إذ أضاءهما» إلى هنا من (ط) و(ح).

(٤) في (ح): «واللام في «لَـحُبُّ» للقسم».

الابتداءَ بـ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾؛ فقد ذهبتَ به مذهبَ الاستئنافِ؛ وذلك أنه لـمّا قيل: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، واختصَّ المتَّقونَ بأنَّ الكتابَ لهمْ هدًى؛ اتَّجهَ لسائلٍ أنْ يسألَ فيقولَ: ما بالُ المتقينَ مخصوصينَ بذلكَ؟ فوقعَ قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ إلىٰ ساقتِه، كأنه جوابٌ لهذا السؤالِ المقدَّرِ، وجيءَ بصفةِ المتقينَ المنطويةِ تحتَها خصائصُهم التي استوجَبوا بها مِنَ اللـهِ أن يلطُفَ بهمْ ويفعلَ بهمْ ما لا يَفعلُ بمَن ليسوا علىٰ صفتِهم؛ أي: الذينَ هؤلاءِ عقائدُهم وأعمالُهم أحقّاءُ بأنْ يهديَهمُ اللـهُ ويعطيَهمُ الفلاحَ.

ونظيرُه: قولُك: أحبَّ رسولُ اللـهِ ﷺ الأنصارَ الذين قارَعُوا دونَه، وكشفُوا الكَرْبَ عن وجهِه، أولئكَ أهلٌ للمحبّةِ. وإنْ جعلتَه تابعًا للمتقينَ؛ وقعَ الاستئنافُ علىٰ «أولئك»؛ كأنه قيل: ما للمستقلّينَ بـهذه الصفاتِ قد اختصُّوا بالهدى؟ فأُجيبَ بأنَّ..........

وأجيبَ: أنَّ المُصنِّفَ في صَددِ أن يَذْكُرَ في الآيةِ وجوهًا ثلاثةً، ويُشيرَ في التقريرِ إلىٰ بيانِ الفَرْقِ؛ فبنىٰ الكلامَ أوّلًا علىٰ الوجهَيْنِ اللّذَيْن هما أقوىٰ الوجوه وعليهما تعْويلُ أهلِ المعاني دونَ الثالث، ثمّ سألَ نفسَه: هل يجوزُ ذلك التقدير؟ أي: أن يَجْريَ الموصولُ الثاني علىٰ الابتداءِ و«أولئكَ» خبرُه، لأنّ الوجْهَ الأخيرَ لا يحسُنُ حُسنَهُما لخُلُوِّه عن الاستئنافِ ولزومِ فَكِّ الموصولَيْن. ولهذهِ اللطيفةِ قُدِّمَ الاستئنافُ المُنطوي علىٰ بيانِ الموجَبِ علىٰ الآخرة، وكما روعِيتْ هذه اللطيفةُ رُوعيتِ المناسبةُ بين الوجهَيْن أيضًا حيثُ قالَ أوّلًا: «نَويْتَ» مقرونةً بإذا، وثانيًا: «وإنْ جعَلتَه تابعًا» وإنما كان الوجهُ الأوّلُ أحسنَ الوجوهِ لِما ذكَرْنا من بيانِ الموجَب، ولإيقاعِ «أولئكَ» خبرًا له، وهو أيضًا مُوجَبٌ كما سيَجيء.

قولُه: (ما للمُسْتقلّين بهذه الصفات)، **الأساس**: ومن المَجاز: هو مستقلٌّ بنَفْسِه: إذا كانَ ضابِطًا لأمْرِه.

النهاية: يقال: أقَلَّ الشيءَ يُقِلُّه، واستقَلَّه يَسْتَقِلُّه، إذا رفعَه وحمَلَه، وفي الحديث: «حتّىٰ تقالّتِ الشمس»[1] أي: استقلّتْ في السماء، وارتفَعَتْ وتعالَتْ.

---

(١) «تقالّت» بالقاف. والمرويُّ في ذلك «تعالت» بالعين المهملة، أخرجه أبو داود (٤٣٨) من حديث أبي قتادة الأنصاريّ. فلعلَّ في الأمر تصحيفًا.

أولئكَ الموصوفينَ ـ: غيرُ مستبعَدٍ أنْ يفوزوا دونَ الناسِ بالهدىٰ عاجلًا، وبالفلاحِ آجلًا. واعلمْ أنَّ هذا النوعَ مِنَ الاستئنافِ يجيءُ تارةً بإعادةِ اسمِ مَنِ استُؤنفَ عنه الحديثُ، كقولِكَ: قد أحسنتُ إلىٰ زيدٍ، زيدٌ حَقيقٌ بالإحسانِ..........................

أي: ما للمُتّقين الذينَ هذه المذكوراتُ حدُّهم، أو ما للكاملينَ بهذه الصفات؟ وقد راعىٰ فيه معنىٰ لا يلزَم منه المُوجَبُ، بخلافِه في الأوّلِ فليُتَدبَّر.

ولإفادةِ اللامِ الاختصاصَ: أعني في «المتقين»، قالَ في هذا الوجهِ: «أن يفوزوا دونَ الناس»، وفي الأوّلِ: «بمَنْ ليسوا علىٰ صِفتِهم» وقالَ أولًا: «استوجَبوا» بناءً علىٰ مذْهَبِه، وثانيًا: «غيرُ مُستَبْعِدٍ أن يفوزوا» لأنَّ الأوّلَ مبْنيٌّ علىٰ العِليَّة، ثم الأنسب أن يجرى «المتقين» في الوجه الأول على الحقيقة، وهم الثابتون على التقوى، ليستقيم قوله: «استوجبوا بها من الله أن يلطف بهم»، وفي الثاني على المجاز، كما قال: ﴿هُدًى﴾ للصائرين إلى الهدى بعد الضلال، فيستقيم قولُه: «غير مستبعد أن يفوزوا دون الناس بالهدى عاجلًا».

قوله: (هذا النوع) الإشارة بـ«هذا» إلى المذكور قبلُ، فإنه لا يخرج عن هذين القسمَيْن، ويُفهم منه أن من الاستئناف أنواعًا تأتي على غير هذا النوع، ومن قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] بعد قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، وغير ذلك[١].

قولُه: (زيدٌ حقيقٌ بالإحسان) جوابٌ عن قولِ مَنْ قال ـ إذا قُلْتَ: أحسَنْتُ إلىٰ زيدٍ ـ: ما لَهُ أُحْسِنُ إليه؟ أي: هو حَقيقٌ بالإحسانِ لِما فيهِ منَ الخِصالِ المَرْضيّةِ والخلالِ الحَميدةِ كما في الوجهِ الثاني في تفسيرِ الآيةِ؛ لأنّ الوصْفَ حينئذٍ حَدُّه، أو مَدْحُه لقولِه: «ما للمُسْتقلّينَ بهذهِ الصِّفات»، وقولُك: صديقُكَ القَديمُ، جوابٌ عَنْ قولِه ـ حينَ قُلْتَ له: أحسَنْتُ إلىٰ زيدٍ ـ: ما لَه[٢] أُحسِنُ إليه ولِمَ يَستوْجِبُ مِنّي الإحسان؟ أي: استوْجب منكَ الإحسانَ[٣] لكونِه

---

(١) من قوله: «ثم الأنسب أن يجرى» إلى هنا من (ط).

(٢) في الأصول الخطية: مالم. وما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

(٣) قوله: «أي: استوجب منك الإحسان» ساقط من (ط).

وتارةً بإعادةِ صفتِه، كقولك: أحسنتُ إلىٰ زيدٍ، صديقُك القديمُ أهلٌ لذلكَ منك. فيكونُ الاستئنافُ بإعادةِ الصفةِ أحسنَ وأبلغَ؛لانطوائها علىٰ بيانِ الموجبِ وتلخيصِه. فإن قلتَ: هل يجوزُ أن يجريَ الموصولُ الأولُ علىٰ المتقينَ، وأن يرتفعَ الثاني علىٰ الابتداءِ، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ خبرُه؟.......................................

صديقاً لك، كما في الوجهِ الأوّل، لأنّ الصِّفةَ حينئذٍ لغيرِ الكَشْفِ والمَدْحِ، لقولِه: «ما لا يَفْعلُ بمَنْ ليسوا علىٰ صِفَتِهم»؛ فعلىٰ الأوّلِ استحَقّ الإحسانَ لِما هو فيه، وعلىٰ الثاني لِما[1] له عَلَيْكَ، وهذا أبْيَنُ في تَلْخيصِ[2] الموجِبِ، لتخصيصِه، أي: بما يستحقُّ عليك الإحسانَ، ولكنّ ذاكَ أدْخلُ في التمدُّح كأنّ ذاتَه لكونِها مُسْتجمعةً للخِلالِ المرضِيّةِ مُسْتحقّةٌ للإحسانِ.

علىٰ أنّ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ في الآيةِ ليسَ كالمِثال، فإنّ إيرادَ اسمِ الإشارةِ هنا، كإعادة الموصوفِ مع صفاتِه المذكورةِ، وذلك أنّ «المُتّقين» لمّا حكَمَ عليهِم بكَوْنِ الكتابِ هُدىٰ لهم، ثمّ أجْرىٰ عليهِم تلكَ الصفاتِ شَيْئًا فشيْئًا، كما ذكَر في «الفاتحة» مُيِّزوا غايةَ التَّمييزِ، فاستَحقّوا لذلكَ التمييزِ التامِّ أن يفوزوا بالهُدىٰ عاجِلًا، وبالفلاحِ آجلًا.

ويؤيّدُ هذا التأويلَ قولُ القاضي: إذا كانَ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ استئنافًا، كانَ نتيجةَ الأحكامِ والصِّفاتِ المُتقدّمة. تمّ كلامه[3]. فَوزانُ قولِه تعالىٰ: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] إلىٰ قولِه: ﴿يُنفِقُونَ﴾ وِزانُ قولِه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] إلىٰ ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، ووِزانُ قَوْلِه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] وِزانُ قولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، وهاهنا سِرٌّ دقيقٌ وهو: أنهُ تعالىٰ حَكىٰ في مُفْتَتحِ كتابه الكريمِ مَدْحَ العبدِ لبارئه بسَببِ إحسانِه إليه، وترقّى فيه ثمّ مَدحَ الباري هاهنا عَبْدَه بسببِ هدايتِه له، وترقّى فيه علىٰ أُسلوبٍ واحد.

(١) في (ط): «بما».

(٢) في (ط): «أبين لتلخيص».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ١٢٩).

قلتُ: نعمْ، علىٰ أن يُجعَلَ اختصاصُهم بالهدىٰ والفلاحِ تعريضًا بأهلِ الكتابِ..........

قولُه: (**نعم علىٰ أن يُجْعَلَ اختصاصُهم بالُهدىٰ والفلاحِ تَعْريضًا**) يعني: إنّما يجوزُ ذلك إذا جُعِلَ الغرَضُ في بناءِ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ علىٰ «الذين»، ودِلالةُ الاختصاصِ الذي يُعطيه معنىٰ التركيب، التعريضُ بأهلِ الكتابِ؛ ليكونَ قَطْعُ الكلامِ مِن الأوّل، وجَعْلُه جملةً بحِيالِها، والعدولُ من تلكَ المواقعِ المُسْتحْسَنةِ لغرضٍ صحيح.

فإن قُلْتَ: هل يجوزُ أنْ يكونَ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾ على الوجهَيْنِ السابقَيْنِ تَعْريضًا؟

قلتُ: ليسَ بواضِح، لأنّ الغرَضَ في الاستئنافِ الأوّلِ بيانُ موجبِ أنّ الكتابَ هُدًى لهم، أي: إنّما كانَ الكتابُ هُدًى لهم، لأنّهم علىٰ هدًى لا يُكْتَنهُ كُنْهُه. وفي الاستئنافِ الثاني بيانُ جزاءِ أُولئكَ المَوْصوفينَ بتلكَ الصفاتِ الفائقةِ، فوجبَ أن يُقال: لهم الهُدىٰ عاجلًا، والفَلاحُ آجِلًا. نعم لو أُريدَ التعريضُ علىٰ سبيلِ الإدماجِ لَجازَ، بخلافِه في تلكَ الصّورة؛ لأنّ الغرضَ الأوّلَ هو التعريض. قال[١]: «إذا كانَ الكلامُ مُنصَبًّا إلىٰ غرضٍ من الأغراضِ، جُعِلَ سياقُه له وتوجُّهُه إليه كأنَّ ما سِواهُ مَرْفوضٌ مُطَّرَح».

وذهَبَ صاحبُ «المِفتاح»: إلىٰ أنّ الجُملةَ علىٰ هذا مِن مُسْتَتْبعاتِ ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، وقدَّرَه: «هو هدىٰ»، وقال: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ تقريرٌ وتوكيدٌ لقولِه: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[٢]. فعُلِمَ منه أنهُ علىٰ الْوجوهِ السابقةِ كان مُستَتْبِعًا للمُتّقين، وهو يحتَمِلُ وجهَيْن:

أحدُهما: أنْ يُرادَ بالمُتَّقين: الضالّونَ الصائرونَ إلىٰ الهُدىٰ كما في الوجْهِ الثاني من الكتابِ، فعَطَفَ هذه الجُملةَ علىٰ السابقةِ علىٰ سبيلِ الحُصولِ والوجودِ وتفويضِ التَّرتُّبِ إلىٰ الذِّهن. يعني: إذا كانَ الكتابُ هُدًى للضالّينَ الصّائرينَ إلىٰ الهُدىٰ، فلأنْ يكونَ هُدًى للذينَ شَرعوا وصدّقوا ما يجبُ تصْديقُه أحْرىٰ وأوْلىٰ.

---

(١) يعني الزمخشري في «الكشاف» (١٣ : ٢١).

(٢) «مفتاح العلوم» ص١١٨.

الذينَ لم يؤمنوا بنبوَّةِ رسولِ اللـهِ ﷺ وهم ظانُّونَ أنهم علىٰ الهدى، وطامعونَ أنهم ينالونَ الفلاحَ عندَ اللـهِ. وفي اسمِ الإشارة الذي هو ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ إيذانٌ بأنَّ ما يَرِدُ عَقِيبُه، **فالمذكورونَ قبْلَه أهلٌ لاكتسابِه** مِن أجلِ الخِصالِ التي عُدِّدتْ لهم،..................

وثانيهما: أن يُرادَ بهم الثابتونَ علىٰ التقوىٰ كما في الوجه الأوّل، فالعَطْفُ حينئذٍ من حيثُ الجملةُ لا بالنظَرِ إلىٰ أنّها مؤكّدةٌ للسابقِ إذْ لا تحسُنُ هذه أن تكونَ مؤكِّدةً مِثْلَها، بل تكونَ مُسْتَطردةً ولا يمنعُ العاطفُ من الاستطرادِ كما في قولِه: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] وتقريرُه: أنهُ لمّا قِيلَ: إنّ الكتابَ هُدًى للمتَّقين المَوصوفينَ بتلكَ الصفاتِ النابهةِ، استتبَعَ هذا الحديثُ حديثَ أهلِ الكتابِ الذين جمَعوا بين الإيمانِ بهذا الكتابِ الكريمِ وبجَميعِ ما نزَلَ من الكُتبِ السماويّة، فأُورِدَ في الذِّكْرِ علىٰ طريقِ التخصيصِ تَعْريضًا بمَنْ لم يُؤمِنْ منهم.

قولُه: (**فالمَذْكورونَ قبْلَهُ أهْلٌ لاكتسابِه**) معنىٰ كَوْنِهم علىٰ هُدًى وحصولِ الفلاحِ لهم أمارةٌ لاستئهالِهم للهُدىٰ والفلاح، لأجلِ اتّصافِهم بتلك الصفاتِ، وهذا إنّما يقَعُ موقِعَه إذا اعتُبِرَ الاستئنافُ من قولِه: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾ [البقرة: ٥] كما سبَقَ تقريرُه آنِفًا لا مِنْ قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] لأنّهُ يلزَمُ مِن إجراءِ الأوصافِ علىٰ المُتَّقينَ استئهالُهم الهدىٰ والفَلاح، ويلزَمُ من الاستئنافِ كوْنُ الكتابِ هدًى، اللهُمَّ إلّا أن يُجْعَلَ الموجِبُ مركّبًا.

ولعلَّ المقصودَ من ركوبِ الاستئنافِ الأوّلِ تقريرُ المَذْهَب؛ يعني: إنّما كانَ الكتابُ هُدًى للمُتّقين، لكَوْنِهم علىٰ هُدًى وأيُّ هدًى! فاستوجَبوا لذلكَ أن يَهْتدوا بالكتابِ، لأنهم أوجَبوا علىٰ الله الهِدايةَ بعمَلِهم كما قال: «بخصائصِهم التي استوجَبوا منَ الله أن يَلطف بهم».

وقولُه: (**فالمذكورونَ قبْلَه**) واردٌ علىٰ مذهبِ الأخْفَش، وهو: أنّ «إنَّ» و«أنَّ» لا يَمْنعانِ دخولَ الفاءِ في خبرِ المُبْتدأ، فهوَ كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠] ولكنّ معناهُ معنىٰ قولِـه تعالىٰ: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] ألا ترىٰ أنّك لو جعلْتَ مضمونَ قولِه: ﴿فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ هو المشروط، لكانَ المعنىٰ:

كما قالَ حاتمٌ: «ولله صعلوكٌ...»، **ثُمَّ عدَّدَ له خصالًا فاضلةً**، ثمَّ عقَّبَ تعديدَها بقولِه:

فذلكَ إنْ يَهلِكْ فحَسْبي ثناؤُه ... وإنْ عاشَ لم يقعُدْ ضعيفًا مُذَمَّما

أنّ استقرارَها بهم سببٌ لحُصولِها منَ الله، وهو من التعكيس، وإذا جعلْتَ الإخبارَ بنَفْسِ الجزاءِ هو المشروطَ كما تقول: والذي استقرَّ بكم مِنْ نِعْمةٍ فإنّي أُخبِرُكم أنّهُ منَ الله، استقام. كذا هاهنا ورود ما وردَ عقيبَ أولئكَ سَببُ الإخبارِ أنّ المذكورينَ أهْلٌ لاكتسابِه.

قولُه: (**ثُمّ عدَّدَ له خِصالًا فاضِلةً**) إشارةً إلىٰ سائرِ الأبيات، وهي[١]:

وللـــهِ صُـــعْلوكٌ يُـــساوِرُ هَمَّـــهُ ... ويَمْضي علىٰ الأحداثِ والدَّهْرِ مُقْدِما

فَتىٰ طَلِباتٍ لا يـرىٰ الخَمْـصَ ترْحَـةً ... ولا شِـــبْعةً إنْ نالَهَـــا عَـــدَّ مَغْـــنَما

إذا مـا رأىٰ يومًـا مكـارِمَ أعْرضَـتْ ... تَـــيمَّمَ كُـــبْراهُنَّ ثُمَّـــتَ صَـــمَّما

تَـــرىٰ رُمْحَـــه أونَبلَـــهُ أومِجَنَّـــهُ ... وذا شُطَبٍ عَـضْبَ الـضَّريبةِ مِخْـذَما

وأحنـــاءَ سَرجٍ قـــاترٍ[٢]، ولجامَـــه ... عَتـادَ فتـى هَيْجـا وطِرْفًـا مُـسَوَّما

فـــذلكَ إنْ يَهْلِـــكْ فحُـــسنىٰ ثنـــاؤه ... وإنْ عـاشَ لم يقعُـدْ ضَـعيفًا مُـذَمّما

«ولله صُعْلوكٌ» كقولِك: ولله القائلُ، ولله أنتَ، أي: لله القُدرةُ علىٰ خَلْقِ قائلِ[٣] هذا الكلام، وهذا يُقالُ عندَ صدورِ كلامٍ غريبٍ وفعْلٍ عجيب. والتقديرُ: أنتَ صنيعُه ومُختارُه، فلهُ القُدرةُ علىٰ خلْقِ مثلك.

الصُعلوكُ: الفقير، وصَعاليكُ العرَب: ذُؤبانها[٤] أي: الذين يتلصّصونَ.

المُساوَرة: المُواثبة، والخَمْصُ: الجوع، والتَّرْحُ: الشِّدّة. شطبَةُ السيف: طريقَتُه التي في مَتْنِه، خَذَمَه: قطعَهُ بسُرعة، وسَيْفٌ مِخذم وخَذِمٌ: قَطّاع.

---

(١) ديوان حاتم الطائي، ص٨٢.

(٢) في (ط): «فاتر».

(٣) قوله: «قائل» ساقط من (ط).

(٤) وهم طائفةٌ من فُتّاكِ العرب وفرسانها، منهم السليك بن السُّلكة، والشنفرىٰ وعروة بن الورد وغيرهم.

ومعنىٰ الاستعلاءِ في قوله: ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ مَثَلٌ لتمكُّنِهم مِنَ الهدىٰ، واستقرارِهم عليه، وتمسُّكِهم به، شُبِّهت حالُهم بحالِ مَنِ اعتلىٰ الشيءَ ورَكِبَه، ونحوُه: هو علىٰ الحقِّ، وعلىٰ الباطلِ. وقد صرَّحوا بذلكَ في قولِهم: جعلَ الغِوايةَ مركبًا،..........

أعرضَتْ، أي: ظهَرتْ واستبانَتْ. قاتِر[1]: واقٍ لا يَعْقِرُ ظهْرَ الفرَس، وحُسنىٰ: مَصْدَرٌ بمعنىٰ حسَنٍ، مِثلَ بُشرىٰ بمَعنىٰ بشارة، وقيلَ: هو اسمٌ من الإحسان.

يقول: لله دَرُّ فَقيرٍ يُواثبُ هِمَّتَه ويَمْضي مُقدِمًا علىٰ الدهرِ، والحالُ أنهُ فتىٰ طَلِباتٍ يتجدَّدُ طلَبُه كلَّ ساعة، والدهرُ يُسعِفُ بمَطلوبِه بجَدِّه ورُشْده، ولا يرىٰ الجوعَ شدّةً، ولا الشِّبَعَ غنيمةً، لعُلوِّ هِمَّتِه، فمِثْلُه إنْ يهلِكْ فحسَنٌ ثناؤه، وإنْ يعِشْ يعِشْ ممْدوحًا مُعَزّزًا.

قولُه: (مثَلٌ لتمَكُّنِهم) أي: هو استعارةٌ تمثيليّةٌ واقعةٌ علىٰ سبيلِ التبعيّةِ، يدُلُّ عليه قولُه: «شُبِّهتْ حالُهم»: وتقريرُه أن يُقال: شُبِّهتْ حالُهم وهي تمكّنُهم من الهُدىٰ واستقرارُهم عليه، وتمسُّكُهم به، بحالِ مَن اعتلىٰ الشيءَ ورَكِبَه، ثم استُعيرَ للحالةِ التي هي المُشَبَّه المتروك كلمةُ الاستعلاءِ المستعملةُ في المشبَّه به.

ويدلُّكَ علىٰ أنّ الاستعارةَ التبَعيَةَ تمثيليّةٌ الاستقراءُ، وبه يُشْعِرُ قولُ صاحبِ «المفتاح» في استعارةِ لعلَّ: فتُشَبَّهُ حالُ المُكلَّفِ وكَيتَ وكيْتَ بحالِ المُرْتجي المخَيَّرِ إلىٰ آخرِه[2]. وليكنْ هذا المعنىٰ علىٰ ذُكْرٍ منكَ ليُنبِّهك علىٰ أنّ أحدَ وجْهَي المجازِ في ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٧] من الاستعارةِ والتمثيلِ علىٰ هذا.

قولُه: (وقد صرّحوا بذلك) أي: بإرادتِهم معنىٰ الاستعلاءِ والركوبِ فيها يُشْبِه الآيَةَ، وقولِهم: «هو علىٰ الحقِّ وعلىٰ الباطل» من قولهم: «جعلَ الغِوايةَ مَرْكبًا» أي: كالمَرْكب، فهو من التشبيه. وقالوا: «امتطىٰ الجَهْلَ» أي: اتّخذَ الجَهْلَ مَطِيةً، وهو أيضاً تَشبيه، وأمّا قولُه: «واقتعَد

---

(١) في (ط): «فاتر».

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٦٢.

وامتطى الجهلَ، واقتعَدَ غارِبَ الهوىٰ. ومعنى ﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ أي: مُنِحُوه مِن عندِه، وأُوتُوه مِن قِبَلِه، وهو اللُّطفُ والتوفيقُ الذي اعتَضَدُوا بِهِ علىٰ أعمالِ الخيرِ، والترَقِّي إلىٰ الأفضلِ فالأفضلِ. ونكَّر ﴿هُدًى﴾؛..........................

غارِبَ الهوىٰ» فهو استعارةٌ: إمّا تحقيقيّةٌ أو تخييليّةٌ. و«اقتعدَ» ترشيحٌ لها نَحْوَ قولِه:

وعُـرِّيَ أفراسُ الصِّبا ورَواحِلُه[1]

قولُه: (**ومعنىٰ ﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾**) مُبتدأ، و«مُنِحوه مِن عندِه» خبرُه، فأقْحَم «أي» التفسيرية، لَمزيدِ البيان، أو معنىٰ هُدًى من ربِّهم هذا القولُ، فحُذِفَ القولُ[2] وجيءَ بتَفْسيرِه كما سيجيءُ في قولِه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١].

قولُه: (**أي: مُنِحوهُ مِنْ عندِه وأُوتوهُ مِنْ قِبَلِه**) يعني: أنَّ «مِن» هاهنا لابتداءِ الغاية فلا يصِحُّ إلّا بتقديرِ «عند» نحْوَ قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، وهو أيضًا لا يصحُّ إلّا بالكناية، فيرجعُ حاصلُه: أُوتوهُ مِنْ قِبَله، أي: بتَوفيقِه ولُطفِه، واللُّطفُ ما يَختارُ عنده المُكلَّفُ الطاعةَ علىٰ مذهبِه، وسيجيءُ تحْقيقُه بعد هذا.

قولُه: (**والتّرقِّي إلىٰ الأفضلِ فالأفضل**) والفاءُ مِثلُها في قولِه صلَواتُ الله عليه: «الأمْثَلُ فالأمْثَل»[3]، فهيَ للتعقيبِ علىٰ سبيلِ الاستمرار إلىٰ ما لا نِهاية له.

المعنىٰ: إذا ساعدَتْـهُم ألطافُ الله، وتداركَهُم توفيقُـه، اقتدَروا علىٰ عَملٍ من الأعمالِ الحسَنة، وهذا العملُ يستنزِلُ لهم لُطفًا جَديدًا أفضلَ منه، فيستجِدّوا به عمَلًا أعلىٰ من ذلك،

---

(١) هذا عجز بيتٍ لزهير بن أبي سُلمىٰ في« ديوانه» ص٢٦ وصَدرُه:

صحا القلبُ عن سَلْمىٰ وأقْصَرَ باطلُه

(٢) قوله: «فحذف القول» ساقط من (ط).

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الترمذي (٢٣٩٨)، وابن ماجه (٤٠٢٣)، وصحّحه ابن حبّان (٢٩٠٠) من حديثِ مصعب بن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص، قال: يا رسولَ الله، من أشدُّ الناسِ بلاءً؟ قال: «الأنبياء، ثم الأمْثَلُ فالأمثل».

ليُفيدَ ضربًا مبهمًا **لا يُبلَغُ كُنْهُه**، **ولا يُقادَرُ قَدْرُه**، كأنه قيلَ: علىٰ أيِّ هدًى، كما تقولُ: لو أبصرتَ فلانًا لأبصرتَ رَجلًا. وقال الـهُذَليُّ:

فعلىٰ هذا، فاللطفُ يدعو إلىٰ العمَلِ، والعملُ إلىٰ استجلابِ اللطفِ، فلا يزالُ اللطفُ والعملُ يتناوبانِ حتّىٰ يتمكّنوا علىٰ الأعمالِ، فتصيرَ فيهم صفةً راسخة. وإليه يَنْظُر ما رُويَ: «مَنْ عَمِلَ بما عَلِم، ورَّثَه الله عِلمَ ما لم يَعْلَم»[١].

ورُويَ عن الجُنيدِ[٢]: «الحسَنةُ بعد الحسنةِ ثوابُ الحسنة، والذنبُ بعد الذنبِ عقوبةُ الذنب»[٣].

قولُه: (**لا يُبلغ كُنْهُه**)، **الأساس**: سَلْهُ عن كُنْهِ الأمر: عن حقيقتِه وكيفيّتِه، واكتَنَه الأمرَ: بلغ كنهه وغايَته.

قولُه: (**لا يُقادَرُ قدْرُه**)، **الأساس**: قدَرْتُ الشيءَ أقدِرُه، وهذا شيءٌ **لا يُقادَرُ** قدْرُه، وقدَّرْتُ أنّ فُلانًا يفعلُ كذا، وفُلانٌ يُقادِرُني: يطلُب مساواتي، وتقادرَ الرجلانِ: طلَبَ كلُّ واحدٍ مُساواةَ الآخَر.

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ ذكره أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (١٠: ١٥) من حديث أحمد بن حنبل عن يزيد بن هارون، عن حُميدٍ الطويل، عن أنس بن مالك رضيَ اللهُ عنه، يرفعه إلىٰ رسول الله ﷺ، وضعّفه، وانظر: «تخريج أحاديث الإحياء» للعراقي (١: ٤٥).

(٢) أبو القاسم الجنيد بن محمد النهاوندي (ت ٢٩٧هـ)، الأستاذ العارف القدوة. تفقّه بأبي ثَور، وصحبَ الحارث المحاسبي وأبا حمزة الصوفي، ثمّ أصبح سيد الطائفة الصوفية. له ترجمة في «سير النبلاء» (١٤: ٦٦)، و«طبقات الصوفية»، ص١٢٩.

(٣) كذا نسبه المؤلف إلى الإمام الجنيد، ونَسَبَه السُّلمي إلى أبي الحسن علي بن محمد المزين، من أعيان العارفين (ت ٣٢٨ هـ)، ومن بديع كلامه: «من استغنىٰ بالله أحوجَ اللهُ الخلقَ إليه». انتهى من «طبقات الصوفية» ص٢٨٩ و٢٩٠.

فلا وأبي الطيرِ الـمُرِبَّةِ بالـضُّحىٰ ... علىٰ خالدٍ لقدْ وَقَعْـتِ علىٰ لحـمِ

والنون في ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ أُدغمتْ بغُنَّةٍ وبغيرِ غنّةٍ؛ فالكسائيُّ وحمزةُ ويزيدُ وورشٌ ـ في روايةٍ ـ والهاشميُّ عن ابن كثير لم يَغنُّوها، وقد أغنَّها الباقونَ إلا أبا عَمرٍو؛ فقد رُوي عنه فيها روايتانِ. وفي تكريرِ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ تنبيهٌ علىٰ ....

قولُه: (فلا وأبي الطيرِ المُرِبَّةِ)[١] البيت: نُقِل عن المُصنِّفِ أنه كان يقول: ما أفْصَحكَ يا بيتَ المُرِبَّة! أي: المُلازمة[٢]، مِن أربَّ بالمكان: إذا أقامَ به، وقد كان خالدٌ هذا رفيعَ الشأنِ، عليَّ القَدْر، فاستعظمَ لحْمَه حيث نكَّرَه، وبسَببِ تعْظيمِه اللحْمَ استعظَمَ الطيرَ الواقعةَ عليه، حيثُ أقسمَ بأبيها؛ والإقسامُ بالشيءِ دليلٌ علىٰ تعظيمِه، وكذلك الكُنىٰ تدلُّ علىٰ التعظيم.

ثمّ إنْ جُعلتْ «لا» زائدةً، كانَ جوابُ القَسَم: «لقد وقَعْتِ»، وفيه إشعارٌ من حيثُ الالتفاتُ بالتعظيم، ومِن حيثُ إنّ سببَ الإقسامِ بها كونُها واقعةً علىٰ ذلك اللَّحْم فيه تعظيمُ الشيءِ بنفْسِه، فيعودُ إلىٰ معنىٰ قولِ الطائي[٣]:

وثناياكِ إنها إغريض

وقولِه تعالىٰ: ﴿حمٓ * وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ١-٣]، وإن لم تُجعَلْ «لا» زائدةً بل ردًّا لكلامٍ سابقٍ، أي: ليسَ الأمرُ كما زعَمْتَ وحقِّ أبي الطيرِ، يكونُ جوابُ القسَمِ ما دَلّتْ عليه «لا»، ثم ابتدأَ بإنشاءِ قسَمٍ آخرَ، أي: واللهِ لقد وقَعْتِ علىٰ لحمٍ، كقوله تعالىٰ: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١] فيكونُ صفةً للطيرِ علىٰ تأويلِ: الطيرِ الـمَقولِ في حَقِّه ذلك.

---

(١) البيت لأبي كبير الهذلي يرثي خالد بن زهير كما في «شرح ديوان الهذليين» (٣: ١٠٦٩).

(٢) في (ط): «اللازمة».

(٣) يعني أبا تمام، سبقت ترجمته. وانظر الشطر المذكور في «ديوانه» (١: ٢٨٧)، وعجُزه:

ولآلٍ تومٌ وبرقٌ وميضُ

والإغريض: ما ينشقّ عنه الطّلْع من الحُبَيْبات البيض. انظر: «أساس البلاغة» (غرض).

أنهم كما ثبتتْ لهم **الأَثَرةُ بالهدىٰ** فهيَ ثابتةٌ لهم بالفلاحِ، فجُعلتْ كلُّ واحدةٍ من الأَثَرتينِ في تمييزِهم بالـمَثابةِ التي لو انفردتْ كفتْ مميِّزةً **علىٰ حِيالِها**. فإنْ قلتَ: لِمَ جاءَ مع العاطفِ؟ وما الفرقُ بينَه وبينَ قولِه: ﴿**أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلۡأَنۡعَٰمِ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡغَٰفِلُونَ**﴾ [الأعراف: ١٧٩]؟ قلتُ: **قدِ اختلفَ الخبرانِ** هاهنا؛ فلذلكَ دخلَ العاطفُ.............

قولُه: (**كما ثبتَتْ لهم**) لا يجوزُ أن تُحمَلَ «الكافُ» علىٰ التّشبيه؛ لأنّ «الفاءَ» التي في قولِه: «فهيَ» مانعةٌ مِنْ جَعلِ ما بعدَها مُشَبّهًا به، بل «الكافُ» للقِرانِ[1] في الوقوعِ كما في قولِك: كما حضرَ زيدٌ قامَ عمْرٌو، والمعنىٰ: كما حصَلَتِ الأثَرةُ بالهُدىٰ ما توقّفَ حصولُ الفلاحِ عقيبَه؛ جعلَ الفلاحَ[2] المتوقَّعَ في الآجلِ حاصلًا مع حُصولِ الهُدىٰ في العاجِلِ، مبالغةً، وما اكتفىٰ بذلك، بل غَيّرَ العِبارةَ، وأبرزَ الجُملةَ الثانيةَ وهي قولُه: «فهيَ ثابتةٌ» في مَعْرِضِ الاسميةِ وبَناها علىٰ تقَوّي الحُكْمِ ليشيرَ به إلىٰ مبالغةٍ أُخرىٰ في الآيةِ سوىٰ التكرار، وهي تعريفُ ما يُعطيه الخبَرُ، وتوسيطُ الضميرِ في الجملةِ الثانيةِ بخلافِ الأُولىٰ.

قولُه: (**الأَثَرةُ بالهُدىٰ**) الأَثَرةُ: التقدُّمُ والاختصاصُ؛ من الإيثار، **الأساس**: ولهم مآثِرُ، أي: مساعٍ يأْثُرونَها عن آبائهم، وهو أثيري، أي: الذي أُوثِرُه وأُقدِّمه، وله عندي أَثَرةٌ، وهو ذو أَثَرةٍ عند الأمير.

قولُه: (**علىٰ حِيالِها**)، **الجوهريّ**: قعَدَ حِيالَه وبحيالِه، أي: بإزائه. وأصلُه الواو.

المُغرب: وأعطىٰ كلَّ واحدٍ علىٰ حِيالِه، أي: بانفرادِه[3].

قولُه: (**قد اختلفَ الخَبرانِ**) أي: الجُملتانِ الواقعتانِ خبَرَيْنِ عن ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ﴾ فإنّ معنىٰ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى﴾: أنّهم مُتمكّنونَ الآنَ علىٰ الهداية، ومعنىٰ ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ أنّهم في الآخرةِ يفوزونَ بمَباغيهم ومآربِهم، فبينَهما اختلافٌ مِن وجْهٍ، واتفاقٌ من وجْه، فتوسَّطتْ

---

(١) أي: الاقتران.

(٢) في (ط): «جعل الفراغ».

(٣) «المُغْرِب في ترتيب المعرب» (١: ٢٣٧).

بخلافِ الخبرينِ ثَمَّةَ؛ فإنهما متَّفقانِ؛ لأنَّ التسجيلَ عليهِمْ بالغفلةِ، وتشبيهَهم بالبهائمِ شيءٌ واحدٌ، فكانتِ الجملةُ الثانيةُ مقرِّرةً لِما في الأُولىٰ، فهيَ مِنَ العطفِ بمَعزِلٍ. و﴿هُمُ﴾: فَصْلٌ، وفائدتُه: الدلالةُ علىٰ أنَّ الواردَ بعدَه خبرٌ لا صفةٌ، والتوكيدُ، وإيجابُ أنَّ فائدةَ المسندِ ثابتةٌ للمسندِ إليه دونَ غيرِه؛ **أو هو مبتدأٌ و﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ خبرُه**، والجملة خبرُ «أولئك». **ومعنىٰ التعريفِ في ﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾**: الدلالةُ علىٰ أنَّ المتقينَ همُ الناسُ الذينَ بَلَغَكَ أنهم يُفلحونَ في الآخرةِ، كما إذا بلغكَ أنَّ إنسانًا قد تابَ مِنْ أهلِ بلدِك، فاستخبرتَ: مَن هو؟ فقيلَ: زيدٌ التائبُ، أي: هو الذي أُخبِرتَ بتوبتِه؛ **أَوْ علىٰ أنهم الذينَ إنْ حصلتْ صفةُ المفلحينَ**،.......................

بينَ كمالِ الاتصالِ وكمالِ الانقطاعِ، فدخلَ العاطفُ، بخلافِه في قولِه تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [الأعراف: ١٧٩] الآية، هذا إذا قدّروا[1] الاستئنافَ مِن قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾، وأمّا إذا قُدِّرَ من «أولئك» فالمرادُ بالخَبَرَيْنِ الإخبار. والأظهرُ أنّ المرادَ بالخَبَرَيْنِ[2] قولُه: ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ وقولُه: ﴿هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾؛ فاختلافُهما يؤدّي إلىٰ اختلافِ الجُمْلتيْن، وإن اتّحدَ المُبتدأُ فيهما، وكذلك اتفاقُهما في تلك الآية يوجبُ اتفاقَ الجُمْلتَيْن.

قولُه: (أو هو مبتدأٌ و﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ خبرُه) فعلىٰ هذا تكونُ الجملةُ من بابِ تقَوّي الحُكْمِ، أو منَ التّخصيصِ علىٰ نحوِ: هو عارِف.

قولُه: (ومعنىٰ التعريف) مبتدأٌ و«الدّلالةُ» الخبرُ. وفي قولِه: «هم الناسُ الذينَ بلَغَك» إشارةٌ إلىٰ أنّ التعريفَ للعهدِ.

وفي قوله: (أو علىٰ أنّهم الذينَ إن حصلَتْ صفةُ المفلحين) دِلالةٌ علىٰ أنّ التعريفَ في هذا الوجهِ للجنسِ، فإذا جُعِلَ للعَهْدِ كان قَصْرًا للمُسْنَدِ علىٰ المُسندِ إليه، فالفلاحُ لا يتعدّىٰ إلىٰ

---

(١) في (ط): «قُدِّر».

(٢) في الأصول الخطيّة: «بالخبران» أو بالخبرِ أنّ. ولعلّ الصوابَ ما أثبتناه.

وتحقَّقوا ما همْ، وتصوَّروا بصورتِهم الحقيقيةِ؛ فهمْ هُمْ لا يَعْدُون تلكَ الحقيقةَ، كما تقولُ لصاحبِك: هل عرفتَ الأسدَ وما جُبِلَ عليهِ من فَرْطِ الإقدام؟ إنَّ زيدًا هُوَ هو. فانظرْ كيفَ كرَّرَ اللـهُ عزَّ وجلَّ التنبيهَ علىٰ اختصاصِ المتقينَ بنَيْل ما لا ينالُه أحدٌ علىٰ طرقٍ شتّى؛ وهي: ذِكْرُ اسمِ الإشارةِ وتكريرُه، وتعريفُ المفلحينَ، وتوسيطُ الفَصْلِ بينَه وبينَ «أولئك»؛ ليبصِّرَك مراتبَهم، ويرغِّبَك في طلبِ ما طَلَبوا، وينشِّطَك لتقديمِ ما قدَّموا، **ويثبِّطَك عَنِ الطمعِ الفارغِ، والرجاءِ الكاذبِ**،..........................

غيرِهم، وإذا جُعِلَ للجنس، أفادَ أنّ المُسْندَ إليه مقصورٌ علىٰ المُسنَدِ، فلا يُعَدّونَ من الفلاحِ إلىٰ صفةٍ أخرىٰ، فيلزَمُ علىٰ الأوّلِ اختصاصُهم بالفلاح دونَ[1] غيرِهم. ولمّا كانَ الكلامُ واردًا علىٰ التعريضِ[2] بأهلِ الكتابِ يعودُ عدَمُ الفلاحِ إليهم.

قولُه: (**وتحقَّقوا ما هُم**) أي: أيّ شيءٍ هم؟ وهذه الجملةُ مفعولٌ ثانٍ لتحقَّقوا وهو مُتضمِّنٌ لمعنىٰ العِلْم، كأنهُ قيل: وعَلِموا أيُّ شيءٍ هم، وهذا لا يُسَمّىٰ تعليقًا، وإنّما التعليقُ أن يقَعَ بعْدَهُ ما يَسدُّ مسَدّ المفعولَيْن جميعًا كقولِك: علِمْتُ أيُّهما عمْرٌو، وعلِمْتُ أزَيدٌ مُنطلقٌ أم عَمْرو، وإذا قُلتَ: علِمتُ أزَيْدٌ مُنطلقٌ أم هو كاتبٌ، كانت هذه الجملةُ واقعةً موقعَ ثاني مفعولَيْ علِمْتُ.

قولُه: (**وتصوَّروا بصورتِهم**) أي: لو قُدِّرَ أنّ معنىٰ المُفْلحينَ تصوَّرَ بصورتِه الحقيقية، فالمُتّقونَ لا يَعْدونَ تلك الحقيقة، وهذا معنىٰ قولِنا: إنّ المُسندَ إليه مقصورٌ علىٰ المُسنَدِ، ويقرُب منهُ قولُ الطائي:

ولو صوَّرْتَ نفْسكَ لم تزِدْهـا ... علىٰ ما فيكَ مِن كرَمِ الطِّباعِ[3]

قولُه: (**ويُثبِّطك عن الطمعِ الفارغِ، والرجاءِ الكاذب**) وهذا تلويحٌ إلىٰ الوعيد.

---

(١) في (ط): «اختصاص الفلاح بهم دون».

(٢) في الأصول الخطيّة: التحريض بالحاءِ المهملة.

(٣) ديوان أبي تمام (٢: ٣٤٠)، والبيت من قصيدةٍ قالها في مدح مهديّ بن أصرم.

والتمنِّي علىٰ اللـهِ ما لا تقتضيهِ حِكْمتُه، ولم تسبقْ به كلمتُه.

اللهمَّ زيِّنَّا بلباسِ التقوىٰ، واحشرْنا في زُمرةِ مَن صَدَّرتَ بذِكْرِهم سورةَ البقرة.

وقولُه: (**والتَّمنِّي علىٰ الله ما لا تقْتضيهِ حِكْمتُه**) معناهُ: توقُّعُ الثوابِ من غيرِ عملٍ باطلٌ، لامتناعِ الثوابِ بدونِ العملِ علىٰ مذْهبِه، وتلخيصُ كلامِه: أنّ المُتّقيَ مَنْ صدَرَ منه تلكَ الخصالُ المذكورة، فمَنْ أخلَّ بشيءٍ منها لم يكن مُتَّقيًا، ومن لم يكُن مُتّقيًا[١] لم يكنْ مُفلِحًا، بدليلِ تكريرِ ما كُرِّر، ومَنْ لم يكُنْ مُفلِحًا، لا خلاصَ له من العذابِ السَّرْمد.

وأجابَ القاضي: المرادُ بالمُفلِحين: الكاملونَ في الفلاحِ، ويلزَمُ عدَمُ كمالِ الفلاحِ لمَنْ ليسَ علىٰ صِفَتِهم، لا عدَمُ الفلاحِ رأسًا[٢].

وقلتُ: يُمكنُ أن يُقال: إنّ قولَه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة: ٣] صِفةٌ مادحةٌ، أو مُخَصِّصةٌ علىٰ ما قرَّرْناهُ، لا كاشفةٌ ولا مُخصِّصة علىٰ ما ذكرَهُ من التفسيرِ للمُتّقي لِما أبطَلْناه، وأنّ المرادَ بالمُتّقينَ المُجْتنبونَ عن الشِّرْكِ، فيدْخُلُ العاصي في هذا الحكم، وهذا التأويلُ أوْفَقُ لتأليفِ النَّظْمِ ممّا ذهبَ إليه المُصنِّفُ لدخولِ أكثرِ المُسلمينَ في الحُكم، فتتطابَقَ هذه الآيةُ وقوْلَه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ [البقرة: ٦] وقولَه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨] ويحسُنُ تقْسيمُه.

افتتحَ سبحانَهُ بذكرِ الذينَ أخلصوا دينَهم، وواطأَتْ قلوبُهم ألسنتَهم، ثمّ ثنىٰ بالذينَ محَضوا الكُفرَ ظاهرًا وباطِنًا، ثمّ ثلَّثَ بالذين آمنوا بأفواهِهم ولم تؤمِنْ قلوبُهم، إذْ لو حُمِلَ علىٰ ما قال، لم يدخُلْ فيه سوىٰ الأفرادِ منهم كقولِه تعالىٰ: ﴿وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣].

فإنْ قُلْتَ: كيفَ جازَ أن يكونَ العاصي مُفلِحًا؟

---

(١) قوله: «ومن لم يكن متقياً» من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٣٤) وهو في سياق الردِّ علىٰ «الوعيدية = المعتزلة» القائلين بخلودِ الفسّاقِ من أهل القبلة في العذاب.

والمفلحُ: الفائـزُ بالبُغيةِ، كأنهُ الذي انفتحتْ له وجوهُ الظَّفَر، ولمْ تستغلقْ عليه. والمفلجُ ـ بالجيم ـ مِثْلُه، ومنه قولُهم للمطلَّقةِ: **استَفْلِحي** بأمرِك، بالحاء والجيم، والتركيبُ دالٌّ علىٰ معنىٰ الشقِّ والفتحِ، وكذلك أخواتُه في الفاءِ والعينِ؛ نحوُ: فَلَقَ، وفلذَ، وفلىٰ.

قلتُ: كما جازَ أن يكونَ مصطفًى في قولِه تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [فاطر: ٣٢]، ورَوَيْنا عن رسولِ الله ﷺ: «لو جُعِلَ القرآنُ في إهابٍ ثمّ أُلقِيَ في النارِ ما احترَق»، أخرجَه الدارميّ(١) عن عقبة بن عامر. هذا مثَـلٌ لبركةِ مُجاورتِه، فكيفَ بالمُؤمنِ الذي تولّىٰ حِفْظَهُ وتَفْسيرَه وإن كانَ عاصيًا.

ورويْنا عن البُخاريِّ ومُسلمٍ والتِّرمذيِّ، عن أبي ذرٍّ أنّ النبيَّ ﷺ قال: «أتاني جبريلُ، فبَشَّرَني أنهُ مَنْ ماتَ من أمَّتِكَ لا يُشرِكُ بالله شيئًا، دخَلَ الجنّة، قلتُ: وإن زنىٰ وإنْ سرَق؟ قال: وإن زَنىٰ وإنْ سرَق!»(٢).

وفي روايةٍ: أنهُ ﷺ قال: «ما مِن عبدٍ قال: لا إلهَ إلّا الله، ثمّ ماتَ علىٰ ذلكَ إلّا دخَلَ الجنّة، قلتُ: وإنْ زنىٰ وإنْ سرَق؟ قال: وإن زنىٰ وإن سَرَق! ثمَّ قال في الرابعة: علىٰ رَغْمِ أنفِ أبي ذرّ»(٣).

قولُه: (**استَفْلحي**) أي: فُوزي بأمْرِكِ واستبدّي؛ وهو من كِناياتِ الطلاق(٤).

---

(١) في «السنن» (٢: ٥٢٢)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٣٦٥)، وأبو عُبيد في «فضائل القرآن» ص٢٢، والطبرانيّ في «المعجم الكبير» (١٧: ٨٥٠)، والبغوي في «شرح السنّة» (١١٨٠)، وإسناده ضعيف لأجل مِشرح بن عاهان، ليس بالقويّ، وابن لهيعة مختلفٌ فيه.

قلت: الإهاب: الجِلْدُ ما لم يُدبغ.

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٤٣)، ومسلم (٩٥).

(٣) «صحيح مسلم» (٢٨٣).

(٤) ذكره السرخسي في «المبسوط» (٦: ٢٥٦) وفسَّره بقوله: هو بمنزلةِ قوله: اذهبي، لأنّ العربَ تقول: أفلح بخير، أي: اذهبْ بخير، وكذلك لو قال: استفحلي، لأنّ معناه: اطلبي فحْلًا.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ ٦]

لـمّا قدَّمَ ذِكْرَ أوليائِه وخالصةِ عبادِه بصفاتِهم التي أهّلتْهم لإصابةِ الزُّلفىٰ عندَه، وبيّنَ أنَّ الكتابَ هدًى ولطفٌ لهم خاصةً؛ قفَّىٰ علىٰ أثرِه بذِكْرِ أضدادِهم؛ وهم العُتاةُ الـمَرَدةُ من الكفارِ الذينَ لا ينفعُ فيهم الهدىٰ، ولا يُجدي عليهم اللطفُ،..............

روىٰ في «الفائق»[١] عن ابن مسعود: إذا قالَ الرجلُ لامرأتِه: استفْلِحي بأمرِكِ والحقي بأهلك، فقَبِلتْ، فواحدةٌ بائنة. أي: استَبِدّي به، واقتَطعيه إليكِ من غيرِ أن تُنازعيه.

وقالَ أيضاً: كلُّ ما فيهِ فاءٌ ولامٌ ففيهِ معنىٰ الشَّقِّ، فلَقَ الصُّبح، أي: شَقَّ، وفلَذَ، أي: قطَع، وفلىٰ، هو من فَلَوْته عن أمِّه، إذا فطَمْتَه، وفلَوْتُه بالسيفِ وفَليتُه إذا ضرَبْتَه به.

قال الراغب[٢]: الفَلْح: الشَّقّ، وقيل: الحديدُ بالحديدِ يُفْلَح، أي: يُشَقّ، والفَلّاحُ: الأكّار، وكذلك الفَلاحُ: الظَّفَرُ وإدراكُ البُغْية، وذلك ضَربان: دُنيويّ وأُخرويّ، فالدنيويُّ: الظَّفرُ بالسعاداتِ التي تَطيبُ بها حياةُ الدنيا، وهو البقاءُ والغِنىٰ والعِزُّ، وفلاحٌ أُخرَويّ وذلك أربعةُ أشياءَ: بقاءٌ بلا فَناء، وغنًى بلا فَقْر، وعِزٌّ بلا ذُلّ، وعِلمٌ بلا جَهْل، ولذلك ورَد: «لا عيْشَ إلّا عيشُ الآخرة»[٣]، وقالَ تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ لَهِيَ ٱلۡحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، وقال: ﴿أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

---

(١) «الفائق في غريب الحديث» (٣: ١٣٨).

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (١: ٨٦)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٦٤٤.

(٣) هذا من كلامِ نبيِّنا المصطفىٰ صلَواتُ الله عليه، طيَّبَ به خاطرَ المهاجرين والأنصار حين كانوا يحفرونَ الخندق وينشدون:

نحنُ الذين بايعوا مُحمَّدا ... علىٰ الجهادِ ما حَيِينا أبدا

فأجابهم النبيُّ ﷺ:

اللهمَّ لا عيشَ إلّا عيشُ الآخرهْ ... فـأكرِمِ الأنصـارَ والـمُهاجِـرهْ

أخرجه البخاري (٢٩٦١) ومسلم (١٨٠٥) وغيرهما من حديث أنس.

وسواءٌ عليهِمْ وجودُ الكتابِ وعدمُه، وإنذارُ الرسول وسكوتُه. فإنْ قلتَ: لِمَ قُطعتْ قصةُ الكفّارِ عن قصةِ المؤمنينَ ولمْ تُعطفْ، كنحوِ قولِه: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ * وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٤-١٥] وغيرِه من الآيِ الكثيرة؟ قلتُ: ليسَ وِزانُ هاتينِ القصّتينِ وِزانَ ما ذكرتَ؛ لأنَّ الأُولىٰ فيما نحنُ فيه مَسُوقةٌ لِذِكْرِ الكتابِ، وأنه هدًى للمتقينَ، وسِيقَتِ الثانيةُ لأنَّ الكفارَ مِن صفتِهم كَيْتَ وكيت، فبَيْنَ الجملتينِ **تباينٌ في الغَرَضِ والأسلوبِ**، وهما علىٰ حدٍّ **لا مجالَ فيه للعاطفِ**......................

قولُه: (**تباينٌ في الغرَضِ والأُسلوب**)، أمّا الغرضُ فلأنّ الأولىٰ مسوقةٌ لوَصْفِ الكتابِ بكونِه هاديًا كاملًا في بابِه، بالغًا في إيصالِ المَهدِيّين إلىٰ مُنتهىٰ مَباغيهم، والثانية ورادةٌ لذمّ الكفّار، وأنّ إنذارَهم بالكتاب لا ينفعُ فيه[1]، وأمّا الأسلوبُ، فلأنّ الثانيةَ مُصَدَّرةٌ بحَرْفِ التوكيدِ التي يُتَلقّىٰ بها الطالبُ أو المنكِرُ عريّةً عن الفنونِ البيانيّةِ والصَّنْعةِ البديعيّةِ المستدعية، لذلك توخّىٰ العَطْفَ كقولِه: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ * وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣-١٤]، وإنَّ فيها صَنْعةَ التقابُلِ والترصيعِ، فإنّ العطْفَ بينَ الجُملَتين جائزٌ بشَرْطِ رعايةِ التناسُبِ، وبينَ المُفْرَديْن بشرطِ اتّحادِ التصوُّرات.

قولُه: (**لا مجالَ للعاطِفِ فيه**) قيل: فيه نظَر، لأنّ قوْلَه: «سواءٌ وجودُ الكتابِ وعدَمُه» مُشعِرٌ بأنّها مَسوقةٌ لوصفِ الكتاب.

قلتُ: المطلوبُ منَ الوصفِ هنا تعظيمُ الكتابِ وتفْخيمُ شأنِه، فإنّ الموصوفَ إنّما يكتسِبُ المدْحَ إذا كانتِ الصفةُ صالحةً للتمدُّحِ بها. ولا شكَّ أنّ كوْنَ الكتابِ غيرَ مُنتفَعٍ به للمُصِرّينَ علىٰ الكفرِ لا يصلُحُ للمَدْحِ، لأنّ القصدَ مِن سَوْقِ الآياتِ مدْحُ الكتاب.

وأمّا[2] قولُه: «سواءٌ وجودُ الكتابِ وعدمُه» بيانٌ لنَظْمِ الآيِ، وأنّ ذِكْرَ الكفّارِ علىٰ سبيلِ

---

(١) من قوله: «والثانية واردة» إلى هنا من (ط).

(٢) هذه الفقرة إلى قوله: «فتورده مفصولاً» ورد في (ط) هنا، وقُدِّم في (ح) قبل الفقرة السابقة، وهي: «قوله: تباين في الغرض».

فإنْ قلتَ: هذا إذا زعمتَ أن «الذين يؤمنون» جارٍ علىٰ «المتقين»، فأمّا إذا ابتدأتَه وبنيتَ الكلامَ لصفةِ المؤمنين، ثمَّ عقّبتَه بكلامٍ آخرَ في صفةِ أضدادِهم؛ **كان مِثْلَ تلكَ الآيِ** المتلوَّة. قلتُ: قد مَرَّ لي أنَّ الكلامَ المبتدأَ عَقِيبَ «المتقين» سبيلُه الاستئنافُ، وأنه مبنيٌّ علىٰ تقديرِ سؤالٍ،..

الاستطرادِ لذكْرِ المؤمنين، وكَوْنِ الكتابِ هاديًا لهم كما قالَ صاحبُ المفتاح: هذا كما يكونُ في حديثٍ ويقعُ في خاطرِك بَغتَةً حديثٌ آخرُ بينَهما جامعٌ، لكنْ غيرَ مُلتَفَتٍ إليهِ لبُعْدِ مَقامِكَ عنه، ويَدْعوكَ إلى ذِكْرِه داعٍ، فتُورِده مفْصولاً[١].

قولُه: (كانَ مِثْلَ تلكَ الآيِ) يعني قولَه: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ * وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣-١٤] ونحوها لانقطاعِها عمّا قبْلَها، وابتداء جُملةٍ أخرىٰ[٢] متآخيةٍ لما بعْدَها بالتقابل، فإذَنْ لا يمتَنِعُ إدخالُ العاطفِ بينهما.

وخُلاصةُ الجَواب: أنّ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية [البقرة: ٦] ليسَتْ علىٰ مِنوال ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] لا صفةً ولا استئنافاً كما سبق. نعم، هي واردةٌ علىٰ الاستئنافِ استطراداً لا مدْحاً، لأنّ «إنّ» مُستدعيةٌ للطلبِ أو الإنكارِ، لكونِها لتأكيدِ النِّسبةِ كأنهُ لمّا قيل: إنّ الكتابَ هادٍ للمُتّقينَ، ومُوصِلٌ لهم إلىٰ مباغيهم، تردَّدَ السامعُ في هذا الاختصاصِ قائلاً: لِـمَ اختُصَّ المتّقونَ بتلك الهداية؟ وما بالُ الكفَرةِ محْرومينَ عنه؟ فقيل: لأنّ الذينَ كفروا مُصِرّونَ علىٰ كُفرِهم، وأنّ الله ختمَ علىٰ قُلوبِهم وسَمْعِهم وأبصارِهم. والحاصلُ: أنّ هذهِ الآيةَ تابعةٌ للتابعِ وهو «الذين يؤمنون» لا صِفةٌ للكتابِ، لأنّها لا يصلُحُ للتمدّحِ بها مثلها، فتَدبّر[٣].

---

(١) «مفتاح العلوم»، ص١١٧.

(٢) قوله: «وابتداء جملة أخرى» ساقط في (ط).

(٣) من قوله: «لأنها لا يصلح» إلى هنا ساقط في (ط).

فذلكَ إدراجٌ له في حُكم المتقين، وتابعٌ له في المعنىٰ، وإنْ كان مبتدأً في اللفظِ، فهوَ في الحقيقةِ كالجاري عليه. والتعريفُ في ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾: يجوزُ أنْ يكونَ للعهدِ،........

قوله: (إدراج) يعني: هو تعليل للحكم، كأنه قيل: الكتاب هدًى للمتقين؛ لاختيارهم تلك الفضائل النابهة، وكذا حكمه إذا جعلَ وصفًا له، لِـما عرفتَ أنّ ترتُّبَ الحُكم علىٰ الوصف المناسب يُشعر بالعِلِّيّة، فتدبَّرْ[١].

قولُه: (والتعريفُ في ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾) يعني المرادُ بالذينَ كفروا قومٌ بأعيانِهم فيُطابقُه قولُه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] فإذنْ لا إشكالَ فيه، ويجوزُ أن يكونَ التعريفُ للجنْس، فيكونُ اللفظُ بظاهرِهِ متناوِلًا لكلِّ مَنْ صمَّمَ ولَمَنْ لم يُصمِّم، كالمُشتَرك، ويكونُ قولُه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ قرينةً مُبيِّنةً لأحدِ مفهوميه.

قال القاضي: وتعريفُ الموصولِ للجنسِ متناوِلٌ لَمن صمَّمَ علىٰ الكفْرِ وغَيْرِهم، فخَصَّ منهم غيرَ المُصرّين بما أسنَد إليهم[٢].

وقلتُ: حمْلُ قوْلِ المُصَنِّفِ علىٰ[٣] المُطْلقِ والمُقيَّدِ أظهَرُ عنْدَه من الحمْلِ علىٰ الخاصِّ والعامّ، يدلُّ عليه قولُه في تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَـٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]: أرادَ ذواتِ الأقراء[٤].

فإن قلتَ: كيفَ جازَ إرادتُهنَّ خاصّةً واللفظُ يقتضي العموم؟

قلتُ: بل هو مُطلقٌ في تناوُلِ الجنْسِ صالحٌ لكلِّه وبعضِه، فجاءَ في أحدِ ما يصلُحُ له كالاسمِ المُشتَرك، وذلكَ أنّ دليلَ الخصوصِ عندَ الحنفيّةِ[٥] جُمْلةٌ مستقلّةٌ بنفْسِها، نصَّ عليه

---

(١) من قوله: «قوله: إدراج» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٣٧).

(٣) في (ط): «قلت: الحملُ على».

(٤) «الكشاف» (٣: ٣٨٥).

(٥) في (ط): «عند أبي حنيفة».

وأنْ يُرادَ بهم ناسٌ بأعيانِهم؛ كأبي لهبٍ، وأبي جهلٍ، والوليدِ بنِ الـمُغيرةِ، وأضرابِهم؛ وأنْ يكونَ للجنسِ **مُتناوِلًا** كلَّ **مَن صمَّمَ** علىٰ كُفْرِه تصميمًا **لا يَرْعوي** بعدَه، وغيرَهم. ودلَّ علىٰ تناوِلِه للمُصرِّين الحديثُ عنهم باستواءِ الإنذارِ وتركِه عليهم. و﴿سَوَآءٌ﴾: اسمٌ بمعنىٰ الاستواءِ، وُصفَ به **كما يوصفُ بالمصادر**..........................

البَزْدَويُّ بقولِه: «دليلُ الخُصوصِ يُشبهُ الناسخَ بصيغتِه؛ لأنه نصّ قائمٌ بنفسِه»[(١)]، فعلىٰ هذا: «إنّ الذين كفروا» لفظٌ مطلقٌ يتناولُ كلَّ مَن صمَّمَ علىٰ الكُفرِ ومَنْ لم يُصمِّم؛ فدلّ علىٰ تناوله ـ أي: إرادتِه ـ المُصرّينَ هاهنا حديثُ استواء الإنذارِ وترْكِه، ودلَّ علىٰ تناولِه المنافقينَ انضمامُ قولِه تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] معها.

قولُه: **(وأن يُرادَ [بهم] ناسٌ بأعيانِهم) عطفٌ تفْسيريّ**.

قولُه: **(مَنْ صمَّم)، الجوهريّ**: صمَّمَ في السيرِ، أي: مضىٰ، وصمّم، أي: عضّ ونيَّبَ[(٢)] فلم يُرسِل ما عَضَّ.

قولُه: **(لا يرْعوي)، النهاية**: في الحديثِ «شَرُّ الناس رجُلٌ يقرأُ كتابَ الله ولا يَرْعوي إلىٰ شيءٍ منه»[(٣)] أي: لا يكفُّ ولا ينزجِرُ عن منْهيّاتِه[(٤)]، وقد ارعوىٰ عن القبيحِ يرْعوي ارعواءً، وقيل: الارعواءُ: النّدمُ علىٰ الشيءِ والانصرافُ عنه وترْكُه.

قولُه: **(كما يُوصَفُ بالمصادِر)** رُويَ عن المُصنِّفِ: الوصْفُ بالمصدَرِ نحْوَ رجل صَوْمٌ وعدْلٌ علىٰ وجهَين: أن يُقدَّرَ مُضافًا محذوفًا، أي: ذو صَوْمٍ، وذو عدْلٍ، وأن يُجعَلَ أنهُ تَجْسيمٌ من الصّوم والعَدْلِ مبالغةً[(٥)]. والمبالغةُ هاهنا أنّ الإنذارَ وعدمَ الإنذارِ نفْسُ السَّواء.

---

(١) انظر: «أصول البزدوي بشرح العلاء البخاري» (١: ٣١٠).

(٢) يعني أدخل نابَه.

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه النسائيّ (٦: ١١)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٧٧)، من حديث أبي سعيد الخدريّ، وصحّحه علىٰ شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٤) قوله: «عن منهياته» ساقط من (ط).

(٥) انظر: «المفصّل» للزمخشري، ص١٥٠، باب الوصف بالمصدر.

ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءِۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]، ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠] بمعنىٰ مستويةٍ، وارتفاعُه علىٰ أنه خبرٌ لـ«إنّ»، و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ في موضعِ المرتفِع به علىٰ الفاعليَّةِ؛ كأنه قيلَ: إنَّ الذين كفروا مُستوٍ عليهم إنذارُك وعدمُه، كما تقولُ: إنَّ زيدًا مختصمٌ أخوه وابنُ عمِّه، أوْ يكونُ ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ في موضعِ الابتداء، ﴿وَسَوَآءٌ﴾ خبرًا مقدّمًا بمعنىٰ: سواءٌ عليهم إنذارُك وعدمُه، والجملةُ خبرٌ لـ«إنّ». فإن قلتَ: الفعلُ أبدًا خبرٌ لا مخبَرٌ عنه، فكيفَ صحَّ الإخبارُ عنه في هذا الكلامِ؟ قلتُ: هو مِنْ جنسِ **الكلامِ المهجور** فيه جانبُ اللفظِ إلىٰ جانبِ المعنىٰ، وقد وجدْنا العربَ **يَميلونَ** في مواضعَ منْ كلامِهم **مَعَ المعاني** ميلًا بيِّنًا،...............

قولُه: (﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءٍ﴾ [فصلت: ١٠]) بالجَرِّ شاذٌّ، وبالنصبِ مشهور[1].

قولُه: (**من جنْسِ الكلامِ المهجور**) قال القاضي: والفِعْلُ إنّما يمتَنعُ الإخبارُ عنه إذا أُريدَ به تمامُ ما وُضِعَ له، أما إذا أُطلِقَ، وأُريدَ به اللفظُ، أو مُطْلَقُ الحديثِ المدلولِ عليه ضِمْناً علىٰ الاتساع، فهو كالاسمِ في الإضافةِ والإسنادِ إليهِ كقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ﴾ [البقرة: ١٣] وقولِه: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩] وقولِهم: «تَسْمَعُ بالمُعَيْديِّ خيرٌ من أن تراه»[2]. وإنّما عدَلَ هُنا عن المصدرِ إلىٰ الفِعلِ لِما فيه من إيهامِ التجدُّد[3].

قولُه: (**يميلونَ... مع المعاني**)، **الأساس**: مالَ معه ومايَلَه ومالَ إليه: أحبَّه. والمعنىٰ يَميلون مُصاحبينَ المعاني، أو يَدورونَ معها ولا يُبالونَ بالألفاظِ كما في قولِهم: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبَن، عَطَفوا الاسمَ علىٰ الفِعلِ علىٰ تأويلِ: لا يكُنْ منْكَ أكلُ السَّمكِ وشُرْبُ اللبَن.

---

(١) القراءة بالجَرِّ في «سواء» قرأ بها يعقوب الحضرمي، وتُنسبُ أيضًا: إلىٰ الحسن البصري، انظر: «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢: ٣٦٦)، وهي قراءة متواترة، ولا يجوز وصفها بالشذوذ.

(٢) هذا مثلٌ يُضرَبُ لمن خبَرُه خيرٌ من مَرْآه، وأوّلُ مَن قاله المنذر بن ماء السماء. لتمام الفائدة انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (١: ١٢٩).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ١٤٠).

من ذلك قولهم: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللَّبنَ، معناه: لا يكنْ منكَ أكلُ السمكِ وشُربُ اللبنِ، وإنْ كان ظاهرُ اللفظِ علىٰ ما لا يصحُّ مِنْ عطفِ الاسمِ علىٰ الفعلِ، **والهمزةُ و«أمْ» مجرّدتان لمعنىٰ الاستواءِ، وقد انسلخَ عنهما معنىٰ الاستفهامِ رأسًا**........

هذا التقديرُ علىٰ غيرِ المُتعارَفِ، فإنهُ قال في قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢]: إنَّ «الواوَ» بمعنىٰ الجَمْعِ، أي: لا تَجْمعوا لَبْسَ الحقِّ بالباطلِ وكتمانَ الحقِّ كمسألةِ السمكة، لكنّ المعنىٰ يعودُ إليه، لأنّ المَنْهيَّ في الظاهرِ في قولِه: «لا يكُنْ منكَ أكْلُ السمكِ وشُرْبُ اللّبن» هو الأكلُ والشُّربُ علىٰ منوالِ ﴿فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ﴾ [الأعراف: ٢]، ولا أُرينَّكَ هاهنا، وإنّما المنهيُّ المخاطَبُ بأن يُجانبَ الأكلَ والشُّرْبَ علىٰ أبلغِ وجْه، وقد عُلِمَ جوازُ الانفرادِ، فتوجَّهَ النهيُ إلىٰ الجَمْعِ لِما يُورث الداءَ المحَذَّرَ منه.

وأمّا بيانُ الجَمْعِ، فهو ما قالَ صاحبُ «الضَّوْء»: هذه «الواو» تُسمّىٰ واوَ الجمْعِ، وهي بمَعنىٰ «مع»، لأنَّ المُرادَ[1]: لا تأكُلِ السمكَ مع شُرْبكَ اللبنَ، وله أن يأكُلَ كلَّ واحدٍ منهُما علىٰ حِدَة، وليسَ له أن يجمَعَ بينَهُما في وقتٍ واحد، وإنْ أردْتَ أن تكُفَّه عن كلِّ واحدٍ منهما، قلْتَ: لا تأكلِ السّمكَ وتشرَبِ اللبَنَ بالجَزْم، والفِعلُ بعْدَها مع «أنْ» المُضمَرةِ منصوبُ المحَلِّ علىٰ أنهُ مفعولٌ معه كما في قولِهم: ما صنَعْتُ وإيّاكَ. ونَحْوه في «الإقليد».

قولُه: («والهمزةُ» و«أم» مجرَّدتان) شروعٌ في التفسيرِ علىٰ طريقٍ يؤكِّدُ معنىٰ الجواب، لأنّ معنىٰ «الهمزةِ» و«أم» أيضًا من جنْسِ الكلامِ المهجور؛ يعني أنّ همْزةَ الاستفهامِ تُفيدُ شيئَين: السؤالَ والاستواءَ، فإنّك إذا قُلتَ: أزيدٌ عنْدَك أمْ عمْرو؟ كانَ المعنىٰ: أخبِرْني أيُّهما عندَك؟ و«أخبِرني» سؤالٌ، و«أيُّهما عندَك» يُؤذِنُ بالاستواءِ، ألا ترىٰ أنّ المُجيبَ بأيِّهما أجابَ كانَ مُصيبًا في الجواب.

قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نظَـرٌ، لأنّهما لو كانا للاستواءِ لَمَا أُخبِرَ عنه بـ«سواء»، فلعلَّ

---

(١) قوله: «لأن المراد» ساقط من (ط).

قال سيبويهِ: جرىٰ هذا علىٰ حرفِ الاستفهامِ كما جرىٰ علىٰ حرفِ النداءِ قولُك: اللهمَّ اغفرْ لنا أيَّتُها العصابةُ، يعني أنَّ هذا جرىٰ علىٰ صورةِ الاستفهام، ولا استفهامَ، كما أنَّ ذلكَ جرىٰ علىٰ صورةِ النداءِ، ولا نداءَ.

ومعنىٰ الاستواءِ: استواؤُهما في عِلْمِ المستفهِم عنهما؛ لأنه قد علمَ أنَّ أحدَ الأمرينِ كائنٌ: إمَّا الإنذارُ وإمَّا عدمُه، ولكنْ لا بعينِه، فكلاهما معلومٌ **بعِلْمٍ غيرِ معيَّنٍ**. وقُرِئَ: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ بتحقيقِ الهمزتينِ، والتخفيفُ أعربُ وأكثر، ....

المرادَ: أنّهما كانا للاستفهامِ عَن مُستويَيْن فَجُرِّدا عن الاستفهامِ، بَقِيَ أنّهما للمُسْتوِيَيْن، ولا تكرارَ لإدخالِ «سواء» عليه، لأنّ المعنىٰ: أن المستوَيَيْنِ في العِلمِ مُستويانِ في عدَمِ النفعِ، وإنّما جُرِّدا عن الاستفهامِ ليقَعَ فاعلًا لسواء، لأنّ الاستفهامَ يمنع ذلك لصَدارتِه[1]، ولكوْنِه لأحدِ الأمرَيْن، والاستواءُ يَقْتَضي مُتعدِّدًا، فبالتجريدِ ارتفعَ المانِعان.

قولُه: (**قال سِيبوَيْه: جرىٰ هذا**) قال ابنُ الحاجِب: اعلمْ أنّ في كلامِهم حَمْلاً لمعانٍ في الأصل، ثمَّ نقلوها إلىٰ معان أُخَرَ مع تجريدِها عن أصلِ معناها، وهذا في أبوابٍ منها قولُهم: سواءٌ عليَّ أقُمْتَ أمْ قعَدتَ، سؤالٌ عن تعيينٍ مع التسويةِ بينهما، ثمّ نُقِلَ إلىٰ الخبرِ بمعنىٰ التسويةِ من غيرِ سؤال، ومنها: قولُهم: يا أيُّها الرجلُ، أصْلُه تخصيصُ المنادىٰ بطَلَبِ إقبالِه عليك، ثمّ نُقِلَ إلىٰ معنىٰ الاختصاصِ مُجرّدًا عن معنىٰ طلبِ الإقبالِ في قولِك: أمّا أنا فأفعلُ كذا يا أيُّها الرجُل[2].

قولُه: (**بعِلْمٍ غيرِ مُعيِّن**) صَحَّ «مُعيِّن» بكَسْرِ الياءِ في نسخةِ المُصنِّف. لعلَّ المرادَ أنّ المُستفهِمَ كما إذا استفهَمَ بقولِه: أزَيدٌ عندَك أمْ عمرو؟ يعلمُ أنَّ أحدَهُما عنده، لكن لا يُعيِّنُه ويطلبُ منه التعيينَ، كذلك المُستفهِمُ بقَولِه: أأنذَرْتَهم أم لم تُنذِرْهم يعلمُ أنَّ أحدَ الأمرَيْن كائنٌ، ولكن لا يُعيِّنُه، فيجبُ التأويلُ، والقولُ بأنّ حرفَ الاستفهامِ مُنْسلِخٌ عن معنىٰ الطلبِ إلىٰ الاستواء.

---

(١) يعني وقوعَه في صدْرِ الكلام.

(٢) لم أهتد إلىٰ كلام ابن الحاجب فيما بين يديَّ من مصنّفاته.

وبتخفيفِ الثانيةِ بَيْنَ بينَ، وبتوسيطِ ألفٍ بينهما محقَّقتينِ، وبتوسيطِها والثانيةِ بَيْنَ بين، وبحذفِ حرفِ الإستفهام، وبحذفِه وإلقاءِ حركتِه علىٰ الساكنِ قبلَه، كما قُرِئَ: (قدَ أفلح). فإن قلتَ: ما تقولُ فيمن يقلبُ الثانيةَ أَلِفًا؟ قلتُ: هو لاحنٌ خارجٌ عن........

قولُه: (وبتخفيفِ الثانية) عطفٌ علىٰ قولِه: «بتحقيقِ الهمزَتَيْن» وقولُه: «والتخفيفُ أعْربُ وأكثر» اعتراضٌ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، إنّما قُدِّمَ للاهتمامِ، والقراءةُ بتحقيقِ الهمزَتينِ لابنِ عامرٍ وعاصمٍ وحمزةَ والكِسائيّ[1] «وبتخفيفِ الثانيةِ بَيْنَ بَيْن» لابنِ كثيرٍ ونافعٍ وأبي عمرو، وهشامٌ وورشٌ يبدلُها أَلفًا، والقياسُ أنْ تكونَ بين بين، وابن كثيرٍ لا يدخلُ بينهما أَلِفًا، وقالون[2] وهشامٌ وأبو عمرٍو يدخلونها، وبحَذْفِ حرْفِ الاستفهام، وبحَذْفِه وإلقاءِ حركتِه علىٰ الساكِنِ قبْلَه، وهو «عليهِمَ آنذرتَهم»، القِراءتانِ شاذّتان.

قال ابنُ جنّي: حذفُ الهمزةِ قراءةُ ابنِ مُحَيْصِن وهو للتخفيف، كراهةَ اجتماعِ الهمزَتَيْن. والقرينةُ مجيءُ «أم»، وقد حُذِفَ في غيرِ موضع، منهُ بيتُ الكتاب[3]:

لعَمْريَ ما أدْري وإن كُنتُ داريًا ... بِسَبْعٍ رمَيْنَ الجَمْرَ أم بثَمانِ[4]

أي: أبِسَبْعٍ؟ قيل: فلعَلَّ في الآيةِ حذْفَ همْزةِ الفِعل؟ وأُجيبَ: أنهُ قد ثبتَ جوازُ حذفِ همزةِ الاستفهام، وأمّا حذْفُ همزةِ الفعْلِ في الماضي، فبَعيد.

قولُه: (ما تقولُ فيمَن يقْلِبُ الثانيةَ أَلِفًا) وهي روايةٌ ثانيةٌ لوَرْش.

قولُه: (هو لاحِنٌ خارجٌ). فإن قُلْتَ: هذا طَعنٌ فيما هو منَ القراءاتِ السبع الثابتةِ بالتواتر، وهو كُفر.

---

(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (١: ٣٦٣).

(٢) قالون: هو عيسىٰ بن مينا الزُّرَقي، قارئ المدينة ونَحْويُّها، له اختصاصٌ بنافع وهو الذي سمّاه «قالون» لجودة قراءته، فإن «قالون» باللغة الرومية: جيد، توفي سنة ٢٢٠.

(٣) «المحتسب» (١: ٥٠)، والمرادُ بالكتاب: «كتاب سيبويه» (٣: ١٧٥).

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة في «ديوانه»، ص٣٨٠.

كلام العربِ خروجَيْنِ؛ أحدُهما: الإقدامُ علىٰ جمعِ الساكنينِ علىٰ غيرِ حَدِّه، وحدُّه أن يكونَ الأولُ حرفَ لِينٍ، والثاني حرفًا مدغمًا، نحوُ قولِه: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾، ....

قلتُ: ليسَ بكُفرٍ، لأنّ التواترَ ما نُقِلَ بينَ دَفَّتي مُصْحَفِ «الإمام»[1]، وهذا مِن قَبيلِ الأداءِ، ونحوُه المدُّ والإمالةُ وتخفيفُ الهمزةِ.

قال الكَواشي: وفي زَعْمِه نَظر، مَنْ قلبَ الهمزةَ ألِفًا يُشْبِعُ الألِفَ إشباعًا زائدًا علىٰ مِقدارِ الألفِ الخارجةِ عادةً، ليكونَ الإشباعُ فاصلًا بين الساكنَيْن، وهما: الألِفُ المقلوبةُ والنون. وذكَرَ ابنُ الحاجبِ في وَجْه مَنْ قرأ «مَحْيايْ» بإسكانِ الياءِ وَصْلًا، هذا المعنىٰ[2]. وقيلَ: طريقُ التخفيفِ ليسَ بخطأ، وأنشدَ للفرزدقِ[3]:

فارعَيْ فزارةُ لا هَناكِ المَرْتَعُ

أي: هَنَأَكِ[4].

وقال حسّان[5]:

سَالَتْ هُذيلُ رسولَ الله فاحشةً ... ضَلَّتْ هُذيلُ بما قالتْ ولم تُصِبِ

وإذا ثبتَ مِثلُه في كلامِ الفصحاءِ ونُقِلَ عمّن ثبتَتْ عصمتُه من الغلَطِ، يجبُ القبولُ، وأمّا القُرّاءُ فهم أعدلُ من النحاة، فوجبَ المصيرُ إلىٰ قولهم.

---

(١) يعني مصحفَ عثمانَ رضيَ اللهُ عنه الذي اجتمع علىٰ صحّة ما فيه الجِلّةُ من صحابةِ رسولِ الله ﷺ.

(٢) انظر: «الكافية» لابن الحاجب بشرح الاستراباذي (٢: ٢٦٥) وعبارتُه ثَمّة: «وقد جاءَ الياء ساكنًا مع الألف في قراءةِ نافع ﴿وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وذلك: إمّا لأنّ الألفَ أكثرُ مدًّا من أخوَيْه، فهو يُقامُ مقام الحركةِ في صحّةِ الاعتمادِ عليه، وإمّا لإجراءِ الوصْلِ مجرىٰ الوقف، ومع هذا، فهو عند النحاةِ ضعيف» انتهىٰ.

(٣) «ديوان الفرزدق» (١: ٤٠٨)، وموطن الشاهد تخفيف الهمزة في «هَنَأَكِ».

(٤) قوله: «أي: هنأك» ساقط من (ط).

(٥) «ديوان حسّان»، ص١٢٠. وموطنُ الشاهد تخفيف الهمزة في «سألت».

وخُوَيْصَّةِ. والثاني: إخطاءُ طريقِ التخفيفِ؛ لأنَّ طريقَ تخفيفِ الهمزةِ المتحركةِ المفتوح ما قبلَها أن تُخرجَ بَيْنَ بين، فأمَّا القلبُ ألِفًا فهو تخفيفُ الهمزةِ الساكنةِ المفتوح ما قبلَها؛ كهمزةِ رأس. **والإنذارُ: التخويفُ** من عقاب الله بالزَّجْر عن المعاصي. فإن قلتَ: ما موقعُ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾؟ قلتُ: إمّا أن تكون جملةً مؤكِّدةً للجملةِ قبلَها، أو خبرًا لـ«إنّ»، **والجملةُ قبْلَها اعتراضٌ.**

[﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ٧]

الخَتْمُ والكَتْمُ أخوانِ؛ لأنَّ في الاستيثاقِ منَ الشيءِ بضرْبِ الخاتمِ عليه............

قولُه: (**وخُوَيْصَّة**)، **النهاية**: في الحديثِ: «بادروا بالأعمالِ ستًّا: وخُوَيْصّةَ أحدِكم» يُريدُ حادثةَ الموتِ التي تخصُّ كلَّ إنسانٍ، وهيَ تصغيرُ خاصّة، وصُغِّرَتْ لاحتقارِها في جَنْبِ ما بعْدَها من البعْثِ والعرْضِ والحسابِ وغيرِ ذلك. والحديثُ مِن روايةِ الإمامِ أحمدَ ومُسْلم عن أبي هُريرةَ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «بادِروا بالأعمالِ ستًّا: الدخانَ، والدجّالَ، ودابّةَ الأرضِ، وطُلوعَ الشمسِ مِن مغربِها، وأمْرَ العامّةِ، وخُوَيْصَّةَ أحدِكم»[١].

قولُه: (**والإنذارُ: التّخويف**) قال القاضي: إنّما اقتصَرَ عليه، لأنهُ أوْقَعُ في القلبِ وأشدُّ تأثيرًا في النفْسِ من حيثُ إنَّ دفعَ الضُّرِّ أهمُّ مِن جلْبِ النَّفْع، فإذا لم ينفَعْ فيهم، كانتِ البِشارةُ بعدَمِ النفْعِ أوْلى[٢].

قولُه: (**والجُملةُ قبْلَها اعتِراض**) والفرْقُ بينَ المُعْترضةِ والمؤكِّدة ـ علىٰ أنّ المُعْترِضةَ أيضًا مؤكِّدة ـ: هو أنّ المُعترضةَ أحسَنُ موقِعًا، وألطَفُ مَسْلَكًا، وفيه مع التوكيدِ الاهتمامُ بشأنِها لتخلُّلِها بين الكلام، وقال القاضي: إذا كانت مُعْترضةً كانت علّةً للحُكْم[٣].

قولُه: (**الخَتْمُ والكتْمُ أخوان**)، **الراغب**: الخَتْمُ والطَّبْعُ: الأثَرُ الحاصِلُ عن نَقْش، ويُتَجَوَّزُ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٣٠٣)، ومسلم (٢٩٤٧). من حديثِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٤١).

(٣) المصدر السابق (١: ١٤٢).

كتمًا له وتغطيةً؛ لئلّا يُتوصَّلُ إليه، ولا يُطَّلعَ عليه. والغِشاوةُ: الغطاءُ، فِعالةٌ مِن غشّاه؛ إذا غطّاه. وهذا البناءُ لِما يشتملُ علىٰ الشيءِ، كالعِصابةِ والعِمامة. فإن قلتَ: ما معنىٰ الختمِ على القلوبِ والأسماعِ وتغشيةِ الأبصار؟ قلتُ: لا ختمَ ولا تغشية ثَمَّ علىٰ الحقيقةِ، وإنما هوَ من بابِ المجازِ، ....

به، يقالُ: ختَمْتُ كذا في الاستيثاقِ من الشيءِ والمَنْعِ منه، نظرًا إلىٰ ما يحصُلُ من المَنْعِ بالخَتْمِ علىٰ الكُتبِ والأبواب، ويُقال ذلك، ونَعني به بلوغَ آخرِ الشيءِ نظرًا إلىٰ أنهُ آخِرُ فِعْلٍ يُفعَل به[١] في إحرازِ الشيءِ، ومنهُ قيل: ختَمْتُ القرآن. وقد قيل: للإنسانِ ثلاثةُ أنواعٍ من الذنوبِ يُقابلُها في الدنيا ثلاثُ عقوباتٍ، الأوّل: الغفلةُ عن العبادات، وذلك يُورِثُ جَسارةً علىٰ ارتكابِ الذنوب، وهي المشارُ إليها بقولِه: «إنّ المؤمنَ إذا أذنبَ أوْرَثَ في قلبِه نُكتةً سوداء، وإنْ تابَ ونزعَ واستغفرَ، صقل قلبُه، وإن زادَ زادتْ حتّىٰ تُغلِقَ قلبه»[٢].

والثاني: الجَسارةُ علىٰ ارتكابِ المحارِمِ، إمّا لشَهْوةٍ تدعوهُ إليه، أو شَرارةٍ تُحَسِّنُه في عَيْنِه، فتُورثُه وقاحةً، وهي المُعبَّرُ عنها بالرَّيْنِ في قولِه تعالىٰ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤].

والثالث: الضلالُ، وهو أن يسبِقَ إلىٰ اعتقادِ مذهبٍ باطل، وأعظَمُه الكُفرُ، فلا يكونُ تلفُّتٌ منه بوَجْهٍ إلىٰ الحقّ، وذلك يُورثُه هيئةً تَـمرُّنه علىٰ استحسانِه المعاصي، واستقباحِه للطاعاتِ، وهو المُعبَّر عنه بالخَتْمِ والطَّبْعِ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الجاثية: ٢٣] و﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [النحل: ١٠٨]، وبالأقفالِ في قولِه تعالىٰ: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤] إلى غير ذلك[٣].

(١) قوله: «يفعل به» ساقط من (ط).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٢٤٤)، والترمذي (٣٣٣٤)، وابن حبان (٢٧٨٧)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه.

(٣) «تفسير الراغب» (١: ٨٩- ٩٠)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٢٧٤.

ويحتملُ أن يكونَ مِنْ كلا نوعَيْه؛ وهما الاستعارةُ والتمثيل. أمَّا الاستعارةُ: فأنْ تَجعلَ قلوبَهم ـ لأنّ الحقَّ لا ينفذُ فيها،.......................................

قولُه: (**ويحتملُ أن يكونَ مِنْ كِلا نوعَيْه**) لا يَخلو لفْظُه عن اتساعٍ ما، لأنهُ جعلَ التمثيلَ نوعًا من المَجاز، وقسيمًـا للاستعارة. بيانُه: أنهُ إنْ عنىٰ بالتمثيلِ ما هو واقعٌ علىٰ سبيلِ التشبيه، بأن يكونَ وجْهُه منتزَعًا مِن عدّةِ أمورٍ غيرِ حقيقيّة، فهو ليسَ بمَجاز، وإنْ أرادَ به الاستعارةَ التمثيليةَ، فهو ليسَ قسيمًـا للاستعارة، بل هو قِسمٌ منها. والأظهَرُ أن يُقالَ: المجازُ نوعان: مُرْسلٌ، واستعارة. والاستعارةُ نوعانِ: تمثيليةٌ، وغيْرُ تمثيلية، ككَوْنِها تخييليةً، أو تحقيقيّةً، أو مَكْنِيّة، والعُذْرُ أنّ الاستعارةَ التمثيليةَ غلبَ عليها اسمُ التمثيلِ، ولا يكادُ يُطلَقُ عليها اسمَ الاستعارةِ كما استقرَيْنا مِن كلامِه، منه ما قالَ في قولِه تعالىٰ: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا ﴾ [آل عمران: ١٠٣]: يجوزُ أن يكونَ تمثيلاً لاستظهارِه به، ووثوقِه بحمايتِه بامتساكِ المُتدلِّي من مكانٍ مُرتَفعٍ بحَبْلٍ وَثيق، وأن يكونَ استعارةً[١]، وبَقيّةُ الاستعاراتِ يُطْلَقُ عليها اسمَ الاستعارةِ مطلقًا، ونَحْوُه قولُ أبي الطيّب:

فإنْ تَفُـقِ الأنـامَ، وأنْـتَ مِـنهم ... فإنّ المِسْكَ بعضُ دَمِ الغَـزالِ[٢]

وذلك أنّهم إذا رأَوْا أنّ بعْضَ أنواعِ الجنْسِ له مَزِيّةٌ علىٰ سائرِ أنواعِه يُخرِجونَه من ذلكَ الجنسِ ويَجْعلونَه جِنسًا آخرَ، كذا هاهنا.

قولُه: (**فأنْ تجعلَ قلوبَهم**) إلىٰ آخره، شروع في بيانِ كيفيةِ التَّشْبيهِ الذي هو واقعٌ في طريقِ هذه الاستعارةِ، ليُعلمَ منه كيفيةُ استخراجِ الاستعارةِ؛ وذلكَ أنّ قولَه: «أنْ تجعلَ قُلوبَهم» بسَببِ عدمِ نفوذِ الحقِّ فيها «كأنّها مُسْتَوْثَقٌ مِنها بالخَتْم» كقولِكَ في الاستعارةِ المكنيةِ في قولِ الـهُذليِّ[٣]:

---

(١) «الكشاف» (١: ٣٩٤).

(٢) «ديوان المتنبي» (٣: ١٥١).

(٣) يعني أبا ذؤيب، والبيت من قصيدته المشهورة في رثاءِ أبنائه. انظر: «شرح أشعار الهذليين» (١: ٨).

ولا يخلُصُ إلىٰ ضمـائرِها مِنْ قِبَل إعراضِهم عنه واستكبارِهم عن قَبُولِه واعتقادِه؛ وأسماعَهم؛ لأنها تمجُّه وتَنْبُو عن الإصغاءِ إليه، وتعافُ استماعَه، كأنها مستوثَقٌ منها بالختْم؛ وأبصارَهم ـ لأنها لا تجتلي آياتِ الله المعروضةَ، ودلائلَه المنصوبةَ، كما تجتليها أعينُ المعتبِرينَ المستبصِرين، كأنما غُطِّيَ عليها وحُجبتْ، وحِيلَ بينها وبينَ الإدراك. وأمَّا التمثيلُ: **فأنْ تمثَّلَ** ـ حيثُ لم يَستنفِعوا بها في الأغراضِ الدينيةِ التي كُلِّفوها.........

وإذا الـمَنيَّةُ أنْشبَتْ أظفارَها

جْعِلت المنيـةُ بسَببِ اغتيالِها الأرواحَ كأنّها سَبُعٌ ذو أظفارٍ وأنياب، ثمّ ذُكِرَت المنيةُ، وأُريدَتْ المنيّةُ المُشَكَّلَةُ[1] علىٰ صورةِ السَّبُعِ في التخييلِ، وجُعِلَت القرينةُ ما يلازمُ السَّبُعَ المشبَّه به، ونُسِبَتْ إليها علىٰ سبيلِ الاستعارةِ التخييليةِ، لأنّ المَكْنيّةَ لا تنفكُّ عن التخييلية، كذا هاهنا تُجعلُ القلوبُ استعارةً مكنيةً عن قلوبٍ مُتَخَيَّلةٍ علىٰ صورةِ شيءٍ مُسْتوثَقٍ منه، ثمَّ يُنسَبُ إليها لازمُ ذلك الشيءِ، وهو الخَتْمُ بعْدَ التخييلِ، قائلاً: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾، والذي يُؤيِّدُ[2] أنّ هذهِ الاستعارةَ مَكْنيةٌ تصريحُ التشبيهِ في القلوبِ بقولِه: «كأنّها مُستوثَقٌ منها»؛ لأنّ الاستعارةَ بالكنايةِ هي التي يُذكَرُ[3] فيها المُشبَّه، ويُرادُ به المُشبَّهُ به.

قولُه: (**ولا يَخْلُصُ**)، **الجوهريّ**: خلَصَ إليه الشيءُ: وصَل.

قولُه: (**فأنْ تُمَثَّلَ**) أي: تُشَبَّه حالةُ قلوبِهم وسَمْعِهم وأبصارِهم، وهي عدَمُ انتفاعِها في الأغراضِ الدينيّةِ بسَببِ منْعِ قَبولِ الحقِّ، بحالةِ أشياءَ ضُرِبَ حِجابٌ ـ أي: حدٌّ فاصِلٌ ـ بيْنَها وبينَ الاستنفاعِ بها بالخَتْمِ والتَّغْشية، ثمّ استُعير لجانبِ المُشَبَّهِ لَفْظُ «الختم» جاعِلًا القرينةَ نِسْبَتَه إلىٰ القلوبِ، فيكونُ من الاستعارةِ التمثيليةِ الواقعةِ علىٰ طريقِ التَّبَعيّة كما مَرَّ في قولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ

---

(١) في (ط): «المتشكلة».

(٢) في (ط): «يؤيده».

(٣) في (ط): «هي أن يذكر».

وخُلِقوا من أجلها ـ بأشياءَ ضُرِبَ حجابٌ بينها وبينَ الاستنفاعِ بها بالختمِ والتغطية. وقد جعلَ بعضُ المازنيِّين الحُبْسةَ في اللّسانِ والعيَّ ختمًا عليه، فقال:

ختمَ الإلهُ علىٰ لسانِ عُذافرِ ... ختمًا فليسَ علىٰ الكلام بقادرِ

وإذا أراد النطقَ خِلتَ لسانَه ... لَحْمًا يحرِّكه لِصَقرٍ ناقرِ

فإن قلتَ: فلِمَ أُسندَ الختمُ إلىٰ اللهِ تعالىٰ، وإسنادُه إليه يدلُّ علىٰ المنعِ.............

عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥] ويُؤيّدُه قولُه بُعَيْدَ هذا: «ويجوزُ أن تُضرَبَ الجملةُ كما هي مثلًا». ودلَّ علىٰ أنّ التشبيهَ مُركَّبٌ قوْلُه: «بأشياءَ ضُرِبَ حِجابٌ بيْنَها وبينَ الاستنفاعِ بها» لأنّهُ مُشبَّهٌ به، ولا بدَّ من تقديرِ مِثلِه في جانبِ المُشَبَّه فيقال: «فأنْ تُـمَثَّل» أي: تُشَبَّهُ قُلوبُهم؛ لأنّ الحقَّ لا ينفُذُ فيها ليستنفعوا بها في الأغراضِ الدينيّة، فظهرَ أنَّ الاستعارةَ في «خَتَمَ» علىٰ الأوّلِ تخْييليّة، وفي القلوبِ مَكْنيّة، وعلىٰ الثاني تبَعيّةٌ واقعةٌ علىٰ طريقِ الاستعارةِ التمثيليّة، فصَحَّ قوْلُه: «لا خَتْمَ ولا تَغْشِيةَ ثَمَّ علىٰ الحقيقة» وإنّما قُلْنا: تَبعيّة، لأنّ «خَتَمَ» فِعْلٌ، والاستعارةُ واقعةٌ في مَصْدره، والمرادُ ما في القلوبِ من المَنْعِ منْ قَبولِ الحقِّ.

قولُه: (ختَمَ الإلٰهُ) البيت[1]، عُذافِرٌ بالعَينِ المُهْمَلةِ وضمِّها والذالِ المُعْجَمة: اسمُ رجُلٍ، ويُقالُ: جَمَلٌ عُذافِرٌ، أي: قَويٌّ شَديد.

قولُه: (فلِمَ أُسنِدَ الخَتْمُ إلىٰ الله) إلىٰ آخرِه، هذا السؤالُ والجوابُ مبنيٌّ علىٰ مذْهَبِه. والسؤالُ الأوّلُ والجَوابُ مُشْتَرَكٌ بيْنَهم وبينَ أهلِ السُّنّة.

قال القاضي: المرادُ بالخَتمِ والتَّغْشِيةِ أن يُحْدِثَ في نفوسِهم هيئةً تُـمرِّنُهم علىٰ استحبابِ الكُفرِ والمعاصي واستقباحِ الإيمانِ والطاعات[2].

---

(١) ذكره أبو حيّان التوحيدي في «البصائر والذخائر» (٤: ١٩٠)، وعزاه لبعضِ المازنيّين، وكذا الزمخشري في «ربيع الأبرار» (١: ٤٥٤).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٤٤)، وعلّله بقوله: «بسببِ غيِّهم وانهماكهم في التقليد وإعراضهم عن النظرِ الصحيح، فتجعل قلوبَهم بحيث لا ينفُذ فيها الحقّ».

من قَبُول الحقِّ والتوصلِ إليه بطُرقِه وهو قبيحٌ، واللـهُ يتعالىٰ عن فعلِ القبيح علوًّا كبيرًا **لعِلْمِه بقُبحِه**، وعلمِه بغِناه عنه، وقد نصَّ علىٰ تنزيهِ ذاتِه بقوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]، ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، ونظائرِ ذلك مما نطقَ به التنزيلُ؟ قلتُ: **القصدُ إلىٰ صفةِ القلوبِ بأنها كالمختومِ عليها**، وأمّا إسنادُ الختْمِ إلىٰ اللـهِ عزَّ وجلَّ **فلِينبّهَ** علىٰ أنَّ هذه الصفةَ في فرْطِ تمكُّنِها، وثباتِ قَدَمها كالشيءِ الخَلْقيِّ غيرِ العَرَضي، ألا ترىٰ إلىٰ قولِهم: فلانٌ مجبولٌ علىٰ كذا، ومفطورٌ عليه، يريدونَ أنه بليغٌ في الثباتِ عليه........

وقلتُ: فالإحداثُ فِعْلُ الله حقيقةً، والخَتْمُ والتغشِيةُ مَجازٌ كما مرّ.

قولُه: (**لعلْمِه بقُبْحِه**) يعني مَن ارتكبَ قَبيحًا إنّما يَرتكِبُه لأمرَيْن: إمّا للجهلِ بكوْنِه قبيحًا، أو للاحتياجِ إلىٰ فِعْلِه. واللهُ تعالىٰ مُنـزَّهٌ عنهما.

و«الفاء» في «فلِمَ» دَلّتْ علىٰ إنكار، يعني: أنَّ الختْمَ لمّا كانَ عبارةً عن المَنْعِ من قَبولِ الحقِّ فلِمَ أُسنِدَ إلىٰ ذاتِه.

قولُه: (**القَصْدُ إلىٰ صفةِ القُلوبِ بأنّها كالمَختومِ عليها**) أي: المقصودُ من الإسنادِ المُبالغةُ في الإباءِ عن قَبولِ الحقِّ، فعَبَّرَ عن المُبالغةِ بقَوْلِه: «كالمختومِ عليها»، هذا خُلاصةُ الجواب، والوجوهُ الآتيةُ بيانٌ لهذا المعنىٰ علىٰ طُرقٍ شَتّىٰ.

قولُه: (**فليُنبِّه**) هذا هو الوجْهُ الأوّلُ من الوجوهِ وخُلاصتُه: أنّ ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ الآية بكَمالِها مُعبِّرةٌ عن فَرْطِ تمكُّنِ الكفرِ فيهم علىٰ الكنايةِ الإيمائية: وهي أن تُؤخَذَ الزُّبدةُ والخُلاصةُ من الجملةِ من غيرِ اعتبارِ مُفرداتِها بالحقيقةِ والمجاز.

قال المُصَنِّفُ في قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]: هذا كِنايةٌ عن المُلك[1]، قالوا: فلانٌ استوىٰ علىٰ العرشِ، يُريدونَ مَلَكَ وإن لم يَقْعُدْ علىٰ السريرِ البتّةَ، وإليهِ الإشارةُ

---

(١) «الكشاف» (١٠: ١٢٨) بتصرُّفٍ ملحوظ.

وكيفَ يُتخيَّلُ ما خُيِّلَ إليكَ. وقد وردتِ الآيةُ ناعيةً علىٰ الكفارِ شناعةَ صفتِهم، وسَماجةَ حالِهم، ونِيطَ بذلك الوعيدُ بعذابٍ عظيمٍ!..............................

بقَوْلِه: «فلانٌ مجْبولٌ علىٰ كَذا، ومفطورٌ عليه، يريدونَ أنهُ بليغٌ في الثباتِ عليه» قالَ صاحبُ المفتاح في قولِ الطائيّ[١]:

أبيْنَ فما يَزُرْنَ سِوىٰ كَـريمٍ ... وحسْبُكَ أن يَزُرْنَ أبا سعيدِ

إنهُ في إفادةِ أنّ أبا سعيدٍ كريمٌ، غيرُ خاف[٢].

قولُه: (**وكيفَ يُتخيَّلُ ما خُيِّلَ**) تَعْريضٌ بأهلِ السُّنّةِ وتَوْهينٌ لدلائلِهم، يعني أنّها مُتَخيَّلاتٌ لا حقيقةَ لها، وهيَ ما حكىٰ الإمامُ في «تفسيرِه»[٣]: القائلونَ بأنّ أفعالَ العبادِ مَخلوقةٌ لله تعالىٰ لهم قولان: أحدُهما: أنّ الخَتْمَ هو خَلْقُ الكُفرِ في قلوبِ الكفّار. وثانيهما: أنّهُ خَلْقُ الداعيةِ التي إذا انضمّت إلىٰ القُدْرةِ صارَ مجموعُ القُدرةِ معها سَببًا موجِباً لوقوعِ الكفرِ، وللمَنْعِ عن قَبولِ الإيمان.

وقالَ مُحيي السنَّة: مَعناه: حكَمَ الله علىٰ قلوبِهم بالكُفرِ لِما سَبَقَ من عِلْمِه الأزليِّ فيهم[٤].

قولُه: (**وقد وردَت الآيةُ ناعيةً علىٰ الكُفار**) أي: مُظهرةً لـهَفواتِهم؛ من قولِهم: فلانٌ نَعىٰ علىٰ فُلانٍ ذُنوبَه: إذا أظهرَها وشَهرَها.

وقالَ القاضي: الخَتْمُ والتّغشِيَةُ مِن حيثُ إنّ المُمْكِناتِ مُستندةٌ إلىٰ الله تعالىٰ، واقعةٌ بقُدرتِه أُسندَتْ إليه، ومِن حيثُ إنّهما مُسَبَّبانِ ممّا اقترفوهُ وردَتْ ناعيةً عليهم شناعةَ صِفَتِهم ووخامةَ عاقِبتِهم، ثمّ الآيةُ تعليلٌ للحكمِ السابقِ وبيانُ ما يقتضيه[٥].

---

(١) لم أجده في «ديوان أبي تمام»، وهو من شواهد الجرجاني في «دلائل الإعجاز»، ص٣١٣.

(٢) «مفتاح العلوم»، ص١٧٤.

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٩١).

(٤) «معالم التنزيل» للبغوي (١: ٤٩).

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ١٤٦).

....

وقلتُ: تقريرُه أنّ الآيَةَ جاريةٌ مَجْرىٰ السببِ الموجبِ لكوْنِ الهُدىٰ لا ينفَعُ فيهم، فإنَّ الله تعالىٰ لَمّا أظهرَ تَصْميمَهم علىٰ الكُفرِ بقولِه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] اتّجه لسائلٍ أن يقول: ما بالُهم كذلك؟ فأوقَعَ قولَه: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ إلىٰ نهايتِه جوابًا منطويًا علىٰ بيانِ الموجِبِ، وقد بولغَ في المعنىٰ حيث جعلَ الخَتْمَ علىٰ القلوبِ ليمنعَ من الفِكْرِ في الدلائلِ المعقولةِ الصرفة، وعلىٰ السمعِ لئلّا تنفُذَ في القلوبِ بسببِه الدلائلُ المَسْموعة، وجعلَ علىٰ البَصَرِ الغِشاوةَ لئلّا تصِلَ إليها الدلائلُ المُبْصَرةُ ليستدلّوا بها علىٰ وجودِ منشئِها، فسدَّ الطُّرقَ عليهم مِنْ كلِّ وَجْه.

أمّا صاحب «الانتصاف» فقد أطنبَ في هذا المقام، وقال: قد اشتملَ كلامُ الزمخشريِّ علىٰ مفاسدَ:

أحدُها: الخروجُ عن دليلِ العقلِ الدالِّ علىٰ أنهُ لا مُوجِدَ إلّا الله.

الثانية: مخالفةُ دليلِ النقلِ المؤيِّدِ له كقولِه تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

الثالثة: غَلطٌ في أنّ ما يقبحُ شاهدًا يقبحُ غائبًا، وهي قاعدةٌ باطِلة.

الرابعة: قالوا: لو كانَتْ أفعالُ العبادِ مخلوقةً لله، لَما عابَها، ولَما عاقبَ عليها بناءً علىٰ قاعدةِ الحُسْنِ والقُبح، ولم يَعلموا أنّ هذه المُلازَمةَ تلزمُهم أيضًا، لأنهُ يقبُحُ شاهدًا أنْ يُمكِّن الإنسانُ من القَبائحِ والفواحشِ وهو بمَرْأًى منه وبمسْمَعٍ مع قُدرتِه علىٰ رَدِّه، وهو كإعطاءِ سيفٍ باترٍ لفاجرٍ يقطعُ الطريقَ ويَسْبي الحريمَ، وهو قَبيحٌ في الشاهد. فإنْ قالوا: نعم، لكنّ ذلك لحكمةٍ استأثَرَ الله تعالىٰ بعلْمِها، ففرَّقوا بينَ الغائبِ والشاهدِ، فيقال: ما ذكَرتُموهُ إن صلحَ جوابًا كان جوابًا عمّا اعترضْتُم، فلِمَ لا سلَّمْتُم الأمْرَ إلىٰ الله تعالىٰ في أوّلِ الأمر؟ والواجبُ علىٰ العبدِ أن يلاحِظَ الفرْقَ بين الحركةِ الاختياريةِ والاضطراريّة فيخْرُجَ عن الجَبْر، ثمّ يلاحِظَ الأدلّةَ الدالّةَ علىٰ أنّهُ لا خالِقَ إلّا الله، فيَخرُجَ عن الاعتزال[1].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٩).

ويجوزُ أن تُضربَ الجملةُ كما هيَ - وهي ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ - مَثَلًا، كقولِهم: سالَ به الوادي؛ إذا هلكَ، وطارتْ به العنقاءُ؛ إذا أطالَ الغَيْبةَ، وليسَ للوادي ولا للعنقاءِ عملٌ في هلاكِه ولا في طُولِ غيبتِه، وإنما هوَ تمثيلٌ مُثِّلتْ حالُه في هلاكِه بحالِ..............

قولُه: (**ويجوزُ أن تُضرَبَ الجملةُ كما هي**) هذا هو الوجْهُ الثاني من الوجوه، وهو مبْنيٌّ علىٰ التمثيلِ[١]، وهو الذي عناهُ صاحبُ «المفتاح» بقولِه: التشبيهُ التمثيليُّ متىٰ فشا استعمالُه علىٰ سبيلِ الاستعارة سُمّيَ مثلًا[٢]. والفرْقُ بين هذا التمثيلِ والذي سَبَقَ في قولِه: «ختَم»، هو أن في ذلك الاستعارةُ واقعةٌ في الخَتْمِ فقَط علىٰ سبيلِ التبعيّة، وهنا الاستعارةُ في الجُملةِ برأْسِها، وإليه الإشارةُ بقَوْلِه: «أن تضربَ الجُملةُ كما هي مثَلًا». ثمّ هذا الوجْهُ يُقَدَّرُ علىٰ ثلاثةِ أضْرُبٍ:

أحدُها: أن تكونَ قلوبٌ موجودةٌ ختَمَ الله تعالىٰ عليها نَحْوَ قلوبِ الأغتام. **الأساس**: الغَتْمةُ: عُجمَةٌ في النُّطق، ورجلٌ أغْتَمُ وقَوْم غُتْمٌ وأغْتام من الغَتْمِ، وهو الأخْذُ بالنَّفَسِ.

وثانيها: كذلك نحْوَ قلوبِ البهائم.

وثالثُها: قلوبٌ مُقَدَّرةٌ خَتَمَها لا وجود لها.

قولُه: (**ولا للعنقاءِ عملٌ في هَلاكه**) عن الميدانيِّ، قالَ الخليل: سُمِّيتْ عنقاء؛ لأنهُ كانَ في عُنُقِها بياضٌ كالطَّوْقِ، ويُقال: لِطولٍ في عُنُقِها. قال الكَلْبيُّ[٣]: كان لأهلِ الرسِّ نبيٌّ يقال له حَنْظلةُ بنُ صَفْوانَ، وكانَ بأرضِهم جَبَلٌ مَصْعَدُهُ مِيلٌ، وكانت تنتابُه طائرةٌ كأعظمِ ما يكونُ لها عُنقٌ طويلٌ فجاءَتْ ذاتَ يوم، وأعْوزَتِ الطيرَ، فانقضَّتْ علىٰ صبيٍّ، فذهبَت به فسُمِّيتْ «عنقاءَ مُغرِب»، لأنّها تُغَرِّبُ كلَّ ما أخذَتْهُ، ثم انقضَّتْ علىٰ جارية فشكوا ذلك إلىٰ نبيِّهم،

---

(١) قوله: «وهو مبني على التمثيل» ساقط من (ط).

(٢) «مفتاح العلوم»، ص١٥٤.

(٣) هو أبو النضر محمد بن السائب بن بشر الكلبي الكوفي متروك الحديث، توفي سنة ١٤٦هـ واتُّهِمَ بالكذب، «سير النبلاء» (٦: ٢٤٨-٢٤٩).

مَن سالَ به الوادي، وفي طولِ غيبتِه بحالِ مَن طارت به العنقاءُ، **فكذلكَ مُثِّلتْ** حالُ قلوبِهم فيما كانت عليه مِنَ التجافي عنِ الحقِّ بحالِ قلوبٍ خَتَمَ اللـهُ عليها، نحوُ قلوبِ الأغتامِ التي هيَ في خُلوِّها عن الفِطَنِ كقلوبِ البهائمِ، أو بحالِ قلوبِ البهائمِ أنفسِها، أو بحالِ قلوبٍ مقدَّرٍ خَتْمُ اللهِ عليها حتىٰ لا تَعِيَ شيئًا، ولا تفقهَ، وليسَ له عزَّ وجلَّ فعلٌ في تجافيها عنِ الحقِّ ونُبُوِّها عن قَبُولِه وهو متعالٍ عن ذلكَ. **ويجوزُ أن يُستعارَ الإسنادُ في نفسِه** من غيرِ اللهِ للهِ، فيكونَ الختمُ مُسندًا إلىٰ اسمِ اللـه علىٰ سبيلِ المجازِ، وهوَ لغيرِه حقيقةٌ. تفسيرُ هذا: أنَّ للفعلِ ملابساتٍ شتّىٰ؛ يلابسُ الفاعلَ، والمفعولَ به، والمصدرَ، والزمانَ، والمكانَ، والمسبِّبَ له، فإسنادُه إلىٰ الفاعلِ حقيقةٌ، **وقد يُسندُ إلىٰ هذه الأشياءِ علىٰ طريقِ المجازِ المسمَّىٰ استعارةً**؛ وذلكَ لمضاهاتها للفاعلِ............

فقال: اللهمَّ خُذْها، واقطَع نسْلَها، فأصابَتْها[1] صاعِقةٌ فاحترقَتْ، فضربَ بها العرَبُ مثلًا[2] وأنشدَ البحتريّ[3]:

أَتَـتْ دونَ ذاكَ الـدَّهرِ أيـامُ جُـرْهُمٍ وطارَتْ بـذاكَ العِيسِ عَنْقـاءُ مُغْـرِبِ

قولُه: (**ويجوزُ أن يُستعارَ**) هذا هو الوجْهُ الثالث وهو: أن يُستعارَ إسنادُ الفعْلِ من الفاعلِ الحقيقيِّ لفاعلٍ غيرِ حقيقيّ.

قولُه: (**في نفسِه**) أي: نفْسِ الإسنادِ من غيرِ النظرِ إلىٰ المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليه، فإنّ كلَّ واحدٍ منهما حقيقةٌ لا مَجاز إلّا في مُجرَّدِ الحُكْمِ، كما يقال: أنْبتَ الربيعُ البقلَ.

قولُه: (**وقد يُسْنَدُ إلىٰ هذه الأشياءِ علىٰ طريقِ المَجازِ المُسمّىٰ استعارة**) وقد يَختلِجُ في بعضِ الخواطرِ أنّ معنىٰ الاستعارةِ هاهنا ليْسَ علىٰ حَدِّه، وذلك بأن يُذكرَ أحدُ طرَفَي التشبيهِ، ويُرادَ به الطرفُ الآخَرُ، بل هو علىٰ حَدِّه وموقعِه.

(١) في (ط): «فأصابته».

(٢) «مجمع الأمثال» (١: ٤٢٩) في بيانِ قولِ العرب: «طارت بهم العنقاء».

(٣) ديوان البحتري (١: ١٩٠).

في مُلابسةِ الفعلِ، كما يُضاهي الرجلُ الأسدَ في جرأتِه، فيستعارُ له اسمُه؛ فيقالُ في المفعولِ به: عيشةٌ راضية،..............................

نعم، الفَرْقُ بين هذه الاستعارةِ وبينَ الاستعارةِ في المُفردِ، هو أنّ الاستعارةَ هناك واقعةٌ في الموضوعِ اللغويِّ واللفظِ المفردِ بسَببِ علاقةِ التشبيه، كما تُرىٰ بين الأسدِ والإنسانِ بسَببِ عَلاقة الجُرأةِ الموجودةِ فيهما، وهاهنا الاستعارةُ واقعةٌ في النسبةِ[1] لدليلٍ عقليّ بسببِ التشبيهِ بينَ الفاعلِ الحقيقيِّ والفاعلِ المجَازيّ، فكما أنّ المُستعارَ هناك لفْظُ الأسدِ للشجاعِ، كذلك في قولِنا: أنْبتَ الربيعُ البقْلَ، المستعارُ إسنادُ الإنباتِ من الفاعلِ الحقيقيّ وهو الله عزَّ وجلّ للفاعلِ المجازيِّ وهو الربيعُ بسَببِ دَوَرانِ الإنباتِ معه. قال صاحبُ المفتاح[2]: «مِثْل ما يُرىٰ الربيعُ في: «أنبتَ الربيعُ البقْلَ»[3] من نوعِ شَبَهٍ بالفاعلِ المختارِ من دوَرانِ الإنباتِ معه وجودًا وعدَمًا، ثمّ قال: وإن لم يكُن هذا الشَّبَهُ بين المذكورِ والمتروكِ كما لو قُلتَ: أنبتَ الربيعَ[4] البقْلُ، نُسِبْتَ إلىٰ ما تكْرَه»[5].

وإنّما قُلْنا: إنّ نِسْبةَ الإنباتِ إلىٰ الله علىٰ الحقيقةِ لِما يتبادَرُ إلىٰ فَهمِ الـمُوَحِّد من ذلك كما يتبادرُ إلىٰ الفهمِ من لَفظِ الأسدِ الحيوانُ المفترسُ، فالطَّرفُ المتروكُ هنا إسنادُ الإنباتِ إلىٰ الله والمذكورُ تعلُّقُ الربيعِ به، وهو حصولُه في أوانِه، ولذلكَ كان المُقَدَّرُ: أنْبتَ اللهُ البقْلَ وقْتَ الربيع، فقوله: «وذلكَ لمُضاهاتِها الفاعل» تعليلٌ لجَعْلِ الإسنادِ استعارةً، أي: إنّما جعَلْناه استعارةً لذلك، لأنه تقرَّرَ أنّ الاستعارةَ هي المَجازُ الذي العلاقةُ[6] بينه وبينَ الحقيقةِ التشبيه.

---

(١) في (ط): «في التشبيه».

(٢) «مفتاح العلوم»، ص١٧٥.

(٣) في (ح): «ما يرى الربيع البقل لربيع البعل».

(٤) في (ط) و(ح): «الرضيع».

(٥) يعني لما ارتكَبْتَ من خطأ النسبة بين المسندِ والمسنَدِ إليه في المجاز.

(٦) قوله: «العلاقة» ساقط في (ط).

و: ماءٌ دافقٌ، **وفي عكسِه: سيلٌ مُفعَم**، وفي المصدرِ: شِعرٌ شاعرٌ، و: **ذيلٌ ذائلٌ**، وفي الزمان: نهارُه صائمٌ، وليلُه قائمٌ، وفي المكان: طريقٌ سائرٌ، ونهرٌ جارٍ، وأهلُ مكّة يقولون: صلَّىٰ المقامُ؛ وفي المسبِّب: بنىٰ الأميرُ المدينةَ، و**ناقةٌ ضَبُوثٌ**، وحَلُوب، وقال:

إذا رَدَّ عافي القِدْرِ مَن يستعيرُها

فالشيطانُ هو الخاتمُ في الحقيقةِ، أو الكافرُ، إلا أنّ اللـهَ سبحانه لـمّا كانَ هو الذي أقدرَه ومكَّنه أسندَ إليه الختْمَ كما يُسنِدُ الفعلَ إلى المسبِّبِ. ....

قولُه: (**وفي عكسِه سيْل مُفْعَمٌ**) مُفعَم، بفَتحِ العَيْن، من: أَفْعَم السيلُ الوادي: إذا ملأه، وإنّما قال: «عَكْسُه» لأنهُ جعلَ في الأولِ المفعولَ فاعلًا، وفي هذا جعلَ الفاعلَ مفعولًا، فإنَّ السَّيْلَ يُفعِمُ ولا يُفعَمُ.

قولُه: (**ذَيْلٌ ذائِلٌ**)، **الأساس**: وذالَت: الجاريةُ وتذَيّلت: تَبَخْتَرتْ ساحَبةً ذَيْلَها، وأذالَه: أهانَه، وذالَ بنَفْسِه ذَيْلًا. وهو في ذَيْلٍ ذائل: في هَوان شَديد.

قولُه: (**ناقةٌ ضَبوث**)، **الأساس**: ضَبَثَ الشيءَ، وضَبثَ عليه: إذا قَبضَ عليه وجسَّه، ومنَ المجاز: ناقةٌ ضَبوثٌ: يُشَكُّ في سِمَنِها فضُبِثَتْ، وإنّما جُعِلتْ ضابِثةً لِما بها من الداعي إلىٰ الضَّبْثِ، ومثلُه الحَلوبُ والرَّكوب.

قولُه: (**إذا ردَّ عافي القدْرِ مَن يَستعيرُها**) أوّله:

فلا تَسأليني واسألي عن خَليقتي[1]

الخَليقةُ: الخُلُـقُ والطبيعة. عافي القِدْر: من العَفْوةِ والعَفاوةِ وهي: ما يَبْقىٰ في أسْفلِ القِدْر من الـمَرَقة، وموضع «عافي» رفْعٌ علىٰ الفاعِليّة، لأنهُ هو الذي يردُّ المُسْتعيرَ ويَمْنَعُ المُعيرَ من إعارةِ القدر، والفاعلُ علىٰ الحقيقةِ صاحبُ القِدْر، هٰكذا كانوا يفعلونَه في تناهي القَحْطِ وشدّةِ الزمان.

---

(١) ذكره الجوهري في «الصحاح» (٦: ٢٤٣٢)، وعزاه لعوف بن الأحوص الباهليّ.

ووجهٌ رابع؛ وهو: أنهم لـمّا كانوا علىٰ القطعِ والبتِّ ممن لا يؤمنُ، ولا تُغني عنهم الآياتُ والنذرُ، ولا تُجدي عليهم الألطافُ المحصِّلة ولا المقرِّبة إنْ أُعطوها؛ لم يبقَ ـ بعدَ استحكامِ العلمِ بأنه لا طريقَ إلىٰ أن يؤمنوا طَوْعًا واختيارًا ـ طريقٌ إلىٰ إيمانِهم........

قولُه: (ووجهٌ رابع) تلخيصُه: أنهم لما كانوا مُصرِّينَ علىٰ الكفرِ مُتمكّنين عليه، وما كانَ الطريقُ إلىٰ الإيمانِ سوىٰ القَسْرِ والإلجاءِ، فكنىٰ عن تركِ القَسْرِ والإلجاءِ بالخَتْم، وهيَ من التلويحيةِ، وتحريرُه: أن قولَه تعالىٰ: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] علىٰ زَعمِه مُشعِرٌ بأنّ الله تعالىٰ لم يَقْسِرْهُم، ولم يُلجِئْهم إلىٰ الإيمانِ، وتَرْكُ القَسْرِ والإلجاء مُشعِرٌ بأنّ القسْرَ والإلجاءَ مُقْتضىٰ حالِهم؛ لأنّ التركَ إنّما كان لئلّا ينتقِضَ غَرضُ التكليفِ، وهو حصولُ الاختيارِ للابتلاء، وإلّا كانَ الحقُّ أن يَقْسِرَ؛ لأنهُ الطريقُ إلىٰ إيمانِهم. وكَوْنُ القَسْرِ والإلجاءِ مُقتضىٰ حالهم، مُشْعِرٌ بأنّ الآياتِ والنُّذرَ لا تُغني عنهم، والألطافُ لا تُجدي عليهم، وكونُ الآياتِ والألطافِ لا تنفعُهم مُشعِرٌ بأنّ تَرامي أمرِهم في التصميم أقصىٰ غاياتِه ومَدىٰ نهاياته، فانظُر بينَ الكِنايةِ وبينَ المطلوبِ بها كمْ تَرىٰ من لوازمَ ومُلوِّحات!

قولُه: (**ولا تُـجْدي عليهم الألطافُ المُحصِّلةُ ولا المُقرِّبة**)، قال نجمُ الدِّين الزاهديُّ الخُوارزميُّ[1] في كتاب «الصفوة»[2]: اللُّطفُ في عُرفِ المُتكلِّمين: هو ما يختارُ عنده المكلفُ الطاعةَ تركًا وإتيانًا. ثمّ إنّ اللّطفَ إذا كانَ محصِّلًا للواجبِ يُسمّىٰ تَوفيقًا، وإذا كانَ مُحصِّلًا لتَرْكِ القَبيحِ يُسمّىٰ عِصْمةً، وإذا كانَ مُقرِّبًا من الواجبِ أو تَـرْكِ القَبيحِ يُسمّىٰ لُطفًا مقرِّبًا.

قولُه: (**إنْ أُعطوها**) شَرْط، والجزاءُ ما دلَّ عليه ما قَبْلَه. وقولُه: «لم يَبْقَ» جوابُ «لمّا» وقولُه: «بأنّه لا طريقَ» مُتَّصِلٌ بالعِلم، وقوله: «عَبَّرَ» جوابُ «إذا».

---

(١) الإمام العلامة أبو الرجا مختار بن محمود الزاهدي الحنفي (ت ٦٥٨هـ) صاحب «الصفوة في أصول الفقه». له شرحٌ «مختصر القدوري»، وكتاب «القنية» وغير ذلك. انظر: «تاج التراجم» لابن قطلوبغا، ص٢٩٥، و«كشف الظنون» (٢: ١٠٨٠).

(٢) لم أجده مطبوعاً.

إلا القَسْرُ والإلجاء، وإذا لم يبقَ طريقٌ إلا أن يَقسرَهم اللـهُ ويُلجئَهم ثُمَّ لم يَقسِرْهم ولم يُلجئْهم؛ لئلّا ينتقضَ الغرضُ في التكليفِ ـ عبَّر عن تركِ القسْرِ والإلجاءِ بالختمِ؛ إشعارًا بأنهم الذينَ ترامىٰ أمرُهم في التصميمِ علىٰ الكفرِ والإصرارِ عليه إلىٰ حدٍّ لا يتناهَوْنَ عنه إلا بالقسْرِ والإلجاء، ....

وفي «شرحِ مقامات المصنف»[1]: الألطافُ عند المُتكلِّمين: هي المصالحُ، وهي الأفعالُ التي عندَها يُطيعُ المكلَّفُ أو يكونُ أقربَ إلىٰ الطاعةِ علىٰ سبيلِ الاختيارِ، ولولاها لم يُطِعْ أو لم يكُنْ أقرَبَ مع تمكُّنِه في الحالَين، والواحدُ لُطْف بضم اللام وسكون الطاء، وقد لطَفَ الله بعَبْدِه يلطُفُ، وأمّا الألطافُ الهدايا، فالواحدُ لَطَفٌ بفَتْحِ اللامِ والطاءِ، قال:

كمَنْ لنا عِنْدَه التكريمُ واللَّطَفُ

والفِعلُ منه: ألْطَف.

وقال أهلُ السنّةِ والجَماعة في مسألةِ خَلْقِ الأفعالِ: إنّ لله تعالىٰ لُطفًا لو فُعِلَ بالكفّارِ لآمنوا اختيارًا، غيْرَ أنّه تعالى لم يفعَلْ وهو في فِعْلِه مُتفضِّلٌ، وفي ترْكِه عادِلٌ، ولا يجبُ علىٰ الله تعالىٰ الأصلحُ ولا الصلاح.

وقالَ الشيخُ أبو القاسم القُشَيْري[2] في كتاب «مفاتيحِ الـحُجَج ومَصابيح النّهج»[3]: اللطفُ قُدوةُ الطاعةِ علىٰ الصحيحِ، ويُسمّىٰ ما يُقرِّبُ العبْدَ إلىٰ الطاعةِ ويُوصِلُ دَواعِيَه إلىٰ الخيرِ أيضًا لُطْفًا، والتوفيقُ ما تتفِقُ به الطاعةُ، وهو القُدرةُ التي تصلُحُ للطاعة، واختُصَّ هذا

---

(١) يعني «شرح مقامات الزمخشري»، ص٦.

(٢) الإمام الزاهد القدوة الأستاذ أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري الشافعي (ت ٤٦٥هـ)، كان من أئمة التصوّف وأعيانِ المفسّرين، وكتاباه «لطائف الإشارات» و«الرسالة» فيهما جماعُ الدلالةِ علىٰ سعةِ دائرته في العلم ولُطفِ مآخذه في النظر. له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١١: ٨٣)، و«طبقات السبكي» (٥: ١٥٣)، و«سير النبلاء» (١٨: ٢٢٧).

(٣) لم أهتدِ إلىٰ هذا الكتاب، ولتمامِ الفائدة انظر: «لطائف الإشارات» (٣: ٣٤٨).

وهي الغايةُ القصوىٰ في وصفِ لجاجِهم في الغَيِّ، **واستشرائِهم** في الضلالِ والبغي. **ووجهٌ خامس**؛ وهو: أنْ يكونَ حكايةً لِـمَا كانَ الكفرةُ يقولونه تهكُّمًا بهم من قولهم: ﴿قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٞ وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ﴾ [فصلت: ٥]، ....

الاسمُ بها يتَّفقُ به الخيرِ دونَ ما يتَّفِقُ به الشرُّ عُرفًا شَرعيًا، والخِذْلانُ: قُدرةُ المَعصية، والحِرمانُ قُدرةُ الكُفر، واللهُ سبحانَه وتعالىٰ قادِرٌ علىٰ ما لو فعلَ بالمؤمنِ لكَفر، وعلىٰ ما لو فعَلَ بالكافرِ لآمنَ، وليسَ لأحدٍ عليه سُبحانَه وتعالىٰ حَقٌّ مُستحقّ، وكلُّ ما يَفعلُه فمنه جَميل.

قولُه: (**وهي الغايةُ**)، الضميرُ عائدٌ إلىٰ العبارةِ الدالِّ عليها قولُه: «عَبَّرَ» أو إلىٰ التعبيرِ، والتأنيثُ باعتبارِ الـخَبَر.

قولُه: (**واستشرائهم**) أيْ: لَجاجِهم، **الأساس**: استشرىٰ في الأمرِ وفي العَدْوِ: لَجَّ فيه. وشَرِيَ البَرْقُ: كثُرَ لَمَعانُه.

قولُه: (**ووجْهٌ خامس**) وحاصلُه: أنَّهُ تعالىٰ حكىٰ كلامَ الكفّارِ علىٰ سبيلِ التهكُّمِ، فإنّ الكفرةَ لـمّا قالوا: ﴿قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٞ وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ﴾ [فصلت: ٥] فَجِيءَ بقولِه: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾ [البقرة: ٧] معبّرًا عن كلامِهم علىٰ سبيلِ التهكّم والوعيدِ والتهديد، فقولُه: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ كقولِهم: ﴿قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ﴾ و﴿وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡ﴾ كقولهم: ﴿وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٞ﴾ لأنّ الوقْرَ في الأذُنِ يمْنَعُ من نفوذِ الصوتِ فيها، وقولُه: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾ كقولِهم: ﴿وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ﴾ فإنّ الغشاوةَ هي الحجاب. قيل: هذا الوجْهُ أحسنُ الوجوه، ويقالُ: لأنهُ أسهَلُ في استخراجِ المقْصود، ولم يَحْتَجْ إلىٰ استفراغِ القُوىٰ وبَذْلِ المَجْهودِ، وإلّا فأينَ الثُّريّا من الثّرىٰ، علىٰ ما يلزَمُ منه فَكُّ الرابطةِ الاستئنافيّةِ في بيانِ الموجِبِ بينَها وبينَ الجُملةِ السابقة.

ولله دَرُّ القائل: ومُسْتَوْدعاتُ هذا الفنِّ لا تَـتَّضِحُ إلّا باستبراءِ خاطرٍ وَقّاد، ولا تَنْكشِفُ جواهِرُها إلّا لبَصيرةِ ذي طَبْعٍ نَقّاد، ثمّ نقولُ: مَنْ رُفِعَ الخَتْمُ عن تفسيرِه لخَتْم الله، فقد حَلَّ له

ونظيرُه في الحكايةِ والتهكُّم قولُه: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١]. فإن قلتَ: اللفظُ يحتملُ أن تكونَ الأسماعُ داخلةً في حُكمِ الختمِ، وفي حُكمِ التغشيةِ، فعلىٰ أيِّهما يعوَّلُ؟ قلتُ: علىٰ دخولِها في حُكمِ الختمِ؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَـٰوَةً﴾ [الجاثية: ٢٣]،........

الشروعُ في هذا الكتاب، وقد عُلِمَ أنهُ[١] مِن رجالٍ تصدَّوْا لكشفِ الحجاب، وإلّا فَلْيَترُكِ القوسَ لباريها[٢]، وعند الله العِلمُ بالصواب.

قولُه: (﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البيّنة: ١])، قيل: كانَ الكفّارُ من الفريقَيْن: أهلِ الكتابِ وعَبَدَةِ الأوثانِ يقولونَ قبلَ مَبْعَثِ النبيِّ ﷺ: لا نَنْفكُّ ممّا نحنُ عليه من دينِنا ولا نتركُه حتّىٰ يُبْعثَ النبيُّ الموعودُ الذي هو مكتوبٌ في التوراةِ والإنجيلِ، فلمّا جاءَهم ما عَرفوا كفَروا به، فحكىٰ اللهُ تعالىٰ كلامَهم كما كانوا يقولونَ علىٰ سبيلِ الوعيدِ والتهديدِ، ولو كانَ هذا ابتداءَ إخبارٍ منَ الله تعالىٰ لكانَ الانفكاكُ مُتحقِّقًا موجودًا عند مجيءِ الرسولِ ﷺ.

قولُه: (علىٰ دُخولِها في حُكمِ الخَتْم) قال القاضي: لأنّهما لـمّا اشتركا في الإدراكِ من جَميعِ الجهاتِ جعلَ ما يمنعهما من خاصِّ فِعلِهما الـخَتْمَ الذي يمْنعُ من جميعِ الجهات، وإدراكُ الأبصارِ لـمّا اختُصَّ بجهةِ المُقابلةِ، جعلَ المانعَ لها عن فِعْلِها الغِشاوةَ الـمُخْتَصَّةَ بتلك الجهة[٣].

---

(١) في (ح): «وعلم أنه».

(٢) فيه تعريض لا يخفىٰ بالإمام الزمخشري، وأنّه على فَرْط ذكائه قد بَدَرتْ منه هَفَواتٌ في «تفسيره»، حاقَقَه عليها أهل السنَّة، وكانت ذريعة إلى التنفير مما اشتمل عليه كتابه من مقولات أهل الاعتزال.
وقوله: «فليترك القوس لباريها» مستفاد من قول العرب: «أعْطِ القوسَ باريها» أي: استَعِنْ على عملك بأهل المعرفةِ والحِذْق فيه. ومنه قول الشاعر:

يا باري القوس بَرْيًا لستَ تُـحْسنُها ... لا تُفْسِدَنْها وأعطِ القوسَ باريها

انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ١٩).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٣).

ولوقفِهم علىٰ سمعِهم دونَ قلوبِهم. فإن قلتَ: أيُّ فائدةٍ في تكريرِ الجارِّ في قولِه: ﴿عَلَىٰ سَمۡعِهِمۡ﴾؟ قلتُ: لو لم يكرَّرْ لكانَ انتظامًا للقلوبِ والأسماعِ في تعديةٍ واحدة، وحينَ استُجِدَّ للأسماعِ تعديةٌ علىٰ حِدَةٍ كانَ أدلَّ علىٰ شدّةِ الختمِ في الموضعَيْن، **ووُحِّدَ السمعُ** كما وُحِّد البطنُ في قولِه:

كُلُوا في بعضِ بطنكمُ تَعِفُّوا

يفعلونَ ذلك إذا أُمِنَ اللَّبْسُ، فإذا لم يُؤمَن ـ كقولك: فرَسُهم وثوبُهم، وأنت تريدُ الجمعَ ـ رفضوه، ولك أن تقول: السمعُ مصدرٌ في أصلِه، والمصادرُ لا تُجمع،..........

قولُه: (**ووُحِّدَ السَّمع**)، **المُغرِب**: السمع: الأُذنُ، وأصلُه المصدر[1]. قيل: وقد يُطلَقُ مجازًا علىٰ القوّةِ الحالّةِ في الغِشاءِ المُفتَرِشِ عند الصِّماخ بها تُدركُ الأصواتُ، فعلىٰ هذا الوجْهِ المُرادُ بالسَّمعِ الآلةُ، ولم يُلْمَحْ فيه الأصل.

قولُه: (**كُلوا في بَعْضِ بَطنِكُم تَعِفّوا**) تمامه:

فإنّ زمانَـكمْ زمنٌ خَميص[2]

الخَميص: الجائع، أي: ذو خَمْص كقولِه: ﴿عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ﴾ [الحاقة: ٢١] يقال: عَفَّ يعِفُّ عَفًّا ومنه العِفّةُ، وهيَ الكفُّ عمّا لا يحِلُّ. أي: اقتنِعوا بالقليلِ من الطعامِ، تَعِفّوا عن طلبِ الحرام، فإنّ زمانكم زمنُ الضيقِ والجَدْبِ، واستعمَل البَطْنَ في موضعِ البطونِ إرادةَ بطْنِ كلِّ واحدٍ منهم، ويُفعَلُ ذلك إذا أُمِنَ اللَّبْسُ مِثْلَ قوْلِهم: سَمْعِهم وقَلْبِهم وبَطْنِهم، فإنّ من المعلومِ أنّ لكلِّ واحدٍ منهم سَمْعًا واحدًا، وقَلْبًا وبطنًا، وإذا خيفَ اللَّبْسُ في مثلِ الثوب والفَرسِ، فلا بدَّ في حالِ الجَمْعِ أن يُجْمع، لأنّهُ لا يبعُدُ أن يكونَ للجميعِ فَرسٌ واحدٌ، أو ثَوبٌ واحد.

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٤١٥).

(٢) هو من شواهد سيبويه (١: ٢١٠) التي لم يُعرَف قائلُها، وذكره البغداديّ في «خزانة الأدب» (٧: ٥٢٥).

فلُمِحَ الأصلُ. **يدلُّ عليه** جمعُ الأذنِ في قوله: ﴿وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ﴾ [فصلت: ٥]؛ **وأن تقدِّرَ مضافًا محذوفًا**، أي: وعلىٰ حواسِّ سمعِهم. وقرأ ابنُ أبي عَبْلَةَ: (وعلى أسماعهم). فإن قلتَ: هلّا منعَ أبا عمرٍو والكسائيَّ مِن إمالةِ (أبصارهم) ما فيه منْ حرفِ الاستعلاء، وهو الصادُ! قلتُ: لأنَّ الراءَ المكسورةَ تغلبُ المستعليةَ؛ لـما فيه مِنَ التكريرِ كأنّ فيها كسرتَيْن، وذلكَ أعونُ شيءٍ علىٰ الإمالةِ، وأنْ يُمالَ له ما لا يُمال. والبصرُ نورُ العينِ، وهو ما يُبصِرُ به الرائي ويدركُ المرئياتِ، كما أنَّ البصيرةَ نورُ القلب، وهو ما به يُستبصَرُ ويُتأمَّلُ، **وكأنهما جوهرانِ لطيفانِ** خَلقَهما اللـهُ فيهما آلَتَيْن للإبصارِ والاستبصارِ. **وقُرِئَ: (غِشاوةٌ)**..

قولُه: (**يدلُّ عليه**)، أي: علىٰ لَـمْحِ معنىٰ المَصدَريّة في اسمِ العُضْوِ قولُه تعالىٰ: ﴿وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ﴾ [فصّلت: ٥] حيثُ جَمَعَ الأُذُنَ لأنّها ليسَتْ في الأصلِ مَصْدرًا.

قولُه: (**وأنْ تُقدِّرَ مُضافًا محذوفًا**)، فعلىٰ هذا الوجهِ: السَّمْعُ مَصْدَرٌ وليس بمعنىٰ الأُذُنِ كما في الوجهَيْن الأوّلَين، أي: علىٰ حواسِّ هذه الحقيقة.

قولُه: (**وكأنّهما جَوْهرانِ لطيفان**) الضميرُ راجعٌ إلىٰ البصَرِ والبَصيرة، وفي «فيهما» إلىٰ العينِ والقَلب. وقولُه: «آلَتَيْن»، إمّا حالٌ من مفعولِ «خلقَهُما»، أو مفعولٌ ثانٍ له. فخَلَقَ بمعنىٰ جعَلَ. المعنىٰ كأنّهُ تعالىٰ خلَقَ في العينِ والقلبِ آلَتَيْنِ للإبصارِ والاستبصارِ، وهُما النورانِ، شَبَّه العرضَ بالجوهرِ في قولِه: «كأنّهما جوْهرانِ» مبالغةٌ في كونِهما مَقْصودَيْن من العينِ والقلب.

قَوْلُه: (**وقُرِئَ: «غِشاوةٌ»**) إلىٰ آخره، القراءاتُ كلُّها شَواذٌّ، والمشهورةُ ﴿غِشَٰوَةٌ﴾ بكَسْرِ الغَينِ المُعْجَمة مع الألفِ بعد الشينِ والرَّفعِ، ولم يَذكُرْها، وهو علىٰ وَزْنِ فِعالة.

قال الزجاج: كلُّ ما اشتملَ علىٰ الشيءِ مبْنيٌّ علىٰ فِعالةٍ نَحْوَ العِمامةِ والقِلادة، وكذلكَ أسماءُ الصّناعاتِ، فإنَّ الصناعةَ مُشتملةٌ علىٰ كلِّ ما فيها نَحْوَ الخِياطة والقِصارة، وكذلك ما استولىٰ علىٰ اسمٍ، فاسمُ ما استولىٰ عليه: الفِعالة؛ نَحْوَ الخِلافة والإمارة[1].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٨٣).

بالكسرِ والنصب، و(غُشاوةٌ) بالضمِّ والرّفع، و(غَشاوةً) بالفتح والنصب، و(غِشوةٌ) بالكسرِ والرّفع، و(غَشوةٌ) بالفتحِ والرّفعِ والنصب، و(عَشاوةٌ) بالعينِ غيرِ المعجمة والرّفعِ مِنَ العَشا. والعذابُ: مثلُ النَّكالِ بناءً ومعنىً؛ **لأنك تقول:** أَعْذَبَ عن الشيءِ؛ إذا أمسكَ عنه، كما تقول: نكلَ عنه. ومنه: العَذْبُ؛ لأنه يقمعُ العطشَ ويردعُه، بخلافِ المِلْحِ، فإنه يزيدُه، ويدلُّ عليه تسميتُهم إيّاه نقاخًا؛ لأنه ينقخُ العطشَ، أي: يكسِرُه؛ وفراتًا؛ لأنه يرفتُه على القلبِ، ثم اتُّسعَ فيه فسمِّيَ **كلُّ ألمٍ فادحٍ عذابًا** وإن لمْ يكن نكالًا، أي: عقابًا يرتدعُ به الجاني عن الـمُعاودة.

والفرقُ بين العظيمِ والكبيرِ: أنّ العظيمَ نقيضُ الحقيرِ، والكبيرَ نقيضُ الصغيرِ،...

و﴿غِشَٰوَةٌ﴾ بالرَّفع على الابتداءِ عند سيبَويْه، وعلى إعمالِ الظرفِ عند الأخفشِ، ويُؤيّدُ الثاني العطْفُ على الجُملةِ الفعلية، أي: واستقرَّ على أبصارِهم غِشاوة. ومَن قرأ بالنصب[1] فعلى تقدير: وجعلَ على أبصارِهم غِشاوة[2]، وأمّا العِشاوةُ بالعَين المُهملة، فمَن قَوْلِهم: عَشى يعْشى، إذا صارَ أعشى، وعشا يعْشو: إذا جعَلَ نفْسَهُ كأنهُ أعْشى[3]، قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الزخرف: ٣٦].

قولُه: **(لأنك تقول)** تعليلٌ للمعنى، لأنّ البناءَ ظاهرٌ، وإنّما كان مِثْلَه في المعنى؛ لأنّ النُّكولَ ارتداعٌ عمّا يُرادُ الإقبالُ إليه، كما أنّ العذابَ يردَعُ الجانيَ عن المعاودةِ إلى الجناية.

قولُه: **(يرْفُتُه)**، **الأساس**: رفَتَ الشيءَ: فتَّه بيدِه كما يرفُتُ المدَرَ[4] والعَظْمَ البالي.

قولُه: **(كلّ ألمٍ فادح عذابًا)**، **الأساس**: فدَحني: أثقَلَني، ونزَلَ بهم خطْبٌ فادِح.

---

(١) وهي رواية المفضل عن عاصم كما في «معاني القرآن» للفرّاء (١: ١٣، ٤٠٦).

(٢) وهو الذي علّل به الزجّاج في «المعاني» (١: ٨٤)، وابن عطيّة في «المحرّر الوجيز» (١: ٢٣).

(٣) وقيل: هو الذي فسَد.

(٤) وهو الطين اليابس.

فكانَ العظيمُ فوقَ الكبير، كما أنّ الحقيرَ دونَ الصغير. ويُستعملانِ في الجُثثِ والأحداثِ جميعًا، تقولُ: رجلٌ عظيمٌ وكبير، تريدُ جثّته أو خَطَره.

ومعنىٰ التنكيرِ: أنّ علىٰ أبصارِهم نوعًا من الأغطيةِ غيرَ ما يتعارفُه الناسُ، وهو غطاءُ التعامي عن آياتِ الله، ولهم مِنْ بينِ الآلامِ العظامِ نوعٌ عظيمٌ لا يعلمُ كُنْهَه إلا اللـهُ.

اللهمّ أجِرْنا من عذابِك، ولا تَبْلُنا بسَخَطِك يا واسعَ المغفرة.

[﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ * يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ * فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ ٨-١٠]

افتتحَ سبحانه بذكْرِ الذينَ أخلَصوا دِينَهم لله، وواطَأَتْ فيه قلوبُهم ألسنتَهم، ووافقَ سرُّهم عَلَنَهم، وفعلُهم قولَهم، ثمَّ ثنّىٰ بالذينَ محضُوا الكفرَ ظاهرًا وباطنًا، قلوبًا وألسنةً، ثمَّ ثلَّثَ......................................

وقالَ السَّجاوَنْديُّ: العذابُ: إيصالُ الألمِ إلىٰ الحيِّ مع الهوانِ، فإيلامُ الأطفالِ والبهائمِ ليسَ بعذاب.

[قوله]: (فكان العظيم فوق الكبير) الفاء جوابٌ لشرطٍ محذوف، يعني: إذا كان الحقيرُ مُقابلًا للعظيم، والصغير للكبير؛ يلزم أن يكونَ العظيمُ فوق الكبير؛ لأنّ العظيم لا يكونُ حقيرًا؛ لأنّ الضدَّيْن لا يجتمعان، والكبير قد يكونُ حقيرًا كما أنَّ الصغيرَ قد يكونُ عظيمًا؛ لأن كلًّا منهما ليس بضدّ للآخر. قال:

وبضدّها تتبيَّن الأشياءُ[1]

---

(١) من قوله: «فكان العظيم» إلىٰ هنا من (ط).

بالذينَ آمنوا **بأفواهِهم** ولم تؤمنْ قلوبُهم، وأبطَنوا خلافَ ما أَظهروا، وهم الذينَ قالَ فيهم: ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [النساء: ١٤٣]، وسمّاهم المنافقينَ، وكانوا أخبثَ الكفرةِ وأبغضَهم إليه، وأمقتَهم عنده؛ لأنهم خلَطوا بالكفرِ **تمويهًا** وتدليسًا، وبالشِّركِ استهزاءً وخداعًا؛ ولذلكَ أَنزلَ فيهم: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، ووَصفَ حالَ الذينَ كفروا في آيتَيْن، وحالَ الذينَ نافَقُوا في ثلاثَ عشرةَ آيةً **نَعَىٰ عليهم فيها خُبْثَهم ونُكْرَهم**،.........................

قولُه: (**آمنوا بأفواهِهم**) أي: أظْهروا كلمةَ الإيمانِ وهو المرادُ من قولِه: ﴿ءَامَنَّا﴾ وقولِه: ﴿وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١] أي: لم يكُنْ ذلك القولُ عن تصديقِ القلبِ، لأنّ مكانَ التصديقِ القلبُ لقولِه تعالىٰ: ﴿كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢] وهو المرادُ من قولِه: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

اعلم أنّ الإيمانَ إنْ كانَ مُجرَّدَ التصديقِ بالجنانِ، فنِسْبتُه إلىٰ القلبِ حقيقة، وإلىٰ غيرِه مجاز، ومِن ثَمَّ فَسَّرْنا قوْلَه «آمنوا بأفواههم» بقولِنا: أظْهَروا كلمةَ الإيمان، وإن كانَ مجموعَ التصديقِ والأعمالِ، فنِسْبتُه إلىٰ الشخصِ حقيقةٌ وإلىٰ بعضِ الجوارحِ مجاز.

قولُه: (**تَمويهًا**) هو مِن: مَوَّهْتُ الشيءَ: طَلَيْتُه بذَهبٍ أو فِضّةٍ، والتدليسُ في البيعِ كِتْمانُ عَيْبِ السِّلْعةِ عن المُشتري.

قولُه: (**نعىٰ عليهِم فيها خُبْثَهم**) أي: شنَّعَ عليهم قوْلَهم: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ والحالُ أنّهم غيرُ مؤمنينَ «ونُكْرَهم» أي: دهاءَهم، وذلكَ أنّهم ادَّعوْا مع الإيمانِ بالله الإيمانَ باليومِ الآخِرِ لقولِه بعد هذا: «إفراطهم في الخُبْثِ وتَماديهم في الدّعارة»[1].

قولُه: (**ونُكرَهم**) بالضمِّ والفَتْح، الجَوهَريّ: يقال للرجلِ إذا كانَ فَطِنًا مُنكَرًا: ما أَشَدَّ نُكْرَهُ، بالفَتْحِ والضمِّ.

---

(١) انظر ما سيأتي ص١٥٥-١٥٦.

وفَضَحَهم، وسفَّههم، واستجهَلَهم، واستهزأ بهم، وتهكَّمَ بفعلِهم، وسجَّل بطُغيانِهم وعَمَهِهم، ودَعاهم صمًّا بكمًا عميًا، وضربَ لهم الأمثالَ الشنيعةَ. وقصَّةُ المنافقينَ عن آخرِها معطوفةٌ علىٰ قصَّةِ الذينَ كفروا، كما تُعطَفُ الجملةُ علىٰ الجملة. وأصلُ «ناس» أَناس، حُذفتْ همزتُه تخفيفًا، كما قيلَ: لُوْقةٌ في أَلُوقة، وحذفُها مع لامِ التعريفِ كاللازم، لا يكادُ يقالُ: الأُناسِ، ويشهدُ لأصله: إنسانٌ، وأُناس، وأَناسيُّ، وإنسٌ. وسُمُّوا؛ لظُهورِهم وأنّهم يُؤنَسُون، أي: يُبْصَرون، كما سُمِّي الجنُّ لاجتنانِهم؛ ولذلك سُمُّوا بَشَرًا. ووزنُ «ناس» فَعَال؛ لأنّ الزِّنَةَ علىٰ الأُصول، ألا تراكَ تقولُ في وزنِ «قِهْ»: ....

قولُه: (وفَضَحَهم) عَطْفٌ علىٰ قولِه: «نعىٰ عليهِم فيها خُبْثَهم ونُكْرَهم» علىٰ سبيلِ البيانِ، لأنّ إظهارَ خُبْثِهم ونُكرِهم هي الفضيحةُ نفسُها.

قولُه: (وسَفَّهَهُم) أي: سمّاهُم سفهاءَ في قولِه: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣] «واستجْهَلهم»، أي: نسَبَهم إلىٰ الجَهْلِ في قولِه: ﴿وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ ﴿وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾، «واستهزأ بهم» في قولِه: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾، «وسجَّل بطُغيانِهم» حيث أضافَ الطغيانَ إليهم.

قولُه: (كما تُعْطَفُ الجُملةُ علىٰ الجُملة) يحتمِلُ وجهَيْن:

أحدُهما: أن تُعطفَ من حيثُ حصولُ مضمونِ الجُملتَينِ في الوجودِ.

وثانيها: أنَّ الجهةَ الجامعةَ بيْنَ مَنْ مَحَّضَ الكفرَ ظاهرًا وباطنًا، وبيْنَ مَن أظهرَ الإيمانَ وأبطنَ الكُفرَ: التوافقُ في الكفر.

قولُه: (لوقة، في ألوقة) الألوقة: طعامٌ من زُبْدٍ، قال ابنُ الكَلْبيّ: هو الزبدُ والرُّطَب، وأنشد(١):

وإنّي لِمَنْ سالمْتُم لألوقةٌ ... وإنّي لِمَنْ عادَيْتُم سمٌّ أَسْوَدِ

---

(١) ذكره في «لسان العرب» (لوق)، وعزاه لرجلٍ من عُذرة.

افعَلْ؟ وليسَ معكَ إلا العَيْنُ وحدَها. وهوَ من **أسماءِ الجمعِ، كرِخال**. وأمّا نُوَيْسٌ فمنَ المصغَّرِ الآتي علىٰ خلافِ مُكبَّره، كأُنَيْسِيانٍ ورُوَيجِل، ولامُ التعريفِ فيه للجِنْس، ويجوزُ أنْ تكونَ للعهد. والإشارةُ إلىٰ الذينَ كفروا المارِّ ذكرُهم، كأنه قيلَ: ومِن هؤلاءِ مَن يقولُ، وهم: عبدُ الله بنُ أُبيٍّ، وأصحابُه، ومَن كانَ في حالِهم منْ أهلِ التصميمِ علىٰ النفاق، **ونظيرُ موقعِه** موقعُ «القومِ» في قولِكَ: نزلتُ ببني فلانٍ..............

قولُه: (**مِن أسماءِ الجَمْع**) الفرقُ بين الجمْعِ الحقيقيِّ وبين اسمِ الجمع: أنَّ اسْمَ الجمْعِ في حُكمِ الإفرادِ، بدليلِ جَوازِ التصغيرِ فيه، ولا يجوزُ تصغيرُ الجمعِ الحقيقيِّ إذا كانَ جَمْعَ الكَثْرةِ. مثالُ اسمِ الجمع: رَكْبٌ، وسَفْرٌ، وصَحْبٌ، يجوزُ أن يُقالَ: رُكَيْبٌ، سُفَيْرٌ، صُحَيبٌ، ولا يُجوِّزون في جَمْعِ الكثرة، بل يجبُ أن يُرَدَّ إلىٰ واحدِه أو إلىٰ جَمْعِ قِلّتِه إنْ وُجِدَ.

قولُه: (**كرِخالٍ**)، **الجوهري**: الرِّخِلُ بكَسْرِ الخاء: الأُنثىٰ من أولادِ الضأن، والذكَرُ حَمَلٌ والجَمْع رِخال، يريدُ أنَّ وزْنَ أُناسٍ كوزْنِ رِخالٍ لا أنهُ جمْعٌ مِثله لأنهُ قالَ في «الأعراف»[1] في قولِه تعالىٰ: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٠] الأُناس: اسمُ جمْعٍ غيرُ تكسيرٍ نحو رخال[2].

قولُه: (**ونظيرُ موقِعه**) يعني: أنّ اللامَ في الناسِ للجنسِ وهو المختارُ، ويجوزُ أن يكونَ للعهدِ الخارجيِّ التقديريِّ، فإنّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٦] في معنىٰ الناس؛ لأنّ الواجبَ في العهدِ الخارجيِّ أن يكونَ هناك ما يُشارُ إليه، وهو إمّا تحقيقيٌّ كقولِه تعالىٰ: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزّمل: ١٥-١٦] أو تقديريٌّ: وهو إمّا أن يكونَ في الكلامِ ما يدلُّ عليه كما في الآيةِ والمِثال، لأنّ بني فُلانٍ في معنىٰ القومِ، أو يكونَ

---

(١) الكشاف: (٦: ٦٢٤).

(٢) من قوله: «يريد أن وزن أُناس» إلىٰ هنا بدله في (ط): «وكذا عن المصنف في أبيات ذكرناها في الأعراف عند قوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ﴾، وهو مخالفٌ لما ذكره ها هنا وفي الأعراف مِن كونه اسم جمع».

فلم يَقْرُوني والقومُ لِئام. و«مَن» في ﴿مَن يَقُولُ﴾ موصوفةٌ، كأنه قيلَ: ومنَ الناسِ ناسٌ يقولونَ كذا، كقوله: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ [الفتح: ٢٥]؛ إن جعلتَ اللامَ للجنس، وإنْ جعلتَها للعهد فموصولةٌ، كقولِه: ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ ﴾ [التوبة: ٦١]. فإن قلتَ: كيفَ يُجعَلونَ بعضَ أولئكَ والمنافقونَ غيرُ المختومِ علىٰ قلوبهم؟ قلتُ: الكفرُ جَمَعَ الفريقَيْن معًا، وصيَّرَهم جنسًا واحدًا، وكونُ المنافقينَ نوعًا من نوعَيْ هذا الجنسِ مغايرًا للنوعِ الآخرِ ـ بزيادةٍ زادوها علىٰ الكفرِ الجامعِ بينَهما مِنَ الخديعةِ والاستهزاء ـ لا يُخرجُهم مِنْ أنْ يكونوا بعضًا مِنَ الجنس؛ فإنَّ الأجناسَ إنما تنوَّعتْ لمغايراتٍ وقعتْ بينَ بعضِها وبعضٍ، وتلكَ المغايِراتُ إنما تأتي بالنوعيَّة، ولا تأبىٰ الدخولَ تحتَ الجنسيَّة. فإنْ قلتَ: لـمَ اختُصَّ بالذِّكرِ الإيمانُ باللـهِ والإيمانُ باليومِ الآخرِ؟ ....

بينَ المتكلِّمِ والمخاطَبِ حِصَّةٌ معهودةٌ من جنْسٍ كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ إذا أُريدَ به أبو جَهْلٍ والمُغيرة.

قال صاحبُ «الفرائد»: الوجْهُ أنْ يكونَ اللامُ للعهدِ ولا وَجْهَ أن يكونَ للجنسِ؛ لأنَّ ﴿مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ خبَرُ ﴿مَن يَقُولُ﴾، فلو كانَ للجنْسِ لكانَ المعنىٰ: مَنْ يقولُ مِنَ الناس، والظاهرُ أنهُ لا فائدةَ فيه. وأمّا إن كانتْ للعهدِ، فمعناه: ومِن الناسِ المذكورينَ جماعةٌ يقولونَ كذا، ولم يلزَمْ أن تكونَ موصولةً في العهْدِ بل يجوزُ كِلاهما.

وكذا قال صاحبُ «التقريب»: يَحتملُ «مَنْ» أن تكونَ موصولةً إن جُعِلَ التعريفُ للجنْس، وموصوفةً إنْ جُعِلَ للعهدِ. ومنَعَ بعضُهم أن يكونَ للعهدِ و«مَنْ» موصولةً، وقال: بل اللامُ للجنْسِ و«من» موْصوفة، فإنّ المرادَ بـ«الذين كفَروا» الذين مَحَّضوا الكفْرَ ظاهرًا وباطنًا، وبيْنَهم وبين المنافقينَ تنافٍ، فلم يكونوا نوعًا تحْت ذلك الجنس، وكيف وقد حُكِمَ علىٰ أولئكَ بالخَتْمِ علىٰ القلوبِ وغيرِه، فعُلِمَ كُفرُهم الأصليُّ، وعلىٰ هؤلاءِ بقولِه: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ ﴾ [البقرة: ١٦] وأشارَ إلىٰ تمكّنهم من الهُدىٰ وتنوُّرِ فِطَرَتِهم.

وقلت: إنّ التفصّي عن هذا المَقامِ لا يَستَتبُّ إلّا ببيانِ كيفيّةِ نَظْمِ الآيات، فإنَهُ مِـحَكُّ

....

البَلاغة، ومُنْتَقَدُ البَصيرة، ومِضْمارُ النُّظّارِ ومُتفاضَلُ الأنظارِ، ولا يَهْتدي إليه مَنْ دَيْدَنُه المُجادلةُ ودَأْبُه المُماراة، ولم يتكلَّمْ عن مُقتضىٰ الحالِ، ولم يُعيِّنْ لكلِّ مَقامٍ مقالًا، وليسَ كلُّ ما يَصِحُّ تقديرُه بحَسبِ اللغةِ أو النّحْوِ يُعتبَرُ عند علماءِ هذا الفنِّ، فإنّ ذلك قد يُعَدُّ من النعيقِ في بَعضِ المَقامات؛ ألا ترىٰ إلى المُصنِّفِ في سورةِ «طه» في قولِه تعالىٰ: ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ﴾ [طه: ٣٩] كيفَ بالغَ فيه حيثُ قال: «حتّىٰ لا تُفرِّقَ الضمائرَ، فيتنافَرُ عليكَ النَّظْمُ الذي هو أُمُّ إعجازِ القرآن، والقانونُ الذي وقعَ عليه التحدّي، ومُراعاتُه أهمّ ما يجِبُ علىٰ المُفسِّر»[١] وفي سورةِ «الحاقّة» في قولِه: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا۟ بِٱلطَّاغِيَةِ * وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا۟ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٥-٦] كيفَ ذهبَ إلىٰ أنّ المعنِيَّ بقولِه: «بالطاغية» بالواقعةِ المجاوِزَةُ للحدِّ في الشدّة[٢] ليطابقَ قولَه: ﴿بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾، وعدلَ عن حمْلِه علىٰ المَصْدر، وأنّهُ الظاهِر؛ لأنّ الطاغية كالعافية، أي: بطُغْيانِهم، لأنّ الواجبَ رِعايةُ حُسنِ النَّظْمِ بين آيِ التنزيل. وكَمْ له أمثالُ ذلك! فالواجبُ علىٰ مَنْ يخوضُ في هذا الكتاب، لا سِيَّما في كتابِ الله المَجيد، أن يستوعِبَ معرفةَ جميعِ المقاماتِ، وجَميعَ خواصِّ التراكيبِ لينزلَ كلًّا في مقامه.

إذا عُلِمَ هذا فنَقول: إذا كانَ النظْمُ هو ما ذُكِرَ افتتحَ سُبحانَه وتعالىٰ بذكْرِ الذينَ أخْلَصوا دينَهم لله تعالىٰ، ثمّ ثَنّىٰ بذِكْرِ الذين مَحَّضوا الكفرَ ظاهرًا وباطنًا، وثَلَّثَ بالذينَ آمنوا بأفواهِهم ولم تؤمِنْ قلوبُهم، فالواجبُ حمْلُ التعريفِ في الأقسامِ الثلاثة: إمّا علىٰ الجنْسِ بأسرِها، وإمّا علىٰ العَهْدِ برُمّتِها، وإذا حُمِلَ علىٰ الجِنْسِ فلا يجوزُ أنْ يُقالَ: «مَنْ» في ﴿مَن يَقُولُ﴾ موصولةٌ كما قالَ أبو البقاء: هذهِ الآياتُ استوعَبَت أقسامَ الناس، فالآياتُ الأُوَلُ تضمَّنَتْ ذِكْرَ المُخْلِصين في الإيمان، وقولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ تضمَّنَ مَنْ أبطنَ الكُفْرَ وأظْهرَه، وهٰذه الآيةُ تضمَّنَتْ ذِكْرَ

---

(١) «الكشاف» (١٠: ١٦٨).

(٢) المصدر السابق (١٥: ٦٠٨).

....

مَنْ أظهرَ الإيمانَ وأبْطنَ الكُفر، و«من» للتبعيضِ، و«مَنْ» نكِرةٌ موصوفةٌ، ويضعُفُ أن تكونَ بمعنىٰ «الذي» لأنّ الذي يتناولُ قومًا بأعيانِهم، والمعنىٰ هاهنا علىٰ الإبهام. تَمّ كلامُه[١].

فإن قُلْتَ: آثرْتَ الموصوفةَ علىٰ الموصولةِ، وهي أيضًا مُحْتَمِلةٌ للجنسِ كما في ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٦]، فيلزَمُ الإبهام أيضًا.

قلتُ: الموصوفةُ نَصٌّ في الشِّياعِ، بخلافِ الموصولةِ لاحتمالِ الأمرَيْن فيها، وبيانُ الظاهرِ إيقاعُه الموصولةَ في مقابلةِ المَوْصوفة، وكذا قوله قُبَيْلَ هذا: «ومِنْ هؤلاءِ مَنْ يقول: وهو عبدُ الله ابن أُبَيٍّ وأصحابُه». بقيَ أن يُقال: فما معنىٰ قوله: «ومن الناسِ مَنْ يقول» وأيُّ فائدة فيه؟ فيقال: إنهُ تعالىٰ نظمَ الآياتِ الثلاثَ في سِلْكٍ واحدٍ، لكنْ خَصَّ كُلَّ صِنْفٍ بفَنٍّ من الفُنون، لاسيّما خَصَّ هذا الصنْفَ بمُبالغاتٍ وتشْديداتٍ لم يخصَّ الصِّنْفَيْن بها كما قرَّره المصنّف، وأبرَزَ أيضًا نفْسَ التركيبِ إبرازًا غريبًا حيث قدَّمَ الخَبرَ علىٰ المبتدأ، وأبْهمَهُ غايةَ الإبهام، ونكَّرَ المُبتدأ ووصَفَه بصفاتٍ عجيبةٍ ليشوقَ السامِعَ إلىٰ ذِكْرِ ما بعْدَه من قَبائحِهم ونُكْرِهم نَعْيًا عليهم، وتَعْجيبًا مِن شأنِهم. يعني: انظُروا إلى هؤلاءِ الخَبَثةِ، وقَبيحِ ما ارْتكبُوه كيفَ اختصّوا من بينِ سائرِ الناسِ بها لم يرْضَ العاقلُ أن يَنتسِبَ إليه! نعم، لم يُفِدْ شيئًا أنْ لو أُريدَ مُجرَّدُ الإخبارِ، ونظيرُه قوله تعالىٰ: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْـهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣] أي: امتازَ مِن بينِ سائرِ المؤمنينَ بهذهِ المناقبِ الشريفةِ رجالٌ كُرماءُ، فدلّ التنكيرُ في «رجال» علىٰ تعظيمِ جانبِهم كما دلّ الإبهام في ﴿مَن يَقُولُ﴾ علىٰ خلافِ ذلك هاهنا.

وأمّا إذا حُمِلَ التعريفُ في الناسِ علىٰ العهْدِ فيقالُ: المرادُ بالمتَّقينَ مَنْ شاهدَ حضرةَ الرسالةِ من الصحابةِ المُنْتجَبين، وينصرُه تقديرُ إرادةِ أهلِ الكتاب، أعني عبدَ الله بنَ سَلامٍ وأصحابَه مِن قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤] معطوفًا علىٰ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٤).

....

قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣] فعلىٰ هذا يُحملُ قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ علىٰ قومٍ بأعيانِهم كأبي جَهْل وأبي لهب والوليد وأضرابِهم، وأن يُرادَ بقولِه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ٨] عبدُ الله بن أبيّ ومُعْتِبُ بن قُشَير وجُدُّ بن قيْسٍ وأشباهُهم، فلا وجْهَ إذَنْ لقولِ مَنْ قال: ويحتملُ أن تكونَ موصوفةً إنْ جعلْتَ التعريفَ للعهدِ، لأنّ المرادَ بقولِه: ﴿مَن يَقُولُ﴾ حينئذٍ قومٌ بأعيانِهم وأشخاصهم كعَبْدِ الله بن أُبَيّ وأصحابِه، فكيفَ تُجعَلُ موصوفةً، لأنّ «من» نكِرةٌ والقومُ مَعْهودون!

ثم إني بعد برهةٍ من الزمان وقفتُ علىٰ ما أشار إليه المصنِّف في قوله تعالىٰ: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا﴾ الآية [النحل: ٧٥] بقوله: «الظاهر أن «من» موصوفة، كأنه قيل: وحرًّا رزقناه؛ ليُطابقَ ﴿عَبْدًا﴾، ولا يمتنع أن تكون موصولة»، يريد أنّ الآيةَ من باب التضادّ، فالظاهرُ أنْ تُراعىٰ المطابقة من كلمات القرينتَيْن، فإذا قلتَ: عبدًا مملوكًا والحرّ الذي رَزقناه؛ ذهبتِ المطابقةُ وفاتتِ الطلاوة، فلا يذهب إليه إلا الكزُّ الجافي الغليظ الجاسي(١).

وأمّا الجوابُ عن قولِ مَنْ قال: بينَهم وبينَ المنافقينَ تنافٍ، فهو عَيْنُ ما ذكَره المصنِّفُ في الجوابِ عن سؤالِه «كيفَ يُجعلونَ بعْضَ أولئكَ والمنافقونَ غيرُ المختومِ علىٰ قلوبِهم»؛ لأنّ هذا السؤالَ واردٌ علىٰ قولِه: «ويجوزُ أن تكونَ للعهدِ والإشارةِ إلىٰ الذينَ كفروا المارِّ ذِكرُهم كأنّهُ قيلَ: «ومِنْ هؤلاءِ مَنْ يقولُ»، والمارُّ ذِكرُهم علىٰ ما سبَقَ في الكتابِ: أبو لهبٍ وأبو جهلٍ والوليدُ بنُ المُغيرةِ وأضرابُهم، فإذا جُعِلَ التعريفُ في الناسِ للمَعْهودينَ و﴿مَن يَقُولُ﴾ يكونُ بعضًا منهم، لزِمَ أن يكونوا في حُكمِهم في كونِهم مختومًا علىٰ قُلوبِهم، وليس كذلكَ لِما ذُكِرَ مِن قوله: «افتتحَ سُبحانَهُ بذكْرِ المُخلَصين، ثمّ ثنّىٰ بذِكرِ الذين محّضوا الكفرَ ظاهرًا وباطنًا، وثلّثَ بالذينَ آمنوا بأفواهِهم ولم تؤمنْ قلوبُهم» وإليه الإشارةُ بقولِه: «والمنافقونَ غيرُ المختومِ علىٰ قلوبِهم».

---

(١) من قوله: «ثم إني بعد برهة» إلىٰ هنا من (ط).

قلتُ: **اختصاصُهما** بالذِّكرِ كشفَ عنْ إفراطِهم في الخُبْث، ....

وأجابَ: أنّ «الكفرَ جَمعَ الفريقَيْن معًا» إلىٰ آخرِه، يعني: كَوْنُ هؤلاءِ مَخصوصينَ بحُكم النِّفاقِ لا يُخرِجُهم من جنسِ المُصمِّمين، بل يفيدُ تميُّزَهم عنهم بما لم يتّصفوا به، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «بزيادةٍ زادوها علىٰ الكُفرِ الجامعِ بينَهما»، فالتعريفُ في قولِه: «الكفرُ جَمَعَ الفريقَيْن معًا» وقولِه: «الكفرِ الجامعِ بينهما» للعهدِ وهو الكفرُ الخاصُّ، لأنّهُ جنسٌ أيضًا باعتبارِ النوعَيْن، وهذا مِن فصيحِ الكلامِ ووَجيزِه؛ لأنّ الجنْسَ إذا أُطلِقَ شاعَ في جميع مُتناولاتِه إنْ لم تنتهِضْ قرينةٌ علىٰ إرادةِ البعض، فإذا حصلَت القرينةُ قيّدت، فإذا كُرِّرت كُرِّر، فإنه تعالىٰ لمّا قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ تناولَ جميعَ الفِرَقِ من الكَفَرةِ، فقيَّدَ بقولِه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ بالمُصَمّمين، ثمّ قيّدَه مرّةً أخرىٰ مع ذلك القَيْدِ بقولِه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾. ونَحْوهُ قولُ الأصوليّين: يجوزُ تَخْصيصُ ما بقِيَ غيرَ مَحْصور، وكيفَ لا[1] يكونُ المنافقونَ مختومًا علىٰ قلوبِهم، وقد صَرَّحَ المُصنِّفُ بعد هذا في قولِه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٧]! والأَوْجَهُ أن يُرادَ الطبْعُ بقولِه: ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨].

ثمّ إنّي عثَرْتُ بعد هذا التقريرِ علىٰ كلامٍ من جانبِ الإمامِ أفضلِ المتأخّرينَ القاضي ناصر الدين[2] ـ تغمّده اللهُ برضوانِه ـ ما شدَّ بعضُده، قال: واللامُ فيه للجنسِ و«مَنْ» موصوفةٌ إذْ لا عهْدَ، فكأنهُ قال: ومنَ الناسِ ناسٌ يقولون، وقيل: للعهدِ، والمعهودونَ: هم الذينَ كفروا، و«مَنْ» موصولةٌ مرادٌ بها ابنُ أُبَيٍّ وأصحابُه ونظراؤه، فإنّهم مِن حيثُ إنّهم صَمّموا علىٰ النفاقِ دخَلوا في عِدادِ الكُفّارِ المَختومِ علىٰ قلوبِهم، واختصاصُهم بزيادةٍ زادوها علىٰ الكفرِ لا يأبىٰ دخولَهم في هذا الجنسِ، فإنّ الأجناسَ إنّما تتنوّعُ بزياداتٍ تختلِفُ فيها أبعاضُها.

قولُه: (**اختصاصُهما**)، فاعلُه: اللهُ، يعني: إنّما خَصَّهما[3] بالذِّكْرِ مِن بينِ سائرِ قبائحِهم للكَشْفِ عن إفراطِهم في الخُبْث.

---

(١) قوله: «لا» ساقط من (ط).

(٢) يعني الإمام البيضاوي في «أنوار التنزيل» (١ : ٢٤).

(٣) في (ح) و(ف): «خُصّا».

وتمادِيهِمْ في الدَّعارة؛ لأنَّ القومَ كانوا يهودًا، وإيمانُ اليهودِ باللـهِ ليسَ بإيمانٍ؛ لقولِهِم: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، وكذلكَ إيمانُهم باليوم الآخر؛ لأنهم يَعتقِدونَه علىٰ خلافِ صفتِه؛ فكانَ قولُهم: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ خُبثًا مضاعفًا، وكفرًا مُوَجَّهًا؛ لأنَّ قولَهم هذا لو صَدَرَ عنهمْ لا علىٰ وجهِ النفاقِ وعقيدتُهم عقيدتُهم؛ فهو كفرٌ لا إيمانٌ، فإذا قالوهُ علىٰ وجهِ النِّفاقِ خديعةً للمسلمينَ واستهزاءً بهم، وأَرَوْهمْ أنهم مِثْلُهم في الإيمانِ الحقيقيِّ؛ كانَ خُبثًا إلىٰ خُبث، وكفرًا إلىٰ كُفر، وأيضًا فقد أَوهموا في هذا المقالِ أنهم اختارُوا الإيمانَ مِنْ جانبَيْه، واكتَنَفُوه من قُطْرَيْه، وأحاطُوا بأوَّلِه وآخِره..............

قولُه: (في الدَّعارة) أي: الفِسْق والخُبْث. الجوهريّ: يقال: هو خَبيثٌ داعِرٌ بيِّنُ الدَّعَرِ والدَّعارة.

قولُه: (موجّهًا) أي: ذا وجهَيْن. الأساس: ومنَ المجاز: كِساءٌ مُوَجَّهٌ: له وَجْهان. وأحدَبُ مُوَجَّهٌ له حدَبَتانِ من خَلْفٍ وقُدّام؛ لأنّهم أظْهَروا في هاتَيْنِ المسألتَيْنِ ما يُخالفُ اعتقادَهم؛ لأنهم قالوا: عزيرٌ ابنُ الله، والآخرةُ لا يكونُ فيها إلّا تلذُّذُ الأرواحِ بالروائحِ العبِقَةِ وما شاكلَ ذلك، فلمّا علِموا أنّ عُمْدةَ ما يُنكِرُه المسلمونَ عليهم هو هذانِ الأمرانِ، تعرَّضوا لهما وصَرَّحوا بالاعترافِ بهما مع أنهم باقونَ علىٰ اعتقادِهم الأصليّ، وغَرَضُهم إجراءُ أحكامِ المسلمينَ عليهم وكان ذلك غايةَ دهائِهم ومَكْرِهم.

قولُه: (وأيضًا). ابنُ السكيت: هو مصدَرُ قَولِك: آضَ يئيضُ أَيْضًا، أي: عادَ، وإذا قال: فعَلْتُ ذاك أيضاً، قلْتَ: قد أكثرْتَ من أَيْضٍ[1].

قولُه: (وأيضًا فقد أوْهموا) عطفٌ علىٰ جوابِ «إذا» وهو «كانَ خُبثًا إلىٰ خبثٍ» أي: إذا قالوهُ علىٰ وجهِ النفاقِ كان خُبثًا مُضاعَفًا مع إيهامِ أنّهم أحاطوا بالإيمانِ من جانبَيْه.

(١) «إصلاح المنطق»، ص٣٤٢.

وفي **تكريرِ الباءِ** أنهم ادَّعَوْا كلَّ واحدٍ مِنَ الإيمانَيْن علىٰ صفةِ الصِّحَّةِ والاستحكام.
فإنْ قلتَ: **كيفَ طابقَ** قولُـه: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ قولَهم: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ والأولُ في ذكرِ شأنِ الفعلِ لا الفاعل، والثاني في ذكْرِ شأنِ الفاعلِ لا الفعل؟..........

قولُه: (**وفي تكريرِ الباءِ**) وذلك أنّ في العَطْفِ علىٰ المُظْهَرِ المجرورِ لا يجبُ إعادةُ الجارِّ كما في المُضْمَرِ نَحْوَ: مرَرْتُ به وبعمْرٍو[١]، فكَرَّرَ هاهنا ليُؤْذِنَ بالاستقلال والأصالة.

قولُه: (**كيفَ طابقَ**) تقريرُ السؤالِ: أنّ قوْلَهم: «آمنّا» مَسوقٌ لذِكرِ شأنِ الفعلِ، أي: أحدَثْنا الإيمانَ، وليسَ في شأنِ الفاعلِ، فلمّا كانَ الدعوىٰ في إحداثِ الإيمانِ أتَوْا بجُملةٍ فعليةٍ، ولو كانَ في شأنِ الفاعلِ لقيل: نحنُ آمَنّا، وحْدَنا دونَ غيرِنا، فكيفَ طابقَه قولُه: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ وأنهُ في ذكْرِ شأنِ الفاعلِ لإيلاءِ ضميرِ الفاعلِ حرْفَ النّفيِ، وقد أجمَعوا علىٰ أنهُ يفيدُ التخصيصَ. قال المُصنِّفُ في تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾ [هود: ٩١]: دلَّ إيلاءُ الضميرِ حرْفَ النفْيِ علىٰ أنّ الكلامَ واقعٌ في الفاعلِ لا في الفعْلِ، كأنهُ قيل: وما أنتَ علينا بعزيزٍ بل رَهْطُكَ همُ الأعِزّةُ عندنا[٢].

وذكَرَ صاحبُ «المفتاح»[٣]: ويُحترَزُ أن يُقالَ: ما أنا ضربْتُ إلّا زيداً، لأنّ نقْضَ النفْيِ بـ«إلّا» يقتضي أن تكونَ قد ضرَبْتَه، وتقديمُك ضميرَك وإيلاؤك حرْفَ النفيِ يَقتضي أن تكونَ قد ضرَبْتَه. ونُقِلَ أنّ ظاهرَ كلامِ الشيخِ عبدِ القاهر[٤] علىٰ أنّ في ما يليهِ حرفُ النفيِ القطعَ بأنهُ يفيدُ التخصيصَ مُضْمَراً كان أو مُظْهَراً، مُعرَّفاً أو منكَّراً.

---

(١) في (ح): «وبعمر».

(٢) «الكشاف» (٨: ١٧٧-١٧٨).

(٣) «مفتاح العلوم»، ص١٠١.

(٤) إمام البلاغيين والنقاد أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، (ت ٤٧١هـ) كان من حسناتِ زمانه، وتصانيفُه قاضيةٌ بإمامتِه وغَوْرِه في العلم. وأجلّ مصنّفاتِه: «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة». له ترجمة في «إنباه الرواة» (٢: ١٨٨).

قلتُ: **القصدُ إلىٰ إنكارِ ما ادَّعَوْه** ونفيه، فسُلِكَ في ذلكَ طريقٌ أدَّىٰ إلىٰ الغرضِ المطلوب، وفيه مِنَ التوكيدِ والمبالغةِ ما ليسَ في غيرِه؛ وهوَ إخراجُ ذَواتِهم وأنفُسِهم مِنْ أن تكونَ طائفةً مِنْ طوائفِ المؤمنين؛ لِـمَا عُلِمَ مِنْ حالِهم المنافيةِ لحالِ الداخلينَ.........

قولُه: (**القصْدُ إلىٰ إنكارِ ما ادّعَوْهُ**) وحاصلُه: أنّ التركيبَ وإنْ دلَّ علىٰ الاختصاصِ لكنْ هاهنا ما يأبىٰ أن يُحمَلَ عليه، لأنهُ واردٌ في إنكارِ ما ادّعوْهُ؛ وذلك أنّ المنافقينَ ادّعَوْا أنّهم اختاروا الإيمانَ بجانبَيْه، وأحاطوا بأوّلِه وآخرِه حيثُ خَصُّوا ذِكْرَ الإيمانِ بالله وباليومِ الآخرِ مِن بينِ خِصالِه، وادّعَوْا الاستحكامَ والتأكيدَ مع ذلك، حيثُ كرَّروا ذِكْرَ الباءِ، وما ادَّعَوْا أنّهم اختَصّوا بهما دونَ سائرِ الناس، ليُنْكَرَ عليهم دَعوىٰ الاختصاص، فوجبَ المصيرُ إلىٰ التأويلِ والحَمْلِ علىٰ الكنايةِ الإيمائيةِ ليُفيدَ التأكيدَ ويحصُلَ التطابق.

بيانُه: أنّهُ تعالىٰ لـمّا أوْلىٰ الضميرَ حَرْفَ النّفي وحكَمَ عليهم بأنّهم ليسوا بمُؤمنين، وكان ذلك جوابًا عن دعوتِهم أنّهم اختاروا الإيمانَ بجانبَيْهِ علىٰ صفةِ الإحكامِ، دلّ علىٰ إخراجِ ذواتِهم وأنفُسِهم مِن أن يكونوا طائفةً من طوائفِ المؤمنين، وإذا شهِدَ عليهم بذلك لزِمَ نفْيُ ما ادّعَوْه علىٰ سَبيلِ البتِّ والقَطْعِ.

وقلت: هذا إنّما يصِحُّ لو قيل: وما هُم منَ المؤمنين؛ إذ ليسَ قولُه: وما هو بمُؤمنٍ مِثْلَ ما هوَ مِن المؤمنين، لكنّ الأولَ أبلَغُ؛ لأنهُ نفْيٌ لأصلِ الإيمانِ، والثاني نفْيٌ للكَمال.

ويُمكِنُ أن يجْرِيَ الكلامُ علىٰ التخصيصِ، وأن يكونَ الكلامُ في الفاعلِ، ويكونَ موقعُ السؤالِ قولَ المصنِّف: «وأرَوْهم أنّهم مِثلُهم في الإيمانِ الحقيقيِّ» وذلك لمّا ادّعَوْا أنهم يُوافقونَ المسلمينَ في المسألتَيْن، وأنّ إيمانَهم كإيمانِهم قيل: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ علىٰ قصْرِ الإفرادِ؛ لأنهم ادّعَوْا الشركةَ في الإيمانَيْن الحقيقيَّيْنِ فـرُدّوا باختصاصِ المؤمنينَ بهما دونَهم، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٩]. والمقامُ يُساعِدُ هذا التقريرَ دونَ الأول، وذلك أنّ سياقَ الكلام لبيانِ خُبْثِ المُنافقينَ ودَعارتِهم كما ذكَر، فإذا ادّعَوْا رَفْعَ المخالفةِ من البينِ، ارتفعَ المُنازعةُ، وإنّما المنازعةُ بينهما في هاتَيْنِ المسألتَيْنِ أقوىٰ من سائرِ المسائلِ، وادّعاءُ

في الإيمان، وإذا شُهِدَ عليهمْ بأنهم في أنفسِهم علىٰ هذه الصفةِ فقدِ انطوىٰ تحتَ الشهادةِ عليهم بذلك نفيُ ما انتحَلُوا إثباتَه لأنفسِهم علىٰ سبيلِ القَطْعِ والبتِّ، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧]، هو أبلغُ مِنْ قولِك: وما يخرجونَ منها. فإن قلتَ: فلمَ جاءَ الإيمانُ مطلَقًا في الثاني، وهو مقيَّدٌ في الأول؟ قلتُ: يحتملُ أن يرادَ التقييدُ، ويُترَكَ؛ لدلالةِ المذكورِ عليه، وأنْ يرادَ بالإطلاقِ أنهم ليسوا من الإيمانِ في شيءٍ قطُّ، لا مِنَ الإيمانِ باللـهِ وباليومِ الآخرِ..................

حُصولِهما أدْعىٰ لرفْعِ المُخالفةِ، فكان اختصاصُهما أهمَّ مِن غيرهما. ألا ترىٰ إلىٰ قَوْلِ الفُقهاءِ: الفَلْسفيُّ إذا قالَ: أشهدُ أنّ الباريَ علّـةُ الموجوداتِ أو مَبْدَؤُها أو سببُها، لم يكن ذلك إيمانًا حتّىٰ يُقِرَّ بأنّهُ مُخترعُ ما سِواهُ ومُحْدِثُهُ بعد أن لم يَكُنْ. ذكرَه شارحُ «اللّباب».

وأما تشبيهُ هذا التركيبِ بقَوْله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧] فصَحيحٌ، ولكن لا يتمُّ به غَرَضُه، وذلك أنّ قولَه: ﴿ءَامَنَّا﴾ نحوُ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ﴾ وأنّ قولَه: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ نحوُ قوله: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ﴾ ولكنّ قوْلَه: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ﴾ نَصٌّ في الاختصاصِ(١) كما سيأتي بيانُه في مَوْضِعِه.

قولُه: (ما انتَحلوا)، **الأساس**: قالَ شِعْرًا فنحَلَهُ غيْرَه، وانتحلَ شِعْرَ غيرِه: إذا ادّعاهُ لنفْسِه.

قولُه: (**يحتملُ أن يُرادَ التقييدُ**) حاصلُ الجواب: إنّما حُذِفَ المفعولُ لدِلالةِ المذكورِ عليه، أو حُذِفَ لتعمَّ الفائدةَ، ولئلّا يقصُرَه السامعُ علىٰ ما يُذكَرُ معه، ويحتملُ أن يُنَزَّلَ منزلةَ اللازمِ نحْوَ: فلانٌ يُعطي ويَمْنَع.

قولُه: (قَطّ)، **الجوهريّ**: إذا كانت بمعنىٰ «حَسْبُ» وهو الاكتفاءُ فهي مَفتوحةٌ ساكِنةُ الطاء، تقول: رأيتُه مرّةً واحدةً فقَطْ، وقَطُّ بضَمِّ الطاءِ مَعناها الزمان، يقال: ما رأيتُه قَطُّ.

---

(١) من قوله: «وذلك أن قوله» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

ولا مِنَ الإيمانِ بغيرِهما. فإن قلتَ: ما المرادُ باليومِ الآخرِ؟ قلتُ: **يجوزُ أن يُرادَ به الوقتُ الذي لا حَدَّ له**؛ وهوَ الأبدُ الدائمُ الذي لا ينقطعُ؛ لتأخُّرِه عن الأوقاتِ المنقضيةِ. وأن يرادَ الوقتُ المحدودُ من النُّشورِ إلىٰ أن يدخلَ أهلُ الجنةِ الجنةَ وأهلُ النارِ النارَ؛ لأنه آخِرُ الأوقاتِ المحدودةِ الذي لا حدَّ للوقتِ بعدَه. **والخَدْعُ: أن يُوهِمَ صاحبَه خلافَ ما يريدُ به من المكروه**، مِنْ قولِهم: ضَبٌّ خادعٌ وخَدِعٌ؛ إذا أمرَّ الحارشُ يدَه علىٰ بابِ جُحرِه أَوهمَه إقبالَه عليهِ ثُمَّ خرجَ مِنْ بابٍ آخر. فإن قلتَ: كيفَ ذلكَ ومُخادعةُ اللـهِ والمؤمنينَ لا تصحُّ؛ لأنَّ العالِمَ الذي لا تخفىٰ عليه خافيةٌ لا يُخدَع، والحكيمَ الذي لا يَفعلُ القبيحَ لا يَخْدَع، والمؤمنونَ وإن جازَ أن يُخدَعوا لمْ يَجُزْ أن يَخدعوا، ألا ترىٰ إلىٰ قولِه:

واستَمْطِروا مِنْ قريشٍ كلَّ مُنخدِعِ

قولُه: (**أنْ يُرادَ به الوقتُ الذي لا حدَّ له**) يريدُ أنّ اليومَ هنا: الوقتُ. وهو إمّا أن يُعَبَّرَ به عن الوقتِ الذي لا انقضاءَ له وبإزائِه الوقتُ الذي له انقضاءٌ، وهو الأيامُ الدُّنيويّة، وأوانُ البَرْزَخِ، وأوانُ النُّشورِ لِفَصْلِ القضاءِ ولتعاقُبِه إيّاها سُمِّيَ باليومِ الآخِرِ، وأنْ يُعَبَّرَ به عن الوقتِ المُحدَّدِ، أي: الذي عَيّنه اللهُ تعالىٰ بقولِه: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤]، وسُمِّيَ باليومِ الآخِرِ لكونِه آخِرَ الأيامِ المُنقضيةِ ومِن جُملتِها، وتلك محدودةٌ في عِلْمِه الخاصِّ.

قولُه: (**والخَدْعُ أن يُوهِمَ صاحبَه خلافَ ما يُريدُ بِهِ منَ المكْروه**) وزادَ القاضي: لِيُنزِلَه عمّا هو بصَدَدِه[١]. وقالَ الإمام: إظهارُ ما يُوهِمُ السلامةَ، وإبطانُ ما يَقتضي الإضرارَ بالغَيْرِ أو التخلُّصَ منه[٢]. يُشيرُ إلىٰ أنّ تعريفَه ليسَ بجامعٍ، ولعلّ قوْلَه: «مِنَ المكروهِ» يشملُ تخلُّصَه منه؛ لأنّ العدوَّ يكْرَهُ خلاصَ عدوِّه، وفي قولِه: «ثمّ خرجَ من بابٍ آخر» رَمْزٌ إليه.

قولُه: (**واستَمْطِروا مِن قريشٍ كلَّ مُنْخَدِعِ**) تمامُه:

إنّ الكريمَ إذا خادعْتَه انخدَعا

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٥).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٠٣).

وقولِ ذي الرمَّة:

إنَّ الحليمَ وذا الإسلامِ يُختَلَبُ

قائله الفرزْدق[١]، والاستمْطارُ: الاستسقاءُ، أي: اطلُبوا العَطاءَ، فإنهُ يُعطيهِ كالمَطرِ، و«مِن قريشٍ» بيانُ كُلِّ مُنخَدعٍ، وهو حالٌ منه. قيلَ: كان عبدُ الله بنُ عمرَ رضيَ اللهُ عنهما كلَّما صلّىٰ عَبْدٌ له أعتَقَهُ، فقيلَ له[٢]: فقالَ: مَنْ خادَعَنا بالله نَنْخَدِعْ [له][٣].

وقيل في حقِّ أبيه: كانَ أعْقَلَ مِن أن يُخدَع، وأورَعَ مِن أن يَخْدَعَ، ولا يبعُدُ أن يُحْمَلَ البيتُ علىٰ التلميح[٤]؛ وذلكَ أنّ عمرَ رضيَ اللهُ عنهُ صعِدَ المِنبرَ وقال: اللهُمَّ إنّا كنّا إذا أقْحَطْنا استَسْقَيْنا بنَبيِّك، فتَسْقينا، وإنّا نَسْتسقيكَ اليومَ بعَمِّ نبيِّكَ ـ يعني: عباسًا ـ فاسْقِنا، فسُقوا في الحالِ، فقالَ عَقيلُ بنُ أبي طالب[٥]:

بعَمِّي سَقىٰ اللهُ البلادَ وأهْلَها ... عَشِيَّةَ يسْتسقي بشَيْبَتِه عُمَرْ

توجَّه بالعبّاسِ في الجَدْبِ داعيًا ... فما حارَ[٦] حتّىٰ جادَ بالدّيمةِ المطَرْ

قولُه: (إنّ الحلَيمَ وذا الإسلامِ يُختَلَبُ) القائلُ ذو الرَّمَّة، وأوّله[٧]:

تلكَ الفتاةُ التي عُلِّقْتُها عَرَضًا

---

(١) ديوان الفرزدق (١: ٥٢٨).

(٢) يعني حذّره بعضُ الناس من صنيعهم، وأنهم إنما يفعلون ذلك علىٰ جهة الخديعة.

(٣) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٤: ١٦٧)، وذكره ابن الأثير في «أسد الغابة» (٣: ٢٣٦).

(٤) وهو تنزيل التضادّ أو التناقض منزلة التناسب بوساطةِ تهكّمٍ أو تلميح كقوله تعالىٰ: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة»، ص٢٧٢.

(٥) وعزاهما ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٢: ٨١٥) للفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب، وعزاهما الذهبي في «سير النبلاء» (٢: ٩٤) لعباس بن عتبة بن أبي لهب.

(٦) في (ط): «جاز».

(٧) «ديوان ذي الرمّة»، ص١٠.

فقدْ جاءَ النعتُ بالانخداعِ ولم يأتِ بالخَدْعِ؟ قلتُ: فيهِ وجوه؛ أحدُها: أنْ يقالَ: كانت صورةُ صُنعِهم معَ اللهِ حيثُ يتظاهرونَ بالإيمانِ وهمْ كافرونَ صورةَ صُنعِ الخادعينَ، وصورةُ صُنعِ اللهِ معهم ـ حيثُ أمَرَ **بإجراءِ أحكامِ المسلمينَ عليهم** وهمْ عندَه في عِدادِ شِرارِ الكَفَرةِ **وأهلِ الدَّرْكِ** الأسفلِ مِنَ النارِ ـ صورةَ صنعِ الخادعِ، وكذلكَ صورةُ صنعِ المؤمنينَ معهمْ؛ حيثُ امتثلوا أمْرَ اللهِ فيهم فأجْرَوْا أحكامَهم عليهم. والثاني: أن يكونَ ذلكَ **ترجمةً عن معتقدِهم وظنِّهم** أنَّ اللهَ..................

العَلَقُ: الحُبُّ، يُقال: نَظْرَةٌ مِن ذي عَلَق، عَرَضاً، أي: اعتراضاً من غيرِ قَصْدٍ ونيّةٍ بل بمُخادعةٍ، ثمّ قال: إنّ الحليمَ.. البيت. الخِلابةُ: الخَديعةُ باللسانِ، يُقال منه: خلَبَهُ يَخلُبه بالضمِّ واختلَبه مِثْلُه.

قولُه: (**بإجراءِ أحكامِ المُسلمينَ عليهِم**) يَعني به جَريانَ التوارُثِ وإعطاءَ السَّهْمِ من المَغْنَمِ وغيرَهما. هذا الوجْهُ من الاستعارةِ التَّبعيّةِ الواقعةِ علىٰ طريقِ التمثيليّةِ كما سبَقَ في قولِه: ﴿عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]، ألا ترىٰ إلىٰ قولِه: «كانت صورةُ صُنْعِهم[1] مع الله حيث يتظاهَرونَ بالإيمانِ وهم كافِرون» إلىٰ آخرِه كيفَ دلَّ علىٰ بيانِ الحالةِ الـمُتوَهَّمةِ الـمُنتزَعةِ من عدّةِ أمور.

قولُه: (**وأهْلِ الدَّرْكِ**) صَحَّ[2] بالرفْعِ عَطْفًا علىٰ مَحَلِّ «في عِداد». قال: الدَّرْكُ الأسفل: الطبقُ الذي في قَعْرِ جهَنَّمَ. **الراغب**: الدَّرْكُ كالدَّرجِ لكنْ الدرجُ يقالُ اعتبارًا بالصعودِ، والدَّرْكُ اعتبارًا بالحدور، ولهذا قيل: درَجاتُ الجَنّةِ، ودَرَكاتُ النارِ، ولتصوُّرِ الحدورِ في النارِ سُمِّيتْ هاوِيةً[3].

قولُه: (**ترجمةً عن مُعْتَقِدِهم وظَنِّهم**) هذا كما مَرَّ في آخرِ الوجوهِ المذكورةِ في قولِه: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧].

---

(١) في (ح) و(ف): «صنيعهم».
(٢) قوله: «صحَّ» ساقط من (ف).
(٣) «مفردات القرآن»، ص٣١١.

ممن يصحُّ خداعُه؛ لأنَّ مَنْ كانَ ادعاؤُه الإيمانَ باللـهِ نفاقًا **لم يكن عارفًا باللـهِ ولا بصفاته**، ولا أنَّ لذاتِه تعلُّقًا بكلِّ معلوم، ولا أنه غنيٌّ عن فعلِ القبائح؛ فلمْ يَبْعُد مِنْ مثْلِه تجويزُ أن يكونَ اللـهُ ـ في زعمِه ـ مخدوعًا ومُصابًا بالمكروهِ من وجهٍ خفيٍّ؛ **وتجويزُ أن يدلِّسَ علىٰ عبادِه ويخدَعَهم**. والثالثُ: أن يُذكَرَ اللـهُ تعالىٰ ويرادَ الرسولُ ﷺ؛ لأنه خليفتُه في أرضِه، والناطقُ عنه بأوامرِه ونواهيْهِ مع عبادِه، كما يقالُ:...............

قولُه: (**لم يكُنْ عارفًا بالله ولا بصفاتِه**) إلىٰ آخرِه، مبنيٌّ علىٰ صيغةِ الجَمْعِ مع التفريقِ والتقسيمِ، فجمعَ ذاتَ الله العُليا وصفاتِه الحُسنىٰ في: «لم يكُن عارفًا بالله ولا بصفاتِه»، وأمّا التفريقُ فهو قولُه: «ولا أنّ لذاتِه» أي: أنّهم لم يَعْلموا أنّه من حيثُ ذاتُه له تعلُّقٌ بكلِّ معلومٍ جُزئيٍّ وكُلّي، وقولُه: «ولا أنهُ غَنِيّ» أي: لم يَعْلموا أنّهُ من حيثُ صفاتُه غَنِيٌّ عن القبائح.

وأمّا التقسيمُ، فهو قولُه: «فلم يبعُدْ مِن مِثْلِه تَجويزُ أن يكونَ اللهُ في زَعْمِه مخدوعًا بالمكروهِ مِن وجْهٍ خفِيّ» أي: أنّهم حينَ لم يعلموا أنّ لذاتِه تعلّقًا بكلِّ معلومٍ، زعَموا أنهُ ممّن يُخْدَع.

وقولُه: (**وتجويزُ أن يُدَلِّسَ علىٰ عِبادِه ويخدَعَهم**) أي: حينَ لم يَعْلَموا أنهُ من حيثُ صِفاتُه غَنِيٌّ عن القَبائح[1]، جوّزوا أنهُ مِمَّنْ يَخدَع.

الانتصاف: قولُه: «عالِمٌ لِذاتِه» والصوابُ أنهُ عالمٌ بعلْمٍ عامِّ التعلُّقِ بجَميعِ المعلومات، ثمّ إنهُ تعالىٰ لمّا كانَ عالِـمًا بعلمٍ عامِّ التعلُّقِ استحالَ كوْنُه مخْدوعًا، ولمّا أنهُ لا يقَعُ في الوجودِ شيءٌ إلّا بقُدرتِه، يمتنعُ أن يكونَ خادِعًا لِـما فيه من الإشعارِ بالعَجْزِ عن المُكافحةِ، لكن لـمّا جاءَ في مُقابلةِ خداعِ المُنافقينَ صارَ كقولِه: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤][2].

قولُه: (**أن يُدَلِّسَ**) المُدلِّسُ: هو الذي يُظهِرُ خلافَ مُرادِه، ومنه أُخِذَ التدليسُ في الحديثِ، لأنّ الراويَ يُوهِمُ السماعَ ممّنْ لم يسمَعْ منه.

---

(١) من قوله: «وأما التقسيم» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٣٠).

قالَ الملِكُ كذا، ورَسَمَ كذا، وإنما القائلُ والراسمُ وزيرُه، أو بعضُ خاصَّتِه الذينَ قولُهم قولُه، ورسْمُهم رسمُه، مصداقُه قولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، و﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]. والرابعُ: أن يكونَ مِنْ قولِهم: أعجبَني زيدٌ وكرمُه؛ فيكونَ المعنىٰ: يُخادعونَ الذينَ آمَنوا باللـه. وفائدةُ هذه الطريقةِ قوّةُ الاختصاص، ولـمّا كانَ المؤمنونَ مِنَ اللـهِ بمكانٍ سُلِكَ بهم ذلكَ المسلكُ، ومثْلُه: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، وكذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [الأحزاب: ٥٧].

ونظيرُه في كلامِهم: علمتُ زيدًا فاضلًا. والغرضُ فيه ذكْرُ إحاطةِ العِلم بفضلِ زيدٍ لا به نفسِه؛ لأنه كانَ معلومًا له قديمًا، كأنّه قيلَ: علمتُ فضْلَ زيدٍ، ولكنَّ ذكْرَ زيدٍ توطئةٌ وتمهيدٌ لذكرِ فضلِه. فإن قلتَ: هلْ للاقتصارِ بـ«خادعتَ» علىٰ واحدٍ وجهٌ صحيح؟ قلتُ: وجهُه أنْ يقالَ: عُنيَ به «فعلتَ»، إلا أنه أُخرجَ في زنةِ «فاعلتَ»؛......

واعلمْ أنّ الخِداعَ قد يكونُ حَسَنًا إذا كانَ الغرضُ استنزالَ الغيرِ من ضلالٍ إلى رُشْدٍ، كما يفعَلُ الأبُ البَارُّ بابنهِ مِن حيلةٍ تَدْعوه إلىٰ ترْكِ شَرٍّ أو تعاطي خَيْر. ومَنْ تأمّلَ جميعَ استدراجاتِ التنزيلِ علىٰ لسانِ الرسُلِ في دعوةِ الأُمَم، عاينَ معنىٰ الخِداعِ وشاهَدَهُ.

قولُه: (أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه) أي: أعْجبَني كَرمُ زيد. والتَّركيبُ يُشبِهُ البَدلَ والمُبْدَلَ مِنهُ مِن حيثُ التَّوْطِئَةُ والتَّمهيدُ والتَّفسيرُ والتأكيدُ، ويَفترِقُ مِن حيثُ إنَّ المُبدَلَ في حُكْمِ المُنَحّىٰ. والمَعطوفُ عليهِ هُنا مقْصودٌ بالذِّكْر، ومُرادٌ في الحُكْم، فكانَ لِذاتِ زَيدٍ أيضًا مَدْخَلاً في الإعجابِ، ومِن ثَمَّ قالَ: «لمّا كانَ المُؤمنونَ مِن الله بمكانٍ، سُلِكَ بهم ذلكَ المَسلَكُ» أي: لمّا كانَ المؤمنونَ مِن الله بمَنزلةٍ عَظيمةٍ واختصاصٍ قَويٍّ كأنّهُ سَرىٰ خِداعُهم إلىٰ خِداعِه تعالىٰ. ويَدُلُّ علىٰ الفَرقِ قولُه في المثالِ «إحاطةُ العِلْم بفَضْلِ زيدٍ لا به نفْسِه» إذْ ليسَ فيهِ ذِكْرُ العاطِفِ، فلا يكونُ فيهِ معنىٰ الاختصاصِ بلْ مُجرَّدُ التوطئةِ كما في المُبدَلِ. والمُصنِّفُ كثيرًا يَسلُكُ في تَراكيبِه هذا الفنَّ مِنَ العطفِ ويُشبِهُ أنْ يُسمّىٰ بالعطفِ التَّفسيريّ.

لأن الزِّنَةَ في أصلِها للمغالبةِ **والمباراة**، والفعلُ متىٰ غُولِبَ فيه فاعلُه جاءَ أبلغَ وأحكمَ منه إذا زاولَه وحدَه مِنْ غيرِ مُغالبٍ ولا مُبارٍ؛ لزيادةِ قوّةِ الداعي إليه. وتعضدُه قراءةُ مَن قرأ: (يخدعون الله والذين ءامنوا)، وهو أبو حَيْوة. و﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ بيانٌ لـ﴿يَقُولُ﴾، ويجوز أن يكون مستأنفًا، كأنه قيلَ: ولمَ يدَّعونَ الإيمانَ كاذبينَ؟ وما **رَفقَهم** في ذلك؟ فقيلَ: ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾. فإن قلتَ: **عَمَّ كانوا يُخادِعون**؟ قلتُ: كانوا يُخادِعونهم عنْ أغراضٍ لهم ومقاصدَ، منها: **متاركتُهم** وإعفاؤُهم عن المحاربةِ وعمَّا **يطرقونَ به** مَن سِواهم مِنَ الكفار. ومنها: **اصطناعهم** بما يصطنعونَ به المؤمنينَ؛ مِنْ إكرامِهم،........

اعلمْ أنّ الوجهَ الثالثَ والرّابعَ لا تستقيمُ جوابًا للسُّؤالِ إلّا أنْ يُحمَلَ خادَعْتَ علىٰ خَدَعْتَ لِما في تنزيلِ الله سبحانَهُ وتعالىٰ اسمَه المقدَّسَ منزلةَ اسمِ رسولِه، وجُعِلَ تمهيدًا لذِكْرِ المؤمنينَ في هذا المَقامِ للدِّلالةِ علىٰ الغَضَبِ الشّديدِ علىٰ اعتدائهم، وإرادةِ الانتصارِ ممّن يُحاولُ خَدْعَهم، وإنزالَ الهَوانِ بهم، فلا يَدْخُلُ في المعنىٰ إثباتُ الخِداعِ في جانبِ المؤمنينَ واللهُ أعلَمُ. ومِن ثَمّ عقَّبَها بقولِه: «هلْ للاقتصارِ بخادَعْتُ علىٰ واحدٍ وجهٌ صحيح».

قولُه: (**والمباراة**)، **الجوهريُّ**: فُلانٌ يُباري فُلانًا، أي: يُعارضُه ويفعلُ مِثْلَ فِعْلِه، قال المُصنِّفُ: هذا كما جاءَ يُحاشي اللـهَ، أي: يَخْشاهُ خَشْيةً عظيمة.

قوله: (**رَفقَهُم**) أي: نفعَهم، **الأساس**: ومن المجاز: هذا الأمرُ رافقٌ بكَ وعليك، ورفيق: نافعٌ بك، وأرفقني هذا الأمرُ ورفقَ بي: نفعني.

قولُه: (**عَمَّ كانوا يُخادِعون؟**) أي: عَن أيِّ شيءٍ من الأعراضِ كان يصدُرُ خِداعُهم؟ ففيهِ تَضْمينُ معنىٰ الصدور.

قولُه: (**مُتارَكتُهم... واصطناعُهم... واطلاعُهم**) هذه المصادرُ ثلاثتُها مضافةٌ إلىٰ المفعول، والفاعلُ المُسلِمون، والمفعولُ المنافقون. أي: مُتاركةُ المنافقينَ المسلمون، أي: لا يُكَلِّفونَهم علىٰ المُحاربةِ ويَحْمونَهم عن الغيرِ، ويُحسِنونَ إليهم كما يُحسنونَ إلىٰ المُسلمينَ ويُطلِعونَهم علىٰ أسرارِهم.

قولُه: (**يَطْرقون به**)، **الأساس**: ومنَ المَجاز: طرقَهُ الزّمان، أي: نوائبُه، وأصابَتْهُ طارِقةٌ من الطوارقِ، ويقال: اصطنَعْتُ عندَهُ صَنيعةً، قال تعالىٰ: ﴿وَٱصۡطَنَعۡتُكَ لِنَفۡسِي﴾ [طه: ٤١].

والإحسانِ إليهم، وإعطائِهم الحظوظَ مِنَ المغانم، ونحوِ ذلكَ مِنَ الفوائد. ومنها: **إطلاعُهم** - لاختلاطِهم بهم - علىٰ الأسرارِ التي كانوا حِراصًا علىٰ إذاعتِها إلىٰ **مُنابذِيهم**.

فإن قلتَ: **فلوْ أظهرَ عليهم** حتىٰ لا يَصِلوا إلىٰ هذه الأغراضِ بخداعِهم عنها! قلتُ: لمْ يُظهِرْ عليهم؛ لِـمَا أحاطَ به علمًا مِنَ المصالحِ التي لوْ أظهرَ عليهم **لانقلبتْ مفاسدَ**، واستبقاءُ إبليسَ وذرِّيَّتِه، ومتاركتُهم وما همْ عليهِ مِنْ إغواءِ المنافقينَ وتلقينِهم النفاقَ أشدُّ من ذلكَ، ولكنَّ السبَبَ فيه ما عَلِمَه تعالىٰ مِنَ المصلحة.

قولُه: (**مُنابِذِيهم**)، **الأساس**: من المَجاز: نَبَذَ إلىٰ العدُوِّ: رمىٰ إليه بالعَهْدِ ونقَضَه، ونابذَهُ مُنابذةً.

قولُه: (**فلو أظْهرَ عليهم**) جوابُ «لو» محذوفٌ، أي: لو جعلَ اللهُ تعالىٰ نِفاقَهم ظاهرًا علىٰ المُسلمينَ إظهارًا جَليًّا حتّىٰ لا يَصِلوا إلىٰ أغراضِهم، ماذا كان؟ ولا يجوزُ أن يكونَ «أظهرَ عليهم» بمعنىٰ أطْلَعَ عليهم إلّا علىٰ تقديرِ حَذْفٍ، أي: أطلَعَ اللهُ المؤمنينَ علىٰ أسرارِ المُنافقين.

قولُه: (**لانقلَبتْ مفاسدَ**) منها: أنهم إذا سَتَروا علىٰ المُنافقينَ أحوالَهم، خَفِيَ علىٰ المُخالفينَ أمرُهم، وحَسِبوا أنّهم مِن جُمْلةِ المُسلمين وأنَّ كلمَتَهم واحدة، فكانَ ذلك سببًا لاجتنابِهم عن مُحاربةِ المُسلمينَ لكثرةِ عددِهم، بل يؤدّي ذلك إلىٰ استشعارِ الخوفِ منهم، وإذا أظهَرَ اللهُ عليهِم، انقلَبت إلىٰ العَكس.

ومنها: أنّهم إذا سَمِعوا مُخاشنةَ المسلمينَ مَعْ مَنْ يصحَبُهم[1]، ومن اشتُهِرَ أنهُ منهم، كان ذلكَ سببًا لنُفْرَتِهم وعدم تآلُفِهم؛ رَوَيْنا عن البُخاريِّ ومُسلمٍ والتِّرمذيّ عن جابرٍ، قال عمرُ رضيَ الله عنه: ألا نقتُلُ يا نبيَّ الله هذا الخبيثَ، يعني عبدَ الله بنَ أُبيٍّ بنِ سَلول؟ فقالَ النبيُّ ﷺ: «لا يتحدَّثُ الناسُ أنهُ كان يقتُلُ أصحابَه»[2] هذا مبنيٌّ علىٰ رعايةِ الأصْلح، وإلّا فاللهُ يفعَلُ ما يَشاءُ ويَحْكُمُ ما يُريد.

---

(١) في (ط): «مخاشنة المسلمين من صحبهم».

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٠٥)، ومسلم (٢٥٨٤) وغيرهما.

فإن قلتَ: ما المرادُ بقوله: ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾؟ قلتُ: يجوزُ أن يُرادَ:....

قولُه: (فإنْ قُلْتَ: ما المرادُ بقولِه: ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾)[١] [البقرة: ٩] يعني أنك فسَّرْتَ «يُخادِعونَ الله» بما فَسَّرْتَ. فما معنىٰ ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ والمخادعةُ إنّما تكونُ بين اثنينِ، فكيفَ يُخادِعُ أحدٌ نفسَه؟ وأجابَ عنه بوجوهٍ ثلاثةٍ أحدُها: أنَّ قولَه: ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾، ذُكِرَ لِـمُشاكَلتِه «يُخادِعون الله» المرادُ به الاستعارةُ كما سبَق، أي: لمّا كانَ ذلك مَبْنيّاً علىٰ المُفاعلةِ، جُعِلَ الذي مِن طرفٍ واحدٍ مِثْلَه، رَوْمًا[٢] للمُشاكلة. قال الواحديُّ: فلمّا وقَعَ الاتفاقُ علىٰ الألفِ في قولِه ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ أجرىٰ الثاني علىٰ الأولِ، طلبًا للتشاكُلِ[٣].

وقالَ المرزوقيُّ في قولِ الطائيِّ[٤]:

لا تَسْقِني ماءَ المَلامِ فإنّني ... صَبٌّ قد استَعْذَبْتُ ماءَ بُكائي

لـمّا قالَ في آخرِ البيت: «ماءَ بكائي» قالَ في الأوّل: «ماءَ المَلام» فأقْحمَ اللفْظَ علىٰ اللفظِ إذْ كانَ من سببِه، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورىٰ: ٤٠] فالثانيةُ جَزاءٌ وليسَت بسَيِّئةٍ، فجاءَ باللفظِ علىٰ اللفظِ إذ كانَ مِن سببِه، فكذا هاهنا، لمّا كانَ خِداعُ أنفُسِهم ـ أي: إيصالُ الضَّرَرِ إليها ـ مُسَبَّبًا عن تلكَ المُخادَعةِ المُشَبَّهةِ بمُغافلةِ المُخادِعين ومُصاحِبًا له، قيل: يُخادِعون، فجاءَ باللفظِ علىٰ اللفظ.

وثانيها: أن يُرادَ حقيقةُ المُخادعةِ الواقعةِ بين اثنَيْن، لكن علىٰ أسلوبِ التجريد. قال ابنُ الأثير: إنّهم يُجَرِّدون من أنفُسِهم شخصًا آخَرَ، ثمّ يُخاطِبونَه كخطابِ الغَيْر[٥]. قال الأعشىٰ:

---

(١) هذه قراءة نافعٍ وابن كثير وأبي عمرو بن العلاء بضمّ الياء وفتح الخاء متْلوّةً بألف. انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٠٧).

(٢) يعني: طلَبًا.

(٣) «الوسيط» للواحدي (١: ٨٧).

(٤) يعني أبا تمام، والبيت في «ديوانه» (١: ٩).

(٥) «المثل السائر» (١: ٤٠٩)، بتصرّف ملحوظ.

وما يُعامِلونَ تلكَ المعاملةَ المشبَّهَةَ بمعاملةِ المخادِعينَ إلا أنفسَهم؛ لأنَّ ضررَها يلحقُهم، ومكرَها يَحيقُ بهم، كما تقول: فلانٌ يضارُّ فلانًا وما يضارُّ إلا نفْسَه، أي: دائرةُ الضِّرارِ راجعةٌ إليه وغيرُ متخطِّيةٍ إيّاه؛ وأنْ يُرادَ حقيقةُ المخادعة، أي: وهمْ في ذلكَ يَخدعون أنفسَهم حيثُ يُمَنُّونها الأباطيلَ ويَكذِبونها فيما يحدِّثونها به، وأنفسُهم كذلكَ تُـمنِّيهم وتُحدِّثُهم بالأمانيِّ، وأن يُرادَ: وما يخدعونَ، فجيءَ به على لفظ «يفاعلون»؛ للمبالغة، وقُرِئَ: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾، و(يُخَدِّعون) من خدَّع، و(يَخِدِّعون) بفتحِ الياء............

ولَن تُطيقَ وداعًا أيُّها الرَّجُل[1]

وإليهِ الإشارةُ بقَولِه: «وهم في ذلك يَخْدَعون أنفُسَهم، وأنفُسُهم كذلك تُمَنِّيهم وتُحدِّثُهم».

قولُه: (وأن يُرادَ: وما يَخْدَعون) هذا الجوابُ وما قبْلَهُ صَريحٌ في أنَّ السؤالَ عن استعمالِ «يُخادِعونَ» في جانبٍ واحد. والوجهُ الثالث أيضًا تجريدٌ لكن من جانبٍ واحدٍ، كأنّ كلَّ واحدٍ منهم جَرّدَ مِنْ نفْسِه شَخْصًا يَخْدَعُه.

قولُه: (﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾) قرأها عاصمٌ وحَمزةُ والكِسائيُّ وابنُ عامرٍ، والباقونَ: «وما يُخادِعُونَ» بالألف، والباقي شواذٌّ[2][3]. قال ابنُ جِني: ﴿ما يُخدَعُونَ﴾ قراءةُ عبد السلامِ بنِ شَدّاد والجارود[4].

---

(١) «ديوان الأعشىٰ»، ص١٣٠ .

(٢) في (ط): «شاذّ».

(٣) أي: والباقي من القراءات في ﴿يُخَدِعُونَ﴾ التي أوردها الزمخشري في «الكشاف»، وهي: وما يُـخْدَعُونَ، ويُـخَدِّعونَ، ويَـخَدِّعون، ويُـخْدَعُونَ، ويُـخَادَعونَ. انظر: «معجم القراءات» للخطيب (١: ٤١-٤٢).

(٤) الجارود: هو ابن سبرة ـ كما صَرَّح باسمه ابنُ جني نفسه في «المحتسب» ـ، وهو أبو نوفل الجارود بن سالم الهذلي البصري، أحد التابعين، توفي سنة ١٢٠هـ رحمه الله تعالىٰ. انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٢: ٥٢-٥٣).

بمعنىٰ: يختدعونَ، ويُخدعونَ، ويُخادَعون، علىٰ لفظِ ما لمْ يسمَّ فاعلُه. والنفسُ: ذاتُ الشيءِ وحقيقتُه، يقالُ: عندي كذا نفْسًا، **ثمَّ قيلَ للقلبِ: نفْسٌ؛** لأنَّ النفسَ به، ألا ترىٰ إلىٰ قولِهم: «**المرءُ بأصغرَيْه**»؟..

هذا علىٰ قولِك: خَدَعْتُ زيدًا نفْسَه، أي: عن نفْسِه علىٰ إرادةِ الإيصال، أو يُحمَلُ علىٰ المعنىٰ، فيُضْمَرُ له ما يَنْصِبُه، وذلك أنّ قولَك: خدَعْتُ زيدًا عن نفْسِه، يُدخِلُه معنىٰ انتقَصْتُه نَفْسَه، وملكْتُ عليه نَفْسَه، وهذا مِن أسدِّ مذاهبِ العربية؛ وذلك أنّهُ موضعٌ يَملِكُ فيه المعنىٰ عِنانَ الكلام، فيأخُذُه إليه ويُصَرِّفُه بحسبِ ما يُؤثِرُه، وجُملتُه: أنّهُ متىٰ كان فِعلٌ[١] من الأفعالِ في معنىٰ فعلٍ آخرَ، فكثيرًا ما يُجرىٰ أحدُهما مُجْرىٰ صاحبِه، فيُعْدَلُ في الاستعمالِ به إليه، ويُحتذىٰ به في تصرُّفِه حَذْوَ صاحبِه، وإن كانَ طريقُ الاستعمال والعرفِ ضدَّ مأْخذِه؛ ألا ترىٰ إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [النازعات: ١٨] أي: في أنْ تزكّىٰ، فنَظَرَ معه معنىٰ قولِك: أَجْذِبك إلىٰ كذا، وأدعوك إليه[٢].

قولُه: (**ثمّ قِيلَ للقَلْبِ: نَفْسٌ**) إطلاقًا لاسمِ المُسبَّبِ علىٰ السببِ، ولذلك قال: «لأنّ النفسَ به» أي: النفسُ تقومُ بالقَلْب.

قولُه: (**المرْءُ بأصْغَرَيْه**) قال المَيْدانيُّ: يعْني بهما القَلْبَ واللّسانَ[٣]، وقيلَ لهما: الأصْغرانِ لصِغَرِ حجْمِهما. ويجوزُ أن يُسَمّيا الأصغرَيْن ذهابًا إلىٰ أنّهما أكثَـرُ ما في الإنسانِ معنًى وفضلًا، كما قيل: أنا جُذَيْلُها المُحكَّكُ وعُذَيْقها المُرَجَّب[٤]، والجالبُ للباءِ معنىٰ القيامِ كأنهُ قال: المرْءُ تقومُ مَعانيهِ بهما، ويكمُلُ المرْءُ بهما، وأنشَدَ لزهيرٍ:

وكائنْ ترىٰ مِن صامتٍ لك مُعْجِبٍ ... زيادتُـــه أو نَقْـــصُه في الـــتكلُّمِ

---

(١) في الأصول الخطية: «فعلاً»!

(٢) «المحتسب» (١: ٥١-٥٢).

(٣) «مجمع الأمثال»، (٢: ٢٩٤).

(٤) من قول الحباب بن المنذرِ رضيَ اللهُ عنه. قاله يوم سقيفة بني ساعدة.

وكذلكَ بمعنىٰ الرُّوح، وللدم نفْسٌ؛ لأنَّ قِوامَها بالدمِ، وللماءِ نفْسٌ؛ لفرطِ حاجتِها إليه، قال الله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠].

وحقيقةُ نُفِسَ الرَّجلُ ـ بمعنىٰ عِيْنَ ـ: أُصيبتْ نفْسُه، كقولِهم: صُدِرَ الرَّجلُ، وقولُهم: فلانٌ يؤامرُ نفسَيْه؛ إذا تردَّدَ في الأمرِ واتَّجه له رأيانِ وداعيانِ لا يدري علىٰ أيِّهما يُعرِّجُ. كأنهم أرادوا...

لسانُ الفتىٰ نِصْفٌ، ونِصْفٌ فؤادُه   فلم يَبْقَ إلّا صورةُ اللّحمِ والدمِ[1]

فالنفسُ علىٰ هذا بمعنىٰ الجملةِ لقولِه: المرْءُ بأصْغرَيْهِ.

قولُه: (وكذلك بمعنىٰ الروحِ) عطفٌ علىٰ قولِه: «والنفسُ ذاتُ الشيء» أي: وكذلكَ جاءَ النفسُ بمعنىٰ الروح. وقولُه: «ثمّ قيلَ للقلبِ نفْسٌ» مجازٌ متفرِّعٌ علىٰ الأوّلِ.

وقولُه: (للدمِ نفْسٌ)[2] مُتفرِّعٌ علىٰ الثاني يدلُّ عليه قولُه: «لأنّ قِوامَها» أي: قِوامَ الروح بالدمِ، لأنّهُ مقابِلٌ لقولِه: «لأنّ النَّفْسَ به».

قال في الأساس: ومنَ المَجاز: دَفَقَ نَفْسَه، أي: دَمَهُ. وعن النخعيِّ[3]: كلُّ شيءٍ ليسَتْ له نفْسٌ سائلةٌ فإنّهُ لا يُنَجِّسُ الماءَ. ومنه: النِّفاسُ.

وقوله: (وحقيقةُ نُفِسَ الرّجلُ) مُتفرِّعٌ علىٰ الأوّل.

قولُه: (وقولُهم) مبتدأٌ، والخبَرُ «كأنّهم»، والعائدُ محذوف، و«إذا» ظَرْفُ قولِهم.

---

(١) ليسا في ديوانه، وهما من زيادات الزوزني في «شرح المعلقات السبع»، ص٨٩، والقرشي في «جمهرة أشعار العرب»، ص١٤٧.

(٢) من قوله: «متفرعٌ علىٰ الأول» إلىٰ هنا ساقط من (ف).

(٣) الإمام الحافظ إبراهيم بن يزيد النخعي (ت ٩٦هـ)، فقيه العراق ومن آلت إليه علومُ أصحابِ ابن مسعود في الكوفة. وكان يُلقَّب صيرفيَّ الحديثِ لشدّةِ تحرّيه، وكان يُهاب هيبةَ الأمراء. له ترجمة في «طبقات ابن سعد» (٦: ٢٧٠)، و«سير النبلاء» (٤: ٥٢٠).

داعيَي النفسِ وهاجسَي النفسِ، فسمَّوهما نفسَيْن **إمّا لصدورِهما عن النفسِ**، وإمّا لأنَّ الداعيَيْنِ لـمّا كانا كالمشيرَيْنِ عليهِ والآمرَيْنِ له؛ شبَّهوهما بذاتَيْنِ؛ فسمَّوهما نفسَيْن. والمرادُ بالأنفسِ هاهنا ذواتُهم، والمعنيُّ بمخادعتِهم **ذواتَهم: أنَّ الخداعَ لاصقٌ بهم** لا يَعدُوهم إلىٰ غيرِهم، ولا يتخطَّاهم إلىٰ مَن سِوَاهم. **ويجوزُ أن يُرادَ قلوبُهم** ودواعِيهم وآراؤُهم. والشُّعورُ: عِلْمُ الشيءِ عِلْمَ حسٍّ، منَ الشِّعار. ومَشاعرُ الإنسان: حواسُّه. والمعنىٰ: أنَّ لحوقَ ضررِ ذلكَ بهم كالمحسوسِ، وهمْ لِتمادي غفلتِهم كالذي لا حسَّ له. **واستعمالُ المرضِ في القلبِ يجوزُ أن يكونَ حقيقةً** ومجازًا؛ فالحقيقةُ:.................

قولُه: (**هاجِسَي النفْسِ**)، **النهاية**: الهاجسةُ: هي ما يهجِسُ في الضمائرِ، أي: ما يخطُرُ بها ويدورُ فيها من الأحاديثِ والأفكار.

قولُه: (**إمّا لصدورِهما عن النفسِ**) أي: هو من إطلاقِ المحلِّ وإرادةِ الحالّ.

قولُه: (**ذواتَهم: أنّ الخِداعَ لاصِقٌ بهم**) مبنيٌّ علىٰ الوجْهِ الأوّل في الجوابِ عن معنىٰ الـمُخادَعةِ علىٰ طريقِ المُشاكلة، وقولُه: «ويجوزُ أن يُرادَ قلوبُهم» علىٰ الوجْهِ الثاني علىٰ سبيلِ التجريد.

قولُه: (**واستعمالُ المرضِ في القلبِ يجوزُ أن يكونَ حقيقةً**) تحقيقُه ما أشارَ إليه الإمامُ: أنّ الإنسانَ إذا صارَ مُبتلًى بالحَسَدِ والنِّفاقِ ومشاهدةِ المَكروهِ، ودامَ به، فرُبّما صارَ سببًا لتغيُّرِ مِزاجِ القلبِ وتألُّمِه[1].

قالَ أبو الطيِّب:

والهَـمُّ يَخْـتَرِمُ النفـوسَ مخافـةً ... ويُشيبُ ناصِيةَ الصبيِّ ويُهْرِمُ[2]

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٤٤١).

(٢) «شرح ديوان المتنبي» للواحدي (١: ١٧٢)، وكأنهُ ينظُر إلىٰ أبي نُواسٍ في قوله:

وما إنْ شِبْتُ من كِبَرٍ ولكن ... لقيتُ من الحوادثِ ما أشابا

أن يُرادَ الألم، كما تقولُ: في جوفِه مرضٌ. والمجازُ: أن يُستعارَ لبعضِ أعراضِ القلبِ؛ **كسُوءِ الاعتقاد**، والغلِّ، والحسد، والميلِ إلىٰ المعاصي، والعزمِ عليها، واستشعارِ الهوىٰ والجُبنِ والضعف، وغيرِ ذلك مما هو فسادٌ وآفةٌ شبيهةٌ بالمرض، ....

ثمّ قالَ: في قولِه: «فالحقيقةُ أن يُرادَ الألَمَ» نظر؛ لأنّ الألمَ مُسبَّبٌ عن المرضِ لا نفسُ المرض[1].

قال القاضي: المرَضُ: حَقيقةٌ فيما يعرِضُ للبَدَنِ، فيُخْرِجُه عن الاعتدالِ الخاصِّ به، ويوجبُ الخلَلَ في أفعالِه، ومجازٌ في الأعراضِ النفسانيةِ التي تُخِلُّ بكمالها كالجَهلِ وسوءِ العقيدةِ والحَسدِ والضَّغينةِ وحُبِّ المعاصي[2]، لأنّها مانعةٌ عن نَيْلِ الفضائلِ أو مؤديةٌ إلىٰ زوالِ الحياةِ الحقيقيةِ الأبَديّة[3].

قولُه: (**كسوءِ الاعتقادِ**) إلىٰ آخرِه، جعلَ أمراضَ القلْبِ علىٰ نوعين:

أحدُهما: ما يتعلّقُ بالدّينِ وهو المرادُ بقولِه: «كسوءِ الاعتقاد» وهو الكُفرُ والبِدعة.

وثانيهما: ما يتعلّقُ بالأخلاقِ، وهو إمّا ما يصدُرُ به عن فاعلِه الرذائلُ، وهو المرادُ بقولِه: «الغِلُّ والحسَدُ والميلُ إلىٰ المعاصي» وجَعَلَ طلبَ[4] الشهواتِ شعارًا له. أو يَمْنَعُه مِن نَيْلِ الفضائلِ وهو المرادُ بقولِه: «والجُبنُ والضّعفُ» فإنّ الجُبْنَ يمنَعُه من الشجاعةِ وكَفِّ الأذىٰ عن نَفْسِه وطلبِ معالي الأمور، والضّعْفُ يمنَعُه عن بَذْلِ المعروفِ، ويَحمِلُه علىٰ أن يَقنَعَ بسَفْسافِ الأمور، ولهذا لـمّا نَشَرَ هذا الكلامَ جاءَ بلَفْظةِ «أو» في الوجْهَينِ الآخَرَيْن. ومعنىٰ الاستئنافِ في قولِه: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] كمعنَىٰ الاستئنافِ في قولِه: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٤٤١).

(٢) قوله: «وحب المعاصي» ساقط من (ط).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٦).

(٤) في (ط): «وطلب جعل».

كما استُعيرت الصحَّةُ والسلامةُ في نقائضِ ذلك. والمرادُ به هنا ما في قلوبهم مِنْ سوءِ الاعتقادِ والكفر، أو مِنَ الغلِّ والحسدِ والبغضاء؛ لأنَّ صدورَهم كانتْ تغلي علىٰ رسولِ الله ﷺ والمؤمنينَ غلًّا وحنَقًا، ويُبغضونهم البغضاءَ التي وَصَفَها اللـهُ في قوله: ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨]، ويتحرَّقونَ عليهم حسدًا، ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وناهيكَ بما كانَ مِنْ ابنِ أُبيٍّ، وقولِ سعدِ بنِ عُبادةَ لرسولِ الله ﷺ:..........

قولُه: (ويتحرَّقون) مِن حرَقَ نابَه، أي: سحَقَه حتىٰ يُسمَعَ له صَريفٌ، فهو كنايةٌ عن الغَيْظِ الذي جلَبَهُ الحَسَد.

قولُه: (ناهيكَ)، الجوهريّ: يقالُ: هذا رجلٌ ناهيكَ مِن رَجُل، أيْ: أنه بجِدِّه وغَنائِه ينهاكَ عن تطلُّبِ غيرِه. والباءُ في قَوْلِه: «بما كانَ مِن ابنِ أُبَيّ» كالباءِ في حَسبُك بزيدٍ. المعنىٰ: يكفيكَ ما كانَ مِن ابنِ أُبَيٍّ بن سَلول من الحَسَدِ والبَغضاءِ أي: شِدّةِ البُغض.

رَوَيْنا عن الشيخَيْن: البُخاريِّ ومُسْلم، عن أسامةَ: أنَّ رسولَ الله ﷺ ركِبَ علىٰ حِمارٍ، وأرْدَفَ أُسامةَ بنَ زيدٍ يعودُ سعْدَ بنَ عُبادةَ، قبلَ وقْعةِ بَدْرٍ، فسارا حتّىٰ مَرّا بمجْلسٍ فيه عبدُ الله بن أُبيٍّ بن سَلول قبلَ إسلامِه، وفي المجلسِ أخلاطٌ من المُسلمين والمُشركين واليهود، وفي المُسلمين عبدُ الله بنُ رَواحَة، فلمّا غَشِيَتِ المجلسَ عَجاجةُ الدابّة، خَمَّر عبدُ الله بن أُبَيٍّ أنْفَه بردائِه، ثمّ قال: لا تُغَبِّروا علينا، فسَلَّمَ رسولُ الله ﷺ فنزلَ فدَعاهُم إلىٰ الله وقرأ عليهم القرآنَ، فقال عبدُ الله بن أُبَيّ: أيُّها المرْءُ، إنّهُ لا أَحْسَنَ مما تقولُ، إنْ كانَ حقًّا فلا تُؤذونا بهِ في مجالِسِنا، وارجِع إلىٰ رَحْلِكَ، فمَن جاءَكَ فاقصُصْ عليه، فقال عبدُ الله بن رَواحة: بلىٰ يا رسولَ الله، فاغْشَنا به في مجالِسِنا، فإنّا نُحِبُّ ذلك، واستَبَّ المسلمونَ والمشركونَ واليهودُ حتّىٰ كادوا يَتثاوَرون، فلم يزلِ النبيُّ ﷺ يُخفِّضُهم حتّىٰ سكَنوا ثمّ ركِبَ ﷺ فسارَ حتّىٰ دخلَ علىٰ سعدِ بنِ عُبادةَ، فقالَ له النبيُّ ﷺ: «يا سعدُ، ألم تسمَعْ إلىٰ ما قالَ أبو حُبابٍ؟» يريدُ ﷺ

اعفُ عنهُ يا رسولَ الله واصفحْ، فواللـهِ لقدْ أعطاكَ اللـهُ الذي أعطاكَ ولقدِ اصطلحَ أهلُ **هذه البُحَيرةِ أنْ يُعصِّبوه** بالعِصابةِ، فلمّـا رَدَّ اللـهُ ذلكَ بالحقِّ الذي أعطاكَهُ **شَرِقَ بذلك**. أو يُرادُ ما تداخَلَ قلوبَهم مِنَ الضَّعفِ والجُبنِ والخَوَرِ؛ لأنّ قلوبَهم كانت قويَّةً؛ إمَّا لقوةِ طمعِهم فيما كانوا يتحدَّثون به **أنَّ رِيحَ الإسلامِ** تهبُّ حينًا........

عبدَ الله بن أُبَيٍّ، «قال، كذا وكذا»، فقال: يا رسولَ الله اعفُ عنه[1]، ثمّ ساقا الحديثَ كما أورَدَهُ المُصَنِّفُ مع تَغْييرٍ يَسيرٍ. فالحديثُ دلَّ علىٰ أنّ ابنَ أُبَيٍّ كانَ كافِرًا مَحْضًا، ولم يكن مُنافقًا حينئذٍ، والذي يُعلَمُ مِن ظاهرِ كلامِ المُصَنِّفِ أنهُ كانَ مُنافِقًا، ولعلّ مُرادَه مِن إيرادِ قصَّتِه مُجَرَّدُ إظهارِ الحسَدِ والبغضاءِ دونَ النفاق.

قولُه: (**هذه البُحَيْرة**) البُحَيرةُ: كلُّ قَرْيةٍ واسِعة، قال في «الفائق»: البُحَيرةُ: المدينةُ، يقولون: هذه بُحَيرتُنا، أي: أرضُنا وبَلْدَتُنا[2].

قولُه: (**أن يُعصِّبوه**) من العِصابةِ؛ العِمامة يُعْصَبُ بها الرأسُ، وهو كنايةٌ عن التسويد، لأنّ العمائمَ تيجانُ العرب[3].

قولُه: (**شَرِق بذلك**) الشَّرَقُ: الشَّجىٰ والغُصّة. وقد شَرِقَ بريقِه، أي: غَصَّ ولم يَقدِرْ علىٰ إساغتِه لتعاظُمِه إيّاه، كأنهُ اعترضَ في حَلْقِه فغَصَّ به كما يَغَصُّ الشاربُ بالماءِ.

قولُه: (**أنَّ ريحَ الإسلام**) قال: الريحُ: الدَّوْلةُ شُبِّهَت في نفوذِ أمْرِها وتمْشِيتِها بالريحِ وهُبوبِها، وأنشد[4]:

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٥٦٦)، و«صحيح مسلم» (١٧٩٨).

(٢) «الفائق في غريب الحديث» (١: ٨٠).

(٣) فيه إشارة إلىٰ ما رُوي من قولِه ﷺ: «العمائم تيجان العرب»، ذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (٢: ٧٢)، وعزاه لغير واحدٍ من المصنِّفين، وقال: كلُّه ضعيف.

(٤) الشطر الأول ذكره الزمخشري في «الأساس» (روح). وأورد البيت تامًّا الثعالبي في «التمثيل والمحاضرة» ص٢٤١ دون عزو لأحد، وعزاه أبو بكر الخوارزمي لأبي الفرج ابن هندو. انظر: «الأمثال المولدة» ص٥٩٨.

ثُمَّ تسكُنُ، ولواءَه يخفقُ أيامًا ثم يَقِرُّ، فضَعفتْ حينَ ملكها اليأسُ عندَ إنزالِ اللـهِ علىٰ رسولِهِ النصرَ، وإظهارِ دِيْنِ الحقِّ علىٰ الدِّينِ كلِّه؛ وإمّا لجرأتِهم وجَسارتِهم في الحروبِ، فضَعفتْ جُبنا وخورًا حينَ قذفَ اللـهُ في قلوبِهمُ الرعبَ وشاهَدُوا شوكةَ المسلمينَ وإمدادَ اللـهِ لهم بالملائكة، قالَ رسولُ الله ﷺ: «**نُصِرتُ بالرُّعبِ مسيرةَ شهرٍ**». ومعنىٰ زيادةِ اللـهِ إيّاهم مَرَضًا: أنه كلَّما أَنزلَ علىٰ رسولِه الوحيَ فسَمِعُوه كفروا به؛ **فازدادُوا كفرًا إلى كفرِهم**، فكأنَّ اللـهَ هوَ الذي زادَهم ما ازدادُوه **إسنادًا للفعلِ** إلىٰ المسبِّبِ له، كما أسندَه إلىٰ السُّورةِ في قولِه: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا﴾ [التوبة: ١٢٥]؛ لكونِها سببًا؛ أو كلَّما زادَ رسولَه نصرةً وتبسُّطًا في البلادِ ونقصًا........................

إذا هَبَّتْ رياحُك فاغتَنِمْها فعُقْبىٰ كلِّ خافقةٍ سُكون

قولُه: (**نُصِرتُ بالرُّعْبِ مَسيرةَ شَهْرٍ**) في حديثٍ طويلٍ أخرجهُ البُخاريُّ ومُسلم والنَّسائيّ[1].

الرُّعْبُ: الفَزَعُ والخَوْف. قال صاحبُ «الجامع»: وذلك أنّ أعداءَ النبيِّ ﷺ كان قد أوْقَعَ اللهُ في قلوبِهم الرعْبَ، فإذا كانَ بينَه صلواتُ الله عليه وبينَهم مسيرةُ شهرٍ، هابوه وفَزِعوا منه فلا يُقْدِموا[2] علىٰ لقائِه[3].

قولُه: (**فازدادوا كفرًا إلىٰ كُفرِهم**) هذا علىٰ تقديرِ أن يكونَ المرادُ بالمرَضِ سوءَ الاعتقاد.

قولُه: (**إسنادًا للفعلِ**) مصْدرٌ لفعلٍ محذوفٍ. وفيه إشارةٌ إلىٰ مذهَبِه، يعني: أنهُ تعالىٰ لـمّا كانَ سببًا للفعلِ وهو إنزالُه الوحْيَ أسندَ ازديادَ المرضِ إلىٰ نفسِه.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٣٥)، ومسلم (٥٢١)، والنسائي (٦: ٣)، وغيرهم من حديثِ جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) كذا في (ح) و(ف)، وفي «جامع الأصول»: «فلا يُقدِمون»، وهو الجادة.

(٣) «جامع الأصول» (٨: ٥٣١).

من أطرافِ الأرضِ ازدادُوا حَسَدًا وغلًا وبُغضًا، وازدادت قلوبُهم ضعفًا وقلّةَ طمعٍ فيما عَقَدُوا بهِ رجاءَهم، وجبنًا وخورًا. ويحتملُ أن يُرادَ بزيادةِ المرضِ الطبعُ. وقرأ أبو عمرٍو في روايةِ الأصمعيِّ: (مَرْضٌ) و(مَرْضًا) بسكونِ الراء، يقال: ألِمَ فهو أليمٌ، كوَجِعَ فهو وَجِيعٌ. ووُصِف العذابُ به نحوُ قولِه:

تحيّةُ بينِهم ضَرْبٌ وَجِيعُ

قولُه: (ازدادوا حَسَدًا وغِلًّا) هذا علىٰ التفسيرِ الثاني.

قولُه: (أن يُرادَ بزيادةِ المرضِ الطَّبْعُ) يؤيِّدُ هذا الوجْهَ إعادةُ ذكْرِ المرضِ المُنكَّرِ، وعدَمُ الاكتفاءِ بالضميرِ في قولِه: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾؛ لأنّ النكرةَ إذا أُعيدَتْ دلّتْ علىٰ غيرِ ما تدلُّ عليه أوّلًا، ففيهِ لَمحَةٌ من معنىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤] وقَوْلِه ﷺ: «إنّ العبدَ إذا أخطأَ خطيئةً نُكِتَتْ في قَلبِه نُكتةٌ، فإذا هو نَزَعَ واستغفَرَ وتابَ صُقِل قلبُه، وإن عادَ زِيدَ فيها حتّىٰ تعلُوَ قَلْبَه وهو الرّان» أخرجَهُ أحمدُ بنُ حنبلٍ والتِّرمذيُّ وابنُ ماجه عن أبي هريرة[١].

قولُه: (وقرَأَ أبو عمْرو) وهي شاذّة. قال ابنُ جِنّي: لا يجوزُ «مَرْضٌ» مُخَفّفًا من مَرَض، لأنّ المفتوحَ لا يُخفَّفُ إلّا شاذًّا، وإنّما ذلك في المكسورةِ والمَضمومةِ، فيَنبغي أنْ يكونَ أصلُه من مَرْضٍ لغةٌ في مَرَض كالحَلْبِ والحَلَب[٢].

قولُه: (تَحِيّةُ بينِهم ضَرْبٌ وَجِيعُ) أنشدَ أوّلَه الزجاج[٣]:

وخَيلٍ قد دلَفْتُ لهم بَخيلٍ[٤]

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «المحتسب» (١: ٥٣).

(٣) في (ط) و(ح): «أنشد الزجاج أوله».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢٠)، وهو لعمرو بن معدي كرب.

وهذا علىٰ طريقةِ قولِهم: جَدَّ جِدُّه.

والألمُ في الحقيقةِ للمؤلِـمِ، كما أنّ الجِدَّ للجادِّ، والمرادُ بكذبِهم قولُهم: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾، وفيه رمزٌ إلىٰ قبحِ الكذب وسماجتِه، وتخييلٌ أنَّ العذابَ الأليمَ لاحقٌ بهم مِنْ أجلِ كذبِهم، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾ [نوح: ٢٥]،..........

أي: أصحابُ خيل، دلَفْتُ: دنَوْتُ، يقال: دلَفَتِ الكتيبةُ في الحربِ، أي: تقَدَّمتْ، والتحيةُ مَصْدرُ حيَّيْتُه تحِيّةً، أي: رُبَّ جَيْشٍ قد تقدَّمْتُ إليها بجيشٍ، والتحيةُ بينَهم: الضربُ بالسيفِ لا القولُ باللسانِ كما هو العادةُ، والوَجيعُ في الحقيقةِ المَضروبُ لا الضَّرْبُ.

قولُه: (طريقةِ قَوْلِهم: جَدَّ جِدُّه) أي: طريقةُ الإسنادِ المجازيِّ. قيل: يجوزُ أن يكونَ «أليم» بمعنىٰ مُؤلم، كالسّميعِ بمُعنىٰ المُسمِع، والنذيرِ بمَعْنىٰ المُنْذِرِ، وأنشدَ الزجّاجُ لعَمْرو بن مَعْدي كرِب:

أمِنْ رَيْحانَة الدّاعي السَّميعُ ... يُؤرِّقني وأصْحابي هُجوعُ

وقال: مَعْنىٰ السَّميع: المُسمِع[1].

قولُه: (وفيه رَمْزٌ إلىٰ قُبحِ الكذِب) وهو مِن بابِ التعريضِ، عَرَّضَ بالمُؤمنين، فإنّ المؤمِنَ متىٰ سَمِع أنّ العذابَ ترتَّبَ علىٰ الكذِبِ دونَ النِّفاقِ ـ علىٰ أنّ النفاقَ من أعظمِ أنواعِ الكفرِ، وأنّ صاحِبَه في الدَّرْكِ الأسفلِ منَ النار ـ تخَيّلَ في نفْسِه تغليظَ معنىٰ الكذِب، وتَصوَّرَ سَماجتَه فانزجَرَ منه أعظمَ الانزجارِ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وإنّما خُصَّتِ الخَطيئاتُ استعظامًا لها، وتنفيرًا عن ارتكابِها» وهذا المعنىٰ يُشبهُ ما في قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: ٧] وحمَلَةُ العرْشِ ليسوا مِمّن لا يُؤمِنون، وذكرَ الإيمانَ لشَرَفِه والترغيبِ فيه، وإنّما خَصَّ هذا النوعَ، وهو التعريضُ بالرمْزِ إذ الرمْزُ إشارةٌ إلىٰ المقصودِ من قَريب مع نوعِ خَفاءٍ، والتعريضُ كذلك.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٨٧).

والقومُ كفرةٌ، وإنما خُصّتِ الخطيئاتُ استعظامًا لها، وتنفيرًا عن ارتكابِها. والكذبُ: الإخبارُ عن الشيءِ علىٰ خلافِ ما هُوَ به، وهو قبيحٌ كلُّه، **وأمّا ما يُروىٰ عن إبراهيم صلوات الله عليه: أنه كذبَ ثلاثَ كِذْبات؛**..........................

قولُه: (**وأمّا ما يُروىٰ عن إبراهيمَ عليه السلام أنّهُ كذَبَ ثلاثَ كذْباتٍ**) جَوابٌ عن سُؤالٍ مُقدَّرٍ يَرِدُ علىٰ قولِه: «هو قَبيحٌ كلُّه» وهو يَحتمِلُ أن يكونَ مُـخَصِّصًا لذلك العامّ، وأن يُرادَ أنّ هذا لا يُعَدُّ كذِبًا، لأنهُ تعريضٌ، ومِن ثَمَّ قيل: إنّ في المعاريضِ لمَنْدوحةً عن الكَذِب[١].

ويدلُّ علىٰ أنّ مُرادَ المصنِّفِ هو الاحتمالُ الأوّلُ: قولُه في «الصافّات»[٢]: «والصحيحُ أنّ الكذِبَ حَرامٌ إلّا إذا عرَّضَ وورّىٰ» والذي قالَه إبراهيمُ عليه السلام تعريضٌ، لأنّهُ جاءَ بأداةِ الاستثناءِ، لكنّ الاحتمالَ الثاني أوْلىٰ أن يُصارَ إليه، لأنّ حَدَّ الكَذِبِ علىٰ ما قال «هو الإخبارُ عن الشيءِ علىٰ خلافِ ما هو به»[٣] لا يصدُقُ عليه، فإنّ المعاريضَ والمَجازاتِ والنصوصَ الواردةَ علىٰ العُمومِ أخْبارٌ مُقيَّداتٌ بالقرائنِ المانعةِ عن الحَمْلِ علىٰ الكَذِب؛ إمّا لفظًا، أو تقديرًا بحَسبِ اقتضاءِ المَقام، ومِنْ ثَمَّ قال صاحبُ «المفتاح»: إنّ الكَذّابَ لا ينْصِبُ دَليلًا علىٰ كذِبه[٤].

وأمّا تخصيصُ هذا العامِّ، فهو إذا أُريدَ بالكَذِبِ المكيدةُ في الحرْبِ، والتقيَّةُ، وإرضاءُ الزوجِ، والصّلْحُ بين المُتخاصِمَيْن علىٰ ما رَوينا عن البُخاريِّ ومُسلم وأبي داودَ والتِّرمذيِّ عن أمِّ كُلثوم بنت عُقبـةَ: أنّـها سَمِعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «ليسَ الكذّابُ الذي يُصلِـحُ بينَ اثنَيْن، فيقولُ خَيْرًا ويَنْمِي خيْرًا»[٥]. وزادَ مسلم: ولم أسمَعْهُ يُرخّصُ في شيءٍ ممّا يقولُ الناسُ

---

(١) هو من قولِ عليٍّ رضوانُ الله عليه، ذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (١: ٢٣٣)، وعزاه للطبرانيّ في «الكبير»، والبيهقيّ في «الشعب»، وللطبري في «تهذيب الآثار»، وقال: بسندٍ رجالُه ثقات.

(٢) الكشاف (١٣: ١٦٦).

(٣) وهو حاصلُ عبارة الشريف الجرجاني في «التعريفات» ص١٩٣.

(٤) «مفتاح العلوم»، ص١٦٤.

(٥) أخرجه البخاري (٢٦٩٢)، ومسلم (٢٦٠٥)، وأبو داود (٤٩٢١)، والترمذي (١٩٣٨).
وقولُه: «يَنْمي» يعني: يرفَعُ ويُبلِغُ. وكلّ شيءٍ نَمَيْتَه فقد رفَعْتَه.

فالمرادُ التعريضُ، ولكنْ لـمّا كانت صورتُه صورةَ الكذبِ سُمِّيَ به،.................

كذبٌ[1] إلّا في ثلاثٍ، يعني الحربَ والإصلاحَ بين الناسِ وحديثَ الرجلِ زوجتَه، وحديثَ المرأةِ زوجَها.

وفي أفرادِ «الترمذي»: يا أيّها الناسُ، ما يَحْمِلُكم علىٰ أن تَتابَعوا علىٰ الكذِبِ كتتابعِ الفَراشِ في النار؟ الكَذِبُ كلُّه علىٰ ابنِ آدمَ حرامٌ[2] إلّا في ثلاثِ خِصال: رجلٌ كذبَ امرأتَه ليُرْضِيَها، ورجلٌ كَذَبَ في الحربِ، فإنّ الحربَ خُدْعة، ورجلٌ كذَبَ بينَ مُسلِمَيْنِ ليُصلِحَ بينهما. رواهُ عن أسماءَ بنتِ يزيد[3].

قولُه: (**فالمُرادُ التَّعريض**) وهو اللفظُ المُشارُ به إلىٰ جانب، والغَرَضُ جانِبٌ آخر، ويسمّىٰ تَعْريضًا لِـما فيه من التعوُّجِ عن المطلوبِ، يقال: نظَرَ إليه بعُرضِ وَجْهِه، أي: بجانِبِه، ومنه المَعاريضُ في الكلامِ، وهو التَّوْريةُ بالشيءِ.

وتفسيرُه الكِذباتِ بالتعريضِ يوافقُ ما رَوَيْنا عن «الترمذيّ» عن أبي سعيدٍ في حديثِ الشَّفاعةِ «فيأتونَ إبراهيمَ فيقولُ: إنّي كذَبْتُ ثلاثَ كذِبات» ثمّ قالَ رسولُ الله ﷺ: «ما مِنْها كِذْبَةٌ إلّا مَاحَلَ بها عن دينِ الله»[4] أي: خاصمَ وجادلَ وذبَّ عن دينِ الله، وتلكَ الكَذِباتُ علىٰ ما رَوَيْنا في حديثٍ آخَرَ في الشفاعةِ عن الشيخَيْن والتِّرمذيِّ عن إبراهيمَ عليه السلام: «إنّي كذبْتُ ثلاثَ كِذْباتٍ»[5] وفي روايةٍ فقال: وذكَرَ قوْلَه في الكَوْكبِ: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ وقولَه في

(١) قوله: «كذب» ساقط من (ط).

(٢) قوله: «حرام» ساقط من (ط).

(٣) هذا جزءٌ من حديث طويل أخرجه أبو يعلىٰ في «المسند» (٥٢٨٨)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦: ٢١٨) وعزاه للطبرانيّ في «المعجم الكبير» (١٩٨٩٦)، وقال: فيه شَهْر بن حَوْشبٍ مُختلفٌ فيه. وروىٰ الترمذيّ طرفًا من آخِره.

(٤) «سنن الترمذي» (٣١٤٨) من حديثِ أبي سعيد الخدريّ رضيَ اللهُ عنه، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ.

(٥) أخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤).

....

آلهتهم: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾، وقولَه: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾[1]. ووَجْهُ التوفيقِ: أنّ قوْلَه ﷺ: «مَاحَلَ» أي: جادلَ، هو معنىٰ التعريضِ، لأنّـهُ نوعٌ من الكِنايةِ، ونوعٌ من التعريضِ يُسمّىٰ بالاستدراجَ، وهو: إرخاءُ العِنانِ مع الخَصْمِ في المُجاراةِ ليعثُرَ حيثُ يُرادُ تَبْكيتُه، فسَلَكَ إبراهيمُ عليه السلام مع القومِ هذا المَنْهج.

أمّا قولُه في الكوكب: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ فقالَ المصَنِّفُ: «فكانَ أبوهُ وقَوْمُه يَعبدونَ الأصنامَ والكواكبَ، فأرادَ أن يُنَبِّهَهم علىٰ الخطأ في دينِهم، ويُرشِدَهم إلىٰ أنّ شيئًا منها لا يصلُح للإلٰهيّة لقيامِ دليلِ الحدوثِ فيها، وأنّ وراءَها مُحْدِثًا أَحْدَثَها»[2].

وأمّا قولُه: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ فتنبيهٌ علىٰ أنّ الإلٰهَ الذي لم يَقْدِرْ علىٰ دَفْعِ المَضَرّةِ عن نفسِه كيفَ يُرجىٰ منهُ دَفْعُ الضررِ عن الغير.

وأمّا قولُه: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ فإنّهُ عليه السلامُ أوْهمَهُم أنّهُ استدلَّ بأمارةِ علْمِ النجومِ علىٰ أنّهُ سَقيمٌ ليتركوه، فيفعلَ بالأصنامِ ما أرادَ أن يَفْعَل، أو سَقيمٌ لِما أجِدُ منَ الغيظِ والحنَقِ باتخاذِكم النجومَ آلهةً، وفيه توقيفٌ علىٰ إبطالِ علْمِ النجوم[3].

فإن قلتَ: فإذا شهِدَ له الصادقُ المصدوقُ بالبَراءة، فما لَه يشهَدُ علىٰ نَفْسِه بها علىٰ أنّ تسمِيتَها وأنّها مَعاريضُ بالكِذباتِ إخبارٌ بالشيءِ علىٰ خلافِ ما هو به؟

قلتُ: نحنُ وإنْ أخرجْناها عن مفهومِ الكِذباتِ باعتبارِ التوريَةِ وسَمَّيْناها مَعاريضَ، فلا نُنكِرُ أنّ صورتَها صورةُ التعوُّجِ عن المُستقيمِ، فالحبيبُ قصدَ إلىٰ بَراءةِ ساحةِ الخليلِ عمّا لا يَليقُ بها، فسمّاها مَعاريض، والخليلُ لمحَ إلىٰ مرتبةِ الشفاعةِ هنالك، وأنّها مُختصّةٌ بالحَبيبِ، فتَجوَّزَ في

---

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٦٤٦٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «الكشاف» (٦: ١٤٣).

(٣) في هذا خلافٌ مشهورٌ بين السلف. انظر: «فضل علم السلف علىٰ الخلف» لابن رجب الحنبلي، ص ٢.

....

الكِذبات. ألا ترىٰ إلىٰ ما رَواهُ أنسٌ وأخرجَهُ الشيخانِ: «فيأتونَ آدمَ فيقولونَ: اشفَعْ لذُرِّيتِكَ. فيقول: لسْتُ لها» وفي روايةٍ: «لستُ هناكم» فيذكُرُ خطيئتَه، وعلىٰ هذا نوحٌ وإبراهيمُ وموسىٰ عليهمُ السلامُ إلىٰ قولِه: «فيأتوني فأستأذِنُ علىٰ ربّي»[1] الحديث. وإلّا فما وجْهُ ذكْرِ الخطيئاتِ وقد غُفِرَتْ لهم بالنصوصِ القاطعة.

ويمكنُ أن يُقال: إنّهم مِن هَوْلِ ذلك اليومِ، وما بهم من شأنِ أنفُسِهم، يدفعونَهم[2] بذلك. ويعضُدُه ما أخرجَهُ الشيخانِ والتِّرمذيُّ عن أبي هريرةَ في حديثٍ طويلٍ: «فيأتونَ إبراهيمَ فيقولونَ: أنتَ نبيُّ الله وخليلُه، اشفَعْ لنا إلىٰ ربِّك، فيقولُ لهم: إنّ ربّي غَضِبَ اليومَ غَضَبًا لم يغضَبْ قَبْلَهُ مِثلَه، ولن يغضَبَ بعْدَه مِثْلَه، وإنّي كنتُ كذبْتُ ثلاثَ كِذباتٍ، فذكَرَها... نَفْسي نفْسي نفْسي! اذهبوا إلىٰ غيري»[3] الحديث.

ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ قَالُواْ لَا عِلْمَ لَنَآ﴾ [المائدة: ١٠٩]. قال المصنِّفُ: «قيلَ هو مِنْ هوْلِ ذلك اليومِ يفزَعونَ ويَذْهَلونَ عن الجوابِ»[4]. هكذا يَنْبَغي أن يُتصوَّرَ هذا المَقامُ، فإنّهُ مِن مَزالِّ الأقدامِ، ألا ترىٰ إلىٰ الإمامِ كيفَ ذهَلَ عن ذلك، وطعنَ في الأئمةِ، وقالَ في سورة يوسف: «الأولىٰ أنْ لا تُقبلَ مِثْلُ هٰذه الأحاديثِ لئلّا يلزَمنا تكذيبُ الأنْبياء»[5]، ولا شكَّ أنّ صَوْنَهم من نسبةِ الكذبِ إليهم أوْلىٰ من صَوْنِ الرواةِ، واللهُ أعلم.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٦٥)، ومسلم (١٩٣).

(٢) في (ط): «دفعوهم».

(٣) أخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤).

(٤) «الكشاف» (٥: ٥٢٦).

(٥) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٤٨).

وعن أبي بكرٍ رضي الله عنه، **ورُوِيَ مرفوعًا**: «إياكم والكذبَ؛ فإنه مُجانِبٌ للإيمان».
وقرئ: (يكذِّبون) من «كذَّبه» الذي هو نقيضُ «صدَّقه»؛ أو مِنْ «كذَّب» الذي هو مبالغةٌ في «كَذَبَ»، كما بُولِغَ في صَدَقَ فقيل: صدَّق، ونظيرُهما: بانَ الشيءُ وبيَّنَ، **وقَلَصَ الثوبُ وقلَّصَ**؛ ....

قولُه: **(ورُوِيَ مَرفوعًا)** المرفوعُ: هو الحديثُ الذي أُسنِدَ إلىٰ النبيِّ ﷺ[١]، وإنّما كانَ مُجانبًا للإيمانِ لِما مضىٰ أنَّ الإيمانَ هو التصديقُ، والتصديقُ أمانٌ للمُصدِّقِ عمّا يَتوهَّمُ من المُصَدَّقِ مِن خوفِ التكذيبِ، ويُطابِقُه مِن حيثُ المعنىٰ ما أوردَ الإمامان مالكٌ وأحمدُ بنُ حنبلٍ في «مسندَيْهما»[٢] عن مالكِ بن صفْوان، قُلنا: يا رسولَ الله، أيكونُ المؤمنُ جبانًا؟ قال: «نعم»، قيلَ: أيكونُ المؤمنُ بخيلًا؟ قال: «نعم»، قيل: أيكونُ المؤمنُ كَذّابًا؟ قال: «لا»[٣].

قولُه: **(وقُرِئَ: يُكَـذِّبون)** وهي قراءةُ نافعٍ وابنِ كثيرٍ وأبي عَمْرٍو وابن عامر[٤]، وقرأَ الكوفيونَ بالتخفيف وفتح الياء[٥].

قولُه: **(قلَصَ الثوبُ وقلَّص)** أي: انْزوىٰ بعدَ الغَسْل.

---

(١) عبارة ابن الصلاح في تعريف المرفوع: «وهو ما أضيفَ إلىٰ رسولِ الله ﷺ خاصّةً، ولا يقعُ مُطلَقُه علىٰ غيرِ ذلك نحو الموقوفِ علىٰ الصحابةِ وغيرهم. ويدخلُ في المرفوعِ المُتّصلُ والمُنقطعُ والمرسل ونحوها». انتهىٰ من «علوم الحديث»، ص٤٥.

(٢) هذا تجوُّزٌ في التسمية من باب التغليب.

(٣) هو في «الموطأ» رواية يحيىٰ الليثي (٢: ٩٩٠)، ومن طريقه أخرجه البيهقيُّ في «شُعب الإيمان» (٤٨١٢)، والذي رواه الإمام أحمد هو حديثُ أبي أمامة عن رسولِ الله ﷺ قال: «يُطبَعُ المؤمن علىٰ الخِلالِ كلِّها إلّا الخِيانة والكذب». أخرجه في «المسند» (٢٢١٧٠)، وهو في «المصنف» لابن أبي شيبة (٨: ٥٩٣) بإسنادٍ ضعيف.

(٤) قوله: «وابن عامر» من (ط).

(٥) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٠٧-٢٠٨)، و«معجم القراءات» للخطيب (١: ٤٤). وقوله: «وفتح الياء» سقط من (ط)، وفي (ف): «وضم الياء»، وهو خطأ.

أو **بمعنى الكثرةِ**، كقولهم: موَّتتِ البهائمُ، وبرَّكتِ الإبلُ؛ **ومِنْ قولِهم: كذَّبَ الوحشيُّ**؛ إذا جرىٰ شوطًا ثُمَّ وقفَ لينظرَ ما وراءَه؛ لأنَّ المنافقَ متوقِّفٌ متردِّدٌ في أمرِه؛ ولذلكَ قيلَ له: مُذَبْذَب. وقال عليه الصلاة والسلام: «مَثَلُ المنافقِ كمَثَلِ الشاةِ العائرةِ **بينَ الغنمَيْن** تَعِيرُ إلىٰ هذه مرَّةً وإلىٰ هذه مرَّةً».

قولُه: (أو بمعنىٰ الكثرة) عطفٌ علىٰ قولِه: «هو مُبالغة»، والفرقُ بينَ الكَثْرةِ والمبالغة: أنّ الكثرةَ تفيدُ صدورَ هذا المعنىٰ من الشخصِ مِرارًا كثيرةً، والمبالغةُ لا تَستدعي المرّاتِ، بل المُرادُ أنَّ الشخصَ في نفسِه بليغٌ في كَذِبه، كأنّه بمنزلةِ مِرارٍ كثيرة. قال في سورة «مريم»: «الصِّدِّيقُ من أبنيةِ المُبالغةِ كالضِّحِّيك، والمرادُ كثرةُ ما صدَّقَ به من غُيوبِ الله وآياتِه وكُتبِه ورُسلِه، أو كانَ بليغًا في الصِّدْقِ لأنَّ مِلاكَ أمرِ النبوّةِ الصِّدق»[1].

قولُه: (ومِن قولِهم: كَـذَّبَ الوحشيُّ) عطفٌ علىٰ قولِه: «ومِن كَـذَّبَهُ الذي هو نقيضُ صَدَّقَه»؛ فعلىٰ هذا هو استعارةٌ تَبَعيّةٌ واقعةٌ علىٰ التمثيلِ لقولِه: «لأنَّ المُنافِقَ مُتوقِّفٌ مُترَدِّدٌ في أمرِه»، ولقولِه ﷺ: «مَثَلُ المُنافِقِ» إلىٰ آخرِه. والحديثُ أخرجهُ مسلمٌ والتِّرمذيّ[2]؛ والروايةُ: «كالشاةِ» قال التوربَشْتيُّ[3]: العائرةُ أكثَرُ ما تُستعملُ في الناقةِ وهي التي تخرجُ من الإبلِ إلىٰ أُخرىٰ ليضربَها الفحْلُ، ثمّ اتُّسِعَ في المواشي.

قولُه: (بينَ الغَنَميْن) أي: ثُلّتَين، فإنَّ الغنمَ اسمُ جِنس. أي: المُنافِقُ يتردَّدُ بينَ الثُّلّتَين فلا يَستقرُّ علىٰ حالٍ، ولا يثبتُ مع إحدىٰ الطائفتَيْنِ كالشاةِ العائرةِ التي تطلبُ الفَحْلَ.

قلتُ: وفيه أيضًا معنىٰ سَلْبِ الرجوليّةِ عنهم، وتصويرُ شَناعةِ فِعْلِهم.

---

(١) «الكشاف» (١٠: ٢٤).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٨٤)، ولم أهتدِ إليه في «سنن الترمذيّ».

(٣) هو العلامة شهاب الدين أبو عبد الله فضل الله بن حسن التوربشتي، المتوفىٰ سنة ٦٦١هـ. «طبقات الشافعية» للسُّبكي (٨: ٣٤٩).

[﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ * وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ * أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ ١١-١٦]

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿يَكْذِبُونَ﴾، ويجوزُ أن يُعطَفَ علىٰ ﴿يَقُولُ آمَنَّا﴾؛ لأنك لو قلتَ: ومِنَ الناسِ مَن إذا قيلَ لهم لا تُفسِدوا؛ كانَ صحيحًا، **والأولُ أوجهُ**...

قولُه: (**والأولُ أوْجَهُ**) قال صاحبُ «التقريب»: إنّما كانَ أوْجَهَ، لأنّهُ أقربُ، وليُفيدَ تسبُّبه للعذابِ أيضًا.

وقلتُ: وليؤذنَ أنَّ صِفَةَ الفسادِ يُحترزُ منها لقُبْحِها كما يُحترزُ عن الكذبِ تعريضًا كما سَبق، ويُمكنُ أن يُنْصَرَ القولُ الثاني بأن يُقال: إنّ في العطفِ علىٰ ﴿يَقُولُ آمَنَّا﴾ [البقرة: ٨] تصييرًا للآياتِ علىٰ سَنَنِ تعديدِ قبائحِهم كما ذكره، نعىٰ عليهم فيها خُبْثَهم ونُكرَهم، ولا شَكَّ أنّ قولَه: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ الآية [البقرة: ١٠] مُتعلِّقٌ بقَوْلِه: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ علىٰ سبيلِ التعليل، فإذا عُطفَ علىٰ «يكذِبون» يكونُ تابعًا للتابعِ وإذا عُطِفَ علىٰ «يقول» كان مُستقِلًّا مِثلَه مُذَيّلًا بقولِه: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢] كما ذُيِّلت الآياتُ السابقةُ واللاحقةُ، ومِن ثَمَّ فُضِّلَ قولُ المتنبّي:

إذا كـانَ مـدْحٌ فالنَّسيبُ المُقـدَّمُ ... أكلُّ فصيحٍ قـال شِعرًا مُتيَّمُ؟![1]

علىٰ قولِه:

مَغاني الشِّعْبِ طيبًا في المَغـاني ... بمنزلةِ الرَّبيعِ مـن الزمـانِ[2]

---

(١) «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١: ٢٢٠).

(٢) المصدر السابق (١: ٣٨١).

والفسادُ: خروجُ الشيءِ عَنْ حالِ استقامتِه، وكونِه منتفَعًا به، ونقيضُه الصلاحُ؛ وهوَ: الحصولُ علىٰ الحالِ المستقيمةِ النافعةِ. والفسادُ في الأرضِ: هَيْجُ الحروبِ والفتنِ؛ **لأنَّ في ذلكَ فسادَ ما في الأرضِ**، وانتفاءَ الاستقامةِ عن أحوالِ الناسِ، والزروعِ، والمنافعِ الدينيَّةِ والدنيويَّة. قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠]، ومنه قيلَ لحربٍ كانت بين طيِّئ: **حربُ الفساد**. وكانَ فسادُ المنافقينَ في الأرضِ أنَّهم كانوا يُمايلون الكفارَ **ويُمالئونهم** علىٰ المسلمينَ بإفشاءِ أسرارِهم إليهم، وإغرائِهم عليهم، ....

لأنّ المصراعَ الأوّلَ في البيتِ الأوّلِ مُستقِلٌّ بنَفْسِه بخلافِه في الثاني، وأيضًا إذا ترتَّبَ إيجابُ العذابِ علىٰ الكذِبِ وحْدَهُ، ليكونَ سببًا مستقِلًّا، واستوجبَ هذا القولُ عذابًا آخرَ أفظَعَ منه؛ لإطلاقِه، كانَ أبْسطَ للكلامِ وأشْرحَ له لا سِيَّما المقامُ يَقْتضي الإطْناب.

قولُه: (**لأنّ في ذلكَ فَسادَ ما في الأرض**) تعليلٌ لتَسْميةِ هَيْجِ الفِتَنِ بالفَساد؛ لأنّ هَيجَ الفِتَنِ سَببٌ لانتفاءِ استقامةِ أحوالِ الناسِ مِن سفْكِ الدّماء وهلاكِ الزروع، ومُمالأةَ المنافقين الكفارَ علىٰ المُسلمينَ سببٌ لهَيْجِ الحروبِ كما قال، فتكونُ المُمالأةُ سببًا بعيدًا، وأمّا قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٠٥] فهو إشارةٌ إلىٰ هَيْجِ الحروبِ والفِتَنِ، وقولُه: ﴿وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ﴾ [البقرة: ٢٠٥] إشارةٌ إلىٰ فسادِ أحوالِ الناسِ والزروع.

وقولُه: (**حربُ الفَساد**) قيل: سَمّىٰ هذا الحَرْبَ به؛ لأنّهم مَثّلوا فيها بأنواعِ المُثُلِ؛ جَدَعوا الأنوفَ وصلَموا الآذان.

قولُه: (**يُمالئونهم**)، **النهاية**: في حديثِ عمرَ رضيَ اللهُ عنه: «لو تمالأ عليه أهلُ صَنْعاءَ لأقَدْتُهم به»[1]، أي: تساعدوا واجتَمعوا وتَعاوَنوا، ومنهُ حديثُ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: والله ما قتَلْتُ عثمانَ، ولا مالَأتُ علىٰ قَتلِه، أي: ما ساعدْتُ ولا عَاوَنْتُ.

---

(١) قولُ عمر رضوانُ الله عليه أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٩: ٣٤٧)، وعبد الرزاق في «المصنَّف» (١٨٠٧٥) بلفظ: «لقتَلْتُهم به». ورواية الطيبي من القوَدِ وهو القِصاص.

وذلكَ مما يؤدِّي إلىٰ هَيْجِ الفتنِ بينهم، فلمَّا كانَ ذلكَ مِنْ صنيعِهم مؤدِّيًا إلىٰ الفسادِ قيلَ لهم: ﴿لَا تُفْسِدُواْ﴾، كما تقولُ للرَّجلِ: لا تقتلْ نفْسَك بيدِك، ولا تُلقِ نفْسَك في النارِ؛ إذا أقدمَ علىٰ ما هذه عاقبتُه. و«إنما» لقَصْرِ الحُكمِ علىٰ شيءٍ، كقولِك: إنما ينطقُ زيدٌ؛ أو لقَصْرِ الشيءِ علىٰ حُكمٍ، كقولِك: إنما زيدٌ كاتبٌ. ومعنىٰ ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾: أنَّ صفةَ المصلحينَ خَلُصَتْ لهم وتمحَّضتْ مِنْ غيرِ شائبةِ قادحٍ فيها مِنْ وجهٍ مِنْ وجوهِ الفساد. و«ألا» مركَّبةٌ من همزةِ الاستفهامِ وحرفِ النفي؛ لإعطاءِ معنىٰ التنبيهِ علىٰ تحقُّقِ ما بعدَها، والاستفهامُ إذا دخلَ علىٰ النفيِ أفادَ تحقيقًا، كقولِه: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾ [القيامة: ٤٠].

الراغب: مالأْتُه: عاوَنْتُه وصِرْتُ مِن مَلَئِه، أي: جَمْعِه، نحْوَ: شايَعْتُه، أي: صِرتُ مِن شِيعتِه[١].

قولُه: (وإنّما لقَصْرِ الحُكمِ علىٰ شيءٍ) أي: لقَصْرِ المُسْنَدِ علىٰ المُسْنَدِ إليه كقولِك: إنّما ينطلقُ زيدٌ. فهو لِقَصْرِ الانطلاقِ علىٰ زيدٍ؛ لأنهُ فَرْعُ قولِكَ: ما ينطلقُ إلّا زيدٌ، فيلزَمُ أنْ لا يكونَ أحدٌ مُنطلقًا، ولا يلزَمُ أن لا يكونَ له صِفةٌ غيرُ الانطلاق.

قولُه: (أو لِقَصْرِ الشيءِ على حُكْمٍ) أي: لِقَصْرِ المُسنَدِ إليه على المُسنَدِ، كقولك: إنما زيدٌ كاتبٌ، فهو لقَصْرِ زيدٍ علىٰ الكِتابة؛ لأنه فَرْعُ قولِكَ: ما زيدٌ إلّا كاتبٌ، فيَلزَمُ أنْ لا يكونَ له صِفةٌ غيرُها، ولا يلزَمُ أنْ لا يكونَ غيرُه كاتِبًا، وقولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١] مِن قَبيلِ الثاني، وتقريرُه: أنّ المُسلمينَ لمّا قالوا لهم: لا تُفسِدوا في الأرضِ، توهّموا أنّ المسلمينَ أرادوا بذلك أنّكم تَخْلِطونَ الإفسادَ بالإصلاحِ، فأجابوا: بأنّا مَقْصورونَ علىٰ الإصلاحِ لا نتجاوَزُ إلىٰ الإفسادِ ولا نتخَطّىٰ إليه بوَجْهٍ منَ الوجوه، فيلزَمُ منه عدَمُ الخَلْطِ. وإليه أومأ بقولِه: «إنّ صفةَ المُصلحينَ خَلصَتْ لهم» إلىٰ آخرِه فهو لقَصْرِ الإفراد، فأُجيبوا بالقَصْرِ القَلْبيِّ وهو ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢]، لإفادةِ ضَميرِ الفصلِ وتعريفِ الجِنسِ في الخبرِ أنّهم

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٥٠٤)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص٧٧٦.

ولكونِها في هذا المنصبِ مِنَ التحقيقِ لا تكادُ تقعُ الجملةُ بعدَها إلا مصدّرةً بنحوِ ما يُتلقّى به القَسَمُ، وأختُها التي هيَ «أمَا» مِنْ مقدِّماتِ اليمينِ وطلائِعها:

أَمَا والذي لا يعلمُ الغيبَ غيرُه

أمَا والذي أبكى وأضحكَ.....

ردَّ الله ما ادَّعَوْه من الانتظامِ في جملةِ المُصلحينَ أبلغَ ردٍّ وأدلَّه علىٰ سخطٍ عظيم،....

إنْ تُصُوِّرَتْ صِفَةُ المفسدين، وتَحقَّقوا ما هُم، فهم هُم لا يعَدْونَ تلك الحقيقةَ، كما سبقَ في: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

قال القاضي: تصوّروا الفسادَ تصوُّرَ الصلاحِ لِما في قُلوبِهم منَ المرضِ ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨][1].

قولُه: (مِن مقدِّماتِ اليَمينِ وطلائعِها) طليعةُ الجَيْش: ما يَتقدَّم الجيْشَ، فاستُعيرَ هاهنا للمُقدّمة.

قولُه: (أما والذي لا يعلَمُ الغيْبَ غَيْرُه) تَمامُه:

ويُحيي العظامَ البيضَ وهْيَ رميم[2]

قولُه: (أما والذي أبْكىٰ وأضْحكَ) تمامُه:

..................والذي أماتَ وأحيا والذي أمرُه الأمْرُ

وجوابُ القسَمِ بعْدَه:

لقد تركتْني أحسُدُ الوحْشَ أنْ أرىٰ أليفَيْنِ مِنها لا يَـروعُهما الـذُّعْرُ[3]

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٧).

(٢) لحاتم الطائي في «ديوانه» ص٦٠.

(٣) لأبي صخر الهذلي كما في «شرح أشعار الهذليين» (٢: ٩٥٧).

والمبالغةُ فيه مِنْ جهةِ الاستئناف، وما في كلتا الكلمتَيْن «ألا» و«إن» من التأكيدَيْن، وتعريفِ الخبر، وتوسيطِ الفصل، وقولِه: ﴿لَّا يَشْعُرُونَ﴾.

أَتَوْهم في النصيحةِ مِنْ وجهَيْن: أحدُهما: تقبيحُ ما كانوا عليهِ لبُعدِه من الصوابِ، وجرِّه إلىٰ الفسادِ والفتنة. والثاني: تبصيرُهم الطريقَ الأسدَّ من اتباعِ ذوي الأحلامِ، ودخولِهم في عدادِهم، فكانَ من جوابِهم أن سفَّهوهم؛ لفرطِ سَفَهِهم، وجهَّلوهم؛ لتمادي جهلِهم، وفي ذلكَ تسليةٌ للعالِمِ ممّا يلقىٰ مِنَ الجَهَلة. فإن قلتَ: كيفَ صحَّ أن يُسندَ ﴿قِيلَ﴾ إلىٰ ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾ و﴿ءَامِنُوا﴾، وإسنادُ الفعلِ إلىٰ الفعلِ ممَّا لا يصحُّ؟ قلتُ: الذي لا يصحُّ هو إسنادُ الفعلِ إلىٰ معنىٰ الفعلِ، وهذا إسنادٌ له إلىٰ لفظِه، كأنه قيلَ: وإذا قيلَ لهم هذا القولُ وهذا الكلامُ، ....

قولُه: (**والمبالغةُ فيه مِن جهةِ الاستئناف**) أي: تركَ العاطِفَ ليُفيدَ ضَرْبًا من المبالغةِ، وذلك أنْ ادعاءَهم الإصلاحَ لأنفُسِهم علىٰ ما ادّعوْه مع توغُّلِهم في الإفسادِ ممّا يَشوقُ السامعَ أن يعرِفَ ما حكْمُ الله تعالىٰ عليهم، وكان ورودُه هكذا أي: علىٰ التشويق، يُفيدُ المُبالغةَ، فإنَّ الشيءَ إذا وُجِدَ بعدَ الطلبِ كان أعزَّ ممّا فوجئَ به من غيرِ التعب.

وفي قولِه: ﴿لَّا يَشْعُرُونَ﴾ أيضًا تأكيدٌ؛ لأنّ الشعورَ عِلْمُ الشيءِ عِلْمَ حِسٍّ، فإذا نَفىٰ شُعورَهم كانَ أدْعىٰ لظهورِ الفساد، ولأنّ مَنْ رَكِبَ مَتْنَ الفسادِ وله شُعورٌ بقُبْحِه رُبّما نَزَلَ منه، ولكن إذا فَقَدَ الشعورَ به بلغَ غايتَه.

قولُه: (**أتوْهُم**) هذا شُروعٌ في تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَآ ءَامَنَ النَّاسُ﴾[1] [البقرة: ١٣] بعْدَ ما فرغَ من تفسيرِ قولِه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾ [البقرة: ١١] علىٰ سبيلِ ترتيبِ النظم، أي: المُسلمونَ نصَحوا المنافقينَ أوّلًا: بإزالةِ ما لا ينْبغي وهو الإفسادُ في الأرض، وثانيًا: بتحصيلِ ما يَنْبَغي وهو الإصلاحُ باتّباعِ دينِ الحقِّ والانخراطِ في زُمْرةِ المؤمنين.

---

(١) زاد في (ف) علىٰ الآية: «قالوا أنؤمن».

فهو نحوُ قولِك: أَلِفٌ: ضَرْبٌ من ثلاثةِ أحرف، ومنه:..................

مَثَّل استيعابَه النصيحةَ مِنْ قُطْرَيْها واحتيازَها من جانبَيْها بمَنْ أتىٰ الشيءَ من جميعِ أكنافِه، وهو مُقْتَبَسٌ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿لَأٓتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾ [الأعراف: ١٧] أي: لآتينّهم في الوَسْوسةِ من جميعِ جهاتِها. قال المُصَنِّفُ: «هذا مَثَلٌ لوسْوَستِه وتَسْويلِه ما أمْكنَه»[١].

قولُه: (**فهو نحْوُ قولِك: «أَلِفٌ» ضَرْبٌ**) قال صاحبُ «الفرائد»: وفيه نَظَر، لأنّ «ضَرْبٌ» هنا ليسَ بفِعل، و«لا تفسِدوا» فِعلٌ باعتبار، والجملة تُذْكَرُ بعد القولِ مفعولًا بها كقولك: قُلتُ لا تفعلْ، فأُقيمَت مقامَ الفاعلِ بعد تَرْكِ الفاعلِ، وأُسنِدَ الفِعلُ إليها بالنظرِ إلىٰ أنّها كلام، وقولُه: «ضَرْبٌ» ليس بفعْلٍ، يعني أنّهُ في تأويلِ لفظِ «ضَرَبَ» ولم يُرِد بـ«ضَرْب» الإخبارَ عن الضربِ الحاصلِ في الزمانِ الماضي، بخلافِه في: لا تُفسِدوا، فإنه أُريدَ به معناه، أي: طلبوا إنشاءَ عدمِ الإفساد، غيرَ أنّ الجملةَ في مقولِ القولِ بمنزلةِ المفعولِ به في فعلٍ آخر، ومنظورٌ إلىٰ كونِها كلامًا مُفْرَدًا.

وأجيبَ عنه: أنّ قولَه: «أَلِفٌ ضَرْبٌ» مِثْلُ: «لا تُفسِدوا» من حيثُ الإسنادُ إلىٰ اللفظِ وهذا يكفي في التشبيه، وذلك أنّ الفِعلَ إذا أُسْنِدَ إليه اعتبارُ اللفظِ لا يَخْلو إمّا أن لا يكونَ للمعنىٰ فيه مدخلٌ رأسًا كقولك: أَلِفٌ ضَرْبٌ من ثلاثةِ أحرفٍ، أو يكونَ له مَدْخَلٌ ما، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ﴾ [البقرة: ١١]. وأما تخصيصُه بالمفعولِ به، ففيهِ كلام.

قال ابنُ الحاجِب في «الأمالي»[٢]: الجملةُ الواقعةُ بعد القولِ إذا بُنِيَ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُه، تقومُ مَقامَ الفاعلِ كقولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ﴾ وكذلك ما أشبهه، لأنّ القولَ تُحكىٰ بعْدَه الجُملُ في موضعِ نصبٍ بالاتفاقِ، إلّا أنّها هَل هي مصدرٌ أو مفعولٌ به؟ يُبْتنىٰ علىٰ أنّ القولَ هل يَتعدّىٰ أم لا؟ فإن قُلنا: يتعدّىٰ، تعيّنت للمفعولِ به، وإنْ قُلنا: لا يتعدّىٰ، كانَت الجملةُ في

(١) «الكشاف» (٦: ٣٤٤).

(٢) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٢٣٦).

«زَعَمُوا: مطيّةُ الكذب». و«ما» في ﴿كَمَآ﴾ يجوزُ أن تكونَ كافّةً مثلُها في «ربَّما»، ومصدريَّةً مثلُها في ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥]. واللامُ في ﴿ٱلنَّاسُ﴾ للعهد، أي: كما آمنَ رسولُ الله ﷺ ومَن معه وهُمْ ناسٌ معهودونَ، أو عبدُ اللهِ بنُ سَلَام وأشياعُه؛ لأنهم مِنْ جِلْدتِهم ومِنْ أبناءِ جنسِهم، أي: كما آمنَ أصحابُكم وإخوانُكم؛............

موضعِ نصبٍ بالمَصْدر[١]، وكان ثَمَّ غيرُ المصْدَر من المفاعيلِ أُقيمَ كلُّ واحدٍ مُقامَ الفاعلِ وإن لم يكُن تعيَّنَ المصدر.

وقال في «شَرْحِ المُفَصَّل»: ومُتعلَّقُ القولِ في المعنىٰ هو القولُ، وإنّما يكونُ فيه خُصوصيةٌ تُذكِّرُ خاصِيَّتَه فيُتوهَّمُ أنّهُ متعلِّقٌ به، وليس كذلك.

وتحقيقُ القولِ ما ذكَره أبو البقاء، قال: القائمُ مَقام الفاعلِ مَصدرٌ وهو القولُ، وأُضْمِرَ لأنّ الجُملةَ بعْدَه تُفسِّرُه، والتقديرُ: وإذا قيلَ لهم قولٌ هو لا تُفسِدوا[٢].

قولُه: (زَعَموا مَطِيَّةُ الكذِب) مبتدأٌ وخَبَر. قال صاحبُ «النهاية»: إنّ الرجلَ إذا أرادَ المسيرَ إلىٰ بلدٍ والظعْنَ في حاجةٍ، ركبَ مَطِيّتَه وسار حتّىٰ يقضيَ أرَبَه، فشُبِّه ما يُقدِّمُه المتكلمُ أمامَ كلامِه ويتوصَّلُ به إلىٰ غرضِه مِن قولِه: زعَموا كذا وكذا، بالـمَطِيّـةِ التي يُتوصَّلُ بها إلىٰ الحاجة، وإنّما يقال: «زَعَموا» في حديثٍ لا سَنَدَ له ولا ثبَتَ فيه، وإنّما يُحْكىٰ عن الألسُنِ علىٰ سبيلِ البلاغ.

قولُه: (من جِلْدَتِهم) جُملتِهم، الجوهري: أجلادُ الرجلِ: جسْمُه وبدَنُه، كقولِهم: فلانٌ بَضْعَةٌ مني، وفي الحديثِ «لَحْمُه لَحْمي، ودمُه دَمي»[٣] أي: هو مِنّي ومِن جُملتي.

(١) من قوله: «يتعدّىٰ كانت الجملة» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٨).

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢١٧٢) وأوّله: «هذا عليٌّ لحمُه لحمي ودمُه ودمي، هو منّي بمنزلة هارون من موسىٰ؛ إلّا أنهُ لا نبيَّ بعدي»، وذكره الهيثميّ في «مجمع الزوائد» (٩: ٤) برقم (١٤٦٥٤) وعزاه للطبراني وأعَلّه بالحسن بن الحسين العُرَنيّ، وهو ضعيف.

أو للجنسِ، أي: كما آمنَ الكاملونَ في الإنسانية؛ **أو جُعِلَ المؤمنونَ كأنّهم الناسُ علىٰ الحقيقةِ** ومَنْ عَداهم كالبهائمِ في فَقْدِ التمييزِ بينَ الحقِّ والباطل.........

قولُه: (**أو جُعِلَ المؤمنونَ كأنّهم الناسُ علىٰ الحقيقة**). اعلم أنّ التعريفَ الجنسيَّ يحملُ ادعاءً، تارةً علىٰ الكمالِ كما في قولِه تعالىٰ: ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١-٢] وقد سبقَ تقريرُه، وأخرىٰ علىٰ الحَصْرِ كما في هذا الوجهِ، وإليه الإشارةُ بقوله: «ومَنْ عَداهُم كالبهائم»، وكان يمكنُ أن يُحملَ الأوّلُ علىٰ الحصْرِ أيضًا، فإنّ الجِنسَ لا يتعدَّدُ، وحينَ وُجِدَ كُتبٌ غيرُه مِثْلَ التوراةِ والإنجيلِ والزَّبورِ، حُمِلَ الحَصْرُ علىٰ الكَمال.

قال القاضي: إنّ اسمَ الجنسِ يُستعمَلُ لِما يَسْتجمِعُ المعانيَ المخصوصةَ به والمقصودةَ منه، ولذلك يُسلَبُ عن غيرِه فيقال: إنّهُ ليسَ بإنسان(١).

وقالَ الإمامُ في قولِه تعالىٰ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥]: وهذا يدُلُّ علىٰ أنّ المُتّقينَ في قولِه تعالىٰ: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ هم كلّ الناسِ، فمَنْ لا يكونُ مُتّقيًا كأنهُ ليسَ بناس(٢).

الراغبُ: كل اسم نَوْعٍ فإنّهُ يُستعملُ علىٰ وجهَيْن: أحدُهما دِلالةٌ علىٰ المُسمّىٰ وفصْلًا بينه وبيْنَ غيرِه، والثاني: لوجودِ المعنىٰ المُختَصِّ به، وذلك هو الذي يُمدَحُ به في نَحْوِ:

إذِ الناسُ ناسٌ والزمانُ زمانُ(٣)

وذلك أنّ كلَّ ما أوجَدَه اللهُ تعالىٰ في هذا العالَمِ جعَلَه صالحًا لِفِعْلٍ خاصٍّ ولا يصلُحُ لذلك العملِ سِواه، كالفرَسِ للعدْوِ الشديد، والبَعيرِ لقَطْعِ الفَلاةِ البَعيدة، وعلىٰ ذلك الجوارحُ كاليدِ والرِّجْلِ والعَيْن، والإنسانُ أُوْجِدَ لأن يَعلمَ ويعملَ بحَسبِه، فكُلّ شيءٍ لم يوجَدْ كامِلًا لِما خُلِقَ له، لم يستحِقَّ اسمَه مُطلقًا، بل قد يُنْفىٰ عنه كقولِهم: فُلانٌ ليسَ بإنسانٍ، أي: لا يوجَدُ فيه المعنىٰ

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٧).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١: ٣٨٢).

(٣) ذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (٥: ٤٢٩) وقال: أنشده الفرّاء ولم يَعْزُه لأحد. وتمامه:

وإذا أمُّ عمّـارٍ صديقٌ مُساعِفُ

والاستفهامُ في ﴿أَنُؤْمِنُ﴾ في معنىٰ الإنكارِ. واللامُ في ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ **مُشارٌ بها إلىٰ الناسِ**، كما تقولُ لصاحبِك: إنَّ زيدًا قد سعىٰ بكَ، فيقولُ: **أَوَ قدْ فَعَلَ السفيهُ!** ويجوزُ أن تكونَ للجنس، **وينطويَ تحتَه الجاري ذِكْرُهم** علىٰ زعمِهم واعتقادِهم؛..................

الذي قد خُلِقَ لأجْلِه، فقولُه تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠] هو اسمُ جنْسٍ لا غير، وقولُه: ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣] معناه كما يَفعَلُ مَنْ وجِدَ فيه تمامُ فِعْلِ الإنسانيةِ الذي يقتضيه العقلُ والتَّمييزُ وهُم الصحابةُ رِضوانُ الله عليهم أجمعين[١].

قولُه: (**مُشارٌ بها إلىٰ الناس**) وهم المارُّ ذِكْرُهم آنِفًا، وهم رسولُ الله ﷺ وأصحابُه، أو عبدُ الله بنُ سَلامٍ وأشياعُه؛ لأنَّ السفهاءَ عبارةٌ عنِ الناس، ويتغيَّرُ معنىٰ السفهاءِ بتغيُّرِ إرادةِ معنىٰ الناس، مِنْ كَوْنِه جِنْسًا أو عَهْدًا علىٰ كلا التقديرَين فيه[٢].

قولُه: (**أَوَقَدْ فَعلَ السَّفيه!**) قال شارحُ «الهادي»: اللام في «السفهاء» للعهْدِ، وذلك أنّ لامَ العهدِ مِنها ما يجيءُ مِن غيرِ ذِكْرِ نكِرة، وذلك بأنْ يُذكَرَ اسْمٌ يَستدعي صفةً، فتُذكَرُ الصفةُ مُعرَّفةً باللام، كما إذا قيل: شتمكَ زيدٌ، فتقولُ: أَوَقَدْ فعَلَ السفيه! فإنّ قولَه: شتَمك زيدٌ، تنبيهٌ علىٰ سَفاهةِ زيدٍ، كأنهُ قال: اعترضَ لكَ سَفيهٌ. وقد يَجيءُ علىٰ غيرِ هذا الحدِّ، وهو أن يكونَ زيدٌ مشهورًا بصفةٍ، فمتىٰ ذُكِرَ زيدٌ عَلِمَ صفتَه. والآيةُ تُنزَّلُ علىٰ الوجهَيْن: أمّا أوّلًا، فلأنَّ صفةَ الإيمانِ عندَهُم تَسْتدعي صفةَ السفاهةِ، فلمّا ذكَرَ الإيمانَ ذكَرَ الصفةَ معرَّفةً، وأمّا ثانياً: فلأنّ المؤمنينَ عندَهم مشهورون أو مجبولونَ علىٰ السفاهةِ، فكلَّما ذُكِروا بادرَ معنىٰ السفاهةِ إلىٰ أذهانِهم الخَبيثة.

قولُه: (**وينطوي تحتَه الجاري ذِكرُهم**) فعلىٰ هذا اسمُ الجنسِ شاملٌ لهؤلاءِ وغيرِهم، ولما كان سَوْقُ الكلامِ لهؤلاءِ دخلوا فيه دخولًا أوّليًا، وهذا أبلغُ لِما فيه من الكنايةِ كقولِه تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ فَلَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[البقرة: ٨٩] واللامُ في «الكافرين» للجِنْس.

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ١٠١-١٠٢).

(٢) هذه الفقرة ـ من قوله: «قوله: مشار بها» إلىٰ هنا ـ مكانها في (ط) بعد فقرة: «قوله: وينطوي تحته الجاري».

لأنهم عندَهم **أعرقُ الناسِ في السَّفَه**. فإنْ قلتَ: لِمَ سفَّهوهم **واستركُّوا عقولَهم** وهُمُ العقلاءُ **المَراجيح**؟ قلتُ: **لأنهم لجهلِهم** وإخلالِهم بالنظرِ وإنصافِ أنفسِهم اعتقدوا أنَّ ما همْ فيهِ هوَ الحقُّ، وأنَّ ما عداهُ باطل، ومَن رَكِبَ مَتْنَ الباطلِ كانَ سفيهًا؛ ولأنهم كانوا في رياسةٍ وسِطَةٍ في قومِهم ويَسارٍ، وكانَ أكثرُ المؤمنينَ فقراءَ، ومنهم مَوالٍ؛ كصُهيبٍ، وبلالٍ، وخَبَّابٍ، فدعَوْهم سفهاءَ تحقيرًا لشأنهم؛ أو أرادوا عبدَ اللهِ بنَ سَلَامٍ وأشياعَه، ومفارقتَهم دِينَهم، وما غاظَهم مِنْ إسلامِهم،..........

قولُه: (**أعرقُ الناسِ في السَّفَهِ**)، **الأساس**: فُلانٌ مُعْرِقٌ في الكرَم واللُّؤم، وهو عَريق فيه، وفلانٌ يُعارِقُ صاحبَه: يُفاخِرُه بعِرْقِه، واعترقَتِ الشجرةُ: ضربَتْ بعروقِها.

قولُه: (**استركّوا عُقولَهم**) أي: عَدّوا عقولَهم ركيكةً.

قولُه: (**المَراجيحُ**) جَمْعُ مِرْجاح، وهو الذي له رَزانةُ العقلِ ورَصانتُه. قال في «الأساس»: ومنَ المجاز: رجلٌ راجِحُ العقلِ، وقومٌ مَراجيحُ الحِلْم.

قولُه: (**لأنّهم لجَهْلِهم**) هذا الجوابُ مبنيٌّ علىٰ أنّ اللامَ في «السفهاء» للجنْسِ، وقولُه: «ولأنّهم كانوا في رئاسةٍ» علىٰ أنّ اللامَ للعهدِ. والمرادُ به رسولُ الله ﷺ وأصحابُه. وقولُه: «أو أرادوا عبدَ الله بن سَلام» عطفٌ علىٰ قولِه: «ولأنّهم كانوا في[1] رئاسةٍ» فاللامُ للعهدِ أيضًا.

المعنىٰ: أرادوا رسولَ الله ﷺ وأصحابَه لأنّهم كانوا في رئاسةٍ، أو أرادوا عبدَ الله بنَ سلام. فرجعَ معنىٰ نِسْبَتِهم السفهاء علىٰ أنّ اللامَ للجنسِ إلىٰ أنّ ما هُم فيه هو الحقُّ، وأنّ ما عداهُ هو الباطل؛ لعمومِ «مَنْ» في قولِه: «ومَنْ ركِبَ مَتْنَ الباطلِ كان سَفيهًا» فيدخلُ فيه النبيُّ ﷺ وأصحابُه، وعبدُ الله وأشياعُه، ورجَعَ علىٰ تقديرِ العهدِ: إمّا إلىٰ أنّ اليسارَ والرئاسةَ هو الرُّشد، والفقرُ والعُدْمُ هو السَّفَه. هذا بالنسبةِ إلىٰ النبيِّ ﷺ وأصحابِه، وإمّا إلىٰ أنّ مَنْ ثبَتَ علىٰ دينِهم هو الرشيدُ، ومَنْ فارقَه هو السفيه هذا بالنسبةِ إلىٰ عبد الله وأشياعِه.

---

(١) قوله: «كانوا في رئاسة» ـ الأُولىٰ ـ إلىٰ هنا ساقط من (ط).

وفَتَّ في أعضادِهم، قالوا ذلكَ علىٰ سبيلِ التجلُّدِ توقِّيًا مِنَ الشماتةِ بهم مَعَ عِلْمِهم أنهم مِنَ السَّفْهِ بمَعْزلٍ. والسَّفْهُ: سخافةُ العقلِ، وخفَّةُ الحِلْم. فإن قلتَ: **لمَ فُصلتْ** هذه الآيةُ بـ﴿لَّا يَعْلَمُونَ﴾، والتي قبْلَها بـ﴿لَّا يَشْعُرُونَ﴾؟ قلتُ: لأنَّ أمْرَ الدِّيانةِ والوقوفَ علىٰ أنَّ المؤمنينَ علىٰ الحقِّ وهُمْ علىٰ الباطلِ يَحتاجُ إلىٰ نظرٍ واستدلالٍ حتىٰ يكتسبَ الناظرُ المعرفةَ، وأمَّا النفاقُ وما فيهِ مِنَ البغيِ المؤدِّي إلى الفتنةِ والفسادِ في الأرضِ فأمرٌ دنيويٌّ مبنيٌّ علىٰ العاداتِ معلومٌ عندَ الناسِ خصوصًا عندَ العربِ في جاهليَّتِهم، وما كانَ قائمًا بينَهم **مِنَ التغاوُرِ والتناحرِ** والتحاربِ والتحازبِ **فهوَ كالمحسوسِ** المشاهَدِ؛.........

قولُه: (**وفَتَّ في أعضادِهم**)، **الأساس**: وفتَّ في عضُدِه: إذا كسَرَ قُوَّتَه، وفرَّق عنه أعوانَه.

قولُه: (**لم فُصِلَتْ**) التفصيلُ من الفاصلِ كالتقفيةِ مِن القافية. وفُصِلت الآيةُ إذا جُعِلَ لها فاصِلة. وهذا ممّا يُقَوّي مذْهبَنا في الخُطبة في قولِه: «فصَّله سُوَرًا وسَوَّرَهُ آيات»[١].

قولُه: (**من التغاوُرِ والتَّناحُرِ**)، **الأساس**: صبَّحَتْهُم الغارةُ، وبينَهم التغاوُر والتناحُر، وانتحروا علىٰ الأمر، وتناحروا عليه: تشاجروا، وحزَّبَ قوْمَه فتحزَّبوا، أي: صاروا طوائفَ، وفُلانٌ يحازِبُ فلانًا: ينصرُه ويُعاونُه، وإنّما قال: كالمحسوسِ، لأنّ المذكوراتِ معانٍ لكن أماراتِها ظهرَت ظهورَ المحسوس[٢].

قولُه: (**فهو كالمَحْسوس**) قيل: دخولُ الفاءِ فيه: إمّا لتضمُّنِ المبتدأ وهو قولُه: «وما كانَ قائمًا» معنىٰ الشرط، وإمّا للعطفِ علىٰ قولِه: «وأمّا النفاقُ» إلىٰ آخرِه. ثمّ إنّ قوْلَه: «وإمّا النفاقُ» إلىٰ قولِه: «في جاهليتِهم» تفسيرٌ للآيةِ الأولىٰ من الآيتَينِ المُفَصَّلتَين بـ«لا يشعرون»، وقولُه: «وما كانَ قائمًا» إلىٰ قولِه: «كالمحسوسِ المشاهَدِ» للآيةِ الثانية فتدبَّر.

وقلتُ: والتحقيقُ فيه أنّ قولَـه: «وما فيه من البَغْي»[٣] عَطْفٌ تَفْسيريٌّ علىٰ «النِّفاق»

---

(١) «الكشاف» (١: ٦٢٢) أول مقدمة الزمخشري.

(٢) مكان هذه الفقرة في (ط) و(ف) بعد الفقرة الطويلة التالية، أي: بعد قوله: «لا علم له».

(٣) في (ط): «النفي».

....

و«ما كان قائماً بينهم»[1] عَطفٌ علىٰ «جاهليتِهم» علىٰ نحو: أعجَبني زيدٌ وكرمُه؛ لاستدعاءِ الضميرِ في «بينهم» أن يكونَ المرجعُ إليه العربَ. وقولُه: «فأمرٌ دُنْيويّ» جوابُ «أما». وقولُه: «فهو كالمحسوس» عطفٌ علىٰ «فأمرٌ دُنيويّ» مُتَرَتِّبٌ عليه. وأمّا مع ما بعْدَه عطفٌ علىٰ قولِه: «لأنّ أمرَ الديانةِ» من حيثُ المعنىٰ، لأنّ «أمّا» تفصيليّةٌ تستدعي التثنيةَ والتكريرَ.

وتلخيصُ المعنىٰ: أمّا أمرُ الديانةِ، فأمرٌ أُخْرويٌّ يحتاجُ إلىٰ دقّةِ نظرٍ، فلذلك فُصِلتِ الآيةُ التي اشتملَت علىٰ الإيمانِ بقولِه: ﴿لَّا يَعْلَمُونَ﴾، وأمّا أمرُ البَغيِ والفسادِ فأمرٌ دُنيويٌّ فهو كالمَحسوسِ المُشاهَدِ لا يحتاجُ إلىٰ دقّةِ نَظَر، فلذلك فُصِلت الآيةُ بـ«لا يشعرون».

الراغب: أصلُ الشعورِ من الشَّعر، ومنه الشِّعار: الثوبُ الذي يَلي الجَسَد. وشعَرْتُ كذا يُستعمَلُ علىٰ وجهَيْن: تارةً يُؤخَذُ من مَسِّ الشَّعَر، ويُعبَّرُ به عن اللَّمْس، وعنه استُعمِل المشاعرُ للحواسِّ، فإذا قيل: فُلانٌ لا يَشْعُر، فذلك أبلَغُ في الذمِّ مِن قولِهم: إنّهُ لا يسمَعُ ولا يُبصِرُ؛ لأنّ حِسَّ اللمْسِ أعمُّ مِن حسِّ السَّمْعِ والبصر، وتارةً يُقال: شَعرْتُ كذا، أي: أدركتُ شيئًا. وقالوا: فلانٌ يشقُّ الشَّعَر في كذا، إذا دقَّقَ النظرَ فيه، ومنه أُخِذَ الشاعرُ لإدراكِه دقائقَ المعاني[2].

فظهرَ أنّ «شَعْرتُ» يُستعملُ بمعنىٰ: أحسَسْتُ، وبمَعنىٰ أدرَكْتُ وفطِنْتُ، فقولُه: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ في الآيةِ الأُولىٰ نَفيٌ للإحساسِ عنهم، وفي هذهِ الآيةِ نفْيُ الفِطنةِ، لأنّ معرفةَ الصلاحِ والفسادِ تُدرَكُ بالفِطنةِ، وفي الآيةِ التي بعْدَهما نفْيُ العِلْمِ، وفي نَفْيِها علىٰ هذه الوجوهِ تنبيهٌ لطيفٌ ومَعنًى دقيقٌ، وذلكَ أنّهُ بيّنَ في الأولِ أن في استعمالِهم الخديعةَ نهايةً للجَهْلِ الدالِّ علىٰ عدمِ الحِسّ، وفي الثاني: أنّهم لا يَفْطُنونَ، تنبيهًا علىٰ أنّ ذلكَ لازمٌ لهم؛ لأنّ مَنْ لا حِسَّ له لا فِطْنَةَ له، وفي الثالث: أنّهم لا يعلمونَ، تنبيهًا أنّ ذلك أيضًا لازمٌ لهم لأنَّ مَنْ لا فِطْنَةَ له، لا عِلْمَ له.

---

(١) من قوله: «عطف تفسيريّ» إلىٰ هنا ساقط من(ط).

(٢) «تفسير الراغب» (١ : ٩٨).

ولأنه قد ذُكِرَ السَّفَهُ، وهو جهلٌ؛ فكان ذِكْرُ العِلْمِ معه أحسنَ طِباقًا له **مساقُ هذه الآية،** بخلافِ ما سِيقتْ له أوّلُ قصّةِ المنافقينَ، فليسَ بتكريرٍ؛ لأنَّ تلكَ في بيانِ مذهبِهم والترجمةِ عن نفاقِهم، وهذهِ في بيانِ ما كانوا يعملونَ عليه مَعَ المؤمنينَ **مِنَ التكذُّبِ لهم،** والاستهزاءِ بهم، ولقائِهم بوجوهِ المصادقينَ، وإيهامِهم أنهم معهم، فإذا فارَقُوهم **إلىٰ شُطَّارِ دِينهم** صَدَقوهم ما في قلوبِهم.

قولُه: (**ولأنه قد ذكرَ السَّفَه**) جوابٌ آخرُ عن السؤالِ وهو مِن بابِ المُطابقةِ المعْنويّة، إذ لو كانت لفظيةً لقيلَ: لا يَرْشُدون، فإنّ الرُّشْدَ مُقابِلٌ للسَّفَه، أو قيل: ألا إنّهم هم الجُهلاءُ ليقابلَ «لا يعلَمون».

قولُه: (**مَساقُ هٰذه الآية**) أي قولُه: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤] بخلافِ ما سِيقَتْ له أوّلُ قِصّة المنافقين، أي: قولُه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ المعنىٰ: دلّت الآيةُ الأولىٰ علىٰ بيانِ ما يعتقدُه المُنافقون، فيندرجُ في ذلك القولِ مَن هو مَوْسومٌ بسِمَةِ النّفاق، لأنهُ لا معنىٰ للنفاقِ شَرْعًا سوىٰ ذلك، وهي بمنزلةِ حَدِّهم ليمتازوا به عن قِسْمَتهم. والثانيةُ: علىٰ بيانِ الحالةِ المخصوصةِ بأولئك مع المؤمنينَ ومع أصحابِهم، وتحريرُه أنّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾ إبداءُ لخُبْثِهم ونُكْرِهم[1]، وكَشْفٌ عن إفراطِهم في الدّعارةِ وادّعاءِ أنهم مِثْلُ المؤمنينَ في الإيمانِ الحقيقيِّ، وأنّهم أحاطوه من جانبَيْه، ومِن ثَمَّ نفىٰ عنهم ذلك بقولِه: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ وفسّر بقولِه تعالىٰ: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٩] وعلّلَ بقولِه: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] وأنّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤] بيانٌ لدأْبِهم وعادتِهم، وأنّهم حين استقبلوا المؤمنينَ دَفعوهم عن أنفُسِهم بقولِهم: ﴿ءَامَنَّا﴾ استهزاءً وسُخْريةً، ولذلك أتىٰ بالجُملةِ الشرطيةِ، وعقّبَ بقولِه: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥].

قولُه: (من التكذُّب لهم) التكذبُ تكريرُ الكذبِ في مُهلةٍ نَحْوَ تَجرَّعَه.

قولُه: (إلىٰ شُطّارِ دينِهم)، الجوهريّ: الشُّطار: جَمْعُ شاطرٍ، وهو الذي أعْيا أهلَه خُبْثًا.

---

(١) في (ط): «ومكرهم».

ورُويَ أنَّ عبدَ اللهِ بنَ أُبَيٍّ وأصحابَه خرَجُوا ذاتَ يوم فاستقبَلَهم نفرٌ مِنْ أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ، فقالَ عبدُ الله: انظروا كيفَ أردُّ هؤلاءِ السفهاءَ عنكم. فأخَذَ بيَدِ أبي بكرٍ رضي الله عنه، فقالَ: مرحبًا بالصِّدِّيقِ سيِّدِ بني تَيْم، وشيخِ الإسلام، وثاني رسولِ الله ﷺ في الغار، الباذلِ نفْسَه ومالَه لرسولِ الله. ثُمَّ أخذَ بيَدِ عمرَ رضي الله عنه، فقال: مرحبًا بسيِّدِ بني عَدِيٍّ، الفاروقِ القويِّ في دِيْنِ الله، الباذلِ نفْسَه ومالَه لرسولِ الله. ثُمَّ أخذَ بيَدِ عليٍّ رضي الله عنه، فقالَ: مرحبًا بابنِ عمِّ رسولِ الله وخَتَنِه، سيِّدِ بني هاشمٍ ما خَلا رسولَ الله. ثُمَّ افترقوا، فقالَ لأصحابِه: كيفَ رأيتُموني فعلتُ؟ فأثنَوْا عليه خيرًا؛ فنزلتْ. ويقالُ: لقِيتُه ولاقَيْتُه؛ إذا استقبلتَه قريبًا منه، ....

قولُه: (سَيِّدِ بني تيم) وفي بعض النسخِ: بَني تَميم، وهو خَطأٌ لِمَا في «الجامع»[1]: هو أبو بكر عبد الله بن عثمان أبي قُحافةَ بن عامرِ بن عمرو بن كعب بن سعد بن تَيْمِ بن مُرّة بن كعْب بن لؤي، وكذا: عبدُ الله بن عثمانَ أبي قُحافةَ بن عامرِ بن عمرو[2] في «الاستيعاب»[3].

قولُه: (لقيتُه ولاقيْتُه؛ إذا استقبلتَه) قال شارحُ «الهادي»: وقد يُفسَّرُ الكلامُ بـ«إذا» تقولُ: عَسْعَسَ الليلُ: إذا أظلَمَ، فتجعَلُ أظلَمَ تفسيرًا لعَسْعَسَ، لكنّك إذا فسّرتَ جُملةً فِعليةً مُسْتندةً إلىٰ ضميرِ المتكلِّم بـ«أيْ» ضمَمْتَ تاءَ الضمير، فتقول: استكتمتُه سِرّي، أي: سألْتُه كِتمانَه، بضَمِّ تاءِ «سألْتُه»، لأنّك تحكي كلامَه المُعبِّرَ عن نَفْسِه، وإذا فسّرتَها بـ«إذا» فتحْتَ فقُلتَ: إذا سَألْتَه كِتمانَه، لأنكَ تُخاطبُه، أي: أنّك تقولُ ذلك إذا فَعَلْتَ ذلك الفِعْلَ، وأنشدوا في ذلك المعنىٰ:

إذا كَنَيْتَ بـ«أيْ» فعلاً تُفَسِّرُهُ ... فضُمَّ تاءَكَ فيه ضَمَّ مُعْتَرِفِ
وإن تكنْ بـ«إذا» يوماً تُفَسِّرُه ... ففتْحةُ التاءِ أمرٌ غيرُ مُختَلِفِ

---

(١) «جامع الأصول» (١: ١٢١).
(٢) قوله: «عبد الله بن عثمان أبي قحافة بن عامر بن عمرو» ـ الثاني ـ ساقط من (ط).
(٣) «الاستيعاب» لابن عبد البرّ (٣: ٩٤٧).

وهو جاري مُلاقيَّ ومُراوِقي. وقرأ أبو حنيفةَ رحمه الله: (وإذا لاقَوْا). **وخَلَوْتُ بفلانٍ وإليه**؛ إذا انفردت معه، ويجوزُ أنْ يكونَ مِن «خَلا» بمعنىٰ مضىٰ. و«خَلاكَ ذمٌّ» أي: عَداك ومضىٰ عنكَ، ومنه: القرون الخالية؛ ومِنْ خلوتُ به؛ إذا سَخِرتَ منه، وهوَ مِنْ قولِك: خَلا فلانٌ بعِرْضِ فلانٍ يعبثُ به، ومعناه: إذا أنـهَوْا السُّخريةَ بالـمؤمنينَ إلىٰ شياطينِهم وحدَّثوهم بها، **كما تقولُ: أحمدُ إليك** فلانًا وأذمُّه إليك. و﴿شَيَٰطِينِهِمۡ﴾: الذينَ ماثلوا الشياطينَ في تـمرُّدِهم. وقد جَعَلَ سيبويهِ نونَ «الشيطان» في موضعٍ من «كتابه» أصليةً وفي آخرَ زائدةً. والدليلُ علىٰ أصالتها: قولُهم: تَشَيْطَنَ. واشتقاقُه مِن شَطَنَ؛ إذا بَعُدَ؛ لبُعدِه مِنَ الصلاحِ والخيرِ؛ ومِنْ شاطَ؛ إذا بطَلَ إذا جُعلتْ نونُه زائدةً. ومِنْ أسمائه: «الباطلُ».

قال بعضُ الشارحين لـ«المفصَّل»: وسِرُّهُ أنّ «أيْ» تفسيرٌ فينْبغي أن يُطابِقَ ما بعْدَها لِما قبلها، والأولُ مضموم، فالثاني مِثْلُه، و«إذا» شرْطٌ تعلَّقَ بقَوْلِ المُخاطَبِ علىٰ فِعلِهِ الذي ألحقَهُ بالضميرِ فمُحالٌ فيه الضمُّ.

قولُه: (**ومُراوقي**) مخفَّفًا؛ معناهُ: رُواقُ بَيْتي إلىٰ رُواقِ بيته.

النهاية: الرُّواقُ: هو ما بَينَ يدَيِ البيت، وقيل: رواقُ البيت: سَماوتُه.

قولُه: (**خلَوْتُ بفلانٍ وإليه**)، **الأساس**: خلا بنَفْسِه: انفردَ، واستخلَيْتُ المَلِكَ فأخلاني، أي: خَلا معي. ومنَ المجاز: خلّىٰ فلانٌ مكانَه: ماتَ، ولا أخلىٰ الله مكانَك: دعاءٌ بالبقاءِ، وخَلا به: سخِرَ به وخَدَعه؛ لأنّ الساخِرَ والمُخادِعَ يخْلوانِ به، يُريانِ النُّصحَ والخُصوصيّةَ، وتضمَّنَ خلا معنىٰ الإنهاءِ. قال السَّجاوَنْديُّ: ﴿وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ﴾ في مَعْرِضِ أفضَوْا، أي: خلَوْا مِن المؤمنين إلىٰ الشياطين، وهو أبلغُ من قولكَ بشياطينِهم.

قولُه: (**كما تقولُ: أحمَدُ إليك**) أي: ضَمَّنَ «أحمَدُ» معنىٰ الإنهاء، أي: أُنْهي إليكَ حَمْدَ فُلان.
النهاية: في حديثِ ابنِ عبّاسٍ: «أحمَدُ إليكُم غَسْلَ الإحليل» أي: أرضاهُ لكم وأتقدَّمُ فيه إليكم.

﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾: إنّا مصاحبُوكم ومُوافقُوكم علىٰ دِيْنِكم. فإن قلتَ: لمَ كانت مخاطبتُهم المؤمنينَ بالجملةِ الفعليَّـةِ وشياطينَهم بالاسميةِ محقَّقةً بـ«إنَّ»؟ قلتُ: ليسَ ما خاطبوا به المؤمنينَ جديراً بأقوىٰ الكلامَيْن وأوكدِهما؛ لأنهم في ادِّعاءِ حدوثِ الإيمانِ منهم ونَشْئِه مِنْ قِبَلِهم لا في ادّعاءِ أنهم أَوحديُّونَ في الإيمانِ غيرُ مشقوقٍ فيه غبارُهم؛ وذلك إمَّا لأنَّ أنفسَهم لا تساعدُهم عليه؛ إذْ ليسَ لهم مِنْ عقائدِهم باعثٌ ومحرِّك، وهكذا كلُّ قولٍ لمْ يصدُرْ عن أريحيَّـةٍ وصدقِ رغبةٍ واعتقادٍ؛ وإمّا لأنه **لا يَـرُوجُ عنهم لو قالوهُ علىٰ لفظِ التوكيدِ** والمبالغة، وكيفَ يقولونـهُ ويَطمعونَ في رَواجِه وهمْ بينَ **ظهـرانَي المهاجرينَ** والأنصارِ **الذين مَثَلُهم في التوراةِ والإنجيل**؟..........................

قولُه: (أرْيحيّـة)، الجوهريّ: الأرْيحيّ: الواسِعُ الـخُلُق. قال في «النهاية»: رجلٌ أرْيحيٌّ إذا كان سَخِيًّـا يرتاحُ للنّدىٰ ويُـحِبُّه.

قولُه: (لا يروجُ عنهم لو قالوه علىٰ لفظِ التوكيد) يشهَدُ بذلك أنّهم لـمّا قالوا: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ١] علىٰ سبيلِ التوكيدِ أُجيبوا بقولِه: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١] أي: فيمـا ادّعَوْا أنّ تلكَ الشهادةَ مِن صميمِ قُلوبِهم.

قولُه: (ظَهْرانَي المُهاجِرين)، النهاية: في قولِه: فأقاموا بين ظَهْرانَيْهم، أي: أقاموا بيْنَهم علىٰ سبيلِ الاستظهارِ والاستنادِ إليهم، وزيدَتْ فيه ألفٌ ونونٌ مفتوحةٌ تأكيداً، ومعناه: أنّ ظَهْرًا مِنهم قُدّامَه، وظَهْرًا وراءَه، فهو مكنوفٌ مِن جانبَيْه، ثمّ كثُرَ حتىٰ استُعمِلَ في الإقامةِ بينَ القومِ مُطْلقًا.

قولُه: (الذين مَثَلُهم في التوراةِ والإنجيل) يعني أنّ الله تعالىٰ مدحَهُم في هذينِ الكتابَيْن علىٰ لسانِ ذَيْنِك الرسولَيْنِ بهذه الأوصافِ التي دلّت علىٰ رَجاحةِ عُقولِهم وشدّةِ ذكائِهم وصَلابتِهم في دينِ الله، ومِن ثَمَّ علَّلَ التمثيلَ بقولِه: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩] فكيفَ تروجُ عندَهم تصلُّفاتُهم.

ألا ترىٰ إلىٰ حكايةِ الله قولَ المؤمنين: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا﴾ [آل عمران: ١٦]؟

وأمّا مخاطبةُ إخوانِهم فهُمْ فيما أخبروا به عن أنفسِهم مِنَ الثباتِ علىٰ اليهوديَّةِ،.......

قولُه: (**ألا ترىٰ إلىٰ حكايـةِ الله**) استئنافٌ علىٰ تقديـرِ سؤالٍ، كأنّ قائلًا يقول: لَزِمَ مِن قولِكَ: إنهم لو ساعَدَتْهُم أنفسُهم عليه أو رُوِّجَ عنهم ما قالوه، لأكّدوا كلامَهم، وما أمارةُ ذلك؟ فقيلَ: ألا ترىٰ أنّ المُسلمينَ كيفَ أوردوا في مِثلِ هذا التركيبِ ما قَدَروا عليه من التأكيدِ لِما أنّهم كانوا أوْحَدِيّين فيه، فساعدتْهُم أنفسُهم عليه، وكان ذلك مقبولًا مِنهم. وحاصلُ التأويلِ: أنّ معنىٰ التوكيدِ الذي تُعطيه «إنّ»[1] هاهنا ليسَ راجعًا إلىٰ المُخاطَبِ في إزالةِ تردُّدِه أو نَفْيِ شَكِّه، بل إلىٰ المُتكلِّم في إظهارِ نَشاطِه ووُفورِ ارتياحِه إيذانًا بأنّ المَقامَ خليقٌ بالإطنابِ وإبداءِ ارتياحِه ونشاطِه، وإعلامًا بأنّ السامعَ يتلقّاهُ بالقَبولِ، ويُصْغي إليه بشَراشِره[2].

فإن قُلتَ: فكيفَ سمحَتْ أرْيحيَّتهم حتىٰ قالوا: آمنّا بالله وباليومِ الآخرِ بتكريرِ الباءِ المؤكِّدة، أم كيفَ ادّعَوْا أنّهم اختاروا الإيمانَ مِن جانبَيْه، واكتنفوهُ من قُطرَيْه، وهُم بَين ظَهْراني أولئك المتوسِّمين؟

قلتُ: ولذلك قال: «مَساقُ هذه الآيةِ بخلافِ ما سِيقتْ له أوّلُ قِصّةِ المُنافقينَ»[3] لأنّ مساقَ تلك للتَّقِيّة ولِخداعِهم ودَعوىٰ أنّهم مِثلُ المؤمنين في الإيمانَيْن ليُجْروا عليهم أحكامَهم، ويُعْفوهم منَ المُحارَبةِ والمُقاتَلة. يؤيّدُه بيانُه بقولِه: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٩] فهو جَديرٌ بالتوكيد، ومَساقُ هذه مَساقُ الاستهزاءِ والاستخفافِ بعد استقرارِ تلك الدعوىٰ، فهو بالخُلوِّ عن التوكيدِ أحْرىٰ.

قولُه: (**وأما مخاطبةُ إخوانِهم**) عطفٌ علىٰ قولِه: «ليسَ ما خاطبوا به المؤمنين».

---

(١) يعني التي في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤].

(٢) سبق تفسيرُه، وأنه كنايةٌ عن الإقبالِ علىٰ الشيءِ بالكُلّيّةِ والحِرْصِ عليه.

(٣) «الكشاف» (٢: ١٩٦).

والقرارِ علىٰ اعتقادِ الكفر، والبعدِ مِنْ أنْ يزلُّوا عنه علىٰ صدقِ رغبةٍ، ووفورِ نشاطٍ وارتياحٍ للتكلُّم به، وما قالوا مِنْ ذلكَ؛ فهو رائجٌ عنهم، متقبَّلٌ منهم؛ فكان مظنةً للتحقيقِ، ومَئِنَّةً للتوكيد. فإن قلتَ: أنَّىٰ تعلَّقَ قولُه: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ بقولِه: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾؟ قلتُ: هو توكيدٌ له؛ لأنَّ قولَه: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ معناه الثباتُ علىٰ اليهوديَّة،..............

قولُه: (علىٰ صِدقِ رغبةٍ) خبرٌ عن قولِه: «فهم فيما أخبروا به».

قولُه: (مَظِنَّةً للتحقيق)، النهاية: المَظِنَّةُ بكَسْرِ الظاءِ: موضِعُ الشيءِ ومعدِنُه. والقياسُ فتْحُ الظاءِ وإنّما كُسِرت لأجلِ الهاء.

قولُه: (ومَئِنَّةً للتوكيد)، الفائق: في الحديثِ «إنّ طولَ الصلاةِ وقِصَرَ الخُطبةِ مَئِنَّةٌ مِنْ فِقْهِ الرجلِ المسلم»[١] قال أبو زيد[٢]: إنّهُ لَمَئِنَّةٌ مِنْ ذاك، وإنّهنّ لَمَئِنّة، أي: مَخْلَقة، وكل شيءٍ دَلّكَ علىٰ شيءٍ فهُوَ مَئِنَّةٌ له، وحقيقتُها: أنّها مَفْعَلةٌ مِن معنىٰ «إنّ» التأكيديّةِ غيرَ مُشتقّةٍ مِن لفْظِها؛ لأنّ الحروفَ لا يُشْتَقُّ منها، وإنّما ضُمِّنَتْ حُروفَ تركيبِها لإيضاحِ الدلالةِ علىٰ أنّ معناها فيها[٣].

قولُه: (قلتُ: هو توكيدٌ) يرجِعُ حاصلُ الجوابِ إلىٰ وجوهٍ ثلاثةٍ لاحتمالِ ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ علىٰ طريقِ الكنايةِ أمورًا ثلاثة.

أحدُها: إنّا علىٰ دينِكم ومَذْهبِكم فيصحُّ توكيدُه إذَنْ بقولِه: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ بمعنىٰ ندفَعُ دينَ مُخالِفيكم بالاستهزاء.

---

(١) انظر: «الفائق في غريب الحديث» (١: ٦٣). والحديثُ أخرجه الإمامُ أحمد في «المسند» (١٨٣٤٣)، ومسلم (٨٦٩)، وأبو يعلىٰ (١٦٤٢)، وغيرهم من حديثِ عمّار بن ياسرٍ رضيَ اللهُ عنهما.

(٢) يعني الأنصاريّ، سعيد بن أوس. سبقت ترجمتُه.

(٣) «الفائق» للزمخشري (١: ٦٣).

وقولَه: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ ردٌّ للإسلامِ ودفعٌ له منهم؛ لأنَّ المستهزئَ بالشيءِ المستخفَّ به مُنكِرٌ له ودافعٌ لكونه معتدًّا به، ودفعُ نقيضِ الشيءِ تأكيدٌ لثباتِه؛ أو بَدَلٌ منه؛ لأنَّ مَن حقَّرَ الإسلامَ فقد عظَّمَ الكُفْرَ؛ أو استئنافٌ، كأنهم اعترضُوا عليهمْ حينَ قالوا لهم: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾، فقالوا: فما بالُكم إنْ صحَّ أنكم معنا تُوافِقونَ أهلَ الإسلام؟ فقالوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾. **والاستهزاءُ: السخريةُ والاستخفاف،**...........

وثانيها: إنّا مُصاحِبوكم في دينِكم، لا نُفارِقكُم لاحترامِكم؛ لأنّ مَنْ توخّىٰ تعظيمَ الشيءِ لا يُفارِقُه، فحينئذٍ يَستقيمُ بيانُه وتفسيرُه بقولِه: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾؛ لأنّ مَنْ وَضَعَ مِن مِقدارِ العدوِّ وحَقَّرَ شأْنَه، فقد عَظَّمَ قَدْرَ وَليِّه، فكان قولُه: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ كالتوطئةِ؛ لأنّ مِن حَقِّ الظاهرِ أنْ يقولوا لأصحابِهم: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ بعْدَ قولِهم للمؤمنين: ﴿ءَامَنَّا﴾ والفرقُ: أنهُ جعلَ الجملةَ الثانيةَ في تأويلِ الأولىٰ في الأولِ ليصِحَّ التوكيدُ، وبالعكسِ في الثاني ليستقيمَ التفسير، هذا علىٰ تقديرِ أنْ يكونَ بدلُ الكلِّ تفسيرًا للمُبْدَلِ كما سَبَقَ في «الفاتحة». ويجوزُ أن يُقال: إنّ قولَه: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ دلّ علىٰ تَعظيمِ الكفر، وقولُه: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ دلّ علىٰ تحقيرِ الإسلام، ولزِمَ مِن مَفهومِه تعظيمُ الكفرِ كما قالَ المُصَنِّفُ «لأنّ مَنْ حَقَّرَ الإسلامَ فقد عَظّمَ الكُفر» فقد اشتملَ الثاني علىٰ معنىٰ الأوّلِ مع الزيادة. والفرقُ بيْنَ هذا الوجهِ وبينَ الأوّل، وهو كونُه تأكيدًا أو تفسيرًا: أنهُ اعتبرَ في الأوّل مفهوم الثاني، لتقريرِ المعنىٰ الأول، واعتبرَ في هذه العبارةَ والمفهومَ معًا، ولا بُعْدَ فيه؛ لأنّ الكنايةَ لا تُنافي إرادةَ الحقيقة.

وثالثها: إنّا مُوافِقوكم ومُوالوكم، فإنّ هذا القوْلَ يحمِلُ أصحابَهم لأنْ يُنكِروا عليهم ويقولوا: إن صَحَّ أنّكم مَعنا فما بالُكم تُوافقونَ أهْلَ الإسلامِ في الإيمان؟ فقالوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ يعني نُظهِرُ لهُم الموافقةَ علىٰ دينِهم لنقفَ علىٰ أسرارِهم ونأخُذَ من أموالِهم وغَنائمِهم.

قولُه: (**والاستهزاءُ: السُّخريةُ**)، **الراغبُ**: الاستهزاءُ: ارتيادُ الهُزْءِ، وإن كان قد يُعبَّر به

وأصلُ البابِ الخفَّةُ من الـهُزْء؛ وهو القتلُ السَّريع. وهَزَأَ يَهْزأ: ماتَ علىٰ المكانِ، عن بعضِ العرب: مشيتُ فلغَبْتُ فظننتُ لأهزأنَّ علىٰ مكاني. وناقتُه تهزَأُ به؛ أي: تُسرعُ وتَخِفُّ. فإن قلتَ: لا يجوزُ الاستهزاءُ علىٰ الله تعالى؛ لأنه متعالٍ عَنِ القبيح، والسُّخريةُ من بابِ العبثِ والجهل، ألا ترىٰ إلىٰ قولِه: ﴿قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗاۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴾ [البقرة: ٦٧]؟ فما معنىٰ استهزائِه بهم؟ قلتُ: معناه: إنزالُ الهوانِ والحقارةِ بهم؛ **لأن المستهزئَ غرضُه الذي يَرميهِ هوَ طلبُ الخفَّةِ والزرايةِ بمَنْ يهزأُ به**، وإدخالُ الهوانِ والحقارةِ عليه، **والاشتقاقُ ـ كما ذكرْنا ـ** شاهدٌ لذلك........

عن تَعاطي الـهُزْءِ كالاستجابةِ في كونِها ارتيادًا للإجابةِ وإنْ كانَ قد يَـجْري مَـجْرىٰ الإجابة[1].

قولُه: **(فَلغَبْتُ)**، **الجوهريّ**: اللُّغوب: الإعياء، تقولُ منه: لَغَبَ يَلْغُبُ بالضمِّ لُغوبًا ولَغِبْتُ بالكَسْرِ لغةٌ ضعيفة.

قولُه: **(لأنّ المُستهزئَ غَرَضُه الذي يَرْميه هو طلبُ الخِفّة)** فيه إشارةٌ إلىٰ ما سَبق من القانونِ في ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧] فالاستهزاءُ من المخلوقِ: الفِعلُ الذي يصدُرُ من الجاهلِ عَبثًا، وغرضُه فيه طلب هَوانِ المُستهزَأِ به، فيُحمَلُ هاهنا علىٰ المعنىٰ الثاني دونَ الأوّل، وهو من بابِ إطلاقِ السببِ علىٰ المُسَبَّبِ، ثمَّ في قولِه: «غَرَضُه» مع قولِه «يَرْميه» رعايةُ التناسُبِ، فإنّ الرامي يَرْمي الغرَضَ، أي: الهدف[2].

قولُه: **(والزراية بمَن يهزأُ به)** قيل: الزرايةُ تُعدّىٰ بـ«علىٰ»، وإنّما عُدِّيَ هُنا بالباءِ لتضمُّنِه معنىٰ استخَفَّ. **الأساس**: أزرَيْتُ به: قصَّرتُ به وحقَّرتُه، وزرَيْتُ عليه فِعلَه: عِبْتُه وعنَّفْتُه.

قولُه: **(والاشتقاقُ كما ذكرنا)** وهو قولُه: «أصْلُ البابِ الخِفّةُ من الـهُزْء».

---

(١) «مفردات القرآن»، ص٨٤١.

(٢) اضطربت عبارة (ف)، والمثبت من (ط).

وقد كَثُرَ التهكُّمُ في كلامِ الله بالكفرة، والمرادُ به تحقيرُ شأنهم، وازدراءُ أمرِهم، والدلالةُ علىٰ أنَّ مذاهبَهم حقيقةٌ بأنْ يَسخَرَ منها الساخرون، ويضحكَ الضاحكون. ويجوزُ أنْ يرادَ به ما مَرَّ في ﴿يُخَادِعُونَ﴾؛ مِنْ أنه يُجري عليهم أحكامَ المسلمينَ في الظاهر وهو مُبطِّنٌ بادِّخارِ ما يُرادُ بهم. وقيلَ: سمِّيَ جزاءُ الاستهزاءِ باسمه، كقوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثۡلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ﴾ [البقرة: ١٩٤].

قولُه: (وقد كثُرَ التهكُّم)، النهاية: في حديثِ أُسامةَ: «فخرجْتُ في أثرِ رجُلٍ منهم جعَلَ يتهكَّم بي»(١)، أي: يَستهزِئُ ويستخِفُّ.

قولُه: (والدِّلالةُ علىٰ أنَّ مذاهبَهم) إلىٰ آخرِه، يعني: أنّ الاستهزاءَ ممّا يُذَمُّ من الأخلاقِ، وكادَ أن يكونَ حرامًا، فلا يجوزُ إسنادُه إلىٰ أدْوَنِ الخَلْقِ، فإسنادُه إلىٰ الله تعالىٰ إيذانٌ بالمبالغةِ في ذَمِّ مذْهبِهم. المعنىٰ: أنّ مَذْهبَهم مكانُ الاستهزاءِ وموقِعُه، وحَقيقٌ علىٰ كلِّ عالمٍ كاملٍ أن يُوقِعَ الاستهزاءَ فيه، فإنهُ قد أذِنَ اللهُ فيه، وندبَ إليه.

قولُه: (ما مَرَّ في ﴿يُخَادِعُونَ﴾) أي: في الوجهِ الأوّلِ من الوجوهِ المذكورةِ فيه، وذلك بأنْ شَبَّهَ صورةَ صُنعِ الله مَعَهم حيثُ أمرَ بإجراءِ أحكامِ المسلمينَ عليهم بصورةِ صُنعِ الخادعِ، كذلكَ شبّه صورةَ صُنْعِ الله من إجراءِ أحكامِ المسلمينَ عليهم في الظاهرِ ـ وهو مُبَطِّنٌ بادّخارِ العذابِ ـ صورةَ صُنعِ الهازئِ مع المهزوءِ به، وهو من الاستعارةِ التَّبعيّة.

قولُه: (وهو مُبطِنٌ) الضميرُ فيه لقولِه: «إجراءً للأحكام»، المدلولِ عليه بقولِه: «يُجرىٰ» قيل: ثوبٌ مُبطَّنٌ بالقُطنِ إذا كانَ حَشوُه قُطنًا. المعنىٰ: أجرىٰ عليهم أحكامَ المُسلمينَ من المُوارثةِ والمُناكحةِ وغيرِهما، وفي ضِمْنِ هذا ما يُرادُ بهم من العذابِ والهَوان، كما أنّك إذا أحسَنْتَ إلىٰ صاحبِكَ وفي ضِمْنِه ما يُورِثُ هوانَه، فإنهُ إذا وقفَ علىٰ فِعلِكَ قال لك: أتسخَرُ منّي وتَسْتهزِئُ بي.

---

(١) رواه الواقدي في «المغازي» (٢: ٧٢٤).

فإن قلتَ: كيف ابتدأ قولَه: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ ولم يعطفْ علىٰ الكلامِ قَبْلَه؟ قلتُ: هوَ استئنافٌ في غايةِ الجزالةِ والفخامة، وفيهِ أنَّ اللـهَ عزَّ وجلَّ هوَ الذي يَستهزِئُ بهم الاستهزاءَ الأبلغَ الذي ليسَ استهزاؤُهم إليه باستهزاءٍ، ....

قولُه: (هو استئنافٌ في غايةِ الجزالة) قيل: بيانُ الجَزالةِ[1] هو: أنّ حِكايةَ حالِ المنافقينَ في الذي قبْلَه لمّا كانت تُحرِّكُ السامعينَ أن يسألوا: ما مصيرُ أمرِهم، وعُقبىٰ حالِهم، وكيفَ مُعاملةُ الله إياهم؟ لم يكُن من البلاغةِ أن يَعْرىٰ الكلامُ عن الجوابِ، فلزِمَ المَصيرُ إلىٰ الاستئناف.

وقلتُ: ما ذكَر بيانٌ لكيفيةِ ورودِ الاستئنافِ في هذا المقام، لا بيانُ جَزالتِه، إذ حقيقةُ الاستئنافِ هو أن تجعلَ الجُملةَ السابقةَ كالمَوْرِدِ للسؤال[2]، فيُجابَ بالجُملة الثانية، وقَوْلُ المُصنِّفِ: «في غايةِ الجزالة» يقتضي أمرًا آخرَ، وتقريرُه أن يُقالَ: كان من مُقتضىٰ الظاهرِ أنْ تُصَدَّرَ الجُملةُ باسم المؤمنين، لأنّ المستهزَأَ بهم هُم كما في قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ كَانُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَضۡحَكُونَ * وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمۡ يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطففين: ٢٩-٣٠] إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿فَٱلۡيَوۡمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنَ ٱلۡكُفَّارِ يَضۡحَكُونَ﴾ [المطففين: ٣٤]، فلمّا صُدِّرَتْ بذكْرِ اسم الله الجامعِ لجميعِ الصفاتِ وبَنىٰ الخبَرَ عليه ليتقوّىٰ الحُكمُ، وأبرزَ الفِعْلَ علىٰ صيغةِ المُضارِعِ المؤذنِ بالاستمرارِ لاستدعاءِ الجواب، ليكونَ أبْلغَ من كلامِهم، دلَّ ذلك كلُّه علىٰ جزالةِ الاستئنافِ وفَخامتِه، ولزِمَ منه تعظيمُ جانبِ المؤمنين، وأنّهُ تعالىٰ هو الذي يتولّىٰ الاستهزاءَ البليغَ بنفْسِه تعالىٰ. وكفىٰ الله المؤمنينَ القِتال.

وقد أشارَ إلىٰ هذه المعاني بقولِه: «وفيهِ أنّ الله هو الذي يستهزِئُ بهم» وقولِه: «وفيهِ أنّ الله

---

(١) قوله: (قيل: بيان الجزالة) ساقط من (ح) و(ف).

(٢) في هامش (ح) ما نصُّه: «المُورد: بضم الميم هكذا سمعناه من المحققين، لكن الأصوب هو المَورد بفتح الميم، لأن الجملة التامة لا تُورد سؤالًا بالضرورة لكنها موضع ورود السؤال. وإن قلت: فأي حاجة لها كاف التشبيه والجملة السابقة مورد للسؤال حقيقة؟ قلت: المراد بالمورد المورد بالفعل، ولا ننكر أن الجملة السابقة ليست موردًا للسؤال بالفعل بل كالمورد. من بعض حواشي شرح مولانا قطب صريح الكشاف». كذا!

ولا يؤبَهُ له في مُقابلتِه؛ لِـمَا يُنزِلُ بهم من النَّكالِ، ويُحِلّ بهم مِنَ الهوانِ والذلِّ. وفيه أنَّ اللـهَ هو الذي يتولَّىٰ الاستهزاءَ بهم انتقامًا للمؤمنين، ولا يحوجُ المؤمنينَ أنْ يعارضوهم باستهزاءٍ مِثْلِه.

فإن قلتَ: فهلّا قيلَ: اللـهُ مستهزئٌ بهم؛ ليكونَ طِبْقًا لقوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾؟ قلتُ: لأنَّ ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ يفيدُ حدوثَ الاستهزاء وتجدُّدَه **وقتًا بعدَ وقت**،...............

هو الذي يتولّىٰ الاستهزاءَ بهم. وقد أتىٰ في التفسيرِ بـ«أنّ» ووسّطَ الجُملةَ ضميرَ الفصلِ المُؤذنَ بالاختصاصِ ليشيرَ إلىٰ أنّ بناءَ «يَسْتهزئُ» علىٰ «الله» مُفيدٌ للاختصاصِ، ولهذا نفىٰ احتياجَ المؤمنينَ إلىٰ الاستهزاءِ بقولِه: «ولا يُـحْوِجُ المؤمنينَ إلىٰ أن يعارِضوهم».

وقد نَصَّ في «الـمزمّل» في قولِه: ﴿وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ﴾ [المزمل: ٢٠] أنّـهُ مفيدٌ للاختصاص[(١)].

قولُه: (**لا يُؤبَهُ له**)، **النهاية**: في الحديثِ «لا يُؤبَه له»[(٢)] أي: لا يُحْفَلُ به لحقارتِه.

قولُه: (**وقْتًا بعدَ وقْت**) أي: حالًا فحالًا علىٰ الاستمرار، وإفادةُ الفعلِ المضارعِ ذلك من اقتضاءِ المقام، فإنّك إذا قُلْتَ في مَقامِ المَدْحِ: فلانٌ يقري الضيفَ ويَحْمي الحَريمَ، عنَيْتَ أنّهُ اعتادَهُ واستمرَّ عليه، لا أنك تُخبِرُ عنه بأنّهُ سيفعلُه، فكذا أنّهُ تعالىٰ يُخبِرُ أنّ مُعاملتَه مع هؤلاءِ القومِ إنّما تَقَعُ علىٰ هذه الحالةِ، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «وهكذا كانَت نِكاياتُ الله فيهم».

ويُمكنُ أنْ يُقال: إنّ هذا الاستمرارَ أبلَغُ منَ الدوامِ الذي يعطيهِ معنىٰ الجُملةِ الاسميّةِ؛ لأنّ النفسَ إذا اعتادَت الشيءَ ألِفَتْهُ ولا تُحِبُّ مفارقتَه، قال:

---

(١) «الكشاف» (١٦: ١٠٣) وعبارتُه ثمّة: «وتقديم اسمه عزّ وجلّ مبتدأ مبنيًا عليه «يُقدِّرُ» هو الدالّ علىٰ معنىٰ الاختصاصِ بالتقدير». انتهىٰ.

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البزّار في «المسند» (٢٠٣٥)، وأبو يعلىٰ (٦١٢٧)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٦٥٨٦)، و«الأوسط» (٢٦٣)، وذكره الهيثميّ في «مجمع الزوائد» (١١: ١٦٥)، وقال: رواه البزّار، ورجالُه رجال الصحيح غير جارية بن هرمٍ، وقد وثّقه ابن حِبّان علىٰ ضَعفِه.

وهكذا كانت نِكاياتُ اللهِ فيهم وبلاياهُ النازلةُ بهم، ﴿ أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ﴾ [التوبة: ١٢٦]، وما كانوا يَخْلُونَ في أكثرِ أوقاتهم من تهتُّكِ أستار، وتكشُّفِ أسرار، ونزولٍ في شأنهم، واستشعارِ حذرٍ مِنْ أن يَنزلَ فيهم، ﴿ يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهْزِءُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة: ٦٤].

﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾: مِنْ: مَدَّ الجيشَ وأمدَّه؛ إذا زادَه، وألحقَ به ما يقوِّيه ويكثِّرُه، وكذلك مَدَّ الدواةَ وأمدَّها: زادها ما يُصلِحُها. ومددتُ السِّراجَ والأرضَ؛............

ألفــتُ الــضنَىٰ لَمّــا تطــاولَ مُكْثُــه فلو زالَ عن جِسْمي بكَتْهُ الجَوارحُ[1]

الانتصاف: علىٰ الاستمرارِ جاءَ قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ * وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً ﴾ [صَ: ١٨-١٩] لَمّا كانَ التسبيحُ من الوظائفِ المتكرّرةِ أتىٰ فيه بالفِعْلِ، وحَشْرُ الطيرِ أمرٌ دائمٌ فذكرَ فيه اسْمَ المفْعول[2].

قولُه: (نكاياتُ الله فيهم)، النهاية: يقالُ: نكَيْتُ في العدوِّ أنْكي نكايةً؛ إذا أكثرْتَ فيه الجِراحَ والقَتْل، فوَهَنوا لذلك، وقد يُهمَزُ تقول: نكأتُ القَرْحةَ أنكؤها: إذا قشرْتَها.

قولُه: (واستشعار حَذَرٍ)، الجوهريّ: استشعرَ فلانٌ خوفًا، أي: أضمَرَه.

قولُه: (مِن أن يَنزِلَ فيهم) أي: في شأنِهم وحَقِّهم ما يَفْتضِحونَ به، ويكشفُ عن دَغَلِهم وسوءِ دِخْلَتِهم، ومع ذلك لم يكُنْ ينفعُهم ذلك الاستشعارُ حيثُ كانَ يُنزِلُ اللهُ تعالىٰ ما كانوا يَحذرونَ منه، واستشهد لذلك بقوْلِه: ﴿ يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ ﴾ الآية [التوبة: ٦٤].

قولُه: (مِن: مَدَّ الجيْشَ وأمدَّه) فمعنىٰ ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] نُوليهم ونُعطيهم مَدَدًا في الطّغيان، مِن مَدَّ الجيش، أي: أعطاهُم مَدَدًا.

---

(١) أورد المحبي البيت في «خلاصة الأثر» (١: ٢١٤) وعزاه للشريف البياضي؛ وهو مسعود بن عبد العزيز، المتوفىٰ سنة ٤٦٨.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٧).

إذا استصلحتها بالزيتِ والسَّماد، ومدَّه الشيطانُ في الغيِّ وأمدَّه؛ إذا واصلَه بالوساوسِ حتى يتلاحقَ غيُّه ويزدادَ انهماكًا فيه. فإنْ قلتَ: لمَ زَعمتَ أنه مِنَ الـمَدَد دونَ المدِّ في العمرِ والإملاءِ والإمهال؟ قلتُ: كفاكَ دليلًا علىٰ أنه من الـمَدَد دونَ المدِّ قراءةُ ابنِ كَثيرٍ وابنِ مُحيصِن: (ويُمِدُّهم)، وقراءة نافع: (وإخوانُهم يُمِدُّونَهم) [الأعراف: ٢٠٢]، علىٰ أنَّ الذي بمعنى: «أمهَلَه» إنما هو مَدَّ له معَ اللام، كأمْلَىٰ له. فإن قلتَ: كيفَ جازَ أنْ يوليَهم اللـهُ مَدَدًا في الطغيانِ وهوَ فِعلُ الشياطينِ؟ ألا تـرىٰ إلىٰ قولِـه: ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]؟ قلت: إمَّا أنْ يُحملَ علىٰ أنهم لـمَّا مَنَعَهم اللـهُ ألطافَه التي يمنحُها المؤمنينَ، وخَذَلَهم بسببِ كُفرِهم وإصرارِهم عليه؛ بقيتْ قلوبُهم يتزايدُ الرَّينُ والظُّلمةُ فيها تَزايُدَ الانشراحِ والنورِ في قلوبِ المؤمنين، فسمِّيَ ذلكَ التزايدُ مددًا، وأُسندَ إلىٰ اللـهِ سبحانه؛ لأنه مسبَّبٌ عن فعلِه بهم بسببِ كفرِهم؛.........

قولُه: (انهماكًا فيه)، الجوهريّ: انهمكَ الرجلُ في الأمرِ، أي: جَدَّ ولَجَّ، وكذلك تَهمَّكَ في الأمرِ.

قولُه: (كأملىٰ له)، الجَوْهري: أملَيْتُ له في غَيِّه: إذا أطَلْتَ. وأملىٰ الله له[1]، أيْ: أمْهَلَهُ وطوَّلَ له.

وأما قراءةُ نافع[2]: ﴿يُمِدُّونَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٠٢] فمنَ الإمدادِ مِنَ المَدَدِ، لا من المَدّ في العمر، ولأنهُ لا يُعدّىٰ إلّا باللام.

وأجابَ القاضي: أنّ أصْلَهُ يُمِدُّ لهم بمَعنىٰ يُمْلي لهم، ويَمُدُّ في أعمارِهم كي ينتَبِهوا ويُطيعوا، فما زادوا إلّا طُغيانًا وعَمَهًا، فحُذِفتْ اللامُ وعُدِّيَ الفِعْلُ بنفْسِه، أي: نمدُّهم استصلاحًا وهُم مع ذلك يعمهون[3]، ويؤيّدُه قولُ الجوهريِّ: مَدَّهُ في غيِّه، أيْ: أمْهَلَه.

---

(١) في (ط): «به».

(٢) يعني بضمِّ الياء وكسر الميم، من: أَمَدَّ يُمِدُّ، ولتعليل القراءة انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة، ص٣٠٦.

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ١٨١).

وإمَّا علىٰ منع القَسْرِ والإلجاءِ؛ وإمَّا علىٰ أنْ يُسنَدَ فعلُ الشيطانِ إلىٰ الله تعالىٰ؛ لأنَّه بتمكينِه، وإقدارِه، والتخليةِ بينَه وبينَ إغواءِ عبادِه. فإنْ قلتَ: **فما حَمَلَهم علىٰ تفسيرِ المدِّ في الطُّغيانِ بالإمهالِ**، وموضوعُ اللغةِ ـ كما ذَكَرتَ ـ لا يطاوعُ عليه؟ قلتُ: استجرَّهم إلىٰ ذلكَ خوفُ الإقدام علىٰ أن يُسنِدوا إلىٰ اللـهِ ما أُسنِدَ إلىٰ الشياطين، ولكنَّ المعنىٰ الصحيحَ ما طابَقَه اللفظُ وشَهِدَ لصحَّتِه، وإلّا كانَ منه بمنزلةِ **الأَرْوىٰ** مِنَ النَّعام،.................

قولُه: (**فما حَمَلَهُم علىٰ تفسيرِ المَدِّ في الطغيانِ بالإمهال**) والضميرُ للمُفسِّرين؟

قال الزجاج: يَمدّهم: يُمْهِلهم[١]. وكذا في الواحدي[٢]. وقال محيي السّنّة: يَمدُّهم: يتركُهم ويُمهِلُهم، والمَدُّ والإمدادُ واحدٌ وأصلُه الزيادةُ إلّا أنّ المَدّ أكثرُ في الشرِّ، والإمدادُ في الخير[٣].

وقال الإمام: والأَوْلىٰ أن يُقال مِنَ المَدِّ بمعنىٰ الإملاءِ والإمهال؛ لأنّهُ تعالىٰ لا يُمِدُّهم بالشرِّ، علىٰ أنّ أكثرَ ما جاءَ في القرآنِ من الإمدادِ فبالخيرِ نحو: ﴿وَأَمْدَدْنَٰهُم بِفَٰكِهَةٍ﴾ [الطور: ٢٢] ﴿وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ﴾ [نوح: ١٢] ومن المدِّ فبالشرّ نحْوَ: ﴿وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٩] ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢].

قولُه: (**الأَرْوىٰ**)، الجوهريّ: الأروىٰ[٤]: الأُنثىٰ من الوعول وثَلاثُ أَرَاوِيَّ علىٰ وزنِ أفاعيلَ، فإذا كثُرتْ فهيَ الأروىٰ علىٰ أفعلَ بغيرِ قِياس. وهي تسكنُ الجبالَ والوعور، والنَّعامُ تسكنُ البَوادي والسَّهْلَ، فبينَهما بُعدٌ، يُضرَبُ هذا المَثَل لِمَنْ يُحاوِلُ أن يجمَعَ بين المتنافِيَيْنِ[٥].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٩١).

(٢) «الوسيط» للواحدي (١: ٩٢) وعبارتُه ثمّةَ: «أي: يُمْهِلُهم ويُطَوِّلُ أعمارَهم ومُدَّتَهم».

(٣) «معالم التنزيل» (١: ٦٨).

(٤) في «الصحاح»: الأُرويَّةُ. بالضم والكسر.

(٥) ومنه قولُ العرب: «تكلَّم فجمَع بين الأروىٰ والنَّعام» فسّره الميداني بقوله: «إذا تكلّم بكلمتين مختلفتين، لأن الأروىٰ تسكُنُ شَعَفَ الجبال وهي شاءُ الوحش، والنعامُ تسكنُ الفيافي، فلا يجتمعان». انتهىٰ من «مجمع الأمثال» (١: ١٤٠).

ومِنْ حقِّ مفسِّرِ كتابِ اللهِ الباهرِ وكلامِه المُعجِزِ أنْ يتعاهدَ في مذاهبِه بقاءَ النَّظْمِ علىٰ حُسْنِه، والبلاغةِ علىٰ كمالِها، وما وَقَعَ به التحدِّي سليمًا مِنَ القادحِ، فإذا لمْ يَتعاهدْ أوضاعَ اللغةِ؛ فهوَ مِنْ تعاهُدِ النَّظمِ والبلاغةِ علىٰ مراحلَ. **ويعضُدُ ما قُلناه قولُ الحسنِ في** تفسيرِه: في ضلالتِهم يتمادَوْن، وأنَّ هؤلاءِ مِنْ أهلِ الطبعِ. **والطُّغيانُ: الغلوُّ في الكفرِ، ومجاوزةُ الحدِّ في العتوِّ.** وقرأ زيدُ بنُ عليٍّ رضي الله عنه: (في طِغْيانِهم) بالكسرِ،.........

قولُه: (**ويعضُدُ ما قُلناه قَولُ الحسن**) فإنّهُ فَسَّرَ «نمدُّهم» بقولِه: في ضَلالتِهم يتمادَوْن[1].

وقالَ[2]: «إنّ هٰؤلاء من أهلِ الطَّبْع» لأنّ الطبْعَ يحصلُ مِن تزايُدِ الرَّيْنِ وترادُفِ ما يزيدُ في الكُفر، فيكونُ من المَدَدِ لا من الإمهال. ويُروىٰ: «وأنّ هؤلاءِ» بفَتحِ «أنَّ» فيكونُ عطفًا علىٰ قولِ الحسنِ ودليلًا آخرَ، ويمكنُ أن يُقالَ: إنّ معنىٰ «يتمادَوْن» يبلغونَ المَدىٰ والغايةَ في الضلالِ، وهي بالإمهالِ أَليقُ، ويكونُ الطبعُ مُسَبَّبًا عنه؛ لأنّ الإمهالَ في الكُفرِ يتمادىٰ إلىٰ الطبعِ، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦].

قولُه: (**الطُّغيانُ: الغُلوُّ في الكُفرِ ومُجاوزَةُ الحَدِّ في العُتُوّ**).

الراغب: يقالُ: طغا يَطْغو ويَطْغىٰ. وحُكِيَ: طغَيْتُ. والفرقُ بين عَدا وطَغىٰ وبَغىٰ: أنّ العُدوانَ تجاوزُ المِقدارِ المأمورِ بالانتهاءِ إليه والوقوفِ عنده، وعلىٰ ذلك قال: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤] أي: تجاوزَ معكُم المقدارَ المأمورَ بالانتهاءِ إليه فتجاوزوا معَه بقَدْرِه، لتكونَ العدالةُ محفوظةً في المُجازاةِ، وأمّا الطّغيانُ فتجاوُزُ المكانِ الذي وقفتَ فيه، ومَنْ أخَلَّ بما عُيِّـنَ له من المواقفِ الشرعيةِ والمعارفِ العقليةِ فلم يَرْعَها فيما يتحرّاهُ ويتعاطاه، فقد طغىٰ، وعلىٰ ذلك: ﴿لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ﴾ [الحاقة: ١١] أي: تجاوزَ الحدَّ الذي كانَ عليه من قبل، والبَغيُ: طلبُ تجاوزِ قدْرِ الاستحقاقِ، تجاوزَه أم

---

(١) لم أهتدِ إلى هذا النقلِ عن الحسن البصريِّ رحمه الله.

(٢) يعني الحسنَ البصريَّ. وسيأتي مَنْزِعٌ آخرُ في تفسيره من كلام الطيبيِّ رحمه الله.

وهما لغتان؛ كلُقْيان ولِقْيان، وغُنْيان وغِنْيان. فإن قلتَ: أيُّ نُكتةٍ في إضافتِه إليهم؟ قلتُ: فيها: أنَّ الطُّغيانَ والتمادِيَ في الضلالةِ ممّا اقترفَتْه أنفسُهم، واجترحَتْه أيديهم، وأنَّ اللـهَ بريءٌ منهم؛ ردًّا لاعتقادِ الكفرةِ القائلينَ: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ونفيًا لوهْمِ مَن عسىٰ يتوهَّمُ عندَ إسنادِ المدِّ إلىٰ ذاتِه لَوْ لمْ يُضِفِ الطُّغيانَ أنَّ الطُّغيانَ فعلُه، فلمّا أُسنِدَ المدُّ إليه علىٰ الطريقِ الذي ذُكِرَ أضافَ الطُّغيانَ إليهم؛ ليُمِيطَ الشُّبَهَ ويقلعَها، ويدفعَ في صدرِ مَنْ يُلحِدُ في صفاتِه، ومصداقُ ذلكَ: أنه حينَ أَسندَ المدَّ إلىٰ الشياطينِ أطلقَ الغيَّ ولم يقيِّدْه بالإضافةِ في قولِه: ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢].

لم يتجاوَزْهُ، وأصلُه الطلبُ، ويُستَعملُ في التكبُّرِ، لأنّ الـمُتكبِّرَ طالبُ منزلةٍ ليسَ لها بأهْلٍ[1].

قولُه: (كلُقْيانَ) من اللقاءِ. و«غُنْيانَ» من: غَنِيَ به غُنْيَةً، وغَنِيتِ المرأةُ بزَوْجِها غُنْيانًا، أي: استغنت.

قولُه: (ويَدفعَ في صَدْرِ مَنْ يُلْحِدُ)، الأساس: دفعْتُه عني ودَفَعْتُ في صَدْرِه.

قولُه: (يُلْحِدُ) أي: يَميلُ عن الحقِّ. هذا تعصُّبٌ قويٌّ ولفظٌ فاحشٌ. حيثُ جَمَعَ أهْلَ الحقِّ مع الكَفَرةِ بالعطفِ، وخَصَّ الإلحادَ بهم. والمعنىٰ: أنّه أزالَ معنىٰ «يمدُّهم» عن موضعِه حيثُ جعلَ الإسنادَ مَجازيًّا، وجعلَ تزايُدَ الرَّيْنِ بمعنىٰ مَنْعِ الألطافِ، وأمالَ «طغيانهم» إلىٰ مذهبه وليسَ ما ذهبَ إليه أوْلىٰ منَ العكسِ علىٰ اعتبارِ الإسنادِ أوْلىٰ من اعتبارِ الإضافةِ؛ لأنّ الإضافةَ يُصارَ إليها بأدْنىٰ مُلابَسة كما في قولِه:

إذا قـال قَـدْني قـالَ بـالله حَلْفـةً ... لِتُغنيَ عني ذا إنائِكَ[2] أجْمعا[3]

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ١٠٤- ١٠٥).

(٢) وفي هامش (ح): أي: حيث أضاف الإناء للشارب مع أنه ملك الساقي.

(٣) البيتُ لـحُرَيْث بن عَنّاب الطائي كما في «شواهد الكشاف» (٣: ٦١٦)، وانظر: «مجالس ثعلب» (٢: ٥٣٦-٥٣٩)، و«خزانة الأدب» (١١: ٢٤٢-٢٤٣، و٤٤٩).

والعَمَهُ: مِثْلُ العمىٰ، إلا أنَّ العمىٰ عامٌّ في البصرِ والرأيِ، والعمهُ في الرأيِ خاصَّة؛ وهوَ التحيُّرُ والتردُّد، لا يدري أينَ يتوجَّه، ومنه قولُه:

أعمىٰ الهدىٰ بالجاهلينَ العُمَّهِ

وأنّ الإسنادَ إذا جُعِلَ مجازيًّا يُشْتَرَطُ فيه أن يكونَ بين الفاعلِ الحقيقيِّ وغيرِ الحقيقيِّ تعلُّقُ شَبَهٍ، وإلاّ لم يصِحَّ، لٰكنْ له شَغَفٌ بنُصْرَةِ مَذْهَبِه، وأيضًا إسنادُ الطغيانِ إليهم لا يُنافي مذهبَ أهلِ الحقِّ؛ لأنَّ فِعْلَ العبدِ يستندُ إلىٰ الله تعالىٰ خَلْقًا وتَقْديرًا، ويُضافُ إلىٰ العبدِ اقترافًا وكَسْبًا. فمعنىٰ الإضافةِ إرادةُ الطغيانِ الذي عُرِفَ صدورُه عنهم ونظيرُه: ﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾ [الإسراء: ١٩]، وأنّ الغيَّ في قولِه: ﴿يَمُدُّونَهُمْ فِي ٱلْغَيِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢] مُقيَّدٌ بالتعريفِ فهو مِثْلُ الإضافةِ؛ لأنّه إنما يَصِحُّ المَدَدُ في أمرٍ ثابت.

الانتصاف: فِعْلُ العبدِ الاختياريِّ له اعتباران: أحدُهما: وجودُه وحدوثُه، وما هو عليه مِن وجوهِ التخصيصِ، وذلك منسوبٌ إلىٰ القُدرةِ والإرادةِ. والثاني: تميُّزُه عن القَسْريِّ الضَّروري، وهو منسوبٌ من هٰذه الجهةِ إلىٰ العبدِ، وهو الكَسْبُ المرادُ في مِثْلِ قولِه تعالىٰ: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] فمَدُّهم في الطُّغيانِ مخلوقٌ لله تعالى، فأضافَهُ إليه، ومِن حيثُ كونُه واقعًا علىٰ وَجهِ الاختيارِ، وهو الكَسْبُ أضافَه إليهم[١].

قولُه: (لا يَدْري أينَ يتوجَّه) وهو استئنافٌ علىٰ سبيلِ البيانِ لقولِه: «وهو التحيُّرُ والتردُّدُ» والتردُّدُ يُستعمَلُ مجازًا في التحيُّر. **الأساس**: ومن المَجازِ: رَجلٌ مُترَدِّدٌ حائرٌ بائر.

قولُه: (بالجاهِلينَ العُمَّهِ) تمامُه:

ومَهْمَهٍ[٢] أطرافُه في مَهْمَهِ ... أعمىٰ الهُدىٰ بالجاهلينَ العُمَّهِ[٣]

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٨).

(٢) في (ف): «ومهمهة».

(٣) الرجزُ لرؤبةَ بن العجّاج كما في «الصحاح» (٢٢٤٢).

أي: الذينَ لا رأيَ لهم، ولا درايةَ بالطُّرق. وسلكَ أرضًا عَمْهاء: لا مَنارَ بها. ومعنىٰ اشتراءِ الضَّلالةِ بالهدىٰ: اختيارُها عليه، واستبدالُها به علىٰ سبيلِ الاستعارة؛ **لأنَّ الاشتراءَ** فيه إعطاءُ بَدَلٍ وأخذُ آخر، ومنه:

أخذتُ بالجُمَّةِ رأسًا أزْعَرا

وبالثَّنايا الواضِحاتِ الدُّرْدُرا

وبالطَّويلِ العُمْرِ عُمرًا جَيْذَرا

العُمَّهُ: جَمْعُ عَمِهٍ وعامِهٍ، أي: المَهْمَهُ طريقةٌ مُشْتبِهةٌ علىٰ العُمْيِ[١] إذ ليسَ فيه جادّةٌ أو مَنارٌ يُهتدىٰ به.

قولُه: (**لأنّ الاشتراءَ**) تعليلُ الاستعارةِ، يعني: إنّما جازَ استعارةُ الاشتراءِ للاستبدالِ لِما يجمَعُهما معنىٰ الإعطاءِ والأخذ. وأصلُ المُبايعةِ بَذْلُ الثمنِ لتحصيلِ ما يُطلَبُ منَ الأعيانِ أو المنافعِ، وهي تنقسِمُ إلىٰ: مُبايعةٍ بناضٍّ[٢]، وإلىٰ مبايعةِ سِلْعةٍ بسِلْعة، ويُقالُ في الأولِ لآخِذِ السِّلعةِ: المُشْتري، ولآخِذِ الناضِّ: بائع. وفي الثاني يُطلَقُ علىٰ كلِّ واحدٍ منهما اسمُ البائع والمُشْتري، ولهذا عُدَّ البَيْعُ والشراءُ من الأضداد[٣]، وما تدخُلُه الباءُ الثمنُ، والآخَرُ المُثَمَّنُ[٤]، ثمَّ استُعيرَ للإعراضِ عمّا في يَدِه مُحَصِّلًا به غيْرَه، سواءٌ كانَ من المعاني أو الأعيان.

قولُه: (أَخَذْتُ بالجُمَّةِ) الأبيات، قيل: هي لأبي النَّجْم[٥]. والجُمَّةُ بالضَّمِّ: مُجتمعُ شَعرِ الرأسِ. وهي أكثَرُ من الوَفْرَة، والأزعر: الأصلَعُ الذي قَلَّ شعره، والدُّرْدُرُ: مَغْرِزُ الأسنانِ

---

(١) في (ح): «علىٰ الغبي».

(٢) وهي الدراهمُ والدنانيرُ بلغةِ أهلِ الحجاز.

(٣) وهو الذي جزم به ابن الأنباري في «الأضداد» ص٧٣.

(٤) ويُقال «المُثْمَنُ» بالتخفيفِ أيضاً. انظر: «أساس البلاغة» (ثمن).

(٥) يعني العِجْليَّ الفَضْلَ بن قُدامة، من مشاهير الرُّجّازِ، وأرجوزتُه: «الحمدُ لله الوهوبِ المُجزلِ» هي أجوَدُ أراجيز العرب. انظر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢: ٦٠٣-٦٠٤).

كما اشترىٰ الـمُسلِمُ إذ تنصَّرا

وعن وَهْبٍ: قالَ اللـهُ عزَّ وجلَّ فيما يعيبُ بِهِ بَني إسرائيل: تَفَقَّهونَ لغيرِ الدِّين، وتَعلَّمونَ لغيرِ العَمَل، وتبتاعونَ الدُّنيا بعملِ الآخرة. فإنْ قلتَ: كيفَ اشترَوُا الضَّلالةَ بالهُدىٰ وما كانوا علىٰ هدًى؟ قلتُ: **جُعِلوا لتمكُّنِهم منه وإعراضِه لهم كأنّه في أيديهم،** فإذا تَرَكُوه إلىٰ الضَّلالةِ؛ فقدْ عطَّلوه واستبدَلُوها به؛........

الساقطةِ الباقيةِ الأصولِ، والجَيْذَرُ بالجيمِ والذالِ المُعْجَمةِ: القصير(١). والمرادُ بقَوْلِه: «كما اشترىٰ المُسلِمُ إذْ تنصّرا» جَبَلةُ بنُ الأيْهَمِ الغَسّانيُّ علىٰ ما روىٰ الواقِديُّ: أنَّ عُمَرَ بنَ الخطّابِ رضيَ اللهُ عنه كتبَ كِتابًا إلىٰ أجنادِ الشام أنَّ جَبَلَةَ وردَ إليَّ في سَراة قومِه، وأسْلَم فأكرَمْتُه، ثمّ سارَ إلىٰ مكّةَ، فطافَ فوطِئَ إزارَهُ رجلٌ من بَني فَزارةَ، فلَطَمَهُ جَبَلةُ، فهَشَمَ بها أنْفَه، وكَسَرَ ثَناياهُ، فاستَعْدىٰ الفَزاريُّ علىٰ جَبَلة إليَّ، فحكَمْتُ: إمّا العَفْوُ، وإمّا القِصاص، فقال: أتقتَصُّ مِنّي وأنا مَلِكٌ وهوَ سُوقةٌ، فقلتُ: شَمَلك وإيّاهُ الإسلامُ، فما تَفْضُلُه إلاّ بالعاقِبة، فسأل جَبَلَةُ التأخيرَ إلىٰ الغَدِ، فلمّا كانَ من الليلِ رَكِبَ في بني عَمِّه، ولَحِقَ بالشامِ مرتدًّا، وفي رواية: أنه نَدِمَ علىٰ ما فَعَل، وأنشد(٢):

تنَصَّرْتُ بعْدَ الحَقِّ عارًا لِلَطْمَةٍ ... ولم يَكُ فيها لو صَبَرْتُ لها ضَرَرْ

فأدْرَكَني فيها لَجاجُ حَمِيَّةٍ ... فبِعْتُ لها العيْنَ الصَّحيحةَ بالعَوَرْ

فياليتَ أمِّي لم تَلِدْني وليتَني ... صَبَرْتُ علىٰ القولِ الذي قالَ لي عُمَرْ

قولُه: (**جُعِلوا لتَمَكُّنِهم منه وإعْراضِه لهم كأنّه في أيْديهم**) اعلَم أنَّ موقعَ «أولئك» هُنا بعدَ ذِكْرِ المُنافقينَ وإجراءِ أوصافِهم وقَبائِحهم عليهم مَوْقعُ «أولئك» في قولِه تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥] علىٰ أحدِ وجهَيْه، فإنَّ السامعَ بعْدَ سماعِ ذكْرِهم، وإجراءِ تلكَ

---

(١) وهو الذي جزم به الجوهريُّ في «الصحاح» (جذر)، ووهَّمه المجدُ في «القاموس» (جذر) وقال: هو بالمُهْمَلةِ، يعني حَيْدَرة.

(٢) انظر خبر جَبَلة في «فتوح الشام» للواقديِّ ص١٠٠، و«البداية والنهاية» لابن كثير (٨: ٦٩)، وانظر الأبيات المذكورة في «مختصر تاريخ دمشق» (٢: ٢٥٤).

ولأنَّ الدِّينَ القيِّمَ هوَ فطرةُ اللهِ التي فَطَرَ الناسَ عليها، فكلُّ مَنْ ضلَّ فهوَ مستبدِلٌ خِلافِ الفِطْرة. و«الضلالةُ»: الجَوْرُ عَنِ القَصْد، وفَقْدُ الاهتداء، يقالُ: ضلَّ منزلَه، و«ضَلَّ دُرَيصٌ نَفَقَه»، ....

الأوصافِ المُمَيِّزةِ عليهم، لابُدَّ أن يسألَ: مِن أيْنَ دخلَ علىٰ أولئك هذه الهَناتُ؟ فيُجابُ: بأنَّ أولئكَ المُستبعَدينَ إنّما جَسَروا عليها، وارتكَبوا تلك الرذائلَ؛ لأنّهم كانوا قد أبْطَلوا استعداداتِهم الفِطْريةَ السليمةَ عن النقائِص، واستبدلوا الضلالةَ بالهُدىٰ، فخَسِرَتْ صفْقتُهم، وفقَدوا الاهتداءَ إلىٰ الطريقِ المستقيم، فلذلك وقَعوا في تيهِ الضَّلالات.

قولُه: «وإعْراضِه» يقالُ: أعْرضَ له، إذا أبْدى عُرْضَه، أي: جانِبَه. **الجوهريُّ**: أعْرَضَ لك الخيرُ، إذا أمْكَنك، والله أعلم.

قولُه: (**هو فِطْرَة الله**) رَوَيْنا عن البخاريّ ومُسلِم وغَيْرِهما عن أبي هُريرَةَ: «ما مِن مولودٍ إلّا يُولَدُ علىٰ الفِطْرةِ، ثم يقولُ اقرؤوا: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠] فأبَواهُ يُهَوِّدانِه» الحديث[١]. قال صاحبُ «**الجامع**»: كلُّ مولودٍ إنّما يُولَدُ في مبدأِ الخِلْقَة، وأصْلِ الجِبِلَّة علىٰ الفطرةِ السليمة، والطَّبْعِ المُتهيِّئِ لقَبولِ الدين، فلو تُرِكَ عليها لاستمرَّ علىٰ لزومِها ولم يُفارِقْها إلىٰ غيرِها؛ لأنّ هذا الدينَ حُسْنُه موجودٌ في النفوس، وإنما يُعْدَلُ عنه لآفةٍ من الآفاتِ البَشَريَّـةِ والتقليد[٢]. وقلت: فعلىٰ هذا الوَجْهِ إثباتُ الهُدىٰ لهم مَجازٌ باعتبارِ ما كان، وعلىٰ الوَجْهِ الأول مَجازٌ باعتبارِ ما يؤولُ، حيث جعَلَ التمكُّنَ من الهُدىٰ بمنزلةِ حُصولِ الهُدى.

قولُه: (**وَضَلَّ دُرَيْصٌ نَفَقَه**). قال المَيْدانيّ: هو ولدُ الفأرِ واليَرْبوعِ وأشباهِ ذلك. ونَفَقُه: جُحْرُه، ويقال: ضَلَّ عن سَواءِ السبيل، إذا مالَ عنه، وضلَّ المسجدَ والدارَ، إذا لم يَهْتدِ إليْهما، ولم يَعْرِفْهما؛ يُضْرَبُ لمَن يُعنىٰ بأمرِه ويُعِد حُجّةً لخَصْمِه، فيَنْسىٰ عندَ الحاجة[٣].

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨).

(٢) «جامع الأصول» (١: ٢٧٠).

(٣) «مجمع الأمثال» (١: ٤١٩).

فاستُعِيرَ للذهابِ عَنِ الصَّوابِ في الدِّين. والرِّبحُ: الفَضْلُ علىٰ رأسِ المال؛ ولذلكَ سمِّي الشَّفَّ، من قولك: أشفَّ بعضَ ولدِه علىٰ بعض؛ إذا فضَّلَه، و: لهذا علىٰ هذا شَفٌّ. والتجارةُ: صناعةُ التاجر، وهوَ الذي يبيعُ ويشتري للرِّبح، وناقةٌ تاجِرةٌ؛ كأنها مِنْ حُسنِها وسِمَنِها تبيعُ نفْسَها. وقرأ ابنُ أبي عَبْلَة: (تجاراتُهم). فإن قلتَ: كيفَ أُسنِدَ الخُسرانُ إلىٰ التجارةِ وهوَ لأصحابِها؟ قلتُ: هوَ مِنَ الإسنادِ المَجازيِّ؛ وهوَ أن يُسنَدَ الفِعلُ إلىٰ شيءٍ يتلبَّسُ بالذي هوَ له في الحقيقةِ، كما تَلبَّستِ التجارةُ بالمُشترِين. فإنْ قلتَ: هَلْ يصحُّ: رَبِحَ عبدُك وخَسِرتْ جاريتُك علىٰ الإسنادِ المجازيِّ؟ قلتُ: نعمْ إذا دلَّتِ الحالُ، وكذلكَ الشَّرْطُ في صحَّة: رأيتُ أسَدًا، وأنتَ تريدُ المقدامَ إنْ لَمْ تقُمْ حالٌ دالَّةٌ لمْ يصحَّ. فإنْ قلتَ: هَبْ أنَّ شراءَ الضَّلالةِ بالهدىٰ وَقَعَ مجازًا في معنىٰ الاستبدال، فما معنىٰ ذِكْرِ الرِّبحِ والتجارةِ كأنَّ ثَمَّ مبايعةً علىٰ الحقيقة؟........................

قولُه: (فاستُعيرَ للذهاب) هذا بَيانٌ للعلاقةِ بين الحقيقةِ اللُّغويةِ والحقيقةِ الشرعية.

قولُه: (إذا دَلَّت الحالُ) وهِيَ كما إذا اشترىٰ عَبْدًا أو جاريةً ليَتَّجِرَ فيهما، فَرَبِحَ أو خَسِر فيهما، وإنّما شُرِطَ ذلك؛ لأنّه من الجائزِ أن يكونا مأذونَيْن في التجارةِ فيكونُ الإسنادُ حقيقيًّا.

قولُه: (وكذلكَ الشّرطُ في صِحّةِ: رأَيْتُ أسدًا) نبَّهَ بِهِ علىٰ قُربِ معنىٰ الإسنادِ المجازيِّ من الاستعارةِ المُصرِّحة، يعني: أنَّ الإسنادَ يُستعارُ من الفاعلِ الحقيقيِّ لغيرِ الحقيقيِّ بسَبَبِ تعلُّقِ أحدِهما بالآخَر؛ لقيامِ القرينةِ، كما أنَّ لَفْظَ الأسدِ يُستعارُ من الأسدِ الحقيقيِّ للشجاعِ بسببِ التشبيهِ لقيامِ القَرينة.

قولُه: (كأنَّ ثَمَّ مُبايعةً علىٰ الحقيقة) يعني: سَلَّمْنا أنَّ الشراءَ علىٰ المَجازِ لقرينةِ استعمالِ الهُدىٰ والضّلالِ معه فما تَصْنَعُ بقولِه: ﴿رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] فإنَّه لا يُقرَنُ إلاّ بالشراءِ الحقيقيِّ، كأنّ بينَ إرادةِ المَجازِ وبين هذا التفريعِ مُنافاة؟

وخلاصةُ الجَواب: أنّهم إذا أرادوا المُبالغةَ في الاستعارةِ بَنَوْا كلامَهُم علىٰ حديثِ المُستعارِ منه كأنّهم نَسُوا حَديثَ التشبيهِ والاستعارةِ ولم يخطُرْ منهم علىٰ بال.

قلتُ: هذا مِنَ الصَّنعةِ البديعةِ التي تبلغُ بالمجازِ الذِّروةَ العُليا؛ وهوَ أن تُساقَ كلمةٌ مَساقَ المجاز، ثُمَّ تُقفَّى بأشكالٍ لها وأخواتٍ إذا تلاحَقْنَ لم تَـرَ كلامًا أحسنَ منه ديباجةً وأكثرَ ماءً ورَوْنقًا، وهوَ المجازُ المرشَّح، وذلكَ نحوُ قولِ العربِ في البَليد: «كأنَّ أُذنَيْ قلبِه خَطْلاوانِ»، ....

قولُه: (مِنَ الصَّنعةِ البَديعة) أي: الغَريبةِ الـمُسْتحسنةِ التي يُتوخَّىٰ بـها تَزْيينُ الكلامِ، ويُتَحرَّىٰ بها حُسْنُ النِّظام، وتُسمَّىٰ بالتَّتميم، وهو تابعٌ يفيدُ الكلامَ مُبالغةً وإليه أشارَ بقَوْلِه: «وأتْبعَه ما يُشاكِلُه» إلىٰ قولِه: «ويَتِمُّ بانضمامِه إليه تَمثيلًا» والترشيحُ وإنْ كانَ يُبحَثُ عنه في البيانِ لكنّه من المُسْتَحسناتِ البَديعيةِ لا من الدَّلالاتِ الالتزامية، ولهذا قال: «لم ترَ كلامًا أحسَنَ ديباجةً، وأكثرَ ماءً ورَوْنقًا منه» علىٰ أنَّ الصنعةَ البديعيّةَ قد تُطلَقُ علىٰ مجموعِ المعاني والبيان والبديعِ؛ تسميةَ الشيءِ باسمِ أشْهَرِ[1] أقسامِه.

قولُه: (أحسَنَ [منه] ديباجةً) الدِّيباجُ: فارِسيٌّ مُعرَّب[2]. الأساس: ومنَ المَجازِ: دَبَجَ المطرُ الأرضَ يَدْبُجُها بالضمِّ دَبْجًا، ودَبَّجها زَيَّنَها بالرِّياض، ولهذه القصيدةِ ديباجةٌ حَسَنةٌ، إذا كانَتْ مُحبَّرة.

قولُه: (خَطْلاوان)، الجَوْهريّ: أُذُنٌ خَطْلاء بَيِّنةُ الخَطَل، أي: مُسْتَرخِية. ومنه سُمِّيَ الأخْطَلُ الشاعر[3].

---

(١) في (ط): «تسمية الشيء بأشهر».

(٢) ذكره الجواليقي في «المُعرَّب» ص١٤٠ وقال: والديباجُ: أعجميٌّ مُعرَّب، وقد تكلّمت به العرب، قال مالك بن نُوَيرة:

ولا ثيـابَ مـن الـديباج تلبَـسُها ... هي الجيادُ، وما في النَّفْس مِن دَبَبِ

الدَّبَبُ: العَيْبُ. ويُجمَعُ الديباج على ديابيج ودبابيج، وأصلُه بالفارسية «ديوباف» أي: نِساجة الجِنّ. انتهىٰ.

(٣) غِياث بن غوث التغلبي. ثالث شعراءِ العصرِ الأمويِّ بعد جريرٍ والفرزدق، وشعرُه في الطبقة العُليا، وكان من الأمويّين بمكانةٍ، له ترجمة في «الشعر والشعراء» (١: ٤٨٣).

جَعلُوه كالحمارِ، ثم رشَّحوا ذلكَ؛ رَوْمًا لتحقيقِ البلادة؛ فادَّعَوْا لقلبِه أُذنَيْن، وادَّعَوْا لهما الخَطَل؛ ليمثِّلوا البَلادةَ تمثيلًا يُلحِقُها ببلادةِ الحمارِ **مشاهَدةً معاينة**، ونحوُه:

ولـمّا رأيـتُ النَّسْرَ عَـزَّ ابـنَ دَأيـةٍ　　　وعَشَّشَ في وَكْرَيْهِ جاشَ له صَـدْري

قولُه: (**جَعَلوهُ**) أي: البليدَ كالحمارِ، ظاهِرُهُ يُؤْذِنُ بأنَّ المُشَبَّه الشخصُ، وإنّما المُشَبَّهُ قَلْبُه، لكنْ في الحقيقةِ يعودُ المعنىٰ إليه، فلذلك قال: «جَعَلوه كالحِمار». وإنّما ذُكِرَ القلْبُ وأريدَ الشخص؛ لأنّ القلْبَ مَحَلُّ الفهمِ والذكاءِ، والاستعارةُ التي في الأُذنِ تَخْييلية، وفي القلبِ مَكْنِيّة؛ شَبَّه قَلْبَه بالحمارِ في البَلادة تشبيهًا بليغًا، ثم أخَذَ الوَهمُ في تصويرِه بصورةِ الحِمار بعَيْنِه واختراعِ ما يُلازِمُ صورتَه من الأذنَيْن، ثم أُطْلِقَ علىٰ ذلك المُخْتَـرَعِ المُتوهَّم اسمُ الـمُحقَّقِ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «فادَّعَوْا لقلبِه أُذنَـيْن»، وجُعِلَت القرينةُ إضافتَهما إلىٰ القلبِ، وقولُه: «خَطْلاوانِ» ترشيحٌ لهذه الاستعارة؛ لأنَّ ذكْرَ الـخَطَلِ مُتفَرِّعٌ علىٰ إثباتِ الأذنَيْن المُستعارتَيْن، وإليهِ الإشارةُ بقَوْلِه: «وادّعَوْا لهُما الخَطَل»، تقديرُ الكلام: أُذُنا قَلْبِه كأنّهما خَطْلاوان. والفاءُ في «فادَّعَوْا» مِثْلُها في قولِه تعالىٰ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤] لأن قوله: «فادعوا» إلى آخِرِه عَيْنُ قولِه: «جَعلوه كالحِمار» كما أنَّ القتْلَ عيْنُ التوبةِ، أي: عَزَموا علىٰ جَعْلِه كالحِمارِ فادَّعَوْا.

قولُه: (**مُشاهدةً مُعاينةً**) حالانِ مُترادِفتانِ، أو مُتداخِلتانِ، كقولِكَ للمسافرِ: راشدًا مَهْدِيًّا.

قولُه: (**ولمّا رأيتُ النَّسْرَ**) البيت[1]، النَّسْر: طائرٌ يُوصَفُ بطولِ العُمر. عَزَّ: غَلَبَ. وابنُ دأيةٍ: الغراب، **الجوهريّ**: دَأْيَةُ البعيرِ: ما يَقَعُ عليه ظَلِفَةُ الرَّحْلِ فتعقِرُه، ومنه قيلَ للغُراب: ابنُ دَأَيَة.

---

(١) ذكره الزَّبيدي في «تاج العروس» (لغز) (١٥: ٣١٧) وأنّه ممّا أنْشَدَه الفرّاء، ولم أهتدِ إليه فيما بين يديَّ من مصنَّفاته.

لـمَّا شبَّهَ الشَّيبَ بالنَّسر، والشَّعرَ الفاحمَ بالغرابِ أتبَعَه ذكْرَ التعشيشِ والوَكْر. ونحوُه قولُ بعضِ فُتّاكِهم في أمِّه:

فـما أُمُّ الـرُّدَيْنِ وإنْ أدلَّـتْ ... بعالمـةٍ بـأخلاقِ الكـرامِ

إذا الشيطانُ قـصَّعَ في قَفاهـا ... تَنَفَّقْنـاهُ بالحَبْـلِ التُّـؤَامِ

أي: إذا دخلَ الشيطانُ في قَفاها استخرجْناهُ مِنْ نافِقائه بالحَبْل الـمُثنَّىٰ الـمُحكَم، يريدُ إذا حَرِدتْ وأساءتِ الخُلقَ اجتهدْنا في إزالةِ غَضَبِها وإماطةِ ما يَسُوءُ من خُلِقها. استعارَ التَّقصيعَ أوّلًا، ثمَّ ضمَّ إليه التنفُّق، ثمَّ الحَبْلَ التُّؤام، فكذلكَ لـمّا ذَكَرَ سبحانه الشراءَ أتْبَعه ما يُشاكِلُه ويُؤاخيه، وما يَكمُلُ ويتمُّ بانضمامِه إليه؛.........................

استعارَ للشيبِ النَّسْرَ وللشبابِ الغُراب[1]، ثمَّ رَشَّحَها[2] بالوَكْرَيْنِ، وهما: الرأسُ واللِّحية.

قولُه: (فُتّاكهم)، الجَوْهريُّ: الفاتِكُ الجريءُ، والجَمْعُ: الفتاك، والفَتْكُ: أنْ يأتيَ الرجلُ صاحبَه وهو غافِلٌ حتّىٰ يشدَّ عليهِ فيَقْتُلَه.

قولُه: (فما أُمُّ الرُّدَيْن) البيت[3]: أدلَّت من الإدلالِ. أي[4]: لا تحفَظُ حَدَّ الإدلال. القاصِعاء:

---

(١) ومن هُنا قالت العربُ لمن نَجَمَ الشيبُ في رأسِه: طارَ غرابُه، يُكنّونَ به عن ذهاب سوادِ شعرِه، ومنه قولُ الشاعر:

ذهبَ الشبابُ وغاضَ ماءُ فِرِنْدِه ... فـاليومَ منـه كـلُّ صـافٍ آجِـنُ

درسَـتْ محاسِـنُه، وطـارَ غُرابُـه ... ولقـد تكـون لـه عليـك محاسـنُ

انظر: «البصائر والذخائر» للتوحيدي (٩: ١٣٨)، ولتمامِ الفائدة، انظر: «طبقات الشعراء» لابن المعتزّ ص١٤٥.

(٢) في (ط): «رشحهما».

(٣) هما لأوس بن حَجَر، انظر: «ديوانه» ص١٢٦.

(٤) قوله: «أي» ساقط من (ف).

تمثيلًا لخسارِهم، وتصويرًا لحقيقتِه. فإن قلتَ: فما معنىٰ قوله: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾؟ قلتُ: معناه: أنَّ الذي يطلبُه التجّارُ في متصرَّفاتِهم شيئان:.........

الطريقُ المُستوي، وهي إحدىٰ جُحْري اليَرْبوع، والنافِقاء: موضعٌ يُرقِّقُه ولا ينفذُه مخافةَ أن يقِفَ[1] عليه الصائدُ، فإذا طُلِبَ من القاصِعاءِ خرجَ من النافِقاء برأسِه، ومنه سُمِّيَ المُنافِقُ؛ لأنه يدخُلُ في الإسلامِ ثم يخرجُ منه من غيرِ الوَجْهِ الذي دخَلَ فيه، وإنَّما جاءَ بالتَّقصيع مَصْدرًا ليُشيرَ إلىٰ أنَّ الاستعارةَ في قَصَعَ تَبَعِيَّةٌ، ورَشَّح الاستعارةَ بأنْ ضَمَّ التَنَفُّقَ والحَبْلَ التوْامَ إليها. وأما وَجْهُ مُناسبةِ القَفا فهو أنّ سوءَ الخُلُقِ من الحُمْق. والحُمْقُ يُنْسَبُ إلىٰ القَفا كما يُقال: فُلانٌ عريضُ القَفا، ويُرْوىٰ: إنّك لعَريضُ الوِساد[2]، وفيه أنَّها مُبالغةٌ في سوء الخُلُق بعيدةُ النزوعِ عنه، وأنّه مِثْل الحارسِ الماهرِ حيث يعلمُ استخراجَ الصيدِ مِن مكامِنه بلطائفِ الحِيَلِ والأسبابِ المتناسبة.

قولُه: (ما[3] معنىٰ [قوله:] ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾؟)، وفي بعضِ النُّسَخ: (فما معنىٰ) بالفاءِ[4]، يعني: هَبْ أنّك حَمَلْتَ ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ علىٰ الترشيح لكونِه ملائمًا للمُسْتعارِ منه، فما معنىٰ قولِه: ﴿وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ فإنّه معطوفٌ عليه ولا يصلُحُ أن يكونَ ترشيحًا؛ لأنّه غيرُ ملائمٍ للمستعار منه، وأجاب: أنّه وإنْ لم يصلُحْ أن يكونَ ترشيحًا للاستعارة لكن يصلُحُ أنْ يكونَ تجريداً لها؛ لأنه يَحْسُنُ أن يُوصَفَ التاجرُ بأنه ليسَ مُهْتديًا لطرقِ التجارةِ، فكما أنَّ مطلوبَ التُّجارِ في مُتصَرَّفاتِهم الربحُ، كذلك مطلوبُهم سلامةُ رأسِ المال، ولا يَسْلمُ رأسُ المالِ إلّا بمعرفةِ طُرُقِ التجارةِ. وهاهنا رأسُ مالِهم التمكّنُ علىٰ

---

(١) في (ط): «أن يقع».

(٢) وهو كنايةٌ عن كثرة النوم، وقيل: عن الغباوة. ومنه قولُه ﷺ لعدي بن حاتم الطائي في حديثِ الخيطين: الأبيض والأسود: «إنَّ وسادكَ إذَنْ لعريض»، أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٥٠٩)، ومسلم بنحوه في «صحيحه» (١٠٩٠). وانظر ما سيأتي (٣: ٢٥١).

(٣) في (ط): «فما»، وسيتكلم عليه الطيبي.

(٤) قوله: «وفي بعض النسخ: فما معنىٰ بالفاء» ساقط من (ط).

سلامةُ رأسِ المال، والربحُ، وهؤلاءِ قد أضاعُوا الطِّلْبَتَيْن معًا؛ لأنَّ رأسَ مالِهم كان هوَ الهدىٰ، فلمْ يبقَ لهم معَ الضَّلالة، وحينَ لمْ يبقَ في أيديهم إلّا الضلالةُ؛ لمْ يوصَفُوا بإصابةِ الرِّبح. وإن ظَفِروا بما ظَفِرُوا به مِنَ الأغراضِ الدنيويَّة؛ **لأنَّ الضالَّ خاسرٌ دامِرٌ**؛........

الهُدىٰ، والربحُ حصولُ الفَلاحِ في الآجِل، وحينَ لم يَبْقَ في أيديهم إلاّ الضّلالُ، فقد أضاعوا الطِّلْبَتَيْن. والحاصِلُ: أنّ هذه الصفقةَ استتبَعَتْ شيئَيْن: أحدُهما: الوَصْفُ بعَدَمِ الربح، والثاني: ظهورُ عَدَمِ الخِبْرةِ بصَنْعةِ التِّجارة. والذي يُؤكِّدُ[1] أنَّ السؤالَ عن معنىٰ انضمامِ ﴿وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ مع قولـه ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾ سؤالُـه عـن معنىٰ ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾ بقولِه «فما معنىٰ ذِكْرِ الرِّبحِ والتجارةِ، وإتيانُ هذا السؤالِ بعد الفَراغِ من ذلك السؤالِ وجَوابه». ولأجلِ أنّ السؤالَ عن معنىٰ اقترانِ القرينتَيْن يجبُ أنْ يُقال: إنَّ قولَه ﴿وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ لطُرقِ التجارةِ عَطفٌ علىٰ قولِه «لم يُوصَفوا» ليطابِقَ الجوابُ السؤال.

فإنْ قلت: لو كانَ ﴿وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ تجريدًا للاستعارةِ لمَ قَدَّر «مُهْتدينَ لطُرُقِ التجارة[2]»؟ قلتُ: ليُرْشِدَكَ إلىٰ اكتسابِ المَعطوفِ من المعطوفِ عليه مَعناه بحَسَبِ المَقام. ومـمّا يدلُّ علىٰ أنَّ قولَه: ﴿وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ وَصْفٌ مُلائمٌ للمُسْتعارِ لـه أنك لو قُلتَ: أولئك الذين استَبْدَلوا الضلالةَ بالهُدى، فما كانوا مُهتدين، كانَ علىٰ ظاهِرِه.

قال القاضي: رأسُ مالِهم كانَ الفِطْرةَ السليمةَ، والعقلَ الصِّرْف، فلما اعتقَدوا هٰذه الضلالاتِ بطَلَ استعدادُهم، واختَلَّ عقلُهم، ولم يَبْقَ لهم رأسُ مالٍ يتوسَّلون به إلىٰ دَرْكِ الحقِّ ونَيْلِ الكَمال، فبقَوا خاسرينَ آيِسين عن الرِّبحِ فاقِدين للأصل[3].

قولُه: (**لأنَّ الضالَّ خاسرٌ دامِر**) تعليلٌ لقولِه: «لم يُوصَفوا بإصابةِ الرِّبح». وقولُه: «ولأنه

---

(١) في (ط): «يؤيّد».

(٢) من قوله: «عطف علىٰ قوله» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ١٨٦).

ولأنه لا يقالُ لمن لمْ يَسلَمْ له رأسُ ماله: قد رَبِحَ. ﴿وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾: لطُرقِ التجارة كما يكونُ التَّجارُ المتصرِّفونَ العالِمونَ بما يُربِحُ فيهم ويُخسِر.

[﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ * صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ ١٧-١٨]

لـمّا جاءَ بحقيقةِ صفتِهم عقَّبَها بضَرْبِ الـمَثَلِ؛ زيادةً في الكَشْفِ، وتتميمًا للبيان...

لا يُقال» عَطْفٌ علىٰ التعليلِ، والتقديرُ: لم يوصَفوا بإصابةِ الربحِ، ولأنه لا يُقال، يعني أنَّ قولَه: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾: إمّا أن يُحْمَل علىٰ الخُسرانِ، أو علىٰ عَدَمِ الربحِ، وإلىٰ الأولِ الإشارةُ بقولِه: «لأن الضالَّ خاسِرٌ دامِر»، وإلىٰ الثاني بقَوْلِه: «لَمنْ لم يَسلَم» إلىٰ آخِره لأنه يصحُّ عُرْفًا أن يُقالَ لِمَنْ ضَيَّعَ رأسَ مالِه: إنّه ما ربِحَ، كما يصحُّ أنْ يُقالَ: إنّه خَسِرَ. ثُمَّ في تَخْصيصِ ذِكْرِ نَفْيِ الرِّبحِ في التنزيلِ، مع تضييعِ رأسِ المالِ لَطيفةٌ، وهيَ تصويرُ خَيْبَتِهم، وتَخْييلُ فَوْتِ مَطلوبِهم، وفي انضمامِ ﴿وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ إليه تَجْهيل أمرِهم وتَسْفيهُ رأيِهم وسَلْبُ رُشْدِهم.

قولُه: (لمّا جاءَ بحَقيقةِ صِفَتِهم) يعني أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] إلىٰ هنا[١] جارٍ مَجْرىٰ الصفاتِ الكاشِفةِ عن حقيقةِ المُنافقين. فلمّا فرغَ منها عَقَّبها ببيانِ تصويرِ تلكَ الحقيقة، وأبرزَها[٢] في مَعْرِضِ المُشاهَدِ المَحْسوسِ تتميمًا للبيان، ونِعْمَ ما قالَ القاضي: التمثيلُ إنَّما يُصارُ إليه لرفْعِ الحِجابِ عن المعنىٰ[٣] المُمَثَّلِ له، ليُبْرِزَهُ في صورةِ المشاهَدِ ليساعدَ فيه الوَهْمُ العَقْلَ ويُصالِحَه عليه، فإنَّ المَعْنىٰ الصِّرْفَ إنّما يُدْرِكُهُ العقلُ مع مُنازعةٍ من الوَهمِ؛ لأنَّ مِنْ طَبْعِه مَيْلَ الحِسِّ وحُبَّ المُحاكاة، ولذلك شاعَتْ الأمثالُ[٤].

---

(١) في (ف): «هاهنا».

(٢) في (ف): «إبرازها».

(٣) قوله: «عن المعنىٰ» من (ط).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٢٥٤).

ولضَرْبِ العربِ الأمثالَ، واستحضارِ العلماءِ المُثُلَ والنظائرَ شأنٌ ليسَ بالخفيِّ في إبراز خبيئاتِ المعاني، ورفعِ الأستارِ عَنِ الحقائقِ حتىٰ تُرِيَكَ المتخيَّلَ في صورةِ المحقَّقِ، والمتوهَّمَ في مَعْرضِ المتيقَّنِ، والغائبَ كأنّه مشاهَد؛ **وفيه تبكيتٌ للخَصْمِ الألدِّ**، وقمعٌ لسَوْرةِ الجامحِ **الأبيِّ**. ولأمرٍ ما أكثرَ اللهُ في كتابِه المبينِ وفي سائرِ كُتبِه أمثالَه، وفشتْ في كلامِ رسولِ اللهِ ﷺ، وكلامِ الأنبياءِ عليهم السلام، والحكماءِ، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَـٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، ومِنْ سُوَرِ الإنجيلِ: سورةُ الأمثال. والمَثَلُ في أصلِ كلامِهم بمعنىٰ المِثْلِ؛ وهوَ النَّظِيرِ، يقال: مِثْلٌ ومَثَلٌ ومَثِيل، كشِبْهٍ وشَبَهٍ وشَبِيه، **ثمَّ قيلَ للقولِ السائرِ**........

قولُه: (**وفيه تَبْكيتٌ**)، **الأساس**: بَكَّته بالحُجَّةِ وبَكَتَه: غَلَبه، تقولُ: بَكَّتَه حتى أسْكَتَه، وبَكَّتَه: قرَّعه[١] علىٰ الأمرِ، وألزَمَه ما عَيَّ بالجوابِ عنه، وبَكَّتَه بالعَصا: ضَرَبَه.

قولُه: (**للخَصْمِ الألَدِّ**)، **الجوهري**: رجلٌ ألدُّ بَيِّنُ اللَّدَدِ، وهو شَديدُ الخُصومة.

قولُه: (**الأبيّ**)، الجوهري: أبىٰ فُلان: امتنَع، فهو آبٍ وأَبِيٌّ وأَبَيانٌ بالتحريك. وإنّما كان كذلك؛ لأنَّ إبرازَ حالِه في صورةِ المَثَلِ أرْدَعُ له مِن مُجَرَّدِ تقريرِ الحُجَّةِ عليه كما في قِصَّة الخُصَماءِ مع داودَ عليه السلام[٢].

قولُه: (**ثُمَّ قيلَ للقولِ السائرِ**)، أي: ثمَّ نُقِلَ هذا المعنىٰ إلىٰ القولِ السائرِ، أي: المشهورِ الدائرِ بينَ الناسِ، الذي هو كالعَلَمِ للتشبيهِ، ولأجْلِ كونِهِ عَلَمًا للتشبيهِ حُوفِظَ عليه وحُمِيَ عن التغيير.

قال المَيْداني: حقيقةُ المَثَلِ: ما جُعِلَ كالعَلَمِ للتشبيهِ بالحالِ الأُولىٰ، قال كعبُ بن زُهير:

كانَتْ مواعيدُ عُرقوبٍ لها مَثَلا ... ومـا مَواعيـدُه إلاّ الأباطيـلُ[٣]

---

(١) في (ط): «ألزمه».

(٢) وسيأتي بيانُها في موضِعه من هذا الكتاب.

(٣) «ديوان كعب بن زهير» ص٦٢.

الممثَّلِ مَضْرِبُه بمَوْرِدِه: مَثَلٌ، ولم يَضرِبوا مَثَلًا ولا رأَوْه أهلًا للتَّسْيِير، ولا جَديرًا بالتداوُلِ والقَبُولِ إلّا قولًا فيه غرابةٌ مِنْ بعضِ الوجوه، ومِنْ ثَمَّ حُوفِظَ عليه، وحُمِيَ مِنَ التغيير....

قولُه: «مواعيدُ عُرقوبٍ» عَلَمٌ لكلِّ ما لا يصلُحُ[1] من المَواعيد والأعلامُ لا تتَغَيّر[2].

قولُه: (المُمَثَّلِ مَضْرِبُه بمَوْرِدِه)، مورِدُ المَثَل[3]: هو الحالُ التي صَدَر فيها المَثَلُ عن مُرْسِلِه، ومَضْرِبُه: الحالُ التي شُبِّهَت بها. أي: تُشَبَّه حالةُ مَضْرِبِه بحالةِ مَوْرِدِه. مثالُه قولُهم: «في الصَّيْفِ ضَيَّعَتِ اللَّبن». مَورِدُ المَثَل هو: أنَّ دَخْتَنوسَ[4] بنتَ لقيطِ بن زُرارةَ، كانَتْ تحتَ عمرو ابن عَمْرٍو، وكان[5] شيخاً ففرَكَتْه[6]، فطَلَّقها، ثمَّ تزَوَّجها فتًى وأجْدبَتْ، فبَعَثَتْ إلىٰ عمرٍو تطلُبُ منه حَلوبةً، فقال عَمْرو: «في الصيفِ ضَيَّعتِ اللَّبَن»، فذهبَ مثلًا[7]. ومضرِبُ المَثَلِ حصولُ حالةِ مَنْ يطلبُ شيئًا قد فوَّتَه علىٰ نفْسِه في أوانِه؛ لأنَّ فَحْواهُ مُشابِهٌ لذلك، فيُسْتعارُ المَثَلُ بعَيْنِه من غيرِ تَغْييرٍ، وهو تذكيرُ صيغةِ «ضَيَّعَتِ» لاستعمالِه في المُذَكَّر[8]، بل يُورَدُ هٰكذا علىٰ صيغةِ المؤنّثِ، وإلاّ لم يكُنْ عارِيَّةً لذلك.

قولُه: (قولًا فيه غَرابةٌ) أي: قولًا حاصلًا أو مُسْتَقِرًّا فيه الغرابةُ. قال في «الأساس»: يُقال: رَمَىٰ فأغْرَبَ، أي: أبْعدَ المَرْمَىٰ، وتكَلَّمَ فأغْرَبَ، إذا جاءَ بغَرائبِ الكلامِ ونوادِرِه، وقد غَرُبَتْ

---

(١) في (ط) و(ح): «ما لا يصحّ».

(٢) انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٥).

(٣) في (ط): «مورد الحال».

(٤) في (ط): «دختنوش».

(٥) في (ط): «تحت عمرو وعمرٌو كان».

(٦) يعني: أبْغَضَتْهُ. ومنه قولُه ﷺ: «لا يَفْرَكْ مؤمنٌ مؤمنةً، إنْ كرِهَ منها خُلُقًا رضي منها آخر» أخرجه مسلم (١٤٦٩)، وأبو يعلى (٦٤١٨) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (٢: ٦٨).

(٨) في (ط): «في الذكر».

....

هذه الكلمةُ، أي: غَمُضَتْ فهي غَريبة، ومنه: مُصَنَّف الغَريب. وقال فيه[١]: وهذا كلامٌ نادِرٌ: غَريبٌ خارجٌ عن المعتاد.

واعلم أنَّ غُموضةَ الكلامِ وكوْنَه نادِرًا، إمّا أن يكونَ بحَسَبِ المعنىٰ، أو اللفظ، أمّا الأولُ فأنْ ترىٰ فيه أثرَ التناقُض، أو التنافي ظاهرًا، مثالُ الأوّلِ في غيرِ المثلِ قوْلُه تعالىٰ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧]، فأثبتَ الرَّمْيةَ لرسولِ الله ﷺ لأنَّ صورتَها وُجِدَتْ منه، ونفَاها عنه، لأنَّ أثرَها فِعْلُ الله تعالىٰ، فكان الله عزَّ وجلَّ هو فاعلَ الرميةِ علىٰ الحقيقة، وقولُه تعالىٰ: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] قال: كلامٌ فَصيحٌ لِما فيه من الغَرابةِ، وهو أنَّ القِصاصَ قَتْلٌ وتَفْويتٌ للحياة، وقد جُعِلَ ظَرْفًا ومكانًا للحياة. وفي المثلِ: قولُ الحَكَمِ بن عَبْدِ يَغوثَ: رُبَّ رَمْيةٍ مِن غيرِ رامٍ[٢]، أثْبتَ الرَّمْيَ ونَفىٰ الرامي. ومثالُ الثاني ما رُوِيَ في الحديث: «إنَّ منَ البَيانِ لسِحْرًا»[٣] حَكَمَ بأنَّ بعْضَ البيانِ سِحْرٌ، والمُشَبَّه مُباحٌ مَنْدوبٌ والمُشَبَّهُ به حَرامٌ محظور. وأما الثاني: فإمّا أن يحصُلَ فيه ألفاظٌ نادِرةٌ لا يَستعمِلُها العامّة نَحْو قَوْلِ الحُبابِ بنِ المُنْذر: أنا جُذَيلُها المُحَكَّك، وعُذَيْقُها المُرَجَّب[٤]. يُضرَبُ في المُجَرَّب الذي يُسْتَشفىٰ برَأيِه وعقْلِه، جُذَيْلٌ: تصغيرُ الجَذْلِ، أصْلُ الشجر، المحكك: الذي تتحَكَّكُ به الإبلُ الجربىٰ، وهو عودٌ يُنصَبُ في مَبارِكِ الإبل، والعُذيق: تَصغيرُ العَذْقِ بفتح العَيْن: النّخلة، المُرَجَّبُ: الذي جُعِلَ له الدِّعامةُ بأن يُبنى حولَها مِن الحِجارة، وذلك إذا كانت كَريمة. أو أن يكونَ فيهِ حذفٌ أو إضمارٌ كما في قولِه: «ربَّ رَميةٍ من غيرِ رامٍ»، أي: رُبَّ رَميةٍ مُصيبةٍ من رامٍ مُخْطِئ، أو مراعاةً للمُشاكلة نحْوَ: كما تَدينُ

---

(١) يعني في «أساس البلاغة» (ندر) ص٤٦٧.

(٢) ذكره الميداني في قصةٍ طويلةٍ في «مجمع الأمثال» (١: ٢٩٩).

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٦٧) ومسلم (٨٦٩) وغيرهما من حديثِ عمّار بن ياسر.

(٤) قاله يومَ سقيفةِ بني ساعدة قَبْلَ مبايعةِ الصِّديقِ رضوانُ الله عليه خليفةً للمسلمين. انظر: «غريب الحديث» لأبي عُبيد (٤: ١٥٣).

....

تُدان، أي: كما تُجازي تُجازىٰ، أي: كما تعملُ تُجازىٰ، فسُمّي الابتداءُ جَزاءً، إلىٰ غيرِ ذلك، وهو المرادُ من قولِه: «فيه غَرابةٌ من بعضِ الوجوه» أي: الغَرابةُ في المثلِ مَطلوبةٌ لا مِن كلِّ الوجوه بل إن حَصلت من بعضِ الوجوهِ المذكورةِ صَحَّ واستقام. وروىٰ الميدانيّ عن إبراهيمَ النظّام: يجتمعُ في المثلِ أربعٌ لا تَجتمِعُ في غيرِه من الكلام: إيجازُ اللفظ، وإصابةُ المعنى، وحُسنُ التشبيه، وجَودةُ الكِنايةِ، فهو نِهايةُ البلاغة[1]. وزادَ ابنُ المُقفَّع[2]: والوُسْعَة في شُعوب الحديث[3].

وقلت: أمّا الإيجازُ فكما مرَّ في قولِه: رُبَّ رَميةٍ مِن غيرِ رام، وأما إصابةُ المعنىٰ فكما في قولِه: «إنَّ من البيانِ لسِحْراً» إذِ المعنىٰ أنَّ بعضَ البيانِ يعملُ عملَ السحرِ لحدَّةِ عملِه في سامِعِه، وسُرعةِ قَبولِ القلبِ له، وأما حُسنُ التشبيهِ فأن يكونَ موردُ المثلِ مما له صلاحيةُ الـمُمثَّلِ به لحُسنِ موقعِه ونُدرتِه كما في الحديث. رَوىٰ المَيْدانيّ[4]: أنَّ عَمْرو بنَ أهتمَ، والـزِّبْرقانَ[5] وفَدا علىٰ النبيِّ ﷺ، فسألَ عَمْرًا عن صاحبِه فقال: مُطاعٌ في أدنَيْه، شَديدُ العارِضة، مانعٌ لِما وراءَ ظهرِه. قال الزِّبْرقان: إنّه ليَعلمُ مِنّي أكثرَ مِن هذا، ولكنّه حَسَدني، فقال: أما واللهِ إنّه لزَمِرُ المُروءة، ضَيِّقُ العَطَن، أحمَقُ الولدِ، لئيمُ الخالِ، واللهِ ما كذَبتُ في الأولىٰ، ولقد صَدَقْتُ في الآخِرة، ولكني رجلٌ رَضيتُ فقلتُ أحسَنَ ما علِمتُ، وسَخطتُ فقلتُ أقْبحَ ما وجَدتُ، فقال النبيُّ ﷺ: «إنَّ مِنَ البيانِ لَسِحْرًا». يُضرَبُ في استحسانِ المنطقِ وإيرادِ الحجَّةِ البالغة، وفيه أيضًا معنىٰ قولِ ابنِ المُقفَّع: والوُسْعَة في شعوبِ الحديث.

---

(١) «مجمع الأمثال» (١ : ٦).

(٢) هو عبد الله بن المقفع، أحد البلغاء والفُصحاء، كان من أئمة الكتاب وأول من عُني في الإسلام بترجمة كتب المنطق، توفي سنة ١٤٢هـ. ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٦ : ٢٠٩).

(٣) عبارة ابن المقفّع في «مجمع الأمثال» (١ : ٦): «إذا جُعِلَ الكلامُ مثلًا، كان أوضحَ للمنطق، وآنَقَ للسمع، وأوسَعَ لشعوبِ الحديث».

(٤) في «مجمع الأمثال» (١ : ٧).

(٥) ابن بَدْر، وكلاهما من ساداتِ بني تميم. والزِّبرقان بكسر الزاي هو القَمَرُ، والرجلُ خفيفُ اللحية.

فإنْ قلتَ: **ما معنىٰ ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾؟ وما مَثَلُ المنافقينَ** ومَثَلُ الذي استوقدَ نارًا حتىٰ شُبِّه أحدُ الـمَثَلَيْن بصاحبِه؟ قلتُ: قد استُعِيرَ الـمَثَلُ ـ استعارةَ الأَسدِ للمقدام ـ للحال، أو الصِّفة، أو القصَّةِ **إذا كانَ لها شأنٌ** وفيها غرابة، كأنه قيلَ: حالُهم العجيبةُ الشأنِ كحالِ الذي استَوْقَدَ نارًا، وكذلكَ قوله: ....

وأمّا جَوْدةُ الكِناية، وهي أَخْذُ الزُّبدةِ والخُلاصةِ منه، فينبغي أن يكونَ صحيحًا مشروطًا فيه ما شُرِطَ في وجهِ التشبيه، كما في قوله: «رُبَّ رَمْيةٍ من غيرِ رامٍ». فإنّه كالعَلَم لكلِّ مَنْ أصابَ في شيءٍ ولم يكُنْ أهلاً له، والله أعلم.

قولُه: (ما معنىٰ ﴿مَثَلُهُمْ﴾) أي: كيفَ قال: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] والمَثَلُ كما عُلِمَ إمّا بمعنىٰ النظيرِ لغةً، أو بمعنىٰ القولِ السائرِ اصطلاحًا، فأينَ ذلك النظيرُ أم أينَ القولُ السائرُ حتى يُشَبَّهَ أحدُهما بالآخر؟

قولُه: (وما مَثَلُ المنافقين؟) عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ قولِه «ما مَعنىٰ»، وخُلاصةُ الجواب: أنّ المثلَ بعد النقلِ استُعيرَ لمعنىٰ الحالِ أو القصّةِ[1]. فهو مجازٌ بعد النقل.

قولُه: (إذا كانَ لها شأن) «إذا» في أكثرِ النُّسَخِ مُغَيَّرٌ بإسقاطِ الألفِ، ولا حاجةَ إليه؛ لأن «إذا» يردُ أيضًا لـمُجَرَّدِ الظَّرفيةِ، فلا بأسَ أن يَعملَ «قد استُعير» فيه وإن كانَ للمعنىٰ[2]. قال صاحبُ **التخمير**: قال الإمامُ عُمر الجَنزي: فاوَضْتُ جارَ الله[3] في قولِه تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١] ما العامِلُ في الظرفِ؟ أعني «إذا»؟ فقال: العامِلُ فيه ما تَعلَّق به «الواو»، فقُلت: كيفَ يعملُ فِعْلُ الحالِ في المُستقبل؟ وهذا لأنّ معناه: أُقسِمُ الآنَ، وليسَ معناه: أُقْسِمُ بعْدَ هٰذا، فرجعَ وقال: العامِلُ فيه مَصْدرٌ محذوفٌ وتَقديرُه: وهُوِيِّ النجمِ إذا هَوىٰ. فعَرَضْتُه

---

(١) في (ح) و(ف): «الحال والقصة».

(٢) في (ط): «للمضيّ».

(٣) يعني الإمام الزمخشريّ.

﴿مَثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الرعد: ٣٥]، أي: وفيما قَصصْنا عليكَ مِنَ العجائبِ قصّةُ الجنّةِ العجيبة، ثُمَّ أَخذَ في بيانِ عجائِبها؛ ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠] أي: الوصفُ الذي له شأنٌ مِنَ العظمةِ والجلالة، ﴿مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾ [الفتح: ٢٩] أي: صفتُهم وشأنُهم المتعجَّبُ منه.

ولِما في المَثَلِ مِنْ معنىٰ الغرابةِ قالوا: **فلانٌ مُثْلَةٌ في الخيرِ والشرِّ، فاشتقُّوا** منه صِفةً للعجيبِ الشأن. فإنْ قلتَ: كيفَ مُثِّلتِ الجماعةُ بالواحد؟ قلتُ: وَضَعَ «الذي» موضعَ «الذين»، كقولِه: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩]، والذي سوَّغَ وضْعَ ....

علىٰ زينِ المشايخ[1] فلم يستحسِنْ قولَه الثاني، والوَجْهُ: أنَّ «إذا» قد انسلخَ عنه معنىٰ الاستقبالِ وصارَ للوقتِ المُجرَّدِ، ونَحْوُه: آتيكَ إذا احمرَّ البُسْرُ؛ لأنَّ معناه: آتيكَ وقْتَ احمرارِه، فقد عرِيَ عن معنىٰ الاستقبال، لأنه قد وقَعتِ الغُنْيةُ بقولِك: آتيكَ.

قولُه: (**فُلانٌ**[2] **مُثْلَةٌ في الخيرِ والشَّرِّ**)، «في الخيرِ والشرِّ»[3] يتعلَّقُ «بقالوا» لا بمُثْلَة، أي: يستعملونَ هذه اللفظةَ في الخيرِ والشرِّ، لكنَّ استعمالَه في معنىٰ الخيرِ قليل، ومنه قولُ الحريري:

أنـا في العـالَـمِ مُـثْـلَـهْ ... ولأهـلِ العِلْـمِ قِبْلَـهْ[4]

قولُه: (**فاشتَقّوا**) عَطفٌ علىٰ «قالوا» علىٰ التعقيبِ؛ عَطْفَ ﴿فَٱقْتُلُوٓا۟﴾ علىٰ ﴿فَتُوبُوٓا۟﴾.

قولُه: (﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩]) هذا إذا جُعِلَ ضَميرُ الفاعلِ للذي.

---

(١) أبو الفضل، محمد بن أبي القاسم البقالي الخوارزمي الحنفي (ت ٥٧٦ هـ) أخذ عن الزمخشريِّ وخَلَفَه في حلقتِه، كان حُجّةً في العربية، ومن تصانيفه «الإعجاب في علم الإعراب»، و«تقويم اللسان في النحو»، و«التنبيه على إعجاز القرآن»، وغير ذلك. له ترجمة في «الجواهر المضية» (٤: ٣٩٢)، و«بغية الوعاة» (١: ٢١٥).

(٢) قوله: «فلان» ساقط من (ح).

(٣) قوله: «في الخير والشر» ساقط من (ف).

(٤) «مقامات الحريري» ص٢٥٢.

«الذي» موضعَ «الذين» - ولمْ يَجُزْ وضعُ «القائمِ» موضعَ «القائمِينَ» ولا نحوِه مِنَ الصِّفات - أَمْران: أحدُهما: أنَّ «الذي» لكونِه وُصْلةً إلىٰ وصفِ كلِّ معرفةٍ بجُملة، وتكاثُرِ وقوعِه في كلامِهم؛ ولكونِه مُستطالًا بصِلَتِه حَقِيقٌ بالتخفيف؛ ولذلكَ نَهِكُوه بالحَذْف؛ فحَذَفُوا ياءَه، ثُمَّ كَسْرتَه، ثُمَّ اقتَصَرُوا به علىٰ اللامِ وحدَها في أسماءِ الفاعِلِينَ والمفعولِيْن. والثاني: أنَّ جَمْعَه ليسَ بمنزلةِ جَمْعِ غيرِه بالواوِ والنُّون، **وإنما ذاكَ علامةٌ** لزيادةِ الدلالة،

المعنىٰ: خُضتُم مُشَبَّهين بالذين خاضوا، أو خَوْضًا مِثْلَ خوضِ الذين خاضوا، وإذا جُعِلَ الضميرُ العائدُ محذوفًا وجبَ أن يكونَ «الذي» علىٰ بابِه، أي: وخُضْتُم خوضًا مِثْلَ الذي خاضوه. فإن قُلتَ: ليسَ قولُه: ﴿ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] مِثْلَ ﴿كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ لاختلافِ صِلتَيْهما مُفردًا وجَمْعًا، وقرينةُ التخفيفِ في المُستشهدِ جَمْعُ الصِّلة.

قلتُ: سيجيءُ أنَّ الآيةَ بحَسَبِ عَوْدِ الضميرِ من ﴿بِنُورِهِمْ﴾ إلىٰ الموصولةِ يحتمِلُ أمرَيْن، فيجوزُ أن يُحمَلَ علىٰ الوَجهِ الضعيف للتخفيف، علىٰ أنَّ الآيةَ التي نحنُ بصَددِها إذا حُمِلَ علىٰ التشبيهِ المُفرَّقِ يُوجِبُ تقديرَ الجمع. قال أبو البقاء: ﴿ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ أرادَ «الذين»، فحذفَ النونَ لطولِ الكلامِ بالصلةِ، ومثلُه: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ ثم قال: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣][(١)].

قولُه: (نَهِكوه) بالكَسْرِ، صَحَّ عن نُسخةِ الأصل. **الجَوهريُّ**: نُهِكَ، أي: دَنِفَ وَضَنِيَ.

قال في «المُفَصَّل»: ولاستطالتِهم إياهُ بصِلَتِه مع كثرةِ الاستعمالِ خَفَّفوه من غيرِ وجه، فقالوا: «اللَّذِ» بحَذْفِ الياءِ، ثم «اللَّذ» بحَذفِ الحركةِ، ثمَّ حَذَفوهُ رأسًا واجتَزَوْا عنهُ بالحرفِ المُلْتَبِسِ به، وهو لامُ التعريف[(٢)]، وأَوْرَدَ بأنَّ الذي بكَمالِها للتعريف، واللامَ بانفرادِها للتعريف.

قولُه: (**وإنّما ذاكَ عَلامة**) قيلَ: يريدُ أنَّ لفظةَ «الذي» كما تصلُحُ للمفردِ تصلُحُ أيضًا للجَمعِ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣).

(٢) «المُفصَّل» للزمخشري ص١٧٤.

أَلَا تَـرىٰ أنَّ سائـرَ الـموصولاتِ لفظُ الجمعِ والواحدِ فيهنَّ واحد! أَوْ قُصِدَ جنسُ المُستوقِدِين، أو أُرِيدَ الجمعُ أو الفوجُ الذي استَوْقَدَ نارًا، **علىٰ أنَّ المنافقينَ وذواتِـهم لم يُشبَّهوا** بذاتِ المستوقِدِ حتىٰ يلزمَ منه تشبيهُ الجماعةِ بالواحد، إنما شُبِّهتْ قصّتُهم بقصّةِ الـمُستوقِـد، ونحـوُه قولُـه: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]، وقـولُـه: ﴿يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ [محمد: ٢٠] ووُقُودُ النار: سطوعُها وارتفاعُ لَهَبِها، ومِنْ أخواته: وَقَلَ في الجَبَل؛ إذا صَعِدَ وعَلا. والنارُ: جوهرٌ لطيفٌ مُضيءٌ حارٌّ مُحرِق. والنُّور: ضَوءُها وضَوءُ كلِّ نيِّر، وهوَ نقيضُ الظُّلمة. واشتقاقُها مِنْ: نارَ يَنُورُ؛ إذا نَفَرَ؛ لأنَّ فيها حركةً واضطرابًا..........

كسائرِ الموصولاتِ مِثْلَ «مَنْ» و«ما» وغيرِهما، فلمّا أُلحِقَ به «الياءُ» و«النون» اختُصَّ بالجَمْعِ، ولا كذلك سائرُ الأسماءِ التي جُمِعَتْ بالواو والنون، لأنّها بدونِهما لا تكونُ للجمع.

قال القاضي: إنَّما جازَ ذلك في «الذي» ولم يَجُزْ في نحوِ: القائم، لأنه غيرُ مَقْصود، والمقصودُ الوصفُ بالجُملةِ التي هي صِلَتُه، وهو وُصْلَةٌ إلىٰ وصفِ المعرفةِ بها لأنّه ليس باسمٍ تامٍّ بل هو كالجُزءِ منه، فحَقُّه أن لا يُجْمَعَ كما لم تُجْمَعْ أخواتُها[١].

قولُه: (علىٰ أنَّ المُنافقينَ وذواتِهم لم يُشَبَّهوا) يعني: أنَّ التشبيهَ واقعٌ في المُضافِ والمُضافِ إليه معًا، لا في المُضافِ إليه[٢] وحْدَه، والتطابُقُ من هذا الوجهِ حاصلٌ كما في الآيةِ المُسْتَشْهَدِ بها أولًا، وفي الثانيةِ التشبيهُ واقعٌ في النَّظَرَيْن وما يَتَّصِلُ بهما، لا فيما يتَّصِلُ بهما وَحْدَه.

قولُه: (وذواتِهم)، وفي أكثرِ النُّسَخِ بكَسْرِ التاءِ، وفي بَعْضِها بالفتح. وَجْهُهُ: أنّه قال في «المُغْرِب»: ذو بمَعنىٰ الصاحبِ يقتضي شيئَيْن: موصوفًا ومُضافًا إليه، تقول للمؤنث: امرأةٌ ذاتُ مال، وللثنتَيْن ذَواتا مالٍ، وللجماعةِ ذَواتُ مالٍ، هٰذا أصْلُ الكلمةِ ثم اقتطعوا عنها مُقْتَضيها،

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٨٧-١٨٨).

(٢) قوله: «معًا لا في المضاف إليه» ساقط من (ط).

والنُّورُ مشتقٌّ منها. والإضاءة: فَرْطُ الإنارة، ومِصْداقُ ذلك: قولُه: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا ﴾ [يونس: ٥]، وهيَ في الآيةِ مُتعدِّية، ....

وأجرَوْها مُجرىٰ الأسماءِ التامّةِ المُستقِلَّةِ بأنفُسِها غيرِ المُقْتَضيةِ لِما سِواها، فقالوا: ذاتٌ قَديمةٌ أو مُحْدَثة، ونَسَبوا إليها كما هي مِن غيرِ تغييرِ علامةِ التأنيث، فقالوا: الصفاتُ الذاتيةُ، واستعملوها استعمالَ النفسِ والشيء، وعن أبي سَعيد[1]: كلُّ شيءٍ ذات[2]، وكل ذاتٍ شيء[3]. وقال في الكَواشيِّ في قولِه تعالىٰ: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣]: بناتُكم: جَمْعُ بِنْتٍ، فَلامُ الكلمةِ محذوفٌ والتاءُ عِوَضٌ مِنه وليسَت بتاءِ تأنيثٍ؛ لأنَّ تاءَ التأنيثِ لا يُسَكَّنُ ما قَبْلَها ومع ذلك فتُكسَرُ تاءُ بناتٍ في حالةِ النصبِ تشبيهًا لها بما في آخِرِها تاءُ التأنيث كمسلِماتٍ. إلاّ يونسَ[4] فإنه يقولُ: رأيتُ بناتَك فَتْحًا يجعلُها كالتاءِ الأصلية.

قولُه: (والنورُ مُشتَقٌّ منها) أي: من النار. الراغب: النورُ والنارُ: أحدُهما مُشْتَقٌّ من الآخَرِ من حيثُ إنَّه قلّما ينفكُّ أحدُهما عن الآخَر، ولهذا قال: ﴿نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣] فاستُعْمِلَ فيه الاقتباسُ الذي هو للنار[5].

قولُه: (وهي في الآيةِ مُتعدِّية) فعلىٰ هذا «ما» موصولةٌ مفعولٌ به، أي: أضاءتِ النار ما حولَ المُستوقِد، ويجوزُ أن تكونَ غيرَ مُتعدّية فيُسنَدُ الفعلُ إمّا إلىٰ «ما» على تأويل: أضاءتِ الأماكنَ التي حولَ المُستوقِد، أو يسند إلىٰ ضميرِ النارِ، فعلى هذا ينتصبُ ﴿مَا حَوْلَهُۥ﴾ علىٰ الظرفية أي: أضاءَتِ النارُ في الأمكنةِ التي حوْلَ المُسْتوقِدِ، وإنّما أضاءَ إشراقُ النارِ فيما حوْلَه

---

(١) نقلَ محقّق المُغْرب عن إحدى النُّسخِ الخطية للكتاب: «هكذا في النُّسَخِ»، والظاهر: أبي عُبَيْد، انتهىٰ.

(٢) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (١: ٣١١).

(٣) قوله: «وكل ذات شيء» من (ط).

(٤) يعني يونس بن حبيب، من أشياخ سيبويه وأعيانِ البصريين. له ترجمة في «طبقات النحويين» للزبيدي

ويُحتمَلُ أنْ تكونَ غيرَ متعدِّيةٍ مُسنَدةً إلىٰ ﴿مَا حَوْلَهُۥ﴾، والتأنيثُ للحَمْلِ علىٰ المعنىٰ؛ لأنَّ ما حولَ الـمُستوقِدِ أماكنُ وأشياء، ويَعضُدُه قراءةُ ابنِ أبي عَبْلة: (ضاءتْ). وفيهِ وجهٌ آخر؛ وهو: أنْ يَستتِرَ في الفعلِ ضميرُ النار، ويُجعَلَ إشراقُ ضوءِ النارِ حولَه بمنزلةِ إشراقِ النارِ نفسِها، علىٰ أنّ «ما» مَزيدةٌ أو موصولةٌ في معنىٰ الأمكنة. و﴿حَوْلَهُۥ﴾ نُصِبَ علىٰ الظَّرف، وتأليفُه للدَّوَرانِ والإطافة، وقيلَ للعام: حَوْل؛ لأنه يَدُور. فإنْ قلتَ: أينَ جوابُ «لـمّا»؟ قلتُ: فيه وَجْهان: أحدُهما: أنّ جوابَه ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، والثاني: أنه محذوفٌ، كما حُذف في قوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٥]، وإنما جازَ حذفُه؛ لاستطالةِ الكلامِ معَ أمْنِ الإلباسِ للدالِّ عليه، وكانَ الحذفُ أَولىٰ مِنَ الإثبات؛ لـمَا فيه مِنَ الوجازةِ معَ الإعرابِ عَنِ الصِّفةِ التي حَصَلَ عليها الـمُستوقِدُ **بما هوَ أبلغُ مِنَ اللفظِ في أداءِ المعنىٰ**؛ كأنّه قيل: فلمّا أضاءتْ ما حولَه خَمَدتْ.........................

لا هي نفسُها لكن يُجْعَل إشراقُ ضوءِ النارِ بمنزلةِ إشراقِ النارِ في نفسِها؛ لأنّ ضوءَ النارِ لما كان مُحيطًا بالمُسْتوقِدِ مُشْرِقًا فيما حوْلَه غايةَ الإشراقِ، أُسْنِدَ الفِعلُ إلىٰ النارِ نفْسِها إسنادًا للفعلِ إلىٰ الأصلِ كقولِهم: بنىٰ الأميرُ المدينة.

قولُه: (﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٥]) وجوابُهُ المحذوف: فَعَلوا به ما فَعلوا من الأذىٰ.

قولُه: (بما هو أبلَغُ من اللّفظِ في أداءِ المعنىٰ) يعني لو صَرَّحَ بالجوابِ علىٰ ما يَقتضيهِ حالُ مستوقِدِ نارٍ أضاءَتْ ما حوْلَه، أوْهَمَ أنّ ذلك محصور، ولـمّا حذفَ أشْعَر بأنَّ الأمْرَ بلغَ من الفَظاعةِ والشدَّةِ إلىٰ ما لا يدخُلُ تحتَ الوصفِ، وهذا من السحرِ البيانيِّ، لأنه آذَنَ بأنّ الإيجازَ استقلَّ بمعانٍ لا يستقلُّها الإطنابُ، لكنْ في كلامِه تسامُح، لأنه قَدَّرَ المحذوفَ ما لو صَرَّح به لما اجتُزِئ به، فيجبُ أن يُقدَّرَ بَعْدَ قولِه: «بعد الكَدْحِ في إحياءِ النار» وغيرِ ذلك ممّا لا يدخُلُ تحتَ الوصفِ كما قال في قولِه تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]: حذفَ جوابَ «إذا»، لأنّه في صِفَةِ ثوابِ أهلِ الجنّة، فدَلَّ بحَذْفِه علىٰ أنّه شيءٌ لا يُحيطُ به الوصف.

فبَقُوا خابطِينَ في ظلامٍ متحيِّرِينَ متحسِّرينَ علىٰ فَوْتِ الضَّوءِ خائبينَ بعْدَ الكَدْحِ في إحياءِ النار. فإن قلتَ: فإذا قُدِّرَ الجوابُ محذوفًا فبِمَ يتعلَّقُ ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾؟ قلتُ: يكونُ كلامًا مستأنَفًا؛ كأنهم لـمّا شُبِّهتْ حالُهم بحالِ المستوقِدِ الذي طَفِئتْ نارُه........

وللواحديِّ في هذا المَقامِ كلامٌ حَسَنٌ، فلابدَّ من التعرُّض له، قال: مَثَلُ هٰؤلاءِ المنافقينَ لمّا أظهَروا كلمةَ الإيمانِ، واستناروا بنورِها، واعتزّوا بعزِّها، وآمنوا، فناكحوا المسلمين ووارَثوهم، وأمِنوا علىٰ أموالِهم وأولادِهم، فلما ماتوا عادوا إلىٰ الظلمةِ والخوفِ وبَقوا في العذاب، كمَثَلِ رجُلٍ أوقدَ نارًا في ليلةٍ مُظلمةٍ في مَفازةٍ فاستضاءَ بها واستدفأ ورأىٰ ما حولَه فاتّقىٰ ما يحذَرُ ويخافُ وأمِنَ، فَبَيْنا هو كذلك إذْ طَفِئَتْ نارُه، فبقي مُظْلِمًا خائفًا مُتَحَيِّرًا. فمَعنى إذهابِ الله نورَ المنافقين هو أن يسلُبَهم ما أُعطُوا من النورِ مع المؤمنينَ في الآخرة، وكان مِن حقِّ ظاهرِ النظمِ أن يكونَ اللفظُ: «فلما أضاءَت ما حولَه أطفأَ الله نارَه»، ليشاكِلَ جوابُ «لـمّا» معنىٰ هذه القِصّة. ولّما كانَ إطفاءُ النارِ مثلاً لإذهابِ نورِهم أُقيمَ إذهابُ النورِ مُقامَ الإطفاءِ، وجُعِلَ جَوابَ «لمّا» اختصارًا وإيجازًا[1].

وقلتُ: علىٰ هذا التقديرِ في هذا التمثيلِ إيجازان: أحدُهما: إيجازٌ في الشطرِ الأولِ من المُمَثَّلِ له، وهو مَثَلُ هؤلاءِ المنافقينَ لـمّا أظهروا كلمةَ الإيمان، واستناروا بنورِها واعتزّوا بعزِّها، وآمنوا فناكَحوا المسلمينَ ووارثوا وأمِنوا علىٰ أموالِهم وأولادِهم حيثُ اقتصَرَ علىٰ قولِه: ﴿مَثَلُهُمْ﴾ لدلالةِ الشطرِ الأولِ من المُمَثَّلِ به عليه وهو قولُه: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ [البقرة: ١٧]. وثانيهما: إيجازٌ في الشطرِ الثاني مِنَ المُمَثَّلِ به وهو قولُه: فبَيْنا هو كذلك إذْ طَفِئَتْ نارُه فبقيَ مُظلِمًا خائفًا مُتحيِّرًا، حيثُ لم يذكُرْ منه شيئًا، واكتفىٰ بذكْرِ الشطرِ الثاني من المُمَثَّلِ له وهو قولُه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧].

قولُه: (بعد الكَدْحِ) مُستفادٌ من السينِ في قولِه: ﴿ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾.

(١) «التفسير الوسيط» للواحدي (١: ٩٣-٩٤).

اعترَضَ سائلٌ فقالَ: ما بالُـهم قد أشبهتْ حالُـهم حالَ هذا الـمُستوقِد؟ فقيلَ له: ذَهَبَ اللـهُ بنُورِهم؛ **أَوْ يكونُ بَدَلًا من جملةِ التمثيلِ** علىٰ سبيلِ البيان. فإنْ قلتَ: **قد رَجَعَ الضميرُ في هذا الوجهِ** إلىٰ المنافِقِينَ، فما مرجعُه في الوجهِ الثاني؟ قلتُ: مرجعُه: ﴿ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ﴾؛ لأنه في معنىٰ الجَمْع، وأمّا جَمْعُ هذا الضميرِ وتوحيدُه في: ﴿حَوْلَهُۥ﴾ فلِلْحَمْلِ علىٰ اللفظِ تارةً وعلىٰ المعنىٰ أُخرىٰ. فإن قلتَ: **فما معنىٰ إسنادِ الفعلِ إلىٰ اللـه تعالىٰ** في قولِه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾؟ قلتُ: إذا طُفِئتِ النارُ بسببٍ سماويٍّ رِيحٍ أو مطرٍ؛ فقدْ أطفَأَها اللـهُ، وذَهَبَ بنُورِ المُستوقِد. ووجهٌ آخر؛ وهو: أنْ يكونَ المستوقِدُ في هذا الوجهِ مُستوقِدَ نارٍ لا يَرْضاها الله.

قولُه: (**أو يكونُ بدلًا من جُملةِ التمثيل**) أي: يكونُ تفسيرُ المجموعِ قولَه: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ خَمَدَتْ فبقَوا متحيِّرين مُتحَسِّرين؛ لأنّ حاصِلَه وتلخيصَه: ذهبَ الله بنورِ المُنافقينَ، وتركَهُم في ظلماتٍ لا يُبْصِرون، والبدَلُ كما عُلِمَ في «الفاتحة» كالبيانِ والتفسيرِ للمُبْدَل.

قولُه: (**قد رجعَ الضميرُ في هذا الوجه**) يعني: إذا كانَ الجوابُ محذوفًا، وكان ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ استئنافًا، أو بَدَلًا، يرجعُ الضميرُ في ﴿بِنُورِهِمْ﴾[1] إلىٰ المنافقين، وأما إذا كانَ الجوابُ ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ لا يجوزُ أن يرجعَ إليهم، ولا بأسَ في تسميتِه بالوَجْه الثاني وإن كانَ مذكورًا أوّلًا؛ لأن كُلًّا من الوجهَيْن ثانٍ للآخَر، كقولِه تعالىٰ: ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] أي: مصيرهما، ونظيرُه قولُه في قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]: «فعُطِفَتْ ـ أي: الأرجُلُ ـ علىٰ الرابعِ[2] الممسوح».

قولُه: (**فما معنىٰ إسنادِ الفِعلِ إلىٰ الله تعالىٰ**) دلَّت «الفاءُ» علىٰ إنكارِ أن يكونَ ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ جوابًا، يعني إنّما جازَ إسنادُ إذهابِ نورِ المُنافقين إلىٰ الله تعالىٰ؛ لأنه جَزاءٌ لِفِعْلِهم، وأما إسنادُ إذهابِ نورِ المُستوقِدين فلا يجوزُ لكونِه عَبَثًا والعبَثُ قَبيحٌ، بناءً علىٰ مذهبِه.

---

(١) من قوله: «أو بدلاً» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) وفي بعض نسخ «الكشاف»: «الثالث»، وانظر كلام الطيبي عليه في (٥: ٢٩٢).

ثُمَّ إمّا أنْ تكونَ **نارًا مَجازِيّة**؛ كنارِ الفتنةِ والعداوةِ للإسلام، **وتلكَ النارُ مُتقاصرةٌ** مدَّةُ اشتعالِها قليلةُ البقاء، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤]؟ وإمّا نارًا حقيقيّةً أوقدَها الغُواةُ؛ ليتوصَّلوا بالاستضاءةِ بها إلىٰ بعضِ المعاصي، ويَتَهَدَّوْا بها في طُرقِ العَيْث، فأطفَأَها اللـهُ وخيَّبَ أمانيَّهم. فإن قلتَ: كيفَ صحَّ في النارِ الـمَجازيَّةِ أنْ توصفَ بإضاءةِ ما حولَ الـمُستوقِد؟ قلتُ:.....................

وتلخيصُ الجواب: أنَّ الإسنادَ في قولِه تعالىٰ: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ إذا جُعِلَ مَجازيًّا يجوزُ أن يُـحمَلَ قولُه: ﴿ٱلَّذِى ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا﴾ علىٰ نارٍ أوقَـدَها بعضُ الناسِ للانتفاعِ بها مِن نحوِ الاستدفاءِ وإضاءةِ ما حوله وغيرِ ذلك، فأطفأَها ريحٌ أو مطر، وإنّما جازَ إسنادُه إلىٰ الله تعالىٰ لأنه سَببٌ بَعيد، وإذا جُعِلَ الإسنادُ حقيقةً احتَمَلَ أن يُـرادَ بالنارِ نارُ الفتنة، وأن يُـرادَ نارٌ حقيقيةٌ أوقَدَها الغُواةُ، بناءً علىٰ أنَّ إطفاءَ تلك النيرانِ مُسْتَحسَنٌ في العقول.

وقـال القاضي: معنىٰ الإسنادِ إلىٰ اللـه تعالىٰ أنَّ الكلَّ بفِعْله، إذا طَفِئت النارُ بسَببٍ سماوي[1]. يريدُ أنَّ الإسنادَ مَجازيٌّ علىٰ طريقةِ: هَزَمَ الأميرُ الجُندَ.

قولُه: (**نارًا مَجازية**) وعلىٰ هذا حصلَ التداخلُ بين التشبيهِ والمَجاز، فأدخَلَ الاستعارةَ في المُشَبَّهِ به، كما أدخَلَ التشبيهَ في قولِه: «كأنَّ أُذُنَيْ قَلْبِه خَطْلاوانِ»[2]، في الاستعارةِ هُناك، وجَعَلَه ترشيحاً لها كما مَرَّ.

وأما قولُه: (**وتلكَ النارُ مُتقاصِرَةٌ**) فموضوعٌ موضِعَ يُطْفِئها اللهُ سريعًا، يدلُّ عليه قولُه: ﴿أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُ﴾ في قولِه: ﴿كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ﴾ [المائدة: ٦٤].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٩٠) وعبارتُه ثَمَّةَ: «وإسنادُ الذهابِ إلىٰ الله تعالىٰ، إمّا لأنَّ الكلَّ بفِعْله، أو لأنَّ الإطفاءَ حصل بسبب خفِيّ أو أمرٍ سماويّ كريحٍ أو مطر، أو للمبالغة ولذلك عُدِّي الفِعلُ بالباءِ دون الهمزةِ لِما فيها من معنىٰ الاستصحاب والاستمساك». انتهىٰ.

(٢) «الكشاف» (٢: ٢١٧).

هوَ خارجٌ علىٰ طريقةِ **المَجاز المُرشّح**، فأَحسِنْ تدبُّره. فإنْ قلتَ: هلّا قيلَ: ذَهَبَ اللـهُ بضَوْئهم؛ لقولِه: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ﴾؟ قلتُ: ذِكْرُ النُّورِ أبلغُ؛ لأنَّ الضَّوءَ فيه دلالةٌ علىٰ الزِّيادة، فلو قيلَ: ذَهَبَ اللـهُ بضَوئهم؛ لأَوهمَ الذهابَ بالزيادةِ وبقاءَ ما يُسمَّىٰ نُورًا، **والغَرَضُ إزالةُ النُّورِ** عنهم رأسًا وطمْسُه أصلًا، ....

قولُه: (**المَجاز المُرشَّح**) يريدُ أنّه لمّا استعارَ لإثارةِ الفتنةِ لفْظَ النارِ قَفّاها بالإضاءةِ، فإنّها صِفَةٌ ملائمةٌ لها.

قولُه: (**والغَرَضُ إزالةُ النور**) والحاصِلُ: أنَّ نَفْيَ القليلِ يوجبُ نَفْيَ الكثيرِ، دونَ العكس، وفي معناهُ: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]. قال صاحبُ «الفَلَك الدائر»[1]: هذا غيرُ صَحيح، فإنا تصفَّحْنا كُتُبَ اللغةِ فلم نجِدْها شاهدةً لِما ذُكِرَ ولا الاصطلاحُ العُرفيُّ مُساعِدٌ له.

وقال ابن السِّكِّيتِ ـ وإنّه ثِقَةٌ بالإجماعِ ـ في كتابِ «إصلاحِ المنطق»[2]، في بابِ فِعْلٍ وفُعْلٍ بكَسْرِ الفاءِ وضَمِّها مع سكونِ العين باختلافِ المعنىٰ: النِّيرُ: عَلَمُ الثوب، والنورُ: الضياءُ، فجعلَهما شيئًا واحدًا، وليسَ في قولِه تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥] ما يدلُّ علىٰ الاختلاف. والجوابُ عَن قولِه: إنَّ ابنَ السِّكِّيتِ جعلَهما شيئًا واحدًا؛ هو أنَّ ابنَ السِّكِّيتِ بَيَّنَ معناهُ الحقيقيَّ بحَسَبِ الوَضْعِ لا الاستعمال، وقد تَقَرَّرَ في أوّلِ هذه الآيةِ، أنَّ هٰذا الاعتبارَ بحَسَبِ الاستعمال، وحيثُ قال: ومِصْداقُ ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً﴾ الآية [يونس: ٥]، وأنَّ الأصلَ ما ذكرَهُ ابنُ السِّكِّيت.

---

(١) يعني العلاّمةَ عزَّ الدين عبدَ الحميد بن هِبَةِ الله المدائني المعروفِ بابن أبي الحديد، (ت ٦٥٥ هـ) صاحب «شرح نهج البلاغة». وكتابُه «الفلك الدائر على المَثَلِ السائر» تعقّب فيه ابن الأثير في «المثلِ السائر». انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٢٩).

(٢) «إصلاح المنطق» ص٣٤-٣٥ دون قولِه: «والنورُ: الضياء».

ألا ترىٰ كيفَ ذكَرَ عقِيبَه: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ﴾! والظُّلمةُ عبارةٌ عن عدَمِ النورِ وانطماسِه؛ وكيفَ جَمَعَها! وكيفَ نكَّرَها! وكيفَ أَتْبَعَها ما يدلُّ علىٰ أنها ظُلمةٌ مبهَمةٌ لا يتراءىٰ فيها شَبَحان؛ وهوَ قولُه: ﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾! فإنْ قلتَ: فلِمَ وُصِفتْ بالإضاءة؟

وقال في «الأساس»: أشرَقَ ضَوْءُ الشمس وضِياؤها وأضواؤها، وقولُهم: فلانٌ أضْوَأُ من الشمسِ وأنْوَرُ منَ البَدْر.

وأمّا قولُه[١]: ليسَ في قولِه تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً[٢] وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥] ما يدلُّ علىٰ الاختلاف، فيقالُ له: أفلا تُقابِلُ الآيةَ بقولِه تعالىٰ: ﴿فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ١٢] وقولِه تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦] حتّىٰ يُعْلَمَ الاختلافُ للاستعمال!

قولُه: (**ألا ترىٰ كيفَ ذكرَ عقِيبَه... وكيفَ جَمَعها، وكيف نكَّرها**) كَرَّرَ «كيف» ليُؤذِنَ باستقلالِ كلِّ واحدٍ من المذكوراتِ فيما قصَدَ إليه، أي: أنّها ظُلماتٌ متكاثِفةٌ بتتابعِ القطْرِ وظُلمةِ غَمامِه مع ظُلمةِ الليلِ، وأنها ظُلماتٌ لا يُكْتَنَهُ كُنْهُها. ثم قولُه: ﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾ كالتتميمِ والإيغالِ كقولِها:

كأنّه عَلَمٌ في رأسِه نارُ[٣]

وجعلَه بمنزلةِ اللازمِ مِنْ قَبيل: فلانٌ يُعْطي ويَمْنَع.

قولُه: (**فلِمَ وُصِفَتْ بالإضاءة**) الفاءُ تدلُّ علىٰ إنكارِ الكلامِ السابقِ. ومَبْنىٰ سؤالِه السابق «هلّا قيلَ: ذهبَ الله بضَوْئِهم»، هو أنَّ المُجاوبةَ بين صَدْرِ الكلامِ وعَجُزِه مَطلوبة، فلمّا قيلَ:

---

(١) يعني ابن أبي الحديد صاحب «الفَلَك الدائر».

(٢) من قوله: «الآية وأن الأصل» إلىٰ هنا سقط من(ط) و(ف).

(٣) للخنساء في «ديوانها» ص٤٠ قالته في رثاءِ أخيها صخر، وصَدْرُه:

وإنَّ صخرًا لتأتمُّ الهداةُ به

قلتُ: هذا علىٰ مذهبِ قولِهم: للباطلِ صَوْلةٌ ثم تَضمحِلُّ، ولريحِ الضَّلالةِ عَصْفةٌ ثُمَّ تَخْفُتُ، و«نارُ العَرْفَجِ»: مَثَلٌ لنَزْوةِ كلِّ طَمَّاحٍ. والفرقُ بين «أذهبَه» و«ذهبَ به»: ......

﴿أَضَآءَتۡ﴾ فالمُناسِبُ أن يُقال: بضَوْئِهم، ليكونَ مِن بابِ رَدِّ العَجُزِ علىٰ الصدرِ، وأجابَ عنه بأنَّ مُراعاةَ تلك النُّكْتةِ ـ وهي إزالةُ النورِ بالكُلِّيةِ ـ اقتضَتِ المُخالفة، ثم سألَ ثانيًا علىٰ الإنكار: «فلِمَ وُصِفَتْ بالإضاءة؟» يعني إذا كانَ الغرضُ إزالةَ النورِ بالكُلِّية، وأنّه لو قيل: ذهبَ الله بضَوْئِهم، لم يحصُلِ الغَرَضُ، فما الذي استدعىٰ وَصْفَ النارِ بالإضاءةِ دونَ الإنارة، إذْ لو قيل: فلما أنارَتْ ما حولَه لحصلَ المقصودُ أيضًا وتجاوبَ النَّظْمُ؟ وأجابَ بما معناه: أنّه أدْمَجَ في الكلامِ معنىٰ الباطل، وتحريرُه: أنَّ سِياقَ الكلامِ كانَ في إثباتِ ضَوْءٍ أو نورٍ كيفَ ما كان، ثم إزالتِه ليحصُلَ غَرَضُ التمثيلِ، ففي إيرادِه علىٰ هذه الطريقةِ إشعارٌ بمَعْنىٰ البُطلانِ أيضًا، فإنّه ثَبَتَ عند ذَوي البصائرِ وأربابِ النُّهىٰ قوّةُ ظهورِ الباطلِ في بَدْءِ الحالِ ثمَّ اضمِحْلالِه سريعًا في المآل، فقيل: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ﴾ ليُثْبِتَ أوّلًا الإفراطَ في إشراقِ النارِ ثم ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ ليُثبِتَ التفريطَ فيه ثانيًا، ليكونَ علىٰ وِزانِ قولِهم: للباطِلِ صَوْلةٌ ثم يضمَحِلُّ. وفي هذا التقريرِ إيذانٌ بأنَّ الواجبَ أن يُحمَلَ التنكيرُ في قولِه: ﴿ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا﴾ علىٰ التعظيمِ والتهويلِ، وأن يُجْعَلَ الإسنادُ في «أضاءَت» للنارِ علىٰ المَجازِ، كما سَبَق.

قولُه: (**ونارُ العَرْفَجِ مَثَلٌ لنَزْوةِ كلِّ طَمّاحٍ**)[1] أي: هٰذا اللفظُ وهو نارُ العَرْفَجِ، عَلَمٌ لهٰذا المعنىٰ وقد أسلَفْنا أنّ حقيقةَ المَثَلِ: ما جُعِلَ عَلَمًا للتشبيهِ لحالِ الأوّل، فإنَّ نارَ العَرْفَجِ عَلَمٌ لحالِ مَنْ تراهُ يخوضُ في أمرٍ مع شَرَهٍ قَويٍّ، ثم تَراهُ ينخفِضُ عنه سريعًا. والعَرْفَجُ: شجرٌ ينبتُ في السهل، الواحدةُ عَرْفَجَة. والنزوةُ: الطَّفرةُ، ومنه: نَزا الذكرُ علىٰ الأنثى، والطَّمّاحُ: الشَّرِهُ.

قولُه: (**والفَرْقُ بين أَذْهَبَه وذَهَبَ به**) وقد ذهبَ إلىٰ هذا الفرقِ أبو العبّاس المُبَرِّد، ذكَره الحريريُّ في «دُرَّةِ الغَوّاص»[2]. قال صاحبُ «المَثَلِ السائر»: كلُّ مَنْ ذَهَبَ بشيءٍ فقد أذْهَبَه،

---

(١) ومنه قولُ العرب: «أسْرَعُ من النارِ في يبيسِ العَرْفَجِ». انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٣٥٥).

(٢) «درَّة الغوّاص» ص ٢٠.

أنَّ معنىٰ «أذهبه»: أزالَه وجعلَه ذاهبًا، ويقال: ذهبَ به؛ إذا استصحبَه ومضىٰ به مَعَه، وذهبَ السلطانُ بمالِه: أخذَه، ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٥]، ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ومنه: ذهبتْ به الخُيَلاءَ. والمعنىٰ: أخذَ اللـهُ نورَهم وأمْسَكَه، ﴿وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ﴾ [فاطر: ٢]، وهو أبلغُ مِنَ الإذهاب. وقرأَ اليمانيُّ: (أذهبَ اللـهُ نُوْرَهم)..........

وليسَ كلُّ مَنْ أذهبَ شيئًا فقد ذهبَ به، لأن قولَنا: ذَهَبَ به يُفْهَمُ مِنه أنّه استَصْحَبه معه، وأمسَكَه عن الرجوعِ إلىٰ الحالةِ الأولىٰ، وليس كذلك «أذْهَبه»[1].

وقال صاحبُ «الفلك الدائر»: وفيه نَظر؛ لأنَّ كِلا اللفظين يدلّانِ علىٰ معنًى واحد؛ لأنَّ الأفعالَ اللازمةَ تُعدّىٰ تارةً بحَرْفِ الجَرِّ، وأُخرىٰ بالهَمزةِ، كما تقول: أخرجْتُ زيدًا من البَلَدِ، وخَرَجْتُ بزيدٍ منه، وليس معنىٰ الثاني أنّك أخرَجْتَ زيدًا واستصحَبْتَه معك، وكذا عن صاحب «الضوء» أنّه قال: ويكونُ للتعديةِ نَحْوَ: ذهبْتُ به، إذ المعنىٰ: أذهَبْتُه، وهي في سائرِ المواضعِ تُفيدُ معنىٰ التعدِيَة إلىٰ معنى آخر، وهاهنا لم يُفِدْ شيئًا سِواها.

والجوابُ: أنّهما وإن اشتركا في معنىٰ التعديةِ، لكن لِمَ قُلْتَ: إنّهما مُشتركانِ في تأدي معنًى واحد؟ وهل النزاعُ إلاّ في هذا؟ فإنّ الهمزةَ هاهنا للإزالةِ والباءَ للمُصاحبة، وصاحبُ المعاني لا ينظرُ إلاّ إلىٰ الفرقِ بينهما، واستعمالِ كلٍّ منهما في مُقامِه، لا إلىٰ التعديةِ نفسِها فإنّ البحث عنها وظيفة النَّحوي. ويؤيّده ما قالَه المُصَنِّفُ في «الأعراف»[2]: «فإن قُلتَ: كيفَ قيل: ﴿مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾ [الأعراف: ١٧] بحرفِ الابتداءِ ﴿وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡ﴾ [الأعراف: ١٧] بحَرْفِ المُجاوزة؟ قلتُ: المفعولُ فيه عُدِّيَ إليه الفِعْلُ نَحْوَ تَعْدِيَتِه إلىٰ المفعولِ به، فكما اختلفَتْ حروفُ التعدِيَةِ في ذاك، اختلفَت في هذا، وكانَت لغةً تُؤخذُ ولا تُقاسُ، وإنّما يُفَتَّشُ عن صِحَّةِ مَوْقِعِها فقط، فلمّا سَمِعْناهم يقولون: جلسَ عن يمينِه، وعلىٰ يَمينه، وعن شِمالِه، وعلىٰ شِمالِه،

---

(١) «المثل السائر» (٢: ٣٠).

(٢) «الكشاف» (٦: ٣٤٤-٣٤٥).

و«ترك»: بمعنىٰ طَرَحَ وخلَّىٰ إذا عُلِّقَ بواحد؛ كقوله: «تَرَكَه تَرْكَ ظبيٍ ظِلَّه»؛ فإذا عُلِّق بشيئَيْن كانَ مضمَّنًا معنىٰ «صيَّر»؛ فيُجرىٰ مجرىٰ أفعالِ القُلوب؛ كقولِ عنترَةَ:

فتَـرَكْـتُه جَزرَ السِّباعِ يَنُشْنَـهُ

قُلْنا: معنىٰ «علىٰ يمينِه» أنّه تمكَّنَ من جهَةِ اليَمين تمكُّنَ المُسْتعلي مِن المُسْتعلىٰ عليه، ومعنىٰ «عن يمينه»، أي: جلسَ مُتجافيًا عن صاحب[١] اليمينِ، مُنْحَرِفًا عنه غيْرَ مُلاصقٍ له».

وقال في «طه»: «ومعنىٰ الاستعلاءِ في ﴿عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [طه: ١٠]: أنَّ أهلَ النارِ يَستعلونَ المكانَ القريبَ منها، كما قالَ سيبويه ـ في مَرَرْتُ بزيدٍ ـ: إنه لُصوقٌ بمكانٍ يقرُبُ مِن زيد»[٢].

قولُه: (تركَ ظَبْيٍ ظِلَّه) أي: كِناسَه الذي يَستَظِلُّ به في شدَّةِ الحرِّ، فيأتيه الصائدُ فيُثيرُه فلا يعودُ إليه أبدًا، يُضرَبُ فيمَن ترَكَ الأمْرَ تركًا لا يعودُ إليه أبدًا. قاله الميداني[٣].

قولُه: (فتَرَكْتُه جَزرَ السِّباعِ يَنُشْنَهُ) تمامُه:

ما بَيْنَ قُلَّةِ رَأسِه والمِعْصَمِ

قبله:

فشكَكْتُ بالرُّمح الطويـلِ ثِيابَـه ... ليسَ الكَريمُ علىٰ القَنا بمُحَرَّمِ[٤]

ورُوِيَ: فتَرَكْنَه بالنون، والضميرُ «للقَنا» وفي رواية: يقضِمْنَ حُسْنَ بَنانِه والمِعْصَم. الـجَزَرُ: جَمْعُ الجزيرةِ، وهي الشاةُ التي أُعِدَّتْ للذَّبْح، والنَّوْشُ: التناولُ، والقَضْمُ: الأكْلُ بمُقَدَّمِ الأسنانِ. يقولُ: صَيَّرْتُه طُعْمةً للسِّباع، أي: قتَلْتُه فجَعَلْتُه عُرضةً للسِّباع حتى تناوَلَته وأكَلَتْه بمُقَدَّمِ أسنانِها.

---

(١) في (ط): «عن جانب».

(٢) «الكشاف» (١٠: ١٣٦).

(٣) في «مجمع الأمثال» (١: ١٢١).

(٤) البيتان لعنترة في «ديوانه» ص١٢٤.

ومنه قولُه: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ﴾ أصلُه: هُمْ في ظُلُمات، ثم دَخَلَ «ترك»؛ فنَصَبَ الجُزأَيْن.

والظُّلمة: عَدَمُ النُّور، وقيلَ: عَرَضٌ يُنافي النُّور. واشتقاقُها مِنْ قولِهم: ما ظَلَمَكَ أن تفعلَ كذا؟ أي: ما مَنَعَكَ وشَغَلَكَ؛ لأنها تسدُّ البصرَ وتمنعُ الرُّؤية. وقرأَ الحسنُ (ظُلْمات) بسكونِ اللام، وقرأَ اليمانيُّ: (في ظُلْمة) علىٰ التَّوحيد. والمفعولُ الساقطُ.......

قولُه: (**ومِنه قوله: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ﴾**) يُوهِمُ أنَّ تقديرَ الآيةِ مَقْصورٌ علىٰ هذا الوجهِ دونَ الأوّلِ، ولٰكن جاءَ في «الأمالي» عن ابنِ الحاجِب: أنَّ علىٰ الأوّلِ مفعولُ «ترك»: «هم»، و﴿فِي ظُلُمَٰتٍ﴾ و﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾ حالانِ مُتَرادِفانِ من المفعول[1]، فيُقال: إنَّ المُصَنِّفَ إنّما تركَ ذكْرَه لظهورِه، والوَجْهُ الثاني: لـمّا كانَ مُتَضَمِّنًا لفائدةِ التضمينِ وعلىٰ قاعدةٍ وأصلٍ في الإعرابِ وهي: أنَّ بعضَ الأفعالِ التي تَقْتضي مفعولَيْن مَبْنيةٌ علىٰ أصلِ الأخْبار.

وقال ابنُ الحاجِب: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ كقولِك: صَيَّرْتُ زيدًا عالِـمًا فاضلًا، لأنّها في معنىٰ الأخبار، فكما جازَ تعدُّدُ الأخبارِ جازَ تعدُّدُها، ويجوزُ أن يكونَ الأوّلُ هو المفعولَ، والثاني حالًا من الضميرِ في قولِه «تركهم» أيْ: تركهم مُسْتَقرِّينَ في ظُلماتٍ في حالِ كَوْنِهم لا يُبصِرون، ويجوزُ أن يكونَ الأولُ حالًا، والثاني هو المفعولَ، أي: صَيَّرهم غيْرَ مُبْصرينَ في حالِ كَوْنِهم في ظُلمات.

قولُه: (**والظُّلْمةُ عَدمُ النور**) وزاد الإمام[2]: عمّا مِنْ شأنِه أن يستنير[3].

قولُه: (**وقيل: عَرَضٌ يُنافي النور**) فعلىٰ هذا الظُّلمةُ أمْرٌ وجوديٌّ، ويدلُّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

---

(١) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١٤٣).

(٢) في «مفاتيح الغيب» (٢: ٣١٤).

(٣) في (ح): «أن يستتر».

مِنْ ﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾ مِنْ قَبيلِ المتروكِ المُطَّرَح الذي لا يُلتفتُ إلىٰ إخطارِه بالبال، لا مِنْ قَبيلِ المقدَّرِ المنويِّ، كأنَّ الفعلَ غيرُ متعدٍّ أصلًا، نحوُ ﴿يَعْمَهُونَ﴾ في قولِه: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠]. فإنْ قلتَ: فيمَ شُبِّهتْ حالُهم بحالِ المُستوقِد؟ قلتُ: في أنهم غِبَّ الإضاءةِ خَبَطُوا في ظُلمة، وتورَّطوا في حَيْرة. فإنْ قلتَ: وأينَ الإضاءةُ في حالِ المنافق؟ وهلْ هوَ أبدًا إلا حائرٌ خابطٌ في ظَلْماءِ الكُفْر؟ قلتُ: المرادُ ما استضاءُوا به قليلًا مِن الانتفاعِ بالكلمةِ الـمُجْراةِ علىٰ ألسنتِهم، ....

قولُه: (فِيمَ شُبِّهَتْ حالُهم بحالِ المُسْتَوْقِدِ) والذي عليه المعنيّون بشأنِ هذا الكتاب[١]: أنَّ السؤالَ عن وَجْهِ التشبيهِ؛ قالوا: المَعْنىٰ ما وَجْهُ التشبيه؟ ثُمَّ بيَّنَ الوجْهَ من ثلاثةِ أوْجُهٍ، ولمّا ذكرَ الوَجْهَ الأوّلَ من تلكَ الوجوه، أوْردَ سُؤالًا وأجابَ عنه، ثمَّ شرعَ في الوجهَيْنِ الأخيرَينِ فتدبَّر، وقالوا: إنَّ الضميرَ في «أنّهم غِبَّ الإضاءةِ» للمُسْتَوْقدين، والذي نذهبُ إليه: أنَّ السؤالَ عن المُشَبَّه، ومَوْردُه قولُه السابق: إنّما شُبِّهَتْ قِصَّتُهم بقصَّةِ المُسْتوقِد، وأنَّ الضميرَ للمنافقين، وإن كانَ ظاهرُ اللفظِ يُشْعِرُ بأنَّ السؤالَ عن الوَجْه فافهم، فإن هذا المقامَ مِنْ مَزالِّ الأقدام. فإذَن المعنىٰ: في أيِّ حالٍ من أحوالِ المُنافقينَ وقعَ التشبيهُ بحالِ المُستوقِدِ؟ فإنّ حالاتِ المُنافقين فيها كثيرةٌ كما سَبقَتْ مِن ابتداءِ ذِكْرِهم إلىٰ أن انتهَت إلىٰ ما نحْنُ بصدَدِه، فلا بدَّ مِن تخصيصِ بعْضِها بهٰذا التشبيهِ، ولهذا وقعَ الاختلافُ في الجوابِ وتَعدَّدَ الوجوهُ، ولا كذلك إذا كانَ السؤالُ عن الوجْه. ثمّ نقول: إنّا لو فَرَضْنا أن يكونَ هذا السؤالُ عن الوجْهِ، فلا يَخْلو: إمّا أن يكونَ هذا التشبيهُ مُفرّقًا أو مُركَّبًا، ولو كانَ مركَّبًا كانَ الوجْهُ ما ذكَره صاحبُ «المفتاح»، حيثُ قال: وَجْهُ تشبيهِ المنافقينَ بالذين شُبِّهوا بِهم في الآية هو رفْعُ الطَّمَعِ إلىٰ تيسير[٢] مطلوبِهم بسببِ مباشرةِ أسبابِه القريبةِ مع تَعْقيبِ الحِرمانِ والخَيْبةِ لانقلابِ الأسباب[٣].

---

(١) يعني «الكشاف».

(٢) في «مفتاح العلوم»: تَسَنِّي. وهما بمعنى.

(٣) «مفتاح العلوم» ص١٥٤.

ووراءَ استضاءتِهم بنُورِ هذه الكلمةِ ظُلمةُ النِّفاقِ التي تَرْمي بهم إلىٰ ظُلمةِ سَخَطِ الله وظلمةِ العقابِ السَّرْمَد. ويجوزُ أنْ يُشبَّهَ بذهابِ اللهِ بنُورِ المُستوقِدِ اطِّلاعُ اللهِ.....

وليسَ في الأجوبةِ التي أوردَها المُصنِّفُ ما يدلُّ علىٰ ذلك، ولا علىٰ ما يُقارِبه، وأمّا إذا كان مُفرَّقًا، فالوَجْهُ في غايةِ الظهورِ، فلا يَحتاجُ إلىٰ السؤالِ والجوابِ كما في بيتِ امرئِ القَيْس:

كأنَّ قلوبَ الطيرِ رَطْبًا ويابِسًا لدىٰ وَكْرِها العُنّابُ والحَشَفُ البالي[1]

لأنّ الوجْهَ فيه مُتعدِّدٌ بحَسَبِ تعدُّدِ المشبَّهِ والمُشبَّهِ به، واستخراجُه سَهْلٌ، علىٰ أنّ السؤالَ من الوجْهِ إنّما يحسن إذا تَعيَّنَ الطَّرفانِ، وهاهنا المُشبَّهُ غيرُ معلوم؛ لأنّ في قولِه: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] المُشبَّهُ مَثَلُهم وليسَ فيه ظاهِرًا ما يصحُّ أن يُقابَلَ بها في المُشبَّه به، فوجَبَ السؤالُ عنه، ولِمثْلِ هذا المعنىٰ أوْرَدَ في التمثيلِ الثاني: «قد شَبَّه المُنافِقَ في التمثيلِ الأوّلِ بالمستوقِدِ نارًا، وإظهارَه الإيمانَ بالإضاءةِ، وانقطاعَ انتفاعِه بانطفاءِ النار، فماذا شَبَّه في التمثيلِ الثاني بالصَّيِّبِ وبالظُّلماتِ؟»، ثمّ أعْرضَ عنْ هذا السؤالِ بقَوْله: «والصحيحُ أنّ التَّمثيلَيْن من التمثيلاتِ المُركَّبة».

وأما بيانُ كونِ الاختلافِ في الجوابِ دالًّا[2] علىٰ المُدَّعى، فهو أنَّ قولَه: «في أنّهم غِبَّ الإضاءةِ خَبَطوا في ظُلمة، وتورَّطوا في حَيْرَةٍ» لا يصلُحُ أنْ يكونَ وَجْهًا في التشبيهِ المُركَّبِ والمُفرَّق؛ لِـما تقرَّر أنَّ الوَجْهَ أمرٌ مُشْتَرَكٌ يعمُّ الطَّرَفَيْن، وهاهنا ليسَ كذلك، لأنه لا يخلو مِن أن تكونَ الإضاءةُ فيه حقيقةً أو مجازًا، فإن كانَ حقيقةً فتختَصُّ بالمُسْتوقِد، وإن كان مجازًا فبالمنافق، وعلىٰ التقديرَيْنِ لا يكونُ مُشْتركًا، فلا يكونُ وَجهًا فيجبُ حَمْله علىٰ أحدِهما، فخَصَّصْناهُ بالمُنافقين علىٰ المَجاز، ليكون مُشَبَّهًا، فيَرِدُ عليه سؤالُه: «وأين الإضاءةُ في حالِ المنافق؟» وينطبِقُ

---

(١) «ديوان امرئ القيس» ص٣٨ يصفُ عُقابًا تخطفُ الطيرَ وتَنزعُ قُلوبها.

(٢) في (ط) و(ف): «دالٌّ» لكن دون لفظة «كون»، وبها تستقيم العبارة من جهة النحو، لكن تُشكل من حيث المعنىٰ، والله أعلم.

....

عليه الجوابُ المرادُ: «ما استضاؤوا به قليلًا من الانتفاعِ بالكلمةِ المُجْراةِ علىٰ ألسنتِهم» إلى آخره فإنه في بيان مجاز المشبه.

وأمّا الجوابُ الثاني، وهو قوله: «ويجوزُ أن يُشَبَّه بذَهابِ الله بنورِ المستوقِدِ» إلىٰ آخرِه، والثالثُ وهو قوله: «والأوجَهُ أن يُرادَ الطّبْعُ» فمنَ الدلائلِ القاطعةِ علىٰ ما قَصَدْناه.

بيانُ الوَجْهِ الثاني: أنَّ المُشَبَّهَ بالاستضاءةِ هو انتفاعُهم من المؤمنينَ بالمُتاركةِ والإعفاءِ عن المُحاربة، والإحسانِ إليهم، وإعطائِهم الحظوظَ من المغانم، وبذهابِ الله بنورِ المُسْتوقِدِ إذهابُ الله ذلك الانتفاعَ بكَشْفِ أسرارِهم وافتضاحِهم بين المؤمنينَ بإطْلاعِهم علىٰ أفعالِهم، فيكونُ الاطلاعُ علىٰ النفاقِ مترتّبًا علىٰ الانتفاعِ، كما أنَّ الذهابَ مترتِّبٌ علىٰ الإضاءةِ في حالِ المستوقِدِ.

ويفترقُ هذا الوجْهُ من الوجْهِ الأولِ في إرادةِ معنىٰ ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ دونَ الإضاءةِ والانتفاعِ، فإنَّ المرادَ بالإضاءةِ في الوجهيْنِ الانتفاعُ بالكَلِمةِ المُجْراةِ علىٰ ألسنتِهم، وبالإذهابِ في الأول ظُلمةُ العقاب، وفي الثاني إطلاعُ الله المؤمنينَ علىٰ أسرارِهم.

وبيانُ الوجْهِ الثالث: هو أنَّ المُشَبَّه بالاستضاءةِ هو الانتفاعُ المذكورُ، وبالإذهابِ الطبعُ المرتَّبُ علىٰ عَدمِ مَنْحِ الألطافِ، وتَرْكُهم علىٰ ما هُم عليه، فإنه سَبَبٌ لتراكُمِ الرَّيْنِ والطبع علىٰ قلوبِهم، فصحَّ إيقاعُ الطبعِ مُشبَّهًا، وأنه بمنزلةِ إذهابِ النورِ في طرف المشبَّه به، لأنَّ نورهم، أي: انتفاعَهم لـمّا كانَ سَببًا عن إظهارِهم الإيمانَ وموافقتِهم المسلمينَ في الظاهرِ، وكان تَـرْكُهم علىٰ هذه الحالةِ سَببًا لتراكُمِ الرينِ فكُلَّما ازدادَ الرَّيْنُ، قلَّ الانتفاعُ والإضاءةُ، إلىٰ أن ينتهيَ الرَّيْنُ إلىٰ الطبعِ، فحينَئذٍ لم يتمالكوا أن يُجْروا علىٰ ألسنتِهم كلمةَ الإيمانِ، قالَ الله تعالىٰ: ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٦] فانقطعَ لذلك الانتفاعُ بالكُلِّيةِ، فصَحَّ التشبيه، هذا علىٰ تقديرِ أنْ يكونَ ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ جزاءَ الشـرطِ والضميرُ للمُسْتوقِدين، وأما إذا قُدِّرَ الجَزاءُ محذوفًا، تكون دِلالةُ «ذهَبَ الله» علىٰ هذا المعنىٰ دلالة النائبِ علىٰ الـمَنوب.

علىٰ أسرارِهم **وما افتُضِحُوا** به بينَ المؤمنينَ واتَّسَموا به مِنْ سِمَةِ النِّفاق. **والأوجهُ أن يُرادَ الطَّبْع**؛ لقولِـه: ﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٌ ﴾. وفي الآيةِ تفسيرٌ آخر؛ وهو: أنهم لـمّا وُصِفوا بأنهم اشترَوُا الضَّلالةَ بالهدىٰ، عُقِّبَ ذلكَ بهذا التمثيل؛ ليُمثِّلَ هُداهم الذي باعُوه بالنارِ المضيئةِ ما حَوْلَ الـمُستوقِد؛ والضَّلالةُ التي اشترَوْها وطُبِعَ بها علىٰ قلوبِهم بذهابِ اللـهِ بنُورِهم وتَرْكِه إيّاهم في الظُّلُمات. وتنكيرُ النارِ للتعظيم. **كانت حَواسُّهم سليمةً**،.......

قولُه: (**وما افتُضِحوا**) قيل: هو عَطْفٌ علىٰ «اطِّلاعُ الله».

وأما الجوابُ الرابعُ وهو قولُه: «وفي الآيةِ تفسيرٌ آخر» فكذا يُقوِّي قوْلَنا: إنَّ تقديرَ السؤالِ: في أي حالةٍ من حالاتِ المنافقين وقعَ التشبيهُ؟ فإنَّ حالاتِ المُنافقين فيها كثيرة.

تقريره: أنَّ تلكَ الأجوبةَ كانَتْ مَبْنيَّةً علىٰ أنَّ المُرادَ من الحالِ المسؤولِ عنها ما يُعلَمُ مِن تفسيرِه قولَه: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ حيث قال: «كانَت صورةُ صَنيعِهم مع الله ـ حيثُ يتظاهرون بالإيمانِ وهم كافِرون ـ صورةَ صُنْعِ المخادعين، وصورةُ صُنْعِ الله معهم ـ حيثُ أمَرَ بإجراءِ أحكامِ المُسلمين عليهم، وهم عِنْده في عِدادِ شِرارِ الكَفَرةِ وأهلِ الدَّرْكِ الأسفلِ من النار ـ صورةَ صُنْعِ الخادع» إلىٰ آخِره. وهذا الجوابُ مَبْنيٌّ علىٰ أنَّ الحالةَ التي وقعَ التشبيهُ فيها هي ما في الآية السابقةِ وهي قولُه: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ ﴾ [البقرة: ١٦]. ألا ترىٰ كيف صَرَّح بالمُشَبَّهِ والمُشَبَّهِ به بقَوْلِه: «ليُمَثِّلَ هُداهم الذي باعوه بالنارِ المُضيئة»! فالحقُّ أنَّ هذا جَوابٌ ثانٍ، والجوابُ الأولُ مُتفرِّعٌ عليه الوَجْهان.

قولُه: (**والأوْجَهُ أن يُرادَ الطبعُ**) لِما أنَّ قوْله: ﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٌ ﴾ [البقرة: ١٨] واقعٌ استئنافًا علىٰ بَيان المُوجِب.

قولُه: (**كانت حواسُّهم سليمة**)، **الراغب**: الصَّمُّ: صَلابةٌ من اكتنازِ الأجزاءِ، ومنه قيلَ: حَجَرٌ أصَمُّ وصَخْرة صمّاءُ، وقيلَ لرأسِ القارورة: الصِّمام، والبَكَمُ: اعتقالُ اللسانِ، وأصلُه فيمَنْ يُولَدُ أخْرسَ، والعَمىٰ قد يُقالُ في عَدَمِ البَصيرةِ والبَصَـرِ جميعًا، فمن تركَ الإصغاءَ إلىٰ

ولكنْ لـمّا سَدُّوا عن الإصاخةِ إلىٰ الحقِّ مسامعَهم، وأبَوْا أنْ يُنطِقوا به ألسنتَهم، **وأنْ يَنظُروا ويتبصَّروا بعيونِهم**؛ جُعِلُوا كأنما **إيفَتْ** مشاعرُهم، وانْتَقَضَتْ بُناها التي بُنيتْ عليها للإحساسِ والإدراك؛ كقولِه:

صُمٌّ إذا سَمِعوا خيرًا ذُكِـرْتُ بـهِ ... وإنْ ذُكِرتُ بسُوءٍ عنـدَهم **أَذِنُـوا**

أَصَــمُّ عـمّا سـاءَه سَـمِيعُ

أصمُّ عَنِ الشيءِ الذي لا أُريدُه ... وأسمعُ خَلْقِ اللـهِ حيـنَ أُريـدُ

الحِكْمةِ الربانيّةِ، وأعْرَضَ عن الطريقِ الأُخْرَوِيّة واشتغَلَ عن تَعرُّفِ حالِها، ولم يُنْعِمْ تدبرهما، صَحَّ أن تُستعملَ هذه الألفاظُ فيه، والآية مَبْنيةٌ علىٰ الآيةِ الأولىٰ ومُفَسَّرةٌ بحَسَبِ تفسيرِها[١].

قولُه: (**وأن ينظُروا ويتبَصَّروا**[٢] **بعُيونِهم**) زادَ في العبارةِ في هذا القسمِ، وأكَّد فيه، حيث بيَّن النظرَ بالتبصُّـر وصَرَّحَ بذِكْرِ العين، وبَناهُ من التفعُّل؛ لأنّ بديهةَ النظرِ لا تُجْدي ألبتَّـةَ، والنظرةُ الأولىٰ حَمْقاءُ، فلابُدَّ من بناءٍ ثانٍ علىٰ الأولِ، وإعمالِ التفكُّرِ فيه لينتفعَ به.

قولُه: (**إيفَتْ**) أي: صارَتْ ذا[٣] آفةٍ. **الجوهريّ**: الآفة: العاهَة. وقد إيفَ الزرعُ، أي: أصابَتْهُ آفَةٌ فهو مؤوف مِثالَ مَعوف، والبُنىٰ: بالضم مقصورة مثلَ البِنَىٰ يقال: بنيةٌ وبُنَىٰ، وبِنْيةٌ وبِنَى.

قولُه: (**أذِنوا**) هو من: أذِنْتُ الشيءَ أذَنًا، إذا أصغَيْتَ إليه، وأنشَدَ الجوهريُّ قَبْلَهُ لقَعْنَبٍ:

إنْ يَسْمَعوا رِيبةً طـاروا بهـا فَرَحًـا ... مني، وما أذِنوا مِن صالحٍ دَفنوا[٤]

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ١٠٧).

(٢) في الأصول الخطية: «ويُبْصِروا»، وكلامُ الشارح دائرٌ على التبصُّر.

(٣) كذا في الأصول الخطية، ولعل الصواب: «ذات».

(٤) «الصحاح» (٥: ٢٠٦٨) (أذن). ومنه قولُه ﷺ: «ما أذِنَ الله لشيءٍ ما أذِنَ للنبيِّ أن يتغنّى بالقرآن» يعني استمع. أخرجه البخاري (٥٠٢٤)، ومسلم (٧٩٢) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

فأَصـــمَمْتُ عَمْـــرًا وأَعمَيْتُـــه   عَنِ الجُودِ والفَخْرِ يومَ الفِخَـارْ

فإنْ قلتَ: كيفَ طريقتُه عندَ علماءِ البيانِ؟ قلتُ: طريقةُ قولِهم:...............

قولُه: (فأصْمَمْتُ عَمْرًا) البيت[1]. أي: وَجَدْتُـه أصَمَّ، «وأعمَيْتُه»، أي: وجَدْتُه أعمىٰ.

قولُه: (كيفَ طريقتُه) قيل: أي: هو حَقيقةٌ أم مَجاز؟ ثمَّ إنْ كانَ مَجازًا، أهوَ مِن بابِ التمثيلِ أو الاستعارة؟ وليسَ بذاك، بل تَوْجيهُ السؤالِ أنْ يُقال: ذكَرْتَ أنَّ قولَه: ﴿ صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٌ ﴾ [البقرة: ١٨] ليسَت علىٰ ظواهِرِها؛ لأنّ حواسَّهم كانَت سَليمةً، وأنها محمولةٌ علىٰ تلك المعاني، فمِنْ أيِّ أُسلوبٍ هو في البيان؟ فأجابَ: إنَّه من بابِ التشبيهِ، ثمّ أوْرَدَ عليه أنّ مَبْنىٰ التشبيهِ أن يُذكَر طَرفاهُ، وهو المُشَبَّه والمُشَبَّهُ به، وأنَّ الاستعارةَ هي أن يُطْلَقَ أحدُ طرفَي التشبيهِ، ويُرادَ الطرفُ الآخَر، وهاهنا لم يُذْكَر المُشَبَّه، فهل يُسَمّىٰ استعارةً أم لا؟ فأجاب بأنّه لا يُسَمَّى استعارةً؛ لأنَّ المُسْتعارَ له مذكورٌ وهُم المنافقون، ثم مَنَع هذا التعليل بقولِه: «طوىٰ ذِكْرَهم عن الجملةِ بحَذْف المُبْتدأ» وتقريرُه: أنّه ثبتَ في البيانِ أنّ شَرْطَ الاستعارةِ أن يكونَ المُشَبَّه المتروكُ مَطْويًّا في جُملةٍ وقعَت الاستعارةُ فيها، فلو ذُكِرَ في غيْرِها من الجُمَلِ لا يضرُّها، ألا تَرىٰ إلى قولِه:

قامَتْ تُظَلِّلني مِـنَ الـشمسِ   نَفْـسٌ أعـزُّ عـليَّ مِـنْ نَفْــسي

قامَتْ تُظَلِّلنـي ومِـنْ عَجَـبٍ   شَمْسٌ تُظَلِّلني من الشمسِ[2]

فإنّ قولَه: «شَمْسٌ تُظَلِّلني» عُدَّ استعارةً، وإنْ عُلِمَ من السابقِ أنّه تَشْبيه، كذا هاهنا هذه الجُملَةُ مُعَرّاةٌ عن ذِكْرِ المُشَبَّه، وإنْ عُلِمَ مما سبق ذكْرهم، فانسلَقَ إلىٰ أنّه استعارة، وإليه الإشارةُ بقوله: «طَوىٰ ذِكْرَهم عن الجُملة». وأجابَ أنَّ المَطْويَّ في حُكْم المنطوقِ؛ لأنَّ الكلامَ لا يتمُّ إلّا به، بخلافِه في البيت، فإنَّ تلك الجُملةَ مُسْتَقِلّة.

---

(١) ذكره ابن قتيبة في «المعاني الكبير» (١: ٥٦٠)، واليوسيُّ في «زَهر الأكَم في الأمثال والحِكَم» (٢: ٩٦) غير منسوبٍ إلى أحد.

(٢) البيتان لابن العميد كما في «يتيمة الدهر» للثعالبي (١: ٣٧٤).

هُمْ ليوثٌ؛ للشُّجعان، و: بُحورٌ؛ للأسخياء، إلّا أنّ هذا في الصِّفاتِ وذاكَ في الأسماء. وقد جاءت الاستعارةُ في الأسماءِ والصِّفاتِ والأفعالِ جميعاً؛ تقولُ: رأيتُ لُيوثًا، ولقيتُ صُمًّا عن الخَيْر، **ودَجَا الإسلامُ**، وأضاءَ الحقُّ. فإنْ قلتَ: هلْ تُسمَّىٰ ما في الآيةِ استعارةً؟ قلتُ: مُختلَفٌ فيه، والمحقِّقون علىٰ تسميتِه **تشبيهًا بليغًا**، لا استِعارَة؛..................

قولُه: (**هم ليوثٌ للشُّجعانِ، وبُحورٌ للأسخياء**) أي: تَشْبيهٌ بحَذْفِ الأداة، والوَجْهُ كأنَّه قِيلَ: همُ كالليوثِ وكالصُّمِّ إلاّ أنَّ الفرقَ بينهما مِن حيثُ الاسمُ والصفةُ، وكما جاءتِ الاستعارةُ علىٰ الأصالةِ في الأسماءِ وعلىٰ التبعيّةِ في الصِّفاتِ والأفعالِ كذا تجيءُ في التَّشبيه؛ لأنَّ مَبْنىٰ الاستعارةِ علىٰ التشبيهِ فقولُه: «رأيتُ ليوثًا ولقِيتُ صُمًّا، ودَجا الإسلامُ، وأضاءَ الحقّ» استعاراتٌ لا تَشْبيهات، فإذا جُوِّزَ ذلك في الفَرْع، ففي الأصلِ بطريقِ الأَوْلىٰ.

قولُه: (**ودَجا الإسلام**)، **الأساس**: ومنَ المَجازِ ثَوْبٌ داجٍ: سابغٌ غَطّىٰ[1] جَسَدَهُ كُلَّه، وثَوْبُ الإسلامِ داجٍ.

قولُه: (**تشبيهًا بَليغًا**) وذلك أنَّ حقَّ التشبيهِ ذِكْرُ أركانِه الأربعةِ: المُشَبَّه والمُشَبَّهِ به، وأداتِه ووَجْهِه، وحينَ لم يذكُرْ هاهنا الأداةَ دلَّ علىٰ الحَمْل، ولـمّا لم يذكُر الوَجْه دَلَّ علىٰ العموم.

وأما حَذْفُ الـمُسْنَدِ إليه، فيه بلاغة أمْ لا؟ فمَذْهَبُ صاحبِ المفتاح: لا، لكَوْنِ المُقَدَّر كالملفوظِ، لٰكن لا يَـخْلو مِن نوعِ مُبالغةٍ، فإنَّ دِلالةَ المُسنَدِ علىٰ المُسنَدِ إليه الـمُقَدَّر في نَحوِ:

أَسَدٌ عليَّ وفي الـحُروبِ نَعامة[2]

قَريبٌ مِن نحوِ دِلالةِ الأسدِ علىٰ الشجاعِ في قولِك: رأيْتُ أسدًا يَـرْمي، ولهٰذا اختُلِفَ فيه.

---

(١) لفظ «غطّى» من (ط)، ومن «أساس البلاغة» (دجى)، وسقط من سائر الأصول.

(٢) لعمرانَ بن حِطّان، من فرسان الخوارج وشجعانِهم، يخاطِبُ الحجّاجَ بن يوسف حين فرَّ من غزالةَ الحرورية. «التذكرة الحمدونية» (١: ٢٦٩)، ولتمامِ الفائدة انظر: «الكامل في اللغة والأدب» للمبرد (٢: ٩٢٩).

لأنَّ الـمُستعارَ له مذكورٌ، وهُم الـمُنافِقون، والاستعارةُ إنما تُطْلَقُ حيثُ **يُطوىٰ ذِكْرُ الـمُستعارِ له، ويُجعَلُ الكلامُ خِلْوًا عنه صالـحًا لأَنْ يُرادَ به المنقولُ عنه والمنقولُ إليه** لولا دلالةُ الحالِ أو فحوىٰ الكلام، كقولِ زُهير:

لدىٰ أَسَدٍ شاكي السِّلاحِ مُقَـذَّفٍ ... لـــه لِبَـــدٌ أظفـــارُه لَمْ تُقَلَّـــمِ

قولُه: (**يُطوىٰ ذِكْرُ المُسْتعارِ له**) ليسَ بكُلّي؛ لأنّ ذلك مَشروطٌ في الاستعارةِ المُصرِّحة، أما المَكْنيّةُ فبخلافِه.

قولُه: (**ويُجْعَلُ الكَلامُ خِلْوًا عنه، صالـحًا لأَن يُرادَ به المنقولُ عنه والمنقولُ إليه**) مبنيٌّ علىٰ القولِ بالادّعاءِ الذي هو أصلُ الاستعارة، وإلاّ فمَعْنىٰ الحقيقةِ هو المُبادرُ إلىٰ الفَهْم عند خُلوِّ الكلامِ عن القَرينة، وإلىٰ الاستعارةِ عند وجودِها؛ وذلك أنّ المُتكَلِّمَ عند إرادةِ الاستعارةِ يَدَّعي أوّلًا أنَّ المُشبَّه داخِلٌ في جِنْسِ المُشَبَّهِ به، وفَرْدٌ من أفرادِ حقيقتِه، فالمُستعارُ كاللفظِ المُشْتَرَكِ الدائرِ بين مفهومَيْه، ولولا القرينةُ المُبينةُ لم يُعلَمِ المُراد.

قولُه: (**لدىٰ أَسَدٍ شاكي السِّلاح**) الشوكةُ شِدَّةُ البأسِ، والحِدَّةُ في السلاح[1]، وقد شاكَ الرجلُ، أي: ظهَرَتْ شوكتُه وحِدَّتُه، فهو شائِكُ السلاحِ، وشاكي السلاحِ مَقْلوبٌ منه[2]، مُقَذَّفٌ: كثيرُ اللحم، ناقةٌ مُقَذَّفَةٌ مُكْتَنِزةُ اللَّحْم، كأنّما قُذِفَتْ به قَذْفًا. لِبَدٌ: جَمْعُ لِبْدَةٍ، وهي الشَّعْرُ الذي علىٰ رَقَبَتِه[3] يتلبَّد.

قولُه: (**أظْفارُه لم تُقَلَّم**) أي: بَراثِنُه لا يَعْتَريها ضَعْفٌ، يقالُ للضعيف: مَقْلومُ الظُّفرِ، واجتمعَ في البيتِ تجريدُ الاستعارةِ مع ترشيحِها، والبيتُ مُسْتَشْهَدٌ به لقيامِ دِلالةِ الحالِ علىٰ الاستعارة.

---

(١) في (ح) و(ف): «والحد في السلاح».

(٢) يعني قَلْبَ الياءِ من عينِ الفعلِ إلى لامِه، ويجوز حذفُ الياء فيقال: شاكٌ. أفاده الشنتمري في «شرح ديوان زهير» ص٢٢.

(٣) يعني الأسد، وتُسَمّىٰ زُبْرَةَ الأسَد.

ومِنْ ثَمَّ تَرىٰ الـمُفْلِقين السَّحرةَ منهم كأنهم يتناسَوْنَ التشبيهَ ويُضْرِبونَ عن توهُّمِه صَفْحًا، قالَ أبو تـمَّام:

ويَصْعَدُ حتى يظنَّ الجهـولُ ... بـأنَّ لـه حاجـةً في السَّماءِ

قولُه: (ومِنْ ثَمَّ) تَعليلٌ لقولِه: «ويُـجْعَلُ الكلامُ خِلْوًا عنه صالحًا لأَنْ يُرادَ به المنقولُ عنه» أي: حقيقةً «والمنقولُ إليه» أي: ادعاءً، ولأنَّ المُشَبَّهَ داخلٌ في جِنْسِ المُشَبَّهِ به فَرْدٌ من أفرادِ حَقيقةِ «يتناسون التشبيه» في الترشيح[١] كأنه لم يخطر منهم على بالٍ، ولا رأوه ولا طيف خيال.

فإنْ قلت: الكلامُ في تناسي التشبيهِ مَسوقٌ للاستعارةِ كما يُفهَمُ مِن كلامه، وهذا تَشبيهٌ كما تَقرَّر مِن مفهومِ كلام صاحبِ المفتاح؟ قلتُ: ذكَرَهُ للمُبالغةِ والإيذانِ بأنّهم إذا كانوا مع التشبيهِ والاعترافِ بالأصلِ يُسَوِّغون أنْ لا يَبْنوا إلّا علىٰ الفرعِ الذي هو الـمُشَبَّهُ به، فهم إلىٰ تسويغِ ذلك مع جَحْدِ الأصلِ في الاستعارةِ أقْرَب[٢].

قولُه: (الـمُفْلقين)، **الجوهريّ**: الفِلْقُ بالكَسْرِ: الداهيةُ والأمرُ العَجيبُ تقولُ منه: أفْلَقَ الرجلُ، وشاعِرٌ مُفْلِقٌ.

الأساس: شاعِرٌ مُفْلِقٌ يأتي بالفِلْقِ وهو الأمرُ العَجيب.

قولُه: (ويَصْعَدُ) البيت[٣]، والضميرُ في «يَصْعَد» للمدوحِ[٤]، ساقَ سُمُوَّ مَنْزِلَتِه وارتقاءَه[٥]

---

(١) قوله: «في الترشيح» من (ط).

(٢) هذه الفقرة ـ من قوله: «فإن قلت: الكلام» إلىٰ هنا ـ هنا مكانها في (ط)، وفي (ح) و(ف) مكانها بعد فقرة: «قوله: لا تحسبوا» الآتية.

(٣) لأبي تمام في «ديوانه» (١: ٤١٧).

(٤) في (ف): «للممدوح».

(٥) في (ط): «وارتفاعه».

ولبعضِهم:

لا تَحسبُوا أنَّ في سِرْبالِـه رَجُـلًا ففيهِ غَيْثٌ وليثٌ مُسبِلٌ مُـشْبِلُ

وليسَ لقائلٍ أنْ يقولَ: طُوِيَ ذكْرُهم عن الجملةِ بحذفِ المبتدأِ؛ **فأتسلَّقُ** بذلكَ إلىٰ تسميتِه استعارةً؛ لأنه في حُكْمِ المنطوقِ به، نظيرُه قولُ مَن يخاطِبُ الحَجَّاج:

أَسَدٌ عليَّ وفي الحُـروبِ نعامـةٌ فَتْخاءُ تَنفِرُ مِنْ صَفيرِ الـصافرِ

مدارجَ الكَمال مَساقَ عُلوِّه المكاني، واللامُ في «لظنَّ» جوابُ القَسَم، والبيتُ مِثالُ الاستعارة.

قولُه: (**لا تَحسِبوا**) البيت[1]، والبيتُ مُسْتَشْهَدٌ به من حيثُ اللفظُ كما تقولُ في شُجاعٍ: هذا ليسَ بإنسان بل هو أسدٌ؛ ألا ترىٰ كيفَ يَفْتَرِسُ ويَصول.

قولُه: (**مُسْبِلٌ**)، **الأساس**: أَسْبَلَ المَطَر: أرسَلَ دَفْعةً وتكاثفَ كأنّما أَسْبَلَ سِتْرًا.

قولُه: (**فأتَسَلَّقُ**)، **الجوهريُّ**: تسلَّقَ الجدارَ: تَسوَّرَه. أي ترك التشبيهَ وارتقىٰ إلىٰ الاستعارة، لأنّها تدرُّجٌ من التشبيهِ لحَذْفِ أحدِ طرَفَيْهِ وذِكْرِ الآخَرِ، وفي حَذْفِ المُبتدأ إيهامٌ لتَطْهيرِه اللسان عنه.

قولُه: (**أَسَدٌ عليَّ**) البيت[2]، وبَعْده:

هلا حَمَلْتَ علىٰ غزالةَ في الوَغىٰ بل كان قلبُك في جناحَيْ طائرِ

فَتْخاءُ: مُسْترخِيةُ الجَناح. والصَّفير: صوتُ المُكاء، والنَّعامُ يُضْرَبُ به المَثَلُ في الجُبْن. قيل: قتلَ الحجّاجُ شَبيبًا الخارجيَّ، فحارَبَتْهُ امرأتُه سَنةً، وهزَمتِ الحَجَّاجَ وهي تتبعُه، فقيلَ له ذلك تَعْييرًا، أي: هلاّ حَمَلْتَ علىٰ هٰذه المرأةِ في الوغىٰ بل كان قلبُكَ في الوَجيبِ[3] والخَفَقانِ كأنّه في جناحَي الطير[4].

---

(١) للزمخشري كما في «شواهد الكشاف» (١: ٧٧).

(٢) سبق تخريجُه قبل قليل.

(٣) في (ط): «الوجب».

(٤) في (ط): «الطائر».

ومعنىٰ ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾: أنهم لا يَعودُونَ إلىٰ الهُدىٰ بعدَ أنْ باعُوه، أوْ عن الضَّلالةِ بعدَ أن اشترَوْها؛ **تسجيلاً عليهم بالطَّبْع**؛ أوْ أرادَ أنهم بمنزلةِ المتحيِّرينَ................

قولُه: (ومعنىٰ ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾) أي: ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾[1] مُتعلَّقُه محْذوف. **الأساس**: رجعَ إليَّ رجوعًا ومَرْجِعًا ورُجْعىٰ، ورَجَعْتُه أنا رَجْعًا. فإما أنْ يُقدَّرَ المُتعلِّقُ «إليَّ»[2]، فالرجوعُ إذَنْ بمعنىٰ الإعادةِ إلىٰ ما كانَ، فالمعنىٰ: «لا يعودونَ إلىٰ الهُدى»؛ لأنَّ المُرادَ تمكُّنهم من الهُدىٰ، وإمّا أن يُقدَّرَ «عن» فالمَعنىٰ: «لا يرجِعونَ عن الضلالة»، فإنَّ المُتمسِّكَ بالشيءِ لا يرجعُ عنه، وإمّا أن لا يُقدَّرَ شيءٌ، ويُتْرَكَ علىٰ الإطلاق، والوَجْهانِ المُتقدِّمان مَبْنيانِ علىٰ أنَّ وَجْهَ التشبيهِ في التمثيلِ مُسْتنبطٌ مِن قولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦] والوَجْهُ الأخيرُ مِن قولِه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾، المعني به قوله[3]: «إنَّهم غِبَّ الإضاءةِ، خَبَطوا في ظُلْمَةٍ، وتورَّطوا في حَيْرَة».

قولُه: (**تسجيلًا عليهم بالطَّبع**) اعلَمْ أنَّ في تفريعِه هذا اللَّفظَ علىٰ قولِه: «بعد أنْ باعوه» أو «بعد أن اشترَوْها» وإيقاعِه مفعولًا له للقولِ المُقدَّر، أي: قيلَ: فهم لا يرجِعون، تسجيلًا عليهم[4]، دقيقةً جليلةً ولطيفةً سَنيّةً، لأنَّه آذَنَ بِهِ أنَّ هذا القولَ أيضًا مُتفرِّعٌ علىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦] وتتميمٌ لذلك المَعنىٰ، نَحْوَ قوله: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ وقولِه: ﴿وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾؛ لأنَّ المُشتري والبائعَ إذا بتّا المُبايعةَ بحيثُ لا يكونُ لأحدِهما الخِيارُ والرجوعُ إلىٰ السِّلعةِ كَتبا صَكًّا علىٰ ذلك، ثم أثبتَ الحاكِمُ سِجِلَّه تأكيدًا علىٰ تأكيد، فهذا هو معنىٰ الطَّبْع، لأنَّ الطَّبْع: تراكُمُ الرَّيْنِ وتزايدٌ في الكُفْرِ، فعلىٰ هذا جُملةُ التمثيلِ كالمُعْتَرِضَةِ بين التتميم أعني: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨] والـمُتَمَّمِ وهو قولُه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ الآية [البقرة: ١٦] وعلىٰ الوَجْهِ الثاني وهو قولُه: «أو أرادَ

---

(١) في (ح): «أي يرجعون».

(٢) في (ط): «المتعلق أي».

(٣) من قوله: «﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ إلىٰ هنا من (ط).

(٤) متعلِّقٌ بقولِه: «اعلم أنَّ في تفريعِه».

الذينَ بَقُوا جامِدِينَ في مكانِهم لا يَبْرحونَ، ولا يَدرُونَ أيتقدَّمونَ أمْ يتأخَّرون، فكيفَ يَرْجِعونَ إلىٰ حيث ابتَدأوا منه.

[﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ * يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ١٩-٢٠]

ثم ثنَّىٰ اللـهُ سبحانـه في شأنِـهم بتمثيلٍ آخر؛ ليكونَ كَشْفًا لحالِـهم بعدَ كَشْف، وإيضاحًا غِبَّ إيضاح ....

أنَّهم بمنزلةِ الـمُتَحيِّرين»، قولُه: ﴿ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ كالتتميم لجُملةِ التمثيل، ويُمكنُ أن يُنظَرَ في الترشيحِ والتجريدِ والتتميم معنىٰ الترقّي ليشملَ جميعَ شرائطِ التجارة؛ لأنَّ المقصودَ من التجارةِ حصولُ الرِّبح، وحِفْظُ رأْسِ المال، وهٰؤلاءِ في هٰذه الصَّفْقةِ أضاعوا هاتَيْن الطَّلِبَتَيْن، فعُلِمَ من ذلك فَقْدُ اهتدائِهم لطُرُقِ التجارة. ومَنْ وقفَ علىٰ كونِه دَخيلًا في صَنْعَةِ التجارةِ رُبّما اشتغَلَ بالتلافي، ويرجعُ إلىٰ البائعِ ويعتذرُ إليه ليردَّ رأْسَ مالِه، ويرجِعَ عن الغُبْنِ الفاحِش، وهٰؤلاءِ حُرِموا[١] كلَّ ذلك فدُمِّروا.

قولُه: (وكيفَ[٢] يَرْجِعون) عَطْفٌ علىٰ «أيتقدَّمون أم يتأخَّرون» ضَمَّنَ «لا يدرون» معنىٰ العِلْم، وعلَّقَ عَمَلَه حيث أتىٰ بالجُمْلتين مُصَدَّرَتَيْن بحَرْفِ الاستفهامِ، و«كيف» مفعولُ «يرجِعونَ» علىٰ تأويلِ جوابِ الاستفهام.

قولُه: (ثمّ ثَنّىٰ الله تعالىٰ) هو عَطْفٌ علىٰ قولِه: «عَقَّبَها بضَرْبِ المَثَل» في قولِه: «ولـمّا جاءَ بحقيقةِ صِفَتِهم عَقَّبها».

قولُه: (غِبَّ إيضاح)، الجوهري: الغِبُّ: أن تَرِدَ الإبلُ الماءَ يومًا وتَدَعَه يومًا[٣].

---

(١) في (ط): «وحرموا هؤلاء».

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فكيف».

(٣) من قوله: «قوله: غب إيضاح» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

وكما يجبُ علىٰ البليغِ في مَظانِّ الإجمالِ والإيجازِ أن يُجمِلَ ويُوجِزَ، فكذلكَ الواجبُ عليهِ في مَوارِدِ التفصيلِ والإشباعِ أنْ يُفصِّلَ ويُشبعَ. أنشدَ الجاحظُ:

يَرْمونَ بالخُطَبِ الطِّوالِ وتارةً ... وَحْيَ المُلاحِظِ خِيفَةَ الرُّقَباءِ

ومما ثُنِّيَ مِنَ التمثيلِ في التنزيلِ قولُه: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۝ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۝ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ۝ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ١٩-٢١]، وألا ترىٰ إلىٰ ذي الرُّمَّةِ كيفَ صَنَعَ في قصيدتِه:

أذاكَ أمْ نَمِشٌ بالوَشْيِ أكْرُعُهُ؟

قولُه: (وكما يجبُ علىٰ البليغِ) الواوُ للاستئنافِ، والكلامُ إلىٰ تَمامِ بيتِ الجاحظِ مُعْتَرِض، والكافُ في «كما» مَرفوعُ المَحلِّ و«ما» موصولةٌ، ولذلك جيءَ بالفاءِ في الخَبَر، وهو «فكذلك».

قولُه: (يَرْمونَ بالخُطَبِ)، الأساس: ومنَ المَجاز: رأيتُ الناسَ يَرمونَ الطائفَ، أي: يقصِدونه. وهذا الكلامُ بَعيدُ المَرامي.

قولُه: (وَحْيَ المُلاحِظِ) منصوبٌ علىٰ المَصْدر، أي: يُشيرونَ رَمْزاً.

قولُه: (وألا ترىٰ) ويُروىٰ بغيرِ «الواو»، وإذا كان بغيرِ «الواو» فهو كالبَيانِ لِما مَرَّ، وإذا كان «بالواو» فهو عَطفٌ علىٰ «مِمّا ثُنِّيَ».

قولُه: (أذاكَ أمْ نَمِشٌ بالوَشْيِ أكْرُعُه) تَمامُه:

مُسَفَّعُ الخَدِّ غادٍ ناشِطٌ شَبَبُ[1]

النَّمَشُ بالفَتْح: نُقطٌ بِيضٌ وسُودٌ، ومنه: ثَوْرٌ نَمِشٌ بكَسْرِ الميم، وهو الوَشْيُ[2] الذي فيه نُقَطٌ. بالوَشْي: صِفَةُ النَّمَش، وأكرُعُه فاعِلُه. مُسَفَّعُ الخَدِّ: أسوَدُ. الجوهري: السُّفْعَة في الوَجْه: سَوادٌ في خَدَّي المرأةِ الشاحِبة. ناشِطٌ: يخرُجُ من أرضٍ إلىٰ أرضٍ. وشَبَبٌ: ثَوْرٌ مُسِنٌّ قد

---

(١) لذي الرمَّةِ في «ديوانه» ص٢٤.

(٢) في (ط) و(ح): «الوحشي».

أذاكَ أمْ خاضِبٌ بالسِّيِّ مَرْتَعُهُ؟

فإن قلتَ: قد شُبِّهَ المنافقُ في التمثيلِ الأوّلِ بالمستوقِدِ نارًا، وإظهارُه الإيمانَ بالإضاءة، وانقطاعُ انتفاعِه بانطفاءِ النار، ....

استحكمَ أسنانُه. والأكْرُعُ: جَمْعُ الكُراع، وهو الوَظيفُ وهو ما بينَ الرُّكْبةِ إلى الرُّسْغ. يقولُ: أذاكَ الحِمارُ الوحشيّ الذي مَرَّ ذِكْرُه يُشْبِهُ ناقتي، أم ثَوْرٌ مُلَمَّعٌ مُسَفَّعُ الخَدِّ.

قولُه: (أذاكَ أم خاضِبٌ بالسِّيِّ مَرْتَعُه) تمامُه:

أبو ثلاثينَ أمسىٰ وهو مُنقَلِبُ[1]

الخاضِبُ: الظَّليم[2]. والظليمُ إذا أكلَ الربيعَ احمَرَّتْ ساقاه، وأطرافُ ريشِه. و«السِّيُّ»: ما اسْتَوىٰ منَ الأرض. و«أبو ثلاثين» أي: ثلاثين فَرْخًا، فهو مُنْقَلِبُ، أي: مُنصَرِفٌ إلى وَكْرِه. كَرَّر التشبيهَ، وشَبَّه ناقتَه تارةً بالحمارِ، وأُخرىٰ بالثورِ، ثم بالنَّعامِ في السُّرعةِ والخِفَّة.

قولُه: (وإظهارُهُ الإيمانَ بالإضاءةِ) قيلَ: فيهِ نَظَر، والأَوْلىٰ أنْ يُقال: إظهارُه الإيمانَ بالاستيقاد، وانتفاعُه بالإضاءة؛ لأنّ المنافقَ إذا شُبِّهَ بالمُسْتوقِد، ففِعْلُه وهو إظهارُ الإيمانِ يكونُ كالاستيقادِ لا محالةَ، وما يَحصُلُ لهُ مِنْ إظهارِ الإيمانِ يكونُ كالإضاءةِ الحاصِلةِ مِنْ الاستيقاد. هذا هو التحقيقُ.

وقلتُ: تحقيقُ هذا المَقامِ أنّ التّشبيهَ واقعٌ في صِفةِ المُنافقينَ وصِفةِ المُستوقدينَ كقولِه تعالىٰ: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] وصِفةُ المُنافقينَ إظهارُ الإيمانِ بالكَلمةِ المُجراةِ علىٰ ألسِنَتِهم، وصفةُ المُستوقدينَ مُزاوَلةُ الوقودِ ومُحاولةُ الاستيقادِ، وكما أنَّ هذه المُزاوَلَةَ عقيب هذه الإضاءةَ علىٰ ما قالَ تعالىٰ: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ﴾، كذلك ذلكَ الإظهارُ أوْرَثَ أنْ تَجْريَ عليهم أحكامُ المُسلمينَ مِن المُتارَكةِ والاصطناعِ والإحسانِ إليهم، فإنّها منافِعُ بمَنزلةِ

---

(١) «ديوان ذي الرمّة» ص٣٧.

(٢) وهو ذَكَرُ النَّعام.

فماذا شُبِّهَ في التمثيلِ الثاني بالصَّيِّبِ، وبالظُّلُماتِ، وبالرَّعد، وبالبَرْق، وبالصَّواعق؟ قلتُ: لقائلٍ أن يقولَ: **شُبِّهَ دِينُ الإسلام بالصيِّبِ**؛ لأنَّ القلوبَ تَحْيَا به حياةَ الأرضِ بالمَطَر، **وما يتعلَّق به مِنْ** شُبَهِ الكفّار بالظُّلُمات،..........

الإضاءةِ، يَدلُّ عليه قولُه فيما سبق: «وأين الإضاءةُ في حالِ المُنافِق» وجوابُه: أنَّ «المُرادَ ما استضاؤوا بِهِ قليلًا مِن الانتفاعِ بالكلِمةِ المُجراةِ علىٰ ألسنتهم» ثُمّ كما تَرتَّبَ علىٰ تلك الإضاءةِ إذهابُ النّور بالكليةِ كذلك تَرتَّبَ علىٰ هذهِ الإضاءة انقطاعُ الانتفاع وهو المُرادُ بقولِه: «وانقطاعُ انتفاعِه بانطفاءِ النّارِ» ولا شكَّ أنّ انقطاعَ الانتفاعِ مُتوقِّف علىٰ ثُبوته، فالتّقديرُ: شَبَّه الإظهارَ بالاستيقادِ والانتفاعَ بالإضاءةِ لِدِلالةِ كلامِه السابقِ وهو[1] قولُه: «ما استضاؤوا بِهِ قليلًا مِن الانتفاعِ» علىٰ أنَّ الانتفاعَ مُشَبَّهٌ بالإضاءةِ. هذا التّقريرُ وهو قولُه: «قد شَبَّهَ المُنافِقَ» إلىٰ آخِره؛ هذا التقريرُ يؤيدُ أيضًا ما ذَهَبْنا إليه منْ أنَّ السُّؤالَ فيما سبَق في قولِه: «فيمَ شُبِّهَتْ» عن المُشبَّهِ لا عن الوجْه.

قولُه: (**شُبِّه دينُ الإسلام بالصَّيِّبِ**) لَمّا كانَ الكلامُ فيهِ تَشبيهُ حالِ المُنافقينَ بذَوي الصَّيِّبِ، فكانوا مُلتَبسينَ بالمسلمينَ تجري عليهم أحكامُهم، دخلَ دينُ الإسلام بالتّشبيه.

قال القاضي: شَبَّه أنفُسَ المُنافقينَ بأصحابِ الصيِّبِ، وإيمانَهم المُخالطَ بالكُفرِ والخداعِ بصَيِّبٍ فيه ظُلماتٌ ورَعْدٌ وبَرْقٌ من حيث إنَّه وإن كانَ نافعًا في نفسِه لكنه لـمّا وُجِدَ في هٰذه الصورة، عادَ نَفْعُه ضُرًّا، وشَبَّه نِفاقَهم حَذَرًا عن نِكاياتِ المُؤمنين، وما يطرُقونَ به مَنْ سِواهم مِن الكَفَرةِ بجَعْلِ الأصابعِ في الآذانِ من الصواعقِ حَذَرَ الموت[2].

قولُه: (**وما يتعَلَّقُ به**) رُوِيَ مَجْهولًا. قيلَ: الضميرُ المَجرورُ إذا رَجَعَ إلىٰ «الدِّيْنِ»، لا يَبقىٰ للمَوْصولِ عائدٌ، ولو رُوِيَ مَرفوعًا لرَجَعَ الضّميرُ المُستَتِرُ فيهِ إلىٰ المَوصولِ، وفي «به» إلىٰ «الدِّيْنِ»، لَكانَ وجهًا، لكنّ الرّوايةَ بالضّم.

---

(١) من قوله: «وهو المراد بقوله: وانقطاع» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢١٤).

وما فيه مِنَ الوَعدِ والوَعيدِ بالرَّعدِ والبَرْق، وما يُصِيبُ الكفرةَ مِنَ الأَفزاعِ والبَلايا والفتنِ مِن جهةِ أهلِ الإسلام بالصَّواعق، والمعنىٰ: أوْ كمَثَلِ ذوي صيِّب، والمرادُ: كمَثَلِ قومٍ أخذتْهم السماءُ علىٰ هذه الصِّفةِ فلَقُوا منها ما لَقُوا. فإن قلتَ: هذا تشبيهُ أشياءَ بأشياء، فأينَ ذكْرُ المشبَّهات؟ وهلّا صُرِّحَ به، كما في قولِه: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَلَا ٱلْمُسِىٓءُ﴾ [غافر: ٥٨]! وفي قولِ امرِئ القَيْس:

كأنّ قلوبَ الطَّيرِ رَطْبًا ويابسًا ... لدىٰ وَكْرِها العُنّابُ والحَشَفُ البالي

قلتُ: كما جاءَ ذلكَ صريحًا فقد جاءَ مطْويًّا ذكْرُه **علىٰ سَنَنِ الاستعارة**؛............

قولُه: (**وما فيه**) الضَّميرُ المَجرورُ «للدِّيْنِ»، والمُستَتِرُ المُتحوِّلُ إلىٰ الظَّرفِ للمَوصول.

قولُه: (**وما فيه مِنَ الوعْدِ والوَعيدِ بالرَّعْدِ والبَرْقِ**) فيه لَفٌّ ونَشْر.

قولُه: (﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٥٨]) شَبَّه المُسيءَ بالأعمىٰ، ومَنْ عمِلَ صالحًا بالبَصير، وأتىٰ بالمُشَبَّهِ والمُشَبَّه به فيهما علىٰ طريقةِ اللفِّ والنَّشْرِ من غيرِ ترتيبٍ كما أتىٰ امرؤُ القيس بهما علىٰ الترتيب. والأوّلُ أحسَنُ لأنّه أدَلُّ علىٰ جَوْدَةِ ذِهْنِ السامعِ بأن يَرُدَّ كلًّا مِنه إلىٰ ما هو له.

قولُه: (**كأنَّ قلوبَ الطيرِ**) البيت[1]، الحَشَفُ: أرْدَأُ التّمر. والبالي مِن بَلِيَ الشيءُ بَلاءً بفَتْحِ الباءِ وبِلًى بكَسْرِها، يصِفُ بازيًا[2] يصيدُ الطيورَ، ورَطْبًا ويابسًا حالان. والعامل «كأنَّ»، كقولِك: كأنّكَ مقاتِلًا الأسدُ أي: أُشَبِّهُك به في حالِ القتال.

قولُه: (**علىٰ سَنَنِ الاستعارة**) أي: الاستعارةِ المُصَرِّحة، فإنَّ المُشَبَّه فيها مَطْويٌّ أبدًا، والفَرْقُ أنّ المتروكَ في التشبيهِ مَنْوِيٌّ مُرادٌ، وفي الاستعارةِ مَنْسيٌّ غيرُ مُراد، فقولُه تعالىٰ: ﴿مَثَلُهُمْ﴾

---

(١) سبق تخريجُه.

(٢) سبقت الإشارةُ إلى أنّه قاله في وصفِ عُقابٍ كانت تخطفُ الطيرَ وتكشفُ عن قلوبها.

كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر: ١٢]، ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩]. **والصحيحُ** الذي عليه علماءُ البيانِ لا يتخطَّوْنَه: أنّ التمثيلَيْن جميعًا........

مُشبَّه مُبْهَم، والمُشبَّه به قولُه: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] إلىٰ آخِره، وهو مُشتملٌ علىٰ أشياءَ معدودةٍ مستدعيةٍ لِـما يُقابِلُها من المُشبَّهِ في الطرفِ الآخَرِ ليتمَّ أمرُ التشبيه، وكذلك كانَ في حُكْمِ المذكورِ كما استدعىٰ الإخبارُ في قوله تعالىٰ: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ﴾ [البقرة: ١٨] المبتدأَ، ولذلك لم يكن استعارةً بخلافِه في قولِه: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ﴾ [فاطر: ١٢] وقولِه: ﴿رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾[1] [الزمر: ٢٩] فإنَّ المرادَ بالأوّلِ الكافر والمؤمن، وبالثاني الكافرُ وإشراكُه الأصنامَ بالله، والمؤمنُ وتفرُّدُه بإلهٍ واحد. فشَبَّه الكافِرَ مع آلهتِه بعَبْدٍ قد اشتَرَكَ فيه شركاءُ بينَهم اختلافٌ، كلُّ واحدٍ منهم يَدَّعي عُبودِيّتَه، ويريدُ أن يتفرَّدَ له بالخِدْمة، فذاكَ يأمُرُه، وهٰذا يَنْهاهُ، فهو مُتحيِّرٌ لا يدري رضاءَ أيِّهم يتحرّىٰ، وشَبَّه المؤمنَ مع توحيدِه بعبدٍ قد سَلِمَ لمالكٍ واحدٍ، فهو مُعْتَنِقٌ لِما لزمَه من الخدمةِ، مُعْتَمِدٌ علىٰ مولاهُ فيما يُصلِحُه ويُهِمُّه، فهو مُجتمِعُ القلب. ولا يَسْتدعي الإتيانَ سوىٰ القرينةِ الصارفةِ عن إرادةِ الحقيقةِ، والصارفُ فيهما سياقُ الكلامِ فكانتا استعارتَيْن.

قولُه: (**والصحيحُ**) جوابٌ آخَرُ عن قولِه: «فأيْنَ ذِكْرُ المُشبَّهات» أو يُقال: إنه جوابٌ آخَرُ عن السؤالِ الأولِ، فإنه سَألَ أوّلًا بقولِه: «قد شَبَّه المُنافِقَ في التمثيلِ الأول» إلىٰ آخِره. وقَدَّر في الجوابِ المُشبَّهاتِ كلَّها، ثم سأل: فأيْنَ هٰذه المُقدَّرات؟ وأجابَ عنه: أنّه مَطْويٌّ مُراد، ثمَّ أتىٰ بالوجهِ الصحيحِ بل الظاهر هذا؛ لأنَّ المُشبَّه في هٰذا الوجهِ أيضًا مَطْويٌّ مَنْويٌّ لٰكن بوَجْهٍ آخَرَ، فإذًا هو عَطْفٌ علىٰ قولِه: «ولقائلٍ أن يقولَ» ودلَّ قولُه في الجوابِ: «ولقائلٍ أن يقولَ» علىٰ ضَعْفِ القولِ الأوّل.

---

(١) كذا في (ط)، وفي (ح) و(ف) «سالـمًا لرجل»، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب، بألف بعد السين وكسر اللام، والأولىٰ: (سَلَمًا) بغير ألف وفتح اللام، قراءة الباقين «النشر في القراءات العشر» (٢: ٣٦٢).

مِن جُملةِ التمثيلاتِ المركَّبةِ دونَ المفرَّقة، **لا يُتكلَّفُ** لواحدٍ واحدٍ شيءٌ يقدَّر شَبَهُه به، وهوَ القولُ الفَحْل، والـمَذْهبُ الجَزْل. **بيانُه**: أنّ العربَ تأخذُ أشياءَ فرادىٰ معزولًا بعضُها مِن بعض، لمْ يأخذْ هذا بحُجْزةِ ذاكَ، فتُشَبِّهُها بنظائرِها، كما فعَلَ امرُؤُ القيسِ وجاءَ في القُرآن، وتُشَبِّه كيفيَّةً حاصلةً مِن مجموعِ أشياءَ قد تضامَّت وتلاصقَتْ حتىٰ عادتْ شيئًا واحـدًا بأُخرىٰ مثلِها؛ **كقولـه تعالىٰ: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ الآيـة** [الجمعة: ٥]، الغرضُ تشبيهُ حالِ اليهودِ في جهلِها بما معها مِنَ التوراةِ وآياتِها الباهرةِ بحالِ الحِمارِ في جَهْلِه بما يَحملُ مِن أسْفارِ الحِكْمة، وتَساوي الحالتَـيْن عندَه مِن حَمْلِ أسفارِ الحِكْمة وحَمْلِ ما سِواها مِنَ الأَوْقار، لا يَشْعرُ مِن ذلكَ إلا بما يمرُّ بدَفَّيْه..........

قولُه: (**لا يتكلَّف**) استئنافٌ علىٰ سَبيلِ البَيان، أو حالٌ، المعنىٰ: أنَّ التمثيلَيْن من جُملةِ التمثيلاتِ المُركَّبة فلا تَحتاجُ إلىٰ أن يُقدَّرَ في طَرَفِ المُشَبَّهِ ما يُقابِلُ واحدًا واحدًا مَعْزولًا بعْضُها عن بَعْض.

قولُه: (**بيانُه**) أي: بَيانُ وقوعِ التمثيلَيْنِ في كلامِهم، لا بَيانُ القولِ الفَحْل، وأما جَزالةُ هذا الوجهِ فإنّك تتصوَّرُ في المُركَّب الهيئَةَ الحاصلةَ من تقارُنِ تلك الصُّوَرِ وكيفياتِها المُتضامَّة، فيحصُلُ في النفسِ منه ما لا يحصُلُ من المفرداتِ، كما إذا تَصوَّرْتَ مِن مجموعِ الآيةِ مكابدةَ مَن أدْرَكَه الوَبَلُ الهَطِلُ مع تكاثُفِ ظُلمةِ الليلِ وهيئةِ انتساجِ السحابِ بِتَتابُعِ القطرِ، وصوتِ الرَّعدِ الهائلِ، والبرقِ الخاطِفِ، والصاعقةِ المُحْرِقَةِ، ولهم مِنْ خوْفِ هذه الشدائد حَركاتُ مَنْ يحذَرُ الموتَ، حصَلَ لك منه أمرٌ عَجيبٌ وخَطْبٌ هائلٌ بخلافِ ما إذا تكلَّفْتَ لواحدٍ واحدٍ مُشَبَّهًا به.

قولُه: (**كقولِه تعالىٰ: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ الآية** [الجمعة: ٥]). فإن قلتَ: كيف استَشْهدَ بها هُنا للتمثيلِ المُركَّب، وقد استَشْهَدَ بها للمُفردِ في قولِه: «لم يُشَبَّهوا بذاتِ المُستوقِدِ وإنّما شُبِّهَتْ قِصَّتُهم بقِصَّتِهم»؟ قلتُ: ليُرِيَك أنَّ الآيَةَ أيضًا يسوغُ فيها الأمران، وأنَّ القَوْلَ القويَّ الذي عليه علماءُ البيانِ هو الأخير.

من الكَدِّ والتَّعَب؛ وكقولِه: ﴿ وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا كَمَآءٍ أَنزَلۡنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الكهف: ٤٥]، المرادُ: قلّةُ بقاءِ زَهْرةِ الدُّنيا، كقلَّة بقاءِ الخَضِر؛ **فأمّا أن يُرادَ تشبيهُ الأفرادِ بالأفرادِ** غيرَ مَنُوطٍ بعضُها ببعض ومُصيَّرةً شيئًا واحدًا؛ فلا، **فكذلك لـمّا وُصِفَ وقوعُ المنافقينَ في ضلالتِهم** وما خَبَطُوا فيه مِنَ الحَيْرةِ والدَّهشةِ؛ شُبِّهَتْ حيرتُهم وشدّةُ الأمرِ عليهم بما يُكابِدُ مَن طُفِئتْ نارُه بعدَ إيقادِها في ظُلمةِ الليل، وكذلكَ مَن أخذتْه السماءُ في الليلةِ المظلمةِ مَعَ رعدٍ وبَرْقٍ وخوفٍ من الصَّواعق. فإن قلتَ: **الذي كنتَ تقدِّرُه في المفرَّقِ مِنَ التشبيهِ مِن حذفِ المضافِ، وهو قولُك: أوْ كَمَثَلِ ذوي صيِّب**.............

قولُه: (**فأمّا أن يُرادَ تَشبيهُ الأفرادِ بالأفراد**) مُتعلِّقٌ بقَوْله: «الغَرَضُ تَشبيهُ حالِ اليهودِ في جَهْلِها» إلىٰ آخِره، إيجازٌ بحَذْفِ «إما» في أحدِ الفَصْلَيْن، أي: إمّا أن يُرادَ تَشبيهُ المُركَّبِ بالمُركَّبِ فهو المَرام، وإمّا أن يُرادَ تَشْبيهُ المُفردِ بالمُفْرَد، فلا.

قولُه: (**فكذلك لما وُصِفَ وقوعُ المُنافقينَ في ضَلالَتِهم**) هٰذا شُروعٌ في بَيانِ التشبيهَيْن علىٰ أنَّ الوجْهَ فيهما غيرُ حقيقيّ، مُنتَزَعٌ مِن عدَّةِ أمورٍ، فعندَ هذا يَحْسُن السؤالُ عن بَيانِ الوَجْهِ في التشبيهَيْن، فإنَّ ذلك مُشْكِلٌ، فيُقال: فيمَ شُبِّهَتْ حالُ المُنافقينَ بحالِ المُستوقِدين وبحالِ ذَوي الصَّيِّب؟ والجوابُ عنها[1] ما ذكَره صاحبُ «المفتاح»: فإنَّ وَجْهَ تشبيهِ المُنافقينَ بالذين شُبِّهوا بهم إلىٰ آخِره كما سبق[2]. وأنَّ قوْلَه تعالىٰ: ﴿كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩] إلىٰ آخِره تمثيلٌ لِما أنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ بينَهم وبينَ المُنافقين هو أنَّهم في المَقامِ المُطْمِعِ في حُصولِ المَطالب ونُجْحِ المآرب، لا يَحظون إلا بضِدِّ المطموع[3] فيه مِن مُـجَرَّدِ مُقاساة الأهوال.

قولُه: (**الذي كُنت تُقَدِّرُهُ في المُفَرَّقِ من التشبيهِ مِن حَذْفِ المُضاف، وهو قولُك: أو كمَثَلِ ذَوي صَيِّب**) يعني: لا بدَّ في التشبيهِ المُفَرَّقِ مِن تقديـرِ «ذوي»؛ لأنَّ التشبيهَ حينَئذٍ ليسَ بين

---

(١) في (ط): «والجواب عن الأول».

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٥٤.

(٣) في (ط): «المطمع».

ـ هل تقدِّرُ مثلَه في المركَّب منه؟ قلتُ: لولا طلبُ الراجعِ في قوله تعالىٰ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ ما يرجعُ إليه، لَكُنْتُ مُستغنيًا عن تقديرِه؛ لأني أُراعي الكيفيَّةَ المنتزَعةَ مِن مجموعِ الكلام، فلا عليَّ أَوَلِـيَ حرفَ التشبيهِ مفردٌ يتأتَّىٰ التشبيهُ به أمْ لمْ يَلِهِ، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ الآية [يونس: ٢٤] كيفَ وَلِـيَ الماءُ الكافَ وليسَ الغرضَ تشبيهُ الدنيا بالماءِ ولا بمُفردٍ آخرَ يُتمحَّلُ لتقديرِه! **وممّا هو بيِّنٌ في هذا**: قولُ لَبيدٍ:

وما الناسُ إلا كالدِّيارِ وأهلُها ... بها يومَ حَلُّوها وغَدْوًا بَلاقِعُ

ذواتِ المنافقينَ والصيِّبِ نفْسِه، بل بينَ ذواتِهم وذواتِ ذَوي الصيِّب، ومِن تقدير «مِثْل» أيضًا؛ لأن التَّشبيه أيضًا ليسَ بين صفةِ المنافقينَ وبين ذَواتِ ذَوي الصيِّب، بل بين صِفَتِهم وصفتِهم، لأنَّ هذا التشبيهَ يَقْتضي التساويَ بين الطرَفَيْن مِن جُملةِ الوجوه، فإذا جُعِلَ التشبيهُ مُرَكَّبًا هل يجبُ التطابقُ في مثْلِ ذلك؟ وأجابَ: أنَّ مِثْلَ ذلك التطابقِ ليس بشَرْطٍ في المُركَّب، لكنِ اقتضىٰ ذلك التقديرَ أمرانِ آخران: أحدُهما ضَميرُ الجَمْعِ في قولِه: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ﴾ فإنّه يستدعي مرجوعًا إليه يُناسِبُه، فلا بُدَّ مِن تقديرِ «ذَوي»، وثانيهما: عَطْفُ هذا التمثيلِ علىٰ التمثيلِ الأول، فالواجبُ تقديرُ لفظِ «مثل» أيضًا.

قولُه: (**وممّا هو بَـيِّنٌ في هذا**) أي: في أنَّ المُراعىٰ هي الكيفيةُ الـمُنْـتَزعةُ لا النظرُ فيما يلي حروفَ التشبيه أيّ شيءٍ كان، فإنَّ الشاعرَ جاءَ في التشبيهِ بأداةِ الحصر، وهو يَقتضي أن لا يكونَ الناسُ إلا مُشبَّهين بالديار، وليس كذلك إذا لم تُراعَ[1] فيه الكيفية.

قولُه: (**وما الناسُ إلا كالديارِ**) البيت[2]، قولُه: «بلاقِع» خبرُ مُبتدأٍ محذوف، «وغَدْواً» مُتعلِّقٌ به والجملةُ حالٌ عَطفاً علىٰ قولِه: «وأهلُها بها» و«يَوْمَ» ظرفٌ للمُقدَّرِ[3] في «بها» الذي هو الخبر. أي: الناسُ كالديارِ مأهولةً يَوْم حَلّوا فيها، وبلاقِعُ[4] يوْمَ رَحلوا عنها. بعده:

---

(١) في (ط): «لم يراع».

(٢) «ديوان لبيد بن ربيعة» ص٤٥.

(٣) في (ط): «للعامل المقدر».

(٤) بلاقع، أي: خالية مقفرة. «القاموس المحيط» (بلقع).

لم يُشبِّهِ الناسَ بالدِّيارِ، وإنما شبَّهَ وجودَهم في الدنيا وسرعةَ زوالِهم وفنائهم بحُلولِ أهلِ الديار فيها، **ووَشْكِ نهوضِهم** عنها وتَرْكِها خلاءً خاوية.

فإن قلتَ: أيُّ التمثيلَيْن أبلغُ؟ قلتُ: الثاني؛ لأنه أدلُّ علىٰ فَرْطِ الحَيْرةِ وشدّةِ الأمرِ وفظاعتِه؛ ولذلكَ أُخِّر، وهُمْ يتدرَّجونَ في نحوِ هذا مِنَ الأهونِ إلىٰ الأغلظ. فإن قلتَ: لِمَ عُطِفَ أحدُ التمثيلَيْنِ علىٰ الآخرِ بحرفِ الشكِّ؟ قلتُ: **«أوْ» في أصلِها لتساوي شيئَيْن فصاعِدًا في الشكِّ**، ثم اتُّسِعَ فيها فاستُعِيرتْ للتَّساوي في غيرِ الشكِّ؛...............

وما المَرْءُ إلاّ كالشِّهابِ وضَوْئِه ... يحورُ رمادًا بَعْدَ إذ هو ساطِعُ

وما المالُ والأهلونَ إلاّ وديعةٌ ... ولا بُدَّ يومًا أن تُرَدَّ الودائعُ

قولُه: (ووَشْكِ نُهوضِهم) أي: قُرْبِ رَحِيلهم. **الأساس**: وَشَكَ وأَوْشَكَ أن يفْعَلَ، ويُوشِكُ أن يخرُجَ، وأخافُ وَشْكَ البَيْنِ.

قولُه: («أو» في أصْلِها لتساوي[1] شيئَيْن [فصاعدًا] في الشكِّ) إلىٰ قولِه: «فاستُعيرتْ للتساوي». وتَبِعَه صاحبُ «التخمير» بلا تغييرٍ في العبارة.

قال صاحبُ «الفرائد»: الوَجْهُ أن يُقال: «أو» لتعليقِ الحُكم بأحدِ المذكورَيْن فصاعِدًا، والتفاوتُ في المؤدّىٰ إنّما يقَعُ بحَسَبِ التركيبِ الذي وَقَعَتْ فيه، فإنْ وقَعَت في الخَبَرِ، فالحاصِلُ تعلُّقُ الحُكم بأحدِهما، وهو غيرُ مُعَيَّن، فأمكَن أن يقَعَ الشكُّ فيه، وإن وقَعَتْ في الطلبِ ولم يُمكنْ وقوعُ الشكِّ فيه، أفادَ التخييرَ والإباحة، والحاصلُ أيضًا تعلُّقُ الحُكم بأحدِهما وذلك غيرُ مانعٍ لتعلُّقِ الحُكمِ بكلِّ واحدٍ منهما، فعلىٰ هذا لم تلزَمِ الاستعارةُ وهي[2] في المواضع كلِّها علىٰ معناها.

قلتُ: حاصلُ تقريرِه: أنَّ «أو» حقيقةٌ في القَدْرِ المُشْتَرَكِ بين الشكِّ والتخيير والإباحةِ وهو تعليقُ الحُكمِ بأحدِ الأمرَيْن.

---

(١) في (ف): «للتساوي».

(٢) في (ط): «فهي».

وذلكَ قولُك: جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سِيْرين، تريدُ أنهما سِيّانِ في استصوابِ أن يُجالَسا، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، أي: الآثمُ والكفورُ متساويانِ في وُجوبِ عِصْيانِهما، فكذلكَ قولُه: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾، معناه: أنّ كيفيّةَ قصّةِ المنافقينَ مُشبهةٌ لكيفيتَيْ هاتَيْن القصّتَيْن، وأنّ القصّتَيْنِ سواءٌ في استقلالِ كلِّ واحدةٍ منهما بوجهِ التّمثيل، فبأيّتِهما مثّلتَها فأنتَ مُصيب، وإن مثّلتَها بهما جميعًا فكذلك........

وقال الحَديثي: دلالةُ الثلاثةِ، أعني: «أو» و«أما» و«أم» علىٰ أحدِ الشيئَيْن لا غيرُ، وأمّا الشكُّ والتخييرُ والإباحةُ وغيرُها، فإنّها مِن صفاتِ الكلامِ الذي هي فيه، وإضافتُها إليها مجازًا.

وقال ابنُ الحاجبِ في «شرح المفصَّل»: إنّما قال ـ أي المُصَنِّفُ ـ: «ويقال في «أو» و«أمّا» إنّهما للشكِّ» بلَفْظةِ «يُقال» تنبيهًا علىٰ أنَّ ذلك ليس بلازِم إذ قد يكونُ المُتكلِّم غيرَ شاكٍّ، بل يكونُ مُبْهِمًا، أما في الأمرِ، فيقالُ للتخيير، والإباحةُ على وَضْعِها لإثباتِ الحُكْمِ لأحدِ الأمرَيْن، إلاّ أنه إنْ حصَلَتْ قَرينةٌ يُفهَمُ معَها أنَّ الآمِرَ غيرُ حاجِرٍ[1] عن الآخَر، مِثْلَ قولك: جَالِسِ الحَسَنَ أو ابنَ سيرين سُمِّيَ الإباحةَ، وإلا سُمِّيَ تَخْيِيرًا، وهو لأحدِ الأمرَيْن في الموضِعَيْن. وإنّما عُلِمَ نَفْيُ حَجْرِ[2] الأمر عن الآخَر في الإباحةِ من أمرٍ خارجٍ كما في النَّهي نَحْوَ قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] جاءَ التعميمُ مِن جهةِ النَّهي الداخل علىٰ معنىٰ النَّفي؛ لأنَّ المعنىٰ قبل وجودِ النَّهي علىٰ بابه، ومَصيرُ المعنىٰ: ولا تُطِعْ واحدًا مِنهما، فلا يحصُلُ الانتهاءُ عن أحدِهما حتىٰ يَنْتهيَ عنهما مُطلقًا. رُوِيَ أنَّ المُصنِّفَ كتبَ في بعضِ الحواشي: تقولُ: كُلْ خُبزًا أو لَحمًا، كأنك قُلتَ: كُلْ أحدَهما، فإذا نَفَيْتَ هذا، وقُلتَ: لا تأكُلْ خُبزًا أو لَحمًا، فكأنّك قُلتَ: لا تأكُلْ شيئًا منهما.

وقلتُ: وَجْهُ التوفيقِ بين كلامَي المُصَنِّف في «الكَشّاف» و«المُفَصَّل» هو أنَّ «أو» في أصلِ اللغةِ موضوعةٌ لتساوي شيئَيْن في الشكِّ، ثمَّ فيه طريقان:

---

(١) في (ط): «حاجز».

(٢) في (ط): «حجز».

والصَّيِّب: المطرُ الذي يَصُوب، أي: يَنزِلُ ويقعُ، ويقالُ للسَّحاب: صيِّبٌ أيضًا، قالَ الشمَّاخ يَصِفُ سحابةً:

وأسْحَمُ دانٍ صادقُ الرَّعْدِ صَيِّبُ

أحدُهما: أن يُستعارَ لمعنىٰ التخييرِ «أو» الإباحةِ لعلاقةِ تَعليقِ الحُكْمِ بأحدِ المذكورَيْن كما يُستعارُ الأسدُ للشجاعِ لعلاقةِ الجَراءة.

وثانيهما: أن يُحمَلَ علىٰ عمومِ المجازِ لتعليقِ الحُكْمِ بأحدِ المذكورَيْن، فيقال: «أوْ» أمّا في الخبرِ، فإنّها للشكِّ، وفي الأمرِ للتخييرِ والإباحةِ، وعلىٰ الأوّلِ وردَ في «الكشاف»، وعلىٰ الثاني في «المُفَصَّل»، وفي كلامِ الزَّجاجِ إشعارٌ بما ذهبَ إليه المُصنِّف وقال: «أو» في قولِه تعالىٰ: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ ﴾ دخلَت لغيرِ شكٍّ، وهٰذه يُسَمِّيها الحُذّاقُ باللُّغة «أوْ» الإباحةِ، والمعنىٰ: أنَّ التّمثيلَ مُباحٌ لكم في المُنافقين، إنْ مَثَّلتُموهم بالمُستوقِدينَ فذاكَ مَثَلُهم، أو مَثَّلتُموهم بأصحابِ الصيِّبِ فهو مَثَلُهم، أو مَثَّلتموهم بهما جميعًا فهما مَثَلاهم[1].

وقلتُ: إن اختصاصَ الحُذّاق، أي: المَهَرة بهذا المعنىٰ دونَ مَنْ سِواهم، دليلٌ علىٰ دِقَّةِ هذا المعنىٰ. ولم يكُن كذلك إذا كان حقيقةً لاستواءِ الحُذّاقِ وغيرِهم من أهلِ اللغةِ فيه. وهذا خلافُ تلك القاعدةِ، وهي أنّ «أو» في الأمرِ للإباحةِ لكونِها داخلةً هاهنا علىٰ الخبر، وهيَ للإباحة، ولأنّ «أو» عندَ الإطلاقِ يَتبادَرُ منها الشكُّ دونَ ما سِواهُ من المعاني، وذلك أمارةُ الحقيقة.

قولُه: (**وأسْحَمُ دانٍ صادِقُ الرَّعدِ صَيِّبُ**) صدره[2]:

عفا آيَهُ نَسْجُ الجَنوبِ مع الصَّبا

الأسْحَم: السحابُ الأسود، دانٍ: قَريبٌ من الأرض، صادقُ الرعدِ، أي: غَيْرُ خُلَّب[3]، المعنىٰ: محا آثارَ رَبْعِ المحبوبِ وغَيَّر رسومَه، اختلافُ هاتَيْن الريحَيْن، وتَتابُعُ هُبوبِهما؛ مَثَّلَ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٩٦-٩٧).

(٢) للشمّاخ بن ضرار الذبياني. انظر: «ملحق الديوان» ص٤٣٢.

(٣) وهو الذي لا غَيْثَ معه.

وتنكيرُ «صيِّب»؛ لأنه أُريدَ نوعٌ مِنَ المطرِ شديدٌ هائل، كما نُكِّرتِ النارُ في التمثيلِ الأوَّل. وقرئ: (كَصَائب)، والصيِّبُ أبلغُ. والسَّماء: هذه الـمُظِلَّة. وعن الحسن: أنها موجٌ مَكفُوف. فإن قلتَ: قولُه: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ ما الفائدةُ في ذكْرِه والصيِّبُ لا يكونُ إلا مِنَ السَّماء؟ قلتُ: **الفائدةُ فيه: أنه جاءَ بالسماءِ مُعرَّفة**؛........................

اختلافَ الريحَيْن بنَسْجِ الصانعِ الثوبَ، فإنَّ إحدى الريحَيْن بمنزلةِ السَّدَى، والأُخْرى[1] كاللُّحمة[2] فإنَّ ريحَ الصَّبا[3] تهُبُّ مِن جانبِ المشرق، والجنوبُ مِن يَمينِ مَنْ يكونُ متوجِّهَ المَشرِق[4].

قولُه: (**أنَّها مَوْجٌ مَكْفوف**) رَوَيْنا عن أبي هُريرةَ عن رسولِ الله ﷺ في حديثٍ طويلٍ: «هل تَدْرون ما فَوْقَكم؟» قالوا: الله ورسولُه أعلم، قال: «فإنَّها الرقيعُ، سَقْفٌ محفوظٌ، ومَوْجٌ مكفوف» أخرجَه الترمذي[5]، مكفوف: مَدفوع، أي: كُفَّ أن يَسيل. **النّهاية**: كلُّ سماءٍ يُقالُ لها رَقيع، وقيل: هو اسمُ سماءِ الدنيا.

قولُه: (**الفائدةُ فيه**[6] **أنه جاءَ بالسماءِ مُعَرَّفةً**) يوهِمُ أنه غيرُ مُطابِقٍ للسؤالِ؛ لأنه لم يَسْأل

---

(١) في (ط): «الآخر».

(٢) وهما ما يتكوَّنُ منهما الثوب في نَسْجِهِ.

(٣) في (ط): «فإن الصبا».

(٤) في (ط): «الشرق».

(٥) «سنن الترمذي» (٣٢٩٨)، وهو في «مسند الإمام أحمد» (٨٨٢٨)، وقال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه.

(٦) ورد على حاشية (ط) هنا فائدة، ونصُّها: «قوله: «قلت: الفائدة فيه» يعني: أنّ الفائدة في ذِكرِ ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ الدلالةَ على أنه غمامٌ مُطبقٌ آخذٌ بجميع الآفاق، على ما يفيده تعريفُ الجنس من غير قرينةِ البعضية، ولو لم يذكر لم تحصل هذه الفائدة؛ لجواز أن يكون «الصيِّبُ» من بعضِ الآفاق، إذ كلُ أفقٍ وناحيةٍ من السماءِ سماء، بدليل قوله:

فأوْهِ لذِكراها إذا ما ذكرتُها ... ومن بُعْدِ أرضٍ بيننا وسماءِ =

فنَفَىٰ أن يتصوَّبَ مِن سَماء، أي: مِن أُفقٍ واحدٍ مِن بينِ سائرِ الآفاق؛ لأنّ كلَّ أُفقٍ من آفاقِها سمـاءٌ، كما أنّ كلَّ طبقةٍ مِنَ الطِّباقِ سماءٌ في قولِه: ﴿وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا﴾ [فصلت: ١٢]، والدليلُ عليه قولُه:

ومِن بُعْدِ أرضٍ بينَنا وسَماءِ

عمّا عرضَ للفظِ السماء من التعريفِ، بل سأَلَ أنَّ قولَه: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ ما الفائدةُ في ذِكْرِه؟ بل الجوابُ المُطابِقُ قولُه بعد ذلك: «وفيه أنّ السحابَ من السماءِ ينحدِرُ، ومنها يأخذُ ماءَه» ليردَّ زَعْمَ المُخالِف، وكانَ من الظاهرِ تقديمُ هذا علىٰ ذلك.

قُلت: قد يُذكَرُ الشيءُ إمّا لكونِه مقصودًا بالذات، أو ليُعلَّقَ عليه أمرٌ آخر، وذلك الأمرُ موقوفٌ علىٰ ذِكْرِ ذلك الشيء. وهاهنا المقصودُ الاستغراقُ والمُبالغةُ، ولم يكُنْ يحصُلُ ذلك إلا بذكْرِ السماءِ مُعَرَّفَةً، فجيء بها كما ترىٰ، واستجلَبَ ذِكْرُه المعنىٰ الثاني، وهو رَدُّ زَعْمِ المخالفِ علىٰ سبيلِ الإدماج، أي: إشارةِ النص، فذكَره، ولو عكَس لم تكُن المبالغةُ مقصودًا أوليًّا، وإنّما قُلنا: المقصودُ المبالغة ليُطابَقَ ذِكْرُ السماءِ ذِكْرَ الصَّيِّبِ؛ لأن فيه مُبالغاتٍ شتّىٰ كما ذكَر، وإليه الإشارةُ بقولِه: «كما جاءَ بصَيِّب» إلى آخره.

قولُه: (ومِنْ بُعْدِ أرْضٍ بَيْنَنا وسَماءِ) صَدْرُه[1]:

= حيثُ نكَّرَ «أرض» و«سماء» للبعضية؛ إذ ليس بينهما بُعدُ جميعِ الأرضِ وجميعِ السماء، يعني: أتوجّعُ من ذِكراها ومن حيلولةِ قطعةٍ من الأرضِ وناحيةٍ من السماءِ بيننا. ففي الجملة: لـمّا كان في «صيّب» مبالغات؛ من جهة المادة الأولىٰ؛ لأنّ الصاد من المستعلية، والياء مُشدّد، والباء من الشديدة، ومن جهة المادة الثانية: لأنّ «فيعلًا» صفةٌ مشبهةٌ دالةٌ على الثبوت، ومن جهةِ العارض: لأن التنكير للتعظيم والتهويل؛ بولِغ فيه من جهة المجاورِ أيضًا، فقرنَ بقوله: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ دلالةً على أنه مطبقٌ لا يختص بسماءٍ دون سماء. سعد الدين».

(١) ذكره المرزوقيُّ في «الأزمنة والأمكنة» ص٥٠٣، وصلاح الدين الصفدي في «تصحيح التصحيف» ص١٧١ غير منسوبٍ لأحد.

والمعنىٰ: أنه غَمامٌ مُطْبِقٌ آخذٌ بآفاقِ السَّماء، وكما جاءَ بـ«صيِّب» ـ وفيه مبالغاتٌ من جهةِ التركيبِ والبناءِ والتنكيرِ ـ أمدَّ ذلكَ بأن جَعَلَه مُطْبِقًا، وفيه أنّ السحابَ مِنَ السماءِ يَنحدِرُ، ومنها يأخذُ ماءَه، لا كزَعْمِ مَن يزعمُ أنه يأخذُه مِنَ البَحْر،..............

فأَوْهِ لذكْراها إذا ما ذكَرْتُها[1]

سمىٰ بعضَ الأرضِ أرضًا، وبعضَ السماء سماءً، وأُريدَ ببُعْدِ السماءِ والأرضِ ما يُقابلُ من السماءِ والأرضِ[2] التي بينهما، ولا يجوزُ[3] أن يُرادَ بالسماءِ المُطْلَقةُ؛ لأنّها ليسَتْ بينَه وبيْنَها.

قولُه: (مِن جهةِ التركيب) لأنها رُكِّبَتْ مِن صادٍ، وهي مُطْبَقةٌ مُسْتعليةٌ، وياءٍ مُشَدَّدة، وباءٍ وهيَ من الشديدة.

قولُه: (والبناء) لأنّها بُنِيَتْ علىٰ وَزْنِ فَيْعَل، وهي صِفَةٌ مُشبَّهة تدلُّ علىٰ شيءٍ ثابت. قال السجاوَنْديُّ: وهو بِناءٌ يختَصُّ بالمُعتَلِّ وفيه مُبالغة.

وقولُه: (والتنكيرِ) لأنه تنكيرُ تَهْويل.

قولُه: (بأن جَعَله مُطْبِقًا) حيث عَرَّفَ السماءَ باللامِ الاستغراقية.

قولُه: (لا كزَعْمِ مَنْ يزعُمُ أنه يأخذُه منَ البحر) قال الإمام: مِنَ الناسِ مَنْ قال: المَطَرُ إنّما يحصُلُ من ارتفاعِ أبْخرةٍ رَطْبةٍ من الأرضِ إلىٰ الهَواء، فتنعقدُ هناكَ مِنْ شِدَّةِ بَرْدِ الهواءِ، ثم تنزلُ مَرّةً أخرىٰ، والله تعالىٰ أبطَلَ ذلك المذهبَ هُنا بأن بَيَّن أنّ ذلك الصيِّبَ نزَلَ من السماءِ. وكذلك بقولِه: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨] وبقولِه: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾ [النور: ٤٣][4].

---

(١) في (ط): «فأَوِّهْ بذكراها إذا ما ذكرتَها».

(٢) في (ط): «من السماء الأرضَ».

(٣) في (ط): «ويجوز».

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣١٧) وهذا الذي قاله الرازيُّ إنّما هو ما أدّتْهُ إليه علومُ عصره، وإلاّ فلا تنافيَ بين =

ويؤيِّدُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾ [النور: ٤٣]. فإن قلتَ: بمَ ارتفعَ ﴿ظُلُمَٰتٌ﴾؟ قلتُ: **بالظَّرفِ علىٰ الاتِّفاق**؛ لاعتمادِه علىٰ مَوْصُوف. **والرَّعد: الصوتُ الذي يُسْمَعُ من السَّحابِ**، كأنّ أَجْرامَ السحابِ تَضطرِبُ وتنتفضُ..................

قولُه: (**بالظرفِ علىٰ الاتفاق**) يريد: أنّك لو قُلْتَ ابتداءً: «فيه ظلمات» فعِنْدَ الأخفشِ ارتفاعُه علىٰ الفاعلية؛ لأنه لم يشترط الاعتمادَ، وعند سِيبَوَيْهِ ارتفاعُه علىٰ الابتداءِ لاشتراطِه الاعتمادَ، وإذا اعتمدَ الظّرفُ علىٰ شيءٍ جازَ إعمالُه كما في الآيةِ، لأنه وُصِفَ «صَيِّبٌ» به، فارتفاعُه علىٰ الفاعليةِ بالاتفاق[١].

قولُه: (**والرعدُ: الصوتُ الذي يُسمَعُ من السّحاب**) إلىٰ آخِرِه، والصحيحُ الذي عليه التعويلُ هو ما رَوَيْنا عن التِّرمذي، عن ابنِ عباسٍ رضيَ الله عنه، قال: أَقبَلَتْ يهودُ إلىٰ رسولِ الله ﷺ فقالوا: أخبِرْنا عن الرعدِ ما هو؟ قال: «مَلَكٌ من الملائكةِ مُوكَّلٌ بالسَّحاب، معه مخاريقُ مِن نارٍ يسوقُها بها حيثُ شاء الله»، فقالوا: فما هذا الصوتُ الذي يسمع؟ قال: «زَجْرُه حتىٰ تنتهيَ حيثُ أُمِرَتْ، فقالوا: صَدَقْت»[٢].

النِّهاية: المخاريقُ: جَمْعُ مِخْراق، وهو في الأصلِ ثوبٌ يُلَفُّ ويَضْرِبُ به الصبيانُ بَعْضُهم بعضًا، أرادَ أنّها آلةٌ تَزجُرُ بها الملائكةُ السحابَ وتسوقُه، ويُفَسِّره حديثُ ابنِ عباسٍ: «البرقُ سَوْطٌ مِن نورٍ تَزْجُر به الملائكةُ السحاب».

قولُه: (**تنتفضُ**)، **الجَوْهَريّ**: نَفَضْتُ الثوبَ والشجرَ أنفُضُهُ نَفْضًا، إذا حَرَّكْتَه ليتنفِضَ.

= كَوْنِ المطرِ نازلًا من السماء، وبَيْنَ كونِه أبخرةً متصاعدةً من الأرض، انعقدت في السماءِ، ثم تكاثفت ثم نزلت على هيئة المطر.

(١) لتمامِ الفائدة، انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (١: ٣٥).

(٢) أخرجه الترمذي (٣١١٧) والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٨٣٢) وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح غريب. ولتمامِ الفائدة، انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ الزيلعي (٢: ١٨٤).

إذا حَدَتْها الريحُ فتصوَّتُ عندَ ذلكَ مِنَ **الارتعاد**.

والبَرْقُ: الذي يلمعُ مِنَ السَّحاب، مِن بَـرَقَ الشيءُ بَريقًا؛ إذا لَـمَعَ. فإن قلتَ: قد جُعِـلَ الصيِّـبُ مكانًا للظُّلُمات فلا يَخْلو مِن أن يُرادَ به السحابُ أو الـمَطَر، فأيُّهما أُريدَ فما ظُلُماتُه؟ قلتُ: أمّا ظلماتُ السَّحاب: فإذا كانَ أسحمَ مُطَـبَّقًا: فظُلْمَتا سُحْمَتِه وتَطْبيقِه **مضمومةٌ إليهما ظلمةُ الليل**. وأمّا ظُلُماتُ الـمَطَر: فظلمةُ تَـكاثُفِه وانْتِساجِه بتتابُعِ القَطْرِ؛ وظلمةُ إظلالِ غَمامِه معَ ظُلْمةِ الليل. فإن قلتَ: كيفَ يكونُ المطرُ مكانًا للبَرْقِ والرَّعدِ وإنما مكانُهمـا السَّحاب؟ قلتُ: إذا كانا **في أَعْلاه ومَصَبِّه** ومُلْتبِسَيْن في الجُملةِ به فهما فيه، ألَا تَراكَ تقولُ: فُلانٌ في البَلَد، وما هوَ منه إلّا في حيِّزٍ يَشغلُه جِرْمُه؟ فإن قلتَ: هلّا جُمِعَ الرعدُ والبَرْقُ أخذًا بالأَبْلغ؟ كقولِ البُحتريِّ:

يا عارِضًا متلفِّعًا بـبُرودِه ... يَختالُ بين بُروقِه ورُعودِهِ

قولُه: (**من الارتعاد**) لم يُرِدْ أنَّ أصْلَه منه؛ لأنَّ أصْلَه من الرعدة، بل أرادَ أن فيهِ معنىٰ الاضطرابِ والحركة.

قولُه: (**مضمومةٌ إليهما ظُلمةُ الليل**) قيل: ظُلمةُ الليلِ مِن أينَ تُستفادُ من الآية وليسَ فيها ما يدلُّ عليه؟ والعجَبُ أنّه كَرَّرها، فيُقال: تستفادُ مِنَ الجَمْعِ، ومقامِ المُبالغة، فإنَّ أقلَّ الجَمْعِ ثلاثة، فلذلكَ اعتبَرَ الأعدادَ علىٰ التقديرَيْن.

قولُه: (**في أعلاه ومَصَبِّه**) هو من إطلاقِ أحدِ المتجاورَيْن علىٰ الآخَر، والمقصودُ في الاستشهادِ بالبلدِ المجاورةُ، لا أنّه مِنْ إطلاق الكلِّ علىٰ البعض. قال السجاوَنْديّ: «فيه ظُلُمات» أي: في وَقْتِه.

قولُه: (**يا عارِضاً**) البيت[1]. العارِضُ: السَّحاب. يقال: تلفَّعْتُ، أي: تلحَّفْتُ كما تلحَّفَتِ المرأةُ بمِرْطِها، والاختيالُ: التبختُر.

---

(١) «ديوان البحتري» (٢: ٢٨٩) وهو مطلع قصيدةٍ يمدحُ بها عُبيد الله بن يحيى.

وكما قيل: ﴿ظُلُمَٰتٌ﴾؟ قلتُ: فيه وَجْهان: أحدُهما: أن يُرادَ **العَيْنان**، ولكنَّهما لـمَّا كانا مصدرَيْن في الأصل، يقالُ: رَعَدتِ السماءُ رَعْدًا، وبَـرَقتْ بَرْقًا؛ رُوعيَ حُكمُ أصلِهما بأن تُرِكَ جمعُها **وإن أُريدَ معنىٰ الجمْع**. والثاني أن يرادَ **الـحدَثانِ**؛ كأنه قيلَ: وإرْعادٌ وإبْراق، وإنما جاءتْ هذه الأشياءُ مُنكَّراتٍ؛ لأنَّ المرادَ أنواعٌ منها؛ كأنه قيلَ: فيه ظلماتٌ داجيةٌ، ورعْدٌ قاصفٌ، وبرقٌ خاطفٌ. وجازَ رجوعُ الضميرِ في ﴿يَجْعَلُونَ﴾ إلىٰ أصحابِ الصيِّبِ معَ كونِه محذوفًا قائمًا مقامَه الصيِّبُ، كما قالَ: ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]؛ لأنَّ المحذوفَ باقٍ معناه وإن سقطَ لفظُه؛ ألا ترىٰ إلىٰ حسّانَ كيفَ عوَّلَ علىٰ بقاءِ معناه في قولِه:

يَسقُونَ مَن وَرَدَ البَرِيصَ عَليهِمُ ... بَـرَدىٰ يُصَفَّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَـلِ

قولُه: (**العينانِ**) أي: اسمانِ لا مَصْدَران.

قولُه: (**وإنْ أُريدَ معنىٰ الجَمْع**) «الواو» بمَعنىٰ مع، أي: تُرِكَ الجَمْعُ لَفْظًا مع إرادتِه معنًى. ولو رُوِيَ «إنْ» بالكَسْرِ علىٰ الشرطيةِ كان أظْهَر.

قولُه: (**الحَدَثان**) يجوزُ فيه الرفعُ، ويُرادُ به المَصْدر، وكَسْرُ النونِ ويُرادُ به تَثْنيةُ الحَدَثِ، وهو مَصدرٌ أيضًا، وصَحَّ بالكَسْر.

قولُه: (﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]) فإنَّ «هم» والضميـرَ في «قائلون» يرجـعُ إلىٰ المُضاف المحذوفِ عندَ قولِه: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾ أي: أهلَكْنا أهْلَها، وإنما ذكَرَ تقديرَ «ذَوي» فيما سَبَق علىٰ سبيلِ الاستطراد، وذكَره هاهنا علىٰ سبيلِ الأصالةِ وحَلِّ التركيب.

قولُه: (**يَسْقونَ**) البيت، قَبْلَه:

لله دَرُّ عِـــصابةٍ نادَمْتُهـــا ... يومًـا بجِلَّـقَ في الزمـانِ الأوَّلِ

أولادُ جَفْنـةَ حـولَ قَـبْرِ أبـيهِم ... قبرِ ابنِ ماريـةَ، الكـريمِ المُفْـضِلِ

بيضُ الوجـوهِ كَريمـةٌ أحـسابُهم ... شُمُّ الأنـوفِ مـن الطِّـرازِ الأوَّلِ

حيثُ ذَكَّرَ «يُصَفِّق»؛ لأنّ المعنىٰ: ماءُ بردىٰ، ولا محلَّ لقولِه: ﴿يَجْعَلُونَ﴾؛ لكونِه مستأنَفًا؛ لأنه لـمّا ذَكَرَ الرّعدَ والبرقَ علىٰ ما يُؤذِنُ بالشدّةِ والـهَوْل؛ فكأنّ قائلًا قال: فكيفَ حالُهم معَ مثْلِ ذلكَ الرّعد؛ فقيل: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾، ثمّ قال: فكيفَ حالُـهم معَ مثلِ ذلكَ البرق؟ فقيـل: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾؛ فإن قلتَ: رُؤَيسُ الأصبعِ هو الذي يُجعلُ في الأُذن، فهلّا قيل: أناملَهم؟ قلتُ: هذا من الاتساعاتِ في اللّغة التي لا يكادُ الحاصرُ يَحصُرها، كقولِـه: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٦]، أرادَ البعضَ الذي هوَ إلىٰ المرفقِ والذي إلىٰ الرُّسغ، وأيضًا ففي ذكْرِ الأصابعِ مِنَ المبالغةِ ما ليسَ في ذكْرِ الأنامل..........................

يُغْشَوْنَ حتّىٰ ما تهِرُّ كلابُهم	لا يَسْألونَ عن السوادِ المُقْبِلِ
اللاحقينَ فقيرَهم بغَنيِّهم	والمُنْفقين علىٰ اليتيمِ الأرْمَلِ
يَسْقونَ مَنْ وَرَدَ البَريصَ عليهِمُ	بَرَدَىٰ يُصَفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ[1]

جِلَّقُ؛ بكَسْرِ الجيمِ وتشديدِ اللام: موضعٌ بدمشق[2]، بَـرَدىٰ: وادي دِمَشق، والبَريصُ: نَـهرٌ مُتَشعِّبٌ منه، تَصفيقُ الشـراب: أن يتحوّلَ مِن إناءٍ إلىٰ إناء. والرحيقُ: صَفْوةُ الـخَمْر. وماءُ سَلْسَلٌ وسَلْسالٌ، أي: سَهْلُ الدخولِ في الحَلْق. والشاعرُ عَوّل علىٰ بقاءِ المَعْنىٰ حيثُ ذكَّر «يُصَفِّقُ» لأنَّ المعنىٰ «ماءُ بَـرَدى»، وكان القياسُ «تُصَفَّقُ» بالتاءِ المُعْجَمةِ بنقطَتَيْن مِن فَوْق؛ لأنَّ في «بَرَدىٰ» ألفَ التأنيث. «الطِّرازُ الأوّلُ»: هو الذي يُبْدأُ بذِكْرِه في الخِصالِ الحميدة.

الأساس: ومِن المَجاز: ما أحسَنَ طِرازَ فُلانٍ وطِرْزَه، وهو طريقتُه في عَمِله، وهذا الكلامُ الحَسَنُ من طِرازِ فُلانٍ، وهو من الطِّرازِ الأوّل.

---

(١) «ديوان حسان بن ثابت» (١ : ٧٤).

(٢) وقيل: بل هي دِمشقُ نَفْسُها. انظر: «معجم البلدان» (٢ : ١٥٤).

فإن قلتَ: فالأصبعُ التي تُسَدُّ بها الأُذنُ أصبعٌ خاصّة، فلِمَ ذُكِرَ الاسمُ العامُّ دون الخاصِّ؟ قلتُ: لأنّ السبّابةَ فعّالة من السبِّ؛ فكان اجتنابُها أَولىٰ بآدابِ القرآن، ألا ترىٰ أنهم قد استبشَعُوها فكنَّوْا عنها بالمسبِّحةِ والسبَّاحةِ والمهلِّلةِ والدَّعَّاءة؟ فإن قلتَ: فهلّا ذُكِرَ بعضُ هذه الكِنايات! قلتُ: هي ألفاظٌ مستحدَثةٌ لم يَتعارَفْها الناسُ في ذلكَ العهد، وإنما أحدَثُوها بعدُ. وقولُه: ﴿مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ متعلّقٌ بـ﴿يَجۡعَلُونَ﴾، أي: مِن أجلِ الصواعق يجعلونَ أصابعَهم في آذانِهم، كقولِك: سَقاه من العَيْمة. والصاعقةُ: **قَصْفةُ رعدٍ تنقضُّ** معها شَقّةٌ مِن نار، قالوا: تَنقدِحُ مِنَ السَّحاب إذا اصطكَّتْ أجرامُه، وهيَ نارٌ لطيفةٌ حَدِيدةٌ لا تمرُّ بشيءٍ **إلّا أتتْ عليه**، إلّا أنها معَ حدَّتِها سريعةُ الخُمود. يُحكىٰ أنها سَقطتْ علىٰ نخلةٍ فأَحرقتْ نحْوَ النصفِ ثُمَّ طُفِئتْ. ويقالُ: صعقَتْه الصاعقة؛ إذا أهلكتْه فصُعِق؛ أي: ماتَ إمّا بشدّةِ الصَّوت، أو بالإحراق. **ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗا﴾** [الأعراف: ١٤٣]. وقرأ الحسن: (من الصواقع)، وليس بقَلْبٍ للصواعق؛........

قولُه: (منَ العَيْمة). العَيْمَةُ: اشتهاءُ اللبن، يقال: عامَ إلىٰ اللبن، أي: اشتهاه. قال صاحبُ «الضوء»: يُروىٰ: «عن العَيْمة»، أي: بَعَّدَهُ عنها وجاوَزَ به حُكمَها إلىٰ الرِّيِّ، وإن شِئْتَ قُلْتَه بـ«مِنْ» علىٰ معنىٰ سَقاهُ مِنْ جِهةِ العَيْمةِ، وهذا مِنْ عَمَلِ مَنْ تَمَّ كلامه. و«مِنْ» هٰذه كما في قولِه تعالىٰ: ﴿وَوَهَبۡنَا لَهُۥ مِن رَّحۡمَتِنَآ﴾ [مريم: ٥٣] أي: مِن أجْلِ رحمَتِنا.

قولُه: (قَصْفَةُ رَعْد)، الجوهريّ: رَعْدٌ قاصِفٌ: شديدُ الصَّوْت، والقَصْفُ: الكسر. تَنْقَضُّ، أي: تَسقُط.

قولُه: (إلاّ أتَتْ عليه) أي: أهلَكَتْه ووطِئَتْهُ وطْأً مُفْنِيًا. الأساس: أتىٰ عليهِم الدّهر: أفْناهم. وقال أبو زيد: الصاعقةُ: نارٌ تسقطُ من السماءِ في رَعدٍ شديد.

قولُه: (ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗا﴾ [الأعراف: ١٤٣]) أي: ومنه مَجازُ قولِه تعالىٰ: ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗا﴾ كقَوْلِهِ في قولِه تعالىٰ: ﴿فَأَخَذَتۡكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمۡ تَنظُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٥]:

لأنّ كِلا البنائَيْن سواءٌ في التصرُّف، وإذا استَوَيا كانَ كلُّ واحدٍ بناءً على حِيالِه، ألا تَراكَ تقولُ: صَقعَه على رأسِه، وصَقعَ الديكُ، وخطيبٌ مِصْقَع: **مُجهرٌ** بخُطبتِه، ونظيرُه «جَبَذَ» في «جذب»، ليسَ بقَلْبه؛ **لاستوائِهما في التصرُّف، وبناؤُها إمّا أن يكونَ**.........

«وموسىٰ عليه السلام لم تكُنْ صَعْقَتُه موتًا، ولكن غَشْيَةً بدليلِ قولِه: ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ﴾ [الأعراف: ١٤٣][1] إذ لو حُمِلَ على الاشتقاقِ لناقضَ بين كلامَيْن.

قولُه: (**سواءٌ في التصرُّف**)[2] أي: فيما يلزَمُ الفِعْلَ من التشعُّبِ والاشتقاقِ، فيُقال: صَقعَ الديكُ، وخَطيبٌ مِصْقَعٌ، وصَقَعَه على رأسِه، ولو كانَ مقلوبًا لم يُتجاوَزْ عن صورةٍ واحدة.

الراغب: الصاعِقَة والصاقِعَةِ يَتقاربان، وهما الهَدَّةُ الكَبيرةُ إلاّ أنَّ الصَّقْعَ يُقال في الأجسامِ الأرضية، والصَّعْقُ في الأجسامِ العُلوية. وقالَ بعضُ أهلِ اللّغة: الصاعقةُ ثلاثةُ أوْجُه: الموتُ كقولِه تعالىٰ: ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الزمر: ٦٨] والعذابُ كقَوْلِه تعالىٰ: ﴿أَنذَرۡتُكُمۡ صَٰعِقَةٗ مِّثۡلَ صَٰعِقَةِ عَادٖ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣] والنارُ كقولِه: ﴿وَيُرۡسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ﴾ [الرعد: ١٣][3]. وما ذكَره فهيَ أشياءُ مُتولِّدةٌ من الصاعِقة، فإنَّ الصاعقةَ هيَ الصوتُ الشديدُ مِن الجَوِّ، ثُمّ تكونُ منه نارٌ فَقط، أو عذابٌ أو مَوْتٌ، وهي في ذاتِها شيءٌ واحد، وهٰذه الأشياءُ تأثيراتٌ منها.

قولُه: (وبناؤها) أي: بناءُ الصاعِقة «إمّا أن يكونَ صفةً لقَصْفَةِ[4] الرعد» لأنّ فاعِلَةً صِفَةٌ للمؤنَّث، يَجيءُ جَمْعُها على فواعِلَ نَحْوَ: ضارِبَةٍ وضَوارب، أو هو فاعِلٌ صِفةٌ للمذكَّر وهو الرعد، والتاءُ للمبالغة، فيُجْمعُ على فواعِلَ شاذًّا نَحْوَ فارسٍ وفوارِسَ، أو هي فاعلةٌ اسمُ المؤنَّثِ نَحْوَ كاتبةٍ وكواتب.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٦: ٥٦١-٥٦٢).

(٢) كذا في (ح) و(ف)، وفي «الكشاف»: «لاستوائهما في التصرف».

(٣) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٩٧)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٤٨٤-٤٨٥.

(٤) في (ط): «لقصعة».

صفةً لقَصْفةِ الرَّعد، أو للرَّعد، والتاءُ مبالغةٌ؛ كما في الرَّاوِية؛ أو مصدرًا؛ كالكاذِبةِ والعافِيَة. وقرأ ابنُ أبي ليلىٰ: (حذارَ الموت)، وانتصبَ علىٰ أنه مفعولٌ له، كقولِه:

وأغفِرُ عَوْراءَ الكَريمِ ادِّخارَهُ

والموتُ: فَسادُ بِنْيةِ الحَيَوان، وقيل: **عَرَضٌ لا يصحُّ معه إحساسٌ، معاقِبٌ للحياة.** **وإحاطةُ اللّٰـهِ بالكافرينَ مجازٌ،** والمعنىٰ: أنهم لا يفوتُونَه.........

قولُه: (وأغفِرُ عـوراءَ الكريمِ ادّخارَه) تمامُه:

وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللئيمِ تَـكرُّما

قائلُه حاتِم(١). العوراءُ: الكلمةُ القَبيحة، أي: أستُرُها لتبقىٰ الصّداقةُ، وأدَّخِره ليومٍ أحتاجُ إليه، لأنَّ الكريمَ إذا فَرَطَ منه قُبحٌ ندِمَ علىٰ فِعْلِه، ومَنَعه كَرَمُه أن يعودَ إلىٰ مِثْلِه، واستشهَد به لكونِه مضافًا إلىٰ المعرفةِ وهو نادرٌ كقولِه تعالىٰ: ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] أي: ادّخارَه وتكرّمًا، كلاهُما مفعول له.

قولُه: (وقيل: عَرَضٌ لا يصحُّ معه إحساسٌ، مُعاقِبٌ للحَياة) هذا يَدلُّ علىٰ أنَّ الموتَ في الوجهِ الأوّلِ ليسَ بعَرَضٍ بل هو أمرٌ عَدَمي.

وقال القاضي: وقيل: عَرَضٌ يُضادُّ الحياةَ لقولِه تعالىٰ: ﴿خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ [الملك: ٢] ورُدَّ بأنَّ الخَلْقَ بمعنىٰ التقديرِ، والإعدامُ مُقَدَّر(٢).

قولُه: (وإحاطةُ اللـهِ بالكافرينَ مَجاز) أي: الاستعارةُ تَـمْثيلية شُبِّهت حالةُ إنزالِ الله عذابَه علىٰ الكافرينَ مِن كلِّ جانبٍ بحيثُ لا مَحيدَ لهم عنه، بحالةِ الجيشِ الذي صَبَّح القَوْمَ وقد أحاطَ بهم عن آخِرِهم، فلا يفوتُ منهم أحدٌ، يؤيِّدُه قولُه في موضعٍ آخَر: «والإحاطةُ بِهم مِن ورائِهم مَثَلٌ لأنّهم لا يفوتونه كما لا يفوتُ فائتٌ الشيءَ المُحيطَ به»(٣).

---

(١) «ديوان حاتم الطائي» ص٥٦.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٠٤).

(٣) انظر: «الكشاف» (١٦: ٣٧٨).

كما لا يفوتُ الـمُحاطُ به المحيطَ به حقيقةً. وهذه الجملةُ اعتراضٌ لا محلَّ لها. والخَطْف: الأخْذُ بسرعة.

قولُه: (**المُحاطُ به: المحيطَ به**) لا ضَميرَ في «المحاطِ» لأنّه يُعدّىٰ بالجارِّ إلىٰ المفعولِ به، والضميرُ المجرورُ عائدٌ إلىٰ اللامِ، والضميرُ في «المُحيط» عائدٌ إلىٰ اللامِ[1] فيه وفي «به» الثاني إلىٰ المحاط. المعنىٰ: كما لا يفوتُ الذي أُحيطَ به مِن كلِّ جانبٍ مَنْ قَصَدَهُ وأحاطَ به.

قولُه: (**وهذه الجُملةُ اعتراضٌ لا محَلَّ لها**) فإنْ قُلْتَ: كيفَ يصحُّ أنْ تقَع مُعْترضةً وهي لتأكيدِ معنىٰ المُعْتَرَض فيها، والكلامان اللّذان اعترَضَتْ هٰذه فيهما في شأنِ ذَوي الصيِّبِ، وهو المُمَثَّل به وهٰذه بعضُ أحوالِ المُنافقين المُمَثَّل له؟

قلتُ: هذا مِن وَجيزِ الكلامِ وبَليغِه؛ وذلك أنَّ مُقتضىٰ الظاهرِ أنْ يُذْكَرَ هٰذا قُبَيْلَ «كصَيِّبٍ» ليكونَ بعضًا مِن أحوالِ المُشَبَّه، فنُـزِّلَ هُنا ليدلَّ علىٰ ذلك، ويُعطي معنىٰ التأكيد في هاتَـيْن الجُملتَـيْن. وفيهِ مِنَ الغَرابة: أنّه مُؤكِّدٌ بحالِ الـمُشبَّه به، وهو من حالِ المُشَبَّه، وفائدتُه شدّةُ المُناسبةِ بين المُشبَّهِ والمُشبَّهِ به، وأنَّ الـمُشَبَّه ممّا يُهتَمُّ بشأنِه ويُعتنىٰ بحالِه، وهذا المعنىٰ قريبٌ ممّا مرَّ في ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] وأنه في حالِ المُنافقين علىٰ جزاءِ الشرط، وأنّه من حالِ المُسْتوقِدين.

والأوْجَهُ أن يُقال: إنَّ قوْلَه: ﴿بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ مِن وضعِ الـمُظهَر موضِعَ المُضمَرِ إشعارًا باستئهالِ أصحابِ ذَوي الصيِّب ذلك لكُفْرانِهم نِعَمَ الله تعالىٰ. ومِثْلُ هذا التتميم في المُشَبَّه به ممّا يُقوِّي المقصودَ في التمثيلِ من المُبالغة، ونَحْوُه قولُه تعالىٰ: ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ [آل عمران: ١١٧]. قال[2]: «شُبِّه بحَرْثِ قومٍ ظَلَموا أنفُسَهم، فأُهْلِكَ عُقوبةً لهم علىٰ معاصيهم؛ لأنَّ الإهلاكَ عن سُخْطٍ أشَدُّ

---

(١) قوله: «والضمير في المحيط عائد إلىٰ اللام» ساقط من (ط).

(٢) يعني الزمخشريَّ في «الكشاف» (٤: ٢٢٩-٢٣٠).

وقرأ مجاهدٌ: (يخطِف) بكسر الطاء، والفتحُ أفصحُ وأعلىٰ. وعن ابنِ مسعود: (يختطف)،

وأبلَغ». وينصـرُه قولُه في التشبيهِ الأول: أنْ يكونَ المستوقِدُ في هٰذا الوجهِ مستوقدَ نارٍ لا يَرْضاها الله تعالىٰ، أوقَدَها الغُواةُ ليتوصَّلوا بالاستضاءةِ بها إلىٰ بعضِ المَعاصي، ويَـتَهدَّوْا بها في طُرقِ العَيْث[١] فأطفأها الله تعالىٰ وخَيَّب أمانِيَّهم[٢].

قال القاضي: «كاد» وُضِعَتْ لمقاربةِ الخبَرِ من الوجودِ لعُروضِ سَببِه، لكنه لم يُوجَد، إمّا لفَقْدِ شَرْط، أو لعُروضِ مانعٍ، و«عَسىٰ» موضوعةٌ لرجائِه، فهيَ خَبَرٌ مَحْضٌ، ولذلك جاءَتْ مُتَصرِّفةً بخلافِ «عسىٰ»، وخبرُها مشـروطٌ فيه أن يكونَ مضارِعًا تنبيهًا علىٰ أنه المقصودُ بالقُرْبِ من غيرِ «أن» لتوكيدِ القُرْبِ بالدِّلالةِ علىٰ الحال، وقد تدخُلُ «أن» حملاً لها علىٰ «عسىٰ» كما تُـحْمَلُ عليها بالحذفِ عن خبرِها لمشاركتِها في أصلِ معنىٰ المقاربة[٣][٤].

قولُه: (قرأ مُجاهد[٥]: يَخْطِفُ). القِراءاتُ كلُّها شَواذّ. قال ابنُ جِنّي: «حكىٰ الفَرّاءُ عَن بعضِ القُرّاء: «يَخَطِّفُ» بنصبِ الياءِ والخاءِ والتَّشديد، ثم قال ابنُ جِنّي: أصلُه: يَخْتَطِفُ فأدْغَمَ التاءَ في الطاء؛ لأنَّهما مِنْ مَـخْرَجٍ واحد، ولأنَّ التاءَ مهموسةٌ، والطاءَ مَجْهورة، والمَجْهورُ أقْوىٰ صَوتًا منَ المهموس. ومتىٰ كان الإدغامُ يُقَوّي الـحَرْفَ المُدْغَمَ حَسُنَ ذلك، وعِلَّتُه: أنَّ الحَرْفَ إذا أُدْغِمَ خَفِيَ فضَعُفَ، فإذا أُدْغِمَ في حرفٍ أقوىٰ منه، استحالَ لفظُ المُدْغَمِ إلىٰ لفظِ المُدْغَمِ فيه، فقويَ لقوّته، وكان[٦] في ذلك تداركٌ وتلافٍ لـما جُني علىٰ الحرف الـمدغم[٧]، فأسْكَنَ

---

(١) كذا في (ط)، وفي (ف): «العَيْب».

(٢) في (ط): «وخُبثِ أمانِيِّهم».

(٣) أنوار التنزيل (١: ٢٠٧).

(٤) من قوله: «قال القاضي: كاد» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٥) يعني ابن جَبْر المكيَّ (ت ١٠٣هـ) من مشاهير القرّاء. أخذ القراءة والفقه والتفسير عن ابن عباس، له ترجمة في «طبقات ابن سعد» (٥: ٤٦٦)، و«سيَر النبلاء» (٤: ٤٤٩).

(٦) في (ح): «فكان».

(٧) من قوله: «فقوي لقوته» إلىٰ هنا من (ط).

وعن الحَسَن: (يَـخَطِّف) بفتح الياء والخاء، وأصلُه يَـخْتطف، وعنه: (يِـخِطِّف) بكسرهما علىٰ إتباع الياءِ الخاءَ، وعن زيدِ بنِ عليّ: (يُـخَطِّف) من «خطَّف»، وعن أُبيّ: (يَتَخَطَّف) من قولِه: ﴿وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٦٧].

﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم﴾: استئنافٌ ثالثٌ كأنه جوابٌ لـمَن يقول: كيفَ يَصنعُونَ في تارَتَيْ خُفوقِ البَرْقِ وخِفْيَتِه؟ وهذا تمثيلٌ لشدَّةِ الأمرِ علىٰ المنافقينَ بشدَّتِه علىٰ أصحابِ الصَّيِّبِ وما هم فيه مِن غايةِ التحيُّر والجهلِ بما يأتونَ وما يَذَرُون إذا صادَفُوا من البَرْقِ خَفْقةً مع خوفِ أن يخطِفَ أبصارَهم انتَـهَزُوا تلك الخفقةَ فرصةً فخطَوْا خطواتٍ يسيرةً، فإذا خَفِيَ وفَـتَرَ لمعانُه بَقُوا واقفِينَ متقيِّدين عن الحَرَكة. ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ﴾ لزادَ في قصيفِ الرعدِ فأصمَّهم، أوْ في ضوءِ البَرْقِ فأَعْماهم..

«التاءَ» لإدغامِها، و«الخاءُ» قبْلَها ساكنةٌ، فنُقِلَت الفتحةُ إليها، وقُلِبَت التاءُ طاءً، وأُدْغِمَت في الطاءِ فصارَت «يَخَطَّفُ». ومِنهم مَنْ إذا أسْكَن «التاء» ليُدْغِمَها، كَسَرَ الخاءَ لالتقاءِ الساكِنَيْن، فاستغنىٰ بكَسْرَتِها عن نقلِ الفَتحة إليها، فيقول: يَخِطِّفُ. ومِنهم مَن يَكْسِرُ حرفَ المُضارعة إتباعًا لكسرةِ فاءِ الفعل بعده فيقول: يِخِطِّفُ»[1].

قولُه: (استئنافٌ ثالث) الأوَّلُ: ﴿يَجْعَلُونَ﴾ والثاني: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ﴾.

قولُه: (وهٰذا ـ أي: قولُه: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ﴾ ـ تمثيلٌ)، أي: تَتميمٌ للتمثيلِ لا أنه تَمثيلٌ آخَرُ، فقولُه: «وما هُم فيه» إلىٰ آخِرِه بيانُ معنىٰ ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم﴾ وعَطفٌ تفسيريٌّ علىٰ شِدَّةِ الأمرِ علىٰ المُنافقين كما أنَّ ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ﴾ والباءان ـ في «بشِدَّتِه» و«بما يأتونَ ويَذَرون» أي: يُزاولونه ويَتْركونه[2] ـ يتعلَّقانِ بقولِه: «تمثيل».

(١) انظر: «المحتسب» (١: ٥٩) وانظر كلامَ الفرّاء في «معاني القرآن» (١: ١٧) ونقل ابن جِنّي عن مجاهِدٍ أنه قال: ولم يُرْوَ لنا عن أحد.

(٢) قوله: «وبما يأتون ويذرون، أي: يزاولونه ويتركونه» ساقط من (ط).

و﴿أَضَآءَ﴾ إمّا متعدٍّ، بمعنىٰ: كلّما نوَّرَ لهم ممشىٰ ومسلكًا أخَذُوه، والمفعولُ محذوفٌ؛ وإمَّا غيرُ متعدٍّ، بمعنىٰ: كلّما لَـمَعَ لهم مشَوْا في مَطْرحِ نُورِه ومُلْقىٰ ضوئه، وتعضدُه قراءةُ ابنِ أبي عبلة: (كلَّما ضاءَ لهم). والمشيُ: جنسُ الحركةِ المخصوصة، فإذا اشتدَّ فهو سعيٌ، **فإذا ازدادَ فهو عَدْوٌ**. فإن قلتَ: كيفَ قيلَ مع الإضاءة: ﴿كُلَّمَآ﴾، ومع الإظلام: ﴿إِذَا﴾؟ قلتُ: لأنهم حِراصٌ علىٰ وجودِ ما همُّهم به معقودٌ مِن إمكان المشيِ وتَأتِّيه، فكلَّما صادفوا منه فرصةً **انتهَزُوها**، وليسَ كذلكَ التوقُّفُ والتحبُّس. و﴿أَظْلَمَ﴾ يحتملُ أن يكونَ غيرَ متعدٍّ، وهو الظاهرُ؛ وأن يكونَ متعديًا منقولًا من ظَلِمَ الليلُ، ....

فإنْ قُلتَ: هذا يُوهِمُ أنَّ التشبيهَ الثاني مُفَرَّقٌ، مع أنَّ المُصَنِّفَ رجَعَ عنه بقولِه: «والصحيحُ الذي عليه علماءُ البيان»[1]. قلتُ: هذا لا يأبىٰ التمثيلَ؛ لأن شَرْطَه أن يكونَ منتزَعًا؛ من عدَّةِ أمور، وكلُّ ما ذُكِرَ في طَرَفِ المُشَبَّهِ به أمرٌ يُتَوهَّمُ ويُعْتَبَرُ مِثْلُه في طرفِ المُشَبَّه، إذْ لو اختَلَّ أمرٌ منه اختلَّ التمثيلُ كما صَرَّح به صاحبُ «المفتاح» بقولِه: والذي نحن بصَدَدِه من الوصفِ غيرِ الحقيقيِّ أحْوَجُ منظورٍ فيه إلىٰ التأمّلِ، لا سيَّما المعاني التي يُنْتَزَعُ مِنها، فربّما يُنتَزَعُ من ثلاثةٍ فأوْرثَ الخطأَ لوجوبِ انتزاعِه من أكثر[2].

قولُه: (فإذا ازدادَ فهو عَدْوٌ) فإنْ قيل: فالمَقامُ يَقْتضي عَدْوًا لا مَشْيًا لانتهازِهم الفُرصةَ، قُلنا: بل يَقْتضي المَشْيَ لِـما سَبَقَ مِن قولِه: ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] و﴿يَخْطَفُ أَبْصَـٰرَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، فإنّهم لغايةِ تحيُّرِهم ودَهْشَتِهم لا يمكنُ لهم المَشْـيُ أيضًا عند الفرصةِ فكيف بالعَدْوِ، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «من إمكانِ المَشْي».

قولُه: (انتهَزوها)، الجوهريّ: انتهَزْتُ الفرصةَ إذا اغتَنَمْتَها.

---

(١) «الكشاف» (٢: ٢٥٨).

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٥٤.

وتشهدُ له قراءةُ يزيدَ بنِ قُطيب: (أُظْلِم) علىٰ ما لَمْ يسمَّ فاعلُه، وجاءَ في شِعْرِ حَبيب بن أوس:

هما أظلما حالَــيَّ ثُمَّــتَ أجْلَيـا ... ظلامَيْهما عن وجهِ أَمْرَدَ أشيَبِ

قولُه: (وتشهَدُ له قِراءةُ يزيدَ بن قُطَيب)[1] قيل: فيه نَظَر؛ لِـمَ لا يجوزُ أن يكونَ الفعلُ مُسْنَدًا إلىٰ الجارِّ والمجرورِ كقولِه تعالىٰ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]؟

والجوابُ: أنَّ الجارَّ والمجرورَ ليسَ صلةً للإظلامِ، بل هو ظَرَفٌ مُسْتَقِرٌّ كما في الاستعمال، و«علىٰ» مِثْلُها في قوله[2]:

زارَتْ عليهــا للظــلامِ رُواقُ ... ومِــن النجــومِ قلائــدٌ ونِطـاق[3]

قولُه: (هُما أظْلَما حاليَّ) البيت، وقَبلَه:

أحاوَلْتِ إرشادي فعَقْـلِيَ مُرْشِـدي ... أم اسْتَمْتِ تأديبي فدَهْري مُؤدِّبي[4]

اسْتَمْتِ، أيْ: تجَشَّمْتِ وطَلَبْتِ، «هما أظلما»، أي: العقلُ والدّهر، «حاليَّ»، أي: الشيبُ والشباب، «ثُمَّتَ أجْلَيا» يقالُ: للقومِ إذا كانوا مُقْبِلينَ علىٰ شيءٍ، مُحْدِقين به ثم انكشفوا عنه: قد أفْرجوا عنه وأجلَوْا عنه. «أمْرد»، أي: في السِّن، و«أشْيَب» أي: في الرأي، ويجوزُ أن يُريدَ أنّه شاب في حالِ الـمُرْدِ لِعِظَمِ ما ناله من الشدائد، وإنّما أضافَ الإظلامَ إلىٰ العقلِ لأنّ العاقلَ لا يطيبُ له عَيْش.

قولُه: (عن وَجْهِ أمرَدَ أشيَب) يريدُ به نفْسَه، جَرَّدَ شخصًا أمْرَد يخاطِبُ عاذِلتَه، أي: لا تُخاطبيني لإرشادي في الكرمِ، فعَقْلي يُرشِدُني، ولا تَجَشَّمي تأديبي، فإنَّ الدّهرَ مُؤدِّبي.

---

(١) السكوني: ثقةٌ له اختيارٌ في القراءة. له ترجمة في «غاية النهاية» (٣٨٨١).

(٢) أي: المعرّي في ديوانه «سقط الزَّند» ص٢١٠، وذكره السكاكي في «مفتاح العلوم» ص١٠٠.

(٣) من قوله: «وعلىٰ مثلها» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٤) لأبي تمام في «ديوانه» (١: ٨٩).

وهو وإن كانَ **محدَثًا لا** يُستشهَدُ بشِعْرِه في اللُّغة فهوَ مِن عُلماءِ العربيّة؛ **فاجعلْ ما يقولُه** بمنزلةِ ما يَرويه، ألا تَرىٰ إلىٰ قولِ العلماءِ: الدليلُ عليه بيتُ «الحَماسة»؟ فيَقتنعونَ بذلكَ؛ لوُثوقِهم بروايتِه وإتقانِه. ومعنىٰ ﴿قَامُوا﴾: وَقَفُوا وثَبَتوا في مكانِهم، ومنه: قامتِ السُّوق؛ إذا رَكَدتْ، وقامَ الماء: جَمَد. ومفعولُ ﴿شَآءَ﴾ محذوفٌ؛ لأنّ الجوابَ يدلُّ عليه، والمعنىٰ: ولو شاءَ اللهُ أن يَذهبَ بسمعِهم وأبصارِهم لذَهبَ بها. ولقد تكاثرَ هذا الحذفُ في «شاء» و«أراد»، لا يكادونَ يُبْرِزونَ المفعولَ إلّا في الشيءِ الـمُسْتغرَب، كنحوِ قولِه:

فلَوْ شئتُ أن أَبكي دمًا لَبَكَيْتُهُ

قولُه: (**وإنْ كان مُحْدَثًا**) الشعراءُ طَبقات: الجاهليّونَ مِثْلُ امرئ القيس، وزُهَيْر بن أبي سُلْمىٰ، وطَرَفَة، والذين أدركوا الجاهليةَ ثم أسْلَموا مِثْـلُ لَبيد، وحَسَّان، والمتقدمون من الإسلاميين كفرزدق وجَرير، والمُحْدَثون كأبي تـمّام والبُحْتريِّ.

قولُه: (**فاجعَلْ ما يقولُه**) أي: إنّه موثوقٌ به في الرواية، فلو لم يَسْمَعْ من العربِ لم يَقُل. قال ابنُ الأنباريِّ: هو حَبيبُ بن أوسِ بن الحارث بن قيسٍ الطائيّ شاميُّ الأصل، قَدِمَ بَغدادَ وجالسَ فيها الأدباءَ، وعاشرَ العُلماءَ، وقد رَوىٰ عنه أحمدُ بنُ أبي طاهرٍ وغيرُه أخبارًا مُسْندةً، ورثاهُ الحَسَنُ بن وَهب:

فُجِعَ القَريضُ بخاتَم الـشعراءِ ... وغديرِ رَوْضتِها حبيبِ الطائي

ماتـا معًـا فتجـاوَرا في حُفْـرَةٍ ... وكذاكَ كانا قبْلُ في الأحياء[1]

قولُه: (**فلو شئتُ أنْ أبكي دمًا لبكيتُه**) تمامُه:

عليه ولٰكنْ ساحةُ الصَّبْرِ أوسَعُ[2]

---

(١) انظر: «نزهة الألبّاء» للأنباري ص١٢٣، والبيتان المذكوران ذكرهما الصولي في «أخبارِ أبي تمام» ص٤٣.

(٢) البيتُ لإسحاق بن حسّانَ الخُرَيميِّ. ذكره ابن حمدون في «التذكرة» (٢: ٤)، وبَعْدَه:

وأيقَنْتُ أنَّ الحيَّ لا بُـدَّ هالكٌ ... وأنَّ الفتىٰ في أهلِـه لا يُمَتَّـعُ

وقولِه تعالىٰ: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّاتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ﴾ [الأنبياء: ١٧]، ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [الزمر: ٤]، **وأرادَ: ولو شاءَ اللّٰهُ لَذهَبَ بسَمْعِهِم بقَصيفِ الرَّعد،** وأبصارِهم بوَميضِ البَرْق. وقرأ ابنُ أبي عَبْلَة: (**لأذهبَ بأسماعِهم) بزيادةِ الباء**، كقولِه: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]. والشيءُ: ما صحَّ أن يُعلَمَ ويُخبَرَ عنه. قالَ سيبوَيْهِ في ساقةِ البابِ الـمُترجَمِ ببابِ مجاري أواخرِ الكَلِمِ مِنَ العربيّة: وإنما يخرجُ التأنيثُ من التذكير، ألا ترىٰ أنّ الشيءَ يقعُ علىٰ كلِّ ما أُخبِرَ عنه من قبْلِ أن يُعلَمَ أذكَرٌ هو أمْ أُنثىٰ؟ والشيءُ: مُذكَّر، **وهوَ أعمُّ العامِّ**،.........................

أتىٰ بالـمفعولِ لأنَّ بكاءَ الدمِ مُسْتغـرب، ونصبَ دمًا باعتبارِ تَضْميـنِ البكاءِ معنى الصبِّ.

قولُه: (**وأراد: ولو شاءَ الله**) عَطْفٌ علىٰ قولِه: «والمعنىٰ ولَوْ شاءَ الله» يعني كما أنَّ مفعولَ شاءَ محذوفٌ كذا مُتعلَّقُ «لذهبَ» محذوفٌ وهو «بقَصيفِ» و«بوَميض».

قال القاضي: فائدةُ قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] إبداءُ المانعِ لذهابِ سَمْعِهم وأبصارِهم مع قيامِ ما يَقْتضيه، والتنبيهُ علىٰ أنَّ تأثيرَ الأسبابِ في مُسبَّباتِها مشروطٌ بمشيئةِ الله، وأنَّ وجودَها مُرْتبطٌ بأسبابِها[١].

وقلتُ: وفائدتُه الراجعةُ إلىٰ المُمَثَّلِ له هي أنه تعالىٰ يُمهِلُ المنافقينَ فِيمـا هُمْ فيه ليتمادوا في الغَيِّ والفسادِ ليكونَ عذابُهم أشدَّ.

قولُه: («**بأسماعِهم» بزيادةِ الباء**) يعني دلَّت الهمزةُ علىٰ التَّعدِية، والباءُ كعُضادةٍ للتعدية وتأكيدِها كما يُعضَدُ البابُ بعُضادتَيْه.

قولُه: (**وهو أعمُّ العامّ**) كلامُ المصنِّف لا كلامُ سيبويه، وهو لفظٌ يقعُ علىٰ كلِّ مُذَكَّرٍ ومُؤنَّث، ثم إنّه لا يُستعمَلُ إلاّ مذكّرًا، فلولا أنَّ المذكَّر أصلٌ لوقعَ التغليبُ للفرع.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٠٩).

كمـا أنّ اللّـهَ أخصُّ الخاصِّ، يُـجْرىٰ علىٰ الجسمِ والعَرَضِ والقديمِ، تقولُ: شيءٌ لا كالأشياء، أي: معلومٌ لا كسائرِ المعلومات؛ وعلىٰ المعدومِ والـمُحال. فإن قلتَ: كيفَ قيل: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ وفي الأشياء ما لا تعلُّقَ به للقادر؛ كالمستحيلِ، وفعلِ قادرٍ آخر؟ قلتُ: مشروطٌ في حدِّ القادرِ أن لا يكونَ الفعلُ مستحيلًا، فالمستحيلُ مُستثنًى في نفسِه عندَ ذكْرِ القادرِ علىٰ الأشياءِ كلِّها، فكأنه قيلَ: علىٰ كلِّ شيءٍ مستقيمٍ قديرٌ، ونظيرُه: فلانٌ أميرٌ علىٰ الناس، أي: علىٰ مَن وراءَه منهم، ولم تدخلْ فيهم نفسُه وإن كانَ مِن جُملةِ الناس..

قولُه: (كما أنَّ الله أخَصُّ الخاصّ) يريدُ به قولَه: «وأمّا اللهُ فمُخْتَصٌّ بالمعبودِ بالحقِّ ولا يُطْلَقُ علىٰ غيرِه»[1].

قولُه: (وعلىٰ المعدومِ والمُحال)، **الانتصاف**: الشيءُ عنْدَنا مختَصٌّ بالموجودِ فلا يدخلُ فيه المستحيلُ، وعندَ المُعتزلةِ يدخلُ فيه المعدومُ، وأما المستحيلُ فلا يدخلُ فيه فلا يَرِدُ السؤال. فإن قيلَ: إذا كانَ المعدومُ لا يُسمَّىٰ شيئًا، وإذا وُجِدَ صارَ شيئًا لا تتعلَّق القُدْرةُ به، إذِ القدرةُ إنّما تتعلَّقُ بالشيءِ أوَّلَ وجودِه، فكيفَ يكونُ قادِرًا علىٰ شيء؟ فجَوابُه: أنّه مِن باب: «مَنْ قَتَل قتيلًا»[2] أي: تَسْمِيَةُ الشيءِ باسمِ ما يؤولُ إليه، كأنه قال: قادِرٌ علىٰ كلِّ ما يَصيرُ شيئًا[3].

الإنصاف: وفيه نَظر، فإنّ القُدرةَ تتعلَّقُ به في أوّلِ زمنِ وجودِه، وهو في أوّلِ زَمنِ وجودِه شيءٌ بلا خلافٍ بين المُسلمين، إذ لو لم يكن شيئًا في أوّلِ وجودِه لم يكُنْ شيئًا في ثاني الأحوال.

قال القاضي: الشيءُ يختَصُّ بالوجود؛ لأنه في الأصلِ مَصْدَرُ شاءَ، أُطلِقَ بمعنىٰ شاءٍ تارةً، أي: مُريدٍ، والمريدُ يكونُ موجودًا، وحينَئذٍ يتناولُ البارِئَ تعالىٰ كما قالَ: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩] وبمعنىٰ مُشـيءٍ أخرىٰ، أي: مُشيءٍ وجودَه، وما شاءَ الله وجودَه

---

(١) «الكشاف» (١: ٧٠٣).

(٢) فيه إيماءٌ إلى قولِه ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قتيلًا فله سَلَبُه» سبق تخريجُه من حديثِ أبي قتادةَ الأنصاري رضي الله عنه.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٨٨).

وأمّا الفعلُ بينَ قادرَيْن فمُختلَفٌ فيه. فإن قلتَ: مِمَّ اشتقاقُ القَدير؟ قلتُ: مِنَ التقدير؛ لأنه يُوقِعُ فِعْلَه علىٰ مقدارِ قوَّتِه واستطاعتِه وما يتميَّز به عَنِ العاجِز.

فهو مَوْجود، أي: موجودٌ حالًا أو مآلًا، أو أعَمَّ منه علىٰ حَسْبِ مشيئتِه، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] والمعتزلةُ لمّا قالوا: الشيءُ ما يصحُّ أن يُوجَدَ، وهو يَعمُّ الواجبَ والمُمْكِنَ، أو ما يَصِحُّ أن يُعلَمَ ويُـخْبَرَ عنه، فيعمُّ المُمتَنِعَ أيضًا، لزِمَهُم التخصيصُ بالمُمكنِ بدليلِ العقل[١]، أي: تخصيصُ قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] وهو المرادُ بقولِ المُصنِّفِ: «مَشْروطٌ في حَدِّ القادِرِ بأنْ لا يكونَ الفَعْلُ مستحيلًا».

قولُه: (فمُخْتَلَفٌ فيه) يعني بين المُعتزلة؛ فمَنْ جوَّزَه قال: إنّ القادِرَ مِنّا غيرُ مُستقلٍّ، أي: ليسَ سَبَبًا تامًّا، ومَنْ منعَه قال: إنَّ اجتماعَ قُدرتَيْ قادِرَيْن مُستَقِلَّيْن علىٰ فعلٍ واحدٍ مُمتَنع. وقيلَ: مُختَلِفٌ بين المُعتزلةِ وأهلِ السنَّة، فإنَّهم قالوا: فِعْلُ العبدِ مَقدورٌ له من جهَةِ الكَسْب، ومقدورٌ لله مِن جهةِ الإيجاد.

الانتصاف: المعتزلةُ[٢] زَعموا أنَّ ما تعلَّقَتْ به قُدرةُ العبدِ لا تتعلَّقُ به[٣] قُدرةُ الله سُبحانَه وتعالىٰ؛ إذْ قُدرةُ العبدِ مُستغنيةٌ بنَفسِها، وأمّا أهلُ السنَّةِ، الخالِقُ عنْدَهم هو اللهُ الواحدُ القهّار، فتتعلَّقُ قُدْرَتُه بالفعلِ، وتتعلَّقُ به قُدرةُ العبدِ لا للتأثيرِ، ولذلك لم يُحيلوا مقدورًا بين قادِرَيْن[٤].

قولُه: (لأنه يُوقِعُ فِعْلَه علىٰ مقدارِ قُوَّته). قال القاضي: القُدرةُ: هو التمكُّنُ من إيجادِ الشيء. وقيل: صِفةٌ تقتضي التمكُّنَ، وقيل: قُدرةُ العبدِ: هَيْئةٌ بها يتمكَّنُ مِن الفعل، وقُدرةُ الله: عبارةٌ عن نَفْيِ العَجزِ عنه، والقادرُ هو الذي إنْ شاءَ فَعَل، وإنْ لم يشَأْ لم يفعَلْ، والقَديرُ هو الفعّالُ لِما يشاءُ علىٰ ما يَشاء، ولذلك قَلَّما يُوصَفُ به غيرُ الباريء. واشتقاقُ القُدرةِ من القَدَرِ؛ لأنَّ القادِرَ

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢١٠).

(٢) قوله: «المعتزلة» ساقط من (ف).

(٣) قوله: «قدرة العبد لا تتعلق به» ساقط من (ط).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٨٨).

[﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ ٢١]

لـمّا عدَّدَ اللّٰـهُ تعالىٰ فِرَقَ المكلَّفينَ مِنَ المؤمنينَ والكفَّارِ والـمُنافقين، وذَكَرَ صفاتِهم، وأحوالَهم، ومصارفَ أُمورِهم، وما اختصَّتْ به كلُّ فرقةٍ ممّا يُسعِدُها ويُشقيها، ويُحظِيها عندَ اللّٰـهِ ويُرْدِيها؛ أَقبَلَ عليهم بالخطابِ، وهوَ مِنَ الالتفاتِ المذكورِ عند قولِه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]،..

يُوقِعُ الفِعْلَ علىٰ مقدارِ قُوَّتِه، أو علىٰ مِقدارِ ما تقتضيه مَشيئتُه، وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ الحادِثَ حالَ حدوثِه، والمُمكنَ حالَ إمكانِه مَقْدورانِ، وأنَّ مَقْدورَ العبدِ مقدورُ الله، لأنه شيء[١].

فقَوْلُ المُصنِّف: «اشتقاقُ القَديرِ من التقدير» يُؤوَّل بقولِنا: اشتقاقُه من القَدَرِ بمعنىٰ التقدير، إذْ لا يستقيمُ أن يُشتَقَّ الثلاثيُّ من المَزيد.

الراغب: القدرةُ إذا وُصِفَ بها الإنسانُ، فاسمٌ لهيئةٍ له يتمكَّنُ بها مِن فِعْلِ شيءٍ ما، وإذا وُصِفَ الله تعالىٰ بها فنَفْيٌ للعَجْزِ عنه، ومُحالٌ أن يُوصَفَ غيرُ الله بالقُدرةِ المُطْلَقةِ مَعْنًى، وإن أُطلِقَ عليه [لَفظًا][٢]، بل حَقُّه أن يُقال: قادِرٌ علىٰ كذا، ومتىٰ قِيلَ: هو قادِرٌ، فعلىٰ سبيلِ معنىٰ التقييدِ، ولهٰذا لا أحَدَ غيرُ الله يُوصَفُ بالقدرةِ من كلِّ وجه[٣]، والقديرُ هو الفاعلُ لِما يشاءُ علىٰ قَدْرِ[٤] ما تَقْتضيهِ الحكمةُ لا زائدًا عليه ولا ناقِصًا عنه، ولهٰذا لا يُوصَفُ بِهِ إلّا الله، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] والمُقتَدِرُ يُقارِبُه نَحْوَ: ﴿عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥] لكن قد يُوصَفُ به البَشَرُ، فإذا استُعْمِلَ في الله فمَعناه معنىٰ القديرِ، وفي البَشَرِ بمعنىٰ المُتكلِّفِ والمُكتَسِبِ للقدرة[٥].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢١٢) وزاد بعده: وكلُّ شيءٍ مَقْدورٌ لله تعالىٰ.

(٢) زيادة من «مفردات القرآن» ص٦٥٧.

(٣) عبارة الراغب في «المفردات»: «ولهذا لا أحدَ غيرُ الله يوصَفُ بالقدرةِ من وجهٍ إلّا ويصحُّ أن يوصف بالعجزِ من وجه». انتهىٰ.

(٤) قوله: «قدر» ساقط من (ط).

(٥) «مفردات القرآن» ص٦٥٧-٦٥٨.

وهو فنٌّ مِنَ الكلامِ جَزْلٌ فيه هزٌّ وتحريكٌ مِنَ السامع، كما أنكَ إذا قلتَ لصاحبِك حاكيًا عَن ثالثٍ لكما: إنّ فلانًا مِن قصَّتِه كَيْتَ وكَيْت، فقَصْصتَ عليه ما فَرَطَ منه، ثم عَدَلْتَ بخِطابِك إلىٰ الثالثِ فقلتَ: يا فلانُ من حقِّكَ أن تَلزَمَ الطريقةَ الحميدةَ في مَجاري أُمورِك، وتستويَ علىٰ جادَّةِ السَّدادِ في مَصادِرِك ومَوارِدِك ـ نبَّهْتَه بالتفاتِك نحوَه فَضْلَ تنبيه، واستدعيتَ إصغاءَه إلىٰ إرشادِك زيادةَ استِدْعاء، وأوجدتَه بالانتقالِ مِنَ الغَيْبةِ إلىٰ المُواجَهة، هازًّا مِن طبعه ما لا يجدُه إذا استمرَرْتَ علىٰ لفظِ الغَيْبة، وهكذا الافتنانُ في الحديثِ والخروجُ فيه مِن صنفٍ إلىٰ صِنْف: يَستفتِحُ الآذانَ للاستماع، ....

قولُه: (وأَوْجَدْتَه) أي: صَيَّرْتَه واجدًا، مِنْ: أوجَدْتُه الشيءَ فوجَدَه، وأَوْجَدَهُ اللهُ مطلوبَه، أي: أظْفَرَهُ به. المعنىٰ: صَيَّرْتَه واجدًا شيئًا هازًّا مِنْ طَبْعِه، ولولا هذا الالتفاتُ لَمَا وَجَدَ السامعُ ذلك الشيءَ الهازَّ.

قولُه: (والخروجُ مِن صِنْفٍ إلىٰ صِنْفٍ يَسْتفتحُ الآذانَ للاستماع). واعلَمْ أنَّ كلَّ عُدولٍ عن الظاهرِ من البليغ، سواءٌ كانَ التفاتًا أو غيْرَه، تَنْبيهٌ علىٰ مكانِ لطيفةٍ مثارها مُقتضىٰ المقامِ، فمتىٰ وقعَ عند بليغٍ مِثْلُه، وتَنبَّه لها، استَهَشَّ نفْسَه لقَبولِها.

قالَ صاحبُ «المفتاح»: ولأمرٍ ما تَجِدُ أربابَ البلاغةِ وفرسانَ الطِّرادِ يستكثِرونَ مِنْ هذا الفنِّ في مُحاوراتِهم[1].

واللطيفةُ التي يتضمَّنُها هذا المَقامُ هي أنّه تعالىٰ لـمّا عَدَّد الفِرقَ الثلاثَ بمَسْمَعٍ منهم، مُخاطبًا غيْرَهم، ووصفَ كلَّ فرقةٍ بما اختَصَّت به مِمّا يُسْعِدُها ويُشقيها، ويُحْظيها ويُرْديها؛ أقبَلَ عليهم بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ يعني: أيها المؤمنونَ كما شَرَّفتُكم ورَفَعْتُ مَنزلتَكم ومَنحتُكم الكتابَ الكاملَ، ففُزتُم بالهُدىٰ عاجلًا، وبالفَلاحِ آجلًا، دوموا علىٰ ما أنتُم فيه، ولا تتوانَوْا، وزيدوا في الشكرِ والتقوىٰ، لأزيدَنَّكم في النِّعمةِ والإفْضال، ويا أيُّها الكافرون أقلِعوا عمّا أنتُم

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٧٦.

ويَستهِشُّ الأنفُسَ للقبُول. وبَلَغَنا بإسنادٍ صحيح عن إبراهيمَ، عن عَلْقَمة: أنّ كلَّ شيءٍ نَزَلَ فيه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فهوَ مكّيٌّ، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ فهوَ مَدَنيٌّ، فقولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ خطابٌ لـمُشركي مكّة..........................

فيه، وارجِعوا عن عبادةِ غيرِ الله الذي لا نَفْعَ فيه، ولا ضُرَّ، وتوجَّهوا إلىٰ عبادةِ مَنْ خَلَقَكُم وآباءَكم، وجعلَ لكم الأرضَ فِراشًا والسماءَ بناءً، ورزَقَكُم وكَيْتَ وكَيْتَ، ويا أيّها المُنافقونَ، اعلَموا أنّي عالِمٌ بما في ضمائِركم وأسرارِكم، وأعلمُ ما تأتونَ وما تَذَرون، فأخْلِصوا العبادةَ لخالِقكم الذي أنْعَمَ عليكُم وعلىٰ أسلافِكم لعلّكم تتّقون، فتَحْذرونَ عن النفاق.

قولُه: (وبَلَغَنا) إلىٰ آخِره معطوفٌ علىٰ قولِه: «لمّا عَدَّدَ الله تعالىٰ» لأنَّ معناه أنَّ الخِطابَ شامِلٌ للمؤمنِ والكافرِ والمنافقِ، ومعنىٰ «بَلَغنا» إلىٰ آخِره: أنّ الخِطابَ مُختَصٌّ بمُشْركي مكّة. وأمّا قولُه: «يا أيُّها الناسُ مكّي، ويا أيّها الذينَ آمنوا مَدَنيّ» فمذكورٌ في «معالم التنزيل» و«الوسيط» و«الكَواشي» نَحْوه، ولم أجِدْهُ في كُتبِ الحديث[1] .

قولُه: (فقولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ خطابٌ لـمُشركي مكّة) تفريعٌ علىٰ هٰذه الروايةِ.

روىٰ الإمامُ عن القاضي: أنَّ هذا الذي ذكراهُ ـ يعني إبراهيمَ وعلقمةَ[2] ـ إن كان الرجوعُ فيه إلىٰ النقلِ فمُسَلَّم، وإن كانَ السببُ فيه حصولَ المؤمنينَ بالمدينةِ علىٰ الكَثْرةِ دون

---

(١) بل هو في «مسند البزّار» (١٥٣١)، و«أسباب النزول» للواحدي ص١٣، وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٣٠٧٧٣) موقوفًا على عروة بن الزبير، وقد استقصىٰ طرقَه الحافظ الزيلعيُّ في «تخريج أحاديثِ الكشاف» (١: ٤٩-٥٠).

(٢) هو علقمة بن قيس النَّخعي، من كبار فقهاء أهل الكوفة، قرأ علىٰ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وممن قرأ عليه: ابن أخته إبراهيم النخعي الفقيه المعروف، وكان من أشبه الناس بابن مسعود سَمْتًا وهديًا وعلمًا، وكان من أحسن الناس صوتاً بالقرآن، توفي سنة ٦٢هـ رحمه الله تعالىٰ. «غاية النهاية» لابن الجزري (١: ٤٥٧-٤٥٨).

و«يا»: حرفٌ وُضِعَ في أصلِه لنداءِ البعيد، صوتٌ يَهتِفُ به الرَّجلُ بمَن يُناديه، وأمَّا نداءُ القريبِ فلَه: «أَيْ»، والهمزةُ، ....

مكّةَ، فضَعيفٌ، لأنَّه يجوزُ أن يُخاطِبَ المُؤمنين[1] مَرَّةً بِصِفَتِهم ومرّةً باسم جِنْسهم، وقد يُؤمَرُ مَنْ ليسَ بمؤمنٍ بالعبادةِ كما يُؤمَرُ المؤمنُ بالاستمرارِ علىٰ العبادةِ والازديادِ منها، فالخطابُ في الجميع ممكن[2].

وقال القاضي: الجموعُ وأسماؤها المُحَلّاةُ باللامِ للعمومِ حيثُ لا عَهْدَ، ويدلُّ عليه صحّةُ الاستثناءِ، والتوكيدُ بما يُفيدُ العمومَ، كقولِـه تعالىٰ: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠]، واستدلالُ الصحابةِ بعمومِها شائعًا ذائعًا، فالناسُ يعمُّ المَوْجودينَ وقْتَ النزولِ لفظًا ومَنْ سيُوجد، لِـما تواتَرَ مِن دينِ محمّدٍ صلواتُ الله عليه أنَّ مُقتضىٰ خطابِه وأحكامِه شاملٌ للقبيلَيْن، ثابتٌ إلىٰ قيامِ الساعة إلا ما خصَّه الدليلُ[3].

الراغب: «قد تقدَّمَ أنَّ الناسَ يُستعمَلُ علىٰ وجهَيْن: أحدُهما: الـمُشارُ به إلىٰ الصورةِ المخصوصةِ، وذلك عامٌّ في الصغيرِ والكَبيرِ، والعاقِلِ وغيرِ العاقل. والثاني: المُشارُ به إلىٰ المختَصِّ بقُوَىٰ العلمِ والعَمَلِ المُحْكَم، وهو المُستعملُ علىٰ طريقِ المدحِ، ولذلك يُقال: فلانٌ أكثرُ إنسانيّةً مِن فُلان؛ لاختصاصِ هذا المعنىٰ بقَبولِ الزيادةِ والنّقصان. وهذا المَعنىٰ هو المرادُ في هٰذا الموضِع. والعِبادة: نهايةُ التذلُّلِ في الخِدمةِ، وبَذْلُ الطاقةِ وذلك في مُقابلةِ أعظمِ النِّعَم، ولا يستحقُّها غيرُ الله؛ لأنه هو الذي له أعظَمُ النعم، والعِبادةُ تُقال في ثلاثةِ أشياء: اعتقادِ الحقِّ، وتَحرِّي الحقِّ، وعَمَلِ الخير[4]، وعبادةُ الله كما تكونُ في فِعْلِ الواجباتِ قد تكونُ في فِعْلِ

---

(١) قوله «المؤمنين» ساقط من (ح) و(ف).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٢٠).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢١٧).

(٤) في (ط): «الغير».

ثُمَّ استُعمِلَ في مناداةِ مَن سَها وغفَل وإن قَرُب؛ تنزيلًا له منزلةَ مَن بَعُد، فإذا نُودِيَ به القريبُ الـمُفاطِنُ فذلكَ للتأكيدِ الـمُؤْذِنِ بأنّ الخِطابَ الذي يَتلُوهُ معنيٌّ به جدًّا........

المُباحات، وذلك إذا قُصِدَ بالفِعلِ وَجْهُ الله وتَحرّي مَرْضاتِه. قال بعضُهم: مُباحاتُ أولياءِ الله كلُّها واجباتٌ، وواجباتُهم نوافِل، فقيل: كيفَ ذلك؟ قال: لأنّهم لا يقومونَ على تناولِ مُباحٍ لهم كالأكلِ والشُّربِ حتّىٰ يُضطَرّوا إليه، فيصيرُ تناوُلها مُتحتّمًا، ويلتزمون منَ الفرائضِ فوقَ ما يلزَمُهم حتى يصيرَ فرضُهم مُتنفَّلًا. وبهذا النظرِ قيلَ: عندَ أكْملِ الصالحينَ تنزِلُ الرحمة(١). وفَـرْقٌ بينَ قولِـه: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ وبين قولِـه: ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ لأنَّ في الثاني إيجابَ العبادةِ بواسطةِ رؤيةِ النِّعمةِ التي بها تربيتُهم وقِوامُهم، وفي «اعبدوا الله» إيجابُ عبادتِه بمراعاتِه عَزَّ وجلَّ مِن غيرِ واسطةٍ، وعلىٰ ذلك قولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡ﴾ [الحج: ١] وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٧٨] فحيثُ ذُكِرَ الناسُ ذُكِرَ الربُّ، وحيث ذُكِرَ الإيمانُ ذُكِرَ الله»(٢).

قولُه: (ثمَّ استُعمِل) أي: «يا» موضوعة لنداءِ البعيدِ حقيقةً، وإذا استُعْمِلَت في القريبِ علىٰ المَجاز، فلا يخلو أنْ يُرادَ بالبُعدِ البعْدُ بحَسَبِ المَنزلةِ والمَرْتَبة، إمّا مِن جهةِ المُتكلِّم، كقولِه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي﴾ [هود: ٤٤] إظهارًا لعظَمتِه وكِبريائِه، وإبداءً لشأنِ عزّتِه وتَهاونًا بالمُنادىٰ وتَبْعيدًا له، وإمّا مِن جهةِ المُخاطَبِ، كما يقول: يا رَبِّ، ويا الله، هَضْمًا للنفسِ واستبعادًا لها عن مظانِّ الزُّلفىٰ، أو البُعدِ بحَسَبِ الغَفلةِ والبَلادةِ كما يُقال: يا هٰذا، إن البُغاثَ بأرضِنا يستنسر(٣). وكقَولِه:

فانعِقْ بضأنِكَ يا جَرير.....(٤)

(١) المعروف هو: «عند ذِكْرِ الصالحين تنزِلُ الرحمة».

(٢) «تفسير الراغب» (١: ١٠٩-١١٠).

(٣) هذا مَثَلٌ تضربُه العربُ للضعيفِ يَصيرُ قويًّا، وللذليل يعزُّ بعد الذلِّ. انظر: «مجمع الأمثال» (١: ١٠).

(٤) هو للأخطل في «ديوانه» ص٢٠٥، وسيأتي عند الزمخشري (٣: ١٩٦).

فإن قلتَ: فما بالُ الداعي. يقولُ في جُؤارِه: يا ربِّ، و: يا أللهُ، وهوَ أقربُ إليه من حَبْلِ الوَريد، **وأسمِعْ به وأبْصِر**؟! قلتُ: هو استقصارٌ منه لنفْسِه، **واستبعادٌ لها مِن مظانِّ الزُّلفىٰ** وما يقرِّبه إلىٰ رضوانِ الله ومنازلِ المقرَّبين؛ هضمًا لنفْسِه،.............

أو بحَسَبِ التفطُّن، وأنَّ الخطابَ بمكانٍ بعيدٍ عن التفكُّر لِـما فيه من المَعاني الدقيقة، أو أنه مَعْنيٌّ به جدّاً كما نحنُ بصَدَدِه، فيُنَزَّلُ لذلك المخاطَبُ منزلةَ الغافلِ تَهْيِيجًا وإلهابًا ليتلقّاهُ بشَراشِرِه ومجامِعِ قَلْبِه.

قال المصنِّف في قولِه تعالىٰ: ﴿حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ﴾ [الأنفال: ٦٥] أي: سَمِّهِمْ حَرَضًا كما يُقالُ: ما أراكَ إلا مُمرِضًا في هٰذا الأمرِ، ليَهيجَه ويُـحَرِّكَ منه[1].

قولُه: (في جؤارِه)، النهاية: الجُؤار: رفعُ الصوتِ والاستغاثة، ومنه الحديثُ: «لخَرَجْتُم إلىٰ الصُّعُداتِ تجأرونَ إلىٰ الله»[2].

قولُه: (وأسْمِعْ بهِ وأبْصِرْ) عطفٌ علىٰ جُملةِ قولِه: «وهو أقرَبُ إليه مِن حَبْلِ الوريد». قالَ أبو البَقاءِ في قولِه تعالىٰ: ﴿لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ﴾ [الكهف: ٢٦]: الهاءُ في «أبصِرْ به» تَعودُ علىٰ الله وموضعُها رَفْع، والباءُ زائدةٌ أي: أبصِر الله. وهكذا في فِعْلِ[3] التعجُّبِ الذي هو علىٰ لَفْظِ الأمر[4].

قولُه: (واستبعادٌ لها مِن مَظانِّ الزُّلْفىٰ) تفسيرٌ لقولِه: «استقصارٌ منه لِنَفْسِه» وكذا «ما يُقرِّبه» تفسيرٌ لقولِه «مِن مظانِّ الزُّلْفىٰ» وكذا «إقرارًا عليها بالتفريطِ في جَنْبِ اللـه» تفسيرٌ

---

(١) «الكشّاف» (٧: ١٤٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٣١٢)، وابن ماجه (٤١٩٠) من حديث أبي ذَرٍّ رضي الله عنه، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حَسَنٌ غريب.

(٣) في (ط): «في كل فعل».

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٤٤).

وإقرارًا عليها بالتَّفريطِ في جَنْبِ الله معَ فَرْطِ **التهالُكِ** علىٰ استجابةِ دعوتِه، **والأَذَنِ لنِدائِه** وابتهالِه. و«أيُّ»: وُصْلةٌ إلىٰ نداءِ ما فيه الألفُ واللام، كما أن «ذو» و«الذي» وُصْلتانِ إلىٰ الوصفِ بأسماءِ الأجناسِ ووصفِ المعارفِ بالجُمل، وهو اسمٌ مُبْهَمٌ يفتقرُ إلىٰ ما يوضِّحه ويزيلُ إبهامَه؛ **فلا بدَّ أن يَرْدَفَه اسمُ جنسٍ أو ما يَجري مَجْراه** يتَّصفُ به حتىٰ يَضِحَ المقصودُ بالنِّداء، فالذي يعملُ فيه حرفُ النداء هو «أيُّ»،

لقولِه: «هَضْمًا لنفسِه» وقولِه: «مع فَرْضِ التهالُكِ» حالٌ من فاعلِ «إقرار» أي يَسْتَبعدُ نفْسَه من القُرْبِ من رِضوانِ الله لأجلِ إقرارِه بالتفريطِ مُصاحبًا الحِرْصَ علىٰ استجابةِ الدعوةِ؛ لأنّ الله تعالىٰ إنما يَستجيبُ دعْوةَ الضعيفِ الخاضعِ الذليلِ الذي يستعطِفُه ويُظهِرُ افتقارَه ومَسْكَنَتَه.

قولُه: **(التهالُك)**، **النهاية**: في الحديثِ «فتهالَكْتُ عليه» أي: سَقَطْتُ عليه، ورَمَيْتُ بنَفْسي فوْقَه، فهو كِنايةٌ عن الحِرْص.

قولُه: **(والأَذَنِ لندائه)**، **النهاية**: أَذِنَ يأذَنُ أذَنا بالتحريكِ: استمعَ، وفي الحديثِ: «ما أَذِنَ اللـهُ لشـيءٍ ما أَذِنَ لنبيٍّ يتَغنّىٰ بالقرآن» أخرجه البخاري ومسلم[١]، أي: ما استمَعَ اللهُ لشيءٍ كاستماعِه لنبيٍّ يتَغنّىٰ بالقُرآن، أي: يتلوهُ جَهْرًا.

قولُه: **(فلا بُدَّ أن يَرْدَفَه اسْمُ جِنْس)** قال ابنُ الحاجب: لأنّه مُبْهَمُ الذاتِ، فكان وصْفُه بما يدلُّ علىٰ ذاتياتِه أوّلًا هو الوَجْه؛ لأنَّ الوصْفَ بالمعاني الخارجةِ فَرعٌ علىٰ معرفةِ الذاتِ، ولذلك كان المُبْهَمُ مستبدًّا[٢] بصحَّةِ الوصفيةِ بأسماءِ الأجناسِ دونَ غيرِه لِـما فيه مِن الإبهام[٣].

قولُه: **(أو ما يَجْري مَـجْراه)** من اسمِ الإشارةِ نَحْوَ: يا أَيُّهذا الرجل.

---

(١) سبقَ تخريجُه.

(٢) في (ط): «مسنداً».

(٣) لم أهتدِ إلى موضع هذا النقلِ عن ابنِ الحاجب.

والاسمُ التابعُ له صفتُه، كقولك: يا زيدُ الظريفُ، إلا أن «أيًّا» لا يستقلُّ بنفسِه استقلالَ زيدٍ؛ فلمْ ينفكَّ مِنَ الصِّفة.

وفي هذا التدرُّجِ مِنَ الإبهامِ إلىٰ التوضيحِ ضربٌ مِنَ التأكيدِ والتَّشديدِ. وكلمةُ التنبيهِ الـمُقحَمةُ بين الصِّفةِ وموصوفِها لفائدتَيْن: مُعاضدةُ حرفِ النِّداءِ ومكانَفتُه بتأكيدِ مَعْناه، ووقوعُها عِوَضًا ممّا يَستحقُّه، أي: مِنَ الإضافة. فإن قلتَ: لمَ كَثُرَ في كتابِ اللّٰـهِ النداءُ علىٰ هذه الطريقةِ ما لمْ يكثُرْ في غيرِه؟ قلتُ: لاستقلالِه بأوجهٍ مِنَ التأكيدِ وأسبابٍ من الـمُبالغة؛ لأن كلَّ ما نادىٰ اللّٰـهُ له عبادَه ـ مِنْ أوامرِه، ونواهِيْه، وزواجرِه، وعظاتِه، ووَعْدِه، ووَعيدِه، واقتصاصِ أخبارِ الأُممِ الدَّارجةِ عليهم، وغيرِ ذلك مما أَنطقَ به كتابَه ـ أمورٌ عِظامٌ، وخُطوبٌ جِسامٌ، ومَعانٍ عليهم أن يتيقَّظوا لها، ويَميلوا بقلوبِهم وبصائرِهم إليها، وهُمْ عنها غافلونَ، فاقتَضَتِ الحالُ أن ينادَوْا بالآكدِ الأبلغ. فإن قلتَ: لا يخلو الأمرُ بالعبادةِ مِن أن يكونَ متوجِّهًا إلىٰ المؤمنينَ والكافرينَ جميعًا، أوْ إلىٰ كفّارِ مكّةَ خاصّةً علىٰ ما رُوِيَ عن علقمةَ والحسن، فالمؤمنونَ عابِدونَ ربَّهم فكيفَ أُمِروا بما هُمْ مُلتبسونَ به؟ وهلْ هوَ إلا كقولِ القائل:

قولُه: (لِفائدتَيْن) إحداهُما: تأكيدُ معنىٰ النداءِ؛ لأنَّ النداءَ تنبيه. وثانيتهما: أنَّ «أيًّا» مُسْتدعيةٌ للإضافةِ، فحيثُ فُكَّتْ عنها عُوِّضَ بها ليُشْتَغَلَ بها عنها.

قولُه: (ومُكانَفَته)، الجوهري: المكانَفةُ: المُعاونة.

قولُه: (ما لم يكثُرْ في غيرِه) «ما» يُمكنُ أنْ تكونَ موصولةً، أي: الكَثْرةُ التي لم تكثُرْ في غيرِه، أو مَصدريّةً أي: كَثُرَ كثرةً لم تكثُر في غيرِه من الكلام.

قولُه: (كقولِ القائل) وهو أبو تَـمّام. وقبله:

نِعمــةُ الله فيــكَ، لا أســألُ اللّــ ـــهَ إليها نُعمىٰ سوىٰ أنْ تَدوما[1]

---

(١) «ديوان أبي تـمّام» (٢: ١١٥).

فلَوَ اني فعلتُ كنتُ كمَنْ تَسْـ ـأَلُـه وهْـوَ قـائمٌ أن يَقُومـا

وأمّا الكفارُ فلا يَعرِفونَ اللّـهَ، ولا يقرُّون به، فكيف يَعبُدونه؟ قلتُ: المرادُ بعبادةِ المؤمنين ازديادُهم منها، وإقبالُهم وثباتُهم عليها.

وأمّا عبادةُ الكفّارِ **فمشروطٌ فيها ما لا بدَّ لها منه**؛ وهو الإقرارُ، كما يُشترط على المأمورِ بالصلاةِ شرائطُها؛ من الوُضوءِ والنيَّة وغيرِهما، وما لا بدَّ للفعلِ منه فهو مُندرِج تحتَ الأمرِ به وإن لم يُذكَرْ حيثُ لم ينفعلْ إلا به وكانَ مِن لوازمِه، علىٰ أن مُشركِي مكّةَ كانوا يَعرِفونَ اللّـهَ ويَعترفون به؛ ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]. فإن قلتَ: فقد جعلتَ قولَه: ﴿ٱعْبُدُوا۟﴾ متناوِلًا شيئَيْن معًا: الأمرُ بالعبادة، والأمرُ بازديادِها. قلتُ: الازديادُ من العبادةِ عبادةٌ، **وليسَ شيئًا آخر**. فإن قلتَ: ﴿رَبَّكُمُ﴾ ما المرادُ به؟

أي: نِعْمَةُ الله حاصلةٌ فيكَ، شاملةٌ عليك لا أسأَلُ الله النعمةَ الحاصلةَ لك ولكن أسأله دوامَ تلك النعمةِ، فلو أني سألتُ النعمةَ الحاصلةَ لك، لكُنْتُ كمَنْ يسأَلُ قائمًا أن يقومَ فإنّه مِنْ تَحصيلِ الحاصِل.

قولُه: (فمَشروطٌ فيها ما لا بدَّ لها منه) وهذه مسألةٌ أصوليةٌ وهي أنَّ وجوبَ الشيءِ مُطلقًا يوجِبُ وجوبَ ما لا يتمُّ إلا بِهِ وكان مقدوراً[١]. قيل: فيه خِلاف، فعندَ مَنْ قال: المعارِفُ ضَروريّةٌ فالأمرُ بالعبادةِ للكافِرين جائـزٌ، ومَنْ قال: إنّـها غيْرُ ضَروريةٍ قال: الأمرُ للكافرِ بالعبادةِ، الأمرُ بما هُو مِن متمِّماتِها، فيستلزمُ الأَمْرَ بالمعرفة[٢].

قولُه: (وليسَ شيئًا آخَر) وهاهنا بَحثٌ وهو أنّ اللفظَ إذا أُطلِقَ وهو مُحتَمِلٌ لمعنـيَيْن، فلا يَخلو إمّا: أَنْ يُطلَـقَ علىٰ حقيقَتَيْن مُختلِفَـتَيْن كاللفظِ المُشْتَرَكِ، أو علىٰ أفرادِ حقيقةٍ واحدةٍ كالجِنْسِ، أو علىٰ حقيقةٍ ومجاز، وأمّا القسمُ الأوّلُ والثالثُ فلا يجوزُ إرادتُهما معًا، فبقيَ الثاني: وهو المرادُ بقولِه: «والأمرُ بازديادِ العبادةِ عبادةٌ وليسَ شيئًا آخَر»؛ لأنَّ تلك الزيادةَ أيضًا عِبادة.

---

(١) لتمامِ الفائدة، انظر: «المحصول» للفخرالرازي (١: ٢٢٧)، و«المستصفى» للغزالي (١: ٧١).

(٢) سبق بحثُ هذه المسألة في الحديثِ عن خطاب الكفّار بالفروع واختلافِ علماءِ الأصولِ فيه.

قلتُ: كانَ المشركونَ مُعتقِدينَ ربوبيَّتَيْن: ربوبيةَ اللّٰهِ وربوبيَّةَ آلهتِهم، فإن خُصُّوا بالخِطابِ: فالمرادُ به اسمٌ يَشتركُ فيه ربُّ السماواتِ والأرضِ والآلهةُ التي كانوا يسمُّونها أَرْبابًا، وكان قولُه: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ صفةً موضِّحةً مميِّزة، وإن كانَ الخطابُ للفِرَق جميعًا: فالمرادُ به ربُّكم علىٰ الحقيقة، و﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ صفةٌ جرتْ عليهِ علىٰ طريقِ المَدْحِ والتعظيم، **ولا يَمتنِعُ هذا الوجهُ** في خِطابِ الكَفَرةِ خاصّةً إلّا أنّ الأوّلَ أوضحُ وأصحُّ. والخَلْق: إيجادُ الشيءِ علىٰ تقديرٍ واستواء، يقال: خَلَق النَّعْلَ؛ إذا قدَّرها وسوَّاها بالمِقْياس. وقرأَ أبو عمرو: (خَلَقْكُّم) بالإدغام.

وقرأَ ابنُ السَّمَيْفَع: (وخلق مَن قبلكم)، وفي قراءةِ زيدِ بن عليّ: (والذينَ مَن قَبْلكُمْ) **وهي قراءةٌ مُشكلة** ووجهُها علىٰ إشكالها: أن يقالَ: أُقحِمَ الموصولُ الثاني بين الأوّلِ وصلتِه تأكيدًا، كما أَقحمَ جَريرٌ في قولِه:

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبا لكمُ

قولُه: (**فالمرادُ به ربُّكُم علىٰ الحَقيقة**). أي: الربُّ الذي إذا خوطِبَ به مُطلقًا سائرُ الناسِ لا يتبادَرُ إلىٰ ذِهْنِ أحدٍ غيرُ الله تعالىٰ. والفرقُ أنَّ الربَّ في الأوّلِ مُتعدِّد، والمَرْبوبُ واحِد. أي: طائفةٌ واحدةٌ فلذلك يَجيءُ اللَّبْسُ، وفي الثاني: بالعكْس فلا لَبْسَ.

قولُه: (**ولا يَمْتنعُ هذا الوَجْه**) أي: أنْ تكونَ الصفةُ جاريةً علىٰ المَدْحِ في خطابِ الكَفَرةِ، لأنّهم كانوا يقولون: هٰؤلاء شفعاؤنا، والربُّ الحقيقيُّ هو هو. وأيضًا فإذا سَمِعوه من جانبِ الحقِّ لم يُشَبَّه عليهم، والأوّلُ أصحُّ لِـما تُعورِفَ بينهم، ولأنَّ قولَ السَّحرةِ ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢١-١٢٢] ليسَ إلاّ لدَفْعِ الاحتمال.

قولُه: (**وهي قِراءةٌ مُشْكِلَة**) لأنّ فيها مَوصولَيْنِ وصِلةً واحدة. والإقحامُ: الإدخالُ بالشِّدَّة.

قولُه: (**يا تَيْمُ تَيْمَ عَديٍّ لا أبا لَكُمُ**) عَجزُه:

«تيمًا» الثانيَ بين الأوّلِ وما أُضيف إليه؛ وكإقحامِهم لامَ الإضافةِ بين المُضافِ والمضافِ إليه في: «لا أبا لك». و«لعلَّ» للترجِّي أو الإشْفاق، تقولُ: لعلَّ زيدًا يكرمُني، ولعلَّه يُهينُني، وقالَ اللّـهُ تعالىٰ: ﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]، ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورىٰ: ١٧]، ألا تَرىٰ إلىٰ قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مُشۡفِقُونَ مِنۡهَا﴾ [الشورىٰ: ١٨]! وقد جاءتْ علىٰ سبيلِ الإطماعِ في مَواضعَ مِنَ القرآن، ولكن لأنّه إطماعٌ مِن كريمٍ رحيم إذا أَطمعَ فَعَلَ ما يُطمِع فيه لا محالةَ؛ لجَرْيِ إطماعِه مجرىٰ وعدِه المحتومِ وفاؤُه به؛ **قالَ مَن قال**: إنّ «لعلَّ» بمعنىٰ «كَيْ». و«لعلَّ» لا يكونُ بمعنىٰ «كي»، ولكنَّ الحقيقةَ ما أَلقيتُ إليك، **وأيضًا فمِن دَيْدنِ الـمُلوكِ** وما عليه أوضاعُ أمرِهم ورسُومِهم أن يَقتصِرُوا في مواعيدِهم التي يُوطِّئون أنفسَهم علىٰ إنجازِها علىٰ أن يقولوا: عسىٰ، ولعلَّ، ونحوَهما مِنَ الكلمات، ....

لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْأةٍ عُمَرُ[1]

وذلك أنَّ عُمَرَ بن لجَأٍ التيميَّ أرادَ أن يهجُو جريرًا، فخاطَبَ جريرٌ قبيلةَ تَيْم وقال: لا تَتْركوا عُمَرَ أن يَـهْجوَني فيُصيبَكم شرِّي. قال المصنِّفُ: فإن قيل: يا تَيْمُ كلامٌ مُفيدٌ بنفْسِه، فجازَ وقوعُ تَيْم الثاني تأكيدًا له بخلافِ «والذين» في الآيةِ، فإنه غيرُ مُفيدٍ فكيفَ يجوزُ تأكيدُه بمَنْ؟ والجوابُ: أنَّ «الذين» مُفيدٌ أيضًا فائدةَ الإشارةِ وإنْ كانَ المُشارُ إليه مُبْهَمًا، ولهذا رجَعَ الضميرُ إليه، والضميرُ إنمـا يَرْجِعُ إلىٰ المُفيد فإنك تقولُ: الذي فَعَلْتُه.

قولُه: (﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]) مثالُ الترجّي. وقولُه: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧] مِثال الإشفاق، وكذا المِثالانِ السابقان.

قولُه: (قال مَنْ قال) مُعَلَّـلُ قولِه: «لأنه إطماع».

قولُه: (وأيضًا فمِنْ دَيْدَنِ الملوكِ) عطفٌ علىٰ قولِه «إطماعٌ من كريم» من حيثُ المعنىٰ.

---

(١) «ديوان جرير» ص٢٧٨.

أو يـُخيلوا إخالةً، أو يُظفَرَ منهم بالرَّمزةِ، أو الابتسامة، أو النَّظرةِ الحلوة، فإذا عُثر علىٰ شيءٍ مِن ذلكَ منهم لمْ يَبْقَ للطالبِ ما عندَهم شكٌّ في النَّجاحِ والفوزِ بالمطلوب، فعلىٰ مثْلِه وَرَدَ كلامُ مالكِ الملوكِ ذي العزَّةِ والكِبْرياء؛ أو يجيءُ علىٰ طريقِ الإطماعِ دونَ التحقيق؛ لئلّا يتَّكِلَ العبادُ؛ كقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةٗ نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾ [التحريم: ٨]. فإن قلتَ: فـ«لعلَّ» التي في الآيةِ ما مَعْناها؟ وما موقِعُها؟ قلتُ: ليستْ ممّا ذكَرْناه في شيء؛ لأنّ قولَه: ﴿خَلَقَكُمۡ... لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ لا يجوزُ أن يُحمَلَ علىٰ رجاءِ اللّٰـهِ تَقْواهم؛ لأنّ الرجاءَ لا يجوزُ علىٰ عالمِ الغيبِ والشَّهادة، وحَمْلُه علىٰ أن يَخْلقَهم راجِينَ للتقوىٰ ليسَ بسديدٍ أيضًا، ....

قولُه: (أو يُخيلوا إخالةً)، الجوهري: وقد أخالَت السحابُ وأَخْيَلَتْ وخايَلَتْ، إذا كانت تُرجّىٰ المطر(١). وأَخَلْتُ فيه خالًا مِنَ الخير، أي: رأيتُ فيه مَخِيلتَه. وعن يعقوب(٢): وخِلْتُ الشيءَ خَيْلًا وخِيلةً ومَخِيلةً، أي: ظننتُه.

قولُه: (أو يجيءُ علىٰ طريقِ الإطماعِ) عَطْفٌ علىٰ قولِه: «وقد جاءَتْ علىٰ سبيلِ الإطماع» كأنه قيلَ: «لعلَّ» إما تَجيءُ علىٰ سبيلِ الإطماعِ مع التحقيقِ مجازًا أو علىٰ طريق الإطماع دونَ التحقيقِ حقيقة.

قولُه: (راجينَ للتقوىٰ ليسَ بسَديد) أي: لا يصحُّ إسنادُ الرجاءِ إليهم حين خَلَقَهُم الله تعالىٰ؛ لأنَّهم حينَئذٍ لم يكونوا عالمينَ بالرجاءِ ولا بالتقوىٰ، ولا بشيءٍ من المعاني حتّىٰ تتوجَّهَ أذهانُهم إليها. ويُمكنُ أن يقال: لِـمَ لا يجوزُ أن يكونَ: ﴿لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] علىٰ هذا حالًا مُقدَّرة؟ قيل في جوابِه: لأنّهم حالةَ الخلقِ ليسوا براجينَ ولا مُقدِّرين الرجاءَ، وأُجيبَ: إنْ لم يَجُزْ مُقدِّرين الرجاءَ بكَسْرِ الدّالِ لِمَ لا يَجوزُ مُقَدَّرين بفَتْحِها. قال في قولِه تعالىٰ: ﴿وَبَشَّرۡنَٰهُ

---

(١) في الأصولِ الخطية: تزجي بالزاي، بمعنى تسوق. وما أثبتناه هو الأشْبَه بالصواب.

(٢) يعني ابن السكيت، ولتمامِ الفائدة، انظر: «الصحاح» (٤: ١٦٩٢).

ولكنَّ «لعلَّ» واقعةٌ في الآيةِ موقعَ المَجازِ لا الحقيقة؛ لأنّ اللّهَ عزَّ وجلَّ خَلَقَ عبادَه ليتعبَّدَهم بالتَّكليف، وركَّبَ فيهم العقولَ والشَّهواتِ، وأزاحَ العلَّةَ في أقدارِهم وتمكينِهم، وهَداهم النَّجدَيْن، ووضعَ في أيديهِمْ زمامَ الاختيار، وأرادَ منهم الخيرَ والتقوىٰ، فهمْ في صورةِ المرجوِّ منهم أن يَتَّقُوا؛ لترجُّح أمرِهم وهُمْ مختارُون بين الطاعةِ والعِصْيان، كما ترجَّحتْ حالُ المرتجىٰ بينَ أن يفعلَ وأن لا يَفْعل، ومصداقُه: ....

بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا﴾ [الصافات: ١١٢]: حال مُقَدَّرة، وقَدَّر: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ﴾ بوجودِ إسحاقَ ﴿نَبِيًّا﴾، أي: بأن توجد مقدرةً نبوته.

قولُه: (وهَداهُم النجدَيْن) أي: طريقَي الخَيْرِ والشرِّ.

قوله: (لِتَرجُّح أمْرِهم)، الأساس: رَجَحْتُ الشيءَ وَزَنْتُه بيَدي ونظَرْتُ ما ثِقَلُه. ومن المَجازِ: رَجَحَ أحدُ قولَيْه علىٰ الآخَرِ، وتَرجَّح في القولِ: تَميَّل فيه.

قولُه: (حالُ المُرْتَجىٰ) أي: الذي يُتوقَّعُ منه الفعلُ حقيقةً كما قالَ صاحبُ «المفتاح»: فتُشَبَّهُ حالُ المُكلَّفِ الممكَّنِ مِنْ فِعْلِ الطاعةِ والمعصيةِ ـ أي: مع تكليفِ الله إياه للابتلاء ـ بحالِ المُرْتَجىٰ المُخيَّرِ بين أن يفعلَ وأنْ لا يفعلَ ـ أي: مع مُرْتَجيه الذي لا يعلمُ العاقبة ـ ثم استُعيرَ لجانبِ المُشَبَّه «لعلّ» جاعلًا قرينةَ الاستعارةِ عِلْمَ الذي لا تَخْفىٰ عليه خافية فيه[1]. فهو من الاستعارةِ التَّبَعيّة. قالوا: قولُه: «لأنَّ الرجاءَ لا يجوزُ علىٰ الله» إلىٰ قولِه: «ليس بسَديد» هذا إنما يلزَمُ إذا عُلِّق «لعلَّ» بـ«خلقكم» وأمّا إذا عُلِّقَ بقَولِه: ﴿ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ اتقاءً واحترازًا مِن عقابِه، أو اعبدوا راجينَ[2] أن تحصُلَ لكم التقوىٰ التي هي غايةُ العبادةِ بحَسَبِ تفسيرِ «لعلّ» بمعنىٰ الترجِّي أو الإشفاقِ، فلا يكونُ مَجازًا. وعليه قولُ القاضي في «تفسيره»[3]: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾

(١) «مفتاح العلوم» ص١٦٨.

(٢) في (ح): «أو اعبدوا ربكم راجين».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٢٠).

قولُه تعالىٰ: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧، الملك: ٢]، وإنما يَبْلُو ويختبرُ مَن تَخْفَىٰ عليه العواقبُ، ولكن شبَّه بالاختبارِ بناءُ أمرِهم علىٰ الاختيار. فإن قلتَ: كما خَلَقَ المخاطَبِينَ لعلَّهم يتَّقون، فكذلكَ خَلَقَ الذينَ مِن قَبْلهم لذلك،..................

حالٌ من الضميرِ في ﴿اعْبُدُواْ﴾ كأنه قال: اعبدوا ربَّكم راجينَ أن تَنْخَرِطوا في سِلْكِ المتَّقين الفائزينَ بالهُدىٰ والفَلاح المُستوجِبينَ جوارَ الله تعالىٰ؛ نَبَّه به علىٰ أنَّ التقوىٰ مُنْتهىٰ درجاتِ السالكين، وهو التبرِّي مِن كلِّ شيءٍ سوىٰ الله تعالىٰ إلىٰ الله، وأنَّ العابدَ ينبغي أن لا يَغْترَّ بعبادتِه، ويكونَ ذا خوفٍ ورجاءٍ، قال الله تعالىٰ ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦] ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: ٥٧] أو من مفعول ﴿خَلَقَكُمْ﴾ والمعطوفِ عليه علىٰ معنىٰ: أنه خلقكم ومَنْ قبلَكم في صورةِ مَنْ يُرْجىٰ منه التقوىٰ ليترجَّحَ أمرُه باجتماعِ أسبابِه وكثرةِ الدَّواعي إليه.

قلت: لعلَّ اختيارَ المُصنِّفِ القولَ الثاني لكونِه أقربَ إلىٰ مذهبه. واعلَمْ أنَّ الذي يُفْهَم من ظاهرِ كلامِ المُصنِّفِ أنَّ «لَعلَّ» مُشْتَرَكٌ في الترجِّي والإشفاقِ، وفي الإطماعِ مُلْحَقٌ بـ«عسىٰ».

قال ابنُ الحاجب: «لعلَّ» معناها التوقُّع، وقد يكونُ التوقعُ للمرجوِّ والمخوفِ، ولكنه كثُرَ في المرجوِّ حتّىٰ صارَ غالبًا عليها[1].

قلتُ: وأما كونُها للإطماعِ فلتَضَمُّنها معنىٰ «عسى»، ومِن ثَمَّ عومِلَ معَها مُعامَلَتَها في قولِه:

لعلَّك يومًا أن تُلِمَّ مُلِمَّة[2]

---

(١) انظر: «الكافية بشرح الاستراباذي» (٤: ٣٣٣).

(٢) هو لمتمِّم بن نويرة، من قصيدته الشهيرة في رثاءِ أخيه مالك، وتمامُ البيت:

عليك من اللائي يدَعْنَك أجْدعا

انظر: «المفضليات» ص٢٧٠.

فلِمَ قَصَره عليهم دونَ مَن قَبْلهم؟ قلتُ: لمْ يقصرْه عليهم، ولكن غَلَّبَ المخاطَبينَ علىٰ الغائبينَ في اللَّفظ، والمعنىٰ علىٰ إرادتِهم جميعًا.........................

قال الزجّاج: «عسىٰ» معناها الطمعُ والإشفاقُ والإطماعُ مِنَ الله واجب. تمَّ كلامه[1].

ثُمّ الإطماعُ إمّا راجعٌ إلىٰ الـمُتكلِّمِ فيكونُ لتحقيقِ ما يُطْمَعُ فيه؛ لأنه كريمٌ، أو عَظيمُ الشأن، أو إلىٰ السامعِ فلا يكونُ للتحقيق. وقال ابن الحاجب: ومِنهم مَنْ زعمَ أنّها في حقِّ الله لتحقيقِ ما تعلَّقَتْ به، ويقفُ عليه في قولِه تعالى: ﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]. ولم يتذكَّر ولم يَخْشَ، ومِنهم مَنْ زعمَ أنَّ معناها في مِثْلِ ذلك للتعليلِ، ويقفُ عليه في مثلِ ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧][2]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لعلَّ لا تكونُ بمعنىٰ كي» أي: لا تظُنَّنَّ أنَّ «لعلَّ» بمعنىٰ «كي» علىٰ الحقيقة، ومَنْ قال: إنّه بمعنىٰ «كي» إنّما قال لأنه حينَ رأىٰ قائِلَها يَسْتَعمِلُها في تحقيقِ المطلوبِ وإنجازِ الموعودِ، زعمَ أنها بمعنىٰ «كي»، وذلك إنّما نَشأَ مِن المَقامِ، فإنَّ القائِلَ: إمّا كَريمٌ لا يجوزُ إخلافُ إطماعِه لكَرمِه وشُمولِ رحمتِه، وإمّا عظيمٌ نطقَ بها إبداءً لعَظَمتِه، وإظهارًا لأُبَّـهَتِه، فالرمزةُ مِنْ مِثْلِه تقومُ مَقامَ مُبالغاتٍ شَتّىٰ مِنْ غيرِه. وما هٰذا شأنُه لا يكون حقيقة.

فإن قلتَ: قولُه «ليسَتْ مِمّا ذكَرْناه في شيءٍ» يقتضي أنْ لا تكونَ «لعلّ» بمعنىٰ «كي»، ومرجِعُ تقريرِه الذي سيذكُرُه إلىٰ ذلك بدليلِ قولِه: «خلَقَكم للاستيلاء»، وقولِه بعد ذلك «خَلَقَكم لكيْ تتقوا».

قلتُ: إنَّ المصنِّفَ كان في بيانِ مجيءِ «لعلَّ» علىٰ الحقيقة، وقال: هي للترجِّي والإشفاقِ،

---

(١) قاله في تفسير قولِه تعالىٰ: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعۡفُوَ عَنۡهُمۡ﴾ [النساء: ٩٩] وعبارتُه ثَـمَّةَ: «وعسىٰ تَرَجٍّ، وما أمرَ اللهُ به أن يُرجّىٰ من رحمتِه فبمنزلة الواقع، كذلك الظنُّ بأرحمِ الراحمين». انتهىٰ من «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٩٥).

(٢) انظر: «الكافية» بشرح الاستراباذي (٤: ٣٣٣) بتصرُّفٍ ملحوظ.

فإن قلتَ: فهلّا قيلَ: تعبدونَ؛ لأجل ﴿ٱعْبُدُواْ﴾، أو: اتقُوا؛ لمكان ﴿تَتَّقُونَ﴾؛ ليتجاوبَ طَرَفا النَّظْم! قلتُ: ليست التقوىٰ غيرَ العبادةِ حتىٰ يؤديَ ذلك إلىٰ تنافُرِ النظم،........

وضَمَّ إليهما معنىٰ الإطماع، وبنىٰ عليه مسألةَ المَجاز فيها، وهي بمعنىٰ كي. وأمّا قولُه: «ليسَتْ ممّا ذكرناه في شيءٍ» فمَعْناهُ: أنَّ المذكورَ في معنىٰ «لعلّ» لا يَجوزُ حَمْلُ الآيةِ علىٰ شيءٍ مِن ذلك، أمّا بمعنىٰ «كي» لتكونَ مِن حَمْلِ النقيضِ علىٰ النقيض[1] بواسطةِ التلميح[2] من الكريمِ الذي إذا أطْمَعَ فعلَ، ومنَ العظيم الذي إذا رَضي[3] قَطَع، فالمقامُ يأباهُ؛ لأنَّ المقصودَ من الإيرادِ الاختبارُ والابتلاءُ؛ لقولِه: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، فلا يحصُلُ ذلك إلّا علىٰ طريقِ الاستعارةِ التبعيّة كما سَبَق، فطريقُ المَجازين مُختلفٌ، وإن كان مآلُهما إلىٰ معنىٰ «كي»، والله أعلم.

الانتصاف: كلامُ الزمخشريِّ حَسَنٌ إلا قَوْلَه: «وأرادَ منهم التقوىٰ» فإنّه علىٰ مذهبِه، واللـهُ تعالىٰ مُريدٌ عندَ أهلِ السنَّةِ مِنْ كلِّ أحدٍ ما وقعَ منه. وقالَ أيضًا: كلامه: «وأقْدَرَهُم وألقىٰ بأيديهم زِمامَ الاختيارِ» خطأٌ[4].

قولُه: (**فهلّا قيل: تَعْبدون**) يعني من الصنعةِ البَديعيةِ ردُّ العَجُزِ علىٰ الصدرِ، وهو أن يُجْعَلَ أحدُ اللّفظَيْن المُكَرَّرَيْن في أولِ الفقرةِ والآخَرُ في آخِرِها[5]، كقولِه: ﴿وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وأوّلُ الآيةِ الأمْرُ بالعبادةِ وآخِرُها في ذكْرِ التقوىٰ، فلو جَعَلَ مُقَدِّمَتَها مطابقةً لسياقها بأن يُقال: يا أيُّها الناسُ اتَّقوا، أو بالعكسِ بأنْ يُقال: لعلَّكم تَعْبدون، لحَصَلَ المطلوب.

---

(١) في (ح) و(ف): «لتكون حمل النقيض».

(٢) في (ح): «بواسطة التمليح».

(٣) في (ط): «إذا رمز».

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٩٢).

(٥) ومنه قولهم: «الحيلةُ تَرْكُ الحيلة». انظر: «الإيضاح» للقزويني ص٣٦٠.

وإنما التقوىٰ قُصارىٰ أمرِ العابد ومُنتهىٰ جُهْدِه. فإذا قالَ: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ للاستيلاءِ علىٰ أقصىٰ غاياتِ العبادة؛ كانَ أبعثَ علىٰ العبادةِ، وأشدَّ إلزامًا لها، وأثبتَ لها في النفوس، ونحوُه أن تقولَ لعَبْدِك: احمِلْ خريطةَ الكُتبِ فما ملكتُك يَميني إلّا لـجَرِّ الأثقال، ولو قلتَ: لحَمْلِ خرائطِ الكُتب؛ لمْ يقعْ مِن نفسِه ذلكَ الموقعَ.

[﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٢٢]

قدَّم سبحانَه مِن مُوجِباتِ عبادته ومُلزِمات حقِّ الشُّكرِ له **خَلْقَهم أحياءً قادرينَ** أوّلًا؛ لأنه سابقةُ أُصولِ النِّعَم، ومقدّمتُها، والسببُ في التمكُّن مِنَ العبادةِ والشكرِ وغيرِهما؛ ثُمَّ خَلْقَ الأرضِ التي هيَ مكانُهم ومستقرُّهم الذي لا بدَّ لهم منه،..........

وحاصلُ الجواب: أنَّ المُطابقةَ حاصِلةٌ مِن حيثُ المعنىٰ مع إعطاءِ معنىٰ المُبالغة، وهي: أنَّ التقوىٰ عُرفًا عبارةٌ عن الإتيانِ بجَميعِ المأموراتِ والانتهاءِ عن جَميعِ المنهيّاتِ، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «والتقوىٰ قُصارىٰ أمرِ العابدِ ومُنْتهىٰ جُهْدِه» ويُمكنُ أن يكونَ الأسلوبُ مِن بابِ الترقِّي، والمرادُ في «لعلّكم» معنىٰ الترجّي، لٰكنَّ معناهُ راجعٌ إلىٰ المُكلَّفِ، أي: اعمَلوا في عبادةِ ربِّكم عَمَلَ مَنْ يرجو الترقِّي فيها من الأهْونِ إلىٰ الأغلظ.

الانتصاف: قولُه: «خلقَكم للاستيلاءِ علىٰ أقصىٰ غايةِ العبادةِ» مفرَّعٌ على مذهبِه، والأليقُ أن يُقال: خلقَكم علىٰ حالةٍ مِنْ حَقِّكم معَها أن لا تَدَعوا مِن جُهْدِكم في التقوىٰ شيئًا[1].

الإنصاف: لا يَرِدُ عليه ما ذكَرَه؛ لأنَّ خلقَهم للاستيلاءِ أعمُّ من كوْنِ الاستيلاءِ مِنهم أو مِن الله تعالىٰ، وحينئذٍ يُخَصُّ عمُومُه بأنَّ المرادَ مَنْ خلق ذلك.

قولُه: (**خَلْقَهم أحياءً قادرين**) نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ﴾ [الشعراء: ١٤٩] علىٰ أنهما حالانِ مُترادِفَتانِ مُقَدَّرتان.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٩٢).

وهيَ بمنزلةِ عَرْصةِ الـمَسْكن ومتقلَّبه ومُفترَشِه؛ ثم خَلَقَ السماءِ التي هيَ كالقُبَّةِ المضروبةِ والخيمةِ الـمُطنَّبة علىٰ هذا القرار؛ ثُمَّ ما سوّاه عزَّ وجلَّ مِن شَبَهِ عقدِ النِّكاح بين **الـمُقِلَّةِ والـمُظِلَّةِ** بإنزالِ الماءِ منها عليها، والإخراجِ به مِن بَطْنِها أشباهَ النَّسْل الـمُنتج مِنَ الحيوانِ مِن ألوانِ الثمارِ رِزْقًا لبني آدم؛ **ليكونَ لهم ذلكَ مُعتبَرًا ومتسلَّقًا إلىٰ** النظرِ الموصِلِ إلىٰ التوحيدِ والاعتراف؛.........................

قولُه: (**الـمُقِلَّةِ والـمُظِلَّة**) أي: الأرض والسَّماء، ومنه الحديثُ: «ما أَقَلَّتِ الغَبْراءُ وأظَلَّتِ الخَضْراءُ علىٰ أَصْدَقَ لهْجَةً مِن أبي ذَرّ»[1].

قولُه: (**الـمُنْـتَج**)، **الجَوْهريّ**: نُتِجَت الناقةُ علىٰ ما لم يُسَمَّ فاعِلُه تُنْتَجُ نَتاجًا[2] و«من الحيوان» مُتعَلِّـقٌ بالـمُنْتَجِ، و«من ألوانِ» بيانُ «أشْباه».

قولُه: (**ليكونَ لهم ذلك معتبرًا ومُتَسلَّقًا**) أي: مَدْرَجًا ومَصْعَدًا يَرْقَوْنَ منه إلىٰ معرفةِ التوحيدِ، وهو تعليلٌ لقولِه: «قَدَّم سُبحانَه وتعالىٰ من موجباتِ عبادتِه» وقولُه: «فيتيقَّنوا عند ذلك» نتيجتُه. أما بَيانُ الترقِّي فهو: أنّه تعالىٰ مُنعِمٌ علىٰ الإطلاق، فلا بدَّ من ظهورِ هٰذه الصِّفةِ، ومَظْهَرُها وجودُ الْمُنعَم عليه وهو المُكَلَّف، وإليه الإشارةُ بقولِه: «خلقَهم»، لا بُدَّ مِن تمكُّنِه ممّا خُلِقَ له أيضًا، وهو أنْ يكونَ حَيًّا قادرًا، ولـمّا كانَ الخَلْقُ والقُدرةُ كالمُقدمةِ للمطلوب قال: «ومُقَدِّمتها والسببُ في التمكُّنِ من العبادةِ والشكر»، ولِما أنَّ القِيامَ بالشكرِ والعبادةِ مَسبوقٌ بمعرفةِ المُنعِمِ والمعبودِ احتيجَ إلىٰ التفكُّرِ والنظرِ المؤدِّي إلىٰ تلك المعرفة. وأوّلُ شيءٍ يَقَعُ نظَرُ المُكلَّفِ إليه مَقرُّه ومَكانُه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ثم خلقَ الأرضَ التي هي مكانُهم ومُستَقرُّهم»، ثُمَّ بعدَ هذا النظرِ إذا ساعَدَهُم التوفيقُ بأن يأخذوا في العُروجِ من السُّفْلياتِ إلىٰ العُلويات

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٥١٩)، والترمذي (٣٨٠١)، والبزّار في «المسند» (٢٤٨٨)، وصحّحه ابن حبان (٧١٣٢)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

(٢) في (ف): «نتجَ ينتج نتاجًا».

ونعمةً يتعرَّفونَها فيُقابلونَها بلازمِ الشُّكرِ، ويتفكَّرونَ في خَلْقِ أنفسِهم وخَلْقِ ما فوقَهم وتحتَهم، وأنّ شيئًا مِن هذهِ المخلوقاتِ كلِّها لا يقدرُ علىٰ إيجادِ شيءٍ منها؛ فيتيقَّنوا عندَ ذلكَ أن لا بدَّ لها مِن خالقٍ ليسَ كمِثْلِها؛ حتىٰ لا يَجْعلوا المخلوقاتِ له أندادًا وهُمْ يعلمونَ أنها لا تقدرُ علىٰ نحْوِ ما هوَ عليه قادر. والموصولُ مع صِلَتِه إمَّا أن يكونَ في محلِّ النصبِ وصفًا كـ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾، أوْ علىٰ الـمَدْحِ والتعظيم؛ **وإمّا أن يكونَ رفعًا علىٰ الابتداء**، وفيهِ ما في النَّصبِ مِنَ الـمَدْح. وقرأ يزيدُ الشاميُّ: (بساطًا)، وقرأ طلحةُ: (مهادًا). ومعنىٰ جَعْلِها فراشًا وبِساطًا ومهادًا للناس: أنهم يَقعُدونَ عليها ويَنامونَ ويتقلَّبون كما يتقلَّبُ أحدُهم علىٰ فراشِه وبساطِه ومِهادِه. **فإن قلتَ**:..................

وآثارِها، فيَنْظروا إلىٰ هٰذه السماء التي هي كالسَّقْفِ لمُفْتَرَشِهم، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ثم خلقَ السماءَ التي هي كالقُبَّةِ المضـروبةِ علىٰ هذا القَرار» أي: المَقَرّ والمُفْتَرشِ، ثمَّ يَنْظروا بعد النظرِ إليها إلىٰ ما يحصُلُ من ازدواجِها مع مُفْتَرَشِها التي هي فِراشُهم من أنواعِ الثمارِ والنباتِ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ثمّ ما سوّاه ـ أي: ما سَوّاهُ الله ـ عزَّ وجلَّ مِنْ شَبَهِ عَقْدِ النكاح». ثم إنَّ المُصَنِّفَ ضَمَّنَ في دلائلِ الآفاقِ دلائلَ الأنفُسِ علىٰ سبيلِ الإدماجِ، بأَنْ جعلَ دليلَ الأنفسِ مُشَبَّهًا به، ودليلَ الآفاقِ مُشَبَّهًا، وذلك قولُه: «أشباهَ النسلِ المُنتَجِ من الحَيَوان» لينضَمَّ إلىٰ دليلِ الآفاقِ دليلُ الأنفُس، لله دَرُّهَ وبيانُه وتقريرُه.

قولُه: (يتعرَّفونها)، الجوهريُّ: تعرَّفْتُ ما عندَ فلانٍ، أي: تطلَّبْتُ حتّىٰ عَرَفْتُ. أي: يطلبونَ ما به يعرِفونَ وجودَ النعمةِ ليُقابلوها بلازمِ الشكرِ، أي: العبادة؛ لأن الشكرَ لغةً: الثناءُ علىٰ المُحسِنِ بما أَوْلاكَهُ من المعروف، ولازِمُه آدابُ الجوارحِ في العملِ، وتحقيقُ مَراضيهِ بالقلبِ، وثناؤهُ باللسانِ. وقيل: المرادُ «بلازمِ الشكر»: الشكرُ اللازم.

قولُه: (وإمّا أن يكونَ رَفْعًا علىٰ الابتداء) أي: علىٰ أنّه خبرٌ لمبتدأٍ محذوف[1].

---

(١) هذه الفقرة والتي قبلها سقطتا من (ط).

هلْ فيه دليلٌ علىٰ أنّ الأرضَ مسطَّحةٌ وليست بكُرِيَّة؟ قلتُ: ليسَ فيه إلا أنّ الناسَ يَفترِشُونها كما يفعلونَ بالمفارِشِ سواءٌ كانت علىٰ شكْلِ السَّطحِ أوْ شكلِ الكرة، فالافتراشُ غيرُ مستنكَر ولا مدفوع؛ لعِظَم حجمِها، واتِّساعِ جِرْمها، وتباعُدِ أطرافِها، وإذا كانَ متسهِّلًا في الجبل ـ وهو وَتِدٌ مِن أوتاد الأرض ـ فهوَ في الأرض ذاتِ الطُّول والعرضِ أسهلُ. والبناءُ: مصدرٌ سُمِّيَ به المبنيُّ بيتًا كانَ أو قُبَّةً أو خِباءً أو طِرافًا، وأبنيةُ العرب: أخبيتُهم، ومنه: بَنىٰ علىٰ امرأتِه؛ لأنهم كانوا إذا تزوَّجوا ضَرَبوا عليها خِباءً جديدًا. فإن قلتَ: ما معنىٰ إخراجِ الثمراتِ بالماءِ؟ وإنما خرجتْ بقُدرتِه ومشيئته. قلتُ: المعنىٰ: أنه جعل الماءَ سببًا في خروجِها، ومادّةً لها، كماءِ الفَحْلِ في خَلْقِ الولدِ وهوَ قادرٌ علىٰ أن يُنشِئ الأجناسَ كلَّها بلا أسبابٍ ولا موادَّ، كما أنشأَ نفوسَ الأسبابِ والموادِّ، ولكنَّ له في إنشاءِ الأشياء ـ مُدرِجًا لها من حالٍ إلىٰ حال، وناقلًا من مرتبةٍ إلىٰ مرتبة ـ حِكَمًا ودواعيَ يجدِّدُ فيها لملائكتِه والنُّظَّارِ بعيونِ الاستبصارِ مِن عبادِه عِبَرًا وأفكارًا صالحةً، وزيادةَ طُمأنينةٍ وسكونٍ إلىٰ عظيمِ قُدْرتِه وغرائبِ حِكْمته، ....

قولُه: (بَيْتًا كانَ أو قُبَّةً أو خِباءً)، الجوهريّ: الخِبَاءُ: واحدُ الأخْبِيةِ من وَبَرٍ أو صوف، لا مِن شَعَر، وهو علىٰ عمودَيْن أو ثلاثةٍ، وما فوْقَ ذلك، فهو بيت، والطِّرَافُ: بَيْتٌ من أَدَم[١].

قولُه: (ومِنه: بنىٰ علىٰ امرأتِه)، النهاية: البناءُ: الدخولُ بالزوجةِ، والأصلُ فيه أنَّ الرجلَ كان إذا تزوَّجَ امرأةً بنىٰ عليها قُبَّةً ليدخُلَ بها فيها.

قولُه: (وسكونٍ إلىٰ عَظيم قُدرتِه)، الأساس: سكَنْتُ إلىٰ فلان: استأنَسْتُ به، ومالي سَكَن، أي: مَنْ أسْكُنُ إليه من امرأةٍ وحَميم. والتدرُّجُ إلىٰ الشيءِ العظيمِ سَبَبٌ لمؤانسةِ المَرْءِ به، كما أنَّ المُبادهةَ[٢] به سببٌ للاستيحاشِ، ألا ترىٰ إلىٰ إرشادِ إبراهيمَ قومَه إلىٰ التوحيدِ، كيفَ

---

(١) وهو الجلد.

(٢) وهي المفاجأة.

ليسَ ذلكَ في إنشائها بَغْتةً مِن غيرِ تَدْريجٍ وترتيب. و«مِنْ» في ﴿مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ للتبعيضِ بشهادةِ قولِه: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [الأعراف: ٥٧]، وقولِه: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ﴾ [فاطر: ٢٧]؛ ولأن المنكَّرَيْن ـ أعني ماءً ورزقًا ـ يَكتَنِفانِه، وقد قُصد بتنكيرِهما معنى البَعْضية، فكأنه قيلَ: وأنزلْنا مِنَ السماءِ بعضَ الماءِ فأخرَجْنا به بعضَ الثمرات؛ ليكونَ بعضَ رزقِكم. وهذا هوَ المطابقُ لصحَّة المعنىٰ؛ **لأنه لم يُنزِلْ من السماء الماءَ كلَّه**.........

أخذَ في إبطالِ مُعْتَقَدِهم شيئًا فشيئًا، والأخذِ مِن الأدْوَنِ إلى الأعلىٰ فالأعلىٰ من الكَوكَبِ أوَّلًا، ثم القمرِ ثانيًا، ثم الشمسِ ثالثًا، ثم قولِه: ﴿يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا﴾ [الأنعام: ٧٨-٧٩] إذ لو خاطَبَهم أوَّلًا بالتوحيدِ لم يقَعْ هذا الموقع.

قولُه: (**بشهادةِ قولِه: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾**) يعني قولَه تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [الأعراف: ٥٧] لأنَّه تعالىٰ لم يُرِدْ بقولِه: ﴿سَحَابًا ثِقَالًا﴾ كلَّ السحاب، ولا بالبلدِ الميِّتِ جَميعَ الأراضي، ولا أنزلَ من السحابِ الثِّقالِ كلَّ الماء، ولا أخرجَ جميعَ الثمرات، بل أرادَ بالكُلِّ الأكثَر، وأكثرُ ما يُستعملُ الكلُّ في التنزيلِ بمعنىٰ أكثر، منه قولُه تعالىٰ: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءِۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥] وقولُه: ﴿وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ١٦]، ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٖ﴾[1] [النمل: ٢٣]، وأما قولُه: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ﴾ [فاطر: ٢٧] فدَلالته علىٰ البعضيّةِ مِن حيثُ الجَمْعيةُ والتنكيرُ لأنّها جَمْعُ قِلَّة.

قولُه: (**لأنه لم يُنزِلْ منَ السماءِ الماءَ كلَّه**) أي: لم يُنزِلْ من السماءِ كلَّ الماءِ الذي أخْرَجَ به كلَّ الثمراتِ؛ لأنَّ بَعْضًا من الثمراتِ يُخْرَجُ مِن غيرِ ماءِ السماءِ بدليلِ قولِه: «وأنزَلْنا من السماءِ بعْضَ الماءِ، فأخرَجْنا به بعْضَ الثمرات» وقولِه: «ولا أخرجَ بالمطرِ جميعَ الثَّمرات».

---

(١) قوله: «﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٖ﴾» لم يرد في (ط).

ولا أَخرج بالمطرِ جميعَ الثمرات، ولا جَعَلَ الرزقَ كلَّه في الثمرات؛ ويجوزُ أن تكونَ للبيان، كقولِك: أنفقتُ مِنَ الدَّراهِمِ أَلْفًا. فإن قلتَ: بِمَ انتصبَ ﴿رِزْقًا﴾؟ قلتُ: **إن كانت «مِن» للتبعيضِ: كان انتصابُه بأنه مفعولٌ له**، وإن كانت مبنيّـةً؛ كانَ مفعولًا لـ«أخرج». فإن قلتَ: فالثمرُ المخرَج بماءِ السماءِ كثيرٌ جمٌّ،........

فإن قُلتَ: يخالِفُه ما قالَ في «الزمر»: «كل ماء في الأرض فهو من السماء ينزل منها إلى الصخرة ثم يقسمه»[١].

قلتُ: علىٰ تقديرِ صحّةِ هٰذه الروايةِ، «الفاء» في قولِه: «فأخرجَ به» مُستدعيةٌ للإخراج بعد الإنزالِ بلا تَراخٍ عادةً، ومَفْهومُه: أنَّ بعضًا من الثمراتِ تُخْرَجُ علىٰ غيرِ هذه الصورةِ، وهيَ ما يُسقىٰ بماءِ الآبارِ والعيونِ والأنهارِ فإنّها متراخيةٌ عادةً عن الإنزالِ، لأنّهُ تعالىٰ استودَعَها الجبالَ، ثمّ أجْراها في الأرضِ وأخرجَ بها بعْضَ الثَّمرات.

قولُه: (**إنْ كانَتْ «مِن» للتبعيضِ كان انتصابُه بأنه مفعولٌ له**) قيل: إذا كانَتْ «مِنْ» للتبعيضِ يكونُ محَلُّها منصوبًا علىٰ المفعولِ به، ورزقًا علىٰ المفعولِ له، ومحلُّ «لكم» منصوبٌ علىٰ أنّه مفعولٌ به لـ«رزقاً» لأنّه مصدرٌ، وإنْ كانَت للتبيينِ كانَت حالًا ورِزْقًا مفعولٌ به، و«لكم» صَفةٌ لـ«رزقًا».

وقيل: إذا قُلْتَ: أكَلْتُ مِن هذا الخبزِ، تكونُ «مِن» للتبعيضِ لا غير، وإذا قلْتَ: أكلتُ مِن هٰذا الخبز الجَيِّدَ بنَصْبِ الجَيِّد، كان للبيانِ، وعلىٰ أنْ تكونَ «من» مَفْعولًا به كانت اسمًا كـ«عن» في قولِ الشاعرِ:

فلقـد[٢] أُراني للرمـاحِ دَرِيّـةً ... مِن عن يميني مَـرَّة وأمامي[٣]

---

(١) «الكشاف» (١٣: ٣٦٦).

(٢) في (ط): «ولقد».

(٣) لقطريِّ بن الفجاءةِ، من فرسان الخوارج وشجعانهم، ذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (١٠: ١٧٤).

فلمَ قيل: ﴿الثَّمَرَٰتِ﴾ دونَ الثَّمرِ والثِّمار؟ قلتُ: فيه وجهان: أحدُهما: **أن يُقصَدَ بالثمراتِ جماعةُ الثمرةِ التي في قولِك**: فلانٌ أدركتْ ثمرةُ بستانِه، تريدُ ثمارَه.

ونظيرُه قولُهم: كلمةُ الحُوَيدرة؛ لقصيدتِه، وقولُهم للقَرْية: المَدَرَةُ، ....

الدَّرِيَّةُ: هي الحلقةُ التي يُتَعَلَّمَ عليها الطعنُ، والمعنىٰ من جانب يميني فـ«مِن» في الآية و«عن» في البيت مجازان عن مُتعلَّقِ معناهما كما قال صاحبُ المفتاح: ونازلان منزلتَها في الاعتبار[1]، قالَ المُصنِّفُ في ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]: حاشَ: حرفٌ من حروفِ الجَرِّ وُضِعَت موضعَ التنزيهِ والبراءةِ. والدليلُ عليه قراءةُ مَنْ قرأ «حاشًا لله» بالتنوين[2]، فإن قلتَ: فلمَ جازَ أن لا يُنَوَّن ـ أي في المشهورةِ ـ بعد إجرائِهِ مُجْرىٰ براءةَ؟ قلتُ: مراعاةً لأصْلِه الذي هو الحَرْفيةُ؛ ألا ترىٰ إلىٰ قولِهم: جَلَسْتُ مِنْ عَنْ يمينِه، كيفَ تركوا «عن» غَيْرَ مُعْرَبٍ علىٰ أصلِه.

قولُه: (أن يُقصَدَ بالثمراتِ جماعة الثمرة) يريد أنَّ مفرَدَ الثمراتِ الثمرةُ التي يُرادُ بها الثِّمارُ. والثَّمرات مشتملةٌ علىٰ أفرادٍ، كلُّ فردٍ مِنها ثمارٌ، فإذَنْ تُفيدُ الثمراتُ مِنَ الكَثْرةِ ما لا تُفيدُه الثمارُ، وإن كانت جَمْعَ قِلّة.

قولُه: (ونظيرُه) أي: نظيرُ إرادةِ الثِّمارِ بالثَّمرة.

قولُه: (كلمةُ الحُوَيْدِرة) الحُوَيْدِرَة: اسمُ شاعرٍ، تَصْغيرُ حادِرة، واسمُه قُطبة بن مِحْصَن[3]. رُوِيَ أنَّ حسانًا كان إذا قيل له: أنشِدْنا، قال: هل أُنشِدُكم كلمةَ الحُوَيْدِرة[4]؟ أي: قَصيدتَه العَيْنيةَ التي مُسْتهلّها:

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٤٣.

(٢) «الكشاف» (٨: ٣١٨).

(٣) انظر: «طبقات فحول الشعراء» لابن سلام (١: ١٨٦).

(٤) انظر: «ديوان الحادرة» ص٤٣.

وإنما هي مَدَرٌ متلاحِقٌ. والثاني: أنّ الـجُموعَ يَتعاوَرُ بعضُها موقعَ بعضٍ؛ لالتقائِها في الجمعيَّة؛ كقولِه: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّٰتٍ﴾ [الدخان: ٢٥]، و﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

ويعضدُ الوجهَ الأوّلَ قراءةُ محمدِ بنِ السَّمَيْفَع: (مِنَ الثمرة) علىٰ التَّوحيد. و﴿لَكُمْ﴾ صفةٌ جاريةٌ علىٰ الرِّزقِ إن أُريد به العينُ، وإن جُعل اسمًا للمعنىٰ فهو مفعولٌ به، كأنه قيل: رزقًا إيّاكم. فإن قلتَ: بمَ تعلَّق ﴿فَلَا تَجْعَلُوا﴾؟ قلتُ: فيه ثلاثةُ أوجه: أن يتعلَّقَ بالأمر، أي: اعبُدُوا ربَّكم فلا تَجْعَلوا له أندادًا؛ لأنّ أصلَ العبادةِ وأساسَها التوحيدُ، وأن لا يُجعلَ لله نِدٌّ ولا شَريك؛ أو بـ«لعلَّ» علىٰ أن ينتصبَ ﴿تَجْعَلُوا﴾ ....

بكَرَتْ سُمَيَّةُ بُكرةً فتمتَّعِ وغدَتْ غُدوَّ مُفارِقٍ لم يربعِ

ابنُ السِّكِّيت: رَبَعَ الرجلُ: إذا وقفَ وتحبَّس(١).

قولُه: (وإن جُعِلَ اسمًا للمعنىٰ)(٢) أي: مَصْدرًا، فهو مَفعولٌ به، كأنه قِيلَ: أعطاكُم، وهو المرادُ بقولِه: «رِزْقًا إياكم» كما تقول: رزَقَـهُ العلمَ والمالَ أي: أولاهُ وأعطاه.

قولُه: (فيه ثلاثةُ أوْجُه) والوجوهُ ذَكَرها القاضي ملخَّصًا قال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا﴾ مُتَعلِّقٌ «باعبدوا» علىٰ أنه نَهْيٌ معطوفٌ عليه، أو نَفْيٌ منصوبٌ بإضمارِ «أن» جواب له، أو بـ«لعلَّ» علىٰ أَنَّ نَصبَ ﴿تَجْعَلُوا﴾ نَصبُ ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ في قولِه تعالىٰ: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ * أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] إلحاقاً لها بالأشياء الستة؛ لاشتراكِها في أنها غيرُ موجبة، المعنىٰ: إنْ تَتَّقوا لا تَجْعلوا لله أندادًا، أو «بالذي» جعل إن استأْنَفْتَ به علىٰ أنه نَهْيٌ وقعَ خبَرًا علىٰ تأويل مقولٍ فيه: لا تَجْعلوا، فالفاءُ للسببيةِ أُدْخِلَتْ عليه لتَضَمُّنِ المبتدأ معنى الشرط، والمعنىٰ: مَنْ خَصَّكم بهٰذه النِّعمِ الجِسامِ والآياتِ العِظامِ يَنْبغي أن لا يُشْرَكَ به(٣).

---

(١) حكاه الجوهريّ عن ابن السكيت في «الصحاح» (٣: ١٢١٢)، ولم أجده في مظانِّه من كُتبه: «إصلاح المنطق» و«تهذيب الألفاظ».

(٢) في (ح) و(ف): «وإن جُعل اسمـا للمسمىٰ».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٢٦).

انتصاب ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ في قولِه عزَّ وجلَّ: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ * أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] في روايةِ حَفْصٍ عن عاصِم، أي: خلقكم لكي تتَّقُوا وتخافوا عقابَه فلا تُشبِّهوه بخَلْقه؛ أو بـ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ﴾ إذا رفعتَه على الابتداء، أي: هو الذي حفَّكم بهذهِ الآياتِ العظيمة، والدّلائلِ النيِّرةِ الشاهدةِ بالوحدانيّة، فلا تتَّخذوا له شُركاء. والنِّدُّ: المِثْل، ولا يُقالُ إلا للمِثْلِ المُخالِفِ المُناوِئ، قالَ جرير:

وقلتُ: والوجهُ الأوّلُ للمصنِّفِ مبنيٌّ على أنه منصوب جوابًا للأمر، ولذلك عَلَّلَه بقولِه: «لأنَّ أصلَ العبادةِ التوحيد، وأن لا يُجعَلَ له نِدٌّ ولا شريك»، وأمّا على عَطْفِ النَّهي على الأمر، فالآيةُ مِثْلُ قولِه تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦].

والوجه الثاني في الكتاب على غيرِ ما ذهبَ إليه القاضي لأنه لم يَجعل[1] «لعل» على تأويل الشرط، بل جعَلَها بمعنى «كي» على تشبيهِ الحالةِ بالحالةِ في قولِه تعالى: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦]، ثم الاستعارةُ على سبيلِ التبعيةِ كما مضى.

والوجه الثالث غيرُ مُخالفٍ لقولِه: «وإن زادَ فيه لفظةَ «هو» حيث قال: «هو الذي خلقكم» لأنه في بيانِ المعنى لا تقديرِ الكلام، وفيه إشارةٌ إلى معنى الاختصاص؛ لأنه استئناف بإعادةِ صفةِ مَنْ استؤنِفَ عنه الحديث»، فكأنَّ سائلًا حين سَمِعَ قولَه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ سأَلَ: ما بالُنا نخصُّه بالعبادةِ وأنْ لا نُشرِكَ به شيئًا؟ فقيلَ: لأنه هو الذي خَصَّكم بهذه الآياتِ العظيمةِ والدلائلِ النيِّرةِ. وفي الوجوهِ إشارةٌ إلى الإشعارِ بالعليَّة؛ لأنَّ الحكْمَ مترتِّبٌ على الأَوْصاف.

قوله: (حفَّكم)، **الأساس**: حَفُّوا به واحتفَوْا: أطافوا، وهم حافّون به، وحَفَفْتَهُ بالناس: جَعَلْتَهم حافِّين به.

قوله: (المناوئ)، **الأساس**: نُؤتُ بالحِمْلِ: نـهَضْتُ به، وناوأْتُ الرجلَ: عاديتُه، ومعناه: ناهَضْتُه للعداوة.

---

(١) من قوله: «له ند ولا شريك» إلى هنا ساقط من (ط).

أَتَيْمًا تَجعلونَ إليّ نِدًّا وما تَيْمٌ لذي حَسَبٍ نديدُ

ونادَدْتُ الرَّجلَ: خالفتُه ونافرتُه، مِن نَدَّ نُدودًا؛ إذا نَفَر. ومعنىٰ قولِهم: **ليسَ للهِ نِدٌّ ولا ضِدٌّ**: نَفْيُ ما يَسُدُّ مَسَدَّه، ونفيُ ما يُنافيه..........................

قوله: (أتيمًا تجعلون) البيت[1]. ضَمَّن «تجعلون» معنىٰ «يَضمُّون»، أي: يضمّون إليَّ تَيْمًا ويجعلونَه نِدًّا. ويجوز أن يكون «تيمًا» مفعولًا لفعل محذوف، أي: يضمُّون وينسبون إلي تيمًا يجعلونه ندًّا لي، وأن يكون إليّ مع مُتَعَلَّقِه المحذوف حالًا من نِدًّا.

قولُه: (ونافرته)، **الأساس**: نافرته إلىٰ الحَكَم فنَفَّرني عليه، أي: حاكَمْتُه فغَلَبني عليه، وأصل المنافرة قولهم: أيّنا أعزّ نَفَرًا.

قولُه: (ليس لله نِدٌّ ولا ضدّ) لَفٌّ. وقوله: «نفي ما يسدُّ مسدَّه، ونَفي ما ينافيه» نشر.

الراغب: نِدُّ الشيء: مُشارِكُه في الجوهر. وذلك ضَرْبٌ من المماثلة فإنّ المِثْلَ يقالُ في أيِّ مشاركةٍ كانت، فكُلُّ نِدٍّ مِثْلٌ ولا ينعَكس، يقال: نِدُّه ونَديدُه ونَديدَتُه[2]. والضِّدّان: الشيئانِ اللذانِ تحْتَ جنسٍ واحد ويُنافي كلٌّ منهما الآخَرَ في أوصافِه الخاصّة، وبَيْنَها[3] أَبعدُ البُعْدِ، كالخيرِ والشرِّ والسوادِ والبياض، وما لم يكونا تحتَ جنسٍ واحدٍ كالحَلاوةِ والحَرَكة لا يقالُ لهما ضِدّان، قالوا: الضدُّ هو أحدُ المُتقابلَيْن، فإنَّ المتقابِلَيْن هما الشيئانِ المختلفانِ بالذات وكلُّ واحدٍ قُبالةَ الآخَرِ، ولا يَجْتمعانِ في شيءٍ واحدٍ في وقتٍ واحد، وذلك أربعةُ أشياءَ: الضدّان، والمتناقضان كالضِّعْفِ والنِّصْفِ والوُجُودِ والعدم، والنّفي والإثبات في الأخبار، وكثيرٌ من أهلِ اللغة والمتكلمين يَجعلونَ كلَّ ذلك من المتضاداتِ ويقول[4]: الضِّدّانِ ما لا يصحُّ اجتماعُهما

---

(١) لجرير في «ديوانه» ص١٦٤ من قصيدةٍ يهجو بها بني تَيْم.

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١١٣)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٧٩٦.

(٣) في (ط): «وبينهما».

(٤) كذا في (ف) و(ح)، وفي «المفردات»: «ويقولون».

فإن قلتَ: كانوا يُسمُّونَ أصنامَهم باسمِه، ويُعظِّمونها بما يُعَظَّمُ به من القُرَب؛ وما كانوا يَزعمون أنها تُخالف اللّٰـهَ وتُناوئه. قلت: لـمّا تقرَّبوا إليها وعظَّموها وسَمَّوْها آلهةً؛ أشبهتْ حالُهم حالَ من يَعتقدُ أنها آلهةٌ مثلُه قادرةٌ علىٰ مخالفتِه ومضادَّتِه؛ فقيلَ لهم ذلكَ علىٰ سبيلِ التهكُّم، كما تُهكِّمَ بهم بلفظِ النِّدِّ؛ شُنِّعَ علَيهم،..........

في محلٍّ واحد. وقيل: الله تعالى لا ضِدَّ له ولا نِدَّ؛ لأن النِدَّ هو الاشتراكُ في الجوهرِ، والضدُّ هو أن يَعْتَقِبَ الشيئان المتنافيان علىٰ جنسٍ واحد، والله تعالىٰ مُنَزَّهٌ عن أن يكونَ له جوهرٌ، فإذًا لا ضِدَّ له ولا ندّ، وقال تعالىٰ: ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيۡهِمۡ ضِدًّا﴾ [مريم: ٨٢] أي: مُنافين لهم[١].

قولُه: (كانوا يُسَمُّون) توجيه السؤال: أنَّ الكفرةَ كانوا يجعلونَ أصنامَهم مساويةً لله تعالىٰ في التسميةِ والتقرُّبِ إليهم، وما كانوا يزعمون أنهم يُخالفون الله في شيء من ذلك حتى يكونوا أندادًا فكيف قيل: ﴿فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا﴾ [البقرة: ٢٢]، وخُلاصةُ الجواب: أنَّ هذه التسميةَ، أي: تسميةَ الله إياها أندادًا علىٰ التهكم لأنهم يُنْزلونَ الضدَّ مقامَ الضدِّ لضَربٍ مِن التهكّم كقولِه تعالىٰ: ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١] استحقارًا لهم وازدراءً لِفِعْلِهم، أي: أنتُم لا تعلمونَ أنَّ مِثْلَ هذا التعظيمِ والتسميةِ تُؤدِّي إلىٰ جَعْلِها قادرةً علىٰ مخالفتِه ومناوأتِه، فهي استعارةٌ مُصرِّحةٌ تَحقيقيةٌ أصليةٌ واقعةٌ علىٰ سبيلِ التهكم.

قولُه: (شُنِّعَ عليهم) يعني: كما تهكّم بهم بإثباتِ النِدِّ بولغَ فيه بأَنْ أُوثِر، لفظُ الجَمْعِ، يعني لم يكتفوا بذلك الفعلِ الشنيعِ حتى ضَمُّوا إليه ما زادَت به الشناعةُ، فيكون من بابِ الإيغالِ كقولِها[٢]:

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٠٣.

(٢) أي: الخنساء، وقد سبق تخريجُه من «ديوانها».

والإيغال: هو أن يوغِلَ الشاعر أو المتكلّم في الفكرِ حتّى يستخرج قافيةً أو سجعةً تفيدُ معنًى زائدًا على معنىٰ الكلام. انظر: «تحرير التحبير» ص٢٣٢. وقد أطنب ابن أبي الإصبعِ في مَدْحِ بيت الخَنساءِ هذا، واستبداده بالدلالةِ على معنىٰ الإيغالِ من كلِّ وجه.

واستُفظعَ شأنُهم؛ بأن جعلوا أندادًا كثيرةً لمن لا يَصحُّ أن يكونَ له نِدٌّ قطُّ، وفي ذلكَ قالَ زيدُ بنُ عمروِ بنِ نُفَيل حينَ فارقَ دينَ قومِه:

أربًّا واحدًا أمْ ألفَ ربٍّ ... أَدِينُ إذا تقَسَّمتِ الأُمورُ

وقرأ محمَّدُ بنُ السَّمَيْفَع: (فلا تَجعلوا للهِ ندًّا). فإن قلتَ: ما معنىٰ ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾؟ قلتُ: معناه: وحالُكم وصفتُكم أنكم ـ من صِحَّةِ تمييزِكم بينَ الصَّحيحِ والفاسد، ......

كأنّه عَلَمٌ في رأسِه نار

قولُه: (أربًّا واحدًا) البيت[1]، أدينُ، أي: أتَّخِذُه دينًا. تَقَسَّمت الأمورُ، أي: تفرَّقتِ الأحوال، من قولِهم: تَقَسَّمهم الدهرُ فتقَسَّموا: فـرَّقهم فتَفَرَّقوا، من «الصحاح». أي: إذا تَفَرَّقت الأمورُ وفُوِّضَ اختيارُ هذا الأمرِ إليَّ أختارُ ربًّا واحدًا أم ألفَ ربٍّ؟ أي: كيف أتركُ ربًّا واحدًا وأختارُ أربابًا متعددة كقولِه تعالىٰ: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩] وبعده:

تركتُ اللاتَ والعُزّى جميعًا ... كذلكَ يفعلُ الرجلُ البَصير

رَوَيْنا عن البُخاريِّ عن ابن عُمَر كان يُحدِّثُ عن رسول الله ﷺ: «أنه لقِيَ زيدَ بنَ عمرو ابن نُفيلٍ بأسفلِ بَلْدَحَ[2] وذلك قبلَ أن يَنْزلَ علىٰ النبيِّ ﷺ الوحيُ، فقدَّمَ إليه رسولُ الله ﷺ سُفرةً فيها لحمٌ، فأبى أن يأكُلَ منها، ثم قال زيدٌ: إنِّي لا آكلُ مما تذبحونَ علىٰ أنصابِكم، ولا آكلُ إلا ما ذُكِرَ اسمُ الله عليه»[3].

قولُه: (معناه: وحالُكم وصِفتُكم) يريدُ أنَّ موقعَ ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ موقعُ الحالِ المُقرِّرةِ لجهـةِ الإشكال المتضمِّنَةِ لمعنىٰ التعجُّب والتعجيب كقولِه تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ

---

(١) ذكره ابن هشام في «السيرة» (٢: ٥٥) في جملةِ أبيات.

(٢) في (ط) و(ح): «بلدخ».

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٢٦).

والمعرفةِ بدقائقِ الأمور، وغوامضِ الأحوال، والإصابةِ في التدابيرِ، والدّهاء، والفطنة - بمنزلٍ لا تُدفعونَ عنه، وهكذا كانتِ العَرَبُ - خصوصًا ساكنو الحَرم من قُرَيْشٍ وكِنانة - لا يُصْطلىٰ بنارِهم في استحكامِ الـمعرِفةِ بالأمور، وحُسنِ الإحاطةِ بها. ومفعولُ ﴿تَعۡلَمُونَ﴾ متروكٌ، كأنه قيلَ: **وأنتم من أهلِ العلمِ والمعرفة**، والتوبيخُ فيه آكدُ، أي: أنتم العرَّافون المميِّزون.

ثم إنّ ما أنتم عليه في أمرِ دياناتِكم من جَعْلِ الأصنامِ للـهِ أندادًا؛ هو غايةُ الجَهْلِ، ونهايةُ سخافةِ العَقْل.

ويجوزُ أن يُقدَّر: **وأنتم تَعلمونَ أنّه لا يُماثَل**؛ أو: أنتم تعلمونَ..................

وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا﴾ [البقرة: ٢٨] أي: لا تجعلوا لله أندادًا والحالُ أنّكم من صحَّةِ التمييزِ والمعرفةِ بمنزلة، يعني جَعْلُكم لله أندادًا مع هٰذا الصارفِ القويِّ مَظِنَّـةُ تعَجُّبٍ وتَعْجيب.

فـ«ثُمَّ» في قوله: «ثم إن ما أنتم عليه» للاستبعاد كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعۡرَضَ عَنۡهَآ﴾[1] [السجدة: ٢٢].

قولُه: (لا يُصْطلىٰ بنارهم)، **النهاية**: وفي حديثِ السقيفةِ: «أنا الذي لا يُصْطلىٰ بناره» الاصطلاءُ: افتعالٌ من صَلِيَ النارَ إذا تسخَّنَ بها. أي: أنا الذي لا يُتعَرَّضُ لحَرْبي يقال: فُلانٌ لا يُصْطلىٰ بنارِه: إذا كانَ شُجاعًا لا يُطاق. ومعناه: لا تُنالُ نارُه لرِفْعةِ شأنِه حتّىٰ يُصْطَلىٰ بها، ونظيرُهُ: لا يُشَقُّ غُبارُهم، فهما كِنايتان عن عُلوِّ المرتبةِ والسبق.

قولُه: (وأنتُم من أهلِ العلم والمعرفة) هذا علىٰ تنزيلِ المُتعدِّي منزلةَ اللازم، أي: أنّكم تُوجَدون على هذه الحقيقةِ إيهامًا للمبالغةِ، وإليه الإشارةُ بقولِه «أنتم العَرّافون المُمَيِّزون».

قولُه: (وأنتم تعلمونَ أنه لا يُماثَلُ) إلىٰ آخِره، إشارةٌ إلىٰ قصدِ التعميمِ وعدمِ القصرِ علىٰ المذكور؛ إذ لو ذُكِرَ واحدٌ مما ذكَرَه المصنِّفُ لاقتُصِرَ عليه.

---

(١) هذه الفقرة - من قوله: «فثم» إلىٰ هنا - وردت في (ط) و(ف) و(ح).

ما بينَه وبينَها من التفاوت؛ أو: وأنتم تَعلمون أنها لا تَفعل مثلَ أفعالِه، كقوله: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَيْءٍ﴾ [الروم: ٤٠].

[﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ ٢٣]

لـمّا احتجَّ عليهم بما يُثبتُ الوَحدانيّةَ ويُحققُها، ويُبطلُ الإشراكَ ويَهدمُه، **وعَلَّمَ الطّريقَ إلىٰ إثباتِ ذلك** وتصحيحِه، وعرَّفَهم أنّ من أشركَ فقد كابَـرَ عقلَه، **وغطّىٰ علىٰ ما أنعمَ عليه** من معرفتِه وتمييزِه ـ عطفَ علىٰ ذلكَ ما هو الحُجّةُ علىٰ إثباتِ نُبوّة محمدٍ ﷺ وعلىٰ آله، وما يَدحضُ الشُّبْهةَ في كَونِ القرآنِ معجزةً، **وأَراهم** كيفَ يَتعرَّفون؛ ....

قولُه: (وعَلَّمَ الطريقَ إلىٰ إثباتِ ذلك) أي: إثباتِ التوحيدِ وإبطالِ الشرك كأنه قال: يا أيها الناسُ، اعلَموا أنَّ لكم معبودًا يجبُ عليكم عبادَتُه؛ لأنه خلقَكم وخلقَ آباءكم، وجعلَ لكم مُظِلّةً ومُقِلّةً، وأَنْعَمَ عليكم بإنزالِ المطرِ وإخراجِ الثمرِ؛ فإذًا لا تجعلوا له شريكًا. فالتعليمُ هو ترتُّبُ الحُكمِ علىٰ الأوصاف.

قولُه: (وغطّىٰ علىٰ ما أنعَم عليه) يشيرُ إلىٰ قولِه: ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] أي: لا يَـخفىٰ عليكم بُطلانُ أمرِ الأصنامِ وحقيقةُ ألوهيةِ المَلِكِ العَلّام، فلا تُكابروا عقولَكم ولا تُغطُّوا علىٰ ما رزقَكم من المعرفةِ.

قولُه: (وأَراهم) عَطفٌ علىٰ قولِه «عَطَفَ علىٰ ذلك» علىٰ سبيلِ التفسير و«بإرشادِهم» مُتعلِّقٌ بقوله: «أراهم»، والمرادُ بالإرشادِ ما سبقَ في قولِه تعالىٰ: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] وطريقةُ الإتيانُ بـ«إنْ» الشرطيةِ المُستدعيةِ للشكّ وخُلُوِّ الجَزْمِ في مقامِ القطع ليَحْزِروا أنفسهم ويُجربّوا طباعَهم، فقولُه: «علىٰ إثبات نُبُوّةِ محمدٍ ﷺ» في مقابلةِ ما يُثبتُ الوَحْدانيةَ، «وما يَدْحَضُ الشُّبهَةَ» في مقابلةِ «ويبطل الإشراك ويَهْدِمُه»، «وأَراهم كيف يتعرَّفون» في مقابلة «عَلَّمَ الطريقَ إلىٰ إثبات ذلك»، فطريقُ إثباتِ التوحيدِ هو التفكُّرُ في خلقِ أنفُسِهم وما يرتفقون به علىٰ الترتيب كما سبق، والتنبيه عليه بقولِه ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

أَهُوَ من عندِ اللّٰـهِ كما يدَّعي، أمْ هوَ من عندِ نفسِه كما يدَّعون؛ بإرشادِهم إلىٰ أن يَحْزِروا أنفسَهم، ويَذوقوا طباعَهم، وهم أبناءُ جنسِه، وأهلُ جلدتِه. فإن قلتَ: لم قيل: ﴿مِّمَّا نَزَّلْنَا﴾ علىٰ لفظِ التنزيلِ دونَ الإنزال؟ قلتُ: لأنَ المرادَ النّزولُ علىٰ سبيلِ التّدريجِ والتّنْجيم، وهو من مَحازِّه لمكانِ التّحدّي؛ وذلكَ أنهم كانوا يقولون:..............

قولُه: (ويذوقوا طباعهم)، الجوهري: ذُقْتُ القوْسَ: إذا جَذَبْتَ وَتَـرَها لتنظرَ ما شِدَّتُها.

قولُه: (وهو من مَحازِّه) قيل: المعنىٰ: النزولُ على سبيل التدريج من مَـحازِّ استعمال لفظ التنزيل.

وقلت: يأباهُ الجمعُ والتعليلُ علىٰ أنّه من توضيح الواضحِ، والوجه أن يُقالَ: هو راجعٌ إلىٰ معنىٰ قولِه: لِـمَ قيل: نَـزَّلْنا دون أنزلنا؟ لأنّه من مَحازِّه ومواقِعِه، و«من»: إمّا ابتدائيّ أو تَبْعيضيّ، أي: ناسٌ[1] منه أو بَعْضُ مواقِعِه، لأنَّ فوائدَه كثيرةٌ؛ أمّا بالنسبةِ إلىٰ رسولِ الله ﷺ فلِضَبْطِ ألفاظِه وتسهيلِ حفْظِه ثم التدرُّجِ إلىٰ معرفةِ مَعانيه، وأما بالنسبة إلىٰ المؤمنين فللتوقيفِ على ما يفتقرون إليه من المصالح السانحة، وأمّا بالنسبةِ إلىٰ المخالفينِ فلإزاحةِ خَللِهم وتَبكيتِهم كما نحنُ بِصَدِده، ولذلك عَلَّلَه بقوله «لمكانِ التحدِّي» وبَيَّنَ مقامَ التحدِّي بقولِه: «ذلك أنهم كانوا يقولون» إلىٰ آخِره. ألا ترىٰ حينَ لم يقصِدْ هذه المعاني كيف جيءَ بلفظِ الإنزالِ في نحوِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٥] وقولِه ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١] إلىٰ غيرِ ذلك! فليُتأمَّل مواقعها.

قال القاضي: إنما قال ﴿مِّمَّا نَزَّلْنَا﴾ لأنّ نـزولَه نَجْمًـا فنَجْمًـا علىٰ ما عليه أهلُ الشعرِ والخطابةِ[2] مما يُريبُهم كما حكىٰ الله تعالىٰ عنهم: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، فكان الواجبُ تَحدِّيهم علىٰ هذا الوجهِ إزالةً للشبهة، وإلزامًا للحجّة[3].

(١) في (ط): «أو تبعيض بأي ناسٍ».

(٢) في (ط): «علىٰ ما عليه الشعرُ والخطابةُ».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٣٠).

لو كانَ هذا من عندِ اللّٰـهِ مُخالفًا لِـمَا يَكونُ من عندِ النّاسِ لم يَنزل هكذا نُجومًا؛ سورةً بعدَ سورة، وآياتٍ غِبَّ آيات، علىٰ حَسبِ النّوازل، وكفاءِ الحوادث، وعلىٰ سَنَن ما نرىٰ عليه أهلَ الخَطابةِ والشِّعرِ من وجودِ ما يُوجَد منهم مُفرَّقًا حِينًا فحِينًا، وشيئًا فشيئًا؛ حَسبَ ما يَعنُّ لهم من الأحوالِ الـمُتجدِّدة، والحاجاتِ السّانحة؛ لا يُلقي الناظمُ ديوانَ شِعرِه دَفعةً، ولا يَرمي الناثرُ بمجموعِ خُطبه أو رسائلِه ضَربةً، فلو أنزلَ اللّٰـهُ لأنزلَه خِلافَ هذه العادةِ جملةً واحدةً. قالَ اللّٰـهُ تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ [الفرقان: ٣٢]. فقيل: إنِ ارْتبتم في هذا الذي وَقعَ إنزالُه هكذا علىٰ مَهَلٍ وتدريج؛ فهاتوا أنتم نَوبةً واحدةً من نُوَبِه، وهلمُّوا نَجْمًا فَرْدًا من نجومِه؛...............

قولُه: «من مَحازِّه»، الأساس: قطعَ فأصابَ المِحَزَّ، ومن المجازِ: تكلَّم أو أشارَ فأصابَ المِحزّ[١].

قولُه: (وكِفاءِ الحوادث)، الأساس: قولهم: لا كِفاءَ له، مَصْدَرٌ بمعنىٰ المُكافأة، وُضِعَ موضع المُكافي، قال حسان[٢]:

ورُوحُ القُدْسِ ليس له كِفاءُ

أي: مُكافئٌ مقاوي[٣]، وهو كُفؤٌ بَيِّنُ الكفاءة. الجوهريُّ: كلُّ شيءٍ يُساوي شيئًا حتى يكونَ مِثْلَه فهو مُكافئٌ له.

قولُه: (فقيل: إن ارتبتم) عَطفٌ علىٰ قولِه «كانوا يقولون».

---

(١) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في (ف) قبل فقرة «وقلت: يأباه الجمع».

(٢) «ديوان حسان» (١: ١٨) من قصيدته الشهيرة:

عفت ذات الأصابعِ فالجِواءُ ... إلى عـذراءَ منزلـها خَـلاءُ

قالها في يوم فتح مكة.

(٣) في (ط): «مقاوم».

سورةً من أصغَرِ السُّوَر، أو آياتٍ شتىٰ مفترياتٍ، **وهذه غايةُ التَّبْكيت**، ومنتهىٰ إزاحةِ العِلَل. وقُرِئَ: (علىٰ عبادنا) يُريدُ رَسولَ اللّهِ ﷺ وأمَّتَه. والسُّورةُ: الطائفةُ من القُرآنِ المترجمةُ التي أقلُّها ثلاثُ آيات. وَواوها إن كانتْ أصلًا؛ فإمّا أن تُسمّىٰ بسُورةِ المدينة، وهي: حائطُها؛ لأنها طائفةٌ من القرآنِ محدودةٌ مَحُوزةٌ علىٰ حِيالِها؛ كالبلد المسوَّر؛ أو لأنها محتويةٌ علىٰ فنونٍ من العِلْم، وأجناسٍ من الفوائد، كاحتواءِ سُورةِ المدينةِ علىٰ ما فيها؛ وإمّا أن تُسمّىٰ بالسورة التي هي الرُّتبة، قال النابغة:

ولِرَهْطِ حَرّابٍ وَقَدٍّ سـورةٌ ... في المجْدِ ليسَ غُرابُها بمُطارِ

قولُه: (**وهٰذه غايةُ التبكيت**) أي: هٰذه الحجَّةُ غايةُ التبكيتِ؛ لأنّها إفحامٌ للخَصْمِ يعني ما يريدُ به بطلانَ الشيء؛ وذلك أنّهم كانوا يقولون: لِمَ لمْ ينزِل القرآنُ جملةً واحدةً ليكونَ علىٰ خلافِ ما نشاهِدُه من الشعراء والخطباءِ؛ إذ لو كانَ كلامَ الله لم يَكُنْ علىٰ سَنَنِ ما يُرىٰ عليه الخطابة والشعر؟ فأُجيبوا بأنَّ النزولَ هٰكذا كما هو دَأْبُكم وعادَتُكم أسهَلُ لكم أن تأتوا بمِثْلِه إذا تُحدِّيتم بِهِ فلا يشُقُّ عليكم معارَضَتُه، فلو نزَلَ جُملةً واحدةً وتُحدِّيتُم بها لصَعُبَ عليكم معارَضَتُه، فإذا لم تأتوا بأقصرِ سورةٍ منه فقد دَلَّ علىٰ حقيقتِه وبُطلانِ قولِكم، فأُلْزِموا بعينِ ما أرادوا بطلانه وهٰذا قَريبٌ من القولِ بالمُوجَب[١].

قولُه: (**ولِرَهْطِ حَرّاب**) البيت[٢]. حَرّاب بالراءِ المهملة، وقَدّ بالدالِ غير المُعْجمة[٣].

قولُه: (**ليس غُرابُها بمُطارِ**) كنايةٌ عن كَثرةِ الرَّهْطَيْنِ ودَوامِ المجدِ لهما؛ فإنَّ النباتَ والشجرَ إذا كَثُرَ في موضعٍ قيل: لا يَطيـرُ غُرابه؛ لأنَّ الغرابَ إذا وقعَ في المكانِ الخَصيب أصابَ فيه

---

(١) وهو أن يخاطبَ المُتكلِّم مُخاطَبًا بكلام، فيَعمدُ المخاطَبُ إلىٰ كلِّ كلمةٍ مفردةٍ من كلامِ المُتكلِّم فيبني عليها مِن لَفْظِه ما يوجبُ عكْسَ معنىٰ المتكلّم. أفاده ابن أبي الإصبع في «تحرير التحبير» ص٥٩٩.

(٢) ديوان النابغة ص٥٥.

(٣) في (ح): «(والرهط حزاب) البيت، حزاب بالزاي المهملة وقذ بالذال المعجمة».

لأحدِ معنَيَين: لأنَّ السُّورَ بمنزلةِ المنازلِ والمراتب، يَترقَّىٰ فيها القارئُ وهيَ أيضًا في أنفسِها مترتبةٌ؛ طِوالٌ، وأوساطٌ، وقصار؛ أو لرِفْعةِ شأنِها، وجَلالةِ مَحلِّها في الدِّين. وإنْ جُعلتْ واوُها مُنقَلِبةً عن الهمزة؛ فلأنها قِطعةٌ وطائفةٌ من القُرآن؛ كالسُّؤرَةِ التي هيَ البقيَّةُ من الشيء، والفضلةُ منه. فإن قلتَ: ما فائدةُ تَفصيلِ القرآنِ وتقطيعِه سورًا؟ قلت: ليستِ الفائدةُ في ذلكَ واحدةً، ولأمرٍ ما أنزلَ اللّٰـهُ التوراةَ، والإنجيلَ، والزبورَ، وسائرَ ما أوحاه إلىٰ أنبيائِه علىٰ هذا المنهاج مُسوَّرةً مترجَمةَ السُّوَر، وبوَّبَ المصنّفونَ في كلِّ فنٍّ كتبَهم أبوابًا موشَّحةَ الصدورِ بالتراجم. ومن فوائده: أنَّ الجنسَ إذا انطوتْ تحتَه أنواعٌ، واشتمل علىٰ أصناف؛ كان أحسنَ وأنبلَ وأفخمَ من أن يكون **بَيّانًا واحدًا**..........

ما لا يَحتاجُ معه إلىٰ أن ينتقِلَ منه إلىٰ مكانٍ آخر[١]. والوَجْهُ: أنْ يُرادَ أنّه لا يرامُ هٰذه المرتبةُ لكَوْنِها منيعة رفيعة.

قولُه: (**بَيّانًا واحدًا**)[٢] روىٰ البخاريُّ أنّه سمِعَ عمرَ رضيَ الله عنه يقول: «لولا أن أتركَ آخِرَ الناس بَبّانًا واحدًا ليس لهم من شيءٍ ما فُتِحَت عَليَّ قريةٌ إلا قَسَمْتُها كما قَسَمَ رسولُ الله ﷺ خَيبرَ، ولٰكني أتركها خِزانةً لهم يقسمونها»[٣]. **النهاية**: عن أبي عُبَيْدٍ[٤]: لا أحسِبُه عربيًّا. قال

---

(١) وقد تُكنِّي العربُ بقولِها: «طار الغراب» عن ذهاب سوادِ الشعر وتَغَلْغُلِ الشيب في الرأس، ومنه قولُ ابنِ المُعْتَزّ:

زمــان الـصِّبا ليــتَ أيّامَنــا ... رجَعْنَ لنا الخالياتِ القِصارا

ليالِيَ رأسي غُــرابٌ غــدافٌ ... فطَيَّرَه الشيبُ عني فطـارا

انظر: «طبقات الشعراء» لابن المُعْتَزّ ص١٤٥، ولتمامِ الفائدة، انظر: «البصائر والذخائر» لأبي حيّان التوحيدي (٩: ١٣٨).

(٢) بالباء الموحَّدة من تحت في الموضعين، واشتبه على بعضِهم، فقال: بيانًا بالياء، وهو خطأ.

(٣) «صحيح البخاري» (٤٢٣٥).

(٤) «غريب الحديث» لأبي عُبَيْد (٣: ٢٦٨) وزاد: ولم أسمَعْها في غير هذا الحديث. الإمام الحافظ المجتهد المُتفَنِّن أبو عبيد القاسم بن سلّام الهروي (ت ٢٢٤هـ) صاحبُ التصانيف البديعة ومَنْ كان في طبقةِ =

ومنها: أنَّ القارئَ إذا خَتمَ سورةً أو بابًا من الكتابِ ثمَّ أخذَ في آخَرَ؛ كانَ أنشطَ له وأهزَّ لعطفِه، وأبعثَ علىٰ الدَّرْسِ والتحصيلِ منه لو استمرَّ علىٰ الكتابِ بطوله. ومثلُه المسافرُ إذا عَلِم أنه قَطعَ مِيلًا أو طوىٰ فَرْسخًا، أو انتهىٰ إلىٰ رأسِ بريد؛........

أبو سعيد الضرير[1]: ليس في كلامهم بَـبَّان، والصحيحُ عندنا: «بَيَّانًا[2] واحدًا»، أي: لأُسَوِّيَنَّ بينهم في العطاءِ حتى يكونوا شيئًا واحدًا لا فَضْلَ لأحدٍ علىٰ غيرِه[3]. وقال الأزهريّ[4]: ليسَ كما ظَنَّ، وهذا حديثٌ مشهورٌ رواهُ أهلُ الإتقانِ، وكأنَّها لُغةٌ يمانيَّة[5].

قولُه: (رأسِ بريد) قال في «الفائق»: «سَمّىٰ المسافةَ التي بين السِّكَّتَيْن بريدًا، والسِّكَّة الموضِعُ الذي كان يسكُنُـه الفُيوج[6] المرتَّـبون من رِباط أو قُبـةٍ أو نَحْو ذلك وبُعدُ ما بَيْـنَ السِّكَّتَيْن الفَرْسخانِ، فكان يُرتَّبُ في كلِّ سِكَّةٍ بَغّال[7]. والبريدُ في الأصلِ البَغْلُ وهي كلمةٌ فارسيةٌ أي: «بُرَيْدَه دم»، لأنَّ بِغالَ البريدِ كانت محذوفةَ الأذنابِ، فعُرِّبَتْ وخُفِّفَتْ، ثم سُمِّيَ

= الأئمة الأربعةِ فقهًا واجتهادًا ومعرفة بالآثار. ومصنَّفاتُه دالّةٌ على سَعةِ دائرته في العلم، وأجلُّها: «غريب الحديث»، و«فضائل القرآن»، و«الأموال»، وغير ذلك، وكلُّها ممّا يُتنافَسُ فيه. له ترجمة في: «طبقات ابن سعد» (٧: ٣٥٥)، و«وفيات الأعيان» (٤: ٦٠)، و«سِيَر النبلاء» (١٠: ٤٩٠).

(١) أحمد بن أبي خالد الضرير البغدادي، لقيَ أبا عمرو الشيباني وابن الأعرابي، وكان يلقىٰ الأعراب الفصحاء فيأخذ عنهم. ترجمته في «الوافي بالوفيات» (٦: ٢٢٨).

(٢) في (ط): «بيّاناً».

(٣) واحتجّ له بقولِ العربِ إذا ذكرت مَنْ لا تَعْرِف: هو هَيّان بن بَيّان.

(٤) في «تهذيب اللغة» (١٥: ٤٢٥).

(٥) قال الجواليقي في «المُعَرَّب» ص٧٢: «وبَيّانٌ ليست بعربيّةٍ مَحْضة»، ونقل عن الليث قال: «بَيّان» على تقدير «فَعْلانٍ» ويقال: على تقدير «فَعّال» والنون أصلية، ولا يُصَرَّفُ منه فِعل.

(٦) مفرَدُه فَيْجٌ، فارسيٌّ مُعَرَّب، وهو رسولُ السلطان على رِجلَيْه، وليس بعَربيٍّ صحيح. أفاده الجواليقي في «المُعَرَّب» ص٣٤٣.

(٧) «الفائق في غريب الحديث» (١: ٩٢).

نفَّسَ ذلك منه ونشَّطه للسيرِ، ومن ثَمَّ جزَّأ القَرَأَةُ القرآنَ أسباعًا، وأجزاءً، وعُشورًا، وأخماسًا. ومنها: أن الحافظَ إذا حَذقَ السُّورةَ اعتقدَ أنه أخذَ من كتابِ اللّـهِ طائفةً مُستقلَّةً بنفسِها، لها فاتحةٌ وخاتمة؛ فيَعظُمُ عندَه ما حَفظَه، ويَجِلُّ في نفسِه ويَغتبطُ به، ومنه حديثُ أنسٍ رضيَ اللّـهُ عنه: كان الرجلُ إذا قرأَ البقرةَ وآلَ عمرانَ **جدَّ فينا**. ومن ثَمَّ **كانتِ القراءةُ في الصّلاةِ بسُورة تامّةٍ أفضلَ**. ومنها: أن التفصيلَ سببُ تلاحقِ الأشكالِ والنظائر، ومُلاءمةِ بعضِها لبعْض، وبذلكَ تتلاحظُ المعاني، ويتجاوبُ النّظْم، إلىٰ غيرِ ذلك من الفوائدِ والمنافع ....

الرسولُ الذي يركبُ البريدَ باسمه. قال الصَّغاني: الفيجُ الذي تسميه أهلُ العراقِ الرِّكابيَّ والساعي، وهو مُعَرَّب.

قولُه: (**حَذَقَ السورة**)، الجوهري: حَذَقَ الصبيُّ القرآنَ، إذا مَهَرَ فيه.

قولُه: (**جَدَّ فينا**) رَوَيْنا عن البخاريِّ ومُسْلم عن أنسٍ «أنَّ رجلاً كان يكتبُ للنبيِّ ﷺ، وكان قد قرأَ «البقَرَة» و«آل عمران» وكان الرجلُ إذا قرأَ «البقرَةَ» و«آل عمران» جَدَّ فينا» الحديث[1]، النهاية: «جَدَّ فينا»، أي: عَظُمَ قَدْرُه وصار ذا جَدّ.

قولُه: (**كانتِ القراءةُ في الصلاةِ بسورةٍ تامّةٍ أفضَل**). قال الرافعيُّ[2] رحِمَه الله: «وأصلُ الاستحبابِ يتأدّىٰ بقراءةِ شيءٍ من القرآنِ، لكنَّ السورةَ أحبُّ حتّىٰ إنَّ السورةَ القصيرةَ أَوْلىٰ من بعضِ سورةٍ طويلة»[3].

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ طويل أخرجه البخاري (٣٦١٧)، ومسلم (٢٧٨١) وغيرهما.

(٢) شيخ الشافعية أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني (ت٦٢٣ هـ)، كان إليهِ المُنتَهىٰ في معرفةِ المذهبِ وتقريره، وعلى كلامِه تُعَوِّلُ الشافعية، وكتابُه «فتح العزيز في شرح الوجيز» غايةٌ في بابه. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٨: ٢٨١)، و«سير النبلاء» (٢٢: ٢٥٢).

(٣) «فتح العزيز في شرح الوجيز» (٣: ٣٥٤).

﴿مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾: مُتعلِّق ﴿بِسُورَةٖ﴾، صفةٌ لـها، أيْ: بسورةٍ كائنةٍ من مثلِه. والضميرُ لـ«ما نزلنا» أو لـ«عَبْدِنا»، ويجوزُ أن يَتعلَّقَ بقولِه: ﴿فَأۡتُواْ﴾، والضميرُ للعبد..........

قولُه: (﴿مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ مُتعلِّق ﴿بِسُورَةٖ﴾)[1]. قال الزجَّاج: وللعلماءِ فيه قولان: قال بعضُهم: من مِثلِ القرآن؛ كقولِه تعالىٰ: ﴿فَأۡتُواْ بِعَشۡرِ سُوَرٖ مِّثۡلِهِۦ﴾ [هود: ١٣] وقال بعضُهم: مِنْ مِثْله، أي: مِنْ بَشَرٍ مِثْلِه[2]. وقال القاضي: ﴿مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ صفة «سورة»، أي: بسورةٍ كائنةٍ من مثله، والضمير لـ«ما نزّلْنا»، و«مِن» للتبعيضِ أو التبيين، وزائدةٌ عند الأخفش، أي: بسورةٍ مماثلةٍ للقرآنِ في البلاغةِ وحُسْنِ النظم، أو لعَبْدِنا، ومِنْ للابتداء، أي: بسورةٍ كائنةٍ ممَّن هو علىٰ حالِه من كَوْنِه بَشَـرًا أُمّيًا لم يقرأ الكُتبَ، ولم يتعلّم العلوم، أو صِلَةُ ﴿فَأۡتُواْ﴾ والضميرُ للعبد. تَمَّ كلامُه[3].

لا يقال: إنّه إن جَعَلَ ﴿مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ صفةً لـ«سورة»، فإنْ كانَ الضميرُ للمُنَزَّلِ فمِنْ للبيانِ، وإن كان للعبدِ فمِن للابتداء، وهو ظاهر. فعلىٰ هذا إنْ تعَلَّق قوله: ﴿مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ بقولِه: ﴿فَأۡتُواْ﴾ فلا يكونُ الضميرُ للمُنَزَّل؛ لأنه يستدعي كَوْنَه للبيان، والبيانُ يستدعي تقديمَ مُبْهمٍ، ولا تقديمَ، فتعَيَّنَ أن يكونَ للابتداءِ لَفْظًا أو تقديرًا، أي: اصدروا وأنشئوا واستَخْرِجوا من مثل[4] العبدِ بسورةٍ؛ لأنَّ مدارَ الاستخراجِ هو العبد لا غير، فلذلك تَعيَّنَ في الوجهِ الثاني عَوْدُ الضمير إلىٰ العبد؛ لأن هذا وأمثالَه ليس بوافٍ، ولذلك تصدّىٰ للسؤالِ بعضُ فضلاءِ الدهر، وقال: قد استَبْهَم قول صاحب «الكشاف» حيث جَوَّزَ في الوجهِ الأوّل كوْنَ الضمير لـ«ما نَـزَّلنا» تصريحًا، وحَظَرَه[5] في الوجه الثاني تلويحًا، فليتَ شِعري ما الفرقُ بين «فأتوا بسورةٍ كائنةٍ مِنْ مثل ما نَـزَّلنا» و«فَأتوا مِنْ مثلِ ما نَزَّلنا بسورة»!!

---

(١) في (ف): «من مثله أي: من بشر مثله من متعلق بسورة».

(٢) «معاني القرآنِ وإعرابه» (١: ١٠٠).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٣٨) وهو قولُ ابن عطية، وأجاز هو وأبو البقاء أن تكون زائدة. قال السمين الحلبي: ولا تجيء زائدةً إلاّ على قولِ الأخفش. انظر: «الدر المصون» (١: ٩٢).

(٤) في (ح) و(ف): «من مثله».

(٥) في الأصول الخطية: «وخطره»، والظاهر أنها تحريف عن المثبت.

....

وأُجيبَ: إنَّكَ إذا اطَّلَعْتَ علىٰ الفَرقِ بين قولِك لصاحبِك: أتيتُ برجلٍ من البصرة، أي: كائنٍ منها، وبين قولك: أتيتُ من البصرةِ برجلٍ، عَثَرْتَ علىٰ الفرقِ بين المثالَيْن، وزالَ عنك التردُّدُ والارتياب[١]. ثم نقول: إنَّ «مِن» إذا تعلَّقَ بالفعلِ يكون إمّا ظَرْفًا لغوًا، و«من» للابتداءِ، أو مَفْعولًا به و«مِنْ» للتبعيض، إذْ لا يستقيمُ أن يكونَ بيانًا لاقتضائِه أن يكونَ مُستقرًّا، والمُقَدَّرُ خلافُه، وعلىٰ تقديرِ أن يكونَ تَبْعيضًا فمعناه: فأتوا بَعْضَ مِثْلِ المُنَزَّلِ بسورةٍ، وهو ظاهرُ البُطلانِ. وعلىٰ أن يكونَ ابتداءً لا يكونُ المطلوبُ بالتحدِّي الإتيانَ بالسورةِ فقط؛ بل بشرطِ أن يكونَ بَعْضًا من كلامٍ مِثلِ القرآن، وهذا علىٰ تقديرِ استقامتِه بمعزلٍ عن المقصود واقتضاءِ المقام؛ لأنَّ المقامَ يقتضي التحدّي علىٰ سبيلِ المبالغة، وأنَّ القرآنَ بلغ في الإعجازِ بحيث لا يوجَد لأقَلِّه نظيرٌ، فكيفَ للكلِّ! فالتحدِّي إذًا بالسورةِ الموصوفةِ بكَوْنِها مِنْ مِثْلِه في الإعجاز، وهٰذا إنما يتأتّىٰ إذا جُعِلَ الضميرُ «لما نزلنا»، و«من مثله» صفةً لسورة، «ومن» بَيانيّة فلا يكون المأتيُّ به مشروطًا بذلك الشرط؛ لأنَّ البيانَ والمُبَيَّن كشيءٍ واحدٍ؛ كقولِه تعالىٰ: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]. ويعضدُه قول المُصَنِّفِ في سورة «الفرقان»: إن تنزيلَه مُفَرَّقًا وتَحدِّيَهم بأن يأتوا ببَعْضِ تلك التفاريقِ كلَّما نزلَ شيءٌ منها أَدْخلُ في الإعجاز، وأَنْوَرُ للحُجَّةِ من أن ينزلَ كلُّه جملةً واحدة ويقال لهم: جيئوا بمثل هذا الكتاب في فصاحتِه مع بُعْدِ ما بَيْنَ طرفيه[٢]، أي: طوله.

فإن قلتَ: إذا كان المآلُ إلىٰ أنّ المطلوب المبالغةُ والإتيانُ بمثْلِ أقصَرِ سورةٍ يكونُ القولُ بأنَّ الضميرَ للعبدِ مَرْدودًا، وقد قيل به، ونقله الزجّاجُ وغيره[٣]؟

(١) في (ط): «التردد والشك».

(٢) «الكشاف» (١١ : ٢٣٠).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١ : ١٠٠).

فإن قلتَ: وما «مِثْلُه»، حتىٰ يأتوا بسورةٍ من ذلك المِثْل؟ قلتُ: معناه: فأتوا بسورةٍ ممّا هوَ علىٰ صفتِهِ في البيان الغريب، وعلوِّ الطبقةِ في حُسنِ النّظم،..........

قلتُ: ولهذا جَعله المُصنِّفُ مَرجوحًا بقوله: لأنهم إذا خُوطِبوا، وهم الجَمُّ الغَفيرُ بأن يأتوا بطائفةٍ يسيرةٍ من جنسِ ما أتىٰ به واحدٌ منهم كان أبلغَ في التحدِّي من أن يُقال: ليأتِ أحدٌ بنحوِ ما أتىٰ به هذا الواحد.

قولُه: (فإن قُلْتَ: وما مِثْلُه حتى يأتوا بسورةٍ منْ ذلك المثل) تلخيصُه: أنه تعالىٰ تحدّىٰ بإتيانِ مِثْلِ المُنْزَلِ ومثْلِ الرسول، ولا بُدَّ أن يكونَ المطلوبُ شيئًا يتوجَّه إليهِ الطلبُ، فما ذلك الشيءُ الذي هو نظيرُ هذا المُنَزَّل وهذا الرسول حتىٰ يؤتىٰ به؟

واعلم أنَّ الجوابَ مبنيٌّ علىٰ قاعدةٍ: وهي أنَّ التشبيهَ أكثرُ ما يقعُ في إلحاقِ النظيرِ بالنظير والمثيل بالمثيل، ورُبَّما لا يُرادُ فيه النظيرُ والمقابلُ، بل مُجَرَّدُ وصفٍ يُشرِكُهما في أمرٍ، وإن شئتَ فجرِّب في قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] قال المصنف[1]: فإن قُلتَ: كيفَ شُبِّه به وقد وُلِد بغيرِ أبٍ، وآدم وُجدَ بغيرِ أب وأم؟

قلتُ: هو مثيلُه في أحدِ الطرفَيْن فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرفِ الآخر؛ لأنّ المماثلةَ مُشارَكةٌ في بعضِ الأوصاف، ولأنه شُبِّه به في أنّه وُجِدَ وجودًا خارجًا عن العادةِ المستمرّةِ، وهما في ذلك نظيران. وما نحن بصَدِده من قَبيلِ الأولِ دونَ الثاني؛ ألا ترىٰ إلىٰ قولِهِ: «بسورة ممّا هو علىٰ صفتِهِ في البيانِ الغريب» وقولِهِ: «ولا قَصدَ إلىٰ مِثْلٍ ونَظير»! فإذن لو قُدِّرَ أن يكونَ المأتيُّ به شِعرًا أو خُطبةً ويكونَ المتَّصِف بوصفِ البلاغةِ الفائقةِ والنظمِ الأنيق استقامَ وصحَّ. ولو أُريدَ به النظيرُ لأَوْهَمَ؛ لأنّ المرادَ نظيرُه في كونِهِ مشتملًا علىٰ علومِ الأولينَ والآخرينَ، أو نظيرُه في كونِهِ مُنزلًا من عندِ الله بليغًا فصيحًا، أو نظيرُه ﷺ في كونه نبيًا أميًا فصيحًا، ومن المثالِ الذي

---

(١) «الكشاف» (٤: ١٢٤).

....

ورد ولم يُـرَدْ من المِثْلِ النظيرُ والمثيلُ: قولُ القَبَعْثرىٰ: مِثْلُ الأَميرِ حَمَل علىٰ الأَدْهمِ والأَشهب[١].

فإن قلت: المِثالُ لا يَصلُح للاستشهادِ؛ لأنَّ المقصودَ منه أنَّ الأميرَ يحملُ علىٰ الأدهمِ والأشهبِ، ولا معنىٰ لقولِنا: فأتوا بسورةٍ من الـمُنَـزَّلِ أو من محمدٍ صلواتُ الله عليه وسلم.

قلتُ: والعَجَبُ أنَّ المثالَ أيضاً مُستَشْهَدٌ به لُمجَرَّدِ الوصفيةِ دونَ الكنايةِ، فإنّ المقصودَ من إثباتِ الوصفِ فيه[٢] الكنايةُ، وتشبيهُ الآيةِ به وقَعَ في مُـجَرَّدِ الوصفيةِ دونَ ملزومِها، وقد سَبَق أنّ هذا القَدْرَ لا يمنَعُ من إيرادِ التشبيهِ.

فإن قُلتَ: أوْضِح ليَ الفرقَ بين المِثْلِ إذا كان بمعنىٰ الصفة، وبينه إذا كانَ بمعنىٰ النظيرِ، فإنَّ المذكورَ لا يَشْفي الغليل.

قلت: علىٰ الأوَّلِ الصفةُ مقصودةٌ أوليةٌ ويَتبعُها الموصوفُ ضِمْنًا، وعلىٰ الثاني كِلاهُما مطلوبانِ معًا؛ لأنّ نظيرَ الشيءِ هو الذي يُقابلُه ويُباريه. قال في **الأساس**: وهو ناظِرُه بمعنىٰ مُناظِرُه، أي: مُقابِلهُ ومُماثِله، وهي نظيرَتُها. وعن الزهريِّ: لا تناظِر بكتابِ الله ولا بكلامِ رسولِ الله[٣]، أي: لا تُقابِلْه ولا تَجْعَلْ مِثْلًا له.

قال الراغب: النَّظير: المِثْلُ، وأصلُه المناظَرةُ كأنّه ينظُر كلُّ واحدٍ منهما إلىٰ صاحِبه فيُباريه[٤]. فالنظيرُ أخصُّ، ولذلك قَدَّرنا في المثال كونَهُ مُنزلًا من عندِ الله بليغًا فصيحًا. ولـمّا كانَ الأولُ

---

(١) هو الغضبانُ بن القَبَعْثَرىٰ الشيباني. عاش في زمن الحجّاج فأخذه وحَبَسَه، ثمَّ هَدَّده وتوعَّده بقوله: «لأحمِلَنّكَ على الأدهمِ ـ يعني الحديد ـ فقال له القبعثرى: مِثْلُ الأميرِ مَنْ حَمَلَ على الأدهمِ والكُمَيْتِ والأشْقَر ـ يعني أنواعًا شريفة من الخيل!!» انظر تمام القصة في «جمهرة الأمثال» للعسكري (٢: ٣٥).

(٢) في (ط): «من أبياتٍ فيه».

(٣) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٥: ٣٤٣).

(٤) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٨٧)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٨١٤.

أو فأتوا ممن هو علىٰ حالِه؛ من كونِه بشرًا عربيًا أو أمّيًّا لم يقرأ الكُتُبَ، ولم يأخذْ من العلماء، ولا قَصَدَ إلىٰ مِثْلٍ ونظيرٍ هنالك؛ ولكنّه نحوُ قول القَبَعْثَرىٰ للحجّاجِ وقد قالَ له: لأحملنَّكَ علىٰ الأدهم: مِثْلُ الأميرِ حَمَلَ علىٰ الأدهمِ والأشْهَب؛ أراد: مَن كان علىٰ صفةِ الأميرِ من السّلطانِ والقُدرة؛ وبسطةِ اليد، ولم يَقصدْ أحدًا يجعلُه مِثْلًا للحجّاج. وردُّ الضميرِ إلىٰ الـمُنزَّل أوجهُ؛ لقوله تعالىٰ: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس: ٣٨]، ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [هود: ١٣]، ﴿عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٨]؛ ولأنّ القرآنَ جديرٌ بسلامةِ الترتيبِ، والوقوعِ علىٰ أصحِّ الأساليب؛ والكلامُ مع ردِّ الضّميرِ إلىٰ الـمُنزَّلِ أحسنُ ترتيبًا؛ وذلك أنّ الحديثَ في الـمُنزَّل لا في المنزَّل عليه، وهو مسوقٌ إليه ومربوطٌ به، فحقُّه أن لا يُفكَّ عنه بردِّ الضميرِ إلىٰ غيرِه ألا ترىٰ أنّ المعنىٰ: وإن ارتبتم في أنّ القرآنَ منزَّلٌ من عندِ اللّٰهِ تعالىٰ فهاتوا أنتم نُبَذًا مما يماثلُه ويجانُسه. وقضيةُ الترتيبِ لو كانَ الضميرُ مردودًا إلىٰ رسولِ الله ﷺ: أن يقالَ: وإن ارتبتم في أنّ محمدًا منزَّلٌ علَيه فهاتوا قرآنًا من مِثْله؛ ولأنهم إذا خُوطبوا جميعًا وهمُ الجمُّ الغفيرُ بأن..............

أعمَّ قدَّرنا أن يكونَ المأتيُّ به شِعرًا أو خُطبةً أو غيرَ ذلك، وهو المختارُ لاقتضاءِ المقامِ وإرخاءِ العِنان، والله أعلم.

قولُه: (أو أُميًّا) عطفٌ علىٰ «عربيًّا» ممَّنْ لا كتابَ له أصلًا كالعربِ، أو ممَّن له كتابٌ لكنه لم يقرأْ ولم يتعلم. قال في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: ٢٠] أي: الذين لا كتابَ لهم من مشركي العرب[1].

قوله: (وهم الجَمُّ الغَفير)، النهاية: رُوِيَ جَمًّا غفيرًا، يُقال: جاءَ القومُ جَمًّا غفيرًا، والـجَمّاءَ الغفيرَ، أي: مُجْتمعين كثيرينَ. ويقال: جاؤوا الجَمَّ الغَفير، وأصل الكلمةِ من الجُمومِ والجُـمَّةِ، وهو الاجتماعُ والكثرةِ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٤: ٥٩).

يأتوا بطائفةٍ يسيرةٍ من جنسِ ما يأتي به واحدٌ منهم كان أبلغَ في التحدّي من أن يُقالَ لهم: ليأتِ واحدٌ آخرُ بنحوِ ما أتىٰ به هذا الواحد؛ ولأنّ هذا التفسيرَ **هو الملائمُ لقوله:** ﴿وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم﴾، **والشهداء: جمعُ شَهيدٍ** بمعنىٰ الحاضرِ أو القائمِ بالشهادة........

والغَفيرُ من الغَفْرِ وهو التغطيةُ والسَّتْر. فجُعِلَت الكلمتانِ في موضعِ الشُّمولِ والإحاطة. ولم يقولوا: الجَمّاءَ إلا موصوفةً، وهو اسمٌ وُضِعَ موضعَ المصدر[1].

قولُه: (**هو الملائم لقوله:** ﴿وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم﴾) الآية [البقرة: ٢٣]، إن كان المُرادُ بالشهداءِ الأصنامَ كما سيجيء فدعاؤهم حينئذٍ لأجلِ الاستظهارِ والتعاونِ، ولا معنىَ لاستظهارِهم بها أن يأتوا بسورةٍ واحدةٍ مِن مثلِ محمّدٍ ﷺ، وكذا إن أُريدَ بالشهداءِ القائمونَ بالشهادةِ ليَشْهدوا لهم أنهم أتوا برَجُلٍ مِن مِثْلِهِ[2].

قولُه: (**والشهداءُ جمع شهيد**)، قال القاضي: الشهيدُ بمعنىٰ الحاضرِ أو القائمِ بالشهادة، أو الناصرِ، أو الإمام، وكأنه سُمِّيَ به لأنّه يحضُرُ النوادي وتُبْرَمُ بمَحْضرهِ الأُمور؛ إذِ التركيبُ للحضورِ، إما بالذاتِ أو التصوُّر، ومنه قيلَ للمقتولِ في سبيلِ الله: شهيدٌ، لأنّه حضرَ ما كان يرجوهُ، أو الملائكةُ حضروه[3].

الراغب[4]: الشهادةُ تَبَيُّن الشيءِ الحاضر. ولـمّا كان تَبَيُّنُ الشيءِ علىٰ ضربين: تَبيُّنٌ بالبصرِ وتَبيُّنٌ بالبصيرة، والحضورُ علىٰ ضَربَيْن: حضورٌ بالذاتِ وحضورٌ بالتصوُّرِ، صارت الشهادةُ تُستعملُ علىٰ أَوْجُه، فيقالُ لحصولِ قُرْبةٍ ومَنْزِلة، ومنه قيل: استُشْهدَ فلانٌ وهو شَهيدٌ، كأنه حضَر وتَبيَّن ما كان يرجوه. وقالوا: أنا شاهدٌ لهذا الأمرِ، أي: عارفٌ به مُتصوِّرٌ له، إشارةً إلىٰ

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «غريب الحديث» للخطّابي (٢: ١٥٩)، و«النهاية» (١: ٢٨٩).

(٢) في (ط): «برجل مثله».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٣٢).

(٤) «تفسير الراغب» (١: ١١٧).

ومعنىٰ «دون»: أدنىٰ مكانٍ من الشيء، ومنه: الشيءُ الدون؛ وهو الدنيءُ الحقير، ودَوَّن الكتبَ: إذا جمعها؛ لأن جَمْع الأشياء: إدناءُ بعضِها من بعْض، وتقليلُ المسافةِ بينها، يقال: هذا دونَ ذاك؛ إذا كانَ أحطَّ منهُ قليلًا، و«دونَك هذا»: أصلُه خُذْه مِن دُونِك، أي: من أدنىٰ مكانٍ منك، فاختُصِرَ واستُعِيرَ للتفاوتِ في الأحوالِ والرُّتَب، فقيل: زيدٌ دونَ عمروٍ في الشرفِ والعِلم، ومنه قَولُ من قال لعدوِّه........

قولِهم: لئن غِبْتَ عن عَيني فما غِبْتَ عن قلبي. وأما الشهادةُ المتعارفةُ فأصْلُها الحضورُ بالقلبِ والتبيُّن، ثم يقال ذلك إذا عَبَّر باللسان، ثم يقال لكلِّ ما يدلُّ علىٰ شيء: شهادةٌ، وإن لم يكن قولًا. فقوله: ﴿وَٱدْعُواْ شُهَدَآءَكُم﴾ قد فُسِّرَ علىٰ كلِّ ما يَقتضيه لفظُ الشهادة.

قولُه: (ومنه الشيءُ الدون) أي: مأخوذٌ من هذا الأصل. وكذا جميعُ الأمثلة.

قولُه: (فاختصر) معطوف علىٰ قوله: «أصْلُه خُذْهُ مِن دونك»، وقوله: «واستُعير» علىٰ قولِهِ: «أي: مِن أدنىٰ[1] مكان» يعني لـمّا كثُرَ استعمالهُ في هذه المعاني استُعيرَ في معنىٰ المرتبة مطلقًا بأن شُبِّهَت المراتبُ المعنويةُ بالمكانيةِ واستُعيرَ لها ما كان مستعملًا هناك، ثم اتُّسِعَ فيها، فجُعِلَ مثلًا لكلِّ تجاوُزِ حَدٍّ من غيرِ نظرٍ إلىٰ الاستعارة.

وقال الزجّاج: ومعنىٰ «من دونِ المؤمنين» في قوله تعالىٰ: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨] أنه لا يتناوَلُ الولايةَ من مكانٍ دونَ مكانِ المؤمنين، والكلامُ جارٍ علىٰ المَثَلِ في المكانِ كما تقول: زيدٌ دونك، وليسَ معناه أنه في مُتَسَفِّلٍ، وأنتَ في مُرتفع، ولكنّك جَعَلْتَ الشرفَ بمنزلة الارتفاعِ في المكانِ، والخِسَّة كالاستفال فيه، والمعنىٰ: أنَّ المكانَ المرتفعَ في بابِ الولايةِ مكانُ المؤمنين دونَ الكافرين[2].

---

(١) في (ط): «علىٰ قوله: ومعنىٰ دون أدنىٰ».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٩٦).

وقد راءاهُ بالثناءِ عليه: أنا دونَ هذا وفوقَ ما في نفسِك. واتُّسِعَ فيه فاستُعِمل في كلِّ تجاوزِ حدٍّ إلىٰ حَدّ، وتَخطِّي حُكمٍ إلىٰ حكم، قالَ اللّٰـهُ تعالىٰ: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨] أي: لا يتجاوزوا ولايةَ المؤمنين إلىٰ ولايةِ الكافرين.

وقال أميةُ:

يا نفسُ مالَكِ دونَ اللّٰـهِ من واقي

أيْ: إذا تجاوزتِ وقايةَ اللّٰـهِ ولم تناليها لم يَقِكِ غيرُه. و﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ متعلّقٌ بـ﴿ٱدْعُوا۟﴾ أو بـ﴿شُهَدَآءَكُم﴾، فإن علَّقته بـ﴿شُهَدَآءَكُم﴾ فمعناه:...................

قولُه: (وقد[1] راءاه)، الجوهري: راءىٰ فلانٌ الناسَ يُرائيهم مراءاةً وراياَهم مُراياة علىٰ القلب بمعنى. وفي «مقدمة الأدب»[2]: راءىٰ الناسَ بعَمَلِه: أراهم عمله. فالباءُ صِلَةٌ. قال الميداني[3]: هذا قولُ عليٍّ رضيَ الله عنه لرجل مَدَحه نِفاقًا.

قولُه: (﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ متعلّقٌ بـ﴿ٱدْعُوا۟﴾، أو بـ﴿شُهَدَآءَكُم﴾) اعلم أنَّ «مِنْ دون الله» إمّا مُتَعلِّقٌ بشُهدائِكم أو بادعوا، والشهداءُ إما بمعنىٰ الحاضرِ أو القائمِ بالشهادةِ، و«دونَ» إمّا بمعنىٰ غيرٍ، أو قُدّامَ، فإذا عُلِّق بشُهدائِكم اختَصَّ أن يكون بمعنىٰ القائمِ بالشهادةِ. والشاهدُ إما الأصنامُ أو مَدارهُ[4] القومِ، فعلىٰ أن يُرادَ به الأصنام: ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ إمّا في محَلِّ النصبِ علىٰ الحال، قالَ أبو البقاء: «من دون الله» في موضعِ الحالِ والعاملُ محذوفٌ، أي: «شهدائكم»[5]

---

(١) في (ف): «فقد».

(٢) للزمخشري.

(٣) «مجمع الأمثال» (١ : ٨٨).

(٤) جَمْعُ مِدْرَه بكسر فسكون آخرها هاء، وهو زعيم القومِ المُتَكَلِّمُ عنهم، وسيأتي تفسيره من «الصحاح» (دره).

(٥) في (ط): «شهداء».

ادعُوا الّذين اتخذْتموهم آلهةً من دونِ اللّـهِ وزعمتُم أنهم يَشهدونَ لكم يومَ القيامة؛ أنكم علىٰ الحق؛ أو: ادعوا الذينَ يَشهدون لكم بين يَدَيِ الله، من قولِ الأعشىٰ: ....

منفردينَ عن الله. وهو المرادُ بقولِهِ: «ادعوا الذين اتخذتموهم آلهة من دون الله وزعمتم أنهم يشهدون لكم»، أو علىٰ الظرف والعاملُ ما في الشهداءِ من معنىٰ الفعل[1]. وهو المرادُ من قولِه: «أو ادعوا الذينَ يَشْهدونَ لكم بين يدي الله»، وعلىٰ التقديرَيْن المرادُ بالشهداءِ الأصنامُ، يدلُّ عليه قولُه بعد ذكرهما: «وفي أمرهم أن يَسْتظهروا بالجهاد» إلىٰ قوله: «غايةُ التهكم».

وعلىٰ أن يكونَ القائمُ بالشهادةِ المَدارِهَ، المضافُ محذوف. المعنىٰ: ادعوا شهداءَكم مُتجاوزين من أولياءِ الله ومن المؤمنين، وادعوا غيرَهم فانظروا هل يشهدونَ لكم، وعلىٰ هذا الأَمْرُ واردٌ علىٰ سبيلِ إرخاءِ العِنانِ والكلامِ الـمُنصِف؛ لأنَّهم إذا سَمِعوا هذا الكلامَ تفكَّروا فيه، وأيقنوا أنهم لا يَشْهدون لهم بذلك، لأنَّهم زعماءُ الحوارِ وأربابُ الفصاحة، يُمَيِّزونَ بين كلامٍ فصيحٍ وأفصحَ، وبليغٍ وأبلغ، ويأنفونَ عن الكذِب.

وإذا عُلِّق بـ«ادعوا» يعمُّ الشهداءَ في القائمِ بالشهادةِ وفي الحاضرِ، فعلىٰ أن يرادَ القائمُ بالشهادةِ الشهيدُ مُطلقٌ غيرُ مُقَيَّد بقولِه: ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ كما في الأول؛ لأنه حينئذٍ قَيْدٌ للفعلِ و«مِن» لابتداءِ الغاية كما سبق في قوله تعالىٰ: ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾، فيكون الدعاءُ قد ابتُدِئَ من دون الله، والمرادُ بالشاهد حينئذٍ الشاهدُ العَدْلُ؛ لأنَّ الشاهدَ إذا أُطْلِقَ عُرفًا بادر إلى الذهن هذا، ومِن ثَمَّ قال في الأول: «من دون أوليائه ومن غيرِ المؤمنين»، وهاهنا: «وادعوا شهداءَ مِن الذين شهادتهم بَيِّنةٌ تُصَحَّحُ بها الدعاوى»، وعلىٰ هذا الأمرُ للتّبكيت؛ لأنَّهم مُقِرّونَ بأنْ ليسَ لهم شهداءُ عادلونَ تُصَحَّحُ بهم الدعاوىٰ يَشْهدونَ لهم بذلك.

ولقُرْبِ هذا الوجهِ من السابق وهو أن يُرادَ بشهدائِكم[2] المَدارِهُ قال: «وتعليقُه بالدعاءِ

---

(١) في «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٠).

(٢) في (ط): «يراد يشهد أنكم».

تُريكَ القذىٰ من دُونها وهْيَ دونَه

في هذا الوجهِ جائز». وعلىٰ أن يرادَ بالشهيدِ الحاضرُ، ففي الكلامِ تخصيصٌ بحسبِ المفهوم؛ لأن الدعاءَ إذا قُيِّدَ بمن دون الله يكون غَيْرَ متناولٍ لله تعالى، ولهذا قال: «فادعوا كل من يشهد لكم واستظهروا به من الجنِّ والإنسِ إلّا الله»، والأمرُ علىٰ هذا للتعجيزِ والتحدِّي مُطلقًا[1]، ولهذا قال: «وادعوا شهداءَكم من دونِ الله» إلىٰ قوله: «والجنُّ والإنسُ شاهدوكم». ويؤيده قولُه: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا ﴾ [الإسراء: ٨٨] وفي التقسيم وُجوهٌ أُخَرُ، وللبحثِ فيه مجالٌ فليُتأمَّل.

واعلم أنّ التفرقةَ بين الوجوهِ تُوجبُ التفرقةَ بين المعاني، فإذا أُريدَ بالشهداءِ الأصنامُ كان الأمرُ بقوله: ﴿وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم﴾ للتهكّم، وإن أُريدَ به الرؤساء، كان الأمرُ للاستدراجِ وإرخاءِ العِنان، وإن أُريدَ به الناسُ العدولُ، كان لإظهارِ التبكيت، وإن أُريد به الناصرُ والمُسْتَظْهَرُ به من دون الله، كان الأمرُ للتحدِّي والتعجيز كما سبق تفصيله.

قولُه: (تُريكَ القَذىٰ من دونِها وهي دونَه) قيل تمامه:

إذا ذاقَها مَنْ ذاقَها يتمَطَّقُ

أي: تُريك الزجاجةُ القَذىٰ مِن قُدّامِها وهي قُدّامَ القَذىٰ.

الأساس: ودُونَه خَرْطُ القتادِ، أيْ: أمامَه. يتمطَّق، أي: يمُصُّ شفَتَيْه مِن لَذاذتها.

وروىٰ ابن حَمْدونَ[2] في «التذكرة»[3]: أنَّ الوليدَ بنَ عبد الملك قال لابن الأقرع[4]: أنشِدْني قولَك في الخمرِ، فأنشدَه:

---

(١) من قوله: «ولهذا قال: فادعوا» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) أبو المعالي محمد بن الحسن بن حمدون الكاتب (ت ٥٦٢هـ)، كان فاضلًا من أهلِ المعرفةِ التّامّة بالأدب، وكتابُه «التذكرة» من مجاميع الأدب الحسنة، وقد حقّقه المرحوم العلّامة إحسان عباس، وهو مطبوع. له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٤: ٣٨٠)، و«المنتظم» (١٠: ٢٢١).

(٣) «التذكرة الحمدونية» (٢: ٣٦٦).

(٤) في «التذكرة»: أبو الأقرع.

أي: تريكَ القذىٰ قدّامَها وهي قدَّامَ القذىٰ؛ لرقّتها وصفائِها، وفي أمرِهم أن يستظهروا بالجمادِ الذي لا يَنطقُ في معارضةِ القرآنِ بفصاحتِه غايةُ التهكُّم بهم؛ أو ﴿وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ أي: من دون أوليائِه ومن غَيرِ المؤمنينَ ليشْهدوا لكم أنكم أتيتم بمثلِه، وهذا من الـمُساهلةِ وإرخاءِ العِنان، والإشعارِ بأنّ شهداءَهم وهم **مَدارِهُ القَوْمِ** الّذين هم وجوهُ الـمَشاهِدِ، وفرسانُ الـمُقاولةِ والـمُناقلة؛ تأبىٰ عليهمُ الطِّباعُ، وتَجمحُ بهم الإنسانيةُ **والأنفةُ** أن يَرضَوْا لأنفسهم الشهادةَ بصحّةِ الفاسدِ البيِّن عندهم فسادُه، واستقامة المُحالِ الجليِّ في عقولِهم إحالتُه. وتعليقُه بالدّعاءِ في هذا الوجهِ جائزٌ، وإن علّقتَه بالدّعاء فمعناه: ادْعوا من دونِ اللّٰـهِ شهداءَكم، يعني: لا تَستشهدوا بالله، ....

كُمَيْتٌ إذا شُجَّت ففي الكأسِ وَرْدُها[1] ... لهـــا في عظـــامِ الـــشاربينَ دَبيـــبُ

تُريـكَ القـذىٰ مِـن دونهـا وهـي دونَـه ... لوجْـــهِ أخيهـــا في الإنـــاءِ قُطـــوبُ

فقال الوليد: شَرِبْتَها وربِّ الكعبة، قال: لئن كان وَصْفي لها رابك فقد رابني معرفتُك بها. فعلىٰ هذا ابنُ الأقرعِ إما ضمن[2] المِصراع، أو كانَ من التوارد[3].

قولُه: (مَدارِهُ القومِ)، الجوهريُّ: دَرَهْتُ عن القوم: دفعْتُ عنهم، مِثْل دَرَأْتُ، وهو مُبْدَلٌ منه نحو هَرَاق[4]، والمِدْرَهُ: زَعيمُ القومِ والمُتكلِّم عنهم، والجَمْعُ المَدَارِه.

قولُه: (والأَنفة)، الأساس: ومنَ المُشتَقِّ من الأَنْف: فيه أَنَفةٌ وأَنَفٌ، وقد أنفَ من كذا، ألا تراهم قالوا: الأَنفُ مِن الأَنفِ! الجوهري: أَنِفَ من الشيء تأْنَفُ أنفًا: استَنْكَف.

---

(١) في «التذكرة»: «كميتًا... وَرْدَةٌ»، وهو الأشبه بالصواب. والمرادُ به لونها على حَدِّ قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ وَرۡدَةٗ كَٱلدِّهَانِ﴾ [الرحمٰن: ٣٧] أي: مُحْمَرَّة كالوردةِ، وهو النوار المعروف.

(٢) في (ط): «ضمير».

(٣) في (ط): «من النوادر».

(٤) يعني من «أراق».

ولا تقولوا: اللّٰـهُ يشهد أنّ ما ندَّعيه حقّ، كما يقولُه العاجزُ عن إقامةِ البيِّنةِ علىٰ صحَّةِ دَعْواه، وادْعوا الشهداءَ من الناسِ الّذين شهادتُهم بيِّنةٌ تُصحَّحُ بها الدّعاوىٰ عندَ الحكّام، وهذا تعجيزٌ لهم وبيانٌ لانقطاعِهم وانخذالِهم، وأنّ الحُجّةَ قد بَهرتْهم ولم تبقِ لهم مُتشبَّثًا غيرَ قولِهم: اللّٰـهُ يَشهد أنّا صادقون. وقولُهم هذا تسجيلٌ منهم علىٰ أنفسِهم بتناهي العَجْزِ وسقوطِ القُدرة. وعن بعْضِ العَرَب: أنه سُئلَ عن نَسَبه، فقال: قُرَشيٌّ والحمدُ لله. فقيلَ له: قولُك: الحمد لله في هذا المقامِ رِيبةٌ. أو: ادْعوا من دونِ اللّٰـهِ شهداءَكم؛ يعني: أنّ اللّٰـهَ شاهدُكم؛ لأنه أقربُ إليكم من حَبْلِ الورِيد، وهو بينكم وبين أعناقِ رَواحِلِكم، والجنُّ والإنسُ شاهِدُوكم؛ فادْعوا كلَّ من يَشهدُكم، واستظهِروا به من الجنِّ والإنسِ إلّا اللّٰـهَ تعالىٰ؛ لأنه القادرُ وحدَه علىٰ أن يأتيَ بمثلِه دونَ كلِّ شاهدٍ من شهدائِكم، فهو في معنىٰ قوله: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ ﴾ الآية [الإسراء: ٨٨].

[﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾ ٢٤]

لـمّا أرشدَهم اللّٰـهُ إلىٰ الجهةِ التي منها يَتعرَّفون أمرَ النبيِّ ﷺ وعلىٰ آله، ....

قولُه: (يعني أنّ اللـهَ شاهِدُكم) أي: حاضِرُكم، وقولُه: «لأنّه أقربُ إليكم» تعليل للتفسيرِ، أي: الشهيدُ بمعنىٰ الحاضرِ؛ لقولِه تعالىٰ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ [ق: ١٦] ولقوله صلواتُ الله عليه: «وهو بَيْنكم وبين أعناقِ رواحِلكم» والحديثُ من روايةِ البخاريِّ ومسلمٍ وغيرِهما عن أبي موسىٰ في حديثٍ طويل: «ارْبَعُوا علىٰ أنفُسِكم إنّكم لا تَدْعونَ أصمَّ ولا غائبًا، إنكم تَدْعون سميعًا بصيرًا، وهو مَعكم، والذي تَدْعونَه أقربُ إلىٰ أحدِكم من عُنق راحلته»[1] وهو مَثَلٌ لقربِ القَريب، الجوهري: ارْبَعْ علىٰ نَفْسِك: أي: ارْفُقْ بنفسِك وكُفَّ.

قولُه: (لـمّا أرشدَهُم [الله] إلىٰ الجهة) يعني بقوله: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا ﴾ [البقرة: ٢٣] حيثُ أتىٰ بـ«إن» في موضعِ الجزمِ لكونِ الكلامِ مع المُرْتابين، والغَرَضُ استدراجُهم إلىٰ

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣٨٤) ومسلم (٢٧٠٤) وغيرهما.

وما جاءَ به حتىٰ يَعْثروا علىٰ حَقيقتِه وسرِّه، وامتيازِ حَقِّه من باطلِه قالَ لهم: فإذا لم تُعارضوه ولم يَتسهَّلْ لكم ما تَبغون، وبانَ لكم أنه مَعْجُوزٌ عنه؛ فقدْ **صَرُحَ الحقُّ عن مَحْضِه**، ووَجَبَ التصديقُ، فآمِنوا وخافوا العذابَ الـمُعدَّ لمن كذَّب. **وفيه دليلانِ علىٰ** إثباتِ النّبوة: صحةُ كونِ الـمُتَحدّىٰ به مُعجِزًا، والإخبارُ بأنهم لن يَفعلوا ....

أن يَخْزِروا نفوسَهم ويُجرِّبوا قُواهم، فَيَعْثُروا علىٰ سِرِّه وامتيازِ حقه، قال لهم: فإذا لم تُعارضوه، أي: رَتَّبَ علىٰ ذلك الإرشادِ جملتَيْن شرطيتين: أُولاهما: محذوفةُ الجزاءِ، وثانيتهما: محذوفةُ الشرط لتكميلِ ذلك الإرشاد وتتميمِ التحقيق فيه.

بيانه: أنّ قولَه: «فإذا لم تُعارضوه، ولم يتسهَّلْ لكم ما تبتغونَ، وبانَ لكم أنه معجوز عنه» هو معنىٰ قولِهِ تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ وهو الشرط الأول، «فقد صَرَحَ الحقُّ عن مَـحْضِه ووجب التصديق» جَزاءٌ لهذا الشرط المذكور. وقولُه: «فآمِنوا وخافوا العذاب» هو معنىٰ قوله: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ وهو جزاءُ شَرْطٍ مُقَدَّر، أي: إذا «صَرَحَ الحقُّ عن مَحْضِه ووجبَ التصديق فآمِنوا وخافوا العذاب». يدلُّ علىٰ هذا الْمُقَدَّرِ تصريحُهُ بعد هذا بقوله: «إنهم إذا لم يأتوا بها، وتبين عجزُهم عن المعارضة فقد صَحَّ عندَهم صدقُ رسولِ الله ﷺ، وإذا صَحَّ عندهم صدْقُهُ ثم لزموا العِنادَ استوجبوا العذاب».

قولُه: (**صَرُحَ الحقُّ عن مَـحْضِه**)، **الجوهري**: الصريحُ: اللبنُ الخالص، والمَحْضُ كذلك.

الأساس: لبن صَريْحٌ: ذهبت رَغْوَتُه وخَلُصَ.

الميداني: صَرُحَ الحق عن مَحْضِه، أي: انكشفَ الأمرُ وظهر، وقال أبو عمرو: أي: انكشفَ الباطل واستبانَ الحقُّ فعُرِفَ(١).

قولُه: (**وفيه دليلان**) أي: في(٢) قولِه تعالىٰ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ الآية.

---

(١) «مجمع الأمثال» (١ : ٣٩٨).

(٢) في (ف): «وفيه دليل أن التي في».

وهو غَيْبٌ لا يعلمُه إلا الله. فإن قلتَ: انتفاءُ إتيانِهم بالسّورةِ واجبٌ، فهلّا جِيء بـ«إذا» الذي للوجوبِ دونَ «إن» الذي للشكّ! قلتُ: فيه وجهان: أحدُهما: أن يُساق القولُ معهُم علىٰ **حَسبِ حِسْبانـهم** وطَمَعِهم، وأن العجـزَ عن المعارضةِ كانَ قبلَ التأمُّـلِ؛ كالمشكوكِ فيهِ لديهم لاتكالِهم علىٰ فصاحتِهم واقتدارِهم علىٰ الكلام.

والثاني: أن يَتهكَّمَ بهم كما يقولُ الموصوفُ بالقوّة، الواثقُ من نفسِه بالغَلَبَةِ **علىٰ من يُقاويه**: إن غلبتُك **لم أُبقِ عليك**، وهو يَعلم أنه غالبُه ويتيقَّنه؛ تهكُّمًا به. فإن قلتَ: لِمَ عبَّرَ عن الإتيانِ بالفعل؟ وأيُّ فائدةٍ في تَرْكِه إليه؟ قلتُ: **لأنه فِعلٌ من الأفعال**، تقول: أتيتُ فلانًا، فيُقالُ لك: نِعْمَ ما فَعلتَ. والفائدةُ فيه: ....

قولُه: (**علىٰ حَسْبِ حِسْبانهم**) فإنهم كانوا يقولونَ: لو نشاءُ لقُلْنا مِثْلَ هذا.

قولُه: (**علىٰ مَنْ يقاويه**) أي: يُعارضه. قاوَيْتُه فَقَوَيْتُه، أي: غلبتُه.

الأساس:

وهم يتقاوونَ الفطيمة في الدم[١]

وتقاوَيْنا الدلْوَ تقاويًا: إذا جَمعوا شفاهَهم علىٰ شَفتِها[٢] فشرِبَ كلُّ واحدٍ ما أمكنه.

قولُه: (**لم أُبقِ عليك**)، **الجوهريّ**: أبقَيْتُ على فلان: إذا أرْعَيْتَ عليه ورَحِمْتَه، يقال: لا أبقىٰ الله عليك إن أبقَيْتَ عليّ.

قولُه: (**لأنه فِعْل من الأفعال**)، **الراغب**: لفظُ الفعلِ أعمُّ معنًى من سائرِ أخواتِه نَحْو الصُّنعِ والإبداعِ والإحداثِ والخَلْقِ والكَسْبِ والعمل؛ لأنَّ الإبداعَ أكثرُ ما يُقالُ في إيجادٍ عن عَدَمٍ، وليس حقيقةُ ذلك إلا لله تعالىٰ، والإحداثُ في إيجادِ الأعيانِ والأعراضِ معًا، والعملُ

---

(١) في (ف) و(ح): العظيمة في الذم، وهو تحريف، وما أثبت من «أساس البلاغة» (فطم) و(قوي).

(٢) في (ط): «شفهها».

أنه جارٍ مَجرىٰ الكِنايةِ التي تُعطيكَ اختصارًا ووَجَازةً تُغنيكَ عن طُولِ الـمَكْنيِّ عنه، ألا ترىٰ أن الرّجلَ يقول: ضربتُ زيدًا في موضعِ كذا علىٰ صفةِ كذا، وشتمتُه، ونكَّلتُ به، ويَعُدُّ كيفياتٍ وأفعالًا، فتقول: بِئْسما فعلت! ولو ذَكَرْتَ ما أنبْتَه عنه لطالَ عليك، وكذلكَ لو لم يَعدلْ عن لَفْظِ الإتيانِ إلىٰ لَفظِ الفِعلِ لاستُطيلَ أن يقال: فإن لم تأتوا بسورةٍ من مثله، ولن تأتوا بسورةٍ من مثله. فإن قلتَ: ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ ما محلُّها؟ قلتُ: لا مَحَلَّ لها؛ لأنها جُملةٌ اعتراضيّة. فإن قلتَ: ما حقيقةُ «لن» في بابِ النّفْي؟..............

لا يُقال إلّا فيما كان عن فِكْرٍ ورَويَّةٍ، ولهذا قُرِنَ بالعلمِ حتى قال بعضُ الأدباء: قُلِبَ لفظُ العملِ عن لفظِ العلْم تنبيهًا أنه من مُقتضاه. والصُّنْعُ يقالُ في إيجادِ الصورةِ في الموادِّ كالصياغةِ والبناء[1]، والخَلْقُ تقديرُ الأعراضِ الجِسمانية وإيجادُها، وقد يقال للتقديرِ من غيرِ إيجادٍ، ولأنّ الخلقَ لا يُسْتَعملُ إلا في إيجادِ الأجسام وأعراضِها امتُنِعَ مِن إطلاقِ الخَلْقِ علىٰ القرآن[2].

قولُه: (جارٍ مَجْرىٰ الكِناية) يريدُ بها الكنايةَ اللغويةَ، وهي عدمُ التصريحِ بالشيءِ وتسميةُ الضمائرِ بها من هذا القَبيل، ويُمكنُ أن يُحملَ علىٰ الاصطلاحية: وهي أن يُنفىٰ العامّ ليَنتَفِيَ الخاص. وهذا أبلغُ لكنّ قَوْلَه: «جارٍ مَجْرى الكناية» لا يساعدُ عليه؛ لأنّ ظاهرَه أنّ قولَه: ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ أُجرِيَ مَـجرىٰ الضمير في أنه إذا تقدّم أشياءُ يُجاءُ به أو باسمِ الإشارةِ فيُعبَّرُ بهما عنها، كقولِه تعالىٰ[3]: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

قولُه: (ونكَّلْتُ به)، الجوهري: يقال: نكَّلَ به تنكيلًا: إذا جعله نكالًا وعِبْرةً لغيرِه.

قولُه: (جملة اعتراضية)، الكَواشي: واوها استئنافية، ولا محلَّ لها من الإعراب؛ لأنها لم تقَعْ موقعَ المُفْرَدِ، ولا هي مُستحقّةٌ للإعرابِ في نفسها.

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١١٩).

(٢) المصدر السابق (١: ١١٠).

(٣) في (ح): «لقوله تعالىٰ».

قلتُ: «لا» و«لن» أُختانِ في نَفْيِ المستقبل، إلا أنّ في «لن» توكيدًا وتشديدًا، **تقولُ لصاحبِك: لا أُقيمُ غدًا، فإن أَنكرَ علَيك قلتَ: لن أُقيمَ غدًا**، كما تفعلُ في: أنا مُقيم، وإنّي مُقيم، وهِيَ عندَ الخَليل ـ في إحْدىٰ الرّوايتَيْن عنه ـ **أصلُها: «لا أن»**، وعندَ الفرّاء: «لا» أُبدلتْ ألِفُها نونًا، وعندَ سيبوَيْه وإحدىٰ الرّوايتَيْن عن الخَليل: **حرفٌ مقتضَب لتأكيدِ** نفيِ المستقبل. فإن قلتَ: من أينَ لكَ أنه إخبارٌ بالغيبِ علىٰ ما هو به حتىٰ يكونَ معجزةً؟ قلتُ: لأنهم لو عارضوه بشيءٍ لم يمتنعْ أن يَتواصفَه الناسُ ويَتناقلوه؛ ....

قولُه: (**تقول لصاحبك: لا أُقيم غدًا، فإن أنكر عليك قلت: لَنْ أقيمَ غدًا**) مثاله في الإثبات قولُك لخالي الذهنِ: أنا مُقيمٌ غدًا، فإذا تَردَّدَ قلْتَ: إنّي مُقيمٌ غدًا، ثم إذا أنكرَ قلتَ: إنّي لَمُقيمٌ غدًا.

قولُه: (**أصله**[1]**: لا أن**) قيل: حُذِفَتْ همزةُ «أن» لكَثْرتِها في الكلامِ، وذهَبَتِ الألفُ من «لا» في الدرجِ لاجتماعِ الساكنين فبقيَ اللامُ من «لا» والنون من «أن» فجُمِعا وقيل: لن، وقد جاء في الشعرِ علىٰ أصله[2]:

يُرجّي المرءُ ما لا أن يلاقي ... وتَعرِضُ دونَ أقربِه خُطوبُ

المعنىٰ: يُرجّي المرء ما لن يُلاقيه ولن يجدَه[3].

قولُه: (**مُقْتَضَب**) أي: مُرْتَجَل، الأساس: ومن المجازِ: اقتضَبَ الكلامَ: ارتَجَلَه، واقتضَبَ حديثَه: انتزَعه واقتَطعه.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أصلها».

(٢) هو من شواهد «مغني اللبيب» ص٣٨، و«خزانة الأدب» (٨: ٤٤)، وعزاه السيوطي في «شرح شواهد المغني» (١: ٨٥) لجابر بن دألان الطائي.
قلتُ: الخلافُ منصوبٌ بين النحاةِ في أصل «لن»، لتمامِ الفائدة انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام الأنصاري ص٣٨.

(٣) من قوله: «المعنىٰ: يرجي» إلىٰ هنا من (ط).

إذ خَفاءُ مثلِه فيما علَيه مَبنىٰ العادةِ محالٌ لا سيّما والطّاعنونَ فيه أكثفُ عددًا من الذّابّين عنه، فحينَ لم يُنقلْ عُلِمَ أنه إخبارٌ بالغَيْبِ علىٰ ما هو به؛ فكانَ مُعجزةً. فإن قلتَ: ما مَعنىٰ اشتراطِه في اتّقاءِ النارِ انتفاءَ إتيانهم بسورةٍ من مثلِه؟ قلت: إنهم إذا لم يأتوا بها وتَبيَّن عجزهُم عن المعارضة؛ صحَّ عندَهم صِدقُ رسولِ اللّٰهِ ﷺ، وإذا صحَّ عندَهم صِدقُه ثُمَّ لزِموا العنادَ ولم يَنقادُوا ولم يُشايِعُوا؛ استوجبوا العقابَ بالنّار؛ ....

قولُه: (إذْ خَفاءُ مِثْلِه) الضميرُ راجعٌ إلىٰ «شيء»، و«فيما عليه» ظرفُ «محال» أي: خَفاءُ ما هو علىٰ صفةِ ذلك الشيء المعارَضِ به من الخَطرِ والفَخامةِ مُحالٌ فيما جرَتْ به العادة. هذا الجوابُ مبنيٌّ علىٰ قاعدةٍ أصولية. أي: عَلِمَ أنَّهم ما أتَوْا بمِثْله لأنَّهم لو أتَوْا به لتواتَر بين العالَمِينَ لتوفُّر الدواعي علىٰ نَقْله، وحين لم يُنْقَلْ عُلِمَ عَدَمُ الإتيانِ، فكانَ الإخبارُ عنه إخبارًا بالغيبِ، فيكونُ[1] معجزةً.

قولُه: (أكثَفُ عددًا)، **الأساس**: كَثُفَ الشيءُ: كَثُر مع الالتفافِ، وتكاثَفَ عَدَدُهم.

قولُه: (ما معنىٰ اشتراطِه في اتقاءِ النارِ انتفاءَ إتيانِهم بسورة) أي: كيفَ يترتَّب علىٰ قولِه: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟﴾ أي: إن لم تأتوا بسورةٍ من مِثْلِه. قولُه: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ﴾ لأنَّ عدمَ إتيانِهم بمِثْلِه لا يصحُّ أن يكونَ سببًا لاتقاءِ النارِ؛ لأنه تقرَّرَ أنَّ الشرطَ سببٌ للجزاء، على أن الكلامَ مع المرتابين وهم ينكرون النار فكيف يتقونها؟

وأجاب بأنَّ «فاتقوا» ليس جوابًا للشرطِ المذكورِ، بل هو مُنبِئٌ عن شرطٍ محذوفٍ، كما أنَّ اتقاءَ النارِ كنايةٌ عن تَـرْكِ العِنادِ، وإليه الإشارةُ بقَوْلِه: «وإذا صَحَّ عندهم صِدْقُه، ثم لزِموا العنادَ، استوجَبوا العِقاب» هذا السؤالُ والـجَوابُ يردُّ قوْلَ الزاعمِ أنَّ قولَه: ﴿فَٱتَّقُوا۟﴾ ـ صريحًا كان أو كناية ـ جوابٌ لقوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟﴾، بل هو جزاء لشرط محذوف يستدعيه قوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ﴾ [البقرة: ٢٣].

---

(١) في (ط): «فكان».

فقيل لهم: إن استبنتم العجزَ فاتركوا العناد، فوُضِعَ: ﴿**فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ**﴾ مَوْضعَه؛ **لأنّ اتقاءَ النّارِ لَصِيقُه وضَميمُه تَرْكُ العنادِ** من حيثُ إنه من نتائجِه؛ لأن مَن اتقىٰ النّارَ تَرَكَ المُعاندة.

ونظيره: أن يقول الـمَلِكُ لحَشَمه: إن أردتم الكرامةَ عندي فاحذروا سَخَطي، يريدُ فأطيعوني واتَّبعوا أمري، وافعلوا ما هو نتيجةُ حَذرِ السَّخَط، وهو من بابِ الكنايةِ التي هي شُعبةٌ من شُعَب البلاغة، **وفائدتُه الإيجازُ** الذي هو من حِلْية القرآن. وتهويلُ شأنِ العنادِ بإنابةِ اتّقاءِ النّار مَنابَه، **وإبرازِه في صورتِه مُشيَّعًا** ذلكَ بتهويلِ........

قولُه: (**فقيل لهم: إن استَبَنْتُم**) عطفٌ علىٰ قوله: «تَبيَّنَ عجزُهم» إلىٰ آخره، والفاء مثلُها في قوله: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ﴾ [البقرة: ٥٤].

قولُه: (**لأن اتقاء النار لَصِيقُه وضَميمُه تركُ العناد**) ظاهره يوهِمُ أنّه من باب المجاز؛ لأنه مشعر بأن اتقاء النار ملزومُ تركِ العنادِ لقولِه: «اتقاء النار لصيقُه» أي: لازمُه تَرْكُ العناد، ثم قوله بعد ذلك: «وهو من باب الكناية» بخلافه لكنَّ الشرطَ في الكنايةِ التساوي بين الملزومِ واللازم فكأنَّ كلَّ واحد ملزوم الآخرِ، ولهذا فَسَّر «لصيقه» بقولِه: «ضميمه»، ونحوه قولهم: رَعَيْنا الغيث. وأما الإمامُ فقد جعلَهُ من إقامةِ المؤثِّرِ مقام الأثر؛ لأنَّ اتقاءَ النارِ سببٌ لتركِ العناد[1].

قولُه: (**فائدتُه[2] الإيجاز**) لأن أصلَ المعنىٰ إذا استَبَنْتُم العجزَ فاتركوا العنادَ الذي يستلزم تركُه اتقاءَ النار؛ فأُنيبَ ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ مَنابَ المذكورِ جميعًا، يدل عليه قوله: «يريد فأطيعوني واتبعوا أمري، وافعلوا ما هو نتيجةُ حَذرِ السّخط» أي: المذكورُ جميعًا مرادٌ من قولِه: «فاحذروا سَخَطي»، ولو لم يكن كناية بأن كان مجازًا لم يصح إرادةُ المجموع.

قولُه: (**وإبرازُه في صُورته مُشَيعًا**) الضمير في «إبرازِه» للعناد، وفي «صورته» لاتقاءِ النار «مشيَّعًا» حالٌ من اتقاءِ النار، والعاملُ قولُه: «إنابة»؛ يريد أنَّ في إيثارِ الكنايةِ علىٰ التصريح فائدتَيْن أُخريَيْن:

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢: ٣٥٢).

(٢) في (ف): «فائدة».

صفةِ النارِ وتَفظيعِ أمرِها. والوَقودُ: ما تُرفع به النّار، وأمَّا المصدرُ فَمَضموم، وقد جاءَ فيه الفتح، قال سيبويه: وسمعْنا من العَرَبِ من يقولُ: وَقدتُ النارَ وَقودًا عاليًا. ثم قال: والوُقودُ أكثر. والوَقود: الحَطَب. وقرأَ عيسىٰ بنُ عُمَر الهمْدانيّ بالضَّمّ؛ تسميةً بالمصدَر، كما يقالُ: **فلانٌ فَخْـرُ قومِه**، وزَينُ بلدِه، ويـجوزُ أن يكونَ مثلَ قولِك: **حياةُ المصْباحِ السَّليطُ**، أي: ليست حياتُه إلا به، فكأنّ نفسَ السَّليطِ حياتُه.........

إحداهما: تصويرُ معنىٰ المَكْنيِّ عنه وأنَّ العنادَ هو النارُ، والسامعُ عند ذكرِ النار يستحضرُ صورتَها فيَمْتلئُ قَلْبُه رُعبًا وخوفًا، فإنك إذا أردْتَ أن تقول: فلانٌ جوادٌ، قلت: فلانٌ جبانُ الكلب، مهزولُ الفصيل[1]، فَصَوَّرْتَ صفةَ الجودِ تصويرًا بليغًا، فإنَّ جُبْنَ الكلبِ يدلّ علىٰ مشاهدتِه وجوهًا إثْرَ وُجوه، وهي مُشْعرةٌ بكَثْرة تردُّدِ الضِّيفان، وهي بكونِه مضيافًا، وهو بكونِه جوادًا.

وثانيتهما: التمكُّنُ من انضمام قولِه: ﴿وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ الآية إليه تتميمًا لذلك التهويل والرعبِ وتَرتُّبِهِ للتصوير.

قولُه: (الـهَمْدانيّ) قال صاحبُ «الجامع»[2]: هَمْدانُ بفَتْحِ الهاءِ وسُكونِ الميمِ وبالدالِ المهملة: أبو قبيلةٍ واسمُه أَوْسَلَةُ بنُ مالك بن زيدِ بن ربيعةَ.

قولُه: (فلانٌ فَخْرُ قومِه) أي: الذي يَفْتَخِرُ به قومُه؛ كقولك: ضَرْبُ الأمير، أي: مَضْروبه.

قولُه: (حياةُ المصباحِ السَّليط)[3] ولا يبعُـدُ علىٰ هذا أن يكونَ من باب «رَجُلٌ عَـدْلٌ»

---

(١) هذا منتزع من قولِ الشاعر:

وما يَكُ فيَّ من عيـبٍ فـإني ... جبانُ الكلب مهزولُ الفصيل

ذكره الجاحظ في «الحيوان» (١: ٣٨٤)، وعبد القاهر الجرجاني في «دلائل الإعجاز» ص٣٠٧، والتبريزي في «شرح الحماسة» (٤: ٩٣) غير منسوب لأحدٍ.

(٢) «تتمة جامع الأصول» (١٢: ٩٩٦).

(٣) وهو الزيتُ الجيِّد. انظر: «أساس البلاغة» (سلط).

فإن قلتَ: صِلةُ «الذي» و«التي» يجبُ أن تكونَ قصّةً معلومةً للمُخاطَب، فكيف عَلِمَ أولئك أن نارَ الآخرةِ تُوقَدُ بالناسِ والحجارة؟ قلتُ: لا يمتنعُ أن يتقدَّم لهم بذلك سَماعٌ من أهلِ الكتاب، أوْ سَمِعُوه من رسولِ اللّٰـهِ ﷺ، أو سَمِعُوا قبْلَ هذه الآيةِ قولَه تعالىٰ في سورةِ التحريم: ﴿نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦]. فإن قلتَ: فلمَ جاءت النّارُ الموصوفةُ بهذه الجملةِ مُنكَّرةً في سورةِ التحريم وهاهنا معرَّفة؟ قلتُ: تلك الآيةُ نزلتْ بمكةَ فعَرَفوا منها نارًا موصوفةً بهذه الصِّفة، ثم نزلتْ هذه بالمدينةِ مشارًا بها إلىٰ ما عَرَفوه أوّلًا. فإن قلتَ: ما معنىٰ قولِه: ﴿وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾؟ قلت: معناهُ أنها نارٌ ممتازةٌ عن غيرِها من النّيران؛ بأنها لا تَتّقِدُ إلا بالنّاسِ والحجارة،.................

والمعنىٰ ليس وَقودُ النارِ إلا الناسَ؛ لأنّ الناسَ بمنزلةِ الحطب، وعلىٰ الأول يجوزُ أن يكونَ هناكَ وقودٌ آخرُ.

قولُه: (تلك الآيةُ نزلَت بمكّةَ ثم نزَلَتْ هذه بالمدينة)، الانتصاف: يعني بآية سورةِ التحريم ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ لكنّي لم أقِفْ علىٰ خلافٍ أنَّ سورةَ التحريمِ مدنية، والقصّةُ أوّلُها شاهدةٌ بصحّة ذلك، والظاهرُ أنَّ الزمخشريَّ وَهِمَ في قوله: إنّها مكية[1].

وقلتُ: يؤيِّدُه ما رواه البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داود والنسائيُّ عن عائشةَ رضيَ الله عنها قالت: «كانَ رسولُ الله ﷺ يُحبُّ العَسلَ والحَلْواءَ، وكان إذا انصرَف من العصرِ دخلَ علىٰ نسائِه، فيَدْنو من إحداهُنَّ، فدخلَ علىٰ حفصةَ بنتِ عمرَ رضيَ الله عنهما» وساقوا الحديث[2] إلىٰ قولـه: فنزل ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم: ١]، وكذلك قولُه تعالىٰ بعـدَها: ﴿جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التحريم: ٩] وإنما نجَم النفاقُ في المدينة.

---

(١) «الانتصاف بحاشيةِ الكشاف» (١: ١٠٢).

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٦٧) و(٥٢٦٨)، ومسلم (١٤٧٤)، وأبو داود (٣٧١٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٦٠٩) وغيرهم.

وبأنّ غيرها إن أُرِيدَ إحراقُ النّاسِ بها أو إحماءُ الحجارةِ أُوقدت أوّلًا بوَقود، ثمّ طُرِحَ فيها ما يُرادُ إحراقُه أو إحمْاؤه، وتلك ـ أعاذنا اللّـهُ منها برحمتِه الواسعة ـ تُوقَدُ بنفْسِ ما يُحرَقُ ويُحمىٰ بالنّار؛ وبأنها لإفراطِ حَرِّها وشدَّةِ ذَكائها إذا اتّصلتْ بها لا تَشْتعلُ به نارٌ اشتعلتْ وارتفع لهبُها. فإن قلتَ: أنارُ الجحيمِ كلُّها مُوقَدةٌ بالنّاسِ والحجارةِ أم هي نيرانٌ شتىٰ؛ منها نارٌ بهذه الصّفة؟ قلتُ: بل هي نيرانٌ شتىٰ؛ منها نارٌ تُوقَدُ بالنّاس والحجارة، **يدلُّ علىٰ ذلكَ تنكيـرُها** في قولِـه: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا﴾ [التحريم: ٦]، ﴿فَأَنذَرۡتُكُمۡ نَارٗا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]، ولعلَّ لكفّارِ الجنِّ ....

وفي «جامع الأصول»[١]: تزوَّجَ رسولُ الله ﷺ عائشةَ بمكّةَ في شوالٍ سنةَ عشرٍ[٢] من النبوة، وأعرسَ بها بالمدينة في شوالٍ سنةَ اثنتين من الهجرة، وتزوَّجَ حفصةَ في سنةِ ثلاثٍ من الهجرة. قيل: لعلَّ أنْ تكونَ هذه السورةُ مدنيةً، وهذه الآيةُ وحْدَها مكية.

قلتُ: لا يجوزُ علىٰ مَذْهبِهِ؛ لأنه قال فيما سبق: بلَغَنا بإسنادٍ صحيح أنَّ كلَّ شيءٍ نزل فيه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فهو مكّي، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ فهو مَـدَنيّ، وهذه الآيـةُ مُصَدَّرةٌ بـ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ فهو منافٍ لما قيل، ومُناقضٌ لقوله، فحينئذٍ تعريفُ النارِ إما أن يكونَ لسماعِهم إيّاها من رسولِ الله ﷺ أو مِن أهلِ الكتاب.

قولُه: (**وشدَّةِ ذكائِها**)، **المُغرب**: أصلُ التركيبِ يدلُّ علىٰ التّمامِ ومنه: ذكاءُ السنِّ بالمدِّ لنهايةِ الشباب، وذَكا النارِ بالقَصْرِ لتمامِ اشتعالها[٣].

الجوهري: ذكَت النارُ تذكو ذَكًا مَقصورًا، أي: اشتعلت.

وفي «الأساس»: ذكت النار تذكو ذَكاءً، وأصابَه ذُكاء النار وذَكا النار؛ بالمَدِّ والقَصْر.

قولُه: (**يدلُّ علىٰ ذلك تنكيرُها**) أي: علىٰ أنَّ نيرانَ الآخرةِ نيرانٌ شتى. قيل: فيه نَظـرٌ،

---

(١) «جامع الأصول» (١: ٩٧-٩٨).

(٢) قوله: «سنة عشر» إلىٰ هنا، لم يثبت في (ط) منه إلا قوله: «سنة اثنتين من الهجرة»!

(٣) «المغربُ في ترتيب المعرب» (١: ٣٠٦).

وشياطينِهم نارًا وَقودُها الشياطينُ كما أنّ لكفرةِ الإنس نارًا وقودُها هم، جزاءً لكلِّ جنسٍ بما يشاكلُه من العذاب. فإن قلتَ: لمَ قُرِنَ الناسُ بالحجارة، وجُعلت الحجارةُ معهم وَقُودًا؟ قلتُ: لأنهم قَرَنوا بها أنفسَهم في الدّنيا حيثُ نحتوها أصنامًا، وجعلوها للهِ أندادًا، أو عَبدوها من دونه، قالَ اللّهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، وهذه الآيةُ مُفسِّرةٌ لما نحنُ فيه؛ فقوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ في معنىٰ الناسِ والحجارة، و﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ في معنىٰ وقودِها. ولـمّا اعتقدَ الكفّارُ في حجارَتِهم المعبودةِ من دونِ اللّهِ أنها الشفعاءُ والشهداءُ الذينَ يَستشفعونَ بهم ويَستدْفعونَ الـمَضارَّ عن أنفسِهم بمكانهم؛ **جعلَها اللّهُ عذابَهم؛ فقرَنَهم بها مُحْماةً في نارِ جهنّم؛ إيلاغًا في إيلامهم،** ....

لأنَّ التنكيرَ في قَولِهِ: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم: ٦] لا يدلُّ علىٰ تنوعِ نارِ الآخرة، وغايتُه أنه دلَّ على تنوُّعِ النارِ مطلقًا، والجوابُ من وجهَيْن:

أحدُهما: أنَّ النارَ نارانِ: نارٌ لُغَويةٌ وهي المُتعارفُ [عليها]، ونارٌ شرعيةٌ وهي نارُ الآخرة، فإذا تُوعِّدَ المُكلَّفُ بالنارِ بادرت الشرعية، والتنكيرُ يدلُّ علىٰ نوعيةِ تلك النار.

وثانيهما: أنَّ التنويعَ بحسبِ مَنْ وُعِدَ بها، فإنَّ مَن تُوعِّدَ بها في الآيةِ هم المؤمنون، لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ وفي الثانية الكافرون لقوله: ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى * ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [الليل: ١٥-١٦]. وأيضًا دلَّ هذا الحصرُ علىٰ الاختصاص.

قولُه: (بمكانِهم) متعلِّقٌ بقوله: «يستدفعون» وهو مقابلٌ لقولِه: «يستشفعون بهم»، والمكانُ كنايةٌ عن مرتبتِهم ومنزلتِهم. وإنما قَيَّد دفعَ المضرَّةِ به؛ لأن الشافعَ إنما يدفع عن المشفوع بمكانته ومنزلته عند من يشفع له، أو كناية عن قوتهم وشوكتهم فيدفعون بها عنهم مَضرَّةَ عدوِّهم.

قولُه: (جَعلَها الله عذابَهم فقرنَهم بها مُحْماةً) الفاء فيه كَما في قوله تعالىٰ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ للتعقيب والتفسير.

وإغراقًا في تَحسيرِهم، ونحوُه ما يفعلُه بالكانزينَ الذينَ جعلوا ذَهَبَهم وفِضَّتَهم عُدَّةً وذخيرةً، فشحُّوا بها ومنعوها من الحقوق؛ حيثُ يُحمىٰ عليها في نارِ جهنَّم فتُكوىٰ بها جِباهُهم وجنوبُهم. وقيلَ: هي حِجارةُ الكبريت. وهو تخصيصٌ بغيرِ دَليلٍ، وذهابٌ عمّا هو المعنىٰ الصحيحُ الواقعُ المشهودُ له بمعاني التنزيل. ﴿أُعِدَّتْ﴾: هُيِّئَتْ لهم وجُعلتْ عدَّةً لعذابِهم. وقرأ عبدُ اللّـهِ (أعتدت) من العَتادِ بمعنىٰ العُدّة ....

قولُه: (في تَحسيرهم) في نسخةِ الصَّمْصام والمَعزّي: بالحاءِ المُهْمَلة، وفي بعضِ النسخ بالخاءِ المعجمة، والتخسيرُ: الإهلاك، والتحسيرُ: التلهف على الشيء الفائت.

قولُه: (وقيل: هي حجارَةُ الكبريت) روىٰ مُحيي السنة عن ابنِ عباس وأكثرِ المفسرين ذلك[١]. وقالوا: لأنها أكثر التهابًا، وهو دليل عظم النار. قال القاضي: إن صَحَّت الروايةُ فلعلَّ المراد أنّ الأحجارَ كلها لتلك كحجارة الكبريت لسائر النيران[٢]. وقيل: هذا أبلغُ لأنّ الغرضَ تعظيمُ صفة هذه النار، والإيقادُ بحجارة الكبريت لا يدلّ علىٰ قوةِ النارِ نفسِها، أما لو حُمِلَ علىٰ سائر الأحجار علىٰ أنها تُوقَدُ إيقادَ حجارةِ الكبريت بلغَ النهاية، وفيه أن تلك النار تعلَّقت في أولِ أمرِها بالحجارة التي طَبْعُها إطفاءُ النار تعلُّقَ النارِ بالكبريت.

قولُه: (المشهود له) أي: الذي استشهد له مِن التنزيل، وهو قوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، ولا دليلَ لهم من التنزيل ولا من غيرِها[٣] علىٰ إرادة حجارة الكبريت، وهو المُرادُ بقوله: «تخصيصٌ بغي دليل».

قولُه: (من العَتاد بمعنىٰ العُدَّة)، الجوهري: العَتادُ: العُدَّة، يقال: أخذَ للأمرِ عُدَّته وعتاده، أي: أُهْبَته وآلته. وقال: أعدَّه لأمر كذا، أي: هيَّأه له.

والاستعداد للأمر: التهيُّؤ له. والأول من: عَتَد، والثاني من: عدد.

---

(١) «معالم التنزيل» (١: ٥٦).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٣٩).

(٣) كذا في الأصول الخطية، ولعله راعىٰ في لفظ «التنزيل» معنىٰ «آيات التنزيل»، فأنَّث الضمير لذلك.

[﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ ٢٥]

من عادتِه عزَّ وعلا في كتابه أن يَذكرَ الترغيبَ معَ الترهيبِ، ويَشفعَ البِشارةَ بالإنذار؛ إرادةَ التنشيطِ لاكتسابِ ما يُزْلِف؛ **والتثبيطِ** عن اقترافِ ما يُتلِف، فلمّا ذكرَ الكفّارَ وأعمالَهم وأوعدَهم بالعقابِ قفَّاه ببِشارةِ عبادِه الذينَ جمعوا بينَ التصديقِ والأعمالِ الصالحة؛ مِنْ فعلِ الطاعاتِ وتَركِ المَعاصي، **وحَمَوْها من الإحباطِ بالكفرِ والكبائرِ بالثواب.**

فإن قلت: مَن المأمورُ بقولِه: ﴿وَبَشِّرِ﴾؟ قلتُ: يجوز أن يكونَ رسولَ اللهِ ﷺ، وأن يكونَ كلَّ أحد،...

قولُه: (والتثبيط) يقال: ثَبَّطه عن الأمر تثبيطًا: شغله عنه.

قولُه: (وحَمَوْها من الإحباط بالكفر والكبائر) قال الإمام: القولُ بالإحباطِ باطل؛ لأنّ مَن أتىٰ بالإيمان والأعمال الصالحةِ استحقّ الثوابَ الدائم، فإذا أتى بعده بالكفر استحقَّ العقابَ الدائم، ثُمَّ لا يخلو من أن يوجدا معًا، وهو محال، أو أن يندفعا، وليس زوالُ الباقي لطريانِ الطارئ أولىٰ من اندفاع الطارئ[1] لقيام الباقي، فيبطلُ القولُ بالإحباطِ، وعند هذا تَعَيَّنَ أن يقال: إنَّ العبدَ لا يستحقُّ على الطاعة ثوابًا ولا علىٰ المعصية عقابًا استحقاقًا عقليًا واجبًا، وهو قولُ أهلِ السنة واختيارُنا، وبه يحصلُ الخلاصُ من ظلماتِ هذه الورطة[2].

قولُه: (بالثواب) هو متعلق بقوله: «ببشارةِ عباده».

---

(١) قوله: «أولىٰ من اندفاع الطارئ» ساقط من (ط).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٥٨).

كما قال ﷺ: «**بشِّرْ المشَّائين إلىٰ المساجِدِ في الظُّلَم بالنُّورِ التامِّ يومَ القيامة**»، لم يأمرْ بذلكَ واحدًا بعينِه وإنما كلُّ أحدٍ مأمورٌ به، وهذا الوجهُ أحسنُ وأجْزَل؛ لأنه يُؤذِن بأنّ الأمرَ لعِظَمِه وفَخامةِ شأنِه محقوقٌ بأن يُبشَّرَ به كلُّ مَن قَدَرَ علىٰ البشارةِ به. فإن قلتَ: علامَ عُطِفَ هذا الأمرُ ولم يَسْبِقْ أمرٌ ولا نَهْيٌ يَصِحُّ عطفُه عليه؟ قلتُ: **ليس الذي اعتُمِدَ بالعطفِ هو الأمرَ** حتىٰ يُطلَبَ له مُشاكِلٌ من أمرٍ أو نهيٍ يُعطَفُ عليه، إنما الـمُعتمَدُ بالعطفِ هو جملةُ وصفِ ثوابِ المؤمنين، فهيَ معطوفةٌ علىٰ جملةِ وصْفِ عقابِ الكافرين، كما تقول: زيد يُعاقَب بالقَيْدِ والإرْهاق، وبَشِّرْ عَمْرًا بالعَفْوِ والإطلاق.

ولكَ أن تقولَ: هو معطوفٌ علىٰ قوله: ﴿فَٱتَّقُواْ﴾، كما تقولُ:.................

قولُه: (**بشِّر المشّائين إلى المساجد**) الحديث أخرجه أبو داود والترمذي[1].

قولُه: (**ليس الذي اعتُمِد بالعطفِ هو الأمر**) يعني إذا حصلتِ الجهةُ الجامعة وقويَ شأنُها بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه كما وُجِدَتْ في هاتَيْن الآيتين وهي شبهُ التضادِّ لا يُبالىٰ بالاختلافِ من حيثية الخبريِّ والطلبي في أجزائهما فإنَّ ذلك إنما يعتبر عند عطفِ المفردِ على المفرد، وأما في العطف الجُملي، فيجوز ذلك بالتأويلِ. هذا تلخيصُ كلامه، مع أنَّ ظاهرَ قوله: «هو جملةُ وصفِ ثوابِ المؤمنين» يوهمُ بتأويلِ الطلبيِّ بالخبري وليس بذلك؛ لأن الواجبَ في الموضعَيْن العكسُ، فإن قولَه تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٨] وقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ﴾[2] مُجْمَلانِ واردانِ علىٰ الخطاب فوجب تأويلُ التفصيلِ بما يناسبُهما من الأمر وجَعْلُ الخَبريِّ في تأويل الطلبي.

قولُـه: (**ولك أن تقـولَ: هو معطـوفٌ علىٰ قولـه: ﴿فَٱتَّقُواْ﴾**) قـال الـخطيـب[3] في

---

(١) أخرجه أبو داود (٥٦١)، والترمذي (٢٢٣)، وابن ماجه (٧٨١)، والبزار في «المسند» (٨: ٧٧)، وأبو يعلى (١١١٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤٥٣٠) من غَيْر وجه عن الصحابة، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢: ٤٠) وقال: رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وفيه ابن لهيعة وهو مختلفٌ في الاحتجاج به.

(٢) زاد في (ف): «ربكم».

(٣) أبو المعالي جلال الدين محمد بن عبد الرحمٰن بن عمر القزويني (ت ٧٣٩هـ)، من أعيان الشافعية وأرباب=

يا بَني تَمِيمٍ احذروا عقوبةَ ما جنيتم، وبَشِّرْ يا فلانُ بَني أَسَدٍ بإحساني إليهم ....

«الإيضاح»[١] بعد أن نقلَ كلامَ المصنِّف: هذا كلامُه، وفيه نظرٌ لا يخفىٰ علىٰ المتأمل. ثم كتب في الحَواشي: لأن قولَه: ﴿فَٱتَّقُواْ﴾ جزاءٌ وما بَعْدَه في حُكْمِه، فلهذا امتنع.

قلت: هذا سؤالٌ اتّفق الناسُ علىٰ وروده، وقَدَّر صاحبُ «المفتاح»: «قُلْ» قَبْلَ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾[٢] ليكونَ معطوفًا عليه هربًا من هذا[٣]. والجوابُ عنه: أن كل هذا تَوهُّمٌ؛ لأنَّ المصنِّفَ لم يجعَلْ قولَه: ﴿فَٱتَّقُواْ﴾ جوابًا لقوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ حتى يلزَمَ المحذور، وإنما جعلَه جزاءً لشرطٍ محذوفٍ كما قَرَّرناه وحقَّقْنا القولَ فيه في قوله: «ولـمّا أرشدَهم إلىٰ الجهة التي منها يتعرّفون أمرَ النبيّ ﷺ»، ولا بد من ذلك التقدير لتتم الملازمة؛ لأن قوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا﴾ [البقرة: ٢٣] يستدعي ذلك؛ لأنّ المقصودَ منه إزالةُ الريب وإثباتُ صحّةِ ما ادعاه كأنه قيل: وإن كنتم في شك من صحَّةِ نبوته وصدْقِ قوله: إنّ القرآنَ مُنَزَّلٌ عليه من عند الله، فأتوا بسورة من مثله، فإن لم تقدِروا علىٰ ذلك، وأنتم فرسان البلاغةِ، فقد صَحَّ صِدْقُه، وإذا صَحَّ صِدْقُه فليَتَّقِ المعاندُ النار، وبَشِّر يا محمَّدُ المُصدِّقَ بالجنة.

ثم إني بعدَ بُرهةٍ من الزمان عثرتُ علىٰ تحقيقِ هذا المقام من جانب الإمام القاضي ناصر الدين تغمده الله برضوانه قال: ﴿وَبَشِّرِ﴾ عَطْفٌ علىٰ ﴿فَٱتَّقُواْ﴾ لأنّهم إذا لم يأتوا بما يُعارِضُه بعدَ التحدِّي ظهرَ إعجازُه، وإذا ظهرَ ذلك فمن كَفَر به استوجبَ العِقاب، ومن آمَنَ به استحقّ الثوابَ، وذلك يستدعي أن يُخَوِّفَ هؤلاء ويُبَشِّرَ هؤلاء[٤].

ثم علىٰ هذا التقدير يشتملُ العطفُ علىٰ جهاتٍ من الحسنِ والمَزايا منها: قُربُ المعطوفِ

= البلاغة والأدب. وكتابه «الإيضاح في تلخيص المفتاح» دالٌّ على منزلتِه في علم البلاغة، له ترجمة في «الدرر الكامنة» (٤: ٣)، و«طبقات السبكي» (٩: ١٥٨).

(١) «الإيضاح في علوم البلاغة» ص٢٦١.

(٢) «مفتاح العلوم» ص٢٦٠.

(٣) زاد في (ط) هنا: «وعذ وعذ»، وفي (ح) و(ف): «أوعد وعد»!

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤١).

....

من المعطوفِ عليه، ومنها رعايةُ الجهةِ الجامعةِ الوهميةِ بين ﴿ بَشِّرِ ﴾ و﴿ٱتَّقُواْ﴾ لأنه في معنىٰ أَنْذِروا العقليةِ لاتفاقِها في المُسَبَّبية، ومنها: اجتماعُ ثلاثِ مُقابَلات، ومنها حذْفُ العَجُزِ من الشطرِ الأول والصدرِ من الثاني المؤذنُ بالإيجازِ الذي هو حِلْيَةُ القرآن.

وأما عدمُ اتحادِ المُسْنَدِ إليه في ﴿فَٱتَّقُواْ﴾ و﴿ بَشِّرِ ﴾ فمُضْمَحِلٌّ نظراً إلىٰ هٰذه الوجوه، علىٰ أنّ الاتحادَ حاصل كما قرَّرناه.

هذا وإنَّ الوجهَ الأوّلَ أقْضىٰ لحقِّ البلاغةِ وأدعىٰ لتلاؤمِ النظمِ، لأنَّ قولَه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ خطابٌ عامٌّ يشمَلُ الفريقين: الموافقَ والمعاندَ كما سبق، وأنَّ قولَه: ﴿وَإِن كُنتُمْ﴾ إلىٰ آخر قولِه: ﴿وَهُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ تفصيلُه، فقولُه: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ﴾ مُختصٌّ بالفريقِ المخالف ومضمونُه الإنذار، وإنَّ قولَه: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ مُختصٌّ بالفريقِ الموافقِ، ومضمونُه البِشارةُ، كأنه تعالىٰ أوحىٰ إلىٰ حبيبِهِ صلواتُ الله عليه أن يدعُوَ الناسَ قاطبةً إلىٰ عبادة الله ويرشدَهم إلىٰ معرفتِه، ثم أمَرَهُ أن يُنْذِرَ مَنْ أبىٰ وعاند، ويُبشِّرَ من آبَ وعبَد، وهذا هو المُعْتمد، ولهذا قال في الوجه الأول: «إنّما المعتمدُ في العطف هو جملةُ وصفِ ثوابِ المؤمنين» وقال في الوجهِ الثاني: «ولك أن تقولَ: هو معطوفٌ علىٰ قولِه: فاتقوا»، ويعضدُه قولُ الشيخِ صاحبِ «الفرائد»: هو معطوفٌ علىٰ الخبرِ الذي قبلَه؛ لأنه مشتملٌ علىٰ معنىٰ الأمرِ، كأنه قيلَ: وأنذِر وبَشِّر. ويوافقُه ما ذهبَ إليه صاحبُ «المفتاح» في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس: ٥٤]؛ قال: إنه خطابٌ عامٌّ لأهلِ المَحشر[1]، وإنَّ قولَه: ﴿إِنَّ أَصْحَـٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَـٰكِهُونَ﴾ [يس: ٥٥] إلىٰ قولِه: ﴿وَٱمْتَـٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يس: ٥٩] تفصيلٌ لِما أجْمله، وأنّ التقديرَ: إنَّ أصحابَ الجنةِ منكم يا أهل المحشر، ومآلُهُ إلىٰ معنى: فليمتازوا عنكم يا أَهْلَ المحشر إلىٰ الجنة حتى يصحَّ عطفُ ﴿وَٱمْتَـٰزُواْ ٱلْيَوْمَ﴾ علىٰ قولِه: ﴿إِنَّ أَصْحَـٰبَ ٱلْجَنَّةِ﴾.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١١٢-١١٣.

وفي قراءة زيدِ بنِ علي رضي الله عنهما: (وبُشِّر) علىٰ لَفظِ المبنيِّ للمفعولِ **عطفًا علىٰ ﴿أُعِدَّتْ﴾. والبشارةُ: الإخبارُ بما يُظهِرُ سرورَ الـمُخبَر به**، ومن ثَمَّ قالَ العلماء: إذا قال لعبيدِه: أيُّكم بشَّرني بقدوم فلانٍ فهو حُرٌّ، فبشَّروه فُرادىٰ؛ عَتقَ أوّلُهم؛ لأنه هو الذي أظهرَ سرورَه بخبرِه دونَ الباقِين، ولو قالَ مكانَ «بشَّرني»: أخبرني؛ عَتَقوا جميعًا؛ لأنهم جميعًا أخبروه. ومنه البَشَرة؛ لظاهرِ الجلد، وتباشيرُ الصُّبح: ما ظهرَ من أوائل ضَوئِه. **وأمّا ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾** [آل عمران: ٢١]: **فمِنَ العكسِ في الكلامِ الذي يُقصَدُ به الاستهزاءُ الزائدُ** ....

قولُه: (**عطفاً علىٰ ﴿أُعِدَّتْ﴾**) فعلىٰ هذا يدخُلُ في حَيِّزِ الصلةِ، ويكونُ بشارةً للمؤمنينَ عن الخلاصِ عنها من جملةِ تنكيلِ الكافرين، فيجتمعُ لهم التعذيبُ مع التنوير[1] كما قال في آخرِ «النساء»[2]: «إن الإحسانَ إلىٰ العدوِّ[3] مما يَغُمُّ العدو».

قولُه: (**والبِشارةُ: الإخبارُ بما يُظْهِرُ سرورَ المُخْبَرِ به**)، **الراغب**: بشَّرْتُ الرجلَ وأبشَرْتُه: أخبَرْتُه بسارٍّ يَبْسُطُ بَشَرَةَ وَجْهِه، وذلك أنَّ النَّفْسَ إذا سُرَّتْ انتشر الدمُ انتشارَ الماءِ في الشجرة. وبينَ هذه الألفاظِ فُروق، فإنَّ بَشَرْتُه بالتخفيفِ عامٌّ، وأَبْشَرْتُه نَحْوُ أَحْمَدتُه، وبَشَّرْتُه علىٰ التكثير، واستَبْشَرَ إذا وَجَدَ ما يُبشِّرُه من الفرح، قال تعالىٰ: ﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِم﴾ [آل عمران: ١٧٠][4].

قولُه: (**وأما ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ فمن العكس**) أي: من الاستعارة التهكُّمية؛ استعارَ البِشارةَ للنِّذارةِ بواسطةِ اشتراكِ الضدَّيْن من حيثُ اتصافُ كلٍّ بمضادةِ صاحِبَتِها، فنُزِّلَتِ البِشارةُ منزلةَ النِّذارة، ثم قيلَ علىٰ التبعية: فَبَشِّرْهُم بدلَ فأَنْذِرهم.

---

(١) في (ط): «مع التشوّي».

(٢) «الكشاف» (٥: ٢٤٦) باختلاف.

(٣) قوله: «إلىٰ العدو» سقط من (ط)، وفي «الكشاف»: «إلىٰ غيرهم».

(٤) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٢٢)، وانظر: «مفردات القرآن» ص١٢٥.

في غَيْظِ المستهزَأِ به وتألُّمِه واغتمامِه، كما يقولُ الرجلُ لعدوِّه: أبشِرْ بقتلِ ذرِّيَّتِك، ونهْبِ مالِكَ، ومنه قولُه:

.... فأُعتِبوا بالصَّيْلَم

والصالحةُ: نحوُ الحسنةِ في جَرْيِها مَجرىٰ الاسم، قال الحُطيئة:

كيفَ الهِجاءُ وما تَنفكُّ صالحةٌ   من آلِ لَأْمٍ بظهْرِ الغَيْبِ تأتيني

قولُه: (فأُعْتِبوا بالصَّيْلَم) أوّلُه:

غَضِبَتْ تَميمٌ أن تُقَتَّلَ عامرٌ   يومَ النِّسارِ فأُعْتِبوا بالصَّيْلَمِ

اسمُ الشاعرِ: بِشْرُ بن أبي خازِمٍ[١].

يومُ النِّسار: وقعةٌ كانت لبني أسدٍ وذُبيان علىٰ بني جُشَم بن معاوية[٢]، والنِّسارُ ماءٌ لبني عامر.

فأعتبوا، أي: أزيلَ العَتْبُ، كأشكىٰ في إزالة الشكوىٰ. والصَّيْلَمُ: الداهيةُ والسيفُ أيضًا.

قولُه: (كيف الهجاءُ) البيت، الحُطيئة بالهمز: الرجلُ القصيرُ، وسُمِّيَ الحُطيئَة لدمامتِه وقِصَرِه[٣]. واللَّأْمُ أيضًا مهموزة[٤]. الباءُ في «بظهر الغيب» للحال، أي: مُلْتَبِسًا بظَهْرِ الغيب، أي: غائبين، والظَّهْرُ مُقْحَمٌ لتأكيد معنىٰ الغيب كما ورد في الحديث: «أفضل الصدقة ما كان عن ظهرِ غِنىً»[٥].

«تأتيني»: خَبَرُ «ما تَنْفَكُّ»، أي: ما يزال.

---

(١) سبقت ترجمته، والبيت في «ديوانه» ص ١٩١.

(٢) انظر خبر هذا اليوم في «العقد الفريد» لابن عبد رَبِّه (٦: ٨٦).

(٣) واسمُه جَرْول بن أوس العبسي. كان هجّاءً خبيثَ اللسان. له ترجمة في «الأغاني» (٢: ٤١)، و«الشعر والشعراء» (١: ٣٢٢). وانظر البيت في «ديوانه» ص١٤٧.

(٤) في (ط) و(ف): «مهموز».

(٥) أخرجه البخاري (١٤٢٦)، ومسلم (١٠٣٤) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

والصالحاتُ: كلُّ ما استقامَ من الأعمـالِ بدليلِ العقلِ والكتابِ والسّنّة. واللّامُ للجنس. فإن قلتَ: أيُّ فَـرقٍ بينَ لامِ الـجنسِ داخلةً على المفرد؛ وبينهـا داخلـةً على المجموع؟ قلتُ: إذا دَخلت.........................

قال صاحبُ «كامل التاريخ»[١]: وكان مِن سببِ قولِ الـحُطَيْئة: أنَّ النعمانَ[٢] دعا بحُلَّةٍ من حُلَلِ الملوك وقال للوفودِ وفيهم أوس بن حارثة بن لَأْمٍ الطائيُّ: احضروا في غدٍ، فإني مُلْبِسٌ هذه الحُلَّةَ أكْرَمَكُم، فلما كان الغدُ حضروا إلا أوسًا فقيل له، فقال: إن كان المرادُ غيري فأجملُ الأشياءِ بي أن لا أحضُر، وإن كنتُ المرادَ فسأُطْلَبُ، فلما جلسَ النعمانُ ولم يرَ أوسًا، فطُلِب وقيل: احْضُر آمِنًا مـمّا خِفْتَ، فحَضَرَ وأُلْبِسَ الـحُلَّـةَ، فحَسَدهُ قومٌ من أهلِه وقالوا للحطيئةِ: اهْجُه ولك ثلاث مئة ناقة[٣] فقال: كيف الهجاء... البيت.

قولُه: (**والصالحاتُ: كلُّ ما استقامَ من الأعمـالِ بدليلِ العقلِ والكتابِ والسنة**)، قال القاضي: الصالحاتُ من الأعمالِ ما سَوَّغَه الشرعُ وحَسَّنه، والتأنيثُ على تأويلِ الخَصْلة أو الخَلَّة، واللامُ فيها للجنس، وعُطِفَ العملُ على الإيمانِ مُرتَّبًا للحكمِ عليهما إشعارًا بأنّ السببَ في استحقاقِ هذه البشارة مجموعُ الأمرين، فإنَّ الإيمانَ المُعَبَّرَ بالتصديقِ أسٌّ[٤]، والعملُ الصالحُ كالبناءِ عليه، ولا غَناءَ بأُسٍّ لا بناءَ عليه، ولذلك قَلَّما ذُكِرا مُفْرَدَيْن، وفيه دليلٌ على أنها خارجةٌ عن مُسمّى الإيمان، إذ الأصلُ أنَّ الشيءَ لا يُعْطَفُ على نفسه وما هو داخلٌ فيه[٥].

(١) الإمام المؤرخ أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الجزري الشيباني المعروف بابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، صاحب «الكامل في التاريخ»، و«أسد الغابـة في معرفة الصحابـة». له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٣: ٣٤٨)، و«سيَر النبلاء» (٢٢: ٣٥٣). وانظر الخبر في «الكامل في التاريخ» (١: ٢١٩).

(٢) يعني ابن المنذر.

(٣) قوله: «ناقة» ساقط من (ط) و(ف).

(٤) عبارة البيضاوي: «فإن الإيمان الذي هو عبارة عن التحقيق والتصديق أسّ».

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤٣).

علىٰ المفردِ كان صالحًا لِأن يُرادَ به الجنسُ إلىٰ أن يُحاطَ به، وأن يرادَ به بعضُه إلىٰ الواحدِ منه، وإذا دخلت علىٰ المجموعِ صَلحَ أن يُراد به جميعُ الجنس، وأن يُرادَ بعضُه لا إلىٰ الواحدِ؛ لأنّ وِزانَه في تناولِ الجمعيَّةِ في الجنسِ وِزانُ المفردِ في تناولِ الجنسيّة، ....

الراغب[1]: قيلَ ما ذكرَ الله تعالىٰ الإيمانَ إلا قَرَن به الأعمالَ الصالحةَ؛ تنبيهًا علىٰ أنَّ الاعتقادَ لا يُغْني من دونِ العمل، فالعِلْمُ أُسٌّ والعملُ بناءٌ، ولا غناءَ للأُسِّ ما لم يكن بناءٌ، كما لا بناءَ ما لم يكُن له أُسٌّ، ولذلك قيل: لولا العَملُ لم يُطلَب العلمُ، ولولا العِلْمُ لم يَكُنْ عمل، فإذَنْ حَقُّهما أن يتلازما.

قلتُ: مذهبُ السلفِ الصالحِ والصحابةِ بخلافِهِ كما نصَّ في «شرح السنة»[2] . وأمّا قوله[3]: لا يُعْطَفُ علىٰ الشيءِ ما هو داخلٌ فيه، فمَنْقوضٌ بقوله: «وملائكتِه وجبريل»، وفائدتُه: الإيذانُ بأنّ الأعمالَ الصالحةَ أنفعُ الأجزاءِ وبها كمالُها: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، أو أنَّ أصلَ الكلامِ: وبَشِّر المؤمنين، كما في قولِه: ﴿نَصۡرٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتۡحٞ قَرِيبٞۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الصف: ١٣]، فجيءَ بأَبْسطَ تعريضًا بالكافرين الذين عاندوا بعد ظهورِ الحقِّ وهو عَجْزُهم عن المعارضةِ، ونَحْوُه تعبيرُكَ عن الـمُتّقي العارف بقولك: الذي يؤمنُ ويُصلِّي ويُزكِّي، أي: يفعلُ الواجباتِ ويَجْتَنِبُ عن الفواحش.

قولُه: (صالحًا لأن يُرادَ به الجِنس) اعلم: أنَّ تعريفَ الجِنسِ عندَه بمنزلةِ المُطلق، أي: اللفظِ الشائعِ علىٰ جنسه، فكما أنَّ المُطلقَ يصحُّ حَمْلُه علىٰ الحقيقةِ من حيث هي هي، وعلىٰ بعضِ

---

(١) «تفسير الراغب الأصبهاني» (١: ١٢٢).

(٢) يعني الإمام البغوي في «شرح السنَّة» (١: ٣٨) وعبارتُه ثمَّةَ: اتفقت الصحابةُ والتابعونَ فمَنْ بَعْدَهم من علماءِ السنَّةِ علىٰ أنَّ الأعمالَ من الإيمان لقولِهِ سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ﴾ إلى قوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [الأنفال: ٢-٤] فجعلَ الأعمالَ كلَّها إيمانًا. وقالوا: إن الإيمانَ قولٌ وعملٌ وعقيدة، يزيد بالطاعةِ وينقصُ بالمعصيةِ.

(٣) يعني ما سبق من كلامِ البيضاوي.

والجمعيّةُ في جُمَلِ الجنسِ لا في وُحدانه.

الحقيقة، وعلىٰ كُلٍّ[١] بحَسب التقييدِ وعدمه[٢]، كذلك هذا التعريفُ يدلُّ عليه قولُه: «صالحًا لأَنْ يُرادَ به الجنسُ، وأَنْ يرادَ به بعضُه»، وتصريحُه في قولِه تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]: اللفظُ مُطلقٌ في تناولِ الجنسِ صالحٌ لكلِّه وبَعْضِه، فجاء في أحدِ ما يصلحُ له كالاسمِ المشترك. فقولُه: «صالحًا لأَن يُرادَ به الجنسُ إلىٰ أن يُحاطَ به» تقريرٌ لبيانِ الاستغراقِ؛ لأنَّ «إلىٰ» لانتهاءِ الغايةِ فلا بُدَّ من الابتداء. يعني: إذا دَخلَتْ علىٰ المُفردِ وقُصِدَ الاستغراقُ تناولَ فَرْدًا فردًا من الحقيقة إلىٰ أن يستغرِقَها إذا لم تنتهض قرينةٌ لإرادةِ البعض[٣]، وأما إذا انتهضَت القرينةُ حُمِلَ علىٰ بعضِ تلك الحقيقة بحَسبِ الاقتضاءِ إلىٰ أن يُحْمَلَ علىٰ الواحدِ منها، وكذا إذا دخلت علىٰ المجموع، لكن يفترقُ الحكْمُ بحسبِ الاعتبار؛ لأنَّ المجموعَ إذا أُريدَ به الشمولُ والاستغراقُ كالمُفردِ لا يكونُ حقيقةً فيه بل مجازًا؛ إطلاقًا للجمع على الجنس[٤]، قال البَزْدويّ[٥]: قولُك: والله لا أتزوّجُ النساءَ، ولا أُكلِّمُ العبيدَ وبني آدم، إنَّ ذلك يقع علىٰ الأقلِّ ويحتَمِلُ الكلَّ؛ لأنَّ هذا جَمْعٌ صارَ مجازًا عن اسمِ الجِنْس، لأنا إذا بَقَّيْناهُ[٦] جَمْعًا لغا حَرْفُ العهد، وإذا جَعَلْناهُ جِنسًا بقِيَ اللامُ لتعريف الجنس، وبقي معنىٰ الجمع من وجهٍ في الجنس، فكان الجنسُ أولىٰ. تمَّ كلامه.

وإذا أُريدَ بالمجموعِ البعضُ ينتهي المرادُ إلىٰ أقلِّ ما يُطلقُ عليه اسمُ الجَمْعِ، فعلىٰ هذا اللفظُ المجموعُ المستغرِقُ للجنْسِ بحسب الجموع وُحْدانُه[٧] الجُموع، فلا يدخُل تحتَه إلا ما فيه

(١) في (ط): «كلها».

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «شرح مختصر الروضة» للنجم الطوفي (٢: ٦٣٠).

(٣) في (ط): «النقض».

(٤) قوله: «وإطلاقاً للجمع على الجنس» من (ط).

(٥) «أصول البزدوي» (١: ٢٤)، وفيه: «والله لا أتزوج النساء، ولا أشتري العبيد، ولا أكلم بني آدم...».

(٦) في (ط): «نفيناه».

(٧) في (ط): «ووحدانه».

فإن قلتَ: فما المرادُ بهذا المجموعِ مع اللّام؟..............................

الجنسيةُ من الجموعِ، فلا يبعُدُ علىٰ هذا أن يكونَ حقيقةً كالمفرد، فقوله: «وِزانُه في تناولِ الجمعيةِ في الجنس» معناهُ ما يُعْتَبَرُ فيه معنىٰ الجموعِ في الجنسِ، وذلك أنَّ الجِنْسَ من حيث هو هو لا مُتَعدِّد ولا لا مُتَعدِّد لكن يَتَحقَّقُ مع كلٍّ منهما، فتحَقُّقُه مع المتعدِّدِ يكونُ تارةً باعتبارِ الأَفرادِ وأُخرىٰ باعتبارِ الجموعِ. والحاصلُ: أنَّ وِزانَ اللفظِ المجموعِ المُحَلَّىٰ باللامِ في تناوُلِه الجمعية في الجنسِ وزانُ المفردِ في تناوله الجنسية، فكما يصِحُّ أن يُطْلَقَ المُفردُ ويُرادَ به جميعُ ما فيه الجنسيةُ بحسبِ أفرادِه، وأن يُرادَ بعضُ ما فيه الجنسية، كذا يصحُّ أن يُطلقَ الجَمْعُ ويُرادَ به جميعُ ما فيه الجمعيةُ في الجنسِ وأن يُرادَ بعضُ ذلك. فإذَنْ لا يدخلُ في هذا الاعتبار الواحدُ، إذ الجمعيةُ في جُملِ الجنس لا في وُحْدانِه، فعلىٰ هذا ينبغي أن يُقَدَّرَ بعد قولِه: «صلح أن يُرادَ به جميعُ الجنس لا إلىٰ الواحد» بقرينةِ المذكورِ حتى يصحَّ التعليلُ بقولِه: «لأن وزانَه» إلىٰ آخِرِه، وينطبق عليه قولُ صاحبِ «المفتاح»: الاستغراقُ في المفرَدِ أشملُ منه في الجمع[1]، ويؤيِّدُه قولُ ابن عباس في قوله تعالىٰ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]: إنَّ كتابَه أكثرُ من كتبه.

قولُه: (فما المرادُ بهذا المجموع) الفاءُ مُسبَّبٌ عن المُقَدَّمِ ذِكْرُه، أي: إذا كانتِ اللّامُ داخلةً علىٰ المجموعِ ويصلُحُ أن يُرادَ جميعُ الجنسِ وأن يُرادَ بعضُه فما المرادُ بقوله: «وعملوا الصالحات»؟ إن كان جميعَ الجنس، فليسَ ذلك من وُسْعِ المُكلَّف، وإن كان البعضَ فما المُخَصِّصُ، أي: المُقَيِّد؟

وأجاب: إنَّ المُخَصِّصَ علىٰ حسَبِ حالِ المؤمنِ في مواجبِ التكليفِ، فمن ليسَ له مالٌ فلا تجبُ عليه الزكاة، ومن لم يكُن له استطاعةٌ لم يجب عليه الحجُّ، وكذا المسافرُ والمريضُ والصبيّ والمجنونُ على هذا.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٩٤.

قلتُ: الجملةُ من الأعمالِ الصّحيحةِ المستقيمةِ في الدِّين علىٰ حَسبِ حالِ المؤمنِ في مَواجبِ التكليف. والـجَنَّة: البستانُ من النّخْلِ والشجَرِ المتكاثفِ الـمُظلِّلِ بالتفافِ أغصانِه، قال زُهَير:

.... تَسْقي جَنّةً سُحُقا

قولُه: (**الجملةُ من الأعمالِ الصحيحةِ المستقيمةِ في الدين**) فالأعمالُ كالجنسِ تشمَلُ الصحيحةَ وغيرَها[١]، والصحيحةُ إلىٰ آخره كالفَصْلِ، وبالصحيحةِ[٢] خرجَتِ الفاسدةُ سواءٌ كانت في الدينِ أم لا، وبالمستقيمةِ خرجَت من الأعمال الصحيحة ما لا تَعلُّق لها بالدين.

قولُه: (**في مواجبِ التكليف**) أي: مَساقِطه، **المغرب**: الوجوب: اللزوم، يقال: وجبَ البيع، ويقال: أَوْجبَ الرجل: إذا عمِلَ ما تجبُ به الجنة أو النار. ويقال للحسنةِ وللسيئة: مُوجِبة، والوَجْبةُ: السُّقوط، يقال: وجبَ الحائط[٣].

عن مسلم عن جابرٍ قال: سألَ أعرابيٌّ النبيَّ ﷺ: ما الموجبتان؟ قال: «مَنْ ماتَ لا يُشْرِكُ به شيئًا دخلَ الجنة، ومَنْ مات يُشْرِكُ به دخل النار»[٤].

قولُه: (**تسقي**) تمامُه[٥]:

كـأنّ عَيْنَـيَّ في غَـرْبَيْ مُقَتَّلَـةٍ من النواضِحِ تَسْقي جنةً سُحُقا

«في غربي» خَبَر كأن، رجلٌ مُقَتَّل: مُجَرَّب، والمُقَتَّلة: الناقةُ الـمُرتاضة المُذَلَّلة. والغَرْبان:

---

(١) في (ح) و(ف): «وغيرهما».

(٢) في (ط): «فبالصحيحة».

(٣) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٣٤٢).

(٤) «صحيح مسلم» (٩٣)، وأخرجه أبو يعلىٰ في «المسند» (٢٢٧٨)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٧: ٤٤)، وأبو عوانة في «المسند» (٢٤).

(٥) «ديوان زهير» بشرح ثعلب ص٤١.

أيْ: نَخْلًا طوالًا. والتركيبُ دائرٌ علىٰ معنىٰ السِّتر؛ وكأنها لتكاثُفِها وتظليلِها **سُمِّيَت بالجنّةِ** التي هيَ المرَّةُ من مَصدرِ جَنَّه؛ إذا سَتَرَه، كأنها سَتْرةٌ واحدةٌ لفَرطِ التفافِها، وسُمِّيَت دارُ الثوابِ جنةً؛ **لِـمَا فيها من الجِنان**. فإن قلتَ: الجنّةُ مخلوقةٌ أم لا؟ قلت: قد اختُلِفَ في ذلك، والذي يقولُ: إنها مخلوقةٌ يَستدلُّ بسُكْنىٰ آدمَ وحوّاءَ الجنّةَ، وبمجيئها في القرآنِ **علىٰ نهجِ الأسماءِ الغالبةِ** اللاحقةِ بالأعلام؛ ....

الدَّلوان الضخمان. والناضحُ: البعيرُ يُسْتقىٰ عليه. وتخصيصُ النواضحِ والمُقَتَّلة لأنها تُخرجُ الدَّلوَ ملآنَ بخلافِ الصَّعْبةِ فإنَّها تَنفِرُ فيَسيلُ الماء من نواحي الغَرْبِ فلا يبقىٰ منه إلا صُبابة. والسَّحوقُ من النخيل الطَّويلة والجَمْعُ سُحق، وأرادَ بالجنةِ النَّخْلَ؛ لأنها أحوَجُ إلىٰ الماء، والطِّوالُ منها أكثرُ احتياجًا من القِصار، وفي قوله: «في غَرْبَي» تَجْريدية.

قولُه: (**سُمِّيَت بالجنةِ**) أي: سُمِّيَت الجنةُ وهي البُستان «بالـجَنَّةِ التي هي الـمَـرَّةُ من مَصْدرِ[1] جَنَّه» لِما بينهما من مُناسبةِ السَّترةِ الواحدةِ؛ وذلك أنَّ البستانَ إذا كَبُرت[2] أشجارُها وتقارَبتْ أغصانُها والتَفَّت بعضُها ببعضٍ صارَت كأنَّها سَتْرةٌ واحدة.

قولُه: (**لِـما فيها من الجنان**) تعليلٌ للتسمية، يعني سُمِّيَت دارُ الثوابِ بالجنَّة وإن كانت مشتملةً علىٰ أنواعٍ من النِّعَم سوىٰ الأشجارِ المتكاثفةِ لكثرة جِنانها، كما أنَّ دارَ العِقابِ سُمِّيت بالنارِ لكونِها أعظمَ أنواعِ العقاب، أو روعيت في هذه التسميةِ تلك السَّترةُ الواحدةُ أيضًا، فإنَّ دارَ الثوابِ سُمِّيت بالجنةِ التي هي الـمَرَّةُ من مَصْدر «جَنَّه» لجنانها المتلاصِقةِ المتباينةِ[3] من غيرِ فُرَجٍ، فصُيِّرَتْ كأنَّها سُترةٌ واحدة.

قولُه: (**علىٰ نهجِ الأسماءِ الغالبة**) وذلك: أنَّ الجنَّة كانت تُطلقُ علىٰ كلِّ بستانٍ متكاثفٍ

---

(١) في (ح): «من المصدر».

(٢) في (ط): «كثرت».

(٣) في (ط): «المتدانية».

كالنَّبيِّ، والرَّسولِ، والكتابِ ونحوِها. فإن قلتَ: ما معنىٰ جمعِ الجنَّةِ وتنكيرِها؟ قلت: الجنةُ اسمٌ لدارِ الثوابِ كلِّها، وهيَ مشتملةٌ علىٰ جِنانٍ كثيرةٍ مُرَتبةٍ مَراتبَ علىٰ حَسبِ استحقاقاتِ العاملينَ؛ لكلِّ طَبقةٍ منهم جنّاتٌ من تلكَ الجِنَان..........................

أغصانُ أشجارِها، ثم غَلَبتْ علىٰ دارِ الثواب. وإنما قال: «اللاحقة بالأعلام» لكونِها غيْرَ لازمة اللّام. وتحقيقُ القولِ: أنّها منقولةٌ شرعيةٌ علىٰ سبيلِ التغليبِ، وإنّما تُغَلَّبُ إذا كانَت موجودةً معهودةً كالأسماء الغالبة، كذلك اسمُ النارِ مَنقولٌ لدارِ العقابِ علىٰ سبيلِ الغَلَبة، وإن اشتملَتْ علىٰ الزمهريرِ والمُهْلِ والضَّريعِ وغير ذلك، ولولا ذلك لما كان يُغني عن المذكوراتِ طلبُ الوِقايةِ عن مُطلقِ النار.

قولُه: (كالنبيِّ والرسولِ والكتاب) أي: القرآنُ، يعني في عُرْفِ الشرعِ لا العرفِ العامّ بدليلِ قوله: «وبمَجيئها في القرآنِ علىٰ نهجِ الأسماءِ الغالبة».

قولُه: (الجنة) أي: الجنَّةُ اسمٌ لدارِ الثوابِ كلِّها كما سبقَ أنّها سَتْرةٌ واحدة فجيءَ بها مجموعةً ليدلَّ علىٰ تعدُّدِها، ومُنَكَّرةً ليدلَّ علىٰ تنوُّعِها واختلافِها، لأنَّ كلَّ عددٍ من تلك الأعدادِ لجماعةٍ، فتختلفُ الجِنانُ بحَسب اختلاف استحقاقِ ساكنيها.

قولُه: (مراتب) منصوبةٌ علىٰ المصدرية من مرتبة. قال القاضي[1]: الجنان علىٰ ما ذكره ابن عباس سَبْع: الفِرْدَوْس، والعَدنُ، والنَّعيم، ودارُ الـخُلْدِ، وجَنَّةُ المأوىٰ، ودارُ السَّلام، وعِلِّيون، في كلِّ واحدةٍ منها مراتبُ ودرجاتٌ متفاوتةٌ علىٰ حسبِ تفاوتِ الأعمالِ والعمّال[2]، واللام في «لهم» تدلُّ علىٰ استحقاقِهم إيّاها لأجلِ ما رُتِّبَ عليه[3] من الإيمان والعمل الصالح، لا لذاتِه، فإنّه لا يكافِئُ النعمَ السابقة، فضلاً من أن يقتضي ثوابًا وجزاءً فيما يستقبلُ، بل بِجَعْلِ

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤٤).

(٢) في (ح) و(ف): «والعمل».

(٣) في (ط): «عليهم».

فإن قلتَ: أمَا يُشترطُ في استحقاقِ الثوابِ بالإيمانِ والعَملِ الصّالحِ أن لا يُحبِطَهما الـمُكلَّفُ بالكفرِ والإقدامِ علىٰ الكبائرِ، وأن لا يندمَ علىٰ ما أوجدَه من فعلِ الطاعةِ وتركِ المعصيةِ؟ فهلّا شُرِطَ ذلك! قلتُ: لـمّا جَعَلَ الثوابَ مُستحَقًّا بالإيمانِ والعملِ الصالحِ، والبِشارةَ مُختصَّةً بمن يتولّاهما، وركَزَ في العقولِ أن الإحسانَ إنما يَستحِقُّ فاعلُه علَيه المثوبةَ والثناءَ إذا لم يتعقَّبْه بما يُفسده ويَذهبُ بحُسنه، وأنه لا يُبقي معَ وجودِ مُفسِدِه إحسانًا؛ وأعْلَمَ بقولِه لنبيِّه ﷺ وهو أكرمُ الناسِ علَيه وأعزُّهم: ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقالَ للمؤمنين: ﴿وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ﴾ [الحجرات: ٢]، كان اشتراطُ حفظِهما منَ الإحباطِ والنّدمِ كالدّاخلِ تحتَ الذِّكر. فإن قلتَ: كيفَ صورةُ جَرْيِ الأنهارِ من تحتِها؟ قلتُ: **كما ترىٰ الأشجارَ النابتةَ** علىٰ شواطئِ الأنهارِ الجارية.

الشارعِ ومُقْتضىٰ وعدِه، ولا علىٰ الإطلاق، بل بشَرْطِ أن يستمرَّ عليه حتى يموتَ وهو مؤمنٌ لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ﴾ [البقرة: ٢١٧] وقولِهِ تعالىٰ لنبيه صلوات الله عليه: ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] ونحوِهما، ولعلّه تعالىٰ لم يُقَيِّدْها هنا استغناءً بها[1].

قولُه: (**كما ترىٰ الأشجارَ النابتة**) هذا تشبيه صورةٍ ما لم يُعْرَفْ ولم يُشاهَدْ بصورةٍ ما تُعورِفَ وشُوهد، وإلّا فأينَ الْمُشَبَّهُ بِهِ أن يكون من المشبَّه! قال صاحبُ «المفتاح»: كما إذا قيلَ لك: ما لونُ عِمامتِك؟ قلت: كَلَوْنِ هذه، وأشَرْتَ إلىٰ عِمامةٍ لديك[2].

والشرط في الْمُشَبَّه به أن يكونَ أعْرفَ من المشبَّه وإن لم يكُنْ أقوىٰ منه في الوجه، وعليه قوله: ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهٗا﴾.

---

(١) من قوله: «ولعله تعالىٰ» إلىٰ ساقط من (ط).

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٤٥.

....

فإن قلتَ: جوابُه غيرُ مطابقٍ للسؤالِ؛ سألَ عن كيفيّة جَرْي الأنهارِ تحتَ الأشجارِ وأجابَ عن الأشجارِ النابتةِ علىٰ شواطئ الأنهار.

قلتُ: في السؤالِ والجوابِ اختصارٌ، وتحريرُه أن يقال: إنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿جَنَّٰتٍ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥] «مِن» فيه لابتداءِ الغايةِ، وذلك يقتضي أن يكونَ ابتداءُ الجَرْيِ من تحتِ أشجارِ الجنَّاتِ وأصولها، وهذا علىٰ غيرِ ما هو عليه المشاهد[١].

وأجابَ بجوابَيْن:

أحدهما: أنّ «تحتَها» صفَةُ موصوفٍ محذوفٍ، والمعنىٰ: جناتٍ تجري الأنهارُ من مكانٍ كائنٍ تحتَ الأشجارِ كما تُرىٰ الأشجارُ النابتةُ علىٰ شواطئِ الأنهار.

وثانيهما: أنه لا يبعُدُ ذلك، لأن أوصافَ الجنّةِ علىٰ خلافِ المُشاهَدِ كما روي عن مسروق[٢]: أنَّ أنهارَ الجنّةِ تَجْري في غيرِ أخدود[٣]. وقد ذكر الوجهَيْن في تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿تَحۡتَكِ سَرِيّٗا﴾ [مريم: ٢٤] وقال: في أحدِ الوجهَين قيل: تَحْتَها أسفَلَ من مكانِها كقوله: ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥][٤].

---

(١) في (ط): «وأصولها بهذا علىٰ غيرها عليه المشاهد».

(٢) مسروق بن الأجدع الهَمداني. تابعيٌّ كبير من أصحاب ابن مسعودٍ رضي الله عنه. (ت ٦٣هـ) وعلى كلامِه نورُ العلماءِ، وهو القائل: «ما بقيَ شيءٌ نرغَبُ فيه إلّا أن نُعَفِّرَ وجوهَنا في التراب، وما آسىٰ على شيء إلّا السجودَ لله تعالىٰ»، له ترجمة في «طبقات ابن سعد» (٦: ٧٦)، و«حلية الأولياء» (٢: ٩٥)، و«سِيَر النبلاء» (٦: ٦٣).

(٣) ذكره السيوطي في «الدرِّ المنثور» (١: ٢٠٥)، وعزا إخراجَه لابنِ المبارك وابن أبي شيبة وابن جرير الطبريِّ وغيرهم. ثم ذكره السيوطي مرفوعًا من حديثِ أنسٍ رضي الله عنهُ، وعزاه لابن مردَوَيْـه وأبي نُعَيْم ـ يعني في «الحلية» ـ، والضياء المَقْدسيّ في «المختارة».

(٤) «الكشاف» (١٠: ٥).

وعن مَسْروق: أنّ أنهارَ الجنّة تَجري في غيرِ أُخدود. وأنزهُ البساتينِ وأكرمُها منظرًا ما كانت أشجارهُ مُظلِّلةً، والأنهارُ في خَلالها مُطَّردةً، ولولا أنّ الماءَ الجاريَ من النّعمةِ العظمىٰ واللّذةِ الكُبرىٰ، وأنّ الجنانَ والرّياضَ وإن كانت آنَقَ شيءٍ وأحسنَه لا تروقُ النواظرَ، ولا تُبهجُ الأنفسَ ولا تَجلبُ الأريحيَّةَ والنشاطَ، حتىٰ يَجريَ فيها الماء، وإلا كانَ الأُنسُ الأعظمُ فائتًا، والسرورُ الأوفرُ مفقودًا، وكانت كتماثيلَ لا أرواحَ فيها، وصورٍ لا حياةَ لها، لَـمَا جاء اللّٰـهُ تعالىٰ بذكرِ الجنّاتِ إلا مشفوعًا بذكرِ الأنهارِ الجاريةِ من تحتِها مسوقَيْن علىٰ قِرانٍ واحدٍ كالشيئَيْن لا بدَّ لأحدِهما من صاحبِه؛ ولَـمَا قدَّمه علىٰ سائرِ نعوتِها. والنهرُ: الـمَجرىٰ الواسعُ، فوقَ الجدولِ ودون البحْر، يقال لبردىٰ: نهرُ دمشق، وللنيل: نهرُ مِصر. **واللّغةُ العالية**: النَّهَر، بفتحِ الهاء. ومَدارُ التركيبِ علىٰ السَّعة. وإسنادُ الجَرْيِ إلىٰ الأنهارِ من الإسنادِ المجازيِّ، كقولِهم: بنو فلانٍ **يَطؤُهم الطريقُ**،...........

قولُه: (من[1] غيرِ أُخدود)، الجوهريّ: هو شقٌّ في الأرض مستطيل.

قولُه: (لَمَا جاءَ الله) جوابُ «لولا».

قولُه: (مشفوعًا) صَحَّ بغيرِ إلّا عن المعزي[2].

قولُه: (واللغة العالية)، المغرب: العاليةُ ما فَوْقَ نجدٍ وتِهامة. وقيل: العاليةُ: الفَصيحةُ التي كَثُر استعمالُها في كلامِ الفُصحاء[3].

الأساس: هذا شِعْرٌ عُلْويّ، أي: عالي الطبقة.

قولُه: (يطؤهم الطريقُ) أي: يقصِدُهم العفاةُ، وهو كنايةٌ عن جودهم، والإسنادُ مَجازيٌّ علىٰ نحوِ: طريقٌ سائرٌ: لأنّه لما كَثُر في الطريقِ وَطْء العُفاةِ كأنّها هي التي تطؤهم.

---

(١) كذا في (ح) و(ف)، وفي «الكشاف»: «في».

(٢) صاحب نسخة من «الكشاف»، ينقل عنها الطيبي في مواضع.

(٣) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٨١).

و: صِيدَ عليه يومان. فإن قلت: لِمَ نُكِّرَت الجنّاتُ، وعُرِّفَت الأنهار؟ قلتُ: أمّا تنكيرُ الجناتِ فقد ذُكِرَ، وأمّا تعريفُ الأنهار: فأَن يُرادَ الجنس، كما تقول: لفلانٍ بستانٌ فيه الماءُ الجاري، والتين، والعنب، وألوانُ الفواكِه، تشيرُ إلىٰ الأجناسِ التي في عِلْم المخاطَب؛ أوْ يُرادَ أنهارُها فعُوِّضَ التعريفُ باللّام من تعريفِ الإضافة، كقوله: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤]؛ أو يشارَ باللّام إلىٰ الأنهارِ المذكورةِ في قولِه: ﴿فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ غَيۡرِ ءَاسِنٖ وَأَنۡهَٰرٞ مِّن لَّبَنٖ لَّمۡ يَتَغَيَّرۡ طَعۡمُهُۥ﴾، الآية [محمد: ١٥]. وقولُه: ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ﴾ لا يخلو من أن يكونَ صفةً ثانيةً لـ﴿جَنَّٰتٖ﴾، أو خبرَ مبتدأٍ محذوف؛ أو جملةً مستأنفة؛ ....

قولُه: (وصِيْدَ عليه يومان) أصلُه صِيْدَ الوحوشُ علىٰ الفَرس مُدَّة يومَيْن، أَسْندَ الفعلَ إلىٰ الظَّرْفِ علىٰ المجاز.

قولُه: (وأما تنكيرُ الجنّاتِ فقد ذُكِرَ) أنها إنما نُكِّرَتْ ليدُلَّ علىٰ تنوُّعِها واختلافِها بحسبِ استحقاقِ ساكِنيها، وأما تعريفُ الأنهارِ فقد ذَكَر في فائدِتها وجوهًا ثلاثةً:

أحدُها: أنّ المرادَ بالتعريفِ الجنسُ؛ لُيشيرَ بها إلىٰ ما هو حاضرٌ في ذهنِ المخاطَبِ. وأنتَ تعلَمُ أنَّ الشيءَ لا يكونُ حاضِرًا في الذهن إلا أن يكونَ عظيمَ الخطر معقودًا به الهِمَم، أي: تلكَ الأنهارُ التي عُرِفَتْ أنّها النِّعمةُ العظمىٰ واللَّذةُ الكُبرى، فإنَّ الرياضَ وإن كانت آنَقَ شيءٍ لا تُبْهجُ الأنفُسَ حتى تكونَ بها[1] الأنهار كما سبق.

وثانيها: أن يُنَبَّه علىٰ أنّ هذه الأنهارَ المتعدِّدةَ لتلك الجنانِ المتنوعةِ بحَسبِ التوزيعِ كقولهم: ركِبوا خيولَهم.

وثالثها: ليُعْلَمَ أنَّ هناك أنهارًا معهودةً بين المخاطِبِ والمخاطَبِ. والمرادُ إحضارها فلا بُدَّ من الإشارةِ إليها.

(١) في (ط): «فيها».

لأنه لـمّا قيل: ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾؛ لم يـخلُ خَلَدُ السامعِ أن يَقعَ فيه: أثمارُ تلكَ الجنّاتِ أشباه ثمارِ جنّاتِ الدنيا أمْ أجناسٌ أُخرُ لا تُشابِهُ هذه الأجناس؟ فقيل: إنّ ثمارَها أشباهُ ثمارِ جنّاتِ الدنيا، أي: أجناسُها أجناسُها، وإن تفاوتت إلىٰ غايةٍ لا يعلمها إلا الله. فإن قلتَ: ما موقعُ ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾؟ قلتُ: هو كقولِك: كلّما أكلتُ من بستانكَ من الرمّان شيئًا حمدتُك، فموقعُ ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ موقعُ قولِك: من الرّمان، كأنه قيل: كلّما رُزقوا من الجنّاتِ من أيِّ ثمرةٍ كانت؛ من تُفاحِها، أو رمّانها، أو عِنَبها، أو غيرِ ذلك؛ رزقًا قالوا ذلك، فـ«مِن» الأُولىٰ والثانية كلتاهما لابتداء الغاية؛ لأنّ الرِّزقَ قد ابتُدِئَ من الجنّات، والرِّزقُ من الجنات قد ابتُدِئَ من ثَمرِه، وتنزيلُه تنزيلُ أن تقولَ: رَزَقَني فلانٌ، فيقالُ لك: من أين؟ فتقول: من بستانِه، فيقال: من أيِّ ثمرةٍ رَزَقَكَ من بستانه؟ فتقول: من الرمّان ....

قولُه: (قيل: ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾) قوله: «أن» يُروىٰ بالفَتْحِ علىٰ الحكايةِ وهو الوجه.

قولُه: (فـ«مِنْ» الأولىٰ والثانيةُ كِلتاهما لابتداءِ الغاية) وعلىٰ ما قَدَّرهُ مُتعلِّقتانِ بـ«رزقوا». وقال القاضي: وكلتاهما واقعتان موقع الحال، وكُلَّما نُصِبَ علىٰ الظرفِ، «ورِزقاً» مفعولٌ به، وصاحبُ الحالِ الأولىٰ «رزقاً»، والثانيةُ ضميرُ الرزق المُسْتَكِنُّ في الحال[1]. والمعنىٰ كلَّ حين رُزِقوا مرزوقًا مُبتدأً من الجناتِ مُبتدأً من ثمرة، قَيَّدَ الرزقَ بكونِه مبتدأً من الجناتِ، وابتداؤه منها بابتدائِه من ثمرة فيها.

قولُه: (وتنزيلُه) التنزيلُ: حَطُّ الكلامِ درجةً درجةً، فكأنّ أَصْلَه كانَ شيئًا آخرَ فنزَلت إلىٰ هذهِ المرتبة. قال في «النهاية»: نَزلْتَ عن الأمر: إذا تَركْتَه، كأنّك كنْتَ مُستعليًا عليه، وفي الحديث: أنّ أبا بكرٍ رضيَ الله عنه «أنْزَله أبًا»[2] أي: جعلَ الجَدَّ في منزلةِ الأب وأعطاهُ نَصيبَه من الميراث.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤٨).

(٢) وهو ثابتٌ في الصحيح أخرجه البخاري (٣٦٥٨) من حديثِ عبد الله بن الزبيرِ رضي الله عنهما، وترجم عليه في «الفرائض» قبل الحديث (٦٧٣٧) بقوله: «باب ميراثِ الجَدِّ مع الأبِ والإخوة» وقال أبو بكرٍ وابن عباسٍ وابن الزبير: الجَدُّ أبٌ... ولم يُذكَرْ أنّ أحدًا خالفَ أبا بكرٍ في زمانِه، وأصحابُ النبيِّ ﷺ متوافرون. انتهىٰ.

وتحريرُه: أنّ ﴿رُزِقُواْ﴾ جُعِلَ مُطلقًا مُبتدًا من ضميرِ الجنّات، ثم جُعِلَ مُقيَّدًا بالابتداءِ من ضميرِ الجنّاتِ مُبتدًا من ﴿ثَمَرَةٍ﴾، **وليسَ الـمُرادُ بالثمرةِ التفاحةَ الواحدةَ أو الرّمانةَ الفذَّة علىٰ هذا التفسير**، وإنما المرادُ النوعُ من أنواعِ الثمار. ووجهٌ آخرُ؛ وهو: أن يكونَ ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ بيانًا، علىٰ منهاجِ قولك: **رأيتُ منكَ أسدًا**، ....

قولُه: (وتحريرُه)، **الأساس**: حَرَّرَ الكتاب: حَسَّنَه وخَلَّصَه بإقامةِ حروفِه وإصلاحِ سَقَطه.

فإن قلْتَ: ما معنىٰ قولِه أولًا: «موقِعُه موقعُ قولك من الرُّمان»[1] ثم ثانيًا: «وتنزيلُه تنزيلُ أَن تقولَ: رزقني فلان» وثالثًا: «تحريرُه: أنَّ ﴿رُزِقُواْ﴾ جُعِلَ»؟ قلت: الأولُ لبيانِ الموقعِ وكَونِه صفة الفعل، والثاني: لبيانِ المَعْنىٰ وأنَّ مرجعَ «مِن» الابتدائيةِ علىٰ تقديرِ السؤال والجواب. والثالثُ: لبيانِ خُلاصةِ المعنىٰ وزُبْدَتِه.

قولُه: (وليس المرادُ بالثمرةِ التفاحةَ الواحدةَ... علىٰ هذا التفسير) أي: علىٰ أن تكونَ «مِن» ابتدائيةً في ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ لأنّ «رزقًا» هو بمعنىٰ مَرْزوقًا، وهو أعمُّ من أن يكونَ من الجنَّةِ أو مِن مكان[2] غيرِها، ومِن أن يكون[3] ثمرةً أو غيرَها من المأكولات، فخَصَّ عُمومَ الأمكنةِ بقوله: ﴿مِنْهَا﴾ وعمومَ المأكولِ بقوله: ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ لكنْ بقيَ عامّاً في هذا الجنسِ، فلا وَجْهَ لتخصيصِها بثمرةٍ دونَ ثمرةٍ فَضْلًا عن أن تكونَ جَناةً واحدة. وفي نظيرِه بقولِه: «رزقَني فلان، فيقالُ لك: مِن أينَ؟ فتقولُ: مِن بُستانِه، فيُقال: مِنْ أيّ ثمرةٍ رزقَك من بُستانه؟ فتقول: من الرُّمان» إيماءٌ إلىٰ هذا المعنىٰ فقولُه: «مِنَ الرّمان» بيانٌ للنوعِ، ويبعُدُ أن يُجابَ عن قولِه: مِن أي ثَمَرةٍ بقولِه: من الرمان الفَذِّ، إذ ليسَ السؤالُ عن العَدَد.

قولُه: (رأيتُ منكَ أسدًا) يعني هو من بابِ التجريدِ وهو: أن ينتزعَ من ذي صفةٍ آخرَ مِثْلَه فيها، إيهامًا لكمالِها فيه، كأنك جَرَّدْتَ من المخاطَبِ شيئًا يُشْبِهُ الأسدَ وهوَ نَفْسُه. كذا هُنا

---

(١) في «الكشاف»: «فموقع من ثمرة موقع قولك من الرمان».

(٢) قوله: «مكان» ساقط من (ط).

(٣) يعني الرزق.

تريد: أنت أسدٌ، وعلىٰ هذا يَصحُّ أن يُرادَ بالثمرةِ: النوعُ من الثمارِ، والـجَناةُ الواحدةُ. فإن قلتَ: كيفَ قيل: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾؟ وكيفَ يكونُ ذاتُ الحاضرِ عندَهم في الجنةِ هيَ ذاتَ الذي رُزقُوه في الدنيا؟ قلتُ: معناه: هذا مِثْلُ الذي رُزِقنا من قبلُ وشِبْهُه؛ بدليلِ قوله: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾، وهذا كقولك: أبو يوسفَ أبو حنيفةَ، تُريدُ أنه لاستحكامِ الشَّبَهِ كأنّ ذاته ذاتُه.......................................

جَرَّدَ من ثَمَرةٍ رزقًا وهو هيَ، فيكونُ رزقًا أخصَّ من «ثمرة»؛ لأنَّ الثمرةَ ذاتُ أوصافٍ فانتزعَ منها وَصْفَ المرزوقيةِ، أي: التي يقعُ الأكلُ عليها لكمالِ هذا المعنىٰ فيه، فالرزقُ علىٰ هذا مُـخَرَّجٌ من قولِه: ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ وعلىٰ الأول بالعكس. ولهذا لم يَجُزْ أن يُرادَ علىٰ الأول بالثمرةِ التفاحةُ الواحدةُ أو الرمانُ الفَذُّ، وجازَ ذلك علىٰ الثاني: «والجَناةُ الواحدة» إشارةٌ إلىٰ ذلك.

قولُه: (وعلىٰ هذا يصحُّ أن يُرادَ بالثمرةِ النوعُ من الثمارِ والجَناةُ الواحدة) لأنَّ قولَه: ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ يدلُّ علىٰ نوعٍ من الثمار، فانتزِعَ منها ما وقعَ عليه اسمُ الرزقِ، أي: الأكل، فيصحُّ أَن يُرادَ بها التفاحةُ الواحدةُ، ويصحُّ أيضًا أن يرادَ بها النوعُ من الثمارِ، وذلك أنّ تخصيصَ الثمرةِ التي مدلولُها النوعُ من أنواعِ الثمار إمّا باعتبارِ تَعيُّنِ النوعِ عن الشخص كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥] قال صاحبُ «المفتاح»: أي: نوعٍ من الماءِ مُختَصٍّ بتلك الدابة، أو من ماءٍ مخصوصٍ وهي النطفة[1].

قولُه: (والجَناةُ)، الجوهري: الجنىٰ: ما يُجْتَنىٰ من الشجرة، يقال: أتانا بجَناةٍ طيبةٍ لكلِّ ما اجتنىٰ.

قولُه: (كأنَّ ذاتَه ذاتُه) أي: هو تَشبيهٌ بحَذْفِ الأداةِ ووَجْهُه نَحْوُ قولك: زيدٌ أسد. قال الإمام: لـمّا اتّحدا في الحقيقةِ وإنْ تغايرا بالعَدد صَحَّ أن يقال: هذا هو ذاك؛ لأن الوحدةَ النوعيةَ لا تُنافيها الكثرةُ بالشخص[2].

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٨٣.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٥٩).

فإن قلتَ: إلامَ يـرجـعُ الضميـرُ في قولـه: ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ﴾؟ قلتُ: إلىٰ المرزوقِ في الدنيا والآخرةِ جميعًا؛ لأنّ قولَه: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ انطوىٰ تحته ذِكرُ ما رُزِقوه في الدّارَيْن، ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]، أي: بجنسَيِ الغنيِّ والفقير؛ لدلالةِ قوله: ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ علىٰ الجنسَيْن، ولو رَجَعَ الضميرُ إلىٰ الـمُتكلَّم به لقيل: أَولىٰ به، علىٰ التوحيد. فإن قلتَ: لأيِّ غَرَضٍ يَتشابه ثَمَرُ الدنيا وثَمَرُ الجنّة؟ وما بالُ ثَمَرِ الجنّةِ لم يكن أجناسًا أُخَر؟ قلتُ: لأنّ الإنسانَ ....

وقال القاضي: هذا إشارةٌ إلىٰ نوعِ ما رُزِقوا، كقولك مشيرًا إلىٰ نَـهرٍ جارٍ: هذا الماءُ لا يَنْقَطع، فإنك لا تعني به العينَ المشاهَدَ منه بل النوعَ المعلوم المستمرَّ بتَعاقُبِ جَريانه وإن كانتِ الإشارةُ إلىٰ عينه(١).

وقال صاحبُ «الفرائد»: الإشارةُ بقوله: «هذا» إلىٰ النوعِ فلا حاجةَ إلىٰ التأويل الذي ذكره.

وقلتُ: قولُه تعالىٰ: ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ يُحوِجه إلىٰ التأويل؛ لأنّه اعتراضٌ يُقرِّرُ أَمْرَ المُعْتَرَضِ فيه، أو حالٌ مُقيِّد، وإليه الإشارةُ بقولِه: «بدليل قوله: ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾».

قولُه: (لأنّ قَوْلَه: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ انطوىٰ تحته ذِكْرُ ما رُزِقوه في الدارَيْن) أي: المُشَبَّهُ والمُشَبَّه به مشتملانِ علىٰ معنىٰ المرزوقِ في الدارَيْن؛ يعني مَنْ أرادَ أن يُعَبِّرَ عن قولِهِ: هذا الذي رُزِقْنا في الآخرةِ مِثْلُ الذي رُزِقْنا في الدنيا بلفظٍ جامعٍ له أَن يقولَ: المرزوقُ في الدنيا والآخرة، وهذا الطريقُ في البيانِ يُسَمّىٰ بالكنايةِ الإيمائية، فالضميرُ المُفْردُ راجعٌ إلىٰ المفهومِ الواحدِ الذي تَضَمَّنَه اللفظانِ، فلو رجَعَ إلىٰ الملفوظِ وهو المُشَبَّهُ والمُشَبَّهُ به لقيل: وأُتوا بهما، ونظيرُه في رجوعِ الضمير إلىٰ المعنىٰ دونَ اللفظِ قولُه تعالىٰ: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥] إذْ لو اعتُبِرَ اللفظُ لقيل: «أولىٰ به» علىٰ الإفراد؛ لأنَّ الضميرَ في الشرطِ

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤٨).

بالمألوفِ آنسُ، وإلىٰ المعهودِ أميَلُ، وإذا رأىٰ ما لم يألفْه نَفَرَ عنه طبعُه، وعافتْـه نفْسُه؛ ولأنه إذا ظَفِرَ بشيءٍ من جنسٍ ما سَلَفَ له به عهدٌ، وتقدَّم معه إلْفٌ، ورأىٰ فيه مزيَّةً ظاهرةً، وفضيلةً بيِّنَةً، وتفاوتًا ـ بَيْنه وبَيْن ما عَهِدَ ـ بليغًا؛ أفرطَ ابتهاجُه واغتباطُه، وطالَ استعجابُه واستغرابُه، وتبيَّنَ كُنْهَ النّعمةِ فيه، وتَحقَّقَ مقدارَ الغِبْطةِ به، ولو كانَ جنسًا لم يعهدْه ـ وإن كانَ فائقًا ـ حَسِبَ أن ذاكَ الجنسَ لا يكونُ إلا كذلك؛ فلا يتبيَّنُ موقعَ النّعمةِ حَقَّ التبيُّن، فحينَ أبصَروا الرّمّانةَ من رُمّان الدنيا، ومبلَغَها في الحجم، وأنّ الكُبْرىٰ لا تفضُل عن حدِّ البطِّيخة الصغيرة، ثم يُبصِرونَ رمّانةَ الجنّةِ تُشبعُ السَّكْنَ، ....

وهو قولُه: «إن يكن» راجعٌ إلىٰ المشهودِ عليه في قولِه تعالىٰ: ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ﴾ أي: المشهود عليه ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ ليتطابقَ الشرطُ والجزاءُ، لكنْ لمّا كانَ المانعُ من الشهادةِ علىٰ الأقرباءِ غالباً إما خَوْفُ الفَقْرِ عليهم إذا كانوا أغنياءَ، أو تضرُّرُهم بها إذا كانوا فُقراءَ عَمَّ الصِّفَتَيْنِ بتَثْنيةِ الضمير، أي: اللهُ أولىٰ بجنْسِ المُتَّصفِ بصفةِ الغنىٰ، وبجنْسِ[1] المُتَّصفِ بصفةِ الفَقْرِ، سواءٌ كانَ مشهودًا عليه أو غَيْرَه، وأعْلمُ بمصالحِه وبما ينفعه، فيدخلُ في هذا العامِّ المشهودُ عليه دخولًا أوليًّا، وهذا أيضًا كنايةٌ إيمائية. يدلُّ علىٰ العموم قوله: «بجِنْسي الغنيِّ والفقير».

قولُه: (مَزِيّة)، **الجَوْهري**: المَزِيّة الفضيلة ولا يَنْبني منها فِعْل. وفي «حاشية الصحاح»: يقال: أمزَيْتُه عليه، أي: فَضَّلْتُه.

الأساس: تَـمَيَّزْتَ علينا: تفضلت، أي: رأَيْتَ لك الفَضْلَ علينا، ومَزَّيْتُ فُلانًا فضَّلْتُه.

قولُه: (وتَبيَّنَ كُنْهَ النِّعمةِ فيه) فاعلُه الإنسان، **الجوهري**: تَـبَـيَّنَ الشيءُ: ظهرَ، وتَـبَـيَّنْتُه أنا.

قولُه: (تُشبعُ السَّكْنَ)، **النهاية**: السَّكْنُ بفَتْحِ السِّين وسكونِ الكاف: أَهْلُ البيت، جَمْعُ ساكنٍ كصاحِب وصَحْب.

---

(١) قوله: «المتصف بصفة الغنىٰ وبجنس» ساقط من (ط).

والنَبِقةَ من نَبِقِ الدُّنيا في **حَجمِ الفَلْكة**، ثم يرون نَبِقَ الجنّة **كقِلالِ هَجَر**، كما رأوْا ظِلَّ الشجرةِ من شَجَرِ الدنيا وقَدْرَ امتدادِه، ثم يرَوْنَ الشجرةَ في الجنّةِ **يَسيرُ الرّاكبُ** في ظلِّها مئةَ عامٍ لا يقطعُه ـ كانَ ذلكَ أبْيَنَ للفضْلِ، وأظهرَ للمزيَّة، وأجلبَ للسُّرور، وأزيَدَ في التعجُّبِ من أن يُفاجِئوا ذلكَ الرمّانَ وذلك النَّبِقَ من غيرِ عَهْدٍ سابقٍ بجنسِهما. وترديدُهم هذا القولَ، ونطقُهم به عندَ كلِّ ثمرة يُرزَقونها دليلٌ علىٰ تَناهي الأمرِ وتَمادي الحالِ في ظُهورِ المزيَّة وتمامِ الفضيلة، وعلىٰ أنّ ذلكَ التفاوتَ العظيم.........

قولُه: (**والنَّبِقَةُ**)، **النهاية**: النَّبِقُ بفَتْحِ النون وكَسْرِ الباء، وقد يُسَكَّن: ثَمَرُ السِّدْر، واحدتُه نَبِقَة. أشبَهُ شيءٍ بالعُنّابِ قبْلَ أن تَشتدَّ حُمْرته.

قولُه: (**حَجْمِ الفَلْكَةِ**)، **الجَوهري**: الفَلْكَةُ المِغْزَلُ سُمِّيت لاستدارتِها.

قولُه: (**كقِلال هَجَر**)، **المغرب**[1]: القُلَّةُ: حُبٌّ[2] عَظيمٌ، وهي معروفةٌ بالحجازِ والشام، وعن الأزهري: تأخذ القُلَّةُ مزادَةً كبيرةً، وتَملأُ الراويةُ قُلَّتَيْن، وأُراها سُمِّيَت قِلالًا؛ لأنها تُقَلُّ، أي: تُرْفَعَ إذا مُلِئت.

الجَوْهري: هَجَرٌ: مُذَكَّرٌ مصروفٌ، اسمُ بلد[3].

قولُه: (**يسيرُ الراكب**) عن أبي سعيدٍ عن النبيِّ ﷺ: «إنَّ في الجنة شجرةً يسيرُ الراكبُ الجَوادُ المُضَمَّرُ السريعُ مئة عام لا يقطعها» أخرجه البخاري ومسلم[4]. ولثبوتِ هذا المُشَبَّهِ بِهِ عن الأثباتِ الثِّقاتِ وكَوْنِهِ أَعْرَف من المُشَبَّه أَوْقَعَه مُشبَّهًا به في قولِه: «كما رأَوْا» إذِ التقديرُ: فحينَ أَبصروا الرمانةَ والنَّبِقَة رُؤيةً مِثْلَ رؤيتهم ظِلَّ الشجرة[5].

---

(١) «المُغرِبُ في ترتيب المُعرب» (٢: ٦٩٣).

(٢) وهو الخابيةُ أو الجَرَّة، فارسيٌّ مُعَرَّب. انظر: «المُعَرَّب» للجواليقي ص١٢٠.

(٣) وهي قاعدةُ البحرين، وفيها كانت تُصْنَعُ القِلالُ، ويجلبُها أهل المدينة. انظر: «معجم البلدان» (٥: ٣٩٣).

(٤) أخرجه البخاري (٣٢٥١) ومسلم (٢٨٢٧).

(٥) هذه الفقرة وردت في (ط) قبل الفقرة السابقة «قوله: كقلال هجر».

هو الذي يَسْتملي تعجُّبَهم، ويَستدعي تبجُّحهم في كلِّ أوان. عن مَسْروق: نخلُ الجنَّةِ نَضِيدٌ من أصلِها إلىٰ فَرْعِها، وثمرُها أمثالُ القِلالِ، كلَّما نُزِعتْ ثمرةٌ عادتْ مكانَها أخرىٰ، وأنهارُها تجري في غيرِ أُخدود، والعُنقود اثنتا عشرة ذراعًا.

ويجوزُ أن يَرجِعَ الضميرُ في: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ﴾ إلىٰ الرِّزق، كما أنّ هذا إشارةٌ إليه، ويكونُ المعنىٰ: أنّ ما يُرْزَقونه مِن ثمراتِ الجنّةِ يأتيهم متجانِسًا في نفْسِه، كما يُحكىٰ عن الحَسَن: يُؤتىٰ أحدُهم بالصَّحْفة فيأكلُ منها، ثم يؤتىٰ بالأُخرىٰ فيقولُ: هذا الذي أُتينا به من قبلُ، فيقولُ الـمَلَك: كُلْ فاللَّوْن واحدٌ والطَّعم مُختَلِف. وعنه ﷺ: «والذي نفسُ محمدٍ بيدِه إنّ الرَّجلَ من أهلِ الجنَّةِ ليَتناولُ الثمرةَ ليأكلَها فما هيَ بواصلةٍ إلىٰ فِيْهِ حتىٰ يُبدِلَ اللّٰـهُ مكانَها مثْلَها»، فإذا أَبصرُوها والهيئةُ هيئةُ الأُولىٰ قالوا ذلك. والتفسيرُ الأوّلُ هو هو.

فإن قلتَ: كيفَ مَوْقعُ قولِه: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ من نَظْمِ الكلام؟ قلت: هو كقولِك: فلانٌ أحسنَ بفُلان ونِعْمَ ما فعَلَ، ورأىٰ من الرأيِ كذا، وكانَ صوابًا، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]، وما أشبهَ ذلكَ من الجُمَلِ التي تُساقُ في الكلامِ مُعترِضةً للتقرير.

قولُه: (يستملي)، الجوهري: يقال: استَمْلَيْتُ الكتابَ: سألتُه أن يُمْلِيَ عليّ.

قولُه: (تبجُّحهم) التبجُّح: الفرح، والصَّحْفَةُ[١]: كالقَصْعَةِ، والجَمْعُ صِحاف[٢].

قولُه: (متجانسًا في نفسِه) أي: يُجانِسُ بعضُه بَعْضًا، ولا يُجانسُ ثَمَرَ الدنيا، فعلىٰ هذا ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ بيانُ «رزقًا».

قولُه: (هو هو) أي: هو الكاملُ المعلومُ كقوله[٣]:

---

(١) في (ح): «والصفحة».

(٢) من قوله: «قوله: يستملي» إلىٰ هنا ساقط في (ط).

(٣) هذا البيت من أرجوزةٍ لأبي النجم العِجْليِّ. انظر: «خزانة الأدب» (١: ٤١٨).

والمرادُ بتطهيرِ الأزواجِ: أن طُهِّرْنَ مما يختصُّ بالنساءِ من الحَيضِ والاستحاضة، وما لا يختصُّ بهنَّ من الأقذارِ والأدْناس، ويجوزُ لمجيئِه مطلقًا أن يدخلَ تحتَه الطُّهرُ من دَنَسِ الطِّباع، وطَبَعِ الأخلاقِ الذي عليه نساءُ الدُّنيا مما يَكتسِبْنَ بأنفسِهنَّ وما يأخُذْنَه من أعراقِ السَّوْء، والمناصبِ الرديئةِ والمناشئِ الـمُفسِدة، ومن سائرِ عيوبِهنَّ، ومثالبهنّ، وخُبْثِهنّ، وكَيْدِهنَّ. فإن قلتَ: ....

أنا أبو النجمِ وشِعْري شعري

قال القاضي: والأوّل أظهرُ لُمحافظتِه علىٰ عُموم ﴿كُلَّمَا﴾، فإنه يَدلُّ علىٰ ترديدِهم هذا القول كل مرة رزقوا، فلا يصحُّ في الوجهِ الثاني[1] هذا القولُ إذا أُتُوا به أوَّلَ مرةٍ، ولأنَّ الداعي لهم إلىٰ ذلك فَرْطُ استغرابِهم، وتبجُّحُهم بما وجدوا من التفاوتِ العظيمِ في اللّذّةِ والتشابهِ البليغِ في الصورة[2].

وقلت: ويفوتُ أيضاً علىٰ الثاني غرضُ الاستئناسِ وفائدةُ الاستئنافِ، وقد مرَّ أنَّ موقعَ «كلّما» إما صفةُ جنّاتٍ، أو جُملةٌ مستأنفة كما قَدَّره: «أثمارُ الجناتِ أشباهُ ثمارِ الدنيا أم أجناسٌ أُخَر»، ومن المُقَرَّرِ في علمِ المعاني حُسْنُ موقعِ الاستئنافِ في الكلام، وإنما يظهَرُ حُسْنُه علىٰ الوجهِ الأولِ لانقطاعِه لفظًا.

قولُه: (أعراق السَّوءِ)، الأساس: فلان مُعْرَقٌ له[3] في الكرمِ أو اللؤم وهو عَريقٌ فيه، وتدارَكَتْهُ أعراقُ صِدْقٍ أو سوء.

قولُه: (والمناصِب)، الأساس: ومن المجازِ: هو يرجعُ إلىٰ منصِب صِدْقٍ ونِصاب صدق، وهو أصلُه الذي نُصِبَ به ورُكِّب فيه، ومنه نصابُ السِّكينِ؛ لأنها رُكِّبَتْ فيه.

---

(١) قوله: «الثاني» ساقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤٩).

(٣) قوله: «له» ساقط من (ط).

فهلّا جاءتِ الصّفةُ مجموعةً كما الموصوفُ! قلتُ: هما لغتانِ فَصيحتان؛ يقال: النّساءُ فعَلْن، وهنَّ فاعلاتٌ وفواعلُ، والنساءُ فعلتْ، وهي فاعلةٌ، ومنه بيتُ «الحماسة»:

وإذا العَـذارىٰ بالـدُّخانِ تقنَّعـتْ ... واسْتَعجلتْ نَصْبَ القُدور فمَلَّتِ

والمعنىٰ: وجماعةُ أزواجٍ مطهَّرة. وقرأ زيدُ بنُ عليّ: (مُطَهَّرات)، وقرأ عُبيد بنُ عُمير: (مُطَّهِّرة) بمعنىٰ مُتَطَهِّرة، وفي كلامِ بعضِ العَرَب: ما أحوجني إلىٰ بيتِ الله فأطَّهَّرَ به اطَّهُّرةً، أي: فأتطهَّر به تطَهُّرة. فإن قلتَ: هلّا قيلَ: طاهِرة! قلتُ: في......

قولُه: (كما الموصوف) أي كما الموصوفُ مجموعٌ، فـ«ما» كافّةٌ مُهيِّئةٌ لدخولِ الكافِ على الكافّة.

قولُه: (وإذا العذارىٰ بالدُّخان) البيت[1] المرزوقي: العذارىٰ جَمْعُ عَذْراءَ يقول: وإذا أبكارُ النساءِ صَبَرَتْ علىٰ دُخانِ النارِ صارَ كالقِناع لوجهِها، ولم تَصْبِرْ علىٰ إدراكِ ما في القُدُورِ فَشَوَتْ في المَلَّةِ[2] علىٰ قَدْرِ ما تُعَلِّلُ نَفْسَها به من اللحمِ لدفعِ ضَررِ الجوعِ المُفْرِطِ من اشتدادِ السَّنة. خُصَّتِ العذارىٰ بالذكرِ لفَرْطِ حَيائهنَّ ولتصوُّنهنَّ عن كثيرٍ مما[3] يُبْتَذَلُ فيه غيرُهنّ، وجعلَ نَصْبَ القُدورِ مفعولَ «استعجلت» علىٰ السَّعة. وجوابُ إذا في البيت الذي يليه:

دارت بأرزاقِ العُفاةِ مغالِقٌ ... بِيَدَيَّ مِن قَمَعِ العِشارِ الجِلَّةِ

المَغالِق: القِداحُ في المَيْسِر. والقَمَعُ: جَمْعُ قَمَعَةٍ وهي القِطعةُ من السَّنام، يقال: سَنامٌ قَمِعٌ، أي: عظيم. والجِلَّةُ ـ بكَسْرِ الجيمِ ـ من الإبلِ: الـمَسَانُّ، وهو جَمْعُ جليل كصَبيٍّ وصبية. يقول: إذا صارَ الزمانُ كذا دارَتِ القِداحُ في المَيْسِرِ بيديَّ لإقامةِ أرزاقِ الطُّلّابِ من أسْنِمَةِ النوقِ السِّمانِ الكبارِ الحواملِ التي قَـرُبَ عَهْدُها بوضْعِ الحَمل. وسُمِّيَت القِداحُ مغالِقَ لأنَّ الجَزورَ يَغْلَقُ عندها ويهلك بها.

(١) البيتُ لسُلمى بن ربيعة. انظر: «الحماسة» بشرح المرزوقي (٢: ٥٥٠).

(٢) وهي الجمرُ والرماد.

(٣) في (ط): «ما».

﴿مُّطَهَّرَةٌ﴾ فخامةٌ لصفتهنَّ ليستْ في طاهِرة؛ وهي الإشعارُ بأنّ مطهِّرًا طهَّرهن، وليس ذلكَ إلا اللّٰهُ عزَّ وجلَّ المريدُ بعبادهِ الصالحينَ أن يُخوِّلَهم كلَّ مزيَّةٍ فيما أعدَّ لهم. والخُلد: الثباتُ الدّائم، **والبقاءُ اللّازمُ الذي لا يَنقطع**، قالَ اللّٰهُ تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، وقال امرُؤُ القيس:

ألا انعِمْ صَباحًا أيُّها الطَّلَلُ البالي ... وهل يَنْعَمَن مَن كانَ في العُصُرِ الخالي!

وهل يَنْعَمَن إلا سَعيدٌ مُخَلَّدٌ ... قليلُ الهموم ما يَبيتُ بأَوْجالِ!

قولُه: (**والبقاءُ اللازمُ الذي لا يَنقطع**) هذا مذهبُه، واستدلَّ به علىٰ خلودِ أهلِ الكبائِر في النارِ، ويقيدُه في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]. علىٰ أنّ ابنَ جنّي نقلَ عن أحمد بن يَحْيى[١]: الخُلْدُ: داخِلُ القَلْب[٢]، واستدلَّ بقولِ امرئ القيس[٣]:

وهل يَنْعَمَنْ[٤] إلّا سعيدٌ مخلَّدٌ

يعني به من يَلْبسُ الخُلْد: السِّوارَ والقُرْطَ. أي: الصبيَّ والصَّبيَّةَ يدلُّ عليه قوله:

قليلُ الهُمومِ لا يبيتُ بأَوْجالِ[٥]

وأنشد في معناه[٦]:

تصفو الحياةُ لجاهلٍ أو غافلٍ ... عمّا مَضىٰ منها وما يُتوقَّعُ

---

(١) يعني أبا العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، سبقت ترجمتُه.

(٢) ذكره في «المحتسب» (٢: ١٣٠).

(٣) البيت في «ديوانه» ص٢٧، وقوله: «وهل ينعمن» يُروىٰ أيضًا: «وهل يَعِمَن»، وهو الذي في «الديوان».

(٤) في (ف): «ينعمان».

(٥) في (ف): «بأحوال».

(٦) هو للمتنبي في «ديوانه» بشرح اليازجي (٢: ٣٧٤).

....

وقال القاضي: والخُلْدُ والخلودُ في الأصلِ: الثباتُ المَديدُ دامَ أم لم يَدُمْ، ولذلك قيلَ للأثافيّ[١] والأحجارِ: خَوالِد، ولو كان وضعُه للدوامِ كانَ التقييدُ بالتأبيدِ في قوله: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء: ٥٧] لغوًا، واستعمالُه حيثُ لا دوامَ كقولِهم: وَقْفٌ مُخَلَّدٌ، يوجبُ اشتراكًا أو مجازًا.

فإن قيل: الأبدانُ مُرَكَّبَةٌ من أجزاءٍ متضادّةِ الكيفيةِ للاستحالاتِ المؤديةِ إلىٰ الانفكاكِ والانحلالِ، فكيفَ يُعْقَل خُلودها؟

قلنا: إنه تعالىٰ وتَعَظَّم يُعيدُها بحيثُ لا يَعْتَوِرُها الاستحالةُ، بل يَجْعَلُ أَجزاءَها مُتفاوتةً[٢] في الكيفيةِ متساويةً في القُوَّةِ لا يَقْوىٰ شيءٌ منها علىٰ إحالةِ الآخر، مُتعانقةً مُتلازمةً لا ينفكُّ بعضُها عن شيءٍ كما يشاهَدُ في بعضِ المعادن. هذا وإنَّ قياس[٣] ذلك العالمِ علىٰ ما نجدُه ونُشاهِدُه، من نَقْصِ العقلِ وضَعْفِ البصيرة[٤].

وقد ذكر الراغبُ[٥] نحوًا مِن هذا، ثم قال: ليسَ لهذا القولِ وَجْهٌ إلا التوقيف ولا مَدْخَلَ للاجتهادِ فيه، والذي يَسْتبعدُه الـمُتَفلْسِفون هو أنَّهم يريدونَ أن يتصوَّروا أبداناً متناولةً لأطعمةٍ لا استحالةَ فيها ولا تَغيُّرَ لها، ولا يكونُ منها فُضولاتٌ، وتَصَوُّرُ ذلك مُحال. وذلك أنّ التصوُّرَ هو إدراكُ الوَهمِ ما أدركَه الحِسُّ، وما لا يدركُ الحسُّ جُزْءَه ولا كُلَّه كيف يمكنُه تصوُّره؟ ولو كان للإنسانِ سبيلٌ إلىٰ تصوُّرِ ذلك لما قال تعالىٰ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]، وما قال رسول الله ﷺ مخبرًا عن الله تعالى: «أعددتُ

---

(١) جَمْعُ أُثْفِية وهي حجارةٌ توضَعُ عليها القِدْرُ.

(٢) في (ط): «متقاومة».

(٣) في (ط): «وأن يقاس»، وفي (ف): «وأن لا القياس»، والتصويب من «أنوارِ التنزيل» (١: ٢٥٣).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٢٥٢).

(٥) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٢٦).

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ ٢٦-٢٧]

سِيقتْ هذه الآيةُ لبيانِ أنّ ما استنكَرَه الجَهَلةُ والسّفهاء،.........................

لعباديَ الصالحين ما لا عَيْنٌ رأت ولا أذنٌ سمعت ولا خطرَ علىٰ قلب بشر»[1]. والله يقولُ الـحَقَّ وهو يَهدي السبيل.

وقلت: اعلم أنّ قوله: ﴿وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ تكميلٌ في غايةٍ من الحُسن ونهايةٍ من الكمال، وذلك أَنَّ النِّعَمَ وإنْ جَلّتْ منزلتُها، والتَّرَفُّه وإن عَظُمَتْ رِفْعَتُه لا يتمُّ ولا يَكْمُلُ إذا تُصوِّرَ انقطاعُها وتُوهِّمَ زَوالُها، وأما إذا عُلِمَ أنها باقيةٌ دائمةٌ يزيدُ بها الابتهاج ويتمّ الفَرَحُ فلا يُنَغِّصُ ذلك العيشُ، ولا يُكدِّرُ ذلك الصَّفْوُ، وإلىٰ هذا المعنى يَنظُر قولُ امرئ القيس: «ألا انعِم صَباحًا» البيتين.

انعِم صباحًا: كلمةُ تَحِيَّةٍ من: أَنْعَم يُنْعِمُ؛ إذا طابَ عيشُه، أي: طابَ عيشُك في الصباح، وإنّما خُصَّ الصباحُ به؛ لأنَّ الغاراتِ والمكارِهَ تَقَعُ صباحًا.

الأوجال: جَمْعُ وَجَلٍ وهو الخوفُ، والعُصُرُ: الدهر. يخاطبُ الطلَلَ الدارسَ من ديارِ المحبوبةِ بالنِّعم والطيبِ ثم قال: وكيف ينعُمُ مَنْ كان في زمنِ الفراقِ والخُلوِّ من الأهلِ والأحبابِ! وهل يَنْعَمَنْ إلّا سَعيدٌ مُخَلَّدٌ آمنًا من المخاوفِ والآفاتِ! ولا يكونُ ذلك إلا في دارِ الخُلْدِ للمؤمنين، اللهمَّ اجعَلْنا من زُمرةِ الداخلينَ فيها.

قولُه: (**سيقَتْ هذه الآيةُ**) أي: قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ﴾ قال الإمام: إنه تعالىٰ لمّا بيَّنَ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٤٤)، ومسلم (٢٨٢٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أَو أهلُ العِنادِ والـمِراء من الكفّارِ، واستغرَبُوه مِن أن تكونَ الـمُحقَّراتُ مِنَ الأشياءِ مضروبًا بها الـمَثَل ـ ليس بمَوْضعٍ للاستنكارِ والاستغرابِ؛ مِن قِبَلِ أنّ التمثيلَ إنما يُصارُ إليه لِـما فيه من كَشْفِ المعنىٰ، ورفعِ الحجابِ عن الغَرَضِ المطلوب، وإدناءِ الـمُتوهَّمِ من الـمُشاهَد، **فإن كانَ المتمثَّلُ له عظيمًا كان المتمثَّلُ به مِثْلَه**،..........

أنَّ القرآنَ مُعْجِزٌ أتىٰ بشُبْهَةٍ أوردَها الكفّارُ قَدْحًا في ذلك وأجاب عنها، وتقريرُ الشُّبهة: أنه جاءَ في القرآنِ ذكْرُ[1] النحلِ والذبابِ والعنكبوتِ، وهذه الأشياءُ لا تليقُ بكلامِ البلغاءِ فضلًا عن كلامِ الله المجيد.

وأجابَ: إنّ صِغَرَ هذه الأشياءِ لا يَقْدَحُ في البلاغةِ إذا كانَ ذكْرُها مشتملًا علىٰ حِكَمٍ بالغة[2].

والمؤلّفُ وإن لم يُصَرِّح بهذا المعنىٰ لكن أومىٰ إليه في كلامِه، فعلىٰ هذا نَظْمُ هذه الآيةِ بما قَبْلَها نَظْمُ قولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البقرة: ٦] في كونِها جملةً مستطردةً كما ذكره الإمام.

وقلتُ: تلك في أحوالِهم وهذه في أقوالهم.

قولُه: (**أو أهل العِناد**) أي: المستنكرون طائفتان: طائفةٌ لا يَعلمون، وأُخرىٰ يعلمون ولكن يُعاندون.

قولُه: (**فإن كان الـمُتَمثلُ[3] له عظيماً كان المتمثَّلُ به مثله**) لم يُرِدْ به التشبيهَ التمثيليَّ أو الاستعارةَ التمثيليةَ بل أعمّ. وفيه: أَنَّ المُشَبَّه وإن كان فَرْعًا في إلحاقه بالمشبهِ به لكنه أصلٌ في إيراد المشبه به من كونِه **عظيمًا** أو حقيرًا أو غيرهما من الصفات. وإليه الإشارةُ بقوله: «فليس

(١) قوله: «ذكر» ساقط من (ط).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦١).

(٣) في (ف): «التمثل».

وإن كانَ حقيرًا كانَ المتمثَّل به كذلك، فليس العِظَمُ والحقارةُ في المضروبِ به المثلُ إذن، إلّا أمرًا يستدعيه حالُ المتمثَّلِ له، وتَستجرُّه إلىٰ نفْسِها، فيعملُ الضاربُ للمَثَل علىٰ حَسَبِ تلكَ القَضيّـةِ؛ ألا ترىٰ إلىٰ الـحقِّ لـمّا كانَ واضحًا جليًّـا أبلجَ كيفَ تُـمُثِّل له بالضّياءِ والنّور؟ وإلىٰ الباطلِ لـمّـا كان بضدِّ صفتِـه كيفَ تُـمُثِّـل له بالظُّلمة؟ ولـمّا كانت حالُ الآلهةِ التي جَعَلَها الكفّارُ أندادًا للـهِ تعالىٰ؛ لا حالَ أحقرَ منها وأقلَّ؛ ولذلكَ جُعِلَ بيتُ العنكبوتِ مَثَلَها في الضَّعفِ والوَهْن، وجُعلت أقلَّ من الذّبابِ وأخسَّ قَدْرًا، وضُربتْ لها البعوضةُ، فالذي دونَها مَثَلًا، لم يُستنكَر ولم يُستبدع، ولم يقل للمتمثِّل: استحْيِ من تمثيلها بالبعوضة؛ لأنه مصيبٌ في تمثيلِه، محقٌّ في قولِه، سائقٌ للمَثَل علىٰ قضيةِ مَضْرِبه، محتذٍ علىٰ مثالِ ....

العِظَمُ والحقارةُ في المضروب بِهِ» إلىٰ آخرِه، فإذا اقتضىٰ وصفُ آلهتِهم بأن تَثْبتَ لها صفةُ الحقارةِ فلا بُدَّ أن يُجاءَ بالممثَّل به ما يشتملُ علىٰ معنىٰ الحقارة كما نحنُ بصدده. ولما اقتضىٰ وصفُ التكليفِ العظمةَ والفخامةَ في قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ الآية [الأحزاب: ٧٢] جاء بالمُمَثَّل به كما ترىٰ.

قولُه: (لم يُستنكَر) جواب «لما» أي: لم يُستنكَرْ ضَرْبُ البعوضةِ لها مثلًا.

قولُه: (قضية مَضْرِبِه)[١] أي: موضع ضَرْبِ المَثَل فيه.

اعلم أنَّ المستعارَ في التمثيلِ إذا كان قولًا سائرًا يُشَبَّهُ مَضْربُه بمَوْرِدِهِ سُمِّيَ مثلًا، وإن لم يكُن للمَضْرِبِ مورِدٌ سُمِّي تمثيلًا، وكلامُ الله واردٌ علىٰ الثاني دونَ الأول.

قولُه: (محتذٍ علىٰ مثال) هو افتعالٌ من الحَذْوِ، وفيه معنىٰ[٢] الاعتمالِ.

الجوهري: حذَوْتُ النعلَ بالنعل إذا قدَّرْتَ كلَّ واحدةٍ علىٰ صاحِبتها. وَضَمَّنَ مَعنىٰ قَدَّر، وعَدّىٰ بـ«علىٰ».

---

(١) في (ح): «تصلية مضربة».

(٢) في (ح): «الحذو فيه معنىٰ».

ما يحتكمُه ويَستدعيه؛ ولبيانِ أنّ المؤمنينَ الذينَ عادَتُهم الإنصافُ والعملُ علىٰ العَدْلِ والتسويةِ والنّظرِ في الأمورِ بناظرِ العقل؛ إذا سمعوا بمثلِ هذا التمثيلِ علموا أنه الحقُّ الذي لا تمرُّ الشُّبهةُ بساحتِه، والصّوابُ الذي لا يَرْتعُ الخطأ حولَه،.............

قولُه: (ما يحتكمه) يقال: احتكَمه إلىٰ الحاكم: ذهبَ به إليه واستصحبه معه واستَجرَّه. والضميرُ المستتر في «يحتكمه» عائدٌ إلىٰ المُمثَّل له[1]، أي: الذي ضُرِبَ لأجله المثلُ نحوُ حالِ الآلهة مثلًا، والبارز[2] إلىٰ ما.

قولُه: (ولبيانِ أنّ المؤمنين) عطْفٌ علىٰ قولِه: «لبيانِ أنَّ ما استنكَره» على طريقة: أعجَبني زيدٌ وكرمُه؛ لأنّه تَفْصيلُه، بدليلِ عَطْفِ قوله: «وأنَّ الكفار» على قولِه: «أنَّ المؤمنين» ثم قوله: «إنَّ ذلك سببُ زيادةِ الهُدىٰ وانهاكِ الفاسقين» كالنَّشْرِ للمعطوفَيْن. وتحريرُه: أنَّ الآية من بابِ الجمعِ مع التقسيمِ والتفريقِ والتذييلِ، وتفسيرُه لها مُوافِقٌ لهذه الصنعة[3].

أما الجمْعُ فقولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]، لأنها مُتضمِّنةٌ لِـحقِّـيَّـةِ المثلِ وباطليّةِ مستنكريه، وإليه أومىٰ بقوله: «لم يُسْتَنْكَر ولم يُستَبْدَع» وبقولِهِ: «لأنّه مُصيبٌ في تمثيلِه مُحِقٌّ في قوله».

ولّما كانَ أصلُ الكلامِ مسوقًا للكفار، وذِكْرُ المؤمنينَ فيه علىٰ التَّبعية، صَرَّحَ بذكْرِهم ونسبَ إليهم الاستنكارَ، ولم يذكُر المؤمنينَ، لكن أثبتَ فيه الحَقِّيَةَ التي هي ممّا يُنْسَبُ إلىٰ المؤمنين.

وأما التقسيمُ، فالجُملتانِ الـمُصدَّرتان بـ«إمّا» لأنّهما تفصيلا ما اشتملَ عليه الكلامُ السابق، فجُعِلَ الحقُّ منسوبًا إلىٰ صاحبه. والإنكارُ مُضافًا إلىٰ أهله، وإليه الإشارةُ بقوله: «وأنَّ المؤمنينَ الذين عادتُهم» وبقوله: «وأن الكفار الذين غلبهم الجهل».

---

(١) في (ح): «المتمثل له».

(٢) يعني الضمير البارز.

(٣) في (ط): «الصفة».

وأنّ الكفّارَ الذينَ غَلَبَهم الجهلُ علىٰ عقولِهم، وغَصَبَهم علىٰ بصائرهم؛ فلا يتفطَّنونَ ولا يُلقونَ أذهانَهم؛ أوعرفوا أنّه الحقّ إلا أنّ حُبَّ الرّياسةِ، وهوىٰ الإلفِ والعادة، لا يخلّيهم أن يُنصفوا؛ فإذا سمعوه عانَدوا، وكابروا، وقضَوْا عليه بالبُطلان، وقابلوه بالإنكار، وأنّ ذلكَ سببُ زيادة هُدىٰ المؤمنين، ....

وأما التفريقُ فقوْلُه تعالىٰ: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ حيثُ بيّنَ لكلِّ من الفريقَيْن مآلَ أمرِه من الضلالِ والهُدىٰ، وهو المرادُ بقوله: «وأنّ ذلك سَببُ زيادةِ هدىً للمؤمنين» وبقولِهِ: «وانهماكِ الفاسقينَ في غيِّهم وضَلالهم».

وأما التذييلَ فقولُه: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ * ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ﴾ فخَصَّ الضلالَ بهم علىٰ الحصرِ ليختَصَّ الهدايةَ بالمؤمنين لِتَقابُلهما، والله أعلم.

قولُه: (علىٰ بصائرهم) بدلُ اشتمالٍ من الضميرِ المنصوبِ في «غَصَبَهم» كقولك: سُلِبَ زيدٌ ثَوْبُه، الأساس: غُصِبَ علىٰ عقله.

الصّحاح: الغَصبُ: أخْذُ الشيءِ ظُلْمًا، تقول: غَصبَهُ منه وغصَبَه عليه.

والفاءُ في قولِه: «فلا يَتفطَّنون» مُسَبَّبةٌ عن «غَلَبَهم الجهلُ» وقوله: «أو عرفوا» متفرِّعٌ علىٰ ما سبقَ أنَّ المُنكرينَ طائفتان: جاهلٌ ومعاندٌ المشارُ إليه بقوله: «إنّما استنكَره الجَهَلةُ والسفهاءُ وأهلُ العنادِ والمِراءِ من الكفّار». والفاءُ في «فإذا سمعوه» مِثْلُها في: «فلا يتفطنون» مُسَبَّبةٌ عن قولِهِ: «أو عَرفوا أنه الحق» وهو عَطْفٌ علىٰ «غَلَبَهُم الجهلُ» داخل في حَيِّزِ صِلةِ الموصولِ الذي هو صفةٌ لاسم «إن»، وهما[1] في الظاهر خَبَرانِ لـ«إنَّ»، والفاءُ تدخلُ في خَبرِ الاسم الموصوف[2] بالموصول[3] المتضمِّنِ للشرطِ. وأن لا يُمْنَعَ من ذلك علىٰ مذهبِ

---

(١) في (ط): «وهو».

(٢) في (ط): «اسم الموصوف».

(٣) قوله: «بالموصول» من (ط).

وانهماكِ الفاسقينَ في غَيِّهِم وضَلالِهِم. والعَجَبُ منهم كيفَ أنكروا ذلكَ؟ وما زالَ النّاسُ يَضربونَ الأمثالَ بالبهائِم، والطيور، وأحناشِ الأرضِ، والحشراتِ، والهوامِّ، وهذه أمثالُ العَرَبِ بين أيديهم مُسيَّرةً في حَواضِرِهم وبَواديهم، قد تمثَّلوا فيها بأحقرِ الأشياء، فقالوا: «أجمعُ مِن ذرَّة»، و«أجرأُ مِن الذّباب»،........................

الأخفش. قال الخَبيصيُّ[١]: والمفتوحةُ مِثْلُها، أي: في جَوازِ دخولِ الفاء علىٰ الخبرِ كقولِه تعالى: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١].

قولُه: (وانهماك)، الجوهري: انهمك الرجل في الأمرِ: إذا جَدَّ ولَجَّ.

قولُه: (وأحناشِ الأرض)، الجوهريُّ: الحَنَشُ بالتحريك: كلُّ ما يُصادُ من الطيرِ والهوامّ، والجمعُ الأحناش. والحَنَشُ أيضًا: الحَيَّة، والحشرات: صغارُ دَوابِّ الأرض.

قولُه: (أَجْمَعُ مِنْ ذَرَّةٍ) قال المَيْدانيُّ[٢]: قال الشاعرُ في الذَّرَّةِ وجَمْعِها:

تَجْمَع للوارثِ جَمْعًا كما ... تَجمَعُ في قَرْيتِها الـذَّرَّهْ

يزعُمون أنّها تَدَّخِرُ في قُراها قوتَ سَبْعِ سِنين.

قولُه: (وأجرأ من الذباب)[٣] وذلك أنَّ الذبابَ يقَعُ علىٰ أنفِ الملك، وعلىٰ جَفْنِ الأسد، فإذا ذِيدَ[٤] يعودُ، قال الراجز[٥]:

---

(١) شارح «كافية ابن الحاجب» شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي بكر بن محمد الخبيصيّ، منسوب إلىٰ قرية اسمها «خبيص» من قُرىٰ «كِرْمان»، له شرح ممزوجٌ بالمتن سمّاه «الموشَّحُ» توفي سنة ٦٨١هـ ترجمته في: «بغية الوعاة» (١: ٤٧٥)، و«مفتاح السعادة» (١: ١٨٥).

(٢) «مجمع الأمثال» (١: ١٨٨).

(٣) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ١٨١) والعسكري في «جمهرة الأمثال» (١: ٣٢٧).

(٤) يعني دُفِعَ وطُرِدَ. وفي (ط): «فإذا ذُبَّ»، وهو بمعناه أيضًا.

(٥) ذكره الزّبيدي في «تاج العروس» (٢: ٤٢١) غير منسوبٍ لأحد. والراجز هنا بمعنى الشاعر؛ لأن البيت من ليس بحر الرجز، بل هو من الخفيف.

و«أسمعُ مِن قُراد»، و«أصردُ مِن جَرادة»، و«أضعفُ مِن فَراشة»، و«آكلُ مِن السُّوس». وقالوا في البعوضة: «أضعفُ مِن بعوضة»، و«أعزُّ مِن مخِّ البَعوض»، و«كلّفتني مخَّ البَعوض». ولقد ضُربتِ الأمثالُ في الإنجيلِ بالأشياءِ المحقَّرة؛..........

إنّـما سُـمّيَ الـذُّبابُ ذبابًـا حيث يَهْوي وكُلَّما ذُبَّ آبـا

قولُه: (وأَسْمَعُ مِن قُراد) لأنه يسمَعُ أصواتَ أخفافِ الإبلِ من مسيرةِ يوم فيتحرَّكُ لها. قال أبو زياد الأعرابي[1]: رُبما رحلَ الناسُ عن دارِهم بالباديةِ وتركوها قِفارًا، والقِرْدانُ مُنتَشرةٌ في أعطانِ الإبلِ وأعقارِ الحِياضِ، ثم يرجعون بعدَ عَشْرٍ أو عشرينَ سنةَ فيجِدونَ القِردانَ في تلك المواضعِ أحياءً وقد أحَسَّتْ بروائح الإبل.

قال ذو الرُّمّة[2]:

بأعقـارِه القِـرْدانُ هَـزْلىٰ كأنّهـا نَـوادرُ صِيـصاءِ الهَبيـدِ المُحَطَّـمِ
إذا سَمِعَتْ وَطْءَ الرِّكابِ تنَغَّشَتْ حُـشاشاتُها في غـيرِ لحـمٍ ولا دمِ

الصِّيصاءُ: صِغارُ الحَنْظَل. والهَبيدُ: حَبُّ الحَنْظل.

قولُه: (وأَصْرَدُ من جَرادة) وذلك أنّها لا تُـرَىٰ في الشتاءِ أبدًا لقلّةِ صَبْرِها علىٰ البَرْدِ، يقال: صَرِدَ الرجل يَصْرَدُ صَرَدًا فهو صَرِدٌ ومِصْراد[3] للّذي يجدُ البردَ سَريعًا، كلُّها في «مَجْمَعِ الأمثال»[4].

---

(١) كذا في الأصل «أبو زياد». والصواب أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي (ت ٢٣١هـ)، من كبار رواةِ العربية وحُفّاظِها، والمصنَّفاتُ مشحونةٌ بالنقلِ عنه. له ترجمة في «طبقات اللغويين والنحويين» للزُّبيدي ص١٩٥.

(٢) «ديوان ذي الرّمة» ص٧٠٨.

(٣) في (ط): «ومصرد».

(٤) «مجمع الأمثال» (١: ٤١٣).

كالزَّوان، والنُّخالة، وحبّةِ الخَرْدل، والحَصاة،........

قولُه: (كالزَّوان)، الجوهري: الزَّوانُ: حَبٌّ مُرٌّ يُخالِطُ البُرَّ، بفَتْحِ الزاءِ وضَمِّها وقد يُهْمَز.

قال الإمام: قال[١]: مَثَلُ مَلَكوتِ السماءِ كمَثَلِ رجلٍ زرعَ في قريتِه حِنْطةً جيّدةً نَقِيّةً، فلما نامَ الناسُ جاءَ عدوُّه فزرعَ الزّوان، فقال عبيدُ الزارع: يا سيِّدنا أليسَ حنطة جيِّدة نقيةً زُرِعَتْ في قريتِك؟ قال: بلى، قالوا: فمِنْ أين هذا الزوان؟ قال: لعلَّكم إنْ ذهبْتُم أن تَلْقُطوا الزُّوانَ تَقْلعوا معه حِنْطَةً، دَعوهُما يتربّيان جميعًا حتىٰ الحصاد، فأمرَ الحصّادين أن يلقُطوا الزُّوانَ من الحِنطة إلىٰ الجِرائن[٢] وأن يَربطوه حُزَمًا، ثم يُحْرقَ بالنارِ ويَجْمعوا الحِنْطة إلىٰ الجرائن.

التفسير: الزارع أبو البَشَرِ، والقرية: العالَمُ، والحِنْطة: الطاعة، وزارعُ الزّوان: إبليس، والزُّوان: المعاصي، والحصادون: الملائكة الذين يتوَفَّوْن بني آدم.

قولُه: (والنُّخالة) قال: لا تكونوا كمُنْخُلٍ يخرجُ منه الدقيقُ الطيبُ ويُمسكُ النُّخالة، كذلك أنتم تَخْرجُ الحكمةُ من أفواهِكم وتُبْقونَ الغِلَّ في صدوركم[٣].

قولُه: (وحَبَّة الخَرْدل) قال[٤]: أَضْرِبُ لكم مثلًا آخرَ يشبه ملكوتَ السماءِ: لو أن رجلًا أخذَ حَبَّةَ خردلٍ وهي أصغرُ الحبوبِ فزرعَها في قريتِه، فلما نبتَت عَظُمَتْ حتى صارت كأعظمِ شجرةٍ من البقولِ، وجاء طيرُ السماءِ فعشَّش في فُروعِها، وكذلك الهُدىٰ مَنْ دعا إليه ضاعفَ الله أجْرَه وعَظَّمه ورفَع ذِكْرَه، ونجّىٰ من اقتدىٰ[٥] به.

قولُه: (والحصاة) قال: قلوبُكم كالحصاةِ التي لا تُنْضجُها النارُ، ولا يُلَيِّنُها الماءُ، ولا تنسِفُها الرياح[٦].

---

(١) يعني المسيح عليه السلام في «الإنجيل» كما صَرَّح به الفخر الرازي في «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٢).

(٢) جَمْعُ جَرينٍ وهو البَيْدَر.

(٣) هو من تمامِ قولِ المسيح عليه السلام كما في «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٣).

(٤) يعني المسيح عليه السلام، وما زال الإمام الطيبي ينقل عن «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٣).

(٥) في (ط): «اهتدىٰ».

(٦) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٣).

والأَرَضة، والدّود، والزّنابير، والتمثُّل بهذهِ الأشياءِ وبأحقرَ منها مما لا تُغني استقامتُه وصحّتُه علىٰ مَن به أدنىٰ مُسكة، ولكنَّ ديدنَ المحجوجِ المبهوتِ الذي لا يبقىٰ له مُتَمَسَّكٌ بدليلٍ، ولا مُتَشَبَّثٌ بأَمارةٍ ولا إقناع؛ أن يرميَ لفَرْطِ الحَيْرةِ والعَجْزِ عن إعمالِ الحِيلةِ بدفعِ الواضح، وإنكارِ الـمُستقيم، والتعويلِ علىٰ المكابرةِ والمغالطة؛ إذ لم يجدْ سوىٰ ذلكَ مُعوَّلًا.

وعن الحَسَنِ وقَتادةَ: لـمّا ذَكرَ اللّٰـهُ الذبابَ والعنكبوتَ في كتابه، وضَربَ للمشركين به الـمَثَلَ؛ ضحكتِ اليهود، وقالوا: ما يُشبه هذا كلامَ الله! فأنزلَ اللّٰـهُ عزَّ وجلَّ هذه الآية. والحياءُ: تغيُّرٌ وإنكسارٌ يعتري الإنسانَ من تخوُّفِ ما يُعابُ به ويُذمّ، واشتقاقُه من الحياة، يقال: حَيِيَ الرّجلُ، كما يقال: نَسِيَ.........................

قولُه: (والأَرَضة) قال: لا تَدَّخِروا ذخائرَكم حيثُ السوسُ والأَرَضَةُ فتُفسِدُها، ولا في البرِّيّةِ حيثُ اللصوصُ والسَّمومُ فيَسْرقُها اللصوصُ وتحرقها السموم، ولكن ادَّخروا ذخائرَكم عند الله.

قولُه: (والزنابير) قال: لا تُثيروا الزنابيرَ فتَلْدغَكُم، فكذلك لا تُخاطبوا السفهاءَ فيشتموني، كلها في «التفسير الكبير»[1].

قولُه: (عن إعمالِ الحيلةِ) متعلِّق بقولِه: «أن يَرْميَ»، كما تقولُ: رمَيْتُ عن القوس.

قولُه: (والتعويلِ) بالجرِّ عطفٌ تَفْسيريٌّ علىٰ قولِه: «وإنكارِ المستقيم»، و«إذا لم يجد» ظرف «أن يرمي».

قولُه: (نَسي) الرجلُ، فهو نَسٍ على فَعِلٍ: إذا اشتكىٰ نَساه.

الجوهريّ: قال الأصمعيُّ: النَّسَا بالفتحِ مقصور: عِرْقٌ يخرجُ من الوَركِ فيستبطنُ الفَخِذَيْن ثم يمرُّ بالعُرقوب حتى يبلغَ الحافر.

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٢-٣٦٣) وفيه: «فيشتموكم» بدل «فيشتموني».

وحَشِيَ، وشَظِيَ الفَرَس؛ إذا اعتلَّت منه هذه الأعضاء، جُعل الحَيِيُّ لِـمَا يعتريه من الانكسار والتغيّر مُنتكَسَ القوّة مُنتقَصَ الحياة، كما قالوا: فلانٌ هلكَ حياءً مِن كذا، وماتَ حياءً، ورأيتُ الهلاكَ في وجههِ مِن شِدّةِ الحياء، وذابَ حياءً، وجَمُد في مكانِه خَجَلًا. فإن قلتَ: كيفَ جازَ وصفُ القديمِ سبحانَه به، ولا يجوزُ عليه التغيُّر والخوفُ والذمُّ؛ وذلك في حديث سلمان: قال: قال رَسولُ اللّهِ ﷺ: «إنّ اللّـهَ حَيِيٌّ كريمٌ يستحيي إذا رَفعَ إليه العبدُ يدَيْه أن يردَّهما صِفرًا حتىٰ يَضعَ فيهما خيرًا»؟ قلتُ: هو جارٍ علىٰ سبيلِ التمثيل، مُثِّل تركُه تخييبَ العبدِ وأنه لا يَردُّ يدَيْه صفرًا من عطائه لكَرَمِه بتَرْكِ مَن يَتْرُكُ ردَّ المحتاجِ إليه حياءً منه، وكذلكَ معنىٰ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾.......

قولُه: (وحَشِيَ) الحشىٰ: الرَّبْوُ. وقد حَشِيَ بالكسر: إذا اشتكىٰ حشاه.

قولُه: (وشظي)، الجوهري: الشظىٰ: عَظْمٌ مُستَدِقٌّ مُلزقٌ بالذراعِ، فإذا تحرَّكَ من موضِعه قيل: شَظِيَ الفرسُ. قال القاضي: الحياء انقباضُ النفسِ عن القبيح مخافةَ الذمّ، وهو الوسطُ بين الوقاحةِ التي هي الجُرأةُ علىٰ القبائح والخجلِ الذي هو انحصارُ النفسِ عن الفعلِ مطلقاً، فإذا وُصِفَ به الباري تعالىٰ، فالمرادُ اللازمُ للانقباض. كما أن المرادَ من رحمتِه وغضبِه إصابةُ المعروفِ والمكروهِ اللازِمَيْن لمعنييهما[1].

قولُه: (في حديثَ سَلْمانَ) والحديثُ رواهُ أبو داود والترمذي[2].

الانتصاف: تأويلُ الحديثِ به لازمٌ، وأمّا الآيةُ فلا تحتاجُ إلىٰ التأويلِ؛ لأنَّ الحياءَ مسلوبٌ عنه تعالىٰ، فهو كقولك: إنه تعالىٰ ليس بجسْمٍ ولا عرض[3].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٥٤).

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٨٨)، والترمذي (٣٥٥٦)، وابن ماجه (٣٨٦٥) بإسناد صحيح، وأخرجه أبو يعلىٰ في «المسند» (١٨٦٧) من حديثِ جابرِ بن عبد الله بإسنادٍ ضعيف.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٤).

أي: لا يتركُ ضربَ المَثَلِ بالبعوضةِ تَرْكَ مَن يستحيي أن يتمثَّل بها لحقارتها، ويجوزُ أن تَقعَ هذه العبارةُ في كلامِ الكَفَرةِ، فقالوا: أما يستحيي ربُّ محمدٍ أن يَضربَ مثلاً بالذّبابِ والعنكبوت؟! فجاءتْ علىٰ سبيل **المقابلةِ وإطباقِ الجوابِ** علىٰ السؤال، وهو فنٌّ مِن كلامِهم بديعٌ، وطرازٌ عَجيب، منه قولُ أبي تـمّام: ....

الإنصاف: وفي كلام الزمخشريِّ ما يدلُّ علىٰ أنَّ التأويلَ إنما يُحتاجُ إليه في الخبرِ لا في الآيةِ فقِف عليه.

قلت: يردُّه إثباتُه التركَ في تأويلِ الحديثِ بقوله: «مِثْل تَرْكِه» ونَفْيُه في تأويلِ الآيةِ بقوله: «أي: لا يُتْرَكُ ضَرْبُ المَثَل» والفرقُ بين قولنا: إنه تعالىٰ ليس بجسمٍ ولا عَرَضٍ وما في الآيةِ والحديث، هو: أنَّ القصْدَ في ذلك التنزيهُ وما لا يجوزُ أن يُنسبَ إليه تعالىٰ، وفي الآيةِ القصْدُ إلىٰ تجويز ضربِ المَثَلِ وأنَّ الحياءَ غيرُ مانعٍ منه. وفي الحديثِ القصْدُ إلىٰ تركِهِ تخييبَ العبدِ، وأنَّ الحياءَ مانعٌ من التخييب، فالمقاصِدُ مختلفة والمقاماتُ مُتباينة، فهما قَريبانِ من ترتُّبِ الحكمِ علىٰ الوصفِ المُناسبِ، فلا بُدَّ مِن اعتبارِ المَجاز.

قولُه: (**علىٰ سبيلِ المُقابلة، وإطباقِ الجواب**) اعلم أنّ هاهنا ألفاظًا يذكرها أربابُ البديعِ، أحدُها المقابلة: وهي الجمعُ بين شيئين متوافقَيْن أو أكثر وبين ضديها، وثانيها: المطابقةُ: وهي أن يجمَعَ بين متضادَّيْن، وثالثها: المشاكَلةُ وهي: أن يَذكُرَ الشيءَ بلفظِ غيرِه لوقوعِه في صُحبتـه[1]؛ والآيةُ مِن قَبيـلِ النوعِ الأخيرِ وإن سَمّـاهُ الـمصنِّفُ باسمِ النوع الأول، لكنَّ الـمشاكَلةَ علىٰ التقديرِ إذْ لولا قولُهم: أما يَسْتحيي ربُّ محمدٍ أن يضربَ مثلًا بالذبابِ والعنكبوتِ علىٰ سبيلِ الإنكارِ لم يحسُنْ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ﴾ جوابًا عنه، وبَيْتُ أبي تَـمّام من المشاكلةِ التي لم تَرِدْ علىٰ السؤالِ والجوابِ وإنْ تأخَّر فيه المُصاحِبُ[2] عن المصاحَبِ، ومثله قوله:

---

(١) لتمام الفائدة انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (١: ١٨٤).

(٢) في (ط): «الصاحب».

مَن مبلغٌ أفناءَ يَعْرِبَ كلَّها أَنّي بَنَيْتُ الجارَ قبْلَ المَنْزِلِ

وشَهِدَ رجلٌ عندَ شُريحٍ فقال: إنك لسَبْطُ الشهادة، فقال الرّجل: إنّها لم تُـجَعَّد عنّي. فقال: للـهِ بلادُك! وقَبِلَ شهادتَه. فالذي سَوَّغ بناءَ الجارِ وتَـجعيدَ الشهادةِ هو مُراعاةُ الـمُشاكَلة. ولولا بناءُ الدارِ لم يَصحَّ بناءُ الجار، وسُبوطةُ الشهادةِ لامتنعَ تجعيدُها، ولـلـهِ درُّ أمرِ التنزيل! وإحاطتِه بفنونِ البلاغةِ وشُعَبِها! لا تكادُ تَستغربُ منها فنًّا إلا عَثرتَ علَيه فيه علىٰ أقومِ مَناهجه، وأسدِّ مَدارجه. **وقد استُعير الحياءُ فيما لا يَصحُّ فيه:**

لا تـسقني مـاءَ المَـلامِ فـإنّني صَبٌّ قد استعذَبْتُ ماءَ بُكائي[1]

فإن المَرْزوقيَّ عَدَّه من المُشاكلة[2]. وقولُ الشاهِدِ: «إنها لم تُـجَعَّدْ عني» جوابًا عن قول شُرَيح: «إنّك لسَبْطُ الشهادة» يحتملُ أن يكونَ من المطابقةِ بالنظرِ إلىٰ اللفظَيْن؛ لأنَّ السَّبْطَ ضدُّ الجَعْد، وأن يكونَ من المشاكلةِ، إذ لو قال شُرَيْحٌ: إنك لبَديهُ الشهادةِ لم يَحْسُنْ منه: لم تُجَعَّدْ عني. وموقعُ الاستشهادِ هذا القِسْم، ولذلك قال: «لولا سُبوطةُ الشهادةِ لامتنَع تَجعيدُها».

وأما قولُه: «فجاءَتْ علىٰ سبيلِ المُقابلة» فلم يُرِدْ منه المعنىٰ المُصطلحَ عليه بل ما يصحُّ أن يُقابلَ به الكلامُ؛ لأنَّ قوله: «وإطباق الجوابِ علىٰ السؤال» عطفٌ تَفْسيريٌّ عليه، والمُصنِّفُ سلكَ في هذا المقامِ طريقَ التشابُهِ في الكلامِ، فهو مُفْتَقِرٌ إلىٰ تقادُحِ الآراءِ واستنباطِ الأساليبِ حتى يُصَرِّحَ المَحْض.

قولُه: (**أفناءَ يَعْرُبَ**) فِناءُ الدارِ ساحَتُها، والجَمْعُ أَفْنِية. يُقال: هو مِنْ أفناءِ الناس إذا لم يُعْلَمْ ممَّن هو، ويَعْرُبُ هو ابنُ قَحْطان سَمَّىٰ به القبيلة.

قولُه: (**وقد استُعيرَ الحياءُ**) يتعلَّقُ بالجواب الأول وهو قولُه: «هو جارٍ علىٰ سبيلِ التمثيل»

---

(١) ديوان أبي تمام (١: ٩).

(٢) لا أدري أين ذكر المرزوقيُّ ذلك، ولعلَّه سَهْوٌ من المصنِّف رحمه الله.

إذا ما استحَيْنَ الماءَ يعرِضُ نفْسَه   كَرَعْنَ بِسِبْتٍ في إناءٍ مِن الوردِ

وقرأ ابنُ كَثيرٍ في روايةِ شبل: (يستحي) بياءٍ واحدة. وفيه لغتان: التعدِّي بالجارِّ، والتعدِّي بنفسِه، يقولون: استحييتُ منه واستحييتُه، وهما محتَملتانِ هاهنا. وضَرْبُ المَثَل: اعتمادُه وصنعُه، من ضَرَبَ اللَّبَن، وضَرَبَ الخاتم،.......................

تعلُّقَ الجملةِ الحاليةِ بعامِلِها، وقد مَرَّ مِراراً أنَّ الاستعارةَ التبعيةَ قد تقعُ على سبيلِ التمثيلِ، يعني: استُعيرَ الحياءُ للتَّرْكِ بعد التشبيه في كلام الله، وقد جاءَ مِثْلُهُ في كلامِهم، واعترَض بين الجوابِ ومُتعلَّقِه الجوابُ الثاني علىٰ سبيلِ الاستطرادِ؛ اهتمامًا بشأنِهِ لـمّا اشتملَ علىٰ بديعِ المعاني، وقد نَبَّه عليه بقوله: «ولله دَرُّ أمرِ التنزيل، وإحاطتِه بفنون البلاغة!».

قولُه: (إذا ما اسْتَحَيْنَ) البيت للمتنبي[(١)]. أي: تَرَكْنَ، والضميرُ للنُّوقِ.

كرَعَ الماءَ يَكْرَعُ كروعًا: إذا تناوله بفيهِ من مَوْضَعه.

السِّبْتُ: بكسرِ السّينِ المُهْمَلةِ: جلودُ البَقَرِ المدبوغةِ بالقَرَظِ[(٢)]. شبَّه مشافِرَ الإبلِ به. عنىٰ بالإناءِ جلدَ البقرة فيها الماء، وبالوردِ الأزهارَ. يصفُ الإبلَ وكثرةَ مياهِ الأمطارِ المحفوفةِ بالأزهارِ، فكأنَّ الماءَ يعرِضُ نفْسَه عليها، والإبل تَسْتحيي من رَدِّ الماءِ إذا كَثُرَ عَرْضُ نَفْسِه عليها فَتَكْرَعَ فيه بمشافِرَ كأنَّها السِّبْت.

قولُه: (وقرأ ابن كثير) وهي شاذّة: وإن نُسِبَت[(٣)] إلىٰ الإمام[(٤)].

قولُه: (وَضَرْبُ المَثَلِ اعتمادُه وصُنْعُه)، الراغب: الضربُ إيقاعُ شيءٍ علىٰ شيءٍ، ولتصوُّرِ اختلافِ الضربِ خولِفَ بين تفاسيرِها كضَرْبِ الشيءِ باليدِ والعصا والسيفِ ونحوها،

---

(١) في «ديوانه» بشرح الواحدي (١: ٣٧٤).

(٢) وهو وَرَقُ السَّلَم يُدبَغُ به.

(٣) في (ح) و(ف): «وإن نسب».

(٤) ذكره السمينُ الحلبيُّ بصيغة التمريض: «ويروىٰ عن ابن كثير» انظر: «الدر المصون» (١: ١٦٢).

وفي الحديث: **اضطرب رسولُ الله ﷺ خاتماً من ذهب**. و«ما» هذه إبهاميّة، وهي التي إذا اقترنتْ باسم نكِرةٍ أبهمتْه إبهامًا، وزادته شياعًا وعمومًا، كقولك: أعطني كتابًا ما، تريد أيَّ كتابٍ كان؛ أو صِلةٌ للتأكيد؛ كالتي في قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، **كأنه قيل: لا يستحيي** أن يَضربَ مثلًا حقًّا، أو ألبتّةَ، هذا إذا نصبتَ ﴿بَعُوضَةً﴾،........

وضَرْبُ الدراهمِ اعتبارًا بضَرْبِهِ بالمِطْرَقة، وقيل له: الطَّبْعُ اعتبارًا بتأثيرِ السِّكّةِ فيه، وبذلك شُبِّه السَّجيَّةُ فقيلَ لها: الضَّريبةُ والطبيعة، والضَّرْبُ في الأرض: الذهابُ فيها، وهو ضَرْبُها بالأرجُلِ، وضَرَبَ الخيمة لضربِ أوتادِها بالمِطْرَقةِ، وتَشبيهًا بضَرْبِ الخيمةِ، قال تعالىٰ: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١] أي: التَحَفَتْهُم الذِّلَّةُ التحافَ الخيمةِ، ومنه استُعير: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾ [الكهف: ١١] وضَرْبُ المَثَلِ هو من ضَرْبِ الدراهمِ، وهو ذِكْرُ شيءٍ أثرُهُ يظهرُ في غيرِه، والاضطرابُ كثرةُ الذهابِ في الجهاتِ من الضرب في الأرض[١].

قولُه: (اضطربَ[٢] رسولُ الله ﷺ خاتَـمًا مِن ذهب) الحديثُ من روايةِ الشيخين وأبي داودَ والتِّرمذيّ والنَّسائيّ عن ابن عُمرَ في روايةِ «أنَّ رسولَ الله ﷺ اتَّخذَ خاتَـمًا من ذهبٍ وجعلَ فَصَّه ممّا يلي بَطْنَ كَفِّه، ونقشَ فيه: محمد رسول الله، واتَّـخَذَ الناسُ مِثْـلَه، فلما رآهم قد اتخذوها رمىٰ به وقال: «لا ألبسه أبدًا» ثم اتَّـخَذ خاتَـمًا مِن فضة فاتَّخَذَ الناس خواتيمَ الفضة[٣].

قولُه: (كأنه قيل: لا يستحيي) فَذْلَكَةٌ[٤] لِما سَبق وتَلْخيصٌ لِـما فُسِّر؛ وذلك أَنَّ قولَه: «حقًّا» يتعلّقُ بالوجهِ الأولِ، أي: أنَّ اللهَ لا يتركُ المَثَلَ الحقَّ والتمثيلَ الذي يقَعُ في موقعِه كيف ما كان؛ حقيرًا كان أو عظيمًا؛ لأنّ المقصودَ البيانُ الجَليُّ وكشفُ معنىٰ المُمَثَّلِ له علىٰ وَفْقِ الحاجةِ،

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٠٥.

(٢) في (ف): «أضرب».

(٣) أخرجه البخاري (٥٨٦٦)، ومسلم (٢٠٩١)، وأبو داود (٤٣١٨)، والترمذي (١٧٤١)، والنسائي (٨: ١٦٥).

(٤) هذا لفظٌ مُوَلَّد معناه: فإذا كان ذلك كذلك .. وأصلُه في الحسابِ ومعناه: جُمْلَةُ عددٍ قد فُصِّلَ وهو مثل قولهم: فَهْرَسة، إلّا أنَّ «فَذْلَكَ» ضاربٌ بعِرْقٍ في العربية. انتهى من «تاج العروس» (٢٧: ٢٩٣).

فإن رفعتَها فهيَ موصولةٌ صلتُها الجملة؛ لأنّ التقدير: هو بعوضةٌ، فحُذِفَ صَدْرُ الجملةِ كما حُذِفَ في: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]. ووجهٌ آخرَ حَسَنٌ جميل؛ وهو: أن تكونَ التي فيها معنىٰ الاستفهام. لـمّا استنكفوا من تمثُّل اللّٰـهِ لأصنامهم بالمحقَّرات؛ قال: إنّ اللّٰـهَ لا يستحيي أن يَضربَ للأنداد ما شاءَ من الأشياءِ المحقَّرة مثلًا؛ بَلْه البعوضةَ فما فوقَها، كما يقالُ: فلانٌ لا يُبالي بما وَهبَ ما دينار وديناران.

فالذين آمنوا يعلمونَ أنّه الحقُّ من رَبِّهم، فعلىٰ هذا انتصابُ «حقًّا» علىٰ أنه صِفَةُ «مثلًا» لا علىٰ المصدريةِ كما سبقَ إلىٰ بعضِ الأوهام. وأنَّ قولَه: «ألبتَّة» يتعلَّقُ[1] بالوجهِ الثاني، وهو أن تكونَ «ما» مزيدةً، يعني أنَّ الله لا يتركُ ضَرْبَ المثلِ ألبتَّة، لِما فيه من الفوائدِ الجليلةِ والمنافعِ الكثيرة، لأنه أوقَعُ في القلبِ وأقلَعُ للشُّبَهِ، وذلك أنّ «ما» إذا كانت إبهاميةً تُعطي معنىٰ التنكيرِ في «مثلًا» وتزيدُ في شُيوعِه، ولهذا قلنا: أي مثلٍ كانَ، وأنّ «ما» المؤكِّدة تؤكِّدُ معنىٰ مضمونِ الجملةِ، وإليه الإشارةُ بقَولِه: «ألبتَّة»، ويعضُدُه ما جاء في «المفصَّل»: قولُك: ما إنْ رأيتُ زيدًا، الأصل: ما رأيتُ، ودخولُ «إن» صِلَةٌ أكَّدتْ معنىٰ النفي[2].

قال القاضي: تَسْميةُ «ما» مزيدةً لا يُعنىٰ بها اللغوُ الضائعُ، فإنَّ القرآنَ كلَّه هُدىً وبيان؛ بل «ما» لم تُوضَع لمعنىً يُرادُ منه، وإنما وُضِعَتْ لأنْ تُذْكَرَ مع غيرِه فتفيدَ له وَثاقَةً وقوةً، وهو زيادةٌ في الهدىٰ[3].

قولُه: (بَلْهَ)، النهاية: بَلْهَ من أسماءِ الأفعال، كرُوَيْد ومَهْ وصَهْ، يقال: بَلْهَ زيدًا، بمعنىٰ: دَعْهُ واترُكْه، وقد يوضَعُ موضِعَ المصدر، فيقال: بَلْهَ زيدٍ، كأنه قِيل: تَرْكَ زيدٍ.

---

(١) في (ط): «متعلق».

(٢) «المُفَصَّل» للزمخشري ص٤٢٣ واستشهد بقولِ دريد بن الصِّمَّة:

مـا إنْ رأيتُ ولا سمعتُ بـه ... كاليومِ هانِـئَ أَيْنُـقٍ جُـرُبِ

قاله في وصف الخنساءِ حين رآها تطلي نياقًا لها بالقَطِران أصابَها الجَرَبُ.

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٥٧).

والمعنىٰ: أنّ للـهِ أن يَتمثّل للأندادِ وحقارةِ شأنِها بما لا شيءَ أصغرُ منه وأقلُّ، كما لو تمثّلَ بالجزءِ الذي لا يَتجزّأ، وبما لا يُدركُه لتناهيهِ في صِغَره إلا هوَ وَحْدَه بلُطْفه، أو بالمعدومِ، كما تقولُ العَرَب: فلانٌ أقلُّ مِن لا شيء، في العَدَد، ولقد ألَمَّ به قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٍ﴾ [العنكبوت: ٤٢]........

قولُه: (بالجزءِ الذي لا يتجزّأ) هو في عبارةِ المتكلِّمين. وعندهم: أنَّ الأجسامَ البسيطةَ من أجزاءٍ صغارٍ لا تنقسِمُ[1] أصلاً[2].

قولُه: (إلا هو وَحْدَه بلُطْفِه) أي: بلُطْفِ إدراكِه. قال في قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]: وهو لِلُطْفِ إدراكِه يُدرِكُ تلك الجواهرَ اللطيفةَ التي لا يُدْرِكُها مدرك[3].

قولُه: (أقلُّ مِنْ لا شيء) قيل: «شيء» مجرورٌ بـ(مِنْ)، ولا زائدة. المعنىٰ: فلانٌ في حُسبانِ الناسِ كأقلِّ شيء. أو لا تكون زائدةً أي: أقلُّ مِن المعدومِ، أو غير مُلْتَفتٍ إليه.

قولُه: (ألـمَّ به) أي: نزلَ بهذا المعنى، أي: بالحُكْمِ علىٰ الشيءِ بلا شيء، **الأساس**: ألـمَّ: نزل، ومن المجازِ: ألمَّ بالأمر، أي: لم يتعمَّقْ به، **الجوهري**: غلامٌ مُلِمٌّ: قاربَ البُلوغَ.

قولُه: (﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾ [العنكبوت: ٤٢]) قال أبو البقاء: «ما» في ﴿مَا يَدۡعُونَ﴾[4] استفهامٌ منصوبٌ بـ﴿يَدۡعُونَ﴾ لا بـ﴿يَعۡلَمُ﴾، و﴿مِن شَيۡءٍ﴾ تبيينٌ، ويجوز أن تكونَ نافيةً، و﴿مِن﴾ زائدةً، و﴿شَيۡـًٔا﴾ مفعولَ ﴿يَدۡعُونَ﴾[5].

---

(١) في (ط): «لا تتجزىٰ».

(٢) وهو حاصلُ عبارةِ الشريفِ الجرجاني في «التعريفات» ص٧٨ حيث قال: «الجزء الذي لا يتجزأ: جوهرٌ ذو وضعٍ لا يقبلُ الانقسام أصلًا، لا بحسب الخارج، ولا بحسب الوهمِ أو الفرضِ العقليِّ».

(٣) «الكشاف» (٦: ٢٠١).

(٤) في (ح): «ما يدعون».

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٣٣).

وهذه القراءةُ تُعزىٰ إلىٰ رؤبةَ بنِ العَجَّاج وهوَ أمضغُ العَرَب للشِّيحِ والقيصوم، المشهودُ له بالفصاحة، وكانوا يشبِّهون به الحَسَنَ، وما أظنه ذهب في هذه القراءة إلا إلىٰ هذا الوجه، وهو المطابقُ لفصاحته. وانتصبَ ﴿بَعُوضَةً﴾ بأنها عطفُ بيانٍ لـ﴿مَثَلًا﴾ أو مفعولٌ لـ﴿يَضْرِبَ﴾، و﴿مَثَلًا﴾: حالٌ عن النَّكِرةِ مقدّمةٌ عليه، ....

وقيل: نفىٰ أنْ يكونَ مدعوُّهم شيئًا، وما للنفي، والوقفُ علىٰ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾، ثم الابتداءُ بقولِه: ﴿مَا يَدْعُونَ﴾ حَسَنٌ وهو موقع الاستشهاد[1].

قولُه: (رُؤبة بن العجاج) قال القُتَبيُّ[2] في «طبقات الشعراء»[3]: هو رؤبةُ بنُ العجّاجِ ابنِ رؤبةَ، من بني مالكِ بن سعد بن زيدِ مَناةَ بن تميم. وأبوه لقيَ أبا هريرة رضي الله عنه وسمع منه أحاديث[4]. قال ابنُ جِنِّي: فروايةُ «بعوضَةٌ» بالرفعِ حكاها أبو حاتمٍ[5] عن أبي عُبَيْدَةَ عن رُؤبة، المعنى: لا يستحيي أن يضربَ الذي هو بعوضةٌ مثلًا، فحذفَ العائدَ إلىٰ الموصولِ وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ هو ليس بفضلةٍ كما في ضَرَبْتُ الذي كلَّمْتُ، أي: كَلَّمْته[6].

---

(١) انظر: «منار الهدى في بيانِ الوقفِ والابتداء» للأشموني ص٥٩٤.

(٢) في (ط): «القُتيبي»، يعني ابن قتيبة الإمام المُتفَنِّن أبا محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٥هـ)، كان لأهلِ السنَّةِ كالجاحظ للمعتزلة، ومن تصانيفه «تأويل مشكل القرآن»، و«عيون الأخبار»، و«الشعر والشعراء»، وغير ذلك. له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١٠: ١٧٠)، و«وفيات الأعيان» (٣: ٤٢)، و«سِيَر النبلاء» (١٧: ٢٩٦).

(٣) يعني في «الشعر والشعراء» (٢: ٥٩٤). وقد وهمَ الإمام الطيبي رحمه الله في هذا الموطن، فإن ابن قتيبة قد ذكر كلامَه هذا في ترجمة العجاج والد رؤبة في «الشعر والشعراء» (٢: ٥٩١).

(٤) ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ١/ ٩٧).

(٥) يعني: الإمام العلامة سهل بن محمد السجستاني ثم البصري المقرئ النحوي اللغوي، صاحب التصانيف، المتوفىٰ سنة ٢٤٨، وقيل غير ذلك.

(٦) «المحتسب» (١: ٦٤).

أو انتصبا مفعولَيْن مُـجْرًى (ضرب) مُجرىٰ (جعل). واشتقاقُ البعوضِ من البَعْض؛ وهو القَطْع، كالبَضْع والعَضْب، يقال: بَعَضَه البعوض، وأُنشد:

لَـنِعْمَ البَيـتُ بَيـتُ أبي دثـارٍ إذا ما خافَ بَعْضُ القومِ بَعْضا

ومنه: بعضُ الشيء، لأنه قطعةٌ منه. والبعوضُ في أصلِه صفةٌ علىٰ فَعول، كالقَطُوع، فَغَلَبَت، وكذلكَ الخَمُوش.

﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾: فيه معنيان؛ أحدُهما: فما تجاوزَها وزادَ عليها في المعنىٰ الذي ضُرِبَتْ فيه مثلًا، وهو القلّة والحقارة؛ نحوُ قولِك لمن يَقولُ: ....

قولُه: (أو انتصبا مفعولَيْن) أي: ﴿مَثَلًا﴾ و﴿بَعُوضَةً﴾. قيلَ: هذا أَبْعدُ الوجوهِ لنُدْرةِ مجيءِ مفعولَيْ جعل وأمثالِه نكِرتَيْن لأنَّها من دواخلِ المبتدأِ والخبر.

قولُه: (لَنِعْمَ البيتُ بيتُ أبي دِثار)[1]، قيل: أبو دِثار: كُنْيةُ البَعوضِ لدُثوره، أي: دُروسِه بالنهار.

قال ابنُ الأعرابي[2]: أَبو دِثار: الكِلَّة[3]، أي: نِعْمَ البيتُ الكِلَّةُ في ليالي الصيف إذا خاف بعضُ القوم من عَضِّ البَعوض.

قولُه: (الخَموش)، الجوهري: الخَموشُ بفَتْحِ الخاء: البَعوضُ لغة هذيل. والخُموشُ: الخُدوشُ وقد خَمَشَ وَجْهَه.

---

(١) ذكره الثعالبي في «ثمار القلوب في المضاف والمنسوب» ص٢٤٦، والزمخشري في «ربيع الأبرار» (٢: ١٣)، والزبيدي في «تاج العروس» (دثر).

(٢) الإمام اللغوي النَّسابة أبو عبد الله محمد بن زياد الهاشمي مولاهم الكوفي (١٥٠-٢٣١)، قال الأزهري: ابـن الأعرابي صالحٌ زاهـد، وَرِعٌ صدوق، حَفِظَ ما لم يـحفظهُ غيـرُه. «سيـر أعلام النبلاء» للذهبي (١٠: ٦٨٧-٦٨٨).

(٣) وهي السِّترُ الرقيقُ يُجْعَلُ وقايةً من البعوض.

فلانٌ أسفلُ النّاسِ وأنذلُهم: هو فوقَ ذاك، تريدُ: هو أبلغُ وأعرقُ فيما وُصِفَ به من السّفالةِ والنّذالة. والثاني: فما زادَ عليها في الحَجْم، كأنه قَصَدَ بذلك رَدَّ ما استنكروه مِن ضَرْبِ المثلِ بالذّبابِ والعنكبوت؛ لأنهما أكبرُ من البَعوضة، كما تقولُ لصاحبِك وقد ذَمَّ مَن عَرفتَه يَشِحُّ بأدنىٰ شيء، فقال: فلانٌ بَخِلٌ بالدرهم والدرهمَيْن: هو لا يبالي أن يَبخلَ بنصفِ دِرهمٍ فما فوقَه، تريدُ بـ«ما فوقَه»: ما بُخِّلَ فيه، وهو الدرْهَمُ والدرهمان، كأنك قلتَ: فضلًا عن الدرْهَمِ والدرهمين، ونحوُه في الاحتمالَيْن ما سمعناه.................

قولُه: (يشِحُّ)، الجوهري: شحِحْتَ بالكسرِ تَشَحُّ، وشحَحْتُ أيضًا تَشِحُّ. قيل: هو في موضعِ ثاني مفعولَيْ «عَرَفْتَه» داخل في صِلةِ الموصول، والوَجْهُ أن يكونَ حالًا.

قولُه: (هو لا يبالي) مقولٌ لقولِه: «تقول لصاحبك» هذا الوجهُ إنما يُذْهَبُ إليه إذا سُمِعَ كلامٌ ذُكِرَ فيه ما يَحْتملُ أحقرَ وأصغرَ منه، فيُؤتىٰ بما يحتملُه من الصغرِ، ليترقىٰ منه إلىٰ ما ذكَره المخاطب، فإنَّ الكفارَ لما استنكروا ضَرْبَ المثلِ بالذبابِ والعنكبوتِ، فقيل لهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦] فضلًا عما يقولونه وهو الـمَثَلُ بالذبابِ والعنكبوتِ، وعليه مثالُ الدرهم والدرهمين.

الانتصاف: لا يستقيمُ المعنىٰ علىٰ ما أشارَ إليه الزمخشريّ؛ لأنّ هذا الاستفهامَ إنما يقعُ للإنكارِ تنبيهًا بالأدنىٰ علىٰ الأعلىٰ، كما تقول: فلانٌ يُعطي الأموالَ ما الدينارُ وما الديناران؟ وأما هاهنا فهم أنكروا ضَرْبَ المثلِ بالذبابِ، فلا يستقيمُ أن تكونَ البعوضةُ فما فوْقَها في الصِّغَرِ أو الكِبَرِ علىٰ اختلافِ المذهَبَيْن تنبيهًا بالأقلِّ علىٰ الأكثرِ؛ إذْ هي وما فوْقَها الأكثرُ في الحقارةِ! ولا تجدُ لتصحيحِ المعنى وجهًا. وإنما أطلْتُ لأنّه موضعٌ ضيِّقٌ يَبعُدُ فَهْمُه، وحَسْبك بمعنًى انعكس فيه فَهْمُ الزمخشري[1].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١١٤) وقد تصرَّف فيه الإمامُ الطيبي تصرُّفًا كبيرًا، وإلّا فإنَّ مقامَ المُحاققةِ طويلٌ.

في «صحيح» مسلمٍ عن إبراهيمَ، عن الأسودِ، قال: دخلَ شبابٌ من قُرَيْشٍ علىٰ عائشةَ رضيَ اللّـهُ عنها، وهي بمِنًى، وهم يَضحكونَ فقالت: ما يُضحككم؟ قالوا: فلانٌ خرَّ علىٰ طُنُبِ فُسطاطٍ فكادت عنقُه ـ أو عَيْنُه ـ أن تذهبَ. فقالت: لا تضحكوا؛ ....

الإنصاف: لو تأملَ كلامَه لوجدَ جوابَ اعتراضِه فيه؛ لأنه قال: أُجيبوا بأنَّ الله لا يَسْتحيي أن يضربَ مثلًا من الأمثالِ ما شاءَ؛ فما البعوضةُ[1] فما فَوْقَها؟ وذلك أنَّ المسلوبَ عن الله أن يضرِبَ مثلًا وهو نكِرَةٌ في سياقِ النفي، فيعمَّ كلَّ مَثَلٍ علىٰ اختلافِ أنواعِه عن الله، فما البَعوضةُ[2]، أي: الكلُّ في الجوازِ سواء، فما البعوضةُ فما دونها في الحقارةِ؟ إذِ المبالغة في تقليله لا يخرجُ عن كونه مَثَلاً، والكلُّ جائزٌ، ولا يلزَمُ من الاستفهام بـ«ما» أن يكونَ من بابِ التنبيهِ بالأدنىٰ علىٰ الأعلىٰ، وقد يكونُ للإنكارِ علىٰ من سَمِعَ قاعدةً قد تقرَّرت فسأل شيئًا من جزئياتِها وقال: لِمَ جازَ هذا مع وضوحِ الدليلِ علىٰ جوازِ الكلِّ؟ وأُشيرَ إلىٰ أنَّ الجميعَ عِلَّةٌ واحدة، وليس بعجيبٍ ما وُهِمَ فيه من ضيقِ مجالِ هذا البحث.

وقلت: كلامُ صاحبِ «الإنصاف» يُشْعِرُ بأنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ من بابِ التذييلِ، وأنه يؤكِّدُ معنىٰ العمومِ في قولِه: ﴿أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ وتكريرُ ﴿بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ للاستيعابِ والشُّمول كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢] سواءٌ اعتبَرْتَ الصِّغَرَ أو الكِبَرَ أفاد الاستيعاب.

والذي يُفْهَمُ من كلامِ المصنِّفِ: أنَّ الوجهَ الأوّلَ من بابِ الترقِّي كقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾، والثاني من بابِ الأولويةِ كقولِه تعالىٰ: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وإلىٰ الأول الإشارةُ بقوله: «تريدُ هو أبلَغُ وأعرَقُ فيما وُصِفَ به»، وإلىٰ الثاني بقولِه: «كأنك قلتَ: فضلًا عن الدرهمِ والدِّرهَمَيْنِ».

---

(١) في (ط): «فبالبعوضة».

(٢) في (ط): «فبالبعوضة».

إني سمعتُ رسولَ اللّـهِ ﷺ قال: «ما من مسلم **يُشاكُ شوكةً** فما فوقَها إلا كُتبتْ له بها درجةٌ ومُحِيتْ بها عنه خَطيئة»، يُحتمل: فما عدا الشوكةَ وتجاوَزَها في القلّة، وهي نحوُ نُخْبةِ النَّمْلةِ في قوله ﷺ: «ما أصابَ المؤمنَ من مكروهٍ فهو كفّارةٌ لخطاياه؛ حتىٰ نُخْبةِ النَّملة»، وهي عضَّتُها؛ ويُحتملُ ما هو أشدُّ من الشوكةِ وأوجع؛ **كالخُرورِ علىٰ طُنُب الفسطاط**. فإن قلتَ: كيفَ يُضربُ المثلُ بما دونَ البعوضةِ وهي النهايةُ في الصِّغَر؟ قلتُ: ليسَ كذلكَ؛ فإن جَناحَ البَعوضةِ أقلُّ منها وأصغرُ بدَرَجات، **وقد ضَرَبه رَسولُ اللّـهِ ﷺ مثلًا للدنيا**، وفي خَلْق اللّـهِ حيوانٌ أصغرُ منها ومن جَناحها ربما رأيتَ في تضاعيفِ الكُتبِ العتيقةِ دويبَّةً لا يَكاد يجلِّيها للبصرِ الحادِّ إلا تحرُّكُها، فإذا سكنتْ فالسُّكونُ يُواريها، ثمّ إذا لوَّحتَ لها بيدِك حادتْ عنها، وتجنَّبتْ مَضرَّتها،......................

قولُه: (**يُشاكُ شوكةً**) عن بعضِهم: أرادَ المعنىٰ لا العَيْنَ، وهي الـمَرَّةُ من شاكَ، ولو أرادَ العينَ لقال: بشَوْكةٍ[1]، وفيه نظر.

النهاية: شيكَ الرجلُ فهو مَشُوكٌ: إذا دخل في جِسْمِه شوكة.

الحديث أخرجَهُ البخاريُّ ومُسلمٌ ومالكٌ والتِّرمذيّ[2]. وأما قولُه: «ما أصابَ المؤمنَ من مكروهٍ» الحديث، فلم أقِفْ له علىٰ رواية[3].

قولُه: (**كالخُرورِ علىٰ طُنُبِ الفُسْطاط**)، **الجوهري**: الفُسْطاطُ بيت من شَعَر.

قولُه: (**وقد ضرَبَه رسولُ الله ﷺ مثلاً للدنيا**[4]) روَيْنا عن الترمذيِّ عن سهلِ بنِ سعدٍ،

(١) في (ف): «شوكة».

(٢) هو في «الموطأ» ص٦٧٢، وأخرجه البخاري (٥٦٤١)، ومسلم (٢٥٧٢)، والترمذي (٩٦٥)، وصحَّحه ابن حبان (٢٩٠٦).

(٣) وكذا قال الحافظان: الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ٥٨)، وابن حجر في «الكافي الشاف» (١: ١٦).

(٤) في (ف): «للدينار».

فسبحانَ مَن يُدركُ صورةَ تلكَ وأعضاءَها الظاهرةَ والباطنةَ، وتفاصيلَ خِلْقَتِها، ويبصِرُ بصَرَها، ويطَّلعُ علىٰ ضميرِها! ولعلَّ في خَلْقِه ما هو أصغرُ منها وأصغر، ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ وَمِنْ أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يس: ٣٦]، وأُنشِدتُ لبعضهم:

يا مَن يرىٰ مدَّ البَعوضِ جَناحها ... في ظُلمةِ اللّيلِ البهيمِ الأَلْيَلِ

ويَرىٰ عُروقَ نِياطِها في نَحْرِها ... والمخَّ في تلكَ العظامِ النُّحَّلِ

اغفرْ لعبدٍ تابَ من فَرَطاتِهِ ... ما كانَ منه في الزّمانِ الأوَّلِ

و«أمّا» حرفٌ فيه معنىٰ الشرط؛ ولذلك يُجابُ بالفاء، وفائدتُه في الكلام: أن يعطيَه فضْلَ توكيد؛ تقول: زيدٌ ذاهب، فإذا قصدتَ توكيدَ ذاك وأنه لا محالةَ ذاهبٌ، وأنه بصدَدِ الذّهاب، وأنه منه عزيمة؛ قلتَ: أمّا زيدٌ فذاهب؛ ولذلكَ قالَ سيبوَيْه في تفسيره: مهما يكن مِن شيءٍ فزيدٌ ذاهب. وهذا التفسيرُ مُدْلٍ بفائدتَيْن: بيان كَونِه توكيدًا،.........

عن رسولِ الله ﷺ: «لو كانتِ الدنيا تعدِلُ عندَ الله جناحَ بَعوضةٍ ما سقىٰ كافراً منها شَرْبَةَ ماء»[1].

قولُه: (يا من يرى) الأبيات[2]، الجوهري: النِياطُ: عِرْقٌ عُلِّق به القَلْبُ من الوَتينِ، فإذا قُطِعَ ماتَ صاحبُه.

قولُه: (أما زَيْدٌ فذاهب) قال الزجاج: الفاءُ دخَلَتْ في قولِه: ﴿فَيَعْلَمُونَ﴾ لأن «أمّا»

---

(١) هو في «سنن الترمذي» (٢٣٢٠) وأخرجه ابن ماجه (٤١١٠) وقال الترمذي: هذا حديث صحيح غريب. انتهىٰ. وفي الباب عن أبي هريرة عند البَزّار كما في «مجمع الزوائد» (١١: ١٩٦) وقال: فيه صالح مولى التوأمة وهو ثقة، ولكنّه اختلط، وبقيّةُ رجاله ثقات.

(٢) هي في «مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف» (١: ١١٦)، وعزاها للزمخشريِّ وقال: وإنْ كانت عادتُه في الكتابِ أن لا يَنْسِبَ شِعْرَهُ لنَفْسِه. انتهىٰ.

وأنه في معنىٰ الشرط، ففي إيرادِ الجملتَيْنِ مُصدَّرَتَينِ به وإن لم يقل: فالذينَ آمنوا يَعلمون، والذينَ كفروا يقولون ـ **إحمادٌ عظيمٌ** لأمرِ المؤمنينَ، واعتدادٌ بعلمِهم أنه الحقُّ، ونعيٌ علىٰ الكافرينَ إغفالَهم حظَّهم وعنادَهم، **ورمْيَهم بالكلمةِ الحَمْقاء**.

تأتي بمعنىٰ الشرطِ والجزاءِ كأنه إذا قال: أما زيدٌ فقد آمنَ وأما عَمْرو فقد كفر، قيل: مهما يكُنْ من شيءٍ فقد آمَنَ زيدٌ، ومهما يكُنْ من شيءٍ فقد كفَر عمرو[1].

قلت: وتحريرُه: أيُّ شيءٍ قُدِّرَ منَ الموانِعِ والحوادثِ لا يمنَع زيدًا من الإيمان. ويلزَمُ منه أنَّ الإيمانَ منه عزيمةٌ، ولهذا كَرَّرَ العبارةَ. وفي «الإقليد»: عن عبد القاهر[2]: حقُّ زيدٍ أن يكونَ بعد الفاءِ، لأنه جوابٌ وجزاءٌ إلا أنه حُذِفَ فِعْلُ الشرطِ وقُدِّمَ المُبتدأُ وهو زيدٌ علىٰ الفاء وجُعِلَ التقديمُ عِوَضًا من الفعلِ المحذوف.

قولُه: (**إحمادٌ عظيم**) ليسَ من أحمَدْتُه، أي: صادَفْتُه محمودًا، وإنما هو من أحمَدْتُ صنيعَه، وأحمَدْتُ الأرض: رَضِيتُ سُكناها، وجاوَرْتُه فأحمَدْتُ جِوارَه. قاله في «الأساس» في قسمِ المجاز. وقيل: حُكمٌ بكونه محمودًا، كالإكفار حُكْمٌ بكونِه كافرًا.

قولُه: (**ورمْيَهم بالكلمةِ الحمقاء**) وَصَفَ الكلمةَ بالحمقاءِ إذا لم تصدُرْ عن فكرٍ ورَوِيَّةٍ، بل يُرمىٰ بها جُزافًا. وقَصَدَ بها وَصْفَ صاحِبِها علىٰ الإسنادِ المجازيِّ كما وَصَفَ القرآنَ في قولِه: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس: ٢] بصفةِ مَنْ هو بسَببه، لتكونَ كنايةً عن حُمْقِ صاحبِ الكلمةِ؛ ليصحَّ التقابلُ بين هـٰذه القرينةِ وبين قولِه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٦].

قال القاضي: وكان مِن حَقِّ الكلام: وأمّا الذين كفروا فلا يعلمون؛ ليطابقَ قولَه: «يعلمون»، لـٰكنْ لمّا كان قولُهم هذا دليلًا واضحًا علىٰ جَهْلِهم عدلَ إليهِ علىٰ سبيلِ الكنايةِ ليكون كالبرهانِ عليه[3].

---

(١) «معاني القرآن» (١: ١٠٥).

(٢) يعني الجرجاني.

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٦٠).

والحقُّ: الثابتُ الذي لا يَسوغُ إنكارُه، يُقالُ: حقَّ الأمرُ؛ إذا ثَبَتَ ووَجَبَ، و﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [غافر: ٦]، وثوبٌ محقَّقٌ: مُحْكَمُ النَّسْجِ.

و﴿مَاذَآ﴾ فيه وجهان: أن تكون «ذا» اسمًا موصولًا بمعنىٰ «الذي»؛ فتكونُ كلمتَيْن. وأن يكونَ «ذا» مركَّبةً مع «ما» مجعولتَيْن اسمًا واحدًا؛ فتكون كلمةً واحدة، فهو علىٰ الوجهِ الأولِ مرفوعُ المحلِّ علىٰ الابتداء، وخبرُه «ذا» معَ صلتِه، وعلىٰ الثاني منصوبُ المحلِّ في حُكمِ «ما» وحدَه لو قلتَ: ما أراد الله، والأصوبُ في جوابِه أن يَجيءَ علىٰ الأوّلِ مرفوعًا وعلىٰ الثاني منصوبًا؛ ليطابقَ الجوابُ السؤالَ. وقد جوَّزوا عَكسَ ذلك؛ كما تقولُ في جوابِ مَن قال: ما رأيتَ؟ خيرٌ، أي المرئيُّ خيرٌ، وفي جواب: ما الذي رأيتَ؟ خيرًا، أي: رأيتُ خيرًا. وقُرِئَ قولُه تعالىٰ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] بالرّفعِ والنّصبِ علىٰ التقديرَيْن.

والإرادة: نقيضُ الكَراهة، وهيَ مصدرُ أردت الشيءَ؛ إذا طَلَبَتْه نفسُك، ومالَ إليه قلبُك. وفي حدودِ المتكلمينَ: الإرادة: معنىً يُوجِبُ للحيِّ حالًا ....

قولُه: (والحقُّ الثابتُ الذي لا يسوغُ إنكاره) قال القاضي: الحقُّ يعمُّ[1] الأعيانَ الثابتةَ والأفعالَ الصائبةَ والأقوالَ الصادقة[2].

قولُه: (كما تقولُ في جوابِ من قال: ما رأيتَ؟ خَيْرٌ) استشهادٌ للتعكيسِ، وسيجيءُ إن شاء الله في «النحل» أنَّ مدارَ المطابقةِ علىٰ موافقةِ السائلِ ومخالفتِه في قولِه تعالى: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤].

قولُه: (أردْتُ الشيءَ؛ إذا طَلَبَتْهُ نفسُك ومالَ إليه قلبُك) قال القاضي: الإرادةُ: نزوعُ النفسِ ومَيْلُها إلىٰ الفعلِ بحيثُ يحمِلُها عليه، ويقالُ للقوة التي هي مبدأُ النزوع. والأولُ مع

---

(١) في (ح): «الحق بهم».

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٦٠).

لأجلِها يقعُ منه الفعلُ علىٰ وجهٍ دونَ وجه. وقد اختلفوا في إرادةِ الله؛ فبعضُهم علىٰ أنّ للباري مثْلَ صفةِ الـمُريدِ منّا التي هيَ القصدُ، وهو أمرٌ زائدٌ علىٰ كَونِه عالمًا غيرَ ساهٍ؛ وبعضُهم علىٰ أنّ معنىٰ إرادتِه لأفعالِه هو أنه فَعَلَها، وهو غيرُ ساهٍ ولا مُكْرَه. ومعنىٰ إرادتِه لأفعالِ غيرِه: أنه أمر بها. والضميرُ في ﴿أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ﴾ للمَثَل، أو لـ﴿أَن يَضۡرِبَ﴾.

الفعلِ والثاني قَبْلَه، وكلٌّ من المعنَـيَيْن غيرُ مُتَصَوَّرٍ اتّصافُ البارئ تعالىٰ به، ولذلك اختُلِفَ في معنىٰ إرادتِه، فقيل: إرادتُه لأفعالِه أنّه غيرُ ساهٍ ولا مُكْرَهٍ، ولأفعالِ غيرِه أَمْرُه بها، فعلىٰ هذا لم تكُن المعاصي بإرادته، وقيل: عِلْمُه باشتمالِ الأمرِ علىٰ النظامِ الأكملِ والوجهِ الأَصْلَح، فإنه يَدْعو القادرَ إلىٰ تحصيله. والحقُّ أنها ترجيحُ أحدِ مقدورَيْهِ علىٰ الآخر، وتخصيصُه بوَجْهٍ دون وجه[1].

وقال الإمام: إنها صفةٌ تَقْتضي رُجحانَ أحدِ طرفَي الجائزِ علىٰ الآخر؛ لا في الوقوع بل في الإيقاع، واحتَرَزْنا بهذا القيد عن القدرة[2].

قولُه: (عالـمًا غَيْرَ ساهٍ) بيانٌ لقولِه: «عالـمًا»؛ يريدُ أنَّ المرادَ من الإرادة مُجَرَّدُ القَصدِ، وهو أمرٌ زائدٌ علىٰ معنىٰ العِلْمِ المرادِ منه غيرَ ساهٍ. والوَجْهُ الآتي بخلافه.

قولُه: (وبعضُهم علىٰ أنَّ معنىٰ إرادتِه) قال المُصَنِّفُ في كتاب «المنهاج»[3]: وقيل: معنىٰ قوله: الله مريدٌ لأفعاله: أنه فَعَلَها غيرُ ساهٍ ولا مُكْرَهٍ. «ومريدٌ لأفعالِ غيرِه»: أنه أمرَ بها وليسَ له مِثْلُ صفةِ المريدِ منّا، وهي القَصْدُ والمَيْلُ. ومَنْ أثبتَ له صفةَ المريدِ منّا فهو عندَهُ مريدٌ بمعنىٰ الحادثِ وهو الإرادةُ، ويلزَمُه إثباتُ عَرَضٍ لا في مَحَلّ. وعند الأشعري: هو مُريدٌ بمعنىٰ

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٦١) وذيَّله بقوله: «وهي ـ يعني الإرادة ـ أعمُّ من الاختيار، فإنَّه ميْلٌ مع تَفْضيل».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٥) والإمامُ الرازي إنَّما ينقلُ تعريفَ المتكلّمين للإرادة، وعبارتُه ثمّة: «الإرادةُ ماهيَّةٌ يجدُها العاقلُ من نَفْسِه ويدركُ التفرقةَ البديهية بينها وبين عِلْمِه وقدرتِه وألمِه ولذّتِه، وإذا كانَ الأمرُ كذلك لم يكنْ تصوُّرُ ماهيتها محتاجًا إلى التعريف» انتهىٰ.

(٣) وهو كتابٌ في الأصول. قاله ياقوت في «معجم الأدباء» (٦: ٢٦٩١) وابن خَلّكان في «وفيات الأعيان» (٥: ١٦٨).

وفي قولهم: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا﴾ استرذالٌ واستحْقار، كما قالت عائشةُ رضيَ اللّـهُ عنها في عبدِ اللّـهِ بنِ عَمْرِو بنَ العاص: **يا عجبًا لابنِ عمروٍ هذا!**

القديم. وعند النجار[1]: مُريدٌ لذاتِه، ويلزمَهُما أن يريدَ المعاصيَ فيكونَ كارهًا مُريدًا لشيءٍ واحدٍ في حالة واحدة.

وقال الإمام في «نهاية العقول»[2]: القائلون بنفي الإرادة من المعتزلة أبو الهذيل[3] والنَّظّامُ والجاحظُ والبَلْخيُّ[4] والخُوارزميّ[5] قالوا: لا معنىٰ للإرادة والكراهة شاهدًا وغائبًا إلّا الداعي والصارفَ، وذلك في حَقِّنا هوَ العلمُ باشتمالِ الفعلِ علىٰ المصلحةِ أو الاعتقادُ أو الظنُّ بذلك، واللهُ سبحانَه وتعالىٰ لمّا استحالَ في حقِّه الاعتقادُ والظنُّ فلا جَرَمَ أنه لا معنىٰ للداعي والصارف في حقِّه إلا عِلْمُه باشتمالِ الفعلِ علىٰ المصلحةِ والمفسدةِ. وقال أصحابنا: إنَّ الأمرَ قد ينفكّ عن الإرادة، وتمامُ الكلامِ مذكور في الأصول.

قولُه: (يا عجبًا لابنِ عَمْرو هذا) رَوَيْنا عن عُبَيْدِ بنِ عُمَيْرٍ قال: بلغَ عائشةَ رضيَ الله عنها: أنَّ عبدَ الله بنَ عَمْرٍو يأمرُ النساءَ إذا اغتسَلْنَ أن ينقُضْنَ رؤوسَهُنّ فقالت: يا عجبًا لابنِ

---

(١) الحسين بن محمد النجّار، رأسِ الفرقة النّجارية. له مقالات بشيعة استقصاها الأستاذ أبو منصور عبد القاهر البغدادي في «الفرق بين الفرق» ص١٩٥، والشهرستاني في «المِلَل والنحل» (١: ٨٧).

(٢) وهو كتابٌ في أصول الدين، واسمُه العَلَميُّ: «نهايةُ العقولِ في الكلام في درايةِ الأصول» رَتَّبَه على عشرين فَصْلاً، وذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢: ١٩٨٨).

(٣) العلّاف محمد بن الهذيل. من رؤوس المعتزلة (ت ٢٣٥هـ)، وافق الفلاسفةَ في كثير من أصولهم الفاسدة. له ترجمة في «طبقات المعتزلة» للشريف المرتضىٰ ص٤٤، و«سير النبلاء» (١١: ١٧٣) ولتمامِ الفائدة انظر: «المِلَل والنحل» للشهرستاني (١: ٢٠).

(٤) أبو القاسم عبد الله بن أحمد البَلْخيُّ الكعبيُّ (ت ٣٢٧ هـ) من رؤوس الاعتزال، وله ترجمة في «تاريخ بغداد» (٩: ٣٨٤)، و«وفيات الأعيان» (٣: ٤٥)، و«سِيَر النبلاء» (١٥: ٢٥٥).

(٥) لم أهتدِ إلى معرفة المقصود به.

﴿مَثَلًا﴾: نُصِبَ علىٰ التمييز، كقولكَ لمن أجابَ بجوابٍ غثٍّ: ماذا أردتَ بهذا جوابًا؟ ولمن حَمَلَ سلاحًا رديئًا: كيفَ تَنتفعُ بهذا سلاحًا؛ **أو علىٰ الحالِ**، كقولِه: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف: ٧٣].

وقولُه ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ **جارٍ مَجرىٰ التفسيرِ والبيانِ للجملتَيْنِ** المصدَّرتَيْنِ بـ«أمّا»، وأنّ فريقَ العالِمينَ بأنه الحقُّ، وفريقَ الجاهلينَ المستهزئينَ به؛ كلاهما موصوفٌ بالكثرة، وأنّ العلمَ بكَونِه حقًّا من باب الهدىٰ الذي ازداد به المؤمنونَ نورًا إلىٰ نورِهم، وأنّ الجهلَ بحُسْنِ موردِه من بابِ الضلالةِ التي زادت الجَهَلةَ خَبطًا في ظَلْمائهم. فإن قلتَ: لمَ وُصِفَ المهديُّون بالكثرةِ والقلَّةُ صفتُهم ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣]، ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص: ٢٤]، ....

عمرٍو هذا. وفيه: «كنتُ أغتسلُ ورسولَ الله في إناءٍ واحدٍ وما أزيدُ أن أُفْرِغَ علىٰ رأسي ثلاثَ إفراغات» أخرجه مسلم[١].

قوْلُه: (**أو علىٰ الحال**) قال أبو البقاء: «مثلًا» حالٌ من اسمِ الله، أو مِن «هذا» أي: مُتمثِّلًا أو مُتمثَّلًا به[٢]. والمصنِّفُ اختارَ الثاني لقولِه: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف: ٧٣].

قولُه: (**جارٍ مَجْرىٰ التفسيرِ والبيانِ للجُملَتَيْن**) لأنَّ كِلتا الجُملتَيْن مشتملةٌ علىٰ الكثرةِ وعلىٰ معنىٰ الضلالة والهدىٰ وهو قولُه: ﴿فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٦] و﴿فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ﴾ فبيَّنَ بقولِه: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ ذلك وكشفَ المعنىٰ، وكذا تفسيرُه هذا، فقولُه: «وإنَّ فريقَ العالمين» و«فريقَ الجاهلين» جارٍ مَجْرىٰ التفسيرِ لقولِه: «جارٍ مَجْرىٰ التفسيرِ والبيان»، وكذا قولُه: «وأنَّ العِلْمَ بكونِه حقًّا» وقولُه: «وأن الجهْلَ بحُسْنِ موردِه» تفسيرٌ للتفسيرِ علىٰ طريقة: أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه.

---

(١) «صحيح مسلم» (٣٣١).

(٢) التبيان في إعراب القرآن (١: ٤٤).

«الناس كإبل مئة لا تجدُ فيها راحلة» «وَجَدتُ الناسَ اخبُرْ تَقْلُه»؟..................

قولُه: (**الناسُ كإبلٍ مئة**) الحديثُ أخْرجَه البخاريُّ ومُسلمٌ والتِّرمذيُّ عن ابن عمر[١].

النهاية: أي: المَرْضيُّ الـمُنْتَجَبُ من الناسِ كالنَّجيبِ من الإبلِ القويِّ علىٰ الأحمالِ الذي لا يوجَدُ في كثيرٍ من الإبلِ. قال الأزهريّ: الراحلةُ هي البعيرُ القويُّ علىٰ الأسفارِ والأحمالِ التامُّ الخَلْقِ، يقَعُ علىٰ الذكرِ والأُنثىٰ، والهاءُ فيه للمبالغة[٢].

قولُه: (**وَجَدْتُ الناسَ اخْبُرْ تَقْلُه**) قال المَيْدانيُّ: ويجوزُ: «وَجَدْتُ الناسُ» بالرفعِ علىٰ الحكاية، أي: سمِعْتُ هذا القولَ، ومَنْ نصَبَ «الناسَ» نصبَه بالأمرِ، أي: اخْبُرِ الناس. «ووجَدْتُ» بمعنىٰ: عَرَفْتُ، أي: عَرَفْتُ هذا المثلَ، والهاء في «تَقْلُه» للسكتِ بعد حذفِ العائِدِ أصلُه: اخبُرِ الناس تَقْلُهم ثم حذفَ الضميرَ، ثم أدخلَ هاءَ الوقف، والجملةُ في محلِّ النصب بـ«وَجَدْتُ» أي: وَجدْتُ الأمرَ كذلك. قال أبو عبيد: جاءَنا الحديث عن أبي الدَّرداء، وقال: خرجَ الكلامُ علىٰ لفظِ الأمرِ ومعناهُ الخبرُ، يريد أنّك إذا خَبَرْتَهم قَلَيْتَهم، يُضْرَبُ في ذمِّ الناس وسوءِ مُعاشرتهم[٣]. وقالوا: اخبُرْ تَقْلُه، مفعولٌ ثانٍ لوجَدْتُ، أي: وجَدْتُهم مَقولًا فيهم هذا القول. ومعناه: ما مِنهم مِن أحدٍ إلا وهو مسخوطٌ بالفِعْلِ عند الخِبْرَة.

---

(١) هو في «صحيح البخاري» (٦٤٩٨)، و«صحيح مسلم» (٢٥٤٧)، و«سنن الترمذيّ» (٢٨٧٢)، وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٤٦٧) (٤: ١٠٤).

وقد فَسَّر الطحاوي دلالة الحديثِ بقوله: قولُ النبيِّ ﷺ: «الناسُ كإبلٍ مئةٍ». يريدُ به خاصّاً من الناس وهم الذين لا غناءَ معهم، ولا مَنْفعةَ عندهم لمن سِواهم من الناس كإبلٍ مئةٍ ليس فيها راحلةٌ تحملُ ما يحتاجُ الناسُ إلى حَمْلِهِ عنهم، وتكون الإبلُ التي لا راحلةَ فيها كالناسِ الذين لا مَنْفعة عندهم مِن علمٍ يُؤخَذُ عنهم ولا ممّا سوى ذلك ممّا يحتاجُ بعضُ الناسِ إليه من بعضٍ، أو في سِواهم بحَمْدِ الله ونِعْمتِه من هو في هدايةِ الناسِ لرُشْدِهم وفي تعليمهم إيّاهم أمْرَ دينهم، وفي تسديدهم لهم في أمورهم، وفي حَمْلِ الكلِّ عنهم كثير». انتهىٰ من «شرح مشكل الآثار» (٤: ١٠٦-١٠٧).

(٢) «النهاية في غريب الحديث» (١: ١٩)، وانظر كلامَ الأزهري في «تهذيب اللغة» (٥: ٥).

(٣) «مجمع الأمثال» (٢: ٣٦٣).

قلت: أهل الهدىٰ كثيرٌ في أنفسِهم، وحينَ يوصفونَ بالقِلَّةِ إنما يوصفونَ بها بالقياسِ إلىٰ أهلِ الضّلال، وأيضًا فإنّ القليلَ من المهديِّين كثيرٌ في الحقيقةِ وإن قَلُّوا في الصّورة؛ فسُمُّوا ذهابًا إلىٰ الحقيقةِ كثيرًا:

إنّ الكرامَ كثيرٌ في البلادِ وإن قَلُّوا، كما غيرُهم قُلٌّ وإن كثُروا

وإسنادُ الإضلالِ إلىٰ اللّٰهِ تعالىٰ إسنادُ الفعلِ إلىٰ السّببِ؛ لأنه لـمّا ضَرَبَ المَثَلَ فضَلَّ به قومٌ واهتدىٰ به قومٌ؛ تسبَّب لضلالِهم وهداهم، وعن مالكِ بنِ دينارٍ رحمه اللّٰهُ: أنه دَخَلَ علىٰ محبوسٍ قد أُخِذَ بمالٍ عليه، وقيِّد، فقال: يا أبا يحيىٰ أمَا ترىٰ ما نحنُ فيه من القيود؟ فرفع مالكٌ رأسَه فرأىٰ سَلَّة فقال:.........

قولُه[1]: (قُلٌّ وإنْ كَثُروا)، الأساس: في مالِه قِلَّةٌ وقُلٌّ، والرِّبا وإن كَثُرَ فهو إلىٰ قُلٍّ، والحمدُ لله علىٰ القُلِّ والكُثْرِ.

قولُه: (إنَّ الكرام) البيت[2]، الانتصاف: والاستشهادُ بالبيتِ غيرُ مستقيمٍ لأنَّ معناهُ: أنَّهم وإن كانوا قليلًا فالواحدُ منهم كالكثير، قال[3]:

وواحدٌ كالألف إنْ أمرٌ عنىٰ[4]

الإنصاف: المَهْديّون في الآية كثيرٌ في أنفُسِهم وقليلٌ بالنسبة إلىٰ غيرِهم، فليس البيتُ مِن معنىٰ الآيةِ في شيء.

---

(١) كذا تقدَّمت هذه الفقرة في الأصول الخطية على التي تليها، وحقُّها أن تتأخر عنها.

(٢) ذكره السمين الحلبي في «الدر المصون» (١: ١٦٧)، وأبو حيّان في «البحر المحيط» (١: ٢٧٠).

(٣) القائل هو ابن دُرَيْد صاحب «الجمهرة» والبيتُ من مقصورته الشهيرة، انظر: «شرح مقصورة ابن دريد» لابن خالوَيْه، ص٣٩٥ رقم البيت (١٦٩) وفسَّره بقوله: إن الرجلَ إذا كان شجاعاً قامَ مَقامَ ألف.

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١١٨).

....

وقلتُ: كِلاهما اتّفقا علىٰ أنَّ الجوابَ الأول هو المقصودُ في تفسيرِ الآية، لأنّ المعنىٰ: المَهْديون كثيرونَ في أنفُسِهم لأنهم كانوا جَمًّا غفيرًا، ولكن بالنسبة إلىٰ الكافرين كانوا قليلين. وأما الجوابُ الثاني والبيتُ المُستَشْهَدُ به فليْسا مِن المعنىٰ في شيء، إذ لو أُريدَ هذا المعنىٰ لقيل: يُضِلُّ به قليلًا ويَهْدي به كثيرًا. ويمكن أن يقال: إنّ المعنىٰ يُضِلُّ به الناقصينَ الذين إنْ عُدُّوا كانوا كثيرينَ، ويَهْدي به الكاملين الذين إنِ اعتدّوا كانوا كثيرينَ كقوله[1]: قليلٌ إذا عُدّوا كثيرٌ إذا شَدّوا.

علىٰ أنّ سؤالَ المُصنِّفِ المؤسّسَ علىٰ قاعدتِه عن أصلِه مَدْفوع؛ لأنه إنْ أرادَ معنىٰ العموم فقولُه: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣] مع سائر الأمثلة لا يقابِلُ الكافرينَ؛ لأنَّ ذلك القليلَ لا يوجَدُ إلّا في الأنبياء وأفرادِ المُؤمنين، بل المقابِلُ عامَّة المؤمنين من أُمَّةِ محمد صلوات الله عليه الذين علِموا أنَّ ما يقولُه حقٌّ وصَواب، سواءٌ كانوا مُطيعينَ أو عاصينَ، فيدخُلُ فيه مَنْ سِيقَ له الكلامُ دخولًا أوّليًّا، وهو الذي يَقْتضيهِ النظم، وإنْ أرادَ خُصوصَ السببِ، فقد أَبْعَدَ المَرْمىٰ؛ لأنّ الكلامَ واقعٌ في الطاعنينَ في ضَرْبِ الأمثالِ، القائلين: أما يَسْتحيي ربُّ محمّدٍ أن يضرِبَ بالذبابِ والعنكبوتِ مثلًا؟ وماذا أرادَ الله بهذا مثلًا؟ وذلك أنَّ الضمير في ﴿أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ كما صَرَّح به للمثَلِ أو لـ«أنْ يضرِبَ»، وفي «به» في «يضِلُّ به» «ويهدي به» كذلك، لما قال: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ جارٍ مَجْرىٰ التفسيرِ والبيانِ للجملتَيْن المُصدَّرتَيْن بأمّا، والطاعنونَ في ضَرْبِ الأمثالِ ما بلغوا مبلغَ المؤمنينَ الذين حازوا قَصَبَ السَّبْقِ، وشهِدَ لهم الله تعالى به في قوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠] فضلًا عن أن يزيدوا عليهم.

---

(١) هذا منتزع من قول المتنبي:

ثقالٍ إذا لاقَوْا خِفافٍ إذا دُعُوا كثيرٍ إذا شَدُّوا قليلٍ إذا عُدُّوا

انظر: «الصبح المنبي عن حيثية المتنبي» (١: ٢١٣).

لمن هذه السَّلَّة؟ فقال: لي، **فأمر بها تُنزل**، فإذا دَجاجٌ وأَخْبِصَة فقال مالكٌ: هذه وضعتِ القيودَ علىٰ رِجْلك. وقرأ زيـدُ بنُ عليّ: (يُضَلُّ به كثيرٌ)، وكذلك: (وما يُضَـلُّ بـه إلا الفاسقون). والفِسْقُ: الخروجُ عن القَصْد. قالَ رؤبة:

فواسِقًا عَن قصدِها جَوائرا

والفاسقُ في الشريعة: الخارجُ عن أَمرِ اللّٰـهِ بارتكابِ الكبيرة، وهو **النّازلُ بين المنزلتَيْن**، أي: بينَ منزلةِ المؤمنِ والكافِر. وقالوا: إنّ أولَ من حَدَّ له هذا الحدَّ أبو حذيفةَ واصلُ بنُ عَطاءٍ رضيَ اللّٰـهُ عنه وعن أشياعِه، وكَونُه بَيْنَ بَيْنَ أنّ حُكمَه............

قولُه: (**فأمَرَ بها تُنْزَلُ**) بالرفعِ علىٰ حذف أن وهو بدلُ اشتمالٍ من الضميرِ في بها كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجۡتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعۡبُدُوهَا﴾ [الزمر: ١٧].

قولُه: (**فواسقًا عن قَصْدِها جِوائرا**) أوله:

يذهَبْنَ في نَجْدٍ وغورًا غائرا[(١)]

القَصْدُ: الطريقُ المستقيم، «غورًا»: عَطْفٌ علىٰ محلِّ الجارِّ والمَجرور، يصفُ نوقًا يمشِيَن في المفاوِزِ يذهَبْنَ عن استقامةِ الطريق.

قولُه: (**النازلُ بين المنزلَتيْن**) قال القاضي: الفاسقُ في الشرعِ: الخارجُ عن أمرِ الله بارتكابِ الكبيرةِ، وله درجاتٌ ثلاث: الأولىٰ: التغابي[(٢)] وهو أن يرتكبَها أحيانًا مُسْتَقْبِحًا إياها، والثانية: الانهماكُ وهو أن يعتادَ ارتكابَها غيرَ مُبالٍ بها. والثالثة: الجحودُ وهو أن يرتكبَها مُسْتَصْوبًا إياها، فإذا شارَف هذا المقامَ وتَخطّىٰ خُطَطَه خلعَ رِبْقةَ الإيمانِ من عُنُقِه ولابسَ الكُفر. وما دامَ هو في

---

(١) البيت في «ملحق ديوان رؤبة» ص١٩٠، وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٩٤)، و«الخصائص» لابن جنّي (٢: ٤٣٢)، و«أساس البلاغة» للزمخشري ص٤٧٣.

(٢) كذا في (ط) و(ف) و«أنوار التنزيل» بالغين المعجمة والباء الموحدة، وفي (ح): «التغاني»، ويُمكن أن تكون هذه الأخيرة: «التعاني»، من المعاناةِ، فيكون لها وجه جَيِّدٌ مُتَّجه.

حكمُ المؤمنِ في أنه يُناكَحُ ويوارَث ويُغسَّل ويُصلَّىٰ عليه، ويُدفَنُ في مقابرِ المسلمين، وهو كالكافِرِ في الذمِّ واللّعنِ والبراءةِ منه، واعتقادِ عَداوته، وأن لا يُقبلَ له شهادةٌ، ومذهبُ مالكِ بنِ أنس والزيديّةِ أنّ الصّلاة لا تُجزئُ خَلْفَه. ويقال للخلعاء الـمَرَدةِ من الكفّار: الفسقةُ، وقد جاء في كتابِ الله الاستعمالان: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١١]؛ يريدُ اللَّمزَ والتّنابُزَ، ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [التوبة: ٦٧]. النقضُ: الفَسْخُ وفكُّ التركِيب. فإن قلتَ: من أينَ ساغَ استعمالُ النقضِ في إبطالِ العَهد؟ قلتُ: من حيثُ تسميتُهم العهدَ بالحبلِ علىٰ سبيلِ الاستعارة؛.................

درجةِ التغابي والانهماكِ فلا يُسْلَبُ عنه اسمُ المؤمنِ لاتصافِه بالتصديقِ الذي هو مُسمّىٰ الإيمان، والمعتزلةُ لمّا قالوا: الإيمانُ عبارةٌ عن مجموعِ التصديقِ والإقرار والعمل، والكفرُ تكذيبُ الحقِّ وجُحودُه؛ جَعلوهُ قِسمًا ثالثًا نازلًا بين منزلتي المؤمن والكافر؛ لمشاكلتِه كلَّ واحدٍ منهما في بعضِ الأحكام[١].

قولُه: (للخُلَعاء) هو جَمْعُ خَليعٍ. الأساس: ومن المجازِ: خَلَعَ فلانٌ رَسَنَه وعِذارَه، فعدا علىٰ الناسِ بشرِّه. وقيلَ لكلِّ شاطرٍ: خَليع.

قولُه: (وقد جاءَ الاستعمالان) أي: استعمالُ اسمِ الفاسقِ علىٰ المؤمنِ والكافر.

قولُه: (النَّقْضُ: الفَسْخ)، الراغب: النقضُ فَسْخُ المُبْرَمِ، وأصلُه في طاقاتِ الحَبل، والنَّكْثُ مثله[٢].

قولُه: (من حيثُ تسميتُهم العَهْدَ بالحَبْل) أي: لما سَمَّوْا العهْدَ بالحَبْلِ علىٰ سبيلِ الاستعارةِ كما في قولِه: «إنَّ بَيْننا وبين القومِ حِبالًا» أي: عهدًا، جَسَروا أن يستعملوا النقْضَ في إبطالِ

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٦٣). وانظر: «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبّار المعتزلي ص٦٩٧، حيث احتجَّ لمذهبه القائِل بالمنزلةِ بين المنزلتين.

(٢) ولتمامِ الفائدة انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٣١).

لما فيه من ثباتِ الوُصْلةِ بين المتعاهدَيْن. ومنه قول ابن **التَّيِّهانِ في بَيْعةِ العقبة**: يا رسولَ اللّٰهِ إنّ بيننا وبينَ القومِ حبالًا ونحن قاطِعُوها، فنخشىٰ إنِ اللّٰهُ أعزَّك وأظهرَك أن تَرجِعَ إلىٰ قومِك. وهذا من أسرارِ البلاغةِ ولطائفِها؛ ....

العهدِ، وذلك أنْ شَبَّهَ العهْدَ بالحبلِ لِما فيه من ثَباتِ الوُصْلَة تشبيهًا بليغًا حتىٰ إنّه حبلٌ من الحِبال، ثم أخذَ الوَهْمُ في تصويرِه بصورةِ الحَبْلِ[١]، وتَخْيِيلِه بالحبلِ، واختراعِ ما يلازِمُ الحبْلَ من النَّقضِ، ثم إطلاق النقضِ المُحقَّقِ علىٰ ذلك المُخْتَرَع علىٰ سبيلِ الاستعارةِ التخييلية، ثم إضافتِه إلىٰ العهدِ المُتخيَّلِ ليكونَ قرينةً مانعةً عن إرادةِ العهدِ الحقيقيِّ، ولو لم يُذْكَرِ النقضُ لم يُعلمْ أنّ العهدَ مكانَ الاستعارةِ، وإليه رمزَ المصنِّفُ بقوله: «أن يسكتوا عن ذكْرِ الشيءِ المُسْتعارِ» أي: الحبلِ «ثم يَرْمُزوا إليه بذكْرِ شيءٍ من روادفِه» أي: النقض، «فيُنَبِّهوا بتلك الرَّمْزَةِ علىٰ مكانه» أي: الحبلِ المستعارِ، وعلىٰ هذا المثالان.

قولُه: (**التَّيِّهان**) وفي «الحواشي»: صَحَّ عن نُسْخةِ المصنِّف بفَتْحِ الياءِ، وبكسرِها خطأٌ ذكره المرزوقيُّ في «شرح الحماسة»[٢]. قلت: بل هو أصوب لما في «جامع الأصول»: ابنُ التَّيِّهان اسمُه أَبو الهَيْثَم مالكُ بنُ التَّيِّهان الأنصاريُّ صحابيٌّ[٣] كَبيرٌ شهدَ العقبةَ الأولىٰ والثانيةَ، وشهِدَ بَدرًا وأُحدًا والمشاهدَ كلَّها، التَّيِّهانُ: بفَتْح التاءِ فَوْقَها نُقطتانِ وبتشديدِ الياء تحْتَها نُقطتانِ وكَسْرِها. ذكره في موضعَيْن من كتابه[٤].

قولُه: (**في بَيْعةِ العَقَبة**) وهي العقبةُ الثانيةُ في ثلاثَ عَشْرَةَ من النُبوَّةِ، والعقبةُ الأولىٰ في سَنة إحدىٰ عَشْرَة منها، كان رسولُ الله ﷺ يخرجُ في الموسمِ يعرِضُ نفْسَه علىٰ القبائِل، فبَيْنا هو عند العقبةِ لقيَ رَهْطًا من الـخزرجِ، فجلسَ معهم وعرضَ عليهم الإسلامَ، وتلا القرآن،

---

(١) من قوله: «أي لما سَمَّوا العهد» إلىٰ هنا سقط من (ح).

(٢) كذا نقله الإمام الطيبي رحمه الله!! ولم أهتدِ إليه في «شرح الحماسة»، ويغلبُ على الظنِّ أنّه من بابةِ الوهم.

(٣) في (ح) و(ف): «الأنصاري الصحابي».

(٤) انظر: «جامع الأصول» (١٢: ١١٨) و(١٢: ٨٣٥).

أن يسكتوا عن ذكْرِ الشيءِ الـمُستعارِ ثُمَّ يَرمُزوا إليه بذكرِ شيءٍ من رَوادِفِه فينبِّهوا بتلك الرَّمزةِ علىٰ مكانِه، ونحوُه قولُك: شجاعٌ يفترسُ أقرانَه، وعالِمٌ يَغترفُ منه النّاس، وإذا تزوَّجتَ امرأةً فاستَوْثِرْها، لمْ تقل هذا إلا وقد نبَّهتَ علىٰ الشجاعِ والعالِـمِ ....

فأجابوه وانصرفوا راجعينَ، وكانوا ستَّةَ نَفَرٍ، فلما كان العامُ المقبلُ قدِمَ منهم اثنا عَشَرَ رجلًا منهم ابن التَّـيِّهان، قال عبادة بن الصامت: بايَعْناهُ بَيْعَةَ النساءِ علىٰ أن لا نُشركَ بالله شيئًا، ولا نَزْني، ولا نَقْتلَ أولادَنا، ولا نأتي ببُهْتانٍ نَفْتريه بين أَيدينا وأرجُلِنا، ولا نَعْصيه في معروف. قال ابنُ التَّـيِّهان: بَيْنَنا وبينَ القومِ حِبالٌ إلىٰ آخرِه، فتبسَّم رسولُ الله ﷺ وقال: «الدَّمُ بالدم، والهَدْمُ بالهَدْمِ، أنتُم مِنِّي وأنا منكم». أَوْردَه ابنُ الجوزي في كتاب «الوفا في سيرة المصطفىٰ»[١].

والـحِبالُ ـ في قولِ ابن التَّـيِّهان ـ استعارةٌ مصرِّحة عن العهدِ والقرينةُ مُقتضىٰ المَقام، و«قاطِعوها» ترشيحٌ لها.

«وأن يسكتوا» في الكتاب[٢] بَدَلٌ مِن قوله: «هـٰذا» أي: سكوتُهم «عن ذكْرِ الشيءِ المُستعار» إلىٰ آخره «من أسرارِ البلاغة».

قولُه: (فاستوثِرها)، **الأساس**: فراشٌ وَثير: وَطيءٌ، وقد وَثُرَ وَثارةً، ومن المجاز: وَثُرَتْ وثارةً، إذا سَمِنَتْ، قال القُطامي[٣]:

وكأنّما اشتملَ الضجيعُ برَيْطةٍ ... لا بـل تَزيـدُ وَثـارةً وليانـا[٤]

قولُه: (لم تقُلْ هذا) أي: «يفترسُ» مثلًا إلا وقد دلَلْتَ به علىٰ أنَّ المرادَ بقولك: شُجاعٌ: أَسَدٌ، ولا يكونُ أسدًا إلا أن يكونَ استعارةً مَكْنيةً كما سبق، وذلك بأن يُذكَرَ اسمُ الشجاعِ

---

(١) «الوفا بأحوال المصطفى» لابن الجوزي ص٢٢٩.

(٢) يعني في «الكشاف» (١: ١١٩).

(٣) عُمَيْر بن شُيَيْم بن عمرو التغلبي (ت ١٣٠هـ)، شاعرٌ مُقِلٌّ مُجيد. له ترجمة في «الأغاني» (٢٤: ٢١)، و«طبقات فحول الشعراء» (٢: ٥٣٤).

(٤) «ديوان القُطامي» ص٢١٦.

بأنهما أسدٌ وبَحْر، وعلىٰ المرأة بأنها فِراش. والعهدُ: الـمَوْثِقُ، وعَهِدَ إليه في كذا؛ إذا وصّاه به ووثَّقه علَيه، واستعهدَ منه؛ إذا اشترَطَ علَيه، واستَوْثَقَ منه..............

الذي هو المُشَبَّهُ، ويُرادَ به اسمُ الأسدِ المُشبَّهِ به أولًا، وهو الآنَ مُتخَيَّلٌ، وإنما سُمِّيَت مكنيةً لدلالةِ لازمِ المُشَبَّه به علىٰ مكانِه، فتفطَّن لها، واحْذُه حَذْوَ ما نبّه عليه المصنِّفُ، فإنّ غلطَ الناسِ فيها كثير، وحيث لم يَفْهموه خَطّؤوا صاحبَ «المفتاح».

وأما قولُ صاحب «التقريب»: إنها علىٰ الاستعارةِ المرشحة، فبعيد؛ لأنَّ القرينةَ لا تكونُ ترشيحًا، بل الترشيحُ قولُه: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧]؛ لأن الترشيحَ تفريعٌ علىٰ الاستعارةِ وتتميمٌ لها، ولا يأتي إلا بعدَ تمامها.

قولُه: (وعلىٰ المرأةِ بأنّها فِراش) وإنما أعادَ الجارَّ[1] ليُفرِّقَ بين الأمثلةِ، وقد فرَّقَها في قولِه: «وإذا تزوَّجْتَ امرأة» حيث عدل إلى الشرطيَّة، ولو قلْتَ: شجاعٌ يفترسُ أقرانَه، وعالمٌ يغترفُ منه الناس، وامرأةٌ وَثيرة، لَنَسَبْتَ إلىٰ ما تكره، ولجمَعْتَ بين الضِّرغام والنَّعام.

قولُه: (واستَعْهدَ) عطفٌ علىٰ قوله: «عَهِدَ إليه» أي: العهدُ مُطْلَقًا: الموثِق، فإذا استُعْمِل بـ«إلىٰ» كان بمعنىٰ وَصَّاه به، وإذا استُعْمِل بـ«مِن»، كانَ بمعنىٰ الاشتراط، والقَدْر المُشترَكُ الموثِق، كما قال «العهدُ: الموثِق» ولهذا قَدَّر في المعنـيَيْن «وثَّقه عليه واستوثـَقَ منه»، ولابدَّ في الأولِ من قَبولِ مَنْ يُعهَدُ إليه، وفي الثاني لزومُ الوفاءِ[2] من الطرفَيْن، يدلُّ[3] عليه استشهادهُ بقوله: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ﴾ [البقرة: ٤٠] والصريحُ فيه قولُه تعالىٰ: ﴿قُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ مِنۡهَا جَمِيعٗاۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ [البقرة: ٣٨] إلىٰ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ الآية [البقرة: ٣٩].

---

(١) في (ح): «أعاد الجارة».

(٢) في (ف): «الفاء».

(٣) قوله: «يدل» ساقط من (ف).

والمرادُ بهؤلاءِ الناقضينَ لعهدِ اللّـهِ أحبارُ اليهودِ المتعنِّتون، أو منافقوهم، أو الكفّارُ جميعًا. فإن قلتَ: فما المرادُ بعهدِ الله؟ قلت: ما رَكَزَ في عقولِهم من الحُجّةِ على التوحيد، كأنه أمرٌ وصّاهم به، ووثَّقَه عليهم، وهو معنى قولِه تعالى: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]؛ أو أخذَ الميثاق علَيهم بأنهم إذا بُعِثَ إليهم رَسولٌ يُصدِّقه اللّـهُ بمعجزاتِه صدَّقوه واتبعوه، ....

الراغب: العَهْدُ: حِفْظُ الشيءِ ومراعاتُه حالًا بعد حال. وعَهِدَ فلانٌ إلى فلان يعْهَدُ، أي: ألقى العهدَ إليه، وأوصاهُ بحفْظِه، وعَهْدُ الله تارةً يكونُ بما رَكَزَه في عقولِنا وتارةً بما أمرَنا به بكتابِه وسُنَّة رسولِه[١]، وتارةً بما نلتزمُه وليس بلازمٍ في أصلِ الشرع كالنذورِ وما يَجْري مَجْراها، وعلى هذا قولُه تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَـٰهَدَ ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ٧٥] والـمُعاهَدُ في أصلِ الشرعِ يختصُّ بمَنْ دخلَ من الكفّارِ في عهْدِ المسلمين، وكذلك ذو العهدِ، ومنه الحديثُ: «لا يُقْتَلُ المؤمنُ بكافرٍ ولا ذو عَهْدٍ في عهده»[٢] وباعتبارِ الحفظِ قيلَ للوثيقةِ بين المتعاقِدين عُهْدَة، وقولُهم: في هذا الأمرِ عُهْدَةٌ لِـما أُمِرَ به بأن يُسْتَوْثَـقَ منه[٣]. ويُقال: العَهْدُ للدارِ، لمراعاةِ الرجوعِ إليها.

قولُه: (ما رَكَزَ في عُقولهم) مناسبٌ لقولِه: «عَهِدَ إليه في كذا» فعلى هذا أَخْذُ الميثاقِ تمثيلٌ بدليلِ قولِه: «كأنّه أمرٌ وصّاهم به».

فقولُه: (وهو معنى قولِه: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]) بيانٌ لقولِه: «ما رَكَزَ في عُقولهم من الحجَّة» وقوْلُه: «أو أخذَ الميثاقَ عليهم» مناسبٌ لقولِه: «واستَعْهَد مِنه: إذا اشترطَ عليه»، ويدلُّ عليه تصريحُ الشرطِ بأنَّهم إذا بُعِثَ إليهم رسولٌ صَدَّقوهُ واتّبعوه.

---

(١) في (ط): «وبألسنةِ رسله».

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه أبو داود (٢٠٣٥)، والنّسائي (٨: ١٩)، من حديثِ علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو في «مسند أحمد» (٩٥٩)، وفيه تمامُ تخريجه.

(٣) «مفردات القرآن» ص٥٩١.

ولم يَكتموا ذِكْرَه فيمـا تَقدَّمَه مِن الكُتبِ الـمُنزَّلـةِ عليهم، كقوله: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠]، وقولِـه في الإنجيلِ لعيسىٰ صلواتُ اللّـهِ عليه: «سأُنزلُ عليك كتابًا فيه نَـبأُ بني إسرائيلَ وما أَرَيتُه إيّاهم من الآيات، وما أنعمتُ عليهم، وما نَقَضُوا من ميثاقِهم الذي واثقُوا به، وما ضيَّعوا من عهدِه إليهم، وحسنِ صُنعِه للذينَ قاموا بميثاقِ اللّـهِ تعالىٰ، وأوفَوْا بعَهدِه؛ ونَصْرِه إيّاهم، وكيفَ أنزلَ بأسَه ونقمَتَه بالذين غدَرُوا ونَقضُوا ميثاقَهم، ولم يوفوا بعهدِه؛ لأنّ اليهودَ فعلوا باسمِ عيسىٰ ما فعلوا باسمِ محمدٍ صلىٰ الله عليهما، من التحريفِ والجُحودِ وكفروا به كما كفروا به، وقيل: ....

قولُه: (فيما تقدَّمه) مُتعَلِّقٌ بقولِه: «ذِكْره» وقيل: مُتعَلِّقٌ بقولِه: «أَخذَ» وليس بذلك.

قولُه: (في الإنجيل) أي: في حقِّ الإنجيل. والمرادُ بقَوْلِه: «كتاباً» هو الإنجيلُ، نَحْوَ قولِه تعالىٰ لرسولِنا صلواتُ الله عليه: ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥] والقولُ الثقيلُ هو القرآن[1].

قولُه: (وما أَرَيتُه) عطفٌ تفسيريٌّ لقولِه: «بني إسرائيل»، على تقدير مضافٍ، أي: نَبأُ بني إسرائيل أَرَيتُه إيّاهم.

قولُه: (لأنّ اليهودَ فعلوا باسم عيسىٰ) قيل: إلىٰ هاهنا تمّ كلامُ الله في الإنجيل. وفي قولِه: «مِنْ عَهْدِهِ» التفاتٌ، وقولُه: «لأنَّ اليهودَ» كلامُ المُصنِّفِ، وهو مُتعلِّقٌ بقولِه: «في الإنجيل» والظاهرُ أنّه تعليلٌ لانضمامِ قولِه: «في الإنجيل» مع قوله: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] وكِلاهما مثالانِ لقولِه: «أو أخذَ الميثاقَ عليهم بأنهم إذا بَعَث» إلىٰ آخره، أي: أنَّ الله تعالىٰ

---

(١) وهو الذي جزم به ابن عطية في «المحرَّر الوجيز» ص١٩١٢، ونَقَلَ عن حُذّاقِ العلماءِ أنَّ معناه: ثَقيلُ المعاني؛ من الأمرِ بالطاعاتِ والتكاليفِ الشرعية من الجهادِ ونحوِه، ومزاولةِ الأعمالِ الصالحة دائماً. انتهىٰ، ولتمامِ الفائدة انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٨: ٢٥٢)، حيث استقصىٰ عباراتِ السلفِ في تفسير معنىٰ القولِ الثقيل.

هو أخْذُ اللّـهِ العهدَ علَيهم أن لا يَسفكوا دماءَهم، ولا يَبغي بعضُهم علىٰ بَعْض، ولا يقطعوا أرحامَهم. وقيل: عَهِدَ اللّـهُ إلىٰ خَلْقه ثلاثةَ عُهود: العهدُ الأوّلُ الذي أخَذَه علىٰ جميعِ ذُرّيّـةِ آدمَ: الإقـرارُ بربوبيّتِـه، وهو قولُـه تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]؛ وعهدٌ خَصَّ به النّبيّينَ أن يُبلِّغوا الرّسالَة، ويقيموا الدِّين ولا يتفرقوا فيه؛ وهو قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٧]؛ وعهدٌ خصَّ به العلماء؛ وهو قولُه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧]. **والضميرُ في ﴿مِيثَـٰقِهِۦ﴾ للعهد**، ....

أخذَ الميثاقَ عليهم بأنه إذا بُعِثَ إليهم رسولٌ يُصدِّقُه بمعجزاتِه صدَّقوه، ولم يكتموا ذِكْرَه المُثْبتَ في الكُتبِ المُنزلةِ عليهم كما كُتِبَ في «التوراة»، واستعهدَ من اليهود فيها: أنّه إذا جاءَهم الرسولُ النبيُّ الأُميُّ ويُصدِّقُهُ الله بالمعجزةِ يُؤمنوا به ويُصدِّقوه ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٨٩] ونقضوا الميثاق، يدلّ علىٰ هذا قولُه: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ وكتب أيضًا فيها: وأَسْتَعْهِدُ منهم أنه إذا جاء عيسىٰ ويُصدِّقُه الله بالمعجزةِ يُصدِّقوهُ ويُؤمنوا به، فنقضوا الميثاقَ ولم يُصدِّقوه، يدلُّ عليه قوله: سأنزل إلىٰ آخره؛ لأنّ فيه تسليةً للمسيحِ عليه السلام، وأنه من زُمْرةِ مَنْ كذَّبتْهُ اليهودُ ونقضوا ميثاقَ الله فيه، ولم يُوفوا بعهدِه. ووَعدَ بأنه سينتقمُ له منهم البتَّة.

قولُه: (والضميرُ في ﴿مِيثَـٰقِهِۦ﴾ للعهد) أي: الضميرُ فيه: إمّا للعهدِ أو لله تعالىٰ، وعلىٰ التقديرَيْن الميثاقُ: إمّا اسمٌ لِما تقعُ به الوَثاقةُ، أي: الاستحكامُ، وإما مَصْدَر. فهذه وجوه أربعة:

الوجهُ الأول مناسبٌ لقوله في الجوابِ «ما رَكَزَ في عقولِهم من الحُجّةِ علىٰ التوحيد»، لإيقاعِ قولِه: «مِنْ قَبولِه وإلزامِه أنفُسَهم» بيانًا «لِـما وَثّقوا به»، ولا بُدَّ في هذا الوجهِ من القَبولِ ممّنْ يَعْهدُ إليه، لِـما سبق في قوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

والرابعُ منها مناسبٌ للوجهِ الثاني في الجوابِ وهو قولُه: «أو أخذَ الميثاقَ عليهم بأنّهم إذا بُعِثَ إليهم رسولٌ صدّقوه» لقولِه: «من آياتِه وكتُبِه وإنذارِ رُسُلِه»، ولا يجبُ علىٰ هذا الوجه

وهو ما وثّقوا به عهْدَ اللّٰـهِ من قَبُولِه، وإلزامِه أنفسَهم. ويجوزُ أن يكونَ بمعنىٰ تَوْثِقَتِه، كما أنّ الميعادَ والميلادَ بمعنىٰ الوعدِ والولادة، ويجوزُ أن يَرجِعَ الضميرُ إلىٰ اللّٰـهِ تعالىٰ؛ أي من بعد تَوْثِقَتِه علَيهم، أو من بعدِ ما وثّقَ به عَهدَه من آياتِه وكتبِه، وإنذارِ رُسُلِه. ومعنىٰ قطعِهم ما أمَرَ اللّٰـهُ به أن يُوصَل: **قطعُهم الأرْحامَ** وموالاةَ المؤمنين ....

القبولُ لِـما سبق في قولـه تعالىٰ: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾ وقوله: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾.

والوجه الثاني والثالث عامّان، ولهذا ما قَيَّدَهما بشيء، أما تقديرُ الوجهِ الثاني: فالمعنىٰ الذين يَنقُضون عهْدَ الله من بعد تَوْثِقَتِهم العهدَ مع الله بالقَبول والتزموه، أو من بعد توثقةِ الله العهْدَ بالشرطِ الذي شَرط، وعلىٰ هذا الوجهُ الثالث.

قولُه: (**قَطْعُهم الأرحامَ**) قال القاضي: ويحتملُ كلَّ قطيعةٍ لا يَرْضاها الله تعالىٰ وسائرَ ما فيه رَفْض خيرٍ وتَعاطي شَرّ، فإنه يقطعُ الوُصْلَةَ بين الله وبين العبدِ المقصودةِ بالذات(١).

وقلتُ: ذهبَ القاضي إلىٰ العُموم، وخَصَّه المصنِّفُ بالوجهَيْن، ولا منافاةَ؛ لأنّ قولَه: ﴿الَّذِينَ يَنقُضُونَ﴾ مُتَّصِلٌ بقولِه: ﴿إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾، وهو: إمّا مُظْهَرٌ وُضِعَ موضِعَ المُضمَر، وهم الطاعِنون في التمثيلاتِ الواردةِ في التنزيل. وقولُه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦] رَدٌّ عليهم، وحينئذٍ لا يخلو: إمّا أنْ يُرادَ بهم المُشركون، فالمرادُ بقَطْعِ الأرحامِ عَداوتُهم مع رسولِ الله ﷺ، وإمّا أن يُرادَ بهم أهلُ الكتاب، فالمرادُ قطعُهم ما بينَ الأنبياءِ من الوُصْلةِ والاتحادِ حيث آمنوا ببعضٍ وكفروا ببعضٍ، وإما عامٌّ في جميعِ الفَسَقَةِ، فحينئذٍ يُحْمَلُ علىٰ ما قاله القاضي، ويدخلُ فيه أحدُ الفريقَيْن علىٰ البدلِ دخولاً أوّليًّا بشهادةِ سياقِ الكلامِ، والله أعلم.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٦٦) وعبارتُه ثمّةَ: «يحتملُ كلَّ قطيعةٍ لا يرضاها الله تعالى كَقطعِ الرحمِ والإعراضِ عن موالاةِ المؤمنين، والتفرقةِ بين الأنبياءِ عليهم السلام والكتبِ في التصديق، وتركِ الجماعاتِ المفروضة، وسائرِ ما فيه رَفْض خيرٍ أو تعاطي شَرّ».

وقيل: قطعُهم ما بينَ الأنبياءِ من الوُصْلة والاتحادِ والاجتماعِ علىٰ الحقِّ في إيمانِهم ببعضٍ وكفرِهم ببَعْض. فإن قلت: ما الأمر؟ قلت: طلبُ الفِعْلِ ممن هو دونكَ وبعْثُه علَيه، وبه سُمِّيَ الأمرُ الذي هو واحدُ الأمور؛ لأنّ الداعيَ الذي يدعو إليه من يتولاه شُبِّهَ بآمرٍ يأمُره به، فقيلَ له: أمرٌ؛ تسميةً للمفعولِ به بالمصدر، كأنه مأمورٌ به، كما قيلَ له: شأن، والشأْن: الطلبُ والقصْد، يقال: شأنْتُ شأنَه، أي: قصدتُ قصْدَه.

الراغب: أمّا ذمُّهم بقَطْعِ ما أمرَ اللهُ به أن يُوصلَ فذَمٌّ برَفْضِ الخيراتِ وتعاطي السيِّئات، وذلك أنَّ التقاطُعَ يحصُلُ من رَفْض المحبّةِ والعدالةِ، ورفضُهما سببُ كلِّ فساد، فإنَّ القومَ إذا أحبُّوا وعَدلوا تواصلوا، وإذا تَواصلوا تعاونوا، وإذا تعاونوا عَمَروا، وإذا عَمَروا أمروا[١]. وبالعكسِ: إذا تباغَضوا وظَلموا تدابَروا وتخاذلوا[٢]، وإذا تخاذلوا[٣] لم يعمَلْ بعضُهم لبعضٍ فهلكوا. ولهذا قالَ ﷺ: «لا تقاطعوا ولا تَدابَروا، وكونوا عبادَ الله إخواناً كما أمرَكم الله»[٤]. ولذلك حثَّنا علىٰ الاجتماعاتِ في الجُمُعاتِ والجماعات؛ لكوْنِ ذلك سببًا إلىٰ الأُلْفةِ، بل لذلك عَظَّمَ الله تعالىٰ المِنَّةَ علىٰ المؤمنين بقوله: ﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٣][٥].

قولُه: (واحِدُ الأُمور) أي: القَصْدُ والشأن، لأنَّ الأمرَ المُصْطلحَ عليه جمْعُه: الأوامر.

قولُه: (لأنّ الداعيَ الذي يدعو إليه) والضميرُ في «إليه» راجعٌ إلىٰ الأمرِ بمعنى الشأن، وكذا المنصوبُ في «يتولّاه»، لا إلىٰ الفعلِ كما ظُنَّ؛ لأنَّ التشبيهَ واقعٌ بين الأمرِ الذي هو بمعنىٰ الشأن وبين الأمرِ الذي هو طلبُ الفِعلِ، و«من يتولاه» مفعولُ يدعو، أي: شَبَّه الداعيَ الذي

---

(١) يعني بالمعروف.

(٢) في (ط) و(ح): «وتدابروا وتجادلوا».

(٣) قوله: «وإذا تخاذلوا» ساقط من (ط) و(ح).

(٤) أخرجه البخاري (٦٠٦٤).

(٥) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٣١).

﴿هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾؛ لأنهم استبدلوا النقضَ بالوفاء، والقطعَ بالوصل، والفسادَ بالصلاح، وعقابَها بثوابِها.

[﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ ٢٨-٢٩]

معنىٰ الهمْزةِ التي في ﴿كَيْفَ﴾ مِثْلُه في قولِك: أتكفرونَ باللّٰـهِ ....

يدعو مَن يقصِدُ أمرًا بآمرٍ يأمرُ المتولّي، أي: المأمورَ؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ لا بُدَّ له من باعثٍ وحاملٍ، فشَبَّه ذلك الباعثَ بالأمرِ، فصار ذلك الفعلُ كالمأمورِ به فسمَّوْهُ بالمصدرِ؛ كالصَّيْدِ باسمِ المصيد[1]. وفي كلامه إيماءٌ إلىٰ أنه مَنْقولٌ عُرْفيٌّ، والتشبيهُ بيانٌ للعلاقة. قال صاحبُ «النهاية»: الشأن: الخَطْبُ والأمرُ والحالُ، والجمع: شؤون.

قولُه: (استَبدلوا النقضَ بالوفاء) يُشيرُ إلىٰ أنَّ تلك الاستعارةَ التي سبقت في قولِه تعالىٰ: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧] مُتضمِّنةٌ للاستبدالِ المستعارِ له البيعُ والشراء استعارةَ قولِه تعالىٰ: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦]، ولهذا ذَيَّـلَ بقولِه: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾، فإنَّ الـخُسْرانَ لا يُستعملُ إلا في التجارةِ حقيقةً، فيكون قرينةً للاستعارةِ المقدَّرة، كما أنَّ ثمَّـةَ النسبة قرينةٌ لها، و«فما ربحت» ترشيحٌ، شَبَّه استبدالَ النقضِ بالوفاءِ المستلزمِ للعقابِ بالاشتراءِ المستلزمِ للخُسْران.

قولُه: (وعقابَها) الضميرُ فيه راجعٌ إلىٰ النقضِ والقطعِ والفسادِ، وهي جماعة، كما أنَّ في «بثَوابها» راجعٌ إلىٰ نقائضها.

قولُه: (معنىٰ الهمزةِ [التي] في ﴿كَيْفَ﴾ مِثْـلُه في [قولك]: أتكفرون) يعني: «كيفَ»

---

(١) في (ط): «كالمصيد بمعنىٰ الصيد».

ومعكم ما يَصرِفُ عن الكفرِ ويدعو إلىٰ الإيمان؟! وهو الإنكارُ والتعجُّب، ونظيـرُه قولُك: أتطيرُ بغَيرِ جَناح؟! و: كيفَ تطيرُ بغيرِ جَناح؟! فإن قلتَ: قولُك: أَتطيرُ بغير جَناح: إنكارٌ للطيـَران؛ لأنه مستحيلٌ بغير جَناح، وأمّا الكُفْرُ فغيرُ مُستحيلٍ معَ ما ذُكِرَ من الإماتةِ والإحياء! قلتُ: قد أُخرِجَ في صورةِ المستحيل **لِـما قَوِيَ من الصّارفِ عن الكُفرِ** والدّاعي إلىٰ الإيمان. فإن قلتَ: فقد تبيَّنَ أمرُ الهمزةِ وأنها لإنكارِ الفعلِ والإيذانِ باستحالتِه في نفسِه، أو لقوةِ الصّارفِ عنه، **فما تقول في ﴿كَيْفَ﴾**؟.................

سؤالٌ عن الحالِ، فإذا قيل: كيفَ زيدٌ؟ كأنّه قيل: أَصَحيحٌ أَم سَقيمٌ؟ مشغولٌ أم فارغ؟ لأنّه إنما يُجابُ بمثْلِ ذلك، فإذَنْ «كيف» هاهنا متضمِّنٌ للهمزةِ، ثم معنىٰ الهمزةِ فيه الإنكارُ والتعجب؛ لأنّهُ مُتفَرِّعٌ علىٰ قولِه: أتكفرونَ كما سنُبيِّنه، والهمزةُ فيه للإنكارِ والتعجُّبِ فكذا في كيف. ونُقِلَ عن المصنِّف أنه قالَ في الفرقِ بين الهمزةِ و«كيف»: إنَّ «كيفَ» سؤالُ تفويضٍ لإطلاقِه، وكأنّ الله تعالىٰ فَوَّضَ الأَمرَ إليهم في أن يُجيبوا بأيِّ شيءٍ أجابوا، ولا كذلك الهمزة، فإنه سؤالُ حَصْرٍ وتَوْقيت، فإنك تقول: أجاءَك راكبًا أم ماشيًا؟ فتُوقِّتُ وتحصُرُ. ومعنىٰ الإطلاق ما قاله صاحبُ «المفتاح»: «كيفَ» سؤالٌ عن الحالِ وهو ينتظمُ الأحوالَ كلَّها، والكفارُ حينَ صدورِ الكفرِ عنهم لا بُدَّ مِن أن يكونوا علىٰ إحدى الحالتين: إما عالمِين بالله وإما جاهلين به، فإذا قيل: كيفَ تكفرون بالله؟ أفادَ: في حال العلمِ تكفرونَ بالله أم في حالِ الجَهْلِ؟ هذا هو معنىٰ التفويضِ في الآية[1].

قولُه: (لِـما قَوِيَ منَ الصارفِ عنِ الكُفر) والصارفُ هو العِلْمُ بكونِه تعالىٰ مُحييهم ثم مُميتَهم، ثم المرجعُ والمَصيرُ إليه لإيقاعِ قولِه: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ الآية قَيْداً لقولِه: ﴿تَكْفُرُونَ﴾.

قولُه: (فما تقولُ في ﴿كَيْفَ﴾) يعني: هلّا أَنكرَ عليهم ذاتَ الكُفرِ وذاتَ الطيران وهما المُنكَرانِ لا حالهُما، و«كيفَ» للحالِ؟ وحاصلُ الجوابِ: أَنّ إنكارَ الذاتِ مُستَتْبَعٌ لإنكارِ الحالِ،

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٣٥.

حيثُ كانَ إنكارًا للحالِ التي يَقعُ عليها كفرُهم؟ قلتُ: حالُ الشيءِ تابعةٌ لذاتِه، فإذا امتنعَ ثبوتُ الذاتِ تبعَه امتناعُ ثبوتِ الحال؛ فكانَ إنكارُ حالِ الكفّار؛ لأنها تَبيعُ ذاتِ الكفرِ ورديفُها؛ إنكارًا لذاتِ الكفرِ وثَباتِها علىٰ طريقِ الكِناية، وذلكَ أقوىٰ لإنكارِ الكفرِ وأبلَغ. وتحريرُه: أنه إذا أُنكِرَ أن يَكونَ لكفرِهم حالٌ يُوجَدُ عليها ـ وقد عُلِمَ أنَّ كلَّ موجودٍ لا ينفكُّ من حالٍ وصفةٍ عندَ وجودِه، ومحالٌ أن يُوجدَ بغيرِ صِفةٍ من الصّفات ـ كانَ إنكارًا لوجودِه علىٰ الطّريق البُرْهانيّ. والواوُ في قولِه: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ للحالِ. فإن قلتَ: فكيفَ صحَّ أن يكونَ حالًا وهو ماضٍ، **ولا يُقال: جئتُ وقامَ الأمير، ولكن: وقد قام**، إلا أن يُضمَرَ «قد»؟ قلتُ: لم تَدخلِ الواوُ علىٰ ﴿كُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ وحدَه، ولكن علىٰ جملةِ قوله: ﴿كُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ إلىٰ ﴿تُرْجَعُونَ﴾، كأنه قيل: كيفَ تكفرونَ باللّـهِ وقِصَّتُكم هذه، وحالُكم أنكم كنتُم أمواتًا نُطفًا في أصْلابِ آبائِكم؛ ....

لأنَّ حالَ الشيءِ تابعةٌ لذاتِ الشيء، فلو أنكرَ الذاتَ في هذا المَقامِ [لم] يَكُن في المبالغةِ كما إذا أنكرَ الحالَ، فيتبعُها امتناعُ الذات، لأنَّ مقتضىٰ الظاهرِ إنكارُ الذات. فإذا أنكرَ لم يكُن من الكنايةِ في شيء. وأمّا إذا أَنْكَرْتَ الحالَ لتنتفيَ الذاتُ كانَ كناية، وكان أبلغَ لِما يلزَمُ من نَفْيِها نَفْيُه بطريقٍ بُرهانيّ؛ لأنه إذا أنكَر أن يكونَ لكفرِهم حالٌ يوجَدُ عليها وقد عُلِمَ أنَّ كلَّ موجودٍ لا ينفكُّ عن حالٍ، فإذا نُفي اللازمُ يَنتفي الملزوم، فكان كدعوىٰ الشيء بِبيِّنة، وهي كنايةٌ إيمائية.

قولُه: (**ولا يقال: جئتُ وقامَ الأمير ولكن: وقد قام**) قال صاحبُ «المفتاح»: إنما وجبَ ذلك ليُقَرِّبَه من زمانِك حتى يصلُحَ للحال[1].

وقال السَّجاوَنْدي: الفعل الماضي لا يصحُّ أن يكونَ حالًا؛ لأنّ الحالَ مفعولٌ فيها، وما مضىٰ لا يصحُّ أن يقعَ فيه شيءٌ، فإذا صَحِبَه «قد» وقعَ حالًا، وذلك أنَّ «قد» حرفُ معنًى، وحرفُ المعنىٰ إذا دخلَ علىٰ الفِعلِ غَيَّرَهُ عما كانَ عليه من المعنى، فإذا قُلْتَ: جئتُ وقد كتبَ

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٢٢.

فجعلَكم أحياءً، ثُمّ يُميتُكم بعدَ هذه الحياةِ، ثُمّ يُحييكُم بعدَ الموت، ثُمّ يُحاسبُكم؟ فإن قلتَ: بعضُ القصَّةِ ماضٍ وبعضُها مُستقبَلٌ، والماضي والمستقبلُ كلاهما لا يَصِحُّ أن يقعا حالًا حتىٰ يكونَ فعلًا حاضرًا وقْتَ وجودِ ما هو حالٌ عنه، فما الحاضرُ الذي وَقَعَ حالًا؟ قلتُ: هو العلمُ بالقصّة، كأنه قيل: كيفَ تكفرونَ وأنتم عالِـمُون بهذه القصّةِ بأوّلِها وآخرِها؟ فإن قلتَ: فقد آلَ المعنىٰ إلىٰ قولِك: علىٰ أيِّ حالٍ تكفرونَ في حالِ علْمِكم بهذه القصّة؟ فما وجهُ صِحَّتِه؟ قلتُ: قد ذكرنا أنّ معنىٰ الاستفهامِ في:........

زيدٌ، لا يجوزُ أن يكونَ حالًا إن كانتِ الكتابةُ قد انقضَت، ويكون إذا شَرَعَ في الكتابةِ، وقد مضىٰ منها جزءٌ لا أنه ملتبسٌ بها، فيُفيدُ «قد» أنَّ زيدًا قد شرَعَ في الكتابةِ، وأنه قد مضىٰ جزءٌ منها، فَلِمُضيِّ ذلك الجزءِ جِيءَ بالماضي، ولا يقَعُ الماضي حالًا إلا علىٰ هذا المعنى، فلهذا لَزِمَ أن يكونَ معه «قد» ظاهرةً أو مقدرة.

وقال غيره: لابُدَّ في الماضي المُثْبَتِ من «قد» ظاهرةً أو مُقَدَّرةً؛ لأنه إنما يصلحُ للحالِ ما يصحُّ أن يقعَ فيه الآنَ أو الساعة، وهذا مُمتنعٌ في الماضي المُثْبَتِ، فلا يكونُ حالًا، إلّا إذا كان معه «قد»، فإنه قد يُقَرِّبُ الماضي من الحال، ولا يحتاجُ الماضي المنفيُّ إلىٰ ذلك لدلالةِ ما علىٰ نَفْي الحال، ولهذا يصحُّ تقديرُ «الآن» أو «الساعة».

قولُه: (فقد آل المعنىٰ) يعني رجعَ معنىٰ قولِه: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ «على أيّ حالٍ تكفرون» ومعنىٰ قوله: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾ إلىٰ آخره «في حالِ عِلْمِكم بهذه القصة» كأنه قيل: أَجيبوا عن حالِ كُفْرِكم، والحالُ أنكم عالمونَ بهذه القصّةِ، فما وَجْهُ استقامةِ هذا الكلامِ؟

وخُلاصةُ الجوابِ وتحريرُه: أنَّ كيفَ سؤالٌ عن الحالِ، وتقرَّرَ أنَّ حالةَ الكُفرِ مُنْحصرةٌ في العِلْمِ بالصانِعِ والجَهْلِ به، فإذا قُيِّدَ السؤالُ بإحدىٰ الحالتَيْن فكيفَ يُجاب عنه؟ وخلاصةُ الجواب: أنّـا قد دَلَلْنا علىٰ أنّ مرجِعَ إنكارِ حالِ الكُفْرِ إلىٰ إنكارِ ذاتِه لا حالِه، وذِكْرُ الحالِ للمبالغةِ فقط، وأنَّ الحالَ الثانيةَ قَيْدٌ للمُنْكِرِ. المعنىٰ: أتكْفرونَ والحالُ حالُ العلْمِ، فحصولُ

﴿كَيْفَ﴾: الإنكار، وأنّ إنكارَ الحالِ مُتضمِّنٌ لإنكارِ الذّاتِ علىٰ سبيلِ الكِناية، فكأنه قيل: ما أعجبَ كفرَكم مع علمِكم بحالِكم هذه! فإن قلت: إنِ اتصلَ علمُهم بأنهم كانوا أمواتًا فأحياهم ثُمَّ يُميتهم فلِمَ يتصلُ بالإحياءِ الثاني والرجوع؟ قلت: قد تمكّنوا من العِلْم بهما بالدّلائلِ الموصلةِ إليه؛ فكانَ ذلكَ بمنزلةِ حصولِ العلم، وكثيرٌ منهم عَلِموا ثُمَّ عاندوا. والأموات: جمعُ مَيْت؛ كالأقوالِ في جمعِ قَيْل. فإن قلتَ: كيفَ قيلَ لهم: «أموات» في حالِ كونهم جمادًا، وإنما يُقال: «مَيْت» فيما تصِحُّ فيه الحياةُ من البنىٰ؟ قلتُ: بل يقالُ ذلكَ لعادمِ الحياة؛ كقوله: ﴿بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ [الفرقان: ٤٩]، ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [يس: ٣٣]، ﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ﴾ [النحل: ٢١]. ويجوزُ أن يكونَ استعارة؛ لاجتماعِهما في أن لا روحَ وأن لا إحساسَ. فإن قلتَ: ما المرادُ بالإحياءِ الثاني؟ قلتُ: يجوزُ أن يُرادَ به الإحياءُ في القَبر، وبالرّجوعِ النّشورُ؛ وأن يُرادَ به النّشور، وبالرجوعِ المصيرُ إلىٰ الجزاء. فإن قلتَ: لِـمَ كانَ العطفُ الأوّلُ بالفاء، والإعقابُ بـ«ثُمَّ»؟ قلتُ: لأنّ الإحياءَ الأوّلَ قد تَعقَّبَ الموتَ بغيرِ تراخٍ، وأمّا الموتُ فقد تراخىٰ عن الإحياء،....

الكُفرِ من العاقل العالِمِ في هذا المقام مَظِنَّةُ تعجُّبٍ وتَعْجيب، وحاصلُه أنَّ «كيفَ» قد انسلخ عنه معنىٰ السؤالِ وتولَّدَ معنىٰ الإنكار.

قولُه: (جَمْع قَيْلٍ)، الجوهري: القَيْلُ: مِلكٌ من ملوكِ حِمْيَرَ دونَ الملكِ الأعظم، وأصلُه قَيِّلٌ بالتشديد، كأنّه الذي له قَوْل، أي: يَنفُذُ قَوْلُهُ، والجمع أَقْوال وأَقْيال أيضًا، ومَنْ جَمَعَه علىٰ أقيالٍ لم يَجْعَلِ الواحدَ منه مُشَدَّدًا.

قولُه: (لاجتماعِهما) أي: اجتماع[١] الجمادِ وما تصحُّ فيه الحياةُ في معنىٰ «لا روحَ ولا إحساس»، يعني شَبَّهَ الجمادَ بالميِّتِ لجامعِ أَنْ لا روحَ ولا إحساسَ[٢] فيهما، ثم استعيرَ اللفظ.

---

(١) في (ح) و(ف): «لاجتماعهما اجتماع».

(٢) قوله: «يعني شبَّه الجماد...» إلىٰ هنا ساقط من (ح).

والإحياءُ الثاني كذلكَ متراخ عن الموتِ إن أُرِيدَ به النّشورُ تَراخيًا ظاهرًا، وإن أُرِيدَ به إحياءُ القَبرِ فمنه **يُكتَسَبُ العِلمُ** بتراخيه، والرّجوعُ إلىٰ الجزاءِ أيضًا متراخ عن النّشور. فإن قلتَ: من أين **أنكرَ اجتماعَ الكفرِ** معَ القصّةِ التي ذكَرها: أَلِأَنّها مُشتمِلةٌ علىٰ آياتٍ بيِّنات تَصرِفُهم عن الكفْر، أم علىٰ نِعَمٍ جِسامٍ حقُّها أن تُشكرَ ولا تُكفر؟..........

قولُه: (**فمنه يُكْتَسَبُ العِلْمُ**) أي: يُعْلَمُ من استعمالِ «ثمَّ» في هذا الموضعِ أنَّ الميّتَ يَحيىٰ في القبرِ للسؤالِ بعد زمانٍ مُتَراخٍ. وما يُشْعِرُ بذلك ما رَوَيْنا عن مسلمٍ عن عبد الرحمٰن قال: حضَرْنا عَمْرو بنَ العاصِ وهو في سياقِ الموتِ، فبكىٰ بكاءً طويلًا، وحَوَّلَ وجْهَه إلىٰ الجدارِ، فجعلَ ابنُه يقول: ما يُبكيكَ يا أبتاه؟ أما بَشَّرَكَ رسولُ الله ﷺ بكَذا وكذا؟ فأَقْبَلَ بَوَجْهِه فقالَ... وساقَ الحديثَ إلىٰ قوله: فإذا أنا مِتُّ فلا يَصْحَبْني نائحةٌ ولا نار، فإذا دَفَنْتُموني فسُنُّوا عليَّ القبْرَ سَنًّا، ثم أقيموا حَوْلَ قَبْري قَدْرَ ما يُنْحَرُ جَزورٌ ويُقْسَمُ لَحْمُها حتىٰ استأنسَ بكم، وأنظرَ ماذا أراجعُ رُسُلَ ربي[1].

وعن أَبي داودَ عن البراءِ عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «إنَّ الـمَيِّتَ ليسمَعُ خَفْقَ نِعالِهم إذا ولَّوْا مُدْبرينَ حين يقالُ له: مَنْ ربُّكَ؟ وما دينُك؟ ومَنْ نَبيُّك؟» الحديث[2].

وفي «جامع الأصول»[3]: سياقُ الموتِ: وَقْتُ حضورِ الأجلِ، كأنّ روحَه تُساقُ لتَخْرُجَ من جسدِهِ. وسَنَنْتُ الترابَ علىٰ الميت: إذا رمَيْتَه فوْقَه برِفْقٍ ولُطْف.

قولُه: (**مِن أينَ أنكرَ اجتماعَ الكفر**) «أين» سؤالٌ عن تعميمِ الأمكنةِ والأحياز، فاستُعيرَ للتعليلِ، ولذلك فَصَّلَه بقَوْله: «لأنّها مشتملةٌ علىٰ آيات» إلىٰ آخره، ونَحْـوُه في التعليل «إذ»

---

(١) أخرجه مسلم (١٢١) من حديثِ عبد الرحمٰن بن شُماسة المهريِّ.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٥٢)، وأخرجه البخاري (١٣٣٨)، ومسلم (٢٨٧٠) وغيرهما من حديثِ أنس بن مالك.

(٣) «جامع الأصول» (٩: ١٠٤).

قلت: يَحتملُ الأمرَيْنِ جميعًا؛ لأنّ ما عدَّده آياتٌ، وهيَ معَ كونِها آياتٍ مِن أعظمِ النِّعَم.

و«حيث»؛ قال المصنِّف: في[1] «الأحقاف»[2]: لاستواءِ مؤدىٰ التعليلِ والظرفِ في قولِك: ضربْتُه لإساءتِه، وضرَبْتُه إذْ أساءَ، لأنّك إذا ضرَبْتَهُ في وقتِ إساءتِه فإنما ضربتَه فيه لوجودِ إساءتِه فيه، أُجْرِيا مُجْرىٰ التعليل. وقريبٌ منه قولُ الأصوليِّين: شَرْطُ المجازِ العلاقةُ المعتبَرُ نَوْعُها، نحْوَ السببيةِ القابليةِ، نَحْوَ: سالَ الوادي، فإنَّ تمكينَ الوادي للماءِ من السيلانِ بمنزلةِ سَبَبِ السيلان[3]، وكذلك موقعُ صدورِ المعنىٰ من الآيةِ وتمكينِه للمُنْكِرِ من السؤالِ بمنزلةِ السببِ فيه.

ثُمَّ في الآية مقامان: مقامُ كونهم كافرينَ بالله جاحدينَ لآياتِه العظام، ومقامُ كونِهم غيْرَ شاكرينَ لنِعَمِهِ الجِسام. وقولُه: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ يحتملُ أن يكونَ موقِعًا لكِلا المعنَـيَيْن؛ أمّا النعمةُ فلأنَّ نِعمةَ الحياةِ في الدنيا والآخرةِ مما يستوجبُ الشكرَ، وأمّا الآيةُ فلأنَّ تلك الأطوارَ آياتٌ عظيمة، فعلىٰ العالِمِ بها الإقرارُ بعَظَمةِ مُنْشئِها وبارئِها والإيمانُ به. فما المُرادُ في الآيةِ وما الذي يقتضيه المقام؟

وأجابَ بقوله: «يحتمِلُ الأمرَيْن جميعًا» يعني لا منافاةَ بين المعنيَيْن، فيجوزُ إرادتُهما معًا لِـما يَجْمَعُهما معنىٰ النعمة.

وقلتُ: بل الواجبُ تَنزُّلُهما عليهما لِما استُؤْنِفَ بقولِه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ الآياتِ [البقرة: ٢٩] علىٰ سبيلِ البيانِ، وهي مُتَضمِّنةٌ للنعمةِ والآياتِ جميعًا. وأمّا قولُ بعضِهم: إنَّ الكُفْرَ بمَعنىٰ الكُفرانِ لا يُعَدّىٰ بالباء، فجوابُه: أنَّ بابَ المجازِ والتضمينِ غيرُ

---

(١) قوله: «في» ساقط من (ف).

(٢) «الكشاف» (١٤: ٣٠٧) قاله في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٦] وأنه جارٍ مجرى التعليل لقوله تعالىٰ: ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ﴾.

(٣) انظر: «شرح تنقيح الفصول» للقرافي ص٤٤-٤٥.

﴿لَكُم﴾ لأجلِكم ولانتفاعِكم به في دُنياكم ودِينكم، أمّا الانتفاعُ الدّنيويّ فظاهِر، وأمّا الانتفاعُ الدينيُّ: فالنظرُ فيه وما فِيه من عجائبِ الصُّنعِ الدالَّةِ علىٰ الصّانعِ القادرِ الحكيم، وما فِيه من التذكيرِ بالآخرةِ وبثوابِها وعقابِها؛ لاشتمالِه علىٰ أسبابِ............

مَسدودٍ، واقتضاءُ المَقامِ حاكمٌ لا يُخالَفُ[1]، علىٰ أنّهما من وادٍ واحِدٍ، أي: كِلاهما يتعدّيان بالباءِ كقوله تعالىٰ: ﴿وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَكْفُرُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٧].

قال الراغب: الكفرُ عبارةٌ عن السَّتْر، وكُفْرُ النعمةِ: سَتْرُها، يُقال: كَفَر كُفرًا وكُفورًا نَحْوَ: شَكَر شكرًا وشُكورًا. وحقيقةُ الكُفرِ سَتْرُ نِعْمَةِ الله، لـمّا كانت نعمةُ الله إجمالًا ثلاثًا: خارجيةً كالمالِ والجاهِ، وبدنيةً كالصحَّةِ والقوة، ونفسيةً كالعقلِ والفِطْنة، صارَ الشكرُ والكفرُ ثلاثةَ أنواعٍ. وأعظَمُ الكفرِ ما كان مقابلًا لأعظمِ النِّعَم، وهو ما يُتَوصَّلُ به إلىٰ الإيمانِ واستحقاقِ الثوابِ، ومَنْ قابلَ تلك النعمةَ بالكُفرانِ فهو الكافرُ المُطْلَقُ، ولذلك صارَ الكفرُ في الإطلاقِ جحودَ الوَحْدانيةِ والنبُوَّةِ والتشريع[2].

قال القاضي: الإماتةُ مِنَ النِّعَمِ العظيمةِ المقتضيةِ للشكرِ، لكَوْنِها وُصْلةً إلىٰ الحياةِ الثانيةِ التي هي الحياةُ الحقيقية؛ كما قال: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤] مع أنّ المعدودَ عليهم نِعْمَةً هو المعنىٰ الـمُنتَزَعُ من القصَّةِ بأَسرِها[3] وهو العلم.

قولُه: (فيهِ وما فيه) الضميرُ في الموضِعَيْنِ لِـ﴿مَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ كُرِّرَ للتوطئةِ علىٰ منوالِ: أَعْجَبني زيدٌ وكَرَمُه، فـ«ما» فيه معطوفٌ علىٰ الضميرِ المجرورِ ولا يَحتاجُ إلىٰ إعادةِ الجارِّ لكونِهِ كالبَدَلِ في مُجرَّدِ التوطئةِ لا التنحية؛ لأنّ لذاتِ زيدٍ في المثالِ أيضًا مَدْخلاً في التعجُّبِ منه. المعنىٰ: فالنظرُ في ما في الأرضِ وفي العجائبِ الكائنةِ فيه.

(١) من قوله: «الآيات» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٨٧).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٧٠).

الأُنْسِ واللَّذَّةِ من فنونِ المطاعِمِ، والمشارب، والفواكه، والـمَناكِح، والمراكِب، والـمَناظِرِ الحسَنةِ البهيَّة، وعلىٰ أسبابِ الوَحْشةِ والمشقّةِ من أنواع المكارِه؛ كالنّيرانِ، والصّواعق، والسِّباع، والأحْناش، والسُّموم، والغُموم، والمخاوِف. وقد استُدِلَّ بقوله: ﴿خَلَقَ لَكُم﴾ علىٰ أنّ الأشياءَ التي تصحُّ أن يُنتفعَ بها ولم تجرِ مَجرىٰ المحظوراتِ في العقْلِ؛ **خُلِقتْ في الأصلِ مباحةً مُطلقًا**، لكلِّ أحدٍ أن يَتناولَها ويستنفعَ بها. فإن قلتَ: هل لقولِ مَن زَعَمَ أنّ المعنىٰ: خَلَقَ لكم الأرضَ وما فيها وجهُ صحةٍ؟ قلتُ: إن أرادَ بالأرضِ الجهاتِ السُّفْليةَ دونَ الغَبْراءِ كما تُذكَرُ السّماءُ وتُرادُ الجهاتُ العُلويّة؛..................

قولُه: (**خُلِقَتْ في الأصلِ مُباحةً مُطلقًا**)، **الانتصاف**: هذا مَذْهَبُ فِرْقةٍ من المعتزلةِ[١] بنَوْهُ علىٰ التحسينِ والتقبيح[٢].

الإنصاف: قالَ بهذا جماعةٌ من أهلِ السُّنَّةِ من الشافعيةِ والحنفيةِ[٣]، واختاره الإمامُ فخرُ الدين في «محصوله»[٤] وجعلَه من القواعدِ الكُلِّيةِ، فليسَ المذهبُ مختصًّا بهم كما زعم.

وقال القاضي: الآيةُ تقتضي إباحةَ الأشياءِ النافعةِ ولا يمنَعُ اختصاصَ بَعْضِها ببعضٍ لأسبابٍ عارِضة، فإنه يدلُّ علىٰ أنَّ الكُلَّ للكلِّ، لا أن كلَّ واحدٍ لكلِّ واحدٍ[٥]، والتعيينُ إنَّما يُستفادُ من دليلٍ منفصل. وكذا عن الإمام[٦].

---

(١) في «الانتصاف»: القَدرية. وهما بمعنى: فقد كان أهلُ السنّة يُسَمّون المعتزلة القَدْريّةَ.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٢٣).

(٣) انظر تفصيل المسألة في «البحر المحيط في أصولِ الفقه» للبدر الزركشي (٤: ٣٢٢).

(٤) «المحصول» للفخر الرازي (٦: ١٤٢) وهو حاصلُ بحثٍ مُتفرِّع المسالك ختَمَه بقوله: «فثبت أنَّ الأصلَ في المنافعِ الإباحة، وهذا النوعُ من الكلامِ هو اللائقُ بطباعِ الفقهاءِ والقُضاةِ، وإنْ كان تحقيقُ القولِ فيه لا يتمُّ إلّا مع القولِ بالاعتزال». انتهى.

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٢٧٢).

(٦) انظر: «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٧٩).

جازَ ذلك؛ فإنّ الغَبْراءَ وما فيها واقعةٌ في الجهاتِ السُّفليّة. و﴿**جَمِيعًا**﴾ **نُصِبَ على** الحالِ من الموصولِ الثاني. والاستواءُ: الاعتدالُ والاستقامة، يُقال: استوىٰ العُودُ وغيرُه؛ إذا قامَ واعتدل. **ثُمَّ قيلَ: استوىٰ إليه** كالسَّهم الـمُرسَل؛ إذا قَصَدَه قصدًا مُستويًا من غَيرِ أن يَلْويَ علىٰ شيء، ومنه استُعيرَ قولُه: ﴿**ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ**﴾ أي: قَصَدَ إليها بإرادته ومشيئتِه بَعْدَ خَلْقِ ما في الأرضِ من غَيرِ أن يُريدَ ـ فيما بَينَ ذلكَ ـ خلْقَ شيءٍ آخرَ. **والمرادُ بالسّماءِ جهاتُ العُلوِّ** كأنه قيل: ثُمَّ استوىٰ إلىٰ فوق............

قولُـه: (**جـازَ ذلك**) أي: قَـوْلُ مَنْ زعمَ أنّ المعنيَّ بقولـه: ﴿**خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا**﴾ خَلْقُ الأرضِ وما فيها، إنَّما يصحُّ إذا كَنىٰ بالأرضِ عن الجهاتِ السفليةِ دونَ حقيقةِ الأرضِ التي هي الغَبْراءُ؛ لأنَّ الغَبْراءَ وما فيها واقعةٌ في الجهاتِ السفلية، وأما إذا أُجْرِيَتْ علىٰ الحقيقةِ فلا، فإنَّ الشيءَ لا يحصُلُ في نفسِه ولا يكونُ طرفًا لها. وينصر الأولَ إفرادُ السماءِ والمرادُ جهاتُ العلوِّ في الوجهِ المختار.

قولُه: (**ثم قيل: استوىٰ إليه**)، **الأساس**: ومن المجازِ: استَوَيْتُ إليكَ: قصَدْتُكَ قصدًا لا ألوي علىٰ شيء. ولمّا لم يكُن في الاعتدالِ والاستقامةِ التواءٌ سُمِّيَ به القَصْدُ المُستوي مجازًا، بقرينةِ التَّعْدِيةِ «بإلى». **الأساس**: قصَدْتُه وقصَدْتُ إليه. ثُمَّ شُبِّه بهذا القَصْدِ الذي يختصُّ بالأجسامِ إرادتُه الخاصَّةُ تعالىٰ عن صفاتِ المخلوقين، ثمّ استُعيرَ لها ما كان مُستَعْملًا في المُشبَّهِ به استعارةً مُصرِّحةً تَبَعية.

قولُه: (**المرادُ بالسماءِ جهاتُ العُلوّ**) إنَّما عَدَلَ إلىٰ هذا التأويلِ لفِقْدانِ المطابقةِ بين ذِكْرِ السماءِ والضميرِ في «فسَوَّاهُنَّ» إفرادًا وجَمْعًا، فأصلُ الكلامِ حينئذٍ: ثمَّ استوىٰ إلىٰ فوقُ فسوَّىٰ سَبْعَ سمٰواتٍ، ألا ترىٰ حينَ جعلَ «السماءَ في معنى الجنس» أو قال: السماءُ «جَمْع سَماوةٍ»[1] كيفَ جعلَ الضميرَ للسماءِ لحصولِ المُطابقة، فإذن المعنىٰ علىٰ التقديرَيْن الأخيرَيْن[2]: ثم أرادَ

---

(١) في «الكشاف»: جمع سماءة، بالهمز والمد.

(٢) قوله: «علىٰ التقديرين الأخيرين» ساقط من (ط).

والضميرُ في: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ ضميرٌ مُبهَم. و﴿سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ﴾ تفسيرُه، كقولهم: رَبَّهُ رَجلًا. وقيل: الضميرُ راجعٌ إلىٰ السّماءِ. والسماءُ في معنىٰ الجنس، **وقيل: جَمعُ سماءَة**، والوجهُ العربيُّ هو الأوّل. ومعنىٰ تسويتِهنّ: تعديلُ خَلْقِهنّ وتقديمُه وإخلاؤه من العِوَجِ والفُطور؛ أو إتمامُ خَلْقِهنّ. ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ فمِن ثَمَّ خَلَقَهنَّ..........................

تسوية السماوات، فسواهُنَّ سَبْعاً، كقوله تعالىٰ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤] أي: فاعزِموا علىٰ التوبةِ فاقتلوا أنفُسَكم، لكنَّ الأولَ أقضىٰ لِحَقِّ البلاغةِ ومَقامِ إرادةِ تفضيلِ خَلْقِ السماوات علىٰ الأرضِ، بدليلِ إيثارِ «ثُمَّ» الدالةِ علىٰ التراخي في الرتبةِ وأدعىٰ له، فإفرادُ السماءِ لإرادةِ جهةِ فَوْقَ مُؤْذِنٌ بالتفضيل، إذ التعبيرُ عنها بها تعظيمٌ لها، مع أنَّ في تصويرِ الفوقيةِ في هذا الجانب تصويرَ ضِدِّها فيما يُقابلُها، ولرُتْبةِ هذه الفائدةِ أَبْهَم ضميرَ السماواتِ ليُشَوِّق إلىٰ ما يُبَيِّنُه، ثم جيءَ بها تَفْسيرًا له، فحصلَ من ذلك مَزيدُ التفخيمِ لشأنِها، وإن شِئْتَ فجَرِّبْ ذوْقَك في قولك: رُبَّه رَجلًا، وقولك: رُبَّ رجلٍ، لتعرفَ الفرق.

وليسَ في إرادةِ الجنسيةِ تلك الفوائد، ولا في الجمعيةِ مع أنّ تلك لُغَةٌ[1] غيرُ فصيحة، وإليه الإشارةُ بقوله: «والوجْهُ العربيُّ الأوّل». وأما الفرقُ بين النصَّيْن فإنَّ الضميرَ في ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ إذا رجعَ إلىٰ السماءِ علىٰ المعنىٰ كان ﴿سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ﴾ حالًا، أي: فسواهُنَّ كائنةً سَبْعَ سماوات، أو سبع سماوات متعددةً علىٰ أنها حالٌ مُوطئة نحو: ﴿أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ [يوسف: ٢] وإذا كان الضميرُ مُبْهمًا كان ﴿سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ﴾ نصبًا علىٰ التمييزِ، والتفسيرُ نحو: رُبَّه رجلًا. نصَّ علىٰ هـٰذَيْن النَّصْبَيْن في سورة «حم السجدة»[2].

قولُه: (**وقيل: جَمْعُ سَماءة**) قال الزجاج: والسماءُ لفظُها واحدٌ ومعناها الجمع، ويجوز أن تكونَ السماءُ جَمْعًا كأنَّ واحدَها سَماءة[3].

(١) في (ط): «لُغَيّة».

(٢) انظر: «الكشاف» (١٣: ٥٨١).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٠٧).

خَلقًا مُستويًا مُحكمًا من غَيرِ تفاوتٍ معَ خَلْقِ ما في الأرضِ علىٰ حَسبِ حاجاتِ أهلِها ومنافعِهم ومصالِـحهم. فإن قلتَ: ما فَسَّرتَ به معنىٰ الاستواءِ إلىٰ السماءِ يُناقضُه ﴿ثُمَّ﴾؛ لإعطائِه معنىٰ التراخي والـمُهْلة. قلت: ﴿ثُمَّ﴾ هاهنا لِـمَا بينَ الخلقَيْن من التفاوت، وفضلِ خَلْقِ السماوات علىٰ خَلقِ الأرضِ، لا للتراخي في الوَقت، كقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البلد: ١٧]، علىٰ أنه لو كانَ لمعنىٰ التراخي في الوقتِ لم يَلزمْ ما اعترضتَ به؛ لأنّ المعنىٰ: أنه حينَ قَصَدَ إلىٰ السماءِ لم يُحدِثْ فيما بينَ ذلك ـ أي: في تضاعيفِ القَصْدِ إليها ـ خَلْقًا آخرَ، فإن قلتَ: أمَا يناقضُ هذا قولَه: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠]؟ قلت: لا؛ لأنّ جِرْمَ الأرضِ تَقدَّمَ خلْقُه خلْقَ السّماء، وأمّا دَحْوُها فمتأخِّر. وعن الحسَن: خَلَقَ اللّٰـهُ الأرضَ في مَوضعِ بيتِ الـمَقدِس كهيئةِ الفِهْر، عليها دُخانٌ مُلتزِقٌ بها، ثُمَّ أصعَدَ الدّخانَ وخَلَقَ منه السماوات، وأمسكَ الفِهْرَ في موضعِها، وبَسَطَ منها الأرضَ؛ فذلكَ قولُه: ﴿كَانَتَا رَتْقًا﴾ [الأنبياء: ٣٠]؛ وهو الالتِزاق.

[﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ * وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ * قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ ٣٠-٣٣]

قولُه: (يُناقِضُه) يعني فَسَّرتَ الاستواءَ بأنّه تعالىٰ قصدَ إلىٰ السماءِ بعد خَلْقِ ما في الأرضِ من غيرِ أن يُريدَ فيما بين ذلك خَلْقَ شيءٍ آخرَ، هذا يقتضي أَنْ لا يتخَلَّل بينَهما زمانٌ، ومعنىٰ «ثُمَّ» التراخي في الزمان. وأجابَ عنه من وَجْهَيْن، أحدُهما: أنَّ «ثُمَّ» هاهنا مُستعارةٌ للتراخي

﴿وَإِذْ﴾ نَصْبٌ بإضمارِ «اذكُرْ»، ويجوزُ أن ينتصِبَ بـ﴿قَالُوٓا۟﴾. والملائكة: ....

في الرُّتبةِ كما في قولِه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البلد: ١٧]، فإنَّ اسم «كان» ضميرٌ يرجعُ إلىٰ فاعل: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ [البلد: ١١] وهو الإنسانُ الكافرُ، وقولُه: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ * أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ * أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٣-١٦] تفسيرٌ للعقبة، والترتيبُ الظاهريُّ يُوجِبُ تقديمَ الإيمانِ عليهما، لكنَّ «ثُمَّ» هاهنا للتراخي في الرُّتبة.

وثانيهما: أنَّ قَوْلَنا: إنّه تعالىٰ لم يُحدِثْ فيما بين ذلك شيئًا، لا يقتضي التعاقب.

قال الإمام: «ثُمَّ» هاهنا من جهةِ تعديدِ النِّعَم كما تقول لصاحبِك: أليسَ قد مَنَحْتُك هذا، ثُمَّ رفَعْتُ منزلتَك، ثُمَّ دفَعْتُ الخُصومَ عنك! ولعلَّ بَعْضَ ما أَخَّرَهُ قد تقدَّم[1]. فـ«ثُمَّ» علىٰ هذا مجازٌ لمُجَرَّدِ التعاقُب.

قولُه: (﴿وَإِذْ﴾ نَصْبٌ بإضْمارِ «اذكُر») قال القاضي: «إذ» ظَرْفٌ وُضِعَ لزمانِ نسبةٍ ماضيةٍ وقَعَ فيه أُخرىٰ، كما وُضِعَ «إذا» لزمانِ نسبةٍ مُسْتقبلةٍ وقعَ فيه أُخرى، واستُعْمِلتا للتعليلِ والمجازاة، ولذلك يَجبُ إضافتُهما إلىٰ الجُمَلِ كحيثُ في المكانِ، ومحلُّهما النصبُ علىٰ الظرفيةِ أبدًا[2]. وفيه نَظَر؛ لأنَّ «إذا» قد تقعُ اسمًا كما تقولُ: إذا يقومُ زيدٌ، إذا يقعُدُ عمرو[3].

قولُه: (ويَجوزُ أن يَنتَصِبَ بـ﴿قَالُوٓا۟﴾) والأَوَّلُ أَوْجَهُ؛ لأنّ تقديرَ «اذكُر» يقتضي تذكيرًا مُتجدِّدًا فيكونُ كقصّةٍ مستقلةٍ، ولا كذلك العطفُ فيكونُ قولُه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم﴾ [البقرة: ٢٩] تذكيرًا لدلائلِ الآفاقِ، وهذه لدلائلِ الأنفُسِ؛ إمّا علىٰ سبيلِ كَوْنِها نعمةً من الله تعالىٰ، أو هي بنَفْسها آيـاتٌ. وقد سَبَـقَ أنَّ هذه الآية كالبيانِ لقولـه: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ من جهةِ النعمةِ والآية. ويحصُلُ بالتفرقةِ الترقِّي من الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ، أمّا كونُها

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٨١).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٧٧).

(٣) لتمامِ الفائدة انظر: «الجنىٰ الداني في حروفِ المعاني» للمرادي ص٣٦٧.

جَـمْعُ «مَلْأَك» علىٰ الأصل، كالشمائلِ في جَـمْعِ شَمْأَل، وإلحاقُ التاءِ لتأنيثِ الجَمْع. و﴿جَاعِلٌ﴾: من «جَعَل» الذي له مفعولان، دَخَل علىٰ المبتدأِ والخبَر؛ وهما قولُه:......

آياتِ فلأنَّ الترقِّيَ من دلائلِ الآفاقِ إلىٰ الأنفُسِ بابٌ عظيم في الاستدلال؛ ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْآفَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [فصلت: ٥٣] قال حُجَّةُ الإسلام[١]: الطبيعيونَ رأوْا في تشريحِ الأعضاءِ من عجائبِ صُنْعِ الله وبدائعِ حِكْمتهِ ما اضطرّوا معه إلىٰ الاعترافِ بفاطرٍ حكيمٍ مُطَّلِعٍ علىٰ غاياتِ الأمور. وأما كَوْنُها نعمةً فلا شكَّ أنَّ نِعْمَةَ خلْقِ الأنفُسِ وتشريفِها بالخلافةِ وتكريمِها بسجودِ الملائكةِ أعظَمُ مِنْ خَلْقِ ما في الأرضِ لهم جميعًا.

قولُه: (جَمْعُ «مَلْأَكٍ» علىٰ الأصل) أي: أصلُه: مَلْأَكٌ، بالهمزِ ثم تُرِكَ الهَمْزُ لكثرةِ الاستعمال، فلمّـا جَمعوهُ ردُّوه إلىٰ الأصل[٢]، وقد استُعملَ المُفردُ أيضًا مع الهمزة كمـا أَنشَدَهُ الزجاجُ لبعضهم:

فلَسْتَ لإنسِـيٍّ، ولكـن لمـلأكٍ　　　تَنَـزَّلُ من جَوِّ السماءِ يَصوبُ[٣]

وقال القاضي: ذهبَ أكثرُ المُسلمين إلى أن الملائكةَ أجسامٌ لطيفةٌ قادرةٌ علىٰ التشكُّلِ بأشكالٍ مُخْتلفةٍ مُستدلِّين بأنّ الرسلَ كانوا يَـرَوْنَهم كذلك[٤].

---

(١) يعني الإمام الغزالي رحمه الله. ولم أهتدِ إلىٰ موطِنِ هذا النقلِ من مَظِنَّتِه في «رسائل الغزالي»، وبخاصة رسالته: «الحكمةُ في مخلوقات الله عزَّ وجلَّ»، وهي نفيسة.

(٢) ولأبي العلاء المعرِّي رسالة مستقلّة سمّاها: «رسالة الملائكة» ذكر فيها تصريفَ هذا الاسم، وأطنب في التفريع والاستدلال، وهي مطبوعة بتحقيق العلّامة عبد العزيز الميمني الرجكوتي. ولتمامِ الفائدة انظر: «رسالة الملائكة» ص٢٣٩.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١١٢)، والبيت من قصيدة لعلقمة الفحل في «ديوانه» ص٢٢، مطلعها:

وفي الحيّ بيضاءُ العوارضِ ثَوْبُها　　　إذا ما اسبكرّت للشبابِ قَشيـبُ

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٢٧٩).

﴿فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، فكانا مفعولَيْه، ومعناه: مُصيِّرٌ في الأرضِ خليفةً. والخليفة: مَن يَخلُف غيرَه. والمعنىٰ: خليفة منكم؛ لأنهم كانوا سكّانَ الأرضِ فخَلَفَهم فيها آدمُ وذُرِيَّتُه. فإن قلتَ: فهلّا قيل: خلائف، أو: خلفاء؟ قلتُ: أُريدَ بالخليفةِ آدمُ واستُغنيَ بذكرِه عن ذِكْرِ بَنِيْه، كما يُستغنىٰ بذِكْرِ أبي القبيلةِ في قولِك: مُضَر وهاشم؛ أو أُريدَ مَن يَخْلُفُكم؛ أو خَلفًا نَخْلُفكم؛ فوُحِّد لذلك. وقُرِئَ: (خليقة) بالقاف، ويجوزُ أن يُريدَ خليفةً منّي؛ لأنّ آدمَ كانَ خليفةَ اللّـهِ في أرضِه، وكذلكَ كلُّ نبيّ، ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [ص: ٢٦]. فإن قلتَ: لأيِّ غَرَضٍ أخبرَهم بذلك؟ ....

قولُه: (ويجوزُ أن يُريدَ خليفةً مني) عَطْفٌ علىٰ قولِه: «المعنىٰ خليفةٌ مِنكم» يعني لفظةَ «من» مُقَدَّرَةٌ في التنزيل، وهي صفةٌ للخليفةِ، أي: كائنةٌ مِنكم أو مِنِّي، وعلىٰ الأولِ الخليفةُ بمَعْنىٰ الخَلْفِ، الجَوْهريُّ: الخَلْفُ: القَرْنُ بعد القَرْن. قال الله تعالىٰ: ﴿إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾[1] [الأعراف: ٦٩]. وعلىٰ الثاني: بمعنىٰ السلطانِ فكانَ يَرِدُ علىٰ الوجهِ الأولِ أن يُقال: كان المناسبُ أَنْ يُجاء بالخليفةِ جَمْعًا فلِمَ جيءَ مفردًا؟ فأجابَ بما ذكَر، ثم أكَّدَ الجوابَ بالقراءةِ الشاذَّةِ[2] لأنها مناسبةٌ لأنْ يكونَ «خليفةً» بمعنىٰ الجمع. الجوهريُّ: الخليقةُ: الخلائقُ، ويقال: هم خليقةُ الله، وهم خَلْقُ الله، وهو في الأصلِ مَصْدَرٌ، فَعَلَّل ذلك الوجه، ثمَّ شرعَ في الوجهِ الثاني، فالخليفةُ علىٰ هذا غيرُ محتاجةٍ أَن تُفَسَّرَ بالجَمْعِ.

قولُه: (﴿إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [ص: ٢٦]) استشهادٌ لكَوْنِ آدمَ خليفةً من الله تعالىٰ في أرضِه؛ لأنّ المرادَ بالخليفةِ حينئذٍ مَنْ يُجْري في الأرضِ أحكامَ الله علىٰ سَنَنِ العَدْلِ ونَهْجِ الصواب، يدلُّ عليهِ ترتُّبُ قولِه: ﴿فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ﴾ علىٰ الوصفِ بجَعْلِه خليفةً في الأرض، ولهذا لـمّا فُقِدَ هذا المعنىٰ بَعْدَ الخلفاءِ الراشدين، قال ﷺ: «الخلافةُ في أُمّتي ثلاثونَ

---

(١) في (ط): «من بعد عاد» وكذا هي الآية ٧٤ من سورة الأعراف.

(٢) وهي قراءة زيد بن عليّ كما في «الجامع لأحكام القرآن» (١: ٢٦٣).

قلتُ: لِيسألوا ذلكَ السؤالَ ويُجابوا بما أُجيبوا به فيَعرفوا حِكْمتَه في استخلافِهم قبْلَ كونِهم؛ صيانةً لهم عن اعتراضِ الشُّبهةِ في وقتِ استخلافهم. وقيل: ليُعلِّمَ عبادَه المشاورةَ في أمورِهم قبلَ أن يُقدِموا علَيها، وعَرْضَها علىٰ ثقاتِهم ونُصَحائهم، وإن كانَ هو بعِلْمِه وحكمتِه البالغةِ غَنيًّا عن المشاورَة. ﴿أَتَجۡعَلُ فِيهَا﴾: تعجُّبٌ من أن يَستخلِفَ مكانَ .....

سنةً، ثم مُلْكٌ بعد ذلك» رواهُ الترمذيُّ عن سَفينةَ[1]، وروىٰ أبو داودَ عنه: «خلافةُ النبوةِ ثلاثونَ سنةً، ثم يُؤتي اللهُ المُلْكَ مَنْ يشاء»[2].

الراغب: إنّما استخلفَ اللهُ تعالىٰ آدمَ لقُصورِ المستخلَفِ عليه أن يقبلَ التأثيرَ من المُسْتَخْلِف وذلك ظاهر، فإنّ السلطانَ جعلَ الوزيرَ بيْـنَه وبين رَعِيَّتِه إذْ هم أَقْرَبُ إلىٰ قَبولِهم منه، وكذا الواعظُ جُعِلَ بينَ العامَّةِ والعلمـاءِ الراسخين، فإنَّ العامَّةَ أَقْبَـلُ مِنهم من العالمِ الراسخِ، وليس ذلك لعَجْزِه بل لعَجْزِ العامَّةِ عن القَبولِ منه[3].

قولُه: (صِيانةً لهم عن اعتراضِ الشُّبْهة) الضميرُ للملائكةِ، و«صيانة» مفعول له لقولِه: «أَخْبَرَهُم» الـمُقَدَّرِ بعد قولِه: «قلتُ» الدالِّ عليه أخبَرَهُم في السؤالِ، ولا يجوزُ أن يكونَ الضميرُ لبني آدمَ لأنَّ الصيانةَ غيرُ مقارنةٍ عندَ الإخبار.

قولُه: (وقيل ليُعَلِّمَ عِبادَهُ) عَطفٌ علىٰ قولِه: «قلت: ليسألوا».

قولُه: (تعجُّبٌ مِنْ أن يَسْتَخلِفَ) أي: وَلَّدَتِ الهمزةُ معنىٰ التعجُّب، لأنه لا يجوزُ أن يُحملَ علىٰ الإنكارِ لئلّا يلزَمَ مِنه اعتراضُهم علىٰ حُكْمِ الله تعالىٰ، وهذا لا يليقُ بمَرْتَبةِ الملائكةِ، قال الله تعالىٰ: ﴿لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ وَهُم بِأَمۡرِهِۦ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧].

---

(١) «سنن التِّرمذيّ» (٢٢٢٦)، وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٨: ٤١٥) برقم (٣٣٤٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٤٤٢)، وصحّحه ابن حبان (٦٦٥٧) وفيه تمام تخريجه.

(٢) «سنن أبي داود» (٤٦٤٦)، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣: ١٤٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦: ٣٤١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٤٤٤)، وغيرهم بإسنادٍ حسن لأجلِ سعيد بن جُمْهانَ مُختلَفٌ فيه.

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٣٨-١٣٩).

أهلِ الطاعةِ أهلَ المعْصيةِ وهو الحكيمُ الذي لا يَفعلُ إلا الخيرَ، ولا يُريدُ إلا الخير. فإن قلتَ: من أين عَرفوا ذلكَ حتىٰ تعجَّبوا منه، وإنما هو غيبٌ؟ قلت: **عَرَفوه بإخبارٍ من الله**، أو من جِهةِ اللَّوح، أو ثَبَتَ في علمِهم **أنّ الملائكةَ وَحْدَهم هم الخَلْقُ المعصومون**، وكلَّ خلقٍ سواهم ليسوا علىٰ صفتِهم؛ **أو قاسوا أحدَ الثقلَيْن علىٰ الآخر**؛..............

قولُه: (**عَرفوهُ بإخبارٍ من الله تعالى**) قال السُّدِّي[١]: لـمّا قالَ اللهُ لهم ذلك قالوا: وما يكونُ من ذلك الخليفة؟ قال: يكونُ ذريةٌ يُفْسِدونَ في الأرضِ ويَـقْتُلُ بعضُهم بعضًا[٢].

قولُه: (**أنَّ الملائكةَ وَحْدَهُم هم الخَلْقُ المعصومون**)[٣] فيه مبالغاتٌ شَتّىٰ: إحداها: إقامةُ المُظْهَرِ موضِعَ المُضْمَرِ ليُؤْذِنَ بالعِلِّيةِ، يعني: حقيقةُ الملائكةِ خليقةٌ بأن تُوصَفَ بالعِصْمةِ؛ لأنَّ خليقَتَهم تَقْتضي ذلك، وثانيتها: تأكيدُها، وثالثتُها: نَفْيُ هذا الحكْمَ عن الغيرِ بالتصريحِ[٤] بقولِه: «وَحْدَهم» بعد أن نَفاهُ بتعريفِ الخبرِ وبتَوْسيطِ ضميرِ الفصْلِ، وأكَّد ذلك بقَوْلِه: «وكل خَلْقٍ سِواهم ليسوا علىٰ صِفتِهم»، وفيه تعصُّبٌ لمذهبه[٥].

قولُه: (**أو قاسوا أحدَ الثَّقَلَيْن علىٰ الآخر**) قال المُفَسِّرون: خلقَ الله السماواتِ والأرضَ والملائكةَ والجنَّ، وأسكنَ الملائكةَ السمـاءَ، والجنَّ الأرضَ، فعَبدوه، ثمَّ ظهرَ فيهم الحسَدُ

---

(١) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، تابعي حجازي الأصل. كان إماماً عارفاً بالوقائع والناس، مات سنة ١٢٨هـ. انظر: «النجوم الزاهرة» (١: ٣٠٨)، و«اللباب» (١: ٥٣٧)، و«الأعلام» (١: ٣١٧).

(٢) ذكره ابن كثير في «التفسير» (١: ٢١٦) نقلاً عن تفسير السُّدِّي.

(٣) في (ح): «وحدهم هم المعصومون».

(٤) في (ح): «بتصريح».

(٥) يعني من القول بتفضيل الملائكةِ على البشر. وهي مسألةٌ اختلف فيها العلماءُ اختلافًا كثيرًا. انظر تفصيل ذلك في «الجامع لأحكام القرآن» (١: ٢٨٩)، و«معالم التنزيل» للبغوي (٢: ٣١٥)، و«المحرَّر الوجيز» لابن عطية (٢: ٢٢٧).

حيثُ أُسكِنوا الأرضَ فأفسَدوا فيها قبلَ سُكْنىٰ الملائكة. وقُرِئَ: (ويسفُك) بِضَمِّ الفاء، و(يُسْفِك)، و(يُسَفِّك) من أسْفَكَ وسفَّكَ. والواوُ في: ﴿وَنَحْنُ﴾ للحالِ، كما تقول: **أتُحسنُ إلىٰ فلانٍ وأنا أحقُّ منه بالإحسان!**........................

والبغْيُ، فاقتَتلوا وأفْسَدوا، فبَعثَ الله إليهم جُندًا من الملائكةِ، فطردوهم عنها، وألْحقوهم بشُعوبِ الجبالِ والجزائر[١].

وقال القاضي: كأنّهم علِموا أنَّ المجعولَ خليفةً ذو ثلاثِ قُوىً عليها مدارُ أمرِه: شَهْويةٍ وغَضَبيةٍ تؤدِّيانِ به إلىٰ الفسادِ وسَفْكِ الدماء، وعَقْليةٍ تدعوهُ إلىٰ المعرفةِ والطاعة، ونظروا إليها مُفْردةً، وقالوا: ما الحكمةُ في استخلافِه وهو باعتبارِ تَيْنِكَ القُوَّتَيْن لا تقتضي الحكمةُ إيجادَه فضلًا عن استخلافه، وأمّا باعتبارِ القوَّةِ العقليةِ فنحنُ نُقيمُ ما يُتَـوَقَّعُ مِنها سليمًا عن مُعارضة تلك المفاسد، وغفلوا عن فضيلةِ كلِّ واحدةٍ من القوتين إذا صارَتْ مُهذَّبَةً مِطْواعةً للعقلِ مُتَمَرِّنةً علىٰ الخيرِ كالعفَّةِ والشجاعةِ ومجاهدةِ الهوىٰ والإنصاف، ولم يعلموا أنّ التركيبَ يُفيدُ ما يقصُرُ عنه الآحادُ كالإحاطةِ بالجُزئيّات واستنباطِ الصناعاتِ، واستخراجِ منافعِ الكائناتِ من القوّةِ إلىٰ الفعلِ الذي هو المقصودُ من الاستخلافِ، وإليه أشار تعالىٰ إجمالًا بقولِه: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾[٢].

قولُه: (**أتُـحْسِنُ إلىٰ فُلان وأنا أحقُّ منه**) قال القاضي: هي حالٌ مُقَرِّرةٌ لجهةِ الإشكالِ كقولك: أتُحْسِنُ إلىٰ أعدائِك وأنا الصديقُ المُحتاجُ، والمقصودُ: الاستفسارُ عمّا رَجَّحَهم ـ مع ما هو متوقَّعٌ منهم ـ علىٰ الملائكةِ المعصومينَ في الاستخلافِ، لا العُجْبُ والتفاخر[٣].

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١: ١٥٧).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٨٣).

(٣) المصدر السابق (١: ٢٨٢).

والتسبيح: تبعيدُ اللّـهِ من السّوء، وكذلكَ تقديسُه، من سَبَحَ في الأرضِ والماء، وقَدَسَ في الأرض؛ إذا ذهبَ فيها وأَبعد. و﴿بِحَمْدِكَ﴾ في مَوْضِعِ الحال، أي: نُسبِّحُ حامِدِينَ لكَ، ومُلتَبِسِينَ بحَمْدك؛ لأنه لولا إنعامُك علينا بالتوفيقِ واللّطفِ لم نَتمكّن من عبادتِك ....

قولُه: (**والتسبيحُ: تَبعِيدُ الله من السوء**)، الراغب: التسبيحُ: أصلُه من السَّبْحِ وهو سرعةُ الذَّهابِ في الماءِ، واستُعيرَ لجَرْيِ النجومِ في الفَلَكِ، ولجَرْيِ الفرَسِ. وتسبيحُ الله تعالىٰ: تَنْزِيهُهُ بالقولِ والحُكم، وسُبْحانَ: مَصْدَرٌ ككُفْران، ومعنىٰ ﴿نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ أي: نُسَبِّحُك والحمدُ لك أو نُسَبِّحُك بأَنْ نَحْمَدَك[1].

وقال السيِّدُ ابنُ الشَّجَري[2]: إنْ شئْتَ عَلَّقْتَ الباءَ بالتسبيحِ، أي: نُسَبِّحُ بالثناءِ عليك، وإن شئْتَ قدَّرْتَ: نُسَبِّحُ متلبسين[3] بحَمْدِك[4].

قولُه: (**لأنّه لولا إنعامُك علينا بالتوفيق [واللُّطْفِ][5] لم نتمكَّنْ من عبادتِك**) تعليلٌ لتقييدِ التسبيحِ بالحمدِ، أي: تَسبيحُنا مُقَيَّدٌ بشُكْرِك ومُلْتَبِسٌ به، يعني لولا الحَمْدُ لم يصدُرِ الفعلُ، إذْ كلُّ حَمْدٍ من المُكلَّفِ يستجلبُ نعمةً مُتَجدِّدة، ويستصحبُ توفيقًا إلـٰهيًا، ومنه قولُ داودَ عليه السلام: يا ربِّ، كيفَ أقدِرُ أن أشكُرَكَ وأنا لا أصلُ إلىٰ شُكْرِ نِعْمَتِك إلا بنعمتك[6]. وأنشد[7]:

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ١٤٠).

(٢) أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد الهاشمي العلويُّ الحَسَنيُّ (ت ٥٤٢هـ)، إمام اللغةِ والنحوِ في زمانه، وكتابه «الأمالي» من أنفسِ التواليف. له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٦: ٤٥)، و«سِيَر النبلاء» (٢٠: ١٩٤).

(٣) في (ط): «نسبح معلنًا بحمدك».

(٤) انظر: «الأمالي الشجرية» (٢: ١٥).

(٥) قوله: «اللُّطف» ساقط من (ف).

(٦) أخرجه ابنُ أبي الدنيا في كتاب «الشكر» ص١٢، برقم (٥)، وذكره البغوي بنحوه في «معالم التنزيل» (٦: ٥٠١) وعزاه السيوطي في «الدرِّ المنثور» (١: ١٥٢) إلىٰ الإمام أحمد في «الزهد»، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦: ٢٣٩) برقم (٤١٠١).

(٧) لمحمود الورّاق: والأبيات ذكرها ابن أبي الدنيا في كتاب «الشكر» ص٣٦ برقم (٨٢)، ومن طريقِه أخرجها البيهقي في «شُعَب الإيمان» (٦: ٢٣٨) برقم (٤٠٩٩)، وهي في «ربيع الأبرار» للزمخشري (١: ٤٧٤).

﴿أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾: أي: أعلمُ من المصالحِ في ذلكَ ما هو خَفيٌّ علَيكم. فإن قلتَ: هلّا بيَّنَ لهم تلكَ المصالِحِ؟ قلتُ: كفىٰ العبادَ أن يَعلموا أنّ أفعالَ اللّـهِ كلَّها حَسَنةٌ وحِكْمة، وإن خَفِيَ عليهم وجهُ الحُسْنِ والحِكمة، علىٰ أنه قد بيَّن لهم بعضَ ذلكَ فيما أتْبَعه من قولِه: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾. واشتقاقُهم «آدم» من الأدْمة، ومن أديمِ الأرْض، نحوُ اشتقاقِهم «يعقوب» من العَقِب، و«إدريس» من الدّرْس، و«إبليس» من الإبلاس، وما «آدم» إلا اسم أعْجميّ، وأقربُ أمرِه أن يكونَ علىٰ فاعَل؛ كآزَر، وعازَر، وعابَر، وشالَخ، وفالَغ، وأشباهِ ذلك. ﴿ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾: أي: أسماءُ المسمَّياتِ، فحذفَ المضافَ إليه؛ لكونه معلومًا مدلولًا عليه بذكْرِ الأسماء؛ لأنّ الاسمَ لا بدَّ له مِن مسمًّى وعوِّضَ منه اللّام، كقولِه: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ﴾ [مريم: ٤]. فإن قلتَ: هلّا زعمتَ أنه حُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه، وأنّ الأصلَ: وعلَّمَ آدمَ مسمَّياتِ الأسماء! قلتُ: لأنّ التعليمَ وَجَبَ تعليقُه بالأسماءِ لا بالمسمَّيات؛ كقولِه:..................

إذا كـان شُـكري نِعْمـةَ الله نعمـةً	عـليَّ لـهُ في مِثْلِهـا يجـبُ الـشُّكْرُ
فكيـفَ بلـوغُ الـشُّكرِ إلا بفَـضْلِه	وإن طالتِ الأيامُ واتّسعَ العُمـرُ؟!
وإنْ مـسَّ بـالنعماءِ عَـمَّ سرورُهـا	وإن مَسَّ بالضرّاءِ أعقبَها الأَجْرُ[(١)]

قولُه: (علىٰ أنّه قد بَيَّنَ لهم بَعْضَ ذلك) يعني أنَّ «ما» في ﴿مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ إنْ كانَ عامًّا يشمَلُ من المصالحِ ما لا يدخلُ تحْتَ الحصْرِ، لكن خُصَّ منها البعضُ بما أَتْبَعه مِنْ قوله: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ ﴾ فإنَّ اتّصافَه بعِلْمٍ لا تَعْلَمُه الملائكةُ دليلٌ علىٰ أنّه جامعٌ للكمالاتِ التي بعضُها هذا المذكورُ، فمِنْ هذا الطريقِ يكونُ مُبيَّنًا مكشوفًا.

قولُه: (لأنَّ التعليمَ وجبَ تعليقُه بالأسماءِ لا بالمسميات) إلىٰ آخرِه «الانتصاف»: هو يفرُّ

---

(١) زاد بعده:

ومـا مِنهمـا إلّا لــه فيـه مِـنَّـةٌ	تَضيقُ بها الأوهامُ والبَرُّ والبَحْرُ

﴿أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]، ﴿أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾ [البقرة: ٣٣]، فكما عُلِّقَ الإنباءُ بالأسماءِ لا بالمسمَّياتِ، ولم يُقَلْ: أنبئوني بهؤلاء، و: أنبِئْهم بهم؛ وَجَبَ تعليقُ التعليمِ بها. فإن قلتَ: فما معنىٰ تعليمِه أسماءَ المسمَّياتِ؟ قلتُ: أراهُ الأجناسَ التي خَلَقَها، وعلَّمَه أنّ هذا اسمُه فَرَس، وهذا اسمُه بَعِير، وهذا اسمُه كذا، وهذا اسمُه كذا، وعلَّمه أحوالَها وما يتعلَّقُ بها مِنَ المنافعِ الدِّينيةِ والدنيويَّة.

مِن أنَّ الاسمَ هو المسمّىٰ. وقولُه ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمۡ﴾ دليلٌ عليه، فإنَّ المعروضَ المُسمّياتُ بالاتفاق، وأيضاً فإنَّ معرفةَ الذواتِ وما أُودِعَ فيها من الخواصِّ والأسرارِ أهمُّ مِن معرفةِ أسمائِها، وغايةُ ما في قولِه: ﴿بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ الإضافةُ المقتضيةُ للمُغايرةِ، وهو عندَنا مِثْلُ قولِك: نَفْسُ زيدٍ، وحقيقتُه، والمرادُ: أنْبئوني بحقائقِ هؤلاءِ، فإنَّ الحقائقَ والذواتِ أعمُّ مِن أسماءِ هؤلاءِ المُشارِ إليهم، وهذا هو المُصَحِّح للإضافة. وعلىٰ الجملةِ، الخلافُ في هذه المسألة لفظي[1].

وقال القاضي: الاسمُ باعتبارِ الاشتقاقِ ما يكونُ علامةً للشيءِ ودليلًا يرفَعُه إلىٰ الذهنِ من الأسماءِ والصفاتِ والأفعال. واستعمالُه عُرْفًا في اللفظِ الموضوعِ لمعنًى سواءٌ كان مُرَكَّبًا أو مُفْرَدًا مُخْبَرًا عنه أو خَبَرًا أو رابطةً بينهما. واصطلاحًا: في المفردِ الدالِّ علىٰ معنًى في نفسِه غَيْرَ مُقْتَرِنٍ بأحدِ الأَزْمنةِ. والمُرادُ في الآيةِ إمّا الأوّلُ، أو الثاني وهو يستلزِمُ الأوّلَ؛ لأنَّ العِلْمَ بالألفاظِ من حيثُ الدِّلالةُ مُتوقِّفٌ علىٰ العلمِ بالمعاني. المعنىٰ: أنّه تعالىٰ خلقَ آدمَ، وألْهَمَه معرفةَ ذواتِ الأشياءِ وخواصِّها وأسمائِها وأصولِ العلومِ وقوانينِ الصناعاتِ وكيفيةِ آلاتِها[2]. وقلت: هذا المعنىٰ مفهومٌ من كلامِ المُصَنِّفِ مِنْ قوله: «أَراهُ الأجناسَ التي خَلَقها وعَلَّمَه» إلىٰ آخرِه.

وقال القاضي: الاسمُ إنْ أُريدَ به اللفظُ فغَيْرُ المُسَمّىٰ؛ لأنّه يتألَّفُ مِن أصواتٍ مُقَطَّعةٍ غيرِ قارّة، ويختلفُ باختلافِ الأُمَمِ والأعصارِ، ويتعـدَّدُ تارةً ويتَّحِدُ أُخرى، والمُسَمّىٰ لا يكونُ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٢٥).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٨٥).

﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ﴾ أي: عَرَضَ المسمَّياتِ، وإنما ذكَّرَ؛ لأنّ في المسمَّياتِ العقلاءَ فغلَّبَهم، وإنما استَنْبأَهم وقد عَلِمَ عَجْزَهم عن الإنباءِ علىٰ سبيلِ التَّبكيت.

﴿إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ يَعني: في زعمِكم أني أستخلِفُ في الأرضِ مُفسدِينَ........

كذلك. وإن أُريدَ به ذاتُ الشيء، فهُو المُسَمّىٰ لكنّه لم يُشْتَهَرْ بهذا المعنى، وقولُه تعالىٰ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ [الأعلى: ١] المرادُ به اللفظُ؛ لأنّه كما يجبُ تنزيهُ ذاتِه تعالىٰ وصفاتِه عن النقائص، يجبُ تَنْزيهُ الألفاظِ الموضوعةِ لها عن سوءِ الأَدب. وإن أُريدَ به الصفةُ كما هو رأيُ الشيخ أَبي الحسَنِ الأشعريِّ، انقسَم انقسامَ الصفة عنده: إلىٰ ما هو نَفْسُ المُسمّىٰ، وإلىٰ ما هو غيرُه، وإلىٰ ما ليسَ هوَ ولا غيرُه[1].

وقلت: إن أُريدَ به التَّحدِّي فبمُجَرَّدِ تعليم الأسماءِ يحصُلُ المقصود، وإن أُريد به إظهارُ الشرفِ والـمزيَّةِ كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَـٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١] فلا بُدَّ مِن تعليمِ الحقائقِ، وهو الظاهر. وفي «إيجاز البيان»: «وقعَ التعليمُ بالوَحْيِ في أُصولِ الأسماءِ والمصادرِ ومبادئ الأفعال والحروفِ عند حصولِ أوّلِ اللغةِ في الاصطلاح، ثمَّ بزيادةِ الهدايةِ في التصريفِ والاشتقاقِ، فأفادَتْ هذه الآيةُ أنَّ عِلْمَ اللُّغةِ فوْقَ التحلي بالعبادةِ، فكيفَ عِلْمُ الشريعةِ التي هي الحِكمةُ!»[2].

قولُه: (علىٰ سبيلِ التبكيت)، الأساس: بَكَتهُ بالحُجَّة، وبَكَّتَهُ: غَلَبه بالحُجَّةِ وألزَمه ما عَيَّ بالجوابِ عنه؛ لأنّ الملائكـةَ إذا سُئِلوا بقولِـه: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ لا مَحيدَ لهم إلا أن يقولوا[3]: لا عِلْمَ لنا.

قولُه: (﴿إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [يعني]: في زَعْمِكم أني أستَخْلِفُ في الأرضِ مُفْسدين). فإن

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩). وانظر كلامَ الأشعري في «مقالات أبي الحسن الأشعري» تصنيف ابن فورك ص٣٨.

(٢) «إيجاز البيان» (١: ٨١-٨٢).

(٣) في (ح): «معيد لهم أن يقولوا».

....

قُلْتَ: هذا يخالفُ قولَ الواحديِّ: إنَّ تقديرَه: إن كُنتم صادقين أنِّي لا أخلُقُ خلقًا إلّا كُنتُم أعْلَمَ وأفضَلَ منه[1]. وأيضًا، إنَّ الكلامَ في العلمِ والسؤالِ فيه، فلا يُناسبه قولُ المصنِّف، وهو كما تقول: إنْ كنْتَ نجّارًا فَخِط قميصي.

قلتُ: ما ذهبَ إليه المصنِّفُ أَوْلىٰ وأحرىٰ بأَن يُتَلَقّىٰ بالقَبول، لأنّه كالقولِ بالموجَب، وبيانُه: أنَّ الملائكةَ لَمّا بنَوْا دَعْواهُم علىٰ المبالغةِ في طرفَي الإفراطِ والتفريطِ في نِسْبةِ الفسادِ إلىٰ بني آدمَ، والصلاحِ إلىٰ أنفُسِهم، حيث صَدَّروا قولَهم: «أتجعَلُ فيها» بهمزةِ الاستبعادِ، وكَرَّروا الظرْفَ، وعَطَفوا سَفْكَ الدماءِ علىٰ الفسادِ، وبَنوا الخبَرَ وهو «نُسَبِّحُ» على «نحن»، ليتقوّىٰ به الحكم، وقَيَّدوا التسبيحَ بالتحميد، وعَطفوا عليه التقديسَ؛ أي: نحنُ أوْلىٰ بالاستخلافِ منهم لِـما لا يصدُرُ منّا إلّا محْضُ الصَّلاح وهُمْ بخِلافِه دونهم، قيل لهم: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ أي: إنّكم نظرتُم إلىٰ ظاهرِ ما يقتضي القوةَ الشَّهوانية والغضبية من الفسادِ وسَفْكِ الدماء، وغَفَلْتُم عمّا أودعْتُ فيهما من الصلاحِ، وفي هذا الوجودِ أسرارٌ عجيبة لا يُحصىٰ عَدَدُها، ولا يُكْتَنَهُ كُنْهُ عِظَمِ نَفْعها، وبعضُ ذلك هذا المُتحدّىٰ به وهو العِلْمُ بأسماءِ المُسَمَّيات، فأنبئوني بها إنْ كُنتم صادقين في زَعْمِكم أنّي أَستَخلفُ في الأرضِ مُفسدين، وأنتم أحِقّاءُ بالخلافةِ دونَهم. أي: ليسَ المانعُ ما نفَيْتُموه، ولا السببُ ما أثبتُّموه، وإنما قُلنا: بعضُ ذلك هذا المُتحدّىٰ به؛ لأنّ الواوَ العاطفةَ التي تستوجبُ معطوفًا عليه، هو مع المعطوفِ بيانٌ لقولِه: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾، كالواوِ في قوله تعالىٰ حكايةً عن داودَ وسليمان: ﴿وَقَالَا ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥]، وإنّما لم يُذْكَرْ لئلّا ينحَصِرَ عليه، ويُفيدَ أكثرَ من ذلك، فوجبَ أن تُقَدَّرَ فوائدُ لا عددَ لها بالنسبةِ إلىٰ معلومِ الله، وإليه الإشارةُ بقوله: «وبَيَّنَ لهم بَعْضَ ما أَجْمَلَ من المصالحِ في قوله: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾» وهذا الأسلوبُ من الجوابِ نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣]. قال المُصنِّف: إن ارتَبْتُم أنّ القرآنَ مُنزلٌ

(١) «الوسيط» للواحدي (١: ٢٧٩).

سفَّاكينَ للدماءِ؛ إرادةً للردِّ عليهم، ....

فهاتوا أنتُم طائفةً يسيرةً من جِنْسِ ما أتىٰ به[١]. لكنّ أصحابه لا يرضَوْنَ منه هذا التقديرَ، لِما يلزَمُ مِن فَضْلِ البَشَرِ علىٰ الملائكة.

تَنْبيه: واعلَمْ أنّ قَوْلَه: ﴿وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠] يَنتظمُ في سِلْكِ جوامعِ الكلِمِ التي هي من حِلْيةِ التنزيل، فأتىٰ بلَفْظِ السَّفْكِ الدالِّ علىٰ الإراقةِ والإجراءِ كالمائع، وخصَّ بالمضارعِ المُنبئِ في مِثْلِ هذا المَقامِ عن الاستمرارِ، نَحْوَ: فلان يَقْري الضيفَ، ويَحْمِي الحريم. وجَمَعَ الدماءَ وحَلَّى بلامِ الاستغراقِ ليُصَوِّرَ شناعةَ ذلك الفِعْل ويستوعبَ الأزمنةَ، ويتضمَّنَ جميعَ أنواعِ الدماءِ: المحظورِ كحروبِ الفسادِ والفِتَنِ والفَتْكِ وقتْلِ النفسِ المُحرَّمة، والواجب كالمجاهدةِ مع أعداءِ الدينِ، قال تعالىٰ: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١]، والمُباح كسَفْحِ دماءِ الحَيَوانِ المأكول، والمَصْلحيِّ الدينيِّ كأنواعِ القِصاص، والسياسيِّ كحِفْظِ نظامِ المملكة. قال[٢]:

لا يَسْلمُ الشرفُ الرفيعُ من الأذىٰ حتـى يُـراقَ عـلىٰ جوانبِـهِ الـدمُ

فإذًا مِن لوازمِ هذا الخليفةِ وخواصِّه أن يكون سَفّاكًا للدماءِ، لينتظمَ أمْرُ مَعاشِه ومعادِه، ونحنُ معاشِرَ الملائكةِ أبرياءُ مِن جميع كلِّ ذلك؛ لأنّ دَأْبَنا التسبيحُ والتحميدُ، وعادتُنا التقديسُ والتهليلُ، فنُودوا من سُرادقاتِ الجَلال: ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. واللهُ أعلم.

قولُه: (إرادةً للردِّ عليهم) قيل: هو مفعولٌ له، لقولِه: «استنبأَهُم» واعترضَ قولُه: ﴿إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ في لفظِ «الكشاف» تقريرًا لكونِ الاستنباءِ علىٰ سبيلِ التبكيت. والوجْهُ أن يكونَ مفعولًا له للقولِ المُقدَّر عندَ قولِه: ﴿إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ أي: قالَ ذلك إرادةً للردِّ عليهم. وقولُه: «علىٰ سبيلِ التبكيت» متعلِّقٌ باستنبأهم، ويتمُّ به الكلام، وقوله: «وقد علِمَ عَجْزَهم عن الإنباء» اعتراضٌ أو حالٌ، وقولُه: ﴿إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ شروعٌ في التفسير.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١: ٩٩).

(٢) للمتنبي في «ديوانه» بشرح الواحدي (١: ١٧٣).

وأنّ فيمَن يستخلفُه مِنَ الفوائدِ العِلْميّةِ التي هيَ أُصولُ الفوائدِ كلِّها ما يستأهِلُونَ لأجلِه أن يُستَخْلَفوا، فأَراهم بذلكَ وبيّنَ لهم بعضَ ما أجملَ مِن ذِكْرِ المصالحِ في استخلافِهم في قولِه: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾. وقولُه: ﴿أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ استحضارٌ لقولِه لهم: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾، ....

قولُه: (**وأنَّ فيمَنْ يَستخلفُه**) قيل: هو عطفٌ علىٰ «الرد»، وقولُه: «ما يستأهِلون» اسمُ «أنَّ» وفيمَنْ يستخلفُه خبرُه. قال الحَريريّ في «درة الغَوّاصِ في أوهامِ الخواص»: يقولون: فلانٌ يستأهِلُ الإكرامَ وهو مستأهِلٌ للإنعام، ولم تُسمَعْ هاتانِ اللفظتان[١] في كلامِ العرب، ولا صَوَّبَ اللفْظَ[٢] بها أحدٌ من أعلام الأدب. ووَجْهُ الكلامِ أن يُقال: فلانٌ يَسْتحِقُّ التَّكرِمةَ، وهو أهلٌ لإسداءِ المَكْرُمة، فأما قولُ الشاعر:

لا بَلْ كُلِي يا مـيُّ واسـتأْهلي ... إنَّ الذي أنفَقْتِ مِنْ ماليَهْ[٣]

فإنّه عنىٰ بلَفْظِ «استأهِلي»: اتّخذي الإهالةَ، وهي ما يُؤْتَدَم به من السمن والودك[٤]. وفي أمثالِ العرب: استأهلي إهالَتي وأحْسني إيالتي، أي: خُذي صَفْوَ طُعْمتي وأحسني القِيامَ بخِدمتي[٥].

قولُه: (من الفوائد) بيان «ما» و«فأراهُم» عطْفٌ علىٰ جملة: إرادة إلىٰ آخره، وذلك إشارةٌ إلىٰ المذكورِ كلِّه،وفي قولِه: «إني أعلمُ» ظرف لقوله: «أَجْمَلَ» وقيل: قوله «فأراهم، وبَيّن» متوجّهان إلىٰ «بعضِ ما أَجْمَلَ»، ويجوزُ أن يكونَ «بين» عطفاً علىٰ «أراهُم» علىٰ سبيلِ البيان.

---

(١) في (ط): «ولم يُستعمل هاتان الكلمتان».

(٢) في (ط) و(ح): «التلفظ».

(٣) البيت لعمرو بن أسوى، من عبد القيس كما في لسان العرب وتاج العروس، مادة (أهل)، و«المعاني الكبير» (١: ٣٨٢) و«شرح أدب الكاتب» (١: ٢١٨)، وفي «أساس البلاغة» (أهل) عزاه لحاتم.

(٤) «درّة الغواص» ص١٧ -١٨.

(٥) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٥٣).

إلا أنه جاءَ به علىٰ وجهٍ أبسطَ مِن ذلكَ وأشْرَحَ.

وقُرِئَ: (وعُلِّمَ آدمُ) علىٰ البناءِ للمَفْعول، وقرأَ عبدُ الله: (عَرَضَهُنَّ)، وقرأَ أُبَيٌّ: (عَرَضَها)، والمعنىٰ: عَرَضَ مسمَّياتِهنَّ أو مسمَّياتِها؛ لأنّ العرضَ لا يصحُّ في الأسماء. وقُرِئَ: (أَنْبِيْهِمْ) بقَلْبِ الهمزةِ ياءً، (وأَنْبِهِمْ) بحذفِها، والهاءُ مكسورةٌ فيهما.

[﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ * وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ * فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ ٣٤-٣٦]

السجودُ للـهِ تعالىٰ علىٰ سبيلِ العبادة، ولغيرِه علىٰ وجهِ التكْرمة، ....

قولُه: (علىٰ وَجْهٍ أبسَطَ)[1] لأنه قالَ أوّلًا: ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ثم قال[2]: ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الآية [البقرة: ٣٣] وإنما قال: «أَبْسَطَ من ذلك» ولم يقل: بيانٌ له، لأنّ معلوماتِ الله سبحانَه وتعالىٰ لا نهايةَ لها، وغيْبُ السماواتِ والأرضِ وما يُبدونه وما يكتمونَه لم يكُن قَطْرةً من تلكَ الأبحُرِ، لكنه نَوْعُ بسْطٍ لذلك المُجْمَل.

قال القاضي: إنما أُجْرِيَ علىٰ وَجْهٍ أَبْسَطَ ليكونَ كالحُجَّةِ عليهم، فإنّه تعالىٰ لمّا علِمَ ما خفيَ عليهم من أمورِ السماوات والأرضِ وما ظهرَ لهم من أحوالِهم الظاهرةِ والباطنة، علِمَ ما لا يعلمون، وفيه تعريضٌ بمُعاتَبتِهم علىٰ ترْكِ الأولىٰ، وهو أن يتوقَّفوا مترصِّدينَ أن يُبيِّنَ لهم[3].

قولُه: (علىٰ وجهِ التكرِمَة). قال القاضي: هذا المسجودُ له بالحقيقةِ الله تعالىٰ، وجُعِلَ آدمُ قِبْلَةَ سُجودِهم تفخيمًا لشأنِه، أو سببًا لوجوبِه، وكأنـه تعالىٰ لمّا خلقَه بحيثُ يكونُ المسجود

---

(١) في (ح) و(ف): «على وجه البسط».

(٢) قوله: «قال» ساقط من (ح) و(ف).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩٠).

كما سَجَدتِ الملائكةُ لآدمَ، وأبو يوسفَ وإخوتُه له، **ويجوزُ أن تختلفَ الأحوالُ والأوقاتُ** فيه. وقرأَ أبو جعفر: (للملائكةُ اسجُدوا) بضمِّ التاءِ للإتْباع، **ولا يجوزُ استهلاكُ الحركةِ الإعرابيّـةِ بحركةِ الإتْباعِ إلا في لغةٍ ضَعيفة**، كقولهم: (الحمدِ لِـلّه).

[له][1] أُنموذجًا للمُبْدَعاتِ كلِّها بل الموجوداتِ بأَسْرِها، ونُسْخَةً لِما في العالَم، وذريعةً للملائكةِ إلىٰ استيفاءِ ما قُدِّرَ لهم من الكَمال، أَمَرَهُم بالسجودِ تذلُّلًا لِما رأَوْا فيه من عظيمِ قُدْرَتِه وباهرِ آياتِه، وشُكرًا لِما أَنْعَم عليهم بواسطتِه. واللامُ فيه كاللّامِ في قولِ حَسّان[2]:

أليسَ أوَّلَ مَنْ[3] صلّىٰ لقِبْلَتِكُم ... وأعرفَ الناسِ بالقرآنِ والسُّنَنِ

أو في قولِه: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾[4] [الإسراء: ٧٨].

قولُه: **(أن تختلفَ الأحوالُ والأوقات)** يعني: أحوالُ الأُممِ السالفةِ وأوقاتُهم مُخالفةٌ[5] لأحوالِ هذه الأمّةِ وأوقاتِها، أي: يجوزُ أن يقتضيَ التعظيمُ في وقتٍ وحالةِ السجودَ دونَ وقتٍ وحالةٍ أخرىٰ.

قولُه: **(ولا يجوزُ استهلاكُ الحركةِ الإعرابيةِ بحركةِ الإتباع)** قال السَّجاوندي: «لِلمَلائِكَةُ

---

(١) زيادة غير موجودة في كلام القاضي البيضاوي.

(٢) كذا قال البيضاوي رحمه الله. والصواب أنّه لبعضِ ولدِ أبي لهب بن عبد المُطَّلب، قاله في الحضِّ على نُصْرةِ علي رضي الله عنه حين آلت الخلافة إلى غيره، وقَبْلَه:

ما كنتُ أَحْسِبُ أنَّ الأمرَ مُنْصَرِفٌ ... عن هاشمٍ ثم منها عن أبي حسنِ

وبعده:

وأقربَ الناسِ عهداً بالنبيِّ ومَنْ ... جبريلُ عَوْنٌ له في الغَسْلِ والكَفَنِ

فبعث إليه علي رضوان الله عليه ونهاه عن ذلك وأمره ألّا يعود، وقال: سلامة الدين أحبُّ إلينا من غيرِه. انتهىٰ بحروفه من «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد (٦: ٢١).

(٣) في (ط): «ما».

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩٣).

(٥) في (ف): «مخالف».

﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ﴾ استثناءٌ متَّصل؛ لأنه كانَ جِنِّيًّا واحدًا بينَ أظهرِ الألوفِ مِنَ الملائكةِ مغمورًا بهم؛ فغُلِّبوا عليه في قوله: ﴿فَسَجَدُوٓاْ﴾، ثم استُثنِيَ منهم استثناءَ واحدٍ منهم. ويجوزُ أن يُجعَلَ مُنقطعًا.

اسجُدُوا» بالضمِّ في غايةِ الضَّعفِ؛ لأنَّ حركةَ ألفِ الوصلِ غيرُ لازمةٍ فكيف تُحذَفُ لها حركةُ إعرابٍ مُستحَقَّةٍ لإعراب! وإتباعُ ضَمِّ الجيمِ إنّما يجوزُ في الساكنِ نَحْوَ «قالتُ اخرُجْ»[1] [يوسف: ٣١] ولا تقولُ: للرجلُ اخرُجْ[2] فإنّه لا يُـجَوِّزُهُ[3] أحدٌ، لٰكِنْ لعلَّ عجوزًا رأتْ بناتِها مع رجلٍ فقالت: أفي السَّوَتَـنْـتُـنَّه؟ تريدُ: أفي السوءَةِ أَنْـتُـنَّه[4]. ولا يحسُنُ حَمْلُ القرآنِ علىٰ مِثْلِ هذا التعسُّف.

وروىٰ أبو الحسنِ الفارسيُّ عن أَبي بكرِ بنِ مِهْران[5]: أنّ التاءَ عند أَبي جَعفرٍ بين الضمِّ والكَسرِ، استثقَلَ الخروجَ من الكسرِ إلىٰ ضَمّاتِ «اسجدوا» أي: الجيمِ والدالِ والهمزةِ في التقدير، بخلافِ نونِ «للإنسانِ اكفُر» فإنه قد تُسكَن هاءُ التأنيثِ علىٰ كلِّ حالٍ كقولهم[6]:

---

(١) بضم التاء في الوصل على إتباع التاء حركة الحرف الثالث مما بعده، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي وأبي جعفر وخلف. «النشر في القراءات العشر» (٢: ١٢٣، ٢٢٥)، «معجم القراءات» (٣: ٢٤٢).

(٢) انظر: «المحتسب» (١: ٧١).

(٣) في (ط): «فإنه لم يجوِّزْ».

(٤) عبارة السمين الحلبي في «الدُّرِّ المصون» (١: ١٨٦): ومِثْلُه ما رُوِيَ عن امرأةٍ رأتْ رجلًا مع نساءٍ فقالت: «أفي سَوْءَةَ انتُنَّه؟» نَوَتِ الوَقْفَ على «سَوْءة» فسَكَّنَتِ التاءَ ثم ألقَتْ عليها حركة همزة «أَنْتُنَّ». انتهى. ولتمام الفائدة انظر: «المحتسب» لابن جنِّي (١: ٧٢).

(٥) الإمام الجليل أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني النيسابوري (ت ٣٨١هـ)، كان من أئمة فن القراءات، وصنَّف فيها: «الغاية» و«الشامل». له ترجمة في «معرفة القرّاء الكبار» (١: ١٧١)، و«سِيَر النبلاء» (١٦: ٤٠٦).

(٦) هذا الرجز منسوبٌ إلى منظور بن حبّة الأسديِّ. ذكره ابن جنّي في «المحتسب» (١: ١٠٧)، و«الخصائص» (١: ٦٣).

﴿أَبَىٰ﴾: امتنعَ ممّا أُمِرَ به، ﴿وَٱسْتَكْبَرَ﴾ عنه، ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾: مِن جنسِ كَفَرةِ الـجنِّ وشياطينِهم؛ فلذلكَ أَبىٰ واستكبَرَ، كقوله: ﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠].

السُّكْنىٰ: مِنَ السُّكون؛ لأنها نوعٌ مِنَ اللَّبْثِ والاستقرار. و﴿أَنتَ﴾:..............

لَمّـا رأىٰ أَنْ لادِعَـهْ ولا شِـبَعْ   مالَ إلىٰ أرْطاةِ حِقْفٍ فاضطجَعْ

فكانَ مِثْلَ ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾ ولا تُسَكَّنُ نونُ «الإنسان» في الأصل.

قولُه: (فلذلك أبىٰ واستكبَر) يشيرُ إلىٰ قوله: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]، جملةٌ مُذَيِّلَةٌ أو مُعْتَرِضة واردةٌ علىٰ سبيلِ التعليلِ نَحْوَ قولِه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٩٢] أي: أنتُم قومٌ عادتُكم الظلمُ، فلذلك اتَّخذْتُم العجْلَ إلٰـهًا.

وقال القاضي: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ أي: في علْمِ الله، أو صارَ من الكافرين باستقباحِه أمْرَ الله إيّاهُ بالسجودِ لآدمَ اعتقادًا بأنّه أفضَلُ منه، والأفضلُ لا يَـحْسُنُ أَنْ يُؤْمَرَ بالتخضُّع للمفضول[1].

قولُه: (كقَوْلِهِ تعالىٰ: ﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠]) يعني: هذا الترتيبُ من حيثُ المعنىٰ كالترتيبِ من حيثُ اللفظُ في قولِه تعالىٰ: ﴿مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ بشهادةِ الفاء، يعني: إنما صدرَ منه الفِسْقُ؛ لأنه كانَ من الجنِّ، فكَوْنُه من الجنِّ[2] ككونِهِ من الكافرين في صدورِ الفِسْقِ والتكبُّرِ عنه، وفيها[3] معنىٰ قولهم: الغاياتُ سابقةٌ في التقدُّم، لاحِقةٌ في الوجود.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩٤).

(٢) قوله: «فكونه من الجن» ساقط من (ط).

(٣) في (ط): «ومنها».

تأكيدٌ للمُستكنِّ في ﴿ٱسْكُنْ﴾؛ **ليصحَّ العطفُ عليه**. و﴿رَغَدًا﴾: وصفٌ للمصدر، أي: أُكْلًا رَغَدًا واسعًا رافهًا. و﴿حَيْثُ﴾ للمكانِ الـمُبْهَمِ، أي: أيَّ مكانٍ من الجنَّة ﴿شِئْتُمَا﴾، أُطلِقَ لهما الأكلُ مِنَ الجنّةِ **علىٰ وجهِ التوسعةِ** البالغةِ........

قولُه: (**ليصحَّ العطفُ عليه**) فإن قيل: كيفَ يصحُّ العطْفُ «وزوْجُك» لا يرتفعُ باسكُنْ، فإنك لا تقول: اسكُنْ غلامُك؛ لأن الغائبَ لا يؤمَرُ بلَفْظِ الحاضرِ فيقال: قد اندرجَ الغائبُ في حُكْمِ الحاضرِ لقضيَّةِ العطْفِ علىٰ سبيلِ التغليبِ فينسحبُ عليه حُكمُه.

قال القاضي: إنّما لم يخاطِبْها[١] أولًا تنبيهًا علىٰ أنّه المقصودُ بالحُكْمِ، والمعطوفُ تبَعٌ له[٢].

الراغب: إنْ قيلَ: ما الفَرْقُ بين أَنْ يُقالَ: افعَلْ أَنْتَ وقومُك كذا، وبين أن يُقال: افعلوا كذا؟ قيل: الأولُ تنبيهٌ على أنَّ المقصودَ بالحكم هو المخاطَبُ والباقونَ تَـبَعٌ له، وأنّه لولاهُ لَما كانوا مأمورينَ بذلك، وعلىٰ نَحوِه: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩] وليسَ كذا إذا قال: افعلوا[٣].

قولُه: (**علىٰ وَجْهِ التوسعَة**) أي: بالغَ في جانبِ الأمرِ ليكونَ مُزيلًا للعُذْرِ في التناول، وبالغَ أيضًا في النَّهْيِ حيثُ قال: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥] يعني لا تَحوما حوْلَها فضلًا عن أن تتناولا بالأكْلِ، ومَيّزَها أكْملَ تمييزٍ بقولِه: «هذه»، وجعلَ القُرْبانَ منها سببًا لأَنْ يكونا من زُمْرةِ الظالمين، ومُنْخرطَيْن في سِلْكِهِم.

الراغب[٤]: القصْدُ بالنَّهي عن قُرْبِ الشيءِ تأكيدٌ للحَظرِ ومبالغةٌ في النَّهْي، وذلك أنَّ القُرْبَ من الشيءِ مُقْتَضٍ للأُلْفةِ، والأُلْفةُ داعيةٌ للمَحبّة، ومحبّة الشيءِ كما قيلَ: حُبُّكَ الشيءَ

(١) في «أنوار التنزيل»: يخاطِبْهما على التثنية، وهو الصواب. ويوضِّحه قولُ الراغبِ التالي له.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩٦).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٥٢).

(٤) المصدر السابق (١: ١٥٣).

الـمُزيحةِ للعلَّةِ حينَ لم يُحْظَر عليهما بعضُ الأَكلِ ولا بعضُ المواضعِ الجامعةِ للمأكولاتِ مِنَ الجنّة؛ حتىٰ لا يَبْقىٰ لهما عُذرٌ في التناوُلِ مِن **شجرةٍ واحدةٍ** من بينِ أشجارِها الفائتةِ للحَصْر. وكانت الشجرةُ ـ فيما قيلَ ـ الحنطةَ أو الكَرْمةَ أو التِّينة. وقُرِئَ: (ولا تِقْرَبا) بكسرِ التاء، و: (هذي)، و: (الشِّجرة) بكسر الشين، و: (الشِّيرة) بكَسْرِ الشِّينِ والياء، وعن أبي عَمْرو: أنه كَرِهَها، وقال: يقرأُ بها **بَرابرةُ مكّةَ** وسُودانُها.......................

يُعمي ويُصِمُّ[١] والعَمىٰ عن القبيح، والصَّمَمُ عن المنهيِّ عنه هما المُوقِعانِ فيه. والسببُ الداعي إلىٰ الشرِّ مَنْهِيٌّ عنه، كما أنَّ السببَ الداعيَ إلىٰ الخيرِ مأمورٌ به، وعلىٰ ذلك وَردَ «ومَنْ رَتَعَ حوْلَ الحِمىٰ يوشِكُ أن يقعَ فيه»[٢].

قولُه: (**المُزيحةِ للعلّة**)، **النهاية**: زاحَ عن الأمر يَزيحُ: زالَ وذهَب. أي: لا يَتسبّبان في تَناوُلهما بعِلّةٍ من العِلَل.

قولُه: (**من شَجرةٍ واحدة**) مُتَعلِّقٌ بالتناولِ، تحتمِلُ هذه الوِحْدةُ أَن تكونَ شخصيةً، فاللامُ في «الشجرة» للعهْدِ، وأن تكونَ نوعيةً، واللامُ للجِنْسِ، والأولُ أظهَرُ لإزاحةِ العُذْرِ والمُبالغةِ في التوْسِعة.

قولُه: (**بَرابِرَةُ مكّة**) قومٌ بالمغربِ جُفاةٌ كالأَعرابِ في رِقّـةِ الدين وقلّة العلم[٣]. قال في

---

(١) هذا حديثٌ مرويٌّ في بعضِ دواوين السنَّةِ، يروى موقوفًا ومرفوعًا من حديثِ أبي الدرداء رضي الله عنه، والوقفُ أشْبَهُ بالصواب. فأخرجه مرفوعًا الإمام أحمد في «المسند» (٢١٦٩٤)، وأبو داود (٥١٣٠)، والطبراني في «الأوسط» (١٤٥٤) وغيرهم، وفي إسناده أبو بكر بن أبي مريم ضعيف، وبعضُ نقادِ الحديثِ يميل إلى تحسين المرفوع منهم الحافظان: العراقي وابن حجر. ولتمامِ الفائدة انظر: «كشف الخفاء» للعجلوني (١: ٤١٠).

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ صحيح أخرجه البخاري (٥٢) و(٢٠٥١)، ومسلم (١٥٩٩) وغيرهما من حديثِ النعمان بن بشير رضي الله عنه. وتمامُ تخريجه في «صحيح ابن حبان» (٧٢١).

(٣) هذا كالمستفادِ من «المُغْرِب في ترتيب المُعرب» (١: ٦٩).

﴿مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: مِنَ الذينَ ظَلَموا أنفسَهم بمعصيةِ الله ﴿فَتَكُونَا﴾ جزمٌ عُطِفَ علىٰ ﴿تَقْرَبَا﴾، أو نصبٌ جوابٌ للنَّهي. الضميرُ في ﴿عَنْهَا﴾ للشَّجرة، أي: **فحَمَلَهما الشيطانُ علىٰ الزلَّةِ بسببِها**، وتحقيقُه: فأصدرَ الشيطانُ زلَّتَهما عنها. و«عن» هذه مثلُها في قولِه تعالىٰ: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢]، وقولِه:

يَنهَوْنَ عن أَكْلٍ وعَن شُرْبِ

«الفائق»: البربرة: كثرة الكلام ويُحكىٰ أنّ إفريقيس أبا بِلْقيس غزا البَرْبَر فقال: ما أكثر بَرْبَرَتَهم، فسمّوا بذلك[١].

قولُه: (**فحملهُما الشيطانُ علىٰ الزَّلَّةِ بسَببِها**) يشيرُ أنَّ «أزلَّهُما» ـ علىٰ أنْ يكونَ الضميرُ في «عنها» للشجرةِ ـ مُتَضَمِّنٌ لمعنىٰ «أصدر»، و«عن» حينئذٍ للسببية، كما في قولِه: «يَنْهُون عن أكلٍ وعن شُرب» أي: إنَّ الشيطانَ إنّما قَدَرَ علىٰ إصدارِ الزلَّةِ عن الشجرةِ بسَببِ الوَسْوسةِ بأن يقولَ: هٰذه شجرةُ الخُلْدِ، فكُلا لتَخلُدا، أو لأنَّ أَكْلَها سَببٌ لصيرورتِكما مَلَكَيْن، هذا هو المرادُ بقولِه: «فحملَهُما الشيطانُ علىٰ الزَّلَّة بسببِها» أي: بسببِ الشجرة.

قولُه: (﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾) أي: ما أصدَرْتُ ما فعَلْتُه عن اجتهادي ورَأْيي، وإنّما فَعَلْتُه بأمرِ الله.

قولُه: (**يَنهَوْنَ عن أكلٍ وعن شُرْبِ**) قَبْله:

يمشون دُسْمًا حول قُبَّتِه[٢]

يَنْهَوْنَ، أي: يَتناهون في السِّمَن. **الأساس**: انتهىٰ الشيء: بلغَ النهايةَ وتناهىٰ البَعيرُ سِمَنًا، وجَمَلٌ نَهِيٌّ، وناقةٌ نَهِيَّةٌ. يقولُ: إنّ كوْنَ الأضيافِ متناهينَ صَدَرَ بسببِ الأكلِ والشرب. يصِفُ مِضيافًا صدرَ عنه الأضيافُ شِباعًا.

---

(١) «الفائق في غريب الحديث» (١: ١٠١).

(٢) ذكره في «لسان العرب» (نهي).

وقيل: فأزلَّهما عن الجنّة: بمعنىٰ أَذهبَهما عنها وأَبعدَهما، كما تقولُ: زلَّ عَن مرتبتِه، وزَلَّ عنّي ذاكَ؛ إذا ذَهَبَ عنك، وزَلَّ مِنَ الشَّهر كذا. وقُرِئَ: (فأزالَهما).

﴿مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ مِنَ النعيمِ والكَرامة، أَوْ مِنَ الجنّة إن كانَ الضميرُ للشَّجرةِ في ﴿عَنْهَا﴾. وقَرَأَ عبدُ الله: (فوسوسَ لهما الشيطانُ عنها)، وهذا دليلٌ علىٰ أنّ الضميرَ للشَّجرة؛ لأنّ المعنىٰ: صَدَرتْ وسوستُه عنها. فإن قلتَ: كيفَ تَوصَّلَ إلىٰ إزْلالِهما ووَسوستِهِ لهما بعدما قيلَ له: اخرجْ منها فإنكَ رَجيم؟ قلتُ: ....

قولُه: (وقُرِئَ: فأزالَهما) قرأَها حمزة. قال الزجاج: هو من: زُلْتُ وأزالني غيري، وأزَلَّهما، مِن: زَلَلْتُ وأزَلَّني غيري[١]. وهذه القراءةُ تشُدُّ مِن عَضُدِ التفسيرِ الأخيرِ ولذلك عَقَّبه بها.

قولُه: (أو مِن الجَنَّةِ) معطوفٌ علىٰ قوله: «من النعيمِ والكرامة» أي: «ما» في ﴿مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ إمّا عبارةٌ عن النعيمِ والكرامةِ إن كانَ الضميرُ في «عنها» للجنة. أي: أذهَبَهُما عن الجنَّةِ، فأخرجَهُما من نعيمِها والكرامةِ فيها، أو عن الجنةِ إنْ كانَ الضميرُ في «عنها» للشجرة. أي: أصدرَ الشيطانُ زَلَّتَهما عن الشجرة فأخرجهما من الجنة[٢].

الانتصاف: يشهَدُ للضميرِ أن يعودَ إلىٰ الجنة قولُه تعالىٰ: ﴿كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧][٣].

الإنصاف: وهو سَهْوٌ؛ لأنّ الذي أعادَ الضميرَ إلىٰ الشجرة قال: فأصدَرَ الشيطانُ زلَّتَهما عن الشجرة، وذلك لا يُنافي إخراجَ الشيطانِ إيّاهما عن الجنةِ، ولا يُمكنُ نسبةُ الإخراجِ إلىٰ الشجرة. ولقد كان هذا الوجه قويًّا وعن تأييدِه غَنيًّا.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١١٥) وقال الزجاج: وكِلا القراءَتَيْن صوابٌ حَسَن.

(٢) وفيه خلافٌ دقيق المسالك بين المفسِّرين. انظر: «الدرُّ المصون» (١: ١٩٣).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٢٧).

يجوزُ أن يُمنَعَ دخولَها علىٰ جهةِ التقريبِ والتكرمةِ، كدخولِ الملائكة، ولا يُمنَعَ أن يدخلَ علىٰ جهةِ الوسوسةِ ابتلاءً لآدمَ وحوَّاء. وقيلَ: كانَ يَدنُو مِنَ السماءِ فيكلِّمُهما. وقيلَ: قامَ عندَ البابِ فنادىٰ. ورُويَ: أنّه أرادَ الدُّخولَ فمنعَتْه الـخَزَنةُ، فدخلَ في فَمِ الحيَّةِ حتىٰ دخلتْ به وهُمْ لا يَشعرون.

قيل: ﴿اهْبِطُوا﴾: خطابٌ لآدمَ وحوّاءَ وإبليسَ. وقيل: والحيَّةِ. والصحيحُ أنه لآدمَ وحوَّاء. والمرادُ: هما وذُرِّيَّتُهما؛ لأنّهما لـمّا كانا أصلَ الإنْسِ ومتشعَّبَهم جُعلا كأنّهما الإنسُ كلُّهم، والدليلُ عليه قولُه: ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [طه: ١٢٣]، ويدلُّ علىٰ ذلكَ قولُه: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٨-٣٩]، وما هُوَ إلّا حُكْمٌ يعمُّ الناسَ كلَّهم.

ومعنىٰ ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾: ما عليه الناسُ مِنَ التَّعادي والتَّباغي وتضليلِ بعضِهم لبَعْض. والـهُبوطُ: النزولُ إلىٰ الأرض.........

قولُه: (**يجوزُ أن يُمْنَعَ دُخولَها علىٰ جهةِ**[1] **التقريبِ والتَّكرِمة**) يريدُ أنَّ الأمرَ بالخروجِ مُعَلَّلٌ بقوله: ﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ [الحجر: ٣٤] فدلَّ علىٰ أنَّ الجنَّة دارُ المُقرَّبين فلا يسكنُها اللعين، فإذا دخلَ لغيرِ التَّكْرِمَةِ لا تُمْنَعُ منه. ويُمكنُ أن يُعَبَّرَ بالأمرِ عن مُطْلَقِ الطردِ والإهانةِ، فلا يلزَمُ علىٰ هذا وجوبُ الخروج.

قولُه: (**ومعنىٰ ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾**[2] [البقرة: ٣٦] **ما عليهِ الناسُ من التعادي والتباغي**). وقال القاضي: «بعضُكم لبعضٍ» حالٌ استُغْنِيَ فيها عن الواو بالضمير. أي: متعادين[3].

---

(١) في (ح): «على جهد».

(٢) في (ح): «بعضكم لبعض» دون «عدو».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩٨).

﴿مُسْتَقَرٌّ﴾: موضعُ استقرارٍ، أو استقرارٌ. ﴿وَمَتَٰعٌ﴾: وتمتُّعٌ بالعَيْش. ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾: يريدُ إلىٰ يومِ القيامة. وقيلَ: إلىٰ الـمَوْت.

[﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ * قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ ٣٧-٣٩]

وقلتُ: وقولُه: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ (حالٌ مُقَدَّرةٌ أيضًا، ويجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ جُملةً مُستأنفةً علىٰ تقديرِ السؤال.

قولُه: (يريدُ إلىٰ يومِ القيامة. وقيل: إلىٰ الموت) والوجهُ الأوَّلُ يُشْكِلُ بمعنىٰ قولِه: «مَتاع» بمعنىٰ «تمتُّعٌ بالعيش» قال صاحبُ الكَواشي[1]: لكلِّ إنسانٍ مكانٌ في الأرضِ يستقرُّ فيه، ويتمتَّعُ بما قُسِمَ له فيه مُدَّةَ حياتِه وبَعْدَ مماتِه.

قلت: هذا معنىٰ قولِه تعالىٰ في «الأعراف»: ﴿قَالَ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ * قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٤-٢٥] فالمتاعُ بمعنىٰ التحقيرِ في الاستمتاعِ والتقليلِ في المُكْثِ علىٰ نحْوِ قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩]. ويمكنُ أن يُجْعَلَ المتاعُ بمعنىٰ التمتُّعِ في العيشِ علىٰ تقديرِ حُصولِ الثوابِ والعقابِ للمؤمنِ والكافرِ في القبرِ. وأما تمتُّعُ الكافرِ فعلىٰ التهكُّمِ والتغليب. والوجْهُ الأوَّلُ أظْهَر.

وقولُه: ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾ متعلِّقٌ بخبرِ المُبْتدأ وهو قولُه: «لكم»، أي: مستقر ثبتَ لكم إلىٰ حين، فإذا جُعِلَ ﴿مُسْتَقَرٌّ﴾ بمعنىٰ المصدر، وكذا «متاعٌ» يجوزُ تعلُّقُه بهما، ولا يجوزُ إذا أريدَ موضعُ

---

(١) كذا عبَّر المؤلف رحمه الله تعالىٰ هنا وفي مواضع أخرى من هذه الحاشية، وعبَّر في مواضع أخرى بقوله: «وفي الكواشي»، أما في الغالب فكان يقول: «الكواشي»، وهذا الأخير هو الأقرب، لأن الكواشي اسم المُفسِّر لا اسم كتابه، ثم كأنه اشتهر الكتاب باسم مؤلفه، فتوسع فيه لذلك.

معنىٰ تلقِّي الكَلِمات: **استقبالُها بالأَخذِ والقَبُولِ والعملِ بها حينَ عُلِّمَها. وقُرِئَ بنَصْبِ آدمَ ورفعِ الكلمات** علىٰ أنها استقبَلَتْه **بأن بَلَغَتْه واتَّصلتْ به. فإن** قلتَ: ما هنَّ؟ قلتُ: قولُه تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ الآية [الأعراف: ٢٣]. وعنِ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه: إنّ أحبَّ الكلامِ إلىٰ اللّـهِ ما قالَه أَبونا آدمُ حينَ اقترفَ الخطيئةَ: سبحانَكَ اللهمَّ وبحمدِكَ وتبارَكَ اسمُكَ وتعالىٰ جَدُّكَ، لا إلهَ إلّا أنتَ ظَلَمْتُ نَفْسي فاغفِرْ لي إنه لا يَغفِرُ الذُّنوبَ إلا أنت. وعنِ ابنِ عبَّاسٍ رضيَ الله عنهما قال: يا رَبِّ ألمْ تخلقْني بيدِكَ؟ قالَ: بلىٰ. قالَ: يا ربِّ ألمْ تنفُخْ فيَّ الرُّوحَ مِن رُوحِكَ؟ قالَ: بلىٰ. قال: يا ربِّ ألمْ تَسبِقْ رحمتُك غضبَك؟ قالَ: بلىٰ. قالَ: ألمْ تُسكِنِّي جنَّـتَك؟ قالَ: بلىٰ. قالَ:...............

الاستقرارِ؛ لأنَّ اسمَ المكانِ لا يَعْمَل. قال أبو البقاء: يجوزُ ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾ أن يكونَ صفةً لمتاعٍ، أي: متاعٌ كائنٌ إلىٰ حين[(١)].

قولُه: (**استقبالُها بالأَخْذِ والقَبولِ والعملِ بها حين عُلِّمَها**) فعلىٰ هذا هو مُسْتعارٌ من استقبالِ الناسِ بعْضَ الأَعِزَّةِ إذا قَدِمَ بعْدَ طولِ الغَيْبَةِ؛ لأنهم حينئذٍ لا يَدَعونَ شيئًا من الإكرامِ إلّا فَعلوه، وإكرامُ الكلماتِ الواردةِ من الحَضْرةِ الإلهيةِ العَمَلُ بها.

قولُه: (**وقُرِئَ بنَصْبِ آدمَ ورَفْعِ الكلمات**) قراءةُ ابنِ كثير[(٢)] وعلىٰ هذه القراءةِ أيضًا استعارة.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٣).

(٢) وعلّله ابن خالوَيْه بقوله: «فأمّا ابن كثيرٍ فإنّه جعلَ الفِعْلَ للكلمات؛ لأنَّ كلَّ مَنْ لقِيتَه فقد لقِيَك، وكلَّ من استقبَلْتَه فقد استقبلك». وفي ذلك قراءة ابن مسعودٍ: (لا ينالُ عهدِي الظالمونَ) [البقرة: ١٢٤] لأنَّ العهدَ لمّا نال الظالمين، نال الظالمونَ العَهْدَ. انتهىٰ من «إعراب القراءات السبع وعِلَلها» (١: ٨٣). وهي قراءة شاذة.

قلت: قال الزجاج في «معاني القرآن» (١: ١١٦)، والاختيارُ ما عليه الإجماع، وهو في العربية أقوىٰ.

يا رَبِّ إن تُبْتُ وأصلحتُ أَراجِعِيْ أنتَ إلىٰ الجنَّة؟ قالَ: نعم.

واكتُفِيَ بذكْرِ توبةِ آدمَ دونَ توبةِ حوَّاء؛ لأنها كانت تَبعًا له، كما طُوِيَ ذكْرُ النساءِ في أكثرِ القرآنِ والسُّنّةِ لذلك، وقد ذَكَرَها في قولِه: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣].

﴿فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ فرجَعَ عليه بالرّحمةِ والقَبُول. فإن قلتَ: لِـمَ كُرِّرَ ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟﴾؟ قلتُ: للتأكيدِ، ولِـما نِيطَ به مِن زيادةِ قولِه: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى﴾..............

قولُه: (أراجعي) صَحَّ مِن نُسخةِ المصنِّف بالتخفيفِ، ومِن نُسخة زين المشايخِ[1] بالتشديدِ، وهو السماعُ، وَتَوْجيهُه مُشْكِلٌ إلّا أن يُجْعَلَ جَمْعًا، وهو مُسْتَبْعَدٌ أيضًا.

قولُه: (﴿فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ فرجَعَ عليه بالرحمةِ والقَبول) الراغب: التَّوْبُ تَرْكُ الذنبِ علىٰ أجْملِ الوجوه، وهو أبلَغُ ضروبِ الاعتذارِ، فإنَّ الاعتذارَ علىٰ ثلاثةِ أوجه: إمّا أن يقولَ المُعْتَذِرُ: لم أفعَلْ، أو يقولَ: فَعَلْتُ لأَجلِ كذا، أو يقولَ: فعَلْتُ وأسأْتُ وقد أقلَعْتُ، ولا رابعَ لذلك، وهذا الأخيرُ هو التوبة، والتوبةُ في الشرعِ: تَرْكُ الذنبِ لِقُبْحِه، والندمُ علىٰ ما فَرَطَ منه، والعزيمةُ علىٰ تَرْكِ المُعاودةِ، وتداركِ ما أمكنَه أن يتدارَكَ من الأعمالِ بالإعادةِ، فمتىٰ اجتمعَ هذه الأربعةُ فقد كمُلَتْ شرائطُ التوبة، وتابَ إلىٰ الله، فَذِكْرُ «إلىٰ الله» يقتضي الإنابةَ، وتابَ الله عليه، أي: قَبِلَ توبتَه، والتائبُ يقالُ لباذلِ التوبةِ. ولقابلِ التوبةِ التوّاب، ويقال ذلك لله تعالىٰ لكثرةِ قَبوله التوبةَ من العباد[2].

قولُه: (ولِما نِيطَ به من زيادةِ قولِه: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨]) يعني كَرَّرَ «اهبِطوا» ليُعَلَّقَ عليه معنًى آخرَ غَيْرَ الأولِ، اهتمامًا به، ويُسَمَّىٰ هذا الأسلوبُ في البديعِ بالترديدِ[3]، قال ابن هانئ[4]:

---

(١) يعني أبا الفضل محمد بن أبي القاسم الخوارزمي، سبقت ترجمتُه.

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٦٢)، وانظر: «مفردات القرآن» ص١٦٩.

(٣) الترديد: أن تُعَلِّقَ اللفظةَ بمعنىً من المعاني ثم تردَّها بعينها وتعلقها بمعنىٰ آخر. انظر: «الطراز» ليحيىٰ بن حمزة العلوي الطالبي (٣: ٤٧)، «الإتقان في علوم القرآن» (٣: ٢٢٦).

(٤) يعني أبا نواس الحسن بن هانئ، والبيت في «ديوانه» ص٦ من قصيدته المشهورة:

دَعْ عَنْكَ لومي فإنَّ اللومَ إغراءُ ... وداوِني بالتي كانت هي الـداءُ

فإن قلتَ: ما جوابُ الشَّرطِ الأوَّل؟ قلتُ: الشرطُ الثاني مَعَ جوابِه، كقولِك: إن جئتَني فإن قَدَرْتُ أحسنتُ إليك. والمعنىٰ: فإمَّا يأتينَّكم منِّي هدًى برسولٍ أبعثُه إليكم وكتابٍ أُنزِلُه عليكم، بدليلِ قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ في مقابلةِ قولِه:..........

صَفْراءُ لا تنزِلُ الأحزانُ ساحتَها ... لو مَسَّها حَجَرٌ مَسَّتْه سَرّاءُ

اعلَمْ أنّ قولَه: «اهبطوا» في هذا المَقام، يجوزُ أن يُحملَ علىٰ موضوعِهِ الحقيقيِّ وعلىٰ غيرِ موضوعِهِ علىٰ سبيلِ الكناية؛ لأنّ الكِنايَة لا تُنافي إرادةَ معنىٰ الحقيقةِ أيضًا، فيُنَزَّلُ علىٰ انحطاطٍ بعد الرِّفْعَةِ مكانًا ومَرْتَبة، أما المكانُ فمِنَ الجنَّةِ إلىٰ الأرضِ، وأمّا المَرْتَبةُ فممّا كانا فيه من النعيمِ والكرامةِ، فَعَلَّقَ علىٰ «اهبطوا» أَوَّلًا النزولَ ممّا كانوا عليه من التحابِّ والتوادِّ والتوافُقِ التي هيَ من خواصِّ أهلِ الجنة، قال الله تعالىٰ: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَـٰبِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧] إلىٰ التباغُضِ والتعادي وما عليه الناسُ من الشرِّ، وإليه الإشارةُ بقَوْلِه: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ ومنَ الخلودِ والدوامِ إلىٰ الفناءِ والزوالِ، وإليه الإشارةُ بقَوْلِه: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَـٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾. ولـمّا أرادَ أن ينتقلَ من هذا النوعِ من الانحطاطِ إلىٰ نوعٍ آخرَ من البلاءِ والمشقَّةِ وهو الابتلاءُ بالتكليفِ، أعادَ اللفظَ وهو قولُه: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُواْ﴾ وعلَّق عليه قولَه: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ﴾ الآيات.

وأما قولُه: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَـٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ فحقُّه من حيثُ الوقوعُ أن يُذكَرَ بعد ذكْرِ الهُبوطَيْنِ؛ لأنَّ التوبةَ إنّما صدرَتْ وهو علىٰ الأرضِ، لكنْ قَدَّمَ وعَقَّبَ بالفاءِ الفصيحةِ؛ ليدُلَّ علىٰ مزيدِ الاهتمام بشأنِ التوبةِ، وليُؤْذِنَ به علىٰ أنَّ الذنبَ ممّا يجبُ أن يُحْتَرَزَ منه، وعلىٰ تقديرِ صُدورِه يجبُ أن يُعَقَّبَ بالتوبةِ ولا يُمهَل، فالمعنىٰ: قُلْنا ذلك، فهبطَ آدمُ، فتلقَّتْهُ الكلماتُ أو تلقّاها آدمُ، ولهذا صَرَّح باسْمِه، ولكرامتِه خصَّه دونَ غيرِه.

قولُه: (بدليلِ قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾) أي: يدلُّ علىٰ تقييدِ «هُدًى» برسولٍ أَبعَثُه[1] وكتابٍ

---

(١) في (ف): «بعثه».

﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾. فإن قلتَ: فلِمَ جيءَ بكلمةِ الشكِّ وإتيانُ الهدىٰ كائنٌ لا محالةَ لوجوبِه؟ قلتُ: للإيذانِ بأنّ الإيمانَ باللّٰـهِ والتوحيدَ لا يُشترَطُ فيه بعثةُ الرُّسلِ ....

أُنزِلُه، ووقوعُ ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا﴾ في مُقابلةِ ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾، فلما كانَ الجزاءُ الذي هو الجملةُ الشرطيةُ مع ما عُطِفَ عليه، مُقيّدًا بالآياتِ والتكذيب، يُقدَّرُ الشرطُ الأولُ كذلك؛ لأنّ متابعةَ الهُدىٰ وتكذيبَه مُسَبَّبانِ عن بِعْثَةِ الرُّسلِ، وإنزالِ الكُتبِ، فالتقديرُ: فإمّا يأتينّكم مِنّي الرسلُ والكتبُ، فمَنْ صَدَّقَهما فلا خَوْفٌ عليه، ومَنْ كَذَّبهما فهو مِنْ أصحابِ النار.

قولُه: (لوجوبه) أي: رِعايةُ الأَصلحِ واجبةٌ علىٰ الله تعالىٰ بناءً علىٰ مَذْهَبِه، وتلخيصُ جوابِه: أنّها واجبةٌ لكن هي عبارةٌ عن مَنْحِ العَقْلِ ونَصْبِ الأدِلّة. والهدىٰ في الآيةِ عبارةٌ عن بِعْثةِ الرسلِ وإنزالِ الكُتبِ، وهما ليسا واجبَيْن علىٰ الله تعالىٰ.

قولُه: (للإيذانِ بأنَّ الإيمانَ بالله والتوحيد) إلىٰ آخره يؤذِنُ بأنَّ الكلامَ باقٍ علىٰ الشكّ. وقال الزجّاج: إنَّ الجزاءَ إذا جاءَ في الفِعْلِ معَه النونُ الثقيلةُ أو الخفيفةُ لزِمَتْها «ما»، ومعنىٰ لزومِها إيّاها معنىٰ التوكيدِ، وكذلك معنىٰ دخولِ النونِ في الشرطِ التوكيد[1]. قال صاحبُ الكَواشي[2]: «ما» تؤكِّدُ أَوّلَ الفِعْلِ والنونُ آخِرَه.

قال صاحبُ «المرشد»: وإنّما زيدَتْ «ما» هاهنا لتأكيدِ الفعلِ الذي بَعْدَ حرفِ الشرط؛ شَبّهوها بلامِ القَسَم المؤكِّدةِ للفعْلِ كقولك: والله لأُعْطِيَنَّ، وهي أكّدت أوّلَ الفِعْلِ والنونُ المُشدَّدَةُ آخِرَه. كذلك هاهنا، ولئِن سُلِّمَ الشكُّ، فإنّها جاريةٌ علىٰ خلافِ مقتضىٰ الظاهر، وذلك أنَّ الله تعالىٰ لمّا أمرَ آدمَ عليه السلامُ بما أمرَ، ونهاهُ عمّا نهىٰ علىٰ المبالغةِ والتوكيدِ كما سبَقَ وشوهِدَ منه بعد ذلك عدَمُ العزيمةِ، وعُلِمَ مِن حالِ أولادِه أنّهم مجبولونَ علىٰ العجَلةِ وقلّةِ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١١٧).

(٢) تكرَّر هذا التعبير من المؤلف رحمه الله، وانظر ما تقدم في التعليق عليه ص٤٤٥.

وإنزالُ الكتب، وأنه إن لم يَبعثْ رسولًا ولمْ يُنزِلْ كتابًا كانَ الإيمانُ به وتوحيدُه واجبًا؛ لِـما ركَّبَ فيهم مِنَ العُقول، ونَصَبَ لهم مِنَ الأدلَّة، ومكَّنَهم مِنَ النظرِ والاستدلال.

فإن قلتَ: الخطيئةُ التي أُهبِطَ بها آدمُ إن كانت كبيرةً فالكبيرةُ لا تجوزُ علىٰ الأنبياء، وإن كانت صغيرةً فلِمَ جرىٰ عليه ما جرىٰ بسببِها مِن نَزْعِ اللِّباسِ، والإخراجِ مِنَ الجنَّة، والإهباطِ من السماءِ، كما فُعِلَ بإبليسَ ونسْبتِه إلىٰ الغيِّ والعصيانِ، ونسيانِ العَهْدِ، وعدمِ العزيمةِ، والحاجةِ إلىٰ التوبة؟ قلتُ: ما كانت إلا صغيرةً مغمورةً بأعمالِ قَلْبه مِنَ الإخلاصِ والأفكارِ الصالحةِ التي هيَ أجلُّ الأعمالِ وأعظمُ الطاعات، وإنما جرىٰ عليهِ ما جرىٰ؛ تعظيمًا للخطيئةِ وتفظيعًا لشأنِها وتهويلًا؛ ليكونَ ذلك لُطفًا له ولذرِّيَّته في اجتنابِ الخطايا، واتِّقاءِ المآثم، والتنبيهِ علىٰ أنه أُخرِجَ من الجنَّةِ بخطيئةٍ واحدة،........

الثباتِ، ومائلونَ إلىٰ حبِّ الشهوات، قال: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم﴾ علىٰ الشكِّ، إيذانًا بأنَّه من غيرِ أُولي العزم، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥]

قال صاحبُ «المفتاح»: إن استُعْمِلَتْ «إنْ» في مَقامِ الجَزْمِ لم يَخْلُ عن نُكْتةٍ كتنزيلِ المخاطَبِ منزلَةَ الجاهلِ لعدمِ جَرْيِهِ علىٰ مُوجَبِ العلم، كما يقولُ الأبُ لابنٍ لا يراعي حَقَّه: إن لم أكُنْ لك أبًا فكيف تُراعي حَقِّي[1]. فدلَّ ذلك علىٰ أنْ لا بُدَّ من إنزالِ الكُتب وبِعْثةِ الرسلِ تفضُّلًا وإحسانًا، فلا يلزَمُ ما ذكَرَهُ من وجوبِ الإيمانِ باستقلال العقل.

قال صاحبُ «التقريب»: إنما كَرَّر ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟﴾ للتأكيد ولزيادةِ ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم﴾، وجوابُ الشرطِ الأولِ الشرطُ الثاني مع جَوابِه. وإنَّما جاءَ بالشكِّ في ﴿إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ﴾ للإيذانِ بأنَّ الوجوبَ ـ وجوبَ العقاب ـ إنَّما يكونُ بعدَ البعثةِ، والدَّلالةِ علىٰ أنَّه لا يجبُ علىٰ الله رعايةُ الأصلح. وقال القاضي: إنما جيءَ بحَرْفِ الشكِّ، وإتيانُ الهُدىٰ كائنٌ لا محالةَ؛ لأنَّه مُحتَملٌ في نَفْسِه غيرُ واجبٍ عَقْلًا، وكَرَّر لفظ الهدى ولم يُضمر؛ لأنه أرادَ بالثاني أعمَّ من الأول، وهو ما

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٠٥.

فكيفَ يدخلُها ذو خَطايا جمَّة! وقُرِئ: (فمن تَبِعَ هُدَيَّ) علىٰ لغةِ هُذيل، (فلا خوفَ) بالفتح.

أتىٰ به الرسُل واقتضاهُ العقلُ، أي: فمن تبعَ ما أتاهُ مُراعيًا فيه ما يشهُدُ به العقلُ، فلا يحُلُّ بهم مكروهٌ للعلِّـيَّة فيخافوا، ولا يفوتُ عنهم محبوبٌ فيحزنوا[(١)].

وقلت: إتيانُ الهُدىٰ في الثانيةِ من وضْعِ المُظْهَرِ موضِعَ المُضمَر للعِلِّـيَّة، فدلَّ على أنَّ الهُدىٰ بالنظرِ إلىٰ ذاتِه واجبُ الاتباع. وبالنظرِ إلىٰ أنّه أُضيفَ إلىٰ الله تعالىٰ إضافةَ تشريفٍ أحْرَىٰ وأحقُّ أن يُتَّـبَـعَ، وهذا موافقٌ لقولِ المُصنِّفِ. ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ﴾ في مقابلةِ ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ﴾ فالمقابَل له حُكْمُ المقابِل.

قولُه: (هُدَيَّ علىٰ لغةِ هُذَيْل) حكىٰ[(٢)] ابنُ جِنِّي: هيَ قراءةُ أَبِي الطُّفيلِ وعيسىٰ بن عُمَر الثقفيِّ، وهي لغةٌ فاشيةٌ في هُذَيْل وغيرِهم؛ أن يقلِبوا الألفَ من آخرِ المقصورِ إذا أُضيفَ إلى ياءِ المتكلِّم [ياءً]، وأنشَدَ قُطْرُبٌ[(٣)]:

يُطَـوِّفُ بي عِكَـبٌ في مَعَـدٍّ ... ويَطْعُنُ بالصُّمْلَّةِ في قَفَيّا[(٤)]

قال أبو علي[(٥)]: إنّ وقوعَ ياءِ المتكلِّم بعْدَ الألفِ موضِعٌ ينكسِرُ فيه الصحيحُ نَحْوَ: هذا غُلامي، ولـمّا لم يتمكّنوا من كَسْرِ الألفِ قلبوها ياءً، وشَبَّهوا ذلك بقولكَ: مَرَرْتُ بالزَّيدَيْن، لمّا لم يتمكّنوا من كَسْرِ الألف للجرِّ قلبوها ياء[(٦)].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٠٢-٣٠٣).

(٢) في (ط): «قال».

(٣) هو: أبو علي محمد بن المستنير، الشهير بـ«قُطرب»، من أهل البصرة، نحوي عالمٌ بالأدب واللغة، توفي سنة ٢٠٦هـ. انظر: «تاريخ بغداد» (٣: ٢٩٨)، و«إنباه الرواة» (٣: ٢١٩)، و«شذرات الذهب» (٢: ١٥).

(٤) البيت للمنخّل اليشكري كما في «لسان العرب» (عكب)، و«الخصائص» لابن جنّي (١: ١٧٧).

(٥) يعني الفارسيَّ شيخ ابنِ جِنِّي.

(٦) «المحتسب» (١: ٧٦).

[﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ * وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦۖ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗا وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾ ٤٠-٤١]

إسرائيلُ هو يعقوبُ عليه السلام، لَقَبٌ له، ومعناه في لسانِهم: صفوةُ الله، وقيلَ: عبدُ الله. وهوَ بزِنَـةِ إبراهيمَ وإسماعيلَ، غيرُ منصرفٍ مثلُهما؛ لوجود العَلَميةِ والعُجمة. وقُرِئ: (إِسْرائِلَ) و(إسرائّل). وذكرُهم النعمةَ: أن لا يُـخلُّوا بشُكرِها، ويعتدُّوا بها، ويَستعظِمُوها، ويُطيعوا مانحَها. وأرادَ بـها ما أَنعَمَ به علىٰ آبائِهم **مما عُدِّدَ عليهم** مِنَ الإنجاءِ مِن فرعونَ وعذابِه، ومِنَ الغَرق، ومن العَفْوِ عن اتخاذِ العِجْل، والتوبةِ عليهم وغيرِ ذلك، وما أنعمَ به عليهم مِن إدراكِ زمنِ محمدٍ ﷺ المبشَّرِ به في التَّوراةِ والإنجيل. والعهدُ يضافُ إلىٰ المعاهِد والمعاهَد جميعًا، يقال: أَوفيتُ بعَهْدي، أي: بما عاهدتُ عليه، كقوله: ﴿وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١١١]، وأوفيتُ بعهدِك، أي: بما عاهدتُك عليه. ومعنىٰ ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ﴾: **وأوفوا بما عاهدتُموني عليه** مِنَ الإيمانِ بي والطاعةِ لي، كقولِه: ﴿وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿وَمِنۡهُم مَّنۡ عَٰهَدَ ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ٧٥]، ﴿رِجَالٞ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣].

﴿أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ﴾: بما عاهدتُكم عليه مِن حُسنِ الثوابِ علىٰ حَسَناتِكم. ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ فلا تَنْقُضوا عَهْدي، **وهو مِن قولِك: زيدًا رَهِبْتُه**، ....

قولُه: (**مّما عُدِّدَ عليهم**) بيانُ «ما أنْعَم»، و«مِنَ الإنجاء» بيانُ «ما عَدَّدَ»، و«مِن العفو» عَطفٌ علىٰ «مِنَ الإنجاء».

قولُه: (**وأَوْفوا بما عاهَدْتُموني عليه**) خَبَرُ قولِه: «ومَعْنىٰ ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ﴾».

قولُه: (**وهو من قولِكَ: زيدًا رَهِبْتُه**) أي: من بابِ الإضمارِ علىٰ شريطةِ التفسير. قال الزجاج: إيّاي: نَصْبٌ بالأمْرِ كأنه قال: ارهبوني، ويكونُ الثاني مُفسِّرًا لهٰذا الفعل[1].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٢١).

وهو أَوكدُ في إفادةِ الاختصاص مِن ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]. **وقُرِئ: (وأُوَفِّ) بالتشديد، أي: أُبالغ في الوفاء بعهدِكم، كقوله: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا﴾** [النمل: ٨٩]،.......

قولُه: (**وهو أَوكدُ في إفادةِ الاختصاصِ من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾**) قال القاضي: وإنّما كانَ آكَدَ لِما فيه مع التقديمِ من تكريرِ المفعول، والفاءِ الجزائيةِ الدالَّةِ على تضمُّن الكلامِ معنى الشرطِ، كأنه قيل: إنْ كُنتم راهبينَ شيئًا فارهبون[1].

وقلت: هذا على خلافِ رأيِ المُصَنِّف؛ لأنّه جعلَ التركيبَ من بابِ الإضمارِ على شريطةِ التفسيرِ لقولِه: «هو من قولك: زيدًا رَهِبْتُه»، فإنَّ هذا التركيبَ آكَدُ في إفادةِ الاختصاصِ مِن «إيّاكَ نعبدُ» إذا قَدَّرْتَ المُفَسَّرَ بعْدَ المنصوبِ لتكريرِ الجملةِ المُفيدةِ للتخصيصِ، بخلافِ «إياكَ نعبُد»، فإن فيه تقديمًا فقط.

قال صاحبُ «المفتاح»: وأمّا زيدًا عرفتُه، فأنتَ بالخيارِ، إنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ المُفَسَّرَ قبْلَ المنصوبِ، وحمَلْتَهُ على التأكيد، وإنْ شِئْتَ قَدَّرْتَه بَعْدَه، وحمَلْتَه على بابِ التخصيص[2]. والمقامُ يقتضي الثاني لسياقِ الكلامِ وسباقه[3].

وأمّا إذا جُعِلَ من بابِ الشَّرْطِ، فلا وَجْهَ أن يُقابَلَ بقَوْلِه: «إياكَ نعبُد» إذْ لا مناسبةَ بينهما. نعم لو قُدِّرَ: إنْ كُنتم تخصّونَ أحدًا بألُوهيةٍ، فخُصُّوني بها أفادَ التخصيص، لكنّ تقديرَ الشرطِ أحطُّ وأضعَفُ مِن «إياك»؛ لأنَّ التقديمَ يستدعي وقوعَ الفعلِ جزمًا، والشرطُ على الفَرْضِ والتقدير.

فإن قُلْتَ: كيفَ عَطفَ الجملةَ المؤكَّدةِ على مؤكِّدِها والعطفُ يقتضي المغايرة؟ قلتُ: المغايرةُ حاصلةٌ، لأنَّ المرادَ من التَّكرارِ الترقّي مِن الأَهْونِ إلى الأغلظِ، فإنَّ في التعقيبِ اتصالَ الرهبةِ برَهْبةٍ هي أعلى منها من غيرِ تخلُّلِ شيءٍ آخرَ، كقولهم: الأفضَلُ فالأفضَلُ، والأكـرمُ

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٠).

(٢) «مفتاح العلوم» ص٩٦.

(٣) في (ط): «لسباق الكلام وسياقه».

....

فالأكرمُ[1]، لم يُريدوا به أفْضَلَين وأكرَمَين، بل الترقّي إلىٰ انتهاءِ الوُسْعِ والإمكان. قال المصَنِّف في قولِه تعالىٰ: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا۟ عَبْدَنَا﴾ [القمر: ٩] أي: كَذَّبوه تكذيبًا علىٰ عقِبِ تكذيب[2]. ففيهِ إشعارٌ بمزيدِ الاختصاصِ.

ثم قولُه: «أَوْكَدُ في إفادةِ الاختصاصِ من إيّاكَ نعبُد» يقتضي أنّه أوكَدُ منه وَحْدَه، لٰكنْ إذا ضُمَّ معَه ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] كان هذا أوْكَدَ لتصريحِ التكريرِ والتعميمِ في «نستعين» علىٰ ما سبَق في الفاتحة.

الراغب: إنّما ذكَر في الآيةِ الأولىٰ «فارهبون» وفي الأُخرىٰ «فاتقون»؛ لأنَّ الرهبةَ دونَ التقوىٰ، فحيثُما خاطبَ الكافّةَ عالِمَهم ومُقَلِّدَهم وحَثَّهم علىٰ [ذكرِ] النعمةِ التي يَشْتركون فيها، أمرَهُم بالرهبةِ التي هي مبادئُ التقوىٰ، وحيثما خاطبَ العلماءَ منهم، وحَثَّهم علىٰ مراعاةِ آياتِهِ والتنبيهِ لما يأتي به أولو العزْمِ من الرسلِ، أمرَهم بالتقوىٰ التي هي مُنْتهىٰ الطاعة[3].

وقولُه: «وأَوْفوا بما عاهدتُموني عليه من الإيمانِ والطاعةِ لي» أوفِ «بما عاهَدْتُكم عليه من حُسْنِ الثوابِ علىٰ حسناتِكم»[4].

اعلَم أنَّ المُصَنِّفَ قال فيما سبق: إنَّ العَهْدَ المَوْثِقُ، وعَهِدَ إليه في كذا: إذا وصّاهُ ووثَّقه عليه، واستعهَدَ منه: إذا اشترطَ عليه، واستوثَقَ منه. واللائقُ بهذا المقام هذا الثاني. فيكونُ المرادُ بالعهدِ ما استعْهَد من آدمَ في قولِه تعالىٰ: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ﴾ [البقرة: ٣٨] إلىٰ آخرِه لتنتظمَ الآياتُ، يؤكِّده عَطْفُ قَوْلِه: ﴿وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ٤١] علىٰ «أوفوا» علىٰ سبيلِ التفسيرِ، وفي كلامِه إشعارٌ به.

---

(١) قوله: «والأكرم فالأكرم» ساقط من (ط).

(٢) «الكشاف» (١٥: ١٢٥).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٧١). وما بين الحاصرتين زيادة منه.

(٤) من قوله: «وقوله: وأوفوا» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

ويجوزُ أن يريدَ بقولِه: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ﴾ ما عاهَدوا عليه ووَعَدُوه مِنَ الإيمانِ بنبيِّ الرحمةِ والكتابِ المعجزِ، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾: أولَ مَن كَفَرَ به، أو: **أوّلَ فريقٍ، أوْ فوجٍ** كافرٍ به، **أوْ: ولا يكن كلُّ واحدٍ** منكم أولَ كافرٍ به، كقولِك: كَسَانا حُلَّة، أي: كلَّ واحدٍ منّا........................

قولُه: (ويجوزُ أن يُريدَ) عَطْفٌ علىٰ قولِه: «ومعنىٰ وأَوْفوا بعَهْدي» وعلى الأولِ العَهْدُ عامٌّ كما في قولِه تعالىٰ: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى﴾، وعلى هذا خاصٌّ، والآياتُ الثلاثُ المُسْتَشْهَدُ بها لأجلِ أنَّ العهْدَ مع الله تعالىٰ فحَسْبُ. ولـمّا كانَ عَطْفُ قولِه: ﴿وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ٤١] علىٰ سبيلِ البيانِ علىٰ هذا الوجه ظاهرًا، قال: «ويدلُّ عليه قولُه: وآمِنوا» لِـما يُفْهَمُ من الأمرِ بالإيمـانِ بالـمُنَـزَّلِ أنَّ المرادَ بالأمرِ السابقِ الأمرُ بالإيمانِ[١] بالـمُنَـزَّلِ عليه، وأنه نبيُّ الرحمةِ بناءً علىٰ أنَّ عَطْفَ الخاصِّ يُـخَصِّصُ العامَّ، وأمّا علىٰ الأولِ فهو مِن عَطْفِ الخاصِّ علىٰ العام، وجَعلَ الأوَّلَ توطئةً[٢] للثاني؛ تنبيهًا علىٰ عُلوِّ مرتبةِ هٰذا الـمُنَـزَّلِ ونَباهةِ مَنْزِلَةِ هذا الـمُنْـزَلِ عليه[٣]، وفَضْلِه علىٰ سائرِ الـمُرسلينَ صلواتُ الله عليهم أجْمعين[٤].

قولُه: (أو: أوَّلَ فريقٍ، أو فوجٍ...، أو: ولا يكُنْ كلُّ واحدٍ) إنّما قَدَّرَ هٰذه التقاديرَ لِـما أنَّ خبَرَ كانَ مفردٌ لفظًا، والاسمُ جماعة. قال القاضي: أوّل: أَفْعَلُ لا فِعْلَ له، وقيل: أصْلُه «أَوْأَل» من: وَأل، فأُبْدِلَتْ همزتُه واوًا تخفيفاً غَيْرَ قياسيّ، أو أأْوَل من آل فقُلِبَتْ همزتُه واوًا وأُدْغِمت[٥].

(١) في (ط): «السابقِ الإيمانُ».

(٢) في (ف): «تغطية».

(٣) من قوله: «وأنه نبي الرحمة» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٤) هذه الفقرة ـ من قوله: «قوله: ويجوز أن يريد» إلىٰ هنا ـ مكانها في (ط) بعد فقرة قوله الآتي: «قوله: والمستفتحين».

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٢).

وهذا تعريضٌ بأنه كانَ يجبُ أن يكونوا أوّلَ مَن يؤمِنُ به؛ لمعرفتِهم به وبصفتِه، ولأنهم كانوا المبشِّرين بزمانِ مَن أُوحيَ إليه، والـمُستفتِحينَ علىٰ الذينَ كَفَروا به، وكانوا يُعِدُّون اتِّباعَه أولَ الناسِ كلِّهم، فلمّا بُعِثَ كانَ أمرُهم علىٰ العكسِ، كقولِه: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١-٤]، ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٨٩]، ويجوزُ أن يرادَ: ولا تكونوا مثْلَ أوّلِ كافرٍ به، يعني مَن أشركَ به مِن أهلِ مَكَّة، أيْ: ولا تكونوا ـ وأنتم تَعرِفونَه مذكورًا في التوراةِ موصوفًا ـ ....

قولُه: (وهذا تَعريض) أي: قولُه[1]: ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾ تعريضٌ بما[2] يجبُ عليهم لمقتضى حالهم، ولِـما تكلّموا به من الاستفتاحِ والبِشارة، والتعريضُ أنواعٌ منها: أن يكونَ الكلامُ مَسوقًا لأجلِ موصوفٍ غيرِ مذكورٍ كما تقولُ في عِرْضِ مَنْ يؤذي الناس: فلانٌ رجلٌ مؤمنٌ يُصَلِّي ويُزَكّي ولا يُؤذي الناسَ. ويُتوصَّلُ به إلى نَفْيِ الإيمانِ عن المُؤذي.

ومنها: أن يُساقَ به لمُقْتضىٰ الحالِ علىٰ طريقةِ قوله:

أَروحُ لتسليمٍ عليك وأغتدي ... وحَسْبك بالتسليم مني تقاضِيا[3]

وما نحنُ بصَدَدِهِ مِن هذا القبيل.

قولُه: (والـمُسْتَفْتحين) الاستفتاح: الاستنصار. أي: كانوا يقولون: قد آنَ مَبْعثُ النبيِّ الأُميِّ الذي نجدُه في التوراةِ والإنجيلِ، فنحنُ نؤمنُ به ونقاتِلُكم معه.

---

(١) في (ف): «إلىٰ قوله».

(٢) في (ح): «تعريض ما».

(٣) ذكره المبرِّد في «الكامل» (١: ١٤٠)، والزمخشري في «ربيع الأبرار» (١: ٢٤٣) من غيرِ نِسْبةٍ لأحد. وبَعْدَه:

كفىٰ بطِلابِ الـمرْءِ ما لا ينالُه ... عناءً، وباليأسِ المصرِّح شافيا

مثْلَ مَن لم يَعرِفْه وهوَ مشركٌ لا كتابَ له. وقيلَ: الضميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ لـ«ما معكم»؛ **لأنهم إذا كَفَروا بما يُصدِّقُه فقد كَفَروا به**. والاشتراءُ: استعارةٌ للاستبدال، كقولِه تعالىٰ: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦]، وقولِه:

كما اشترىٰ الـمُسلِمُ إذْ تنصَّرا

وقولِه:

فإنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكَ بالـجَهلِ

يعني: ولا تَستبدِلوا بآياتي ثَمَنًا، **وإلا فالثمنُ هو المشترىٰ به**..................

قولُه: (**لأنّهم إذا كفَروا بما يُصدِّقُه فقد كفَروا به**) يعني لا تكونوا أَوّلَ مَنْ كفرَ بالتوراةِ، لأنه صلواتُ الله عليه مُصَدَّقٌ في التوراةِ لِما فيها من صفتِه ونَعْتِه، فإذا كَفَرْتُم بالمُصَدَّقِ لزِمَ أن تكفُروا بالمُصَدِّق.

قولُه: (**كما اشترىٰ المسلمُ إذْ تنصَّرا**) أي: كما استبدلَ المُسلمُ بالإِسلامِ الكفرَ حتّىٰ اختارَ النصرانيةَ، مضىٰ بيانُه.

قولُه: (**فإنّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بعْدَك بالجَهْل**) قبله:

فإن تزعميني كنتُ أجْهَلُ فيكم[1]

«كنتُ أَجْهَلُ» ثاني مفعولَيْ «تزعميني» وقيل: الزَّعْمُ بمعنىٰ القَوْلِ لوقوعِ الجملةِ بعْدَه، أي: أن تقولَ كنتُ أَجْهَلَ الناسِ فيكم، فإنّي بدَّلْتُ حالي بعْدَك، واستبدَلْتُ الحِلْمَ بالجهلِ، والأَناةَ بالطَّيشِ، والرِّفْقَ بالـخُرْق.

قولُه: (**وإلّا فالثمنُ هو المُشْترىٰ به**) وتقريرُه: أنَّ الاشتراءَ استعارةٌ للاستبدالِ، وإن لم يكُن استعارةً له لزِمَ أن يكونَ الثمنُ في قولِه تعالىٰ: ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ هو المشترىٰ، والثمنُ المُتعارَفُ هو

---

(١) لأبي ذؤيب الهذلي كما في «شرح أشعارِ الهذليين» (١: ٩٠).

والثمنُ القليل: الـرِّئاسةُ التي كانتْ لهم في قومِهم، خافُوا عليها الفَواتَ لو أَصبَحُوا تُبَّـاعًا لرسولِ الله ﷺ فاستبدَلُوها ـ وهيَ بَدَلٌ قليلٌ ومتاعٌ يسيرٌ ـ بآياتِ الله وبالحقِّ الذي كلُّ كثيرٍ إليه قليلٌ، وكلُّ كبيرٍ إليه حقير، فما بالُ القليلِ الحقير! وقيل: كانت عامَّتُهم يُعْطُون أحبارَهم مِن زُروعِهم وثمارِهم، ويُهْدُون إليهم الـهَدايا ويَرْشُونهم الرِّشا علىٰ تحريفِهم الكَلِمَ، وتسهيلِهم لهم ما صَعُب عليهم مِنَ الشَّرائع، وكانَ مُلوكُهم يُدِرُّون عليهم الأموالَ؛ ليَكتُموا أوْ يُـحَرِّفوا.

المشترىٰ به، وهاهنا المشترىٰ به الآياتُ، لأنَّ الباءَ تدخلُ علىٰ الثمنِ، فلما دخلَ علىٰ «آياتي» صارَ هو المُشْترىٰ به، وصارَ ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ هو المبيعَ؛ يريدُ: أنَّ هٰذه الاستعارةَ استعارةٌ لفظيةٌ لا معنوية، فاستُعيرَ الشراءُ لمُجرَّدِ الاستبدالِ من غيرِ نَظَرٍ إلىٰ التشبيهِ كما يُستعارُ لأنفِ الإنسانِ المِرْسَن[1]. قال المُصنِّف في قوله تعالىٰ: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَـٰطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥] الطَّلْعُ للنخلةِ، فاستُعيرَ لِـما طَلَعَ من شجرةِ الزَّقومِ من حَمْلِها؛ إما استعارةً لفظيةً أو معنويةً. وأمّا التشبيهُ بقَوْلِه: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦] فلمُجَرَّدِ استعارةِ الاشتراءِ للاستبدالِ، ويُمكنُ أَن يكونَ استعارةً معنوية، بولِغَ أَوّلًا بأنْ شَبَّهَ هذا الاستبدالَ في كونِه مرغوبًا فيه بالبيعِ والشراءِ، ثم زيدَ في المبالغةِ بأن قُلِبَت القضيَّةُ، وجُعِلَ الثمنُ مبيعًا، والمَبيعُ ثمنًا، ونَحْوُه في القَلْبِ قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. فجُعِلت الآياتُ في الابتذالِ والأمتهانِ وكَوْنِها ذرائعَ إلىٰ سائرِ مَباغيهم كالدراهمِ المبذولةِ لقضاءِ الحوائج. ومقامُ التقريعِ والنَّعْي علىٰ بني إسرائيل وسوءِ صَنيعِهم يقتضي هٰذه المبالغةَ، وإليه ينظرُ ما رَوَيْنا عن الدارميِّ، قال أبو موسى: «إنَّ هذا القرآنَ كائنٌ لكم أجرًا، وكائنٌ لكم وزْرًا، وكائِنٌ لكم ذِكْرًا، اتَّبعوا القرآنَ ولا يَتَّبِعُكم القرآن، فإنَّ مَنْ يَتَّبع القرآنَ يَهبِطْ به في رياضِ الجنَّةِ، ومَن يَتَّبِعْه القرآنُ يَـزُجُّ في قَفاه فيَقْذِفُه في جهنم»[2].

---

(١) وهو مكانُ الرَّسَنِ من الدابة. والرَّسَنُ: الحَبْلُ.

(٢) «سنن الدارمي» (٢: ٥٢٦).

[﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَـٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ۞ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ ٤٢-٤٣]

الباءُ التي في ﴿ بِٱلْبَـٰطِلِ ﴾ إن كانت صِلةً مثلَها في قولِك: لَبَسْتُ الشيءَ بالشيء وخلطتُه به؛ كانَ المعنىٰ: ولا تكتُبوا في التوراةِ ما ليسَ منها فيَختلِطَ الحقُّ المُنزلُ بالباطلِ الذي كَتبتُم، حتىٰ لا يُميَّزَ بينَ حقِّها وباطِلِكم؛ **وإن كانت باءَ الاستعانةِ**، كالتي في قولِك: كتبتُ بالقَلَم؛ كان المعنىٰ: ولا تجعَلُوا الحقَّ ملتبِسًا مُشتبِهًا بباطِلِكم الذي تكتبونَه.

﴿وَتَكْتُمُوا۟ ﴾: جزمٌ داخلٌ تحتَ حُكمِ النهيِ، بمعنىٰ: ولا تكتُموا، أوْ منصوبٌ بإضمارِ «أنْ»، **والواوُ بمعنىٰ الجَمْع**، أي: ولا تجمَعُوا لَبْسَ الحقِّ بالباطلِ وكتمانَ الحقِّ، كقولِك: لا تأكلِ السَّمكَ وتشربَ اللَّبن. فإن قلتَ: **لَبْسُهم وكتمانُهم** ليسا بفعلَيْن......

قولُه: (وإنْ كانَت باءَ الاستعانة) والفرقُ: أنَّ الخَلْطَ يستدعي مخلوطًا ومخلوطًا به. قال الجوهري: خلطْتُ الشيءَ بغيرِه فاختلطا، فإذا جُعِلَتْ صِلَةً كان «بالباطلِ» مفعولًا مِثْلَ الأولِ، فخَلْطُهم أنْ يكتُبوا شيئًا آخرَ مِثْلَ المُنْزَلِ، فإذا كتبوهُ اختلطَ مع الحقِّ، فالمنهيُّ الكِتْبَةُ نَفْسُها، لأنَّها مُسْتلزِمةٌ للاختِلاطِ، ومِن ثَمَّ قال: «ولا تكتُبوا فيختلطَ الحقُّ بالباطل» وجعلَ «فيختلط» جوابًا للنهي، وإذا جُعِلَتْ للاستعانةِ كان المنهيُّ جَعْلَ مكتوبِهم سببًا للاشتباهِ، ولهذا قال: «ولا تجعلوا الحقَّ مُشْتبِهًا بباطِلكم» أي: بسَببِ باطِلِكم. وقال «الذي تكتبونَه» أي: الذي أنتُم مُشْتَغِلونَ به وهو دأبُكم وعادَتُكم، فقولُه: «ملتبسًا» ثاني مفعولَيْ جَعَلَ.

قولُه: (والواو بمعنىٰ الجمع) قال في «الإقليد»: هٰذه الواو تُسمّىٰ واوَ الصَّرف؛ لأنها تصرفُ المعطوفَ عن إعرابِ المعطوفِ عليه.

قولُه: (لَبْسُهم وكِتْمانُهم) تقريرُه: أنَّ اللَّبْسَ والكِتْمانَ مُتلازِمانِ، فليست المسألةُ كقولهم: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللَّبَنَ، ليصحَّ دخولُ واوِ الجَمْعِ بينهما. وأجابَ بما تلخيصُه: أنَّ لَبْسَ

متميِّـزَيْن حتىٰ يُنهَوْا عن الجمعِ بينهما؛ لأنهم إذا لَبَسُوا الحقَّ بالباطلِ فقد كَتَمُوا الحقَّ. قلتُ: بلْ هُما متميِّزان؛ لأن لَبْسَ الحقِّ بالباطلِ ما ذكرْنا مِن كَتْبِهم في التوراةِ ما ليس منها، وكتمانُهمُ الحقَّ أن يقولوا: لا نجدُ في التوراةِ صفةَ محمدٍ ﷺ أوْ حُكْمَ كذا، أوْ يمحُوا ذلك، أو يَكتبُوه علىٰ خلافِ ما هو عليه. **وفي مصحفِ عبدِ الله: (وتكتُمون)**....

الحقِّ بالباطلِ علىٰ ما بَيَّناهُ في الوجهَيْن، إظهارُ ما به يشتَبِهُ ما في التوراة، وكتمانُ الحقِّ إخفاءُ ما في التوراة؛ إما بالقولِ بأن يقولوا: لا نجدُ فيها كذا، أو بالفِعْلِ بأن يَمْحوا ذلك، أو يكتبوهُ علىٰ خِلافِ ما هو عليه، فقولُه: «أو حُكْمَ كذا» عَطْفٌ علىٰ «صِفَةِ محمَّد» صلواتُ الله عليه، وهو حُكْمُ الزاني المُحْصَنِ، ورَجْمُه كما سيَجيء حديثُه. وقولُه: «أو يَمْحوا» عَطْفٌ علىٰ قولِه: «أن يقولوا».

فإن قلتَ: فعلىٰ هذا يلزَمُك جوازُ فِعْلِهم اللَّبْسَ بدونِ الكِتْمانِ وَعَكْسُه، كما في مسألةِ السّمكة.

قلت: لا نُسَلِّم جوازَ فِعْلِ كلِّ واحدٍ منهما علىٰ الانفرادِ كما في مسألةِ السَّمكة، فإنَّ نَهْيَ الجَمْعِ لا يدلُّ علىٰ جوازِ البعْضِ ولا علىٰ عَدَمِه، وإنَّما يُعْلَمانِ من دليلٍ آخرَ، أمّا في مسألةِ السمكةِ فمِنَ الطبِّ، وأمّا في الآيةِ فلاستبدادِ قُبْحِ كلِّ منهما[1]. وبقي أن يُقال: إذا كان كذلك فما فائدةُ الجَمْع؟

والجواب: فائدتُه المبالغةُ في النَّعْيِ عليهم وإظهارِ قُبْحِ أفعالِهم من كونِهم جامعينَ بين الفِعْلَيْن اللذَيْن إن انفرَدَ كلٌّ منهما كانَ مستقِلًّا في القُبح، وعلىٰ قراءةِ الجَزْمِ وإن دلَّ علىٰ المبالغةِ لكن تفوتُ فائدةُ النَّعْيِ عليهم.

قولُه: **(وفي مُصحفِ عبدِ الله: وتكتمون)**[2] قال القاضي: هذه القراءةُ تعضد قولَ مَن

---

(١) في (ط): «كلِّ واحدٍ منهما».

(٢) في (ح): «ويكتمون».

بمعنىٰ: كاتِمِينَ. ﴿وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾: في حالِ عِلْمِكم أنكم لابِسُون كاتمون، وهوَ أقبحُ لهم؛ لأنّ الجهلَ بالقبيحِ ربَّما عُذِرَ راكبُه. ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾: **يعني صلاةَ المسلمين وزكاتَهم**. ﴿وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ منهم؛ **لأنّ اليهودَ** لا ركوعَ في صلاتِهم. وقيلَ: الرّكوعُ: الخضوعُ والانقيادُ لِما يلزمُهم في دِينِ الله، ويجوزُ أن يرادَ بالرّكوعِ الصلاةُ، كما يعبَّرُ عنها بالسجود، وأن يكونَ أمرًا بأن تصلّىٰ مع المصلِّين، يعني: في الجماعة، كأنه قيلَ: وأَقيموا الصلاةَ وصلُّوها مَعَ المصلِّينَ لا مُنْفردين.

قال: إنّ «الواو» للجَمْعِ، لأنَّ المعنىٰ: وأنتم تَكتمون[1]، وفيه إشعارٌ بأنَّ استقباحَ اللَّبْسِ لِما يصحَبُه من كِتمانِ الحقِّ[2].

قولُه: (**يعني صلاةَ المُسلمينَ وزكاتَهم**) قال القاضي: يعني أنَّ غيْرَهما كَلا صلاةٍ ولا زكاة، أمرَهُم بفروعِ الإسلامِ بعدما أمرَهُم بأُصولِها، وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ الكفارَ مُخاطبونَ بها[3]. والزكاةُ: مِنْ زكا الزَّرْعُ: إذا نَما، فإنَّ إخراجَها يَسْتجلبُ تزكيةً في المالِ، ويُثمرُ للنفسِ فضيلةَ الكرم، أو من الزكاة بمعنىٰ الطهارةِ؛ فإنّها تُطهِّرُ المالَ من الـخُبْثِ والنفْسَ من البُخلِ[4].

قولُه: (**لأنَّ اليهودَ**) تعليلٌ لاختصاصِ الركوعِ بالذِّكْرِ مع أنّـه داخلٌ في الأمرِ بإقامـةِ الصلاة.

---

(١) لتمامِ الفائدة، انظر: «البحر المحيط» (١: ١٨٠).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٤).

(٣) قد فَرَّق علماءُ الأصول بين خطابِ الكفّارِ بالفروعِ عَقْلاً وبين خطابهم شَرْعًا. ويكاد الإجماعُ ينعقدُ على جوازِ خطابهم بالفروع عَقْلًا، كما قَرَّره البدر الزركشيُّ في «البحرِ المحيط» (١: ٣٢١). وأمّا خطابهم بالفروعِ شرعًا، فالخلافُ فيه منصوب، والجمهورُ على جوازه. وذهب جمهورُ الحنفية، والقاضي عبد الجبّار من المعتزلة، والإمام أبو حامد الإسفراييني إلى أنّهم غيرُ مكلَّفين بالفروع، وهو ظاهرُ مذهبِ مالك. انظر: «البحر المحيط» (١: ٣٢٢)، و«البرهان» للإمام الجويني (١: ٩٢).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٤).

[﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ * وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ * ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾ ٤٤-٤٦]

﴿أَتَأْمُرُونَ﴾: الهمزةُ للتقرير معَ التوبيخِ والتعجيبِ مِن حالِهم. والبِرُّ: سَعَةُ الخيرِ والمعروف، ومنه: البَرُّ؛ لسَعتِه، ويتناولُ كلَّ خير، ومنه قولُهم: **صدقتَ وبَرِرْتَ**. وكانَ الأحبارُ يأمُرونَ مَن نَصَحُوه في السرِّ مِن أقاربِهم وغيرِهم باتِّباعِ محمدٍ ﷺ، ولا يتَّبِعُونه. **وقيلَ: كانوا يأمُرونَ بالصَّدقةِ** ولا يتصدَّقون، وإذا أُتُوا بصَدَقاتٍ ليفرِّقوها خانُوا فيها. وعن محمَّدِ بنِ واسِع: بَلَغَني أنّ ناسًا مِن أهلِ الجنَّةِ اطَّلعوا علىٰ ناسٍ مِن أهلِ النار، فقالوا لهم: قَدْ كنتم تأمرونَنا بأشياءَ عَمِلْناها فدخلْنا الجنَّة! قالوا: كنَّا نأمُرُكم بها ونخالفُ إلىٰ غيرِها. ﴿وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾: وتتركونَها من البِرِّ **كالمنسيَّات**. ﴿وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾: **تبكيتٌ، مثْلُ قولِه**: ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢]، يعني: تتلونَ التوراةَ وفيها نَعْتُ محمدٍ ﷺ، أَوْ فيها الوعيدُ علىٰ الخيانةِ، وتركِ البِرِّ، ومخالفةِ القول العمل..........

قولُه: (صَدَقْتَ وبرِرْتَ) أي: بَرِرْتَ في صِدْقِك، كما يقال: كَذَبْتَ وفَجَرْتَ، أي: فَجَرْتَ في كَذِبك هذا.

قولُه: (وقيل: كانوا يأمرونَ بالصَّدَقة) فعلىٰ هذا البِرُّ بمعنىٰ الإحسان، وعلىٰ الأولِ بمعنىٰ الإيمان.

قولُه: (كالمَنْسِيّات) أشارَ بالكافِ إلىٰ أنّ المرادَ بقوله: «تنسون»: تَتْركون علىٰ الاستعارةِ التبعيةِ؛ لأنَّ أحدًا لا يَنسىٰ نَفْسَه بل يَحْرِمُها من الخيرِ، ويتركُها كما يتركُ الشيءَ المنسيَّ مبالغةً لعدمِ المبالاةِ والغفلةِ فيما ينبغي أن يَفْعَلَه.

قولُه: (﴿وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ٤٤] تَبْكيتٌ مِثْلَ قولِه: ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]) يعني: كما وقعَ ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ حالًا من فاعلِ «لا تلبسوا» علىٰ سبيلِ التبكيتِ

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾: توبيخٌ عظيمٌ، بمعنىٰ: أفلا تَفْطَنون لقُبحِ ما أَقدمتُم عليه حتىٰ يصدَّكم استقباحُه عَنِ ارتكابِه وكأنكم في ذلكَ مَسْلُوبو العُقول؛ **لأنّ العقولَ تَأْباه وتدفعُه،......**

وإلزامِ الخَصْم، كذلك ﴿وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾ حالٌ من فاعلِ ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾ للتبكيتِ، وأيضًا كما اختلفَ تقديرُ مُتعلَّقِ «تعلمونَ» باختلافِ تفسيرِ «لا تُلْبِسوا الحقَّ بالباطلِ» في الوجهَيْن علىٰ ما سبق[1]، كذلك يختلفُ تقديرُ مُتعلَّقِ «يتلون» باختلافِ تفسيرِ «أتأمرونَ» في تلك الوجوهِ الثلاثةِ المذكورةِ من الأمرِ باتِّباعِ محمدٍ صَلواتُ الله عليه ولا يَتَّبِعونه، والأمرِ بالصَّدَقةِ ولا يتصدَّقون، والأمرِ بالصدقةِ والخيانةِ فيها. فأتىٰ بها في التقدير على طريقة النشرِ بلا ترتيبٍ[2]. ولما كان الوجهانِ الأخيرانِ قولًا واحدًا كما سَبق، جاءَ بـ«أو» وعطفَ عليه قولَه: «ومخالفةً» علىٰ «الخِيانة» بالواو.

فإن قُلْتَ: هل يحتملُ قولُه: ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ما احتمَلَ في قولِه: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] من جعلَهُ بمنزلةِ اللازمِ مُبالغةً، أي: أنتمْ مِن أهلِ العلمِ والمعرفةِ؟

قُلت: لا، لأنّه عقَّبَ بقولِه: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾ الآية وهو مِثْلُ قولِه: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥] وقولِه: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ تقريعٌ بعدَ التبكيتِ، أي: كأنّكم مَسلوبو العقولِ وكالحمارِ يَحملُ أسفارًا، فكيفَ يَثبتُ لهم العلمُ الفائقُ كما أُثبِتَ لدُهاةِ العربِ هناك! وفي هذا إيذانٌ بأنّ فِعْلَ اليهودِ كانَ أفحشَ مِن فِعْلِ المشركين؛ لأنّ مُخالفةَ النصِّ الجليِّ معَ اعتقادِ وجوبِه مخالفةٌ لأمرِ الله وأمرِ العقل، ومخالفةُ أمرِ العقلِ مخالفةٌ لهُ فَحَسْبُ.

قولُه: (**مسلوبو العقول؛ لأنَّ العقولَ تأباهُ وتَدْفَعُهُ**) فيهِ إيماءٌ إلىٰ أنّ قولَه: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾

---

(١) انظر: «الكشاف» (٢: ٤٥٩).

(٢) في (ط): «النشرِ من غيرِ ترتيب».

ونحوه: ﴿أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٧]. ﴿وَٱسْتَعِينُواْ﴾ علىٰ حوائجِكم إلىٰ الله ﴿بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ أي: بالجمعِ بينهما، **وأن تُصَلُّوا صابرينَ** علىٰ تكاليفِ الصلاةِ، مُحتملينَ لمشاقِّها وما يجبُ فيها: مِن إخلاصِ القَلْب، وحِفْظِ النيَّـات، ودفْعِ الـوَساوس، ومُراعاةِ الآداب، والاحتراسِ مِنَ الـمَكاره، مع الخشيةِ والخُشوع، واستحضارِ العلم بأنه انتصابٌ بين يدَيْ جبَّارِ السماوات؛ ليُسأَلَ فَكَّ الرِّقابِ عن سَخَطِه وعذابِه، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢]؛ أوْ: واستعينوا علىٰ البَلايا والنوائبِ بالصَّبرِ عليها، والالتجاءِ إلىٰ الصلاةِ عندَ وقوعِها، وكانَ رسولُ الله ﷺ........................

مُطلَقٌ يجري مَجرىٰ اللازمِ. قالَ القاضي: العقلُ في الأصلِ الحبسُ، سُمِّيَ بِهِ إدراكُ الإنسانِ[(١)]؛ لأنَّهُ يَحبِسُهُ عَمّا يَقْبُحُ، ويَعْقِلُهُ علىٰ ما يَحْسُنُ، ثُمَّ القُوَّةُ التي بها النَّفسُ تُدرِكُ هذا الإدْراكَ[(٢)]. المعنىٰ: فَلا عَقْلَ لكُم يَحبِسُكم عمّا تعلمونَ وخامةَ عاقبتِه، أو: أفلا تعقلونَ قُبْحَ صَنيعِكُم فَيصُدَّكم عنه.

قولُه: (وأنْ تُصلُّوا صابرينَ) عَطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «بالجَمْعِ بينهما» وكذا قولُه: «وأن يُستعانَ» عطفٌ علىٰ قولِه: «الدعاء»، والضمير في قوله: «بأنّه انتصابٌ» راجعٌ إلىٰ الصلاة، والتذكيرُ باعتبارِ الخبرِ لا إلىٰ الجمعِ كما ظُنَّ؛ لأنَّه مُتعلِّقٌ بقولِه: «واستحضارِ العلمِ»، وهو عطفٌ على «إخلاصِ القَلبِ فيها»[(٣)]، و«لِيُسأَلَ» تعليلُ «انتصابٌ»، وإنّما قَدَّمَ الصَّبرَ علىٰ الصلاةِ لأنَّه لا يُمكنُ حُصولُ الصلاةِ كاملةً إلّا بالصَّبْرِ[(٤)].

(١) في (ط): «الإدراك الإنسانيّ».

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٦).

(٣) عبارة الزمخشري في «الكشاف»: «وما يجب فيها من إخلاص القلب».

(٤) في (ط): «إلا به».

إذا حَزَبَه أمرٌ فَزِعَ إلىٰ الصَّلاة. وعن ابنِ عبَّاس: أنه نُعِيَ إليه أخوه قُثَمُ وهوَ في سَفرٍ، فاسترجَعَ وتنحَّىٰ عن الطريقِ، فصلَّىٰ ركعتَيْن أطالَ فيهما الجلوس، ثم قامَ يمشي إلىٰ راحلتِه وهوَ يقول: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾. وقيلَ: الصبرُ الصَّوم؛ لأنه حبسٌ عن المفطِّرات، ومنه قيلَ لشهرِ رمضانَ: شهرُ الصبر. ويجوزُ أن يُرادَ بالصلاةِ الدُّعاء، وأن يُستعانَ علىٰ البلايا بالصَّبرِ والالتجاءِ إلىٰ الدُّعاءِ والابتهالِ إلىٰ الله تعالىٰ في دَفْعِه. **﴿وَإِنَّهَا﴾ الضميرُ للصَّلاة**، أوْ للاستعانة، ويجوزُ أن يكونَ لجميعِ الأمورِ..........

قولُه: (إذا حَزَبَهُ أمرٌ[1]) وفي رواية حذيفة: «إذا حَزَنَهُ[2] أمرٌ صلّىٰ» أخرجَهُ أبو داود[3]. حزَنَهُ بالنونِ، وفي «الكشاف» بالباءِ الموحّدةِ مِن تحت. وكذا في «النهاية»: إذا حَزَبَهُ أمرٌ صلّىٰ، أي: إذا نَزَلَ بهِ هَمٌّ أوْ أصابَهُ غَمٌّ.

قولُه: (فَزِعَ إلىٰ الصّلاةِ)، النهاية: في حديثِ الكسوفِ «فافزَعوا إلى الصَّلاةِ»[4]، أي: الجَؤُوا إليها، واستعينوا بها علىٰ دَفْعِ الأمرِ الحادث.

قولُه: (فاسترجَعَ) أي: قالَ: إنّا لله وإنَّا إليهِ راجعون. قالَ صاحبُ «الجامع»[5]: قُثَمُ بضَمِّ القافِ وفَتْحِ الثاءِ المُثَلَّثة. وكان واليًا لعليٍّ رضيَ اللهُ عنْهُ علىٰ مكّةَ، واستُشهِدَ بسَمَرْقَنْدَ زَمَنَ معاويةَ.

قولُه: (﴿وَإِنَّهَا﴾ الضميرُ للصلاةِ)، الراغبُ[6]: خَصَّها[7] بِرَدِّ الضمير؛ لأنَّها أرْفَعُ مَنْزِلَةً

---

(١) في (ح): «إذا حزبه أمرٌ فزع إلىٰ الصلاة».

(٢) في (ط): «حزبه».

(٣) «سنن أبي داود» (١٣٢١)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٢٩٩)، وإسناده ضعيف لجهالةِ محمد ابن عبد الله الدؤلي.

(٤) أخرجه البخاري (١٠٤٦)، ومسلم (٩٠١)، من حديثِ عائشة رضي الله عنها.

(٥) «جامع الأصول» (٢: ٧٨٧).

(٦) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٧٧).

(٧) في (ف): «خصصها».

التي أُمِرَ بها بنو إسرائيلَ ونُهوا عنها، مِن قولِه: ﴿ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ﴾ إلىٰ ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ﴾.
﴿لَكَبِيرَةٌ﴾: لشاقّـةٌ ثقيلـة، من قولِك: كَبُـرَ عليَّ هذا الأمـر، ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلۡمُشۡرِكِينَ مَا تَدۡعُوهُمۡ إِلَيۡهِۚ﴾ [الشورىٰ: ١٣]. فإن قلتَ: ما لها لمْ تثقُلْ علىٰ الخاشعين، والخشوعُ في نفسِه ممّا يَثقُل؟ قلتُ: **لأنهم يتوقَّعون** ما ادُّخِرَ للصابرينَ علىٰ متاعبِها فتهونُ عليهم، ألَا ترىٰ إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ﴾؟ **أي: يتوقَّعون لقاءَ ثوابِه** ونَيْلَ ما عندَه، ويَطمعونَ فيه. وفي مصحفِ عبدِ الله: (يَعْلمون)، ومعناه: يَعْلمونَ أن لا بدَّ مِن لقاءِ الجزاءِ فيَعملونَ علىٰ حسبِ ذلك؛ ....

مِن الصَّبرِ، لأنَّها تجمعُ ضُروبًا مِنْ الصَّبرِ، إذْ هيَ حَبْسُ الحَواسِّ علىٰ العبادةِ، وحَبْسُ الخَواطِرِ والأفكارِ علىٰ الطّاعةِ؛ ولهذا قالَ تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ﴾، وأمّا الصلاةُ التي تَخِفُّ علىٰ غيرِ الخاشعِ فَمُسَمّاةٌ باسْمِها ولَيْسَتْ في حُكْمِها، بِدَلالةِ قولِه عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۗ﴾ [العنكبوت: ٤٥] وقَلَّما ترىٰ صلاةَ غيرِ الخاشعينَ تنهىٰ عن الفحشاءِ والمُنْكَرِ، ونَظيرُهُ في ردِّ الضَّميرِ: ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا﴾ [الجمعة: ١١] أُعيدَ الضَّميرُ إلىٰ التِّجارةِ دونَ اللَّهوِ لَـمّا كانت سببًا في الانفضاضِ.

قولُه: (لأنهم يتوقعون) مُعَلِّـلةٌ مُقدَّرٍ؛ لأنَّ تقديرَ السؤالِ: ما للصلاةِ لمْ تَثْقَلْ علىٰ الخاشعين، والحالُ أنَّ الخُشوعَ في الصلاةِ في نفسِه ثقيلٌ كما عُلِمَ من قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢]، وما يكونُ ثقيلًا في نفسِه كيفَ يكونُ سببًا لِخفَّةِ صلاتِهم؟ وأجابَ: إنَّما يكونُ سببًا لِخفَّةِ صلاتِهم «لأنَّهم يتوقعون» إلىٰ آخره.

قولُه: (أي: يَتوقَّعونَ لِقاءَ ثوابِه) مَذْهَبُهُ[١] قالَ في «يونس» في قولِه تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا﴾ [يونس: ١٥] : كيفَ جازَ النَّظرُ علىٰ الله وفيهِ معنىٰ المقابلة[٢]!

---

(١) مراد المؤلف أن هذا هو مذهب الزمخشري في الرؤية، وأما أهل السنة فيثبتون رؤية الله يوم القيامة.

(٢) كذا قال الطيبي رحمه الله، والصوابُ أن الزمخشريَّ إنما أوردَ هذا السؤال في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ جَعَلۡنَٰكُمۡ خَلَٰٓئِفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ لِنَنظُرَ كَيۡفَ تَعۡمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤]. انظر: «الكشاف» (٧: ٤٤٣).

ولذلك فُسِّرَ ﴿يَظُنُّونَ﴾ بـ: يتيقَّنون، وأمّا مَن لمْ يوقِن بالجزاءِ ولمْ يَـرْجُ الثوابَ كانتْ عليه مشقَّةً خالصة؛ فثقُلَتْ عليه، كالـمُنافقينَ والـمُرائِينَ بأعمالِهِم.

ومثالُه: مَن وُعِدَ علىٰ بعضِ الأعمالِ والصنائعِ أُجرةً زائدةً علىٰ مقدارِ عملِه، فتَراه يُزاوِلُه برغبةٍ ونشاطٍ وانشراحِ صَدْرٍ ومُضاحكةٍ لحاضِريه، كأنه يستلذُّ مُزاولتَه، بخلافِ حالِ عاملٍ **يتسخَّرُه بعضُ الظَّلَمة**، ومِن ثَمَّ قالَ رسولُ الله ﷺ: «**وجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْني في الصَّلاة**»، ....

قولُه: (**ولذلكَ فُسِّرَ ﴿يَظُنُّونَ﴾ بـ: يتيقَّنون**) أي: ولأجلِ ما قرأ عبدُ الله: (يعلمونَ) ـ ومعناهُ ما ذُكِرَ ـ فُسِّرَ يظنُّونَ بـ: يتيقنون، قالَ: الظَّنُّ هاهنا بمعنىٰ اليقينِ. ولو كانوا شاكِّينَ كانوا ضُلَّالًا كافرينَ، والظنُّ بمعنىٰ اليقينِ مَوْجودٌ، قالَ دُرَيْدُ بنَ الصِّمَّة[1]:

فقلتُ لهُمْ ظُنُّوا بألفي مُـدَجَّجٍ ... سَرَاتُهمُ في الفارسيِّ المُسَرَّدِ[2]

قولُه: (**وأمّا مَنْ لمْ يُوقِنْ بالجَزاءِ ولمْ يَرْجُ الثوابَ كانَتْ عليهِ مَشقَّة**) هذا يُعلَمُ مِنْ مَفهومِ قولِهِ: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]، لأنَّهُ في مَعنىٰ: لا يهونُ علىٰ أحدٍ إلّا علىٰ الخاشعينَ، فإنَّهُ استثناءٌ مُفرَّغٌ مِن كلامٍ مُوجِبٍ فَلا بُدَّ مِنْ تأويل.

قولُه: (**يَتسخَّرُهُ بعضُ الظَّلَمَةِ**)، الجوهري: تَسَخَّره: كَلَّفَهُ عَمَلًا بغيرِ أُجْرَةٍ.

قولُه: (**وجُعِلَتْ قُرَّةُ عيني في الصَّلاةِ**) الحديثُ مِنْ روايةِ النَّسائيِّ عَنْ أَنسٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «حُبِّبَ إليَّ الطِّيبُ والنِّساءُ، وجُعِلَ قُرَّةُ عيني في الصَّلاةِ»[3].

---

(١) سيدِ هوازن، فارس جاهليٌّ شجاع، كان مِسْعَرَ حَرْبٍ، مات بأوطاسٍ في غزوة حنين بعد أن بلغ من الكِبَرِ عِتِيًّا.

(٢) البيت في «ديوانه» ص٤٧. والبيت من قصيدته الشهيرة في رثاء أخيه عبد الله ومطلعها:

أرَثَّ جديدُ الحبلِ من أُمِّ مَعْبَدِ ... بعاقبةٍ أم أخْلَفَتْ كلَّ مـوعـدِ

(٣) «سنن النَّسائي» (٧: ٦١) وهو في «السنن الكبرى» للنَّسائي أيضاً (٨٨٣٦)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٢٢٩٣) بإسنادٍ حسن.

وكانَ يقولُ: «**يا بلالُ رَوِّحْنا**». و**الخشوعُ: الإخباتُ والتَّطامُن**، ومنه: ....

قولُه: (**يا بلالُ رَوِّحْنا**) الحديثُ مِنْ روايةِ أبي داود عَنْ سالمِ بنِ الجَعْدِ قالَ: قال رجلٌ مِنْ خُزاعةَ: لَيتني صلَّيتُ فاسْتَرَحْتُ، فكأنَّهم عابُوا ذلكَ عليهِ، فقالَ: سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «أقمِ الصلاةَ يا بلالَ أرِحْنا بها»[1] أي: أذِّنْ بالصلاةِ نَسْتَرِحْ بأدائها مِنْ شُغْلِ القلبِ بها، قيل: كانَ اشتِغالُهُ بالصلاةِ راحةً لَهُ، فإنَّه كان يَعدُّ غيرَها مِنَ الأعمالِ الدنيويةِ تعبًا، وكانَ يستريحُ بالصلاةِ لِما فيها مِنْ مُناجاةِ الله تعالىٰ، ولهذا قالَ: «وقُرَّةُ عيني في الصَّلاة»، وما أقربَ الراحةَ مِنْ قُرَّةِ العين، يقالُ: أراحَ الرَّجُلُ واستراحَ إذا رَجَعَ نَفَسُهُ إليهِ بعدَ الإعياء، كُلُّها في «النهاية».

الراغبُ[2]: الصلاةُ جامعةٌ للعباداتِ وزائدةٌ عليها لأنَّها لا تَصِحُّ إلّا ببذلِ مالٍ ما، جارٍ مَجْرىٰ الزكاةِ فيما يَسْتُرُ بهِ العورةَ، ويَطْهُرُ بهِ البدنُ، وامتساكٌ في مكانٍ مخصوصٍ يَجري مَجرىٰ الاعتكافِ، وتَوَجُّهٌ إلىٰ الكعبةِ يَجري مَجرىٰ الحَجِّ، وذِكرُ الله تعالىٰ ورسولِه يجري مَجرىٰ الشَّهادتين، ومُجاهَدَةٌ في مُدافَعَةِ الشَّيطانِ جاريةٌ مَجرىٰ الجهادِ، وإمساكٌ عن الأَطْيَبَيْنِ[3] جارٍ مَجرىٰ الصَّومِ، وفيها ما ليسَ في شيءٍ مِن العباداتِ الأُخْرىٰ مِن وجوبِ القراءةِ وإظهارِ الخُشوعِ والرُّكوعِ والسُّجودِ وغيرِ ذلك.

وقُلْتُ: وفيها ما قالَ صلواتُ الله عليهِ: «وجُعِلَتْ قُرَّةُ عيني في الصلاةِ»[4] الذي هو أَصْلُ ذلكَ كلِّه.

قولُه: (**الخشوع: الإخباتُ والتَّطامُنُ**) الراغبُ: الخشوعُ: الضراعةُ، وأكثرُ ما يُسْتَعملُ فيما

(١) «سنن أبي داود» (٤٩٨٥)، وأخرجه الإمام أحمد (٢٣٠٨٨).

ومن قوله: «الحديث من رواية أبي داود» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٧٨).

(٣) وهما: الأكلُ والنكاح، وقيل غير ذلك. انظر: «تاج العروس» (طيب).

(٤) سلف تخريجه قبل قليل.

الخُشْعة: الرَّمْلةُ الـمُتطامِنة. وأمّا الخضوعُ: فاللِّينُ والانقياد، ومنه: خَضَعتْ بقولِها؛ إذا ليَّـنته.

[﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾ ٤٧-٤٨]

﴿وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ﴾ نصبٌ عُطِفَ على ﴿نِعۡمَتِيَ﴾، أي: اذكروا نِعْمتي وتَفْضيلي. ﴿عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾: على الجمِّ الغفيرِ مِنَ الناس، كقولِه تعالىٰ: ﴿بَٰرَكۡنَا فِيهَا لِلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٧١] يقالُ: رأيتُ عالمًا مِنَ الناس؛ يُرادُ الكثرة. ﴿يَوۡمٗا﴾: يريدُ يومَ القيامة..............

يوجد على الجوارحِ، والضَّراعةُ أكثرُ ما تُستعملُ فيما يوجَدُ في القلبِ، ولذلكَ قيلَ فيما رُوِيَ: «إذا ضَرَعَ القلبُ خَشَعَتْ الجوارحِ»(١) ﴿تَرَى ٱلۡأَرۡضَ خَٰشِعَةٗ﴾ [فُصلت: ٣٩] كِناية.

قولُه: (خَضَعَتْ بقولِها: إذا لَيَّـنَتْهُ) مأخوذٌ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ﴾ [الأحزاب: ٣٢].

قولُه: (على الـجَمِّ الغفيرِ مِن النَّاسِ) ذهبَ الإمامُ: أنَّ الآيةَ بظاهرِها تَدُلُّ على أنْ يكونوا أفْضَلَ مِن الصحابةِ، وليسَ كذلك(٢).

وقلتُ ـ واللهُ أعلمُ ـ: «العالَمِينَ» كما سبقَ: اسمٌ لِذَوي العِلْمِ مِن الملائكةِ والثَّقَلَيْنِ، أوْ لكلِّ ما عُلِمَ بهِ الخالقُ، وهو عامٌّ يَقْبَلُ التخصيصَ بالعلمِ بالبعضِ مِن أربعةِ أَوْجُهٍ:

أحَدُها: مِن حيثُ الأشخاصُ، وهو المرادُ بقولِه: «على الجَمِّ الغفيرِ مِن الناسِ» وهو مَجازٌ من بابِ إطلاقِ الكلِّ على الأكثرِ نحوَ قولِه تعالىٰ: ﴿وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [النمل: ١٦] ﴿وَأُوتِيَتۡ مِن

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٨٣. والأثرُ الـمرويُّ أخرجه الحكيمُ الترمذي مرفوعًا في «نوادر الأصول» (١: ٣١٧) ولفظُه: «لو خَشَعَ قلبُه لخشعت جوارِحُه»، والمعروف أنّه من قولِ سعيد بن المسيِّب أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٦٧٨٧).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٤٣٢).

....

﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣] فعلىٰ هذا يلزمُ تفضيلُهم علىٰ غيرِ الصحابةِ رِضْوانُ الله عليهم وهُمُ الجَمُّ الغفير.

وثانيها: من حيثُ المكانُ كما في الآيةِ المُسْتَشْهَدِ بها[1] ﴿وَنَجَّيْنَٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِي بَٰرَكْنَا فِيهَا لِلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٧١] أي: أهـلِ الشامِ، كقولـه تعـالىٰ: ﴿ٱلَّذِي بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾ [الإسراء: ١] ولا يَجوزُ حَمْلُ الآيةِ عليهِ.

وثالِثُها: أنْ يَخْتَصَّ بالبعضِ بَحَسْبِ اختصاصِ أمرٍ ما. قالَ الإمامُ: «العالَمِينَ» عامٌّ لٰكنَّهُ مُطْلَقٌ في الفَضْلِ، والمُطْلَقُ يكفي في صِدْقِهِ صورةٌ واحدةٌ، فيلزمُ أنْ يكونوا أفْضَلَ مِن غيرِهم في أمرٍ واحد، وغيرُهم أَفْضَلُ مِنهم فيما عدا ذلك الأمر[2].

وقلتُ: هذا بعيد؛ لأنَّ سياقَ الكلامِ لبيانِ الامتنانِ عليهم وتَعْدادِ النِّعمِ الفائقةِ، وهذا إنَّما يُمكنُ إذا حَمَلْنا التَّفضيلَ علىٰ غيرِ الصحابةِ مِن الجَمِّ الغفيرِ.

ورابعُها: خُصَّ بهِ بِحَسْبِ اعتبارِ الزمان. قال مُحيي السُّنَّةِ: «علىٰ العالَمِينَ» أي: عالَمِي زمانِـهم، وذلكَ التفضيلُ وإنْ كان في حقِّ الآباءِ لٰكن يَحْصُلُ بهِ الشَّرَفُ للأبناء[3]. وقال القاضي: يُريدُ به تفضيلَ آبائهم الذينَ كانوا في عَصْرِ موسىٰ عليه السلامُ وبعدَهُ قبلَ أن يُغيِّروا، بما مَنَحَهم مِن العلم والإيمانِ، وجَعَلَهم أنبياءَ وملوكًا مُقْسِطين[4].

وقلت: الحقُّ هذا الوجهُ، وقضيةُ النَّظمِ شاهدةٌ بذلك، وبيانُه أنَّ المُصَنِّفَ كثيرًا ما يذهبُ إلىٰ أنَّ الكلامَ إذا كُرِّرَ كانَ للتأكيد، ولِما يُناطُ بهِ مِن زيادةٍ ليسَتْ معَ الأولِ، وهاهنا كَرَّر نداءَهم بقولِه: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] فَعلَّق بها:

---

(١) في (ح): «المستشهد به».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣: ٤٩٣).

(٣) «معالم التنزيل» (١: ٩٠).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٨).

﴿لَا تَجْزِى﴾: لا تَقْضي عنها شيئًا مِنَ الحُقوقِ، ومنه الحديثُ في جَذَعَةِ ابنِ نِيَار: «تَجْزي عنك ولا تَجْزي عن أحدٍ بَعْدَك». و﴿شَيْـًٔا﴾ مفعولٌ به، ....

أوَّلاً: النِّعمةَ التي اختصَّتْ بالذين شاهدوا حَضْرَةَ الرسالةِ، وأَنْزَلَ إليهم ما يُصَدِّقُ ما معهم، ومُنِحوا ما كانوا يَتَمَنَّوْنَ من الاستفتاح علىٰ الكفارِ بنبيِّ الرحمةِ.

وثانياً: النعمةَ التي أنْعَمَها اللهُ تعالىٰ علىٰ آبائِهم وأسلافِهم من تَفْضيلهم علىٰ عالَمِي زمانِهم بالعلمِ والحكمةِ والنبوةِ، وبإنجائِهم مِن فِرعونَ وعقابِه، وفَلْقِ البحر، وتظليلِ الغَمامِ، وغيرِ ذلك. فالواجبُ: حَمْلُ الكلامِ علىٰ هذا لا علىٰ ما ذهبَ إليهِ المُصَنِّفُ لِئَلَّا يَخْتَلَّ النَّظْمُ، ويُؤَيِّدُهُ ما ذكرَه الزجاج: أذكَرَهم الله عزَّ وجلَّ نعمتَه عليهِم في أسلافِهم، والدليلُ علىٰ ذلكَ قولُه: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩] والمخاطَبونَ بالقرآنِ لم يَـرَوْا فرعونَ ولا آلَه. ولكنَّه أذكَرَهم أنَّه لم يزلْ مُنْعِمًا عليهم؛ لأنَّ إنعامَه علىٰ أسلافِهم إنعامٌ عليهم، والدَّليلُ عليه: أنَّ العربَ تجعَلُ ما كان لآبائِها فَخْرًا لها، وما كان فيه ذَمٌّ تَعُدُّهُ عارًا عليها(١).

ولَعلَّ مُرادَ المُصنِّفِ مِنْ تخصيصِ هذا العامِّ وتفسيرِ العالَمِينَ بالجَمِّ الغَفيرِ مِن الناسِ أنْ لا تدخُلَ الملائكةُ في العالَمِينَ حتى لا يلزمَ أن يكونَ البشرُ أفضلَ مِنهم كما ذهب إليه في قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ﴾ إلى قوله: ﴿وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠] لأنَّ بعْضَ الأصحابِ استدلَّ بهذهِ الآيةِ التي نحنُ بصَدَدِها علىٰ فَضْلِ البشر(٢).

قولُه: (ومِنهُ الحديثُ في جذعَةِ ابنِ نِيار) رُوِّينا في «صحيح البُخاريِّ» قال أبو بُرْدَةَ بنُ نِيارٍ خالُ البراءِ: يا رسولَ الله، فإنّي نَسَكْتُ شاتي قبلَ الصَّلاةِ، وعَرَفْتُ أنَّ اليومَ يومُ أَكْلٍ وشُرْبٍ، وأَحْبَبْتُ أنْ تكونَ شاتي أَوَّلَ ما يُذبَحُ في بَيتي، فَذَبَحْتُ شاتي، وتَغَدَّيْتُ قبلَ أنْ آتيَ الصَّلاةَ. قالَ: «شاتُك شاةُ لَحْم»، قالَ: يا رسولَ الله، فإنَّ عِندنا عَناقًا جَذَعَةً هي أحبُّ إليَّ مِن شاتينِ،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٢٧).

(٢) انظر: «الكشاف» (٩: ٣٣٩).

ويجوزُ أن يكونَ في موضعِ مصدر، أي: **قليلًا مِنَ الجَزاء**، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٦٠]، ومَن قَرَأ: (لا تجزئ) مِن أجزأ عنه؛ إذا أغنىٰ عنه؛ **فلا يكونُ في قراءتِه إلا بمعنىٰ: شيئًا مِنَ الإجْزاء**. وقرأ أبو السِّرارِ الغَنَويُّ: (لا تُجزئ نَسَمةٌ عن نَسَمةٍ شيئًا). وهذه الجملةُ منصوبةُ المحلِّ؛ صفةٌ لـ﴿يَوْمًا﴾. فإن قلتَ: فأينَ العائدُ منها إلىٰ الـمَوْصُوف؟ قلتُ: هوَ محذوفٌ تقديرُه: **لا تجزي فيه**، ونحوُه ما أنشدَه أبو عليٍّ:

تروَّحي أَجْدرَ أن تَقِيلي

أَفَتَجْزي عنِّي؟ قال: «نعمْ، ولنْ تَجْزيَ عن أحدٍ بعْدَك»[1]، الحديث وفي «مسند أحمدَ بنِ حنبل» نَحْوَه. الجَذَعُ مِن الشاةِ، ما دخَلَ في السنةِ الثانية. ابنُ نِيارٍ بكَسْرِ النُّونِ وتَـخْفيفِ الياءِ والرَّاءِ.

قولُه: (أي: **قليلاً مِن الجَزاءِ**) فعلىٰ هذا نَـزَّلَ الـمُتَعَدّي مَنزِلةَ اللازمِ للمبالغةِ، ومِن ثَمَّ استَشْهدَ بقراءةِ مَن قَرأ «لا تُجْزئ»[2] مِنْ: أَجزأ عنْهُ.

قولُه: (**فلا يكونُ في قراءتِه إلّا بمعنىٰ: شيئاً مِن الإجزاءِ**) أي: بمعنىٰ المصدر، لأنَّه لازمٌ تَعدَّىٰ إلىٰ المفعولِ بهِ بـ«عن».

قولُه: (**تقديرُه: لا تُـجزي فيهِ**) قالَ الزَّجاج: وحَذْفُ «فيه» هاهنا جائزٌ؛ لأنَّ «في» مع الظروف محذوفة تقول: أتيتُكَ اليومَ، وأتيتُكَ في اليوم. فإذا أضمرتَ قلتَ: أتيتُكَ فيهِ، ويجوزُ أَتَيْتُـكَهُ، ولو قُلتَ: الذي تكلمتُ فيهِ زيدٌ، لم يَـجُزْ: الذي تكلَّمْتُ زيدٌ بَدَله[3].

قولُه: (**تَـرَوَّحي أَجْدَرُ أَنْ تَقيلي**) تمامُه:

غدًا بجنبَيْ باردٍ ظَليلِ[4]

---

(١) أخرجه البخاري (٩٥٥)، والإمام أحمد في «المسند» (١٨٤٨١).

(٢) وهي قراءةُ أبي السَّمالِ العَدَويِّ كما في «المحرَّر الوجيز» لابن عطية (١: ١٢١).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٢٨).

(٤) لأحَيْحةَ بن الـجُلاح الأوسيِّ. ذكره أبو علي الفارسي في «الـحجَّةِ للقـرّاء السبعة» (٢: ٤٥). وانظر: «المحتسب» لابن جنّي (١: ٢١٢).

أي: ما أجدرَ بأن تَقيلي فيه، ومنهم مَن ينزِّل فيقولُ: اتُّسع فيه وأُجريَ مَـجْرىٰ المفعولِ به؛ فحُذِفَ الجارُّ، ثمَّ حُذِفَ الضميرُ، كما حُذِفَ مِن قولِه:

أو مال أصابوا ....

قولُه: (أي: أجدرُ)[1] وفي نسخةٍ: «ما أجدر»، وصحَّ «ما أجدرَ» في الـمَتْنِ عَن الـمَعْزي. و«ما» موصوفةٌ، صِفتُها «أجدرَ» منصوبةٌ بـ«تروحي» علىٰ تأويلِ مكانًا أو مَراحًا. و«أجدرُ» أفعلُ التفضيلِ، وفاعلُهُ ضميرٌ مَستكِنٌّ للمَراحِ، و«الباءُ» المُقدَّرُ في «أَن» صِلةُ أجدرُ، والمُفَضَّلُ عليه محذوفٌ يقولُ: جدِّي يا ناقةُ في السَّيْرِ واطلُبي مَراحًا أحقَّ بأنْ تقيلي فيهِ مِن مكانٍ أنتِ فيه.

تروّحي: من الرَّواحِ وهو السَّيرُ فيما بعدَ الزَّوالِ، و«تقيلي» مِن القَيلولَةِ. وفي «مُـحْتَسَبِ ابنِ جِنّي»: أصلُهُ ائتي مكانًا أجْدَر بأنْ تقيلي فيه، فحذَفَ ائتي لدِلالةِ تَروَّحي عليهِ، فصارَ: تَروَّحي مَكانًا أجدرَ بأنْ تقيلي فيه، ثُمَّ حَذَفَ الموصوفَ الذي هو مكانًا فصارَ أجدرَ بأن تقيلي فيه، ثُمَّ حذفَ الباءَ تخفيفًا فصارَ أنْ تقيلي فيه، ثم حذفَ «في» فصارَ أن تَقيليهِ، ثمَّ حذفَ العائدَ المنصوبَ فصارَ كما تَرىٰ، ففيهِ خمسةُ أعمالٍ[2]. هذا الذي عَناهُ المُصَنِّفُ بقولِه: «ومِنهُم مَن ينْزِلُ» أي: يَـحُطُّ بِهِ درجةً فدَرجة.

قولُه: (أو مالٌ أصابوا) أوَّلُه:

فـــما أدْري أغَـــيَّرَهُم تَنـــاءٍ ... وطولُ العهدِ أو مالٌ أصــابوا

وقَبْلَه:

ألا أبْـلِـــغْ مُعـاتَـبَــتي وقَــوْلي ... بني عَمّي[3] فقد حَسُنَ العِتابُ

---

(١) في (ف): «قوله: أجدر».

(٢) «المحتسب» (١: ٢١٢).

(٣) في (ط): «بني عمرو».

ومعنىٰ التنكير: أنّ نفسًا مِنَ الأنفُسِ لا تَجزي عن نفسٍ منها شيئًا مِنَ الأشياء، وهوَ الإقناطُ الكليُّ القطَّاعُ للمَطامع.

وكذلكَ قولُه: (ولا تُقبَلُ منها شفاعةٌ ولا يُؤخَذُ منها عدلٌ) أي: فديةٌ؛ لأنها مُعادِلةٌ للمفديِّ، ومنه الحديث: «لا يُقبل منه صَرْفٌ ولا عَدْل» أي: توبةٌ ولا فِدْية. وقرأ قتادةُ: (ولا يَقْبَل منها شفاعةً) علىٰ بناءِ الفِعْلِ للفاعل، وهو اللّـهُ عزَّ وجلَّ، ونصبِ الشَّفاعة. وقيلَ: كانت اليهودُ تزعمُ أنّ آباءَهم الأنبياءَ يَشْفَعون لهم فأُوْيِسُوا.........

وسَلْ هلْ كانَ لي ذَنبٌ إليهم ... هُمُ مِنه ـ فأَعْتِبَهُم ـ غِضابُ

كتبتُ إليهمُ كُتُبًا مِرارًا ... فلم يرجعْ إليَّ لها[1] جَوابُ

وبَعْدَه:

فمَنْ يكُ لا يدومُ له وفاءٌ[2] ... وفيه حين يَغتربُ انقِلابُ

فعَهْدي دائمٌ لهُمُ ووُدِّي ... علىٰ حالٍ إذا شَهِدوا وغابوا

قالَ السيِّدُ ابن الشجري في «الأمالي»[3] قائلُها: الحارثُ بن كَلَدة، وقَدْ خرجَ إلىٰ الشّام وكتبَ بِها إلىٰ بني عَمِّه، فلمْ يُجيبوهُ[4]. وإنّما قالَ: أمْ مالٌ أصابوا؛ لأنَّ الغِنىٰ في أكثرِ الناسِ يُغيِّرُ الإخوانَ علىٰ إخوانِهم، وهيَ مِنْ ألطفِ عتابٍ وأحْسَنِه.

قولُه: (**وكذلكَ قولُه: «ولا تُقبَلُ منها شفاعةٌ**) أي: إقناطٌ كُلِّيٌّ.

قولُه: (**ومنه الحديثُ**) الحديث مِنْ روايةِ أبي داود عن أبي هُريرةَ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ:

---

(١) في (ط): «لهم».

(٢) في (ط): «له وصال».

(٣) «الأمالي الشجرية» (١: ٥). وكذا عزاها البصري في «الحماسة البصرية» (١: ١٣٦) وقال: وتروى لغيلان ابن سَلَمَة الثقفي. وعزاها القالي في «الأمالي» (٢: ١١٩) لأعرابي.

(٤) انظر: «حماسة ابن الشجري» ص٦٨.

فإن قلتَ: هلْ فيه دليلٌ علىٰ أنّ الشفاعةَ لا تُقبل للعُصاة؟ قلتُ: نعم؛..........

«مَنْ تعلَّمَ صَرْفَ الكلامِ ليسبيَ بِهِ قلوبَ الرجالِ ـ أو النَّاسِ ـ لم يَقبلْ اللهُ مِنه يومَ القيامةِ صَرْفًا ولا عَدْلًا»[1]. قال صاحبُ «الجامعِ»: صَرْفُ الكلامِ: ما يتكلَّفُه الإنسانُ مِن الزيادةِ فيهِ مِن وراءِ الحاجةِ، والاستباءُ: افتِعالٌ مِن السَّبْي، كأَنَّهُ يَنْهَبُ بكلامِه قلوبَ السَّامعينَ، العَدْلُ: الفَرْضُ، والصَّرْفُ: النَّافلةُ، وقيل: الصرفُ: التوبةُ. والعدلُ: الفديةُ، سُمِّيَتْ لأنَّها تَصْرِفُ مِن الحالِ الذميمةِ إلى الحميدةِ[2].

الرَّاغبُ: تفسيرُهم العدلَ والصرفَ بالفريضةِ والنَّافلةِ مِن حيثُ إنَّ العدلَ هو المساواةُ وتَعاطيهِ واجبٌ، والصَّرفَ: الزيادةُ الحاصلةُ عَنْ التَّصرُّفِ، وتَعاطيهِ تَبرُّعٌ وهما كالعدلِ والإحسانِ[3].

وقُلتُ: في تخصيصِ السَّبي بالذكرِ في الحديثِ نُكْتةٌ وهي أنَّه صلواتُ الله عليهِ استعارَ للميلِ إلىٰ الباطلِ لفظَ السَّبي الذي يَختصُّ بالغارةِ، ويُفْهَمُ مِنهُ أنَّه إذا أُميلَتْ إلىٰ الحقِّ بسببِ الكلماتِ المُونِقَةِ في التَّرهيبِ والتَّرغيبِ لمْ يَدْخُلْ في هذا الوَعيد.

قولُه: (**هلْ فيهِ دليلٌ علىٰ أنَّ الشَّفاعةَ لا تُقْبَلُ للعُصاةِ؟**) ثُمَّ قولُه: (**نعم**) فيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ سياقَ الآيةِ علىٰ العُمومِ كقولِه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ * وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ * وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ * لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٤-٣٧] فالسؤالُ إنما يَحسُنَ عَنْ التخصيصِ؛ لأنَّها هلْ تدلُّ علىٰ أنَّ الشَّفاعةَ لا تُقْبَلُ للعُصاةِ وغيرِ العُصاة. والتَّخصيصُ مِنْ وَجهَيْنِ:

أحدُهما: بحسبِ المَكانِ والزَّمانِ، فإنَّ مَواقفَ القيامةِ ومِقدارَ زمانِها فيه سَعةٌ وطولٌ، لَعلَّ هذهِ الحالةَ في ابتداءِ وقوعِها وشدةِ أمرِه، ثُمَّ يأذنُ بالشَّفاعةِ.

---

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٠٦)، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٦٢٠)، وفي إسنادِه الضحّاك بن شرحبيل: ضعَّفه الإمام أحمد.

(٢) «جامع الأصول» (١١: ٧٣٢).

(٣) «تفسير الراغب الأصبهاني» (١: ١٨٢).

لأنه نفىٰ أن تَقْضِيَ نفسٌ عن نفسٍ حقًّا أخلَّت به مِن فعلٍ أوْ تَرْك، ثُمَّ نَفىٰ أن يُقبَلَ منها شفاعةُ شفيعٍ؛ فعُلِمَ أنها لا تُقبَلُ للعُصاة. فإن قلتَ: الضميرُ في (ولا تُقبل منها) إلىٰ أيِّ النفسَيْن يَرجع؟ قلتُ: إلىٰ الثانيةِ العاصيةِ غيرِ المجزيِّ عنها، وهيَ التي لا يُؤخذُ منها عَدْل. ومعنىٰ (لا تُقبل منها شفاعة): إن جاءت بشفاعةِ شفيعٍ لمْ يُقبل منها. ويجوزُ أن يرجعَ إلىٰ النفسِ الأُولىٰ، علىٰ أنها لو شَفَعَت لها لم تُقبَلْ شفاعتُها، كما لا تجزي عنها شيئًا، **ولو أعطتْ عَدْلًا عنها** لمْ يؤخَذْ منها. ﴿وَلَاهُمْ يُنصَرُونَ﴾: يعني ما دلّت عليه النفسُ المنكَّرة مِنَ النُّفوسِ الكثيرة. **والتذكيرُ بمعنىٰ العبادِ** والأناسيِّ، كما تقولُ: ثلاثةُ أنفُس.

وثانيهما: بَحَسْبِ الأشخاصِ، إذْ لا بُدَّ لهُمْ مِن التخصيصِ في غيرِ العُصاةِ لمَزيدِ الدَّرجاتِ، ونحنُ نُخصِّصُ في العُصاةِ بما رُوِّينا منَ الأحاديثِ الصَّحيحةِ المَرويةِ عَنْ البُخاريِّ ومُسلمٍ وغيرِهما مِن الأئمةِ الثِّقاتِ ما يَبلُغُ مَبْلَغَ التَّواتُرِ مِنها في حديثٍ طويلٍ: «ثُمَّ أشفعُ فيَحُدُّ لي حدًّا، فأُخرِجُهم من النَّارِ وأُدخِلُهم الجنة» قال: لا أَدْري أفي الثَّالثةِ أو في الرَّابعةِ قالَ: «فأقولُ: يا ربِّ ما بقي في النَّار إلا مَنْ حَبسَهُ القرآنُ»[1] أي: وجَبَ الخلودُ.

وقالَ القاضي: إنَّ الآيةَ مَخصوصةٌ بالكفارِ للآياتِ والأحاديثِ الواردةِ في الشَّفاعةِ، ويُؤيِّدُهُ أنَّ الخطابَ معَهم، والآيةُ نزلَتْ ردًّا لِـمَا كانَت اليهودُ تَزعُمُ أنَّ آباءَهُم تشفعُ لهُم[2]. وهذا القولُ مَذكورٌ في «الكشَّاف»[3].

قولُه: (**ولو أعطَتْ عَدْلًا عنها**) الضَّميرُ المُستَتِرُ المرفوعُ راجعٌ إلىٰ النَّفْسِ الأولىٰ في ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾، والمجرورُ عائدٌ علىٰ النَّفْسِ الثانيةِ.

قولُه: (**والتذكيرُ بمعنىٰ العبادِ**) عَطفٌ علىٰ قولِه: «يَعني ما دلَّتْ عليهِ النَّفسُ المُنكَّرةُ» أي: يَعني اللهُ تعالىٰ بالضميرِ في «هُم لا يُنصَرون» ما دلَّتْ عليهِ النَّفسُ المُنكَّرةُ مِن النُّفوسِ الكثيرةِ،

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٦٥)، ومسلم (١٩٣) من حديثِ أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٣٢٠).

(٣) «الكشاف» (٢: ٤٧٤).

[﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾ ٤٩]

والتذكيرُ بمعنى العِبادِ، وحقُّ الظاهرِ أنْ يُقالَ: ولا هي تُنصَرُ، فخُولِفَ بأنْ جَمع الضَّميرَ، والمَرجوعُ إليهِ مفردٌ، وذَكَّرهُ وهو مُؤنَّثٌ، والجمعُ باعتبارِ أنَّ النَّفسَ المُنكَّرةَ في سياقِ النَّفي دلَّتْ على أنَّ هناكَ نفوسًا كثيرةً، وكلُّ واحدةٍ منها لا تَـجْزي عن الأخرى شيئًا، والتذكيرُ بتأويلِ: «تلكَ الأنفسُ عبيدٌ مقهورونَ مُذَلَّلونَ تحتَ سُلطانِ الله ومُلكِهِ».

قال القاضي: وكأنَّهُ أُريدَ بالآيةِ نفيُ أنْ يَدفعَ العذابَ أحدٌ عَن أحدٍ مِن كلِّ وجهٍ مُحتَمَلٍ، فإنَّه إمَّا أنْ يكونَ قهرًا أو غيرَهُ، والأولُ: النُّصرَةُ، والثاني: إمَّا أنْ يكونَ مَجانًا أو غيرَه، والأولُ: أنْ يشفعَ له، والثاني: إمَّا بأداءِ ما كانَ عليهِ وهو أنْ يَجزيَ عَنه، أو بغيرِه، وهو أنْ يُعطيَ عَدْلًا[1].

وقلتُ: هذا على التقسيمِ العقليِّ، وأمَّا البيانيُّ فإنَّ الآيةَ مِن أسلوبِ التَّرقِّي، ولذلكَ اختارَ المُصنِّفُ في تفسيرِ «تجزي»: تَقضي، على «تُغني»، كأنَّه قيلَ: النفسُ الأولى غيرُ قادرةٍ على استخلاصِ صاحبِها مِن قضاءِ الواجباتِ، وتدارُكِ التَّبعاتِ؛ لأنَّها مُشتَغِلةٌ عَنها بشأنِها ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ * وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ * وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ * لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٤-٣٧] ثُمَّ إنْ قَدَرَتْ على سَعْيٍ ما مثلَ الشفاعةِ فلا يُقبلُ مِنها، وإنْ زادَتْ عليها بأنْ يُضمَّ معَها الفِداءُ فلا يُؤخَذُ مِنها، وإنْ حاولَتْ الخلاصَ بالقهرِ والغلبةِ ـ وأنَّى لَها ذلك ـ فلا تتمكَّنُ مِنه، فالتَّرقِّي مِن السَّعي إلى السَّعي.

فإنْ قُلتَ: لِـمَ خالفَ المُفسِّرين مِثْـلَ الزَّجاجِ[2] ومُحيي السنةِ[3] وغيرِهما؟ على أنَّ صاحبَ

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٩).

(٢) في «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٢٩).

(٣) في «معالم التنزيل» (١: ٦٩).

أصلُ ﴿ءَالِ﴾ أهْلٌ؛ ولذلك يُصغَّرُ بأُهَيْل، فأُبدلتْ هاؤُه أَلِفًا، وخُصَّ استعمالُه بأُولي الخَطَرِ والشأن، كالملوكِ وأشباهِهم، فلا يقالُ: **آلُ الإسْكافِ** والحَجّام............

«الإيجاز» قال: وقيلَ: «تَجزي»: تَقضي وتُغني. و«تُغني» أبلغُ؛ لأنَّ «تُغني» يكونَ نَقْصًا[١] وبدَفْعٍ ومنعٍ[٢].

قُلتُ: لا يَخلو حينئذٍ مِنْ أنْ يكونَ عَطفَ «لا يُقْبَلُ» إلىٰ آخره علىٰ ﴿لَّا تَجْزِى﴾ من بابِ عَطْفِ الخاصِّ على العامِّ، أو من بابِ عَطْفِ البيانِ علىٰ المُبيَّن، أو من بابِ فَحوىٰ الخِطابِ[٣] كقولِه تعالىٰ: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] كأنَّهُ قيل: لا يُغني عنها شيئًا قليلًا فكيفَ بالشفاعةِ ثُمَّ بالفِداءِ ثُمَّ بالنُّصرَةِ! والأولُ ضعيفٌ؛ لأنَّ المَقصودَ مِن إفْرادِ الذِّكرِ بعدَ الاشتراكِ الإيذانُ بأنّ ذلك الفردِ قد خرجَ مِن ذلكَ الجنسِ لاكْتِسابِه ما به تـميَّـزَ عنه مِن الفضائِلِ، وهاهنا أفرادُ المَعطوفِ عليهِ مَذكورَة، وأمَّا الثَّاني فلا يَقبله مَن عِندَه أَدْنىٰ مُسْكَةٍ مِن الذَّوقِ، والثالثُ غيرُ مُسْتَبْعِدٍ لاجتماعِ التَّرقِّي مِن قولِه: ﴿وَلَا يُقْبَلُ﴾ إلىٰ آخره مع فَحوىٰ الخطابِ، لكنْ أينَ هذا مِن ذاكَ، والقولُ ما قالتْ حَذامِ[٤]، واللهُ أعلم.

قولُه: (**آلُ الإسْكاف**)، **الأساسُ**: وهو إسْكافٌ مِن الأساكِفَةِ: هو الـخَرَّازُ، وقيلَ: كلُّ صانعٍ. قال الجَوْهري: الثاني غيرُ معروفٍ.

---

(١) في (ط): «لأنه يكون بقضاء».

(٢) «إيجاز البيان عن معاني القرآن» لأبي القاسم النيسابوري (١: ٩٢).

(٣) وهو ما يُفْهَمُ من نَفْسِ الخطابِ من قصدِ المتكلمين بعُرْفِ اللغة نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣] فهذا يُفْهَمُ منه من جهةِ اللغةِ المَنْعُ من الضرب والشَّتْم. انتهىٰ بحروفه من «إحكام الفصول في أحكام الأصول» للباجي، ص٥٠٨.

(٤) هذا منتزعٌ من قولِ الشاعر:

إذا قالت حذامِ فصدِّقوها ... فإنَّ القَوْلَ ما قالت حَـذامِ

قلتُ: حذامِ اسمٌ مبنيٌّ على الكسرِ في لغةِ أهلِ الحجاز. انظر: «مجمع الأمثال» (١: ١٥٥).

و«فرعونُ»: عَلَمٌ لمن مَلَكَ **العمالِقة**، كقَيْصر لِـمَلِكِ الرُّوم، وكِسْرىٰ لِـمَلِكِ الفُرْس، ولعتوِّ الفَراعنةِ اشتقُّوا: تَفَرْعَنَ فلانٌ؛ إذا عَتا وتجبَّر، وفي مُلَح بعضِهم:

قد جاءَه الـمُوسىٰ الكَلومُ فـزادَ في ... أقـصىٰ تَفَرْعُنِـه وفَـرْطِ عُرامِـهِ

وقُرِئ: (أنْجَيْناكم) و(نَجَّيْتُكم). ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾: مِن **سامَه خَسْفًا؛ إذا أَوْلاه ظُلْمًا**، قالَ عمرُو بنُ كلثوم:

إذا ما الـمَلْك سـامَ الناسَ خَسْفًا ... أَبَيْنـا أن يُقِـرَّ الخَـسْفَ فِينـا

قولُه: (**العمالقة**)[1] أي: الجَبابِرةُ، وهم الذينَ كانوا بالشَّامِ مِن بَقيَّةِ قومِ عادٍ، الواحدُ: عِمليقٌ وعِملاقٌ.

قولُه: (**سامَه خَسْفًا إذا أَوْلاهُ ظُلْمًا**)، **الأساس**: سامَهُ خَسْفًا: أَوْلاهُ ذلًّا وهَوانًا. يُقالُ: رضيَ بالخَسْفِ وباتَ علىٰ الخَسْفِ: علىٰ الجوعِ. وشَربوا علىٰ الخَسْفِ: علىٰ غيرِ ثُفْلٍ[2].

الراغب: السَّوْمُ: الذَّهابُ في ابتغاءِ الشيءِ، فهو لفظٌ لمعنىً مركَّبٍ مِن الذَّهابِ والابتغاءِ، فأُجريَ مَجْرىٰ الذَّهابِ في قولِهم: سامَتِ الإبلُ، فهي سائمة. ومَجرىٰ الابتغاءِ في قولِهم: سُمْتُهُ كذا، قالَ تعالىٰ: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٤٩] وقيل: سِيمَ فُلانٌ الخَسْفَ: الظلم والنقصان، ومِنه السَّومُ في البيع[3].

قولُه: (**إذا ما المَلْكُ سامَ**) البيت[4]. قال ابنُ الأنباريّ: المَلْكُ والمَلِكُ لُغتان. قيلَ: هـو

---

(١) في (ف): «من العمالقة».

(٢) وهو ما يترسَّبُ في أسفلِ الإناء.

ومن قوله: «الأساس» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٣) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٤٨)، وانظر: «مفردات القرآن» ص٤٣٨.

(٤) في «ديوان عمرو بن كلثوم» ص٩٠. والبيت من معلقته المشهورة، انظر: «شرح المعلّقات العشر» للخطيب التبريزي ص ٢٨٨.

وأصلُه مِن سامَ السِّلعةَ؛ إذا طَلَبَها، كأنه بمعنىٰ: يَبْغُونكم سوءَ العَذابِ ويريدونكم عليه. والسُّوء: مصدرُ السيِّئِ تقولُ: أعوذُ باللّـهِ مِن سُوءِ الخُلق، وسُوءِ الفِعْل، تريدُ قبْحَهما. ومعنىٰ ﴿سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ﴾ والعذابُ كلُّه سيِّئ: أشدُّه وأفظعُه، **كأنه قُبْحُه** بالإضافةِ إلىٰ سائرِه. ﴿يُذَبِّحُونَ﴾: **بيانٌ لقولِه**: ﴿يَسُومُونَكُمۡ﴾؛ ولذلك تُرِكَ العاطفُ، كقولِه تعالىٰ: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبۡلُ﴾ [التوبة: ٣٠]. وقرأَ الزُّهريُّ: (يَذْبَحونَ) بالتَّخفيف، كقولِك: قَطَعتُ الثيابَ وقَطَّعتُها. وقرأَ عبدُ الله: (يُقتِّلون).........

تخفيفُ المَلِك، الخَسفُ: الظلم والنقصان. يقولُ: إذا حمل المَلِكُ الناسَ علىٰ الظُّلمِ أَبَيْنا أنْ نحملَ ذلكَ ونُقِرَّ به، وموضعُ «أنْ نُقِرَّ» نصبٌ بأَبَيْنا[1].

قولُه: (**كأنَّه قُبْحُه**) أي: كأن أشدَّ العذابِ قُبْحُ العذابِ بالنسبةِ إلىٰ سائِره. قال الزجاج: العذابُ كُلُّه سوءٌ فإنّما نُكِّرَ[2]؛ لأنه أبلَغُ ما يُعامَلُ به مَنْ يجني، أي: مَنْ يبلُغُ الإساءةَ ما لا غايةَ بَعْدَه[3].

قولُه[4]: (﴿يُذَبِّحُونَ﴾: **بيانٌ لقولِه**: ﴿يَسُومُونَكُمۡ﴾)، كما أنَّ «يُضاهُونَ» بيانٌ لقولِه: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِۖ ذَٰلِكَ قَوۡلُهُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡۖ يُضَٰهُونَ﴾ [التوبة: ٣٠] الآية، كما تُرِكَ العاطفُ هُناك تُرِكَ هاهنا.

ولقائلٍ أن يقول: هذا غيرُ مُستقيم، لأنّ «يضاهون» ليس بيانًا، والدليلُ عليه قوله هناك[5]:

(١) انظر: «شرح القصائد السبع الطوال» لأبي بكر الأنباري ص٤٢٥.

(٢) في (ط): «وإنما ذكره».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٣٠).

(٤) جاء في (ح) و(ف): قوله: «كقوله: (يضاهون) أي: «يذبحون» بيان لقوله: «يسومون» وهو خطأ من الناسخ. لأن ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ ـ وهي قراءة عاصم ـ معناها: يشابهون، وقرأ الجمهور: «يضاهون» بغير همز، والمعنى: يشابهون أيضًا. «معجم القراءات» (٣: ٣٧١).

(٥) يعني في «الكشاف» (٧: ٢٢٦).

وإنما فَعَلُوا بهم ذلك؛ لأنّ الكهنةَ أَنْذَروا فرعونَ بأنه يولَدُ مولودٌ يكونُ علىٰ يدِه هلاكُه، كما أُنذِرَ نُمْروذُ، فلم يُغنِ عنهما اجتهادُهما في التحفُّظ، وكانَ ما شاءَ اللّـهُ. والبلاءُ: المحنةُ إن أُشيرَ بـ﴿ذَٰلِكُم﴾ إلىٰ صنيعِ فرعونَ؛ **والنعمةُ إن أُشيرَ به إلىٰ الإنْجاء.**

المعنىٰ: الذين كانوا في عَهْدِ رسولِ الله ﷺ من اليهودِ والنصارىٰ يُضاهي قولُهم قَوْلَ قُدمائهم. وليسَ فيه ما يُشعِرُ به أنّه بَيان.

ويـجابُ بأنْ يُقالَ: إنه بَيانٌ لقولِه: ﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾ وذلك التقديرُ لا يُنافيه، فإنه تعالىٰ لَمّا حكَم عليهم أنَّ هذا القوْلَ قولٌ باطلٌ ولا معنًى له، بيَّنه بقوله: «يُضاهي قوْلُهم قَوْلَ المشركين: الملائكةُ بناتُ الله» دَفْعًا لِوَهْمِ مَنْ عَسىٰ أن يزعُمَ أنَّ هؤلاءِ أهلُ كتابٍ، لعلَّ قَوْلَهم عن نَصٍّ أو دَليلٍ عقلي، فقال: بل قوْلُهم مِثْلُ قَوْلِ المشركينَ في البُطلان وعَدَمِ الحُجَّة.

قولُه: (**والنعمة إن أُشيرَ به إلىٰ الإنجاء**)[1]، **الراغب**: بَليَ الثوبُ بِلًى وبلاء، أي: خَلَق، ومنه بِلْوُ سَفَرٍ وبَلْيُ سَفَر، أي: أَبْلاهُ السَّفرُ، وبلَوْته: أي: اختبرته كأنّي أَخْلَقْتُهُ من كثرة اختباري له، وسُمِّيَ الغمُّ بلاءً؛ لأنّه يُبلي الجِسْم، وسُمِّيَ التكليفُ بلاءً من أوجه: الأول: أنَّ التكاليفَ كُلَّها مشاقّ. والثاني: أنَّها اختباراتٌ، ولهذا قال: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّٰبِرِينَ﴾ [محمد: ٣١] والثالث: أن اختبارَ الله للعبادِ تارةً بالمَسارِّ ليشكروا، وتارة بالمضارِّ ليصبروا، والقيامُ بحقوقِ الصبرِ أيسر، ولهذا قال عُمرُ رضيَ الله عنه: بُلينا بالضَّرّاءِ فصبَرْنا، وبُلينا بالسرَّاءِ فلم نَصْبِر[2]، ولهذا قال عليٌّ رضيَ الله عنه: مَنْ وُسِّعَ عليه دُنياه فلم يَعْلَمْ أنه قد مُكِرَ به، فهو مَخْدوعٌ عن عقله[3]. وقال تعالىٰ: ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ﴾ [الأنبياء: ٣٥].

---

(١) في (ح): «إن أشير إلىٰ الإيحاء».

(٢) في «المفردات»: نشكر، وهو الأشْبَهُ بالصواب.

(٣) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٨٥)، وانظر: «مفردات القرآن» ص١٤٥-١٤٦. وانظر الأثر المرويَّ عن عمر رضي الله عنه في كتاب «الزهد» لابن المبارك ص١٨٢.

[﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ ٥٠]

﴿فَرَقْنَا﴾: فصَلْنا بَيْنَ بعضِه وبعضٍ حتىٰ صارتْ فيه مَسالكُ لكم. وقُرِئ: (فرَّقْنا) بمعنىٰ فصَّلْنا، يقالُ: فَرَق بين الشيئَيْن وفرَّق بينَ الأشياء؛ لأنّ المسالكَ كانت اثنَيْ عشرَ علىٰ عَددِ الأسباط. فإن قلتَ: ما معنىٰ ﴿بِكُمُ﴾؟ قلتُ: فيه أوجهٌ: أن يُرادَ: أنهم كانوا يَسلُكونه ويتفرَّقُ الماءُ عندَ سُلوكِهم، فكأنما فُرِقَ بهم كما يُفرَقُ بينَ الشيئَيْن بما يوسَّطُ بينهما؛ وأن يُرادَ: فَرَقْناه بسبَبِكم وبسببِ إنجائكم، وأن يكونَ في موضعِ الحال، بمعنىٰ: فَرَقْناه مُلتبِسًا بكم، كقولِه:

تدوسُ بنا الجَماجمَ والتَّرِيبا

وإذا قيل: ابْتَلَىٰ فلانٌ فلاناً وأبلاهُ[1] يتضمَّنُ أمرَيْن: أحدُهما: تعرُّفُ حالِه والوقوفُ علىٰ ما يُجْهَلُ مِنْ أمرِه، والثاني: ظهورُ جَوْدَتِه ورَداءتِه ورُبما قُصِدَ الأَمْرانِ أوْ أحدُهما، وإذا قيل: بلاهُ اللهُ وأبلاه[2] فالمرادُ الثاني، لأنه تعالىٰ علَّامُ الغيوب[3].

قولُه: (تدوسُ بنا[4]) البيتُ للمتنبي[5] وأوّلُه:

كـأنّ خيولَنـا كانـت قـديمًا ... تُـسقَّىٰ في قُحـوفِهِم الحَليبـا
فمَـرَّتْ غـيرَ نـافرةٍ عليهم ... تدوسُ بنا الجماجمَ والتَّرِيبـا

التريبُ: جَمْعُ التَّرِيبةِ وهي عِظامُ الصدر. والعربُ تَسقي اللبنَ كرامَ خيولهم، يقول: إنَّ خَيْلَنا كانت تُسْقىٰ اللبنَ في أَقْحـافِ رؤوسِ الأعداءِ وأَلِفَت بها، فلذلك وَطِئَتْ رؤوسهم

---

(١) في (ط) و(ح): «وبلاه».
(٢) في (ط) و(ح): «وابتلاه».
(٣) «مفردات القرآن» ص١٤٦.
(٤) في (ح): «يدوسن بناء».
(٥) في «ديوانه» بشرح الواحدي (١: ٣١٢).

أي: تدوسُها ونحنُ راكِبُوها. ورُوِيَ: أنّ بَني إسرائيلَ قالوا لموسىٰ: أينَ أصحابُنا لا نَراهم؟ قال: سِيرُوا فإنهم علىٰ طريقٍ مثْلِ طريقِكم. قالوا: لا نَرْضىٰ حتىٰ نَراهم. فقال: اللهمَّ أعنِّي علىٰ أخلاقِهم السَّيِّئة. فأُوحيَ إليه: **أن قُلْ بعَصاك** هكذا، فقالَ بها علىٰ الحِيطانِ فصارتْ فيها كُوًى، فتراءَوْا وتسامَعُوا كلامَهم، **﴿وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ إلىٰ ذلك وتشاهِدونَه لا تشكُّونَ فيه.**

وصدورَهم، ونحنُ عليها ولم تَنْفِر. فالظرفُ علىٰ هذا مُستقَرٌّ. وعلىٰ الوجهَيْن لَغْو. وفَـرَّقَ بينَ الباءِ السببيـةِ والاستعانـة، فإنَّ باءَ الاستعانـةِ كالآلـةِ، وأنَّ البَحْـرَ فُـرِقَ بواسطِتهـم. والسَّببيةُ آذنَتْ بأنَّ الله تعالىٰ فَرَقَه بسَببِهم ولأجلِ إنجائهم، لٰكن ليسَ فيه أنّه فُرِقَ بواسطِتِهم أم بشيءٍ آخرَ. وعلىٰ الملابسةِ ليس فيها نُصوصية الأَمْر[1]، قال السُّلميُّ[2]: أمّا الاستعانةُ فنَحْوُ: كتبتُ بالقلمِ، وهذا في كلِّ موضعٍ اتَّصلت بآلةٍ متوسِّطةٍ بينَ الفاعلِ والمفعول، وأما المصاحبةُ فنَحْوُ: خرجَ زيدٌ بثيابِه، وتكون سَبَبيةً نَحْوَ: أُخِذْتُ بذَنْبِهِ، أي: بسببه، وأما التَّعدِيَةُ فنَحْوُ: خَرَجْتُ به.

قولُه: (**أَنْ قُلْ بعَصاك**)، **النهاية**: العربُ تجعلُ القولَ عبارةً عن جميعِ الأفعالِ، وتُطلِقُه علىٰ غيرِ الكلام، فتقول: قالَ بيدِه، أي: أخذَ، وقال برِجْلِه، أي: مشىٰ، وقال بثَوْبِه، أي: رَفعَه، وقال بالماءِ علىٰ يدِه، أي: قَلَبَ، ويقال: قال بمعنىٰ مالَ وأقبلَ وضربَ وغير ذلك.

قولُه: (**﴿وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ إلىٰ ذلك وتشاهدونَه لا تشكُّون فيه**) جعل «تنظرون» من النظر بالبصر، والظاهر الإطلاق.

الراغب: النظرُ نظَرانِ: نَظَرُ بَصرٍ، ونظرُ بصيرة، والأولُ كالخادمِ للثاني، والنظرُ أصلُه

---

(١) في (ط): «الأمرين».

(٢) في (ط): «النيلي»، والسُّلمي: هو أبو نصر عبد الرحيم بن وهبان السُّلَميّ (ت ٧١٧هـ). صاحب «الشواهد والأمثال» في النحو. انظر: «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» (٢: ٥٩).

[﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ❁ ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ٥١-٥٢]

لـمّا دخلَ بنو إسرائيلَ مصرَ بعدَ هَلاكِ فرعونَ ولمْ يكُن لهم كتابٌ ينتهُونَ إليه؛ وَعَدَ اللّـهُ موسىٰ أن يُنزِلَ عليه التوراةَ، وضَرَبَ له ميقاتًا ذا القَعْدةِ وعشْرَ ذي الحِجّة. وقيلَ: ﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾؛ **لأنّ الشهورَ غُررُها باللّيالي**. وقُرِئ: ﴿وَعَدْنَا﴾؛ **لأنّ الله تعالىٰ وَعَده الوحْيَ ووَعَدَ المجيءَ للميقاتِ إلىٰ الطُّور**. ﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾: مِن بعدِ مُضيِّه إلىٰ الطُّور. ﴿وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ بإشراكِكم، ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم﴾ حينَ تُبْتم ....

للمُناظِر، كأنّه ينظرُ كلُّ واحدٍ إلىٰ صاحبِه في المشاكَلة كالنَّظِرين. ولما احتَمَلتِ الآيةُ المعنيَيْن قيل: معناها وأنتم تُشاهدونه ولا تشكّون فيه، وعلىٰ ذلك حُمِلَ قوله تعالىٰ: ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾ [يونس: ٩٢] وقيل: معناها وأنتم تعْتَبِرون بذلك[1].

قولُه: (وقيل: ﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾) أي: في القُرآن، لا أنّه قَوْلُ مُفسِّرٍ، وكذا قوله: «وقرئ ﴿وَعَدْنَا﴾»[2].

قولُه: (**لأنَّ الشهورَ**) أي: شهورَ العَرب، وهي إنما تبتدئُ من الليالي برؤيةِ الهلال، وسيجيءُ بعد هذا تحقيقُه في قولِه تعالىٰ: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

قولُه: (**لأنَّ الله تعالىٰ وَعَـدهُ الوحْيَ ووعدَ المجيءَ إلىٰ الطورِ للميقات**[3]) ومن فوائِد صاحبِ «التقريب» رحمه الله: وَعَدْتُه وَعْدًا وَعِدَةً ومَوْعِدًا، ويُسْتَعملُ في الخير والشر، قال الله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا﴾ [طه: ٨٦] وقال: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحج: ٧٢] ويتعدّىٰ إلىٰ مفعولَيْن.

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٨٧-١٨٨).

(٢) قوله: «وكذا قوله: وقرئ: ﴿وَعَدْنَا﴾» من (ط).

(٣) كذا في الأصول الخطية ونصّ «الكشاف» من (ط)، وفيه اختلاف عما في الأصل الخطي منه والمطبوع.

﴿مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾: مِن بعدِ ارتكابِكم الأمرَ العظيمَ، وهوَ اتخاذُكم العِجلَ ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾: إرادةَ أن تَشْكُروا النِّعمةَ في العفوِ عنكم.

إن قيل: في قولِ أهلِ التفسير: وُعِدَ موسىٰ المجيءَ إلىٰ الطور، ووَعَدَ الله إليه الوَحْيَ، إشكالٌ، ووَجْهُ تقريرِه: أنَّ «أربعين» إمّا أن يكونَ منتصبًا علىٰ الظرفية، أو علىٰ المفعولِ به لظهورِ بُعْدِ غيرِهما من المنصوبات أو امتناعه. والأول مُمْتَنع؛ لأنّ المواعدَةَ لم تكُن في أربعين، وكذا الثاني، لأن المواعدةَ إنما تتعلقُ بالأحداثِ والمعاني لا بنفس الحدث والأزمنة، ولا جائزٌ أن يُقَدَّرَ مُضاف، لأنّه لو قُدِّرَ إمّا أن يُقَدَّرَ المذكوران، أي: الوحيُ والمَجيء، وهو مُمْتنع؛ لأن تقديرَ مضافَيْن، إلىٰ شيءٍ واحدٍ حُذِفا من اللفظِ غيرُ معهودٍ في العربية، بخلافِ ما لو كانا ملفوظَيْن نَحْوَ: بين ذراعَيْ وجَبْهَةِ الأسد، أو أن يُقَدَّرَ أمرٌ واحدٌ منهما أو غيره، والأولُ أيضًا ممنوع؛ لأنّ أحدَهُما غيرُ مواعَدٍ من الطرفَيْن بل كِلَيْهما، والثاني غيرُ جائز؛ لأنَّ المنقولَ ذلكَ الأمرانِ، علىٰ أنَّ المواعدةَ تقتضي شيئَيْن. وأجابَ باختيارِ الثالث، ونُقَدِّرُ أمرًا يتضمَّنُهما لتصحيحِ المعنىٰ واللفظ، نَحْوَ الملاقاةِ فإنّها تَسْتقيمُ من الجانبَيْن، واللقاءِ الموعودِ من الله تعالى لأَجْلِ الوَحْي، ومن موسىٰ عليه السلام لأجل استماعِه.

وغرضُ المُفَسِّرين من ذلك التقديرِ بيانُ المعنىٰ، وأنَّ الموعودَ من كلِّ جانبٍ ماذا، لا بيانُ الإعرابِ، علىٰ أنه يجوزُ تفكيكُ «واعَدْنا» إلىٰ فِعْلَيْن لإضمارِ المعنيَيْن باعتبارَيْن، كأنه قيل: نحنُ وَعَدْنا وَحْيَ أربعين، أي: الوَحْيَ بعد أربعين، ووَعَدَ هو مَجيءَ أربعين، أي: المجيء بعد أربعين. فإنَّ «واعَدْنا»، وإن كان واحدًا لفظًا فهو مُتَعَدِّدٌ معنىً، ونظيرُه قولُك: بايعَ الزيدانِ عَمرًا؛ لأنَّ المعنىٰ باعَ زيدٌ مِن عَمرٍو، وباع أيضًا صاحِبُه منه؛ لا أنَّ المُفاعلَةَ صدَرَتْ مِنهما دَفْعةً فوجبَ التفكيكُ. هذا تَلْخيصُ كلامِه.

قولُه: (مِن بعدِ ارتكابِكم **الأمرَ العظيم**) ودلَّ علىٰ عِظَمِ الأمرِ إتيانُ «ذلك» للبعيد، والمُشارُ إليه قريب.

قولُه: (﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ **إرادةَ أَنْ تَشْكروا**)[١] فَسَّرَ الرجاءَ بالإرادة، لأنَّ الرجاءَ إرادةُ

---

(١) في (ح): «إرادة تشكر».

[﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۞ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ٥٣-٥٤]

﴿ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ﴾: يعني الجامعَ بينَ كونِه كتابًا مُنزَّلًا وفُرقانًا يَفرُقُ بينَ الحقِّ والباطل، يعني التوراةَ، كقولِك: رأيتُ الغيثَ واللَّيْثَ، تريدُ الرَّجلَ الجامعَ بين الجُودِ والـجُرأة، ونحـوُه قولُـه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا﴾ [الأنبياء: ٤٨]، يَعني: الكتابَ الجامعَ بينَ كونِه فُرقانًا وضِياءً وذِكْرًا؛ ....

شيءٍ حصولُه غيرُ معلوم، وهو علىٰ عالِمِ الغيبِ والشهادةِ غيرُ جائز، فجعلَهُ مجازًا عن مُطلقِ الإرادة بناءً على مذهبه؛ لأنَّ مُرادَ الله قد يتخلَّفُ عن إرادتِه عندهم، وعلىٰ مذهبِنا استعمالُ «لعلَّ» تمثيل. المعنىٰ: نحنُ عامَلْناهُم مُعاملةَ مَنْ يُدِرُّ النِّعَمَ علىٰ الغيرِ مُتواليةً، وهو غيرُ مُلتفتٍ إليها، ولا يَشكُرُ المُنعِمَ، والمُنعِمُ لا يقطعُ خَيْرَهُ رجاءَ أن يُقْلِعَ عن فِعْلِه، ثم استَعملَ هنا ما كانَ مُسْتَعملًا هناك[1] نَعْيًا عليهم في التَّمادي في الغَفْلةِ، والتناهي في كُفْرانِ النعم.

قولُه: (يعني الجامعَ بين كَوْنِه كتابًا مُنزَّلًا وفُرقانًا) يريدُ أنَّ الكتابَ والفُرقانَ عبارتانِ عن مُعَبَّرٍ واحدٍ وهو التوراة بعد تأويلِها بالصفتَيْن، يدلُّ عليه قولُه آخرًا: «يعني التوراة»، هذا نحوُ قولك إذا أَرَدْتَ أن ترسُمَ التوراةَ تقول: هي الكتابُ المُنزلُ علىٰ موسىٰ عليه السلام، الفارقُ بين الحقِّ والباطل، وهو من بابِ الكنايةِ التي يُطلَبُ بها نفْسُ الموصوف. نَحْوَ قولِك في مُستوي القامة: عريضُ الأظفار، وتريدُ به الإنسان. وأما «الواو» فهي الداخلةُ بين الصفاتِ للإعلامِ باستقلالِ كلٍّ منها وهي الإشارة بقوله: «رأيتُ الغَيْثَ والليث»[2]، وعليه قولُه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا﴾ [الأنبياء: ٤٨] يعني التوراة.

---

(١) يعني في «الكشاف» (٢: ٤٥٢) في تفسير الآية (٤٠) من سورة البقرة.

(٢) من قوله: «وهي الإشارة» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

أو التوراةَ والبرهانَ الفارقَ بينَ الكُفرِ والإيمانِ؛ مِنَ العَصا واليدِ وغيرِهما مِنَ الآياتِ؛ **أو الشَّرعَ** الفارقَ بينَ الحلالِ والحَرام. وقيلَ: الفرقانُ: انفراقُ البَحْر. وقيل: النَّصْرُ الذي فَرَقَ بينَه وبينَ عدوِّه، كقولِه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١]، يريدُ به يومَ بَدْر.

حُمل قولُه: ﴿فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ علىٰ الظاهر، وهوَ **البَخْع**. وقيلَ: معناه: قَتْلُ بعضِهم بعضًا. وقيلَ: أُمِرَ مَن لمْ يَعبُدِ العجلَ أن يَقتُلوا العَبَدة. ورُوِي: أنّ الرجلَ كانَ يُبصِرُ وَلَدَه ووالدَه وجارَه وقريبَه **فلمْ يُمكنهم المضيُّ لأمرِ الله تعالىٰ**،..........

قولُه: (**أو التوراةَ والبُرهانَ الفارقَ**) وهو عَطْفٌ علىٰ قولِه: «الجامعَ بين كونِه كتابًا» أي: المرادُ بمَجْموعِ اللفظَيْنِ التوراةُ، أو يُرادُ بالكتابِ التوراة، وبالفرقانِ البُرهانُ الفارق، وهو غيرُ التوراةِ لبيانِه بقولِه: «مِن العصا واليد»، فتحصلُ المغايرةُ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه إذن.

قولُه: (**أو الشرعَ**) عَطفٌ علىٰ قولِه: «البرهانَ الفارقَ» فإذَنْ العطفُ إمّا من بابِ قولِه: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨] أو من بابِ التجريد؛ لأنَّ التوراةَ مُشْتَمِلةٌ علىٰ الشرعِ الفارقِ بين الحلالِ والحرام، فجَرَّدَ منها هٰذه الصفةَ لكمالِها فيها، ثم عَطَفَ عليها وهي هي. قال الزجّاج: يجوزُ أن يكونَ «الفرقانُ» الكتابَ بعَيْنِه إلّا أنّه أُعيدَ ذِكْرُه، وعَنىٰ به أنه يُفرِّقُ بين الحقِّ والباطل[1]. قال المُصنِّف[2] في (صٓ): هو اسمُ السورةِ ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ السورةُ بعَيْنِها، كما تقولُ: مرَرْتُ بالرجلِ الكريمِ وبالنَّسمةِ المُباركة، ولا تريدُ بالنسمةِ غَيْرَ الرجل.

قولُه: (**البَخْعُ**)، **الأساس**: بَخَعَ الشاةَ: بلغ بذَبْحِها القَفا، ومن المجازِ: بَخَعَه الوَجْدُ إذا بلغَ منه المجهود.

قولُه: (**فلم يُمْكِنْهم المُضِيُّ لأمْرِ الله تعالىٰ**). **الراغب**: وقد طَعَنَ بعضُ المُلْحِدةِ وزعمَ أنَّ قَتْلَ النفسِ مُسْتقبحٌ في العقل، وهذا الجاهلُ إنّما استَقْبَحه لكونِه جاهلًا بأنّ لنفوسِنا خالقًا،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٣٤).

(٢) «الكشاف» (١٣: ٢٢٩).

فأرسلَ اللّـهُ ضَبابةً وسَحابةً سوداءَ لا يَتباصَرُون تحتَها، وأُمِروا أن يَـحْتَبُوا بأَفْنيةِ بيوتِهم ويأخذَ الذينَ لمْ يَعبُدوا العجْلَ سيوفَهم، وقيلَ لهم: **اصبروا، فلَعَنَ اللّـهُ** مَن مَدَّ طَرْفَه أو حلَّ حُبْوته، أو اتَّقىٰ بيَدٍ أو رِجْلٍ، فيقولونَ: آمين، فقتَّلوهم إلىٰ المساءِ حتىٰ دَعا موسىٰ وهارونُ، وقالا: يا ربِّ هَلَكتْ بنو إسرائيل! **البَقِيَّـةَ البقيَّـةَ!** فكُشفتِ السَّحابةُ ونَزلت التوبةُ، فسَقطت الشِّفارُ مِن أيديهم، وكانت القتلىٰ سبعينَ ألفًا. فإن قلتَ: ما الفرقُ بين الفاءات؟ قلتُ: الأُولىٰ: **للتسبيبِ لا غير**؛ لأنّ الظُّلمَ سببُ التَّوبة. **والثانيةُ: للتعقيب**؛ لأنّ المعنىٰ: فاعْزِموا علىٰ التوبةِ فاقتُلوا أنفسَكم مِن قِبَلِ أنّ اللّـهَ تعالىٰ..........

بأمرِه يَسْتبقيها وبأمره يُفنيها، وأنّ لها بعدَ هذه الحياةِ التي هي لعِبٌ ولَـهْوٌ حياةً سَرْمديةً كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِيَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤] وأنّ قتْلَها بأمرِه يُوصِلُها إلىٰ حياةٍ خيرٍ منها، ومَنْ عَلِمَ أنّ الإنسانَ في هذه الدنيا كمُجاهِدٍ أقيمَ علىٰ ثَغْرٍ يحرسُه، ووالٍ علىٰ بلدٍ يَسوسُه، وأنّه مهما استرَدَّه، فلا فَرْقَ بين أن يأمُرَه بخُروجِه بنَفْسه، أو يأمُرَ غيرَه بإخراجِه، وهذا واضحٌ لمَنْ تَصوَّر حالتَي الدنيا والآخرة، وعرفَ قَدْرَ الحياتَيْن والمِيْتَتَيْن فيهما[1].

قولُه: (**اصبِروا، فلَعَنَ الله**) الفاءُ للتعقيب داخلةٌ علىٰ شرطٍ مُقَدَّر، تقديرُه: اصبروا، فمَنْ لم يَصْبِرْ لَعَنَه الله، فوضَع «مَنْ مَدَّ طَرْفَه» إلىٰ آخرِه موضعَ الضميرِ إشعاراً بالعِلِّية.

قولُه: (**البَقِيَّـةَ البَقِيَّـةَ**)! وهي منصوبةٌ بِفعْلٍ مُضْمَر، أي: سَلِّم البقيةَ.

قولُه: (**للتسبيب لا غير**) يعني ليسَتْ للعطفِ، كقولِهم: الذي يطيرُ فيغْضَبُ زيدٌ الذبابُ.

قولُه: (**والثانيةُ للتعقيب**)، اعلم أنَّ حَمْلَ الفاءِ علىٰ التعقيبِ يحتمِلُ وجهَيْن:

أحدهما: أن يكونَ قَتْلُ أنفُسِهم عَيْنَ التوبة، فحينئذٍ يُحتاجُ إلىٰ تقديرِ «فاعزموا علىٰ التوبةِ فاقتلوا» لئلا يلزمَ عطْفُ الشيءِ علىٰ نفسه، وإليه الإشارةُ بقوله: «مِنْ قِبَلِ أنّ الله جعلَ توبتَهُم قَتْلَ أنفُسِهم».

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٩٤).

جَعَلَ توبتَهم قتْلَ أنفسِهم؛ ويجوزُ أن يكونَ القتلُ تمامَ توبتِهم، فيكونَ المعنىٰ: فتوبوا فأَتبعُوا التوبةَ القتلَ تتمّةً لتوبتِكم. والثالثةُ: متعلِّقةٌ بمَحْذوف. ولا يَخْلو: إمّا أن ينتظِمَ في قولِ موسىٰ لهم؛ فيتعلَّقَ بشرطٍ مَحْذوف، كأنه قالَ: فإن فَعَلْتم فقد تابَ عليكم؛ وإمّا أن يكونَ خِطابًا مِنَ اللّٰهِ تعالىٰ لهم علىٰ طريقة الالتِفات؛ فيكونَ التقديرُ: **ففعلتُم ما أَمَرَكم به موسىٰ** فتابَ عليكم بارئُكم. فإن قلتَ: من أينَ اختصَّ هذا الموضعُ بِذِكرِ البارئ؟.....

وثانيهما: أَنْ يكونَ قتْلُ أنفُسِهم تتمةً للتوبة، فتكونَ التوبةُ مشتملةً علىٰ القولِ المتعارَفِ والفعلِ المَخصوص، فيَصِحَّ العطفُ بدونِ التقدير.

قولُه: (**ففَعَلْتُم ما أمركُم بـه موسىٰ**) والذي أمَـرَ به[1] موسىٰ هو قولـه: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] أي: قال لكم موسىٰ: توبوا إلىٰ بارِئكم، فتُبْتم فتُبْنا عليكم، فالفاءُ إذن فَصيحة؛ لأنها تُفْصِحُ عن محذوفٍ غيرِ شَرْطٍ هو سَببٌ لِما بعده. والأولىٰ أنّ عِلّةَ التسميةِ[2] اختصاصُها بكلامِ الفُصحاء، كما سيجيء في قوله: ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠]، وأما الفاء في قول المصنف: «فيكونُ التقدير» فجوابُ شَرْطٍ محذوف، يعني: التقديرُ علىٰ طريقةِ الشرطِ ما ذُكِر، وعلىٰ طريقةِ الالتفاتِ هذا المذكور، فيكون لفظُ بارئكم في «الكشاف» في قوله: «فتابَ عليكم بارِئكم» مقصودًا بالذِّكرِ وإن لم يكُن في التنزيل.

فإن قُلتَ: فما فائدةُ هذه الزيادةِ في الكتاب؟

قلت: فائدتُها بيانُ موقعِ النُّكتةِ في الالتفات، وهي مزيدُ الاعتناءِ بلفظِ البارئ الدالِّ علىٰ المعنىٰ الذي تضمَّنه جوابُهُ عن السؤالِ الآتي، كأنّه يُشيرُ به إلىٰ أنَّ الضميرَ في «فتابَ» يعودُ إلىٰ البارئ المذكور، فيكون لفظُ «البارئ» مَقْصودًا، بخلافِه إذا قيل: فتُبْنا لأنّه لا دِلالةَ له عليه، والمَقامُ يقتضي مزيدَ التوبيخِ والتقريعِ لا التعظيم، ومِنْ ثَمَّ كَـرَّر لفْظَ البارئ ولا كذلك في

(١) في (ح): «ففعلتم ما أمر به موسىٰ والذي أمره به».

(٢) يعني تسمية الفاءِ بالفصيحة.

قلتُ: الباريُ: هوَ الذي خَلَقَ الخَلْقَ بريئًا مِنَ التفاوُت، ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣]، ومتميـِّزًا بعضُه مِن بعضٍ بالأشكالِ المختلفةِ والصُّورِ المتبايِنة،......

الشرط؛ لأنه علىٰ ظاهرِه يقتضي العَوْدَ إلىٰ البارِئ؛ لأنّه مِن تَتِمَّةِ كلامِ موسى، ولهٰذا لم يُصَرِّح بـ«البارئ» في التقدير.

فإن قلْتَ: من أين نشأَ الالتفاتُ؟ وكيفَ موقِعُه؟

قلتُ: من قولِه: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ﴾ [البقرة: ٥٤] يعني اذكروا يا بَني إسرائيلَ وَقْتَ قولِ موسىٰ لقومِه: فتوبوا إلىٰ بارئكم، فامتَثلتُم أمرَه، فتُبْتُم، فتُبْنا عليكم، فرجع إلىٰ الغَيْبة.

قولُه: (**الباريُ: هو الذي خلقَ الخلقَ بريئًا من التفاوت**)، **الراغب**[(١)]: أصل البُرْءِ: خُلوصُ الشيءِ عن غيره، إما علىٰ سبيل التَّفصِّي منه، أو علىٰ سبيلِ الإنشاءِ عنه، فعلىٰ التفصِّي قولُهم: بَرِئَ فلانٌ من مَرَضه، والبائعُ من عُيوبِ مَبيعه، وصاحبُ الدَّيْنِ مِن دَيْنه، ومنه استبراءُ الجارية[(٢)]. وعلىٰ سبيلِ الإنشاءِ قولُهم: برأَ اللهُ الخَلْقَ، وقولُه صلوات الله عليه: «والذي فَلَقَ الحبَّةَ وبَرأَ النسمة»[(٣)].

فإن قلتَ: ما معنىٰ قولِه: «ومتميزًا بَعْضُه من بعضٍ بالأشكالِ المُخْتلفة» بعد قولِه: «بَريئًا من التفاوت»؟

قلت: معنىٰ التفاوتِ: عدمُ التناسُب، فكأنَّ بعْضَه يَفوتُ بَعْضًا ولا يُلائِمه، ومعنىٰ التميُّز: التفريق، فاليدُ مُتميِّزةٌ عن الرِّجْلِ لكن ملائمةٌ لها من حيثُ الصِّغَرُ والكِبَرُ والغِلَظُ والدِّقة، كقولِه تعالىٰ: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ﴾ [طه: ٥٠] أي: أعطىٰ كلَّ شيءٍ صُورتَه وشَكْلَه الذي يناسِبُ المَنْفعَةَ المَنوطَةَ به.

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٩٢).

(٢) وهو التأكُّد من خُلُوِّ رَحِمها من الحَمْلِ حين تُشْترىٰ من سيِّدها الأول.

(٣) هو من قولِ عليٍّ رضي الله عنه، أخرجه بنحوِه البخاري (٣٠٤٧).

فكانَ فيه تقريعٌ بما كانَ منهم مِن تَرْكِ عبادةِ العالِـم الحكيم. الذي بَـرَأهم بلُطفِ حِكْمتِه علىٰ الأشكالِ المختلفةِ أبرياءَ مِنَ التفاوتِ والتَّنافُرِ ـ إلىٰ عبادةِ البقرةِ التي هيَ مَثَلٌ في الغباوةِ والبَلادة، في أمثالِ العَرب: أبْلَدُ مِن ثَوْر؛ حتىٰ عرَّضوا أنفسَهم لسَخَطِ اللّـهِ ونزولِ أمْرِه بأن يفكِّكَ ما ركَّبه مِن خَلقِهم، وينثُرَ ما نَظَمَ مِن صُوَرِهم وأشكالِهم حينَ لم يشكُروا النعمةَ في ذلك وغَمَطوها بعبادةِ مَن لا يقدِرُ علىٰ شيءٍ منها.

[﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْـرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّـٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ * ثُمَّ بَعَثْنَـٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ * وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ۖ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَـٰتِ مَا رَزَقْنَـٰكُمْ ۖ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَـٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ٥٥-٥٧]

واعلم أنَّ هٰذه التوبةَ وهي قولُـه: ﴿فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ مناسِبةٌ لذكْرِ الباريْ دونَ سائِـرِ الصفاتِ في هذا المقام؛ لأنَّ مَعناه كما قال: خلقَهم «أبرياءَ من التفاوت» وهي نِعْمَةٌ جَسيمة، وكان من حقِّ الشُّكرِ أن يَـخُصُّوا مَنْ له هذه الصفةُ بالعبادةِ دونَ غيرِه، فلما عكَسوا هذه القضيةَ، وكفروا هذه النعمةَ بأن عَبَدوا ما هو علىٰ ضِدِّه، أي: لا تَـميُّز له أَصْلًا[1]، استردَّ منهم تلك النعمةَ بأن أُمِروا بالقتلِ وفَكِّ ذلك التركيبِ الأَنيق. ما أحسن هذا البيان!

قولُه: (والتنافُرِ) عَطْفٌ علىٰ «التفاوت» علىٰ سبيلِ البيانِ لِما فَسّر أنّ معنىٰ التفاوتِ عدمُ التناسُب، فعدَمُ التناسبِ هو التنافُر، أو علىٰ «تَرْكِ عبادةِ العالِمِ»، وفيه تنافرٌ.

قولُه: (حتى عَـرَّضوا) غايةُ قولِه: «مِن تَـرْكِ عبادة العالِمِ» أي: تركوا عبادة العالم[2] الحكيمِ مائلينَ إلىٰ عبادةِ البقرِ حتّىٰ أورثَهم التعرُّضَ لسَخَطِ الله.

قولُه: (وغَمَطوها)، الأساس: غَمَطَ النعمة: احتقَرها ولم يَشكُرْها.

---

(١) يعني ما تورّطوا به من عبادةِ العِجْل.

(٢) قوله: «أي: تركوا عبادة العالم» ساقط من (ط).

قيل: القائلونَ: **السبعونَ الذين صُعِقوا**. وقيل: قالَه عشرةُ آلافٍ منهم. ﴿جَهۡـرَةً﴾: عِيانًا، وهيَ مصدرٌ مِن قولِك: جَهَرَ بالقراءةِ وبالدُّعاء، **كأنّ الذي يَرىٰ بالعينِ جاهِرٌ بالرُّؤية**، والذي يَرىٰ بالقلبِ مُخافِتٌ بها. وانتصابُها علىٰ الـمَصْدر؛ لأنها نوعٌ مِنَ الرؤية؛ فنُصبَتْ بفعلِها، كما تُنْصَبُ القُرْفُصاءُ بفعلِ الجلوسِ؛ أو علىٰ الحالِ، بمعنىٰ: ....

قولُه: (**السبعون الذين صُعِقوا**) قال مُحيي السُّنة: إنّ الله تعالىٰ أمرَ موسىٰ عليه السلامُ أن يأتِيَه في ناسٍ من بني إسرائيلَ، يعتذرونَ إليه من عبادةِ العِجل، فاختارَ السبعين وقال لهم: صُوموا وتطهَّروا وطَهِّروا ثيابَكم، ففَعلوا، فخرجَ بهم إلىٰ طورِ سَيْناءَ لميقاتِ ربِّه، فقالوا: اطلُبْ لنا نسمَعْ كلامَ ربِّنا، فلما دَنا موسىٰ إلىٰ الطورِ وقعَ عليه عمودُ الغَمام، فضُرِبَ دونَه الحِجابُ، وسَمِعوه يُكلِّمُ موسىٰ، يأمرُهُ ويَنْهاه، فلما انكشَفَ الغَمام، فقالوا له: لن نؤمِنَ لك حتى نرىٰ الله جهرةً، فأخذَتْهُم الصاعقة، فلما هَلكوا جعلَ موسىٰ يَبكي ويقول: ماذا أقولُ لبني إسرائيلَ وقد أهلَكْتَ خِيارَهم؟ فلم يَزَلْ يناشدُ رَبَّه حتىٰ أحياهم[1].

قولُه: (**كأنّ الذي يَرىٰ بالعينِ جاهِرٌ بالرؤية**) يعني: استعمالُ جَهْرةً هاهُنا علىٰ الاستعارة، لأنّها مَسبوقةٌ بالتَّشبيه، أي: استُعيرَ الجَهْرُ للرؤية، وفائدتُها كمالُ الرؤيةِ بحيثُ لا يُضامُّ فيها. **الأساس**: جَهَرَ الشيءُ: إذا ظهر، وأَجْهَرْتُه أنا، وأجهَرَ فلانٌ ما في صَدْرِه، ورأيتُه جَهْرَةً، أي: عيانًا، وجَهَرَ بكذا، أي: أعلَنَه، وقد جَهَرَ بكلامِه وبقراءتِه: رفعَ بِهما صَوْتَه.

الراغب: الجَهْرُ: يُقالُ لظهورِ الشيءِ بإفراطٍ إمّا لحاسّةِ البَصرِ نَحْوَ: رأيتُه جِهارًا، قال تعالىٰ: ﴿لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡـرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] ومنه: جَهَرَ البِئْرَ: إذا أَظْهَرَ ماءَها، وقيل: ما في القومِ أحدٌ يَجْهَرُ عيني، والجَوْهَر: فوْعَلٌ منه، وهو ما إذا بَطَلَ بطلَ محمولُه، وسُمِّيَ بذلك لظهورِهِ للحاسَّـة[2]، وإمّا لـحاسّـةِ السَّمْـع، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلۡجَهۡرَ

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» (١: ٩٧).

(٢) انظر: «التعريفات» للجرجاني ص٨٣.

ذوي جَهْرة. وقُرِئ: (جَهَرة) بفتحِ الهاء، وهيَ إمّا مصدرٌ، كالغَلَبة؛ وإمّا جمعُ جاهِر. **وفي الكلام دليلٌ علىٰ أنّ موسىٰ عليه الصلاةُ والسلام رادَّهم القولَ، وعرَّفهم أنّ رؤيةَ الحقِّ محالٌ**؛ لأنّ رؤيةَ ما لا يجوزُ عليه أن يكونَ في جهةٍ مُحالٌ، وأنّ مَنِ استجازَ علىٰ اللّٰـهِ الرؤيةَ فقد جعَلَه مِن جُملةِ الأجسام والأَعْراض، فرادُّوه بعدَ بيانِ الحُجَّة ووضوحِ البُرهان، ولجُّوا؛ فكانوا في الكفرِ كعَبَدةِ العِجْل؛ فسلَّطَ اللّٰـهُ عليهم الصَّعْقةَ كما سلَّط علىٰ أُولئك القتلَ؛ تسويةً بينَ الكُفرَيْن، ودلالةً علىٰ عِظَمِهما بعِظَمِ الـمِحْنة.

و﴿ٱلصَّـٰعِقَةُ﴾: ما صَعَقهم، أي: أماتَهم. قيلَ: نارٌ وقعتْ من السماءِ فأَحرقتْهم. وقيلَ: صيحةٌ جاءت مِنَ السَّماء. وقيلَ: أَرسَلَ اللّٰـهُ جنودًا سَمِعُوا بحِسِّها............

مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [الأنبياء: ١١٠] وقيل: كلام جَهْوري[١] وجَهيرٌ يقالُ لرفيعِ الصوتِ ولمن يَجْهَرُ بحُسْنِه[٢].

قولُه: (**وفي هذا الكلامِ دليلٌ علىٰ أنَّ موسىٰ عليه السلام رادَّهم القوْلَ وعَرَّفَهم**) قيل: الدليلُ تسليطُ الصَّعْقةِ عليهم؛ لأنّهُ لولا ذلك لَمَا سُلِّطَ عليهم الصَّعقةُ، لكونِهم معذورينَ إذْ لم يَعلموا أنّه تعالىٰ مُـمْتَنِعُ الرؤية، فثبتَ أنَّ موسىٰ عليه السلام عرَّفهم ذلك وهم رادُّوه.

وقلتُ: الوجْهُ الذي لا مَحيدَ عنه أنَّ ذلك الدليلَ هو قولُهم: لن نُؤمِنَ لك، لأنّ (لَنْ) في النفيِ بمنزلةِ (أنْ) في الإثباتِ في كونِهما يقعانِ في صَدْرِ الجملةِ الإنكارية كما سبقَ في قوله: كما تقولُ لصاحبِك: لا أُقيمُ غدًا، وإن أنكرَ عليك قلتَ: لَنْ أُقيمَ غدًا. وليسَ في الكلامِ أنَّ من استجازَ علىٰ الله الرؤيةَ فقد جَعله من جملةِ الأجسام. نَعم فيه إنكارٌ مُطلقًا، وأقصىٰ ما يُقالُ في ذلك أنّه تعالىٰ ممّا لا يجوزُ أن يُرىٰ في الجملةِ، وذلك لا يفيدُ عمومَ الأحوالِ والأوقاتِ، وليس فيه ما يلزمُ منه تكفيرُ القومِ.

---

(١) في «المفردات»: جوهريٌّ، وما أثبتناه هو الصواب.

(٢) «مفردات القرآن» ص ٢٠٨-٢٠٩.

فخرُّوا صَعِقِينَ ميِّتين يومًا وليلة، وموسىٰ عليه السلام **لم تكن صَعْقتُه موتًا، ولكن غَشْيةً، بدليلِ قولِه:** ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]. والظاهرُ أنه أصابَهم ما يَنظُرون إليه؛ لقولِه: ﴿وَأَنتُمۡ تَنظُرُونَ﴾.

وقرأ عليٌّ رضيَ اللّـهُ عنه: (فأخذتكم الصَّعْقةُ).

﴿لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ **نعمةَ البعثِ** بَعْدَ الموت، **أو نعمةَ اللّـهِ بعدَما كفرتُموها** إذا رأيتُم بأسَ اللّـهِ في رَمْيِكم بالصاعقةِ وإذاقتِكم الموتَ..........

وتشبيهُهم بِعَبَدَةِ العِجْلِ إنْ كان بسَببِ طلبِ الرؤيةِ لا يصحُّ، فإنّ موسىٰ عليه السلام طلبَها في المرّة الأولىٰ عند مجيئه إلىٰ الطُّور، ولم يكُن معه القومُ كما بَيَّناهُ في «الأعراف»، وإن كان للصَّعْقةِ فهو كذلك، وإن كان بسببِ قولِهم: «لن نُؤْمِنَ لكَ» فحَقٌّ، وإنّما سَلَّط الله عليهم الصعقةَ لأنّهم امتَنعوا من الإيمانِ بموسىٰ بعد إظْهارِهِ المُعجزات، والإيمانِ بالأنبياءِ واجبٌ بعد إثباتِهم النبوةَ بإظهارِ المُعجزة، ولا يجوزُ لهم بعد ذلك اقتراحُ المُعجزات؛ لأنّه بابٌ من التعنُّتِ، ولهذا عاقبَهم الله تعالىٰ.

قولُه: (لم تكُنْ صَعْقتُه مَوْتًا ولكن غَشْيةً بدليلِ قولِه: ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]) هذا يُوهِمُ أنّ صَعْقَتَه كانَت في هذه المرةِ بل صَعْقَتُه وإفاقَتُه في المَرّةِ الأولىٰ كما بَيّناهُ في «الأعراف».

قولُه: (﴿لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ **نِعْمَة البَعْث**) وكَوْنُ البَعْثِ نعمةً ما ذكَره الزجّاج: بَعَثَكُم بعدَ الموت، وأعلَمكم أنَّ قُدْرَتَه عليكُم هذه، وأنّ الإقالَة بعْدَ الموت، أي: الإعادةَ[1] لا شيْءَ بعْدَها، أي: لا نِعْمةَ أظهَرُ منها، وهي كالمُضطرةِ إلىٰ عبادةِ الله[2].

قولُه: (**أو نِعْمَة الله بَعْدما كفرتُموها**) والنعمةُ علىٰ هذا إيمانُهم قَبْلَ [ما][3] رادَّهم موسىٰ،

---

(١) في (ح): «بعد الموت الإعادة» وفي (ف): «بعد الموت والإعادة».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٣٨).

(٣) «ما» ساقطة من (ط).

﴿وَظَلَّلْنَا﴾: وجَعَلْنا الغَمامَ تظلِّكم، وذلكَ في التِّيه، سخَّر اللّٰـهُ لهم السَّحابَ تسيرُ بسَيْرِهم تُظِلُّهم مِنَ الشمس، ويَنزِلُ بالليلِ عمودٌ من نارٍ يسيرونَ في ضَوئه وثيابُهم لا تتَّسِخُ ولا تَبْلىٰ، ويَنزِلُ عليهم المنُّ ـ وهوَ التَّرَنْجَبين ـ مِثْلَ الثلجِ مِن طُلوعِ الفجرِ إلىٰ طلوعِ الشَّمس، لكلِّ إنسانٍ صاعٌ، ويبعثُ اللّٰـهُ الـجَنُوبَ فتحشرُ عليهم السَّلْوىٰ ـ وهيَ السُّمَانىٰ ـ فيَذبحُ الرَّجلُ منها ما يَكْفيه. ﴿كُلُواْ﴾ علىٰ إرادةِ القَوْل. ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ يعني: فظَلَموا بأن كَفروا هذه النِّعَمَ وما ظَلَمُونا، فاختُصر الكلامُ بحذفِه؛ لدلالةِ ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ عليه.

[﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ * فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ﴾ ٥٨-٥٩]

﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾: بيتُ الـمَقْدِس، وقيلَ: أرِيحاءُ مِن قُرىٰ الشام، أُمِروا..............

وقولـهم: لَن نؤمِنَ لك، أي: فأخذَتْكُم الصاعقةُ لعلّكم تشكرونَ نِعْمةَ الإيمانِ فلا تعودوا إلىٰ طلبِ ما لا يجوز. وقوله: «إذا رأيتُم» ظَرْفُ تشكرون.

قولُه: (يعني فظَلَموا بأنْ كفروا) يريدُ أنَّ «الواو» في ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ [البقرة: ٥٣] تستدعي معطوفًا عليه هو مُتَرتِّبٌ علىٰ ما قَبْلَه، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بعد قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا﴾ [النمل: ١٥] والفاءُ في «فظلَموا» مجازٌ لغيرِ مترتِّبٍ، علىٰ أسلوبِ قولك: أنعَمْتُ عليه فكَفر، أي: ليَشْكُر، فكَفر، وضَعوا الكُفْرَ موضعَ الشُّكرِ فظَلَموا، ونَحْوُه قولُه: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ أي شُكْرَ رزقكم ﴿أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]. وإنَّما قال: «فظلموا بأن كَفروا هذه النِّعم» ولم يقُل: فظَلَموا بأن لم يَمْتثِلوا الأمر؛ لأنَّهم امتثلوا الأمرَ لكن ما عمِلوا بمُقْتضاه، أي: الشكر.

قولُه: (أَرِيحاء)، **النهاية**: أَرِيحاءُ بفَتْحِ الهمزةِ وكَسْرِ الراءِ والحاءِ المُهْمَلة: اسمُ قريةٍ بالغَوْرِ قريبًا من بيتِ المقدس(١).

---

(١) انظر: «معجم البلدان» (١: ١٦٥).

بدُخولِـها بَعْدَ التِّيه. والبابُ: بابُ القَرْية. وقيلَ: هو بابُ القبَّةِ التي كانوا يُصَلُّون إليها ـ وهم لم يَدْخُلوا بيتَ المقدسِ في حياةِ موسىٰ عليه الصلاة والسلام ـ أُمِرُوا بالسُّجودِ عندَ الانتهاءِ إلىٰ البابِ شكرًا لله وتواضُعًا. وقيلَ: السجودُ: أن يَنْحَنُوا ويَتطامَنُوا داخلينَ؛ ليكونَ دخولُهم بخُشوعٍ وإخْبات. وقيل: **طُوطِئَ لهم البابُ** لِيَخْفضوا رؤوسَهم فلم يَخفضوها، ودخلوا مُتَزَحِّفين علىٰ أوراكهم. **﴿حِطَّةٌ﴾ فِعْلَةٌ من الحطّ** كالجِلْسَة والرِّكْبَة، وهي خَبرُ مبتدأٍ محذوف، أي: مسألتُنا حِطَّة، **أو أمرُك حِطَّة**. والأصلُ النصبُ بمعنىٰ: حُطَّ عنا ذنوبَنا حِطّةً، وإنما رُفعت لتعطيَ معنىٰ الثباتِ كقولِه:

صَبْرٌ جميلٌ فكِلانا مُبْتلىٰ

قولُه: (**طُوْطِئَ لهم الباب**) أي: خُفِضَ وحُطَّ، **الأساس**: طأطأتُ يَدي بعِنانِ الفَرَس: إذا خفَضْتَ يَدكَ ولم تَرْفَعْها. ومنَ المجاز: طأطأتِ المرأةُ سِتْرَها: حَطَّتْه.

قولُه: (**﴿حِطَّةٌ﴾ فِعْلَة من الحَطِّ**) قال صاحبُ «الإقليد»: **فِعْلَةٌ** في صَرْفِها مَذْهَبان: منهم من يُعْطيها حُكْمَ نَفْسِها فيَمْنَعُها من الصَّرفِ للعَلَميّة والتأنيث، وهو مذهب المُصَنِّف ووَجْهُه لمّا كانت عَلَمًا باعتبار الجِنْسِ بَقِيَتْ علىٰ عَلَمِيَّتِها، وإن أُطْلِقَ علىٰ واحد، كأُسامَة إذا أُطْلِقَتْ علىٰ واحدٍ من الآسادِ، ومِنهم مَنْ يُعطيها حُكْمَ مَوْزونِها فيقول: وَزْنُ ناصِرَةٍ: فاعلةٌ بالتنوين؛ لأنَّ بابَ «أُسامة» في جَرْيه عَلَمًا علىٰ كلٍّ[1] واحدٍ من المُشكلاتِ، لكونِه في المَعْنىٰ نكرة.

قولُه: (**أو أَمْرُكَ حِطَّة**) أي: شأنُك حِطَّة، أي: حَطُّ الذنوب.

قولُه: (**صَبْرٌ جَميلٌ فكِلانا مُبْتلى**) أوَّلُه:

شَكا إليَّ جَمَلي طولَ الـسُّرىٰ　　　يا جَمَلي ليسَ إليَّ الـمُشْتكىٰ[2]

---

(١) قوله: «كل» ساقط من (ط).

(٢) الأبيات منسوبة إلى الـمُلَبِّد بن حَرْملةَ الشيباني كما في «فرحة الأديب» للغندجاني ص١٧٩.

والأصلُ: صبرًا علىٰ اصبرْ صبرًا. وقرأ ابنُ أبي عَبْلَةَ بالنصبِ علىٰ الأصل. **وقيلَ: معناه: أمرُنا حِطّة**، أي: أن نَحُطَّ في هذه القَريةِ ونَستقرَّ فيها. فإن قلتُ: هل يجوزُ أن تُنْصَبَ حِطَّـةٌ في قراءةِ من نَصَبَها بـ﴿قُولُوا۟﴾ علىٰ معنىٰ: قولوا هذه الكلمة؟ قلت: لا يَبعُد، والأجودُ أن تُنصَبَ بإضمارِ فِعلِها، ويَنتصبَ محلُّ ذلكَ المضمَرِ بـ﴿قُولُوا۟﴾. **وقُرِئَ: (يُغْفَر لكم)** علىٰ البناء للمفعولِ بالياءِ والتاء..........

قولُه: (**وقيل: معناه: أمرُنا حِطّة**) قال الإمام: هذا قولُ أبي مُسلِم الأصفهاني[١] مَعناه: أمْرُنا حِطّة، أي: نَحُطُّ في هذه القريةِ ونستقرُّ فيها[٢]، وزَيَّفَ القاضي ذلك[٣]، قال: لو كانَ المرادُ ذلك لم يكُن غفرانُ خَطاياهم متعلّقًا به، وقوله: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨] يدلُّ علىٰ أنَّ غُفرانَ الخطايا كانَ لأجْلِ قولِهم حِطّة. وقال الإمامُ: ويمكنُ الجوابُ عنه: بأنَّهم لـمّا حَطّوا في تلكَ القريةِ حتى يدخلوا سُجَّدًا مع التواضُع، كان الغُفْرانُ متعلِّقًا به[٤].

وقلتُ: يُشْكِلُ بقَوْلِه تعالىٰ: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٩] ويُمْكِنُ أن يُقال: إنَّ الأمرَ بذلك القولِ كان لمَحْضِ التعبُّدِ، وحين لم يعرِفوا وَجْهَ الحِكْمةِ بدّلوه بما اتّجه لهم من الرأي، فعُذِّبوا لذلك.

قولُه: (**وقُرِئ «يُغفَرْ لكم»**) بالياءِ التَّحْتانية: نافعٌ، وبالتاءِ: ابن عامر[٥].

---

(١) محمد بن بحر (ت ٣٢٢ هـ)، من وجوه المعتزلة، وله في نُصْرةِ مذاهبهم: «التفسير»، له ترجمة في «لسان الميزان» لابن حجر (٩: ١٦٢)، و«طبقات المفسِّرين» للداودي (٢: ١٠٩).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣: ٥٢٣).

(٣) المقصودُ هو القاضي عبد الجبّار الهمداني، وليس القاضي البيضاوي؛ لأن الكلامَ ما زالَ للفخرِ الرازي.

(٤) «مفاتيح الغيب» (٥: ٥٢٣).

(٥) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢١٥).

﴿وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ أي: مَن كانَ محسنًا منكم كانتْ تلكَ الكلمةُ سببًا في زيادةِ ثوابِه، ومن كانَ مسيئًا كانتْ له توبةٌ ومَغْفرة. ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾، أي: وَضَعوا مكانَ حِطَّة ﴿قَوْلًا﴾ غيرَها يعني: أنهم أُمِرُوا بقولٍ معناه التوبةُ والاستغفار، فخالفوه إلىٰ قولٍ ليسَ معناه ما أُمِرُوا به ولم يَمْتَثلوا أمرَ الله، وليسَ الغرضُ أنهم أُمروا بلفْظٍ بعينِه وهو لَفْظُ الحِطّة، فجاؤوا بلفظٍ آخَر؛ لأنهم لو جاؤوا بلفظٍ آخَرَ مُستقلٍّ بمعنىٰ ما أُمِرُوا به لم يؤاخَذوا به، كما لو قالوا مكانَ حِطّة: نستغفرُك ونتوبُ إليك، أو: اللهم اعفُ عنّا، وما أشبهَ ذلكَ. وقيلَ: **قالوا مكانَ ﴿حِطَّةٌ﴾: حِنْطة**.................

قولُه: (**أي مَنْ كان مُحْسِنًا مِنكم كانت تلك الكلمةُ سَبَبًا في زيادةِ ثَوابه، ومَنْ كان مُسيئًا كانَتْ له توبةً ومَغْفِرة**) أخرجَ المعطوفَ والمعطوفَ عليه، وهُما نغفِرُ وسنزيدُ مع مُتعلِّقِهما مُخْرَجَ الشرطِ والجزاءِ؛ إعلامًا أنَّ كلًّا منهما جوابٌ للأمرِ وهو قولُه: «قولوا»، وإن كانَ الثاني غَيْرَ مجزوم، وأنَّ اللّامَ في (المُحْسنين) للعهدِ، يدلُّ عليه قولُه: «مَنْ كان مُحْسِنًا منكم». فظهرَ من هذا البيانِ أنَّ في الكلامِ جَمْعًا مع التفريق، أمّا الجَمْعُ فإنَّ قَوْلَه: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ جَمعَ الفريقَيْن: المسيءَ والمُحْسِنَ معًا في هذا القول المخصوص، وأما التفريقُ فقولُه: ﴿نَّغْفِرْ﴾ ﴿وَسَنَزِيدُ﴾.

فإن قلْتَ: كيفَ يكونُ «وسنزيد» عطفًا علىٰ «نغفِر» وهو مجْزوم؟

أجابَ القاضي: إنما أخرجَه عن صورةِ الجوابِ إلىٰ الوعدِ إيهامًا بأنَّ المُحسِنَ بصَدِدِ ذلك وإن لم يفْعَلْه، فكيفَ إذا فعله! وأنه تعالىٰ يفعَلُه لا محالة[١].

قلتُ: أرادَ أنَّ الاستزادةَ إذا كانت عن وعدِ الله كانَتْ أقطعَ مما إذا كانت مُسَبَّبةً عن فِعْلِهم.

قولُه: (**وقيل: قالوا مكانَ ﴿حِطَّةٌ﴾: حِنْطة**) هذا يُشعرُ بأنّ القولَ الأوّلَ أَقْوىٰ، وهو قولُه: «ليس الغرضُ أنّهم أُمِروا بلَفْظٍ بعَيْنِه وهو لفظُ الحِطّة» قال الـزجّاج: كأنّه قيل لهم: قولوا:

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٢٨).

وقيلَ: قالوا **بالنبطية**: «حِطّا سُمَقَاثا» أي: حِنْطةٌ حَمْراء؛ استهزاء منهم بما قيلَ لهم، وعُدولًا عن طَلَبِ ما عندَ اللّـهِ إلىٰ طلبِ ما يَشتهونَ من أَغْراضِ الدنيا. **وفي تكرير** ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ زيادةٌ في تَقبيحِ أمرِهم، وإيذانٌ بأنّ إنزالَ الرِّجْزِ علَيهم لظلمِهم. وقد جاءَ في سورةِ الأعراف: ﴿فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمُ﴾ [الأعراف: ١٣٣] علىٰ الإضمار. والرِّجزُ: العذاب. وقُرِئَ بضَمِّ الرّاء. ورُوِيَ أنه ماتَ منهم في ساعةٍ بالطاعون أربعةٌ وعشرونَ ألفًا، وقيل: سبعونَ ألفًا.

احطُطْ عنّا ذنوبَنا حِطّة، فحرَّفوا هذا القولَ وقالوا لفظةً غيْرَ التي أُمِرُوا بها[١]. ولذلك سَمّاهم ظالمين بقوله: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [البقرة: ٥٩].

قولُه: (**بالنَّبَطية**)، **النهاية**: النَّبطُ والنبيط: جيلٌ مَعروف[٢]، كانوا ينزِلون بالبطائحِ بين العِراقَيْن. ومنه قولُ ابنِ عباس: نحنُ قريشٌ من النَّبطِ من أهلِ كوثىٰ. قيل: إنَّ إبراهيمَ عليه السلامُ وُلِدَ بها، وكان النَّبطُ سُكّانَها.

قولُه: (**وفي تكريرِ** ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾) أي: في وضعِ المُظْهَرِ موضِعَ المُضْمَرِ إشعار بالعِلِّيّة، وهي أنَّ إنزالَ الرِّجْزِ عليهم كان بسَبَبِ ظُلْمهم، ولذلك عَلَّله بقَوْلِه: «لظلمهم» فقَوْلُه تعالىٰ: ﴿بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ﴾ [البقرة: ٥٨] داخلٌ في حَيِّزِ الصِّلَةِ، وسَبَبٌ للظُّلْمِ لا الإنزال، فيكونُ إنزالُ العذابِ مُسَبَّبًا عن الظُّلمِ المُسبَّبِ عن الفِسْق، كما قيل: إنَّ صغائرَ الذنوبِ تؤدّي إلىٰ كبائرِها. ونحوُه قَوْلُه تعالىٰ: ﴿وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ﴾ [البقرة: ٦١]. وموقعُ «كان» في هذا المكان من مجازِه؛ قال الراغب: «كان» ما استُعْمِلَ منه في جِنْسِ الشيء مُتعلِّقًا بوَصْفٍ له: تنبيهٌ علىٰ أنَّ ذلك الوَصْفَ لازِمٌ له، قليلُ الانفكاك، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧][٣].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٣٩).

(٢) في (ح): «جبلٌ معروف».

(٣) «مفردات القرآن» ص٧٣٠.

[﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ ٦٠]

عَطِشوا في التيهِ فدعا لهم موسىٰ بالسُّقيا فقيلَ له: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾، واللامُ إمَّا للعهْدِ والإشارةِ إلىٰ حَجَر معلوم؛ فقد رُوِيَ: أنه حجرٌ طُوريٌّ حَمَله مَعَه، وكان حَجَرًا مُربَّعًا له أربعةُ أوجه، كانت تنبعُ من كلِّ وجهٍ ثلاثُ أَعْيُن،..............

قولُه: (عَطِشوا في التِّيه) شروعٌ في تفسيرِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ﴾ [البقرة: ٦٠]. اعلم أنَّ قوْلَه هذا بعد قولِه «أُمِروا بدُخولِها بعد التِّيه» في تفسيرِ قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [البقرة: ٥٨] ثم قوله: «وذلك في التيه» في تفسير قولِه[1] تعالىٰ: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ﴾ [البقرة: ٥٧] مؤذِنٌ بأنَّ الآياتِ واردةٌ على التقديم والتأخير، فيَتَّجه لقائلٍ أن يقولَ: ما بالُها ما قُصَّت علىٰ ترتيبِ الواقعة؟

والجواب عنهُ ما قالَه المصنِّفُ في قوله تعالى[2]: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]: كلُّ ما قُصَّ مِن قَصَصِ بني إسرائيلَ إنّما قُصَّ تَعْديدًا لِما وُجِدَ منهم. فكذا هاهنا لو قُصَّت مُتَّصلاتٍ مُرتّباتٍ كانَت كقصةٍ واحدة، فالتفريقُ دلَّ علىٰ أنَّ القَصْدَ تَعديدُ النِّعَم، وتقريعٌ لهم علىٰ كُفْرانِها نِعْمةً غِبَّ نِعْمَة، فإنها وإن كانَتْ قِصَّةً واحدةً لكنّها نِعَمٌ مُتعَدِّدة، ومِن ثَمّ كَرَّرَ فيها لفظة «إذْ» أي: اذكُروا وَقْتَ كذا نعمة كذا، وصَرَّحَ[3] في بعضِها ذِكْرَ موسىٰ عليه السلام، وأعاده مرةً من بعدِ أخرى.

قولُه: (بالسُّقيا)، النهاية: السُّقْيا بالضمّ: اسمٌ مِن قولك: سَقىٰ الله عبادَه الغَيْثَ وأسْقاهم.

---

(١) من قوله: «أُمروا بدخولها» إلىٰ هنا ساقط من (ح).

(٢) من قوله: «﴿وَظَلَّلْنَا﴾» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٣) في (ح): «وقتَ كذا وصَرَّح».

لكلِّ سِبْطٍ عينٌ تَسيلُ في جدولٍ إلىٰ السِّبطِ الذي أُمِرَ أن يَسقيَهم، وكانوا ستَّ مئةِ ألف، وسَعةُ المعسكرِ اثني عشر ميلًا. وقيل: أَهبَطَه آدمُ من الجنَّةِ فتوارثوه حتىٰ وَقَعَ إلىٰ شُعيبٍ فدفَعَه إليه مع العصا. وقيل: **هو الحَجَرُ الذي وَضَعَ عليه ثوبَه حينَ اغتسل؛ إذ رَمَوْه بالأُدْرةِ** ففرَّ به، فقالَ له جبريل: يقولُ لكَ اللّـهُ تعالىٰ: ارفعْ هذا الحَجَرَ فإنّ لي فيه قدرةً، ولكَ فيه معجزةٌ، فحمَلَه في مِـخْلاته؛ وإمّا للجنس، أي: اضربِ الشيءَ الذي يُقال له: الحجر. وعن الحَسَن: لم يأمرْه أن يَضربَ حجرًا بعينِه. وهذا أظهرُ في الحجّة، وأبينُ في القُدْرة. ورُوِيَ: أنهم قالوا: كيفَ بنا لو أفضينا إلىٰ أرضٍ ليستْ فيها حِجَارة؟ فحملَ حجرًا في مِـخْلاته فحيثما نَزلوا ألقاه. وقيل: كانَ يَضربُه بعصاه فينفجر، ويضربُه بها فييبس، فقالوا: إن فَقَدَ موسىٰ عصاه مُتْنا عَطشًا، فأُوحِيَ إليه: لا تقرعِ الحجارةَ وكلِّمْها تُطِعْك؛ لعلَّهم يعتبرون. وقيل: كانَ من رُخَامٍ وكانَ ذِراعًا في ذِراع. وقيلَ: مثلُ رأسِ الإنسان. وقيل: ....

قولُه: (**هو الحَجَرُ الذي وَضَعَ عليه ثوْبَهُ حين اغتسلَ إذ رَمَوْه بالأُدْرَة**) رَوَيْنا عن البخاريِّ ومسلم والترمذيِّ عن أَبي هُريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «كانت بنو إسرائيل يغتسلونَ عُراةً، ينظرُ بعضُهم إلىٰ سَوْأَةِ بعض، وكان موسىٰ عليه السلام يغتسلُ وَحْدَه، فقالوا: والله ما يَمْنَعُ موسى أن يغتسلَ مَعنا إلا أنّه آدَرُ. قال: فذهبَ مرَّةً يغتسلُ فوضع ثوبَه على حجرٍ، فَفَرَّ الحجرُ بثوبِه، قال: فجمحَ موسى بإثرِه يقول[1]: ثوبي، حَجَرُ، ثوبي، حَجَرُ، حتىٰ نظرَتْ بنو إسرائيلَ إلىٰ سَوْأَة موسىٰ، فقالوا: والله ما بموسىٰ من أُدْرَة»[2] الحديث. وليس فيه أنه هذا الحَجَر.

النهاية: الأُدْرَة بالضمِّ: النفخةُ بالخُصْيَة، يُقال: رجُلٌ آدَرُ.

جَمَحَ في إِثْرِه، أي: أَسرَعَ إسراعًا لا يردُّه شيءٌ.

---

(١) في (ط): «فقال».

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٨) ومسلم (٣٣٩) والترمذي (٣٢٢١).

كانَ من أُسِّ الجنةِ طولُه عَشرة أذرعٍ علىٰ طولِ موسىٰ، وله شُعبتانِ تتَّقدانِ في الظُّلمة، وكانَ يُحمَلُ علىٰ حمارٍ. ﴿فَٱنفَجَرَتۡ﴾ الفاءُ متعلِّقةٌ بمحذوف، أي: فَضَرَبَ فانفجرَت، أو: فإن ضَربْتَ فقد انفجرَت، كما ذكرنا في قولِه: ﴿فَتَابَ عَلَيۡكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤]، **وهيَ علىٰ هذا فاءٌ فصيحةٌ** لا تقع إلا في كلامٍ بليغ. وقُرِئَ: (عَشِرَة) بكَسْرِ الشينِ وبفتحِها،.......

قولُه: (**مِن أُسِّ الجَنّة**) قيل في هذه الروايةِ إشكال؛ لأنَّ هذا مذكورٌ في وَصْفِ العصا في عامّةِ التفاسير، وأنَّ عصاهُ كان مِن آسِ الجنّة بالمَدِّ، طولُه عَشرةُ أذْرُعٍ علىٰ طولِ موسى، وله شُعْبتان تَتَّقِدان في الظلمةِ نُورًا، فلا أَدْري مِن أين عَنَّ له ذلك.

قلت: لعلّه لَمّا رأىٰ قوْلَ المُفَسِّرين: اضرِبْ بعَصاكَ الحَجَرَ، وكانَت من آسِ الجَنَّةِ طولُها عَشرةُ أذرُعٍ علىٰ طولِ موسىٰ، ولها شُعْبتانِ تَتَّقدان في الظلمة نورًا. واسمُها عُلَّيْق، حَمَلها آدمُ عليه السلام من الجَنَّةِ، فتوارَثَها الأنبياءُ حتّىٰ وَصَلتْ إلى شعيب فأعطاها موسى عليه السلام، قال مقاتل: اسمُ العَصا نَبْعَة. ذكرَها بطولِها مُحْيي السُّنَّة[1]. حَسِبَ[2] أنّهم وصَفوا الحجرَ، فأخذ في وصفِه بما وُصِفَت العصا، ثمّ عَنَّ له أنَّ الآسَ مُصَحَّفٌ، والدليلُ أنّه في وَصْفِ الحَجَرِ قولُه: «وكان يُحْمَلُ علىٰ حِمار».

قولُه: (**وهي علىٰ هذا فاءٌ فصيحة**) ظاهِرُه يَقْتضي أنَّ الفاءَ علىٰ التقديرِ الثاني فَصيحة، وفي كلام صاحبِ «المفتاح»[3] ما يُشعِرُ أنّ الفاءَ الفصيحةَ هي التي تقَعُ في جزاءِ الشرطِ، ولهٰذا عُرِّفَتْ أنّها هي الفاءُ التي دَلَّتْ علىٰ محذوفٍ غير شرطٍ هو سَبَبٌ عمّا بَعْدَ الفاء. فإذن الواجبُ حَمْلُه علىٰ الوجْهِ الأول.

---

(١) «معالم التنزيل» (١: ١٠٠) وفيه: اسم العصا: «بَنَعْتَه» وهو خطأ، وذكرها على الجادة في (٥: ٢٦٨) وانظر: «البحر المحيط» (٦: ١٧١).

(٢) يعني الزمخشري في تفسيره لأصلِ العصا، وهل كانت من أُسِّ الجَنَّةِ أم مِن آسِها؟

(٣) «مفتاح العلوم» ص١٢١.

وهما لُغتـان. ﴿كُلُّ أُنَاسٍ﴾: كل سِبْـط، ﴿مَّشْرَبَهُمْ﴾: عَيْـنَهم التي يَشربون منها، ﴿كُلُوا۟﴾: علىٰ إرادة القَوْل، ﴿مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ﴾: **مما رَزقَكُم من الطّعام ـ وهو المنُّ والسّلوىٰ ـ ومن ماءِ العيون**. وقيل: الماءُ ينبتُ منه الزُّروعُ والثمارُ، فهو رِزقٌ يُؤكَل منه ويُشرَب.....

وقلتُ: ويعضُدُ هذا قوْلُه: «لا تقعُ إلّا في كلامٍ بليغ» وفاءُ النتيجةِ يكثُرُ وقوعُها في الكلامِ العاميّ. ولا يبعُدُ أن يُقال: إنّ المرادَ مِن قولِه: «علىٰ هذا» أي: علىٰ أنّها مُحتَمِلةٌ لهٰذيْن المعنيَيْن، ووَجْهُ تَسْمِيَتِها بالفصيحةِ كوْنُها مُختَصَّةً بكلامِ الفُصَحاء لقولِه: «لا تَقعُ إلّا في كلامٍ بَليغ» بالحصر، ووُجِدَ في الحاشيةِ المنسوبةِ إليه: «الفاءُ» في «فَتابَ» تُسمّىٰ فصيحةً يُسْتَدلُّ بها علىٰ فَصاحةِ المتكلم، يُقال: كلامٌ فَصيح، وكَلِمةٌ فَصيحة، وُصِفَت الفاءُ بها علىٰ الإسنادِ المَجازيِّ كما وصف القرآنُ في قوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْـَٔايَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: ٥٨] بصفة مَنْ هو بسَبَبِه، لأنَّ الحكيمَ هو المُتكلِّم، وإنَّما اختُصَّت بكلامِ البُلَغاءِ، لأنَّ المرادَ بالحَذْفِ الدِّلالةُ علىٰ أنَّ المأمورَ لم يتوقَّفْ عن اتِّباعِ الأمر، فكانَ المطلوبُ من المأمورِ الانفجارَ لا الضَّرْبَ، ومِثْلُ هذا المعنىٰ الدقيقِ لا يذهبُ إليه إلا الفَصيح، ونَحْوُه مذكورٌ في «الأعراف».

قولُه: (﴿مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ﴾ **مما رزقكم من الطعامِ ـ وهو المَنُّ والسَّلوىٰ ـ ومن ماءِ العيون**) يريد أنَّ الرزقَ عامٌّ يُطلَقُ علىٰ جميعِ ما يختَصُّ بالعبد، يقال: رُزِقَ المالَ والولدَ والعِلْمَ وغيرَ ذلك بحَسبِ المَقام، وخُصَّ هاهنا من المأكول بالـمَنِّ والسلوى، ومن المشروب بالماء بقرينة قوله: ﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [البقرة: ٥٧] وقوله: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٠] ويجوزُ أن يُخَصَّصَ بالماءِ بقَرينةِ حديثِ الاستسقاء، وعَلَّقَ عليهِ (كُلوا) لأنَّ الماءَ يَنْبُتُ منه الزرعُ والثِّمار، وهو المرادُ بقوله: «فهو رِزْقٌ يُؤكَلُ منه ويُشْرب» فعلىٰ هذا من حَقِّ الكلامِ أن يُقال: كلوا واشربوا منه، أي: منَ المَشروب بَدَلَ مِنْ رِزْقِ الله، ولـمّا كان الماءُ ممّا لا يُؤكَلُ فلو حُمِلَ علىٰ المأكولِ والمشروبِ معاً، لزِمَ استعمالُ اللفظِ في مَفْهومَيْه: حقيقتِه ومجازه، فبُدِّلَ بالرزقِ ليشمَلَهما، ولا يلزَمُ المحذور، فحينئذٍ ﴿مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ﴾ هاهنا مُظْهَرٌ أُقيمَ موضِعَ المُضمَرِ من غيرِ لفظِه السابق. وهذا القولُ ضعيف؛ لأنه لو كان كذلك لما طلبوا ذلك بقولِهم: ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا

والعَثْيُ: أشدُّ الفساد، فقيلَ لهم: لا تتمـادَوا في الفسادِ في حالِ فسادِكم؛ لأنـهم كانوا متمادِينَ فيه.

[﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّۦنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾ ٦١]

تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٦١] ولا يلتئمُ أيضاً قولُهم: ﴿لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ﴾ إلّا على أن يُحْمَلَ ﴿مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ﴾ علىٰ المَنِّ والسلوىٰ.

قولُه: (**والعَثْيُ: أشدُّ الفَساد، فقيلَ لهم: لا تتمادَوْا في الفساد**) الفاء مُتعلِّقٌ[1] بمحذوفٍ، المعنىٰ: العَثي أشدُّ الفساد، لمّا أُريدَ أن يَنْهىٰ القومَ عنه أكَّدَ الفِعْلَ المَنْهيَّ بالحالِ فقيلَ لهم: لا تتمادَوْا في الفسادِ في حالِ فَسادِكم، لأنَّ القومَ كانوا مُتمادينَ فيه[2].

فإن قُلتَ: التقييدُ بالحالِ يُوهِمُ أنّ المنهيَّ أشدُّ الفسادِ لا الفَسادُ مُطلقاً.

قلتُ: يختلفُ المعنىٰ باختلافِ المَقام، فالقومُ لَمّا كانوا علىٰ التمادي في الفسادِ نُهوا عما كانوا عليه، وتعليلُه بقولِه: «لأنهم كانوا مُتمادينَ فيه» إشارةٌ إلىٰ هذا المعنىٰ، ونَحْوُه قولُه تعالىٰ: ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠] فالحالُ إذَنْ مُؤكِّدة ومِنْ ثَمَّ قال في: «حالِ فسادِكم» أي: الفسادِ الذي خُصَّ بكم، وهو التَّمادي فيه. نَعَمْ لو نهىٰ مَنْ أرادَ ذلك الفسادَ يلزَمُ مِن المَفهومِ أن لا يكونَ نفْسُ الفسادِ منهياً، فالحال حينئذٍ مُنْتقلة. وإليه ذهبَ القاضي حيثُ قال: إنّما قَيَّدَه، لأنه وإن غلبَ في الفساد، فقد يكونُ منه ما ليسَ بفساد، كمقابلةِ الظالمِ المُعْتدي بفِعْله،

---

(١) في (ط): «يتعلق» وفي (ف): «تتعلق».

(٢) قوله: «لأن القوم كانوا متمادين فيه» ساقط في (ط) و(ف).

كانوا فلّاحةً فنزعوا إلىٰ **عِكْرِهم**، **فأَجِموا** ما كانوا فيه من النِّعمة، وطَلَبت أنفسُهم الشقاء. ﴿عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ﴾: أرادوا ما رُزقوا في التيهِ من المنِّ والسَّلوىٰ. فإن قلتَ: هما طعامانِ فما لهم قالوا: ﴿عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ﴾؟ قلتُ: أرادوا بالواحدِ ما لا يَختلفُ ولا يَتبدل، ولو كانَ علىٰ مائدةِ الرَّجلِ ألوانٌ عِدّةٌ يُداومُ عليها كلَّ يوم لا يُبدِلُها قيل: لا يأكلُ فلانٌ إلا طعامًا واحدًا، يُرادُ بالوَحدةِ نفيُ التبدُّلِ والاختلاف. ويجوزُ أن يُريدوا **أنهما ضَرْبٌ واحد**؛ لأنهما معًا من طعامِ أهلِ التلُّذذِ والترُّف، **ونحن قومٌ فلّاحةٌ** أهلُ..........

ومنه ما يتضمَّنُ صلاحًا راجحًا، كقَتْلِ الـخَضِرِ الغلام، وخرقِه السفينة[١]. وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] لكنّ المقامَ نابَ عنه؛ لأنَّ الآيَةَ واردةٌ في قومٍ مخصوصين. قال أبو البقاء: مُفْسدين حالٌ مؤكّدة؛ لأنَّ قولَه: ﴿لَا تَعْثَوْاْ﴾ لا تفسدوا[٢].

قولُه: (**فنزعوا إلىٰ عِكْرِهم**) أي: اشتاقوا إلىٰ أَصْلِهم. **النهاية**: وفي حديثِ قتادَة: ثم عادوا إلىٰ عِكْرِهم، عِكْرِ السوء، أي: أَصْلِ مذهبِهم الرديء، قيل: العِكْرُ: العادةُ والدَّيْدَن.

قولُه: (**فأَجِموا**) أبو زيد: أَجِمْتُ الطعامَ بالكَسْرِ إذا كرِهْتَه[٣].

قولُه: (**أنهما ضَرْبٌ واحد**) أي: يجمَعُهما كونُهما من طعامِ أهلِ التلذُّذ. وهذا أخصُّ من الأول؛ لأنَّه بالنسبة إليه نِسبةُ النوعِ إلىٰ الجِنس؛ لأنَّ المرادَ من الطعامِ علىٰ الأول ما يُؤكَلُ ولا يَخْتلِف، وعلىٰ الثاني: النوعُ من الطعام وهو كَوْنُه مِن طعامِ أهلِ التلذُّذ، فالأوَّلُ يعُمُّ الفقراءَ والأغنياء، والثاني يخصُّ الأغنياء.

قولُه: (**ونحنُ قومٌ فلّاحة**) أي: أهلُ زِراعات، وهذا طعامُ المُتْرَفين وأهلِ التنعُّم، وهو لا يليقُ بنا، ولهذا عَقَّبَ اللهُ الإنكارَ بقَوْلِه: ادخلوا مِصْر، أي: ادخُلوا فيما فيه سَببُ تَعَبِكم ومَشَقَّتِكم، واشتغلوا بالزراعةِ والفِلاحة، فأنتُم أهلٌ لذلك.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٣٠).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٦٧).

(٣) نقله الجوهري في «الصحاح» (أجم).

زراعاتٍ فما نُريدُ إلا ما أَلِفناهُ وضَرينا به من الأشياءِ المتفاوتة؛ كالحبوبِ والبقولِ ونحوِ ذلك. ومعنىٰ ﴿يُخْرِجْ لَنَا﴾: يُظهِرْ لنا ويُوجِد. والبَقْل: ما أنبتته الأرضُ من الخُضَر، والمرادُ به أطايبُ البقولِ التي يأكلُها الناس؛ كالنعناع، والكَرَفْس، والكرّاث، وأشباهِها. وقُرِئَ: (وقُثّائها) بالضمّ. والفومُ: الحِنطة، ومنه: فَوِّموا لنا، أي: اخبزوا. وقيل: الثُّوم، ويَدلُّ عليه قراءةُ ابن مسعود: (وثُومِها) وهو للعدسِ والبصلِ أوفقُ. ﴿ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ﴾: الذي هو أقربُ منزلةً، وأدْوَنُ مِقدارًا. والدنوُّ والقرب يُعبَّرُ بهما عن قِلّةِ الـمِقدار، فيقال: هو داني المحلِّ، وقريبُ الـمَنْزِلة، كما يُعبَّرُ بالبعدِ عن عَكْسِ ذلك، فيقال: هو بعيدُ المحلّ، وبعيدُ الهمّة؛ يريدون الرِّفعةَ والعلوّ. وقرأَ زُهيرُ الفُرْقبي: (أدنأ) بالهمزِ من الدّناءة.

قولُه: (وضَرِينا)، النهاية: يقال: ضَرِيَ بالشيءِ يَضْرَىٰ ضَراوةً فهو ضارٍ، إذا اعتاده.

قولُه: (والفومُ: الحِنْطَة) قال الزجاج: لا اختلافَ عندَ أهلِ اللغةِ أنَّ الفومَ: الحنطةُ، وسائرُ الحبوبِ التي تُـخْتَـبَزُ يلحقُها اسمُ الفوم، وقال بعضَهم: يجوز أن يكونَ الفومُ الثوم، وهذا لا يُعْرَف، ولأنَّ هاهنا ما يَمْنَعه، وهو أن يَطلُبَ القومُ طعامًا لا بُـرَّ فيه، والبُرُّ أصلُ هذا كُلِّه[1].

قولُه: (وهو للعَدَسِ والبَصَلِ أَوْفَق) أي: حَمْلُ الفومِ علىٰ الثوم أَوْفَقُ من الحِنْطة، لـمّا أُتبعَ بقَوْلِه: ﴿وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾ لأنَّ العَدَسَ يُطْبَخُ[2] بالثومِ والبصل.

قولُه: (الفُرْقُبيُّ)[3]، النهاية: الفُرقبية والثُرْقُبِيَّة: ثيابٌ مِصْرِيَّةٌ بيضٌ من كَتّان. ورُوِيَ بقافَيْنِ مَنْسوبٌ إلى قُرْقوب مع حَذْفِ الواوِ في النَّسَب، كَسابِريٍّ في سابوري.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٤٣).

(٢) في (ح): «لأن العدسيّة تُطبخ».

(٣) وهو زهير الفرقبي النحوي يُعرفُ بالكسائي. له اختيارٌ في القراءةِ يُروىٰ عنه، وكان في زمنِ عاصمٍ. روىٰ عنه حرفَ قراءته نُعَيم بن مَيْسَرة النحوي. انظر: «غاية النهاية في طبقات القرّاء» ابن الجزري (١: ٢٦٨) رقم (١٣٠١).

﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا﴾ وقُرِئَ: (اهبُطوا) بالضم، أي: انحدروا إليه من التّيه، يقال: هَبطَ الواديَ؛ إذا نَزلَ به، وهَبطَ منه؛ إذا خَرَج. وبلادُ التيه: ما بينَ بيتِ الـمَقْدِسِ إلىٰ قنّسرين، وهي اثنا عشر فرسخًا في ثمانيةِ فراسخ.

ويُحتملُ أن يُريدَ العَلَم، وإنما صَرفَه مع اجتماعِ السببينِ فيه؛ وهما التعريف والتأنيث؛ لسكونِ وَسَطِه، كقوله ﴿وَنُوحٗا﴾ [آل عمران: ٣٣]، ﴿وَلُوطٗا﴾ [الأنعام: ٨٦]، وفيهما العُجْمةُ والتعريف؛ وإن أُريد به البلدُ فما فيه إلا سببٌ واحد، وأن يريدَ مِصْرًا من الأمصار. وفي مصحفِ عبدِ الله، وقرأ به الأعمشُ: (اهبطوا مصرَ) بغيرِ تنوين، كقولِه: ﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ﴾ [يوسف: ٩٩]، وقيلَ: هو مِصرَائِيم فعُرِّب. ﴿وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾: جُعلت الذِّلَةُ محيطةً بهم، مشتملةً عليهم؛ **فهم فيها** كما يكونُ في القبّةِ مَن ضُربتْ عليه؛ **أو أُلصِقَتْ** بهم حتىٰ لَزِمتْهم ضَربةَ لازِب، كما يُضربُ الطّينُ علىٰ الحائطِ فيلزمُه، ....

قولُه: (فهم فيها) مبتدأٌ وخَبَر، والكافُ في «كما» صِفةُ مصدرٍ محذوفٍ، و(ما) مَصدرية. أي: فهُم مُسْتقرّون فيها استقرارَ مَنْ ضُرِبَتْ عليه القُبّةُ في القُبّة.

قولُه: (أو أُلْصِقَتْ) معطوفٌ علىٰ «جُعِلَت» أي: الاستعارةُ إما أن تكونَ في الذلّةِ بأن شُبِّهت الذِّلةُ بالقُبّةِ المضروبةِ علىٰ شيءٍ شاملةً له من كلِّ جانب، ثم بولغَ في التشبيهِ، فحُذِفَ المُشَبَّه به وأُقيمَ المُشبَّه مُقامه، فأُثْبِتَ لها الضَّرْبُ علىٰ طريقِ التخييلية، فتكونَ استعارةً مَكْنِيَّة، وإما أَن تكونَ في الفِعل، وهو ضُرِبَتْ، فاستُعيرَ لمعنىٰ «أُلصِقَت» علىٰ سبيلِ التَّبعية، فتكونَ مُصرِّحة، فإذنْ لا تكونُ «ضُرِبَتْ» في الآية علىٰ باب قوله:

إنّ الـسماحةَ والمُـروءَةَ والنـدىٰ ... في قُبّةٍ ضُرِبَتْ علىٰ ابنِ الحَشْرج[1]

كما ظنّ[2].

---

(١) لزياد الأعجم في «ديوانه» ص٧٧ في مدح عبد الله بن الحشرج. وانظر: «الأغاني» (١٢: ٢٨).

(٢) قوله: «كما ظن» من (ط).

فاليهودُ صاغرونَ أذلّاءُ أهلُ مَسْكنةٍ ومَدْقعة؛ إمّا على الحقيقةِ، وإمّا لِتصاغرِهم وتفاقرِهم، خِيفةَ أن تُضاعفَ عليهم الجِزية. ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ من قولِك: باءَ فلانٌ بفلان؛ إذا كانَ حقيقًا بأن يُقتلَ به لمساواتِه له ومكافأتِه، أي: صاروا أحقّاءَ بغضبِه. ﴿ذَٰلِكَ﴾: إشارةً إلىٰ ما تقدَّم مِن ضربِ الذّلةِ والمسكنةِ والخَلاقةِ بالغضب، أي: ذلك بسببِ كفرهم وقتلِهم الأنبياء، وقد قتلتِ اليهودُ ـ لُعنوا ـ شَعْيا وزكريا ويحيىٰ وغيرَهم. فإن قلتَ: قتلُ الأنبياءِ لا يكونُ إلا بغيرِ الحقِّ فما فائدةُ ذكرِه؟ قلتُ: معناه: أنهم قتلوهم بغيرِ الحقّ عندهم؛ لأنهم لم يَقتلوا ولا أَفسدوا في الأرضِ فيُقتلوا، وإنما نَصحوهم ودَعَوْهم إلىٰ ما يَنفعهم فقَتَلُوهم، فلو سُئلوا وأنصفوا من أنفسِهم لم يَذكروا وجهًا يَستحقُّون به القتلَ عندَهم. وقرأَ عليٌّ رضيَ اللّـهُ عنه: (ويقتّلون) بالتشديد.

قال **الراغب**: الضَّرْبُ: إيقاعُ شيءٍ علىٰ شيء، ولتصوُّرِ اختلافِ الضَّربِ خُولِف بين تفاسيرِها، كضَرْب الشيءِ باليد، والعصا، والسيفِ ونحوِها، وَضَرْبُ الدراهمِ اعتبارًا بضَرْبِه بالـمِطْرَقة، وقيل له: الطَّبعُ اعتبارًا بتأثيرِ السِّكّةِ[1] فيه، وبذلك شُبِّه السَّجِيَّةُ فقيل لها: الضريبةُ، والضربُ في الأرضِ: الذهابُ فيها، وهو ضَرْبها بالأرجُل، وضَرْبُ الخيمة بضَرْبِ أوتادِها بالمِطْرَقة، وتشبيهًا بضَرْبِ الخيمة قال تعالىٰ: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ﴾ [البقرة: ٦١] أي: التحفَتْهُمُ الذِّلَّةُ التحافَ الخَيْمة، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾ [الكهف: ١١] وضَرْبُ الـمَثَلِ وهو مِن ضَرْبِ الدراهم، وهو ذِكْرُ شيءٍ أثَرُه يظهَرُ في غيرِه. والاضطرابُ كَثْرةُ الذهابِ في الجهات من الضربِ في الأرض[2].

قولُه: (ومَدْقَعَة)، **الأساس**: فقيرٌ مُدْقِعٌ ومُدْقَعٌ وقد أدقَع ودَقِعَ: لَصِقَ بالدَّقْعاءِ وهو الترابُ من شِدَّةِ الفقر، وأَدْقَعه الفَقر.

---

(١) في «المفردات»: السِّمَة.

(٢) «مفردات القرآن» ص٥٠٥-٥٠٦. وقول الراغب بتمامه ساقط من (ط).

﴿ذَٰلِكَ﴾: تكرارٌ للإشارة. ﴿بِمَا عَصَوا﴾ بسبب ارتكابِهم أنواعَ المعاصي، واعتدائهم حدودَ اللّـهِ في كلِّ شيء، معَ كفرِهم بآياتِ اللّـهِ وقتلِهم الأنبياء، وقيلَ: هو اعتداؤهم في السبت. ويجوزُ أن يُشارَ بذلكَ إلىٰ الكفرِ وقتْلِ الأنبياء علىٰ معنىٰ أنَّ ذلكَ بسببِ عصيانِهم واعتدائهم؛ لأنهم انهمكوا فيهما، وغَلَوْا حتىٰ قستْ قلوبُهم فجَسَروا علىٰ جُحودِ الآياتِ وقتلِ الأنبياء، أو ذلكَ الكفرُ والقتلُ معَ ما عَصَوْا.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ٦٢]

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ بألسنتِهم من غيرِ مواطأةِ القلوبِ، وهم المنافقون، ﴿وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾: والذين تهوَّدوا يقال: هادَ يَهود وتهوَّد؛ إذا دخلَ في اليهوديّة،..............

قولُه: (﴿ذَٰلِكَ﴾ تكرارٌ للإشارة) كُرِّرَ ليُناطَ به ما لم يُنَطْ به أوّلًا، واعلَمْ أنَّ فيما سَلَكَه من التفسيرِ دِقَّةَ نَظَرٍ، وفَضْلَ تأمُّل؛ وذلك أنّه لما جعلَ ذلك تكريرًا، والمشارُ إليه ما سَبَقَ مِن ضَرْب الذلَّةِ والمَسْكنة، جعلَ في كلامِه الباءَ في قولِه: ﴿بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ﴾ بمعنىٰ مع، وحين لم يَجْعل اسمَ الإشارة تكريرًا جوَّز أن تكونَ الباءُ في ﴿بِمَا عَصَوا﴾ سَببيةً تارةً، وبمعنىٰ «مع» أُخْرى.

والسببُ في أنَّ اسمَ الإشارةِ إذا جُعِلَ مُكرّرًا يُوجبُ اختصاصَ معنىٰ المَعِيَّةِ في الأول، والسببيةِ في الثاني، هو[1] أنَّ مدخولَ الباءِ الثانيةِ لا يَخْلو من أنْ يكونَ بَدَلًا مِن مدخولِ الباءِ الأولىٰ بإعادةِ العاملِ، كقولِه تعالىٰ: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥] أو كُرِّرَتْ لاستقلالِ كلٍّ من السبَبَيْن علىٰ نحوِ قولِه تعالىٰ: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، والأولُ بعيدٌ لتقاصُرِ معنىٰ الثاني عن الأول، ويلزَمُ من الثاني تواردُ السببَيْن المُسْتَقِلَّيْن علىٰ مُسَبَّبٍ واحد.

---

(١) مُتَعلّق بقوله: «والسببُ أَنَّ».

....

وأما المَعِيَّةُ فتقتضي اجتماعَ أشياءَ في معنىٰ سَبَبٍ واحد، كأنه قال: ضُرِبَتْ عليهم الذِّلَّةُ والمَسْكنةُ بسَببِ عِصْيانِهم واعتدائِهم المنضمِّ مَعَهما الكفرُ وقتْلُ الأَنبياء، ثم أَقْحَم ذلك تأكيداً للأول، ولا كذلك إذا لم يكُن تكرارًا؛ لأنّ المشارَ إليه بذلك الأول هو ما سبقَ مِن ضَرْبِ الذلّةِ والمَسْكَنة والخلاقة بالغضب. وبالثاني كُفْرُهم بآياتِ الله وقَتْلُ الأنبياء، ثم الباءُ إنْ كانت سَبَبيةً يكونُ ضَرْبُ الذلَّةِ والمَسْكنةِ واستحقاقُ الغَضَبِ مُسَبَّبًا عن الكُفْرِ والقَتْل، وهُما مُسَبَّبانِ عن العِصيانِ والاعتداءِ على وَجْهِ الترقِّي[1]، فإنَّ صغائرَ الذنوبِ سَببٌ يؤدّي إلىٰ ارتكابِ كبائرِها، كما أنَّ صِغارَ الطاعاتِ أسبابٌ مُؤدِّيةٌ إلىٰ تحرِّي كبارِها، وإذا كانت بمَعْنى «مع» لا يكونُ كذلك.

فإن قُلتَ: لِمَ جَعَلَ الباءَ في ﴿بِمَا عَصَوا﴾[2] سَببيةً، وقدّمه، وفي التنزيل مؤخر[3]، وفي ﴿بِأَنَّهُمْ يَكْفُرُونَ﴾[4] بمَعْنىٰ «مع» في الوجهِ الأول، وعكَسَ في ثاني الوجهَيْن من الثاني.

قلتُ: لأنَّ تقديمَ العِصيانِ والاعتداءِ علىٰ وجه الترقي[5] الكفر والقتل في الأولِ أَوْلىٰ من تأخيرِهما، وإنْ كُنَّ تَعليلًا واحدًا للترتيبِ في الوجود، وتأخيرُهما في الثاني أحرىٰ لإرادةِ تكريرِ الكُفرِ والقتلِ تشديدًا عليهم، علىٰ أن لَفْظَة «ذلك» على الأولِ لا تَمْنَعُ من التقديمِ والتأخير، لكونِها مَزيدةً مُؤكِّدة، وعلىٰ الثاني مانعة؛ لكونِها مشيرةً إلىٰ الكفرِ والقتل، كأنه قيل: ضُرِبت عليهم الذلَّةُ والمَسْكنة؛ لأنّهم كفروا وقتلوا، وأنّهم ما اكتفَوْا بِهما، بل ضَمُّوا إليهما العصيانَ والاعتداءَ. وهو ينظرُ إلىٰ قولِها:

---

(١) في (ط): «التنزل».

(٢) كذا في (ط)، وفي (ف) و(ح): «لم جعل الباء الثانية».

(٣) من قوله: «وقدّمه» إلىٰ هنا من (ط).

(٤) قوله: «وفي ﴿بِأَنَّهُمْ يَكْفُرُونَ﴾» من (ط)، وفي (ف) و(ح): «والأول».

(٥) قوله: «وجه الترقي» ساقط من (ط).

وهو هائدٌ، والجمعُ هود، ﴿وَٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾ **وهو جمعُ نَصران**، يُقال: رجلٌ نَصران، وامرأةٌ نصرانة، قال:

.... نصرانةٌ لم تَـحنَّفِ

والياءُ في نصراني للمبالغةِ كالتي في أحمريّ، سُمُّوا؛ لأنهم نَصَروا المسيح. ﴿وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ﴾ وهو مِن صَبأَ؛ إذا خَرَجَ من الدِّين، وهم قومٌ عَدلوا عن دينِ اليهوديّةِ والنصرانيّةِ وعبدوا الملائكة. ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ **مِن هؤلاءِ الكفرةِ** إيمانًا خالصًا ودَخَلَ في مِلّةِ الإسلامِ دُخولًا أصليًّا. ﴿وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ الذي يَستوجبونَه بإيمانِهم وعملِهم.

كأنه علَمٌ في رأسِه نار[1]

انظُر إلىٰ هذه الرموزِ الدقيقةِ مع الإيجاز.

قولُه: (﴿وَٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾ **وهُم جَمْعُ نَصْران**) أي: وهُو جَمْعُ نَصْران بدليلِ ﴿وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ﴾، وهو مِنْ صَبأَ. وفي نسخةٍ: «هو» بدل «هم».

قولُه: (**نَصْرانةٌ لم تَـحَنَّفِ**) أنشدَ الزجاجُ أوّله[2]:

فكلتاهُما خَرَّت وأَسْـجَدَ رأسُـها ... كما سَجَدَتْ نَصْرانةٌ لم تَـحَنَّفِ[3]

أَسْجَدَ رأسُها، أي: طأطأ، تحنَّف الرجلُ: إذا أَسْلَمَ، أي: عمِلَ عملَ الحَنيفيةِ، والضمير في «رأسِها» راجعٌ إلىٰ لفظِ «كِلتاهما» وأُنِّثَ لتأنيثِها.

قولُه: (﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ **مِن هٰؤلاءِ الكَفَرة**) جَمَعَ المنافقينَ واليهودَ والنصارىٰ والصابئينَ في

---

(١) سبق تخريجُه من «ديوان الخنساء».

(٢) في «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٤٧).

(٣) لأبي الأخزر الحِمّاني يصف ناقتين مجهودتين قد استبدّ بهما التَّعَب، وهو من شواهد «كتاب سيبويه» (٣: ٤١١).

فإن قلتَ: ما محلُّ ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾؟ قلتُ: الرفعُ إن جعلتَه مبتدأ خبره ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾، والنصبُ إن جعلتَه بدلًا من اسم «إنّ» المعطوفِ عليه، فخبرُ «إن» في الوجهِ الأوّلِ الجملةُ كما هي، وفي الثاني ﴿فَلَهُمْ﴾ والفاءُ لتضمّنِ «من» معنى الشرْط.

[﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۞ ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۖ فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ۞ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ۞ فَجَعَلْنَٰهَا نَكَٰلًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ٦٣-٦٦]

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ﴾ بالعملِ على ما في التوراة. ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ﴾ حتى قَبلتُم وأَعطيتُم الميثاق؛ وذلكَ أنّ موسى عليه السلامُ جاءَهم بالألواحِ فرأَوْا ما فيها....

قولِه: «الكَفَرة» لأنَّ الكُفرَ يَشْمَلُهم، وهذا العامُّ بعد الكلامِ في قوم مخصوصينَ دليلٌ على أنَّ الكلامَ فيه استطراد، وما هو قَبْلَه مِن قوله: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾ مُسْتَطْردٌ أيضًا، بيانُ ذلك: أنه تعالى لمّا حكى إنكارَ موسى عليه السلام على اليهودِ استبدالَهم الذي هو أدنى بالذي هو خَير، بعد تَعدادِ النِّعمِ عليهم، جاءَ بقولِه: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ﴾ استطرادًا حاكيًا سوءَ صنيعِهم بالأنبياء، وكُفرِهم واعتدائهم، يعني أنّهم قَوْمٌ بُهْتٌ معكوسو الرأيِ في سائرِ الأمورِ، وليس هذا ببِدْعٍ منهم، ألا ترى إلى أنه تعالى كيف ضربَ عليهم الذلّةَ والمَسْكَنة، وغضِبَ عليهم بسَببِ كُفْرهم وقَتْلِهم الأنبياءَ، وعصيانِهم بعْدَ أَخْذِ الميثاق، ورَفْعِ الطورِ وغيرِ ذلك! فإنّهم لما غَلَوْا في التّمادي في الطُّغيانِ أبدلَ الله مكانَ عِزِّهم الذِّلّةَ والمَسْكنة، ثم أرادَ الله أن يُبيِّنَ للعبادِ عظيمَ رَحْمته، وشُمولَ كَرمِه ورأفتِه، فعمَّ الكَفَرة، يعني ما بالُ هؤلاءِ إذا رجَعوا إلى الله تعالى وتابوا وآمنوا بنبيِّ الرحمة! بل غيرُهم ممّن هو أشدُّ منهم كُفرًا، إذا دَخلوا في مِلّةِ الإسلامِ دُخولًا أصيلًا، وعمِلوا صالحًا، فلهُم أجْرُهم، والدليلُ على الاستطرادِ العَوْدُ إلى خطابِ اليهود بقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا﴾ الآية [البقرة: ٦٣].

من الآصارِ والتكاليفِ الشاقّةِ فكَبُرتْ عليهم، وأبَوْا قَبولها، فأُمِرَ جبريلُ فقَلَعَ الطُّورَ من أصلِه، ورَفَعَه وظلَّله فوقَهم، وقالَ لهم موسىٰ: إن قبلتُم وإلا أُلقيَ عليكم؛ حتىٰ قَبِلوا. ﴿خُذُواْ﴾ علىٰ إرادةِ القَوْل. ﴿مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم﴾ من الكتابِ ﴿بِقُوَّةٖ﴾؛ بجدٍّ وعَزيمة، ﴿وَٱذۡكُرُواْ مَا فِيهِ﴾ واحفظوا ما في الكتابِ وادْرسوه ولا تنسَوْه ولا تَغْفُلوا عنه؛ ﴿لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ رجاءً منكم أن تَكونوا متقين، أو قلنا: خذوا واذكروا إرادةَ أن تتقوا. ﴿ثُمَّ تَوَلَّيۡتُم﴾ ثُمَّ أعرضْتم عن الميثاقِ والوفاءِ به، ﴿فَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ﴾ بتوفيقِكُم للتوبةِ لَخَسِرْتم. وقُرِئ: (خذوا ما آتيتُكم) و(تَذَكَّروا) و(اذَّكَّروا). و﴿ٱلسَّبۡتِ﴾: مصدرُ سَبَتَتِ اليهود؛ إذا عظَّمت يَومَ السَّبْت، وإنّ ناسًا منهم اعتدَوْا فيه؛ أي: جاوزوا ما حُدَّ لهم فيه من التجرُّدِ للعبادةِ وتعظيمِه، واشتغلُوا بالصَّيد؛ وذلكَ أنّ اللّـهَ ابتلاهُم؛ فما كانَ يَبقىٰ حوتٌ في البحرِ إلا أخرجَ خُرطومَه يَومَ السَّبْت،.......................

قولُه: (حتّىٰ قَبِلوا) فيه لَطيفةٌ، وهي: أنَّ تظليلَ الطُّورِ ومقالَة موسىٰ مَعَهُم امتدَّ زمانًا حتّىٰ قبِلوا، وعلىٰ عكسِه قولُه: ﴿ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ﴾ [البقرة: ٦٠].

قولُه: (واذكُروا إرادةَ أن تتقوا) قال القاضي: هذا عند المعتزلة، أي: قلنا: خُذوا واذكروا إرادةَ أن تتقوا[١].

وقلتُ: والحاصلُ أنَّ «لعلّكم» إنْ جُعل تعليلًا لقولِه: خُذوا واذكروا، كانَ علىٰ حقيقتِه، لأنه راجعٌ إليهم، وإذا عُلِّق بـ«قُلْنا» المُقدَّر كان تعليلًا لفعْلِ الله تعالىٰ، فيجبُ تأويلُه بالإرادةِ علىٰ مَذْهَبه.

قولُه: (فما كانَ يَبقىٰ حوتٌ) «كان» زائدةٌ كما في قوله:

وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ[٢]

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٣٥).

(٢) صَدْرُه:

فكيْفَ إذا مَرَرْتُ بدارِ قوم

=

فإذا مضىٰ تفرَّقتْ، كما قال: ﴿تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم﴾ [الأعراف: ١٦٣]، فحفرُوا حِياضًا عندَ البحْرِ وشَرَعوا إليها الجداولَ؛ فكانت الحيتانُ تدخلُها فيصطادُونَها يومَ الأحد، فذلكَ الحبسُ في الحياضِ هو اعْتداؤُهم. ﴿قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ خبَرانِ، أي: كونوا جامعينَ بينَ القِرْديّةِ والخسوء؛ وهو الصَّغار والطَّرْد، ﴿فَجَعَلْنَاهَا﴾ يعني: المَسْخةَ ﴿نَكَالًا﴾ عبرةً تُنَكِّلُ من اعتبرَ بها أي: تمنعُه، ومنه: النِّكْل: القيد. ﴿لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا﴾: لما قبلَها ﴿وَمَا خَلْفَهَا﴾: وما بعدها من الأممِ والقُرون؛ لأن مَسْختَهم ذُكرتْ في كتبِ الأوّلين، فاعتبَروا بها واعتبرَ بها مَن بلغتْهم من الآخِرين، أو أريدَ بما بينَ يديها: **ما بحضرَتِها من القرىٰ والأمم**. وقيل: ﴿نَكَالًا﴾ عقوبةً منكِّلةً ﴿لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا﴾ ....

قولُه: (﴿شُرَّعًا﴾) أي: ظاهرةً علىٰ وَجْهِ الماء، يقال: شَرَعَ علينا فُلان: إذا دَنا مِنّا وأشرفَ علينا.

قولُه: (﴿قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ خبَرانِ) أي: ﴿خَاسِئِينَ﴾ خبَرٌ بعدَ خبَر، إذ لو لم يكُن لكان وَصْفًا لِقِرَدَة، فالواجبُ خاسئةً، أو حالًا من اسمِ «كانَ» علىٰ بعد[1].

قولُه: (**ما بحَضْرَتِها من القُرىٰ والأُمَم**) تركَ معنىٰ «وما خلفها» في هذا الوجه[2] لظُهورها، أي: القُرىٰ التي ليسَتْ بحَضْرتِها، فـ«ما» علىٰ الوجهِ الأولِ والثاني[3] في «ما قبلها» و«ما خلفها» بمعنىٰ «مَنْ» لقولِه: «مِنَ الأُمم» لاعتبار وَصْفِ المُعْتَبرين تَعْظيمًا، لأن (ما) إذا وُضِعَ مَوْضِعَ «مَنْ» كقوله: سُبْحان ما سَخَّرَكُنَّ لنا، تُعْتَبرُ الوصفيةُ فيه بحَسَبِ المقام.

= وهو للفرزدق في «ديوانه» (٢: ٢٩٠) ولتمامِ الفائدة انظر: «خزانة الأدب» (٩: ٢٢٢).

(١) انظر: «الدرُّ المصون» للسمين الحلبي (١: ٢٥٢) ففيه تحرير نافعٌ لهذا المقام.

(٢) قوله: «في هذا الوجه» من (ط).

(٣) قوله: «والثاني» ساقط من (ط).

لأجلِ ما تقدّمها من ذُنوبِهم وما تأخّرَ منها، ﴿وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ للذين نَـهَوْهم عن الاعتداءِ من صالحي قومِهم، أو لكلِّ متّقٍ سَمِعَها.

[﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ * قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ۖ فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ * قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ * قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ * قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ * وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَْٰٔتُمْ فِيهَا ۖ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ * فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ٦٧-٧٣]

وعلىٰ الوجهِ الثاني: «ما» بمعنىٰ ذوي العُقول وغيرِهم، وهو أبلَغُ من الأولِ لِما انضمَّ مع اعتبارِ الأُمَمِ اعتبارُ الآثارِ والأطلال. ومَجازُ نِسْبةِ الاعتبارِ إلىٰ القُرىٰ راجعٌ إلىٰ الأهلِ، كأنه قيل: جَعَلْنا خَرابَ القُرىٰ ومسْخَةَ أهاليها عِبْرةً تَـمْنَعُ مَنِ اعتبَرَ في خرابِ القرىٰ وإهلاكِ أهاليها من ارتكابِ ما ارتكبوهُ من العدوان.

وعلىٰ الوجه الثالث ـ وهو أن يُرادَ بالنَّكالِ العقوبةُ لا العِبْرة ـ «ما» الأولىٰ علىٰ ظاهِرِها، والثانيةُ بمَعْنىٰ «مَنْ» لأنَّ المَسْخَة الحاضِرةَ يصِحُّ جَعْلُها نكالًا، أي: عذابًا بسَببِ الجنايةِ الماضية، لكن لا يصحُّ جَعْلُها نَكالًا لِما بَعْدَها من الجنايةِ التي لم توجَدْ، ولهذا قال الواحدي: إن «ما» الثانية بمعنى «مَنْ»[1] أي: نكالًا لمَنْ بَعْدَهم من بني إسرائيلَ؛ يعني إذا رَضُوا بها، كقولِه: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: ١١٢] وفي «الكواشي»: أي: ما عَمِلَتْ من الجنايةِ التي قَبْلَ المَسْخ، ولِـما عَمِلت وقْتَ المَسْخ، فالضميرُ المجرورُ في «خَلْفَها» عائدٌ إلىٰ «ما» في

---

(١) «التفسير الوسيط» للواحدي (١: ١٥٣).

كانَ في بني إسرائيلَ شيخٌ مُوْسرٌ **فقتَلَ ابنَهُ**[١] **بنو أخيه**؛ ليرثوه، وطرحوه علىٰ بابِ مدينة، ثمّ جاؤوا يُطالبون بدِيَته، فأمرَهم اللّٰـهُ أن يَذبحوا بقرةً ويَضْربوه ببعضها؛ ليحيَا فيخبرَهم بقاتلِه. ﴿قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗا﴾: أتجعلُنا **مكانَ هُزْءٍ** أو أهلَ هُزْءٍ أو مهزوءًا بنا،

﴿لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهَا﴾ التي هي عبارةٌ عن الجنايةِ لا إلىٰ المَسْخَة. وتأويلُ ما ذهبَ إليه المصنِّفُ أقربُ إلىٰ أن يُجْعَلَ الضميرُ في «خَلْفَها» راجِعًا إلىٰ المَسْخَة، أي: جعَلْناها مُنكِّلةً لما بين يدَيْها، أي: لأجلِ ما تقدَّمها مِن ذنوبهم، ولأجلِ اعتبارِ مَنْ تأخَّر من تلك المَسْخَة.

وحاصلُ كلامِ المُصَنِّف[٢]: أنّ «ما» في «ما قبلها» إما أن تُجْرىٰ علىٰ العُموم أوْ لا، والثاني: إما أن تُجْرىٰ علىٰ ذوي العقولِ أو علىٰ وَصْفِهم، فالوجْهُ الأوَّلُ محمولٌ علىٰ الثاني لإيقاعِ قولِه: «مِنَ الأُممِ والقرون» بيانًا له، والثاني علىٰ الأولِ بجعله «مِنَ الأممِ والقُرىٰ» بيانًا لـ«ما بحضرتها» والثالثُ علىٰ الثالثِ لَمّا بيَّن ما بقوله: «من ذنوبهم».

قولُه: (**فقتَلَ ابنَه بنُو أخيه**) قال المعزي: الصوابُ: فَقَتله بنو عَمِّه، لقوله في آخرِ القصة: ولم يُورَّثْ قاتلٌ بعد ذلك؛ لأنَّ المُورِّثَ الأبُ لا ابنُه المقتول، ولأن قاتلَ الابنِ لا يُمْنَعُ الإرْثَ من الأبِ بلا خِلاف، وقيل في العذر: فقتلَ ابنَهُ بَنو أخيه بعد مَوْتِ الشيخ، وفيه تعسُّف علىٰ أنَّ المفسرين مِثْل مُحْيي السُّنّة، والواحديِّ وصاحِبِ «المُطْلِع»: رَوَوْا أنه كان في بني إسرائيلَ رجلٌ غنيٌّ له ابنُ عَمٍّ فقيرٌ لا وارثَ له فلمّا طال عليه مَوْتُهُ قَتَله ليرِثَه[٣].

قولُه: (**مكانَ هُزءٍ**) أي: هُزْءٌ مَصْدَرٌ لا يَصْلحُ أن يقعَ مفعولًا ثانيًا لأنّه علىٰ تأويلِ خبرِ المُبْتدأ فيُقَدَّرُ المُضاف، فهو إمّا علىٰ مكانِ هُزْءٍ، أو أهل هُزْء، أو يُجْعَلَ الهُزْءُ بمعنىٰ المهزوءِ به؛ تسميةَ المفعولِ به بالمَصْدر[٤]، كقولِه تعالىٰ: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَحۡرِ﴾ [المائدة: ٩٦] أي: مَصِيدُه،

---

(١) كذا في الأصل الخطي من «الكشاف»، وأفاد في الحاشية بوجود نسخة أخرىٰ فيها: «فقتَلَه بنو أخيه».

(٢) من قوله: «أقرب إلىٰ أن يجعل» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٣) انظر: «معالم التنزيل» (١: ١٠٥-١٠٦) و«الوسيط» للواحدي (١: ١٥٤).

(٤) انظر: «الدرّ المصون» (١: ٢٥٣) وعبارتُه ثمّة: أنّه مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعول به، أي: مهزوءًا بنا.

أو الهزوَ نفسَه؛ لفَرْطِ الاستهزاء. ﴿مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾: لأن الـهُزْءَ في مثلِ هذا من بابِ الجهلِ والسَّفه..

أو تُجْعلَ الذاتُ نَفْسَ المعنى، نحوَ رَجُلٍ عَدْلٍ، ويرجعُ معنَىٰ «مكانِ هُزْوٍ» كنايةً إلىٰ المبالغةِ فيه.

قولُه: (**لأنّ الـهُزْءَ في مِثل هذا من بابِ الـجهْلِ والسَّفه**)، أي[1]: هذا المقامُ لا يصلُحُ للاستهزاء، فإنَّه مَقامُ الإرشادِ وتبيينِ الأحكام، وتعيينِ الإبهام، فالاستهزاءُ فيه يُعدُّ مِنَ السَّفَه. ويُعْلَمُ منه أنّ الـهُزْءَ إذا وقعَ في موقعِهِ نَحْوَ قولِه تعالىٰ: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١] ليزيدَ غيْظَ المُستَهْزأِ به، فيرتدعَ عمّا هو عليه، عينُ العلْمِ والإرشاد. فوضَعَ الجاهلَ موضعَ الهازئ للدِّلالةِ علىٰ أنَّ الهازئَ جاهل، وفَسَّر الجَهْلَ بالسَّفَه، ليُؤْذِنَ أنّ العالِمَ حليم.

قال الزجاج: فانتفىٰ موسى عليه السلام من الـهُزْءِ، لأنَّ الهازئَ جاهلٌ لاعب[2].

قال القاضي: نفىٰ عليه السلام عن نَفْسِه ما رُمِيَ به علىٰ طريقةِ البرهان، وأخرجَ ذلك في صورةِ الاستعاذة[3].

وقلت: عنىٰ بقَوْلِه: «طريقة البرهان» طريقةَ الكِناية حيث نَفىٰ عن نفسِه أن يكونَ داخِلًا في زُمْرةِ الجاهلين، وواحدًا منهم، وتـمَّم المبالغةَ بالاستعاذةِ، أي: إنَّ الـهُزْءَ في مَقامِ الإرشادِ كادَ أن يَكونَ كُفرًا، فصحَّتِ الاستعاذةُ منه، فالمطابَقةُ بينَ جوابِ موسىٰ عليه السلام وبينَ كلامِهم من حيثُ المعنىٰ.

قال الراغب: الجهلُ علىٰ ثلاثةِ أَضْرُب: الأول: خُلوُّ النفسِ من العِلْم، هذا هو الأصل، والثاني: اعتقادُ الشيءِ بخلافِ ما هو عليه، والثالث: فعْلُ الشيءِ بخلافِ ما حَقُّه أن يُفْعل،

---

(١) في (ف): «إلىٰ».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٥٠).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٣٣٩).

وقُرِئَ: (هُزُؤًا) بضَمَّتَين، و(هُزْءًا) بسكون الزّاي نحوُ (كُفُؤًا) و(كُفْئًا)، وقرأَ حَفْصٌ: ﴿هُزُوًا﴾ بالضمَّتَيْنِ والواو، وكذلك ﴿كُفُوًا﴾ [الإخلاص: ٤].

والعِياذُ واللّياذُ من وادٍ واحد. في قراءةِ عبدِ الله: (سل لنا ربك ما هي) سؤالٌ عن حالِها وصفتِها؛ وذلكَ أنهم تعجَّبوا من بَقَرةٍ ميتةٍ يُضربُ ببعضِها ميتٌ فيحيا، فسألوا عن صفةِ تلكَ البقرةِ العَجيبةِ الشأنِ الخارجةِ عمّا عليه البَقَر. والفارضُ: المسنّةُ وقد فَرَضَت فُروضًا فهيَ فارِض، قال خُفَاف بنُ نُدْبة:........................

سواءٌ اعتقدَ فيه اعتقادًا صحيحًا أو فاسدًا، كمَنْ تركَ الصلاةَ مُتعمِّدًا، وعلىٰ ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ فجعَل فِعْلَ الهُزْء جَهْلًا، وقال عزَّ وجَلَّ: ﴿فَتَبَيَّنُوٓا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ﴾[1] [الحجرات: ٦][2].

قولُه: (قُرِئَ: هُزُؤًا[3]، بضمَّتَيْن) الجماعةُ سوىٰ حَمْزَة، فإنه قرأَ بالسُّكون[4].

قولُه: (أنهم تَعَجَّبوا مِن بَقَرةٍ مَيِّتة) يعني ما هي؟ يُسْأَلُ به عن الجِنْسِ وحقيقةِ الشيء، وحقيقةُ البقرةِ غيرُ مسؤولٍ عنها؛ لأنَّ الضميرَ راجعٌ إلىٰ البقرةِ المذكورة، وهي بَقَرةٌ فَذَّةٌ مُبْهَمَة، فامتنعَ السؤالُ بها عن حقيقتِها، فرجَعَ إلىٰ صفاتِها، ثم إلىٰ أقْربِها من الحقيقةِ وما بها تمتازُ الحقيقة عن الحقائق وعن[5] سائرِ أنواعِها، كأنَّها صارتْ حقيقةً أُخرىٰ، علىٰ مِنْوال قوله:

---

(١) من قوله: «وقال عز وجل» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) «مفردات القرآن» ص٢٠٩.

(٣) قوله: «هُزُؤًا» ساقط من (ف).

(٤) قرأ: «هُزُؤًا» بضمِّ الهاء والزاي والهَمْز: نافعٌ وابن كثيرٍ وأبو عمرٍو وابن عامرٍ والكسائيُّ وشعبةُ عن عاصمٍ، ويعقوبُ في روايةِ رُوَيْس. وقرأ حمزة وصلًا، وخَلَفٌ وصلًا ووَقْفًا: «هُزْءًا» بإسكانِ الزاي والهمز. وقرأ عاصمٌ في رواية حفص: «هُزُوًا» بضمِّ الزاي، والواو بدل الهمزة. انظر: «النشر في القراءات العشر» (١: ٣٩٥)، و«الدر المصون» (١: ٢٥٣).

(٥) في (ط): «وما بها تمتاز عن» دون قوله: «الحقيقة عن الحقائق».

لَعمْري لقد أَعطيتَ ضَيْفَكَ فارِضًا … تُساقُ إليهِ ما تَقومُ علىٰ رِجْلِ

وكأنها سُمِّيَتْ فارضًا؛ لأنها فَرَضت سنَّها، أي: قَطَعتْها، وبلغَتْ آخرَها. والبكرُ: الفتيّة. والعَوَان: النَّصف، قال:

نواعمُ بينَ أبكارٍ وعُونِ

وإن تَفُق الأنامَ وأنْتَ مِنهم … فإنَّ المِسْكَ بعْضُ دمِ الغَزال(١)

ألا ترى أنهم لـما سمعوا بقوله: ﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا(٢)﴾ [البقرة: ٧١] أمسكوا عن السؤال وقالوا: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] وإليه الإشارة بقوله: «الخارجة عما عليه البقر»، قال الزجاج: إنّما سألوا ما هي؛ لأنهم لا يعلمونَ أنَّ بَقَرةً يحيا بضَرْبِ بعضِها مَيِّت(٣). وقال القاضي: ما هي، أي: ما حالُها وصِفَتُها؟ وكان حقُّهم أن يقولوا: أيُّ بقرةٍ هي؟ أو كيف هي؟ لأن «ما» يُسأَلُ به عن الجنْسِ غالبًا، لكنّهم لما رأَوْا ما أُمِروا به علىٰ حالٍ لم يوجَدْ بها شيءٌ من جنسه، أجرَوْه مُجْرىٰ ما لم يعرِفوا حقيقته ولم يَرَوْا مِثْله(٤).

قولُه: (**لعَمْري لقد أعطَيْتَ**)(٥) البيت، يصِفُ مُضيفًا.

قولُه: (**ما تقوم على رجل**) أي: ما كانت تقدر القيام لشدة هزالها.

قولُه: (**نواعمُ بين أبكارٍ وعون**) للطِّرِمّاح(٦)، قَبْلَه قولُه:

---

(١) للمتنبي في «ديوانه» (٢: ١٦).

(٢) في (ح): «﴿لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّـٰظِرِينَ﴾».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٥٠).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٣٣٩).

(٥) عزاه الزمخشري لخُفافِ بن نُدْبَة. وعزاه ابن منظور في «لسان العرب» والزَّبيدي في «تاج العروس» لعلقمة ابن عوف.

(٦) قوله: «للطرماح» ساقط من (ط).

وقد عَوَّنَتْ. فإن قلتَ: «بين» تقتضي شيئين فصاعدًا، فمِن أينَ جازَ دُخولُه علىٰ «ذلك»؟ قلت: **لأنه في معنىٰ شيئين**؛ حيثُ وَقَعَ مُشارًا به إلىٰ ما ذُكِرَ من الفارِضِ والبِكْر. فإن قلتَ: كيفَ جازَ أن يُشارَ به إلىٰ مؤنثَيْن، وإنما هُوَ للإشارةِ إلىٰ واحدٍ مذكّر؟ قلتُ: جازَ ذلكَ علىٰ تأويلِ ما ذُكِرَ وما تقدّمَ؛ للاختصارِ في الكَلام، ....

ظعائنُ كنتُ أَعْهَدُهُنَّ قِدْمًا ... وهنَّ لذي الأمانةِ غَيْرُ خُونِ

طِوالُ مِتلِّ[1] أعناقِ الهوادي ... نَواعمُ بينَ أبكارٍ وعُونِ

حِسانُ مواضعِ النُّقْبِ الأعالي ... غِراثُ الوُشْحِ صامِتَةُ البُرِيْنِ[2]

مِتَلِّ[3] أعناقِ الهوادي، أي: طويلةُ العُنُقِ، غِراثُ الوُشْح كنايةٌ عن دِقَّةِ خَصْرِها، كما أنَّ صامِتَةَ البُرِيْن كنايةٌ عن غِلَظِ ساقِها، والبُرِيْن: الخَلْخال.

قولُه: (**وقد عَوَّنَتْ**) أي: صارَتْ عَوانًا.

قولُه: (**لأنه في معنىٰ شيئَيْن**) قال القاضي: ذلك إشارةٌ إلىٰ ما ذُكِرَ من الفارِضِ والبِكْر، فلذلك أُضيفَ إليه «بين»، فإنَّه لا يُضافُ إلّا إلىٰ مُتعَدِّد[4]. قال السّجاوَنْدي: وعندي أنَّ المرادَ في وسطِ زمانِ الصلاحِ للعَوانِ واعتدالِه. تقول: سافَرْتُ إلىٰ الرومِ وطُفْتُ بَيْنَ ذلك، فالمشارُ إليه عَوان. وهذا أولىٰ لئلا يفوتَ معنىٰ ﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ لأن «عَوانٌ» هي النَّصَفُ كما قال. وقال الجَوْهري: العَوان هو النَّصَفُ في سِنِّها مِن كلِّ شيء، والجَمْعُ عُون، وبَقَرةٌ عَوانٌ: لا فارِضٌ ولا بِكْر. وفائدةُ قوله: «عَوانٌ» بعدَ ما نفىٰ أن تكونَ بِكْرًا أو أن تكونَ فارِضًا، هو أنه احتُمِلَ أن تكونَ عِجْلًا أو جَنينًا، فقال: عَوانٌ، لإزالةِ اللَّبْسِ ونَفْي الاحتمال.

---

(١) في (ط): «مشلّ».

(٢) «ديوان الطِّرمّاح» ص١٣٧، وانظر لزامًا «خزانة الأدب» (٨: ٧١-٧٣). والـمِتَلُّ: العنق الطويل الغليظ المعزز.

(٣) في (ط): «مشلّ».

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٣٤٠).

كما جَعلوا (فَعَل) نائبًا عن أفعالٍ جَمّةٍ تُذْكَرُ قبلَه، تقولُ للرَّجل: نِعْمَ ما فعلتَ! وقد ذَكَرَ لكَ أفعالًا كثيرةً وقصةً طويلةً، كما تقولُ له: ما أحسنَ ذاك! وقد يَجري الضميرُ مَجرىٰ اسمِ الإشارةِ في هذا. قالَ أبو عبيدةَ: قلتُ لرؤبةَ في قولِه:

فيها خُطوطٌ من سَوادٍ وبَلَقْ

كأنـه في الـجِلْدِ تَوليعُ البَهَـقْ

إن أردتَ الخطوطَ فقل: كأنها، وإن أردتَ السَّوادَ والبَلَق فقل: كأنهما. فقال: أردتُ كأنّ ذاكَ وَيْلَكَ! والذي حَسَّنَ منه أنّ أسماءَ الإشارةِ تَثنيتُها وجَمْعُها وتأنيثُها ليستْ علىٰ الحقيقة، وكذلكَ الموصولات؛ ولذلكَ جاءَ الذي بمعنىٰ الجمع.....................

قولُه: (كما جعلوا «فَعَل» نائبًا عن أفعالٍ جَمَّة) أي: كما أنَّ الفِعْلَ الواحدَ يُجْعَلُ كِنايةً عن أفعالٍ شتّىٰ، وكيفياتٍ مُتعدِّدة، كما سبقَ في قولِه تعالىٰ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤] كذلك يُجعَلُ اسم الإشارةِ كنايةً عن المذكور، ثم يَتَفَرَّعُ علىٰ اسمِ الإشارةِ الضميرُ بأَن يُجْعَلَ كنايةً عن المذكوراتِ توسعةً في الكلام[١] كما في شِعْرِ رؤبة[٢].

قولُه: (فيها خُطوط) الضميرُ للبقرة. و«التوليعُ»: اختلافُ الألوان، و«البَهَقُ»: بياضٌ وسَوادٌ يَظْهَرُ في الجِلد.

قولُه: (وَيْلك) أي: هذا سَهْلٌ لا يسأل.

قولُه: (ليست علىٰ الحقيقة) قيل: لأنها ليسَت علىٰ شاكلِتها في أسماءِ الأجناس، ألا ترىٰ أنَّ «ذا» موضوعٌ للمُفردِ المُذكَّرِ، و«الذي» في الموصولِ كذلك، و«اللذانِ» موضوعٌ للمثنّىٰ، وليست تثنيةَ «الذي»، و«الذين» هكذا موضوعٌ للجمع.

---

(١) قوله: «وتوسعة في الكلام» من (ط).

(٢) انظر: «ديوان رؤبة» ص١٠٤.

﴿مَا تُؤْمَرُونَ﴾ أي: ما تُؤْمَرُونَه بمعنىٰ تَؤْمَرُونَ به من قولِه: أمرتُكَ الـخَيْر، أو: أمْرَكُم بمعنىٰ مأمورِكم تسميةً للمفعولِ به بالمصدر؛ كضَرْب الأمير .الفُقوع: أشدُّ ما يَكونُ من الصُّفرةِ وأَنْصَعُه.

يُقال في التوكيد: أصفرُ فاقعٌ ووَارِس، كما يُقال: أسودُ حالِكٌ وحانِك، وأبيضُ يَقَقٌ ولَـهَقٌ، وأحمرُ قانئ وذَرِيحيّ، وأخضرُ ناضرٌ ومُدْهامّ، وأوْرَقُ خُطبانيّ، وأرْمَكُ رداني. فإن قلتَ: فاقعٌ هنا واقعٌ خبرًا عن اللّونِ فلمْ يَقَعْ توكيدًا لصَفراء..............

قولُه: (أمرتك الخير) تمامه:

أمَرْتُكَ الخَيْرَ فافعَلْ مـا أُمِـرْتَ بـه فقـد ترَكْتُـكَ ذا مـالٍ وذا نَـشَبِ

قيل: قائلُه عَبَّاس بن مِرْداس، وقيل: خُفافُ بنُ نُدْبة[1]، أي: أمَرْتُكَ بالخيرِ بدليلِ قولِه: فافعَلْ ما أُمِرتَ به، ولأنّ الأمْرَ لا يُسْتعمَلُ إلا بالباء. «ذا مال» أي: ذا إبلٍ وماشية. والنَّشَبُ: المالُ الأصيل، وهو اسمٌ يجمَعُ الصامتَ والناطق. حُذِفَ من الآيةِ الجارُّ إيجازًا وأَمْنًا من الإلباس، وأوصلَ الفِعْلَ ثم حَذَفَ الضمير.

قولُه: (وأنْصَعُه) الناصعُ: الخالِصُ من كلِّ شيء، ويقال: أبيضُ ناصعٌ، وأصفرُ ناصِع، وأصفرُ وارِس، الوَرْسُ: نبتٌ أصفرُ تُتَّخَذُ منه الغُمْرةُ للوجه، تقولُ منه: أوْرَسَ الرِّمْثُ، أي: اصفَرَّ ورَقُه، فهو وارِس. والرِّمْثُ: بالكَسْر مَرْعى من مراعي الإبل، وهو من الحَمْض.

«أسودُ حالك» حَلَكَ الشيءُ يَحلُك حُلوكةً: اشتدَّ سَوادُه. وأسودُ حالِكٌ وحانِكٌ بمعنًى.

«وأبيضُ يَقَقٌ»، أي: شديدُ البياض، واللَّهَقُ بالتحريك: الأبيضُ، وشيءٌ لَهِقٌ إذا كانَ شديدَ البياض.

«وأحمَرُ قانئ»، قَنأَ الرجلُ لِحْيتَه بالخِضاب، وقد قَنَأَتْ هيَ من الخِضاب إذا اشتَدَّتْ حُمْرتُها.

---

(١) وقيل هو: لعمرو بن معدي كرب، أو لزرعة بن السائب. انظر: «خزانة الأدب» (١: ٣٤٢-٣٤٣).

قلتُ: لم يقع خبرًا عن اللّون، إنما وَقَعَ توكيدًا لصفراء، إلا إنه ارتفع اللّونُ به ارتفاعَ الفاعل، واللّونُ من سببِها وملتبسٌ بها **فلم يَكن فرقٌ بينَ قولِكَ: صفراءُ فاقعةٌ، وصفراءُ فاقعٌ لونُها**. فإن قلتَ: فهلّا قيلَ: صفراءُ فاقعة، وأيُّ فائدةٍ في ذِكْرِ اللّون؟ قلت: الفائدةُ فيه التوكيد؛ لأنّ اللّونَ اسمٌ للهيئةِ وهيَ الصّفرة؛ فكأنّه قيلَ: شديدةُ الصّفْرةِ صُفرتُها، فهو **من قولِك: جَدَّ جِدُّه**، وجنونُكَ مجنون. وعن وهْب: إذا نظرتَ إليها خُيِّلَ إليكَ أنّ شُعاعَ الشمْسِ يخرجُ من جِلدِها. والسّرورُ: لذّةٌ في القلْبِ عندَ حصولِ نفْعٍ أو توقّعِه. وعن عليٍّ رضيَ اللّـهُ عنه: من لَبِسَ نَعْلًا صفراءَ قَلَّ همُّه؛ لقولِه تعالىٰ: ﴿تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾....

«ومدهامّ» ادْهامَّ الشيءُ: إذا اسود، قال تعالىٰ: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] أي: سَوْداوانِ من شدَّةِ الخُضْرَةِ من الرِّيّ، والعربُ تقولُ لكلِّ أخضرَ: أسود.

«وأَوْرَقُ» من الحمامِ والإبلِ الذي له لون الرماد.

و«خُطْبانيّ» منسوبٌ إلىٰ الخُطْبان: وهو الحَنظَلُ إذا صارَت فيه خُطوطٌ خُضر.

والرُّمْكَة من الإبلِ الذي اشتَدّت كُمْتَتُه حتى يدخُلَها السواد، يقال: جَملٌ أَرْمَكُ. والرادن[1]: الزعفرانُ: يقالُ للشيءِ إذا خالطَ حُمْرَتَه صُفْرةٌ: أحمر رادِنيّ وناقة رادِنيّة[2].

قولُه: (**فلم يكُن فَرْقٌ بين: صفراءُ فاقعةٌ، وصفراءُ فاقعٌ لونُها**) أي: في كَوْنِهما مؤكِّدَيْن للصفراء، وإلا فالثاني أوْكَدُ كما ذَكَر.

قولُه: (**مِن قولك: جَدّ جِدُّه**) أي: من بابِ الإسنادِ المَجازي. قال تأبّطَ شرًّا:

إذا المرءُ لم يَحتَلْ وقَـدْ جَـدَّ جِـدُّهُ ... أضاعَ وقاسَىٰ أمْرَهُ وهو مُدبِرُ[3]

---

(١) في (ط) و(ح): «والردان».

(٢) في (ط): «أحمر رداني، وناقة ردانية».

(٣) البيت في ديوان «تأبّط شرًّا» ص٨٦، و«ديوان الحماسة» بشرح المرزوقي (١: ٧٥).

وعن الحسَنِ البصريّ: ﴿صَفۡرَآءُ فَاقِعٞ لَّوۡنُهَا﴾: سَوْداءُ شديدةُ السّواد، ولعلّه مستعارٌ من صِفةِ الإبلِ؛ لأنّ سوادَها تعلوه صُفرة، وبه فُسّرَ قولُه تعالىٰ: ﴿جِمَٰلَتٞ صُفۡرٞ﴾ [المرسلات: ٣٣]، قال الأعشىٰ: ....

قال المَرْزوقي: جَدّ جِدّه إذا ازدادَ جِدُّه جَدًّا[١]. ونَحْوُه قولُك: حتى استدقَّ نُحولُها، أي: ازداد دِقَّتُها دقّةً[٢]، «وجُنونُك مجْنونٌ» مِن قولِه:

جنونُك مجنـونٌ ولـسْتَ بواجـدٍ ... طبيبًا يداوي من جُنونِ جنونِ[٣]

قولُه: (سوداءُ شديدةُ السواد) قال صاحبُ «المُطْلع»: فيه نَظَر؛ لأنّ قولَه: ﴿فَاقِعٞ لَّوۡنُهَا﴾ يردُّه. وقال القاضي: لأنَّ الصُّفْرةَ بهذا المعنىٰ لا تؤكّدُ بالفُقوع[٤].

والجوابُ ما جاءَ عن الزجاج: فهذه كلُّها صفاتٌ مُبالغةٌ في الألوان، وقد قال بعضُهم: صفراءُ هاهنا سوداء[٥].

قلتُ: لأنّ صفراءَ إذا أُكِّدَ بالفُقوعِ يدلُّ على خلوصِ الصُّفْرةِ فيها، ثم إذا رُوعِيَ مَعنىٰ الإسنادِ المجازيِّ معها دلَّ علىٰ أنَّ المرادَ بذلك التأكيدِ المبالغةُ في الصُّفْرَةِ لا الخلوصُ فيها، فدلّت هاتانِ المُبالغتانِ علىٰ أنّها بلغتِ الغايةَ في بابِها، وكلُّ لَوْنٍ إذا قويَ واشتَدَّ أخَذَ بالعينِ كالسواد، ولهذا وُصِفَت الخُضْرَةُ إذا قَوِيَت بالإِدهام.

قولُه: (ولعلّه مُستعار) لأنَّ الأصلَ في استعمالِ الأصفرِ وإرادةِ الأسودِ في الـجَمَل، فنُقِلَ إلىٰ البقر.

---

(١) «شرح ديوان الحماسة» (١: ٧٥).

(٢) في (ط): «ازداد فيها دقة».

(٣) هو في «عيون الأخبار» لابن قتيبة (٢: ٤٧)، و«بهجة المجالس» لابن عبد البرِّ (١: ٥٤٥) من غيرِ عَزْوٍ لأحد.

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٣٤١).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٥٢).

تلكَ خَيْلي منه وتلـكَ رِكـابي ... هُنَّ صفرٌ أولادُها كالزَّبيـبِ

﴿مَا هِىَ﴾ مَرّةً ثانية، تكريرٌ للسّؤالِ عن حالِها، وصفتِها، واستكشافٌ زائدٌ لِيَزدادوا بيانًا لوصْفِها.

وعن النبيّ ﷺ: «**لو اعتـَرَضوا أدنىٰ بقرةٍ فذَبَحوها لَكَفَتْهم، ولكن شدّدوا فَشدّدَ اللّـهُ عليهم**». والاستقصاءُ شُؤْم. وعن بعضِ الخلفاءِ أنه كَتَبَ إلىٰ عامله بأن يَذهبَ إلىٰ قوم فَيَـقطعَ أشْجارَهم، ويَهدمَ دُورَهم، فكتبَ إليه: بأيِّها أَبْدَأ، فقال: إن قلتُ لكَ بقطْعِ الشجرِ سألتني: بأيِّ نَوْعٍ منها أبداً. وعن عُمَرَ بنِ عبدِ العزيز: إذا أمرتُك أن تُعطيَ فلانًا شاةً سألتني: أضائنٌ أم ماعِز، فإن بَيّنتُ لكَ، قلتَ: أذَكَرٌ أم أنثىٰ، فإن أخبرتُك؛ قلتَ: أسوداءُ أم بَيْضاء، فإذا أمرتُك بشيءٍ فلا تُراجعني. **وفي الحديثِ: «أعظمُ النّاسِ جُرْمًا** من سألَ عن شيءٍ لم يُـحَرَّمْ فحُرِّمَ لأجلِ مسألتِه».........................

قولُه: (**تلك خيلي**)[1] البيت[2]، يقولُ: خَيْلي وإبلي سُودٌ وأولادُها[3] سود.

قولُه: (**لو اعتَرضوا أَدنىٰ بَقَرة**)[4]، الجوهريّ: عن محمد ابن الحنفيّة: كُلِ الجُبْنَ عُرْضًا[5]. قال الأصمعي: يعني اعتَرِضْه واشْتَرِه ممّن وجَدته، ولا تسأل عَمَّنْ عَمِلَه، أمِنْ عَمِلِ أهلِ الكتابِ أمْ مِن عَمَلِ المجوس.

قولُه: (**وفي الحديثِ: أعظَمُ الناسِ جُرْمًا**) الحديثُ رواهُ البخاريُّ ومُسلمٌ وأبو داودَ عن

---

(١) في (ح) و(ف): «تلك خيل».

(٢) للأعشى الكبير في «ديوانه» ص ٣٨٥.

(٣) في (ح): «وأولاها».

(٤) أخرجه الطبري في «التفسير» (١٢٣٥)، وحكاه ابن كثير (١: ٢٩٨) عن ابن جريجٍ يرفَعُه إلى رسولِ الله ﷺ من غير ما إسناد.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٢٤٨٩٧)، وعبد الرزاق في «المصنَّف» (٨٧٩٣).

﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾: أي: إنّ البَقَرَ الموصوفَ بالتعْوينِ والصّفرةِ كثيرٌ؛ فاشتبهَ علينا أيُّها نَذْبَح. وقُرِئَ: تَشَّابَهُ بمعنىٰ: تتشابه؛ بطَرْحِ التاءِ وإدغامِها في الشين، و(تشابهت) و(متشابهة) و(متشابه). وقرأ محمد ذو الشامة: (إنّ الباقرَ يَشَّابُه) بالياء والتشديد، جاءَ في الحديث: «لو لم يَسْتَثْنوا لَـمَا بُيِّنَتْ لهم آخِرَ الأبد»، أي: لو لم يقولوا: إن شاء الله. والمعنىٰ: إنّا لمهتدونَ إلىٰ البقرةِ المرادِ ذَبْحُها، أو إلىٰ ما خَفِيَ علَينا من أمرِ القاتِل. ﴿لَّا ذَلُولٌ﴾: صفةٌ لبقرة، بمعنىٰ: بقرةٌ غيرُ ذَلول، يعني لم تُذَلَّلْ للكِرَاب وإثارةِ الأرض،....

سعدِ[1] بن أبي وقّاصٍ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال «إنَّ أعظمَ المسلمينَ جُرْمًا مَنْ سأَلَ عن شيءٍ لم يُحَرَّمْ علىٰ الناسِ فحُرِّمَ من أجلِ مسألته»[2]. قيل: ظاهرُ الحديثِ دلَّ علىٰ أنّ اقتراحَ السؤالِ علىٰ الأنبياءِ غيرُ جائز؛ لأنّهم مأمورونَ بالتبليغ، وبيانِ ما يجِبُ كَشْفُه، ولا يُقَصِّرون في ذلك، فمَنْ سألَهم عن شيءٍ من ذلك فكأنه ينسِبُهم إلىٰ التقصيرِ، فهو جَريمةٌ من السائل، فقد يُعاقِبُه الله تعالىٰ بما هو مناسبٌ لجريمتِه، وذلك بأن يُحَرَّمَ عليه المسؤولَ عنه، فإذا حُرِّمَ عليه يَسْري ذلك التحريمُ إلىٰ جميعِ المُكلَّفين لعموم حُكْمِ الشَّرع، فيكونُ هو سَببًا لتحريمِ ذلك علىٰ الناسِ، فيعظُمُ جُرْمُه.

يؤيِّدُ هذا التأويل ما رَوَيْنا عن البخاريِّ ومسلمٍ والتِّرمذيِّ عن أَبي هُريرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «دَعوني ما تركتُكم، فإنما أهْلك مَنْ كانَ قَبْلَكم كثرةُ سُؤالِهم واختلافُهُم علىٰ أنبيائِهم، فإذا نَهَيْتُكم عن شيءٍ فاجتَنِبوه، وإذا أمَرْتُكم بأمرٍ فأْتوا منه ما استطعتم»[3].

قولُه: **(وقرأ محمَّدٌ ذو الشامة)** قيل: هو مُحَمَّدٌ الباقِر. قال صاحبُ «الجامع»: هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضيَ الله عنهم، وسُمِّيَ الباقِرَ؛ لأنه تَبَقَّر في العِلم، أيْ:

---

(١) في (ف): «سعيد».

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٨٩)، ومسلم (٢٣٥٨)، وأبو داود (٤٦١٠).

(٣) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧)، والترمذي (٢٦٧٩).

ولا هيَ من **النّواضحِ** التي يُسْنىٰ عليها لِسَقْيِ الحروث، و﴿**لَّا**﴾ الأُولىٰ: للنفْي، والثانية: مزيدةٌ لتوكيدِ الأولىٰ؛ **لأنّ المعنىٰ: لا ذَلولٌ تُثيرُ الأرضَ وتسقي،**........

تَوَسَّع[١]. وفيه نُكتةٌ لَطيفةٌ حيثُ عَدَلَ من الباقرِ إلىٰ «ذو الشامة»[٢] لدَفْعِ إيهامِ أنَّ قراءتَه مُوافِقةٌ للبقية[٣].

الجوهري: الباقِرُ: جَماعة بَقَرٍ مع رُعاتها وهي موافِقةٌ للقراءةِ المشهورةِ ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ﴾ من حيثُ الشمولُ، لأنَّه جِنس، أي: اشتَبه علينا تلكَ البقرةُ الخارجةُ من جنْسِ البقرِ الداخلةُ في جِنْسٍ آخرَ، وذلك البيانُ قاصرٌ غيرُ وافٍ لعمومِ التناول، ألا ترىٰ حين سَمِعوا بقوله: (مُسَلَّمةٌ) أي: مُعْفاةٌ سَلَّمها أهلُها من العملِ والركوبِ والذبحِ وغيرِ ذلك ممّا يتعاناهُ أربابُ البقر، قالوا: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١]! وأنَّ هذا الوصْفَ بعد الأوصافِ السابقةِ يُخرِجُها ممّا عليه البقرُ المُتعارَف، وإنما فُسِّرَتْ (مُسَلَّمةٌ) بما ذُكِرَ؛ لأنها مُطلقة، فيتناولُ جميعَ ما يدخلُ في المعنىٰ، فعلىٰ هذا هي تَتْميمٌ لمعنىٰ قوله: ﴿لَّا ذَلُولٌ﴾ إلى آخره، وقوله: ﴿لَّا شِيَةَ﴾ تتميم لقوله: ﴿صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا﴾. وهذا التقريرُ يوضِّحُ أنَّ سؤالَهم الأول بقولِهم: «ما هي» كان عن الجِنْسِ كما مرَّ، وأنَّ تمادِيهم ومراجعَتَهم في السؤالِ كان تكشُّفًا لحقيقةِ البقرةِ الـمُعَيَّنَةِ المخصوصة.

قولُه: (**النواضح**) جَمْعُ الناضِحة. والناضِحُ: البعيرُ الذي يُسْتَقىٰ عليه، وهي السانيةُ أيضًا.

قولُه: (**لأنَّ المعنىٰ: لا ذَلولٌ تُثير [الأرض] وتَسْقي**) قال الزجاج: معناهُ: ليسَت بذلولٍ ولا بمُثيرةٍ للأرضِ ولا تَسْقي الحرثَ[٤].

---

(١) «جامع الأصول» (٢: ٨٨٦).

(٢) قد اختُلفَ في المقصودِ بذي الشامة، فقد ذكر أبو حيان في «البحر المحيط» (١: ٢١٥) والصفدي في «الوافي بالوفيات» (٢: ٥٣): أنَّ المعروفَ بذي الشامة هو محمد بن عَمْرو بن الوليد بن عُقْبة بن أبي مُعَيْط.

(٣) لم ينفرد ذو الشامة بهذه القراءة، بل قرأ بها عكرمة، ويحيى بن يَعْمَر، وابنُ أبي ليلىٰ، وابن أبي عبلة. انظر: «البحر المحيط» (١: ٢١٥).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٥٢).

علىٰ أنّ الفعلينِ صفتانِ لِذَلول، كأنّه قيل: لا ذَلُولٌ مثيرةٌ وساقيةٌ. **وقرأ أبو عبدِ الرّحمن السُّلَميّ**: (لا ذَلولَ)، بمعنىٰ: لا ذَلُولَ هناك، أيْ: حيثُ هي، **وهو نَفْيٌ لِذُلِّها ولِأَن تُوصَفَ** به، فيقال: هي ذَلول. ونحوُه قولُكَ: مررتُ بقَوْمٍ لا بَخيلَ ولا جبانَ، أيْ فيهم، أو حيثُ هم. وقُرِئَ: (تُسْقِي) بضَمِّ التاءِ **من أَسْقىٰ**. ﴿**مُسَلَّمَةٌ**﴾: سلَّمها اللّـهُ من العُيوب، أو معفاةٌ من العَمَل سلّمها أهلُها منها، كقولِه:

قلتُ: هذا التفسيرُ علىٰ أسلوبِ قوله:

علىٰ لاحبٍ لا يُهْتدىٰ بمَنارِه[١]

نَفْيًا للأصلِ والفرع، وانتفاءُ الـملزومِ بانتفاءِ لازِمِه.

قولُه: (**وقرأ أبو عبد الرحمٰن السُّلمي**) في «جامع الأصول»: هو عبدُ الله بن حَبيب بن ربيعةَ السُّلميّ الكوفيُّ، وهو أحدُ أعلامِ التابعين وثقاتِهم، صحِبَ عليًّا وسمع منه[٢].

قولُه: (**وهو نَفْيٌ لذُلِّها ولأنْ تُوصَفَ به**) وهو عطفٌ تفسيري، أي: الذَّلولُ الذي هو ضِدُّ الصَّعْب، لو كانَ في مكانِ البقرةِ كانت البقرةُ موصوفةً به ضرورة؛ لأن الصفةَ تَقْتضي موصوفًا، فلما لم يكُنْ في مكانِها لم تكُن موصوفةً به، فهو من بابِ الكِناية نَحْوَ قولِهم: مَجلسُ فلانٍ مَظِنَّةُ الجودِ والكَرم.

قولُه: (**مِن أَسْقىٰ**) قيل: سقى وأسْقىٰ بمعنًى واحد. قال لبيد:

سقىٰ قومي بني مَجْدٍ وأسـقىٰ نُمَيْرًا والقبائلَ مِـن هـلالِ[٣]

---

(١) لامرئ القيس في «ديوانه» ص٦٤، وتمامُه:

إذا سافَه العودُ النَّباطيُّ جَرْجَرا

(٢) «جامع الأصول» (٢: ٦٥٨).

(٣) «ديوان لبيد» ص٥٥.

أو مُعْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عـن وَلِيَّتِـهِ ... ما حَجَّ رَبُّهُ في الـدّنيا وَلا اعْتَمَـرا

أو مُخْلَصَةُ اللَّوْن، من سَلِمَ له كذا إذا خَلُصَ له؛ لم يَشُبْ صُفْرَتَها شيءٌ من الألوان. ﴿لَا شِيَةَ فِيهَا﴾: لا لُـمعةَ في نُقْبتِها من لَوْنٍ آخرَ سِوىٰ الصُّفْرةِ فهيَ صفراءُ كلُّها حتىٰ قَرْنِها وظِلْفِها، وهيَ في الأصْلِ مصدرُ وَشَاهُ وَشْيًا وَشِيةً إذا خَلَطَ بلَوْنِه لونًا آخرَ، ومنه ثَوْرٌ مَوْشِيُّ القوائم. ﴿جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ أي: بحقيقةِ وَصْفِ البقرة، وما بَقِيَ إشكالٌ في أَمرِها. ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ أي: فحصَّلوا البقرةَ الجامعةَ لهذه الأوصافِ كلِّها فذبحوها.

وقوله ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ استثقالٌ لاستقصائِهم، واستبطاءٌ لهم،...............

قولُه: (أو مُعْبَرُ الظَّهْرِ) البيت[1] (رَبُّهُ) باختلاسِ الحركةِ من الهاءِ ليستقيمَ الوزن. استشهدَ به سيبويه لذلك ضَرورة. والمُعْبَرُ من الإبل: الذي يُتْرك وَبَرُهُ لا يُجَزُّ سنتين ليتوفَّر.

و«يُنْبِي» من: نَبا الشيء عنه يَنْبو؛ أي: تجافىٰ وتباعَدَ. عن وَلِيَّتِه: أي: بَرْذَعَته[2]، سُمِّيَتْ بذلك، لأنها تلي الجِلْد، والجَمْعُ الولايا. أرادَ يُنبي وَلِيَّتَه فزاد «عَنْ» وإذا كَثُر الوَبَرُ علىٰ سنامِه نَبَتْ وليَّتُه وارتفعَتْ.

وما حَجَّ رَبُّهُ: أي: صاحبُه ما قَصَد سَفَرَ الحَجِّ حتىٰ يَحتاجَ إلىٰ جَزِّ وَبَرِه.

قولُه: (لا لُـمْعَةَ في نُقْبَتِها) أي: لونِها. قال ذو الرِّمَّة:

ولاحَ أزْهَـرُ مـشهورٌ بِنُقْبَتِـه ... كأنَّه حينَ يَعلو عاقِرًا لَهَـبُ[3]

قولُه: (﴿بِٱلْحَقِّ﴾ أي: بحقيقةِ وَصْفِ البقرة) أي: لم يتضمَّن قولُهم: «بالحقِّ» أنَّ ما جِئْتَ به من قَبْلُ كان باطِلًا، وإنما أرادوا الآنَ جئْتَ بما تحقَّقْنا المرادَ منها.

---

(١) هو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٠)، وعزاه لرجلٍ من باهلة.

(٢) وهي الحِلْسُ الذي يُلْقَىٰ تحت الرَّحْل.

(٣) «ديوان ذي الرمّة» ص٣١.

وأَنهم لِتطويلِهم الـمُفْرِط وكَثْـرةِ استكشافِهم ما كادوا يَذْبحونها، وما كادتْ تَنتهي سؤالاتُهم، وما كادَ يَنقطعُ خَيْطُ إسهابِهم فيها، وتعمُّقِهم. وقيلَ: وما كادوا يَذْبحونها؛ لغلاءِ ثَمَنِها، وقيل: لخوفِ الفضيحةِ في ظُهورِ القاتِل. ورُوِيَ: أنه كانَ في بَني إسرائيلَ شَيخٌ صالحٌ له عِجْلةٌ فأتىٰ بها الغَيْضَةَ وقال: اللّهم إني أَسْتودعُكَها لابْني حتىٰ يَكْبَر، وكانَ بَـرًّا بوالديه، فشبَّتْ، وكانتْ من أحسَنِ البَقَرِ وأَسْمَنِه، فساوموها اليتيمَ وأمَّه، حتىٰ اشْتَـرَوْها بمِلءِ مسكِها ذَهَبًا، وكانتِ البقرةُ إذ ذاك بثلاثةِ دنانير، وكانوا طلبوا البقرةَ الموصوفةَ أربعينَ سنةً. فإن قلتَ: كانت البقرةُ التي تناولَها الأمرُ بقرةً من شِقِّ البَقَرِ غيرَ مخصوصَةٍ، ثُمَّ انقلبتْ مخصوصةً بلونٍ وصفاتٍ فذبحوا المخصوصةَ، فما فَعَلَ الأمرُ الأوّل. قلتُ: رَجَعَ منسوخًا لانتقالِ الحُكْمِ إلىٰ البقرةِ المخصوصة، والنَّسْخُ قبلَ الفعلِ جائزٌ، علىٰ أنّ الخطابَ كان لإبهامِه متناولًا لهذه البقرةِ الموصوفةِ................

قولُه: (ما كاد ينقطعُ خيْطُ إسهابِهم) خيطُ إسهابِهم استعارة، وينقطعُ ترشيحٌ لها. قال القاضي: «كادَ» من أفعالِ المقاربة، وُضِعَ لدنوِّ الخبرِ حُصولًا، وإذا دخلَ عليه النفيُ فالصحيحُ أنه كسائرِ الأفعال، ولا ينافي قولُه: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] قولَه ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ لاختلافِ وقتَيْهما، إذ المعنىٰ ما قاربوا أن يفعلوا حتىٰ انقطَعَت سؤالاتُهم، وانتهت تعلُّلاتُهم، ففَعلوا كالمُضطرِّ المُلْجأ[1].

قلتُ: يدفَعُه فاءُ الفَصيحةِ كما سيَجيء[2].

قولُه: (وكان بَـرًّا بوالدَيْه) والظاهرُ أنّ الابنَ بَرٌّ بوالدَيْه.

قولُه: (مِن شِقِّ البقر)، الأساس: خُذْ من شِقِّ الثياب: من عُرْضِها ولا تَـخْتَرْ.

قولُه: (علىٰ أنّ الخطابَ) أي: أقولُ: إنَّ الأمرَ الأوّلَ رجعَ مَنْسوخًا مع جوازِ القولِ بأنَّ الأمرَ الأولَ ثابت، وقضيةُ النسخِ المُخالَفَةُ بين الناسخِ والمنسوخ.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٤٤).

(٢) قوله: «قلت: يدفعه فاء الفصيحة كما سيجيء» ساقط من (ط).

كما تناولَ غيْرَها، ولو وَقَعَ الذّبحُ عليها بحُكْمِ الخِطابِ قبلَ التخصيصِ لكان امتثالًا له، فكذلكَ إذا وَقَعَ عليها بعدَ التخْصيص. ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا﴾ خُوطِبتِ الجماعةُ لوجودِ القَتْلِ فيهم. ﴿فَٱدَّٰرَءۡتُمۡ﴾ فاخْتلَفتم واخْتَصَمتم في شأنِها؛ ....

وقلتُ: الفرْقُ بين الوجهَيْن هو: أنّه لما نظرَ إلىٰ نَفس الحُكم، وأنه وَرَدَ علىٰ السَّعَةِ والتخييرِ، ثم انقلبَ إلىٰ التعيين، جعلَ الثاني ناسِخًا، ولَمّا اعتبرَ اللفظَ وإبْهامَه، أي: إطلاقَه وشُيوعَه في جِنْسه، جعلَه كالعامِّ المتناولِ لهذه البقرةِ الموصوفةِ ولغيرِها ثم خَصَّصه، والمُخصِّصُ إذا تأخر عن العامّ لا يكونُ ناسخًا بالاتفاق.

وإنّما قُلنا: كالعامِّ لأنّ اسمَ الجِنْسِ إذا كانَ معرَّفًا باللامِ، أو بالإضافةِ، أو كانَ نكِرةً في سِياقِ النّفيِ، يُفيدُ العُموم، وهذهِ ليسَت كذلك. ونُقِلَ عَنْ أبي مَنصورٍ الماتُريديِّ[1] رحِمَهُ الله أنهُ قال: الأمرُ بالذبحِ في الابْتداءِ علىٰ مآلِ الأَمر، ولكنّهم أُمروا بالسؤال عَنْها[2]، والبَحْثِ عن أحوالِها؛ ليَصلوا إلىٰ ما هو المُرادُ بالأمر، لا أنهُ تعالىٰ أحدَثَ لهُم ذلك بالسُّؤالِ الذي ذَكروا.

وقال القاضي: عَوْدُ الكناياتِ في قولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكۡرٌ عَوَانُۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨] وإجراءُ تلكَ الصفاتِ يَدلُّ علىٰ أنّ المرادَ بها مُعَيَّنَةٌ، ويلزمُه تأخير البيانِ، ومَن أنكرَ ذلك زعم أنَّ المراد بها بقرةٌ مِن شِقِّ البَقَر غيرُ مخصوصةٍ، ثمّ انقلبَتْ مخصوصةً بسُؤالِهم، ويلزمُه النَّسْخُ قبلَ الفِعْلِ، فإنّ التخصيصَ إبطالٌ للتّخييرِ الثّابتِ بالنّصّ، والحقُّ جَوازُهما، ويؤيدُ الرأيَ الثانيَ ظاهِرُ اللفظ، وتقريعُهم بالتّمادي، وزَجْرُهم علىٰ المُراجعةِ بقولِه: ﴿فَٱفۡعَلُواْ مَا تُؤۡمَرُونَ﴾[3] [البقرة: ٦٨].

---

(١) الإمام الجليل أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي الحنفي (ت ٣٣٣هـ) المعروف بإمام الهدىٰ، كان من كبار العلماء، وتصانيفه حسنةٌ نافعة، وأجلّها «تأويلات أهلِ السنّة» و«التوحيد» وغير ذلك، له ترجمة في «الجواهر المضيّة» للقرشيّ (٣: ٣٦٠) و«تاج التراجم» لابن قطلوبغا الحنفي، ص٢٤٩.

(٢) انظر: «تأويلات أهل السنة» للماتريدي، ص١٦٧، حيث ذكر هذا التفسير.

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٣٤٠).

....

وقلتُ: المعنىٰ يساعدُ القولَ بأنّ هذهِ القضيةَ كانتْ من بابِ الحُكْمِ عَقِيبَ العِلمِ بصفةِ المَحكومِ عليه عندَ القائل، كما تقْتضيهِ قِصّةُ الشّيخِ، واستيداعُه البقَرة عندَ الله، وإنْ عارَضَه الحديثُ الضّعيفُ: «لو اعْترضوا أدنىٰ بقرةٍ فذبَحوها لكفَتْهُم»(١)؛ لأنّ عَوْدَ الكناياتِ كَما قالَ القاضي، لا سيّما مِرارًا ثلاثًا، وبناءَ اسمِ البقرةِ علىٰ المُسنَدِ إليهِ بعدَ الوصفِ، مَبْنيٌّ(٢) علىٰ أنّ الجوابَ عنِ البيان، كأنهُ قيلَ: المأمورُ بذَبْحِها هذهِ البقرةُ الموصوفةُ، لِما تقرّرَ في عِلْمِ البيان أنّ في إيقاعِ الخبَرِ نفْسَ المُبتدأِ إيذانًا بأنّ القصْدَ في الكلامِ نفْسُ المبتدأ، وأنّ الخبَرَ لِتعيينِه، وذلك أنّهم تعجّبوا مِن بقَرةٍ مَيْتةٍ يُضرَبُ ببعضِها مَيّتٌ فيحيا، فسألوا عن صِفةِ تلكَ البقرةِ العجيبةِ الشّأنِ، الخارجةِ عمّا عَليهِ البقَر، فأُعيدَتْ في الجَوابِ وبُنِيَ عليها الوصفُ، وإلىٰ هذا المعنىٰ أشار الشيخ أبو منصور: أُمروا بالسؤال عنها والبحث عن أحوالها؛ ليَصِلُوا إلىٰ ما هو المرادُ من الأمر(٣).

وقد سبَقَ أنّ معنىٰ الجِنْسِ في قراءةِ العامّةِ ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠] وقِراءةِ ذي الشّامةِ «إنّ الباقرَ» دلَّ علىٰ أنّ الأسئلةَ صدَرتْ عن تكشُّفِ حالِ البقَرة، وعندَ الكشْفِ التامّ ﴿قَالُواْ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾. وأيضاً إنّ الفاءَ في قولِه: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ كما قدّرها المُصنِّفُ ـ فصيحةً ـ آذنَتْ بأنهم سارَعوا في الذّبْحِ ولمْ يتوقّفِ امتِثالُهم أمرَ الله عندَ التمييزِ التّامِّ لَمحةً كما نُصَّ عليه في الأعرافِ(٤) عند قولِه: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنۢبَجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠].

فإن قُلتَ: هذا مُعارَضٌ بقولِه: ﴿فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ وقولِه: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ لِما دلّ ذلكَ علىٰ تثاقُلِهم وتثَبُّطِهم في الامتثال.

---

(١) ذكره ابن جرير الطبري في «التفسير» (٢: ٢٠٥)، ولكنّه صحّ موقوفاً من كلام ابن عباس، أخرجه الطبري في «التفسير» (٢: ٢٠٤).

(٢) كذا في الأصول الخطيّة. ويُمكنُ أن تُقرأ: «مُنْبِئٌ» وهو جَيّدٌ مُتّجه.

(٣) من قوله: «وإلىٰ هذا المعنىٰ» من (ط).

(٤) «الكشاف» (٢: ٩٩).

لأنّ المتخاصِمِينَ يَدْرأُ بعضُهم بَعضًا؛ أي يدفُعُه ويَزْحَمُه؛ **أو تدافعتم بمعنىٰ: طَرَحَ قتْلَها بعضُكم علىٰ بعضٍ فَدَفع المطروحُ** عليه الطارحَ؛ **أو لأنّ الطرْحَ في نفسِه دَفْعٌ؛ أو دَفَعَ بعضُكم بعضًا عن البراءةِ** واتَّهَمَه. ﴿وَٱللَّهُ مُخۡرِجٞ مَّا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ﴾: **مُظهِرٌ لا محالةَ** ....

قلتُ: وجْهُ الجَمْعِ أنْ يُقال: سارِعوا في امتثالِ أمْرِ الله عندَ ظُهورِ الحَقّ، والحالُ أن بَشريّتَهم، وهي خوفُ الفضيحة، دعَتْ إلىٰ أنْ يمتَنِعوا مِنْ ذلك، وتلخيصُه: رجَّحوا جانبَ الله علىٰ جانبِهم. ووجهٌ آخرُ: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ قبلَ تبيُّنِ الحالِ، فاختلف الجِهتانِ علىٰ التّقديرَيْن.

قولُه: (**لأنّ المُتخاصِمِينَ يدرأُ**) تعليلٌ لوجهِ الكنايةِ في قَوْلِه: ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ﴾ [البقرة: ٧٢] بمعنىٰ اختَصَمتُم؛ لأنَّ الدَّرْأَ لازِمُ الخُصومة.

قولُه: (**فدفعَ المَطروحُ**) الفاءُ مثلُها في قولِه تعالىٰ: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤]، فهو كالتّعليلِ للتفسير، ولِهذا عطَفَ عليه قولَه: «أو لأنّ الطرحَ في نفْسِه دَفْعٌ»، والفرْقُ أنّ الطّارحَ في الأوّلِ لا يَصيرُ دافعًا إلا بعدَ دفْعِ المطروحِ عليهِ، بخلافِ الثّاني، فإنهُ دافعٌ ابتِداءً لِما يلْزَمُ مِن طَرْحِه دفْعُه عن نفْسِه، وعلىٰ الوجوهِ الثّلاثةِ كِناية.

قولُه: (**أو دَفع بعضُكم بَعْضًا عَن البَراءةِ**) عطفٌ علىٰ «طَرَحَ قتْلَها» وذلك بأن يقولَ صاحِبُه: أنتَ مُتَّهمٌ ولسْتَ ببريء، فالمدْفوعُ البَراءةُ مِن الجانبَين.

قولُه: (**مُظْهِرٌ لا مَحالَةَ**) يَعني: دلّ بناءُ اسمِ الفاعلِ، وهو مُخرج علىٰ المُبتدأِ، علىٰ الثّباتِ وتوكيدِ الحُكم، وهذا عندَنا بحَسْبِ التّفَضُّلِ والكَرمِ، وعندَ المُعتزلةِ لرعايةِ الأصلحِ؛ لأنّ الاختلافَ في بابِ القتلِ يؤدِّي إلىٰ الفسادِ والفتنةِ، وهو خلافُ إرادتِه تعالىٰ، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥].

ما كتمْتُم من أمرِ القتْل، لا يَتـركُه مكتومًا. فإن قلتَ: كيفَ أُعْمِلَ ﴿مُخْرِجٌ﴾ وهو في معنىٰ الـمُضِيِّ؟ قلتُ: وقد حُكِيَ ما كانَ مُستقبَلًا في وَقْتِ التدارُؤِ كما حُكِيَ الحاضرُ في قوله: ﴿بَٰسِطٌ ذِرَاعَيۡهِ﴾ [الكهف: ١٨]. وهذه الجُملةُ اعتراضٌ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ علَيه، وهما ﴿ادَّارَأْتُم﴾، ﴿فَقُلْنَا﴾. والضميرُ في ﴿ٱضۡرِبُوهُ﴾: إمّا أن يَرْجِعَ إلىٰ النفْسِ، والتذكيرُ علىٰ تأويلِ الشخْصِ والإنسان؛ وإمّا إلىٰ القتيل؛ لِـمَا دلَّ علَيه من قولِه: ﴿مَّا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ﴾، ﴿بِبَعۡضِهَا﴾؛ ببعضِ البقرة. واختُلِفَ في البعضِ الذي ضُرِبَ به؛ فقيلَ: لسانُها، وقيلَ: فَخِذُها اليُمْنىٰ، وقيلَ: عَجْبُها، وقيلَ: العظْمُ الذي يلي الغضروفَ وهو أصلُ الأُذُن، وقيل: الأُذُن، وقيلَ: البَضْعَةُ بين الكَتفين. والمعنىٰ: فضربوه فَحَيِيَ، فَحُذِفَ ذلك؛ لِدلالةِ قَوْلِه: ﴿كَذَٰلِكَ يُحۡيِ ٱللَّهُ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾، وَرُوِيَ: أنهم لـمّا ضربوه قامَ بإذنِ اللّٰـهِ وأوداجُه تَشْخَبُ دمًا، وقالَ: قتلني فلانٌ وفلانٌ؛ لابْنَيْ عمِّه، ثُمَّ سَقطَ مَيتًا؛ فأُخِذا وقُتِلا، ولم يُورَّثْ قاتلٌ بعدَ ذلك. ﴿كَذَٰلِكَ يُحۡيِ ٱللَّهُ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾: ....

قوله: (كما حكي الحاضر) يعني أن كلًّا من اسمَي الفاعل عند نزول القرآن كان ماضيًا لكن ﴿مُخْرِجٌ﴾ حكايةٌ لما كان مستقبلًا في وقت التدارؤ، و﴿بَٰسِطٌ﴾ حكايةٌ للحاضر عند بسط الكلب ذراعَيْه، فقد اشتركا في أنَّ كلًّا منهما حكاية عند النزول، وفائدتها: استحضار تَيْنك الصورتَيْن في مشاهدة السامع؛ تعجيبًا له[1].

قولُه: (وقيلَ: عَجْبُها). العَجْبُ: أصلُ الذّنَبِ، وهو مِن كُلِّ دابّةٍ: ما ضُمَّتْ[2] عليهِ الوَرِكُ مِن أصْلِ الذنَب. قيلَ: العَجْبُ أمرُه عجَبٌ، وهو أوّلُ ما يُخْلَقُ وآخر ما يَخْلَقُ.

قولُه: (العظْمُ: الذي يَلي الغُضروف)، الجَوهريّ: هو ما لانَ مِن العظْمِ، وهو الغُضروف أيضًا.

واعلَمْ أنّ هذهِ الأقوالَ لا يدلُّ عليها القرآنُ ولا خبرٌ صحيحٌ، فحَسُنَ السكوتُ عنها.

---

(١) من قوله: «قوله: كما حكي الحاضر» إلىٰ هنا من (ط).

(٢) في (ح): «ما ضمنت».

إمّا أن يكونَ خِطابًا للذينَ حَضَروا حياةَ القتيلِ، بمعنىٰ: وقُلْنا لهم: كذلكَ يُحيي اللّهُ الموتىٰ يومَ القيامة، ﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾: دلائلَه علىٰ أنه قادرٌ علىٰ كلِّ شيء؛ ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾: تَعْملون علىٰ قضيّةِ عُقولِكم، وأنّ مَن قَدَرَ علىٰ إحياءِ نفْسٍ واحدةٍ قَدَرَ علىٰ إحياءِ الأنفُسِ كلِّها؛ لعدمِ الاختصاص، حتىٰ لا تُنكِروا البعث؛ **وإمّا أن يكونَ خِطابًا للمُنكِرينَ** في زمنِ رسولِ اللّهِ ﷺ. فإن قلتَ: هلّا أحياهُ ابتداءً! ولِمَ شَرَطَ في إحيائِه ذَبْحَ البقرةِ وضَرْبَه ببعضِها؟ قلتُ: **في الأسبابِ والشُّروطِ حِكَمٌ وفوائدُ**،..............

قولُه: (وإمّا أنْ يكونَ خِطابًا للمُنكِرينَ) فعلىٰ هذا لا يحتاجُ إلىٰ تقديرِ القولِ، وكافُ[1] الخِطابِ في قولِه تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٧٣] نحوُ الخطابِ في قولِه:

إذا أنْتَ أكرَمْتَ الكريمَ ملَكْتَهُ[2]

وذلك لأنّ أمرَ إحياءِ الموتىٰ عظيمٌ، يجبُ أن يُخاطَبَ كلُّ مَنْ يصحُّ أنْ يُخاطَبَ ويتأتىٰ مِنه الاستماعُ، فيدْخُلُ هؤلاءِ فيهِ دُخولًا أوّليًّا: يَدلُّ عليهِ قولُه: ﴿وَيُرِيكُمْ﴾.

قولُه: (في الأسبابِ والشُّروطِ حِكَمٌ وفَوائدُ) تَمهيدٌ للجَواب. والجَوابُ: «وإنّما شُرِط ذلك»، وقولُه: «وما في التَّشديدِ عَليهم» عطفٌ علىٰ قولِه: «ما في ذَبْحِ البَقرةِ» بدونِ لامِ التّعليل. وقولُه: «وليعلمَ» عطفٌ علىٰ قولِه «لِما في ذَبْحِ البقرةِ» معَ اللامِ. وفي هذا الاختلافِ مِن العطْفِ إيذانٌ بأنَّ في الشَّرطِ فائدَتيْنِ: إحداهما: عمليّة، وثانيتُهما اعتقاديّة. والأولىٰ: إمّا عامّةٌ في نفْسِ الذَّبْحِ فيهِم وفي غيرِهم، أو خاصةٌ بتلكَ القصّة، أي: ناشئةٌ مِنها. أمّا الاعتقادُ فهو المُرادُ بقولِه: «ليُعلَمَ بها أمرَ مِنْ مسّ الميتِ بالميّتِ، وحُصولِ الحياةِ عقيبَه، أنّ المؤثِّرَ هو المُسبِّبُ». أمّا الفائدةُ العامّةُ فهي ما ذكَرهُ من «التقرُّبِ وأداءِ التكليفِ واكتِسابِ الثّوابِ»، وأمّا الخاصّةُ بذلك الذَّبْحِ فهي قولُه: «من اللّطْفِ لهم ولآخرينَ في ترْكِ التَّشديدِ والمُسارعةِ» إلىٰ آخرِه. وفي قولِ المُصنِّف: «إنّ المؤثِّرَ هو المُسبِّبُ لا الأسبابُ» إبطالٌ لمَذهبِه في كثيرٍ من المواضع.

---

(١) في (ف): «وكان».

(٢) للمتنبي في «ديوانه» (٢: ١٨٣).

وإنما شَرَطَ ذلك: لِما في ذبْحِ البقرةِ مِنَ التقرُّبِ، وأداءِ التكاليف، واكتسابِ الثَّواب، والإشعارِ بحُسنِ تقديمِ القُرْبةِ علىٰ الطلب، وما في التشديدِ عليهم لِتشديدِهم مِنَ اللُّطفِ لهم ولآخَرينَ في ترْكِ التشديدِ، والمسارعةِ إلىٰ امتثالِ أوامرِ اللّـهِ تعالىٰ، وارتسامِها علىٰ الفَوْرِ مِن غيرِ تفتيشٍ ولا تكثيرِ سؤال؛ ونَفْعِ اليتيمِ بالتِّجارةِ الرابحة، **والدلالةِ علىٰ بركةِ البِرِّ بالوالدَيْن، والشَّفقةِ علىٰ الأولاد، وتجهيلِ الهازئِ** بما لا يَعْلَمُ كُنْهَه ولا يَطَّلعُ علىٰ حقيقتِه مِن كلامِ الحُكَماء، وبيانِ أنّ مِن حقِّ المتقرِّبِ إلىٰ ربِّه **أن يتنوَّقَ** في اختيارِ ما يتقرَّبُ به، ....

قولُه: (**المُسارعة**) عطفٌ علىٰ قولِه: «ترْكِ التّشديد».

قولُه: (**والدِّلالة علىٰ برَكةِ البِرِّ بالوالدَيْنِ والشَّفقةِ علىٰ الأولادِ**). أمّا البِرُّ فقولُه فيما سَبقَ: «وكان بَرًّا بوالديه»، وأمّا الشَّفقةُ فقولُه: «اللهُمَّ إنّي أستودِعُكَها لابني».

قولُه: (**وتجْهيلِ الهازئِ**) أي: لِما في التَّشديدِ عليهم لأجْلِ تَشديدِهم تَجْهيلٌ للهازئِ. يعني: لمّا شدّدوا علىٰ أنفُسِهم وقالوا: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾ [البقرة: ٦٧] أُجيبوا بقولِه: ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَـٰهِلِينَ﴾ فعُلِمَ تجْهيلُ الهازئِ، وأن الهازئَ: مَن لا يعلَمُ كُنْهَ كلامِ الحُكَماءِ. فيهِ تعريضٌ بأنهُ عالِمٌ بما يقولُ الحُكَماءُ وأنهُ حَكيم.

قولُه: (**أن يتنوّق**). تنوّقَ في الأمر: تأنّقَ فيه. وعمِلَه بِنيقةٍ، أي: باشرَ فيه وأتـمّهُ بحَذاقةٍ. قالَ الحريريّ في «دُرّةِ الغَوّاصِ في أوهامِ الخَواصّ»: تنوّقَ في الشيء، والأفصحُ تأنّقَ كما رُويَ للمنصورِ رحمَه الله:

تأنّقتُ في الإحسانِ لم آلُ جاهِـدًا	إلىٰ ابـنِ أبي لـيلىٰ فـصَيّره ذَمّـا
فوالله ما آسىٰ علىٰ فَـوْتِ شُـكرِه	ولكنّ فَوْتَ الرأيِ أحدَثَ لي هَمّا

واشتِقاقُه مِنَ الأنَقِ وهو الإعجابُ بالشيءِ[1].

---

(١) «درّة الغوّاص» ص٢٢٣. وانظر البيتين في «الأمالي» للقالي (٢: ٩٦).

وأن يَختارَه فَتِيَّ السنِّ **غيرَ قحْم ولا ضَرَع**، حَسَنَ اللون، بريئًا مِنَ العُيوب، يُونِقُ مَن يَنظرُ إليه، وأن يُغاليَ بثَمَنِه، كما يُروىٰ عن عمرَ رضي الله عنه: أنه ضحَّىٰ بنجيبةٍ بثلاث مئة دينار؛ وأنّ الزيادةَ في الخطابِ نسخٌ له، وأنّ النسخَ قبْلَ الفعلِ جائزٌ **وإن لم يَجُزْ قبْلَ وقتِ الفعلِ وإمكانه؛ لأدائه إلىٰ البَداء**؛ وليُعْلَمَ بما أَمَرَ مِن مسِّ الميِّتِ بالميتِ وحُصولِ الحياةِ عَقِيْبَه أنّ المؤثِّرَ هو المسبِّبُ لا الأسباب؛ لأنّ الـمَوْتَيْن الحاصلَيْن..........

وفي أمثالِهم: ليسَ المُتعلِّقُ كالمتأنِّق[1]. أي: ليسَ القانعُ بالعُلقةِ، وهي البُلغةُ، كالذي يبلغُ النُّقاوةَ والغاية.

ويُضرَبُ أيضًا للجاهلِ الذي يدّعي الحِذْق: خرقاء ذاتُ نِيقة.

قولُه: (**غيْرَ قَحمٍ**) أي: غيرَ مُسنّةٍ مهزولة، الجوهريُّ: شيخٌ قَحْم، أي: هِمٌّ.

قولُه: (**ولا ضَرَع**). الضَّرَعُ بالتحريك: الضَّعيف. وقيلَ: الحديثةُ السِّنّ.

قولُه: (**وإنْ لَم يجُزْ قبلَ وقْتِ الفعلِ وإمكانه**) أي: يُمكِّنُ المُكلَّف مِنْ أدائِه في ذلك الوقت. وصورتُه أنْ تقول: صَلِّ غداً وقْتَ الظُّهرِ، وقبلَ الظُّهرِ تقول: لا تُصلِّ وقتَ الظُّهرِ، والحالُ أنّ المُكلَّفَ مُتَمكِّنٌ مِنَ الفعلِ في الظُّهرِ.

قولُه: (**لأدائِه إلىٰ البَداء**) أي: البداية، من قولِهم: بدَا لَهُ في الرأيِ بداءٌ بالمَدِّ والرَّفع. وأهلُ السُّنّةِ قالوا: لا يلزمُ البَداءُ؛ لأنّ هذا الأمرَ والنّهيَ راجعٌ إلىٰ امتحانِ المُكلَّفِ بإطاعتِه الآمِرَ وعصيانِه، وعَزْمِ قَلبِه، وعدَمِ عزْمِه وابتِلائِه، كما إذا قالَ السيِّدُ لعبدِه: اذهبْ غدًا راجلًا إلىٰ مَواضِع كذا، وقَبلَ الغَدِ يقولُ: اذهبْ راكِبًا، وغرَضُه الابتلاء. واعلمْ أنهُ جمعَ بينَ التشديدِ عليهم لتشديدِهم وبينَ نفْعِ اليتيم، فيلزمُ مِن التّشديدِ أنْ تكونَ البقرةُ غيرَ مُعيّنةٍ، ومِن نَفْعِ اليتيمِ أنْ تكونَ مُعيّنةً، وبينَهُما تَنافٍ كما سبَق.

---

(١) «مجمع الأمثال» (٢: ١٩٥).

في الجسمَيْنِ لا يُعقَلُ أن يتولَّدَ منهما حياة. فإن قلتَ: **فما للقصَّةِ لمْ تُقَصَّ علىٰ ترتيبِها؟** وكانَ حقّها أن يُقدَّمَ ذِكْرُ القتيلِ والضَّربِ ببعضِ البقرةِ علىٰ الأمرِ بذَبْحِها، وأن يقالُ: وإذْ قَتلتُم نفْسًا فادّارأْتُم فيها فقُلْنا: اذبَحُوا بقرةً واضرِبُوه ببعضِها؟ قلتُ: كلُّ ما قُصَّ مِن قصصِ بَني إسرائيلَ إنما قُصَّ تَعديدًا لِما وُجِدَ منهم مِن الجِناياتِ، وتَقريعًا لهم عليها؛ ولِما جُدِّدَ فيهم مِنَ الآياتِ العِظام........................

قولُه: (**فما للقصّةِ لم تُقَصّ**) إلىٰ آخرِه، قيلَ: فيهِ نظرٌ، لأنهُ قال: «الأصلُ أنْ يُقدَّمَ ذِكْرُ القتلِ والضَّربِ ببعضِ البقرةِ علىٰ الأمرِ بذبحها»، وحقُّه أنْ يُقال: أنْ يُقدَّمَ ذِكرُ القتيلِ والأمرُ بالذَّبحِ علىٰ الأمرِ بضَرْبِ بعضِها[1]، كما قدَّرَهُ آخرًا في السُّؤال.

وأُجيبَ: أنّ المُرادَ أنّ هذه الآيَةَ التي ذُكِرَ فيها ذِكْرُ القتيلِ والضَّربِ كان من حقِّها أن تُقدَّمَ علىٰ الآيةِ التي ذُكِرَ فيها الأمرُ بالذَّبْح.

فإنْ قُلتَ: الإشكالُ باقٍ؛ لأنّ القصّةَ بجُملتِها لا يجوزُ تقديمُها علىٰ تلكَ القصّةِ، فإنّ فيها الأمرَ بالضَّربِ، وهو مُتأخِّرٌ عن الأمر بالذبح.

قُلتُ: بل القصّةُ مُستقِلّةٌ في الدِّلالةِ ولا بُدَّ مِن إضمارِ: «اذبحوا» سواءٌ قدَّمْتَها أو أخَّرتَها؛ لأنّها مُحتويةٌ إجمالًا علىٰ القصّةِ بتمامِها مع قُربِ طرَفيْها، ففُتِحتْ بذِكْرِ القتلِ، وخُتمت بإحياءِ القَتيلِ، ووُسِّطت بضَربِ المذبوحِ، ومعَ ذلك ما أُجمِلَ فيها من التنبيهِ علىٰ ما أُضْمِرَ اعتراضًا واستِطرادًا، فقولُه: ﴿وَٱللَّهُ مُخۡرِجٞ مَّا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢] اعتراضٌ بينَ المَعطوفَيْنِ، فدَلَّ بهِ علىٰ التّقريعِ ونبّهَ به علىٰ تقديرِ ما يَحصُلُ بهِ ذلك الإخراجُ منَ الأمرِ بالذَّبْحِ، وقولُه: ﴿كَذَٰلِكَ يُحۡيِ ٱللَّهُ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ [البقرة: ٧٣] استطرادٌ عبَّرَ به عن الاقتدارِ علىٰ البَعْثِ، ونبّهَ به علىٰ حصولِ إحياءِ القتيل. وقولُه: ﴿وَيُرِيكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣] تذييلٌ وتنبيهٌ غِبَّ تنبيهٍ، وتقريعٌ بعدَ تقريعٍ، فحينئذٍ تقريرُ الآيةِ: وإذْ قتلْتُم نفسًا فادّارأْتُم فيها، فقُلنا: اذبحوا بقرةً، واضرِبوهُ ببعضِها، فذبَحتُم وضرَبتُم به فأحيا اللهُ القتيلَ، فأخبرَكم بقاتلِه، وقُلنا: كذلك يُحيي اللهُ الموتىٰ.

---

(١) كذا في (ح) و(ف)، ولعل الصواب: «علىٰ الأمر بالضرب ببعضها»، فالمضروب القتيل لا بعض البقرة.

وهاتانِ قصَّتانِ كلُّ واحدةٍ منهما مستقلَّةٌ بنَوْعٍ مِن التَّقريع، وإن كانتا متَّصِلتَيْن متَّحِدتَيْن، فالأُولىٰ: لتقريعِهم علىٰ الاستهزاءِ وترْكِ الـمُسارَعةِ إلىٰ الامتثالِ **وما يتبعُ ذلك**،.........

ونظيرُ هذهِ القصّةِ قولُه تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَـٰرُونَ وَزِيرًا ۝ فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا فَدَمَّرْنَـٰهُمْ تَدْمِيرًا ﴾ [الفرقان: ٣٥-٣٦]. قال: أرادَ اختصارَ القصّة، فذكرَ حاشيتَها: أوّلَـها وآخِرَها؛ لأنّهما المقصودُ مِنَ القصّةِ[١]، أعني إلزامَ الحُجّةِ ببعْثةِ الرُّسُلِ، واستحقاقَ التدميرِ بتكذيبِهم. فإذا قدَّمْتَ القِصّةَ كانَ قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ﴾ [البقرة: ٦٧] إلىٰ آخره كالتفصيلِ والبيانِ[٢] لكيفيةِ الأمرِ بالذَّبْحِ المَطويِّ وما يتصل به، والبيانُ لا يكونُ مُستقِلًّا بلْ تتمّةً للمُبيَّنِ، فيكونُ التقريعُ واحدًا، وإذا أخّرتَها كما هي عليه لم تكُنْ بيانًا، وكان مُستقِلًّا فيما قصَدَ بِهِ من تنبيهِ التقريع، ولذلكَ غُيِّـرَ السياقُ وقيلَ: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ ﴾ فانظرْ إلىٰ هذه الرّموز، وإلىٰ ذلك الإيجازِ والتّعجيزِ، ولله دَرُّ المُصنِّفِ ودقيقِ إشاراتِه!

قولُه: **(وما يتبعُ ذلك)** عطفٌ علىٰ «تقريعِهم»، لا علىٰ «الاستهزاء»، إذْ ليسَ في تلكَ القصّةِ غيرُ الاستهزاءِ. وتَرْكُ المُسارَعةِ شيءٌ يتوجَّهُ إليهِ التقريعُ، وكذا «ما يتبعُه» عطفٌ علىٰ «التقريع» لا علىٰ «قتلِ النفسِ»، إذ ليسَتِ «الآيةُ العظيمةُ» ممّا يَرِدُ عليها التقريعُ، وفيه إشارةٌ إلىٰ صَنعَةِ الإدماج، يعني: سيقَتِ القصّتانِ للتقريعِ، وأُدمِجَ فيها هذه الفوائدُ، والإشارةُ «بذلك» إلىٰ المذكورِ السابقِ، أي: يتبعُ التقريعَ وتركَ المسارعةِ مِن الفوائدِ المُتكاثِرةِ كما عدَّدَها في قولِه: «لِما في ذَبْحِ البقرةِ من التقرُّب» إلىٰ قولِه: «وأنّ النّسخَ قبلَ الفعْلِ جائزٌ»؛ لأنّ تلكَ الفوائدَ تابعةٌ للأمرِ بذَبْحِ البقرةِ، وقولُه: «وما يتبَعُه من الآيةِ العظيمة» هو الذي عَناهُ بقولِه: «ولِيُعلَمَ بها أمرَ من مسِّ الميّتِ بالميّتِ وحصولِ الحياةِ عقيبَـه» إلىٰ آخره، وهو مُستفـادٌ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾، فظهرَ أنّ الجوابَ السابقَ كانَ مُنطويًا علىٰ هذينِ الاعتبارَين.

---

(١) «الكشاف» (١١: ٢٣٤).

(٢) في (ط) و(ف): «كالبيان والتفصيل».

والثانيةُ: للتَّفريعِ علىٰ قتْلِ النفْسِ المحرَّمةِ وما تَبِعَه مِنَ الآيـةِ العَظيمة. **وإنّمـا قُدِّمتْ قصَّةُ الأمرِ بذَبْحِ البقرةِ** علىٰ ذِكْرِ القتيل؛ لأنه لو عُمِلَ علىٰ عكسِه لكانت قصَّةً واحدة، ولَذَهبَ الغرضُ في تثنيةِ التفريع. **ولقد رُوعِيَتْ** نكتةٌ بعدما استؤنِفَتِ الثانيةُ استئنافَ قصّةٍ برأسها أن وُصِلتْ بالأُولىٰ؛ دلالةً علىٰ اتِّحادِهما **بضميرِ البقرةِ** لا باسمِها الصَّريح في قوله: ﴿ٱضۡرِبُوهُ بِبَعۡضِهَا﴾؛ حتىٰ يتبيَّنَ أنـهما قصَّتانِ فيما يرجعُ إلىٰ التفريعِ وتَثْنيتِه بإخراجِ الثانيةِ مُخْرَجَ الاستئنافِ معَ تأخيرِها؛ وأنها قصّةٌ واحدةٌ بالضميرِ الراجعِ إلىٰ البقرة.

[﴿ثُمَّ قَسَتۡ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلۡحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنۡهُ ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخۡرُجُ مِنۡهُ ٱلۡمَآءُۚ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَهۡبِطُ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ ٧٤]

قولُه: (وإنّما قُدِّمتْ قصةُ الأمرِ بذَبْحِ البقرةِ) هو الجوابُ، والسابقُ كالمُقدِّمةِ والتمهيدِ له لئلّا يلزمَ التّكرار.

قولُه: (ولقد رُوعيَتْ) عطفٌ علىٰ قولِه «قُدِّمتْ»، وقولُه: «أنْ وُصِلتْ» بدَلٌ من «نُكتَة».

وقولُه: (بضميرِ البقرة) متعلِّقٌ «بوُصِلتْ»، و«دلالةً»: مفعولٌ له لقولِه: «أنْ وصلت» قدَّمَ المفعولَ لهُ علىٰ مُتعلِّقِ الفعلِ للاهتمام، وإنّما جِيءَ بقولِه: «ولقد روعيَتْ» بلام القسم ليؤكدَ بِهِ ما قصدَهُ في الجواب، يريدُ: الذي يؤكِّدُ ما ذهبنا إليهِ مِن جَعْلِ القصّةِ الواحدةِ قصّتَيْنِ اعتبارُ العائدِ، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «حتّىٰ يتبيّنَ أنّهما قِصّتان فيما يرجعُ إلىٰ التفريعِ» إلىٰ آخرِه.

فإنْ قُلتَ: اسمُ البقرةِ كالضَّميرِ في الاتصالِ، بلْ هو أشدُّ اتّصالًا منهُ إذا جِيءَ بِهِ مُعرَّفًا باللامِ؛ لأنَّ المُعرَّفَ باللامِ إذا أُعيدَ كانَ عينَ الأوّل.

قلتُ: نعم، لكنّ الربطَ بالمُضمَرِ ألصَقُ لاستقلالِ المُظْهَر.

معنىٰ ﴿ثُمَّ قَسَتْ﴾: **استبعادُ** القسوةِ مِن بَعْدِ ما ذُكِرَ ممّا يُوجِبُ لِينَ القلوبِ ورقَّتَها، ونَحْوُه ﴿ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ٢].

وصِفَةُ القلوبِ بالقسوةِ والغِلَظِ **مَثَلٌ لنبوِّها عن الاعتبار**، وأنّ المَواعِظَ لا تؤثّرُ فيها. و﴿ذَٰلِكَ﴾: إشارةٌ إلىٰ إحياءِ القتيل، وإلىٰ جميعِ ما تقدَّمَ مِنَ الآياتِ المعدودة. ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ﴾: فهيَ في قَسْوتِها مِثْلُ الحِجارة، ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ منها. و﴿أَشَدُّ﴾ معطوفٌ علىٰ الكاف إمَّا علىٰ معنىٰ: أو مِثْلُ أشدَّ قسوةً، فحُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَه، وتعضدُه قراءةُ الأعمشِ **بنصبِ الدَّالِ** عطفًا علىٰ الحِجارة؛ **وإمَّا علىٰ: أوْ هيَ في أنفسِها أشدُّ** قسوةً، ....

قولُه: (معنىٰ ﴿ثُمَّ قَسَتْ﴾ استبعادُ) يعني: ثُمّ موضوعةٌ للتّراخي في الزّمان، وهنا مجازٌ للاستبعادِ؛ لأنّ قسوةَ قلوبِهم لم تتجَدَّدْ بعدَ زمانٍ، فهو نحْوُ قولِكَ لصاحبِك: وجَدْتَ مِثْلَ تلكَ الفُرصةِ ثمّ لم تنتهِزْها! يعني: يبعُدُ مِن العاقلِ ارتكابُ هذا المحذورِ بعدَ حصولِ ما يُنافيه، ويقلعُه من الآياتِ البيّناتِ المذكورةِ فيما سَبق.

قولُه: (مثَلٌ لنبوِّها عن الاعتبار) أي: قستْ قلوبُهم: استعارةٌ تبعيّةٌ واقعةٌ علىٰ سَبيلِ التّمثيل، شُبِّهتْ حالةُ قلوبِهم، وهي نُبوُّها عن الاعتبارِ، بحالةِ قَسْوةِ الحِجارةِ في أنّها لا يُجدي فيها لُطفُ العمَل.

قولُه: (بنَصْبِ الدّال) أي: بفَتْحِها؛ لأنهُ مجرورٌ، قالَ الزّجّاجُ: مَن قرأَ ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ بالرَّفعِ فعلىٰ: أو هي في نفسِها أشَدُّ قسوةً، ومَنْ نصَبَ فهو خَفْضٌ في الأصْلِ بمعنىٰ الكاف، و«أشَدُّ» أفعلُ لا ينصَرِفُ، وهو نَعْتٌ ففُتِحَ، وهو في مَوضِعِ جَرّ[1].

قولُه: (وإمّا علىٰ: أو هيَ في نفْسِها[2] أشدُّ) يعني: ﴿أَشَدُّ﴾ مرفوعٌ، وهو عطْفٌ علىٰ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٥٦).

(٢) كذا في (ح) و(ف)، وفي «الكشاف»: «أنفسها».

والمعنىٰ: أنّ مَن عَرَفَ حالَها شبَّهَها بالحِجارةِ أوْ بجَوْهرٍ أقسىٰ منها، وهو الحديدُ مثلًا، أوْ مَن عَرَفَها شبَّهَها بالحِجارة، أو قالَ: هيَ أقسىٰ مِنَ الحِجارة. فإن قلتَ: لمَ قيلَ: ﴿أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ وفِعلُ القسوةِ ممّا يخرجُ منه أفعلُ التفضيلِ وفِعلُ التعجُّب؟ قلتُ: لكونِه أبْيَنَ وأدلَّ علىٰ فَرْطِ القسوة، ووجهٌ آخرُ، وهوَ أن لا يُقصَدَ معنىٰ الأقسىٰ،.............

الكاف، إمّا علىٰ تقديرِ مثل، ومَعنىٰ قِراءةِ الأعمشِ سَواءٌ في أنَّ المُرادَ قلوبُهم مُشبَّهةٌ بجواهرَ أقسىٰ منَ الحجارة، أو لا يُقدَّرُ الشيءُ، فيكونُ المعنىٰ: هي أقسىٰ من الحِجارةِ فلا يكونُ تشبيهاً[1]، ولذلكَ قال: «أو قال»، ففي الكلامِ لَفٌّ ونَشْر.

قولُه: (**والمعنىٰ أنَّ مَنْ عرفَ حالَها شبَّهها**) إلىٰ آخرِه. وإنّما أخرجَ الكلامَ مُخرَجَ الشرطيّةِ ليؤذِنَ بأن مَرجِعَ الشَّكِّ إلىٰ النّاسِ؛ لأنّ اللـهَ تعالىٰ لا يَشُكُّ، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]. ولو حُمِلَ «أو» علىٰ معنىٰ «بل» نحو ما أنشده الجوهري:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ في رونَقِ الضُّحىٰ ... وصُورتِها أو أنتِ في العينِ أملَحُ[2]

كانَ أحسنَ التئامًا معَ قولِه: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ﴾ الآية [البقرة: ٧٤]، مِن الترَدُّدِ في التَّشبيه. وكيف وقد قالَ هو: «تقريرٌ لقولِه ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾»؟

قولُه: (**وهو أنْ لا يُقصَدَ معنىٰ الأقْسىٰ**)، اعلم أنّ الأصلَ في «أفعلِ» التفضيلِ أنْ يُبنىٰ مِن ثُلاثيٍّ مُجَرَّدٍ ليسَ بلونٍ ولا عَيْب[3]، وإذا قُصِدَ ذلك فيما ليسَ كذلك تُوصِّلَ بمِثْلِ أشدَّ ضَرورةً، ولا ضَرورةَ في الآيةِ إلىٰ التَّوصُّلِ بهِ لاستقامةِ بَيانِه مِنَ القسوة. ولا بُدَّ في هذا الإطنابِ في كلامِ الله المَجيدِ الذي لا يأتيهِ الباطلُ مِنْ بينِ يديْهِ ولا من خَلْفِه مِنْ فائدةٍ، وهي: إمّا أنْ يُجاءَ بِهِ لمزيدِ البيانِ والتوضيح، وإليهِ أشارَ بقولِه: «لكونِه أبْيَنَ وأدلَّ علىٰ فرْطِ القسوة»،

---

(١) لتمام الفائدة، انظر: «الدرُّ المصون» (١: ٢٦٣).

(٢) لذي الرمّة في «ديوانه» ص١١٢، باختلافٍ ملحوظٍ في الرواية.

(٣) لتمام الفائدة، انظر: «شرح ابن عقيل» (٢: ١٧٥).

ولكن قُصِدَ وصفُ القسوةِ بالشدَّة، كأنه قيلَ: اشتدَّتْ قسوةُ الحجارةِ وقلوبُهم أشدُّ قسوةً. وقُرِئَ: (قساوةً). وتَرْكُ ضميرِ المفضَّلِ عليه؛ لعَدمِ الإلْباس، كقولِك: زيدٌ كريمٌ وعمرٌو أكرَم.

وقوله: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ﴾: **بيانٌ لفضلِ قلوبِهم علىٰ الحجارة في شدّةِ القسوة،** وتقريرٌ لقولِه: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾. وقُرِئَ: (وإنْ) بالتَّخفيف، وهيَ «إنْ» المخفَّفةُ مِن الثقيلةِ التي تلزمُها اللامُ الفارقة، ومنها قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ﴾ [يس: ٣٢]. والتفجُّرُ: التفتُّحُ بالسَّعةِ والكَثْرة. وقرأ مالكُ بنُ دينار: (يَنْفَجر) بالنون. ﴿يَشَّقَّقُ﴾: يَتَشَقَّق، وبه قرأ الأعمشُ..............................

وإمّا أنْ يُقصَدَ معنىٰ الاشتراكِ في الشدّةِ نفسِها، والتأويلُ بما قالَ: «اشتدَّتْ قسْوةُ الحجارةِ وقلوبُهم أشدُّ قسوةً»، فظهرَ أنَّ إتيانَ «أشدَّ» في قولِك: ما أشدَّ حُمْرتَه! لُمجرَّدِ التَّوصُّلِ إلىٰ البناءِ، فلا يكونُ مقصودًا بالذّاتِ، بخلافِه في الآيةِ، فإنهُ مقصودٌ بذاتِه، ولذلكَ قالَ: «لا يَقْصِدَ معنىٰ الأقسىٰ، لكن قصَدَ وصْفَ القسوةِ بالشِّدّة»، ويندفعُ بهذا إيرادُ صاحبِ «التقريب»: في قولِه: «اشتدَّتْ قَسْوةُ الحجارةِ وقلوبُهم أشدُّ قسوةً» نظَرٌ؛ لأنّ أشدَّ لو كانَ محمولًا علىٰ القسوةِ أفادَ هذا، ولكنهُ محمولٌ علىٰ القلوب، فيفيدُ أنَّ قلوبَهم أشدُّ قسوةً لا أنَّ قسوتَها أشدُّ قسوةً، وإنْ أرادَ أنّها اشتركا في شِدّةِ القَسْوةِ، وهي أزيَدُ في الشدّةِ، فلا يفيدُه هذا اللفظ، لأنّ معناهُ: أنّ قسوتَها أشدُّ، لا أنَّ شِدّةَ قَسْوتِها أزيَدُ، وإنّما كانَ يُفيدُهُ لو قال: فهي أزْيَدُ شِدَّةَ قَسْوَة.

قولُه: (﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ﴾ **بيانٌ لفَضْلِ قلوبِهم علىٰ الحجارة**)، فالواوُ في قولِه: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ﴾ عَطَفتِ البيانَ علىٰ المُبيَّنِ، والأولىٰ أنّها استئنافيّةٌ، والجملةُ كما هي مُذَيِّلةٌ للتشبيهِ كقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، والدليلُ علىٰ كوْنِها مُذيِّلةً قولُه: «وتقرير»؛ لأنَّ المُذيِّلةَ كالمُعترِضةِ مؤكِّدة، وسيجيءُ في «الأنعام» أنّ التأكيدَ أيضاً نوعُ بيانٍ، ويجوزُ أنْ تكونَ الواوُ للحالِ من الحجارةِ في قولِه: «كالحِجارةِ»، أو مِن المقدَّرةِ في قولِه: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ وهو منها.

والمعنىٰ: إنّ مِن الحجارةِ ما فيه خُروقٌ واسعةٌ يتدفّقُ منها الماءُ الكثيرُ الغَزير، ومنها ما ينشقُّ انشقاقًا بالطُّولِ أوْ بالعَرْضِ فيَنْبعُ منه الماءُ أيضًا. ﴿يَهۡبِطُ﴾: يتردّىٰ مِن أعلىٰ الجبل. وقُرئ بضَمِّ الباء. والخشيةُ: مَجازٌ عن انقيادِها لأمْرِ اللّٰـهِ تعالىٰ، وأنّها لا تمتنعُ علىٰ ما يريدُ فيها، وقلوبُ هؤلاءِ لا تنقادُ ولا تفعلُ ما أُمرتْ به. وقُرئ: ﴿تَعۡمَلُونَ﴾ بالياءِ والتاءِ، وهو وعيدٌ.

قولُه: (**والمعنىٰ: إنّ مِن الحِجارةِ ما فيه خُروقٌ واسِعة**) إلىٰ آخرِه، فيه علىٰ ما فسَّرَ معنىٰ التتميمِ دونَ الترقّي، ليكونَ علىٰ وِزانِ قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] إذ لو أُريدَ التَّرقّي لقيلَ: إنّ منها لَمَا يشقّقُ فيخرجُ مِنهُ الماءُ، وإنّ منها لَمَا يتفجّرُ مِنهُ الأنهار. وفائدتُه: استيعابُ جَميعِ الانفعالاتِ التي علىٰ خلافِ طبيعةِ هذا الجَوْهرِ، وهو أبلَغُ مِن الترقّي. نَعَم، الترقي من قوله: ﴿لَمَا يَتَفَجَّرُ﴾ إلى آخره إلى قوله: ﴿وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَهۡبِطُ﴾ تتْميمٌ للتتميم[١].

قولُه: (**وأنّها لا تمتنعُ**) إلىٰ آخرِه: عطفٌ علىٰ سبيلِ التَّفسيرِ علىٰ قولِه: «مجازٌ عنْ انقيادِها لأمرِ الله»، يعني: أثبتَ للحجارةِ الخَشْيَةَ علىٰ سبيلِ المَجازِ لفائدتَيْنِ: إحداهُما: التصريحُ في المبالغةِ في كونها منقادةً لأمرِ الله، وثانيتهما: التعريضُ بأنّ قلوبَ هؤلاءِ لا تنقادُ البتّة.

قولُه: (**مِن خشيةِ الله يتعلّقُ بالكلِّ**)[٢]، أي: كلُّ ذلك مِن خَشيةِ الله.

قولُه: (**وقُرِئَ ﴿تَعۡمَلُونَ﴾ بالياءِ والتاءِ**). ابنُ كثيرٍ ونافعٌ ويَعْقوبُ[٣] وأبو عمرو[٤]: بالتاءِ الفَوقانيّةِ، والباقونَ: بالياء[٥].

---

(١) في (ح): «تميم للتميم».

(٢) لم أجد هذه العبارة في «الكشاف».

(٣) هو: أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي، أحد القرّاء العشرة، توفي بالبصرة سنة ٢٠٥هـ. انظر: «النشر في القراءات العشر» (١: ١٨٦)، و«تحبير التيسير» (١: ١٩)، وفيه: أنه توفي سنة ٢٥٠هـ و«الأعلام» (٨: ١٩٥).

(٤) في (ح): «وأبو بكر».

(٥) هذا وهْمٌ من المصنِّف رحمه الله. فابنُ كثيرٍ وحده هو الذي قرأ بالياء، وقرأ الباقون بالتاء، انظر: «حجّة القراءات» لابن زنجلة ص١٠١، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢١٧).

[﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُم بِهِ عِندَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ * أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ ٧٥-٧٧]

﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾: الخطابُ لرسولِ الله ﷺ والمؤمنين. ﴿أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾: أن يُحدِثوا الإيمانَ لأجْلِ دعوتِكم ويَستجيبوا لكم، كقولِه: ﴿فَآمَنَ لَهُ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦]، يَعني اليهودَ، ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾: طائفةٌ ممَّن سَلَفَ منهم ﴿يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ﴾: وهو ما يَتْلُونه مِنَ التوراة ﴿ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ﴾ كما حرَّفوا صِفةَ رسولِ الله ﷺ، وآيةَ الرَّجم. وقيلَ: كانَ قومٌ مِنَ السَّبعينَ المُختارين سَمِعُوا كلامَ اللّـهِ حينَ كَلَّم................

قولُه: (﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ الخطابُ لرسولِ الله ﷺ). الرّاغبُ: الطمَعُ: نُزوعُ النَّفسِ إلىٰ الشيءِ بشهوةٍ له، يُقالُ: طَمِعْتُ طَمَعًا وطَماعيةً فهو طمِعٌ وطامِع، ولَـمّا كانَ أكثرُ الطّمعِ من جهةِ الهَوىٰ، قيلَ: الطمَعُ طَبع، والطَمَعُ يُدَنِّسُ الإهاب(١).

قولُه: (وآية الرَّجم). روينا عن البخاريّ ومسلمٍ ومالكٍ وأبي داودَ والترمذي، عن ابنِ عمرَ: أُتيَ النبيُّ ﷺ برجُلٍ وامرأةٍ مِن اليهودِ قدْ زَنَيا، فقالَ لليهود: «ما تصنعونَ بهما؟» قالوا: نُسخِّمُ وُجوهَهُما ونُخْزيهما، قال: «فأتوْا بالتوراةِ فاتلوها إنْ كنتُم صادقين» فجاؤوا بها، فقالوا لرجُلٍ ممّن يرضَوْنَ أعوَر: اقرأ، فقرأ حتّىٰ انتهىٰ إلىٰ موضِعٍ مِنها، فوَضَعَ يدَه عليه، قال ﷺ: «ارفَعْ يدَكَ» فرفَعَ يدهُ فإذا فيه آيةُ الرَّجْم، فقالَ: يا محمّدُ، إنَّ عليهِما الرَّجمَ، ولكنّا نُكاتِمُه بيننا». الحديث(٢).

قولُه: (وقيلَ: كانَ قومٌ) عطفٌ من حيثُ المعنىٰ علىٰ قولِه: «طائفةٌ»، وعلىٰ الأوّلِ معنىٰ

(١) انظر: «مفردات القرآن» ص٥٢٤. وهذه الفقرة بتمامها ساقطة من (ط).

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٤٣)، و(٦٨١٩)، ومسلم (١٦٩٩)، والإمام مالك في «الموطأ»، ص٥٨٩، وأبو داود (٤٤٤٦).

موسىٰ بالطُّور وما أَمَرَ به ونهىٰ، ثُمَّ قالوا: سَمِعْنا اللّٰـهَ يقولُ في آخرِه: إنِ استطعتُم أن تَفعلُوا هذه الأشياءَ فافعَلُوا، وإن شئتم فلا تَفْعَلُوا فلا بَأْس. وقُرِئَ: (كَلِمَ اللّٰـهِ). ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا عَقَلُوهُ﴾: مِن بَعْدِ ما فَهِمُوه وضَبَطوه بعُقولِهِم ولَمْ تَبْقَ لهم شُبهةٌ في صحَّتَه، ﴿وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ أنهم كاذبونَ مُفتَرُون. والمعنىٰ: إن كَفَرَ هؤلاءِ وحرَّفوا التوراةَ فلَهُمْ سابقةٌ في ذلكَ. ﴿وَإِذَا لَقُواْ﴾ يعني: اليهودَ. ﴿قَالُوٓاْ﴾: قالَ مُنافقوهم: ﴿ءَامَنَّا﴾ بأنكم علىٰ الحقِّ وأنّ محمَّدًا هو الرسولُ المبشَّرُ به. ﴿وَإِذَا خَلَا بَعۡضُهُمۡ﴾: الذينَ لمْ يُنافِقُوا، ﴿إِلَىٰ بَعۡضٖ﴾: إلىٰ الذينَ نافَقُوا ﴿قَالُوٓاْ﴾ عاتِبينَ عليهم: ﴿أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ﴾: بما بيَّنَ لكم في التوراةِ مِن صِفَةِ محمَّد، أوْ قالَ المنافقون لأعقابِهم يُرُونَهم التصلُّبَ في دِيْنِهم: ﴿أَتُحَدِّثُونَهُم﴾؛ إنكارًا عليهم أن يَفْتَحوا عليهم شيئًا في كتابِهم فيُنافِقونَ المؤمنينَ ويُنافقونَ اليهود..

التحريفِ: التّغييرُ والتّبديلُ، وعلىٰ الثاني: إثباتُ ما ليسَ في الكتابِ وكتمانُ ما هو ثابتٌ فيهِ كما قالَ في تفسيرِ قولِه: ﴿وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ [البقرة: ٤٢].

قولُه: (﴿وَإِذَا لَقُواْ﴾ يعني: اليهودَ) أي: جماعةَ اليهودِ، مُنافقيهم وغيرَ مُنافقيهم، ثمّ خصّ بقوْلِه: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ المُنافقينَ مِنهم بهذا القولِ، وعُلِمَ مِنَ المفهومِ أنّ غيرَ المُنافقينَ كانوا ساكتينَ حينئذٍ، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «قالَ منافقوهم: آمنّا»، قالَ تعالىٰ: ﴿وَإِذَا خَلَا بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [البقرة: ٧٦] يعني تلكَ الجماعةَ: المنافقينَ وغيرَ المنافقينَ، ثمّ خَصَّ بقولِه: ﴿قَالُوٓاْ أَتُحَدِّثُونَهُم﴾ غيرَ المُنافقينَ مِنهم بهذا القَوْلِ، أي: قالَ الذين لم يُنافقوا عاتبينَ علىٰ الذين نافقوا: أتُحدِّثونَهم، فعُلِمَ أنّ المنافقينَ كانوا معاتَبينَ ساكتينَ، ويجوزُ علىٰ هذا أنْ يُرادَ بالمعاتِبينَ المنافقونَ أنفسُهم، فإنّهم كانوا يعاتبونَ بقاياهم ينافِقونَ المؤمنين وينافقون اليهود.

قيلَ: قولُه: «أو قالَ المنافقون» عطْفٌ علىٰ قولِه: «قالَ منافِقوهم»، والظّاهرُ أنهُ عطْفٌ علىٰ «قالوا عاتِبين»، والأوفَقُ لتأليفِ النَّظمِ أنْ يُحمَلَ اليهودُ في قوْلِ المُصنِّفِ: «﴿وَإِذَا لَقُواْ﴾

﴿لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ﴾: ليحتجُّوا عليكم بما أنزلَ ربُّكم في كتابِه،..............

يعني اليهودَ» علىٰ الفريقِ المُحرِّفينَ مِنهم، فيكونَ الضَّميرُ في «لَقوا» راجعًا إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥] لأنهُ قَسيمٌ لقولِه: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾ [البقرة: ٧٨] كما سيجيءُ، ولأنّ قولَهم: ﴿أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ﴾ لا يليقُ إلّا بمَنْ عقَلَ الكتابَ لا بالعاميّ، وينصرُه ما رَوىٰ مُحيي السُّنّةِ عن ابنِ عبّاسٍ والحسنِ وقتادةَ: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ يعني مُنافقي اليهودِ الذين آمنوا بألسنتِهم، إذا لَقوا المؤمنينَ المُخلصينَ﴿قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَا﴾ رجَعَ ﴿بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ ككعْبِ بنِ الأشرفِ[1] وكعبِ بنِ أسيد ورؤساءِ اليهودِ، لاموهم علىٰ ذلك ﴿قَالُوٓا۟ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾: بما قضىٰ اللهُ عليكم في كتابِكم أنّ محمّدًا حقٌّ وقولَه صدق[2].

الانتصاف: يُوضِّحُ اختلافَ الضَّميرَيْنِ المَذكورَيْنِ قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، الضميرُ الأوّلُ للأزواجِ، والثّاني للأولياءِ لشُمولِ[3] الخِطاب[4].

قولُه: (بما أنزَلَ ربُّكم في كتابِه). قيلَ: إنّ المُصنِّفَ جعَلَ ﴿عِندَ رَبِّكُمْ﴾ بدَلًا مِن قولِه: به؛ لأنّ ما فتحَ اللهُ وما أنزلَ ربُّكم في كتابِه بمعنىٰ واحدٍ.

وقلتُ: بلْ قولُه: «بما أنزلَ ربُّكم في كتابه» تفسيرٌ للآيةِ وتلخيصُ مَعناها، فلا يكونُ بدَلًا ولا مُتعلّقًا بقولِه: ﴿لِيُحَآجُّوكُم﴾. قالَ صاحِبُ التّقريب: «عندَ» حالٌ مِنَ المجرورِ في «به»، أو

(١) وهو ممن اشتدت عداوته لرسول الله ﷺ، وأطلق لسانه في التحريض عليه، فقتله محمد بن مَسْلمة رضي الله عنه بأمر رسول الله ﷺ.

(٢) «معالم التنزيل» (١: ١١٣).

(٣) في (ط): «علىٰ شمول».

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٥٦).

جعلوا مُحَاجَّتَهم به وقولَهم: هوَ في كتابِكم هكذا ـ مُحاجَّةً عند الله، ألا تَراكَ تقولُ: هو في كتابِ اللّـهِ هكذا، وهوَ عندَ اللّـهِ هكذا، بمعنًى واحد! ﴿يَعْلَمُ﴾ جميعَ ﴿مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾، ومِن ذلكَ: إسرارُهم الكفرَ وإعلانُهم الإيمانَ.

[﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ * فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ ٧٨-٧٩]

﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾ لا يُحسِنون الكَتْبَ فيُطالِعُوا التوراةَ ويتحقَّقوا ما فيها، ﴿لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾: التوراةَ ﴿إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾: إلّا ما هم عليهِ مِن أمانيِّهم،............

متعلِّقٌ بـ«يحاجّوكُم» إن أُريدَ بـ«عندَ ربّكم» يومُ القيامة. وقالَ القاضي: في الثّاني نظَر؛ لأنّ الإخفاءَ لا يدفعُه[1].

قولُه: (جعَلوا مُحاجَّتَهم به) أي: جعلَ اليهودُ مُحاجّةَ المُسلمينَ بما فتَحَ اللهُ عليهم مُحاجّةَ عندَ الله. يعني إذا قالَ المسلمونَ: «هو في كتابِكم هكذا»، كأنّهم قالوا: «هو عندَ الله كذا» وهما بمعنًى واحدٍ من حيثُ المؤدّىٰ لا المبالغةُ؛ لأنَّ الثاني أبلغُ لأنك فيه تُصحِّحُ أنّ ما في الكتابِ ثبتَ وصحَّ، وأنهُ كلامُ الله ونازِلٌ مِن عندِه، فالحُكْمُ به كالحُكْمِ بينَ يدَيِ الله. ورُوِيَ عن الأنباريِّ أنهُ قال: ﴿عِندَ رَبِّكُمْ﴾ معناه: في حُكْمِ ربّكم، كما تقولُ: هذا حَلالٌ عندَ أبي حنيفةَ، أي: في حُكْمِه، والمعنىٰ: ليكونَ لهم حُجّةً عندَ الله في الدُّنيا والآخرة.

قولُه: (﴿أُمِّيُّونَ﴾ لا يُحسِنونَ الكَتْبَ)، قالَ الزجّاجُ: أُمّيٌّ منسوبٌ إلىٰ ما عليهِ جِبلّةُ أمّه، أي: لا يَكتُبُ، فهو في أنهُ لا يكتُبُ علىٰ ما وُلِدَ عليه[2].

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٤٨).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٥٩).

وأنّ اللّـهَ يعفُو عنهم ويرحَمُهم ولا يُؤاخِذُهم بخَطاياهم، وأنّ آباءَهم الأنبياءَ يشفعونَ لهم؛ وما تُمَنِّيهم أحبارُهم مِن أنّ النارَ لا تمسُّهم إلا أيامًا معدودة. وقيلَ: إلّا أكاذيبَ مختلقةً سَمِعُوها مِن علمائِهم فتقبَّلوها علىٰ التقليد. قالَ أعرابيٌّ لابن دَأْبٍ في شيءٍ حدَّثَ به: أهذا شيءٌ رَوَيْتَه أمْ تمنَّيتَه؟ أي: اختلقتَه. وقيلَ إلّا ما يَقرؤون مِن قولِه:

تَـمنَّىٰ كِتابَ اللّـهِ أوّلَ ليلِه

قالَ صاحبُ «النِّهاية»: وفي الحديثِ: «إنّا أُمّةٌ أُميّةٌ لا نكتُبُ ولا نَحسِبُ»[1]، أَرادَ أنّهم علىٰ أصْلِ ولادةِ أُمِّهم أنّهم لم يتعلَّموا الكتابةَ والحِساب.

قولُه: (وأنّ اللهَ يعْفو عنْهم) إلىٰ آخرِه: عطْفٌ تفسيريٌّ بيانٌ لقولِه: «مِنْ أمانيهم».

قولُه: (وقيلَ: إلّا ما يقرؤون). فإنْ قُلتَ: إلّا ما يقرؤون كيفَ[2] يُناسِبُ قولَه: ﴿أُمِّيُّونَ﴾؟ قُلتُ: إنَّ الأُميَّ ربَّما قَدَرَ علىٰ قِراءةٍ ما، كما أنهُ يقدِرُ علىٰ كتابةٍ. ورَوينا عن البخاريِّ ومُسلمٍ: أنّ رسولَ الله ﷺ يومَ الصُّلحِ، أخذَ الكتابَ وليسَ يُحسِنُ يكتُب، فكتبَ: هذا ما قاضىٰ عليهِ محمّدُ بنُ عبدِ الله[3]. وهذا القدْرُ لا يقْدَحُ في التَّسميةِ بالأُميِّ[4]، ولهذا قالَ المصنِّفُ: «أُميّونَ لا يحسنونَ الكَتْبَ فيُطالعوا التّوراةَ ويتحقّقوا ما فيها».

---

(١) أخرجه البخاري (١٩١٣)، ومسلم (١٠٨٠)، من حديثِ ابن عمرَ رضيَ اللهُ عنهما.

(٢) قوله: «كيف» ساقط من (ف).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٩٩)، ومسلم (١٧٨٣)، من حديثِ البراءِ بن عازب رضيَ اللهُ عنه.

(٤) اتفق العلماء علىٰ أنّ رسولَ الله ﷺ كان لا يخطُّ سطرًا ولا حرْفًا بيدِه، بل كان له كتّاب يكتبون له الوحي، وقد وقع للإمام الباجي رحمه الله القولُ بجوازِ الكتابةِ للنبيِّ ﷺ، وقد اشتدّ النكيرُ عليه بسبب هذه الزلّة، وقد اعتذر عنه الإمام القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (١٣ : ٣٥٢) وذكر أنّ مراد الباجي رحمه الله: أنّ في ذلك زيادةً في معجزاتِه، واستظهارًا علىٰ صِدْقِه وصحّةِ رسالته، وذلك أنهُ كتبَ من غيرِ تعلُّمٍ لكتابة، ولا تعاطٍ لأسبابِها، فكان ذلكَ خارقاً للعادة. وللإمام الذهبيِّ كلامٌ نفيس في تبرئةِ ساحة الباجي في «سير أعلام النبلاء» (١٨ : ٥٤٠)، وقد صنّف الإمام الباجي كتابًا مفردًا في بيانِ مقاصده هو «تحقيق المذهب»، وهو مطبوع.

والاشتقاقُ مِن مَنَىٰ؛ إذا قدَّر؛ لأنّ المتمنِّيَ يقدِّر في نفْسِه ويَحْزُرُ ما يتمنّاه، وكذلكَ المُختلِقُ والقارئ يقدِّرُ أنّ كلمةَ كذا بَعْدَ كذا. و﴿إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ **مِنَ الاستثناءِ المُنقطع**. وقُرِئ: (أمانِيَ) بالتخفيف. ذَكَرَ **العلماءَ الذينَ عانَدُوا** بالتَّحريفِ معَ العِلْمِ والاستيقان، ثُمَّ العوامَّ الذينَ قلَّدوهم، ونبَّهَ علىٰ أنهم في الضَّلالِ سواء؛ لأنّ العالِمَ عليه أن يَعْملَ بعِلْمِه، وعلىٰ العامِّيِّ أن لا يَرضىٰ بالتَّقليدِ والظنِّ وهوَ متمكِّنٌ مِنَ العِلْم. ﴿يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ المحرَّفَ ﴿بِأَيْدِيهِمْ﴾ تأكيدٌ، وهو مِن مَجازِ التأكيد، كما تقولُ لـمَن يُنكِرُ معرفةَ ما كَتَبَه: يا هذا! كَتَبْتَه بيمينِك هذه. ﴿مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾: مِن الرُّشا.

قولُه: (مِن الاستثناءِ المُنقطعِ)[1]. فإنْ قلتَ: لِمَ لا يجوزُ أن يُقدَّرَ ليعلمونَ مفعولاً ثانياً، فيكونَ مُتَّصلًا؟

قلتُ: لا يجوزُ؛ لأنّ قولَه: ﴿لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾، أي: أُميّونَ لا معرفةَ لهم بالكِتاب.

قولُه: (**العلماء الذينَ عانَدوا**) شُروعٌ في بيانِ نَظْمِ الآيات. يعني: أنَّ اللهَ تعالىٰ أنكرَ علىٰ المسلمينَ طمعَهم في إيمانِ اليهودِ بقولِه: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٧٥]، ثُمَّ قسَمَهم فرقتَيْنِ بَعْثًا علىٰ رفعِ الطَّمَعِ عنهم، لكونِهما في الضَّلالِ سواءً: الفِرقةُ الأولىٰ: العلماءُ الذين عانَدوا وحرَّفوا مع العلمِ والاستيقانِ، وهو المُرادُ بقولِه تعالىٰ: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ﴾ [البقرة: ٧٥]، والفِرقةُ الأخرىٰ: العوامُّ الذين قلَّدوهم، وهو المُرادُ بقولِه: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ٧٨]، ثُمَّ نبَّه علىٰ التعليلِ لرَفْعِ الطَّمَعِ بقولِه: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

وقولُه: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ يعني لا يُطْمعُ في أحَدٍ منهم، لأنّهم في الضَّلالِ سواءٌ، ويجوزُ أنْ يُجعَلَ الضَّميرُ في «يظنون» للفريقَيْن، فنفىٰ عنِ العلماءِ العلمَ في قولِه: «أو لا يعلمون» علىٰ

---

(١) لأنّ الأمانيَّ ليست من جنس العلم. أفاده العكبريُّ في «التبيان» (١: ٨٠).

[﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ * بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ * وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ ٨٠-٨٢]

﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾: أربعينَ يومًا عَدَدَ أيّام عبادةِ العِجْل. وعن مُجاهِدٍ: كانوا يقولون: مُدَّةُ الدُّنيا سبعةُ آلافِ سنة، وإنّما نُعذَّبُ مكانَ كلِّ ألفِ سنةٍ يومًا. ﴿فَلَن يُخْلِفَ﴾ متعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: إن اتَّخذتُم عندَ اللّٰـهِ عهدًا فلن يُخلِفَ اللّٰـهُ عهْدَه......

سبيلِ الإنكارِ حيثُ لم يعمَلوا بمُوجَبِه، وعَن الـمُقلِّدينَ بقولِه: ﴿لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾، ثُمَّ حكَمَ أنهم في الظَّنِّ المُؤدّي إلىٰ الضَّلالِ سواءٌ كقولِه: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وعليهِ وردَ كلامُ القاضي: قدْ يُطلَقُ الظَّنُّ بإزاءِ العلمِ علىٰ كلِّ رأيٍ واعتقادٍ من غيرِ قاطعٍ، وإنْ جزَمَ به صاحبُه، كاعتقادِ المُقلِّدِ والزّائغِ عن الحقِّ لشُبهةٍ(١)، فعلىٰ هذا في الآياتِ جَمْعٌ وتقسيمٌ، ثُمَّ جَمْعٌ: جمَعَ الفريقَيْنِ في قولِه: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ﴾ ثمَّ قسمَهم فريقَيْنِ: علماءَ ومُقلِّدينَ، ثُمَّ جمَعَهم في «يظُنّون».

قولُه: (مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ تقديرُه: إنِ اتَّخذْتُم عندَ الله عهْدًا) فاعلَموا أنّ اللهَ لَن يُخلِفَ عهدَه، فالجُملةُ الشَّرطيّةُ معترضةٌ، والأصلُ: أاتَّخذْتُم عندَ الله عهْدًا أمْ تقولونَ علىٰ الله ما لا تعلمونَ؟! ويمكنُ أنْ تكونَ الفاءُ سَببيّةً، ليكونَ اتخاذُ العهْدِ مُرتَّبًا عليهِ عدَمُ إخلافِ الله عهدَه، فالمُنكَرُ إذَنْ المجموعُ؛ لأنّهم لَـمّا قالوا: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ أنكرَ عليهم هذا القولَ، يعني: هذا الذي تقولونَه لا يكونُ إلّا بأَنْ عاهَدْتُم اللهَ عليه، فهو لا يُخلِفُ وعْدَه، ويُؤيِّدُه إعادةُ «لن».

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٠).

و﴿أَمْ﴾ إمَّا أن تكونَ مُعادِلة، بمعنىٰ: أيُّ الأمرَيْن كائنٌ علىٰ سبيلِ التقرير؛ لأنّ العِلْمَ واقعٌ بكونِ أحدِهما؛ ويجوزُ أن تكونَ مُنقطعة. ﴿بَلَىٰ﴾: إثباتٌ لِما بَعْدَ حرفِ النفي، وهوَ قولُه: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ﴾، أي: بلىٰ تمسُّكم أبدًا، بدليلِ قولِه: ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾. ﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ مِنَ السيِّئات، يعني: كبيرةً مِنَ الكبائر، ﴿وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ تلكَ واستولَتْ عليه كما يُحيطُ العدوُّ ولم يتفصَّ عنها بالتوبة. وقُرِئ: (خطاياه)،..........

قولُه: (و﴿أَمْ﴾ إمّا أنْ تكونَ مُعادِلةً بمعنىٰ: أيُّ الأمرَين كائنٌ)، وهي «أم» المُتَّصلةُ، ومعنىٰ الاتّصالِ أنْ تكونَ مُعادِلةً للهمزةِ، وقرينةً لها وتَجْرِيا مجْرىٰ «أيّ» فقولُكَ: أزيدٌ عندَك أمْ عمرٌو؟ بمنزِلةِ: أيُّهما عندَك؟ والمُنقطعةُ تكونُ بمعنىٰ الهمزةِ وبَلْ، كقولِك: إنّها لإبلٌ أمْ شاءٌ؟ فكأنهُ حينَ أَخبرَ أنّها لإبلٌ، اعتراهُ شكٌّ، فأَخذَ يسأَلُ، وأضْربَ عن الإخبار، فقال: بَلْ هي شاءٌ، فكأنّهُ تعالىٰ أضْربَ عن الإنكارِ السابق، واستأنفَ إنكارًا آخرَ أَبلغَ مِنه.

قولُه: (بكَوْنِ آخرِهما)، ويُروىٰ: أحدِهما، والأوّلُ أصحُّ في نُسخةِ المُعزي، و«آخرُهما» هو قولُه: ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ لكوْنِ الاستفهامِ للتّقرير، ولأنّ العِلمَ تعليلٌ للتّقرير، وهذا القولُ كانَ مسموعًا منهم، وأمّا اتّخاذُهم عندَ الله عهدًا فلا.

قولُه: (ولم يَتَفَصَّ) أي: لم يتخلَّصْ بالتوبةِ. هذا مذهبُه[1]. قالَ القاضي: أي: الخَطيئةُ استولَتْ عليهِ وشمَلَتْ جُملةَ أحوالِه حتّىٰ صارَ كالمُحاطِ بِها لا يَخلو عَنها شيءٌ مِن جوانبِه، وهذا إنّما يصِحُّ في شأنِ الكافرِ؛ لأنَّ غيرَه إنْ لم يكنْ لَهُ سِوىٰ تَصْديقِ قلبِه وإقرارِ لسانِه فلمْ تُحِطِ الخطيئةُ به، ولذلكَ فسَّرَها السَّلَفُ بالكُفرِ. وتحقيقُ ذلك: أنَّ مَنْ أذنبَ ذنبًا ولم يُقلِعْ عنه استَجرَّهُ إلىٰ مُعاوَدةِ مِثلِه والانهماكِ فيه وارتكابِ ما هو أكبرُ مِنه، حتّىٰ تستوليَ عليهِ الذُّنوبُ وتأخذَ بمَجامِعِ قلبِه، فيصيرَ بطبعِه مائلًا إلىٰ المعاصي، مستحسِنًا إيّاها، مُعتقِدًا أنْ لا لذّةَ سِواها،

---

(١) يعني قولَ المعتزلة بخلود أهل الكبائرِ في النار. انظر: «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار الهمداني ص١٣٧.

و(خطيئاتُه). وقيل في الإحاطة: **كانَ ذَنْبُه أغلبَ مِن طاعتِه**. وسأَل رجلٌ الحسنَ: ما الخطيئة؟ قالَ: **سبحان الله ألا أراكَ ذا لِـحْيةٍ** وما تدري ما الخطيئةُ!.................

مُبغِضًا لـمَن يمنَعُهُ عنها، مُكذِّبًا لـمَن ينصَحُه فيها، كما قالَ تعالىٰ: ﴿ثُمَّ كَانَ عَـٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَـٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ١٠][١].

قُلت: وما يعضُدُ قولَ السَّلَفِ الصَّالحِ أنَّ الآيةَ وردتْ لردِّ زَعْمِ اليهودِ بأنَّ النّارَ لن تـمَسَّهم إلّا أيّامًا معدودةً وإثبات الوعيدِ بالخلودِ في النّارِ، فجيءَ بها عامًّا ليدْخُلوا فيهِ دُخولًا أوّليًا، ثمّ أُردِفتْ بما هي مُقابِلة لمعناها، وهي وصْفُ المؤمنين، وخُتِمتْ بذكْرِ الخلودِ، وذلكَ قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٢] وهو عطفٌ علىٰ قولِه: ﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١]، وغيَّرَ معنىٰ الشَّرطيّةِ فيها إلىٰ الثُّبوتِ الصِّرفِ لترجيحِ جانبِ الرَّحمة.

قال السَّجاوَنْـديّ: تقول: مَنْ دخلَ داري فأكْرِمْـه، دخولُ الفاءِ يقتضي إكرامَ كلِّ مَنْ دخَلَ لكن علىٰ خَطرِ أنْ لا يُـكْرَم، وفي الذي دخلَ مع الفاءِ يُكرَمُ حقيقة، فلذلكَ قالَ: ﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ و﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ... فَلَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤] فيما لا يكون[٢].

قولُه: (**كانَ ذَنبُـه أغْلبَ مِنْ طاعتِـه**) هذا أيضًا مَبنيٌّ علىٰ مَذْهبِـه والقولِ بالـمُوازَنـةِ والإحباطِ، وقد سبقَ إبطالُه.

قولُه: (**سُبحانَ الله، ألا أراكَ ذا لِحيةٍ**)، تعَجَّبَ مِنهُ ومِنْ سُؤالِه، يعني: بلَغْتَ مَبلغَ الكمالِ وأنتَ ناقِصٌ لمْ تعلَمْ ما وجبَ عليكَ تعلُّمُه.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٢).

(٢) قوله: «فيما لا يكون» ساقط من (ط).

انظرْ في الـمُصحفِ فكلُّ آيةٍ نهىٰ فيها الله عنها وأَخبرَكَ أنه مَن عَمِلَ بها أدخَلَه النارَ فهيَ الخطيئةُ الـمُحِيطة.

[﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ ٨٣]

قولُه: (فهي الخَطيئةُ المُحيطة)، الضَّميرُ راجعٌ إلىٰ ما يرجِعُ الضَّميرُ في «عنها» إليها، وهي الخَطيئةُ المُقيَّدةُ، والضميرُ في «أنهُ» للشأن.

والخَطيئةُ والسيئةُ متقاربتان، إلّا أنّ الخَطيئةَ أكثرُ ما تُستعمَلُ فيما لا يكونُ مقصودًا إليهِ في نفسِه، بلْ يكونُ القصدُ إلىٰ شيءٍ آخرَ لكنْ تولَّدَ مِنه ذلكَ الفعلُ، كمَن يَرْمي صيْدًا فأصابَ إنسانًا، أو شرِبَ مُسكِرًا فجَنىٰ جنايةً، وفي «الأساس»: أخْطأ في المَسألةِ وفي الرأي، وخَطِئَ خطأً عظيمًا؛ إذا تعمَّدَ الذَّنب، ويُقالُ: لأنْ تُخطِئَ في العِلْمِ خيرٌ مِن أنْ تُخطِئَ في الدِّينِ، وقيلَ: هما واحدٌ.

الرَّاغِب: الخطيئةُ والسيّئةُ يتقاربانِ، لكنَّ الخطيئةَ أكثرُ ما تُقالُ فيما لا يكونُ مقصودًا إليهِ في نفسِه، بلْ يكونُ القصدُ سببًا لتولُّدِ ذلكَ الفعلِ كمَن يرمي صيْدًا وأصابَ إنسانًا، أو شَرِبَ مُسكِرًا فجَنىٰ في سُكرِه جنايةً. ثمّ السَّببُ سَببانِ: سَببٌ محظورٌ كشُربِ المُسكرِ وما يتولَّدُ مِن الخطأِ عنه غيرَ مُتجافٍ عنه، قال تعالىٰ: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]. فالخطيئةُ هنا هي التي لا تكونُ عن قصْدٍ إلىٰ فِعلِه، وقولُه تعالىٰ: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨] فهي المقصودُ إليها. والخاطئُ هو القاصدُ للذَّنبِ وعلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿لَّا يَأْكُلُهُۥٓ إِلَّا ٱلْخَٰطِـُٔونَ﴾ [الحاقة: ٣٧]، وقد سمّىٰ الذّنبَ خاطِئةً في قولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ﴾ [الحاقة: ٩] أي: الذنبِ العظيم، نحوَ قولِهم: شِعْرٌ شاعِرٌ[1].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٢٨٨-٢٨٩. وقول الراغب بتمامه ساقط من (ط).

﴿لَا تَعۡبُدُونَ﴾: إخبارٌ في معنىٰ النهي، كما تقولُ: تذهبُ إلىٰ فلانٍ تقولُ له كذا، تريدُ الأمْرَ، وهو أبلغُ مِن صريحِ الأمْرِ والنهي؛ لأنه كأنّه سُورِعَ إلىٰ الامتثالِ والانتهاء، فهوَ يُخبِرُ عنه، وتنصرُه قراءةُ عبدِ الله وأُبيٍّ: (لا تعبدوا)، ولا بدَّ مِن إرادةِ القول، **ويدلُّ عليه ـ أيضًا ـ** قولُه: ﴿وَقُولُواْ﴾.

وقولُه: ﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَانًا﴾ إمّا أن يُقدَّر: وتُحسِنونَ بالوالدَيْن، أوْ وأَحسِنوا. وقيلَ: هوَ جوابُ قولِه: ﴿أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ إجراءً له مُجْرىٰ القَسَم، كأنّه قيلَ: **وإذْ أقسَمْنا عليهم لا تَعْبُدون**. وقيلَ: معناه: أن لا تَعبُدوا، فلمّا حُذِفتْ «أنْ» رُفِعَ، كقوله:...

قولُه: (**ويدلُّ عليه أيضًا**) أي: علىٰ أنّ الإخبارَ في معنىٰ النَّهي، عطفُ قوله: «قُولوا» عليهِ وهو أمرٌ؛ لأنّ المُناسِبَ أن يُعطَفَ إنشائيٌّ علىٰ إنشائيٍّ أو ما في معناه.

قولُه: (**وإذْ أقسَمْنا عليهم لا تَعبدون**)، قالَ أبو البقاءِ: في إعرابِ ﴿لَا تَعۡبُدُونَ﴾ وجوهٌ: أحدُها: أنهُ جوابُ قسَم دَلَّ عليهِ المعنىٰ، أي: أحلفناهم[1] أو قُلنا لهم: بالله لا تعبدون، وثانيها: أنّ مُرادَهُ[2] أي: أخذْنا مِيثاقَ بني إسرائيلَ علىٰ أنْ لا تعبُدوا إلّا الله، فحذَفَ حرفَ الجَرِّ ثمّ حذَفَ «أنْ» فارتفعَ الفعلُ، وثالثُها: نصْبٌ علىٰ الحالِ، أي: أخذْنا مِيثاقَهم مُوحِّدينَ، وهي حالٌ مُصاحِبةٌ ومُقدَّرةٌ لأنّهم كانوا وقْتَ أخْذِ ميثاقِهم موحِّدينَ، والتزَموا الدوامَ علىٰ التَّوحيد، ولو جعلْتَها حالًا مُصاحبةً فقَطْ ـ علىٰ أنْ يكونَ التَّقديرُ: أخذْنا ميثاقَهم مُلتزِمينَ الإقامةَ علىٰ التَّوحيدِ ـ جاز، ولو جعلْتَها حالًا مُقدَّرةً ـ علىٰ أنْ يكونَ التَّقديرُ: أخذْنا ميثاقَهم مُقدِّرينَ التَّوحيد أبداً ما عاشوا ـ جاز، ورابعُها: لفْظُه لفْظُ الخبرِ ومعناه النَّهي[3].

---

(١) في (ح): «أخلقناهم».

(٢) في (ح): «إذ أن مُراده».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١ : ٨٤).

أَلا أَيُّهذا الزَّاجِري أَحضُرُ الوَغىٰ

ويدلُّ عليه قراءةُ عبدِ الله: (أن لا تَعْبُدوا)، ويَحْتملُ (أن لا تعبدوا) أن تكونَ «أَنْ» فيه مفسِّرةً، **وأن تكون «أَنْ» مع الفعلِ بدلًا عَنِ الميثاق**، كأنه قيل: أَخذْنا ميثاقَ بَني إسرائيلَ توحيدَهم. **وقُرِئ بالتاءِ**؛ حكايةً لِـما خُوطِبوا به،.........

قولُه: (**أَلا أيُّهذا الزاجِري أَحْضُرُ الوغىٰ**). قائلُه طَرَفة، وتمامه:

وأن أشهَدَ اللذّاتِ هل أنتَ مُخلدي[1]

الوغىٰ: الصَّوتُ. ومِنه قيلَ للحربِ: الوغىٰ. والتَّقديرُ: أَنْ أحضرَ الوغىٰ، فلمّا حذَفَ «أَنْ» حذَفَ أثرَه[2]. يقولُ: أيُّها اللائمي علىٰ حضورِ الحربِ وشُهودِ اللذّاتِ هلْ تُخلِدُني إنْ كففْتُ عنهما؟

الوغىٰ: يُكتَبُ بالياءِ؛ لأنّ الألِفَ يُؤذِنُ أنهُ مقلوبٌ عن الواو، وليسَ في الأسماءِ اسمٌ أوّلُه واوٌ وآخِرُه واوٌ إلّا الواو.

قولُه: (**وأَنْ تكونَ أَنْ معَ الفعلِ بدلًا عن الميثاقِ**)، و«أَنْ» علىٰ هذا: ناصبةٌ، فتَجعَلُ الجملةَ كما هي عبارةً عن معنىٰ التوحيدِ؛ لأنّ معنىٰ قولِه: «ألّا تعْبُدوا إلا الله» التوحيدُ، وهذا البدلُ ليسَ في حُكْمِ المُنَحّىٰ لقولِه: «ميثاقُ بني إسرائيلَ توحيدُهم».

قولُه: (**وقُرِئَ بالتاء**)، قرأها ابنُ عامر، وأبو عمرٍو، ونافعٌ، وعاصمٌ، وابنُ كَثير[3]، وقَرأَ حمزةُ والكِسائيُّ بالياءِ؛ لأنَّ بني إسرائيلَ اسمٌ ظاهِرٌ، والأسماءُ الظاهرةُ كلُّها غُيَّبٌ.

---

(١) «ديوان طرفة» ص٦.

(٢) وهذا خطأ عند البصريِّين، لأنهُ أضمر ما لا يتصرَّفُ وأعمله، فكأنهُ أضمر بعضَ الاسم. أفاده التبريزي في «شرح المعلّقات العشر» ص١٣٢.

(٣) هذا وهم من المصنف رحمه الله، فابن كثير ممن قرؤوا ﴿لَا يَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ٨٣] بالياء مثل قراءة حمزة والكسائي. انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢١٨)، «معجم القراءات» (١: ١٣٨).

وبالياءِ؛ لأنهم غُيَّب. ﴿حُسْنًا﴾: قولًا هو حسنٌ في نفسِه؛ لإفراطِ حُسْنِه. وقُرئ: (حَسَنًا) و(حُسْنَىٰ) علىٰ المصدرِ، كبُشْرىٰ. ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾ علىٰ طريقةِ الالتفات، أي: تولَّيتُم عَنِ الميثاقِ ورفضتُموه، ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ﴾:........................

قولُه: (هو حسَنٌ في نفسِه لإفراطِ حُسْنِه) يريدُ أنَّ «حُسْنًا» مصدَرٌ وُصِفَ بِهِ للمُبالغةِ نحوَ: رجلٌ عدْلٌ. قال الواحديُّ: الحسَنُ لغةٌ في الحُسنِ كالرَّشَدِ والرُّشد[1].

قولُه: (وقُرِئَ حَسَنًا)، قرأَ حمزةُ والكسائيُّ «حَسَنًا» بالفتْحِ، والباقونَ: بالضَمِّ[2]، وأمّا «حُسنىٰ» فشاذّة[3].

قولُه: (وحُسْنىٰ علىٰ المَصدَرِ كبُشرىٰ) كأنهُ ردٌّ لقولِ الزّجاجِ؛ لأنهُ قالَ: أمّا حُسنىٰ فخطأ لا ينبغي أنْ يُقرَأَ به، ونحْوُ بابِ الأفعلِ والفُعلىٰ لا يُستعملُ إلّا بالألِفِ واللامِ كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ﴾[4] [الأنبياء: ١٠١].

قالَ القاضي: والمُرادُ بقولِه: ﴿حُسْنًا﴾: ما فيه تخلُّقٌ وإرشاد[5]؛ لأنّ المُتكلِّمَ إمّا أنْ يتكلَّمَ من جِهةِ نفسِه فينبغي أنْ لا يصدُرَ منه إلّا ما يدخلُ تحتَ مكارمِ الأخلاق، وإمّا مِن جهةِ مخاطبِهِ فكذا يَنبغي أنْ لا يتكلَّمَ إلّا بما يُرشِدُه إلىٰ طريقِ الحقِّ والصِّراطِ المُستقيم.

قولُه: (﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾ علىٰ طريقةِ الالتفاتِ)، وهو من الغَيْبةِ في قولِه: ﴿أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ إلىٰ الخطابِ، والفائدةُ التأنيبُ والتوبيخُ، استحضرهم فوبَّخَهم.

---

(١) «الوسيط في التفسير» (١: ١٦٧) وحكاه عن الزجاج عن الأخفش فقال: زعمَ الأخفش أنهُ يجوزُ أن يكون «حُسنًا» في معنىٰ «حسَنًا». انتهىٰ.

(٢) «النشر» (٢: ٢١٨).

(٣) وهي مما يُنسَبُ إلىٰ أُبيٍّ وطلحة بن مُصرِّف. لتمامِ الفائدةِ انظر: «البحر المحيط» (١: ٢٨٥).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٦٤).

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٣).

قيلَ: هم الذينَ أَسْلَموا منهم، ﴿وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾: وأنتم قومٌ عادتُكم الإعراضُ عَنِ المواثيقِ والتَّوليةُ.

قولُه: (**قيلَ: هُم الذين أسلموا منهم**). قالَ القاضي: لعلّ الخطابَ مَع الموجودينَ منهم في عهدِ الرسولِ ﷺ ومَنْ قبْلَهم علىٰ التّغليب[1].

وقلتُ: فالأوفَقُ أنْ يُقالَ: إنّ أصلَ الكلامِ: «ثمّ تولّوْا وهم مُعرِضون»، لقولِه: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، أي: اذكُر وقْتَ أَخْذِنا ميثاقَ بني إسرائيل، وتولِّيهم وإعراضَهم عن ذلك، فعدَلَ إلىٰ خطابِ الموجودينَ منهم تغليبًا، وإشعارًا بأنَّ التولّيَ الذي حصلَ مِنهم في عهدِ النبيِّ ﷺ ليسَ ببِدْعٍ مِنهم؛ لأنه دأْبُهم ودَأْبُ أسلافِهم، فلا يكونُ في الكلامِ التفاتٌ، ولا يصحُّ أنْ يكونَ حالًا كما في قولِه: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٩٢].

قولُه: (**وأنتم قومٌ عادتُكمُ الإعراضُ**)، يشيرُ إلىٰ أنّه مِن الاعتراضِ والتَّذييل كما سيجيءُ في قولِه: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٩٢].

وقيل: لا يجوزُ أنْ تكونَ الواوُ للحالِ، لأنّ التّوليَ والإعراضَ واحِد. ورُدَّ بما روىٰ صاحبُ «التّخمير» عن أبي عليّ[2]: الحالُ مؤكّدةٌ في قولِه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] لأنّ في «ولّيْتُم» دِلالةً علىٰ أنّهم مُدبِرون.

الرّاغبُ: ﴿وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ حالٌ مُؤكدةٌ إذا جُعِلا شيئًا واحِدًا، وقيل: إنّ التّوليَ والإعراضَ مثَلٌ مأخوذٌ مِن سلوكِ الطّريق. وإذا اعتَبرْنا حالَ سالكِ المَنهجِ في ترْكِه سُلوكَه، فلهُ حالتان: إحداهما: أنْ يرجِعَ عَوْدُه علىٰ بَدْئِه، وذلك هو التولّي، والثانية: أنْ يترُكَ المنهجَ ويأخذَ في عُرْضِ الطريق، والمُتولّي أقربُ أمرًا مِن المُعرِضِ، لأنهُ متىٰ ندِمَ علىٰ رُجوعِه سهُلَ

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٣).

(٢) يعني الفارسي.

[﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ۞ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ۞ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ ۖ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ ٨٤-٨٦]

﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم﴾: لا يفعلُ ذلكَ بعضُكم ببَعْض، جَعَلَ غيرَ الرَّجلِ نفْسَه إذا اتَّصلَ به أَصْلًا أوْ دِينًا. وقيلَ: إذا قَـتَلَ غيرَه فكأنما قَـتَلَ نفْسَه؛ لأنه يُقتَصُّ منه. ﴿ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ﴾ بالـمِيثاق، واعترفتُم علىٰ أنفسِكم بلُزومِه ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ عليها، ....

عليه العَوْدُ إلىٰ سلوكِ المَنهجِ، والمُعرِضُ ـ من حيثُ تَـرَكَ المَنْهجَ وأخَذَ في عُرضِ الطريق ـ يحتاجُ إلىٰ طلبِ منهجِه، فيعسرُ عليهِ العَوْدُ إليه، وهذا غايةُ الذَّمِّ؛ لأنهم جمَعوا بينَ العَوْدِ عن السُّلوكِ، والإعراض عن المَسلَك. وقيل: إنّ التولّيَ قد يكونُ لحاجةٍ تدعو إلىٰ الانصرافِ معَ ثُبوتِ العَقْد، والإعراضُ هو الانصرافُ[1] عن الشيءِ بالقلب[2].

قولُه: (جعلَ غيرَ[3] الرَّجلِ نفْسَه) أي: جعلَ غيرَ الرجلِ إذا اتّصلَ بهِ من جهةِ الأصلِ أو الدينِ بمَنزلةِ نفسِه، ثمَّ نسبَ إلىٰ نفسِه ما كان منسوبًا إلىٰ الغير، فهو مِن بابِ المجازِ بأدنىٰ مُلابَسة، وقولُه: «إذا قتلَ غيرَه فكأنّما قتلَ نفْسَه» مِن بابِ إطلاقِ المُسبَّب علىٰ السَّبب.

---

(١) من قوله: «مع ثبوت» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٢٤٧-٢٤٨).

(٣) في (ف): «عزَّ».

كقولِك: فلانٌ مقرٌّ علىٰ نفْسِه بكَذا شاهدٌ عليها. وقيلَ: وأنتم تَشْهدونَ اليومَ ـ يا معشرَ اليهود ـ علىٰ إقرارِ أَسْلافِكم بهذا الميثاق. ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾: استبعادٌ لِـما أُسنِدَ إليهم مِنَ القتلِ والإجلاءِ والعُدْوانِ بَعْدَ أخذِ الميثاقِ منهم وإقرارِهم وشهادتِهم. والمعنىٰ: ثُمَّ أنتم بَعْدَ ذلكَ هؤلاءِ المشاهَدُون، يعني: إنكم قومٌ آخرونَ غيرُ أولئك الـمُقِرِّين؛......

قولُه: (كقولِك: **فُلانٌ مُقِرٌّ علىٰ نفْسِه [بكذا] شاهِدٌ عليها**). قالَ القاضي: ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ [البقرة: ٨٤] توكيدٌ، كقولِك: أقرَّ فلانٌ شاهدًا علىٰ نفسِه[١].

وقلتُ: إنهُ لمّا قال: أقرَّ فُلانٌ، احتمَلَ أنهُ تكلَّم بما يَلزَمُ مِنه الإقرارُ، فأزيلَ الاحتمالُ بقَوْلِه: شاهدًا علىٰ نفسِه، أي: أقَرَّ إقرارًا يُشبِهُ شَهادةَ مَن يَشهَدُ علىٰ غيرِه بإثباتِ البيِّنة له.

قولُه: (**وقيل: وأنتم تشهدونَ**) يعني: وأنتم تَشهدونَ: إمّا جارٍ علىٰ الالتفاتِ السابق علىٰ رأيِ المُصنِّف، والخطابُ مع الحاضرينَ فحَسْب، وعلىٰ رأيِ القاضي: هو جارٍ علىٰ سَنَنِ الخطابِ السّابقِ معَ اليهودِ الحاضرينَ لحضرة الرِّسالةِ علىٰ التغليبِ، لكن أخْذَ الميثاقَ والإقرارَ والشّهادةَ مِن أسلافِهم، فخوطبوا به، لكونِهم أولادَهم، ويجوزُ أنْ يُخصَّ قولُه: ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ وحْدَهُ بالحاضرينَ[٢]، وعلىٰ الأوّلِ يجوزُ أنْ يكونَ ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ حالًا علىٰ سبيلِ التتميم، وعلىٰ هذا عَطْفُ جُملةٍ علىٰ جملة للإلزام والتّبكيت.

قولُه: (**ثُمّ أنتم بعدَ ذلك هٰؤلاءِ**). «ثمّ» للاستبعادِ. يعني: أيُّها الحاضرونَ أنتُم بعد أخْذِ الميثاقِ عليكم، وإقرارِكم به، وشهادتِكم عليه، هٰؤلاءِ الناقضون. وكان مِن حقِّ الظاهرِ: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ﴾ بعد ذلك التوكيدِ في الميثاقِ نقضْتُم العهْدَ، فتقتلونَ أنفُسَكُم، وتُخرِجونَ فريقًا منكم مِن ديارِهم، أي: صِفتُكمُ الآنَ غيرُ الصفةِ التي كُنتم عليها، فأُدخِلَ «هٰؤلاءِ» وأُوقِعَ خبرًا لـ«أنتم» وجعلَ قوله: ﴿تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] جُملةً مُبيِّنةً مُستقِلّةً لتُفيدَ أنّ الذي تغيَّرَ هو الذاتُ نفسُها، نَعْياً عليهم بشدّة وكادةِ أَخْذِ الميثاق، ثمّ تساهُلَهم فيه وقلّةَ المُبالاة به.

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٤).

(٢) قوله: «ويجوز أن يخص قوله: ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ وحده بالحاضرين» ساقط من (ط).

تنزيلًا لتغيُّرِ الصِّفةِ منزلةَ تغيُّرِ الذات، كما تقولُ: رَجَعْتَ بغيرِ الوجهِ الذي خَرَجْتَ به. وقولُه: ﴿تَقۡتُلُونَ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿ثُمَّ أَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾، وقيل: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ موصولٌ بمعنى: الَّذِينَ. وقُرِئَ: ﴿تَظَٰهَرُونَ﴾ بحذفِ التاءِ وإدغامِها، و(تَتَظاهرون) بإثباتها،....

قولُه: (رجَعْتَ بغيرِ الوجهِ الذي خرَجْتَ به)، يعني: ما أنتَ بالذي كُنْتَ مِن قَبْلُ، وكأنّكَ أُذهِبَ بك، وجيءَ بغيرِك، وفي الحديثِ: «دخلَ بوجْهِ غادر، وخرجَ بوجهِ كافر»[1].

قولُه: (﴿تَقۡتُلُونَ﴾ بيانٌ)، كأنهُ لـمّا قيل: ﴿ثُمَّ أَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ قالوا: كيفَ نحنُ؟ فجيءَ بقولِه: ﴿تَقۡتُلُونَ أَنفُسَكُمۡ﴾ تفسيرًا له[2].

قولُه: (وقيل: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ موصولٌ بمعنى: الذين). قال أبو البقاء: ويَضْعُفُ أن يكونَ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ خبرًا بمعنى «الذين» و﴿تَقۡتُلُونَ﴾ صفتُه؛ لأنّ مذهبَ البَصْريّين أنّ «هؤلاء» لا يكونُ بمنزلةِ «الذين»، وأجازَه الكوفيون[3].

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿تَظَٰهَرُونَ﴾) بحذفِ التاء وتخفيفِ الظاء: قرأها عاصمٌ وحمْزةُ والكسائيُّ، و«تظّاهَرون» بإدغام التاءِ: الباقون[4]، و«تَتَظَاهَرونَ» و«تَظَّهَّرون»: شاذّتان[5]. قال القاضي: «تَظاهرون»: حالٌ من فاعِلِ «تُخرِجون»، أو من مفعولِه، أو كِلَيْهما، والتظاهرُ: التعاوُنُ، من الظَّهْر[6].

---

(١) أورده الفاكهي في «أخبار مكة» (٢: ٢٥٨) رقم (١٤٧٠)، وفيه أن رسول الله ﷺ قال ذلك في الحُطَم بن ضبيعة بن شرحبيل. ونصه: «لقد دخل إليَّ بوجه كافر، وخرج من عندي بقفا غادر».

(٢) هذه الفقرة وردت في (ط) قبل الفقرة السابقة.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٨٦).

(٤) «فمن قرأ بالتشديد أدْغَمَ التاءَ في الظاءِ لقُربِ المخرَجَيْنِ، وأتىٰ بالكلمةِ علىٰ أصلِها من غيرِ حذف، ومن قرأ: «تظاهرون» بالتخفيف، والأصلُ أيضًا فيه: «تتظاهرون»، حذف التاء الثانية لاجتماعِ تاءَيْن إحداهُما تاءُ الاستقبال، والثانية تاءٌ تُزادُ في الفعل». انتهىٰ. من «حجّة القراءات» لابن زنجلة ص١٠٤.

(٥) انظر: «الدرّ المصون» (١: ٢٨٥).

(٦) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٦).

و(تَظَّهَّرون) بمعنىٰ: تتظهَّرون، أي: تتعاونونَ عليهم. وقُرِئ: (تَفْدُوهم) و﴿تُفَـٰدُوهُـمۡ﴾، و(أَسْرىٰ) و﴿أُسَـٰرَىٰ﴾.

﴿وَهُوَ﴾: ضميرُ الشأن، ويجوزُ أن يكونَ مُبهمًا، تفسيرُه: ﴿إِخۡرَاجُهُمۡ﴾. ﴿أَفَتُؤۡمِنُونَ بِبَعۡضِ ٱلۡكِتَـٰبِ﴾ أي: بالفِداء ﴿وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٍ﴾ أي: بالقتالِ والإجْلاء؛ وذلك أنّ قُرَيْظةَ كانوا حُلَفاءَ الأَوْس، والنَّضيرَ كانوا حُلفاءَ الـخَزْرَج، ....

قولُه: (وُقرِئَ: «تفدوهم» و﴿تُفَـٰدُوهُـمۡ﴾)، والثانيةُ قراءةُ نافعٍ وعاصمٍ والكِسائيِّ[1]، والأولىٰ قراءةُ الباقين. و«أَسْرىٰ» لحمزةَ وحْدَهُ، و﴿أُسَـٰرَىٰ﴾ للباقين[2].

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ مُبْهَماً، تفسيرُه: ﴿إِخۡرَاجُهُمۡ﴾) كما في قولِه تعالىٰ: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧] هذا الضميرُ مُبْهمٌ لا يُعلَمُ ما يُعنىٰ به إلّا بما يَتلوهُ مِن بيانِه، كما تقولُ: هي العربُ تقولُ ما شاءت.

قالَ أبو البقاء: يجوزُ أن يكونَ هو ضميرَ الإخراجِ المدلولَ عليه بقولِه: ﴿وَتُخۡرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم﴾ [البقرة: ٨٥] ويَكونَ: «مُحَرَّمٌ» الخبَر، وإخراجُهم: بدلٌ من الضميرِ في «مُحَرَّم»، أو مِن «هو»، وأن يكونَ هو ضميرَ الشأنِ، و«مُحَرَّمٌ»: خبَرُه، وإخراجُهم: مرفوعٌ بـ«مُحرَّم»، ويجوزُ أن يكونَ إخراجُهم مُبتدأً، و«مُحَرَّمٌ» خبَرٌ مقدَّمٌ، والجُملةُ خبرُ «هو»[3].

قولُه: (وذلك أنّ قُريظةَ كانوا حلفاءَ)، اعلمْ أنّ الذينَ كانوا نازلينَ بيَثرِبَ فرقتان: اليهودُ وهما قَبيلتان: بَنو قُريظةَ والنضير، والمشركونَ وهما أيضًا قَبيلتـان: الأوسُ والخزرج، وكانَ

(١) وحُجَّتُهم في هذا الاختيار: أنّ هذا فِعلٌ من فريقَين، أي: يفدي هٰؤلاءِ أساراهم من هٰؤلاءِ، وهٰؤلاء أساراهم من هٰؤلاء. انظر: «حجة القراءات» ص١٠٤.

(٢) وحُجَّتُهم في ذلك: أنّ في دينِ اليهودِ ألّا يكونَ أسيرٌ مِن أهلِ مِلَّتِهم في إسارِ غيرهم، وأنّ عليهم أن يفدوهم بكلِّ حال، وإن لم يُفدهم القوم الآخرون. انتهىٰ. من «حجّة القراءات»، ص١٠٥.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٨٧).

فكانَ كلُّ فريقٍ يُقاتِـلُ مع حُلفائه، وإذا غَلبوا خرَّبوا دِيارَهم وأخرَجُوهم، **وإذا أُسِرَ رَجلٌ من الفريقَيْن** جَمَعُوا له حتىٰ يَفْدُوه، فعيَّرتهم العربُ وقالت: كيفَ تُقاتِلونهم ثُمَّ تَفْدُونهم؟! **فيقولونَ: أُمِرْنا أن نَفْدِيَـهم** وحُرِّم علينا قتالُهم، ولكنّا نَسْتحيي أن نُذِلَّ حلفاءَنا.

والخِزْيُ: قتلُ بني قُرَيظةَ وأسْرُهم، وإجلاءُ بَني النَّضير، وقيلَ: الجِزْيةُ. وإنما رُدَّ مَن فَعَلَ منهم ذلكَ إلىٰ أشدِّ العذاب؛ لأنّ عصيانَه أشدُّ. وقُرِئ: (تُـرَدُّون) و﴿تَعۡمَلُونَ﴾ بالتاءِ والياء. ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ﴾ عذابُ الدُّنيا بنقصانِ الجزية ولا ينصرُهم أحدٌ بالدفعِ عنهم، وكذلكَ عذابُ الآخرة.

[﴿ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ وَقَفَّيۡنَا مِنۢ بَعۡدِهِۦ بِٱلرُّسُلِۖ وَءَاتَيۡنَا عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدۡنَٰهُ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمۡ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡ فَفَرِيقًا ...

بينَهم ـ أي: بين الأوسِ والخزرجِ ـ ثاراتٌ ومُناصَباتٌ، فاستحلفَ الأوسُ قُرَيْظَةَ، والخَزْرجُ النضيرَ لنُصرتِهم علىٰ صاحِبهم، ولم يكُنْ بين اليهودِ مُخالفةٌ ولا قِتال، وإنّما كانوا يُقاتِلونَ لأجْلِ حلفائهم.

قولُه: (**وإذا أُسِرَ رجلٌ من الفريقَين**) أي: من بني قُرَيظةَ والنضيرِ، «جَمَعوا» أي: كِلا الفريقَين «حتّىٰ يُفدوهُ» من المُشركين.

قولُه: (**فيقولون: أُمِرْنا أن نَفْدِيَهم**). روىٰ مُحيي السُنّة عن السُّدِّيّ: أنّ اللـهَ أخذَ علىٰ بني إسرائيلَ في «التوراةِ»: أنْ لا يقتُلَ بعضُهم بعْضًا، ولا يُخرجَ بعضُهم بَعضًا من ديارِهم، وأيُّما عَبْدٍ أو أمَةٍ وجدْتُموه من بني إسرائيلَ فاشتَروه بما قامَ مِن ثمنِه وأعْتِقوه[1].

قولُه: (و﴿تَعۡمَلُونَ﴾)، بالياء: نافعٌ وابنُ كثير وأبو بكر، وبالتاءِ الفوقانيّة: الباقون[2].

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (١: ١١٨).

(٢) انظر «النشر» (٢: ٢١٨).

كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ * وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَل لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ * وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُم مَّا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ [٨٧-٨٩]

﴿الْكِتَابَ﴾: التوراةَ آتاه إيّاها جملةً واحدة. ويقالُ: قَفّاه؛ إذا أتْبعَه، مِنَ القَفا، نحوُ ذَنَّبه، مِنَ الذَّنَب. وقَفَّاه به: أتْبعَه إيّاه، يعني: وأَرسَلْنا علىٰ أثرِه الكثيرَ مِنَ الرُّسل، كقولِه: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] وهم: يُوشعُ **وأشْمَويلُ** وشمعونُ وداودُ وسليمانُ وشَعْيا وأَرْمِيا وعُزيرٌ وحِزْقيلُ وإلياس واليَسَعُ ويونسُ وزكريّا ويحيىٰ وغيرُهم، عليهم السلام. وقيل: «عيسىٰ» بالسريانية إِيْشُوع. و«مريم»: بمعنىٰ الخادِم، وقيل: المريمُ بالعربيَّةِ من النساءِ كالزِّيْرِ مِنَ الرِّجال، وبه فُسِّر قولُ رُؤبة:

قلت لزيرٍ لم تَصِلْهُ مَرْيَمُهْ

قولُه: (وأشْمَويل)، قيل: هو تعريبُ إسماعيلَ، وليس به؛ لأنّ قولَه: ﴿وَقَفَّيْنَا مِن بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ﴾ [البقرة: ٨٧] يأباهُ، اللهمّ إلّا أن يُرادَ أنّ هذا غيرُ إسماعيلَ الذي هو ابنُ إبراهيمَ عليهما السلام، وهو بَعيدٌ أيضًا، لأنّ أشْمَويل هذا علىٰ ما أوردَه أبو عبدِ الله محمّدٌ الكِسائيّ في كتاب «المبتدأ»: أشْمَويلُ بن يام بن حام من ولدِ هارونَ عليه السلام، وذكرَهُ اللهُ تعالىٰ في قولِه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ مِن بَعْدِ مُوسَىٰ إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَّهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦] والنبيُّ أشْمَويل، وقال لهم: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾ [البقرة: ٢٤٦].

قولُه: (قلتُ لزيرٍ لم تَصِلْهُ مرْيَمُهْ)، بعْدَه:

ضِلّيلُ[1] أهواءِ الصِّبا تندَّمُهْ

---

(١) في (ح): «خليل».

ووزنُ «مريم» عندَ النَّحْويِّين «مَفْعَل»؛ لأنّ فَعْيَلًا بفتح الفاء لمْ يَثبتْ في الأَبْنيةِ كما ثَبَتَ نحوُ: عِثْيَر وعُلْيَب. ﴿ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾: المُعجزاتِ الواضحاتِ والحُجَجَ كإحياءِ الموتىٰ، وإبراءِ الأَكْمهِ والأبرص، والإخبارِ بالمغيَّبات.

وقُرئ: (وآيَدْناه)، ومنه: آجَدَه بالجيم؛ إذا قوَّاه، يقالُ:........

القصيدةُ قالَها رُؤبةُ في أبي جَعفرِ الدَّوانيقي[1].

قال الجَوهريُّ: الزِّيرُ من الرِّجال: الذي يُحِبُّ مُحادثةَ النِّساء ومُجالستَهنّ. ومَرْيم: مَفْعَلٌ بفَتْحِ الميمِ وسكونِ الراءِ مِن رامَه يَريمُه رَيْمًا، أي: برِحَه وفارَقَه. ومِن ثَمّ قيلَ: مَرْيمُ للمرأةِ التي تُكثِرُ زيارةَ الرجالِ، كأنّها سُمِّيت بذلك تمليحًا كما يقالُ: كافورٌ للأسود.

وقالَ أبو البقاء: ومريمُ: علَمٌ أعجَميٌّ، ولو كانَ مُشتقًّا مِن رامَ يَرِيمُ، كان مَرْيَمًا بفَتحِ الميم وسكون الياء، وقد جاءَ في الأعلامِ بفَتحِ الياءِ نحو مزْيَد، وهو علىٰ خلافِ القياس[2].

والضِّلِّيلُ بتشديدِ اللام: مُبالغةٌ في الضّلال، والتندّم بمعنىٰ: الندَم، واللامُ في «الزير» بمعنىٰ لأجلِ، نحْوَ قولِه تعالىٰ: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [مريم: ٧٣] وضِلّيل: مَجْرورٌ صِفةٌ لزيرٍ، وفاعِلُه تندُّمه علىٰ الإسنادِ المَجازيِّ علىٰ نَحْوِ: نهارُه صائم.

قولُه: (نحو: عِثْيَر)، العِثْيَر: هو الغُبار، ولا تُفتَحُ العينُ فيه، و«عُلْيَبٌ»: اسمُ وادٍ لم يجئ علىٰ فُعْيَلٍ بضَمِّ الفاءِ وسُكونِ العَيْنِ غيرُه. ويجوزُ فيه الصَّرْفُ ومنْعُه[3].

قولُه: (آجَدَهُ، بالجيم: إذا قوّاه)، الأيدُ والآدُ: القُوّةُ، تقولُ منه: آيدتُه علىٰ أفْعلْتُه، وتقول من الأَيْدِ: أَيَّدَه تأييدًا، أي: قوّاه.

---

(١) يُعاتبُه فيها علىٰ البطالةِ ومغازلةِ النساء. انظر: «شرح شواهد الكشاف» (١: ١٦١)، والمرادُ بأبي جعفر هو المنصور ثاني خلفاء بني العبّاس، ومن كان في الذروةِ العليا من الشجاعة والسؤدد، ولُقِّبَ بالدوانيقي رميًا بالبُخل.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٨٨).

(٣) وهو الذي جزم به ابن عصفور الإشبيلي في «الممتع الكبير في التصريف»، ص٦٥.

الحمدُ للـهِ الذي آجَدَني بعد ضعفٍ، وأَوْجَدَني بعدَ فَقْـر. ﴿بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾: بالرُّوح المقدَّسة، كما تقول: حاتمُ الجود، ورَجلُ صدقٍ. ووَصَفَها بالقُدس كما قالَ: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]، فوصَفَـه بالاختصاصِ والتقريبِ للكرامة. وقيلَ: لأنه لم تَضُمَّه الأصلابُ ولا أرحامُ الطَّوامِث. وقيلَ: بجبرئيل. وقيلَ: بالإنجيل، كما قالَ في القرآن: ﴿رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورىٰ: ٥٢]. وقيلَ: باسمِ اللّـهِ الأعظمِ الذي كانَ يُحيي الموتىٰ بذِكْرِه. والمعنىٰ: ولقد آتَيْنا يا بَني إسرائيلَ أنبياءَكم ما آتَيْناهم، فكلما جاءَكم.................

الجوهريُّ: ناقةٌ أُجدٌ: إذا كانت قويةً مُوثَّقةَ الخلْقِ، وآجَدَها اللهُ، وهي مُوْجَدَةُ القَرَا، أي: مُوثَّقةُ الظَّهر.

قولُه: (كما تقولُ: حاتمُ الجود)، والأصلُ حاتِمٌ الجَوادُ، ثم حاتِمُ الجود. فهو من باب إضافةِ الموصوفِ إلىٰ الصفةِ للمُبالغةِ في الاختصاصِ، ففي الصفةِ القدُس منسوبٌ إليها، أيْ: روحٌ مقدَّسةٌ، وفي الإضافةِ بالعكسِ، نحْوَ: مالُ زيدٍ. قال المصنِّفُ في قولِه: ﴿عَذَابَ ٱلْخِزْيِ﴾ [فصِّلت: ١٦]: أضافَ العذابَ إلىٰ الخِزْيِ علىٰ أنه وصْفٌ للعذابِ كما تقول: فِعلَ السوءِ، تريدُ الفِعلَ السيِّئ[١].

قولُه: (كما قال: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١])، التشبيهُ واقعٌ للمبالغةِ في الكَرامةِ، أي: فوصَفَها بالقدُسِ للكرامةِ، كما وصَفَهُ بالاختصاصِ للكرامةِ. الفاءُ في قولِه: «فوصَفَه» تفْسيريّة، لأنهُ لا يجوزُ تشبيهُ الوصْفِ بالقولِ ففَسَّرَهُ بالوَصْفِ ليصِحّ.

قولُه: (وقيل: لأنهُ لم تضمَّه) عطْفٌ من حيث المعنىٰ علىٰ قولِه: «ووصَفَها بالقُدُسِ»، أي: وصفَ روحَ عيسىٰ بالقدُسِ[٢]، لمُطلَقِ طهارتِه وبراءتِه عن الرذائلِ، وقيل: «لأنهُ لم تَضُمَّهُ الأصلاب».

---

(١) «الكشاف» (١٣: ٥٨٧).

(٢) من قوله: «أي وصف» إلىٰ هنا ساقط من (ح).

رسولٌ منهم بالحقِّ ﴿ٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾ عن الإيمانِ به، **فوُسِّطَ بينَ الفاءِ وما تعلَّقتْ به همزةُ التوبيخ** والتَّعجيبِ مِن شأنِهم. **ويجوزُ أن يريدَ: ولقد آتَـيْناهم ما آتَـيْناهم ففعلتُم ما** فعلتُم، ثُمَّ وبَّخَهم علىٰ ذلكَ. ودخولُ الفاءِ؛ لعَطْفِـه علىٰ المقدَّر. فإن قلتَ: هلّا قيلَ: وفريقًا قَتلتُم! قلتُ: هوَ علىٰ وجهَيْن: أن تُرادَ الحالُ الماضية؛ لأنّ الأمرَ فظيعٌ؛..........

قولُه: (فوسِّط بين الفاء وما تعلّقتْ به همزةُ التوبيخ)، يعني: قولُه تعالىٰ: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ﴾ مُسَبَّبٌ عن قولِه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ٨٧]، ولهذا دخلتِ «الفاءُ» عليه علىٰ تقديرِ: نحْنُ أنعَمْنا عليكُم ببِعْثةِ موسىٰ، وإيتائه الكتابَ، ثمّ أتبَعْناهُ الرسلَ، وبإيتاءِ عيسىٰ البيّنات، لتَشْكروا تلكَ النِّعَمَ بالتلقّي بالقَبول، فعكسْتُم بأنْ كذَّبْتُم فريقًا، وقصدْتُم قتْلَ آخرينَ علىٰ نحْوِ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، ثمّ أدخلَ بينَ المُسَبَّبِ والسببِ همْزةَ التوبيخِ والتعجيبِ لتعكيسِهم فيما يجبُ عليهم.

واعلَمْ أنّ إدخالَ الهمزةِ في أثناءِ الكلامِ خلافُ الأصلِ؛ لأنّ رُتبَتَها صدْرُ الكلامِ، لكنّهم قد يُقْحِمونَها للتأكيد، قالَ أبو البقاء: دخلَتِ «الفاءُ» هاهنا لتربِطَ ما بعْدَها بما قبْلَها، والهمزةُ للتوبيخ[١].

وقالَ الزجّاجُ: الألِفُ في قولِه: «أفأنْتَ» في قولِه تعالىٰ: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾ [الزمر: ١٩] جاءتْ مؤكِّدةً مُعادةً لمّا طالَ الكلامُ؛ لأنهُ لا يصلُحُ أن تأتيَ بألفِ الاستفهامِ في الاسمِ وألِفٍ أُخرىٰ في الخبرِ[٢].

واعلَمْ أنّ هذا أصلٌ في العربيةِ وقانونٌ يُرْجَعُ إليه سِيّما في هذا «الكتاب»، فإنهُ قد يُكرِّرُ فيه هذا المعنىٰ مِرارًا.

قولُه: (ويجوزُ أن يُريدَ: ولقد آتيناهم) فعلىٰ هذا ما عقبوا الإتيانَ محذوفٌ وهو قولُـه:

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٨٩).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٤٩) وافتتحه بقوله: هذا من لطيف العربية، ومعناه معنىٰ الشرط والجزاء.

فأُريدَ استحضارُه في النُّفوسِ وتصويرُه في القُلوب؛ وأن يُرادَ: وفريقًا تَقتُلونَهم بعدُ؛ لأنكم تَحُومونَ حولَ قتْلِ محمّدٍ ﷺ لو لا أني أعصِمُه منكم؛ ولذلكَ سَحَرتُموه، .....

«ففَعلْتُم[١] ما فَعلتُم» فهو كنايةٌ عن عين[٢] التكذيبِ والقَتْلِ وغيرِ ذلك من قبائحِهم وعنادِهم. ثمّ استأنفَ الكلامَ موبِّخًا لهُم علىٰ ذلك، مُصَدِّرًا الجُملةَ بهَمْزةِ الإنكارِ قائلًا: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ علىٰ تقديرِ: أكفَرْتُم وخالفْتُم، فكُلَّما جاءَكم رسولٌ. وهو المرادُ بقولِه: «الفاء لعَطْفِه علىٰ المُقدَّر» وهو كفرْتُم. هذا تقديرُ صاحبِ «المفتاح»[٣]. فالهمزةُ علىٰ الوجهِ الأولِ مُقْحَمةٌ، وعلىٰ الثاني: لا.

وتلخيصُه: أنّ «الفاء» في قوْلِه: «أفكُلّما» إمّا سَببيّةٌ أو عاطِفة، فإذا كانت سَببيةً يكونُ ما بعدَها مُسبَبًا عمّـا قبْلَها علىٰ سبيلِ التعكيسِ، فلا يجبُ تقديرُ مُسبَّب آخر، فتكونُ الهمزةُ مُقحمةً[٤] بينَ السَّببِ والمُسَبَّب، وإذا كانت عاطفةً فيجبُ تقديرُ مُسَبَّبٍ عن الإيتاءِ قبْلَ الهمزة، وتقديرُ المعطوفِ عليه بعْدَها، والوجْهُ هو الأخير لِما يحصُلُ منه تنبيهُ التقريعِ والتوبيخِ إجمالًا وتفصيلًا.

وقيل: المُقدَّرُ «ففعلْتُم ما فَعلْتُم». وليس بذلك، ويدفعُه «ثُمَّ» في قوله: «ثُمَّ وبَّخَهُم» لأنه يستدعي إنشاء كلامٍ متراخٍ في المرتبة، والفاء العاطفة تنافيه، ولأن المشارَ إليه بقوله: «على ذلك» هو «فعلتم ما فعلتم». قال القاضي: الفاءُ في قولِه: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾ للسببيّةِ أو التفصيل[٥]، يعني لقوله: ﴿ٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾، بمعنىٰ: أنِفتُم أو تعظَّمْتُم من أن تكونوا أتباعًا، لأنهم كانوا مَتْبوعينَ فآثروا الدُّنيا علىٰ الآخرة أيضًا.

---

(١) في (ف): «فعلتم».

(٢) في (ط): «عن غير».

(٣) مفتاح العلوم، ص٢٠٨.

(٤) في (ط): «فالهمزةُ مقحمةٌ».

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٨).

وسمَّمتُم له الشَّاة، وقالَ ﷺ عند موتِه: «ما زالتْ أَكلةُ خَيْبر تعادُّني، فهذا أوانُ قَطَعتْ أَبْهَري». ﴿غُلْفٌ﴾: جمعُ أَغْلف،..

قولُه: (ما زالتْ أَكْلةُ خيْبَر تُعادُّني) روَيْنا عن أمِّ المؤمنين عائشةَ رضيَ اللهُ عنها قالت: كانَ رسولُ الله ﷺ يقولُ في مرضِه الذي ماتَ فيه: «يا عائشةُ، ما أزالُ أجِدُ ألمَ الطعامِ الذي أكلْتُ بخَيْبَر، وهذا أوانُ وجَدْتُ انقطاعَ أَبْهَري من ذلك السَّمِّ»[١] أخرجه البخاري[٢]، وليسَ في الروايةِ «تعادُّني».

وفي «النهاية»: تُعادُّني وتُعاوِدُني، أي: يُراجِعُني أثَرُ سمِّها في أوقاتٍ معدودة[٣].

الجوهريّ: العِدادُ: اهتياجُ وجَعِ اللّديغ؛ وذلك إذا تمّتْ له سَنةٌ مُذْ يومَ لُدِغَ اهتاجَ به الألَمَ، يقال: عادتهُ اللَّسْعةُ إذا أَتَتْهُ لعِدادٍ، قال الشاعر:

أُلاقـي مِـن تَـذكُّرِ آلِ لـيلىٰ كما يلقىٰ السَّليمُ مِن العِدادِ[٤]

النهاية: الأبْهر: عِرقٌ مُستبطنٌ القلْبَ، فإذا انقطعَ لم تبْقَ معه حَياة، وقيل: هو عِرقٌ منشَؤه من الرأس، ويمتدُّ إلىٰ القدم، وله شَرايينُ تتَّصِلُ بأكثرِ الأطرافِ والبَدَن، فالذي في الرأسِ منه يُسَمّىٰ النأمة، ويمتدُّ إلىٰ الحلْقِ، فيُسَمّىٰ الوريد، وإلىٰ الصدْرِ، فيُسَمّىٰ الأبْهر، وإلىٰ الظَّهرِ، فيُسَمّىٰ الوتين، والفؤادُ مُعَلَّقٌ به، وإلىٰ الفخِذِ، فيُسَمّىٰ النسا، وإلىٰ الساقِ فيُسمّىٰ الصافِن.

وكانَ مِن حديثِ الشاةِ المسمومةِ علىٰ ما رَوَيْنا عن أبي هُريرةَ، أنهُ قال: لمّا فُتحتْ خَيْبَرُ، أُهدِيتْ لرسولِ الله ﷺ شاةٌ فيها سُمٌّ، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنّي سائلُكم عن شيءٍ، فهل أنتُم صادِقيَّ عنه؟» قالوا: نعم يا أبا القاسم، فقال لهم: «مَن أبوكم؟» قالوا: فلان، قال: «كذبتُم بل

(١) في (ط): «الألم».

(٢) «صحيح البخاري» (٤٤٢٨) تعليقًا، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (٣: ١٨٩).

(٤) ذكره الجوهريُّ في «الصحاح» (٢: ٥٠٧).

أي: هي خلقةً وجِبلّةً مغشّاةٌ بأغطيةٍ لا يَتوصَّلُ إليها ما جاءَ به محمّدٌ ﷺ ولا تَفْقَهُه، مُستعارٌ مِنَ الأغْلفِ الذي لمْ يُختَن، كقولِهم: ﴿قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ﴾ [فصلت: ٥]، ثُمَّ ردَّ اللّـهُ أن تكونَ قلوبُهم مخلوقةً كذلك؛ لأنها خُلقتْ علىٰ الفِطْرةِ والتمكُّنِ مِن قَبُولِ الحقِّ بأنّ اللّـهَ لَعَنَهم وخَذَلَهم بسببِ كُفرِهم، فَهُمُ الذينَ غَلَّفوا قلوبَهم بما أحدَثوا مِن الكفرِ الزائغِ عن الفِطْرة وتسبَّبوا بذلكَ؛ لمنع الألطافِ التي تكونُ..................

أبوكم فلان»، قالوا: صدَقْتَ وبَرِرْتَ، قال: «فهل أنتُم صادِقيَّ عن شيءٍ إن سألتُكم عنه؟» قالوا: نعم، يا أبا القاسم، وإن كذَبْناك عرَفْتَ كما عرَفْتَه في أبينا، وساقَ الحديثَ إلىٰ أنْ قال: «هل جعلتُم في هذهِ الشاةِ سمًّا؟» قالوا: نعم. قال: «فما حمَلَكُم علىٰ ذلك؟» قالوا: أردْنا إن كُنتَ كاذبًا أنْ نستريحَ منك، وإن كنتَ صادقًا لم يضرّكَ» رويْناهُ في «صحيح البخاري»[1].

قولُه: (أي: هيَ خِلقةً وجِبِلّةً مُغشّاةٌ) مُغَشّاةٌ: خبَرُ «هي»، و«خِلقة» و«جِبِلّة» منْصوبتان: إمّا تمْييزًا أو حالًا أو ظرْفًا.

قولُه: (فهُم الذين غلّفوا قلوبَهم بما أحْدَثوا) إلىٰ آخرِه فيه إشعارٌ بادّعاءِ التخصيصِ علىٰ ما يقتضيه مذهبُه، يعني هم الذين تسَبّبوا بأنْ غَلّفوا قلوبَهم، لا أنّها مخلوقةٌ لله، يدلّ عليه ادّعاؤهم أنّ قلوبَهم مجْبولةٌ علىٰ الكُفر. وردَّ الله قولَهم بقَوْلِه: ﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٨]. فقوله: «لعنَهم الله» علىٰ هذا وُضِعَ موضِعَ: غَلَّفَ الله.

والجوابُ ما ذكرَهُ صاحبُ «الانتصاف»: إنّما كذَّبهم في ادّعائِهم عدَمَ الاستطاعةِ والتمكُّن، وإنّما هم اختاروا الكُفرَ علىٰ الإيمانِ، فوقَعَ اختيارُهم مقارِنًا بخَلْقِ الله إيّاهُ في قُلوبِهم بعد ما أنشأهم علىٰ الفِطرةِ إقامةً للحجّةِ عليهم[2].

---

(١) برقم (٥٧٧٧)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٩٨٢٧)، والدارمي برقم (٦٩) والنّسائي في «السنن الكبرىٰ» (١٣٥٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢: ١١٥-١١٦) وغيرهم.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٦٤).

للمتوقَّعِ إيمانُهم وللمؤمنين. ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾: فإيمانًا قليلًا يؤمنون، و«ما» مَزيدةٌ؛ وهوَ إيمانُهم ببعضِ الكتاب. ويجوزُ أن تكونَ القلَّةُ بمعنى العدم..................

وقلتُ: في قولِه: ﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ ترقٍّ إلى الأغلظِ، وردٌّ لقولِهم ممّا ادّعَوْه أبْلَغَ رَدٍّ، كأنّهم قالوا: نحنُ من الذين ختَمَ اللهُ على قلوبِهم، فرُدُّوا: بل أنتُم مَطرودونَ، وأكفرُ منهم حيثُ جعَلتُم ما هو سببٌ للإيمانِ سببًا للكفرِ قديمًا كما قال: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧] وحديثًا حيثُ جاءَكم كتابٌ من عندِ الله مُصدِّقٌ لما مَعكم، ورسولٌ كُنتم تَسْتفتِحونَ بقدومِه على الكفّار، فكذّبتُم بالكتابِ وكَفرتُم بالرسولِ، فلذلكَ كرّرَ اللعنةَ، وجعله تتْميمًا للآيةِ بقولِه: ﴿فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ وعقَّبَهُ بقولِه: ﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾ [البقرة: ٩٠].

قولُه: (و«ما» مزيدة) قال أبو البقاء: «ما» مزيدةٌ و«قليلًا» صِفةُ مصْدرٍ محذوفٍ أي: فإيمانًا قليلًا ما يُؤمنون، وقيل: صِفةٌ لظَرْفٍ، أي: فزمانًا قليلًا يؤمنون، ولا يجوزُ أن تكونَ «ما» مصْدريّةً لأنّ «قليلًا» لا يبقى له ناصِبٌ. وقيل: نافِيةٌ، وفيه ضَعْفٌ لتقدُّمِ معمولِ «ما» في حَيِّزِ «ما» النافيةِ عليها[١].

قولُه: (بمعنى العدَم)، النهاية: هذا اللفظُ[٢] يُستعمَلُ في نَفْيِ أصلِ الشيءِ كما جاءَ في الحديثِ: «أنهُ كان يُقِلُّ اللّغْوَ» أي: لا يَلْغو أصْلًا. ومنه قولُ الحَماسيِّ:

قليلُ التَّشكّي..........[٣]

أي: عديمُه.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٩٠).

(٢) يعني «قليلًا» وليس يعني به لفظ «العدم». انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٤: ٩١).

(٣) البيت لتأبَّطَ شرًّا، وتمامُه:

قليـلُ التشكّي للمهـمِّ يُصيبُـه ... كثير الهوى، شتّى النوى والمسالك

قال المرزوقيّ مُبيِّنًا دلالةَ البيت: واستُعمِلَ لفظُ القليلِ والقَصْدُ إلى نفيِ الكُلِّ، وهذا كما يقال: فلانٌ قليلُ الاكتراثِ بوعيدِ فلان، والمعنى: لا يكترث. انظر: «شرح ديوان الحماسة» (١: ٩٤-٩٥).

وقيل: ﴿غُلْفٌ﴾ تخفيفُ «غُلُف» جمعُ «غِلاف»، أي: قلوبُنا أوعيةٌ للعِلْم، فنحنُ مُسْتَغنُون بما عندَنا عن غيره. ورُوي عن أبي عمرٍو: (قلوبنا غُلُف) بضمَّتَيْن.

﴿كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ هو القرآن ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ مِن كتابِهم لا يُخالفُه. وقُرئ: (مصدِّقًا) علىٰ الحال. فإن قلتَ: كيفَ جازَ نصْبُها عن النَّكِرة؟ قلتُ: إذا وُصِفَ النكرةُ تخصَّصَ؛ فصحَّ انتصابُ الحالِ عنه، وقد وُصِفَ ﴿كِتَٰبٌ﴾ بقولِه: ﴿مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾. وجوابُ «لـمّا» محذوفٌ؛ وهوَ نحوُ: كذَّبوا به، واستهانُوا بمجيئِه، وما أشبهَ ذلك. ﴿يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾: يَسْتنصرونَ علىٰ المشركينَ؛.........................

قولُه: (ورُويَ عن أبي عَمْرو: «قُلوبُنا غُلُفٌ» بضمَّتَيْن) وهي شاذّةٌ وإنْ نُسِبَتْ إلىٰ الإمام[1].

قولُه: (وجوابُ «لمّا» محذوفٌ، وهو نَحْوُ: كذّبوا به واستهانوا بمَجيئِه وما أشْبهَ ذلك) يعني حُذِفَ الجوابُ ليدُلَّ علىٰ الإبهامِ والشّيوعِ. نقلَ الإمامُ عن المُبَرِّد: أنّ «لـمّا» الثانية تكرارٌ لطولِ الكلامِ، والجوابُ: كَفروا به، كقولِه تعالىٰ: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥] كرّر أنّكم، والجوابُ الجُملةُ الشرطية، فلمّا جاءَهم ما عَرفوا كفروا به.

وقالَ أبو البقاء: هذا ضَعيفٌ، لأنّ «لـمّا» لا تُجابُ بالفاءِ، إلّا أنْ يذْهَبوا به مذْهبَ الأخفشِ في أن الفاءَ زائدة[2].

---

(١) وهي رواية اللؤلؤي عن أبي عمرو، وهي رواية شاذة، وروى الباقون عنه أنه خفف، والمعروف عنه التخفيف، يعني «غُلْفٌ» انظر: «السبعة» ص١٦٤. وغُلُفٌ هو جمْعُ غلاف، والمعنىٰ علىٰ هذه القراءة: أنّ قلوبَنا أوعيةٌ للعِلم فهي غيرُ محتاجةٍ إلىٰ علْمٍ آخر. انتهىٰ من «الدُرّ المصون» (١: ٢٩٦).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٩٠).

إذا قاتَلُوهم قالوا: اللهمَّ انصرْنا بالنبيِّ المبعوثِ في آخِرِ الزَّمانِ الذي نَجِدُ نَعْتَه وصِفتَه في التوراة، ويقولونَ لأعدائهم مِنَ المُشرِكين: قد أظلَّ زمانُ نبيٍّ يخرجُ بتصديقِ ما قُلْنا فنقتلُكم معه قَتْلَ عادٍ وإِرَمَ. وقيلَ: معنىٰ ﴿يَسْتَفْتِحُونَ﴾: يَفْتحونَ عليهم ويعرِّفونهم أنّ نبيًّا يُبعَثُ منهم قد قَرُبَ أوانُه...

وقلتُ: والمعنىٰ أيضًا لا يُساعِدُ عليه؛ لأنَّ الشرْطَ كلامٌ في شأنِ الكتاب، والجزاءُ في شأنِ الرسولِ، فلا يتطابقُ الشرطُ والجزاء.

فإن قُلتَ: نظيرُه قولُه تعالىٰ بعْد هذا: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠١] لأنّ نبْذَ الكتابِ هو الجزاءُ، وهو كلامٌ في الكتابِ، والشرطُ كلامٌ في الرسولِ.

قلتُ: الفرقُ ظاهر، لأنّ ذِكْرَ الرسولِ فيما نحنُ بصدَدِه وهو قولُه: ﴿وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ تابعٌ لذكرِ الكتاب، وقيدٌ للفعْلِ، وتتْميمٌ للمعنىٰ، فلا يَصِحُّ أن يُمحَّضَ الجزاءُ بذكْرِ الرسولِ، بخلافِه في تلك الآية، فإنّ ذكْرَ الرسولِ كالتمهيدِ لذكْرِ الكتاب، فلذلك استقام «نبَذَ فريقٌ» أن يكونَ جزاءً، وأمّا المعنىٰ الذي عليهِ كلامُ المُصَنِّفِ. فإنّ قوْلَه: ﴿وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ﴾ جُملةٌ حاليّةٌ مُقرِّرةٌ لجهةِ الإشكالِ، «وقد» مُقدَّرةٌ، أي: انظروا إلىٰ عنادِ هؤلاءِ، فإنّهم لمّا جاءَ الكتابُ المُصدِّقُ لِما معهُم، والحالُ أنّهم كانوا مِنْ قبْلُ يسْتنصِرون علىٰ الكفارِ بمَنْ أُنزِلَ عليه الكتابُ، كذّبوا به واستهانوا، وقولُه: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٨٩] جُملةٌ معطوفةٌ علىٰ الجملةِ الأولىٰ بعد تمامِها، لتدلَّ الأولىٰ علىٰ سوءِ مُعاملتِهم مع الكتابِ الذي هو مُصدِّقٌ لِما معَهم، والثانيةُ مع الرسولِ الذي كانوا يَسْتفتحون به ويَعرِفونَه حقَّ معرفَتِه.

قولُه: (أظلَّ زمانُ نَبيّ)، الجوهريّ: هو مِن قولِك: أظلَّكَ فُلان، إذا دَنا منك كأنهُ ألقىٰ عليكَ ظِلَّه، ثم قيل: أَظلَّكَ أمْرٌ وأظلَّكَ شهْرُ كذا.

والسِّينُ للمُبالَغة، أي: يَسألونَ أنفُسَهم الفتحَ عليهم، كالسِّينِ في استعجبَ واستسْخَر، أوْ يسألُ بعضُهم بعضًا أن يُفتحَ عليهم. ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ﴾ مِن الحقِّ ﴿كَفَرُواْ بِهِۦ﴾؛ بغيًا وحسدًا وحرصًا علىٰ الرياسة. ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ أي: عليهم؛ وضعًا للظاهرِ موضعَ المضمَرِ؛........................

وقولُه: ﴿يَسْتَفْتِحُونَ﴾ معناه: يَسْتعلمون خبَرهُ من الناس، وقيل: يطلبونَ منَ الله تعالىٰ بذكْرِه الظَّفَرَ، وقيل: كانوا يقولون: إنّا نُنْصَرُ بمحمّدٍ صلواتُ الله عليه علىٰ عبَدةِ الأوثانِ[1].

قولُه: (والسينُ للمبالغةِ) أي: هو من بابِ التجريدِ، جرَّدوا من أنفُسِهم أشخاصًا، وسألوهم الفتْحَ. المعنىٰ: يا نفْسُ عرِّفي الكافرينَ أنّ نبيًّا يُبْعَثُ إليهم وهو المرادُ بقولِه: «أي يسألونَ أنفُسَهم الفَتْحَ عليهم»، ومنه قولُهم: مَرَّ مُستَعْجِلًا. أي: مرَّ طالبًا للاستعجالِ من نفْسِكَ مكلِّفًا إيّاها التعجيل.

قولُه: (أو يسألُ بعضُهم بعضًا أن يُفتَحَ عليهم) يعني أنَّ أهلَ الكتابِ كان يقولُ بعضُهم لبعض: انصُرني علىٰ الكافرينَ نقاتِلْ مع النبيِّ المبعوث. هذا مِثْلُ الوجهِ الأوّلِ في أنّ السينَ مُجرىٰ علىٰ الحقيقةِ. وفي أنّ الفتْحَ مُضمَّنٌ معنىٰ النُّصرةِ بواسطةِ «علىٰ»، والوجهُ الثاني مِن قولِهم: فتَحَ عليه كذا، إذا أعْلَمَه ووقَفه عليه، كقولهم: أتحدِّثونَهم بما فتحَ اللهُ عليكم. ويجوزُ أن يُرادَ: أو يسألَ بعضُهم بعضًا أن يُعلِموا الكفّارَ أنّ نبيًّا يُبْعَث.

الراغب: الاستفتاحُ: طلبُ الفتْحِ، والفَتْحُ ضرْبان: فتْحٌ إلهيّ، وهو النُّصرةُ بالوصولِ إلىٰ العلوم والهِداياتِ التي هي ذريعةٌ إلىٰ الثوابِ والمقاماتِ المحمودة، وفتْحٌ دُنيويّ، وهو النُّصرةُ في الوصولِ إلىٰ اللذّاتِ البَدَنيّة[2].

---

(١) هذه الفقرة وردت في (ط) بعد فقرة: «قوله: أو يسأل بعضهم».

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٢٥٧-٢٥٨).

للدلالةِ علىٰ أنّ اللعنةَ لـحقتْهم لكفرِهم. واللامُ للعهدِ، ويـجوزُ أن تكونَ للجنسِ ويدخلوا فيه دُخولًا أوّليًّا.

[﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ ۚ وَلِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۞ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ ٩٠-٩١]

قولُه: (دخولًا أوّليًّا) أي: قصْديًّا؛ لأنّ لفظَ[1] الكافرينَ يعمُّ اليهودَ وغيرَهم من سائرِ المشركين، لكنّ اليهودَ داخلونَ في هذا العامّ دخولًا قصْدِيًّا؛ لأنّ الكلامَ سيقَ بالأصالةِ فيهم، وهو مِن الكِنايةِ؛ لأنّ اللعنةَ إذا شمَلت الكافرينَ أجْمعَ - وهؤلاءِ منهم - فيلزَمُ أن تلْحقَهم علىٰ البتِّ والقَطْعِ، وهو أقوىٰ ممّا إذا قيل: فلَعْنةُ الله عليهم.

فإنْ قلتَ: قولُكَ: هو من الكِنايةِ يُنافي تقريرَك وهو أنّ اللعنةَ إذا شملت الكافرينَ إلىٰ آخرِه لِما تقرَّرَ أنّ الكنايةَ هي الانتقالُ من لازمِ الشيءِ إلىٰ ملزومِه[2].

قلتُ: لا مُنافاةَ؛ لأنّ هذه الكنايةَ تُسمّىٰ إيمائيّةً، وإنّما يُصارُ إليها إذا كان الموصوفُ مُبالغًا في ذلك الوصْفِ، ومُنهَمِكًا فيه، حيثُ إذا ذُكِرَ خطَر ذلك الوصفُ بالبالِ نحْوَ قولِهم لمن يقتني رذيلةً من الرذائلِ ويُصِرُّ عليها: أنا إذا نظَرْتُك خطَرَ ببالي سِبابُك وسِبابُ كلِّ مَن هو بصدَدِكَ وأبناءِ جِنْسِك. فاليهودُ لمّا بالغوا في الكُفرِ والعنادِ وكتْمانِ أمرِ رسولِ الله ﷺ ونعىٰ اللهُ عليهم ذلك، صارَ الكُفرُ كأنهُ صِفةٌ غيرُ مفارقةٍ لذكْرِهم، فكان هذا الكلامُ لازمًا لذكرهم وردِيفَه وأنّهم أولىٰ الناسِ دُخولًا فيه، لكونِهم تسبّبوا لاستجلابِ هذا القولِ في غَيرِهم، وبذَلوا أنفُسَهم فيه، وأنشدَ صاحبُ «المفتاح» في المعنىٰ:

(١) في (ف): «أغلظ».

(٢) لتمام الفائدة، انظر: «مفتاح العلوم» ص ٢٠٧.

«ما»: نكرةٌ منصوبةٌ مفسِّرة لفاعلِ «بئس»، بمعنىٰ: بئسَ شيئًا اشتَرَوْا به أنفُسَهم. والمخصوصُ بالذمِّ: ﴿أَن يَكْفُرُوا﴾. و﴿اشْتَرَوْا﴾ **بمعنىٰ: باعُوا.** ﴿بَغْيًا﴾: **حسدًا** وطلبًا لِـما ليسَ لهم، ....

إذا الله لم يسْقِ إلّا الكرامَ فسقَّىٰ وجوهَ بني حنبلِ[١]

وقالَ: إنهُ في إفادةِ كرَمِ بني حنْبَل كما ترىٰ[٢]، لا خفاءَ فيه[٣].

قولُه: **(ما نَكرة منصوبة)** قال أبو البقاء: «ما» نكِرةٌ موصوفةٌ، و«اشتروا» صِفتُها، و«أن يكفُروا» مخْصوصٌ بالذمّ[٤].

قولُه: **(و﴿اشْتَرَوْا﴾ بمعنىٰ: باعوا)** وهو من الأضداد[٥]. فالأنفُسُ بمَنزلةِ الـمُثمَنِ والكُفر بمنزلةِ الثَّمَن[٦]؛ لأنّ أنفُسَهم لا تُشتَرىٰ بل تُباع، فهو علىٰ الاستعارة. أي: إنّهم اختاروا الكُفْرَ علىٰ الإيمان، وبذَلوا أنفُسَهم فيه، وإنّما وضَعَ الأنفُسَ موضعَ الإيمان، ليُؤذِنَ بأنّ الأنفُسَ إنّما خُلِقتْ للعِلْمِ والعمَل به المُعبَّرِ عنه بالإيمان، فلمّا بدّلوا الإيمانَ بالكُفرِ فكأنّهم بدّلوا الأنفُسَ به.

قولُه: **(﴿بَغْيًا﴾: حسَدًا)** قولُه: حسَدًا تفسيرٌ لقولِه تعالىٰ: ﴿بَغْيًا﴾ ثمّ قولُه: «وطلبًا لِما ليسَ لهم» تفسيرٌ للحسَدِ؛ لأنّ البَغيَ الذي هو الظُّلمُ. أعمُّ من الحسَدِ، ففسَّره بالحسدِ لاقتضاءِ الكلام.

---

(١) ذكره السكاكي في «مفتاح العلوم» ص١٧٩غير منسوبٍ لأحد، وعزاه الزمخشريّ للسَّكْبِ المازني في «ربيع الأبرار» (١: ٢١)، وهو في «حماسة القرشي» ص٣٥٢ لزهير السكب التميمي في قوم من بني عمه يقال لهم: بنو حنبل.

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٧٩.

(٣) من قوله: «وقال: إنه في إفادة» إلىٰ هنا ساقط من (ط).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٩١).

(٥) وقد سبق تحريره من كلامِ ابن الأنباري في كتاب «الأضداد».

(٦) سقط من (ح) و(ف) قوله: «والكفر بمنزلة الثمن».

وهو علَّةُ ﴿ٱشۡتَرَوۡاْ﴾. ﴿أَن يُنَزِّلَ﴾: لأَن يُنزِّل، أَوْ: علىٰ أن يُنزِّل، أي: حَسَدُوه علىٰ أن يُنزِّلَ اللّـهُ ﴿مِن فَضۡلِهِۦ﴾ الذي هوَ الوحيُ ﴿عَلَىٰ مَن يَشَآءُ﴾ وتقتضي حكمتُه إرسالَه...

ومعنىٰ الحسَدِ طلبُ ما ليسَ مِن حقِّ العَبْدِ؛ لأنّ إزالةَ النعمةِ التي عرَفَ اللهُ موقِعَها في المحسودِ ليسَ لأحدٍ توخّي زواله[1]، وقيل: «طلباً» عطفٌ علىٰ «حسَدًا» وكِلاهُما تفسيرٌ لقولِه: ﴿بَغۡيًا﴾. وقيل: التقديرُ: اشتروا لبغيِهم وبغوا لحسَدهم، والأولُ هو الوجهُ لقوله: «أي: حسدوه على أن ينزل الله» وقد صرَّح الواحديُّ به حيث قال: ﴿بَغۡيًا﴾[2]، أي: حسَدًا.

قال اللّحياني: بغَيْتَ علىٰ أخيكَ بغْيًا، أي: حسَدْتَه، فالبغيُ: أصلُه الحسدُ، ثم سُمّيَ الظلمُ بَغْيًا؛ لأنّ الحاسدَ يظلِمُ المحسودَ جُهدَهُ طلبًا لإزالةِ نِعَم الله عنه[3].

وينصُرُه قولُ الزجّاج: كَفروا بَغْيًا وعَداوةً للنبيِّ ﷺ؛ لأنّهم لم يشكّوا في نُبوَّتِه، وإنّما حسَدوه علىٰ ما أعطاهُ الله تعالىٰ[4]، فإنهُ لم يتجاوَزْ عن معنىٰ الحسدِ، وأيُّ داءٍ أدْوىٰ منه!

قولُه: (وهو علّة ﴿ٱشۡتَرَوۡاْ﴾) قال القاضي: وهو عِلّةُ ﴿أَن يَكۡفُرُواْ﴾ دون اشتَرَوْا، للفصل[5].

وقلتُ: المعنىٰ مع الأوّلِ؛ لأنّ فيه إبدالَ أنفُسِهم بالكفرِ كانَ لمُجرَّدِ العِنادِ الذي هو نَتيجةُ الحسَدِ، كأنهُ قيلَ: بئسَ الاستبدالُ! استبدالُ أنفُسِهم بالكُفر لأجلِ محْضِ الحسَدِ، علىٰ أنّ قولَه: «أن يكفُروا» مخصوصٌ بالذمِّ فلا يكونُ فاصلًا.

---

(١) في (ط): «زوالها».

(٢) قوله: «بغياً» من (ط).

(٣) انظر: «الوسيط» للواحدي (١: ١٧٣).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٧٣).

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٣٦٠).

﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾: فصاروا أحقّاءَ بغضبٍ مُترادِف؛ لأنهم كَفَروا بنبيِّ الحقِّ وبغَوْا عليه، وقيلَ: كَفَروا بمحمّدٍ بعدَ عيسىٰ. وقيلَ: بعدَ قولِهم: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، وقولِهم: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وغيرِ ذلكَ مِن أنواعِ كُفرِهم. ﴿بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ مُطلقٌ فيما أنزلَ اللهُ مِن كلِّ كتاب.

﴿قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ مقيَّدٌ بالتوراة، ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ﴾ أي: قالوا ذلكَ والحالُ أنهم يَكفُرونَ بما وراءَ التوراة، ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ منها، ..

قولُه: (فصاروا أحِقّاءَ بغَضَبٍ مُترادِف) دلّ علىٰ كونِهم أحِقّاءَ به ترتُّبُ الحُكْمِ علىٰ الوصفِ بالفاء، والمعنىٰ: فلذلكَ تمكّنوا في الغَضبِ تمكُّنَ المُلّاكِ في مُلْكِهم ومُبَوَّئهم، ومنه الحديثُ: «فليتبوّأْ مقعدَه من النار»[1] وإليهِ أومىٰ الزجّاجُ بقولِه: معنىٰ باؤوا: احتَملوا، يقال: قد بُؤْت بهذا الذَّنب، أي: احتَملتُه، أي: باؤوا بغَضَبٍ علىٰ غضَب. أي: بإثمٍ استحقّوا به النارَ علىٰ إثمٍ تقدَّمَ استحَقّوا به النار[2].

قولُه: (والحالُ أنّهم يَكْفُرون بما وَراءَ التوراة). قال القاضي: «يكفرون» حالٌ من الضميرِ في «قالوا»، ووراءَ في الأصلِ مصْدرٌ جُعِلَ ظَرْفًا، ويضافُ إلىٰ الفاعلِ فيُرادُ به ما يتوارىٰ به وهو خلْفَه، وإلىٰ المفعولِ ويُرادُ به ما يُواريهِ وهو قُدّامَه، وهو من الأضداد[3].

قولُه: (﴿لِّمَا مَعَهُمْ﴾ منها) «مِن» بيانُ «ما»، والضميرُ في «منها» للتوراةِ، وقيل: «مِن» للتبعيضِ، والضميرُ للكتابِ[4]، أي: الذي معهم وهو التوراةُ بعْضُ الكتاب[5].

(١) هو جزءٌ من قولِه ﷺ: «مَن كذَبَ عليَّ متعمّدًا فليتبوّأْ مقعدَه من النار» أخرجه البخاري (١٠٦)، ومسلم (٣)، وغيرهما من حديثِ عليّ رضيَ اللهُ عنه.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٧٤).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٣٦١)، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] قيل: معناه: قدّامَهم. وفيه بحثٌ بين المفسّرين، واستبعده ابن عطيّة في «المحرّر الوجيز».

(٤) في (ط): «للكتب».

(٥) في (ط): «الكتب».

غيرَ مخالفٍ له. **وفيه رَدٌّ لمقالتِهم**، لأنهم إذا كَفَروا بها يُوافِقُ التوراةَ فقد كَفَروا بها. ثُمَّ اعترَضَ علَيهم بقَتْلِهم الأنبياءَ معَ ادعائِهم الإيمانَ بالتَّوراة، والتوراةُ لا تسوِّغُ قَتْلَ الأنبياء.

[﴿وَلَقَدْ جَآءَكُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ۞ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱسْمَعُوا۟ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ۚ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ ٩٢-٩٣]

﴿وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ يجوزُ أنْ يكونَ حالًا، أي: عَبدتُم العِجْلَ وأنتم واضِعُون العبادةَ غيرَ مَوضِعِها؛ **وأن يكونَ اعتراضًا**، بمعنىٰ: وأنتم قومٌ عادتُكم الظُّلم. **وكُرِّر رفعُ الطُّور؛ لِـما نيطَ به مِن زيادةٍ ليست معَ الأُولىٰ** معَ ما فيه مِنَ التوكيد.................

قولُه: (وفيه رَدٌّ لمقالتِهم) أي: أدْمجَ في إيقاع «وتكفرون» حالًا من فاعلِ «تؤمن» هذا المعنىٰ يعني: أنّهم في هذه الدعوىٰ شاهِدونَ علىٰ أنفُسِهم بالكُفرِ.

قولُه: (وأن يكونَ اعتراضًا) أي: تذييلًا؛ لأنّ المُعترضةَ هي التي اعترضت بين كلامٍ، أو بين كلامَيْن مُتَّصلَيْن معنىٰ، والتذييلُ ما يؤكِّدُ به تَمامُ الكلام. والفرقُ بينَ أن تكونَ حالًا وبينها أنْ تكونَ اعتراضًا، أنّ الحالَ لبيانِ هيئةِ المعمولِ، والاعتراضَ لتأكيدِ الجُملةِ بتَمامِها، ومِنْ ثَمّ قال في الحال: «وأنتم واضعونَ العبادةَ غيْرَ موضعِها»، وفي الاعتراضِ: «وأنتُم قومٌ عادتُكم الظلم» أي: دَأبُ الظلمِ استمرَّ منكم، وعبادةُ العجْلِ نوعٌ منه، وأيضًا الجملةُ الحاليّةُ مُقيِّدةٌ للمُطلق، فتكونُ كالمُخصِّصِ للعامِّ، والمُعترضةُ أعمُّ مما اعترضَتْ فيه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وأنتُم قوم عادتُكم الظُّلم».

قولُه: (كرِّرَ رفْعُ الطورِ لِـما نيطَ به من زيادةٍ ليسَتْ مع الأولىٰ) وذلك أنهُ[1] ذكَرَ في الأولىٰ:

(١) في (ط): «لأنه».

﴿وَٱسۡمَعُواْ﴾ ما أُمِرْتم به في التَّوراة، ﴿قَالُواْ سَمِعۡنَا﴾ قَوْلَك ﴿وَعَصَيۡنَا﴾ أَمْرَك. فإن قلتَ: كيفَ طابَقَ قولَه جوابُهم؟ قلتُ: طابَقَه مِن حيثُ إنه قال لهم: ﴿وَٱسۡمَعُواْ﴾، ولْيَكُن سماعُكم سماعَ تقبُّلٍ وطاعةٍ، فقالوا: ﴿سَمِعۡنَا﴾ ولكنْ لا سَماعَ طاعة............

﴿وَٱذۡكُرُواْ مَا فِيهِ﴾ وذكَرَ هاهنا: ﴿وَٱسۡمَعُواْ﴾، والمرادُ بقَوْلِه: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ التلقّي بالقَبول والتمسُّكُ بما فيه مع وُفورِ نشاطٍ. وبقَوْلِه: ﴿وَٱسۡمَعُواْ﴾ العمَلُ بما فيه، والطاعةُ لأوامرِه، وحفْظُ ما فيه، وكذلك معنىٰ: ﴿وَٱذۡكُرُواْ مَا فِيهِ﴾، وقالَ ثَمّةَ: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيۡتُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ﴾ وهاهنا ﴿سَمِعۡنَا وَعَصَيۡنَا﴾ وهو مِثلُه؛ لأنّ مَنْ سمِعَ وعصىٰ، فقد تولّىٰ بعدَ الميثاق، وأمّا الزيادةُ فهي قولُه: ﴿وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ بِكُفۡرِهِمۡ﴾ الآية والمرادُ بكُفرِهم ذلك العِصيانُ والتولّي فوضَعَه موضِعَ المُضمَرِ ليدلَّ علىٰ أنّ ذلك العصيانَ والتولّي هو كُفرٌ منهم وجُحودٌ بالآياتِ وكُفرانٌ بتلك النِّعَم، وأنهُ أدّىٰ إلىٰ عبادةِ العَجاجيل، وبأن يُـخاطبوا بقوله: ﴿بِئۡسَمَا يَأۡمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمۡ﴾ علىٰ سبيلِ التهكُّمِ والسخريةِ إلىٰ غيرِ ذلك، والله أعلم.

قولُه: (وليكُنْ سماعُكم سَماعَ تقبُّلٍ) ومرجِعُه إلىٰ القَولِ بالمُوجَب. أمرهُم بالسَماعِ فأجابوه، ولكن علىٰ طريقِ العصيان، ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٞۚ قُلۡ أُذُنُ خَيۡرٖ لَّكُمۡ﴾ [التوبة: ٦١].

الراغبُ: قولُه: اسْمَعُوا معناه: افْهَمُوا، وقيل: اعْمَلُوا به، ووجْهُ ذلك: أنّ الشيءَ يُسمعُ ثمّ يُتخيَّلُ، ثمّ يُفهَمُ، ثمّ يُعقَلُ، ثمّ يُعمَلُ به إنْ كانَ ذلك المسموعُ ممّا يقتضي عمَلًا، ولمّا كان السماعُ مبدأً والعملُ غايةً، وما بينهما وسائطَ، صَحَّ أن يُذكَرَ ويُرادَ به بعضُ الوسائطِ، وأن يُعنىٰ به الغايةُ وهي العمل[1].

---

(١) «تفسير الراغب» (١: ٢٦٢).

﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ أي: تَداخَلَهم حبُّه والحِرْصُ على عبادتِه كما يتداخلُ الثوبَ الصِّبْغُ. وقولُه: ﴿فِى قُلُوبِهِمُ﴾ بيانٌ لمكانِ الإشْراب، كقولِه: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠]..............................

قولُه: (أي: تداخَلَهم حُبُّه... كما يتداخَلُ الثوبَ الصِّبْغُ) قال الزجّاجُ: معناه: سُقوا حُبَّ العجْلِ، فحُذِفَ الحبُّ وأُقيمَ العِجْلُ مقامه(١).

النهاية: وفي الحديث: «وأُشرِبَتْه قلوبُكم» أي: سُقِيَتْهُ قلوبُكم كما يُسقى العطْشانُ الماء: وأُشرِبَ قلبُه كذا، أي: حلَّ محَلَّ الشرابِ واختلطَ كما يختلِطُ الصِّبغُ بالثوبِ(٢).

الراغب: مِن عادتِهم إذا أرادوا مُخامرَة حُبٍّ أو بُغضٍ في القلبِ أن يستعيروا لها اسمَ الشرابِ إذْ هو أبلَغُ منجاع في البَدَن، ولذلك قالت الأطباء: الماءُ مَطِيَّةُ الأغذية والأدوية، وبرُكوبِها يُبلَغُ أقاصي الأمكنة، قال:

تغلغَـلَ حيـثُ لم يبلُـغْ شَرابٌ ... ولا حُزْنٌ ولم يبلُغْ سُرور(٣)

وقيل: الأصلُ حُبُّ العِجْلِ، فحُذِفَ المُضافُ، وليسَ في إثباتِه من المبالغةِ [ما] في حَذْفِه، لأنه نبّهَ أنّ فرْطَ شغَفِهم به أثبتَ صورةَ العِجْلِ في قلوبِهم راسِخة(٤).

قولُه: (﴿فِى قُلُوبِهِمُ﴾ بيانٌ لمكانِ الإشْراب)؛ وذلك أنّ قولَه: وأُشرِبوا حُبَّ العِجْلِ مُبْهَمٌ كقولِه تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى﴾ [طه: ٢٥] كما أنّ «صدْري» بيانٌ لقولِه: «لي»

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٧٥).

(٢) في (ط): «الصبغُ الثوبَ».

(٣) البيت لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعودٍ رحمه الله، ذكره القالي في «الأمالي» (٣: ٢٢٣) وقبْله:

تغَلغَلَ حبُّ عثمةَ في فؤادي ... فباديـه مـع الـخاف...

﴿بِكُفْرِهِمْ﴾: بسببِ كُفرِهم. ﴿بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾: بالتوراة؛ لأنه ليسَ في التوراةِ عبادةُ العَجاجِيل.

وإضافةُ الأمرِ إلىٰ إيمانِهم تهكُّمٌ، كما قالَ قومُ شُعيب: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧]، وكذلكَ إضافةُ الإيمانِ إليهم. وقولُه: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ تشكيكٌ في إيمانِهم، وقدحٌ في صحّةِ دَعْواهم له.

[﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ * وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ ٩٤-٩٦]

﴿خَالِصَةً﴾ نَصْبٌ علىٰ الحالِ مِن ﴿ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ﴾ والمرادُ الجنَّة، ....

لأنهُ أفادَ أنّ شيئًا ما عندَهُ مُحتاجٌ إلىٰ الشرح، فبَيَّنَ بقولِه: صَدْري ذلك المُبْهَم، كذلك قولُه: ﴿وَأُشْرِبُوا۟﴾ مُبهَمٌ. لا يُعلَمُ منه أيُّ مكانٍ مِن أمكنةِ جسدِهم تداخلَ فيها الحبُّ. فبيَّنَ أنّ المكانَ هو قلوبُهم، وهذا من المبالغاتِ والإيذانِ بأنَّ المقامَ يقتضي مزيدَ التقرير.

قولُه: (﴿خَالِصَةً﴾ نصبٌ علىٰ الحالِ من ﴿ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ﴾) قيل: الوجهُ أن تكونَ حالًا من الضميرِ المُستتِرِ في الخبرِ العائدِ إلىٰ الدارِ الآخرة، لأنّ اسْمَ كانَ لا يقَعُ عنه الحال.

قال الحديثيُّ: إنّ الأفعالَ الناقصةَ لا تعمَلُ في الحال؛ لأنه لم يُؤتَ بها لنسبةِ حدَثٍ مُحقَّقٍ إلىٰ فاعِلِها حتىٰ يقتضيَ مُتعلِّقات، يعني إذا قُلْتَ: كانَ زيدٌ قائمًا، لم تُرِدْ به أنّ زيدًا ثبتَ، بل تريدُ به أنّ القيامَ المنسوبَ إليه ثبتَ لا غيرُ، وذلك حاصلٌ لزيدٍ وإن لم تُذْكَرْ «كانَ»، ولذا توهَّمَ كثيرٌ أنهُ لا دِلالةَ لها علىٰ الحدَثِ، بل وضْعُها للدّلالةِ علىٰ مُجَرَّدِ الزمان، فلذا لم تَعمَلْ إلا في الاسم والخبر.

....

وفي كلامِ صاحب «المفتاح» ما يُشعَر بهذا المعنىٰ، قال: إنّ الخبَرَ هُناك هو نفْسُ المُسنَدِ لا بقَيْدٍ للمُسندِ إنّما تقييدُه هو كان؛ ويُمكِنُ أن يُجابَ عنه بأن يُقال: إنّ كونَها لثبوتِ القيامِ المنسوبِ إلىٰ المُسنَدِ إليه لا يمنعُ عملَها في الحالِ، فالحالُ حينئذٍ قيْدٌ للمُقيِّد. وقالوا: دليلُ كوْن اسمِ «كانَ» فاعلًا: أنّ المُصنِّفَ وابنَ الحاجب لم يذكرا اسمَ «كانَ» في المرفوعاتِ، علىٰ أنّهما أوردا خبَرَهُما في المنصوبات[1]. وذكرَ ابنُ الحاجب في شَرْح خبَريْ «كان» و«أن» ما يُشعِرُ باختيارِه كوْنَه فاعلًا[2].

قالَ أبو البقاء: خبرُ «كان» لكم و«عند الله» ظرفٌ و«خالِصةً» حال. والعاملُ «كان» أو الاستقرار، أو الخبر «عند الله» و«خالصة» حال، فالعاملُ فيها إمّا «عندَ الله» أو ما يتعلّق به أو كانَ أو لكم[3].

وقال ابنُ جِنّيّ في «الدمشقيات»: يدلُّ علىٰ جَوازِ نصْبِ «كانَ» وأخواتِها الأحوالَ قولُ الشاعر:

فكونوا أنتُمُ وبَني أبيكم

تمامُه:

مكانَ الكُليَتيْن من الطِّحال[4]

وقولُه:

---

(١) انظر: «المفصّل» للزمخشري، ص٩١.

(٢) «أمالي ابن الحاجب» (٢: ١٢٢).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٩٤).

(٤) هو من شواهد سيبويه في «الكتاب» (١: ٢٩٨)، وذكره ثعلب في «مجالسه» ص١٢٥، وابن جنّي في «سرّ صناعة الإعراب» (١: ١٢٦) وغيرُهم من غير عزْوٍ لأحدٍ.

أي: سالمةً لكم خاصّةً بكم ليسَ لأحدٍ سِواكم فيها حقٌّ، يعني: إنْ صحَّ قولُكم:.......

فكانَ وإيّاها كحَرّانَ[١]

وأنشدَ:

صَـخِبٌ كـأنّ دعـاءَ عبْـدِ مَنافـهِ في رأسِه، عقبَ الصَّباحِ الجافلِ[٢]

جوَّزَ أنْ يكونَ «في رأسِه» حالًا من الدعاء، و«عقبَ الصباحِ» خبرًا، وأن يكونَ «في رأسِه» مُتعلِّقًا بنفْسِ الدعاء.

وقالَ السيِّدُ ابنُ الشَّجَريّ في «الأمالي»[٣]: ومَنْ منعَ إعمالَ «كانَ» في الأحوالِ فغيْرُ مأخوذٍ بقوْلِه؛ لأنّ الحالَ فضْلةٌ في الخبرِ مَنْكورة، فرائحةُ الفعلِ تعمَلُ فيها، فما ظَنُّكَ بـ«كانَ» وهي فِعلٌ مُتصرِّفٌ تعملُ الرَّفْعَ والنصبَ في الاسمِ الظاهرِ والمُضْمرِ، وليسَت «كانَ» في نَصْبِها الحالَ بأسوأ حالًا مِن حرفِ التنبيهِ واسمِ الإشارةِ. وحكىٰ أبو زكريّا[٤] في «شرح المتنبّي» عن أبي العلاءِ المَعرِّي أنّهُ قال: زعمَ بعضُ النَّحويين أنَّ «كانَ» لا تعملُ في الحال.

قولُه: (خاصّةً بكم)، الراغب: الخالصُ كالصافي لكنّ الصافي يُقالُ فيما لم يكُنْ فيه قَبْل شوبٌ، دونَ خالصٍ، فإنهُ لا يُقال إلّا فيما كان فيه شَوْبٌ فزالَ منه[٥].

---

(١) هو جزءٌ من بيتٍ لكعبِ بن جُعَيل، وتمامُ روايته:

فكانَ وإيّاها كحرّانَ لم يُفِـقْ عن الماءِ إذ لاقاه حتّىٰ تقدّدا

وهو من شواهد سيبويه (١: ٢٩٨). والحرّان: الشديد العطش. يصفُ عاشقًا ظفِرَ بلقاءِ حبيبَتِه فقتله الحبُّ سرورًا بها كالذي عبَّ الماءَ فلم يُقلِعْ عنه حتىٰ تشقق بطنُه من شدّةِ الامتلاء.

(٢) هو لتميم بن أُبي بن مقبل، وهو في «ديوانه»، ص١٠٩.

(٣) ليس في «الأمالي» المطبوعة، ولكنه مذكور في «ما لم يُنشَر من الأمالي الشجرية»، ص٤.

(٤) يعني الخطيب التبريزيّ أبا زكريا يحيىٰ بن علي الشيباني (ت ٥٠٢هـ)، كان من أئمّة اللغة، أخذ عن المعرّي وغيره، وتصانيفُه قاضية بإمامتِه، له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٦: ١٩١)، و«المنتظم» (٩: ١٦١).

(٥) «تفسير الراغب» ص٢٦٤، وانظر: «مفردات القرآن»، ص٢٩٢.

﴿لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا﴾. و﴿ٱلنَّاسِ﴾ للجِنْس، وقيل: للعَهْد، وهم المُسلِمون. ﴿فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ﴾؛ لأنَّ مَن أيقنَ أنه مِنْ أهلِ الجنَّةِ اشتاقَ إليها، وتمنّىٰ سرعةَ الوصولِ إلىٰ النعيمِ والتخلُّصَ مِنَ الدارِ ذاتِ الشوائب، كما رُويَ عن المبشَّرين بالجنَّةِ ما رُويَ: كانَ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه يطوفُ بين الصفَّيْن في غِلالة، فقال له ابنُه الحسن: ما هذا بزيِّ المحارِبيْن. فقالَ: يا بُنيَّ لا يُبالي أبوكَ علىٰ الموتِ سَقَطَ أمْ عليه سَقَطَ الموت. وعن حُذيفة: أنه كان يتمنّىٰ الموتَ، فلمّا احتُضِرَ قالَ: حبيبٌ جاءَ علىٰ فاقة، لا أفلَحَ مَن نَدِم، يعني علىٰ التمنّي. وقالَ عمّارٌ بصفّين: الآنَ أُلاقي الأحِبَّةَ محمّدًا وحزبَه،..........

قولُه: (بين الصَّفَّيْنِ) أي: بين صَفِّ العدوِّ وصَفِّ المسلمين.

قولُه: (جاءَ علىٰ فاقة) أي: تمنَّيْتُ الموتَ وجاءَني وقْتَ حاجَتي إليه، ثمّ قال: «لا أفلَحَ مَن ندِم» يريدُ: تمنَّيْتُ فلمّا جاءَ ما ندِمتُ، فعَمَّ وقال: لا أفْلَح، وهو يحتملُ الدعاءَ أيضًا، والله أعلم[١].

قولُه[٢]: (بصِفّينَ) قال الصَّغاني: صِفّينُ: موضعٌ قُرْبَ الرَّقّةِ علىٰ شاطئِ الفُراتِ علىٰ الجانبِ الغربيِّ بين الرَّقّةِ وبالِس[٣][٤]. وكانت وَقعةُ صِفّينَ سنةَ سبْعٍ وثلاثينَ غُرَّةَ صفَر، وهي وقعةٌ بينَ عليٍّ ومعاويةَ رضيَ اللهُ عنهما[٥].

صِفّينُ: بكَسْرِ الصادِ المُهْمَلةِ وكَسْرِ الفاء.

---

(١) انظر: خبر حذيفةَ رضيَ اللهُ عنه في «حلية الأولياء» (١: ٢٨٢).

(٢) تأخرت هذه الفقرة في (ح) بعد قوله: «ومن ثم ذكر عمارًا وحذيفة».

(٣) في (ح): «بالسن».

(٤) انظر: «معجم البلدان» (٣: ٤١٤).

(٥) وقد أفردها بالتصنيف الإمام نصر بن مزاحم المِنقريُّ فصنَّفَ كتابه «وقعة صِفّين»، وهو مطبوع بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون رحمَه الله.

وكانَ كلُّ واحدٍ من العشرةِ يحبُّ الموتَ ويَحِنُّ إليه. وعن النبيِّ ﷺ: «لو تمنَّوا الموتَ لغَصَّ كلُّ إنسانٍ بريقه فماتَ مكانَه، وما بَقِيَ علىٰ وجهِ الأرضِ يهوديّ».

﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ بما أسلفوا من موجباتِ النّارِ من الكفرِ بمحمّد............

قولُه: (كلُّ واحدٍ من العشَرة) وهم العشرةُ المُبَشَّرة. رَوَيْنا عن عبدِ الرّحمٰن بن عوفٍ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «أبو بكرٍ في الجنّة، وعُمَرُ في الجنّة، وعثمانُ في الجنّة، وعليٌّ في الجنّة، وطَلْحةُ في الجنّة، والزُّبَيرُ في الجنّة، وعبدُ الرّحمٰن بنُ عوفٍ في الجنّة، وسَعدُ ابن أبي وقّاصٍ في الجنّة، وسَعيدُ بنُ زيدٍ في الجنّة، وأبو عُبيدةَ بنُ الجرّاح في الجنّة» أخرجَهُ الترمذيُّ[1]، ولأبي داودَ نحوُه.

وتخصيصُ العَشرةِ بعد ذكْرِ المُبشَّرينَ بالجنّةِ يدُلُّ أنّ المرادَ بالمُبشَّرينَ أعمُّ مِن العشَرةِ، ومن ثَمّ ذكَرَ عمّارًا وحُذيفة.

قولُه: (يُحبُّ الموتَ)، الراغب[2]: لأنّ المحبةَ[3] داعيةٌ إلىٰ الشوق، والشوقُ داعٍ إلىٰ محبّةِ لقاءِ المَحْبوب، ومحبّةُ لقائِه داعيةٌ إلىٰ تأتّي سهولِ السبيلِ إليه، ولا سبيلَ إلىٰ الطريقِ إليه إلّا بالموتِ، فيجبُ أن يكونَ الموتُ مُتمنّىٰ. وقيلَ: سرورُ المؤمنِ بموتِه كسرورِ القادِمِ إذا ورَدَ علىٰ أهلِه. وفي الحديثِ: «مَن أحبَّ لقاءَ الله، أحبَّ الله لقاءَه»[4].

قولُه: (﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ بما أسْلَفوا مِن موجِباتِ النار). قال القاضي: ولما كانت اليدُ

---

(١) أخرجه الترمذيّ (٣٧٤٧)، وأبو داود (٤٦٤٨)، وابن ماجه (١٣٣)، وغيرهم. وفي الباب عن سعيد بن زيد عند الترمذيّ (٣٧٤٨) وقال: هو أصحّ، يعني من الحديثِ المرويِّ من طريق عبد الرّحمٰن بن عوف.

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٢٦٦).

(٣) في (ط): «لأن الموت».

(٤) أخرجه البخاري (٦٥٠٧)، ومسلم (٢٦٨٣) وغيرهما من حديثِ عبادةَ بن الصامت رضيَ اللهُ عنه.

ومعنىٰ الحديثِ كما فسّرَه رسولُ الله ﷺ: «أنّ المؤمنَ إذا حضَره الموتُ بُشِّرَ برضوانِ الله وكرامته، فليسَ شيءٌ أحبَّ إليه ممّا أمامَه، فأحبَّ لقاءَ الله وأحبَّ اللهُ لقاءَه».

وبما جاءَ به، وتحريفِ كتابِ الله، وسائرِ أنواعِ الكفرِ والعِصْيان. وقولُه: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ مِن المعجزات؛ لأنه إخبارٌ بالغيب، وكانَ كما أخبرَ به، كقولِه: ﴿وَلَن تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]. فإن قلتَ: ما أدراكَ أنهم لم يتمنَّوا؟ قلتُ: لأنَّهم لو تمنَّوا لنُقلَ ذلكَ كما نُقِلَ سائرُ الحوادثِ، ولكانَ ناقِلُوه من أهلِ الكتابِ وغيرِهم من أُولي المطاعنِ في الإسلامِ أكثرَ من الذرِّ، وليسَ أحدٌ منهم نَقَلَ ذلكَ. فإن قلتَ: التمنّي مِن أعمالِ القلوبِ، وهو سرٌّ لا يطَّلعُ عليه أَحَد، فمن أَينَ عَلِمتَ أنهم لمْ يتمنَّوه؟ قلتُ: ليسَ التمنّي من أعمالِ القلوب، إنما هو قولُ الإنسانِ بلسانه: ليتَ لي كذا! فإذا قالَه قالوا: تمنّىٰ. و«ليت» كلمةُ التمنِّي، ومُحالٌ أن يقعَ التحدِّي بما في الضمائرِ والقلوب، ولو كانَ التمنّي بالقلوبِ وتمنَّوا لقالوا: قد تمنّينا الموتَ في قلوبِنا، ولم يُنقَلْ أنهم قالوا ذلك........

العاملةُ مُختَصَّةً بالإنسانِ وآلةً لقُدرتِه، بها عامّةُ صنائعِه، ومِنها أكثرُ منافعِه، عُبِّرَ بها عن النفسِ تارةً، وعن القُدرةِ أخرىٰ(١).

وقلتُ: الظاهرُ أنّ قولَه: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] الآية جُملةٌ معترِضةٌ كقولِه: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا﴾ [البقرة: ٢٤] وينصرُه قولُ الزجّاج: «ولتجدنّهم» حالٌ من فاعلِ «قُل»: المعنىٰ: أنّك لتجدنّهم في حالِ دعائِهم إلىٰ تمنّي الموتِ أحرَصَ الناسِ علىٰ حياة(٢). فالآيةُ معترِضَةٌ بينَ الحالِ وعاملِها.

قولُه: («ليتَ» كلمةُ التمنّي) يعني إذا قالَ الرجلُ بلسانِه كَذا، قالَ أهلُ اللغةِ: إنهُ تمنّىٰ، فعَبّروا عن القولِ بالتمنّي، وقالوا أيضًا: إنّ كلمةَ «ليتَ» للتمنّي.

قولُه: (ومُحالٌ أن يقعَ التَّحدِّي)، وذلكَ أنّ قولَه: ﴿فَتَمَنَّوُا﴾ طلبٌ للتمنّي علىٰ سبيلِ التحدّي، وإنّما يظهرُ العجزُ إذا لم يصدُرْ منهم ما طُلِبَ منهم. وقولُه: «ولو كان التمنّي» تنزُّلٌ

---

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٦٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٧٧).

فإن قلت: لم يقولوه لأنّهم عَلِموا أنهم لا يُصدَّقون. قلتُ: كم حُكِيَ عنهم من أشياءَ قاوَلوا بها المسلمينَ من الافتراءِ علىٰ اللـهِ وتحريفِ كتابهِ وغيرِ ذلك، ممّا عَلِموا أنهم غيرُ مصدَّقِينَ فيه، وممّا لا محملَ له إلا الكذبُ البحتُ ولم يبالوا، فكيفَ يمتنعونَ من أن يقولوا: إنّ التمنِّيَ مِن أفعالِ القلوبِ وقد فعلناه، معَ احتمالِ أن يكونوا صادقين في قولِهم وإخبارِهم عن ضمائرِهم؟ وكانَ الرجلُ يُـخبرُ عن نفسِه بالإيمان فيصدَّقُ مع احتمالِ أن يكون كاذبًا؛ لأنه أمرٌ خافٍ لا سبيلَ إلىٰ الاطّلاع عليَه. ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ تهديدٌ لهم. ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ﴾ هو مِن وَجَدَ بمعنىٰ: عَلِمَ؛ المتعدِّي إلىٰ مفعولَيْن في قولِهم: وجدتُ زيدًا ذا الحفاظ، ومفعولاه: «هم»، ﴿أَحْرَصَ﴾. فإن قلتَ: لِـمَ قالَ: ﴿عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ بالتنكير؟ قلتُ: لأنه أرادَ حياةً مخصوصةً؛ وهي الحياةُ المتطاوِلة؛ ولذلكَ كانتِ القراءةُ بها أوقعَ مِن قراءةِ أُبيٍّ: (علىٰ الحياة). ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾ محمولٌ علىٰ المعنىٰ؛ لأنّ معنىٰ ﴿أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ﴾: أحرصَ مِنَ النَّاس. فإن قلتَ: ألم يُدخلِ ﴿ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾ تحتَ «النَّاس»؟ قلتُ: بلىٰ، ولكنّهم أُفردوا بالذِّكر؛.........

في الجوابِ. أي: ولئن سُلِّمَ أنّ التمنّيَ بالقلوبِ، فلا بُدّ من الإظهارِ بالقولِ بأنْ يقولوا: تمنّيْنا بقُلوبِنا ردًّا منهم لقولِه: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ ولكن ما نُقِلَ أنهم قالوه. فعُلِمَ أنّهم ما تمنّوْا.

قولُه: (لم يقولوه) واردٌ علىٰ الجوابِ الثاني، يعني إذا قُدِّرَ أنّ التمنّيَ من أعمالِ القلوب، لا يجبُ أن يَقولوا بألسنتِهم: تمنّيْنا، ليدفعوا قولَه تعالىٰ: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ﴾ لقيامِ المانعِ، وهو عدمُ تصديقِ المؤمنينَ إيّاهُم، فالتمنّي واقعٌ فلا يكونُ مُعجِزة، وأجابَ: أنّ عدمَ تصديقِ المؤمنينَ ليسَ بمانعٍ لأنْ يقولوا: تمنّيْنا؛ لأنهُ تعالىٰ كمْ حكىٰ عنهم مِن أشياءَ لم يُصدِّقْهم المؤمنونَ فيها، فهذا من ذلك.

قولُه: (محمولٌ علىٰ المعنىٰ) قال صاحبُ «الإقليد»: تقولُ: زيدٌ أفضَلُ منَ القومِ، ثمّ تحذِفُ «مِن» وتُضيفُه. والمعنىٰ علىٰ إثباتِ «من».

لأنّ حرصَهم شديدٌ، ويجوزُ أن يُرادَ: وأحرصَ من الذينَ أشركوا، فحُذفَ لدلالةِ ﴿أَحْرَصَ النَّاسِ﴾ عليه. وفيه توبيخٌ عظيمٌ؛ لأنَّ الذينَ أشركوا لا يؤمنونَ بعاقبة، ولا يعرفونَ إلّا الحياةَ الدُّنيا، فحرصُهم علَيها لا يُستبعد؛ لأنها جنّتُهم فإذا زادَ عليهم في الحرصِ مَن له كتابٌ وهو مقرٌّ بالجزاءِ كانَ حقيقًا بأعظمِ التوبيخ........

قالَ صاحبُ «المرشد»: فإنْ قُلتَ: فلمَ جيءَ بـ«مِن» في الثاني دونَ الأول؟ قلتُ: لأنّ «أفْعَلَ» إذا أضَفْتَه إلىٰ جملةٍ هو بعضُها لم يحتَجْ إلىٰ ذِكْرِ مِن، فهو إمّا إضافةُ الواحدِ إلىٰ جنْسِه، أو إضافةُ البعضِ إلىٰ الكُلِّ فتقولُ: زيدٌ أفضَلُ الناس، وعبْدُكَ خيرُ العبيد. فلو قُلتَ: عبدُكَ خيرُ الأحرار، وزيدٌ أفضَلُ إخْوتِه، لم يـجُزْ، لأنّ إخوةَ زيدٍ غيرُ زيدٍ، وهو خارجٌ من جُملتِهم، ولو قُلت: زيدٌ أفضَلُ الإخوةِ، جازَ، لأنهُ أحدُ الإخوة، فعلىٰ هذا قولُه: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ﴾ يعني: علماءُ اليهودِ أحرصُ الناس، أضافَهم إلىٰ ما بعْدَهم؛ لأنّهم من جُملةِ الناس، ثمّ قال: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ والمُرادُ بالمشركينَ المجوس في أصحِّ الأقاويلِ[1]، للتحيةِ التي كانت لهم إذا عطَسَ العاطِسُ قالوا: عِشْ ألْفَ سنة[2]، وهم غيرُ اليهود، فهو مِثلُ: زيدٌ أفضَلُ مِن إخوتِه.

ولا يبعُدُ أن يُحمَلَ علىٰ هذا قولُ المصنِّف: «وقيلَ: أرادَ بالذينَ أشركوا المجوسَ» وقولُه: «ويجوزُ أن يُرادَ: وأحرصَ «منَ الذين أشركوا» عطفٌ على قولِه: «محمولٌ علىٰ المعنىٰ» وهذا قولُ مقاتلٍ فيكون «من الذين أشركوا» عطفًا علىٰ ثاني مفعولَيْ «لتجدنّهم» علىٰ حَذْفِ «أحرَصَ» لدِلالَةِ الأوّلِ عليه.

فإن قُلتَ: ما الفرقُ بينَ الوجهَيْن، وعائدتُهما راجعةٌ إلىٰ شدّةِ حِرْصِهم، وأنّهما من بابِ عطفِ الخاصِّ علىٰ العامِّ كقولِه: «وملائكتِه وجبريل»[3]؟

---

(١) في (ط): «المجوس علىٰ الأصح من الأقاويل».

(٢) انظر: «منار الهدىٰ في بيان الوقف والابتدا» للأشموني، ص١٠٥.

(٣) يعني قولَه تعالىٰ: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨].

فإن قلتَ: لِمَ زادَ حرصُهم علىٰ حرصِ المشركين؟ قلتُ: لأنهم عَلِموا لعِلْمهم بحالِهم أنهم صائرونَ إلىٰ النّارِ لا محالة، والمشركونَ لا يعلمونَ ذلك.

وقيلَ: أرادَ بالذين أَشْركوا المجوس؛ لأنهم كانوا يقولونَ لملوكِهم: عِشْ ألفَ نَيْروز، وألفَ مِهرجان. وعنِ ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: هو قولُ الأعاجم: زي هزار سال، وقيل: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ﴾ كلامٌ مبتدأ، أي: ومنهم ناسٌ ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ﴾، علىٰ حذفِ الموصوف، كقولِه: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [الصافات: ١٦٤]. و﴿ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ﴾ علىٰ هذا مشارٌ به إلىٰ اليهود؛ لأنهم قالوا: ﴿عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]. والضميرُ في: ﴿وَمَا هُوَ﴾ لـ﴿أَحَدُهُمۡ﴾. و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ فاعلٌ ﴿بِمُزَحۡزِحِهِۦ﴾، ....

قلتُ: الثاني أبلَغُ لإرادةِ تكريرِ «أَحْرَصَ».

قولُه: (وقيل: أرادَ بالذينَ أشْرَكوا المَجوسَ) قال الواحديُّ: هو قولُ أبي العاليةِ[1] والربيع[2]، وإنّما وُصِفوا بالإشراكِ لأنّهم يقولونَ بالنورِ والظلمة، ويَزْدانُ وإهْرَمَنْ، وهُم موصوفونَ بالحِرصِ علىٰ الحياةِ، ولهذا تحيَّتُهم: زي هَزار سال[3].

قولُه: (و﴿ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ﴾ علىٰ هذا مُشارٌ به إلىٰ اليهود) يعني: أُقيمَ المُظْهَرُ مُقامَ المُضمَر، ولهذا قدَّرَ «ومِنهم ناسٌ» ليُؤذِنَ أنّ المُوحِّدَ يُحبُّ لقاءَ الله كما أنّ المشركَ يكرَهُ لقاءَ الله، ولهذا قالَ المعرّي: هذا الوجْهُ أحسَنُ وأغرَبُ.

---

(١) هو رُفَيع بن مِهْرانَ الرِّياحي البصري، تابعي من الرواة الثقات، مات سنة ٩٠هـ. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣: ٢٨٤)، و«الثقات» (٤: ٢٣٩)، و«تهذيب الكمال» (١: ٤١٦).

(٢) يعني الربيع بن أنس، عالم مَرْو في زمانه (ت ١٣٩هـ).

(٣) «الوسيط» للواحدي (١: ١٧٧). وهو الذي جزم به البغويّ في «معالم التنزيل» (١: ١٢٣). وحكىٰ الواحديُّ عن ابن عبّاس أنهُ قال: أراد بالذين أشركوا: منكري البعث، ومَنْ أنكرَ البعثَ أحبَّ الحياة، لأنهُ لا يرجو بعْثًا بعدَ الموت.

أي: وما أحدُهم بمَن يُزحْزِحُه من النّار تعميرُه. وقيل: الضميرُ لِما دلَّ عليه ﴿يُعَمَّرَ﴾ من مصدرِه، و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ بدلٌ منه، ويجوزُ أن يكونَ ﴿هُوَ﴾ مبهمًا، و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ مُوضِّحَه. والزحزحة: التبعيدُ والإنحاء. فإن قلتَ: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾ ما موقعُه؟ قلتُ: هو بيانٌ لزيادةِ حرصِهم، على طريقِ الاستئناف. فإن قلتَ: كيفَ اتّصلَ ﴿لَوْ يُعَمَّرُ﴾ بـ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾؟ قلتُ: هو حكايةٌ لوَدادتِهم. و«لو» في معنى التمنّي، وكانَ القياسُ: لو أُعَمَّر، إلّا أنه جرى على لفظِ الغَيْبةِ؛ لقولِه: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾، كقولِك: حلفَ باللـهِ لَيفعلنّ.

قولُه: (أي: وما أحدُهم بمَن يُزَحْزِحُه منَ النار تعْميرُه) أي: ليسَ أحدٌ منهم يُخلِّصُه من النارِ طول عمرِه بسَببِ أعمالِه الصالحة. المعنى ينظرُ إلى قولِه ﷺ حين سُئلَ: أيُّ الناسِ خيرٌ؟ قال: «مَنْ طالَ عمُرُه وحسُنَ عملُه»، وقيل: فأيُّ الناسِ شرٌّ؟ قال: «مَن طالَ عمُرُه وساءَ عملُه». أخرجهُ أحمدُ بنُ حنبلٍ عن أبي بكْرةَ[1].

قولُه: (دَلّ عليه ﴿يُعَمَّرَ﴾ مِن مصْدرِه) كأنهُ قيل: وما التعميرُ بمُزحزحِه من العذابِ تعميرُه.

قولُه: (و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ مُوَضِّحه). قال أبو البقاء: هو ضَميرُ التعمير، وقد دَلَّ عليه قولُه: ﴿لَوْ يُعَمَّرُ﴾ و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ بدلٌ مِن «هو»، ولا يجوزُ أن يكونَ هو ضميرَ الشأنِ؛ لأنّ المُفسِّرَ لضميرِ الشأنِ مُبتدأٌ وخبَر، ودخولُ الباءِ في «بمُزحزِحه» يمنَعُ من ذلك[2]، وكَذا عن الزجّاج[3]، وهذا غيرُ واردٍ على المُصنِّفِ، لأنهُ لم يجْعَلهُ ضَميرَ الشأنِ بل على نحْوِ: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩].

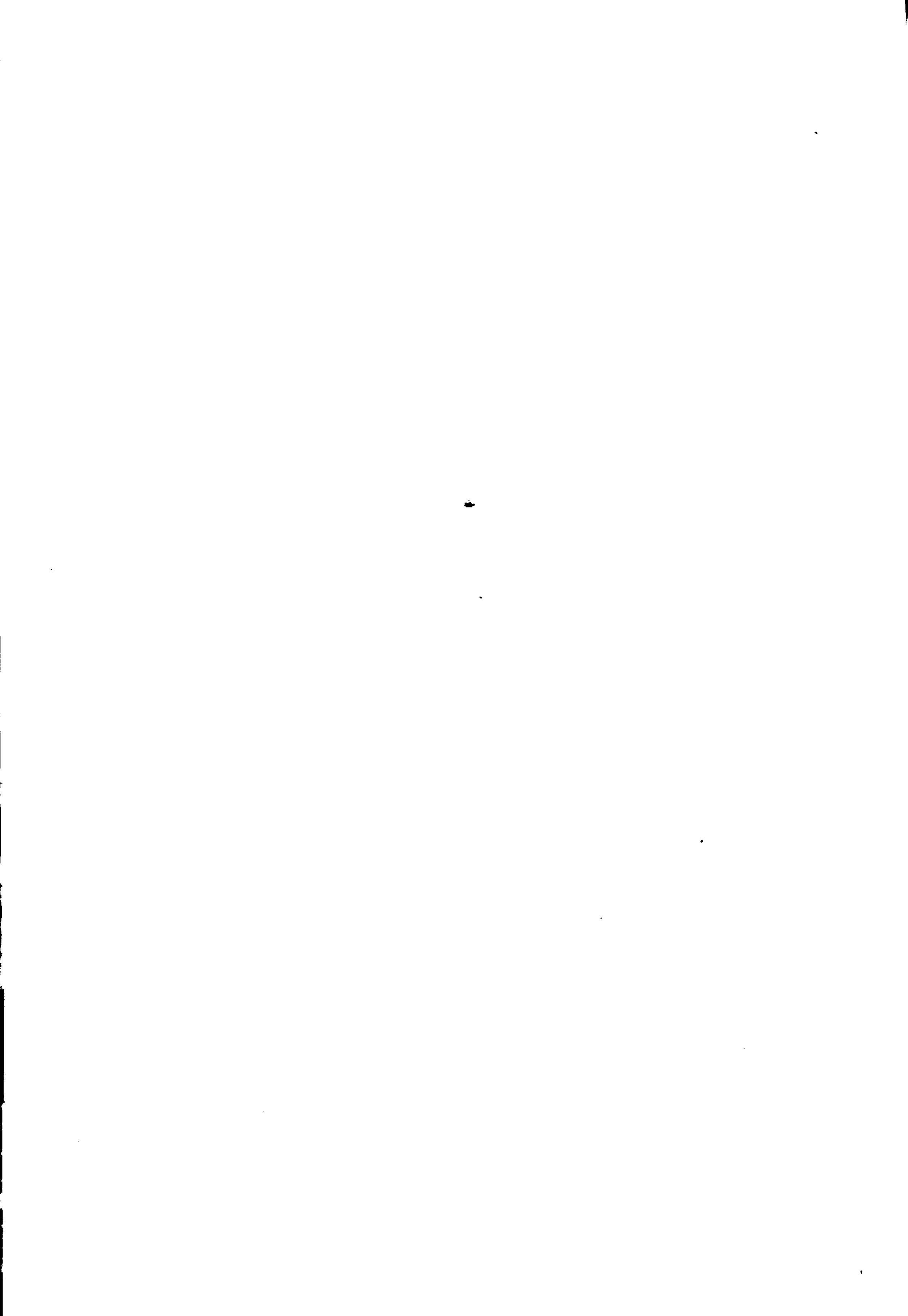
قولُه: (وكانَ القياسُ لو أُعمَّرُ) لأنّ الذي صدَرَ مِنهم من القولِ هو على حكايةِ النفسِ، لكن نظرَ إلى ظاهرِ «يَوَدُّ» فأُجْرِيَ مُجراه، فهو قَريبٌ من المُشاكلة.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٤٨٠)، وأبو داود الطيالسيّ في «المسند» (٨٦٤)، والبزّار (٣٦٢٣) والترمذيّ (٢٣٣٠)، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح.

(٢) «التبيان في إعرابِ القرآن» (١: ٩٦).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٧٨).



فهرس زُمَر الآياتِ المفسَّرة

❊ ❊ ❊

